

شرح

# الفيزاء ابن معطي

الجزء الثاني

تأليف الدكتور

علي موسى الشوملي

الناشر مكتبة الخريجي



١١٩٧٠٠٠

١٠٩٠

١٠٩٠

١١٩٠

١١٩٠

# شرح ألفيه ابن معطي

« تحقيق ودراسة »

د. علي موسى الشوملي

الجزء الثاني

الناشر

مكتبة الخرنجی

حقوق الطبع محفوظة للناس



الناشر مكتبة الخريجي

الرياض - العليا - شارع السلام  
تلفون : ٤٦٤٤٣٨٤ / ٤٦٤٦٢٥٨  
مرب ١٧٧٣٢ الرياض ١١٤٩٤  
TELEX : 204573 MKTBA S.J.

الطبعة الأولى  
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م



## (العطف على المضمّر وتوكيده)

٤٣٨ والمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ إِنْ وَصَلَتْهُ فَأَعْطِفْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا أَكَّدَتْهُ

٤٣٩ كَمِثْلِ سِرْنَا نَحْنُ وَالْغَلَامُ وَلَا تَسِرْ أَنتَ وَلَا الْأَقْوَامُ

لا يعطف على المضمّر المرفوع المتصل عند البصريين إلا إذا أكد بمضمّر منفصل أو يكون في الكلام مايقوم مقام التوكيد. أما التوكيد فقد ذكر له مثالين أحدهما: المضمّر المرفوع فيه بارز وهو قوله: سرنا نحن والغلام. فسرنا: فعل وفاعل، ونحن تأكيد للفاعل والغلام معطوف على الفاعل.

وثانيهما: المضمّر المرفوع فيه مستكن وهو قوله: ولا تسر أنت ولا الأقوام فأنت تأكيد للضمير المستكن وهو الفاعل، والأقوام معطوف عليه. وفي التزيل: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾<sup>(١)</sup>. وأما الذى يقوم مقامه فكقوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾<sup>(٢)</sup>. فعطف الآباء على الضمير المرفوع حين فصل بين حرف العطف والمعطوف بحرف النفي، ولم يذكر المصنف مايقوم مقام الفصل. وكان الواجب أن يقول: فاعطف عليه بعدما أكدته مع عدم الفصل وجوبا، ومع الفصل جوازا. وإنما لم يجوزوا العطف من غير تأكيد لأنه إن كان مستترا كان العطف عليه كعطف لفظ الاسم على لفظ الفعل، وإن كان بارزا كان كعطفه على جزء الفعل. وأما قوله:

(١) سورة البقرة آية ٣٥، سورة الأعراف آية ١٩.

(٢) سورة الأنعام آية ١٤٨.

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَرُفْرُ تَهَادَى كِنَعَا جَ الْفَلَا تَعْسَفْنَ رَمَلًا<sup>(١)</sup>  
 ضرورة لا يقاس عليه. ويمكن أن يقال: أن تهادى حال من الضمير في أقبلت  
 فهو كالفعل في المعنى. وأعلم: أنه لا يخلو من أن يعطف اسم ظاهر على مثله،  
 ومن عطف المضمر والعطف عليه. أما الأول فإنما يصح عند اختلاف الإسمين.  
 وإلا لو اتفقا أغنت التثنية والجمع عن العطف، وإذا عطف أحد اللفظين المختلفين  
 على الآخر فلا بد من اشتراكهما في الحكم المنسوب إلى الأول. ولذلك جاز قام  
 زيد وعمرو، وأمتنع: تكلم زيد والحجر. وأما الثاني: فإن كان المضمر منفصلا  
 مرفوع الموضع، أو منصوبه، فحكمه حكم الظاهر. فيعطف مرفوع على مثله  
 نحو: أنا وأنت قائمان، ومنصوب على مثله كقوله:

لَيْسَ إِيَّائِي وَإِيَّاكَ وَلَا نَحْشَى رَقِيًّا<sup>(٢)</sup>  
 ويعطفان على الظاهر. والظاهر عليهما إما عطف المرفوع منهما على الظاهر  
 فنحو: زيد وأنت ذاهبان. وأما عطف الظاهر عليه فنحو: أنا وزيد قائمان. قال:  
 ..... وَإِلَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي<sup>(٣)</sup>

- (١) القائل: عمر بن أبي ربيعة من البحر الخفيف.  
 الشاهد في قوله: «وزهر» حيث عطف الإسم الظاهر على الفاعل المستتر للفعل أقبلت من غير  
 تأكيد ولا فصل. وهذا مذهب الكوفيين. وقد خرج بعض النحويين على سبيل الشذوذ. وبعضهم  
 على أن الواو للحال لا للعطف. ويروى عجز البيت: كنعاج الفلا تعسفن رملا.  
 وقد آستشهد به كل من: سيبويه ٣٩/١، الخصائص ٢/٢، ٣٨٦، الإنصاف ٤٧٥، ابن  
 يعيش في مفصله ٧٤/٣، شواهد العيني ١٦١/٤، الأشموني ١١٤/٣، ملحقات ديوانه ٤٩٠.  
 (٢) القائل: نسب البيت ل: عمر بن أبي ربيعة، ونسب أيضا للعرجي.  
 الشاهد في قوله: «إيائي وإياك» حيث عطف الضمير المنصوب «إياك» الثانية على الضمير  
 المنصوب المنفصل الأول. وهذا جائز. وقد آستشهد به كل من: سيبويه ٣٨١/١، المقتضب  
 ٩٨/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٣، الخزائن ٤٢٤/٢، ديوان عمر ٤٣١.  
 (٣) القائل: الفرزدق من الطويل في رده على جرير بعد أن نذر ألا يهاجي أحدا، ووضع نفسه في قيد.  
 فليج جرير في هجائه والنيل منه وقذف نسائه. فقال قصيدة يهجو بها جريرا. ومنها هذا البيت،  
 وتماهه:

=

وأما عطف المنصوب على الظاهر فنحو: أكرمت زيدا وإياك. قال:  
 ..... قَالَهُ يَرْغِي أَبَا حَرْبٍ وَإِيَّانَا<sup>(١)</sup>  
 وعطف الظاهر عليه: نحو: إياك وزيدا أكرمت. وإن كان متصلاً بالمرفوع  
 الموضوع لا يعطف عليه إلا بعد تأكيد أو ما يقوم مقام التأكيد، وقد مر بيانه.  
 وإن كان منصوب الموضوع جاز العطف عليه مطلقاً لكونه في حكم المنفصل لا  
 كالجُزء نحو رأيتُه وزيدا. وفي التنزيل: ﴿فَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ﴾<sup>(٢)</sup>. وإن كان مجرور الموضوع  
 فلا يعطف عليه إلا باعادة حرف الجر. ويأتى بيان حكمه.  
 ٩٤٠ كَذَاكَ أَكَّدَ بَعْدَ تَأْكِيدِ ظَهَرَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ بَدَأَ أَوْ اسْتَنْزَعَ  
 إذا أكد المضمَر المرفوع المتصل مطلقاً بالنفس والعين فلا بد من تأكيده  
 قبلهما بمضمَر مرفوع منفصل نحو: زيد قام هو نفسه، وقمت أنت نفسك، وهند  
 قامت هي نفسها وكذلك قام هو عينه. فذا من قوله: كذاك إشارة إلى العطف

= أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذَّمَّارُ وَإِنَّمَا  
 يدافع عن أحسابهم أَنَا أو مثلي  
 الشاهد في قوله: «وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي» حيث قصد الشاعر هنا النفي  
 والإثبات. فبيد: ما يدافع عن أعراضهم إلا أنا. ولذلك فصل الضمير حيث كان المعنى: ما  
 يدافع إلا أنا. ومثله كثير في الشعر العربي. وقد استشهد به كل من: المحتسب ١٩٢/٢، دلائل  
 الإعجاز ٢١٤، ٢٢٣، ابن يعيش في مفصله ٩٥/٢، ٥٦/٨، المغني ٣٠٩، شواهد العيني  
 ٢٧٧/١، التصريح ١٠٦/١، همع الهوامع ٦٢/١، الدرر اللوامع ٣٩/١، الأشموني ١١٦/١،  
 معاهد التنصيص ٨٩/١، ديوانه ٧١٢.

(١) القائل: لم أعثر على قائله وهو من البسيط. وتماه:  
 مُبَرَّأً مِنْ عِيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ  
 قَالَهُ يَرْغِي أَبَا حَرْبٍ وَإِيَّانَا  
 الشاهد في قوله: «وايانا» حيث عطف الضمير «ايانا» على الإسم الظاهر وهو قوله: أبا حرب  
 وهذا ظاهر وجائز في اللغة.  
 وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في مفصله ٧٢/٣، الهمع ٦٣/١، الدرر ٤٠/١.  
 (٢) سورة الشعراء آية ١٧٠.

بعد التأكيد أى كما يعطف على المضمير المتصل بعد التأكيد بالمضمير المنفصل كذلك. أكده بالنفس والعين بعد تأكيده بمضمير منفصل، ويريد بقوله: ظهر التأكيد بالمضمير المنفصل. وإنما وجب تأكيده بالمنفصل قبلهما لئلا يلتبس التابع بغيره لأنهما يبيان العوامل اللفظية والمعنوية. لأن المتصل المستتر لما لم يكن له فى اللفظ علامة تدل عليه أكد بمضمير منفصل لئلا يكون فى اللفظ كالتأكيد للفعل، ثم حُمل المتصل البارز عليه لاشتراكهما فى كونهما كالجُزء من الفعل. وقيل: لما كان المتصل المرفوع لا يستقل بنفسه، والنفس والعين مستقلان، كرهوا أن يؤكد ما ليس بمستقل بالمستقل. فأكد بالمنفصل ليصير كالمستقل، وقيل: الضمير المنفصل تأكيد للمتصل، والنفس والعين كلاهما تأكيد للمضمير المنفصل. فإن قيل: فلم كان هذا الحكم مختصا بالنفس والعين دون كل وأجمع وأخواته؟ قيل: لأن النفس والعين أقوى من كل. وكذلك إذا اجتمعا معها قدما عليها، ولأن اللبس بكل أقل لملازمتها التبعية، وحمل على كل: أجمع وما كان من لفظه لكونه أضعف فى التبعية.

وقوله: بدأ أو استتر يريد به ضمير المرفوع المتصل بارزا كان أو مستترا دون المرفوع منه ودون المنصوب والمجرور. فإنما لم يشترك معهما التأكيد بضمير قبلهما لأنهما لا يكونان إلا بارزين، فلا يحصل معهما لبس بخلاف المرفوع.

٤٤١ والمُضْمَرُ الْمَجْرُورُ إِن عَطَفْنَا عَلَيْهِ جِئَ بِمَا بِهِ جَرَرْنَا  
٤٤٢ نَحْوَ مَضَى بِهِ وَبِالْغَلَامِ وَشَدَّ مِنْهُ بَكَ وَالْأَيَّامِ

المضمير المجرور المحل لا يجوز العطف عليه عند البصريين إلا باعادة الجار نحو: مررت بك وزيد. وفى التنزيل: ﴿مِنْكَ وَمِنْ نُوْحٍ﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَبَيْنَى وَبَيْنَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وهو المراد بقوله: جىء بما به جررتا. أى جىء بالحرف الذى جررت به المعطوف عليه فى المعطوف كالأمثلة المذكورة. وأجازة الكوفيون مطلقا. أما البصريون فأحتجوا

(١) سورة الأحزاب آية ٧.

(٢) سورة الانعام آية ١٩، سورة الرعد آية ٤٣، سورة العنكبوت آية ٥٢.

بأمر: أحدهما: أن المضمير المجرور كالجزء من الجار بدليل عدم استقلاله، فلو عطف عليه من غير إعادة الجار لكان كالعطف إما على جزء الكلمة أو كعطف الاسم على الحرف. وكلاهما باطل.

الثاني: أن المضمير المجرور يشبه التنوين. إما من حيث أنه لا يفصل بينه وبين ما اتصل به مطلقاً بخلاف الظاهر، فإنه يفصل بينه وبين العامل كما في المضاف والمضاف إليه. وإما لأن المضمير المتصل في غلامى بمنزلة التنوين بدليل حذفه في النداء نحو: يا غلام كحذف التنوين أو لأنه على حرف واحد ساكن كالتنوين. وكما لا يعطف على التنوين لا يعطف على ما أشبهه.

الثالث: أنه لما امتنع عطف الضمير المجرور على المظهر في نحو: مررت بزيد وكإلا باعادة الجار، لم يعطف الظاهر على المضمير إلا بإعادته. وأما الكوفيون فاحتجوا بالقياس والسمع. أما القياس فلأنه لما كان فضلة كالمضمير المنصوب جاز العطف عليه من غير إعادة العامل. كما يعطف على المضمير المنصوب وأما السماع فبقوله تعالى ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾<sup>(١)</sup> على من قرأ الأرحام بالجر. وقول الشاعر:

فَأَيُّنَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُورًا وَتَشْتِمُنَا  
فَأَذْهَبَ فَمَايَكَ وَالْأَيَّامَ مِنْ عَجَبٍ<sup>(٢)</sup>

(١) سورة النساء آية ١.

(٢) القائل: مجهول وهو من البسيط.

الشاهد في قوله: «والأيام» فقد جاء به معطوفاً على الضمير المجرور في «بك» من غير إعادة لحرف الجر. وجَوَزَ ذلك الكوفيون ويونس والأخفش وقطرب وأبن مالك وغيرهم. وأعتبروه البصريون على سبيل الشذوذ. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٩٢/١، الكامل ٤٥/٢، الإنصاف ٤٦٤، ابن يعيش في مفسله ٧٨/٣، ٧٩، المقرب ٢٣٤/١، الخزانة ٣٣٨/٢، شواهد العيني ١٦٣/٤، الهمع ١٢٠/١، الدرر ٩٠/١، ١٩٢/٢، الأشموني ١١٥/٣، ابن عقيل رقم ٢٩٨، شواهد التوضيح ٥٥.

والجواب عن الأول مامر من الفرق في أن المجرور كالجزء وكالتنوين بخلاف المنصوب. وعن الآية أن الواو فيها ليست للعطف بل للقسم. أما بالأرحام نفسها كما أقسم بالزمان في نحو: ﴿وَالضُّحَىٰ وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَىٰ﴾<sup>(١)</sup> أو على تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. أى ورب الأرحام أو أن الأرحام مخفوض بحرف جر مقدر حذف لدلالة الأول عليه. وأما البيت فشاذ أو مجرور بحرف الجر مقدرا.

---

(١) سورة الأضحى آية ٢.

## ( البدل )

٤٤٣ وَالبَدْلُ أَقْدَرُهُ مَكَانَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ فَأَعْرَفْنَاهُ بِمَا فِي الْأَوَّلِ

الْبَدْلُ وَالْبَدْلُ والبدل بمعنى واحد<sup>(١)</sup>. وهو في اللغة عبارة عن ما قام مقام الشيء أو العوض عن الشيء. يقال: أخذت هذا بدلا عن هذا. أى عوضا عنه. وأما في الإصطلاح فقيل في تعريفه: بأنه إعلام السامع بمجموع الإسمين على جهة البيان من غير أن ينوى بالأول منهما الطرح. وهذا في الحقيقة تعريف للإبدال لا للبدل. لأن البدل عبارة عن الإسم الثاني الذى هو أحد التوابع. والإبدال عن جعل الثاني بدلا من الأول فهو الذى ينطبق عليه إعلام السامع بمجموع الإسمين. وقيل: هو تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه. فتابع كالجنس ومقصود بما نسب إلى المتبوع يخرج التوابع كلها إلا المعطوف. ويقيد دونه ليخرج المعطوف لاشتراكهما في القصد بالنسبة. ويدخل فيه جميع أصناف البدل. وأختلف النحاة في المبدل منه. فذهب المبرد<sup>(٢)</sup> إلى أنه في حكم المطرح، لأن الثاني لما كان هو المقصود بالذكر والبيان كان مقصودا بالنسبة إلى استقلاله بالحكم من غير احتياج إلى الأول في المعنى وهو ظاهر في بدل البعض والإشتغال. لأن الثاني يستقل

(١) انظر اللسان (بدل)، والمعجم الوسيط ٤٤/١.

(٢) يقول المبرد في ذلك في المقتضب ٣٩٩/٤: وأما من بدل منه فيقول الوصف تابع مستغنى عنه، وإنما أبدل من الموصوف لا من وصفه، وليس المبدل منه بمنزلة مالميس في الكلام، إنما أبدلت للتبيين، ولم تقل أنه نعت، لأنه جوهر لا نعت به. ثم يقول: ولو كان البدل يبطل المبدل منه لم يجوز أن تقول: زيد مررت به أبى عبد الله.

انظر المقتضب ٣٩٩/٤، سيبويه ٣٧٢/١، شرح الجمل و ٨٨.



بالفائدة والبيان من غير حاجة إليه. وذهب الجمهور إلى أنه لا ينوى به الطرح وإلا لما صح قولنا: زيد رأيت غلامه رجلا صالحا، وزيدا رأيت أباه عمرا على البذل من الأب والغلام. وكذلك كل صورة يحتاج فيها إلى ضمير إذا أُبدل الظاهر من ذلك الضمير، ولأنه يمتنع أن ينوى بالأول الطرح في قوله:

وَكَأَنَّهُ لَهْتُ السَّرَاةَ كَأَنَّهُ مَاحَاجِيئِهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ<sup>(١)</sup>

لأن الهاء لو كانت في نية الطرح لصار التقدير كأن حاجبيه معين بسواد فيلزم الإخبار عن المثني بالمفرد. والجواب: أما عن الأول فإنه في نية الطرح في الأكثر الأغلب. فلا يقدح ما عرض من النقص في بعض الصور في مطلق الحكم، نظراً إلى الأعم الأغلب، ونظيره أن الفاعل يطرد جواز تقديمه على المفعول في الأكثر كما هو الأصل فيه. ولا يقدح في ذلك إذا منع منه مانع عارض في بعض الصور. أما عن البيت فلأن معيناً مصدراً كالمزق يطلق على الواحد والكثير، لأنه جنس، فيصح الإخبار به عن المثني نظراً إلى عمومته، ولأنه على حذف مضاف أي ذوا معين. وأما قول الآخر:

إِنَّ السَّيْفَ غَدَوْهَا وَرَوَّاحَهَا  
تَرَكْتُ هَوَازَنَ مِثْلَ قَرْنِ الْأَعْصَبِ<sup>(٢)</sup>

(١) القائل: الأعشى من الكامل.

الشاهد في قوله: «ماحاجبيه» فقد جاءت بدلا من الضمير في كأنه، وأعتبره ابن السيد من قبيل بدل الإشتغال. وما زائدة وأبو علي قال: إنها بدل من الضمير، وما: زائدة. وقيل: إن الحاجبين لما لزم أحدهما الآخر صار الإخبار عنهما كالإخبار عن الشيء الواحد. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٨٠/١، الدرر ٢٢١/٢، إعراب القرآن ٥٧٩، الممع ١٥٨/٢، الخزانة ٣٧٠/٢، اللسان ١٧٧/١٧، الروض الأنف ١٦٥/٣.

(٢) القائل: الأخطل من الكامل.

الشاهد في قوله: «تركت هوازَن» فقد جاء الفعل مؤنثا بالتاء وذلك لأن «غدو و رواح» لما أضيف إلى ضمير المؤنث أنث الفعل له لاكتسابه صفة التأنيث. وقد استشهد به كل من: الخزانة ٣٧٢/٢، اللسان ١٠٠/٢، الأشموني ١٣٢/٣، ديوانه ٣٢٩.

فإنما ألحق التاء بالفعل وهو تركت لأن الغدو والرواح لما أضيف إلى ضمير المؤنث اكتسى منه التأنيث. وقول المصنف: والبدل أقدره مكان المبدل يحتمل وجهين الأول: أنه يريد بقوله أقدره مكان المبدل اطرَح الأول، لأنه يرى مذهب المبرد<sup>(١)</sup>، ولوجوب ذلك في بدل الغلط.

الثاني: أنه يريد به أن البدل قائم بنفسه لا أن يراد بالأول تنحيته واطراحه كما قال السيرافي. وقيل: المراد بتقدير البدل مكان المبدل منه معه. وإذا قدر العامل معه فقد وليه كما يلي المبدل منه. وقوله: فاعربه بما في الأول، أى بإعراب المبدل منه وهو الأول، وهل هو في حكم تكرير العامل أم لا. فيه خلاف. فذهب سيبويه<sup>(٢)</sup> والمبرد<sup>(٣)</sup> والسيرافي<sup>(٤)</sup> إلى أن العامل فيها متحد. وذهب الأخفش والرماني<sup>(٥)</sup>، وأبو على<sup>(٦)</sup> ومن تابعهم من المتأخرين إلى أنه في حكم تكرير العامل.

أما الأول فأحتج بأنه لو كرر العامل لفسد المعنى في نحو: ضربت زيدا رأسه، وأعجبنى الجارية حسنها، واشتريتها نصفها لأنه يؤدي إلى أن يكون زيد والرأس مضروبين، والجارية وحسنها معجبين، وكذلك الجارية مشتراة. وليس الأمر كذلك. بل الضرب واقع بالرأس لاغير، والإعجاب بالحسن والشرى بالنصف، وأحتج الثاني بأمرين: أحدهما القياس وهو أن الثاني لما كان مقصودا بالذكر بدليل عدم اشتراط

(١) انظر المقتضب ٢١١/٤.

(٢) يذكر الإرتشاف ذلك و ٣٠١ فيقول: «ذهب بعض النحويين ومنهم المبرد الى أن العامل فيه هو العامل في المبدل منه، وليس على نية تكرار العامل وهو ظاهر قول سيبويه في بعض كلامه: ونسب أبو حيان المذهب الأول لسيبويه أيضا ورقه ٣٠١، وأكثر النحاة على أن العامل في البدل مقدر وهو بلفظ الأول فهو في جملة ثانية لا من الجملة الأولى، ولاينوي بالأول الطرح. وقد صرح سيبويه بأن البدل من جملة الثانية. وفي الرضى ٣٢٧/١: ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزحشرى والمصنف أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اذ المتبع في حكم الطرح، فكأن عامل الأول باشر الثاني، ونسب الرضى المذهب الأول للأخفش والرماني والفارسي ولأكثر المتأخرين.

انظر أيضا: سيبويه ٢١٨/١، ٢١٩، المقتضب ٢٩٥/٤، ٣٩٩.

(٣) أنظر أسرار العربية لابن الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الرقي بدمشق سنة ١٩٥٧.

مطابقته الأول في التعريف والتذكير، ناسب أن يكون مستقلا بعامل غير الأول. وثانيهما: السماع وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>. فكرر العامل صريحا.

وقوله: ﴿وَمِنَ النَّحْلِ مِنَ طَلْعِهَا﴾<sup>(٢)</sup>. وقول الشاعر:

رُبَّ حَيٍّ لِمَعَدَّ عِلْمُوا لِفَقِيرٍ وَلِجَارٍ وَآبِنِ عَمٍّ<sup>(٣)</sup>  
٤٤٤ مِثْلُهُ جِئْتُ أَحَاكَ جَعْفَرًا عَرَفْتُ أَوْ نَكَّرْتُهُ أَوْ أَضْمَرًا

البدل يناسب التأكيد، والصفة وعطف البيان في تبعية الأول في الإعراب. ورفع المجاز وتقويته وإيضاحه. فقد اجتمع فيه ما افترق فيها. ويفارقها من حيث أن تلك يشترط فيها أن تكون مطابقة لمتبوعها في التعريف والتذكير لأنها تنمة لمتبوعها بخلاف البدل. وإنما لم يشترط في البدل المطابقة في التعريف والتذكير، لأنه إن كان في حكم تكرير العامل فظاهر، لأنه يصير كالجملتين، ولا يلزم التطابق فيهما. وإن كان متحدا، فالمتبوع لما لم يكن مقصودا بالشبه، لم يلزم أن يطابقه التابع. ومسائل البدل بالنسبة إلى التذكير والتعريف والإظهار والإضممار تنحصر في اثنين وثلاثين مسألة، لأن البدل كما تبين ينحصر في أربعة أقسام. وكل واحد منها ينقسم باعتبار التعريف والتذكير أبعة أقسام، وباعتبار الإظهار والإضممار أيضا كذلك، وثمانية في أربعة اثنان وثلاثون. ستة عشرة صورة باعتبار التذكير والتعريف، ومثلها باعتبار الإظهار والإضممار. ويأتي بيانها مفصلا.

٤٤٥ وَهَوَّ عَلَى أَرْبَعَةٍ قَدْ قُسِمَا كُلُّ مِنَ الْكُلِّ كَمَا تَقَدَّمَ  
المشهور أن البدل ينحصر في أربعة أقسام: بدل الكل من الكل، وبدل البعض من الكل، وبدل الإشتغال، وبدل الغلط لأنه لا يخلو إما أن يكون الأول مدلول

(١) سورة الروم آية ٣١، ٣٢.

(٢) سورة الأنعام آية ٩٩.

(٣) لم أعثر على قائله. والشاهد في قوله «لفقير ولجار» حيث كسر العامل و هو اللام حرف الجر.

الثاني أو لا. فإن كان الأول فهو بدل الكل من الكل، وإن لم يكن فإما أن يكون بعضا له أو لا يكون. فإن كان الأول فهو بدل البعض، وإن لم يكن بعضا له. فإن كان بينه وبين الأول ملابسة فهو الإشتغال. وإلا فهو الغلط. وأما بدل الكل من البعض نحو: نظرت إلى القمر فلَكِيهِ. وبدل البعض بما تحتمله القسمة في بادئ النظر فلا يخرج عما ذكرنا. أما الأول: فلأنه في الحقيقة بدل [إشتغال]<sup>(١)</sup>. وأما الثاني: فهو بدل العين من العين، وإلا فهو بدل الغلط. ولا يقال في قوله تعالى: ﴿فَاوْثِقْ يَدَ الَّذِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا، جَنَّاتٍ عَدْنٍ﴾<sup>(٢)</sup> بدل الكل من البعض فيها ظاهر، لأننا نقول الجنة جنس، وجنات عدن بعض منها، فهو بدل البعض من الكل. وأما قول الشاعر:

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلِحَاتِ<sup>(٣)</sup>  
فهو على حذف مضاف أى أعظم طلحة الطلحات، لاعلى ما يتوهم أنه بدل الكل من البعض. فقوله: وهو أربعة قد قسما، يريد أن أقسامه منحصرة في الأربعة المذكورة، وقوله: كل من الكل كما تقدما، أى كما تقدم من مثاله السابق وهو حيث

(١) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (الإشتغال) وكلاهما جائز.

(٢) سورة مريم آية ٦٠.

(٣) القائل: عبيد الله بن قيس الرقيات من الخفيف. من كلمة قالها في طلحة بن عبد الله الخزاعي.

ويروى:

نظَرُ اللَّهِ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا  
بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلِحَاتِ

الشاهد في قوله: «بسجستان طلحة الطلحات» حيث حذف المضاف، وأبقى المضاف إليه والتقدير: «بسجستان أعظم طلحة الطلحات».

وفيه شاهد آخر: حيث جمع المذكر العلم على جمع المؤنث السالم فقال: الطلحات ولم يقل الطلحون، بزيادة الواو والنون. وذلك لندرة هذا الجمع ولأنه لم يسمع إلا على صيغة المؤنث. وقد استشهد به كل من: اللسان (طلح) الحيوان ١/١٩٧، الإنصاف ٤١/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/١، همع الهوامع ١٢٧/٢، الدرر اللوامع ١٦٢/٢، شرح الأجرومية ٢٦٥، ديوانه ٢٠.

أخاك جعفر. وهو مثال لبدل الكل من الكل وهو القسم الأول من أقسام البدل، وفائدته أن من الناس من يعرف المذكور بأحد الإسمين دون الآخر ففي جمعهما فضل بيان. وقيل الأولى أن يقال بدل الشيء من الشيء أو بدل هو هو. لأن الألف واللام لا يدخلونها على كل. إذ هي في تقدير الإضافة، فهي معرفة بدليل نصب الحال عنها في نحو: مررت بكل قائما. وإن كان بلفظ النكرة، لأن تقديره: مررت بكلهم. وقد ذكرنا أن مسائل البدل منحصرة في اثنين وثلاثين مسألة، لأن كل واحد من الأربعة له ثمانية أقسام. أما المعرفة من المعرفة من بدل كل. فمثاله قوله: جئت أخاك جعفرا. وفي التنزيل: ﴿إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾<sup>(١)</sup>. وأما النكرة من النكرة فنحو: مررت برجل غلام، وفي التنزيل: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا، حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾<sup>(٢)</sup> فحدائق بدل من مفازا. وكل واحد منهما نكرة غير موصوفة. وأما النكرة الموصوفة من نكرة غير موصوفة فكقول كثير:

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتِ<sup>(٣)</sup>

(١) سورة الفاتحة آية ٥.

(٢) سورة النبأ آية ٣٢.

(٣) القائل: كثير عزة من قصيدة له من الطويل.

المعنى: اختلف في معنى هذا البيت فقيل: إنه تمنى أن تشل إحدى رجليه وهو عندها حتى لايرحل عنها. وقيل: لما خانت عزة العهد فزلت عنه، وثبت هو عليها صار كذي رجلين: رجل صحيحه وهو ثباته عليها، وأخرى مريضة وهو زللها عنه. وقيل غير ذلك.

الشاهد في قوله: «رجل صحيحة ورجل رمى» حيث جاء البدل «رجل» نكرة وهي بدل من رجلين وهي نكرة أيضا وعطف على البدل بقوله: ورجل رمى لأن البدل منه مثنى. ولذلك أتى باسمين ولم يكتف باسم واحد «رجل صحيحة» وهذا ما يسمى ببدل المفصل من الجمل. ويجوز فيهما الرفع على تقدير: أحدهما رجل صحيحة والأخرى رجل رمى فيها.

وقد آستشهد به كل من: سيبويه ٢١٥/١، أمالي المرتضى ٤٦/١، السيرافي ٢٧٥، الخزاعة ٣٧٦/٢، شواهد العيني ٢٠٤/٤، مجاز القرآن ٧٨/١، المقتضب ٢٩٠/٤، المخصص ١٨٩/١٦، الأثموني ١٢٨/٣، شرح المفصل ٦٨/٣، ديوانه ٩٩.

والمعرفة من النكرة نحو: مررت برجل زيد. وفي التنزيل: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، صِرَاطِ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>. والنكرة من المعرفة. ويلزم وصفها عند الكوفي، واليه ذهب عبد القاهر والزنجشري<sup>(٢)</sup> كقوله تعالى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾<sup>(٣)</sup>. لأن البديل للإيضاح، والشئ لا يوضح بما هو أخفى منه. وأما عند جمهور البصريين فلا يلزم وصفها نحو مررت بزيد رجل. قال الشاعر:

فَلَا وَأَبْنِيكَ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْبَى  
لِيُؤْذِنِي التَّحْمُحُكُمْ وَالصَّهْنُ لُ<sup>(٤)</sup>  
فخير نكرة وهو بدل من أبيك ولم يصفه. وقيل: أغنى تخصيصه بمنك عن الصفة. وأما قول الآخر:

إِنَّا وَجَدْنَا بَنِي خَوْلَانَ قَاطِبَةً  
كَسَاعِدِ الضَّبِّ لَا طُولَ وَلَا قِصَرَ<sup>(٥)</sup>

(١) سورة الشورى آية ٥٢.

(٢) انظر المفصل للزنجشري ص ١٢١.

(٣) سورة العلق آية ١٦.

(٤) القائل: شمير بن الحرث الضبي من الوافر. وهذا البيت من سبعة أبيات له رواها أبو زيد في نوادره. الشاهد في قوله: «خير» فقد رويت بالجر على أنها بدل من وأبيك. ولما كان المبدل منه معرفة وجب أن يكون البديل معرفة كذلك، ولذلك قوله «خير منك» أغنى عن الوصف وجعل البديل جاريا على القاعدة. ويروى برواية أخرى وهي رفع خير على تقدير: هو خير منك. أي خبر المبتدأ محذوف تقديره هو. وأستشهد به كل من: المقرب ٢٤٥/١، الخزانة ٣٦٢/٢، ٣٦٥، نوادر أبي زيد ١٢٤.

(٥) القائل: غير معروف وهو من البسيط. ويروى البيت:

إِنَّا وَجَدْنَا بَنِي خَوْلَانَ كُلَّهُمْ

.....  
الشاهد في قوله: «لاطول ولا قصر» حيث جاءت بدلا من «كساعد الضب» وهو نكرة والمبدل عنه معرفة. وقد خرج البيت بترجيح آخر: اذ أولت بتقدير: «لا ذي طول ولا ذي قصر» ليصح =

وطول: نكرة غير موصوفة مطلقاً، وهى بدل من ساعد الضب المعرفة. وأما المظهر من المظهر من بدل كل فقد تقدم مثاله وهو الذى ذكره. والمضمر من المضمر نحو: رأيتك إياك. فإياك بدل من الكاف فى رأيتك. وقد جاء بدل المضمر الغائب من مثله فى قوله عليه السلام لعمر رضى الله عنه: «لأولكن انحرها إياها»<sup>(١)</sup>. وينبغى أن يلاحظ الإظهار والإضمار مع قطع النظر عن جهتي التعريف والتوكيد. وبالعكس لئلا تتداخل الأقسام. والمضمر من المظهر: نحو: ضربت زيدا إياه. والمظهر من المضمر نحو: مررت به زيد، ورأيت زيدا. قال:

عَلَى حَالَةٍ نَوَّ أَنْ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَظَنٌ بِالْمَاءِ حَاتِمٌ<sup>(٢)</sup>  
فجر حاتماً لأنه بدل من الهاء فى جوده. ولا يجوز أن يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل إلا من ضمير الغائب عند البصريين. أما امتناع إبدال الظاهر من ضمير المتكلم، فلأن المراد من البديل بيان المبدل منه، وضمير المتكلم أبين من الظاهر وأعرف منه. والشئ لا يبين بما هو دونه فى الإيضاح. وأما امتناع إبداله من ضمير المخاطب، فلعدم احتياجه إلى بيان، ولامتناع بيان الأظهر بالأخفى. وأجازه الكوفيون<sup>(٣)</sup> فيهما، ووافقهم الأخفش<sup>(٣)</sup> فى الثانى دون الأول. واحتجوا عليه بأنه يجوز إبدال النكرة من المعرفة اتفاقاً. وإن كان أحدهما أبين من الآخر وأظهر.

= جعله بدل كل من كل اذ لولا التأويل لكانا متغايرين.

وقد آستشهد به كل من: الخزانة ٣٦٤/٢، الحيوان ١١٢/٦.

(١) أنظر: الإمام أحمد ج ٢ من المسند ص ١٤٥، وسنن أبي داود فى كتاب المناسك باب ١٦ باب تبديل الهدى، وأبن خزيمة فى صحيحه ج ٤ ص ٢٩١ ورقم الحديث ٢٩١ من كتاب المناسك باب: استحباب المغالات بضمن الهدى.

(٢) القائل: الفرزدق من قصيدة له من الطويل يفتخر فيها بإيثاره بالماء غيره.  
الشاهد فى قوله: «على حالة» حيث أنث لفظة الحال بالتاء وهى لغة فيه. وفيه شاهد آخر هو قوله: «حاتم» حيث جاء بدلا من الضمير المجرور فى «جوده» وقد جاء مجرورا.  
وقد آستشهد به ابن هشام فى شذور الذهب ص ٢٤٥، ٤٤٢، والمبرد فى الكامل ١٣٨/١.

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٣، البيان فى إعراب القرآن ٣١٥/١.



ولذلك يجوز إبدال الظاهر من المضمير مطلقاً. ويقول تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ  
الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾<sup>(١)</sup> ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>. فالذين بدل من ضمير  
المخاطب بدل الكل من الكل.  
ويقول الشاعر:

فَلَاخْشَانُكَ مِشْقَصًا أَوْسَا أُوَيْسُ مِنَ الْهَبَالَةِ<sup>(٣)</sup>  
فنصب أوسا على أنه بدل من الكاف. والجواب عن الأول: أن النكرة تحصل  
منها فائدة لم تكن في الأول، إن اشترط فيها الوصف، وإن لم يشترط فيها ذلك  
حصل من المجموع فائدة لم تحصل لكل واحد منهما على انفراده، بخلاف ضمير  
المتكلم والمخاطب فإنهما لشدة إيضاحهما لم يحتاجا إلى البيان مطلقاً.  
وأما الآية فلا دليل فيها لاحتمال أن يكون الذين منصوباً على الذم، أو يكون  
مبتدأ والخبر محذوف، أو خبر والمبتدأ محذوف. وكذلك أوسا في البيت فإنه يجوز  
أن يكون منصوباً على الذم أو على المصدر من أَسَّةُ أَوْسَا إذا أعطاه. وأما بدل  
البعض والإشتغال، فيجوز أن يبدل فيهما الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب،  
لأنه يحصل منهما فائدة لم توجد في الأول، وهو نسبة الحكم إلى البعض دون  
الكل. وإلى المعنى الملتبس بالأول بخلاف بدل الكل، فإن مدلول الثاني فيه هو  
مدلول الأول.

(١) سورة النساء آية ٨٧، سورة الأنعام آية ١٢.

(٢) سورة الأنعام آية ١٢.

(٣) القائل: أسماء بن خارجة، وكان الذئب قد طمع في ناقته الهبالة وهو من الكامل وقبله:

لي في كل يوم من ذؤال

ضغت يزيـد على ابـالـه

ذؤاله: الذئب، ضغت يزيـد على أباله: أي بلية على بلية، لأحشأنك

يقال: حشأه سهماً: رماه به، المشقص: سهم عريض النصل.

الشاهد في قوله: «أوسا» جاءت بدلا من الكاف في قوله «لأحشأنك». وقد آستشهد به كل

من: الخصائص ٧٢/٢، سمط اللألي ٤٣٧، اللسان (حشا، أوى) مجمع الأمثال ٢١٣/١.

٤٤٦ وَبَعْضُهُ مِنْ كُلِّ نَحْوِ أَكَلٍ زَيْدٌ رَغِيْفًا ثُلْثِيهِ أَوْ أَقْلُ  
القسم الثاني من البدل: بدل البعض من الكل. وفائدته تخصيص الحكم  
ببعضه ولا بد له من ضمير يربطه بالمبدل منه إما ظاهراً أو مقدراً. وفيه أيضاً ثمانى  
مسائل. أما المعرفة من المعرفة فنحو: أكلت الرغيف ثلثيه. وفى التنزيل: ﴿وَلِلَّهِ  
عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾<sup>(١)</sup>. فمن استطاع بدل من الناس  
وهو بعضهم والضمير محذوف. ويحتمل أن يكون من استطاع فاعل المصدر، لأنه  
مضاف إلى المفعول. أى: والله على الناس أن يحج البيت من استطاع إليه سبيلاً.  
كقوله:

أَمِنْ رَسْمٍ دَارٍ مُرْبِعٍ وَمَصِيْفٍ .....<sup>(٢)</sup>  
وأما النكرة من النكرة نحو: أكلت رغيفاً ثلثاً منه. والمعرفة من النكرة نحو:  
أكلت رغيفاً ثلثيه وهو الذى مثل به.  
وقوله: أَوْ أَقْلُ: معطوف على ثلثيه. والتقدير: أَوْ أَقْلُ مِنْ ثُلْثِيهِ مِمَّا يَصْدُقُ عَلَيْهِ  
أنه بعض، والنكرة من المعرفة: أكلت الرغيف ثلثاً منه.  
وأما المظهر من المظهر فقد تقدم. والمضمر من المضمر: الرغيف ثلثيه أكلته

(١) سورة آل عمران آية ٩٧.

(٢) القائل: الخطيئة وهو مطلع قصيدة من الطويل مدح بها سعيد بن العاص الأموي عندما كان والياً  
على الكوفة لعثمان بن عفان، وتما البيت:

أَمِنْ رَسْمٍ دَارٍ مُرْبِعٍ وَمَصِيْفٍ  
لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكَيْفٍ

الشاهد في قوله «مربع ومصيف» حيث جاء بدلاً من رسم دار وهو بدل بعض من كل. فإن  
رسم دار مصدر مضاف إلى مفعوله ومربع فاعله، ورسم هنا مصدر رسم الخطر الدار أي  
صبرها رسماً بأن عفاها. ولا يصح أن يراد هنا بالرسم ماشخص من آثار الدار لأن ذلك عين لا  
معنى، والذي يعمل هو المعنى لاغير.

وقد آستشهد به كل من ديوان الخطيئة ٣٩، أمالي ابن الشجرى ٣٥١/١، اللسان (رسم)  
١٣٢/١٥، الأغاني ٦٥٢٠/١٨، الخزائن ٤٣٦/٣، الإيضاح ١٥٨، شرح المفصل لابن يعيش  
٦٢/٦، أمالي المرتضى ٤٧/٢.

إياه، فاهلاء تعود إلى الرغيف، وإياه إلى الثلث. والمظهر من المضمير نحو: الرغيف أكلته ثلثه. والمضمير من المظهر نحو: ثلث الرغيف أكلت الرغيف إياه. ولا فرق في ذلك بين ضمير الغائب والمتكلم والمخاطب فنحو: اشتريتني نصفى واشتريتك نصفك. وفي التنزيل: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾<sup>(١)</sup>. فلمن بدل من ضمير المخاطبين وهو الكاف في لكم. وأما قول الشاعر:

أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَذَاهِمِ رَجُلِي فَرَجَلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ<sup>(٢)</sup>  
فليس المعنى على أن تكون رجلى فيه بدلاً من ضمير المتكلم، بل المعنى: أوعدني بالسجن وأوعد رجلى بالقيد.

٤٤٧ وَذُوِ اشْتِمَالٍ ثَالِثٌ مِّثَالُهُ أَعْجَبَنِي مُحَمَّدٌ جَمَالُهُ  
الثالث: بدل الاشتمال، واختار أن الأول مشتمل على الثاني اشتمال المَلِكِ، وقيل: الثاني على الأول لاتصال الثاني به، وتنزل منه منزلة الجزء. وقيل لا اشتمال لأحدهما على الآخر. وإنما الإشتمال للخبر المسند إلى الأول لأن اسناد الإعجاب في نحو: أعجبني زيد عقله مثلاً، ليس لأنه زيد، وإلا لدخل في هذا الحكم كل من له

(١) سورة الأحزاب آية ٢١.

(٢) القائل: عدیل بن الفرخ كما ذكره العيني في شواهد وهو من الرجز.

الشاهد في قوله: «أوعدني... رجلى» حيث جاء بالبدل وهو الإسم الظاهر «رجلى» بدلاً من الضمير الحاضر في «أوعدني» وهو ياء المتكلم، وهو بدل بعض من كل. وقد خرج الشارح هنا على أن رجلى لا يقصد بها البدلية بل يقصد بها المشاركة في الحكم أي أوعدني بالسجن وأوعد رجلى بالقيد.

وقد آستشهد به كل من: شواهد العيني ١٩٠/٤، الخزانة ٣٦٦/٢، ١٩٠/٤، الدرر ١٦٤/٢، ابن عقيل ١٩٦/٢، شرح شذور الذهب ٤٤٢، الهمع ١٢٧/٢، شواهد التوضيح ٢٠٦، ابن السيرافي ٩٣، اصلاح المنطق ٢٢٦، ٢٩٤، اللسان (وعد) ٤٧٩/٤، ١٠٠/١٥، المحكم ٢٣٧/٢، الحروف لابن السكيت ٢٣٩، مقاييس اللغة ١٢٥/٦، شرح اليقين ١٦٠/٢، شرح المفصل ٧٠/٣، إعراب القرآن ٢٠٧، الأشموني ١٢٩/٣، مجالس ثعلب ٢٧٤.

هذا الإسم. وإنما المراد به أن الإعجاب وقع بشيء من خواصه كالعقل وغيره، ولا بد له من ضمير يربطه بالأول. إما ظاهراً أو مقدراً كبديل البعض. وفيه ثمانى مسائل: أما المعرفة من المعرفة فكقوله: أعجبنى محمد جماله. وفي التنزيل: ﴿قَتَلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ، النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ﴾<sup>(١)</sup>. فالنار بدل من الأخدود بدل اشتغال. إما على تقدير حذف الضمير أي ذات الوقود فيه، أو أن الألف واللام قاما مقام الضمير. وقيل: النار بدل الكل على تقدير حذف مضاف، أي أصحاب الأخدود أخذود النار. وأما النكرة من النكرة فنحو: أعجبنى رجل جمال له. ومنه قول الشاعر:

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوِيَّتُهُ تَقْضِي لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمٌ<sup>(٢)</sup>

فثواء بدل من حول، والجملة صفته، والعائد على المبدل محذوف أي ثويته فيه. والنكرة من المعرفة نحو: أعجبنى محمد جمال له. وفي التنزيل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾<sup>(٣)</sup>. لأن الشهر الحرام معلوم عندهم. وحقيقة سؤالهم عن حكم يقع فيه من قتال وغيره. وقيل مثال مجرور على الجوار. والمعرفة من النكرة نحو: أعجبنى رجل جماله. وأما المظهر من المظهر فمثاله مامر. والمظهر من المضممر نحو: الجارية حسنها أعجبت هو. فهو ضمير الحُسْنِ بدل من ضمير

(١) سورة البروج آية ٥.

(٢) القائل: الأعشى من الطويل.

الشاهد في قوله: «حول ثواء» فقد جاءت «ثواء» بدلا من «حول» المجرور بحرف الجر في. والجملة المكونة من الفعل والفاعل والمفعول به (ثويته) صفته. والعائد محذوف تقديره: ثويته فيه. وفيه شاهد آخر في قوله: «ويسام سائم» حيث رفع الفعل يسام لأنه خبر واجب معطوف على تقضي. وآسم كان مضممر فيها والتقدير: لقد كان الأمر تقضي لبانات في الحول الذي ثويت فيه ويسام من أقام به لطوله.

وقد آستشهد به كل من: سيبويه ٤٢٣/١، المقتضب ٢٧/١، ٥٦/٢، ٢٩٧/٤، جمل الزجاجة ٣٨، ابن الشجرى في أماليه ٣٦٣/١، ابن يعيش في شرح المفصل ٦٥/٣، المغنى ٥٠٦.

(٣) سورة البقرة آية ٢١٧.

الجارية. والمظهر من المضمر نحو: الجارية أعجبتني حسنها. والمضمر من المظهر نحو: حسن الجارية أعجبتني الجارية هو. ويبدل من ضمير المتكلم والمخاطب نحو: أعجبتني علمي، وأعجبتني حلمي. ومنه قوله:

ذَرْنِي إِنْ أَمَرَكَ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَاً<sup>(١)</sup>  
واعلم: أن بدل الإشتغال لا يكون إلا بالمصادر والأشياء المتلبس بها، وبدل البعض بأجزاء المبدل منه وبه يفسد قول من جعل بدل الإشتغال من قبيل بدل البعض، ولأن في بدل الإشتغال لا يتوقف تشوف النفس على المبدل منه بخلاف بدل البعض، فإنها لا تتوقف على غير المبدل.

٤٤٨ وَأَبْدَلُوا الْفِعْلَ مِنَ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ مَعْنَاهُ وَذَلِكَ مِثْلُ ذَا  
٤٤٩ إِنْ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذَ كُرْهًا أَوْ تُجِىءَ طَائِعًا  
إذا ترادف فعلا لفظا وزمنا على معنى، جاز إبدال أحدهما من الآخر إبدال الكل من الكل، لأن الترادف يقتضي كون الثاني عبارة عن الأول في المعنى، فلا وجه للإشتغال والبعضية. ومنهم من جوز فيه جميع الإبدال إلا بدل البعض، لأن الفعل لا يُبْعَضُ وذلك نحو قولك: إن تأتني تجي أكرمك. فتجىء مجزوم بدل من تأتني لأنه في معناه. وفي التنزيل: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾<sup>(٢)</sup>. لأن مضاعفة العذاب ملقى الآثام. وهو المراد بقوله إذا كان بمعناه. أى إذا كان الفعل المبدل في معنى المبدل منه. واحترز به عما إذا كان أحدهما

(١) القائل: عدى بن زيد العبادي من الوافر.  
الشاهد في قوله: «الفيتني حلمي» حيث أبدل الاسم الظاهر وهو قوله «حلمي» من الضمير للحاضر وهو ياء المتكلم من قوله «الفيتني» على سبيل بدل الإشتغال. وقد آستشهد به كل من: سيبويه ٧٨/١، ابن يعيش في مفصلة ٦٥/٣، ٦٠، الخزانة ٣٦٨/٢، شذور الذهب ٤٤٣، شواهد العين ١٩٢/٤، الهمع ١٢٧/٢، الدرر ١٥/٢، ديوانه ٣٥.  
(٢) سورة الفرقان آية ٦٨.

مباينا للآخر، فإنه يمتنع البدل نحو: إِنَّ تَأْتِنِي تَضْحَكَ أَكْلِمَكَ فَتَضْحَكَ. مرفوع في موضع الحال من الفاعل، لأنه ليس في معنى تأتني.  
وقوله: إِنَّ عَلَى اللَّهِ إِلَى آخِرِهِ. البيت الذي استشهد به من أبيات الكتاب والشاهد فيه أنه نصب تؤخذ وما بعده على البدل، لأن المباينة تتضمن إما الكره والطوع، لأنها لا تخلو عن أحدهما. ومنه قول الشاعر وهو أيضا من أبيات الكتاب:

مَتَى تَأْتِنَا ثَلَمَمَ بِنَا فِي دِيَارِنَا نَجِدَ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجًا (١)  
فجزم تلمم لأنه بدل من تأتنا إذ هو بمعناه.  
٤٥٠. وَأَلْبَدُلُ الرَّابِعُ يُدْعَى الْغَلَطُ كَمِثْلِ جِثْتُ دَعْدَ زَيْدًا غَلَطًا  
٤٥١. وَالْأَجُودُ الْإِضْرَابُ عَنْ ذَاكَ بَيِّنٌ وَهُوَ عَلَى الْمَجَازِ سُمِّيَ بِالْبَدَلِ  
القسم الرابع بدل الغلط. ولم يأت في كلام فصيح، ولذلك لم يأت في التنزيل، لأنه يصدر عن سبق اللسان. وإنما ذكر من جملة أقسام البدل، وإن كان الغلط لا يثبت له حتى يذكر. لأن الثاني هو المقصود وليس بغلط، وإنما الغلط الأول. وأضيف إلى الغلط لأنه يذكر بعده فصار كالسبب له. فاطلاق الغلط عليه من اطلاق اسم السبب على المسبب. وهو مجاز وهو معنى قوله: وهي على المجاز سمي بالبدل. وفيه ثمان مسائل: أما المعرفة من المعرفة فكقوله: جئت دعدا زيدا. أراد أن يقول جئت زيدا فسبقه لسانه إلى ذكر دعدا، ثم ظهر له الغلط فتداركه. والنكرة من النكرة نحو: رأيت رجلا حمارا. والمعرفة من النكرة نحو: رأيت رجلا الحمارة.

(١) القائل: عبد الله بن الجر من الطويل.  
الشاهد في قوله: «تأتنا تلمم» فقد جاء الفعل تلمم بدلا مطابقا من الفعل تأتنا. والمعروف أن بدل المطابق على نية تكرار العامل، فأننا لو قلنا: متى تلمم بنا في ديارنا... لثم المعنى ولما تغير شيء.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٤٦/١، ابن يعيش في المفصل ٥٣/٧، ٢٠/١٠، الإنصاف ٣٧٧/١، الدرر اللوامع ١٦٦/١، النظر رقم ٣٠، شرح الأجرومية ٢٦٢، الخزانة ٦٦٠/٣، المقتضب ٦٣/٢، ٦٦/١، الأشموني ١٣١/٣، يس ١٦٢/٢.

والنكرة من المعرفة نحو: رأيت زيدا حمارا. وأما المظهر من المظهر فقد تقدم مثاله. والمضمر من المضمر: زيد الحمار كَرِهْتُهُ إياه. والمضمر من المظهر — زيد كرهته الحمار.

وَأَعْلَم: أن بدل المضمر من المظهر في بدل البعض والإشتمال والغلط، إنما يقوى جوازه على رأى من جعل العامل فيهما واحدا لكون العائد على المبتدأ من جملة. وأما من لم يجعله فيهما واحدا، فلم ينو جوازه، لأنهما يكونان جملةتين، فلا يكون العائد على المبدل منه من جملة.

وقوله: والأجود الإضراب عن ذاك بيل: أى الأجود استعمال الاسم بعد بل للدلالة على الإضراب. فتقول جئت دعدا بل زيدا. فإن لم يحصل لبس جاز حذفها لظهور معناها، وإلا تعين ظهورها نحو: رأيت رجلا حمارا. لاحتمال وصفه بالبلادة. وأما إذا لم يكن عن غلط سبق إليه اللسان، بل ذكر الأول عامدا ثم بدأ له رأى فجاز تركه إلى الثانى فإنه يسمى بداء لا غلطا. ومثل هذا يعتمد على الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة.



## (باب المبتدأ والخبر)

- ٤٥٢ أَلْقَوْلُ فِي بَيَانِ الْإِسْمِ الْمُبْتَدَأُ يُرْفَعُ إِذَا تَجَرَّدَا  
 ٤٥٣ مِنْ كُلِّ عَامِلٍ لَهُ لَفْظِي فَأَرْفَعُ بِأَمْرِ فِيهِ مَعْنَوِي  
 ٤٥٤ أَعْنَى ابْتِدَاءٍ وَهُوَ رَافِعُ الْخَبَرِ مِثَالُهُ زَيْدٌ مُصَيِّحٌ لِلْخَبَرِ

إنما سمي الجزء الأول من الجملة الاسمية مبتدأ، لأنه من ابتدأت الشيء إذا جعلته أولا لفظا أو معنى. والابتداء عبارة عن مجموع وصفين هما التجرد والإسناد. وقال الجزولي: هو جعل الاسم أول الكلام معنى مسندا إليه الخبر، فكلا العبارتين تدل على أنه معنى مركب من وصفين. ومنهم من جعله علة ذات أوصاف ثلاثة. التجرد من العوامل اللفظية لفظا أو تقديراً، والتعرض لدخولها، والإسناد. والعوامل اللفظية كان وأخواتها، وظننت وأخواتها وإن وأخواتها، والباء في بحسبك زيد. ومن في:

..... وَمَا فِي الرَّبِّيعِ مِنْ أَحَدٍ<sup>(١)</sup>

(١) القائل: النابغة الذبياني من قصيدته التي مطلعها:

يَادَارُ مَيَّةً بِالْعِلْيَاءِ فَالْسُنْدُ  
 أَقْوَتَ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأُمْدِ

ونجم البيت:

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيِّلَانَا أَسْأَلُهَا  
 أَعْيَتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبِّيعِ مِنْ أَحَدٍ  
 =

والتقدير في نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(١)</sup> و﴿إِذَا السَّمَاءُ  
انْشَقَّتْ﴾<sup>(٢)</sup>. فإن التجرد فيهما لفظ لا تقدير. ويخرج منه ما تضمن معنى الشرط  
والإستفهام نحو: أيهم تقم أقم معه. وأيهم عندك؟ لعدم تعرضه للعوامل لامتناع  
دخولها عليه. وأما تعريف المبتدأ فقد قيل: هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية  
المفتقر إلى جزءٍ ثانٍ يُتَمُّ به كلاماً. ويدخل فيه نحو: أقام الزيدان، لأن الجزء الثاني  
إن أسند إلى المبتدأ نحو: زيد قائم فهو خبر، وإن أسند المبتدأ إليه فهو فاعله،  
كالثال المذكور. وقد ذكر المصنف في تعريفه قيوداً. فقوله: الاسم احتراز من  
الفعل، لأنه لا يكون مبتدأ لامتناع الإخبار عنه. وأما قولهم في المثل: تسمع  
بالمعدي خير من أن تراه<sup>(٣)</sup>. فأصله أن تسمع فحذف أن من تسمع للدلالة  
الثانية عليها، وأن مع الفعل بمنزلة الاسم. فلذلك صح الإخبار عنه. وقيل التقدير  
سماعك. فأوقع الفعل موقع اسم الفاعل.

وقوله: يرفع إذا تجردا من كل عامل له لفظي. يحتز به عن اسم كان وأخواتها

= الشاهد في قوله: «ما بالربع من أحد» حيث جاءت من زائدة بين المبتدأ والخبر. ولذلك فهي  
عامل لفظي فقط لم يؤثر في الحقيقة على سياق الجملة. وهذا موطن آستشهاد الشارح به.  
وقد آستشهد به كل من: سيويه ٣٦٤/١، معاني الفراء ٢٨٨/١، المقتضب ٤١٤/٤،  
الإنصاف ١٧٠، ٢٦٩، ٦٣٧، شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٢، ١٢/٨، ١٤٣/٩،  
٤٥/١٠، ٤٦، شواهد الشافية ٤٨٠، شواهد العيني ٥٧٨/٤، التصريح ٢٦٧/٢، الهمع  
٢٢٣/١، ٢٢٥، الدرر ١٩١/١، ديوانه ١٦.

(١) سورة التوبة آية ٦.

(٢) سورة الإنشقاق آية ١.

(٣) مثل عربي. وقائله غير معروف.

والشاهد في قوله: «تسمع» حيث جاء الفعل بدون أن والأصل: أن تسمع فحذف أن الأولى  
لدلالة الثانية عليها. والمعدي: تصغير رجل منسوب الى معد. وكان الكسائي يرى التشديد في  
البدال. أنظر اللسان (معد) ويروى لأن تسمع بالمعدي خير، وأن تسمع.  
وقد آستشهدت به معظم كتب النحو. أنظر سيويه ٤٤/٤، البيان والتبيين ١٧١/١، مجمع  
الأمثال ٨٦/١.

واسم إن وأخواتها. والأول من مفعولى ظننت. وكان الواجب أن يقال لفظاً أو تقديرًا ليخرج به نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(١)</sup> لما مر. وقوله: فارفع بأمر فيه معنى أعنى ابتداء: يريد أن المبتدأ لما كان مرفوعاً لم يكن له بد من رافع. وهو إما لفظى أو معنى. والأول ليس بموجود فتعين الثانى. وإنما عمل لأنه أول. فأعطى الأول الأول، ولأن المبتدأ يشبه الفاعل فى كونه مخبراً عنه، وفى كونه سابقاً فى الوجود على الخبر كالفاعل.

وقوله: وهو رافع الخبر: يريد أن الإبتداء أيضاً هو العامل فى الخبر. لأنه لما عمل فى الأول، عمل فى الثانى قياساً على العوامل اللفظية، ولأن الإبتداء لما كان عبارة عن مجموع أمرين. الأولين واقتضاء الثانى عمل فيهما. وقد أشعر بهما المصنف معا لأن قوله: المبتدأ يفهم أنه أول. ومن قوله هو رافع الخبر يفهم منه أنه يقتضى ثانياً، وأنه لا بد وأن يكون التجريد لاجل الإسناد. ومتى انتفى أحدهما انتفى الرفع. أما الأولوية فبدخول العوامل اللفظية، وأما الإقتضاء فبأن مجرد لغير الإسناد كما جاء فى الحروف المقطعة فى صدور السور.

وقوله: زيد مصيخ للخبر مثال للتجريد والإسناد. ومعنى مصيخ مستمع<sup>(٢)</sup>، للخبر أى للحديث. ولا يقال التجرد فيه عدمى فجعله علة أو جزءاً منها على خلاف الأصل لأننا نقول: التجرد مع الإسناد صفة قائمة بالإسم وهى وجودية، ولأننا لو سلمنا أنه عدم، لكان العامل إماراة على العمل لا موجب بالذات، والعدم يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ إِمَارَةً عَلَى الشَّيْءِ. وأعلم: أن فى العامل فى المبتدأ والخبر أقوالاً أحدها: الإبتداء وهو ما اختاره المصنف وإليه ذهب المحققون من البصريين وقد مر بيانه.

(١) سورة التوبة آية ٦.

(٢) أصاخ له، وإليه: استمع، وعن الأمر: رجع، وعلى حق فلان: سكت عنه وتغاضى. المعجم الوسيط ٢٥٨/١.

الثاني: أن الإبتداء عمل في المبتدأ، والمبتدأ عمل في الخبر. وإليه ذهب أبو علي<sup>(١)</sup> وأبو الفتح<sup>(٢)</sup>. أما أولاً: فلأن المبتدأ لقربه من الخبر لا يؤثر فيه غيره، وأما ثانياً فلعدم اقتضاء الإبتداء له، لأن الإبتداء ليس وصفاً للخبر. الثالث: للمبرد<sup>(٣)</sup>: وهو أن الإبتداء عمل في المبتدأ وكلاهما في الخبر قياساً على حرف الشرط وفعله العاملين في الجزاء.

الرابع: للكسائي<sup>(٢)</sup>، والفراء<sup>(٢)</sup> أن المبتدأ والخبر يترافعان، لأن العمل بحسب الإقتضاء ولما اقتضى كل منهما الآخر عمل في صاحبه بدليل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾<sup>(٣)</sup>. فان أياً منصوب بتدعوا. وتدعوا مجزوم بها، ويبطله وجوب تقدم كل منهما على الآخر من جهة العالمية، وتأخره من جهة المعمولية من حالة واحدة. وهو محال، ولأن الخبر قد يكون موصولاً. فلو عمل في المبتدأ، لعمت الصلة فيما مثلها وهو محال. وأما قولهم: لأن العمل بحسب الإقتضاء فليس على إطلاقه، لأن الإقتضاء لا يوجب عملاً، لأن كل واحد من الفاعل والمفعول مقتضى للآخر، مع كونهما غير متعاملين. وأما الآية فالجواب عنها من وجهين:

أحدهما: أن أياً ليست عاملة بالأصالة لأنها اسم، والإسم أصله أن لا يعمل، بل عمل إما لشبه الفعل أو لشبه الحرف. فالعامل في تدعوا ما يتضمنه أى من

(١) أنظر في هذا أسرار العربية ص ٧٩ — ٨٤، المغنى ١٤٤/٢ — ١٤٥، المقتضب ١٢٨/٤ — وقد زعم الكوفيون والأخفش أن المبتدأ قد رفع لفعله عند قولنا عبد الله قام.

(٢) يرى سيبويه أن المبتدأ عامل في الخبر فيقول: «فإن المبني عليه يرتفع به كما أرتفع هو بالإبتداء وذلك قولك عبد الله منطلق، أرتفع عبد الله لأنه ذكر لبني عليه المنطلق، وأرتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلة.

ويرى المبرد: أن الخبر رفع بالمبتدأ أو الأبتداء. ويرى الكوفيون أنهما يترافعان.

أنظر سيبويه ٢٧٨/١، المقتضب ٤٩/٢، ١٢/٤، ١٢٦، الإنصاف ٤٤/١ — ٥١، ٣١/١، الإرتشاف و ١٥١، الهمع ٩٤/١، أسرار العربية ٧٦.

(٣) سورة الإسراء آية ١١٠.

معنى حرف الشرط. وتدعوا عامل بذاته فى أى. فليس عملها من وجهة واحدة. الثانى: أن أيا وإن كان مقدما فى اللفظ فهو مؤخر فى المعنى لأنه مفعول. والمفعول مرتبته التأخير لما مر، وماعرض له من تضمنه معنى حرف الشرط. وإن منع تأخيره لفظا لا يمنع منه تقديرا، بخلاف خبر المبتدأ. فإنه إذا تقدم عندهم بطلت خبريته وأرتفع المبتدأ به على جهة الفاعلية.

القول الخامس: لبعض الكوفيين: وهو أن المبتدأ يرتفع بما يعود إليه من الضمير فى الخبر، والخبر بنفس المبتدأ وهو باطل.. لأنه يلزم منه تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين من حيث أن المبتدأ عامل فى الخبر، والخبر عامل فى الضمير العامل فى المبتدأ. ولأن الضمير قد يكون فى الصلة نحو: زيد الذى قام. ولأن تعمل الصفة ولا شئ منها فيما قبلها، ولأن الضمير لا يعمل مطلقا بدليل امتناع مروري بزيد حسن، وهو بعمره قبيح، لئلا يتعلق حرف الجر بالضمير. وفيه أقوال أخر لم نذكرها لظهور فسادها ولئلا يطول الكلام بها.

٤٥٥ وكُل ما ابتداء به عَرَفَهُ وَإِنْ تُنَكَّر صِفَةً أَوْ أَضِفَهُ المبتدأ على ضربين. معرفة ونكرة. فالمعرفة: هو الأصل، لأنه محكوم عليه، والحكم على الشئ لا يكون إلا بعد معرفته، ولأن الفائدة لا تحصل إلا اذا أُسند مجهول إلى معلوم، لامتناع اسناد مجهول إلى مجهول. ولأن المراد من الكلام إفادة السامع ما فى نفس المتكلم. فلو كان المحكوم عليه مجهولا، صار الحكم بالنسبة إلى المخاطب مجهولا، وأمتنع الحكم. فهذا هو المراد من قوله: عرفه أى اجعله معرفة عند المخاطب، كما هو عند المتكلم بخلاف الخبر فإنه لا يكون معلوما الا للمتكلم ليحصل به للمخاطب علم لم يكن لأن الشئ إذا تعين جهلت أحواله، فإذا نسب للمتكلم شيئا منها علم المخاطب أن ذلك الحكم منسوب إلى الذات المعنية دون غيرها. ولهذا قالوا: المبتدأ معتمد البيان، والخبر هو معتمد الفائدة. أى يعتمد

في بيان النسبة على المبتدأ، وفي بيان الفائدة على الخبر. وأما النكرة فلا يصح الحكم عليها إلا إذا تخصصت بوجه ما، لامتناع الحكم على المجهول المطلق وذلك في اثني عشر موضعاً.

(تقديم الخبر):

- ٤٥٦ أو قَدِمَ الْخَبَرُ ظَرْفًا أو وَعَا مَعْنَى تَعَجُّبٍ وَلَفَى وَدَعَا  
 ٤٥٧ أو فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ أو مَسْتَفْهَمٌ بِهِ أو الْجَوَابُ أو مُعَمَّمٌ  
 ٤٥٨ أو قَبْلَهُ مَا يُوجِبُ التَّصَدُّرَ تقول في الدَّارِ غُلَامٌ مُخْبِرًا  
 ٤٥٩ وإن تَشَأْ رَفَعْتَ رَفَعَ الْفَاعِلُ ومثله أُمَقِّصَرَّ عَوَازِلِي  
 ٤٦٠ فَمُقَصِّرٌ مبتدأ وأغنى فاعله عن خبري المعنى  
 قد بينا أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأن النكرة إنما يبتدأ بها إذا تخصصت بوجه تقرب به من المعرفة. والأمور التي تقرب بها منها في اثني عشر موضعاً.

الأول: أن تكون النكرة موصوفة كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَلَمَغْفِرَةٌ مِنْ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِمَّا تَجْمَعُونَ﴾<sup>(٢)</sup>. فالرَّحْمَةُ وإن لم تكن موصوفة، فإنها مشاركة للنكرة الموصوفة بالعطف. وإنما صح الإبتداء بالنكرة الموصوفة إما لتخصصها بالصفة وإما لإضمامها في الصفة قبل الخبر، لأن في الصفة ضميراً يرتفع بها هو الموصوف.

الثاني: الإضافة إلى النكرة كقولك: غلام رجل خير من غلام امرأة. لتخصصها بذلك كالموصوفة، وإلى هذين الموضعين أشار في البيت السابق بقوله:

وان تنكر صفه أو أضفه .....

(١) سورة البقرة آية ٢٢١.

(٢) سورة آل عمران آية ١٥٧.

الثالث:

أن يكون خبرها ظرفا بشرط أن يكون الخبر معرفة نحو: في الدار رجل. وأجازه الكوفيون بشرط التقديم مطلقا، وإنما صح الابتداء بالنكرة ها هنا لأمرين. أحدهما: أنها تخصصت بتقديم الخبر من حيث أنه لم يُبدأ بها إلا بعد أن صار مخصوصا بوصف الخبر كما في الفاعل إذا كان نكرة.

وثانيهما: أنه لو تقدم المبتدأ لا لتبس بالصفة، فإذا تأخر تمحض الظرف للخبرية لامتناع تقدم الصفة على الموصوف. واليه أشار بقوله: أو قدم الخبر ظرفا. واحترز به عن تقديمه غير ظرف نحو: قائم رجل.

الرابع:

قوله: أووعا: نحو: خلفك رجل. والكلام فيه كالظرف ومن كلامهم<sup>(١)</sup>: تحت رأسى سرج، وعلى أبيه درع. قالت امرأة يقال لها الزرقاء<sup>(٢)</sup> لتأبط شرا<sup>(٣)</sup> لأنه كان يتردد إليها، وكان لها ابن قد قارب الحُلُم فتوعده بالقتل. فقالت أمه لتأبط شرا: إنه من شياطين العرب، ولقد علقتة وتحت رأسى سرج<sup>(٣)</sup> وعلى أبيه درع<sup>(٤)</sup> في ليلة حرب، وأنت أحب إلى منه فاقتله قبل أن يقتلك.

(١) تكرم الشارح بشرح هذا القول أثناء شرحه.

(٢) هي الزرقاء بنت عدى بن غالب بن قيس الهمدانية، خطيبة، من ذوات الشجاعة من أهل الكوفة، شهدت مع قومها واقعة صفين، وخطبت فيها مرات تحرض الناس على قتال معاوية، ولما تم الأمر لمعاوية استدعاها فأحضرت إليه، وحاورته طويلا ثم عادت، وقد أعجب بفصاحتها فبعث إليها بمال.

الأعلام ٧٦/٣، أعلام النساء ٤٤٤/١.

(٣) تأبط شرا: هو ثابت وكنيته أبو زهير بن جابر بن سفيان بن عميثل بن عدى بن كعب ابن حرب بن ثيم بن سعد بن فهم بن عمرو بن قيس غيلان. وأمّه أُميمة من قين وهو بطن من فهم. انظر جمهرة أبن حزم ٢٣٢، الأثماني ٢٠٩/١٨، الشعر والشعراء ٢٧١، الإشتقاق ١٦٢.

(٤) انظر إلى شرح المفصل ٨٦/١.



فإن قيل: فما الفرق بين الظرف والوعاء؟ قيل: أن سيبويه يطلق اسم الظرف على حروف الجر لتعلقها بالفعل كتعلق الظرف، ولأن منها في وهى الأصل في اقتضاء الظرفية، ولذلك إذا ظهرت خرج مادخلت عليه الظرفية وصارت هى المقتضية لها. وأما الوعاء فهو المكان الذى يقع فيه الفعل ويحويه. وآعلم: أن هذا التأويل إنما صير إليه لأنه ردد بين الظرف والوعاء بأو.

الخامس:

أن يكون فيها معنى التعجب عند سيبويه<sup>(١)</sup> نحو: ما أحسن زيدا. لأن مبنى التعجب على الإبهام، ولأن المقصود ليس الإخبار بل التعجب. وأما عند الأخفش فما موصولة وهى معرفة. وإليه أشار بقوله:

معنى تعجب.

السادس:

أن يكون فى النكرة معنى النفى نحو: أقل رجل يقول ذلك إلا زيد. فإنه فى معنى مايقول ذلك رجل إلا زيد. وهو المراد بقوله: نفى أى تكون النكرة اسما فيه معنى النفى، ويحتمل أن يريد بقوله نفى أن تكون النكرة معتمدة على حرف النفى نحو: ماأحد خير منك. أو مارجل خير منك، لأنها فى سياق النفى تعم المعرفة وغيرها. فجاز الإبتداء بها لعمومها. إلا أن قوله بعد ذلك أو قبله ما يوجب التصدر يغنى عنه.

السابع:

أن تكون النكرة متضمنة لمعنى الدعاء نحو: سلام عليكم، وويل له، إما لأنه تخصص بكونه سلاما من المتكلم، لأن أصله: أسلم سلاما عليكم، ثم حذف الفعل واقتصر على دلالة المصدر، ثم رفع المصدر طلبا للثبوت، وإما لأن أصل الدعاء أن

(١) سيبويه ٣٧/١.

يكون بالفعل، وهو لا يكون إلا نكرة. وقيل المراد سلام منى عليكم، فحذف للعلم به.

الثامن: أن تكون النكرة متضمنة لمعنى الشرط كقولك: من يقيم أقم معه. وجاز الإبتداء بها لما فيها من معنى العموم. وأشار إليه بقوله: أو فيه معنى الشرط.

التاسع: أن تكون النكرة متضمنة معنى الإستفهام نحو: من عندك؟ وهو المراد بقوله: أو مستفهما به، أى بالمبتدأ. وإنما صح الإبتداء به لعموم من الإستفهامية النائية عن تعداد المعارف.

العاشر: أن تدخل النكرة فى عموم السؤال كقولك لمن قال: مَنْ جاءك رَجُلٌ، أَى رَجُلٌ جاءنى. لأن الجواب: لما كان من شأنه أن يطابق السؤال، جاز الإبتداء فيه بالنكرة، كما جاز فى السؤال.

وقوله: والجواب يعنى جواب المستفهم.

الحادى عشر: أن تفيد النكرة معنى العموم وهو معنى قوله: أو معمما. كقولك: كل رجل خير من امرأة. وفى التنزيل: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾<sup>(١)</sup> لأنه كالمعرف بلام الإستغراق. فإن قيل: فالشرط والإستفهام فيهما معنى العموم فيكون هذا القسم مكررا. أجيب: بأنه إنما ذكر لكونه مجرد العموم بخلاف الشرط والإستفهام. فإن فيهما مع العموم معنى آخر.

الثانى عشر: أن تعتمد النكرة على حرف له صدر الكلام كالنفي والإستفهام وهو المراد بقوله: أو قبله ما يوجب التصدير. أو لا يخلو إما أن تقع بعد الحرف المذكور صفة أولا. أما الاول فنحو: أقائم الزيدان، وما ذاهب غلاماك. فقائم مبتدأ والزيدان فاعل سد

(١) سورة آل عمران آية ١٨٥:

مسد الخبر. وكذلك ذاهب. وإنما جاز الإبتداء بالنكرة لأنه لما كان المراد من المبتدأ ها هنا انتساب المصدر إلى ما بعده استغنى عن تعريفه لتنزله منزلة الفعل من حيث أن المرتفع به فاعل. يقوم مقام الخبر. فإن قلت: أقائم زيد جاز أن يكون مبتدأ وزيد مرتفع به، وجاز أن يكون خبراً مقدماً بخلاف أقائم الزيدان ونحوه. فإنه لا يجوز أن يكون قائم إلا مبتدأ. والزيدان مرتفع به، لامتناع أن يكون المفرد خبراً عن المثني. وإن لم تقع بعده صفة تعين أن تكون النكرة مبتدأ نحو: أرجل في الدار أم امرأة. وإنما جاز الإبتداء بها، لأن الحكم لما [كان]<sup>(١)</sup> معلوم الثبوت لأحدهما، تخصص المبتدأ به. وإنما يسئل عن التعيين بأم لما مر.

وقوله: تقول في الدار غلام مخبراً. مثال للخبر المتقدم ظرفاً لا للمستفهم عنه بدليل قوله: مخبراً. وقوله: وإن تشأ رفعت رفع الفاعل يريد أن الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو الاستفهام، وهو الذي يوجب التصدر، وكانت مفردة وما بعدها كذلك. ولم يمثل به. وقد ذكرنا مثاله. وأما نحو: أمقصر عواذلى<sup>(٢)</sup> فما بعده لا يكون إلا فاعلاً لما مر. فإن قيل: فعلى هذا لا يكون أمقصر عواذلى مثل: أقائم زيد. لأن الأول: يجب فيه أن يرتفع ما بعد الصفة بالفاعلية. والثاني: لا يجب فيه ذلك، فكيف قال ومثله أمقصر عواذلى؟ قيل: لما كان ما بعد الصفة في أقائم زيد فاعل في أحد الوجهين. وكان ما بعد الصفة في نحو: أمقصر عواذلى فاعلاً مطلقاً كان مثله في أحد وجهين.

وقوله: وأعنى فاعله عن خبر في المعنى: يريد أن المرتفع في الصفة المذكورة ليس خبراً في اللفظ إلا أنه أغنى عن الخبر لكونه جزءاً ثانياً من الجملة. والكلام قد تم

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (كان على).

(٢) وذلك لأن المبتدأ وصف، وبأخذ فاعلاً يسد مسد الخبر. وقد سبق الوصف بالإستفهام: وشبيهه: أقائم الزيدان. فالزيدان فاعل سد مسد الخبر.

به كالخبر. فهذه المواضع الاثنى عشر التى ذكرها وقد فاتته النكرة المصغرة نحو: رجيل فى الدار، وأفعل التفضيل نحو: خير منك خير من زيد. وأن يكون فى معنى الفاعل نحو: شر أهر ذا ناب<sup>(١)</sup>. ويمكن أن يدخل فيما ذكره بضرب من التأويل.

٤٦١ وَخَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الْمَفِيدُ اشْتَقَّ أَوْ كَانَ بِهِ جُمُودٌ  
لما بين أقسام المبتدأ وشروطه أخذ بين أقسام الخبر. وقوله: المفيد: إنما وصف الخبر بكونه مفيداً، لأن الإعتدال فى حصول الفائدة عليه لما مر. وهو على ضربين مفرد وجملة. فالمفرد هو الأصل لأنه جزء الجملة، وجزء الشيء أصل له، ولأنه يظهر فيه الإعراب إما لفظاً أو تقديراً بخلاف الجملة. فإنها يحكم على محلها بالإعراب، ولأنه قد يكون هو المبتدأ فى المعنى. أى إنما يصدق عليه المبتدأ أى يصدق عليه الخبر. وينقسم الى مشتق وجامد. لأنه إن كان مأخوذاً من فعل نحو: زيد منطلق وعمرو قائم وبكر حسن سمى مشتقاً، وإلا سمي جامداً. وهو ضربان أحدهما: أن يكون هو المبتدأ فى المعنى نحو: زيد أخوك، وهند أمك. الثانى: يتنزل منزلة المبتدأ على سبيل المبالغة والحجاز. وهو إما فى الذوات كقولهم: أبو يوسف أبو حنيفة فقها، وجريز زهير شعرا. قال النابغة يصف دروعاً:

عَلَيْنَ بِكَذُيُونٍ وَأَشْعِرْنَ كُرَّةً فَهِنَّ إِضَاءَ صَافِيَّاتِ الْعَلَّابِلِ<sup>(٢)</sup>

(١) المرة: جملة على الهرير وهو صوت دون النباح. وذو الناب: الكلب هنا. يضرب فى ظهور إمارات الشر وتخايله.

انظر: مجمع الأمثال ٣٧١/١، اللسان (هر)، المغنى ٦٠٩، سيبويه ٣٢٩/١، حاشية الخضرى ٩٨/١.

(٢) القائل: النابغة الذبياني. من الطويل. ويرى صدره:  
عَلَيْنَ بِكَذُيُونٍ وَأَبْطَنَ كُرَّةً

الشاهد فى قوله: «هن إضاء» حيث جاء المبتدأ هو نفس الخبر وعلى سبيل الحجاز. وإضاء: بكسر الهمزة جمع إضاءة بفتحها وهو جمع نادر. وقد آستشهد به كل من: الإيضاح ٤٩، اللسان ١٩٠/١، ٤٥٢/٦، جمهرة اللغة ٤٢٢/٣،

فهن ضمير الدروع. وإضاء<sup>(١)</sup> جمع إضاءة وهى الغدير. شبه الدروع لصفائها بالغدير مبالغة. والكِدْيُونُ دُرْدِيّ الزيت. والكرة البعر. وأما فى الذوات والمعنى كقوله:

تُرْنُ مَارْتَعَتْ حَتَّى إِذَا اذْكَرْتُ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ<sup>(٢)</sup>  
وعكسه الشعر زهير، والنحو سيبويه. وأما فى المعانى كقولهم: الصدق نجاة والكذب هلاك. واعلم: أن المصنف لما قسم خبر المبتدأ إلى مشتق وجامد استغنى بذكرها عن المفرد لأنهما من خصائص الأفراد لأنه بعد يذكر الجملة.

٤٦٢ وَيَسْتَوِي التَّعْرِيفُ وَالتَّكْيِيزُ وَفِي الذِّى تَشْتَقُّهُ ضَمِيرُ  
٤٦٣ تَقُولُ رَبِّىَ اللَّهُ وَاللَّهُ أَحَدٌ وَالتَّضَرُّ حَرَّافٌ وَخَالِدٌ أَسَدٌ

الأصل أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة. أما المبتدأ فلما مر، وأما الخبر فلأن المراد به انتساب أصل المعنى إلى المبتدأ. فهو نظير الفعل الذى لا يكون إلا نكرة بالنسبة إلى الفاعل. ويكونا معرفتين بضرب من التأويل. ويجب أن يكون المبتدأ منهما أقوى تعريفاً لأنه المحكوم عليه. فإن قيل: فإذا كان المبتدأ وخبره معرفتين فهما معلومان، فما الفائدة التى حصلت بالخبر؟ أجيب بأنهما معلومان من جهة تصور كل واحد على انفراده لكن نسبة أحدهما إلى الآخر مجهولة. فإذا أُسند

— الاقتصادى ١٩٣، المعانى الكبير ١٠٣٣، ١٠٣٦، شرح المفصل لابن يعيش ٢٢/٥، المخصص ٧٢/٦، ١٥٣/١٥ وديوانه ٧١.

(١) اللسان ١٩٠/١.

(٢) القائل: الخنساء من البسيط.

المعنى: تصف الشاعرة فى هذا البيت ناقة أو بقرة فقدت ولدها، فكلما أغفلت عنه رعت، فإذا ذكرته حنت إليه فأقبلت وأدبرت، فضربتها مثلاً لفقدتها أخاها صخرًا.

الشاهد فى قوله: «إقبال وإدبار» حيث وردتا مرفوعتين على السعة. والمعنى: ذات إقبال وإدبار، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. ولو نصب على معنى، فإنما هى تقبل لإقبالاً وتدبر إدباراً، ووضع المصدر موضع الفعل لكان أجود.

وقد آستشهد به كل من: سيبويه ١٦٩/١، ابن السيرافى ٢٠٢، اللسان ١٧٧/٩، ٥٤/١٤، الشعر والشعراء ٣٤٧/١، المقتضب ٣٠٥/٤، ٢٣٠/٣، الأشموني ١١٩/٢، الديوان ٢٦.

أحدهما إلى الآخر حصلت فائدة لم تكن، وفي تمثيله إشعار بذلك وهو قوله: ربي الله. أى ربي الذى أتخذة ربا هو الله لاغير، ففائدته نفى الشرك.

وقوله: ويستوى التعريف والتنكير يريد به فى صحة الإخبار بهما، وإن كان الأصل التنكير لما مر. وقوله: وفى الذى تشتقه ضمير. يريد أن الخبر إذا كان مشتقا لم يكن له بد من تحمل الضمير، لأنه لما عمل فى الظاهر نحو: زيد قائم أبوه وجب أن يعمل فى المضمرة كالفعل، والجامع بينهما كونهما دالين على صفة لذات غير معينة. ولأنه يؤكد نحو زيد حسن كله. وقد مثله بقوله: والنظر خوفاً. ففى خوفاً ضمير يرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله. وأما الجامد فلا يتحمل ضميراً عند جمهور البصريين خلافاً للكوفيين<sup>(١)</sup> والرماني<sup>(٢)</sup>، والربعي<sup>(٣)</sup> احتج الأول بأن الاسم لا يتحمل الضمير إلا إذا كان فى معنى الفعل. والجامد ليس كذلك. ولهذا لا يرفع الظاهر، ولأن الجامد لا يدخل إلا على أصل الذات، والذات لا يوجد لذات أخرى، فلو كان فيه ضمير لدل على وجوده لذات أخرى. وهو محال. وأصبح الثانى بأنه لما كان أحد الجزئين محكوماً به على الآخر، لم يكن له بد من ضمير يكون رابطة بينهما. والجواب أن الضمير المذكور إن أُريد به النسبة التى هى الفصل فى اصطلاح النحاة. والرابطة فى اصطلاح المنطقيين كان ذلك حقاً، إلا أنه لا يجب ذكرها لشعور الذهن بمعناها. وإن أُريد به أن يكون ضميراً يرتفع بالجامد كما يرتفع بالفعل وبالأسماء المتصلة به فهو ممنوع لبعد الجامد عن شبه الفعل. لا يقال لو لم يكن فيه ضمير لما أكد فى نحو قولهم: هذا قاع عرفج كله، ولما انتصب حالاً نحو هذا بسراً أطيب منه رطباً<sup>(٤)</sup>. لأننا نقول: لأنهما إنما تحملا الضمير لكونهما فى معنى المشتق. فعلى هذا يكون المشتق على نوعين. أحدهما مشتق بصورته ومعناه،

(١) أسرار العربية ٧٢، مغنى اللبيب ٢/٢٧٦، من أسرار اللغة/ إبراهيم أنيس ٣١٨، فى النحو العربى للمخزومي ٤٢.

(٢) قول عربى يستشهد به على الحال الجامدة غير المشتقة والتي لا تؤول بمشتق حيث دل على طور واقع فيه التفاضل. ويستشهد به على هذا الموطن. وقد ذكره ابن هشام فى أوضح المسالك ٨٠/٢ وذكره غيره من النحاة.

والآخر مشتق بمعناه دون صورته. والجامد لا يكون واحد منهما. نقول: ربي الله. تمثيل للخبر المعرفة للجامد. فإن اسم الله غير مشتق على رأى. وقوله: والله أحد تمثيل بالنكرة المشتقة، لأن أحداً في الإثبات مشتق من الوحدة والهمزة بدل من الواو. ومثال المعرفة المشتق: زيد هو القائم. وأما قوله: وخالد أسد فمثال للجامد النكرة وهو مثال لما يتنزل منزلة المبتدأ مبالغة في التشبيه والتقدير زيد مثل الأسد. وأعلم: أنه لا يخلو المبتدأ والخبر إذا كانا مفردين من أربعة أقسام أحدها: أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة. والثاني: أن يكونا معرفتين. وقد مر بينهما. والثالث: أن يكونا نكرتين ولا يصح إلا إذا تخصصت النكرة بأحد الوجوه المذكورة كما مر. وأما قولهم شيء ما جاء بك. وقوله:

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسْرٌ<sup>(١)</sup>  
 فشيء إنما صح الإبتداء به لأنه موصوف بما. وقيل: لأنه في معنى الفاعل. وأما يوم فعلى حذف الخبر. الرابع: أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة وهذا القسم لا يجيء في الكلام إلا مع العوامل اللفظية الداخلة على المبتدأ والخبر كقوله:  
 وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا<sup>(٢)</sup> .....

(١) القائل: النمر بن تولب من المتقارب.

الشاهد في قوله: «يوم نساء ويوم نسر» حيث جاء الخبر جملة فعلية وضميره محذوف تقديره: يوم نساء فيه، ونسر فيه.

وقد آستشهد به كل من: سيبويه ٤٤/١، شواهد العيني ٥٦٥/١، التمثيل والمحاضرة ٥٦، نهاية الأرب ٦٧/٣، الدرر ٧٦/١، ٢٢/٢، الهمع ١٠١/١، ٢٧/٢، حماسة البحري ١٢٣، ديوانه ٥٧.

(٢) القائل: القطامي عمر بن سنيم من قصيدة له من الوافر. وتام البيت:

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَاضْبَاعَا  
 وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

الشاهد في قوله: «ولا يك موقف منك الوداعا» حيث جاء اسم يك «موقف» نكرة وخبرها «الوداعا» معرفة. وأصلهما مبتدأ وخبر. ولا يجوز أن يكون الخبر معرفة والمبتدأ نكرة إلا في مثل

لامتناع الحكم على المجهول بالمعلوم. وأما قوله:  
 فلا تُحْسِنَ هِنْدًا لَهَا الْعُدْرُ وَحَدَهَا سَجِيَّةً نَفْسِ كُلِّ غَانِيَةٍ هِنْدًا<sup>(١)</sup>  
 فهو على حذف مضاف. أى مثل هذا لامتناع كون الخاص نفس العام. وأما  
 نحو: أقائم الزيدان، فالمعرفة فاعل فهي مخبر عنها فى المعنى كما مر. ويشترط فى الخبر  
 المفرد مطابقته للمبتدأ فى أمرين. أحدهما: فى الضمير لما قبله من متكلم أو  
 مخاطب أو غائب. وثانيهما: فى الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والإعراب  
 مالم يكن من فعل السبب. فإنه لا يشترط فيه إلا المطابقة فى الإعراب. وأما  
 قولهم:

#### راكب الناقة طليحان<sup>(٢)</sup>

فإنما جاز فيه تثنية الخبر والمبتدأ مفرد، لأنه على تقدير حذف مضاف. أى  
 أحد طَلْحَيْنِ. وقيل على تقدير حذف المعطوف على المبتدأ فيكون الخبر مطابقاً فى  
 التقدير. وقيل على حذف خبر الاول، ومبتدأ الثانى أى راکب الناقة طليح وهما  
 طليحان.

— هذه الحالة بوجود عوامل لفظية داخلية على المبتدأ والخبر.

وقد استشهد به كل من: سيويه ٣٣١/١، المقتضب ٦٣/٤، جمل الزجاجي ٥٩، شرح  
 الفصل لابن يعيش ٩١/٧، الخزانة ٣٩١/١، ٦٤/٤، المغنى ٤٥٣، الجمع ١١٩/١، ١٨٥،  
 الدرر ٨٨/١، ١٦٠، الأشموني ١٧٣/٣، ديوانه ٣٧.

(١) القائل: أبو تمام من قصيدة له فى مدح محمد بن الهيثم من الطويل.

الشاهد فى قوله: «كل غانية هند» حيث جاءت «هند» خبراً للمبتدأ «كل» وهى معرفة والمبتدأ  
 نكرة. ولذلك فقد خرجته النحاة على تقدير مضاف حتى يتناسب المبتدأ مع الخبر. فأولوا: كل  
 غانية مثل هند فمثل هنا هى الخبر وهى نكرة تناسب المبتدأ.

وتروى: «سجية» بالرفع على أنها خبر للمبتدأ «الغدر» وبالنصب على أنها حال والخبر قوله  
 «لها». وقد غالى الشاعر عندما قال بأن كل غانية غادرة أو قاطعة أو خائنة أو نحو ذلك، دلائل  
 الإعجاز ٣١١، الخصائص ٢٧١/٣، ديوانه ١٢٠.

(٢) قول عربي يستشهد به النحاة على اختلاف الخبر عن المبتدأ فى الأفراد والتثنية. وقد خرجته النحاة  
 عدة تخريجات منها على تقدير حذف مضاف أى راکب الناقة أحد طليحين. فأحد: خبر للمبتدأ  
 راکب. ومنها: على تقدير حذف المعطوف اذ التقدير: محمد وراكب الناقة طليحان.



## ٤٦٤ وَثَارَةٌ أُخْرَى يَكُونُ الْخَبَرُ ظَرْفًا وَجُمْلَةً وَفِيهَا مُضْمَرٌ

لما فرغ من ذكر المفرد وأحكامه، أخذ في بيان الخبر إذا كان جملة وهي والكلام مترادفان في عرف النحاة. وهي من أجملت الشيء إذا جمعت أجزائه. وكل ما احتتمل التفصيل هو مجمل وجملة. واختلف النحاة في تقسيمهما. فذهب أبو على إلى أنها أربعة أقسام، وتبعه جماعة، وإليه ذهب المصنف: اسمية وفعلية وشرطية وظرفية. ولا يقال لو كان الظرف من الجملة لما صح أن يعطفها عليه. لأننا نقول: لما اختلف لفظاهما جاز عطف أحدهما على الآخر، وإن اتفقا في المعنى. ولأن الظرف أخص من الجملة مطلقا على هذا الرأي عليه باعتبار مغايرة الخاص العام. ومنهم من ذهب إلى أنهما جملتان اسمية وفعلية، وأدخل الشرطية في الفعلية لأن الشرط لا يكون إلا بالفعل، ولذلك إذا وقع بعد أداة الشرط اسم كان معمولا لفعل مقدر على الأصح. وأما الظرفية فإن عقلت بفعل فهي فعلية وإن عقلت باسم فهي اسمية على الخلاف الذي تذكره، ويمكن أن يقال: إن الجملة الشرطية لما اختصت بالتركيب من جملتين أخرج كل واحد منهما من الكلامية بادخال حرف الشرط والجزاء عليهما، وجعلا جملة واحدة. والظرفية لما حذف متعلقها رأسا جعل كل واحدة منهما قسما بانفراده نظرا إلى الصورة. وإنما جاز الإخبار بالجملة عن المفرد لامور: أحدها: أن الجملة لما لزم فيها ضمير يعود على المبتدأ أو ما يقوم مقامه كان الإخبار بها معه ضرب من المبالغة. الثاني: أن الجملة يوصف بها المفرد والخبر ووصف في المعنى.

الثالث: أن في الإخبار بها توسعا في العبارة، ولابد في الجملة الواقعة خبرا من ضمير يعود على المبتدأ لأنها لما كانت مستقلة بنفسها لا تعلق لها بغيرها وجب أن يكون فيها ضمير يربطها بما تقع خبرا عنه، ولأن أصل الخبر أن يكون هو نفس المبتدأ على الوجه الذي تقدم. فلما لم تكنه وجب أن يشتمل على ما هو نفس المبتدأ ليصح أن يكون خبرا عنه. وهذا الضمير قد يكون جزء الجملة نحو: زيد قام. ففي قام ضمير يعود على زيد وهو فاعل قام، وقد يكون فضلة نحو: زيد ضربته

وهذا هو المراد من قوله: وفيها مضمير. ويجب أن يقيد بما لم يكن الخبر نفس المبتدأ كضمير الشأن، أو تكون فيها ما يقوم مقام الضمير. وقد يحذف الضمير من الجملة لفظاً، إما للعلم به، وإما لوجود ما يقوم مقامه في الجملة. أما الأول فكقولهم: البرُّ الكُرُّ بستين، والسمنُ منوانٌ بدرهم. فالبر مبتدأ والكر مبتدأ ثان، ويستين خبر الكر. ويتعلق بمحذوف. والجملة خبر البر. والعائد محذوف للعلم به وهو التسعير يشعر بذكر المُسَعَّر. والتقدير: الكُرُّ منه بستين، وهو في موضع الحال من الكر. وكذلك السمن منوان بدرهم. لأن السمن مبتدأ، ولا يجوز أن يكون منوان خبره لأن الخبر إذا كان مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى، أو يتنزل منزلته لما مرّ. والمنوان ليس واحداً منهما فيرتفع بالإبتداء وهو نكرة ولا بد له من مخصص، وليس ذلك في اللفظ، فوجب أن يكون في المعنى لما مر، والتقدير: منوان منه بدرهم. فمنه يتعلق بمحذوف وهو في موضع الصفة لمنون لأنه نكرة والضمير عائد إلى السمن. وأما الثاني: وهو الذي يقوم مقام العائد فأمر منها: عموم الجنس كما في نعم الرجل زيد، وعموم الإشارة: حبذا رجلا زيد. ومنها عموم النفي كقوله:

فَأَمَّا الصُّدُورُ فَلَا صُدُورَ لِجَعْفَرٍ..... (١)

(١) القائل: توبة بن الحمير، وقيل أنه للحرث بن خالد الخزومي من قصيدة له هجا بها قديما ابن أسد ابن أبي العيص وهو من الطويل. وقام البيت:

فَأَمَّا صُدُورٌ لَا صُدُورَ لِجَعْفَرٍ  
وَلَكِنْ أَغْبَا زَا شَدِيداً صَرِيحاً

الشاهد في قوله: «فلا صدور لجعفر» حيث أنه في الجمل الخبرية لابد من توفر العائد، والعائد هنا عموم النفي. فصدور مبتدأ، ولا صدور لجعفر جملة في موضع الخبر، ولما كان النفي عاما شمل صدور الأولى، والثانية صار بمنزلة الذكر العائد.

وقد آستشهد به كل من: المقرب ١٩، الإيضاح ٨٦، اللسان (ضرر) ١٥٦/٦، الخزانة ٣١٧/١، ٣٦٧/٣، ٥٥١/٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٧، ١٢/٩، أسرار العربية ١٠٦.

ومنها الفاء: كما في قولهم: الذى يطير فيغضب زيد الذباب<sup>(١)</sup>. ومنها أن يكون  
المبتدأ ضمير الشأن نحو: هو زيد قائم.

٤٦٥ وَأَخْرُفَ الْجَرِّ مَعَ الْمَجْرُورِ كَالظَّرْفِ فِي الْإِخْبَارِ وَالتَّقْدِيرِ  
الجار والمجرور يجرى مجرى الظرف في جواز الإخبار به عن المبتدأ. نقول: المال  
لزيد، كما نقول: زيد خلفك. وفي التقدير: أى يقدر حرف الجر تقدير الظرف وهو  
المراد من قوله: كالظرف في الإخبار. والتقدير لأن الظرف إذا كان خبرا وهو  
منصوب لم يكن له بد من متعلق خلافا للكوفين، فإنه ينتصب عندهم على  
الخلافا، وكذلك الجار والمجرور. وإنما وجب أن يكون له متعلق لأنه معمول، وكل  
معمول فلا بد له من عامل. وإذا لم يكن محققا فلا بد وأن يكون مقدرًا. واختلف  
فيه فذهب الأكثرون إلى أنه فعل وهو اختيار أبى على<sup>(٢)</sup>. وذهب قوم منهم ابن  
السراج<sup>(٣)</sup> وأبو الفتح<sup>(٤)</sup> إلى أنه اسم فاعل. احتج من قال بأنه فعل بأمرين  
أحدهما: أنه الأصل في عمل الرفع والنصب فتقديره أولى. وثانيهما: أن الظرف إذا  
وقع صلة أو صفة للمبتدأ النكرة التى تدخل الفاء في خبره فلا يقدر إلا الفعل  
اتفاقا فيجب أن يقدر في محل الخلاف طردا للباب، ولأنه قد وقع مفسرا لضمير  
الشأن والصفة في نحو: أول ما أقول ﴿أَنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾<sup>(٥)</sup> واحتج  
الآخر بأنه إذا قدر اسم الفاعل كان مفردا وهو الأصل في كونه خبرا لما تقدم،  
وقياسا على الصفة والحال، ولأنه إذا قدر بالفعل كان مركبا لاستلزامه الفاعل،  
والمفرد أصل للمركب، ولأنه يقع فاصلا بين أما وجوابها وهو الفاء نحو: أما تخلفك  
زيد، ولا يفصل بينهما إلا بالمفرد. ولا يقال: قد فصل بالجملة في قوله تعالى:

(١) قول عربي يستعمله العرب، ويستشهد به النحاة على أن العائد الذي يربط بين المبتدأ والخبر أنواع.

ومنها الفاء. فجاءت متصلة بالفعل «يفضب» للتدليل على نط من أنماط العائد.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١، شرح قطر الندى ١٢٠، ابن عقيل ٢١٠/١ — ٢١١.

(٣) الأصول في النحو ٦٨/١، شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١، التوطئة للشلوين ٢٠٤.

(٤) سورة المل آية ٣٠.

﴿فَإِذَا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّرِينَ قَرُوحٌ وَرَيْحَانٌ﴾<sup>(١)</sup>. لأنا نقول: إنما جاز الفصل بالشرط لأنه جزء من الجملة كالمفرد. واختلف في انتقال الضمير الذى فى متعلق الظرف. فذهب أبو على<sup>(٢)</sup> إلى أنه ينتقل منه إلى الظرف ويرتفع به كما يرتفع بمتعلقه. وذهب السيرافى<sup>(٣)</sup> إلى أنه يحذف كما يحذف متعلقه. حجة الأول من وجهين: أحدهما: أنه لو لم يكن فى الظرف ضمير يرتفع به لما امتنع تقديم الحال عليه نحو: قائما فى الدار زيد، لأن الظرف عامل ضعيف بخلاف المتعلق، فامتناع تقديم الحال عليه يدل على وجوده فى الظرف لا فى المتعلق. الثانى: أنه لو لم يكن فيه ضمير لما صح الإبدال منه، والعطف عليه وتوكيده ونصب الحال عنه، ولما صحت، دل على أنه موجود. أما البديل فكقوله تعالى: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ﴾<sup>(٤)</sup> فيومئذ خبر، والحق بدل منه. فإن قيل: فالحق وصف للوزن فلا يكون فيه دليل. قلنا يمتنع جعله وصفا لأنه قد أخبر عنه. وأما العطف فكقوله:

..... عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ<sup>(٥)</sup>

لثلا يتقدم المعطوف على المعطوف عليه. وأما التأكيد فكقول الشاعر:

(١) سورة الواقعة آية ٨٩.

(٢) الأصول ٦٨/١، أسرار العربية ٧٣، الباب فى علل البناء والإعراب ص ٩١، ٩٢.

(٣) سورة الاعراف آية ٨.

(٤) القائل: الأخص من مجزؤ الوافر. وقام البيت:

أَلَا يَأْتِخُلُّ \_\_\_\_\_ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ  
عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

الشاهد فى قوله: «ورحمة الله السلام» حيث عطف بواو العطف الجملة الإسمية على الضمير المستتر فى عليك العائد إلى السلام لأن تقديره: السلام حصل عليك. فحذف حصل ونقل ضميره إلى عليك واستتر فيه، وخرجه بعض العلماء بتخرجات أخرى.

وقد آستشهد به كل من: مجالس ثعلب ٢٣٩، أمالى الزجاجي ٨١، جمل الزجاجي ١٥٩، الخزائنة ١٩٢/١، ٣١٢، المغنى ٣٥٧، ٦٥٩، شرح التصريح ٣٤٤/١، الهمع ١٧٣/١، الدرر ١٤٨/١، ١٦٩/٢، حواش ديوانه ١٨٥.

فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بَأَرْضٍ سِوَاكُمْ فَإِنَّ فَوَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرُ أَجْمَعُ<sup>(١)</sup>  
 فأجمع تأكيد للضمير في عندك. وأما نصب الحال عنه فكقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا  
 الَّذِينَ سُعِدُوا فَوَيْ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾<sup>(٢)</sup>. وحجة الثاني أن الاسم إنما يرفع إذا  
 كان بينه وبين الفعل مناسبة من جهة الإشتقاق والظرف جامد.  
 واعلم: أنه لا يجوز إظهار ما يتعلق به الظرف استعمالاً إذا كان عاماً كالكون  
 والاستقرار لما في الظرف من الدلالة عليه فلا يجمع بينهما. وأما إذا كان خاصاً  
 فيمتنع حذفه. فلا تقول: زيد خلفك وأنت تريد قائم خلفك، لأنه لا يلزم من  
 كونه خلفك كونه قائماً لامتناع استلزام العام الخاص.  
 فإن قيل: فقد استعمل المتعلق كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ﴾<sup>(٣)</sup>  
 فالجواب عنده من وجهين: أحدهما: أن العامل في الظرف رآه لا مستقراً. والثاني  
 أن مستقراً بمعنى الساكن الذي هو مقابل المتحرك لا بمعنى الكون. وقيل: إنما  
 يمتنع اظهاره إذا صار أصلاً مرفوضاً، وأما إذا لم يحذف فلا يمتنع اظهاره.  
 ٤٦٦ وَالظَّرْفُ لِلزَّمَانِ أَخْبَرُ عَنْ حَدَثٍ بِهِ وَلَا تُخْبِرُ بِهِ عَنْ الْجُثْثِ  
 إذا كان الظرف خبراً فإما أن يكون زمانياً أو مكانياً. فإن كان زمانياً: أخبر به  
 عن الحدث دون الجثة، وإن كان مكانياً: أخبر به عن الحدث والجثة. أما الأول:  
 وهو جواز الإخبار بالظرف الزماني عند الحدث، وامتناع الإخبار به عن الجثة.  
 فهو أن الحدث لما كان عبارة عن أحوال متجددة من أفعال وحركات وغيرها.

(١) القائل: جميل بن معمر يتغزل بمحبوبته بشينة من الطويل.  
 الشاهد في قوله: «عندك الدهر أجمع» حيث أكد الضمير المستتر في الظرف، والضمير لا يستتر  
 إلا في عامله، ولا يصح أن يكون تأكيد الضمير محذوفاً مع الإستقرار، لأن التوكيد والحذف  
 متنافيان، ولابد لإسم إن من الرفع بالإبتداء، لأن الطالب للمحل قد زال.  
 وقد آستشهد به كل من: أمالي ابن القالي ٢١٧/١، السمط ٥٠٥، أمالي ابن السجري ٥/١،  
 ٣٣٠، الخزائن ١٩٠/١، المغني ٤٤٣ شواهد العيني ٥٢٥/١، التصريح ١٦٦/١، الهمع  
 ٩٩/١، الدرر ٧٥/١، الأشموني ٢٠١/١، ديوانه ١١٨.

(٢) سورة هود آية ١٠٨.

(٣) سورة النحل آية ٤٠.

ولا يكون شيء من ذلك إلا في زمان وجب أن يكون لكل حدث زمان مختص به دون غيره. وأما الجثة فلما كانت موجودة مجردة عن الحدث كانت نسبتها إلى جميع الزمان سواء. فلا يصح تخصيصها ببعضها دون بعض. فإن وصف ظرف الزمان جاز وقوعه خبراً عن الجثة كقولك: زيد في زمن طيب. ومن قوله:

وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي<sup>(١)</sup>

ولقائل أن يقول الأخبارها هنا بالجار والمجرور، ولأنه لما ذكر لفظة في معه تجرد عن الظرفية. ومنهم من يجيز وقوع إذا خبراً عن الجثة، لما فيها من معنى الشرط. وأما قولهم: اليوم خمر وغدا أمر، والجباب شهرين والليلة الهلال. وقول الشاعر: أَكُلَّ عَامٍ نَعَمْ تَخَوُّوْهُ يُلْفَحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجُوْهُ<sup>(٢)</sup>

(١) القائل: امرؤ القيس بن حجر الكندي. وهو من أول قصيدة طويلة قالها الشاعر من الطويل. وقام البيت:

أَلَا عِمَّ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلُلُ الْبَالِي  
وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي

الشاهد في قوله: «العصر الخالي» حيث جاء ظرف الزمان خبراً عن الجثة، وجوز مجيئه خبراً عن الجثة أن وصف الخالي أما إذا لم يوصف فلا يجوز وقوعه خبراً. وفيه شاهد آخر وهو يعمن حيث أن أصلها ينعمن: وهو فعل مؤكد بالنون، والفاعل «من» بعده. وقد استعملها هنا في غير العقلاء تنزيلاً لها منزلة العقلاء.

وقد آتستشهد به كل من: سيبويه ٢/٢٢٧، أمالي ابن الشجرى ١/٢٧٤، شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٥٣، المغنى ١٦٩، شرح شواهد العيني ١/٤٣٣، شرح التصريح ١/١٣٣، مع الهوامع ٢/٨٣، الدرر اللوامع ٢/١٠٧، الأشموني ١/١٥١، ديوانه ص ٢٧.

(٢) القائل: قيس بن حصين بن يزيد الحارثي وهو من الرجز. الشاهد في قوله: «أكل عام نعم» وذلك بمجيء ظرف الزمان خبراً عن الجثة. وخرج هذا البيت على تقدير مضاف محذوف هو: أكل عام حدوث نعم أو إحراز نعم. وخرج أيضاً بتخریجات أخرى.

وقد آتستشهد به كل من: ابن السرياني ص ٨٩، الخزانة ١/١٩٦، الكامل لابن الأثير ١/٣٨٠، حيث نسب لقيس بن عاصم المنقري، وسيبويه ١/٦٥، المخصص ١٧/١٩، الأغاني ١٧/٦٢، مجاز القرآن ١/٥٢٩، اللسان (نعم) ١٦/٦٥، شواهد التوضيح ٩٥، الانصاف ٤٥، شواهد العيني ١/٥٢٩.

فإنما هو على حذف مضاف. والتقدير: اليوم شرب خمر، وغدا حدوث أمر وليس الجباب شهرين. وأما الليلة الهلال، فيجوز رفع الليلة ونصبها. فالنصب على تقدير حذف مضاف أى الليلة طلوع الهلال، أو حدوث الهلال. وأما الرفع فعلى تقدير فعلى تقدير حذف مضاف خبر عن الليلة. أى الليلة ليلة الهلال أو على جعل الليلة الهلال تجوزا. وأما البيت فعلى حذف مضاف أى: أكل عام حدوث نعم أو احراز نعم، أو تكون الجملة الأولى صفة النكرة والثانية خبر عنها وهى عاملة في الظرف. لأن الخبر يعمل فيها قبل المبتدأ، والصفة لاتعمل فيما قبل الموصوف. ويجوز أن يكون نعم مرتفع بفعل حكاه أبو الفتح. وأجاز الأخفش<sup>(١)</sup> نصبه بفعل محذوف يفسره ما بعده. وأما الثانى هو صحة الإخبار بالظرف المكاني عن الجثة والحدث فلأن لكل جثة وحدث نسبة خاص إلى مكان خاص وهى كونها فيه دون غيره، لامتناع أن يكون فى مكانين معا فى حالة واحدة. ويجوز الانتقال عن ذلك المكان إلى غيره. فإذا حكم بذلك، حصل القطع بأحد الجائزين وهو حقيقة الخبر.

٤٦٧ وَرُبَّمَا سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ لِلْمُبْتَدَأِ خَالَ كَقَوْلِ الْمُخْبِرِ

٤٦٨ أَلْخَطَبُ مَا يَكُونُ عَمْرُو قَائِمًا وَمِثْلُهُ ضَرَبَى زَيْدًا نَائِمًا

الحال قد يسد مسد الخبر كما يسد الظرف وحرف الجر مسده، لأنها تشبه ظرف الزمان من حيث أنها تقدر بفى، وأنها منتقلة غالبا. وأن الجملة الواقعة حالا إذا كان معها الواو، قدرت بإذ، ولأن الخبر قد يحذف وجوبا عند وجود قرينة حالية أو مقالية تَسُدُّ مَسَدَهُ. ولما التزم حذف الخبر هنا، ولم يجز إظهاره، دل على أن الحال سَدَّ مَسَدَهُ، ولا يجوز ذلك إلا إذا كان المبتدأ مصدرا كقولهم: ضربى زيدا قائما. وأخطب ما يكون الأمير قائما، وأكثر شربى السوق ملتوتا ونحوها. وفيه ثلاثة أقوال:

أحدها للبصريين وهو أن ضربى زيدا حاصل إذا كان قائما، أو وجد قائما فحذف الخبر لدلالة ما يتعلق به وهو إذا عليه. ثم حذفت إذا لدلالة المضاف إليه عليه ثم كان التامة.

(١) انظر الأشموني ٢/٢٠٢، أسرار العربية ٧٥.

وثانيها: للكوفيين وهو أن قائما معمول للمصدر الذى هو المبتدأ والخبر محذوف. والتقدير: ضربى زيدا إذا كان قائما حاصل.

وثالثها: لابن درستويه<sup>(١)</sup> وابن باب شاذ أنه قام من حيث المعنى كما فى: أقام الزيدان. وماذا هب غلاماك. والتقدير: ضربت زيدا قائما. ويجوز أن يكون حالا من الفاعل ويجوز أن يكون من المفعول. وإلا ظهر ما ذهب إليه البصريون. أما أولا فلأن الحال إذا جعل من. تنمة المبتدأ، لم يبق ما يدل على الخبر. وأما الثانية فلأن المعنى لا يستقيم إلا إذا جعل المبتدأ عاما بالنسبة إلى ما أضيف إليه. فلو قيد بالحال لخرج بالتقييد عن كونه عاما. وأما ما ذهب إليه الكوفيون ففسد لفظا ومعنى. أما المعنى فلأن المراد تخصيص الضرب بحال القيام. وعلى قولهم لا يبقى إشعار بنفى الضرب عن حالة أخرى. وأما اللفظ فشرط وجوب حذف الخبر قيام غيره مقامه كما يبين بعد، وفى جعله من تنمة المبتدأ لا يوجد هذا الشرط، فلا يبقى الوجوب لانتفاء شرطه. وأما بطلان القول الثالث فيعلم من جهة المعنى وهو عدم إفادته عموم النفى عن حال أخرى غير القيام. وأما قوله: أخطب ما يكون عمرو قائما. فأخطب مبتدأ ومامصدرية. أما غير زمانية وتكون تامة وهى صلتها، وما وصلتها فى موضع جر بإضافة أخطب إليها. وأخطب: أفعل تفضيل ولا يضاف إلا إلى ما هو بعض منه. فأخطب حينئذ مصدر لإضافته إلى المصدر، لأن بعض المصدر مصدر. وما هذه تقدر بالكون. والكون بمعنى الوجود. والتقدير: أخطب ما يكون عمرو إذا كان قائما. جعل وجوده خطيبا مبالغة واتساعا. وإذا تعلق على هذا بمحذوف وهى فى محل نصب، بدليل أنه حكى عن العرب: أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة. وأما أن تكون ما زمانية. وأفعل بعض ماتضاف إليه على مامر. فأخطب حينئذ زمان. وإذا فى محل رفع خبر عنه من غير تعلق بمحذوف. والتقدير: أخطب أوقات عمرو إذا كان قائما. تجعل الأوقات خطيبة تجوزا للإتساع كقولهم: نهارك صائم وليلك قائم. وقد جاء عنهم: أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة.

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/١ - ٩٨.



وأما قوله: ومثله: ضربى زيدا نائما. فالمراد به أن هذه المسئلة مثل الاولى في الحذف والتقدير: من غير فرق أى: ضربى زيدا إذا كان قائما إن كان المعنى للاستقبال. وإذا كان قائما إن كان للمضى. وإنما قدر ظرف الزمان، لأن الإخبار به يختص بالأحداث لما مر، وكانت إذا وإذا أولى بالتقدير من غيرهما، إما لكثرة دورهما أو لاستغراقهما جميع الماضى والمستقبل.

وكان تامة وهى وما بعدها فى محل الجر بإضافة الظرف إليها، وحذف الظرف لدلالة الحال عليه لشبهه بها، ولأنها من متعلقات الخبر. ونائما حال من فاعل كان المضمر. فإن قيل: فلم لا يجوز أن يكون خبر كان وهى ناقصة حيثئذ. فالجواب: إنما لم يجوز لعدم دلالة حيثئذ على الظرف المحذوف ولامتناع تعريفه مطلقا.

٤٦٩ والمُضْمَرُ الْعَائِدُ إِمَّا غَائِبٌ أَوْ مُتَكَلِّمٌ أَوْ الْمُخَاطَبُ

٤٧٠ تَمَثِيلُ ذَاكَ فِي الْخِطَابِ يُنَبِّأُ فِي أَنَا أَنتَ الْقَائِلِي أَنتَ أَنَا

يريد أن الظرف والجملة مطلقا إذا كان فيهما مضمر يعود إلى المبتدأ وجب أن يكون مطابقا له فى التكلم والخطاب والتعيين كما مر فى الخبر المفرد.

فقوله: المضمر العائد اللام فى المضمر للعهد، وهو يرجع على قوله: ظرف وجملة وفيها مضمر. أما الغائب فتجوز: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم. وأما المتكلم فنحو: أنا قمت وأنا قائم أى. وأما المخاطب فنحو: أنت قمت وأنت قائم أبوك. وقد اجتمع ذلك فى قوله:

أَنَا أَنتَ الْقَائِلِي أَنتَ أَنَا.....

كَيْفَ يَخْفَى عَنْكَ مَا حَلَّ بِنَا أَنَا أَنتَ الْقَائِلِي أَنتَ أَنَا<sup>(١)</sup>

(١) القائل: بعض النحاة من الرجز.

الشاهد فى قوله: «أنا أنت» حيث اجتمع ضمير المتكلم وضمير المخاطب معا فى بيت من الشعر. وفيه شاهد آخر وهو «القائلى» حيث أخطأ القائل، والمفروض أن يقوله: القائل، حيث أبدل الهاء بالياء وذلك ليكون التقدير: الذي قتله أنا. لأن أل فى القائل: اسم موصول لمعنى الذي، وحق العائد أن يكون بضمير الغائب لا بضمير المتكلم لئلا يصير الإخبار لغواً إذ

فأنا: الذي هو ضمير المتكلم مبتدأ أول، وأنت: الذي هو ضمير المخاطب مبتدأ ثان، والألف واللام في القاتلي: مبتدأ ثالث وهي أى الألف واللام للمتكلم. والصلة وهي قاتلي لأنت أى لضمير المخاطب. فقد جرى اسم الفاعل الذي هو للمخاطب صلة للألف واللام التي للمتكلم، فقد جرى اسم الفاعل على غير من هو له، فوجب إبراز ضمير الفاعل من القاتلي المرتفع به وهو أنت الثاني، وأنا الأخير خبر عن الألف واللام في القاتلي وهو عبارة عنهما لأنهما للمتكلم الأول، والقاتلي خبره ضمير عن أنت الأول، وأنت وما بعده خبر عن أنا الأول، والعائد على المبتدأ الأول الذي هو تأخير المبتدأ الأخير الذي هو أنا الثاني، والعائد على أنت الأول الذي هو المبتدأ الثاني، أنت الثاني، الذي هو فاعل صلة الألف واللام، والعائد من الصلة على الموصول وهو الألف واللام والياء في اسم الفاعل حملا على المعنى، لأنهما عبارة عن المتكلم. ولو حمل على اللفظ لقليل: القاتلة. ومثله قوله: وأنا الذي قتلْتُ بَكْرًا بِالْقَنَا وَتَرَكْتُ ثَعْلَبَ غَيْرِ ذَاتِ سَنَامٍ<sup>(١)</sup> ٤٧١ وَقَدْ يَجِيءُ الْمَبْتَدَأُ مُؤَخَّرًا وَقَبْلَهُ الَّذِي بِهِ قَدْ أُخْبِرَ ٤٧٢ نَحْوَ عَلَى الثَّمَرَةِ زُبْدٌ مِثْلُهَا وَكَيْفَ زُبْدٌ وَلِخَالِدٍ لَهَا ٤٧٣ وَثَارَةً يَسْتَوْجِبُ التَّصَدُّرَ إِنْ يَعْتَمِدَ أَوْ عُرْفًا أَوْ لُكْرًا ٤٧٤ أَوْ مُخْبِرًا عَنْهُ بِفِعْلِ أُخْرٍ وَقَدْ تُكُونُ ثَارَةً مُخْبِرًا تأخير المبتدأ عن الخبر على خلاف الأصل، لأن المبتدأ محكوم عليه فيجب

- التقدير: الذي قتلتني. وقد ذكر أنه لا يجوز الحمل على المعنى، وأيد هذا ابن السراج في أصوله. أنظر الخزانة ٥٢٧/٢.

(١) القائل: غير معروف. ويروى:

وأنا الذي قتلت بَكْرًا بِالْقَنَا

وتَرَكْتُ مَرَّةً غَيْرِ ذَاتِ سَنَامٍ

الشاهد في قوله: «الذي قتلت» حيث أعاد الضمير على الذي بلفظ الحاضر لجريان الذي على حاضر وهو المتكلم. وإن كان لفظه من ألفاظ الغيبة. وهذا قليل ويعتبر من الشواذ. وقد آستشهد به: المقتضب ١٣٢/٤، ابن يعيش في شرح المفصل ٢٥/٤.

تقدمه على المحكوم به عقلا. فإذا قدم في اللفظ كان ذلك الأصل ليطابق اللفظ المعنى، إلا أن يمنع مانع، ولأن الخبر وصف للمبتدأ في المعنى وهو متأخر عن الموصوف، ولأنه بالتقديم يمتاز عن الفاعل في نحو: أزيد قائم.

وقد يعرض للخبر ما يوجب له التقدم تارة، والتأخر أخرى. فهو بالنسبة إلى تقديمه على المبتدأ ثلاثة أقسام: واجب وممتنع وجائز. أما الأول وهو الواجب ففي صور: أحدها أن يتصل المبتدأ بضمير يعود على شيء في الخبر نحو: في الدار صاحبها. وقوله: على الثمرة زيد مثلها، فعلى الثمرة: خبر مقدم، وزيد: مبتدأ، ومثلها: بدل منه. والبدل هو المقصود بالنسبة، فيكون المبتدأ بالحقيقة. وإنما وجب تقديم الخبر ليصح عود الضمير إليه. وإلا لأدى إلى الإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وهو محال. وثانيها: أن يكون الخبر مفردا متضمنا معنى الإستفهام نحو: كيف زيد ومتى القتال؟ لأن الإستفهام له صدر الكلام، لأنه سؤال، والسؤال يجب أن يقدم على المسئول عنه، ولأن المعاني تشتمل على مافي خبرها. فلا تتقدم عليها، وإنما قيد بكونه مفردا احترازا من وقوعه خبر جملة نحو: زيد من أبوه؟ وعمرو متى خروجه؟ فإنه لا يجب تقديمه لكونه جملة. وقد وقع الإستفهام فيها في أول جملته على ما يقتضيه التقديم. فإن قيل: كيف سؤال وزيد مسئول عنه. والسؤال غير المسئول عنه، والخبر إذا كان مفردا كان هو المبتدأ في المعنى. أجيب: كيف ظرف يتعلق بمحذوف وهو الخبر. والتقدير: على أي حال زيد كائن. لأن كيف سؤال عن الحال. وثالثها: أن يكون المبتدأ نكرة والخبر ظرفا كقولك: لخالد لها. فلها: مبتدأ وهو نكرة ولخالد: الخبر. وإنما وجب تقديمه لأن لا مسوغ للإبتداء بالنكرة ها هنا إلا تقدم الخبر كما مر. والله: المال. فهذه الصور الثلاث التي ذكرها. ومما يجب تقديم الخبر فيه إذا وقعت أن المفتوحة وما عملت فيه مبتدأ نحو: عندي أنك ذاهب. وإنما وجب تقديمه لثلاث تبقى أن عرضة لدخول إن المكسورة عليها، فيؤدي إلى اجتماع حرفين لمعنى واحد، ولأنها لو تقدمت لا لتبست بأن التي بمعنى لعل. لأن لتلك صدر الكلام لما فيها من معنى الإنشاء. فإذا وقعت بعد لولا كقوله تعالى:

﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾<sup>(١)</sup> أو بعد إذا كقوله:

..... إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ<sup>(٢)</sup>

جاز تقديمها لعدم وجود المانع لأن التي بمعنى لعل والمكسورة لا يقعان بعد لولا وإذا وأما الثاني: وهو الممتنع: فقد أشار إليه بقوله: وتارة يستوجب التصديرا. لأنه إذا امتنع تقدم الخبر وجب تقديم المبتدأ وذلك في مواضع. وقد ذكر منها أربعة. أحدها: أن يعتمد المبتدأ مع كونه صفة رافعة لظاهر على حرف استفهام أو نفى كقولك: أقائم الزيدان، وماذا هب غلاماك. أما وجوب التقديم: فظاهر لأنه رافع مابعد. الثاني: أن يكونا معرفتين متساوي الرتبة نحو: زيد أخوك ومحمد صاحبك. فأيهما قدمت تعين للمبتدأ وامتنع أن يكون خبرا مقدما لئلا يلتبس بالمبتدأ. لأن كل واحد منهما صالح للإخبار عنه، وإليه أشار بقوله: أو عرفا. أى يكون المبتدأ والخبر جميعا معرفتين. وأجاز ابن كيسان جعل الأخير مبتدأ. ولا يقال: قوله: أو عرفا ليس على إطلاقه لأنهما إذا كان معرفتين، والمبتدأ يتنزل منزلة الخبر جاز تقديم المبتدأ وتأخيره لقول الشاعر:

(١) سورة الصافات آية ١٤٣.

(٢) القائل: غير معروف. وقام البيت:

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا  
إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

الشاهد في قوله: «إذا أنه عبد القفا» حيث روى بوجهين:

الأولى: فتح همزة إن على اعتبار أنها مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مبتدأ.

والثاني: كسر همزة إن على تقدير أن ما بعدها جملة غير محتاجة إلى شيء.

وقد استشهد به كل من: الخزانة ٢/٢٢٤، ٣٠٣/٤، الخصائص ٢/٣٩٩، المقتضب ٢/٣٥١،

سيبويه ١/٤٧٢، الأشموني ١/٢٧٦، أوضح المسالك رقم ١٣٤، ابن عقيل رقم ٩٨، شرح

التصريح ١/٢١٨، الدرر اللوامع ١/١١٥، حاشية السجاعي ٢/٢٠٦، حاشية الخضري ١٣٢،

منار السالك ١/٢٨٤، شرح الأجرومية ١٧٨.

بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا وَبَنَاتِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرُّجَالِ الْإِبَاعِدِ<sup>(١)</sup>  
لأننا نقول إنما قدم الخبر فيه للضرورة، لأن التقديم فيه واجب كما يتبين بعد.  
وهذا البيت تمسك ابن كيسان في الجواز.

الثالث: أن يكونا نكرتين متساويتى الرتبة نحو: خير من زيد خير من عمرو،  
وغلام رجل صاحب امرأة وهو المراد بقوله: أو نكرا. لأن مع التساوى لا يرجح  
أحدهما للإبتداء إلا بالتقديم.

الرابع: أن يكون المبتدأ مخبرا عنه بفعل مسند إلى ضمير المبتدأ وهو مستكن  
نحو زيد قام. وهو المراد بقوله: أو مخبرا عنه بفعل آخر. لأنه لو قدم الفعل لالتبس  
المبتدأ بالفاعل، ولأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي، فنسب العمل إليه. ومنهم  
من أجاز التقديم إذا كان في الفعل ضمير بارز نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا  
لانتفاء اللبس مع وجود علامة التثنية والجمع، لأن الفعل إذا اشتغل بهما لا يرفع  
الظاهر إلا على لغة من قال: أكلوني البراغيث. وهى ضعيفة. على أنه يحتمل أن  
تكون البراغيث مبتدأ والجملة المتقدمة هى الخبر. ومن المواضع التى يجب فيها  
التقديم ولم يذكرها: أن يتضمن المبتدأ معنى ماله صدر الكلام كالشرط والاستفهام  
نحو: من أخوك؟ وأبهم أبوك؟ وأبهم يقيم أقم بعد. ومنها أن يضاف إلى ما يضم  
ذلك نحو: غلام من أنت؟ وغلام من تضربه اضربه. ومنها أن يدخل على المبتدأ لام  
الإبتداء نحو: لزيد قائم، لأن لها صدر الكلام. ومنها: أن يكون المبتدأ ما التعجبية

(١) القائل: ينسب هذا البيت للفرزدق همام بن غالب — انظر ديوانه ٢١٧.

الشاهد في قوله: «بنونا بنو أبنائنا» فقد قدم الخبر «بنونا» على المبتدأ «بنو أبنائنا» مع استوائهما  
في التعريف، وذلك لأنه يريد تشبيه أبناء الانباء بالأبناء في المحبة والعطف عليهم، ولا يمكن أن  
يتسرب إلى فهم أحد أن غرضه تشبيه الأبناء بأبناء الأبناء، فإن أصل المحبة والحنان والعطف  
للأبناء. والغرض: إثبات أن أبناء الأبناء مثلهم في هذه الخلال لا العكس.

وقد استشهد به كل من: شرح الكافية ٨٧/١، أوضح المسالك رقم ٧١، مغنى اللبيب ٧٠٢،  
دلائل الإعجاز ٢٤، الإنصاف ٦٦، مفصل ابن يعيش ٩٩/١، ١٣٢/٩، الخزانة ٢١٣/١،  
التصريح ١٧٣/١، الهمع ١٠٢/١ الدرر ٧٦/١.

نحو: ما أحسن زيدا. لأن التعجب لما فيه معنى الإنشاء له صدر الكلام، ولأنه يجرى مجرى الأمثال وهي لا تغير. ومنها: أن يكون المبتدأ ضمير الشأن كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(١)</sup> لأن وضعه أن يفسر بجملة بعده هي الخبر، لأن ذكره أولا مشعر بالتعظيم. فلو قدم الخبر عليه لكان مناقضا للغرض. ومنها أن يكون المبتدأ مشبها بالخبر ومتنزلا منزلته نحو: أبو يوسف أبو حنيفة لأن الغرض منه تشبيه الأول بالثاني. فلو عكس الترتيب. لاختل المعنى. وقد جاء مقدما في الشعر كما مر.

وأما الثالث: وهو الجائز: فهو أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة أو ظرفا أو جملة وقد أشار إليه بقوله: وقد تكون تارة مخيرا. فالصريون يميزون في هذا النحو تقديم الخبر على المبتدأ لفظا توسعا في العبارة واهتماما به خلافا للكوفيين<sup>(٢)</sup> والأخفش<sup>(٣)</sup>. فإنهم منعوا من تقديمه مطلقا، لأن بتقديمه يرتفع به الظاهر عندهم. ويخرج عن كونه خبرا. أما البصريون فاحتجوا بقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>. وقول الشاعر:

فَتَى مَا أَبْنِ الْأَعْرَى إِذَا شَتَوْنَا وَحُبُّ الزَّادِ فِي شَهْرِي قِمَاجٌ<sup>(٥)</sup>  
فتى خبر مقدم ومازائدة. ومن كلامهم. تيمى أنا ومشنوء من يشنوك<sup>(٥)</sup> وأما

(١) سورة الإخلاص آية ١.

(٢) الفصل للزحشري ص ٢٤، ابن عقيل ١٨١/١ - ١٨٤.

(٣) سورة الجاثية آية ٢١.

(٤) القائل: مالك بن خالد الهذلي.

الشاهد في قوله: «فتى ما ابن الأعرج» فقد جاءت جملة إسمية. فتى ما: خبر مقدم. ابن الأعرج: مبتدأ مؤخر يمتنع اعراب فتى: مبتدأ لأنه نكرة، ولا يجوز الإبتداء بنكرة إلا بوجود مسوغ من المسوغات.

وقد استشهد به كل من: الإنصاف ص ٦٦، اللسان (قمح)، ديوان الهذليين ٥/٣.

(٥) قول عربي يستعمله الناس ويستشهد به النحاة على جواز تقديم الخبر إذ أن الأصل: أنا تيمى، ولكنه قدم هنا للتدليل على جواز تقديم الخبر، مع استوائهما في التعريف، فالأول مبتدأ والثاني خبر أو العكس. سيبويه ٢٧٨/١.

الكوفيون فاحتجوا بأمرين. أحدهما: لو قدم الخبر مفردا كان أو جملة للزم منه الإضمار قبل الذكر وهو محال. وثانيهما: أن الخبر صفة في المعنى قائمة بالذات فلا يكون قبل الموصوف. والجواب: أما عن الأول فإنه ليس بمحال إذا كان التقديم في اللفظ، والنية به التأخير. وإنما يمتنع أن لو كان مقدما لفظا ومعنى كقولهم: في بيته يؤتى الحكم<sup>(١)</sup>. وفي التنزيل: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾<sup>(٢)</sup> وأما عن الثاني فإنه يدل على أولية التأخير لا على وجوبه. وذلك مما لانزاع فيه.

٤٧٥ وَكَارَّةٌ يَجُوزُ حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ وَالْحَذْفُ فِي الْخَبَرِ أَيْضًا وَرَدًا

٤٧٦ فِي قَوْلِهِ صَبَرَ جَمِيلٌ قُدْرًا مُبْتَدَأٌ قَوْمٌ وَقَوْمٌ خَبَرًا

٤٧٨ وَمِثْلُ كُلِّ رَجُلٍ وَضِعَتْهُ بِحَذْفِ مَقْرُونَانِ لَسْتُ تُثَبِّتُهُ

قد يحذف كل واحد من المبتدأ والخبر إذا دل عليه دليل من قرينة لفظية أو معنوية أو هما جميعا، أو لوجود لفظ ما سد مسده. ولما كان التقديم والتأخير أقل تغييرا من الحذف قدم عليه. والحذف: إما واجب وإما جائز. أما وجوب حذف المبتدأ ففي قولهم: لاسواء. واتفق سيبويه والمبرد<sup>(٣)</sup> على أن تقدير المبتدأ قبل لا أى هذان لا سواء، واختلفا في وجوب الحذف. فأوجب سيبويه ولم يوجب المبرد. وإنما أوجب سيبويه حذفه لأمرين. أحدهما: لأن لا بمنزلة العوض عن إظهاره. فلو أظهر لكان كالجمع بين العوض والمعوض.

الثاني: إنما لزم المبتدأ الحذف طلبا للمناسبة في اللفظ بين لا التي بمعنى غير والتي بمعنى ليس. فإن الأولى تقتضى التكرير دون الثانية، وأما جوازه فكقول المستهل الهلال. أى هذا الهلال. وإذا قيل: كيف أنت فقيل صالح أى أنا صالح. وقال الشاعر:

يَوْمًا يَمَانٍ إِذَا لَاقَيْتَ ذَايَمِينَ وَإِنْ لَقَيْتُ مَعْدِيًّا فَقَدْ لَانِي<sup>(٤)</sup>

(١) أنظر مجمع الأمثال للميداني ١٣/٢.

(٢) سورة طه آية ٦٧.

(٣) المقتضب ٣٠٧/٤، ٣٢١، ٣٢٢.

(٤) القائل: عمران بن حطان من أبيات قالها ضمن حادثة رواها المبرد في الكامل ٨٩٨/٣ ويروي

يعنى: أنا يمان. وأما قوله تعالى: ﴿فَصَبِّرْ جَمِيلًا﴾<sup>(١)</sup> فيحتمل أن يكون المبتدأ محذوفاً. والتقدير: أمرى صبر جميل، ويحتمل أن يكون المحذوف الخبر. أى: صبر جميل أمثل من غيره. فصبر مبتدأ. وجميل صفته والنكرة إذا وصفت جاز الإبتداء بها للمامر. وقيل: إن حذف المبتدأ فى هذه الآية أولى. إما لوجود قرينة حالية دالة عليه. وهو قيام الصبر به بخلاف حذف الخبر. فإنه لا قرينة تدل على خصوصيته. وإما لأنه إذا قال: أمرى أو شأنى صبر جميل. أخبر أن ذلك واقع منه فكان فيه دلالة على مدح الصابر، وعلى حذف الخبر يكون المدح للصبر. ولما احتملت هذه الآية الأمرين جميعاً من حذف المبتدأ على تقدير، وحذف الخبر على تقدير آخر، مثل بها وأشار إلى الإحتمالين بقوله: قدراً مبتدأ قوم وقوم خبراً. وأما وجوب حذف الخبر: فهو فيما التزم فى موضعه لفظ ودل قرينه عليه بخصوصيته وذلك فى خمسة مواضع:

أحدها: بعد لولا نحو: لولا زيد لهلك عمرو. ولأن لولا الإمتناعية تفيد امتناع الشيء لوجود غيره، أى امتناع الجواب لوجود المبتدأ. ووجود المبتدأ هو الخبر. فالعلم بالخبر الذى هو موجود استفيد من كلمة لولا بخصوصيته. وسد غيره مسده. هذا إذا أردت وجوداً عاماً. فإن أردت وجوداً خاصاً فلا يجوز الإضممار فضلاً عن الوجوب. فإن قيل: فقد ظهر الخبر بعدها وهو عام فى قوله:

فَلَوْلَا سِلَاحِي عِنْدَ ذَاكَ وَعِلْمِي

.....<sup>(٢)</sup>

= البيت: عجزه:

.....  
وإن لقبيت معدياً فعدنان

الشاهد فى قوله: «فعدنانى» حيث حذف الشاعر المبتدأ، والأصل أن يقول فأنا عدنانى. ولذا جاز هنا حذف المبتدأ.

وقد ذكر هذا البيت فى كل من: الخزانة ٤٣٨/٢، الكامل ٨٩٨/٣.

(١) سورة يوسف آية ١٨، ٨٣.

(٢) لم أعر على قائله. والسبب الذى أستشهد به الشارح موضح بالتفصيل فى الشرح ولا داعي للذكره.



وقوله تعالى: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ﴾<sup>(١)</sup> فالجواب أن عند ليس بخبر ولا حال، لأن الخبر إذا لم يظهر فالفضلة أولى بعدم الظهور. وإنما هو ظرف يتعلق بما في سلاحى من معنى القوة والشدة، وأما سيفه فصفة لكتاب. والخبر محذوف.

الثانى: الحال نحو: ضربى زيدا قائما. وقد مر بيانه.

الثالث: لعمرك لأفعلن. فلعمرك مبتدأ وخبره محذوف للعلم به ولقيام جواب القسم مقامه بوقوعه فى محله. ولم يصح أن يكون هو الخبر لعدم الربط من الجملة مطلقا.

الرابع: نحو زيد فى الدار. والتقدير: استقر أو مستقر لما مر. فحذف الخبر للعلم به ولوقوع الظرف موقعة.

الخامس: مذكره المصنف وهو قوله: كل رجل وضعته. فكل رجل مبتدأ. وضعته معطوف عليه. وفيه وجهان أحدهما: أن الخبر محذوف. والتقدير: مقرونان. ووجوب حذفه لحصول الأمرين. أحدهما: الدلالة على خصوصية الخبر لما فى الواو من الدلالة على المعية والإقتران. ووقوع المعطوف موقع الخبر.

وثانيهما: أن الواو بمعنى مع. وكما أنه لا يحتاج إلى تقدير الخبر معها، لم يحتاج إليه مع الواو التى بمعناها. وفى هذا الأخير نظر. لأنه مع إنما لم يحتاج إلى الخبر معها لكونها ظرفا يصح أن يكون خبرا بخلاف الواو. فإنها لا يصح وقوعها خبرا لكونها حرفا. وقوله: ومثل كل رجل وضعته يحتمل أن يريد به مثل هذه المسئلة فى وجوب حذف الخبر من المسائل التى مر ذكرها. وإن أريد به ما يماثلها من نحو: زيد وشأنه، والرجال وأعضاؤها. وأما جواز حذف الخبر فكقولك: زيد لمن قال: من عندك؟ أى زيد عندى. فمن حذف فلطلب التخفيف، ومن أظهر فللعناية ورفع التوهم.

(١) سورة الأنفال آية ٦٨.

## ( الإشتغال )

٤٧٩ وإن أئى الخبرَ وهو جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ فِيهَا ضَمِيرُ فَضْلَةٍ

٤٨٠ يَعودُ للمَبْتَدَأِ المُقَدَّمِ كمثل زيد زُرْتُهُ لِلكَرَمِ

٤٨١ قَاتٍ لِنَصْبِهِ بفعل مُضْمَرٍ مِنْ جِنْسِ ذَا الْفِعْلِ الْأَخِيرِ الْمُظْهِرِ

هذا النوع من الكلام تسميه النحاة ماأضمر عامله على شريطة التفسير، وهو مركب من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل، فمنهم من يذكره بعد المبتدأ والخبر، لأنه من فروعه، ومنهم من يذكره بعد الفعل والفاعل، لجواز نصبه وعوده إلى جملة فعلية. وله شروط:

الأول: أن يتقدم اسم وي بعده جملة. واحترز بالجملة عن المفرد نحو: زيد ضارب. فلو نصبت زيدا لم يبق ضارب مستقلا.

الثاني: أن تكون الجملة فعلية أو ما فى معناها.

الثالث: أن تكون الجملة أو ما فى معناها مشتملة على ضمير الاسم المتقدم لأنها لو خلت منه نحو: زيدا ضربت لوجب نصبه بالفعل الظاهر، وامتنع نصبه بفعل مضمر، فلا يكون منه. وأجاز سيبويه<sup>(١)</sup> الرفع مع خلو الجملة من الضمير فى الشعر وأنشد:

قَدْ أَصْبَحْتَ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذُبَابٍ كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ<sup>(٢)</sup>

(١) انظر سيبويه ٤٣/١ — ٤٤.

(٢) القائل: أبو النجم العجيلي من الرجز.

الشاهد فى قوله: «كله لم أصنع» حيث جاءت جملة الخبر «لم أصنع» خالية من الضمير العائد على المبتدأ وهذا الضمير يجوز حذفه قياسا عند الفراء اذا كان منصوبا مفعولا به والمبتدأ لفظ كل.

ورده المبرد<sup>(١)</sup> وقال: لاضرورة في نصبه.

الرابع: بأن يكون الضمير المذكور فضلة أى تكون الجملة مشتملة عليه أو على مايتعلق به على جهة المفعولية. لأن الفعل لو تناوله على جهة الفاعلية بحيث يكون الضمير جزءا من الجملة نحو: زيد قام والزيدان قاما. وجب رفع الإسم المتقدم. الخامس: أن يكون الفعل المذكور أو مافى معناه بحيث لوسلط على الإسم المتقدم أو مناسبهما لكان معمولاً لهما ولناسبهما. واحترز به عن الإسم المتقدم عليه حرف لايعمل مابعده فيما قبله. فإنه ليس فيه إلا الرفع كالإستفهام. والشرط وما النافية، وإذا تقرر هذا فنعود إلى المتن. قوله: وإن أتى الخبر وهو جملة إشارة إلى الشرط الأول. وقوله: فعلية إلى الثانى. وفيه احتراز عن الجملة الإسمية. ولو قال: فعليه أو مافى معناه لكان أولى كما ذكرنا ليدخل فيه نحو: زيد ضاربه عمرو، فإنه منه وليس الخبر جملة فعلية. وقوله: فيها ضمير إشارة إلى الشرط الثالث. وقوله: فضله إلى الرابع. وقوله: يعود المبتدأ المقدم أى يرجع الضمير من الجملة الفعلية إلى الإسم المذكور، ليصبح جعلها خبرا عنه. وقوله كمثل زيد زرتة للكرم. مثال: للحكم المتقدم. وفيه تنبيه على الشرط الخامس نحو: زيد هل ضربته وعمرو مأكرمته، لأنه لو حذف الضمير من الفعل لما تسلط على الإسم المتقدم. لأن للإستفهام والنفى صدر الكلام. نعم لو كان بدل ما النافية أو لا أو لن لجاز النصب فى الإسم المذكور، لأنه يتخطاها العامل، بخلاف ما النافية. قوله: فأت لنصبه بفعل مضمر. يريد أن الإسم المتقدم يجوز رفعه ونصبه. أما الرفع وهو المختار فعلى الإبتداء نحو: زيد ضربته. والجملة بعده هى الخبر. وإنما اختير الرفع لأنه لا يتوقف على تقدير محذوف الذى هو على خلاف الأصل. وأما النصب فبفعل مضمر. لأن الظاهر قد استوفى ما يقتضيه لفظا فلا يقتضى غيره. لأن الفعل

— وقد استشهد به كل: الخزانة ١/١٧٣، ٣/٤٤، سيبويه ١/٤٤، السيوطي ١٨٥، شواهد العيني ٤/٢٢٤، المحتسب ١/٢١١، معاهد التنصيص ١/٢٨، ٥٢، الخصائص ٢/٦١، ٣/٣٠٣، المقتضب ٤/٢٥٢، معاني القرآن ٣/٩٥، الجمع ١/٩٧، أمالي ابن الشجرى ١/٨٠، ٩٣. (١) انظر المقتضب ٤/٢٥٢.

المذكور لا يتعدى إلى مفعولين، ولأنه لما وجب الإضمار في نحو: زيدا مررت به لامتناع نصبه بمررت لكونه غير متعد وجب نصبه مطلقا لئلا يختلف الباب. وذهب الكوفيون إلى أن الناصب له هو الفعل المذكور، لأن التقدير على خلاف الأصل. فلا يصار إليه ما أمكن الحمل على الظاهر، ولأن الضمير عبارة عن الاسم المذكور، فإذا نصبت الضمير كان ناصبا له في المعنى لأنه ليس غيره. والضمير إما عائد إلى المصدر أو بدل من الاسم المتقدم بدل المضمير من المظهر. قوله: من جنس ذا الفعل الأخير المظهر: أى يقدر الناصب للإسم في نحو: زيدا زرتة فعلا من لفظ المتأخر عن الإسم، لأنه مهما أمكن أن يقدر من لفظ الفعل لم يعدل إلى غيره لما فيه من توفيه اللفظ والمعنى ولا موضع للفعل المتأخر من الإعراب لكونه مفسرا للمضمير.

٤٨٢ وإن تعدى للضمير فعلة بحرف جر فهو أيضا مثله  
٤٨٣ ينصبه فعل بمعنى مظهر والرفع أولى فيه والفعل خبر

الفعل المفسر المشتمل على ضمير الإسم المتقدم على ثلاثة أقسام:  
أولا: ما يتصل بالمضمير المذكور بنفسه نحو: زيدا زرتة وهو أقواها لدلالته على المتقدم بلفظه ومعناه وقد تقدم بيانه.

الثانى: ما يتصل بضميره بواسطة حرف الجر. وهذا يقدر فيه الناصب للإسم المتقدم من معناه لا من لفظه نحو: زيدا مررت به. والتقدير: جاوزت زيدا مررت به. لأن المرور مجاوزة وملاقاة. وهو المراد بقوله: ينصبه فعل بمعنى الفعل الظاهر لا من لفظه. لأن الظاهر لما لم يكن متعديا دل على المضمير بمعناه دون لفظه. وقوله: والرفع أولى، والفعل خبر أى خبر عن الإسم المتقدم المرفوع بالإبتداء. وإنما كان الرفع أولى فيه لما مر في القسم الذى قبله.

الثالث: أن يقع الفعل على ما يلبس ضمير الإسم المتقدم أى على شىء من سببه.

أما على سبيل الإهانة فنحو: زيد ضربت غلامه أى أهنت زيدا، لأن ضرب غلام الإنسان إهانة له.

وأما لاعلى سبيل الإهانة نحو: زيدا أنت. أنت محبوس عليه. والقسم الأخير يقدر فيه فعل من لوازم الفعل الظاهر كأهنت ولايست. لأن سبب الأول لما اتصل بضميره وصار كأن الضمير هو المنصوب، ولأن وقوع الفعل على شيء من سبب الإنسان كالوقوع عليه.

واعلم: أن كل موضع ضعيف بالنصب قوى للرفع، وإن كان الرفع هو المختار مطلقا. فالأول أقوى من القسم الثانى، والثانى من الثالث. والفعل المقدر لا يظهر استغناء عنه بالمفسر لثلا يودى ظهوره إلى الجمع بين المفسر والمفسر.

٤٨٤ وإن أئى الشرط والتخفيض من قبل فالتنصب هو المفروض  
٤٨٥ كمثل هلا خالدأ أعطيتة وإن سعيدأ زرتة أرضيتة

النصب فى هذا الباب إما واجب أو جائز أو ممتنع. أما الممتنع فهو أن يتوسط بين الاسم المذكور والفعل الواقع بعده حرف له صدر الكلام، إلا ما استثنى منه. وقد مر بيانه. وأما الجائز فثلاثة أقسام: ما يترجح فيه الرفع على النصب. وقد تقدم بيانه، وما يترجح فيه النصب، وما يستوى فيه الأمران. وسيأتى بيانهما. وأما الواجب النصب فإذا وقع الاسم بعد حرف لا يليه إلا الفعل كحروف الشرط وحروف التخفيض كقوله: هلا خالدأ أعطيتة، وأن سعيدأ زرتة. والتقدير: هلا أعطيت خالدأ وهلا زرت سعيدا. وإنما وجب النصب لوجوب اقتضاء حرف الشرط والتخفيض الفعل. وإذ ليس ظاهرا، وجب أن يكون مضمرا ليتوفر عليهما مقتضاهما. ولأن الشرط لما كان سببا للجزاء كان مقتضيا لتعليق حكم على حكم، والأحكام تختص بالأحداث بخلاف الذوات فإنها لما كانت متحققة الوجود ولم تقبل التعليق المحتمل للوجود وعدمه. فإن ارتفع الاسم بعدهما فعلى الفاعلية لا على الابتداء. ومنه قول الشاعر:

لا تجزعي إن منفسأ أهلكته فإذا هلكك فعند ذلك فآجزعي<sup>(١)</sup>

(١) القائل: الثمر بن توبل من الكامل. ويروى: «إن منفس».

الشاهد في قوله: «إن منفسا» فقد ورد بروايتين النصب والرفع.



- ٤٨٦ وَإِنْ أَتَتْ هَمْزَةُ الْإِسْتِفْهَامِ أَوْ حَرْفُ نَفْيٍ أَوَّلَ الْكَلَامِ  
 ٤٨٧ أَوْ كَانَ أَمْرٌ فِي مَكَانِ الْخَبَرِ أَوْ قَبْلَهُ مَنْصُوبٌ فِعْلٌ مُضْمَرٌ  
 ٤٨٨ كَمِثْلِ زَيْدًا أَضْرِبَنَّ عَبْدُهُ وَجَعْفَرًا لَا تُخْلِفَنَّ وَعْدَهُ  
 ٤٨٩ أَوْ قَبْلَ الْإِسْمِ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ كَعَبْتُهُ وَالنَّصْرَ عَيْتُ زَيْتُهُ  
 ٤٩٠ فَالْنَّصَبُ فِي جَمِيعِ هَذَا أَجُودُ وَالرَّفْعُ أَيْضًا غَرِيبٌ جَيِّدٌ

لما ذكر ما يترجح فيه الرفع على النصب، وما يجب فيه النصب، ويمتنع الرفع على الابتداء أخذ يذكر ما يترجح فيه النصب على الرفع. وقد ذكر له خمسة مواضع: أحدها: أن يقع الاسم بعد حرف الأولى به أن يلي الفعل وهو قسمان: أحدهما: حرف النفي، والثاني: حرف الإستفهام. وأما حرف الإستفهام فنحو: أزيدا ضربته؟ وإنما كان النصب أجود لأن حرف الإستفهام أولى بالفعل من الاسم، لأنه لا يستفهم إلا عما يتجدد ويحدث، وذلك هو الفعل. وليس أزيد ذهب به منه لفساد المعنى.

وقوله: وإن أتت همزة الإستفهام فيه احترازان. أحدهما: الاسم المستفهم به نحو: أيهم ضربته فإن الاختيار فيه الرفع فهو راجع إلى القسم الذي بدأ بذكره لأن الإستفهام عن الاسم لا عن الفعل. وثانيهما: عن الإستفهام بهل نحو: هل زيدا ضربته فإنه شاذ، سواء رفع ما بعدها أو نصب. لأن الهمزة أعم تصرفاً منها ولأن هل قد تكون بمعنى قد، وقد لا يقع بعدها الاسم: وأما حرف النفي فنحو: ما زيدا ضربته لأن النفي لا يتعلق إلا بالخبر من حيث هو سلب للحكم، والفعل لا يكون إلا خبراً فكان أولى به.

قال الشاعر:

فَلَا حَسَبًا فَخَرْتُ بِهِ لَيْتِي وَلَا جَدًّا إِذَا أَرْدَحَمَ الْجُدُودُ<sup>(١)</sup>

— وقد أستشهد به كل من: المغنى ص ٢١، حماسة المروزقي ٢٥، المفصل ص ١٤، أمالي ابن الشجري ٢٨٨/٢.

(١) القائل: جرير من الوافر.

الشاهد في قوله: «حَسَبًا» حيث جاءت منصوبة على تقدير: فلا ذكرت حسباً. ولأنخفض رأيي

أى لا ذكرت حسبا فخرت به، لأن الضمير فى به يعود على حسب وهو فى محل النصب بفخرت. وقال الآخر:

فَلَا ذَا جَلَالٍ هِبْنُهُ لِحَلَالِهِ وَلَا ذَا ضَيَّاعٍ هُنَّ يَتَرَكْنَ لِلْفَقْرِ<sup>(١)</sup>

أى هبن ذا جلال. وقوله: أول الكلام: احترز به عن وقوع حرف الإستفهام والنفى بعد الإسم وقبل الفعل نحو: زيدٌ أضربته، وزيد ما ضربته. فإنه يجب رفع الإسم لامتناع أن يعمل ما بعد حرفى الإستفهام والنفى فيما قبلهما المامر. ويجب أن يفهم من حرف النفى مادون لا ولم ولن لأنها يجوز نصب الإسم الواقع قبلها لأن ما أصل حروف النفى.

الثالث: أن يكون فى الفعل الواقع بعد الإسم المذكور معنى الطلب كالأمر والنهى والدعاء وهو المراد بقوله: أو كان أمرا فى مكان الخبر. أما الأمر فكقوله: زيدا أضربن عبده، وأما النهى فكقوله: وجعفر لا تخلفن وعده. وأما الدعاء فكقول أئى الاسود الدؤل<sup>(٢)</sup> يمدح عليا عليه السلام وابن عباس:

= فى لا ولات فيقول: لئنهما لا يعملان شيئا لأنهما حرفان وليسا فعلين. فاذا وقع بعدهما مرفوع فبالابتداء والخبر محذوف. واذا وقع بعدهما منصوب فباضمار فعل (شرح المفصل ١/١٠٩). وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/٧٣، شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٩، ٢/٣٦، الخزانة ١/٤٤٧، ديوانه ١٩٥.

(١) القائل: هدية بن خشرم من الطويل.

الشاهد فى قوله: «ذا جلال» حيث نصب ذا، ودل عليه الفعل الذى جاء بعده «هبنة» وتقديره: هبنه ذا جلال، وقد قال بهذا الرأي سيبويه على أنه إذا كان بعد الإسم فعل أمر أو نهى واقع على ضميره أو ما اتصل بضميره فإنه يختار النصب. وسبب اختيار النصب أن الأمر والنهى لا يكونان إلا بالأفعال، لأنك إنما تأمره بإيقاع فعل وتنهاه عن إيقاع فعل. وذلك أننا عندما نأمره فإننا نطلب منه إيقاع ما ليس بموجود وكذلك النهى. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/٧٢، أمالي ابن الشجرى ١/٣٣٤، مفصل ابن يعيش ٢/٣٧.

(٢) هو ظالم بن عمرو بن ظالم بن سفيان بن عمر بن جئس. أول من أسس علم النحو. كان من سادات التابعين، شاعرا، سريع الجواب، روى عن عمر وعلي وابن عباس وأبي ذر وغيرهم وعنه ابنه ويحيى بن يعمر. شهد مع على رضى الله عنه موقعة صفين. أول من نقط المصحف، معدود فى التابعين والمحدثين والشعراء والأشرف. مات سنة ٦٩ هـ بطاعون الجارف (انظر أنباء الرواة ١/١٣، الوفيات ٢/٥٣٥، بغية الوعاة ٢/٢٢٢).



أَمِيرَيْنِ كَانَا أُخْيَانِي كِلَاهُمَا فَكَلَّا جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا فَعَلَ<sup>(١)</sup>  
 وإنما ترجح النصب لامتناع أن يقع الأمر والنهي والدعاء خبرا لا على تأويل.  
 والأصل عدمه، ولأن الأمر طلب الفعل، والنهي طلب تركه، ولا يتحقق ذلك  
 إلا في الفعل، وأما قوله تعالى: ﴿فَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾<sup>(٢)</sup> فليس من  
 هذا الباب. أما عند سيبويه<sup>(٣)</sup> فلائن الخبر في الجملة الأولى محذوف والتقدير: فيما  
 يتلى عليكم حكم السارق والسارقة. والفاء في الثانية لعطف جملة على جملة. ويمتنع  
 أن يكون الفعل المفسر من جهة أخرى. وأما عند المبرد<sup>(٤)</sup> فوجوب الرفع لكون  
 اللام بمعنى الذي واسم الفاعل بمعنى الفعل والفاء للسببية مثل: الذي يأتيني فله  
 درهم فلو عدل إلى النصب لزال معنى السببية.  
 الرابع: أن يتقدم الاسم المذكور اسم منصوب بإضمار فعل. إما أن يفسره  
 مابعد نحو: زيدا ضربته وعمرأ أكرمته. فيختار في الثاني النصب. ومنه قوله:

وَلَا جَدًّا إِذَا أَرْدَحَمَ الْجُدُودُ<sup>(٥)</sup> .....

- (١) القائل: أبو الأسود الدؤلي. من الطويل. ويروى البيت:  
 أميران كانا أخيانا كِلَاهُمَا  
 فكلا جزاه الله عني بما فعل  
 الشاهد في قوله: «فكلا» حيث نصبه بإضمار فعل يفسره الفاعل المذكور بعده. وقد وصف  
 الشاعر في هذا البيت أميرين من أمراء قريش أخيار، أحسنا إليه فدعا لهما بحسن الجزاء.  
 وقد استشهد به كل من: سيبويه ٧١/١، ابن يعيش في شرح المفصل ٣٧/٢، ٣٨، ديوانه ٤٦،  
 الأغاني ١١١/١١.  
 (٢) سورة المائدة آية ٣٨.  
 (٣) سيبويه ٧١/١، ٧٣.  
 (٤) المقتضب ١٧٦/٢، ٢٩٩.  
 (٥) جرير. من الوافر. وقام البيت:  
 فَلَا حَسَبًا فَخَرْتُ بِهِ لَيْتِي  
 وَلَا جَدًّا إِذَا أَرْدَحَمَ الْجُدُودُ =

فاختير النصب في جد لأن قبله: فلا حسبا فخرت به. وهو منصوب بفعل مضمر كإمر. وأما أن لا يفسره ما بعده نحو: الأسد وزيدا إحذر منه. وإلى هذا القسم أشار بقوله: أو قبله منصوب فعل مضمر. وقد اعتبر وجود المنصوب أى جعله قسما آخر، ولم يجعله من خبر الجملة الفعلية. وسيبويه لم يعتبره.

الخامس: أن يقع قبل الإسم جملة فعلية ويعطف الإسم المذكور عليها، ولم يكن هناك ما يصرف الكلام إلى الإبتداء كما وإذا للمفاجآت نحو: لقيت زيدا وعمرا أكرمتهم. وفي التنزيل: ﴿يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾<sup>(١)</sup>. وإلى هذا القسم أشار بقوله: أو كان قبل الإسم جملة فعلية.

وقوله: والنَّضْرُ عِبْتُ زَيْدٌ: هو الإسم المذكور المعطوف على المتقدم، وإنما ترجع النصب ها هنا طلبا للتناسب. لانك إذا قدرت فعلا كنت عاطفا لجملة فعلية على مثلها، واحترز بقوله: فعلية عن الإسمية إذا عطف عليها الإسم المذكور نحو: زيد قائم وعمرو أكرمتهم. فإنه يترجح الرفع للتناسب المذكور.

وقوله: فالنصب في جميع هذا أجود أى في جميع هذا المذكور من المواضع الخمسة التى مر ذكرها. النصب أجود من الرفع لوجود مرجح النصب فيها وقوله: والرفع أيضا عرى جيد. أى الرفع في المواضع المذكورة وليس بممتنع بل هو قوى فصيح. وأما القسم الثالث: من الجائز وهو الذى يستوى فيه الرفع والنصب فلم يذكره، وهو كل موضع تجرد عن القرائن الموجبة والمرجحة مطلقا نحو: زيد ضربته

= الشاهد في قوله: «ولاجد» حيث اختير له النصب بفعل مضمر يفسره المذكور بعده، وفيه شاهد آخر وهو: «فلا حسبا» حيث نصب حسبا على أنه مفعول به لفعل محذوف وصل إلى مفعوله مباشرة دون واسطة تقديره: ولأذكرت حسبا فخرت به ونحوه.

ومعنى البيت: قصد الشاعر في بيته مخاطبة عمر بن لجأ وهو من تيم عدى قائلا له: لم تكسب لهم حسبا يفخرون به، ولذلك جد شريف تعول عليه عند ازدحام الناس للمفاخر. أي ليس لك قديم ولا حديث. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٧٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/١، الخزائن ٤٤٧/١، ديوانه ١٦٥.

(١) سورة الإنسان آية ٣١.

وعمرو لقيته في طريقه. وإنما آستوى فيه الأمران من غير ترجيح، لأن الجملة الأولى ذات وجهين. لأنه إذا نظر إلى الجملة الكبرى كانت اسمية. واختير الرفع لأنه مبتدأ وخبر. وإن نظر إلى الجملة الصغرى كانت فعلية واختير النصب. [فإن قيل]<sup>(١)</sup>، فالرفع أولى لعدم الحذف الذي هو خلاف الأصل. قيل: النصب أولى لقرب الجملة الفعلية، لأن مشاكله القريبة أولى من مشاكله البعيدة.

---

(١) هكذا في (ك) وقد سقطت من الأصل (ص) والأفضل وجودها.

## ( باب النواسخ )

٤٩١ القَوْلُ فيما يَرْفَعُ الْأَسْمَاءُ وَيَنْصِبُ الْأَخْبَارَ حَيْثُ جَاءَ  
 ٤٩٢ من ذاك أفعال وَمِنْهُ حَرْفٌ وَالْحَرْفُ فِي اللَّغَاتِ فِيهِ الْخُلْفُ  
 لما فرغ من بيان المبتدأ والخبر وما يتفرع عليهما أخذ يبين العوامل اللفظية  
 الداخلة عليهما. وتنقسم الى أفعال وحروف. أما الأفعال فضربان حقيقية كظننت  
 وأخواتها وهي تنصبها وقد تقدم ذكرها، وغير حقيقية وهي كان وأخواتها، وترفع  
 الأول ويقال له اسمها وتنصب الثاني ويقال له خبرها. لأنها لما نقصت عن درجة  
 الأفعال الحقيقية أطلق على معمولها ما يطلق على معمول الحرف، ولأن معمولها الثاني  
 هو الأول في المعنى بخلاف المفعول مع الفاعل. وأما الحروف فضربان: أحدهما يرفع  
 الأول وينصب الثاني وهو: ما ولا المشبهتان بليس في لغة أهل الحجاز. وثانيهما:  
 بنصب الأول ويرفع الثاني وهو إن وأخواتها ولا التي لنفي الجنس.  
 وقوله: فيما يرفع الأسماء إلى آخره يريد بالأسماء المبتدأة مطلقاً، وبالأخبار  
 أخبارها، وبالأفعال: كان وأخواتها. والحرف ما المشبهة بليس في لغة أهل الحجاز.  
 وأما بنو تميم فلا يعملونها وكذلك قال فيها الخلف.

## (كان واخواتها)

٤٩٣ وَجُمْلَةُ الْأَفْعَالِ كَانَ أَضْحَى أَصْبَحَ ظَلَّ بَاتَ صَارَ أَمْسَى  
٤٩٤ لَيْسَ وَمَا زَالَ وَمَا أَلْفَكَ وَمَا فَبِئْسَ مَا تَبَرَّخَ مَا دَامَ وَمَا  
٤٩٥ صَرَّفَتْهُ مِنْهَا تَقُولُ كَانَا زَيْدٌ شَجَاعاً لَمْ يَكُنْ جَبَانًا  
إنما بدأ بالأفعال لأصلاتها في العمل. ومنهم من سماها حروفا كالزجاجي<sup>(١)</sup>.  
وآستدل الجمهور على فعليتها بأمر [منها]<sup>(٢)</sup>: اتصال الضمائر البارزة المرفوعة  
الحل بها، وتاء التأنيث الساكنة وتصرفها إلى الماضي والمستقبل، ودخول قد والسين  
وسوف عليها. وأما الزجاجي فأحتج بأمر: أحدها: أن معانيها في غيرها لأنها  
وضعت لتقرير الخبر للمبتدأ على صفة.

وثانيها: أنه لا يتم الكلام بمرفوعها إلا بأنضمام الخبر إليه.

وثالثها: أنها لا تؤكد بالمصدر.

ورابعا: عدم دلالتها على الحدث.

والجواب عن الاول والثاني: ماتقدم من الأمور الدالة على فعليتها. وعن الثالث  
أن الخبر قد صار عوضا عنه. فلو أكد به للزم الجمع بين العوض والمعوض عنه.  
وعن الرابع إما لأنها جعلت مشبهة على أن أصل الأفعال إنما جرى به للدلالة على  
تعيين زمن الحدث، لأن الحدث يستفاد من المصدر من غير تعيين زمن، وإما لأن  
المراد من وضعها لما كان تعيين زمن الجملة لم تحتج إلى الدلالة على الحدث.

(١) وعدّها ابن السراج مشبهات بالأفعال ونسب هذا للمبرد: أسرار العربية ١٣٢، الأصول في النحو

٩٢/١، ٩٣، الهمع ١٠/١.

(٢) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) و (ك) ووجودها أفضل.

ولذلك سميت أفعالا ناقصة. ومنهم من يفسر النقصان بأنها لا يتم بها مع مرفوعها كلام. ولا يقال: إن كان تدل على الحدث في نحو: كان زيد قائما لأنه قد استفيد منها القيام لأنا نقول: إنما استفيد القيام من الخبر لا من كان، بدليل تغيير الحدث بتغيير الخبر. فإنك تقول: كان زيد قاعداً فتستفيد القعود منه. ولو استفيد من كان نفسها لم يتغير. وأما نحو: عجبت من كون زيد قائما هو مصدر كان التامة أو الناقصة. فقد مر الكلام فيه في أول الكتاب. وإنما عملت هذه الأفعال الثلاثة عشر، لأنها تفتقر إلى أسم تسند إليه كسائر الأفعال. فلما أسندت إلى مرفوع يشبه الفاعل وليس الفاعل حقيقة وجب نصب الثاني تشبيها له بالمفعول. وقيل: لما كان معناها تقدير الشيء على صفة لم يكن بد من ذكر الشيء وصفته. والأول يجب له الرفع لإسنادها إليه. فتعين نصب الثاني. وذهب الكوفيون إلى أن خبرها منصوب على الحال. وهو ضعيف. أما أولا فلأن الحال يتم الكلام دونها بخلاف خبر كان الناقص. وأما ثانيا: فلان خبرها قد يكون مضمرا أو معرفا باللام من غير تأويل بخلاف الحال. وقد الحقوا بها ستة أفعال آخر. اثنان لازمان لما ورد فيه فلا يخرجان عن مورد هما فيما تكلمت به العرب وهما: جاء وقعد. وأربعة متصرفة في جميع الكلام وهي غدا وراح وعاد وآض. أما جاء ففي قولهم: ما جاءت حاجتك. وما يحتمل أن تكون نافية وأسمها يعود على سابق أى: ما جاءت الغرارة<sup>(١)</sup> قدر حاجتك. ويحتمل أن تكون استفهامية، ويجوز رفع الحاجة على أنها الاسم. وما خبرها مقدما. ويجوز نصب الحاجة على أنها الخبر وأسمها ضمير يعود على ما وصح تأنيثه للإخبار عنه بالموثوث كقولهم: من كانت أمك<sup>(٢)</sup>. وأما قعد ففي قولهم: أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة<sup>(٣)</sup>. ولا يقال: قعد زيد كاتباً لكونه

(١) غَرَّ الرجل غرارةً وغرَّةً: جَهِلَ الأمورَ وغفل عنها فهو غِرٌّ، والماء نَضَبَ، وفلانا خدعةً وأطمعه

بالباطل. وفلانا: أصاب غرته ونال منه ما أراد. انظر اللسان (غرر) والمعجم الوسيط ٦٤٨/٢.

(٢) قول عربي يستعمله العرب للتدليل على أن ما تقع على مؤنث. كما قال بعض العرب ما جاءت حاجتك. انظر سيبويه ٢٤/١.

(٣) قول مشهور لاعرابي: انظر شرح المفصل ٢٩٠/٧، التوطئة لابن علي الشلوين/ رسالة ماجستير

مخصوصا بمحلّه، والحق أنه لا يمتنع أن يقال: قعد كأنه سلطان دون قعد كاتباً. لعدم مناسبة المسموع. ومنهم من لم يلحق هذه النسبة بها بل يجعل المنصوب بعدها حالاً. أما من ألحقها فلما رأى من افتقارها إلى خبر كافتقار كان إليه. وأما من لم يلحق فلما رأى من قصورها عنها، وأنها تتعدى في الأكثر بحرف الجر نحو: عاد إلى كذا. وأما سيبويه<sup>(١)</sup> فلم يذكر منها إلا أربعة وهي كان وصار ومادام وليس. ثم قال: ونحوهن مما لا يستغنى عن الخبر. وقوله: وماصرته منها. فأعلم: أن الأفعال المذكورة في التصرف ثلاثة أقسام: أحدها: لماضي مضارع وأمر وهي السبعة التي ليس في أوائلها ما.

الثاني: لماضي مضارع لاغير. وهي التي في أوائلها ما النافية. الثالث: لامضارع له ولا أمر وهو ليس ومادام. أما ليس فإنما لم تصرف لأنها كما سرى العمل منها إلى ما كذلك سرى من ما إليها الجمود. وأما مادام: فمنع من التصرف إما لأنه جرى مجرى المثل، أو لأن المقصود منه طول المدة، والماضي أطولها لعود المستقبل إليه، أو لأنه لما كان للتوقيت والتأييد دخل فيه المستقبل. أما التوقيت فكقوله تعالى: ﴿مَادُمْتُ حَيًّا﴾<sup>(٢)</sup> وأما التأييد فكقوله تعالى: ﴿حَالِدِينَ فِيهَا مَادَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾<sup>(٣)</sup>. وقد آتجمع الوجهان في قول الشاعر:

إِلْبَانُ أَيْلٍ تَعْلَةً بَيْنَ مُسَافِرٍ مَا دَامَ يَمْلِكُهَا عَلَى حَرَامٍ<sup>(٤)</sup>  
وَطَعَامُ حَجَنَاءَ بَيْنَ أَوْفَى مِثْلُهَا مَا دَامَ يُسَلِّكُ فِي الْخُلُقِ طَعَامٍ<sup>(٤)</sup>

= ص ١٨١، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٢، الأثموني ٢٢٩/١، مع المواع ١١٢/١، الإيضاح في شرح المفصل ٦٩٨/٢.

(١) انظر سيبويه ٣٥/١.

(٢) سورة مريم آية ٣١.

(٣) سورة هود آية ١٠٧.

(٤) القائل: تميمي من البحر الكامل.

=

واعلم: أن حكم جميع هذه الأفعال ماتصرف منها ومالم يتصرف في العمل واحد. فماضيا ومضارعها وأمرها ونهيها وأسم الفاعل منها واسم المفعول. فأما ما في أوله ما وليس فلا يبنى منها اسم فاعل ولا مفعول.

٤٩٦ وَالسَّبْعَةُ الْأُولَى تَقْدِمُ الْخَبَرَ فِيهَا عَلَيْهَا وَعَلَى أَسْمِهَا أَشْتَهَرُ

هذه الأفعال بالنسبة إلى تقديم أخبارها ثلاثة أقسام: قسم يجوز تقديم خبرها عليها نفسها عند البصري بالاتفاق خلافا للكوفي لأن الخبر لما كان عنده حالا، أمتنع تقديمه لما يؤدي إلى الإضمحار قبل الذكر، وقد تقدم الكلام عليه في خبر المبتدأ. وقسم فيه خلاف. أما القسم الأول فهو السبعة الأولى التي ليس في أولها ما، وهو الذي بدأ به المصنف. وقسم لا يجوز بالاتفاق مطلقا. تقول: قائما كان زيد. وإنما جاز ذلك، لأنها أفعال متصرفة في أنفسها، فتصرفت في معمولها قياسا على تقديم المفعول، ولوروده في التنزيل وهو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ﴾<sup>(١)</sup> فإن أين خبر كان وهو لازم التقديم، فلو لم يجز تقديم الخبر مطلقا لما كان من جملتها ما هو واجب التقديم. وأما أسماؤها فلا تتقدم عليها وهي مرتفعة بها لأنها مشبهة بالفاعل وهو لا يجوز تقديمه فكذلك ما أشبهه. فإن دخلت على هذه السبعة ما أو كان أسمها ضمير الشأن والقصة، أمتنع تقديم أخبارها عليها إجماعاً.

٤٩٧ وَلَا تَقْدِمُ خَبَرَ الْمُقْتَرِفَةِ بِمَا عَلَيْهَا وَهِيَ خَمْسٌ بَيْنَهُ

٤٩٨ وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقْدِمَ الْخَبَرَ عَلَى أَسْمِ مَا دَامَ وَجَارَ فِي الْأَخْرِ

يريد بيان القسم الثاني والثالث. أما الأول منهما: فهو كل فعل في أوله حرف [النفي]<sup>(٢)</sup> أما التي في أوائلها حرف النفي فأربع وهي: مازال وما أنفك وما فتىء

— الشاهد في قوله: «مادام» حيث جاءت دام هنا لتفيد معنيين التوقيت والتأيد. حيث وقت الشاعر في الشطر الثاني من البيت الأول، بينما أفاد التأيد في الشطر الثاني من البيت الثاني. وقد أستشهد به كل من: البيان والتبيين ٣/٣٠٦، الكامل ٣٧، أمالي ابن الشجري ١/٣٢٩، ٢/٢٦٣.

(١) سورة الحديد آية ٤.

(٢) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (وليس) — وهو ليس ضروريا لأن النفي يعم ليس وغيرها.



وما برح. فهذه لا يجوز تقديم أخبارها عليها عند جمهور البصريين. وأجازه ابن كيسان<sup>(١)</sup> وبعض الكوفيين. حجة المانع أن حرف النفي له صدر الكلام فلا يقدم ما في حيزه عليه كالإستفهام. وتمسك المجوز بأن معاني هذه الأفعال النفي وإذا دخل النفي على النفي صار إيجابا بدليل امتناع: مازال زيد إلا قائما، ومازال زيد بقائهم. والجواب: أن معناها وإن كان إيجابا إلا أن لفظ النفي باق. فبالنظر إلى اللفظ يمتنع تقديم أخبارها عليها، وبالنظر إلى المعنى يمتنع دخول إلا والباء. ومنهم من فرق: فقال: حرف النفي إن كان ما أمتنع التقديم لأنها أم حروف النفي، فمراعاة جانب النفي فيها أقوى. وإن كان لم ولا ولن جاز التقديم. وأما ليس فذهب الأكثرون إلى جواز<sup>(٢)</sup> تقديم خبرها عليها. ومنع منه المبرد<sup>(٣)</sup> والسيرافي<sup>(٤)</sup>. والكوفيون. وهو اختيار عبد القاهر<sup>(٥)</sup> وآبن الأنباري<sup>(٥)</sup>. أما الأول فأحتج بقوله

(١) ومن شارك في هذا الفراء. انظر شرح الرضى ٣٢٩/٢، الإنصاف ٩٩/١..

(٢) يقول في الإزشاف و ١٦٧: وأما تقديم خبر ليس عليها فذهب جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي وأبو علي وابن عبد الوارث والجرجاني والسهيلي وأكثر المتأخرين إلى أنه لا يجوز. وذهب قدماء البصريين، والفراء وأبو علي «في المشهور» وابن برهان والزخشي إلى جواز ذلك. واختاره ابن عصفور، واختلف في ذلك سيبويه فنسب الجواز والمنع إليه. (أنظر سيبويه ٢١/١، الإيضاح العضدي ١٠١، شرح الرضى ٣٢٩/٢، الإنصاف ١٠٣/١، أسرار العربية ١٤٠).

ومن أجاز التقديم جمهور البصريين، وآبن برهان والزخشي والشلوبين وابن السراج والسيرافي والفارسي والجرجاني وأكثر المتأخرين.

وأنظر أيضا: المقرب ٩٥/١، المفصل ٢٦٩، التوطئة ٢١٤، الأشموني ٢٣٤/١.

(٣) يقول المبرد في المقتضب: ١٩٤/٤: «وليس تقديم الخبر وتأخيره فيها سواء».

(٤) سيبويه ٤٥/١، ٢٠٠، المفصل للزخشي ٢٦٩، الإنصاف مسألة ١٧، المقتضب ١٩٤/٤.

(٥) انظر الإنصاف ١٦٤/١. وهو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين بن بيان ابن سماحة، الإمام أبو بكر بن الأنباري النحوي اللغوي.

كان من أعلم الناس بالنحو والأدب، فاضلا دينا خيرا من أهل السنة، كان يحفظ مائة وعشرين تفسيراً بأسانيداً. وله كتب كثيرة منها: الأضداد والمشكل، المذكر والمؤث، الواضح في النحو، اللامات، المقصور والمدود وغيرها كثير. ولد يوم الأحد لأحدى عشرة ليلة خلت من رجب سنة ٢٧١ هـ، وتوفي ليلة النحر من ذي الحجة ٣٢٧ هـ ببغداد. (بغية الوعاة ٢١٢/١).

تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، فيوم معمول لمصروف، والمعمول إنما يقع حيث يقع العامل. ولا يقال بأنه منصوب بفعل مضمر. أى يلازمهم العذاب يوم يأتيهم. لأننا نقول: التقدير والحذف على خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلا للضرورة، وأما الثانى فأحتج بأنه فعل غير متصرف، فلا تتصرف فى معمولها، ولأنه قد اختلف فى فعليتها، ولأنها تشبه ما النافية. ولذلك بعض العربى يلغى إعمالها فى نحو: ليس الطيب إلا المسك، ولأنها لم تعمل بالقلب، فحطت عن درجة الأفعال. وأما الثانى من القسمين المذكورين فما دام نحو: لا أكلمك مادام زيد قائما، لأن مامعها مصدرية زمانية، والمصدر لا يتقدم معموله عليه، لأنه كالجزء منه، وجزء الشيء لا يتقدم عليه. وقد ظهر أن ما فى أوله خمسة أفعال: الأربعة التى فى أوائلها ما النافية، وواحدة فى أوله ما المصدرية وهو مادام. وأما تقديم أخبارها على أسمائها فجائز بالاتفاق لا إشكال فيه. لأنه ليس فيه إلا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله. وفى التنزيل: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup> وأما قول المصنف: ولا يجوز أن يُقدّم الخبر على أسم مادام وجاز فى الآخر، فمما أنفرد به. وقيل نقله ابن الخشاب عن قوم وأبطل بقوله:

وَأَخْبِسَهُ ————— مَادَامَ لِلزَّيْتِ غَاصِرٌ  
وَمَا طَافَ فَوْقَ الْأَرْضِ خَافٍ وَنَاعِلٌ<sup>(٣)</sup>

ولأنها فعل كسائر أخواتها ولأنها أولى من ليس بالجواز لكون جمودها عرض بالتركيب، ولهذا إذا زال التركيب عادت إلى الأصل كقوله:

(١) سورة هود آية ٨.

(٢) سورة الروم آية ٤٧.

(٣) القائل: فردبن ضرار، أخو الشماخ.

الشاهد فى قوله: «مادام للزيت عاصر» حيث قدم خبر مادام «الزيت» على اسمها «عاصر» وهذا الشاهد دليل على جواز تقديم خبر مادام على اسمها وهو مناقض لما قاله المؤلف ابن معطي. انظر المفضليات ص ٩٨.

..... ما خَيْرُ رُدٍّ لَا يَدُومُ<sup>(١)</sup>

وقد اعتذر له بأنها لما لزمّت طريقة واحدة وهي الماضي جرت مجرى الأفعال. والأفعال لا تغير، ولأن مامعها مصدرية، وهي وما في حيزها صلتها، وكأنه يرى الترتيب في آخر الصلة. ولأنها لما لم تكن مصدرا صريحا كانت فرعا عليه، فلم يتصرف فيها بالتقديم كما تصرف في المصدر. وقيل لم يسمع خبرها مقدما صريحا في نظم ولا نثر. وأجيب أيضا عن البيت بأنه يجوز أن يكون خبرها محذوفا والتقدير: مادام للزيت عاصر في الوجود. وهذا أبلغ. وللزيت متعلق بعاصر. والتقدير: مادام إنسان عاصر للزيت مستقرا في الوجود.

٤٩٩ وَكُلُّهَا ذَلَّتْ عَلَى أَقْتِرَانٍ فَائِدَةُ الْجُمْلَةِ بِالزَّمَانِ  
فائدة الجملة نسبة أحد جزئيه وهو الخبر إلى الآخر وهو المبتدأ. نحو: زيد قائم. ولا بد لايقاع هذه النسبة هو حصول قيام زيد من زمان معين. والجملة من حيث هي لا تدل على زمان معين، لأن مضمونها شائع بين الحال وغيره. ولما كانت هذه الأفعال تدل على مجرد الزمان دون الحدث، بخلاف الأفعال الحقيقية، فإنها تدل على اقتران الحدث بزمان معين أتى بها مع الجملة ليدل على اقترانها بالزمان المعين. ولذلك لم يجوز وقوع خبر كان فعلا ماضيا. فلا يقال كان زيد قام لأن تعيين الزمان قد علم من لفظ كان، فإن اقترن الماضي بقدر جاز ذلك، لأنها تقربه من الحال لأنه لم يتعين بكان. وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ دُبُرٍ﴾<sup>(٢)</sup> فإنما جاز ذلك لأنه في معنى المستقبل لكونه شرطا وهو جائز بالإتفاق.

(١) القائل: يزيد بن الحكم وتام البيت:

دُمَ لِلْخَلِيلِ لَـ \_\_\_\_\_ لَـ بُوْدِهِ  
ما خَيْرُ رُدٍّ لَا يَدُومُ

الشاهد في قوله: «ماخير ود لايدوم» حيث تقدم معمول «يدوم» عليها فاصلا ما بينها وبين ما. وهذا جائز.

وقد ذكر هذا البيت في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٩٠.

(٢) سورة يوسف آية ٢٧.

٥٠٠ فَكَانَ لِلْمَاضِي الَّذِي مَا أَقْطَعًا وَإِنْ أَتَتْ كَانَ بِمَعْنَى وَقَعًا  
 ٥٠١ كَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً كُنْ فَيَكُونُ مِثْلَهُ أَجْعَلْنَاهُ  
 ٥٠٢ فَأَزْفَعُ بِهَا الْفَاعِلَ لَا غَيْرُ وَقَدْ زِيدَتْ فَلَمْ تَعْمَلْ كَذَاكَ قَدْ وَرَدَ  
 ٥٠٣ نَحْوُ عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَاتِ وَمَا عَدَا كَانَ لِحَالِ آتَى  
 اختلف النحاة في كان من جهة دلالتها على الإنقطاع والاستمرار. فقال  
 السيرافي: ما تدل عليه كان في الزمان الماضي منقطعاً بمعنى غير ثابت في حال  
 الإخبار نحو: كان زيد غنياً، وهو الآن فقير. وقد يكون غير منقطع كقوله تعالى:  
 ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾<sup>(١)</sup> لأنه موصوف بذلك في كل حال.

وقيل لا دلالة لها على الاستمرار مطلقاً، لأن وضعها للدلالة على الخبر في  
 الماضي، فلا يتعدى زمانها إلى الحال. وأما الآية: فإن الدوام والاستمرار لم يستفد  
 فيها من كان نفسها بل بما دل من البراهين على دوام تلك الصفات لدوام المتصف  
 بها. وقول المصنف: فكان للماضي الذي ما أنقطعاً يعطى ظاهره أن مراده أنها تدل  
 على الاستمرار ما لم يدل دليل على انقطاعه. وقيل إنه لم يرد بقوله: ما انقطعاً الدوام  
 والاستمرار، وإنما يريد به أن كان لمطلق الزمان الماضي بخلاف بقية أخواتها. فإن  
 بات تختص بالليل، وظل بالنهار، وصار بالانتقال كذلك سائرهما.

وأعلم: أنه إنما بدأ بكان لأنها هي الأصل في هذا الباب، لأنها يعبر بها عن  
 كل زمان حدث ولا تخص وقتاً دون غيره بخلاف سائر أخواتها كما تقدم، ولأنها  
 أكثر تصرفاً. ولذلك كثرت أقسامها. وقوله: وإن أتت كان بمعنى وقعاً. فأعلم: أن  
 لكان خمسة أقسام وقد ذكر منها ثلاثة. أحدها: الناقصة وهي التي تدل على  
 اقتران مضمون الجملة بزمانها مطلقاً وقد ذكر معنى نقصانها.

الثاني: التامة: وهي فعل حقيقي يدل على الحدث وزمانه ويؤكد بالمصدر  
 ويفسر بوقع نحو: كان الأمر أي وقع ويوجد وحدث كقوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا  
 تَكُونَ فِتْنَةً﴾<sup>(٢)</sup> أي توجد. وهو الذي مثل به المصنف. ومنه قول الشاعر:

(١) سورة النساء آية ٩٦.

(٢) سورة المائدة آية ٧١.

إِذَا كَانَ الشَّيْءُ فَأَذْفُونِي فَإِنَّ الشَّيْءَ يُهْرَمُهُ الشَّيْءُ<sup>(١)</sup>  
 وقوله: كن فيكون مثله أجعلنه أى مثل المثال المذكور في الآية في كونها تامة  
 والتقدير: أحدث فيحدث. وإنما سميت تامة لاستغنائها عن الخبر. وهو المراد  
 بقوله: فافع بها الفاعل لا غير وقد. والفرق بين التامة والناقصة: أن التامة يخبر بها  
 عن ذات. إما متقضى حدوثها أو متوقع. وأما الناقصة والغرض بها الإخبار إما  
 بانقضاء الصفة الحادثة من الذات، وإما بتوقعها. وأما الذات فموجودة قبل  
 حدوث الصفة وبعد حدوثها، ولأن التامة المرفوع بها فاعل يتم الكلام به وتؤكد  
 بالمصدر، وتعمل في الظرف والحال والمفعول له. ويعلق بها الجار. والناقصة بخلافها  
 في ذلك كله.

الثالث: الزائدة: ولها شرطان: أحدهما أن تكون بلفظ الماضي لاشتراكها في  
 البناء، وأصل الزيادة للحرف. وثانيهما: أن لا تكون أول الكلام، لأن التقدم يدل  
 على العناية، والزيادة تدل على عدمها فتنافيا، وإنما زيدت لمجرد التوكيد أو الدلالة  
 على الزمان، ولا فاعل لها عند آبن السراج<sup>(٢)</sup> وأبى على<sup>(٣)</sup> لثلاث تكثر الزيادة بالجملة.  
 وعند السيرافي<sup>(٤)</sup> فاعلها مصدرها لعدم خلو الفعل عن فاعل.

ومواقع زيادتها خمسة: بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والفاعل، وبين الجار  
 والمجرور وبين الصفة والموصوف، وبين المعطوف والمعطوف عليه. أما الأول فنحو:

(١) القائل: الربيع بن ضبع الفزاري. وهو ممن عمر طويلا وهو من الوافر.  
 الشاهد في قوله: «كان الشتاء» فقد جاء الفعل «كان» تاما لا يحتاج الى مفعول به. وهو تام دال  
 على مجرد حصول حدث أي: إذا حصل الشتاء ونحو ذلك.  
 وقد استشهد به كل من: شذور الذهب ص ٣٥٤، رقم ١٧٧، جمل الزجاجي ٦٢، الهمع  
 ١١٦/١، الدرر ٨٤/١.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١٢١، ١٢٢، شرح السيرافي ١٩٧/١، شرح الرضى ٣٥٥/٢،  
 المفتضب ١١٦/٤، التذيل والتكميل ١٢/٢، ويذكر أن لفاعل لها. مذهب الفارسي نقله عنه  
 ابن عصفور. واستدل الفارسي بأن الفعل اذا استعمل استعمال مالا يحتاج الى فاعل استغنى عن  
 الفاعل، ويدل على ذلك «قلما» فعل لكن العرب استعملته للنفي فقالت: قلما يقوم زيد في  
 معنى مايقوم زيد فلم يحتج الى فاعل.

زيد كان قائم. فزيد مبتدأ وقائم خبره، وكان زائدة لأعمل لها. ومعنى الزائدة هو الذى لو سقط لم يخل معنى الكلام من حيث الإسناد، وإن كان له معنى فى الجملة وهو المراد بقوله: زيدت فلم تعمل. ومن زيادتها بين المبتدأ والخبر: قولهم فى التعجب: ما كان أحسن زيدا. فما مبتدأ، وأحسن خبرها. وكان زائدة على الأصح كما يبين فى موضعه. وأما الثانى: فكقولهم: لم يوجد كان مثلهم، أى لم يوجد مثلهم. قال الشاعر:

وَلَيْسَتْ سِرْبَالُ الشَّبَابِ أَرْوَرَهَا وَلَنَعَمَ كَانَ شَبِيَّةُ الْمُخْتَالِ<sup>(١)</sup>  
وأما الثالث فكقول الشاعر:

سُرَّاءُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ نَسَامِي عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ<sup>(٢)</sup>  
أى على المسومة. فزادها بين الجار والمجرور. وإلى هذا البيت أشار بقوله: على كان المسومات. محرفة إلى لفظ الجمع لأجل الوزن. وأما الرابع: فكقولهم:  
فِي غُرْفَةِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجَبَتْ لَهُمْ هُنَاكَ بِسْعِي كَانَ مَشْكُورِ<sup>(٣)</sup>

(١) القائل: مجهول وهو من الوافر.

الشاهد فى قوله: «ولنعَم كان شبيبة» حيث جاءت كان زائدة بين الفعل نعم وفاعلها شبيبة. وهذا موطن من مواطن زيادة كان. وأستشهد به الأشموني ٢٤٠/١.

(٢) القائل: لم أعثر على قائله: وهو من والوافر.

الشاهد فى قوله: «على كان المسومة» حيث جاءت كان زائدة بين الجار والمجرور. وهذا موضع من المواضع التى تأتى فيها كان زائدة لا عمل لها.

وقد استشهد به كل من: ابن يعيش فى شرح المفصل ٩٨/٧، ١٠٠، الخزانة ٣٣/٤، شواهد العيني ٤١/٢، شرح التصريح ١٩٢/١، مع الهوامع ٨٩/١، الأشموني ٢٤١/١.

(٣) القائل: غير معروف وهو من البسيط، ويروى صدر البيت:

فِي غُرْفَةِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجَبَتْ

.....  
الشاهد فى قوله: «بسعي كان مشكور» حيث جاءت كان زائدة بين المضاف والمضاف اليه وهو موطن من مواطن زيادة كان. وقد استشهد به الأشموني ٢٤٠/١.

فزاها بين الصفة والموصوف. وأما الخامس: وهو زيادتها بين المعطوف والمعطوف عليه فكقوله:

..... فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالْإِسْلَامِ<sup>(١)</sup>

وأما قول الفرزدق:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامِ<sup>(٢)</sup>  
فكان زائدة عند سيبويه<sup>(٣)</sup> لأن المراد وصف الجيران بالكرم مطلقا لا فيما مضى، فلولا الحكم بزيادتها لما استقام هذا المعنى. ولأن لنا وصفا للجيران فهو محله. فلو قدر خبرا لنوى به التأخير وهو على خلاف الأصل. وذهب المبرد<sup>(٤)</sup> إلى أنها ناقصة، لأن الحكم بزيادتها مع وجود أسمها وخبرها ضعيف. وأما القسمان اللذان لم يذكرهما: فالأول منهما التي يضم فيها الشأن وهي من قسم الناقصة في التحقيق لافتقارها إلى خبر. لكن أفرد عنها لاختصاصها بأحكام منها: أن أسمها لا يكون إلا مضمرا، وأن ذلك المضمّر لا يكون إلا مبهما يفسره مابعده، وأن خبرها

(١) القائل: الفرزدق وهو من الكامل. وقام البيت:

فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بُحُورُهُ

فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالْإِسْلَامِ

الشاهد في قوله: «في الجاهلية كان والاسلام» حيث جاءت «كان» زائدة بين المعطوف والمعطوف عليه.

وقد استشهد به كل من: الأشموني ٢٤٠/١، الخزائن ٣٥/٤، ديوانه ٨٥٠.

(٢) القائل: الفرزدق من قصيدة من الوافر يمدح بها هشام بن عبد الملك.

الشاهد في قوله: «وجيران لنا كانوا كرام» حيث جاءت «كانوا» زائدة وملغاة عن العمل لوقوعها بين الصفة والموصوف إذ التقدير: وجيران كرام كانوا كذلك. وهذا رأي سيبويه ٢٩٠/١، أما ابن هشام فقد قال: أنه ليس من زيادتها قوله: فكيف إذا مررت بدار قوم... الخ لرفعها الضمير خلافا لسيبويه، لأنها مسندة إلى الضمير الذي هو الواو. وذلك يدل على الإهتمام بها.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٨٩/١، جمل الزجاجي ٦٢، المغني ٢٨٧، شواهد العيني ٤/٢، التصريح ١٩٢/١، الأشموني ٢٤٠/١، الخزائن ٣٧/٤ ديوانه ٨٣٥.

(٣) انظر سيبويه ٢٩٠/١.

(٤) المقتضب ١١٦/٤.

لا يكون إلا جملة ليس فيها ضمير يعود على اسمها كقولك: كان زيد قائم. فاسم كان مضمّر فيهما، وزيد: مبتدأ، وقائم: خبره، والجملة خبر كان، ومعناه: كان الحديث وهو زيد قائم، أو كانت القصة وهي هند قائمة، وأجاز السيرافي اضممار القصة مع المذكر نحو: كانت عمرو قائم. ومما جاء على اضممار الشأن قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾<sup>(٢)</sup> على أحد الوجهين . وقول الشاعر:

إِذَا مِتْ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ      وَآخِرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ<sup>(٣)</sup>  
الثاني: بمعنى صار وهي أيضا من أقسام الناقصة لآفتقارها إلى خبر كقوله تعالى: ﴿فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا﴾<sup>(٤)</sup>. وقول الشاعر:

بَيْتَاهَا قَفَرٍ وَالْمَطَى كَانَهَا      قَطَا الْحَزَنُ قَدْ كَانَتْ فِرْحَا يُبْوِضُهَا<sup>(٥)</sup>

(١) سورة الأعراف آية ١٣٧.

(٢) سورة الجن آية ٤.

(٣) القائل: العجير بن عبد الله السلولي من قصيدة له من الطويل. ويروى صدره:

إِذَا مِتْ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ

.....  
الشاهد في قوله: «كان الناس صنفان» حيث أن اسم كان جاء ضمير الشأن، والجملة الاسمية:

الناس نصفان خبر لكان. وورد «صنفين» على أنه خبر كان ولا شاهد في ذلك.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٦/١، شواهد العيني ٨٥/٢، نوادر أبي زيد ١٥٦، الخزانة ٦٥٢/٣، ابن السرياني ١٠٧، الدرر ٤٦/١، ٨٠، الهمع ٦٧/١، ١١١، الأشموني ٢٣٩/١، أسرار العربية ١٣٦، آمالي ابن الشجري ٣٣٩/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١، ١١٦/٣.

(٤) سورة آل عمران آية ٢٩.

(٥) القائل: ابن أحمر وهو من الطويل، ويروى في الديوان برواية أخرى:

أَرْهَمَ سَهِيْلًا وَ الْمَطَى كَانَهَا

قَطَا الْحَزَنُ قَدْ كَانَتْ فِرْحَا يُبْوِضُهَا

الشاهد في قوله: «قد كانت» حيث جاءت كان هنا بمعنى صارت، بل يجب أن يقدر معناها

بصار ليصح المعنى. ولو بقيت كان على أصل معناها لفسد المعنى لكونه محالا.

وقد آستشهد به كل من: ابن يعيش في المفصل ١٠٢/٧، الخزانة ٣١/٤، الأشموني ٢٣٠/١.



أى صارت. لأن البيض ما كانت فراخا، بل الأمر بالعكس. وأما قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ تَكْلِمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾<sup>(١)</sup> فيحتمل أن تكون بمعنى صار تامة، وصبيا: حال من الفاعل المضمر المستكن فيها، وزائدة وصبيا: حال من الضمير في الظرف. وإنما لم يذكر المصنف هاذين القسمين أعنى التى فيها ضمير الشأن والتى بمعنى صار وذكر الثلاثة الأولى لكونهما راجعين إلى معنى الناقصة كما بينا. لكن الناقصة يعرض لها أن يكون اسمها ضمير الشأن والقصة وتارة معنى صار. وأما على رأى السيرافى فيكون اثنين لأن التامة تعرض لها الزيادة. وقوله تعالى: ﴿لَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾<sup>(٢)</sup> فيحتمل الثلاثة. وأما قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾<sup>(٤)</sup> وما شاكله. الكلام يتعلق بمحذوف هو الخبر. أى مریدا. وقيل الخبر الفعل الداخلى عليه اللام وهو ضعيف لأن ما يدخل عليه لام كى يجوز حذفه وخبر كان لا يحذف.

٥٠٤ كمثل ظل وجهه مسودا وإن أثت فعلا لوقت حدا  
٥٠٥ كمثل أمسينا وبتنا نقنيس فأزفع بها الفاعل لا غير وقس  
يريد أن يشير إلى معانى سائر الأفعال المذكورة. فقلوه فى البيت السابق: وماعدا كان يريد به أخوات كان.

وقوله: لحال يريد به لمعان يأت بيانها مفصلا. فإن منها ما يستعمل تاما وناقصا وزائدا. وقوله: وإن أثت فعلا لوقت حدا: يريد به الدخول فى وقت معين. لأن المحدود هو المعين أى الوقت الذى هى مشتقة منه كالمساء والصباح والضحى. ولنذكر معانيها على سياق مذكوره. أما ظل فلها معنيان: أحدهما: اقتران مضمون الجملة بالوقت الذى للشمس فيه ظل وهو النهار لكونها مشتقة من الظل.

(١) سورة مريم آية ٢٩.

(٢) سورة ق آية ٣٧.

(٣) سورة آل عمران آية ١٧٩.

(٤) سورة الأنفال آية ٣٣.

ولذلك: جاز ظل زيد سائرا. وأمتنع ظلت الشمس طالعة لأن طلوعها لا يكون إلا نهارا بالضرورة.

والثاني: بمعنى صار وتكون عامة في جميع الأوقات كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾<sup>(١)</sup>. ومن المعلوم أنه ليس سواد وجه المبشر مختصا بزمان وجود النهار دون غيره، ولا تستعمل إلا ناقصة. وأما بات: فلها معنيان: ناقصة وتامة. فالناقصة: تفيد اقتران مضمون الجملة ليلا. ولا تدل على اليوم بدليل قوله:

بَآثٌ طَرَبًا وَبَاتٌ اللَّيْلَ لَمْ يَنْمِ<sup>(٢)</sup> .....  
وأما التامة: فتأتى بمعنى عَرَسَ<sup>(٣)</sup> وهو النزول آخر الليل. ومنه قولهم: (سِرُّ وَبَتْ).

وقوله: وبتنا نقتبس: مثال للتامة. وموضع نقتبس حال، لأن بات تامة ولا يلتبس بالخبر لقوله: فارفع بها الفاعل لاغير. وأما أمسى وأصبح فلهما ثلاثة أحوال: النقصان، والتمام، ومعنى صار. أما النقصان فلا فادة اختصاص الخبر بالأوقات المشاركة لها في الحروف. فإذا قلت: أمسى زيد غنيا وأصبح فقيرا أفاد [نسبة]<sup>(٤)</sup>

(١) سورة النحل آية ٥٨.

(٢) القائل: ساعدة بن جؤية من قصيدة من البسيط رثى بها من أصيب يوم معيط. وتام البيت:  
حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مُّوَهِنًا عَمِلَ  
بَآثٌ طَرَبًا وَبَاتٌ اللَّيْلَ لَمْ يَنْمِ

الشاهد في قوله: «بات» حيث جاء الفعل بات ناقصا حيث أفاد اقتران مضمون الجملة ليلا محددًا بهذا الزمن من الليل لا النهار. وفيه شاهد آخر في قوله: «كليل موهنا» حيث جاءت موهنا مفعولا به لكليل لأنه بمعنى مكل مغير منه لمعنى التكثير. وكليل على وزن فاعيل الذي هو من صيغ المبالغة. وفاعل إذا حول إلى فاعيل عمل كفاعل عند سيبويه. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٥٨/١، المقتضب ١١٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٦، المقرب ١٢٨/١، الخزانة ٤٥٠/٣، المغنى ٧٥/٢.

(٣) أنظر المعاني اللغوية لبات في المعجم الوسيط ٧٨/١، واللسان (بات).

(٤) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) والأصح وجودها.

الخبر إلى آسميهما وقت الصباح والمساء. وإن كان الإخبار به في غير المساء والصباح. وأما التمام فمعناه الدخول في الأزمنة المذكورة. تقول أمسينا وأصبحنا: أى دخلنا في المساء والصباح. وفي التنزيل: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾<sup>(١)</sup>. وأما التى بمعنى صار فلا تتقال الشئ من حالة إلى حالة. أما أمس فكقوله:

إِنْ أَمَسَ مَا شَيْخًا كَبِيرًا فَطَالَمَا عَمِرْتُ وَلَكِنْ لَا أَرَى الْعُمَرَ يَنْفَعُ<sup>(٢)</sup>  
وأما أصبح فكقوله:

أَصْبَحْتُ لَا أَمْلِكُ السَّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا<sup>(٣)</sup>  
وقال الأخفش: يكونان زائدين لأنه روى ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها.  
وأما أضحى: فتشتمل على جميع الأوقات كظل. وقيل: تختص بزمان الضحى نظرا إلى الإشتقاق. ولها ثلاثة أحوال: النقص والتمام ومعنى صار: أما الناقصة فكقولك: أضحى زيد عالما. وتفيد اقتران مضمون الجملة بوقت الضحى. وأما التمام فللدخول في الزمان المذكور كأظهر إذا دخل في الظهر. ومنه قوله:

وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنَّنِي حَسَنُ الْقَرَى إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدَهَا<sup>(٤)</sup>

(١) سورة الروم آية ١٧.

(٢) القائل: لم أعر على قائله في المراجع التي اطلعت عليها.

الشاهد في قوله: «ان أمس» حيث جاءت أمس بمعنى صار لتفيد التحول من حال إلى حال وهذه الحالة الثالثة من حالات أمس التي تأتي بمعنى صار كما ذكر الشارح.

(٣) القائل: الربيع بن ضبع بن وهب بن بغيض من المنسرح، وكان قد عاش ٣٤٠ سنة وقال هذا البيت من مجموعة أبيات أخرى عندما بلغ من العمر ٢٤٠ سنة.

الشاهد في قوله: «أصبحت» حث أوردها هنا بمعنى صرت، أي أصبح بمعنى صار دون أن يراد بها مخصوص. وقد استشهد بها كل من: سيبويه ٤٦/١، نوادر أنى زيد ١٥٩، جمل الزجاجي ٥٢، ابن الشجرى في أماليه ١١٨/٢، ابن يعيش في مفصله ١٠٥/٧، التصريح ٣٦/٢.

(٤) القائل: عبد الواسع بن أسامة. وهو من الطويل.

الشاهد في قوله: «أضحى جليدها» حيث جاءت أضحى بمعنى الدخول وهي تامة هنا تكتفي بفاعلها. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في المفصل ١٣/٧، الممع ١١٦/١، الدرر اللوامع ٨٥/١، الأشموني ٢٣٦/١.

وأما التي بمعنى صار فكقول الآخر:

ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ فَأَلَوْتُ بِهِ الصَّبَا وَالذُّبُورُ<sup>(١)</sup>  
وأما صار فتستعمل ناقصة وتامة. فالناقصة تفيد اقتران مضمون الجملة بزمان  
الوجود ومعناها: الانتقال<sup>(٢)</sup>. أما في الذات: كصار الطين خزفا. والخمر خلا. وأما  
في الصفة كصار الماء حارا، وصار زيد فقيها. وقد يكون الانتقال لمجرد نسبة:  
كصار زيد قريبا. وفيها اتساعان: أحدهما خلع الحدث. والثاني: اختصاصها  
بالحال أى انتقل الآن، بخلاف بقية أخواتها. وأما التامة فبمعنى رجع<sup>(٣)</sup>. ومنه قوله  
تعالى: ﴿وَالَيْنَا الْمَصِيرُ﴾<sup>(٤)</sup>. وقول الشاعر:

كُلُّ حَيٍّ صَائِرٌ لِلزَّوَالِ .....<sup>(٥)</sup>

ويتعدى بالى ولا يفارقها معنى الانتقال. وأما مادام: فمعناها توقيت لما يصحبها  
بمدة ثبوت خبرها لاسمها. فإذا قلت اجلس مادمت واقفا. فالمعنى: توقيت  
الجلوس بمدة ثبوت الوقوف متسريا إلى المخاطب. ولابد أن يتقدمها عامل، لأنها  
مصدرية واقعة موقع الظرف كخفوق النجم. ولا بد للظرف من م ظروف ولا تكون  
إلا ناقصة غير متصرفة إذا ركبت مع ما. فإذا لم تركب معها كانت تامة كقوله:

(١) القائل: عدى بن زيد وهو من البسيط. الشاهد في قوله «أضحو» حيث جاءت بمعنى صارت،  
يشاركها في ذلك التحول الى معنى صار كل من: كان، ظل، أصبح، أمسى، وبقيت على  
عملها. وقد استشهد به كل من: عيون الأخبار ١١٥/٣، أمالي ابن الشجري ١٠٤/١، ١٠٥،  
المعجم ١١٤/١، الدرر ٨٤/١، الأهموني ٢٣٠/١، ديوانه ٩٠.

(٢) انظر لهذه المعاني في اللسان (صير)، المعجم الوسيط ٥٣١/١.

(٣) سورة ق آية ٤٣.

(٤) القائل: الحارث بن عباد. وتام البيت:

كل حي صائر للزوال  
غير ربي وصالح الأعمى

ويروى الصدر: كل شيء مصيره للزوال

الشاهد في قوله: «صائر» تامة لا ناقصة وبمعنى رجع: كل شيء راجع للزوال. انظر أيام العرب  
١٦٠/١.

دُمَ لِلْخَلِيلِ بِوَدِّهِ مَاخِيَرُ وَدٌ لَا يَدُومُ<sup>(١)</sup>  
ومنه دام المطر إذا اتصل. وأما ما في أوله حرف النفي وهو مازال وأخواتها فتدل  
على استمرار الخبر لدى الخبر مُذْ صَلَّحَ له. وتستعمل ماضية لفظا ومعنى بما.  
وماضية معنى لا لفظا بلم، وغير ماضية بلا ولن.  
أما مازال: فلها ثلاثة معان. أحدها: أن تكون ناقصة وهي التي من هذا الباب  
ووزنها فَعِلَ بالكسر يَفْعَلُ وعينها ياء بدليل قولهم زائلت أفعل كذى. لو كانت واوا  
لقالوا زاولت ولا تستعمل إلا بحرف النفي إما ظاهرا نحو: مازال زيد قائما. وإما  
مقدرا كقوله:

تَزَالُ حِبَالُ مُبَرَّمَاتٍ أُعِدَّهَا لَهَا مَامَشَى يَوْمًا عَلَى نُحْفِهِ جَمَلٌ<sup>(٢)</sup>  
وثانيها: زال الشيء يزول إذا فارق موضعه<sup>(٣)</sup>. وهي لازمة. وعينها واو.  
وثالثها: زال زيد الشيء يزِيلُهُ وعينه ياء ووزنه فَعَلَ يَفْعِلُ وهو متعد.  
وأما ما برح: فمعنى مازال وليس من بَرَحَ الحَفَاء، ولا بد معها من حرف  
النفي أما ظاهر نحو: ما برح زيد قائما. وأما مقدر كقوله:  
فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا .....<sup>(٤)</sup>

- (١) القائل: يزيد بن الحكم. من الرجز. الشاهد في قوله: «ماخير ود لايدوم» حيث جاءت دام هنا تامة وليست ناقصة من أخوات كان. وإذا لا تكون ناقصة إلا إذا اتصلت بما. وهنا انفصلت عن ما فاكثفت بفاعلها. وقد ذكرها المرزوقي في شرح ديوان الحماسة ص ١١٩٠.
- (٢) القائل: ليلي امرأة سالم بن قحطان. وقد جاء إلى سالم أخ امرأته زائرا فأعطاه بعيرا من إبله وقال لامرأته هاتي جبلا يقرن به ما أعطيناه إلى بعيره، ثم أعطاه بعيرا آخر وقال مثل ذلك. ثم أعطاه مثل ذلك. فقالت: ما بقى عندي جبل. فقال عليّ الجمال وعليك الجبال. الشاهد: «تزال» حيث جاءت جواب قسم وحذف منه حرف النفي أي: لا تزال. وقد استشهد به كل من: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٧، الخزائن ٤٨/٤، ديوان الحماسة ١٧٢٧.
- (٣) انظر اللسان (زال) والمعجم الوسيط ٤٠٧/١.
- (٤) القائل: امرؤ القيس من قصيدة له من الطويل مطلعها:
- ألا عم صباحا أيها الطلل البالي

وأما ما فتىء: فبمعنى مازال. ولابد لها من حرف النفي كقوله:  
 لَا تَفْتَوُ الدَّهْرَ مِنْ سَبَجٍ بَارِئَةٍ كَأَنَّ إِنْسَانَهَا بِالصَّابِ مُكْتَحِلٌ<sup>(١)</sup>  
 وقد يقدر كقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذْكُرُ يُونُسَ﴾<sup>(٢)</sup>. وأما إنفك: فإنه من  
 إنفك الشيء إذا تفرقت أجزأؤه<sup>(٣)</sup>. ففيه معنى النفي ولابد من حرف النفي معه  
 ظاهرا أو مقدار كأخواته. قال:

تَنْفَكَ تَسْمَعُ مَا حِيَا تَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونُ<sup>(٤)</sup>

= تمام البيت:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَائِدًا  
 وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

الشاهد في قوله: «أبرح» حيث جاءت مثبتة، والأصل أن تكون مسبقة بحرف نفي. وإن لم  
 يكن ظاهرا لابد أن يكون مقدرا أي «لا أبرح» وهذا يتناسب مع سياق البيت والمعنى. وفيه  
 شاهد آخر هو «يمين الله» حيث روى على صورتين: الأولى: الرفع على الإبتداء، والخبر محذوف  
 أي: يمين الله قسمي أو لازمي... والثانية: النصب على أن أصله: أحلف يمين الله، فلما حذف  
 حرف الجر وصل فعل القسم إليها بنفسه ثم حذف فعل القسم وبقي منصوبا به. وقد استشهد  
 به كل من سيبويه ١٤٧/٢، المقتضب ٣٢٦/٢، جمل الزجاجي ٨٥، الخصائص ٢٨٤/٢،  
 أمالي ابن السجري ٣٦٩/١، شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٧، الخزائن ٢٠٩/٤،  
 ٢٣١، المغني ٦٣٧، شواهد العيني ١٣/٢، شرح التصريح ١٨٥/١، الهمع ٣٨/٢، الدرر  
 اللوامع ٤٣/٢، الأشموني ٢٢٨/١، ديوانه ٣٢.

(١) لم أعثر على قائله: والشاهد في قوله: «لا تفتوا» حيث سبقت فتىء بأداة النفي لا.

(٢) سورة يوسف آية ٨٥.

(٣) اللسان (فلك)، المعجم الوسيط ٦٩٨/٢.

(٤) القائل: خليفة بن براز وهو شاعر جاهلي. والبيت من مجزؤ الكامل. الشاهد في البيت: به عدة

شواهد:

الأول: «تنفك» حيث جاءت دون أن تسبق بأداة النفي، والأصل أن تكون مسبقة بأداة نفي  
 ظاهرة أو مقدرة، وجاءت هنا مقدرة، وقد خرجت على سبيل الشذوذ. اذ التقدير: لا تنفك.  
 الثاني: في قوله «تنفك» حيث استعملت هنا بصيغة المضارع، ولما كانت لا ترد إلا بصيغتي  
 المضارع والماضي أصدر العلماء حكماً بأنه فعل متصرف تصرفاً غير كامل أي ناقص.

الثالث: بقوله: «تكونه» حيث جاء بخبر كان ضميراً متصلاً، والإسم ضمير مستتر محذوف. وقد

وأكثر ما يأتي الحذف في غير الماضي. والمعنى الجامع لهذه الأربعة المفارقة وهي في معنى النفي. فإذا دخل عليها حرف النفي صار معناها اثباتاً، لأن نفي النفي إثبات. ولذلك أمتنع: مازال زيد إلا قائماً. لأن شرط التفريع أن يقع بعد النفي. وأما قول ذي الرمة:

حَرَّاجِيحُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ عَلَى الْحَسْفِ أَوْ تُرْمَى بِهَا بَلْدًا قَفَرًا<sup>(١)</sup>  
فمناخة منصوب على الحال من الضمير في تنفك وهي تامة لاحتياج إلى خبر. وعلى الحسف يتعلق بمناخة. أي ماتنفصل هذه الإبل عن السير إلا في حال إناختها. وقد روى مناخة بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ومحل الجملة حال. وقيل أن إلا زائدة، ومناخة الخبر. وقيل أنها ناقصة، وخبرها على الحسف. ومناخة حال من الضمير وهو ضعيف. أما أولاً فلأنه يؤدي إلى تقديم الحال على العامل المعنوي وهو الجار والمجرور. ولا يبيحز سيبويه<sup>(٢)</sup>. وأما ثانياً فلأن الحال المفرغة لا تكون في الإيجاب. وبه تبين ضعف القول الأول. وأما ليس فيأتي بيانها بعد. وها هنا بحث نذكر فيه ما يتعلق بمسائل هذا الباب ويتبين حالها بثلاثة فصول.

= استشهد به كل من: الخزانة ٤/٤٧، شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٠٩، الإنصاف رقم ٥٠١ ص ٨٢٤، شرح شواهد العيني ٢/٧٥، همع الهوامع ١/١١١، الدرر اللوامع ١/٨١.

- (١) القائل: ذو الرمة غيلان بن عقبة. من الطويل. الشاهد في قوله: «إلا مناخة» حيث خطأ الأصمعي وأبو عمرو بن العلاء ذا الرمة في هذا البيت. ولكن العلماء خرجوا هذا بخمسة أوجه: الأول: أن الرواية هي: ماتنفك إلا، والال: الشخص وهو خبر تنفك ومناخة: صفة. الثاني: أن تنفك هنا تامة وليست ناقصة. الثالث: أن تنفك ناقصة وخبرها متعلق الجار والمجرور على الحسف. ومناخة: حال. الرابع: أن تنفك ناقصة. وخبرها محذوف، ومناخة حال، وعلى الحسف: متعلق بمناخة. الخامس: أن تنفك ناقصة، ومناخة خبرها، والال: حرف زائد لا يدل على معنى، والممتنع هو دخول الال الدالة على الاستثناء على خبر تنفك. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/٤٢٨، الرضى ٢/٢٧٥، خزانة الأدب ٤/٤٩، الأشموني ١/٢٤٦، المحتسب ١/٣٢٩، ابن الشجرى ٢/١٢٤، ابن يعيش في مفصله ٧/١٠٦، الإنصاف ١٠٦، المغنى ٧٣، همع ١٢٠/١، ٢٣٠، الدرر ١/٨٨، ١٩٥، ديوانه ١٧٣.
- (٢) أنظر سيبويه ١/٤٢٨، ٤٢٩.





## ( زيادة توضيح )

### الفصل الأول:

لا تخلو هذه الأفعال من أن يكون اسمها وخبرها إما معرفتين أو نكرتين أو الاسم معرفة والخبر نكرة وبالعكس. أما الأول: فإن كانا متساويين في التعريف كنت مخيراً في رفع أحدهما ونصب الآخر متقدما كان المنصوب أو متأخرا كقوله: وكان الأفضل المتفضل. لأنه لا يلتبس الاسم بالخبر لتغايرهما في الإعراب بخلاف خبر المبتدأ، وإن تفاوتتا في التعريف كان الأعراف أولى بالاسم كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾<sup>(١)</sup> فإن والفعل أولى بالاسم. أما أولاً: فلأن الاسم الواقع بعد إلا أخص مما قبلها لأنه اثبات بعد النفي، والأخص أحق بالاسم، والأعم أحق بالخبر. وأما ثانياً فلأن ما قبل إلا لما كان منفيًا وما بعدها مثبتاً كان مثبت أولى بالاسم والمنفى أولى بالخبر، لأن النفي يتناول الخبر. وأما الثاني فإن كانا في سياق الإيجاب فلا بد من كون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو مقدماً كما في خبر المبتدأ. نحو: كان عندك مال، وصار لك عبد. قال:

..... مَا دَامَ فِيهِمْ فَصِيلٌ حَيًّا<sup>(٢)</sup>

(١) سورة الاعراف آية ٨٢.

(٢) القائل: ابن ميادة وهو الرماح بن ابرد بن ثوبان المري، ويكنى أبا شرحبيل وهو من الرجز. وتما البيت:

لَتَقَرُّنَّ قَرَبًا جُلْدًا  
مَا دَامَ فِيهِمْ فَصِيلٌ حَيًّا

الشاهد في قوله: «مادام فيهم فصيل» حيث تقدم خبر دام وهو الجار والمجرور على اسمها الذي هو نكرة. إذ يتقدم الخبر على المبتدأ إذا كان المبتدأ نكرة، وكان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً. وقد

وإن كان في سياق النفي فإن تساويا كنت مخيرا: أيهما شئت جعلت نحو: ما كان غلام رجل غلام امرأة. وإن تفاوتنا، فالأخص الاسم والأعم الخبر نحو: ما كان أحد مثلك. فأحد وإن كان أعم من مثل في اللفظ، إلا أنه واقع موقع إنسان. لأن المماثلة في الإنسانية لا ينفك عنها أحد. وإذا قلت: ما كان رجل صالح مشبه زيدا في الدار، كنت مادحا له. لأنك أثبت شبه الرجل الصالح له وإذا قلت: ما كان رجل صالح مشبه زيدا في الدار. كنت مادحا له لأنك أثبت شبه الرجل الصالح له. وفي الدار خبر كان. وأما الثالث: وهو أن يكون الاسم معرفة والخبر نكرة فهو الأصل. وقد تقدم في نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾<sup>(١)</sup>، وهو ظاهر. وأما الرابع فلا يأتي إلا في الضرورة كقوله: قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضِبَاعًا وَلَا يَكْ مَوْقِفٍ مِّنْكَ الْوَدَاعَا<sup>(٢)</sup> وقول الآخر:

فَأَلِّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَطْبَىٰ كَانَ أَمُّكَ أَمْ حِمَارُ<sup>(٣)</sup>

= استشهد به كل من: سيويه ٢٧/١، نوادر أبي زيد ١٩٤، المقتضب ٩٤/١، ابن يعيش في شرح المفصل ٣٣/٣، ٩٦/٧، ١١٥، الخزانة ٥٩/٣، اللسان (جلد، هيا).

(١) سورة النساء آية ٩٦.

(٢) القائل: القطامي. وهو عمير بن ستم من البحر الوافر. الشاهد في قوله: «ولايك موقف منك الوداعا» حيث جاء اسم يك نكرة والخبر معرفة ولا يرد هذا إلا في الضرورة. وفيه شاهد آخر: «ياضباعا» حيث أوردتها مرخمه والأصل يا ضباعا اسم امرأة. وعوض الألف عن الهاء في حالة الوقف. وقد استشهد به كل من: الأشموني ١٧٣/٣، سيويه ٤٢٨/١، المحتسب ٣٢٩/١، أمالي ابن السجري ١٢٤/٢، المفصل لابن يعيش ١٠٦/٧، الإنصاف ١٥٦، الخزانة ٤٩/٤، المغنى ٧٣، المجمع ١٢٠/١، ٢٣٠، الدرر ٨٨/١، ١٩٥، يس ١٨٥/١، ديوانه ٣٧.

(٣) القائل: الخداس بن زهير من الوافر. الشاهد في قوله: «أطبي كان أمك» حيث جاء اسم كان نكرة وخبرها معرفة وتقدير الكلام «أطبي كان ظبي أمك» وجاء هنا للضرورة. وقد استشهد به كل من: سيويه ٢٣/١، السيوطي ٣١٠، المقتضب ٩٤/٤، ابن السرياني ١٦٤، حماسة البحري ٢١٠، الخزانة ٢٣٠/٣، ٦٧/٤.

فسيبويه<sup>(١)</sup> استدلل بهذين البيتين ونحوهما على كون كان نكرة وخبرها معرفة. أما البيت الأول فالذى سوغ فيه ذلك أن موقفا تخصص بوصفه بالجار والمجرور. والوداع مصدر وتعريف المصدر يقارب تنكيهه. وقيل: لما كان اسمها مشبها بالفاعل، والفاعل لا يشترط فيه التعريف جاز أن يقع نكرة وقيل: الوداع مفعول. وقيل: مفعول له وخبر يك محذوف. وأما البيت الثانى ففيه وجوه: أحدها ما اختاره سيبويه<sup>(٢)</sup>: أن ما بعد الهمزة وهو ظبى مرفوع بكان مقدره يفسرها كان الظاهرة. وخبرها مثل خبرها والتقدير: أكان ظبى أملك. ولا يقال إذا أقدر كان بعد الهمزة لم تكن أم معادلة للهمزة لعدم مناسبة ما بعدها لما بعد الهمزة والمراد المعادلة. لأننا نقول: لما وجب حذفها لأجل المفسر بعدها كانت فى حكم العدم. فلم يعتد بتقديرها بعد الهمزة، وما بعد أم خبر مبتدأ محذوف أى هو حمار. الثانى: أن ظبيا مبتدأ، وفى كان ضمير وهو معرفة. وعلى هذا لا يكون اسم كان نكرة. فإن قيل: فضمير النكرة يجب أن يكون نكرة، لأنها تُفسَّرُ، والمُفسَّرُ لا يكون أعرف من المُفسَّر. فالجواب أننا لا نسلم أن المفسر لا يجب أن يكون أعرف من المفسر مطلقا.

فإن الضمير فى قولك: زيد ضربته أعرف مما يعود عليه وهو زيد، ولأنه لو لم يكن معرفة لما صح الإبتداء به وهو باطل. بدليل جواز ضربت رجلا وهو راكب اتفاقا. الثالث: أنه من باب القلب، لأن الأصل نصب ظبى ورفع الأم. فلما عكس علم أنه حمل على القلب فى الصورة دون المعنى لأمن اللبس. ولا يقال: يلزم منه إذا لم يتغير المعنى تقديم أسم كان عليها وهو محال. لأننا نقول إنما يلزم أن لو كان اسماً حقيقة أى فى اللفظ والمعنى وهو ممنوع. وأما قول حسان:

كَأَنَّ سَيْبَةً مِنْ يَتِّ زَاسِرٍ يَكُونُ مِرَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ<sup>(١)</sup>

(١) انظر سيبويه ٢٢/١، ٢٣.

(٢) القائل: حسان بن ثابت من قصيدة له من الوافر. قالها قبل فتح مكة وفيها مدح الرسول ﷺ وهجا بها أبا سفيان من أجل هجائه للرسول ومطلعها.



## الفصل الثانى:

إنك إذا قلت ما كان فيها أحد خير منك. فالأحسن عند سيويه<sup>(١)</sup> تقديم الظرف. وإذا قلت: ما كان أحد خيرا منك. كان الأمر بالعكس، أى الأحسن عنده تأخير. أما الأول فلأنه خبر كان فهو أحد الجزئين المحتاج إليه. وحينئذ يتعلق بمحذوف. وأما الثانى: فلأنه لغو أى فضلة لاتعلق بمحذوف لأن خيرا هو الخبر فكان فى تأخير. اشعار بكونه فضلة. وأجاز المبرد<sup>(٢)</sup> التقديم مطلقا واحتج بقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾<sup>(٣)</sup> فقدم الظرف وهو ملغى فلغى. والجواب من وجوه: أحدها: إنا لا نسلم أن له فضلة بل هو الخبر. وكفوًا منصوب على الحال، لأنه نعت للنكرة وقد تقدم عليها. الثانى: أنه لما لم يكن الغرض نفى الكفوًا مطلقا بل عنه وله كان جزءا من الخبر فلا يتم الكلام إلا به. الثالث: أنه لو أخر لتغيرت الفواصل، وتصحيح الفواصل أهم من تأخير اللغو. الرابع: أن الضمير المتصل بالظرف لما كان عائدا إلى أسم الله تعالى لكون السورة دالة على وحدانيته تعالى، وجب تقديمه للإهتمام. وقال سيويه: وأهل الجفاء يقرأون: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾<sup>(٣)</sup>. وأراد بأهل الجفاء الأعراب الذين لا يعلمون كيف هو مكتوب فى المصحف ولم يتفطنوا لحكمة التقديم فقرأوا على ما فى أنفسهم.

(١) انظر سيويه ٥٩/١، ١٣١/٢، وشرح المفصل ١١٢/٧، ١١٣.

(٢) انظر المقتضب ٨٨/٤.

(٣) سورة الإخلاص آية ٥.



### الفصل الثالث:

لا يجوز أن يفصل بين كان ومعمولها بأجنبي منها غير ظرف. فأما قولهم: كانت زيدا الحمى تأخذه. فالحمى مبتدأ وتأخذ الخبر، وزيدا منصوب بتأخذ. وفي كان ضمير الشأن لئلا يؤدي إلى الفصل المذكور وأما بالظرف فجائز نحو: كان اليوم زيد قائما، وكان في الدار زيد قائما: لكثرة الإتيان في الظروف. وأما كانت تأخذ زيدا الحمى فجائز لأنه لما تقدم الخبر بمعموله فكأنه وليها خبر لها.

## (الحروف العاملة عمل ليس)

٥٠٦ **وَلَيْسَ فِعْلٌ مَالُهُ مُسْتَقْبَلٌ وَالْحَرْفُ مَا وَهُوَ كَلَيْسَ يُجْعَلُ**  
 تختلف النحاة في ليس. فالجمهور على أنها فعل لوجود خصائص الأفعال  
 العامة لها وهي اتصال الضمائر البارزة المرفوعة بها وتاء التانيث الساكنة كما مر في  
 أخواتها. وأما امتناع بعض الخواص عليها فلا يخرجها عن كونها فعلا، لأن الخاصة  
 تطرد ولا تنعكس كما مر. فإن قيل: فقد اتصلت الضمائر البارزة بأسماء الأفعال  
 وبالحرف نحو: ريت. فالجواب: أما عن الأول فلأن التاء التي هي ضمير المتكلم  
 والمخاطب لاتصل إلا بالفعل فيقال: لَسْتُ وَلَسْتُ فتحذف لهما العين. والحذف  
 تصرف، والتصرف مختص بالفعل. وعن الثاني: أن دخولها أصله في الفعل، ودخولها  
 في الحرف بطريق الشبه والفرعية. وذهب أبو علي<sup>(١)</sup> في البغداديات إلى أنها حرف  
 لما مر من الشبهتين المذكورتين، ولعدم تصرفها، ولأنها لنفى الحال كالحرف، ولأنها  
 يعوض بها عن اسم إن في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾<sup>(٢)</sup>  
 وأجيب عن الأول: بأن عدم التصرف عارض لشبه الحرف لا في أصل الوضع.  
 وعن الثاني: أنها لما لم تنصرف لزمت طريقة واحدة كعسى.

وعن الثالث: أن التعويض بها على تقدير تسليمه لما فيها من معنى النفى لا  
 لكونها حرفا وهي فعل ماضٍ لا تتفاء حرف المضارعة من أولها ووزنه فِعْلٌ بالكسر.  
 وإلا لكان إما فَعْلٌ بالفتح أو فَعَلَ بالضم وكلاهما محال. أما الأول فلأن المفتوح لا

(١) انظر الخصائص ١/١٢٥، ١٦٧، ٢/٢٦٠، الإنصاف ١٠٧ - ١١١، أسرار العربية ١٤٣ -

١٤٥ وأمالى الشجرى ٢/٢٣٨، ٢٣٩، وسيبويه ١/٢٨١.

(٢) سورة النجم آية ٣٩.



تسكن عينه إلا في الضرورة وأما الثاني فلأن ذوات الياء لا تجيء على فعل ولا تستعمل إلا ناقصة لأنها للنفي، والنفي يتناول الأخبار دون الذوات. والأكثر أنها لنفي الحال. فلا يجوز وقوع المستقبل خبرها. فلا يقال: ليس زيد قائماً غداً. ولا يقوم غداً ولا الماضي نحو ليس زيد قام. وقيل: إنها للنفي مطلقاً بدليل قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، ولا دليل فيه لجواز أن تكون حكاية حال مستقبله، ويضم فيها الشأن كقوله:

..... وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولٌ<sup>(٢)</sup>

وينوئيم يجرونها مجرى ما فلا يعملونها إذا انتقض النفي بالا. فيقولون: ليس الطيب إلا المسك بالرفع ومنهم من يجعل الخبر محذوفاً أي ليس الطيب في الدنيا إلا المسك. وأما الحرف في قوله: والحرف ما وهو كليس يجعل. فيريد به ما أشار إليه في أول الباب وهو قوله:

مِنْ ذَاكَ أَفْعَالٌ وَمِنْهُ حَرْفٌ وَالْحَرْفُ فِي اللُّغَاتِ فِيهِ الْخُلْفُ  
والمعنى أن الحرف الذي ذكرنا أنه يرفع الاسم وينصب الخبر هو ما<sup>(٣)</sup>.

(١) سورة هود آية ٨.

(٢) القائل: هشام أخو ذي الرمة. من البسيط. في وصف امرأة يحبها وهي تهجره وتنام البيت:

هِيَ الشِّفَاءُ لِذَاتِي لَوْ ظَفَرْتُ بِهَا  
وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولٌ

المعنى: يبين الشاعر مقدار حبه لهذه المرأة فيقول إن وصلها شفاء لما يجده من داء حبها ولو بذلت له شيئا من هذا الحب لنال الشفاء. الشاهد في قوله: «وليس منها شفاء» فقد أضمر في «ليس» والجملة التي بعدها تفسير للمضمر في موضع الخبر وتقديره: وليس الأمر الذي هو شفاء ذاتي مبدولا منها. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٦/١، ٧٣، المقتضب ١٠١/٤، جمل الزجاجي ٦٤، شرح المفصل لابن يعيش ١١٦/٣، المغني ٢٩٥، مع الهوامع ١١١/١، الدرر اللوامع ٨٠/١.

(٣) في سيبويه ٢٨/١ «باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز»... وذلك الحرف (ما) تقول: ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقا. وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل وهو القياس لأنها ليست بفعل، وليس (ما) كليس ولا يكون فيها إضمار. وأما أهل الحجاز فيشبهونها

والخلاف الذى فيه إنما هو باعتبار اللغات كما يتبين بعد.

- ٥٠٧ فى لُغَةِ الْحِجَازِ إِنْ لَمْ يَطُلِ النَّفْيُ مِنْهَا وَإِذَا لَمْ يُجْعَلْ  
٥٠٨ خَبَرُهَا مُقَدِّمًا عَلَى اسْمِهَا حِينَئِذٍ تُزِيلُهَا عَنْ حُكْمِهَا  
٥٠٩ يَشْهَدُ لِلْحِجَازِ فِي لُغَاتِهِمْ مَقَالَةٌ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ  
٥١٠ وَمِنْ عَدَا أَهْلِ الْحِجَازِ رَفَعُوا خَبَرَ مَا إِلَّا الَّذِينَ سَمِعُوا  
٥١١ النَّصَبَ فِي الْقُرْآنِ فِيمَا ذُكِرَا وَمِنْهُ فِي يُوسُفَ هَذَا بَشَرًا  
الأصل فى ما أن لا تعمل، لأن الحرف لما لم يختص بأحد نوعى الاسم والفعل.  
فقياسه أن لا يعمل لأنه لو عمل وهو غير مختص، فإما أن يعمل فى أحدهما دون  
الآخر وهو ترجيح من غير مرجح أو فيهما معا وهو محال. لأن الحرف فى العمل  
فرع على الفعل. ولما لم يعمل الفعل مع أصالته إلا فى نوع واحد وهو الاسم،  
وجب أن لا يعمل الحرف إلا إذا كان مختصا، وإلا لا نخط الأصل عن الفرع وهو  
محال. إلا أن أهل الحجاز أجروها مجرى ليس فى العمل لشبهها بها، والشبه من  
أوجه: أحدها مطلق النفى، وثانيها: خصوصه وهو أنها لنفى الحال كليس.  
وثالثها: دخولها على المبتدأ والخبر، ورابعها: دخول الياء فى خبرها. ومقتضى الشبه  
أن ينقل بعض أحكام أحدهما إلى الآخر إمارة على تحقق الشبه. والكوفي يزعم أن  
خبرها منصوب باسقاط الخافض وهو باطل. لأن هذا إنما يكون فى الحرف المعدى  
للفعل وهو منتف ها هنا. قال آبن الدهان: ومما يدل على أن العرب لمحت فى ما  
العمل أنهم كفوها عن العمل فقالوا: ما إن زيد قائم. ولايكف إلا العامل. لكنها مع  
حصول المشابهة من هذه الوجوه لا يعملونها إلا بشروط لكونها فرعا. الأول: أن لا  
ينتقض النفى، وإليه أشار بقوله: إن لم يطل النفى منها. أى من ما. وبطلان النفى  
بثلاثة أمور:

— بليس اذا كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها (لات) فى بعض المواضع، ومثل ذلك قوله عز وجل:  
«ماذا بشرا» فى لغة أهل الحجاز، وينو تميم يرفعونها الا من عرف كيف هي فى المصحف. انظر  
المقتضب ٤/١٨٨، الخصائص ١/١٢٥، ١٦٧، ٢/٢٦٠، الإنصاف ١٠٧ — ١١١ أسرار  
العربية ١٤٣ — ١٤٥ أمالي ابن الشجرى ٢/٢٣٨ — ٢٣٩، سيبويه ١/٢٨.

أحدها: إلا أو ما في معناها نحو: ما زيد إلا قائم، لأن النفي أقوى جهات الشبه، وقد بطل بدخول إلا. فلو عملت لتوارد النفي والإثبات على حكم واحد وهو محال. وأما قول الشاعر:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنَجْنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا<sup>(١)</sup>  
فليس منجنونا ومعذبا منصوبين بما مع بطلان النفي، بل إما انتصاب المصادر أى يدور دورانا كما تقول: ما أنت إلا سيرا وإلا تعذب تعذبا. وإما أن يكون الخبر محذوفا والمنصوب مفعول أى ألا يشبه منجنونا وهو الدولاب في دورانه وإلا يشبه معذبا.

وثانيها: إن الخففة النافية نحو: ما إن زيد قائم. قال:  
وَمَا إِنَّ طِبَّنَا جُنَّ وَلَكِنْ مَنَائَا وَذَوْلَةَ آخِرَتِنَا<sup>(٢)</sup>  
لأن النفي لما دخل على النفي صار اثباتا. وقيل أن الخففة كافة كفت ما عن العمل اقتصاصا كما كفت ما إن. وأما قول الشاعر:  
بَنَى عِدَايَةَ مَا إِنْ أَتَيْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيْفٌ وَلَكِنْ أَتَيْتُمْ الْحَرْفَ<sup>(٣)</sup>

(١) القائل: نسب البيت لبني سعد، ونسبه ابن جني لبعض العرب وهو من الطويل. الشاهد في قوله: «إلا منجنونا، إلا معذبا» حيث وردت ما التي تعمل عمل ليس. ومن شروط عملها ألا يكون خبرها منتقضا بالا. ومع وجود إلا، ألا أنها عملت في هذا البيت واعتبر ذلك شاذا. إلا أن يونس قد استدلل على إعمال ما مع وجود الاستثناء وخرج البيت بتخريجات أرى أن اعتبارها على سبيل الشذوذ أفضل. وقد استشهد به كل من: المقرب ١٠٣/١ المغني ٧٣، التصريح ١٩٧/١، الأشموني ٢٤٨/١، شرح المفصل ٧٥/٨، الخزانة ١٢٩/٢، شواهد المغني ٢١٩/١.

(٢) القائل: فروة بن مسيك المرادي من الوافر. الشاهد في قوله: «فما أن» حيث بطل عمل ما الثانية التي تعمل عمل ليس بسبب وجود أن. وهي هنا كافة لما عن العمل كما كفت ما إن عن العمل. وذكر آبن هشام في المغني أن «إن» تزداد بكثرة بعد ما النافية إذا دخلت على جملة فعلية أو اسمية كما في هذا البيت. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٧٥/١، ٣٠٥/٢، سيرة ابن هشام ١٥٠، الوحشيات ٢٨، المقتضب ٥١/١، ٣٦٤/٢، الخصائص ١٠٨/٣، المحتسب ٩٢/١، الخزانة ١٢١/٢، المغني ٢٥، الهمع ١٢٣/١، الدرر ٩٤/١، الصحاح (طبع).

(٣) القائل: غير معروف. وهو من البسيط. ويروى البيت:

فإنما أعملها نظرا إلى أنها مجرد الزيادة.

وثالثها: أن يعطف على خبرها بحرف يوجب لما بعده نحو: بل ولكن فيقال: ما زيد قائما بل قاعد، وما محمد مقبلا بل ذاهب. وإنما وجب رفع المعطوف على الخبر، لأن بل ولكن بمنزلة إلا في أنهما يشبان لما بعدهما. فلو عمل النفي فيما بعدهما لزم ما ذكرنا من توارد الإثبات والنفي على محل واحد وهو محال. ورفع ما بعدهما إما لأنه خبر مبتدأ محذوف أو معطوف على موضع الخبر على تقدير عدم النفي. الشرط الثاني: أن لا يتقدم خبرها على اسمها. وإليه أشار بقوله: وإذا لم يجعل خبرها مقدما على اسمها وإنما بطل عملها بتقديم الخبر، لأن التقديم مؤذن بالقوة ولا قوة لأنه عامل ضعيف من جهة الحرفية ومن جهة مخالفة القياس، ولأنها لو قدم خبرها على اسمها وهي فرع على ليس التي يجوز تقديم خبرها لزم مساوات الفرع الأصل وهو محال. وأما قول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ<sup>(١)</sup>

بني غدانة ما إن أنتم ذهباً  
ولا صريفاً ولكن أنتم الخزف

المعنى: يقول الشاعر: أنتم يابني غدانة لستم من أفاضل الناس، وإنما أنتم من أرادهم. الشاهد في قوله: «ما إن أنتم ذهباً» حيث أهمل ما النافية فلم يعملها ولو أعملها لنصب بها الخبر وقال: «ما إن أنتم ذهباً» وإنما أهملها بسبب وجود إن الزائدة بعدها. وفي البيت رواية بالنصب على الإهمال «ما إن أنتم ذهباً» لكن العلماء المحققين قرروا في مثل هذه الحالة أنه ينبغي أن تقدر «أن» حيث نافية مؤكدة للنفي المستفاد من ما لا زائدة، ولا نافية لنفي ما فيصبح الكلام إثباتاً لأن نفي النفي إثبات. وقد استشهد به كل من: قطر الندى رقم ٥٠، أوضح المسالك رقم ١٠١، الشذور رقم ٩٠، الخزانة ١٢٤/٢، المغنى ٣١، التصريح ١٩٦، شواهد المعيني ٩١/٢، المجمع ١٢٣/١، الدرر ٩٥/١، ملحقات مجالس ثعلب ٨٠٩.

(١) القائل: الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة من قصيدة له يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز وهو من البسيط. الشاهد في قوله: «ما مثلهم بشر» فإن بعض النحاة مثل الفراء قد ذهبوا إلى أنه يجوز إعمال «ما» النافية عمل ليس، ولو تقدم خبرها على اسمها، واستدلوا بهذا البيت من قول الفرزدق وقالوا ما: النافية تعمل عمل ليس، مثل: خبرها، والجمهور يرفضون ذلك ويقولون

«بنصب مثلهم». فالجواب عن الأول من وجوه: أحدها: أنه منصوب على الحال والتقدير وإذ ما في الدنيا مثلهم بشر. فمثلهم صفة لبشر، فلما قدم نصبه على الحال. ويضعفه إعمال المعاني محذوفة. وثانيها: أنه منصوب على الظرف أى مامثل حالهم في الشرف بشر. وثالثها: أنه من غلط الشاعر في التقديم لأنه خلاف لغته لأنه تميمي، فظن أن أهل الحجاز يعملونها مطلقا.

الشرط الثالث: أن لا يفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف. لأنه متى فصل بغير الظرف بطل عملها نحو: ما زيد طعامك آكل. وأما الفصل بالظرف فلا يبطل به العمل لكثرة الإتساع فيه. وفي التنزيل: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾<sup>(١)</sup>

فمن: زائده. وأحد: اسمها، وحاجزين خبرها. وجاء جمع الخبر حملا على معنى أحد لما فيه من معنى الإستغراق. وقيل: إن حاجزين صفة لأحد على اللفظ، وهو مبتدأ ومنكم خبر مقدم. وأما تقديم الخبر على ما نفسها فممتنع نصب الخبر أو رفعه، لأن النفي له صدر الكلام وأجازه الكوفيون. وقوله حيثئذ نزيلها عن حكمها: معناه أن تقديم الخبر وبطلان النفي يزيلان حكم عملها. وأما بنو تميم فإنهم لما اعتبروا مع الشبه الإختصاص الذى هو الأصل في العمل لم يعملوها لعدم اختصاصها ولأن الشبه معنى لالفظا. ولقائل أن يقول: إن الداخلة على الاسم التى بمعنى ليس غير الداخلة على الفعل. وإنما حصل الإشتراك في اللفظ وهو لا يوجب الإشتراك في الحكم، ويؤكدده اجماع القراء على لغة أهل الحجاز في قوله

= بورود الرواية برفع مثلهم على أنها خبر مقدم، وإن كان قد ورد بنصب مثل فهذا خطأ من الفرزدق ويخروجونه بتخریجات أخرى.

وقد استشهد به كل من سيبويه ٢٩/١، المقتضب ١٩١/٤، مجالس ثعلب ١١٣، المقرب ١٠٢/١، الخزانة ١٣٠/٢، المغنى ٨٢، شواهد العيني ٩٦/٢، شرح التصريح ١٩٨/١، الهمع ١٢٤/١، الدرر اللوامع ١٩٥/١، الأشموني ٢٣٠/١، أوضح المسالك رقم ١٠٤، ديوانه ٢١٩.

(١) سورة الحاقة آية ٤٧.

تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾<sup>(١)</sup> و﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> ولم يقرأ على لغة بنى تميم إلا شاذ. ونقل عن عاصم<sup>(٣)</sup>: ﴿مَا هُنَّ امهاتُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> بالرفع.

وقوله: يشهد للحجاز في لغاتهم: يريد به السماع المذكور وهو قراءة أمهاتهم بكسر التاء، لأن الكسر في جمع المؤنث علامة النصب والجر. والجر منتف هاهنا لعدم عامله، فيتعين النصب. وقوله: ومن عدا أهل الحجاز رفعوا خبر ما. يريد بمن عدا أهل الحجاز بنى تميم. قوله: إلا الذين سمعوا استثناء من الواو. في قوله رفعوا. والمعنى: أن بنى تميم لما ورد النصب في القرآن تابعوه في القراءة ولم يقرأوا بالرفع على لغتهم، بل قرأوا بالنصب. وقول سيبويه<sup>(٤)</sup> وبنوا تميم يرفعون إلا من درى كيف هي في المصحف. يؤذن بأن لكل أحد أن يقرأ على حسب لغته. وذلك لا يجوز إلا مع التوقيف. وقوله: فيما ذكر يعنى بما ذكره من قوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup>. وقوله ومنه ﴿فِي يُوسُفَ﴾<sup>(٥)</sup> أى في سورة يوسف وقوله ﴿هَذَا بَشَرًا﴾<sup>(١)</sup> يريد به قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾<sup>(١)</sup>.

واعلم أن الخلاف إنما هو في نحو: مازيد قائما على رأى أهل الحجاز، وما زيد قائم على الأخرى. وأما نحو ما زيد إلا قائما وما قائما زيد فممتنع بالإتفاق. وما قائم زيد، وما زيد إلا قائم فجائز بالإتفاق.

٥١٢ وأَدْخَلُوا الْبَاءَ عَلَى حَبْرَ مَا كَلَيْسَ لِلتَّائِيدِ زَيْدٌ فِيهِمَا  
٥١٣ تَقُولُ لَيْسَ قَوْلُهُ بِكَذِبٍ وَجَرَّ مَائِعِطُهُ أَوْ أَلْصَبِ  
٥١٤ تَقُولُ مَا زَيْدٌ بِعَالِمٍ وَلَا مُفْضِلٍ وَإِنْ تَشَأْ مُفْضِلًا

(١) سورة يوسف آية ٣١.

(٢) سورة المجادلة آية ٢.

(٣) هو عاصم بن أبي النجود، أو ابن يهدلة، أحد القراء السبعة، توفي سنة ١٢٧ هـ، انظر: طبقات القراء، ومعرفة القراء الكبار ٧٣/١، تاريخ الاسلام ٨٩/٥، طبقات ابن سعد ٢٢٤/٦.

(٤) سيبويه ٢٨/١.

(٥) سورة يوسف آية ٧.

تزداد الباء في خبر مازيادة مطردة للتأكيد، كما تزداد في خبر ليس وهو المراد بقوله: كليس للتأكيد زيد فيهما. أى أن الباء تزداد في خبر ما كما تزداد في خبر ليس. فزيادتها في خبرهما لتأكيد النفي بمنزلة اللام الداخلة على المبتدأ لتأكيد الإيجاب. فيكون ليس زيد قائما نفيًا لقولك زيد قائم. وقولك: ليس زيد بقائم نفيًا لقولك: لزيد قائم. واختلف في أيهما هو الأصل في الزيادة. فالأصح أن أصل زيادتها في ليس لأنها فِعْلٌ، وأصل الزيادة في المفعول، فحملوا ما عليها وخصت الباء بالزيادة لأنها لما كانت للإلصاق واللام للتأكيد، كان بينهما مناسبة من جهة أن ملاصقة الشيء للشيء تؤكد العلاقة بينهما. وهذه الباء لاتتعلق بشيء لأنها ليست مُعْجِدة، ولا تدخل في خبر ما في الأكثر، إلا إذا كانت عاملة. فلا يقال: مابقام زيد. لأنها إنما تدخل في خبرها للشبه بليس. وقد بطل بالتقديم. وأما قوله:

لَوْ أَنَّكَ يَا خَسِيئُ خُلِقْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنتَ وَلَا الصِّدِّيقُ<sup>(١)</sup>  
فأخل الباء على لغة بنى تميم وهو نادر. وإذا عطف على خبر ليس وما على تقدير [زيادة]<sup>(٢)</sup> الباء ففيه وجهان: أحدهما العطف على اللفظ وهو أولى نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعد وهو ظاهر. والآخر على المحل نحو: ليس زيد بقائم. ولا قاعدا. وهو المراد بقوله: وجر ماتعطفه أو نصب. أى ماتعطف على المجرور بالباء في خبر ليس. أو في خبر ما إذا أعملتها عمل ليس. قال:

(١) القائل: مجهول. وهو من الوافر. ويرى البيت:

أَمَّا وَاللَّهُ أَن لَوْ كُنْتُ حُرًّا

وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ

الشاهد في قوله: «وما بالحر أنت» حيث دخلت الباء الزائدة على خبر «ما» وهو الحر مع كونه متقدما على الإسم الذي هو «أنت» واختلف النحاة في الباء وخرجت بأكثر من تخریج. وقد استشهد به كل من: الإنصاف ٢٠٠، معاني القرآن ٤٤/٢، ١٩٢/٣، شواهد العيني ٤٠٩/٤ الخزائن ١٣٣/٢، ٢٢٥/٤، شرح التصريح ٢٣٣/٢، السيوطي ٤١، الدرر ١٢/٢، ٤٥، الجمع ٤١، ١٨/٢.

(٢) هكذا في (ك) وقد سقطت من الأصل (ص). والأفضل وجودها.

مُعَاوَى إِنَّا بَشَّرْ فَأَسْجَحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ<sup>(١)</sup>  
 فعطف الحديد على موضع المجرور بالباء على مارواه سيبويه<sup>(٢)</sup>. ولا يلتفت إلى  
 ما يقال أن هذا البيت من قصيدة مجرورة، لأن سيبويه<sup>(٣)</sup> إنما رواه من قصيدة  
 منصوبة وقبله:

وَلَا تُرْمُوا بِهَا الْبَلَدَ الْبَعِيدَا<sup>(٤)</sup> .....

إلى أن قال: ولا الحديد. وقد يعطف بالمجرور على المنصوب على توهم وجود  
 الباء كقوله:

بَدَا لِي أَتَى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا<sup>(٥)</sup>  
 ٥١٥ كَذَاكَ مَا زَيْدٌ كَرِيمًا عَمَّةً وَلَا كَرِيمَةً عَلَيْكَ أُمَّةً

(١) القائل: عقيبة بن هبيرة الأسدي. من الوافر. وفي مخاطبته لمعاوية بن أبي سفيان في شكواه من  
 جور عماله. الشاهد في قوله: «ولا الحديد» حيث عطف الحديد وهو منصوب على الجبال وهو  
 مجرور بالنظر إلى موضع الجبال وهو النصب. وقد أيد ذلك سيبويه فقال: «ومما جاء من الشعر  
 في الإجراء على الموضع قول عقيبة الأسدي وأنشده. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٤/١،  
 ٣٥٢، ٣٧٥، ٤٤٨، المغني رقم ٧٤٠، الخزانة ٣٤٣/١، الشعر والشعراء ٤٥، المقتضب  
 ٢٣٨/٢، ١١٢/٤، الإنصاف ٣٣٢، أمالي القالي ٣٦/١، جمل الزجاجي ٦٨، ابن يعيش في  
 مفصله ١٠٩/٢، ٩/٤ سمط ١٤٨.

(٢) انظر سيبويه ٣٤/١.

(٣) القائل: عقيبة بن هبيرة الأسدي. وليس في شطر البيت شاهد نحوي إنما استشهد به الشاعر على  
 أن قافية القصيدة التي أخذ منها الشاهد السابق كان منصوبا دليلاً على صحة رأيه.

(٤) القائل: زهير بن أبي سلمى المزني من الطويل. الشاهد في قوله: «ولا سابق» حيث عطف بالجر  
 على خبر ليس وهو «مدرك» بالنصب بسبب توهم زيادة الباء وذلك لكثرة دخول الباء الزائدة  
 على خبر ليس. وقد توهم أنه أدخل الباء على خبر ليس لكونه مما يجري على لسانه كثيراً. فجر  
 المعطوف على هذا التوهم. قال الأعلم «حمل قوله ولا سابق على معنى الباء في مدرك لأن معناها  
 لست بمدرك، فتوهم الباء وحمل عليها. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٨٣/١، ١٥٤،  
 ٢٧٨/٢، جمل الزجاجي ٩٦، الخصائص ٣٥٣/٢، ٤٢٤، الإنصاف ١٩١، ٣٩٥، ابن  
 يعيش في مفصله ٥٢/٢، ٥٦/٦، الخزانة ٦٦٥/٣، المغني ٩٦، ٢٨٨، شواهد العيني  
 ٣٦٧/٢، ٣٥١/٣، الهمع ١٤١/١، الدرر ١٩٥/٢، ديوانه ٢٨٧.



٥١٦ فَأَنْصَبَ كَرِيمَةً وَإِنْ شِئْتَ آزَعِ وَإِنْ تَشَأْ جَرَزْتَ فَالْكُلُّ رُوعِي  
٥١٧ وَإِنْ ثَقُلْ وَلَا كَرِيمَ جَعْفَرُ فَأَرْفَعُهُمَا مُبْتَدَأً وَجَبَرُ

إذا عطف على الخبر المنصوب بما بحرف لا يوجب لما بعده. فلا يخلو إما أن يكون في المعطوف ضمير يعود على المعطوف عليه أولاً يكون. فإن كان فيه سواء كان ذلك الضمير مرتفعاً بالمعطوف أو مضافاً إليه ما ارتفع به، والخبر المعطوف مقدماً على المرتفع به نحو: مازيد كريماً ولا كريمة أمه، جاز في المعطوف المقدم نحو: كريمة النصب والرفع والجر. أما النصب فبالعطف على كريم وهو المختار، وأمه مرتفعة بكريمة المعطوف على كريم. كأنك قلت: مازيد كريمة عليك أمه، لأن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه. وأما الرفع فمن وجهين. أحدهما: الإبتداء. وأمه فاعلة سدت مسد الخبر. والثاني: أن تكون أمه مبتدأ وكريمة خبراً مقدماً. وأما الجر فبالعطف على توهم وجود الباء في خبرها. كما عطف بالنصب مع وجود الباء على تقدير عدمها. وأمه فاعلة كريمة. وهو قليل. وقد مر بيانه في العطف على خبر ليس. فقلوه: فانصب كريمة إشارة إلى الأول. وقوله: وإن شئت ارفع إلى الثاني وقوله: وإن تشأ جررت إلى الثالث. وإنما أخره لضعفه. فإن تأخر الخبر المعطوف نحو مازيد قائماً ولا أخوه قاعداً جاز النصب عطفاً على معمول ما. والرفع على الاستئناف. وإن لم يكن في المعطوف ضمير كما أشار إليه بقوله: ولا كريم جعفر. أي مازيد كريماً، ولا كريم جعفر. امتنع النصب والجر. لأنك إن رفعت جعفرًا بكريم، امتنع أن يكون كريم خبراً عن زيد لعدم الرابطة، وإن رفعته بما وكان عطف جملة لزم أعمال ما في الخبر مقدماً، وهو ممتنع في الأصل الذي هو المعطوف عليه، فامتناعه في الفرع أجدر. وإذا امتنع النصب امتنع الجر، وإذا بطل النصب والجر تعين رفع كريم بأنه خبر، وجعفر مبتدأ. وقد تأخر المبتدأ عن الخبر. وأما في ليس فيجوز أن نقول: ليس زيد قائماً ولا قاعداً عمرو. فيكون عمرو معطوفاً على اسم ليس، وقاعداً خبره مقدماً عليه وهو منصوب بليس لأن خبرها يقدم على اسمها بخلاف خبرها. وأما رفعه بليس مع جر قاعد فيؤدى إلى العطف

على عاملين وهما: ليس والباء. ولا يميزه سيبويه<sup>(١)</sup>

٥١٨ وَشَبَّهُوا لَا تَ بَلَيْسَ فِي الْعَمَلِ وَالْإِسْمِ مُخَذَوْفٌ بِهَا قَدْ انْصَلَّ  
٥١٩ وَزَفَعُ لَا تَ جَيْنَ قَدْ يُنَاحُ فَلَا تَ حِينَ مِثْلُ لَا بَرَاحُ

قد شبهوا لا بليس فأعملوها عملها في نحو: لَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ ولا اشتراكهما في النفي وفي الدخول على المبتدأ، والخير. وهي أضعف من ما لكونها لمطلق النفي. وما للنفي الخاص بليس. ولهذا كان إعمال ما أكثر بل ربما لم يأت أعمال [لا]<sup>(٢)</sup> إلا في الشعر كقوله:

مَنْ صَدَّ عَنْ نَيْرَانِهِمَا فَأَنَا أَبْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ<sup>(٣)</sup>

وأما ما: فقد جاءت عاملة في التنزيل كما مر، ولأن ما تعمل في المعرفة والنكرة بخلاف لا، فإنها لا تعمل إلا في النكرة خلافا للكوفيين. ويطلق عملها بما يبطل به عمل ما.

فيقال: لَا رَجُلٌ إِلَّا أَفْضَلُ مِنْكَ، وَلَا أَفْضَلُ مِنْكَ رَجُلٌ. برفعهما. ولا يأتي

(١) سيبويه ٣٣/١.

(٢) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (ما). وما ذكر أصبح لتناسب الشاهد النحوي بعدها.

(٣) القائل: سعد بن مالك من الكامل يعرض بالحارث بن عباد فارس النعامة حيث اعتزل الحرب التي نشبت بين بكر وتغلب ابني وائل، وهي الحرب الضروس حرب البسوس. الشاهد في قوله: «لا براح» حيث عملت لا عمل ليس فرفعت الإسم «براح» وحذف خبرها. وقد استشهد به سيبويه على إجراء «لا» مجرى ليس في بعض اللغات.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٨/١، ٣٥٤، المقتضب ٣٦٠/٤، ٢٢٤/٢، ٢٣٩/١، ٩٠/٢، الزجاجي ٢٤٢، الإنصاف ٣٦٧، ابن يعيش في مفصله ١٠٨/١، الخزائن ٢٢٣/١، ٩٠/٢، المغني ٢٣٩، ٦٣١، شواهد العيني ١٥٠/٢، التصريح ١٩٩/١، الأشموني ٢٥٤/١، الهمع ١٢٥/١، الدرر ٩٧/١، ديوان الحماسة ٥٠٦.

خبرها مع اسمها إلا نادرا. وأما لات<sup>(١)</sup>: فهي لا المشبهة بليس عند سيبويه<sup>(٢)</sup> ومن تابعه من البصريين، لأن تاء التانيث المتصلة بها من خواص الفعل، فوجب أن تكون بمعنى ليس ليقوى شبهها. وزيادة التاء إما على تأويل الكلمة، كالتاء في ربت وثمت، وإما للمبالغة كالتى في نسابة وعلامة، وفتحت لا لتقاء الساكنين. وقيل للفرق بينهما وبين الداخلة على الفعل. وفي التنزيل: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾<sup>(٣)</sup>. والتقدير: ولات الحين حين مناص. أى مفر. فاسم لات المرفوع بها محذوف، وليس بمضمر فيها على الأصح، لأن الحرف لا يضم فيه. وحين مناص منصوب لأنه خبرها. وألزموا اسمها الحذف كما ألزموا اضممار آسم ليس إذا آستثنى بها تحقيقا للمشابهة. فالحذف فى لات كالأضممار فى ليس. وإليه أشار بقوله: والإسم محذوف بها قد اتصل. أى اتصل حذفه بها ودام دواما متصلا. ومنهم من أجاز اضممار اسمها فيها لقوة شبهها بالفعل. ولا يلزم من الإضممار فيما قوى شبهه بالفعل الإضممار فى غيره. ومنهم من يرفع حين مناص فى الآيه وهو قليل على أنه اسمها وخبرها محذوف. أى ليس حين مناص موجودا. وإليه أشار بقوله ورفع لات حين قد يباح.. وأما قوله: فلات حين مثل لأبراح. فيشير به إلى البيت الذى تقدم ذكره فى عمل لا. والمراد أنه مثله فى حذف الخبر لا فى الإستعمال. فإن لات لاتعمل إلا فى الحين خاصة. والأخفش<sup>(٤)</sup> ينصب حين مناص بفعل محذوف أى لا أرى

(١) لات عند الجمهور مكونه من: لا النافية وتاء التانيث، وحركت لالتقاء الساكنين قال أبو عبيدة وابن الطرّوة: كلمة وبعض كلمة، وذلك أنها مكونة من لا النافية والتاء الزائدة، وقيل: هي كلمة واحدة وهي فعل ماض، وعلى هذا هل هي ماضي بليت بمعنى نقص استعملت للنفي أو هي ليس بكسر الياء قلبت الياء ألفا وأبدلت السين تاء، وهو إبدال شاذ كما قال ابن أبي الربيع قولا حكاه فى المغنى.

أنظر التصريح على التوضيح — حاشية ياسين ١/١٩٩، ٢٠٠.

(٢) سيبويه ٢٨/١.

(٣) سورة ص آية ٣.

(٤) شرح الرضى ١/٢٩٦، الارتشاف و ١٧٣، اللباب فى علل البناء والإعراب ص ١٢٨.

حين مناص. وذهب الكوفيون إلى أنها النافية للجنس لأنها أكثر استعمالاً من التي بمعنى ليس. وقيل: التاء متصلة بـحين، وحين وتحين لغتان وهى نافية للجنس. وقيل في قوله:

طَلَبُوا صَلَحَنَا وَلَاتِ أَوَانٍ.....<sup>(١)</sup>

حرف جر. وقيل هى ليس قلبوا ياءها ألفاً اجتزاء بأحد الشرطين. فأبدلوا من السين تاء. والأصح مذهب سيبويه<sup>(٢)</sup>. لأن نسبة العمل إلى المحذوف على خلاف الأصل. ولأن الفرع قد يكون أكثر استعمالاً من الأصل بدليل ياء القسم وواوه، فإنه ليس فى القرآن ياء القسم إلا نادراً. ولأن التاء مفصولة من حين فدعوى اتصالها على خلاف الأصل، ولأن البدل والقلب لا يصار إليهما إلا بدليل ولا دليل. وأما القول بأنها حرف جر فضعيف لعدم ما يتعلق به.

واعلم أن لات تنقص عن لا من وجهين. أحدهما: أن الأكثر حذف اسمها لضعفها لكونها فرعاً عليها بخلاف لا. فأنها أكثر ما يحذف خبرها. والثانى: أنها لا تعمل إلا فى الحين، كما أن التاء لا تجر إلا أسم الله تعالى فى القسم ولدن لاتنصب إلا غدوة. وأما قول الشاعر:

(١) القائل: أبو زيد الطائي من الخفيف. وتمام البيت:

طَلَبُوا صَلَحَنَا وَلَاتِ أَوَانٍ

فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ جِيْنٌ بَقَاءُ

الشاهد فى قوله: «لات» حيث استشهد به الشارح على كونها حرف جر. وقيل فيها إن أصلها ليس. قلبت الياء ألفاً ثم أبدلوا من السين تاء. وهذا زائد وفيها أقوال كثيرة نكتفي بما استشهد لأجله الشارح. وقد استشهد به كل من: السيوطي ٢١٩، الدرر ٩٩/١، المخصص ٨٢/١٤، الخزانة ١٥١/٢، ١٤٤، الإنصاف ١٠٩/١ شواهد العيني ١٥٦/٢، الأصول ١١٨/٢، المخصص ١١٩/١٦، الأشموني ٢٥٦/١، شذور الذهب ٢٠١، الخزانة ١٤٩/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٣٢/٩، معاني القرآن ٣٩٨/٢، فرائد القلائد ١٠٦، تأويل مشكل القرآن ٤٠٣، الهمع ٢٦/١.

(٢) انظر سيبويه ٢٨/١.

حَنْتْ نُوَارُ وَلَاتْ هُنَّا حَنْتِ وَبَدَأَ الَّذِي كَانَتْ نُوَارُ أَجَنْتِ<sup>(١)</sup>  
 فإنما أعملت في هنا لأنه إشارة إلى الوقت وهو بمعنى حين. والتقدير: ليس  
 الحين حين حنينها. وقيل هو إشارة إلى المكان، فأعملها في غير الحين وهو شاذ.  
 فأقوى المراتب في العمل ليس ثم ماثم لا ثم لات. وأما إن النافية فلم يعملها  
 سيبويه<sup>(٢)</sup> عمل ليس وأجازته المبرد<sup>(٣)</sup>.

---

(١) القائل: حجل بن نضلة. من الكامل. وكان قد أسر بنت عمرو بن كلثوم، وركب بها الفاوز،  
 فلما ابتعدت عن ديار أهلها تلهفت إليهم، واشتقاقت إليهم وحنّت، فقال أبياتا منها هذا البيت.  
 وقيل شبيب بن جعيل. الشاهد في قوله: «هنا» حيث استعيرت من المكان للزمان، وأضيفت  
 للجملة الفعلية وهو حنت ويريد أن لات مع هنا عاملة عمل ليس أيضا لا مهمة، والا لما احتاج  
 إلى هذا التأويل في هنا. وقد استشهد به كل من: المؤلف ٨٤، ابن يعيش في مفصله ١٥/٣،  
 ١٧، الخزانة ١٥٦/٢، المغنى ٥٩٢، شواهد العيني ٤١٨/١، الهمع ٧٨/١، ١٢٦، الدرر  
 ٩٩/١، الأشموني ١٤٥/١، ٢٥٦.

(٢) لم يذكرها سيبويه خلال حديثه عن ما ولا ولات. انظر سيبويه ٢٨/١ — ٣٤.

(٣) المقتضب ٥٠/١.

## (كاد وأخواتها)

٥٢٠	وَأَلْحَقُوا بِكَانَ كَادَ وَعَسَى	دَلِيلُهُ عَسَى الْغَوِيْرُ أَبْوَسَا
٥٢١	وَعَنْهُمْ مَا كِدْتُ آيَاءَ سَمِعُ	فَالْخَبْرُ أَنْصَبُهُ وَالْإِسْمُ يَرْتَفَعُ
٥٢٢	وَفِيهِمَا بِالْفِعْلِ حَسْبُ تُخْبِرُ	تَقُولُ كَادَ سِرُّ زَيْدٍ يَظْهَرُ
٥٢٣	وَفِي عَسَى ثَأْنِي بِأَنْ فِي الْخَبْرِ	نَحْوِ عَسَى مُحَمَّدٌ أَنْ يَشْتَرِي
٥٢٤	وَأَنْ تُصِلَ عَسَى بِأَنْ سَدَّ مَسَدٌ	أَسْمَ لَهَا وَخَبِرَ وَقَدْ وَرَدَ
٥٢٥	أَنْ مَعَ كَادَ فِي شِدُوذٍ وَضَحَا	قَدْ كَادَ مِنْ طَوْلِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا
٥٢٦	وَتُرِكَ أَنْ أُولَى بِذَاكَ وَرَدَا	كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لَبَدَا
٥٢٧	وَأَسْتَعْمَلُوا طَفِقَ أَيْضًا وَكَرَبَ	بَغَيْرِ أَنْ كَكَادَ فِي الْإِدَى اقْتَرَبَ

الذى يدل على كون هذا الكلم أفعالا وجود خصائص الأفعال لها كاتصال ضمائر الفاعل البارزة بها، وتاء التانيث نحو: عسيت وعسيما وعسيتم إلى آخرها وانقلاب لام عسى وعين كاد ألفا. وبه يبطل قول من زعم أن عسى حرف. وقوله: والحقوا بكان كاد وعسى: إنما الحققت بها لأنها لتقدير الفاعل على صفة ككان وأخواتها، ولأنها لاتتم بمرفوعها كلاما، وتستعمل تامة وناقصة. فحقها إذن أن تكون من أخواتها، لكن أفردت عنها لامتيازها بكون خبرها لا يكون إلا فعلا مضارعا غالبا. وإنما بدا بكاد وعسى، لأن بقية أخواتها محمولة عليها. أما أوشك فمحمول على عسى، ولذلك تدخل أن في خبرها. وأما طفق وأخذ وجعل وأنشأ وكرَب فمحمولة على كاد بدليل قوله: وأستعملوا طفق أيضا وكرَب بغير أن ككاد في الذى اقترَب. وهذه الأفعال تدل على المقاربة، إما رجاء أو حصولا أو شروعا.

فهذه ثلاثة أقسام: الأول عسى: تقول عسى الله أن يشفى مريضك تريد أن قرب شفائه مرجو من الله تعالى مطموح فيه. والثاني: كاد كقولك: كادت الشمس تغرب. يريد أن قربها من الغروب قد حصل. الثالث: طفق وكرب ومنها جعل وأوشك وأخذ وأنشأ. أما عسى ففعل غير متصرف، إنما التزم فيه ذلك، إما لأنه دخله معنى الإنشاء أو حملا له على لعل، لأن كل واحد منهما للطمع في أن يكون، والإشفاق في أن لا يكون. ولذلك ذهب ابن السراج<sup>(١)</sup> إلى أنه حرف وهو ضعيف. لأن شبه الحرف لا يوجب الحرفية وتستعمل ناقصة وتامة. فالناقصة تحتاج إلى اسم وخبر ككان. ويدل على ذلك ظهور النصب في خبرها في قول الزباء<sup>(٢)</sup>:

عَسَى العُورُ أَبُوساً<sup>(٣)</sup>

(١) يقول ابن الخشاب في كتاب المرتجل: فأما عسى فمعناها الطمع والإشفاق، والدليل على أنها فعل: اتصال الضمير بها على حد له اتصاله بالفعل الذي لاشك فيه تقول: عسيت أن أقوم... ص ١٥٤، ولم أجده في كتاب الأصول.

(٢) هي الزباء بنت عمرو بن الظرب بن حسان بن أذينة بن السميدع، الملكة المشهورة في العصر الجاهلي، صاحبة تدمر وملكة الشام والجزيرة يسميها الإفرنج zenobie وأمها يونانية من ذرية كليوباترة ملكة مصر: كانت غزيرة المعارف، بديعة الجمال، مولعة بالصيد والقنص، تحسن أكثر اللغات الشائعة في عصرها. وليت تدمر فكانت تابعة للرومان بعد وفاة زوجها. والعرب تقول بعد مقتل أبيها سنة ٢٦٧م.

واستولت على مصر مدة. وتاريخها حافل.

أنظر: الأعلام ٧١/٣.

(٣) القائل: هذا المثل قالته الزباء في مناسبة مرت معها. الشاهد في قوله: «أبوساً» حيث جاء خبر عسى اسما مفردا، والأصل أن يكون جملة فعلية مقترنا بأن. وورد هنا على سبيل الشذوذ. والأمثال كثيرا ما تخرج عن أصولها. ووروده هنا على هذا الشكل شاذ.

وقد استشهد به كل من: مجالس ثعلب ٢٥١، ٣٧٢، الخصائص ٩٨/١، ابن عيش في مفصله ١٢٢/٣، ١٢٣/٥، المقرب ١٧، التصريح ٢٠٣/١، معجم البلدان (غوير)، اللسان (عسى) ٣٢١/٧، مجمع الأمثال للميداني ١٧/٢، ٤٢٤/١، سيبويه ٥١/١.

وهو الذى استدل به على إلحاقها بكان لظهور النصب صريحا في خبرها في البيت المذكور. والأبؤس: جمع بأس وهو القوة. وقيل جمع بؤس وهو خشونة العيش والتقدير: عسى الغوير أن ييأس. فقال أبؤس فجاء به منها على الأصل. ثم استدل أيضا على إلحاق كاد بكان لظهور النصب في خبرها وهو قوله ماكدت أييا<sup>(١)</sup> ويأتى بيانه. وبيت الزباء شاذ من وجهين: أحدهما أنه جمع المصدر الذى هو بؤس. والثاني: لوقوعه موقع أن والفعل. والأول إن تأول فيه عسى بمعنى صار وهى للتحقيق لا للمقاربة، بأن يقدر عسى الغوير أن يكون ذا بؤس لما فيه من حذف الموصول وصلته. ولا يجيزه البصريون.

واعلم أن خبرها لا يكون إلا مع أن والفعل غالبا كما ذكرنا أولا كقوله عز وجل ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾<sup>(٢)</sup>. أما أن فإنها تخلص المضارع للإستقبال فيصير مطالبا لمعنى عسى الذى هو الترجى لأنه لا يكون إلا مستقبلا، ولأن الخبر في تأويل الإسم فى الأصل، وأن مع الفعل فى تأويل الإسم. وأما الفعل المضارع فللدلالة على ما هو المقصود فى الرجاء. وأشار إلى استعمال خبرها بأن بقوله عسى محمد أن يشتري. وقد جاء خبرها بغير أن للدلالة على شدة المقاربة كقوله: عَسَى الْهَمُّ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ<sup>(٣)</sup>

(١) جزء من بيت يتم شرحه بعد قليل.

(٢) سورة المائدة آية ٥٢.

(٣) القائل: هدبة بن خشرم العذري من قصيدة له قالها وهو فى السجن. من الوافر ويروى صدره: عسى الكرب الذى أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

.....  
الشاهد في قوله: «عسى الكرب.. يكون» حيث استعمل عسى استعمال كاد في أن خبرها مضارع بغير أن وهو قليل. والأصل أن يقول: عسى الكرب.. أن يكون وهذا جائز في اللغة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٧٨/١، المقتضب ٧٠/٣، جمل الزجاجي ٢٠٩، المرزباني ٤٨٣، ابن يعيش في مفصله ١١٧/٧، ١٢١، المقرب ٩٨/١، المغني ٢٣٥، ٥٧٩، الخزائن ٨١/٤، شواهد العيني ١٨٤/٢، الهمع ١٣٠/١، الدرر ١٠٦/١، التصريح ٢٠٦/١، الأشموني ٢٦٠/١، ٢٦٤، ابن عقيل رقم ٨٦.



وقيل إن موضع أن مع الفعل في نحو: عسى زيد أن يقوم. الرفع حكاه بعض المتأخرين عن الكوفيين، وهو باطل لأنه في المعنى مفعول، لأنه يقدر بقارب زيد القيام، ولأن الفعل قد يأتي بغير أن، والفعل لا يبدل من الاسم.

فإن قيل: فإذا استعملت عسى مشفوعة بأن في الأكثر، فلا يصح أن تكون للمقاربة. أجيب: بأن القرب إنما هو بالنسبة إلى الراجي لأن الشيء المرجو يكون حصوله عند الراجي له أقرب من فوته. فإن قيل: فيلزم من كون خبرها أن مع الفعل أن يكون المصدر خبراً عن الجثة وهو محال. أجيب: بأنه إنما صح لأنه في تأويل المفعول، أو على حذف مضاف. أي عسى زيد صاحب قيام. وأما التامة: فهي التي تدخل على أن والفعل ويقدر بقرب نحو: عسى أن يقوم زيد. وإليه أشار بقوله: وإن تصل عسى بأن سد مسد اسم لها وخبر. وفي التنزيل: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> وأستغنى فيها بأن والفعل عن الجزئين كما استغنى عن مفعولى ظننت في نحو: ظننت أن يقوم زيد لاشتغالها على مسند، ومسند إليه. وفي ارتفاع زيد من نحو عسى أن يقوم زيد وجهان: أحدهما: أنه فاعل يقوم، وأن والفعل فاعل عسى وهي بمنزلة لازم. ولذلك قدرت بقرب. الثاني: أن يكون مرتفعاً بعسى والنية التقديم. وفي يقوم ضمير الفاعل والأول هو الوجه. وعليه قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً﴾<sup>(٢)</sup> وأما على الثاني فلا يصح لأنه لو كان ربك مرتفعاً بعسى، ومقاماً محموداً يبعثك للزم الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي وهو محال. هذا حالها مع الظاهر وأما مع المضمهر فلها حالتان: أحدهما: أن يتصل بها الضمير المرفوع المحل نحو: عسيت أن أفعل وعسينا وعسيتا إلى عسين بكسر السين والفتح أعرف. وفي التنزيل: ﴿وَعَسَيْتُمْ أَنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾<sup>(٣)</sup> وهي هنا بمنزلة عسى زيد أن يفعل. فزيد: اسمها، وأن يفعل: خبرها.

(١) سورة البقرة آية ٢١٦.

(٢) سورة الإسراء آية ٧٩.

(٣) سورة البقرة آية ٢٤٦.

وثانيهما: أن يتصل بها الضمير المنصوب المحل نحو: عساك أن تفعل إلى عساكن. فسيبويه<sup>(١)</sup> يجعل الضمير المتصل في موضع نصب بمنزلة في لعل، كما أدخلوا أن في خبر لعل تشبيها لها بعسى. قال:

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ.....<sup>(٢)</sup>

والأخفش يجعلها على بابها، ويوقع الضمير المنصوب موقع المرفوع مجازا واتساعا. وفي كليهما تغيير. أما سيبويه<sup>(١)</sup> فغير عسى لأنه تغيير واحد معنوي بخلاف الضمير، فإن تغييره متعدد لفظي. والأخفش<sup>(٣)</sup> غير الضمير لوجوب ثبوت الرفع في نحو: عسيت وعسينا عملا بالإستصحاب. والمبرد<sup>(٤)</sup> يجعل اسمها مضمرا فيها، والكاف خبرها وفيه تغيير لجعله الخبر غير فعل مضارع مقترن بأن. ويلزم على قوله: أن تبقى أن والفعل بعدها في نحو: عساك أن تفعل ملغى. وأما كاد ففعل متصرف كسائر الأفعال في الظاهر. وفي المضمر بخلاف عسى. تقول: كاد زيد يفعل، وكدت أفعل إلى كدت وكدتن. ويقال: كُدت بضم الكاف. إما للفرق بين فعل المقاربة وفعل المكيدة أو لأنه من ذوات الواو لجيئه في مصدره. يقال: لا أفعل ذلك ولا كودا ولاهما. فمن كسر جعلها بمنزلة خاف، ومن ضم جعلها من كاد يكاد، ومعناها مقاربة حصول الخبر ولا يكون خبرها إلا فعلا

(١) انظر سيبويه ٤٧٧/١ — ٤٧٨.

(٢) القائل: متمم بن نويرة. من الطويل يخاطب به الشامت بهلاك أخيه مالك. وتما البيت:

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ

عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُوكَ أَجْدَعًا

الشاهد في قوله: «أن تلم» حيث جاء خبر لعل فعلا مضارعا مقرونا بأن حملا لها على عسى.

وقد استشهد به كل من: ديوانه ص ١١٩، السيوطي ص ١٩٠، اللسان (علل) ٥٠٢/١٣،

الكامل ١١٤/١، ٢٦٠، الخزانة ٤٣٣/٢، شرح سقط الزند ص ٥٥٧، المقتضب ٧٤/٣،

المفصل ١٦٤، المغني رقم ٤٧٣.

(٣) انظر اللباب في علل البناء والإعراب. ص ١٤١.

(٤) المقتضب ٧٢/٣.

مضارعا بغير أن في الأعراف. أما الأول فلأنه لما أتى به لشدة الدلالة على تقريب الشيء من الحال، جعل خبرها مضارعا لتكون فيه دلالة على الحال، أو مقاربه. وأما الثاني فلأن كاد يدل على الحال بدليل امتناع دخول السين عليها. وأن مخرصة للإستقبال فتنافيا. وفي التنزيل: ﴿كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾<sup>(١)</sup> قالوا: واسمها والفعل وما بعده في محل نصب على الخبر بدليل مجيئه اسما صريحا في قوله:

..... وَمَا كِدْتُ آيَا .....<sup>(٢)</sup>

على رواية كدت. وأما ورود أن في خبرها في قوله:

..... قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا<sup>(٣)</sup>

فتشبيه لها بعسى لاشتراكهما في أن الفعل معدوم الحصول وهو شاذ. ولذلك قال: وترك أن أولى بذلك، أي أولى من ورودها في خبر كاد. وينبغي أن يفهم من

(١) سورة الجن آية ١٩.

(٢) القائل: تأبط شرا وهو ثابت بن جابر وهو من الطويل وتما البيت:

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيَا  
وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقَتْهَا وَهِيَ تُصَفِّرُ

الشاهد في قوله: «وما كدت آيَا» حيث جاء خبر كاد اسما صريحا «آيَا» والأصل أن يأتي جملة. ويروى البيت: وما كنت آيَا وعند ذلك فلا شاهد فيه. وقد استشهد به كل من: الدرر ١٠٧/١، شواهد العيني ١٦٥/٢، الخصائص ٣٩١/١، اللسان (كبد) ٣٨٧/٤، الأغاني ٨٣٤٣/٢٤، شرح التصريح ٢٠٣/١، الخزانة ٥٤٠/٣، المرزوقي ٨٣، إعراب القرآن ٩٣٣، الجمع ١٣٠/١، الإنصاف ٥٤٤، الإثموني ٢٥٩/١، ابن عقيل ٢٧٨/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٣/٧.

(٣) القائل: رؤية بن العجاج وهو من الرجز المشطور. وقوله:

رَبِّعْ عَفَاهُ الدَّهْرُ طَوْلًا فَأَنَمَحَى  
قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا

الشاهد في قوله: «كاد ان يمصحا» حين اقترن المضارع الواقع خبرا لكاد بأن المصدرية. وقد ذكر سيبويه أن المستعمل في الكلام دون أن. ووجود أن معها للضرورة. وهي بهذا تشبه عسى. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٧٨/١، المقتضب ٧٥/٣، جمل الزجاجي ٢١٠، الإنصاف ٥٦٦، شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٧، المقرب ١٧، الخزانة ٩٠/٤، الجمع ١٥٠/٢، الدرر ١٣٠/١، اللسان (مصح) ملحقات ديوانه ٧٢.

الأولية الوجوب لا الجواز لتمثيله بقوله تعالى: ﴿كَادُوا يَكُونُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

وَأَعْلَمُ أَنَّ فِي دَلَالَةِ كَادَ عَلَى النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ خِلَافًا. فَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّهَا فِي الْإِثْبَاتِ تَدُلُّ عَلَى الْإِثْبَاتِ، وَفِي النَّفْيِ تَدُلُّ عَلَى النَّفْيِ كَسَائِرِ الْأَفْعَالِ. وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّهَا فِي النَّفْيِ إِثْبَاتٌ، وَفِي الْإِثْبَاتِ نَفْيٌ خِلَافًا لِسَائِرِ الْأَفْعَالِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ إِنَّ لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهَا نَفْيٌ، دَلَّتْ عَلَى الْإِثْبَاتِ مَاضِيًا كَانَ لَفْظُهَا أَوْ مُسْتَقْبَلًا. وَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهَا نَفْيٌ: فَلَفْظُهَا إِنْ كَانَ مَاضِيًا دَلَّتْ عَلَى الْإِثْبَاتِ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَقْبَلًا دَلَّتْ عَلَى النَّفْيِ كَغَيْرِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ. لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ فِعْلٍ أَنْ يَدُلَّ عَلَى مَاوْضِعٍ لَهُ. فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ النَّفْيُ نَفْيُ الْمَعْنَى الثَّابِتِ. وَكَادَ فِعْلٌ مَوْضُوعٌ لِإِثْبَاتِ الْمَقَارِبَةِ، فَإِذَا دَخَلَ النَّفْيُ نَفْيُ تِلْكَ الْمَقَارِبَةِ. أَمَّا الثَّانِي: فَاسْتَدَلَّ بِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ فِي الْإِثْبَاتِ كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ. أَوْ يَكَادُ [زَيْدٌ]<sup>(٢)</sup> يَقُومُ، فَالْقِيَامُ غَيْرُ حَاصِلٍ وَلَا مَعْنَى لِلنَّفْيِ إِلَّا ذَلِكَ، لِأَنَّ النَّفْيَ يَتَعَلَّقُ بِالْخَبَرِ. وَأَمَّا فِي النَّفْيِ فَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وَقَدْ فَعَلُوا. وَقَوْلُهُ: ﴿إِذْ أَخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكْدِ يَرَاهَا﴾<sup>(٤)</sup> وَمَنْ تَخَطَّطَةُ الشَّعْرَاءُ لَذَى الرِّمَةِ فِي قَوْلِهِ:

إِذَا غَيْرُ الثَّائِي الْمُحِجِّينَ لَمْ يَكْدِ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةٍ يَبْرُحُ<sup>(٥)</sup>

(١) سورة الجن آية ١٩.

(٢) هكذا في (ك، ق) وقد سقطت من الأصل (ص) والأصح وجودها.

(٣) سورة البقرة آية ٧١.

(٤) سورة النور آية ٤٠.

(٥) القائل: ذو الرمة من الطويل.

الشاهد في قوله: «لم يكد» حيث يقول بعض النحاة أن كاد نفيها إثبات، وإثباتها نفي. وهذا غير صحيح فإذا قال قائل: كاد زيد يبكي فمعناه: قارب زيد البكاء ولكنه لم يبك. وإذا قيل لم يكد يبكي فمعناه لم يقارب البكاء ولم يبك. ومعنى لم يكد في هذا البيت إذا تغير حب كل محب لم يقارب حبي التغيير وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه.

وقد استشهد به كل من: مفصل ابن يعيش ١٢٤/٧، الخزانة ٧٤/٤، شواهد الفية العيني ٢٧٨/٣، الأشموني ٢٦٨/١، ديوانه ٨٦.

لأنهم لو لم يفهموا من قوله: لم يكذب رسيس الهوى الإثبات وهو زوال رسيس الهوى من حب مية، لم يكن لتخطئتهم له وجه. والجواب عن الأول: أن القيام إذا كان غير حاصل في الإثبات، لا يلزم منه أن يكون كاذباً نفيًا، لأن كاذباً موضوعاً لمقاربة الفعل لا لوجوده. ولا يلزم من عدم دلالة على الوجود الذي هو خارج عن مدلوله، أن يكون نفيًا. وعن الآية الأولى إن وجد الفعل فهم من قوله ذبحوها. وأما قوله ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾<sup>(١)</sup>. لا يدل إلا على نفي مقارنة الفعل قبل الفعل، بدليل ماسبق من تعنتهم واقتراحهم أمراً بعد أمر. وهذا دأب من لا يفعل ولا يقارب الفعل. وفعلهم بعد ذلك لا يناقض نفي مقارنة الفعل قبل. وعن الثانية وهي قوله ﴿لَمْ يَكْذِبْ رَأَاهَا﴾<sup>(٢)</sup> يجب أن يحمل على نفي مقارنة الرؤية، وإلا لفسد المعنى لدلالة ما قبله عليه وهو أبلغ من نفي نفس الرؤية. ولا يجوز أن يكون لم يكذب هنا للماضي لدخول أدوات الشرط عليها. وأما بيت ذى الرمة فلا يدل فهمهم منه للإثبات. على أنه للإثبات في نفس الأمر، لاحتمال أن يكون مذهب من خطأه أنه للإثبات. والأولى أن يحمل على نفي مقارنة الزوال للمبالغة. والمعنى أنه لم يقارب الزوال. وأما الثالث فلم يخالف إلا في الماضي لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وقد فعلوا. وجوابه ماتقدم. وقد جاءت كاذب بمعنى أراد في قوله:

كَادَتْ وَكَدَتْ وَتِلْكَ خَيْرُ إِرَادَةٍ .....<sup>(٣)</sup>  
وأما كرب: فبمعنى كاذب. يقال: كرب زيد يفعل. والمعنى: قارب الفعل ومنه قوله:

(١) سورة البقرة آية ٧١.

(٢) سورة النور آية ٤٠.

(٣) لم اعثر على قائله فيما اطلعت عليه من المراجع. والشاهد كما ذكر الشارح محيىء كاذب بمعنى أراد.

وَقَدْ كَرَيْتَ أَسْبَابَ نَفْسِي تَقَطُّعُ<sup>(١)</sup> .....

وأما أوشك فمأخوذ من قولهم أوشك يوشك بكسر الشين في مضارعه إذا أسرع. ويستعمل استعمال كاد للدلالة على مقارنة الفعل من غير رجاء كقوله: يُوشِكُ مَنْ قَرَّ مِنْ مَيْتِهِ فِي بَعْضِ غَرَاتِهِ يُوَافِقُهَا<sup>(٢)</sup> واستعمال عسى في النقصان والتمام نحو: يوشك زيد أن يقوم. ويوشك أن يقوم زيد. وأما طفق وإنشأ وجعل في بعض معانيه، فلدنو الخبر والأخذ فيه والشروع. وفي التنزيل: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾<sup>(٣)</sup> ولاتستعمل أخبارها إلا بالمضارع غالبا مجردا

(١) القائل: أبو زيد الأسلمي من قصيدة له من الطويل يهجو فيها إبراهيم بن هشام بن المغيرة والي المدينة وقام البيت:

سَقَاهَا ذُرُو الْأَخْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظُّلَا  
وَقَدْ كَرَيْتَ أَسْبَابَ نَفْسِي تَقَطُّعُ

ويروى العجز:

وَقَدْ كَرَيْتَ أَعْنَاقَهَا أَنْ تَقَطُّعَا.

الشاهد في قوله: «وقد كريت» حيث جاء الفعل كرب بمعنى قارب. وفيه شاهد آخر على الرواية الثانية حيث جاء الخبر مقترنا بأن وهذا نادر.

وقد استشهد به كل من: الكامل ١٠٩/١، العيني ١٩٣/٢، الدرر ١٠٥/١، الهمع ١٣٠/١، ابن عقيل رقم ٩٣، الشذور ٢٧٤، المقرب ٩٩/١، شرح التصريح ٢٠٧/١، الأشموني ٢٦٢/١، أوضح المسالك رقم ١٢٨.

(٢) القائل: نسبه المبرد في كامله لأمية بن أبي الصلت، ونسبه أبو الحسن في تعليقاته على الكامل للمبرد ٤٤/١، إلى رجل من الخوارج قتله الحجاج بن يوسف الثقفي وذكر أن ذلك هو الصحيح. والشاهد موجود في ديوان أمية بن أبي الصلت ص ٤٢.

الشاهد في قوله: «يوشك من فر... يوافقها» حيث أتى بخبر يوشك مضارع أوشك فعلا مضارعا مجردا من أن المصدرية، وذلك قليل حيث أن الأصل أن يقترن خبرها بأن.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٧٩/١، الكامل ٤٤/١، ٢٠٧، ابن عقيل رقم ٩١، أوضح المسالك رقم ١٢٥، شذور الذهب ٢٧١، الهمع ١٢٩/١، ١٣٠، الدرر ١٠٣/١، الدرر ١٠٣/١، ١٠٦، الأشموني ١٦٢/١، دمنهوري ٨٧، ٩١، ٩٦. ابن يعيش ١٢٦/٧.

(٣) سورة الاعراف آية ٢٢، سورة طه آية ١٢١.

عن أن لما بينهما من المنافاة لوجوب تحقق أخبارها في الحال وأن للإستقبال. وقوله:  
بغير أن يعنى أن طفق وكرب يستعملان بغير أن لما ذكرنا. وقوله ككاد أى في  
الإستعمال بغير أن. وقوله: في الذى اقترب يريد به كرب دون طفق لما بينا أن  
طفق للأخذ في الشئء والشروع فيه بسرعة.

## (إن وأخواتها)

٥٢٨ القول فيما يَرْفَعُ الأخبارا وَيَنْصِبُ الأسماءَ حَيْثُ صَارَا  
 ٥٢٩ وهى حُرُوفٌ عَامِلَاتٌ عَمَلًا نَحْتَصُّ بِالإِسْمِ نَعْدَ عَنْ وَلَا  
 ٥٣٠ إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلَعَلَّ وَلَيْتَ خَامِسٌ وَلَكِنَّ وَعَلَّ  
 ٥٣١ تَقُولُ إِنَّ خَالِدًا كَرِيمٌ وَلَيْتَ بَكْرًا عِنْدَنَا مُقِيمٌ  
 إنما عملت هذه الحروف لاختصاصها بالأسماء وليست كالجزة. أما  
 الاختصاص فلما مر من أن الحرف لا يعمل مالم يختص. وأما قيد «فليس كالجزة»  
 فللاحتراز عن لام التعريف والسين وسوف وقد، لأنها كالجزة مما تدخل عليه  
 لتخصيصها له. وجزء الشيء لا يعمل فيه. وذلك ظاهر فى لام التعريف والسين  
 وسوف. وأما قد فتخصيصها تقريب الماضى من زمن الحال، وتقليل الإستقبال.  
 وكان قياسها أن تعمل الجر، لأن كل حرف اختص بنوع. فالأصل فيه أن يعمل  
 العمل المختص بذلك النوع. وإنما نصبت الأسماء ورفعت الأخبار، لأنها أشبهت  
 الأفعال لفظاً ومعنى. أما اللفظ فمن وجوه أحدها: أن أواخرها مبينة على الفتح  
 كالفعل الماضى. وثانيها: أنها تخفف من مضاعفها كالأفعال. وثالثها: اتصال نون  
 الوقاية بها إذا دخلت على ياء المتكلم كالأفعال. ورابعها: أنها مركبة من ثلاثة  
 أحرف فصاعدا كعدد الأفعال. وأما المعنى فلأن معانيها كمعاني الأفعال. فمعنى  
 إن وأن أكدت، وكأن شبهت، وليت تمنيت، ولعل ترجيت ولكن: استدركت.  
 والفرق بين التمنى والترجى: أن الترجى لما يمكن وقوعه، والتمنى لما يمكن ولما يمتنع.  
 فإن الإنسان يتمنى عود الشباب وهو ممتنع. ولأن هذه الأحرف مخصصة بالأسماء  
 كاختصاص الأفعال بها. وهذه الأوجه إن وجد بعضها فى غيرها من الحروف أو



كان بعضها غير مقتض للعلل لكن مجموعها مختص بها ومقتض للعمل. فلما أشبهت هذه الحروف الفعل، وكان منه ما يتعدى إلى مفعول عملت العمل المختص به وهو النصب والرفع وهو المراد بقوله عاملات عملا يختص بالفعل وإنما عملت في الجزئين، أعنى المبتدأ والخبر، لأنها تقتضيها معاً، ولأن منها ما هو لتأكيد النسبة والنسبة لا تكون إلا بين شيئين، فعملت فيما آقتضته النسبة من الجزئين، فشابهت الفعل المتعدى فرفعت أحدهما ونصبت الآخر. لأن الجر ليس من عمل الفعل، فلاحظ لها فيه. ولا يجوز رفعهما. أما أولاً: فلأنه كان يلتبس بالمبتدأ والخبر، فيتوهم أنها ليست عاملة. وأما ثانياً: فلأنها مشبهة لكان، وهي ترفع وتنصب فكذلك ما أشبهها. ولا يجوز أن ينصبها إما لأنه يؤدي إلى خلو الجملة من مرفوع، وإما لأن ظننت تنصبها فيؤدي إلى مساوات فرع الفرع الأصل. وإنما لزم فيها تقديم المنصوب على المرفوع وإن كان المرفوع بها مشبها بالفاعل الذي أصله التقديم، والمنصوب مشبها بالمفعول. إما لأن كان يعمل ذلك فيؤدي إلى مساوات الفرع بالأصل وهو محال، وإما للتنبيه على أن عملها فرع على الفعل أو لئلا يلتبس بالأفعال، لأنها أشبهتها لفظاً ومعنى. ولا يكفي عدم التصرف فارقاً، لأن من الأفعال ما لا يتصرف، ولئلا يتصل بها ضمير المرفوع البارز الذي لا يتصل إلا بالفعل.

وأما قوله: تعد عن ولا: عدها سته. فقد قيل: أن هذه الحروف تعد ستة فيزيد فيها كأن. لأنها لما ركبت من كاف التشبيه وإن، تغير حكمها. وقيل تعد سبعة وتزاد عليها عسى على مذهب سيبويه<sup>(١)</sup> نحو: عساك أن تفعل وقد مر بيانه. وقوله: وليت خامس ولكن وعل. يوهم أن عل حرف آخر وليس كذلك، بل هي لعل نفسها. واللام إما زائدة وإما أن لعل وعل لغتان<sup>(٢)</sup> وهو الأصح. وقد جاء الجر بها

(١) انظر سيبويه ٤٧٧/١.

(٢) يذكر النحاة أن اللام في لعل زائدة ومن هؤلاء أحمد المالقي في كتابه رصف المباني حيث يقول: .... وقد تقدم أن اللام في أولها زائدة عليها، والإحتجاج لها في باب اللام وعملها في الوجهين

تنبيهاً على أن الأصل في هذه الحروف الجر وهو قليل كقوله:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتِ مُغَلِّباً  
لَعَلَّ أَبِي أَلِمُغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ<sup>(١)</sup>

ويحتمل أن تكون مخففة وفيها ضمير الشأن، وأدغمت لامها في لام الجر بعد فتحها مع المظهر حملاً على المضمر، ولأنه قد روى بكسر اللام. وقريب مبتدأ. أى جواب قريب، ولأبي المغوار خبره، والجملة خبر لعل. وفيها لغات: لَعَلَّ وَعَلَّ وَلَعَنَّ، وَعَنَّ وَالْآنَ وَأَنَّ، وَرَعَنَّ، وَرَعَلَّ، وَلَعَا.

وأعلم أن هذه الحروف بالنسبة إلى الأفراد والتراكيب ثلاثة أقسام: فإنَّ وأنَّ وليت مفردة باتفاق. وأما كأن فقليل أنها مركبة من كاف التشبيه وأن. وفتحت الهمزة للتركيب، وقيل: إنها حرف مفرد موضوع للشبه: كليت للتمنى. وأما لكن فمفردة خلافاً للكوفيين. فإنها عندهم مركبة من لا وإن. والكاف زائدة والهمزة محذوفة بعد نقل كسرتها إلى الكاف وهو ضعيف، لأن التركيب على خلاف الأصل ولا دليل على دعواهم من الزيادة والحذف والنقل. وأما لعل فقليل: إنها مركبة من اللام وعل. وقيل إنها مفردة. وقد مريبانه.

— لعل وعل — في المبتدأ والخبر نصبا ورفعاً ك: إن المذكورة ...  
رصف المباني ٣٧٣.

(١) القائل: كعب بن سعد الغنوي من قصيدة له من الطويل في رثاء أخيه أبي المغوار واسمه هرم. ويرى الصدر كالتالي:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتِ جَهْرَةً

.....  
الشاهد في قوله: «لعل أبي المغوار» حيث جر بلعل وهو حرف ترج وجر شبيهه بالزائد — لفظ «أبي» على لغة عقيل. وروى البيت أيضاً: لعل أبا لمغوار. أبا: اسم لعل، وقريب: خبره. وقد استشهد به كل من: ابن عقيل رقم ١٩٦، شواهد العيني ٣/٣٤٧، الخزانة ٤/٣٧٠، المغني ٢٨٦، ٤٤١، الهمع ٢/٣٣، ١٠٨، الدرر ٢/٣٣، ١٤٢، التصريح ١/١٥٦، ٢١٣، الأشموني ٢/٢٠٥، الأصمعيات ٩٦.

٥٣٢ وَاللَّامُ فِي خَيْرٍ إِنَّ تَدْخُلُ تَقُولُ إِنَّ خَالِدًا لَمْفُضِلُ  
 إنما دخلت اللام في خبر إن المكسورة دون غيرها لعدم المنافاة بينهما، لأن اللام  
 للإبتداء، والمكسورة لا تغير معنى الإبتداء بدليل جواز العطف على محلها بالرفع  
 بعد مضي الخبر كما يبين بعد. ولأنهما قد اشتركا في التأكيد والإيجاب، وتلقى  
 القسم بكل منهما. وكل منهما لا يغير معنى الإبتداء لأنهما يدخلان على المبتدأ  
 لتأكيديه، والمؤكد للشيء لا يغير معناه بل يقربه ويمكنه في النفس، بخلاف أخواتها.  
 فإنها لما أحدثت في المبتدأ معنى لم يكن له في الأصل كالتشبيه والتمنى والترجى، لم  
 يدخل على إخبارها لما بين لام التوكيد وهذه المعاني من المنافاة. وأما إن المفتوحة  
 وإن كانت لا تغير الخبر، إلا أنها لما كانت معمولة لما قبلها، ومن شأن اللام أن  
 تعلق ما قبلها عن العمل لم تدخل في خبرها. وأما قوله:

أَلَمْ تَكُنْ خَلَقْتَ بِاللَّهِ الْعَلِيِّ أَنْ مَطْيَاكَ لِمَنْ خَيْرِ الْمَطْيِ<sup>(١)</sup>  
 فاللام فيه زائدة كما زيدت في خبر أمسى في قوله:  
 قَالَ الَّذِي سَأَلُوا أَمْسَى لَمْجْهُودًا<sup>(٢)</sup> .....  
 وأما لكن فقد أجاز الكوفيون دخول اللام على خبرها بدليل قول الشاعر:

(١) القائل: لم اعثر على قائله: وهو من الرجز. الشاهد في قوله: «إن مطاياك لمن خير المطي» حيث  
 جاءت اللام متصلة بخبر إن المفتوحة على الضرورة، إذ الأصل ألا تزد اللام في خبر أن، ولكنها  
 جاءت زائدة للضرورة. وقد استشهد به كل من: الخصائص ٣١٥/١، الهمع ١٤٠/١، الدرر  
 ١١٦/١، الخزانة ٣٢٨/٤.

(٢) القائل: غير معروف. وتام البيت: وهو من البسيط.  
 مَرُّوا عِجَالِي فَقَالُوا كَيْفَ صَاحِبُكُمْ  
 قَالَ الَّذِي سَأَلُوا أَمْسَى لَمْجْهُودًا  
 الشاهد في قوله: «لمجهدا» حيث دخلت اللام على خبر أمسى دخولا شاذًا، فهي زائدة. وقد  
 استشهد به كل من: مجالس ثعلب ١٥٥، الخصائص ٣١٦/١، ٢٨٣/٢، ابن يعيش في شرح  
 المفصل ٦٤/٨، ٨٧، الخزانة ٣٣٠/٤، الهمع ١٤٤/١، الدرر ١١٧/١، شواهد العيني  
 ٣١٠/٢، الأثموني ٢١٤/٢.

..... وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ<sup>(١)</sup>

ولأنها لا تغير معنى الخبر وهذا ضعيف. أما أولاً فلأنه لا دليل في البيت، لأنه مثل: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾<sup>(٢)</sup>. والأصل: لكن إنما هو الله ربى، فنقلت حركة الهمزة إلى النون قبلها وحذفت ثم أدغمت فيما بعدها لاجتماع المثليين كما هو قاعدة الإدغام. ويوقف على لكن بالألف كما يوقف على أنا. وأما ثانياً فلأن لكن موضوعة لمخالفة ما بعدها لما قبلها. فلها تعلق بما قبلها. واللام تقطع التعلق والقياس في هذه اللام أن تتقدم على أن، لأنها قبل دخول أن على الجملة كانت واجبة التقديم عليها، فيجب ذلك بعده عملاً بالاستصحاب، ولذلك علفت علمت إذا دخلت على خبرها عن العمل فيها، إلا أنها أخرت لئلا يتوالى حرفاً تأكيد. وكانت اللام أحق بالتأخير لأن تأخيرها يبطل عملها لامتناع أن يعمل الحرف متأخراً بخلاف اللام. وأما قول الشاعر:

أَلَا يَأْسَنَا بَرَقَ عَلَى قَلِيلِ الْحِمَى لَهْنُكَ مِنْ بَرَقَ عَلَى كَرِيمِ<sup>(٣)</sup>

(١) القائل: غير معروف وهو من الطويل: وتما البيت:

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي  
وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ

الشاهد في قوله: «لعميد» حيث جاءت اللام مع خبر لكن التي تفيد التوكيد وقد اعتبره البصريون على سبيل الشذوذ، وقد أباحه الكوفيون، وقد استشهد به كل من: شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٨، الخزانة ٣٤٣/٤، المغنى ٢٣٣، الإنصاف ٢٠٩، شرح شواهد العيني ٢٤٧/٢، شرح التصريح على التوضيح ١١٢/١، مع الهوامع ١٤٠/١، الدرر اللوامع ١١٦/١، الأشموني ٢٨٠/١.

(٢) سورة الكهف آية ٣٨.

(٣) القائل: نسب هذا البيت إلى محمد بن سلمه، و الصحيح أنه لرجل من بنى ثمر لم يسمه الرواة. وهو من الطويل. الشاهد في قوله: «لهنك» حيث حذف همزة إنك وأبدلها هاء. والهمزة والهاء يتعاقبان في كلام كثير من العرب، وربما زادوا بعد الهمزة هاء وذلك إمارة تقاربهما وتجانسهما عندهم مثل: هرقت الماء بمعنى أرقته وأهرقته. وقد استشهد به كل من: مجالس ثعلب ١١٣، الخصائص ٣١٥/١، ١٩٥/٢، ابن يعيش في مفصله ٦٣/٨، ٢٥/٩، المقرب ١٠٧/١، الخزانة ٣٣٩/٤، المغنى ٢٣١، المعجم ١٤١/١، الدرر ١١٨/١، اللسان (لهن).

فإنما جمع بين اللام والهمزة لتغير لفظ إن بإبدال الهمزة هاء. ولها أربعة أحوال. أحدها: أن تدخل على الخبر نحو: إن زيدا لقايم. وفي التنزيل: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾<sup>(٢)</sup>. ويشترط أن لا يلي أن الخبر كما لو كان ظرفا نحو: إن أمامك بكرا، وإن في الدار زيدا، وأن لا يكون الخبر جملة فعلية فعلها ماض. الثانية: على اسمها إذا فصل بينه وبينها كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾<sup>(٣)</sup> لامتناع الجمع بينهما لما مر. الثالثة: على الفضلة بشرط تقدمها كقوله: **إِنْ أَمْرًا خَصَنِي عَمْدًا مَوَدَّةً عَلَى الثَّنَائِي لَعْنَدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ**<sup>(٤)</sup> أى لعندي مشكور غير مكفور. والعامل في الظرف وهو لعندي حينئذ. أما مكفور لأن غير بمعنى لا وهو رأى الزجاج. كأنه قال: لعندي لامكفور. وأما أن يكون العامل فيه محذوفا دل عليه مكفور. وإن تأخرت الفضلة امتنع دخولها نحو: إن زيدا آكل طعامك، لأن الفضلة من قبيل الزيادة. والزيادة لا تؤكد. فإذا تقدمت صح تأكيده باللام لوقوعها في محل الخبر. الرابعة: الفصل كقولك: إن زيدا هو الظريف. وفي التنزيل: ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ﴾<sup>(٥)</sup>

**٥٣٣** **وإن تُخَفِّفْ إنَّ فِيهِ تَعْمَلُ** نحو **وإنَّ كَلَّا وَقَوْمٌ تَقْلُوا**

(١) سورة الطارق آية ٨.

(٢) سورة يوسف آية ٥١.

(٣) سورة الحجر آية ٧٧، سورة النحل آية ١٦.

(٤) القائل: أبو زبيد الطائي وهو من البسيط. ويروى البيت برواية أخرى:

إِنْ أَمْرًا خَصَنِي يَوْمًا مَوَدَّةً

عَلَى الثَّنَائِي لَعْنَدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ

الشاهد في قوله: «لعندي غير مكفور» حيث ألغى الظرف عندي إذ لا يتقدم المضاف على

المضاف إليه وكذلك لا يتقدم معموله حيث أن عنده هي معمول مكفور. وقد استشهد به كل

من: سيبويه ٢٨١/١، الإنصاف ٤٠٤، المغنى ٦٧٦، الجمع ١٣٩/١، ٤٩/٢، الدرر اللوامع

١١٦/١، ٥٩/٢، الأشموني ٢٨٠/٢، ديوانه ٧٨٠.

(٥) سورة الصافات آية ١٧٢.

هذه الحروف يجوز تخفيف المضاعف منها إلا لعل إما لعدم السماع به وإما ليكون امتناعها منه منبهة على الأصل. وقوله: وإن تخفف أن يريد به المكسورة الهمزة. وقوله: فهي تعمل يريد أنها تعمل النصب والرفع كالثقلية. والقياس أن لا تعمل إذا خففت لانتفاء الشبه اللفظي بينها وبين الأفعال، ولعدم الاختصاص الموجب للعمل. ومن أعملها نظر إلى أن الحذف لا يوجب إبطال العمل قياساً على الفعل نحو: لم يك زيد منطلقاً. ولأن شبه الفعل وإن انتفى لفظاً فالشبه المعنوي باق وهو التأكيد والتحقيق، ولأن المحذوف مراد، ولأن التخفيف لا يبطل العمل كما في رب لأنها تعمل بعد التخفيف إجماعاً. وقوله: نحو وإن كلاً إشارة إلى الدليل على إعمالها بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلاً لَمَّا لَيُؤْفِقْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> بتخفيف أن ونصب كل على أنه آسمها على قراءة النصب والخبر ليوفينهم. ولما: إما مخففة أو مشددة. وقد قرئ بهما. فإن كانت مخففة جاز أن تكون ما زائدة للفصل بين لام إن وهى الأولى، ولام القسم وهى الثانية في ليوفينهم، لامتناع الجمع بين حرفين للتأكيد بلفظ واحد، وجاز أن يكون نكرة وهى الخبر أى ﴿وَإِنْ كُلاً لَمَّا لَيُؤْفِقْنَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، وإن كانت مشددة فما هى الخبر أيضاً والأصل لمن ما، ثم ادغم نون من في ميم ما، ويجوز أن تكون لما بمعنى إلا. وأن بمعنى النافية. ونصب كلا حيثل بفعل محذوف دل عليه ليوفينهم. وفي أن كلا أربعة أوجه: تشديد أن ولما وتخفيفهما، وتخفيف أن وتشديد لما وبالعكس وهو المراد بقوله. وقوم ثقلوا يعنى نون أن.

واعلم أن لهذه الحروف بالنسبة إلى التخفيف والكف حالتين: حالة يبطل بها عملها وهو الأكثر، وحالة لا يبطل ومنها: إذا خفف لا يعمل مطلقاً ولكن على الأصح، ومنها ما لا يخفف نحو: لعل ويأتى بيانه بعد.

٥٣٤ وَالْغَيْثُ فِي نَحْوِ إِنْ كُلُّ لَمَّا كَمَثَلِ مَا تُلْغَى إِذَا كُفَّتْ بِمَا  
٥٣٥ كَائِمًا وَلَيَتَمَّ الْمَكْفُوفَةُ وَحَيْثُ أُلْغِيَتْ إِنْ الْحَفِيفَةُ

(١) سورة هود آية ١١١.

٥٣٦ مَنِ الثَّقِيلَةِ فَأَوْجِبْ لَأَمَّا تَجْعَلْ وَاجِبًا بِهَا الْكَلَامَا  
٥٣٧ نَحْوِ وَإِنْ كَادُوا لَيَفْشُونَكَ وَهَكَذَا لَمْ لَيَزْلُقُونَكَ

قد بينا أن هذه الحروف إذا خففت جاز إعمالها والغاؤها. وهو الأصل لما مر.  
ومعنى الغائها إهمالها وإطراح عملها. وفي التنزيل: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾<sup>(١)</sup>. وإليه أشار بقوله: وألغيت في نحو إن كل لما. فكل: مبتدأ، وجميع: الخبر، وما: زائدة والتقدير: وأن كل لجميع لدينا محضرون. ومن شدد لما جعلها بمعنى إلا وإن نافية. وقوله: كمثل ماتنفي إذا كفت بما. يريد أنها يبطل عملها بالكف كما يبطل بالتخفيف، لأن العلة الموجبة للإلغاء بالتخفيف وهي عدم الاختصاص وزوال شبه الفعل قائمة في الكف. ولذلك شبه إغائها بالتخفيف بالغائها بالكف. ولأنه قد كف ما هو أقوى من هذه الحروف عن العمل وهو الفعل وحرف الجر. فالفعل نحو: قلما وطالما. لأن ما كفتها عن اقتضاء الفاعل، وهياتها لدخولها على الفعل. وقيل: الكف كان ذلك ممتعا. وأما حرف الجر فنحو: ربما وقد مر بيانه.

وَأَعْلَمُ: أن اتصال ما بهذه الحروف على ضربين. أحدهما: أن تكون حرفا زائدا للكف في الأعراف، فيجعلها صالحة للدخول على الجملتين فيبطل عملها على الأفصح. أما الإسمية فنحو: إِنَّمَا زيد قائم. وفي التنزيل: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾<sup>(٢)</sup>

وقول الشاعر:

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أَنْيَسُهُ .....

(١) سورة يس آية ٣٢.

(٢) سورة الكهف آية ١١٠.

(٣) القائل: ساعدة بن جؤية من الطويل. يصف فيه بعده عن أهله وشوقه إليهم وحنينه نحوهم وتام البيت:

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أَنْيَسُهُ  
ذِيَابٌ تَبْعَى النَّاسَ مَتْنَى وَمَوْحَدٌ =

وقول الآخر:

لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ<sup>(١)</sup>.....

وأما الفعلية فكقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ<sup>(٢)</sup>﴾. ﴿وَكَاثِمًا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ<sup>(٣)</sup>﴾

وقول الشاعر:

لَعَلَّمَا..... أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا<sup>(٤)</sup>

= الشاهد في قوله: «ولكننا أهلي بواد» حيث دخلت ما على لكن فكفتها عن العمل ولم تنصب ما بعدها حيث زال اختصاصها. وقد استشهد بها كل من: سيبويه ١٥/٢، المقتضب ٢٨١/٣، ابن يعيش في شرح المفصل ٦٢/١، ٥٧/٨، المغنى ٦٥٤، شواهد العيني ٣٥٠/٤، ديوان الهذليين ٢٣٧/١.

(١) القائل: سويد بن كراع العقلي من الطويل. وتمام البيت:

تَحَلَّلْ وَعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَأَنْظُرْ  
أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ

الشاهد في قوله: «لعلما أنت حالم» حيث جاءت «لعل» وهي من أخوات إن ملغاة عن العمل لاتصال ما الكافة فيها. وأنت: مبتدأ، وحالم خبره. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٨٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٨، ابن الشجرى في أماليه ٢٤١/٢، فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة ص ٦٤، الإيضاح في شرح المفصل ٧٨٦/٢، المفصل ١٥٨، الخزائن ٢٩٧/٤.

(٢) سورة الممتحنة آية ٩.

(٣) سورة الأنفال آية ٦.

(٤) القائل: الفرزدق من كلمة له يهجو بها جريرا ويندد بعبد قيس وهو رجل من عدى بن جندب ابن العز. وكان جرير قد ذكره في قصيدة له يفتخر فيها من الطويل.

وتمام البيت:

أَعِدْ نَظْرًا يَاعَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا  
أَضَاءَتْ لَكَ الْكَارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

الشاهد في قوله: «لعلما أضاءت» حيث اتصلت لعل بما الزائدة فكفتها عن العمل، والأصل بها الدخول على الجمل الإسمية. ودخولها على الفعلية لسبب دخول ما وكفها عن العمل. وقد استشهد به كل من: قطر الندى ٥٥، شرح المفصل ٥٤/٨، ٥٧، أمالي ابن الشجرى ٤٢١/٢، الدرر ١٢٢/١، الأشموني ٢٨٤/١، ديوانه ٢١٣.



وأما قول النابغة:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدْ<sup>(١)</sup>  
فيروى بنصب الحمام ورفعته. فالنصب على جعل مازائدة غير كافة، والرفع على أنها كافة. ويجوز في لعلمنا وكأنا ولكننا مآجاز في ليتما لقوة شبهها بالفعل، وباطال معنى الإبتداء، لأنها تغير اللفظ والمعنى، وضَعُفَ في إِنَّمَا وَأَنَّمَا لعدم تغييرها المعنى. فقولها: كفت بما يحترز به عن الزائدة لأنها يبطل عمل إنَّ بها. قوله كأنا وليتما المكفوفة. يريد المكفوفين بها وكأنا وليتما. أما فاعل كفت أو فاعل تلغى على الخلاف في باب تنازع الفعلين . وإنما خص بالذكر كأنا وليتما لما بينا من أنهما يغيران معنى الإبتداء ودخول ماهذه على أن تفيد مايفيده النفي والإثبات من الحصر، لأنها للكف، والكف في معنى النفي. لأن الشيء لا يكف إلا بما يناقضه. وإلا لم يبطل عملها.

الثاني: أن يكون اسما بمعنى الذي وتكتب منفصلة كقوله تعالى: ﴿إِنْ مَا أَتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> على من قرأ برفع مودة، والعائد

(١) القائل: النابغة الذبياني من البسيط من قصيدته التي مطلعها:

يادار مِيَّةً بالعلياء فالسنن

أَقْرَبُ وَطَلَّتْ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأُمْدِ

المعنى: شاهدت المرأة سريا من الحمام الطائر فتمنت أن يكون هذا السرب لها أو نصفه فتزيد مالدنيا من حمام.

الشاهد في قوله: «ليتما هذا الحمام» حيث يروى بروايتين:

الأولى بنصب الحمام على أنه بدل من هذا التي تعرب مبتدأ، وليت عند ذلك مهمة. ويستدل من هذا على أن ليت إذا اتصلت بها ما الزائدة جاز فيها الإهمال والإعمال. وقد استشهد به كل من: الخزانة ٦٧/٤، أمالي ابن الشجرى ١٤٢/٢، الخصائص ٤٦٠/٢، الحيوان ٣/ ٤٧٨، سيبويه ٢٨٢/١، شرح المفصل ٤٥/٨، ٥٨، شذور الذهب رقم ١٣٨، مغنى اللبيب رقم ٩٢، الهمع ٦٥/١، الأشموني ٢٨٤/١، الدرر ٤٤/١، القطر رقم ٥٦، أوضح المسالك رقم ١٣٨، الإنصاف ٣٠٢، المقرب ١١٠/١، شرح شواهد المغنى ٢٢٠/١، حاشية السجاعي ٦٢، ديوانه ٢٤.

(٢) سورة العنكبوت آية ٢٥.

محذوف وهو المفعول الأول، ومودة: خبر إنَّ، وإمّا على قراءة النصب. فما: كافة، وتكتب موصولة. وقوله: وَحَيْثُ أُلْغِيَتْ إِنَّ الخفيفة من الثقيلة إلى آخر البيت. يريد أوجب دخول اللام للفرق بينها وبين إن النافية. وأعلم أن المكسورة إذ خففت فلا تخلو إما أن يدخل على اسم أو فعل. فإن دخلت على اسم جاز فيها الإعمال والإلغاء. فإن أعملت لم تحتج إلى اللام الفارقة بينها وبين النافية لحصول الفرق بظهور العمل. إلا أنه قد جاء في التنزيل إعمالها على قراءة النصب، والتخفيف نحو: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوفِيْنَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> مع دخول اللام في خبرها كما مر. كأنهم التزموا اللام في الخبر. إما ليكون في العمل وعدمه هي طريقة واحدة. أو لأن من الأسماء ما لا يظهر فيه العمل نحو: إِنَّ سعدى لذاهبة فتحتاج إلى اللام، فأجروا الباقي مجراه. وإن لم تعمل فلا بد من اللام للفرق بينها وبين النافية. لأنك إذا قلت: إِنَّ زيدا قائم كانت نافية. وإذا قلت: إِنَّ زيدا قائم كانت مخففة. وفي التنزيل: ﴿إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ﴾<sup>(٣)</sup> وقد مر بيانه.

وإن دخلت على الفعل فالبصريون لا يميزون أن يكون ذلك الفعل إلا مما يدخل على المبتدأ والخبر، لأن الأصل فيها أن تدخل عليهما. فإذا فاتها ذلك دخلت على ما يقتضيهما. وفي التنزيل: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُوْكَ﴾<sup>(٤)</sup>. وقد أشار إليه المصنف لأن كاد من أفعال المقاربة المشبهة بكان كما مر. وكذا قوله: وهكذا لام ليزلقونك: يريد به قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيَزْلِقُوْكَ﴾<sup>(٥)</sup> بآبَصَارِهِمْ<sup>(٦)</sup> وفيه ﴿وَإِنْ نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾<sup>(٧)</sup> و﴿إِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾<sup>(٨)</sup>. واللام الفارقة لازمة أيضا. وقد أشار إليها بقوله: لام ليزلقونك. والمراد

(١) سورة هود آية ١١١.

(٢) سورة الطارق آية ٤.

(٣) سورة يس آية ٣٢.

(٤) سورة الإسراء آية ٧٣.

(٥) سورة القلم آية ٥١.

(٦) سورة الشعراء آية ١٨٦.

(٧) سورة الأعراف آية ١٠٢.

أن هذه اللام تجعل إن واجبة لا نافية، لأن النفي، يدخل على النفي كما يدخل على الاسم. فإن قيل: فقد جاءت مع الفعل بغير لام في قولهم. أما أن جزاك الله خيرا. قيل: إنما جاز لعدم اللبس. لأن الفعل لما كان للدعاء لم يلتبس بالنفي. وأجاز الكوفيون دخولها على الأفعال مطلقا نحو: إن ضربت لزيदा وإن قتلت لعمرا. واحتجوا بقوله:

بِالله رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ<sup>(١)</sup>  
وبما روى عن العرب: إن تزينك لنفسك، وإن تشينك ليهية<sup>(٢)</sup>. وهو ضعيف. أما أولا: فلائه شاذ على خلاف استعمال الفصحاء. ولهذا لم يأت في التنزيل داخلة على فعل إلا وهو مما يدخل على المبتدأ والخبر. ووجه الشذوذ أنهم أجروا الجملة الفعلية مجرى الاسم لما لم يظهر عملها على إنما زيد قائم، وإنما قام زيد. وأما ثانيا فلاحتمال أن يكون اللام بمعنى إلا. وأن نافية كما ذهب إليه الكسائي<sup>(٣)</sup>. ويجوز أن تكون اللام زائدة وهو أولى من جعلها بمعنى إلا. وأعلم أن اللام الداخلة على إن المخففة عند أي على<sup>(٣)</sup> ومن تابعه للفصل لا للتأكيد، لامتناع اجتماع الحذف

(١) القائل: عاتكة بنت زيد من الكامل. ترى زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله ويرى:

شلت يمينك إن قتلت مسلما  
حلت عليك عقوبة المتعمد

الشاهد في قوله «إن قتلت مسلما» حيث خفت «إن» من الثقل ووليها فعل ماض غير ناسخ وهو «قتلت» وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش. وقد استشهد به كل من المحاسب ٢/٢٥٥، مفصل ابن يعيش ٨/٧١، ٧٢، المقرب ١/١١٢، الإنصاف ٦٤١، الخزانة ٤/٣٤٨، المغنى رقم ٢٢، أوضح المسالك رقم ١٤٧، ابن عقيل رقم ١٠، شواهد العيني ٢/٤٧٨، التصريح ١/٢٣١، الهمع ١/١٤٢، الدرر ١/١١٩، الأشموني ١/٢٩٠.

(٢) قول عربي: استشهد به الشارح هنا على أن «إن» إذا خفت دخلت على الاسم ويجوز إعمالها. وإذا دخلت على الجملة الفعلية بطل عملها وجوبا، ولا تدخل إلا على فعل ناسخ. ودخلت هنا على فعل غير ناسخ على سبيل الندرة والضعف. وقد استشهد به العديد من النحاة منهم المغنى ص ٣٧.

(٣) انظر: سيبويه ٣/١٦٣، ١٦٤، المقتضب ٣/٧، الأصول ١/٢٨٧، شرح أبيات سيبويه لابن

الذى هو طلب التخفيف مع التأكيد. والأكثرون على أنها للتأكيد لأن دخول اللام تقوية لتأكيدهما عند التخفيف، بدليل دخولها في خبرها إذا عملت. وإن كانت مخففة نحو: إن زيدا لقائم، ولا يجوز أيضا أن يقدر بعد المكسورة ضمير الشأن إذا خففت حطا لها عن مرتبة المشددة، لأنها يكثر عملها مخففة في الظاهر بخلاف أن المفتوحة. فعلى هذا إذا دخلت المكسورة على الفعل كانت ملغاة مطلقا.

٥٣٨ كذاكَ أَنَّ وَكَأَنَّ تُخَفَّفَا فِي الشَّعْرِ وَالْقُرْآنِ ذَاكَ عُرِفَا  
٥٣٩ نَحْوُ كَأَنَّ لَمْ تُغْنِ أَنَّ لَا يَرْجِعُ أَنَّ هَالِكٌ فِي الشَّعْرِ أَيْضًا يُسْمَعُ  
أَنَّ الْمَفْتُوحَةُ وَكَأَنَّ إِذَا خَفَفَا يَجُوزُ إِعْمَالُهُمَا وَالْغَاوُهُمَا كَأَنَّ الْمَكْسُورَةَ. فَقَوْلُهُ  
كَذَاكَ إِشَارَةٌ إِلَى تَخْفِيفِ إِنْ الْمَكْسُورَةَ أَيْ كِتْخَفِيفِ إِنْ الْمَكْسُورَةَ تَخْفِفُ أَنَّ  
الْمَفْتُوحَةَ. أَمَّا إِعْمَالُ أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ فَنَحْوُ: بَلْغَنِي أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَأَنْتَ مُنْطَلِقٌ. قَالَ:  
وَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّحَاءِ سَأَلْتَنِي فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخُلْ وَأَنْتَ صِدِّيقِي<sup>(١)</sup>  
إِلَّا أَنَّ إِعْمَالَهَا فِي الظَّاهِرِ مَخْفُفَةٌ قَلِيلٌ. وَأَمَّا الْغَاوُهُمَا فَلَا تَحِلُّوْهُمَا أَنْ تَلِيَهَا الْجُمْلَةُ  
الْإِسْمِيَّةُ أَوْ الْفِعْلِيَّةُ. فَإِنَّ وَلِيَّتَهَا الْإِسْمِيَّةُ لَمْ تَحْتَجْ إِلَى اللَّامِ الْفَارِقَةِ كَمَا أَحْتَاجَتْ إِلَيْهَا  
الْمَكْسُورَةُ وَكَذَلِكَ قَالَ فِي الْمَكْسُورَةِ، فَأَوْجِبْ لَهَا دُونَ الْمَفْتُوحَةِ لِأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ لَا  
تَكُونُ نَافِيَةً، وَالْجُمْلَةُ الْإِسْمِيَّةُ بَعْدَهَا فِي مَحَلِّ خَبَرِهَا. وَأَسْمَاهَا مُحَذُوفٌ لَفْظًا، مُرَادُ

— النحاس ١٦٦، الفصول الخمسون لابن معطي ٢٠١، ٢٠٢ شرح المفصل ٧١/٨، المقرب ١١٠/١، المفصل ٢٩٧.

(١) القائل: لم اعثر على قائله وهو من الطويل. الشاهد في قوله: «فلو أنك سألتني» حيث خففت أَنَّ المؤكدة، وأعملها في الإسم والخبر، فجاء اسمها ضميرا من ضمائر النصب المتصلة وهو الكاف، وجاء بخبرها جملة فعلية وهي قوله: «سألتني فراقك» وأكثر العلماء يرون أن مجيء اسم أَنَّ المخففة ضمير مخاطب شاذ. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في شرح المفصل ٧١/٨، اللسان (علم)، الأشموني ٢٩٠/١، الخزائن ٤٦٥/٢ مغنى اللبيب رقم ٣٨، ابن عقيل رقم ١٠٥، الإنصاف رقم ١٢٧، المقرب ١١١/١، الخصائص ٤٦٥/٢، ٤٥٢/٤، شواهد العيني ٣١١/٢، الهمع ١٤٣/١، الدرر ١٢٠/١.



﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾<sup>(١)</sup>. وأما المنفى فإن كان ماضيا لفظا ومعنى فلا وجود أن ينفى بما نحو: علمت أن ماقام زيد. لأنه لو نفى بلا لا لتبس بالدعاء. وإن كان ماضيا في المعنى دون اللفظ نفى بلم كقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدًا﴾<sup>(٢)</sup> وإن لم يكن ماضيا مطلقا فنفيه بلا ولن. وفي التنزيل: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾<sup>(٣)</sup> فإن كان الفعل دعاء كقوله تعالى: ﴿أَنْ بُرِكَ مَنْ فِي النَّارِ﴾<sup>(٤)</sup> لم يحتاج إلى عوض، لأن الدعاء معنى من المعاني. وأصله بالحرف. وقد جاء الفعل بعدها من غير عوض مطلقا كقوله تعالى: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ﴾<sup>(٥)</sup> بالرفع. فإن مخففة وفيها ضمير الشأن والتقدير: أنه يتم. وقول الشاعر:

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا<sup>(٦)</sup>

وأما قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾<sup>(٧)</sup> فلم يفتقر إلى عوض وأن فيه مخففة بدليل عطف المثقلة عليها. إما لأن ما في ليس من معنى النفي أغنى عنه. وإما لأن الفعل غير المتصرف لا يمكن دخول العوض عليه. وإما الزمورها التعوض مع

(١) سورة المزمل آية ٢٠.

(٢) سورة البلد آية ٧.

(٣) سورة البلد آية ٥.

(٤) سورة النمل آية ٨.

(٥) سورة البقرة آية ٢٣٢.

(٦) القائل: مجهول وهو من البسيط. الشاهد في قوله: «أَنْ تَقْرَأَ» حيث أهملت أَنْ عن العمل.

وجاءت هنا بدلا من حاجة في قول الشاعر:

ان تقضيَا حاجة لي خف محملها

تستوجب منه عندي لها ويـدا

أو في محل رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف وتقديره هي أَنْ تَقْرَأَ... وقد استشهد به كل من:

شواهد العيني ٣٨٠/٤، المفصل ١٧٣، الخزانة ٥٥٩/٣، شرح التصريح ٢٣٢/٢، الخصائص

٣٩٠/١، المنصف ٢٧٨/١، الأشموني ٢٨٧/٣، الإنباف ٢٩٧، شواهد التوضيح ١٨٠،

مجالس ثعلب ٣٩٠، الأشباه والنظائر ١٣٩/١، السيوطي ص ٣٧، اللسان ١٧٥/١٦.

(٧) سورة النجم آية ٣٩.

الفعل دون الإسم لأنها لحقها معه ضربان من التغيير. أحدهما: حذف اسمها من اللفظ، والآخر وقوع الفعل بعدها. فإن قيل: فلم خصوا المفتوحة عند دخول الفعل عليها بالتعويض دون المكسورة؟ أجيب: بأن المفتوحة لما كان اسمها ضمير الشأن وهو محذوف لفظاً لامتني. التزم معها ذلك ليكون عوضاً عن اللفظ بخلاف المكسورة، لأنه ليس فيها ضمير الشأن على الأصح، ولأنها لو لم يعوض لالتبست بالناصبة للفعل بخلاف المكسورة. وإنما لم تعوض الناصبة إما لمخالفة معناها معنى العوض إن لم يوافقها، أو لزوم التكرار إن وافقها. والفرق بين موقع الخففة والناصبة بالنظر إلى الفعل المتقدم عليهما. فإن كان مخففاً كعلمت ووجدت ورأيت بمعنى علمت كانت مخففة لأنها للتحقيق كالشددة. فلا يعمل فيها إلا ما يوافق معناها. وإن كان غير محقق كالرجاء والطمع والإرادة فهي الناصبة. وفي التنزيل ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾<sup>(١)</sup> لأن معاني هذه الاستقبال، والناصبة تصرف العقل إليه. وإن كان الفعل محتملاً للتحقيق وعدمه كحسبت وظننت وخلت جاز فيها الأمران: الخففة والناصبة. لأنه إن قوى أحد الجائزين حتى صار كالعلم فهي الخففة، وإن لم يقو، بل كان ظناً فهي الناصبة. وقرئ ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾<sup>(٢)</sup> برفع تكون ونصبها. فالرفع على أنها مخففة من الثقيلة، لأنهم جزموا بذلك، وصار كالعلم. وإن كان جزمهم جهلاً، وتكتب لا مفصولة من أن لتقدير الهاء التي هي اسمها فاصلاً بينهما. والنصب على معنى أنهم توهموا ورجوا أن لا تكون فتنة، وحيث تكتب لا متصلة بأن لعدم الفاصل. وقوله: أن لا يرجع مثاله لأن الخففة وهو إشارة إلى قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾<sup>(٣)</sup>. وأما كأن: فحرف مفرد معناه التشبيه على الأصح. وقيل مركب من كان التشبيه وأن، فالأصل في قولك: كأن زيداً الأسد. إن زيدا

(١) سورة الشعراء آية ٨٢.

(٢) سورة المائدة آية ٧١.

(٣) سورة طه آية ٨٩.

كالأسد. فقدمت الكاف للعناية والإهتمام بالتشبيه ليكون معلوما من أول الأمر،  
وفتحت الهمزة للتركيب، فإذا خففت فمنهم من يعملها في الظاهر. كقوله:

..... كَأَنْ وَرَيْدِيهِ رِشَاءٌ تُحْلِبُ<sup>(١)</sup>

ومنهم من لم يعملها في الظاهر، وتدخل حينئذ إما على الجملة الاسمية كقوله:

وَنَخِرَ مُشْرِقَ اللَّوْنِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حَقَّانِ<sup>(٢)</sup>

وأما على الفعلية كقوله تعالى: ﴿كَأَنْ لَمْ تُغْنِ بِالْأَمْسِ﴾<sup>(٣)</sup> والتقدير كأنها لم  
تغن بالأمس. فلم تغن. في محل الرفع خبر كأن. وأسمها ضمير الشأن.

وأعلم أنها إذا كانت ملغاة ففيها ضمير الشأن كأن المفتوحة على رأى من

(١) القائل: رؤبة بن العجاج. انظر التصريح ٢٨٢/١، وهو من الرجز المشطور وقبلة:

ومعتد فظ غلب غلب القلب

كأن وريديهِ رِشَاءٌ تُحْلِبُ

ويروى: كأن وريده. الشاهد في قوله: «كأن وريديه» حيث خفف كأن التي تدل على التشبيه  
ثم أتى بعدها باسمها منصوبا وخبرها مرفوعا كما كان يفعل ذلك وهي مثقلة. فيدل ذلك على أن  
الحرف الذي يعمل لشبهه بالفعل إذا خفف لم يجب أن يطل عمله. وقد استشهد به كل من:  
سيبويه ٤٨٠/١، المقتضب ٥٠/١، الإنصاف ١٩٨، ابن يعيش ٨٣، ٧٢/٨، المقرب ٢٠،  
الخرائبة ٣٥٦/٤، شواهد العيني ٢٩٩/٢، التصريح ٢٣٤/١، اللسان (خلب) ملحقات ديوانه  
١٦٩.

(٢) القائل: مجهول وهو من الرجز يروى البيت:

وورج مشرق اللون

كأن ثدياه حقان

الشاهد في قوله: «كأن ثدياه حقان» حيث أتى بكأن مخففة من الثقيلة وحذف اسمها وجاء  
بالخبر جملة اسمية من المبتدأ والخبر وهو «ثديان حقان». ولكون الخبر جملة اسمية لم يحتاج إلى  
فاصل يفصلها من كأن. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٨١/١، ٢٨٣، أوضح المسالك  
رقم ١٥٢، القطر رقم ٦٠، ابن عقيل رقم ١٠٩، شذور الذهب ٢٨٥، المحتسب ٩/١،  
المنصف ١٢٨/٣، ابن الشجرى في أماليه ٢٣٧/١، ٣/٢، الإنصاف ١٩٧، ابن يعيش في  
مفصله ٧٢/٨، الخرائبة ٣٥٨/٤، شواهد العيني ٣٠٥/٢، التصريح ٢٣٤/١، الجمع ١٤٣/١،  
الدرر ١٢٠/١، الأشموني ٢٩٣/١.

(٣) سورة يونس آية ٢٤.



يقول: بأنها مركبة والجملة بعدها خبرها. وأما على رأى من لم يقل بالتركيب فلا ضمير عنده بل هى ملغاة مطلقا. وقول الشاعر:

وَيَوْمَ تُؤَافِقُنِيَا بِوَجْهِهِ مُقَسِّمٌ  
كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَهْفُفُوا إِلَيَّ وَارِقَ السَّلَمِ<sup>(١)</sup>

يروى بنصب ظبية على إعمالها مخففة ورفعها على أنها خبرها، وأسمها ضمير المرأة. أيها كأنها ظبية. وجرها على زيادة أن.

٥٤٠ وَكُلُّ مَوْضِعٍ بِالْإِسْمِ الْفَرْدَا أَوْ كَانَ مَحْضُوصاً بِفِعْلِ أَبْدَا  
٥٤١ تَفْتَحُ إِنْ فِيهِ نَحْوُ قِيلَى لَوْ أَلَّهُ أَمَّاكَ أَلَى مُؤَلَى  
إِنَّ المكسورة والمفتوحة يشتركان في التأكيد والعمل، ويفترقان بأن المكسورة تبقى الجملة معها على استقلالها، والمفتوحة تخرجها عن كونها جملة وتدخلها في

(١) القائل: نسب هذا الشاهد إلى عدد من الشعراء: فقد نسبته الأعلام لباعث بن صريم اليشكري، ونسب لعلباء بن أرقم، ونسب لكعب بن أرقم اليشكري الذي قاله في امرأته. ويذكر الأملاني عبارة «وهو الصحيح» أي نسبته إلى كعب. و في خزنة الأدب ينسب إلى باعث بن صريم، وينسبه البكري في اللآلئ لراشد بن شهاب اليشكري.  
المعنى: يصف الشاعر امرأة جميلة بأن لها وجها جميلا حسنا، وعنقا كعنق الظبية وهو من الطويل

الشاهد في قوله: «كَأَنَّ ظَبِيَّةً» حيث رويت ظبية على ثلاثة أوجه: الرفع والجر والنصب فمن رفعها فعلى أنها خبر كأن واسمها محذوف. ومن نصبها فعلى أنها اسم كأن وخبرها محذوف.. ومن جرها فلا شاهد فيها في هذا الباب. وتروى برواية أخرى:

وَيَوْمَ تُوَفِّقُنِيَا تَعْطِيَا إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطِيَا إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ  
وقد استشهد بها كل من: اللسان (قسم)، الأضداد ص ١٠٧، الخزنة ٣٦٤/٤، الكامل ٢٥٠/١، الأمالي ٢٠٦/٢، سيبويه ٢٨١/١، الأشموني ٢٩٣/١، المغنى رقم ٤٢، القطر رقم ٦٢، شرح شواهد المغنى ٤١/١، حاشية الخضري ١١١/٢، حاشية السجاعي ٦٤/١، المقرب ١١١/١، أمالي ابن الشجري ٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٨، الممع ١٤٣/١، شرح الآجرومية ١٧٢.

حيز المفرد. أما المكسورة فلأنها وقعت في محل لا يقبل تأثير ما قبله فيه فكانت الجملة معها على استقلالها، لعدم تعلقها بما قبلها. وأما المفتوحة فلأنها وقعت في محل يقبل تأثير العمل لأنها بتأويل المصدر من خبرها. ولهذا أفتقرت إلى جزء آخر لعدم استقلالها وتعلقها بما قبلها ولم تقع صلة الذى بخلاف المكسورة. فإن قيل: فكيف لا تكون المفتوحة مستقلة وهى تدخل على المبتدأ أو الخبر. قيل: إنما لم تستقل لكونها موصولة بما بعدها كما أن الذى يوصل بالجملة، ولا تفيد كلاماً إلا بضميمه. وقد ذكر ضابطاً تعرف به المواضع التى تفتح إن فيه والتى تكسر. أما الفتح فقد ذكر له موضعين. أحدهما: ما يختص بالإسم المفرد، والآخر ما يختص بالفعل. وأشار إلى الأول بقوله: وكل موضع بالإسم انفراداً. ويريد بالإسم المفرد. وإلى الثاني بقوله: أو كان مخصوصاً بفعل أبداً. ثم أنه مثل بكل واحد من الموضعين. أما الثاني: فبقوله: لو أنه. وأما الأول فبقوله: أذاك أى مولى. أما فتحهما بعد لو فلأنها في محل الفاعل. والفاعل لا يكون إلا اسماً مفرداً. والتقدير: لو ثبت أنه. ولأن لو تختص بالأفعال، ووجب حذف الفعل لحصول الأمرين وهما الدلالة على خصوصيته بما في أن من معنى الثبوت، ووقعها موقعه. وأما بعد أذاك فلأنه فعل وأنى مولى فاعله.

وأعلم أن ما ذكره وهو قوله. وكل موضع بالإسم انفراداً إلى آخره ضابط كلى. لما تفتح أن فيه. ولابد من معرفة المواضع التى يشتمل عليها الضابط المذكور لتحصل به الإحاطة وهى عشرة:

أحدها: فى محل الفاعل وقد مر ذكره. وثانيها: المفعول نحو عرفت أنك قائم. وثالثها: بعد لولا: كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾<sup>(١)</sup> لأنها وقعت موقع المبتدأ وحده لأن الخبر لا يظهر. وكذلك: عندى أنك قائم. أى عندى قيامك لأن أن وما عملت فيه فى موضع اسم مفرد مبتدأ. ورابعها: بعد لو. وفى

(١) سورة الصافات آية ١٤٣.

التنزيل: ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾<sup>(١)</sup> لأنها في محل الفاعل وقد مر بيانه. وخامسها: في محل المجرور نحو: عجبت من أنك منطلق. ويحذف الجر معها قياسا مطردا. وفي التنزيل: ﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> أى ولأن. والأصح أنها في محل النصب إذا حذف الجار لوجوب النصب عند إسقاط الخافض، ولثلا يؤدي إلى إعمال حرف جر مع حذفه وهو ضعيف. وسادسها: إذا عطف بها على اسم أو ما أول بالإسم: فالأول نحو: سرني قيامك، وأنتك ضارب. والثاني كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾<sup>(٣)</sup>. ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾<sup>(٤)</sup> فإنك معطوف على أن لاتجوع فيها. وسابعها: أن تبدل من الإسم كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾<sup>(٥)</sup> فأنهم بدل من كم على قراءة الفتح، لأنها مفعولة أهلكنا حملا على المعنى. وثامنها: إذا كانت خبرا لمبتدأ كقوله تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٦)</sup> على من قرأها مشددة. وتاسعها: بعد مذ مطلقا نحو: ما رأيته مذ أن الله خلقي. ولابد من تقدير مضاف لاختصاصها بالزمان كما مر. وعاشرها: بعد ظننت وأخواتها. إذا لم يكن معها اللام نحو ظننت أنك قائم. فالأخفش يفتحها لأنها في محل المفعول الأول. والثاني هو ظاهر إلا أن فيه آستلزام وجوب حذف خبرها من غير ضرورة. وأما سيبويه<sup>(٧)</sup> فلأنها عنده سدت مسد مفعولين محكوم به ومحكوم عليه ولا حذف. ولا يقال يلزم على قول سيبويه اختلال الضابط المذكور لأن فتحها في محل الجملة، لأننا نقول: إنما يلزم ذلك لو لم تكن الجملة في

(١) سورة لقمان آية ٧٢.

(٢) سورة الأنبياء آية ٩٢.

(٣) سورة طه آية ١١٨.

(٤) سورة طه آية ١١٩.

(٥) سورة يس آية ٣١.

(٦) سورة يونس آية ١٠.

(٧) سيبويه ٤٨١/١، ٤٨٢.

حكم المفرد، وهو ممنوع. لأن الجملة المستقلة لا تغيرها العوامل. وظننت لما نصبهما جعلهما في قوة المفرد. وإنما فتحت أن في هذه المواضع لأنها مختصة بالمفرد فهي معمولة لما قبلها وهي في أكثرها منصوبة المحل فجعل لها الحركة الدالة على المفعولية، وحمل الباقي عليه.

٥٤٢ وَكُلُّ مَوْضِعٍ عَلَيْهِ يَعْتَقَبُ الْإِسْمُ وَالْفِعْلُ فَكَسْرُهُ يَجِبُ

٥٤٣ فَكَسْرُهُ بَعْدَ الْقَوْلِ أَوْ اللَّامِ وَالْإِبْتِدَاءِ وَمَعَ الْأَقْسَامِ

لما بين المواضع التي تفتح أن فيها وهي التي تختص بالمفرد، أخذ يبين المواضع التي تكسر فيها وهي التي لا تختص بل تقع فيها الجملة الاسمية والفعلية. وهو المراد بقوله: وكل موضع عليه يعتقب أى يعتقب الاسم والفعل عليه، ولا يختص بأحدهما، فكسر الحرف وهي أن يجب فيه. وقوله فاكسره: يريد فاكسر أن. وإنما ذكر الضمير فيه، وفيما قبله نظرا إلى الحرف لأنه مذكر. ولما ذكر لمواضع الكسر أيضا ضابطا كليا ذكر بيانها مفصلة وهي عشرة أيضا. وقد ذكر منها أربعة: الأول: بعد القول المجرد من معنى الظن وما تصرف منه كالماضي والأمر والنهي والمصدر واسم الفاعل والمفعول نحو: قال زيد إن عمرا منطلق. وإنما اطلق المصنف قوله فاكسره بعد القول ولم يقيده بما ذكرنا من كونه مجردا عن معنى الظن لأنه يريد أن يذكره في البيت التالى لما ذكره فيه، وإنما كسرت بعد القول المجرد من معنى الظن لأنه تعتقه الجملتان: الاسمية والفعلية نحو: قال زيد عمرو منطلق، وقال زيد انطلق عمرو. الثانى: إذا دخل اللام في خبرها كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾<sup>(١)</sup> لأن اللام في نية التقديم. فتعلق ما قبلها عن العمل. وأشار اليه بقوله أو اللام. الثالث: الإبتداء. ويريد به ابتداء الكلام نحو: إن زيدا قائم. لأن من ابتداء كلاما كان مخيرا بين أن يبدأ بالاسم وأن يبدأ بالفعل. وفي التنزيل: ﴿إِنْ اللَّهُ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾<sup>(٢)</sup>! الرابع: بعد القسم كقولك: والله إن زيدا قائم.

(١) سورة المنافقون آية ١.

(٢) سورة الأحزاب آية ٥٦.

وفي التنزيل: ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾<sup>(١)</sup> لأن جواب القسم تقع فيه الجملتان الإسمية والفعلية كما مر فهذه التي ذكرها. الخامس: إذا وقعت صلة كقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾<sup>(٢)</sup>. السادس: بعد واو الحال نحو: جاء زيد وإنه يضحك. السابع: بعد حتى الابتدائية نحو: قام القوم حتى إن زيدا قائم. إن قدرت موضع الجملة كسرت، وإن قدرت موضع المبتدأ وحده فتحت. وإنما قيد بالابتدائية لتخرج العاطفة والجارة، لأنها تفتح بعدها. الثامن: بعد ألا التي للتنبيه كقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ﴾<sup>(٣)</sup>. التاسع: بعد أما نحو: أما إنه منطلق. العاشر: إذا وقعت مفعولا ثانيا لعلمت أو خبرا لكأن أو لأن، والإسم الذي قبله لجة. نحو: علمت زيدا إنه منطلق، وكأن زيدا إنه قائم. وقوله:

إِنَّ الْخَلِيفَةَ إِنَّ اللَّهَ سَرَّيْلَهُ .....<sup>(٤)</sup>

وإنما وجب كسرهما لأنها لو فتحت للزم منه أن يكون المصدر خبرا عن الجثة لوجوب تقديرها به مفتوحة.

وأعلم: أن الضابط الذي ذكره المصنف وهو قوله: وكل موضع عليه يعتقب إلى آخره، ذكره أبو علي مع الذي قبله، وليس بضابط تام، لأنه ينجزم بما بعد فاء الجزاء نحو قولك: من يكرمني فأني أكرمه. فهذا الموضع يعتقب عليه الإسم والفعل، ولا يتعين فيه الكسر، بل يجوز فيه الفتح والكسر. فالكسر بتقدير. فأنا أكرمه فهي واقعة موقع الجملة، والفتح بتقدير: فجزاؤه أني أكرمه، فهي في موضع خبر المبتدأ. وقد قرئ قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ

(١) سورة العصر آية ١.

(٢) سورة القصص آية ٧٦.

(٣) سورة فصلت آية ٥٤.

(٤) لم أعثر على قائله. ولم أجده في كتب النحو التي اطلعت عليها.

والشاهد وجوب كسر همزة إن كما ذكر الشارح وفرار من أن يكون المصدر خبرا عن الجثة في حالة فتح الهمزة. لأنها تؤول هي واسمها وخبرها بمصدر.



وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ<sup>(١)</sup>  
أما الفتح فعلى تقدير أنها فى محل المفرد وهو المبتدأ وحده. والظرف هو الخبر  
زمانية كانت إذا التى للمفاجآت أو مكانية. لأن المبتدأ معنى ويتعلق بمحذوف  
والتقدير إذا العبودية حاصلة. وأما الكسر فتقدير وقوعها فى محل الجملة أى فإذا  
هو عبد. والعامل فى إذا ما فى عبد من معنى الذل.

فإن قيل: فيلزم منه أن يعمل ما فى حيز إن فيما مثلها وهو محال. قلنا: إنما يلزم  
أن لو كان تقدير العمل عند وجودها وهو ممنوع. فإن تقدير عملها إنما يكون  
عند عدمها.

٥٤٤ وإن أئى مع أئقول إنا فتحت إن كنت تُرئد الظن

٥٤٥ وذا فى الاستفهام والخطاب غير حكاية ولا إيجاب

قد تقدم أن القول إذا كان بمعنى الظن ووقعت إن فيه فتحت لأنها تكون واقعة  
موقع المفرد، لأن القول إذا كان بمعنى الظن، لا يقع بعده إلا الاسم، كما أن ظننت  
كذلك. وبنو سليم يجرون القول مجرى الظن مطلقاً، وغيرهم لا يجريه مجراه إلا  
بشروط. وقد ذكرها المصنف وهى خمسة شروط: الأول: أن يكون الفعل مضارعاً،  
وقد أشار إليه بتمثيله وهو قوله: أئقول. الثانى: أن تقترب به همزة الإستفهام.  
الثالث: أن يكون الفعل للمخاطب. وأشار إليهما بقوله: وذا فى الإستفهام  
والخطاب الرابع: ألا يفصل بين الفعل والإستفهام إلا بالظرف أو بأحد جزئى  
الجملة التى بعده. أما الظرف فنحو: عندك تقول إياك قائماً، وإما بأحد جزئى

(١) القائل: الفرزدق من قصيدة له من الطويل. وليس فى ديوانه. الشاهد فى قوله: «إذا أنه عبد القفا»  
حيث روى بوجهين: الأول: بفتح همزة أن على اعتبار أنها مع اسمها وخبرها فى تأويل مصدر  
مبتدأ، واختلف العلماء فى خبره. فقال المبرد والأعلم: إذا ظرف وهو متعلق بمحذوف خبر. وقال  
ابن مالك وجماعة إذا: حرف، والخبر محذوف. والوجه الثانى بكسر همزة إن على تقدير أن مابعداها  
جملة غير محتاجة إلى شيء. وقد استشهد به كل من: شواهد العينى ٣١٤/٢، الأشموني  
٢٧٥/١، ابن عقيل ٣٠٥/٢، رقم ٩٨، شرح شذور الذهب ٢٠٧، سيبويه ٤٧٢/١، أوضح  
المسالك رقم ١٣٤.

الجملة التي بعدها. أما الظرف فكقوله:

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ<sup>(١)</sup>  
الخامس: قوله: غير حكاية. والمراد أن هذه الشروط مع وجودها إذا قصد بما  
بعد القول الحكاية وجب كسر إن بعدها. لأن معنى الحكاية أن يحاكي باللفظ  
الثاني اللفظ الأول. وقوله: ولا إيجاب لا حاجة إليه. لأن الإستفهام لا يكون إيجابا.  
وقوله: إن كنت تريد الظنا لأنك لو لم تقصد بالقول الظن كنت حاكيا فلا يجوز  
الفتح. وذا إشارة إلى فتح أن. وأعلم أن للعرب في القول أربعة مذاهب: أحدها:  
أن تحكى بعده الجملة كقولك: قلت قام زيد. فالجملة في محل النصب بدليل أنه  
لو قيل: ما قال زيد: لقليل: حقا أو باطلا، ولا يفتقر إلى رابط لكون المفعول  
فضلة، ويجب كسر إن بعده لاغير. الثاني: أن يجري مجرى الظن بالشروط  
المذكورة. ومنه قوله:

فَمَتَى تَقُولُ الدَّارُ تَجْمَعُنَا<sup>(٢)</sup> .....

الثالث: أن يجري مجرى الظن بشرط الخطاب فقط. الرابع: أن بني سليم

(١) القائل: الكميت بن زيد الأسدي من الوافر. الشاهد في قوله: «أجهالا تقول بني لؤي» حيث  
أعمل تقول عمل تظن وهو مضارع مبدوء بالتاء التي تدل على الخطاب، ومسبوقة بهزمة  
الإستفهام. وقد فصل بينه وبين الهمة بأحد المفعولين وهو قوله جهالا. وقد استشهد به كل  
من: أوضح المسالك رقم ١٩٨، ابن عقيل رقم ١٣٦، سيبويه ٦٣/١، المقتضب ٢/٢٤٩،  
ابن يعيش في مفصله ٨٧/٧، الخزائن ٤٢٣/١، ٤٢٣/٤، ٢٣/٤، شذور الذهب ٣٨١، شواهد العيني  
٤٢٩/٢، التصريح ٢٦٣/١، الهمع ١٥٧/١، الدرر ١٤٠/١، الأشموني ٣٧/٢.

(٢) القائل: عمر بن أبي ربيعة من الكامل. وتام البيت:

أَمَّا الرَّجُلُ فَذُوْنَ بَعْدِ غَدٍ  
فَمَتَى تَقُولُ الدَّارُ تَجْمَعُنَا

الشاهد في قوله: «تقول الدار» حيث استعمل الشاعر هنا القول «تقول» بمعنى النصب فنصب  
بها «الدار» على أنها معمولة له. واستشهد به كل من: سيبويه ٦٣/١، ديوانه ص ٤٣٤، شرح  
التصريح ٢٦٢/١، ابن السرياني ١٣٠، اللسان (قول) ٩٣/١٤، المقتضب ٢/٣٤٩، المفصل  
ص ١٣٨، اللسان (رحل) ٢٩٦/١٣، ١٥٧/١٥.



يعملون القول مطلقا عمل الظن من غير الشروط المذكورة. وتفتح أن بعد القول في الثلاثة الأخيرة.

٥٤٦ وَكُلُّهَا لَا يَتَقَدَّمُ الْخَبَرُ عَلَى اسْمِهَا إِلَّا ظُرُوفًا تُعْتَبَرُ

٥٤٧ تَقُولُ لَيْتَ بَيْنَنَا مُحَمَّدًا كَقَوْلِهِ: إِنَّ عَلَيْنَا لِلَّهِدَى

إنما أمتنع تقديم أخبار إن واخواتها وهو المراد بقوله: وكلها على أسمائها: إما لأنها لا تنصرف. في أنفسها لكونها حروفا فلا تنصرف في معمولةها، وإما لثلاث يساوي الفرع الأصل، وإما لأن خبرها يكون مضمرا منفصلا نحو: إن الكريم أنت. فلو قدم لصار متصلا وتغيرت صيغة الحرف كما مر. قوله: إلا ظروفًا تعتبر: يريد أن الخبر يمتنع تقديمه إلا إذا كان ظرفا كقولك: إن في الدار زيدا، ولعل عندك بكرا، فإنه يجوز تقديمه لاتساعهم في الظروف حتى أنهم فصلوا بها بين المضاف إليه وبين همزة الاستفهام. والقول الجاري مجرى الظن وبين ما وفعل التعجب. لأن الظرف لما لزم المظروف تنزل منزلته بشدة التباسه به فأتسع فيه مالا يتسع في غيره. وقيل: إنما جاز تقديم الظرف وهو خبر، لأنه لا يضمير وهو أحد مامنع تقديم الخبر. وقيل: لو لم يقدم الخبر إذا كان ظرفا لامتنع أن يكون اسم إن نكرة كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾<sup>(١)</sup> لأن المبتدأ إذا كان نكرة وخبره ظرفا مطلقا لا مسوغ للإبتداء به إلا تقديم الخبر ولزوم تأخيره. وقيل: إن الخبر حقيقة ليس هو الظرف بل ماتعلق به وهو مقدر بعد الاسم. فكان الخبر في الحقيقة غير مقدم فيكون قوله حيثثذ إلا ظروفًا استثناء منقطع لكون الظروف ليست في الحقيقة أخبارا. وقوله: تعتبر: يحترز به عن الظروف الناصبة، فإنها لا تصلح أن تكون أخبارا كما يبين بعد: وإنما قال ظروفًا والمراد بها الظرف وحرف الجر لأن سيبويه<sup>(٢)</sup> يطلق اسم الظرف على حرف الجر لكونها تتعلق بعامل كالظروف. ولأن الفعل اللازم يعمل فيها كما يعمل في الظرف. وقد مثل بهما. إما بالظرف بقوله: ليت بيننا محمدا. وإما بحرف الجر

(١) سورة البقرة آية ٢٤٨، سورة آل عمران آية ٤٩.

(٢) سيبويه ٥٩/١، ١٣١/٢، ١٣٢.

فبقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى﴾<sup>(١)</sup>. فإن قيل: فإذا لم يكن الحرف عاملا في الظرف، وقد فصل به فهلا جاز الفصل بالجملة. أجيب: بأن الظرف يقدر له معه عامل. وأما الجملة فالحرف هو العامل في محلها وإن لم يعمل في لفظها. ٥٤٨ وإن أئى ظَرْفٌ يَكُونُ خَبْرًا وَخَبْرٌ فَأَجْعَلُهُ خَالًا مُظْهِرًا ٥٤٩ أو أَجْعَلِ الظَّرْفَ مُعَلِّقًا بِهِ تُخَيِّرْتُ بَيْنَ رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ ٥٥٠ تَقُولُ إِنَّ الْمَالَ عِنْدِي هَيِّنٌ أَوْ هَيِّنًا فَالْتَصُبْ فِيهِ حَسَنٌ إذا وقع الظرف خبرا أو كان تاما وهو الذى يصح وقوعه خبرا عن المبتدأ مطلقا نحو: زيد فى الدار. فإن كان معه نكرة مشتقة فى باب إن وأخواتها نحو: إن زيدا عندك قائما. فإنه يجوز نصب النكرة وهى قائما، ورفعها. فالنصب على الحال من الضمير فى الظرف، والظرف هو الخبر. والرافع إما على أنه هو الخبر والظرف معلق به، أو على أن يكونا خبرين. قال:

وإن لَكُمْ أَصْلَ الْبِلَادِ وَفَرَعَهَا وَالْخَيْرُ فِيكُمْ ثَابِتًا مَبْدُولًا<sup>(٢)</sup>  
فاصل البلاد آسم إن ولكم هو الخبر، والخبر معطوف على آسم إن، وثابتا حال من الضمير فى الظرف الذى هو خبر الخبر المعطوف على آسم إن، وهو فيكم. أى والخير حاصل فيكم ثابتا مبدولا. ومبدولا إما حال ثانية، أو حال من الضمير فى الحال الأولى. فإن لم يكن تاما نحو: زيد بك واثق لم يجوز إلا الرفع، لأن الظرف لا يصح وقوعه خبرا.

(١) سورة الليل آية ١٢.

(٢) القائل: مجهول. من الكامل. ويروى البيت برواية أخرى:

إن لَكُمْ أَصْلَ الْبِلَادِ وَفَرَعَهَا

فالخير فيكم ثابتا مبدولا

الشاهد فى قوله: «ثابتا» حيث نصب على الحال والاعتداد فيه على المجرور فى الخبر. والرفع فيه حسن.

وقد استشهد به سيبويه ٢٦٢/١. ولم أجده فى غيره.

وَأَعْلَم: أن هذا الحكم لا يختص بباب إن، بل هو جار في باب المبتدأ والخبر، أو ما أصله ذلك تقول: زيد عندك قائما. فزيد مبتدأ، وعندك إن جعلته خبرا نصبت قائما على الحال من الضمير في الظرف، وإن رفعت قائما كان هو الخبر والظرف معلقا به، وكذلك إذا دخلت عليه كان وظننت وأخواتها كقولك: كان زيد عندك قائما. فإن جعلت الخبر الظرف كان قائما حالا. وإنما ذكره في باب إن دون غيرها من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر لظهوره في أن، لأنه في باب كان وظننت منصوب مطلقا. ولذلك قال: فأجعله حالا مظهرا. أى يظهر في باب إن أنه حال. وقوله: إن المال عندى هين، أو هينا مثال للنصب والرفع. فإن نصبت هينا فهو حال، والعامل فيه عندى، وإن رفعته فهو العامل في عندى وهو المراد بقوله: أو أجعل الظرف معلقا به أى معلقا بالخبر إن رفعته ولا ضمير في الظرف حينئذ. إلا أن النصب هو الأحسن، لأن الكلام تم بالظرف وهو عندى فوقع هينا فضلة فالنصب على الحال. ولك في مثل: في الدار زيد جالس، وابن عمرو قائم أربعة أوجه: جعل الظرف والنكرة المشتقة خبر. وأن تكون النكرة حالا والظرف خبرا أو بالعكس. وأن تكون النكرة خبرا والظرف يتعلق بها كما مر.

## ( لا النافية للجنس )

٥٥١ وَيَجْعَلُونَ لَا كَأَنَّ فِي الْعَمَلِ تَقُولُ لَا ذَا نَجْدَةٍ غَيْرُ بَطْلٍ  
 القياس يقتضى أن لا تعمل لا لعدم اختصاصها لما مر. وإنما أعملوها لشبهها  
 بأن، لأنها تقتضيها. وربما جعلوا أحد المتناقضين مشابها للآخر من حيث أن كل  
 واحد منها ينافي الآخر، ولتنبيه الذهن لهما معا ولأنها لتوكيد النفي، لأن نفي الجنس  
 توكيد في المعنى، كما أن إن لتوكيد الإثبات، ولأنهما يدخلان على المبتدأ والخبر  
 ويطلبان التصدر، ويتلقى بهما القسم. وقيل: إن لا مشبهة بأن الخفيفة لأنها على  
 حرفين ثانيهما ساكن. والخففة تعمل وتلغى، فكذلك لا. فلما أشبهتها عملت  
 عملها ليظهر بذلك تأثير الشبه. وقيل إن لا هذه غير التي تدخل على الأفعال  
 لاختلاف معنيهما. قال أبو على الذى يدل على أنها ليست الداخلة على الفعل  
 أنها تنفى جميع المفردات. فقولك: لا رجل فى الدار نفى لاستغراق الجنس.  
 وقولك: لا يقوم فهو نفى للقيام فى المستقبل فقط فهو لنفى نوع ما، وفيه نظر.  
 وإذا تقرر هذا فقوله: ويجعلون لا كأن فى العمل. أى يجعلون لا فى العمل وهو  
 نصب الإسم، ورفع الخبر كأن فى ذلك. وكان ينبغى أن يقول: ويجعلون لا كأن  
 فى العمل فى النكرة إذ أوليتها. إلا أنه لما مثل بقوله لا ذا نجدة غير بطل اكتفى عن  
 القيد المذكور. وأقسام لا كثيرة ولا تعمل إلا نافية أو ناهية. فالنافية: إن دخلت  
 على الفعل لم تعمل شيئا، وإن دخلت على الإسم فتارة تحمل على ليس فتعمل  
 عملها، وتارة على أن فتعمل عملها للمشابهة المذكورة. فهى أذن فرع عليها فى  
 العمل. فهى منحطة عنها ولا تعمل إلا بثلاثة شروط: أحدها: أن معمولها لا يكون

إلا نكرة اسما وخبرا، لأنها لما كانت تفيد النفي العام بدليل امتناع: لا رجل في الدار بل رجلين، كانت متضمنة معنى من. لأن النكرة في سياق النفي لا تقتضي العموم إلا إذا كانت معها من ظاهرة أو مقدرة، وأما المعرفة فلا يمكن تقدير من معها. وأما قوله:

لَيَالِي لَا أُمَثَالَهُنَّ لَيَالِيَا<sup>(١)</sup> .....

فإن مثلا لا يتعرف بالإضافة. الثاني: لا يفصل بينها وبين اسمها مطلقا، لأنها فرع إن الذي لا يفصل بينها وبين معمولها إلا بالظرف. والفرع لابد أن ينحط عن رتبة الأصل لعدم الفصل مطلقا. الثالث: أن لا تتكرر لأنها بالتكرار تكون جوابا عن كلام عمل بعضه في بعض من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل. فأعيد الجواب على وفق السؤال. ولا تخلو النكرة التي تليها من أن تكون مفردة أولا. والأول يأتي بيانه في الذي بعد ما نحن فيه. والثاني إما أن يكون مضافا أو مشتبا به. فالمضاف لا ذا نجدة غير بطل. وهو الذي مثل به. ونحو: لا غلام رجل عندك. والمشبّه به نحو: لا حسنا وجهة ولا صاعدا جبلا عندك، ولا عشرين درهما لك. ولم تذكره لفرعيته على المضاف، ولا خلاف في نصبهما، وأمتناع بنائهما. أما المضاف فلا متناع جعل ثلاثة أشياء كالشيء الواحد. ولا ينتقض بالصفة لأنها هي الموصوف في المعنى. والمضاف غير المضاف إليه، ولأن المضاف إليه يعاقب التنوين. وما فيه تنوين تمكن فلا يبنى. وأما المشبهة بالمضاف فحمل على المضاف لمشابهته له من

(١) القائل: ذو الرمة. من الطويل وتمام البيت:

هِيَ الدُّارُ إِذْ مَيَّ لِأَهْلِكَ جِزْرَةٌ  
لَيَالِي لَا أُمَثَالَهُنَّ لَيَالِيَا

الشاهد في قوله: «لا أمثالهن لياليا» فنصب أمثالهن بلا لأن المثل نكرة، وإن كان مضافا إلى معرفة، وإنما نصب ليالى على التبيين لأمثالهن على مثال قولنا: لا مثلك رجلا فرجل تبين للمثل على اللفظ.

وقد اسشهد به كل من: سيبويه ٣٥٢/١، المقتضب ٣٦٤/٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٢، السيوطي ٥٢، ديوانه ص ٦٥٠.

حيث أنه عامل في الثاني كالمضاف. وأن الثاني مخصص له كتخصيص المضاف بالمضاف إليه. وإنما بدأ بالمضاف قبل المفرد لأمرين. أحدهما أن المضاف معرب اتفاقاً. وفي المفرد خلاف. وثانيهما أن المضاف يظهر عمل لها فيه بخلاف المفرد. وأعلم. أنه لا خلاف في أن لا هي العامل في الخبر إذا كان اسمها مضافاً أو مشبهاً به. وأما إذا كان مبنياً ففيه خلاف. فسيبويه<sup>(١)</sup>. ذهب إلى أنه يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها، لأنها لما كانت فرعاً على أن في العمل وجب أن لا تعمل في الخبر لئلا تلزم مساوات الفرع الأصل. وذهب الأخفش<sup>(١)</sup> والمبرد<sup>(١)</sup> ومن تابعهما إلى أنه يرتفع بها قياساً على أن، ولأنها تقتضيها فيجب أن تعمل فيهما قياساً على سائر العوامل، ولأنها تعمل في الصفة فعملها في الخبر أولى.

٥٥٢ وَأَبْنِ عَلَى الْفَتْحِ الَّذِي قَدْ وَرَدَا مُتَكَرِّراً غَيْرَ مُضَافٍ مُفْرَدًا

٥٥٣ مركبا مع لا كخُمْسَةٍ عَشْرٍ مُضْمَنًا مِنْ نَحْوِ قَوْلِي لَا وَرَر

٥٥٤ وَالْأَصْلُ لَا مِنْ وَرَرٍ ثُمَّ حُدِفَ وَيُحْدَفُ الْخَبَرُ فِي لَا إِذْ عُرِفَ

هذا هو القسم الذي يليه لا وهو مفرد نكرة وهو المقابل للقسمين المذكورين. فقوله: منكر يحترز به عن المعرفة. وقد مر بيان العلة في عدم عملها في المعارف. وقوله: غير مضاف احترز به عن المنكر المضاف، فإنها تعمل فيه لكنه لا يبنى لما مر. وقوله: مفرد يغني عن قوله غير مضاف. وكأنه ذكره توكيداً، والأشبه أنه احترز به عن المشابهة للمضاف، فإنه غير مضاف ولا مفرد لعمله فيما بعده، ولأن ما بعده من تمامه. وأختلف النحاة فيه من جهة أنه معرب أو مبنى. فالأكثر على أنه مبنى اللفظ منصوب المحل. وذهب الزجاج<sup>(٢)</sup> والسيباني<sup>(٢)</sup> والرماني<sup>(٢)</sup> إلى أنه

(١) انظر: سيبويه ٣٥٤/١، ٢٧٥/٢، الأصول لابن السراج ٤٧٢/١، المفصل للزمخشري ٧٤،

المقرب ١٦٠/١، شرح الكافية ٢٥٥/١، الجني الداني ٢٩٠ — ٢٩٢، المقتضب ٣٥٩/٤،

شرح الكافية للرضي ٢٣٧/١، الخزانة ٢٤/١، ٨٩/٢، والفصول الخمسون لابن معطي ص

٢٠٢ حيث يقول ان لا لا تعمل في المعارف.

(٢) يجمع النحاة على أن لا لا تعمل في المعارف فيكون اسمها نكرة، ويبني على الفتح لأنه يركب مع

معرب، وفتحته فتحة إعرابية، وإليه ذهب الكوفيون أيضا. وإنما حذف التنوين للفرق بين ماهو جواب: هل من رجل؟ وبين ما هو جواب هل رجل؟ وللتنبية على ضعف عملها وحطها لها عن درجة أن. وكلام سيبويه<sup>(١)</sup> يحتمل الأمرين. لأنه قال: تعمل لا فيما ينصبه بغير تنوين. وترك التنوين لازم لأنها مع ما بعدها كخمس عشرة. فذكر النصب يدل على الإعراب لأنه لقب يختص به في الأعرف. وذكر خمسة عشر يدل على البناء. أما القائلون بالبناء فأحتجوا بأمرين ذكرهما المصنف: أحدهما أنها مركبة مع اسمها. والتركيب يوجب البناء بدليل امتناع الفصل بينهما بالظرف. وإليه أشار بقوله: مركبا مع لا أى أنه يليها بلا فاصل. ولا يقال: بأن التركيب يبطل عملها لأن التركيب إنما يكون بعد العمل وقوله: كخمس عشرة عشر يريد في التركيب والبناء على الفتح. الثاني: أن اسمها متضمن معنى الحرف الدال على عموم النفي لما بينا أن حرف التنوين إنما كان للفرق بين جواب: هل من رجل وبين هل رجل. فجواب الأول: لامن رجل. والثاني لا رجل ليكون الجواب مطابقا للسؤال. فلو لم تكن من ظاهرة أو مقدرة مع الأول لتدل على الإستغراق لما حصل الفرق بين الجوابين. ولما لم تكن ظاهرة فهي إذن مقدرة. وإليه أشار بقوله: مضمنا من. وإنما قدرت مع اسمها ولم يظهروها. لأن بظهورها يبطل عمل لا ولو لم يقدر لبطل حكم الإستغراق المذكور. فراعوا جانب كل واحدة من الكلمتين. أعنى من ولا. فحذفوا من وبنوا النكرة لتضمنها معناها. فكان البناء وافيا بمقتضى من وهو المراد بقوله: والأصل لا من وزر أى حذف من العلة المذكورة. وقيل: لو لم يكن مبنيا لامتنع حذف التنوين منه إلا بمعاقب، ولا معاقب. وبنى على حركة تقوية له لأن بناءه عارض. وعلى الفتح طلبا للخفة. وأما القائلون بالإعراب فأحتجوا بأمرين:

— (لا) تركيب «خمس عشرة» انظر:

سيبويه ٢٧٤/٢، ٢٧٥، الأصول في النحو لابن السراج ٤٦١/١، ٤٦٢، اللامات للزجاجي ١٠٤ — ١٠٩، شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ٦٢/٦١، معاني الحروف للرماني ص ٨١، الجمل للجرجاني ١١.

(١) سيبويه ٣٤٨/١.

أن المضاف والمشبّه به لما كانا معربين معا وجب أن يكون المفرد معربا عملاً بالإستصحاب. الثاني: أنه ليس من حكم العامل جعل المعرب مبنيا ولا بالعكس. الثالث: أنه لو لم يكن معربا لما صح العطف على لفظه بالمعرب ولا وصفه والإخبار عنه به. وعملها فيها واحد وكلها ضعيفة أما الأول فلأن المضاف والمشبّه به إنما لم يبين شيء منهما لوجود المانع بخلاف المفرد. فإن بناءه لوجوب سبب البناء وانتفاء المانع. فلما افترقا في هذين الوصفين لم يلزم من إعراب أحدهما إعراب الآخر. وأما الثاني فلأننا لم ندع أن العامل هو الموجب للبناء، بل الموجب له تضمنه معنى الحرف. وأما الثالث: فلأنه لم يبين المعطوف والخبر والصفة لانتفاء سبب البناء عنها، ولأنه معارض بعطف المعرب على المبنى كما في النداء، وبصنعتة وبالأخبار عن المعرب المبنى في نحو: إن هؤلاء كرام. لأن الإسم مبنى والخبر معرب. وقوله: ويحذف الخبر من لا أى من باب لا. فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. وقوله: إذ عرف أى لأنه قد عرف. فإذا تفيد هنا التعليل. وإنما عرف لأنه جواب سؤال. والجواب قد يحذف شيء منه لدلالة السؤال على المحذوف. وقد يحذف كله، ويجتزأ بالحرف كنعم أولا في جواب من قال: هل قام زيد.

وَأَعْلَمُ أَنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ يَظْهَرُونَ خَيْرَ لَا وَيُحَذِّفُونَهُ كَثِيرًا لِأَسِيْمَا إِذَا كَانَ ظَرْفًا عَامًّا كَقَوْلِهِمْ: لَا بَأْسَ، وَلَا مَالٌ وَلَا أَهْلٌ أَى لَا بَأْسَ عَلَيْكَ، وَلَا مَالٌ لَكَ وَلَا أَهْلٌ لَنَا. وَأَمَّا كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ نَحْوَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَالْخَبَرُ فِيهِ مُحَذَّفٌ. وَالتَّقْدِيرُ: لَا إِلَهَ فِي الْوُجُودِ. وَلَا يَقَالُ: اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى هُوَ الْخَبَرُ لِأَنَّهُ خَاصٌّ، وَأَسْمٌ لَا عَامٌّ. وَالْخَاصُّ لَا يَكُونُ خَبْرًا عَنِ الْعَامِّ، وَلَئِنْ عَرَفَتْ وَهِيَ لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي النُّكْرَةِ اسْمًا وَخَبْرًا. وَهَذَا الْأَخِيرُ إِنَّمَا يَصَحُّ عِنْدَ مَنْ يَجْعَلُ لَا هِيَ الْعَامِلَةُ فِي الْخَبَرِ وَإِلَّا فَلَا. وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيُحَذِّفُونَهُ مُطْلَقًا إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا خَاصًّا. فَإِنْ كَانَ خَاصًّا نَحْوُ: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ عِنْدَهُمْ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا، وَأَنْ يَكُونَ صِفَةً. وَقَدْ يُحَذَّفُ الْإِسْمُ فَيَقَالُ لَا عَلَيْكَ أَى لَا بَأْسَ عَلَيْكَ.



٥٥٥ وَقَدْ تَقُولُ لَا أَبَا لَعَمْرُو وَلَا يَدْنَى لَهُ يَدْفَعُ الشَّرَّ

٥٥٦ وَاللَّامُ مُقَحَّمٌ كَأَنَّ لَمْ يَثْبُتَ وَمِثْلُهُ يَأْبُوسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي

قوله: وقد تقول لا أبا لعمرو يريد أنها لغة قليلة بدليل أنه يأتي بلفظة قد مع المضارع الدال على تقليل الحكم. واعلم: أن فيها وفيما أشبهها ثلاث لغات الأولى وهي الأفتح: أن تقول: لا أب لك. فأب اسم لا وهو مبني لأنه مفرد ولك خبره. ويحتمل أن يكون صفة والخبر محذوف. وقد حذفت لام الكلمة لأن الأسماء الستة لا تثبت لاماتها إلا في الإضافة نحو: أبوك وعليها قوله:

فَلَا أَبَ وَأَبْنَاءُ..... (١)

وقول الآخر:

أَبِي الْإِسْلَامُ لَا أَبَ لِي سِوَاهُ..... (٢)

(١) القائل: الفرزدق. وينسب أيضا للكُميت الأسدي وللكميت بن معروف وهو من الطويل وقامه:

فَلَا أَبَ وَأَبْنَاءَ مِثْلُ مَرْوَانَ وَأَبْنَاهُ  
إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ أَرْزَدَى وَتَأَزَّرَا

الشاهد في قوله: «فلا أب وابنا» حيث جاء «أب» خاليا من الإضافة ومن الحذف المحذوف إذ أن الأصل أبو، ولا تثبت لام الكلمة إلا في الإضافة، ولذلك لم تثبت هنا في هذا الشاهد. وفيه شاهد آخر حيث عطف على اسم لا النافية للجنس ولم يكرر لا، وجاء بالمعطوف منصوبا ووجهه أنه عطفه على محل اسم لا النافية للجنس كله وحده فإنه مبني على الفتح في محل نصب. وقد استشهد به كل من: شواهد الكشف ص ١١٣، سيبويه ٣٤٩/١، الأشموني ١٣/١، الاغفال ٥٦٠/١، اللامات ١٠٩، الدرر ١٩٧/٢، الهمع ١٤٣/٢، المقتضب ٣٧٢/٤، المفصل ٤٢ شواهد العيني ٣٥٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٢، معاني القرآن ١٢٠/١، شرح التصريح ٢٤٣/١، الخزانة ١٠٢/٢.

(٢) القائل: نهار بن توسعة من الوافر. وقام البيت:

أَبِي الْإِسْلَامُ لَا أَبَ لِي سِوَاهُ  
إِذَا أَفْتَحُوا بِقَيْسٍ أَوْ تَعِينِي

الشاهد في قوله: «لا أب لي» حيث جاء «أب» خاليا من الإضافة ومن لام الكلمة إذ الأصل أبو. ولما لم يضاف أب حذف لام الكلمة، وبقيت على حرفين. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٤٨/١، الدرر ١٢٥/١، الكامل ١١٦/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/٢، شعر الخوارج ١٣، المفصل ٣١، الهمع ١٤٥/١.

الثانية: لا أبا لك وهي التي ذكرها في الكتاب وعليها قوله:

يَاتِم تِم عِدَى لَا أَبَا لَكُمْ ..... (١)

فالمنقول عن سيويه ومن تابعه أن الإسم المنفى مضاف إلى المجرور بدليل ثبوت الألف. فإنها لا تعود إلا في الإضافة. ولما لم تعمل لا إلا في النكرات. أتوا باللام فاصلة لتأكيد الإضافة، لأنها تمنع من الإضافة لفظاً، فلا يتعرف المضاف في اللفظ. فزيادة اللام تقتضي التنكير في اللفظ وثبوت الألف يقتضي التعريف في المعنى. والإسم على هذا معرف لإضافته إلى ما بعد اللام معنى. ثم هو مجرور بالإضافة على رأى لا باللام لأنها زائدة. وعلى رأى باللام وهو الأظهر لأنها حرف جر وهو لا يعلق عن العمل. وقيل: إن لا أبا لك في هذه اللغة مبنية كالتي قبلها، والألف نشأت من اشباع الفتحة وهو ضعيف. لأنه لا يكون إلا في الضرورة. وقيل الإسم مقصور كما في قوله:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا ..... (٢)

(١) القائل: جرير. من البسيط وتام البيت:

يَاتِم تِم عِدَى لَا أَبَا لَكُمْ  
لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْءٍ عَمَّ رُ

الشاهد في قوله: «لا أبا لكم» حيث استشهد به الشارح للتدليل على أن الإسم المنفى مضاف إلى المجرور بدليل ثبوت الألف: وهي لا تعود إلا في الإضافة، ولما كانت لا النافية للجنس لا تعمل إلا في النكرات، أتوا باللام فاصلة لتأكيد الإضافة لأنها تمنع من الإضافة لفظاً فلا يتعرف المضاف في اللفظ. وفيه شاهد: وهو تكرار «تيم» حيث اقحمت بين تيم الأولى وبين ما أضيف إليه، والتقدير ياتيم عدى تيمها، فحذف الضمير من تيمها اختصاراً، وقدم تيماً فاتصل بعدياً فوجب له النصب. وقد استشهد به كل من: سيويه ٢٦/١، ٣١٤، المقتضب ٢٢٩/٤، جمل الزجاجي ١٧٠، الخصائص ٣٤٥/١، أمالي ابن الشجرى ٨٣/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ١٠/٢، ٢١/٣، العمدة ١٣٦/٢، الخزانة ٣٥٩/١، ١١٦/٢، ٢٧٣/٤، المغنى ٤٥٧، شواهد العيني ٢٤٠/٤، الهمع ١٢٢/٢، الدرر ١٥٤/٢، الأشمولي ١٥٣/٣، ديوانه ٢٨٥.

(٢) القائل: ينسب هذا البيت لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، وينسب أيضاً لرؤية وهو من

وهو نكرة مفرد وهي كالتى قبلها أيضا. الثالثة: لا أباك بغير لام وهي أضعفها وعليها قوله:

..... وأَيَّ كَرِيمٍ لَا أَبَاكَ يُحَلِّدُ<sup>(١)</sup>

وقول الآخر:

أَبَا الْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَيْ مَلَأَقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفُنِي<sup>(٢)</sup>

= الرجز وقام البيت:

إِنَّ أَبَاهُ وَأَبَاهُ أَبَاهُ

قَدْ بَلَغَ فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهُ

الشاهد في قوله: «وأبا أباه» حيث جاءت «أباه» الأخيرة مجرورة بكسوة مقدرة على الألف مع كونها مضافة لغير ياء المتكلم. فدل ذلك على أن من العرب من يعرب الأسماء الستة مع استيفائها للشروط إعراب المقصور من الأسماء نحو فتى وعصا وماشبههما وهي إحدى اللغات الثلاث التي وردت فيها. وقد استشهد به كل من: الدرر اللوامع ١٢/١، شرح التصريح ٦٥/١، ولائي النجم في العيني ١٣٣/١، ٦٣٦/٣ ابن عقيل ٤٦/١، الهمع ٣٩/١، الأشموني ٧٠/١، الإنصاف ١١، والحجة لابن خالوية ٢١٧، شذور الذهب ٤٨، أمالي السهيلي ١١٤، شرح المفصل ٥٣/١، الخزائن ٣٣٧/٣، ملحقات ديوان رؤية ١٦٨.

(١) القائل: مسكين الدرامي. وهو من الطويل. وقام البيت مع رواية أخرى:

وَقَدْ مَاتَ شَيْخٌ وَمَاتَ مُزَوَّدٌ

وَأَيَّ كَرِيمٍ لَا أَبَاكَ يُمَيِّتُ

الشاهد في قوله «لأباك» حيث جاءت «أبا» مضافة إلى الكاف دون اللام وهو ضعيف كما ذكر الشارح في اللغة ولا يقاس عليه. وقد استشهد به كل من المقتضب ٣٧٥/٤، الكامل ٣٥٠/١، ١٣٨/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٢، الخزائن ١١٦/٢، سيبويه ٣٤٦/١، السيرافي ٨٦/٣، الأصول ٣١٠/١، ديوانه ٥٠.

(٢) القائل: أبو حية الحمري. وينسب أيضا للاعشى وهو من البحر الوافر. الشاهد في قوله: «لا أباك» حيث جاءت أبا: إسما للا نافية للجنس، وقد أضيفت إلى ضمير المخاطبة. والقول: لا أبا لك من باب الإضافة واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه وهذا أحد أقوال كثيرة في هذا التعبير. وكما يذكر ابن هشام انه لم يرد في العربية سوى بيت آخر غير هذا. وهو ماورد قبل هذا الشاهد (الشذور ص ٣٢٩). وفيه شاهد آخر وهو قوله: «تخوفيني» حيث حذف نون الرفع وأبقى نون الوقاية والذي سوغ هذا الحذف هو اجتماع المثليين. وأصل العبارة تخوفيني بنونين أحدهما نون

أما أنه حذف اللام وهي مرادة، أو أن المضاف في تقدير التنكير. وأما قوله ولا يدي له. فالأصل فيه لا يدين. فحذف النون لاجل الإضافة. وأتى باللام المذكورة فاصلة لئلا يبطل عمل لا كما مر. وإنما زيدت اللام فيهما دون غيرها من حروف الجر لعدم منافاتها للإضافة في أصل معناها لأنها تفيد الملك والإستحقاق الذين تفيدهما الإضافة. ولهذا لم يجز: لا أبا فيهما ولا رقيبى عليها لأن في وعلى لا مدخل لهما في الإضافة هنا. وأما نحو: لا ثوبى من خز فجائز لاشتراكهما في أصل التخصيص. وقوله: واللام مقحم أى زائد في محل لا تزداد فيه. فالمقحم زائد مخصوص، لأن ما بين المضاف والمضاف لا يقبل توسط شيء آخر. ولذلك وجب حذف التنوين من المضاف أو النون. وقوله: كأن لم تثبت أى أنه زائد لأنه لو لم يقدر غير ثابت لامتنع النصب في نحو: لأبا لك ولا يدي لك. لأن الإسم فيهما معرب في معنى لا أب لك. ولا يدين لك فهذه اللام زائدة من وجه معتد بها من وجه. أما وجه الزيادة فلأن لام الكلمة التى هى الألف لا تثبت إعرابا إلا في الإضافة، وأما وجه الإعتداد بها فلأن لا يطل عمل لا لامتناع عملها في المعارف من غير تأويل. وقد شبه هذه اللام في كونها زائدة لتأكيد الإضافة وأنها في تقدير العدم في قوله:

يَابُؤُسَ لِلْحَرْبِ أَلْبَى وَضَعْتَ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَأَحُوا<sup>(١)</sup>

الرفع والثانية نون الوقاية وفيها كلام كثير لا داعي لذكره. وقد استشهد به كل من: الكامل ٣١٣، ٥٦٣، المقتضب ٣٧٥/٤، الخصائص ٣٤٥/١، أمالي ابن الشجرى ٣٦٢/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٢، المقرب ٤١، الخزانة ١١٨/٢، شذور الذهب ٣٢٨، التصريح ٢٦/٢، الهمع ١٤٥/١، الدرر ١٢٥/١، اللسان (أبى).

(١) القائل: سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة جد طرفه بن العبد الشاعر من مجزؤ الكامل. الشاهد في قوله: «يَابُؤُسَ لِلْحَرْبِ» حيث جاءت اللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه وذلك لتأكيد الإضافة. وكذلك لفظ «أَرَاهُطَ» فقد اختلف فيه النحويون. فزعم قوم أنه جمع أَرَهَطَ الذي هو جمع رَهَطَ على خلاف القياس. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣١٥/١، جمل الزجاجي ١٨٩، الخصائص ١٠٢/٣، المحتسب ٩٣/٢، ابن الشجرى في أماليه ٢٥٧/١، ٨٣/٢، ابن يعيش في مفصله ١٠/٢، ١٠٥، ٣٦/٤، ٦٨/٣، ٧٢/٥، المغنى ٢١٦، يس ١٩٩/١، ديوان الحماسة ٥٠.

لأنه أراد يابؤس الحرب فزاد اللام لتأكيد الإضافة. فقلوه: ومثله أى ومثل لا أبا لك يابؤس الحرب. فإن قيل: فاللام في يابؤس للحرب زائدة من كل وجه فكيف تكون مثلها؟ قلنا: ليس من شرط المماثلة أن تكون من كل وجه وإلا لامتنتع الإثنية. بل هى مماثلة لها فى أنها مقحمة بين المضاف والمضاف إليه لا فى تحقيق الإضافة وتعريف الأول بالثانى، ولا بأنها معتد بها فاصلة كما فى لا أبالك. والفرق بين هذه اللام وبين اللام فى لا أبالك: أن اللام فى لا أب لك متعلقة بمحذوف فيها مستكن غير زائدة اجماعا. بخلاف اللام فى لا أبالك.

٥٥٧ وَأَنْ تُصِفَ مَبْنًى لَا قَائِنَ مَعَهُ وَقَدْ تَجِيءُ صِفَةً مُرْتَفِعَةً  
٥٥٨ وَآرَةً تُنْصِبُهَا مُتَوَكِّلُهُ تَقُولُ لَا رَجُلٌ خَوَّانًا هُنَا  
٥٥٩ وَإِنْ تُصِفُهُ بِالْمُضَافِ فَانْصِبْ تَقُولُ لَا عَبْدٌ كَرِيمٌ الْحَسْبِ  
اسم لا المبنى وهو المفرد النكرة. يجوز فى وصفة الأول إذا كان مفردا، ولم يفصل بين الصفة والموصوف ثلاثة أوجه: البناء على الفتح والإعراب. إما بالنصب وإما بالرفع. فالأول نحو: لا رجلٌ ظريفٌ إما لأن فتحة الصفة فتحة بناء لأن الصفة والموصوف جعلاً كالشئ الواحد كخمسة عشر، ثم دخل عليهما لا بعد التركيب ولا يجوز أن يكون دخولها قبل التركيب، وهما معربان ثم بنيا معا لأنه يودى إلى جعل ثلاثة أشياء كالشئ الواحد، ولأن فتحة الصفة فتحة إعراب، وحذف التنوين لمشاكلته الأول. والثانى لا رجل ظريفا. وإنما جاز نصبه حملا على اللفظ، لأن حركته لما أشبهت حركة المعرب لأطرادها فى كل نكرة تقع فى هذا الوطن، جاز أن يحمل على لفظه، وإن لم تكن حركة إعراب. ونظيره: يازيد الظريف بالرفع حملا على اللفظ. وإن كان الموصوف مبنيا، وقيل النصب محمول على الأصل الذى يجب للإسم لو لم يتضمن معنى الحرف. الثالث: لا رَجُلٌ ظريفٌ بالرفع حملا على محل الموصوف. لأن محله الرفع بدليل رفعه عند الفصل. وهذا هو الأصل فى إعراب المبنيات. نحو: جاءنى هؤلاء الكرام. قال ابن برهان: إذا قلت لا رجلٌ فاضلٌ عندك فقد ألغيت لا. وما بعدها فى موضع المبتدأ، وخبرها مرتفع بما ارتفع به خبر المبتدأ لأن العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف.

وقوله: وأن تصف مبنى لا، احترز بمبنى لا عن المعرب. فإنه لا يجوز بناء الصفة معه، بل يُعَرَّبُ كالموصوف نحو: لا غلام رجل ظريف عندك. وقوله: فابن معه ليس على إطلاقه بل كان ينبغي أن يقول: إذا وليته الصفة الأولى مفردة فإنه لو فصل بين الصفة والموصوف نحو: لا رجل في الدار ظريفاً أو كان الموصوف هو الثانية أو الثالثة بعد اسم لا نحو: لا رجل ظريف عاقلاً، فإنه لا يجوز فيه إلا الإعراب. وكذلك لو كانت الصفة غير مفردة فإنه يمتنع بناؤها. وقوله: وقد تجيء صفة مرتفعة إشارة إلى الوجه الثالث. وقوله: وتارة تنصبها منونه إلى الوجه الثاني. وقوله منونة ينه على الخلاف الذي في الصفة المفتوحة بغير تنوين. فإن منهم من ذهب إلى أن فتحها إعرابية لكن حذف التنوين لمشكلة الأول كما تقدم. فنه بقوله: منونة على أن الفتح بلا تنوين لا يكون إعراباً. وقوله: لا رجل خواناً هه مثال للصفة المفردة المنصوبة. ويجوز حذف التنوين من خوان ورفعها كما مر. وقوله وأن تصفه بالمضاف فانصب. يريد به أن الصفة إذا كانت مضافة كقوله لا عبد كريم الحسب أو مشابهة له نحو: لا رجل ضارباً زيداً لا يجوز فيها إلا الإعراب، لأن الموصوف لما لم يجز فيه إلا الإعراب إذا كان مضافاً كانت الصفة كذلك. ولو قال: فأعرب لكان أعم من قوله: فانصب. لأن صفة المنفى المضافة يجوز رفعها ونصبها<sup>(١)</sup>.

نص عليه الثميني<sup>(٢)</sup> كما أن اسم لا المضاف يجوز في صفته الرفع والنصب نحو: لا غلام رجل ظريف وظريفاً. وقيل: يجب نصب الصفة المضافة كما يجب نصب صفة المنادى المضموم إذا كانت مضافة.

(١) الأصول ١/٤٦٧، المرتجل لابن الحشاش ١٧٩، شرح جمل الزجاجي ٢/٢١٩، الأشباه والنظائر ٢٧٨/١.

(٢) هو عمر بن ثابت أبو القاسم الثميني النحوي الضرير. إمام فاضل أديب، أخذ عن ابن جني. كان يقرأ عليه عوام الناس، والخواص يقرأون على ابن برهان. صنف: شرح اللمع، شرح التصريف الملوكي، المقيد في النحو. توفي سنة ٢٤٢هـ. واسمه أخذ من «ثمانين» بلفظ العدد، قرية صغيرة بالموصل. (البغية ٢/٢١٧).

٥٦٠ وَأَنْصَبَ أَوْ آزَعَ بَعْدَ وَأَوْ عَاطِطًا وَإِنْ تُكَّرِرَ لَا فَكُنْ مُسْتَأْنَفًا  
٥٦١ تُقُولُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ لِي سِتَّةَ أَوْجَةٍ يَهْدِينَ أَجْعَلِي  
٥٦٢ فَتَحُهُمَا وَالرُّفْعَ فِيهِمَا مَعًا وَفَتْحُ قُوَّةٍ وَحَوْلٌ رُفْعًا  
٥٦٣ وَعَكْسُهُ وَجَعْلٌ لَا الْمُؤَخَّرَةَ كَلَيْسَ أَوْ زَائِدَةً مُكَّرَّرَةً  
المعطوف على أسم المفرد إن كان نكرة نحو: لا غلام وأمراة عندك. جاز فيه

الإعراب إما نصبا على اللفظ كقوله:

فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَآبِيهِ إِذَا هُوَ بِالْمُجْدِ آزَعْدَى وَكَأَزَّرًا<sup>(١)</sup>  
لما مر من أن حركته تشبه حركة الإعراب لإطرادها أو رفعا على المحل. ولا يجوز  
البناء لامتناع جعل أربعة أشياء كالشيء الواحد وهو المراد بقوله: فأرفع أو أنصب  
بعد واو عاطفا. وعاطفا حال من قوله وأنصب. وإن كان معرفة وجب الرفع عطفا  
على المحل، ولا يجوز نصبه لامتناع عمل لا في المعرفة نحو لاغلام لك والعباس. وهذا  
التعليل إنما يصح على رأى من يجعل العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف  
عليه. قوله وإن تكرر لا فكن مستأنفا يريد أنك إذا أتيت بعد حرف العطف بلا  
جاز العطف والاستئناف. والمراد بالاستئناف أن تفتح الاسم بعد لا. وقوله: لا  
حول ولا قوة تمثيل لتكرير لا، وفتح قوة يدل على أن الثانية مستأنفة لأنه جواب  
أستفهام فيه من، كما أن الأولى كذلك. قوله: ستة أوجه. الصواب أن يقول خمسة  
أوجه لأن الأول إما أن يكون مفتوحا أو مرفوعا. ولا يجوز أن يكون منصوبا منونا  
لأنه مفرد. فإن كان مفتوحا جاز في الثانى ثلاثة أوجه. الفتح بناء على الاستئناف  
والنصب على لفظ المبنى والرفع على محل لامع أسمها. وإن كان مرفوعا فليس في

(١) القائل: قيل للفرزدق وليس في ديوانه. وقيل هو لرجل من عبد مناة ابن كنانة وهو من الطويل:  
الشاهد في قوله: «وابنا» حيث جاء بالمعطوف منصوبا على لفظ اسم لا. ويجوز أيضا الرفع عطفا  
على المحل. وقال أبو علي: يحتمل أن يكون «مثل» صفة وأن يكون خيرا بالنصب والرفع.  
وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٤٩/١، المقتضب ٣٧٢/٤، ابن يعيش في مفصله ١٠١/٢،  
١١٧، الخزانة ١٠٢/٢، شواهد العيني ٣٥٥/٢، التصريح ٢٤٣/١، الهمع ١٤٣/٢، الدرر  
١٩٧/٢، الأشموني ١٣/٢.

الثاني إلا الفتح والرفع، لأن نصبه إما عطفا على محل الأول أو على لفظه. وكلاهما باطل لرفعه. فهذه خمسة أوجه لا مزيد عليها. وجهان في الأول وثلاثة في الثاني. فإن قيل: تجعل لا الثانية كليس أو زائده مكررة كما ذكره. قيل فعلى هذا ترتقى الأوجه إلى اثني عشر وجها. فلا وجه لحصرها في الستة. لأنه إذا رفع ما بعد لا الثانية جاز أن يكون رفعه بالإبتداء، وأن تجعل لا بمعنى ليس، وأن تعطفه على محل لا الأولى، والخبر محذوف في الجميع. وجاز أن تكون لا الثانية زائده فترفعة على محل لا الأولى مع أسمها. فهذه أربعة أوجه على تقدير رفع ما بعد لا الثانية وإذا رفع ما بعد لا الأولى جاز فيه وجهان: الرفع بالإبتداء، وأن تكون بمعنى ليس فصارت ستة أوجه في الرفع وحده. وإذا نصب الثاني بالتنوين جاز أن تكون لا زائدة كما في الأعلام وجارية، فهذه الوجوه إنما تنشأ من جهة الحكم. وأما من جهة ما يجوز في المنفى، فليس إلا خمسة أوجه: أحدها بناء الإسمين معا على الفتح، نحو لا حول ولا قوة. وفي التنزيل: ﴿لَا يَتَّبِعُ فِيهِ وَلَا خِلَالًا﴾<sup>(١)</sup> وكل واحد منهما جملة مستقلة وخبرها محذوف. وثانيها رفعهما معا للمامر. ومنه قوله:

لَأَنَاقَةً لِّيَ فِي هَذَا وَلَا جَمْلًا<sup>(٢)</sup> .....

وثالثها: بناء الأول على الفتح ونصب الثاني نحو: لا حول ولا قوة عطفا للثاني على لفظ الأول، ولا زائدة كما مر ومنه قوله:

(١) سورة ابراهيم آية ٣١.

(٢) القائل: الراعي عبيد بن حصين من البسيط وتمام البيت:

فَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعْلَةً  
لَأَنَاقَةً لِّيَ فِي هَذَا وَلَا جَمْلًا

الشاهد في قوله: «لأناقة لي في هذا ولا جمل» حيث عملت لا عمل ليس عندما كررت وهي جملة مقول القول. وقوله «لي» في محل الرفع لأنها صفة لأناقة.

«وفي هذا» خبر لا. وجملة: «ولا جمل» معطوف على السابق وخبرها محذوف تقديره: لا جمل لي في هذا. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٥٤/١، ابن يعيش في شرح المفصل ١١١/٢، شواهد العيني ٣٣٦/٢، التصريح ٢٤١/١، الأشموني ١١/٢.



لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ آتَسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ<sup>(١)</sup>  
وقال الزمخشري<sup>(٢)</sup> إنه منصوب بفعل مضممر أى ولا أرى خلة. ولا حاجة إلى  
هذا التأويل لامكان العطف على اللفظ مع زيادة لا. ورابعها: لاحول ولا قوة بفتح  
الأول ورفع الثاني إما بالعطف على محل الأول على أن لا زائدة، أو أنها بمعنى ليس.  
ومنه قوله:

لَأُمِّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ<sup>(٣)</sup> .....

(١) القائل أنس بن العباس بن مرداس من السريخ. المعنى يقول: إنه لا ينفع فيما جرى بيننا من  
أسباب القطيعة نسب ولا صداقة لأن الخطب قد تفاقم حتى صعب رتقه.

الشاهد في قوله: «لا نسب اليوم ولا خلة» حيث ألغى لا الثانية وجعلها زائدة للتأكيد ونونها  
وعطف «خلة» على محل اسم لا «نسب» وبعض النحاة مثل يونس بن حبيب لا يلغون لا  
الثانية، إنما يعملونها ويقدرّون خبرها محذوفاً إذ تقديره: لا نسب اليوم ولا خلة اليوم. وقد استشهد  
به كل من: ابن عقيل رقم ١١١، أوضح المسالك رقم ١٦٤، شذور الذهب رقم ٣٢، سيبويه  
٣٤٩/١، ابن يعيش ١٠١/٢، ١١٣، المغني ٢٢٦، ٦٠٠، شرح التصريح ٢٤١/١، الجمع  
١٤٤/٢، ٢١١، الدرر ١٩٨/٢، الأشموني ٩/٢.

(٢) انظر المفصل للزمخشري/ الطبعة الثانية، دار الجيل ص ٧٥.

(٣) القائل: اختلف في قائل هذا البيت. فقال سيبويه إنه لرجل من مذحج، وقيل إنه لهمام بن مرة  
أخو جساس بن مرة. وقيل: إنه لرجل من بني عبد مناف. وقال الحاتمي إنه لابن الأحمر. وقال أبو  
الفرج إنه لضميرة بن ضمرة. وهو من الكامل وقام البيت:

هَذَا وَجَدْتُكُمْ الصَّبَّارُ بَعَيْنُهُ  
لَا أُمِّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

ورواية أخرى: هذا لعمرم.....

المعنى: إن هذا الذي تضعونه بي هو الذل والهوان بعينه، فإن وجد مني قبول لتلك الحالة فإني  
لقيط لايعرف لي بين الناس أب ولا أم.

الشاهد في قوله: «ولا أب» حيث جاء معرباً معطوفاً على «لا أم» المبنية. والغني لا الثانية عن  
العمل بالعطف على محل لا الأولى. ويجوز أن تكون لا الثانية عاملة عمل ليس. وقد استشهد به  
كل من: المفصل ٧٩، سيبويه ٣٥٢/١، المقتضب ٣٧١/٤، جمل الزجاجي ٢٤٣، شرح  
المفصل لابن يعيش ١١٠/٢، شذور الذهب ٨٦، المغني ٥٩٣، شرح التصريح على التوضيح  
٢٤١/١، مع الهوامع ١٤٤/٢، الدرر اللوامع ١٩٨/٢، شرح الأشموني ٩/٢، اللسان  
(حيس).

وخامسها: رفع الأول وفتح الثانى. ومنه قوله:  
 فَلَا لُغُو وَلَا تَأْتِيَمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ<sup>(١)</sup>  
 وقوله وفتح قوة وحول رفعا يشير به إلى الوجه الخامس. وقوله: وعكسه وهو رفع  
 قوة وفتح حول إلى الوجه الذى قبله وهو الرابع.  
 وأعلم أن المبرد<sup>(٢)</sup> يميز رفع ما بعد لا بالإبتداء فى المعرفة والنكرة من غير تكرير  
 ولا ضرورة فيكون رفع ما بعد لا بالإبتداء على مذهبه. وأما على رأى سيبويه<sup>(٣)</sup> فلا  
 تكون لا إذا ارتفع ما بعدها من غير فصل ولا تكرير إلا بمعنى ليس. واحتجوا  
 للمبرد<sup>(٢)</sup> بأن لا ومامتساويتان فى النفى. وقد جرى الإستعمال مع المفرد بما فلو  
 جرى بلا لما أمتنع. واستغنى فى ذلك بما عنها كما أستغنى بترك عن وذوروا لاختيار  
 ما إلينا رجوعها. فإن قيل: فلم آختص المفرد بما وجاز غيره بلا. قيل: المرجع فى  
 ذلك إلى السماع. وقيل: رجوعها فى البيت وهو قوله:

(١) القائل: أمية بن أبى الصلت. من الطويل. وهو مكون من بيتين هما:  
 فلا لغو ولا تأتيم فيها  
 ولا حين ولا فيها مليم  
 وفيها لحم ساهو ولا فيها مليم  
 وما فاهو به أبدا مقيم

المعنى: إن أهل الجنة لا يتكلمون بالباطل، ولا ينسب بعضهم بعضا إلى الإثم، لأنه لا يقع من  
 أحدهم حتى ينسب إليه. الشاهد فى قوله: «فلا لغو ولا تأتيم» حيث رفع الإسم «لغو» بعد لا  
 على نية الإلغاء أو على إعمالها عمل ليس. ثم أعمل لا الثانية عمل ان فنصب الإسم بعدها  
 «تأيم». وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ١٦٣، ابن عقيل رقم ١١٣، شذور  
 الذهب رقم ٣٣، آمالي ابن الشجرى ١/١٣١، ملحقات ديوانه ١٩٦، الأغاني ١٧/١٦٥.  
 (٢) يقول سيبويه فى كتابه فى هذا الموضع: «وأعلم أنك لاتفصل بين «لا» وبين النفى كما لا تفصل  
 بين «من» وما تعمل فيه. وذلك أنه لايجوز لك أن تقول لافها رجل، كما أنه لايجوز لك أن تقول  
 فى الذى هو جوابه: هل من فيها رجل. ومع ذلك أنهم جعلوا «لا» ومابعدا بمنزلة خمسة عشر،  
 فقبح أن يفصلوا بينهما بعندهم، كما لايجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشرين بشيء من الكلام لأنها  
 مشبهة بها ١/٣٤٥، وانظر: سيبويه ٢/٢٩٥، الجمل للجرجاني ١٩، المفصل ٨٠ — ٨١،  
 شرح المفصل ٨/١٠٩، المقرب ١/١٨٩، المقتضب ٤/٣٦١.

قَصَتْ وَطَرًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا<sup>(١)</sup>  
فاعل فعل تقديره: لا يقع إلينا رجوعها. فإذا كررت لا ورفع ما بعدها جاز أن  
تكون بمعنى ليس. والخبر في محل نصب. وأن تكون زائدة وأن تكون مبتدأ على  
رأى المبرد، والخبر في محل الرفع.

٥٦٤ وَأَعْطَفَ عَلَى الْمَوْضِعِ فِي إِنَّ كَلَّا بِالرَّفْعِ بَعْدَ حَبْرِ تَكْمَلًا  
العطف بالنصب على اسم إن جازئ قبل الخبر وبعده. قال:

إِنَّ الرَّيِّعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالضُّيُوفَا<sup>(٢)</sup>  
فعطف على اللفظ بالنصب قبل الخبر وبعده، وهذا لا يختص بأن بل يشترك  
فيه سائر أخواتها. وأما جواز العطف بالرفع على الموضع فمما تنفرد به إن اتفاقا  
نحو: إن زيدا منطلق وعمرا وعمرو. قال جرير:

(١) القائل: غير معروف. وهو من الطويل. ويروى البيت براهية أخرى:

بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ

رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

الشاهد في قوله: «لا إلينا رجوعها» حيث أن الأصل تكرار لا، وهنا جوز عدم تكرارها كل من:  
ابن كيسان والمبرد. ويعتبر عدم التكرار عند غيرهما على سبيل الشذوذ. وللعلماء تحريجات أخرى  
حول هذا البيت. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٦١/٤، أمالي ابن الشجري ٢٢٥/٢، ابن  
يعيش في مفصله ١١٢/٢، ٦٥/٤، ٦٦، المقرب ١٨٩/١، الخزانة ٨٨/٢، الهمع ١٤٨/١،  
الدرر ١٢٩/١، الأشموني ١٨/٢، ٤٠٢، يس ١٩٩/٢.

(٢) القائل ينسب لرؤية بن العجاج. وهما مشطوران من الرجز. المعنى: شبه مطر الربيع والخريف ومطر  
الصيف بيدي الممدوح في عموم النفع وكثرة ما ينال الناس من نعمه. وهو من التشبيه المقلوب  
لقصد المبالغة في وصف الممدوح بالكرم، والأصل تشبيه يديه بالأمطار الواقعة في هذه الأزمنة.  
الشاهد في قوله: «والخريف» حيث عطف بالنصب على الربيع الذي هو اسم إن قبل المحيى بخبر  
ان الذي هو قوله: يدا أبي العباس. وقوله: «الضيوف» حيث عطفه على اسم إن بالنصب بعد أن  
جاء بخبرها. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٨٥/١، المقتضب ١١١/٤، شواهد العيني  
٢٦١/٢، شرح التصريح ٢٢٦/١، الهمع ١٤٤/٢، الدرر ٢٠٠/٢، أوضح المسالك ١٣٩،  
ملحقات ديوانه ١٧٩.



أسمها بالرفع محتجا بأن ما فيها من معنى الإستدراك أبطل معنى الإبتداء. ولذلك منع البصريون دخول اللام في خبرها. وأجازة سيويه<sup>(١)</sup> وأختاره الزمخشري والجزولي وآبن الحاجب من المتأخرين. لأن الإستدراك إنما هو بالنظر إلى مغايرة ما بعدها لما قبلها بخلاف العطف فإنه لايتعلق بما يتقدمها، وإنما هو بأعتبار ما بعدها. وما بعدها لم يتغير حكمه ومعناه بدخولها كما لم يتغير بأن. وأما أمتناع دخول اللام عندهم فلما بينا من المناقاة من حيث أن الإستدراك يقتضى التعلق بما قبلها واللام يقطعها عنه. ولذلك علقت علمت عن العمل في إن. وأما أن المفتوحة فأجاز أبو الفتح العطف على محلها مع اسمها مطلقا. ونقل عن سيويه جواز العطف إذا وقعت بعد علمت وأخواتها لكونها بعدها في حكم المكسورة لاستقلال الجملة. ومنعة الأخفش محتجا بأن معنى الإبتداء ليس بياق بدليل كونها في محل المفرد ومعمولة لغيرها.

وإذا أنتفى الإبتداء فلا جواز للعطف على المحل. وأما التمثيل بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾<sup>(٢)</sup>. وأن المفتوحة وهى فى تقدير المكسورة. وقول الشاعر:

وَالَا فَاعْلَمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بُعَاةٌ مَا بَقَيْنَا فِي شِقَاقِ<sup>(٣)</sup>

(١) سيويه ٢٨٥/١، ٢٨٦، أسرار العربية ١٥١.

(٢) سورة التوبة آية ٣.

(٣) القائل: بشر بن حازم من الوافر.

الشاهد في قوله: «أنا وأنتم بعاة» حيث ورد فيه ما ظاهره أنه عطف بالرفع قوله «وانتم» على محل اسم إن الذي هو «نا» قبل أن يأتي بخبر أن الذي هو قوله: «بعاة» وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة من النحويين كالكسائي والفراء، فأجازوا أن يعطف بالرفع على محل اسم أن، وإن لم يكن قد جاء خبرها. وقد استشهد به كل من:

أوضح المسالك: رقم ١٤٣، سيويه ٢٩٠/١، دلائل الاعجاز ٢٤، الإنصاف رقم ١١٤، ابن يعيش في شرح المفصل ٦٩/٨، ٧٠، الخزنة ٣١٥/٤، التصريح ٢٢٨/١، شرح شواهد العيني ٣١٥/٤، ديوانه ١٦٥.

أى إنا بغاة وأنتم بغاة. فعطف أنتم على محل ضمير المنصوب فلا يفيد. أما الآن فلأن رسوله يحتمل أن يكون معطوفاً على الضمير في الخبر. وقد سد طول الكلام مسد التأكيد، أو أنه مبتدأ محذوف الخبر دل عليه ماتقدم أى ورسوله برىء. فلا يتعين للعطف على المحل. وأما من قرأ بالنصب فهو عطف على اللفظ. وأما قراءة الجر فعلى القسم وإلا لفسد المعنى. وأن البيت فلأن بغاة خبر عن أنتم. وخبر الأول محذوف لدلالة الثاني عليه، وليس من العطف على المحل، وإلا للزم العطف على المحل قبل الخبر. وسيبويه<sup>(١)</sup> لا يميزه وأجرى الزجاج الصفة مجرى المعطوف. فأجاز رفع الصفة على محل إن وعليه حمل قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَٰمُ الْغُيُوبِ﴾<sup>(٢)</sup> ويحتمل أن يكون خبراً بعد خبر أو بدلاً من ضمير الفاعل، ومن نصبه فعلى الحال. فالعطف على المحل في باب إن على ثلاثة أقسام: جائز بالاتفاق، وممتنع بالاتفاق ومختلف فيه<sup>(٣)</sup>. فالجائز بالاتفاق في إن المكسورة والمختلف لكن وأن المفتوحة، والممتنع بقية أخواتها. وأما قول الشاعر:

فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ  
وَشَرُّكَ غَنَى مَا آزَوَى الْمَاءَ مُرَوَى<sup>(٤)</sup>

(١) سيبويه ٢٩٠/١، ٢٩٥.

(٢) سورة سبأ آية ٤٨.

(٣) البصريون لا يجوزون العطف على الموضع قبل ذكر الخبر، والكسائي يجوز ذلك نحو: إن زيدا وعمرو قائمان. أما الفراء فلا يجوز إلا في ما لم يتبين فيه عمل ان مستشهدا بقوله تعالى: ﴿أَنْ الَّذِينَ آمَنُوا...﴾ وسيبويه يعد أنك وزيد ذاهبان خطأ من بعض الأعراب. أنظر: الإنصاف مسألة ٢٣، شرح المفصل ٦٩/٨.

(٤) القائل: يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي من الطويل. يقولها في عتاب ابن عمه عبد الرحمن ابن عثمان بن أبي العاص. الشاهد في قوله «ليت كفافا كان خيرك» فإن هذه العبارة تحتل وجهين: الأول: أن يكون كفافا: خبر كان فقدم عليها وعلى اسمها جميعا والأصل عندها: «ليت كان خيرك كفافا». واسم ليت عند ذلك إما ضمير شأن وإما ضمير المخاطب. الثاني أن يكون كفافا: اسم ليت، وجملة كان في محل رفع خبر ليت، واسم كان ضمير مستتر فيها يعود على كفافاً. ويكون «خيرك» بالنصب خبر كان. وقد استشهد به كل من: حماسة البحرى ٢٢٨، أمالي ابن الشجرى ١٨٢/١، ٢٨٥، ٢٩٤، الإنصاف ١٨٤، الخزائن ٣٩/٤، المغنى ٢٨٩.

فالأجود أن يكون كفافا خبر كان. وخيرك وشرك أسمها. وأسم ليت ضمير شأن محذوف أى لين. وجاز وقوع كفافا خبرا عن شيئين، وهو مفرد لكونه مصدرا. والتقدير ليته كان خيرك وشرك مكفوفين عنى. وماظرفية كقوله:

لا أَكَلَّمْهُ مَا حَنَّتِ النَّيْبُ<sup>(١)</sup>

وأنتصب باسقاط الجار. ومرتوى: فاعل وذا تقرر هذا. فقوله: وأعطف على [الموضع]<sup>(٢)</sup> فى أن يريد أسم إن. وقوله: بعد خبر فيه: احتراز من موضوع الإسم بالرفع قبل الخبر. وقوله: تكملا يحترز به عن الظرف الناقص إذا كان من تنمة الخبر كقولك: إن زيدا فيك وعمرو راغب. فإنه لا يجوز رفع عمرو بالعطف على موضع إن، وإن كان فيك متقدما لكونه جزءا من الخبر لأنه من متعلقاته. وأعلم أن البصرى لا يميز العطف على الموضع إلا بعد مضى الخبر مطلقا. وأما العطف قبل الخبر فالنصب لا غير نحو: إن زيدا وعمرا قائمان. ولابد من تثنية الخبر. وأجاز الكوفيون العطف قبل الخبر بشرط عدم ظهور الإعراب فى الإسم نحو: إني وزيد قائمان. وأجازه الكسائى مطلقا. أما البصرى فاحتج بأنه لو عطف على المحل قبل الخبر للزم أن يعمل فى [المحل]<sup>(٣)</sup> عاملان مختلفان. وهما أن والإبتداء وهو محال. فإن قيل هذا المحال إنما يلزم على رأى البصرى، وأما على رأى الكوفى فلا. لأنه يعمل الإبتداء وإن فى الخبر. قلنا: يلزمه المحال من وجه آخر وهو أنه إذا جوز أن زيدا وعمرا ذاهبان كان آرتفاع ذاهبين بعاملين أيضا وهما زيد وعمرو لأنه خبر عنهما. وقد تقدم أنهما عنده يترافعان. وأما الكوفى فاحتج بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾<sup>(٤)</sup> وقول الشاعر:

(١) لم أعتبر على قائل هذا القول. وقد استشهد بها الشارح هنا للتدليل على أن ما هنا ظرفية إذ التقدير لا أكلمه زمنا أو مدة.

(٢) هكذا فى (ق) وفى الأصل (ص + ك) (الموضوع). والموضع هو ماورد فى الألفية.

(٣) هكذا فى (ق) وفى الأصل (ص + ك) (العمل).

(٤) سورة المائدة آية ٦٩.

فَمَنْ يَكْ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَأَنَّى وَقَيَّارَ بِهَا لَعَرِيبُ<sup>(١)</sup>  
وبالقياس على محل لا مع أسمها نحو: لا غلام وجارية في الدار فإنه جائز قبل  
الخبر بالاتفاق. والجواب: أما عن الآية فمن وجهين:  
أحدهما: أن خبر أن محذوف استغناء عنه بخبر الصابئين في النية مؤخرًا، وخبره  
محذوف دل عليه خبر إن أي: والصابئون كذلك. وأما عطف الصابئين على  
الضمير في هادوا، فلا يصح: أما أولاً فلأنه متصل مرفوع وليس بمؤكد، ولا مايقوم  
مقامه.

وأما ثانياً: فلأنه يؤدي إلى مشاركة الصابئين لليهود في اليهودية لوجوب مشاركة  
المعطوف المعطوف عليه في الحكم. وأما عن البيت فلأنه يحتمل أن يكون قيار على  
رواية الرفع مبتدأ، وبها خبره، ولغريب خبر إن، والجملة في موضع الحال. أو يكون  
خبر قيار محذوفاً لدلالة خبر إن عليه. وأما عن القياس على لا. فأما من يعملها في  
الخبر. فبالفارق لأن لا لما ركبت مع أسمها صارت كجزء الكلمة. وكأنه لم يعمل في  
الخبر عاملان لضعفها بالتركيب.

---

(١) القائل: ضاىء بن الحارث البرجمي. وهو من الطويل. الشاهد في قوله: «فإنِّي وقيار» فإنه عطف  
قيار بالرفع على محل اسم إن وهو الضمير في أي. وخرجه المحققون على أنه مرفوع بالإبتداء وخبره  
محذوف. والتقدير فأني بها لغريب وقيار غريب كذلك.  
وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٨/١، مجالس ثعلب ٣١٦، ٥٩٨، الإنصاف ٩٤، ابن  
يعيش في مفصله ٦٨/٨، الخزانة ٣٢٣/٤، المغنى ٤٧٥، ٦٢٢، الهمع ١٤٤/٢، الدرر  
٢٠٠/٢، معاهد التنصيص ٦٥/١، التصريح ٢٢٨/١، الأشموني ٢٨٦/١.



## ( باب التعجب )

٥٦٥ أَلْقَوْلُ فِيمَا لَمْ يُصَرَّفْ مِنْهُ فِعْلُ التَّعْجِبِ أَبْنَتْ عَنْهُ  
يريد بما لم يتصرف الأفعال الجامدة. والأصل في الأفعال أن تكون متصرفة لأن  
التصرف هو اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني: كضرب يضرب أضرب. وهو نظير  
الإعراب في الأسماء، فعدم التصرف في الأفعال كعدم الإعراب في الأسماء، وكما أن  
عدم الإعراب عارض للإسم. فعدم التصرف أيضا كذلك. وهو إما للإستغناء عنه  
بغيره كما أستغنى بتصرف ترك عن تصرف وذر ويدع. وإما لعروض معنى الحرف له.  
والأفعال التي لا تتصرف ستة: فعل التعجب ونعم وبئس وحذا وليس وعسى. أما  
الأربعة الأولى فهي التي ذكرها في هذا الباب. وأما ليس وعسى فقد تقدم بيانها.  
وقوله: منه أى من الذى لا يتصرف فعل التعجب. فالضمير منه يعود إلى مامن  
قوله فيما لا يصرف. قوله: أبنت عنه. أى عن فعل التعجب أى ذكرته في هذا  
الباب مبنيا، وإنما لم يتصرف فعل التعجب مطلقا إما لدلالته على الأشياء المنافي  
المنصرف لكونها دالا على الخير، وإما لتضمنه معنى الإنشاء الذى أصله أن يكون  
بالحرف. وعرف التعجب: بأنه آنفعال النفس عند إدراك ماخفى سببه. وخرج  
عن نظائره. ولذلك لا يطلق على الباري تعالى. فإن جاء ما يوهم خلافه فهو  
مؤول. والمراد بالتعجب ما يُؤبُّ له في النحو وهو ماوضع لإنشاء التعجب لا  
مطلق التعجب، وإلا لوجب أن يكون نحو: تعجبت من زيد، والله دره فارسا من  
هذا القبيل وهو باطل لكونها أخبارا. والتعجب المصطلح عليه إنشاء.

٥٦٦ تَقُولُ مَا أَحْسَنَ خَالِدًا فَمَا مُبْتَدَأُ مُنْكَرٍ قَدْ أُبْهِمًا  
٥٦٧ وَخَالِدٌ مُنْصَبٌ بِأَحْسَنًا وَإِنْ ثَقُلَ أَحْسَنَ بِخَالِدٍ هُنَا



أحسن يزيد: أحسن زيد. أي صار ذا حسن كقولهم: أجرب الرجل أي صار ذا إبل جربى. وهو المراد بقوله: فاللفظ لفظ الأمر والمعنى خبر. وأوضح مراده بقوله: في المثال معناه ما أحسنه. وقوله: وقد ظهر أي وقد ظهر معناه. وإنما عدل إلى لفظ الأمر تأكيداً ومبالغة كان المتكلم به يستدعى من يتعجب منه.

وثانيهما: للأخفش، وحكى عن الكوفيين والزجاج<sup>(١)</sup> واختاره الزمخشري<sup>(٢)</sup> في الفصل أنه أمر حقيقة. فعلى الأول الباء زائدة في الفاعل زيادة لازمة لأنه يجرى مجرى المثل بخلاف الباء في ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾<sup>(٣)</sup>، ولأنها لزمت زيادتها للفرق بين الأمر والتعجب. لأنه إذا قيل: أكرم يزيد على أنه تعجب، ولوقيل: أكرم زيدا لم يعلم ذلك. قال ابن برهان<sup>(٤)</sup>: الجار والمجرور في محل رفع، لأنه فاعل كما في ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾<sup>(٥)</sup> أي كفى الله. وأفعال صيغته صيغة الأمر والمراد به الخبر وعلى الثاني كما قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾<sup>(٦)</sup>

(١) يقول الزمخشري في ذلك... وأما أكرم يزيد فقيل أصله أكرم زيد، أي صار ذا كرم كأغيد البعير أي صار ذا غدة، إلا أنه أخرج على لفظ الأمر ما معناه الخبر، كما أخرج على لفظ الخبر ما معناه الدعاء في قولهم رحمه الله. والياء مثلها في: كفى بالله. وفي هذا ضرب من التعسف. وعندي أنه أسهل منه مأخذاً أن يقال: إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا كريماً أي بأن تصفه بالكرم. والياء مزيدة قبلها في «ولا تلقوا بأيديكم» للتأكيد والإختصاص، أو بان تصيروه ذا كرم، والياء للتعدي، هذا أصله، ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الواحد في قولك يارجلان أكرم يزيد ويارجلان أكرم يزيد ويارجلان أكرم يزيد. أ. هـ. أنظر شرح المفصل ١٤٧/٧، المفصل ٢٧٧ وعلق ابن يعيش على رأي الزمخشري بقوله: وذلك بعيد عن الصواب وذلك لإمور منها: أنه وإن كان بلفظ الأمر فليس بأمر وإنما هو خبر محتمل للصدق والكذب. فيصح أن يقال في جوابه: صدقت أو كذبت لأنه في معنى حسن زيد جداً، ومنها لو كان أمراً لكان فيه ضمير المأمور فكان يلزم تثنية وجمعه وتأنينه على حسب أحوال المخاطبين. ومنها أنه كان يصح أن يجاب بالفاء كما يصح ذلك في كل أمر نحو: أكرم بعمره فيشكرك وأجمل بخالد فيعطيك، على حد قولك: أعطني فأشكرك، فلما لم يجر شيء من ذلك دل على ما ذكرناه. ابن يعيش ١٤٨/٧.

(٢) سورة الفتح آية ٢٨، سورة الرعد آية ٤٣، سورة النساء آية ٧٦، ١٦٦.

(٣) انظر كتاب المرتجل لابن الخشاب ص ١٧٦.

(٤) سورة مريم آية ٧٥.

فهذه صيغة الأمر. والمراد به الخبر. وعلى الثاني: الفاعل مضمر، والجار والمجرور في موضع نصب. والتقدير: أَمَّا يَا حُسْنُ حُلٍّ بِزَيْدٍ أَى دَم بِهِ أَوْ يَا كُلُّ مَنْ رَأَى زَيْدَا أَثَبَتَ الْحَسْنَ لَهُ. احتج الأول بعدم اختلاف الضمير تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنثا، ولأنه لو كان أمرا حقيقة لجاز أن يؤكد بالنون وأن يجاب بالفاء وأن يجزم جوابه. واللوازم كلها باطلة. واحتج الثاني: بأنه إخراج اللفظ عن حقيقته إلى مجازه من غير ضرورة. ولأنه يؤدي إلى زيادة الباء مع الفاعل.

٥٦٩ وَلَا تُصَرِّفُهُ وَلَا تُقَدِّمَ مَعْمُولُهُ وَلَا تُحُلْ بَيْنَهُمَا  
قوله: ولا تصرفه يريد به فعل التعجب وقد مر بيانه. وقوله: ولا تقدما: أراد به ولا تقدم. فأبدل من النون الخفيفة ألفا في الوقت. والمراد أن معمول فعل التعجب وهو المتعجب منه لا يجوز تقديمه عليه ولا على ما. فلا يقال: ما زيدا أحسن ولا زيدا ما أحسن، لأنه فاعل في المعنى بدليل امتناع حذفه. والفاعل لا يقدم على الفعل، ولأنه لما لم يتصرف في نفسه لم يتصرف في معموله. أو أنه جرى مجرى المثل، واتفق على آمتناع الفصل بين ما وفعل التعجب بغير كان. واختلف في الفصل بين فعل التعجب ومفعوله بالظرف نحو: ما أحسن في الدار زيدا وما أحسن اليوم زيدا. فأجازه الجرمي وغيره قياساً على أن في قوله:

..... فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمُّ بَلَابِلُهُ<sup>(١)</sup>

وعلى نعم وبئس في قوله تعالى: ﴿بئس للظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾<sup>(٢)</sup> وبدليل قولهم:

(١) القائل: غير معروف وهو من الطويل. وتمام البيت:

فَلَا تُلْحِزْنِي فِيْهِهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا

أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمُّ بَلَابِلُهُ

الشاهد في قوله: «فإن بحبها» حيث قدم معمول خبر «إن» وهو قوله «بحبها» على الإسم «أخاك» والخبر «مصاب القلب». وأصل الكلام: إن أخاك مصاب القلب بحبها. فقدم الجار والمجرور على الإسم، وفصل به بين إن واسمها مع بقاء الإسم مقدما على الخبر. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٨٠/١، الأشباه والنظائر ٢٣٩/١، الأصول ١٥٠/١، السيرافي ٥/٣، الجمع ١٣٥/١، الدرر ١١٣/١، الخزنة ٥٢٩/٣، شواهد العيني ٣٠٩/٢، الأشموني ٢٧٢/١، السيوطي ٣٢٧، ابن عقيل ٢٩٨/١.

(٢) سورة الكهف آية ٥٠.

مأحسن بالرجل أن يصدق. ومنعه الأنخفش<sup>(١)</sup> والمبرد<sup>(٢)</sup> وجماعة لجريانه مجرى المثل. ولذلك لزم فاعله الإضمار بخلاف نعم وبئس. وأما تقديم: مأحسن بالرجل أن يصدق، فلأن ضمير الفاعل في يصدق يعود إلى الرجل. فلو أخر لصار إضماراً قبل الذكر على غير حده وهو محال. قال آبن الدهان<sup>(٣)</sup>: إنما امتنع الفصل بين ما وأحسن بغير كان بالاتفاق، واختلف في الفصل بين أحسن وزيدا، لأن أحسن خبر عن ما، واتصال الخبر بالخبر أشد من اتصال الفعل بالمفعول. وعورض بأن هذا المفعول فاعل في المعنى لما مر. واتصال الفاعل أقوى من اتصال الخبر. فقد تحصل بفعل التعجب ثلاث خواص: الأولى عدم التصرف.. الثانية: أن يتقدم معموله عليه مطلقاً. الثالثة: ألا يفصل بينه وبين معموله مطلقاً على رأى. وعلى رأى بالظرف وحرف الجر. وأما بالأجنبي فممتنع بالاتفاق ولا يعطف على فاعله ولا يؤكد ولا يبدل منه.

٥٧٠ لَكِنَّ كَانَ قَدْ يَجِيءُ زَائِدًا تَقُولُ مَا كَانَ أَشَدَّ مُحَالِدًا  
إنما جاز الفصل بين ما وفعل التعجب بكان دون غيرها لأنها دخلت تقوية لمعنى فعل التعجب في الفعلين، لأنه صار بها كأنه ماض حقيقة. فكان الفصل لم يحصل. قيل: لما جاز الفصل بها بين الجار والمجرور نحو:

عَلَى كَانَ الْمُسَمُومَةُ الْعِرَابِ<sup>(٣)</sup> .....

(١) انظر شرح الكافية ٢/٢٨٧، الجمع ١/٩١.

(٢) المقتضب ٤/١٧٧ - ١٧٨.

(٣) القائل: غير معروف وهذا عجز بيت من الوافر وقامه:

سُرَّةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي  
عَلَى كَانَ الْمُسَمُومَةُ الْعِرَابِ

ويروى الشطر الاول: جواد بني أبي بكر تسامى.

الشاهد في قوله: «على كان المسمومة» حيث جاءت كان زائدة بين الجار والمجرور وهو موطن من مواطن زيادة كان، وهي هنا فضلة لا أثر لها.

وقد استشهد به كل من: أسرار العربية ١٣٦، الأزهرية ١٩٧، اللسان ١٧/٢٥٣، شرح شواهد العيني ٤١/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٩٨، ١٠٠، الخزانة ٤/٣٣، الأشموني ١/٢٤١.

جاز بين ماوأحسن بها لأن اتصال الجار والمجرور أقوى من اتصال ما بفعل التعجب فإذا قيل: ماكان أشد خالدا. ففي كان ثلاثة أقوال: أحدها أنها زائدة والتقدير: ماأشد خالدا وهو الأظهر. وإنما زيدت دون أخواتها إما لأنها أم الباب فلها من التصرف ما ليس لغيرها، أو لأنها لمطلق الزمان الماضي، بخلاف أصبح وأمسى وبات. وقد شد ماأصبح أبردها، وما أمسى أدفاها. وثانيها: للزجاج<sup>(١)</sup> وهو أن كان ناقصة، وأشد في موضع نصب لأنه خبرها وهو ضعيف لدخول ما التي للتعجب على كان دون أشد. وثالثها: أنها تامة وأشد في موضع نصب على الحال وهو أضعف من الثاني، لأن فعل التعجب حيثئذ يصير فضلة. وإذا قيل: ماأحسن ماكان زيد. فما الأولى للتعجب، والثانية مصدرية. أى ماأحسن كون زيد. ومنهم من أجاز نصب زيد، وجعل آسم كان ضمير ما، وهو باطل. لأن آسمها هو الخبر في المعنى. وما لما لا يعقل فلا تكون عبارة عن زيد بخلاف ماأحسن ماكان ثوبك، فإنه لا يمتنع نصبه وهو ظاهر. وإذا قيل: ماكان أحسن ماكان زيد فكان الأولى زائده على الأصح. وأما الثانية مصدر وقد تقدم حكمها. وإذا قيل: أحسن من كان زيد وجب النصب وأمتنع الرفع لأن من لا تكون مصدرية.

٥٧١ وَاللُّونُ وَالْخَلْقُ انْ عَجِبْنَا يَنْبِتُ مِنْهَا مَصْدَرًا وَجِئْنَا  
٥٧٢ بِالْفِعْلِ نَحْوَ مَاأَشَدَّ حُمْرَةً وَنَحْوَ مَاأَوْضَحَ مِنْهُ بُلْجَةً  
٥٧٣ إِذْ فِعْلٌ كُلُّ خِلْقَةٍ وَلَوْنٌ مُجَاوِزٌ ثَلَاثَةٌ فِي اللَّوْنِ

لبناء صيغتي التعجب شروط: أحدها: إلا يبنيا إلا من فعل ثلاثي مجرد من الزيادة، لأن أفعال منقول بالهمزة من اللزوم إلى التعدى ليصير ماكان فاعلا مفعولا، وهذا لا يتأتى إلا في الثلاثي، لأن الهمزة لما أحدثت في الفعل معنى وهو التعدى صارت كالجزء منه، فلو زيدت في الرباعي لصار بها على خمسة أحرف، وذلك بناء معدوم في الأفعال، وأما عدم بناءه من المزيد فيه فلتعذره مع وجود الزائد. الثاني:

(١) انظر شرح السيرافي ١٣٧/١، شرح الرضى ٣٤٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٧، التذييل والتكميل ١٧٩/٢.

أن يكونا مأخوذين من فَعَلَ بضم العين في الأصل أو منقولاً إليه نحو: ظَرَفَ وشرف لأنه من أفعال الغرائز ولا يبنى فعل التعجب إلا منها. الثالث: أن لا يبنيا من الألوان والخلق والعيوب الظاهرة. أما الألوان فلأن غالب أفعالها لا تأتى إلا على أَفْعَلَ وإفْعَال نحو: أسود وإحمار. وهما زائدان على الثلاثى. وكذلك الخلق والعيوب الظاهرة. فلا يقال ماأيداه وما أعوره. وأما العيوب غير الظاهرة كالحق والرعون فلا يمتنع بناء فعل التعجب منها فيقال ماأحمقه وأرعنه. وأجاز الكوفيون ماأسوده وماأبيضه فيهما، خاصة لأنهما أصلاً الألوان. وهو ضعيف للمامر. وأما قول الشاعر:

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضُ أَيْبُضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضٍ<sup>(١)</sup>

فأبيض ليس للتفضيل بل صفة لموصوف محذوف. أى في درعها جسم أبيض أو شخص أبيض. ومن في محل الرفع صفة الأبيض وقول أبى الطيب:

(١) القائل: رؤبة بن العجاج يستشهد بهذا البيت على أن الكوفيين أجازوا بناء أفعل التفضيل من لفظي السواد والبياض وهو شاذ عند البصريين. وينسب هذا الرجز لرؤبة لأن له أرجوزة على هذا النحو، والغالب أن هذا منها، وهناك روايات لهذا البيت، رواه ابن هشام في المغنى:

جَارِيَةٌ فِي رَمَضَانَ الْمَاضِي  
تَقَطَّعَ الْحَدِيثَ بِالْإِبَاضِي

ويروى:

يَالَيْتَنِي مِثْلَكَ فِي الْبِيْضِ  
أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ

ويروى:

لَقَطَّعْتُ أَيْ فِي رَمَضَانَ الْمَاضِي  
جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ  
تَقَطَّعَ الْحَدِيثَ بِالْإِبَاضِ

أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ

وانظر: التمام في تفسير أشعار هذيل/٩٥، المغنى ٨٧، أمالي السيد المرتضى ٦٣/١، ٩٢، وابن يعيش في شرح المفصل ٩٣/٦، والخزانة ٤٨١/٣، اللسان (بيض) ٣٩١/٣، وشروح سقط الزند ١٧٤، الأصول ٦٢/١، الإنصاف ١٤٩.

لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ (١) .....

فقل إن من حال من الضمير المستكن في أسود كأنه قال: لأنت مسود كائنا من الظلم. وقيل ارتكب فيه مذهب الكوفي. وإذا تقرر هذا فلنرجع إلى تفسير المتن. وقوله: اللون والخلق. أما اللون فيريد به البياض والسود والحمرة والصفرة وماتركب منها. فلا يقال: ماأبيض من البياض وماأسوده من السواد لما تقدم. وماأسود زيدا من السيادة، وماأحمره من البلادة وماأصفره من صفر إذا خلا كقوله: وَلَوْ أَدْرَكْنَهُ صِفَرَ الْوِطَابِ (٢) .....

فيجوز بناءؤها منها لأن أفعالها ثلاثية وأما الخلق فالمراد به الأعضاء كاليد والرجل والوجه. فلا يقال: ماأيداه وماأوجهه. فإن أردت ما أوجهه من الوجهة جاز. وقوله: بنيت منها مصدرا إلى آخره: معناه أنك إذا أردت أن تتعجب من هذه وأمثالها بنيت فعل التعجب من أفعال ثلاثية توجد فيها الشروط المذكورة. وأتيت

(١) القائل: المتنبي وهو من البسيط وتمام البيت:

أُبْعِدَ يَبْعِدْتُ يَبْعَادُ لَا بِيَاضَ لَهُ

لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ

الشاهد في قوله «أسود من الظلم» حيث جاء أسود على وزن أفعّل التفضيل وهذا غير جائز، بل شاذ وقد خرجته الشارح هنا على أن من: حال من الضمير المستكن في أسود وكأنه قال: لأنت مسود كائنا من الظلم. وقيل إنه مذهب كوفي، وقد استشهد به كل من المغني رقم ٩٤٣، الخزائن ٤٨٤/٣، ديوانه ٣٠٠/٢.

(٢) القائل: امرؤ القيس وتمام البيت:

وَأَفْـلَـتْـنَـنَ عِلْبَاءَ جَرِيضَا

وَلَوْ أَدْرَكْنَهُ صَفَرَ الْوِطَابِ

اللغة: علباء: اسم رجل، الجريض: الذي قارب الموت، الوطاب: جمع وطب وهو سقاء اللبن أو العسل، ويجوز أن يقصد به جسمه تشبيها. الشاهد في قوله «صفر» حيث استشهد به الشارح هنا على أن صفر لا تدل على اللون، ولذلك يجوز أن يتعجب منها إذ أن معناها هنا (خلا) إذ أن الألوان يمتنع التعجب منها مباشرة كما هو معروف. وقد استشهد به كل من: المخصص ١٢٥/٦، الخزائن ١٧٦/٤، حماسة التبريزي ٧٧/١، قواعد المطارحة/ وهي رسالة ماجستير للسيد علي الفضلي ص ٣٤٧، وديوان الشاعر ٧٨.



بمصدر الفعل الذى يبنى الألوان والخلق والعيوب والظواهر منه مضافا الى فاعله معمولاً منصوباً. وقد تمثل بكلا النوعين. أعنى اللون والخلق. أما اللون فبقوله: مأشَد حمرة. فأشَد فعل ثلاثى على فَعَلَ بضم العين بدليل شديد لأن اسم الفاعل لا يأتى على فعيل إلا من فَعَلَ غالبا كشریف وعظیم. وأما الخلق فبقوله: مأوضح من بلجته. والبلجة: بياض ما بين الحاجبين<sup>(١)</sup>. ثم علل آمتناع بناء فعل التعجب منها بقوله: إذ كل خلقة لون مجاوز ثلاثة. أى ثلاثة أحرف. فإذا للتعليل كأنه قال: لأن فعل كل خلقة ولون أكثر من ثلاثة أحرف. وقد مر بيانه.

وأما قولهم فى السكران: مأشَد سكره. وإن لم يكن فعله زائدا على ثلاثة أحرف فليفصلوا بينه وبين مأسكره للنهر، ولما يقولوا: مأقعه فى المكان ليمتاز عما أقعه فى النسب. وأعلم: أن كل مالا يبنى منه أفعل التفضيل لا يبنى منه فعل التعجب والقوة الملازمة بينهما فى صحة البناء وعدمه، ذهب الكوفى إلى أن أفعل فيما أفعله أسم وهو باطل، وإلا لما اتصل به نون الوقاية. ولما كان آخره مفتوحا دائما، ولم صح أن تنصب المعرفة لأن أفعل لا ينصب إلا النكرة. وأما تمسكهم بتصغيره نحو: مأميلح<sup>(٢)</sup> وبعدم تصرفه وتصحيح عينه نحو: مأقومه فضعيف. أما الأول: فلأن المراد به تصغير المصدر، ويأتى بيانه فى موضعه. وأما الثانى فلما مر من دلالة على الإنشاء أو مشابهة الحرف. وأما الثالث: فإنما صحح إما حملا على أفعل لاشتراكهما فى المعنى أو لانه لما جمد أشبه الأسماء فلم يعمل ولا يخرج ذلك عن الفعلية بدليل استحوذ وأعيلت المرأة.

٥٧٤ وشَدَّ مَا أَعْطَاهُ فى الرُّبَاعِى وَمِثْلُهُ يَحْتَاجُ لِلِسَّمَاعِى

اختلف فى التعجب من أفعل الرباعى بزيادة الهمزة فمنعه الجمهور، لأن همزة فعل التعجب لا تدخل إلا على الثلاثى، ولأنه يؤدى إلى حذف حرف، فلا يعلم

(١) اللسان (بلج)، والمعجم الوسيط ٦٨/١.

(٢) جزء من بيت شعري وقد سبق شرحه.

أهو من الرباعى أم من الثلاثى فيحصل اللبس حينئذ. وأجازه سيبويه<sup>(١)</sup> متمسكا بقولهم: ما أعطاه للدرهم وما أولاه للمعروف وما أفقره. لأنه يرده إلى الفعل الثلاثى المضموم العين نحو: عطا يعطوا. ثم يتعجب ثم يدخل عليه همزة التعدية. وهو ضعيف لأن معنى عطا تناول، وما أعطاه ما أكثر عطاءه. فالأولى حمله على الشذوذ. كما ذهب إليه الجمهور وهو المراد بقوله ما أعطاه فى الرباعى، أى أن مثل هذا، وهو ما أوله همزة نحو: أعطى شاذ لا يقاس عليه. فلا يقال: ما أجوبه، بل ما أسرع جوابه.

---

(١) سيبويه ٢/٢٥٠، ٢٥١، المقتضب ٤/١٨١، شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٤٦، الإنصاف ١/١٤٨ — ١٥٥.

## ( أفعال المدح والذم )

٥٧٥ ومنه نِعَمَ وَهُوَ فِعْلُ الْمَدْحِ وَنَفْسَ لِلذَّمِّ وَذَكَرَ الْقُبْحَ  
 ٥٧٦ فالمدح نِعَمَ الْعَبْدُ عَبْدُ اللَّهِ وَالذَّمَّ نَفْسَ الْعَبْدُ عَبْدُ لَاهِي  
 قوله: فمنه: أى مما لم يتصرف نعم ونفس. وإنما لم يتصرفا لأنها لما وضعا  
 لإنشاء المدح والذم العامين منعا من التصرف لاجتماعهما عن أصلهما إلى شبه  
 الحرف، ولأن التصرف مناف للإنشاء. وقوله: فعل ينبه به على الخلاف الذى فيهما  
 لأنهما فعلا ماضيان عند البصرى<sup>(١)</sup> والكسائى<sup>(٢)</sup> خلافا لسائر الكوفيين. أما  
 الأول فأحتج على فعليتهما باتصال تاء التأنيث الساكنة، وأستتار الضمير المرفوع  
 وإبرازه متصلا بهما فيما حكى الكسائى نحو: نعموا رجلا ونعموا رجلا.  
 ورفعهما للفاعل الظاهر، ودخول لام القسم فى قوله:

يَمِينًا لِنِعَمِ السَّيِّدَانِ وَجَدْتُمَا ..... (٢)

(١) يقول ابن الخشاب فى كتاب المرتجل ١٦٢: اعلم أن نعم ونفس فعلا جامدان غير متصرفين.  
 وانظر الباب فى علل البناء ١/١٣١، الإنصاف ١/٦٦، ابن يعيش ١/١٢٧، شرح الرضى  
 ٣٤٩/٢.

(٢) القائل: زهير ابن سلمى من الطويل وقام البيت:  
 يَمِينًا لِنِعَمِ السَّيِّدَانِ وَجَدْتُمَا  
 عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَجِينٍ لِي وَثَبْرٍ  
 الشاهد فى قوله: «لنعم السيدان وجدتما» حيث جاء هذا البيت للتدليل على أنه قد يدخل الفعل  
 الناسخ على المخصوص بالمدح أو الذم سواء أتقدم المخصوص أو تأخر كما فى هذا البيت وأصله:  
 نعم السيدان أنما. فدخل عليه الناسخ وجدتما. فضمير التثنية نائب فاعل لوجد وهو المفعول  
 الأول له وقوله: لنعم السيدان جواب القسم. والقسم جوابه فى محل نصب المفعول الثانى لوجد.  
 ولقد استشهد به كل من: الخزانة ٤/١٠٥، ١٠٧، الهمع ٢/٤٢، الدرر ٢/٤٧.

وفي التنزيل: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾<sup>(١)</sup>، وعطفه على الماضي كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ﴾<sup>(٢)</sup>. فأحتج المخالف بعدم التصرف ويدخل حرف الجر في قوله: ماهي بنعم الولد.. وقول الشاعر:

أَلَسْتُ يَنْعَمَ الْجَارِ يُؤْلَفُ بَيْتُهُ أَخَاقِلَةً أَوْ مُعْدِمَ الْمَالِ مُصْرِمًا<sup>(٣)</sup>

ويدخل حرف النداء في قولهم: يانعم المولا. ولعدم صحة اقترانها بالزمان فإنه لا يقال: نعم الرجل أمس. ولقولهم: نعم الرجل زيد. وفعل من أوزان الأسماء. والجواب عن الأول مامر من المقتضى لمنع تصرفهما. وعن الثاني: أن حرف الجر محمول على الحكاية أى يقول فيه ذلك. وعن الثالث: بأن المنادى محذوف والتقدير يارب أنت نعم المولى. وعن الرابع: أن عدم صحة اقترانها بالزمان لعروض الإنشاء لهما كما مر. وعن الخامس: أنه شاذ ويتقدير: صحبة فالتاء نشأت من الكسرة. وفيهما أربع لغات. فَعِلَ بفتح الفاء وكسر العين بوزن عِلِمَ وهو الأصل بدليل قوله:

نِعَمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبَرِّ<sup>(٤)</sup> .....

(١) سورة النحل آية ٣٠.

(٢) سورة الصافات آية ٧٥.

(٣) القائل حسان بن ثابت الأنصاري من الطويل: الشاهد في قوله «ينعم الجار» حيث زعم الكوفيون أن «نعم» اسم بمعنى المدح بدليل دخول حرف الجر عليه وحروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء. والبصريون يعتبرون نعم وبئس فعلا جامدان بدليل دخول تاء التأنيث عليهما. واستدلوا على ذلك بأحاديث وأقوال عربية صحيحة. وقد استشهد به كل من: ابن السجري ١٤٧/٢، الإنصاف ٩٧، ابن يعيش في مفصله ١٢٧/٧، ديوانه ٣٦٩.

(٤) القائل: طرفة بن العبد من قصيدته الرائية المشهورة على الرمل وقبلة:

فَفَدَاءَ لِبَنِي قَيْسٍ عَلَى  
مَأْصَابِ النَّاسِ مِنْ سِرِّ وَضَرِ  
وَقَامَ الْبَيْتُ:

مَا أَقْبَلْتُ قَدَمِي أَنَّهُمْ  
نَعَمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبَرِّ  
ويروى:

مَا أَقْبَلْتُ قَدَمِي نَاعِلَهُ  
نِعَمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبَرِّ =

ويقال: نعم الرجل إذا أصاب نعمة وبئس إذا أصاب بؤسا. وإذا ثبتت الحركة علم منه أن السكون عارض. وفعل بفتح الفاء وكسرها وسكون العين، وفعل بكسر الفاء والعين معا. وكذلك كل آسم أو فعل ثلاثي عينه حرف حلق كفخذ وشهد. والظاهر أن هذه اللغات فيهما مثل الإنشاء.

وقوله: وهو فعل المدح نعم فعل معناه المبالغة في المدح، وبئس معناه المبالغة في الذم، ولما ثبت أنهما فعلا لم يكن لهما بد من فاعل. وفاعلهما إما أن يكون ظاهرا أو مضمرا. أما الظاهر فلا يكون إلا معرفا باللام نحو: نعم الرجل.. وكمثاليه في الكتاب. أو مضافا إلى ماهو معرف بها نحو: نعم صاحب الرجل زيد. وأما قوله:

وَنَعَمْ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سَلَاخَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرِّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانًا<sup>(١)</sup>  
إنما جاز مجيئه غير معرف باللام ولا بما هو مضاف إلى ماعرف بهما مع شذوذه، لذكر الألف واللام في المعطوف. وقيل هي لغة. وأجاز المبرد<sup>(٢)</sup> وقوع الذي فاعلها إذا قصد به العموم. وأختلف في اللام<sup>(٣)</sup>. فذهب الأكثرون إلى أنها

= المعنى: يقول الشاعر: نفسي فداء هذه القبيلة ما أقلت قدمي جسمي لأنه نعم الساعون في الأمر الشديد الذي لا يطيق غيرهم القيام بمثله. وقد استشهد به كل من المفصل ٢٧٣، المقتضب ١٤٠/٢، الإنصاف ١٢٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٤، الجمع ٨٤/٢، الدرر ١٠٨/٢، ديوانه ٧٣.

(١) القائل: كثير بن عبد الله النهشلي المعروف بابن الغريرة. أدرك معاوية رضي الله عنه، وهو من البسيط. الشاهد في قوله: «فنعم صاحب قوم» حيث رفع نعم صاحب على أنه فاعل له مع أنه نكرة مضافة وهي لغة قوم من العرب. وقد حكاهما الأنخفش عن هذه القبيلة أنهم يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة. ولا سلاح لهم: صفة القوم. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في مفصله ١٣١/٧، المقرب ٦٦/١، الخزانة ١١٧/٤، شواهد العيني ١٧/٤، الجمع ٨٦/٢، الدرر ١١٣/٢، الأشموني ٢٨/٣.

(٢) المقتضب ١٤٣/٢.

(٣) ظاهر كلام سيبويه ٣٠٠/١ — ٣٠١ أن أل في فاعل نعم وبئس للمعهد. قال: واعلم أنه محال أن تقول: عبد الله نعم الرجل، والرجل غير عبد الله، كما أنه محال أن تقول: عبد الله هو فيها وهو غيره. وفي التصريح ٩٥/٢ نسب إلى سيبويه أنها للجنس حقيقة. وابن الحاجب في شرحه للكافية

لتعريف الجنس، وإلا لما أُنْدرج المخصوص بالمدح فيه. فيحتاج إلى عود ضمير إلى مبتدأ. وهو خلاف الواقع وقيل هي لتعريف واحد مبهم في الوجود ومطابق لمعهود ذهني نحو: أدخل السوق وأشرب الماء. وإلا لو كان للجنس لامتنع أن يفسر بالمفرد. ولما جاز تثنيته وجمعه وهما ظاهرا البطلان. وأما المضمّر فيفسر بنكرة على شريطة تفسير منصوبه على التمييز نحو: نعم رجلا زيد. فرجل مميز مفسر للمضمّر المستكن والتقدير: نعم الرجل رجلا زيد. وإنما كانت النكرة منصوبة على التمييز، لأن الفعل الناصب لما كان غير متعد لم يكن مفعولا، ولما لم تكن النكرة مشتقة ولا مقدرة به لم تكن منصوبة على الحال. ولا يجوز تقديمها على الفعل. فلا يقال رجلا نعم زيد، لأن الفعل غير متصرف، ولأنها مفسرة لما قبلها. فلو قدمت لكانت خلفا، وقد يفسر المضمّر أيضا فيها بما النكرة غير الموصوفة. كقوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ أَهْلُهَا﴾<sup>(١)</sup> أي فنعمة الشيء شيئا هي. وقد يجمع بين الفاعل الظاهر والنكرة المفسرة تأكيدا كقول جرير

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فَيَتَا فَيَنَعَمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا<sup>(٢)</sup>

= ١١٦ يرى أنها لتعريف العهد الذهني، وكذلك الجامي في شرح الكافية ٢٣٢، وابن يعيش يرى أنها لتعريف الجنس وليست للعهد ١٣٠/٧، والمبرد صرح بأنها للجنس ١٤١/٢. وانظر الهمع ٨٤/٢.

(١) سورة البقرة آية ٢٧١.

(٢) القائل: جرير بن عطية من قصيدة له من الوافر. يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز. ديوانه ٥٣/١

المعنى: يخاطب الشاعر ممدوحه بقوله: سر بنا السيرة الحميدة التي كان أبوك يسيرها، وعش بيننا العيشة المرضية التي كان يعيشها أبوك، واتخذ عندنا من الأيادي البارة كما كان يتخذها أبوك، فقد كانت سيرة أبوك عاطرة، وأنت خليف بأن تقفو أثره. الشاهد في قوله: «فنعمة الزاد... زاداً» حيث جمع الشاعر في كلامه بين الفاعل الظاهر «الزاد» المعرفة، والتمييز، وهو قوله «زاداً» النكرة وهذا غير جائز عند البصريين. وقد استشهد به كل من: ابن عقيل ١٣٠/٢، اللسان (زود) ١٨١/٤، الإيضاح ص ٨٨، السيوطي ٢١، ٢٩٢، شواهد التوضيح ١٠٩، المقتضب ١٥٠/٢، المرتحل ١٦٩، الأشموني ٢٠٣/٢. الدرر ١١٢/٢، الخصائص ٨٣/١، ٣٩٦، شرح المفصل ١٣٢/٧

٥٧٧ وَكُلُّ مَمْدُوحٍ وَمَذْمُومٍ رُفِعَ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْمِثَالِ قَدْ سُمِعَ  
 ٥٧٨ وَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ قَبْلَ خَبَرِهِ أَوْ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ ثَقْبُورَةٌ  
 ٥٧٩ وَفِي عُمُومِ اللَّامِ مَا يُغْنِيكَ عَنِ رَاجِعِ الْمُبْتَدَأِ يَأْتِيكَ  
 ٥٨٠ وَلَوْ أَلَى الضَّمِيرِ فِيهَا لَمْ يَعُدْ كِنَعَمَ مَوْطِنًا حِرَاءً وَأُحْدَ  
 قد بينا أنه لما كانا فعلين لم يكن لهما بد من فاعل، إما ظاهرا أو مضمرا. ولما  
 كانا للمدح والذم احتاجا مع ذلك إلى مخصوص بالمدح والذم لفظا أو نية، ولأجله  
 أنعدت هذه الجملة، وإنما احتاجا إليهما لإفادة الإبهام أولا ثم إلى التفسير ثانيا،  
 فيكون ذلك أبلغ وأوقع في النفس، ولأن مدح الجنس أو ذمه لأجل بعض أفرادهِ  
 تفخيم لذلك المفرد وتعظيم لشأنه.

وقوله: وكل ممدوح يريد به المقصود بالمدح والذم من الجنس نحو: نعم الرجل  
 زيد. فالرجل مرفوع لأنه فاعل نعم. وزيد مخصوص بالمدح. وفي رفعه وجهان.  
 أحدهما: أنه مبتدأ والجملة المتقدمة عليه خبره. وإليه أشار بقوله رفع بالإبتداء.  
 وقوله: بعده والمثال قد سمع. أي قد ذكر فلا يكرر بإعادته. الثاني: أنه خبر مبتدأ  
 محذوف كأنك لما قلت نعم الرجل قيل لك: من الممدوح؟ فقلت هو زيد فعلى  
 الأول يكون جملة واحدة وعلى الثاني جملتان. وقوله: والفعل والفاعل قبل خبره إشارة  
 إلى الوجه الأول. قوله: أو خبر والمبتدأ تقدره إشارة إلى الثاني. والمعنى أن الخصوص  
 بالمدح أو الذم خبر مبتدأ محذوف كما ذكرناه، وإنما قدم رفعه بالإبتداء على الوجه  
 الآخر، لأن من النحاة من لا يميز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، لأن عوامل المبتدأ  
 تدخل عليه نعم فتنصبه وترفعه نحو: الرجل كنت، ونعم الرجل وجدت. ومنه  
 قوله:

يَمِينَا لِنَعَمَ السَّيِّدَانِ وَجَدْتُمَا ..... (١)

ولو كان خبرا للزم. أما دخول عوامل المبتدأ على الخبر، أو حذف المفعول الأول  
 من مفعولى ظننت وهو محال. وفيه نظر. فإن قيل على الوجه الأول خبر المبتدأ إذا

(١) تم شرحه قبل صفحات قليلة.

كان جملة وجب أن يكون فيها ضمير لفظاً أو نية لما مر في خبر المبتدأ. فالجواب أن هذا ليس على إطلاقه، بل الواجب أن يكون فيه ضمير أو مايقوم مقام الضمير. وهاهنا لما كان الألف واللام في فاعل نعم وبئس للجنس المستغرق في الأظهر لاشتراكه على الخصوص وغيره. أغنى ذلك عن الضمير لجريه مجراه في الربط. وهو المراد بقوله: وفي عموم اللام ماينيك. أى يغنى عموم الجنس وشموله للفرد المخصوص منه عن العائد. ونظيره قوله:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ ..... (١)

فالقتال مبتدأ ولا قتال خبره ولا ضمير فيه، لأن النفي لما كان عاماً للجنس دخل تحته المذكور وغيره. وكذلك لو جعل اللام للعهد على رأى من يرى ذلك، فإن المخصوص بالمدح أو الذم لما كان مفسراً لذلك المبهم في الوجود المعهود، وعبارة عنه لم يفتقر إلى عائد. وقيل: عليه لو كانت للعهد لامتنع أن يقال: نعم المرأة

(١) القائل: الحرث بن خالد المخزومي، من الطويل. في هجاء له لتقديم أسد بن أبي العيص ابن أمين بن عبد شمس وقبله:

فَضَحَّيْتُكُمْ قُرَيْشًا بِالْفَرَارِ وَأَثَرُكُمْ  
قَمَدُونَ سَوْدَانٌ عِظَامُ الْمَتَاكِيبِ

وهما من الطويل. وتام البيت:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ  
وَلَكِنْ سَيَرًا فِي عِرَاضِ الْمَتَاكِيبِ

الشاهد في قوله: «لا قتال لديكم» فقد جاءت القتال الأولى: مبتدأ، ولا قتال: خبره، والمفروض وجود ضمير رابط بين المبتدأ والخبر، وقد خلى المثال من الرابط، لأن النفي لما كان عاماً للجنس دخل تحته المذكور وغيره، وقد حذفت الفاء التي تدخل بعد إما وهي الرابط. وفيه شاهد آخر «ولكن سيرا» حيث جاء اسم لكن محذوفاً وكذلك الخبر. وسيرا هنا مفعول مطلق وعامله محذوف وهو الواقع خبراً تقديره: ولكنكم تسرون سيرا. وفي «سيرا» وجه آخر حيث يجوز أن يكون اسم لكن، والخبر محذوف تقديره: ولكن لكم سيرا. وقد استشهد به كل من: المقتضب ٧١/٢، أمالي ابن الشجرى ٢٨٥/١، ٢٩٠، ٣٤٨/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٧، ١٢/٩، المغنى ٥٦، شواهد العيني ٥٧٧/١، ٤٧٤/٤، شرح التصريح ٢٦٢/٢، همع الهوامع ٧٦/٢، الدرر ٨٤/٢، شرح الأشموني ١٩٦/١، ٢٤٤، ٤٥/٣، الخزانة ٢١٧/١.



هند. بحذف علامة التأنيث، وما ذاك إلا لتذكير الجنس. ومن أنث راعى لفظ التأنيث. وقوله: ولو أن الضمير فيها لم يعد معناه أن الضمير في نعم أو بئس لم يعد على شيء، لأنه اضممار قبل الذكر. ويحتمل أن يريد به أنه لم يعد على المبتدأ المذكور بعده أى لا يتوهم أن مثل قوله نعم موطننا حراء، أن الضمير في نعم يعود على حراء، لأنه مفسر بظاهر بعده وهو موطن، لأن المضمرة المفسرة بشيء طلبا للتفخيم، لا يعود على غير ذلك الشيء. كضمير الشأن ونحوه كما مر. وأما المخصوص بالمدح أو الذم في النية لا في اللفظ كقوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾<sup>(١)</sup> أى نحن ونعم العبد، أى أيوب. وإنما جاز حذفه لفظا لأنه معلوم من سياق الآيتين. وأعلم: أنه يشترط في المخصوص بالمدح أو الذم أن يكون مطابقا للفاعل إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنثا، لكونه هو الفاعل في المعنى. وأن يكون من جنسه بمعنى أنه يصدق عليه، وإلا لم ترتبط الجملة قبله. ولذلك جاز نعم الرجل زيد، وأمتنع نعم الفرش زيد. وأما قوله تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾<sup>(٢)</sup> فهو إما على حذف المضاف أى بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا، وأما أن مثل القوم فاعل، والذين صفتة في موضع جر، والمخصوص محذوف أى مثلهم وهذا الأخير إنما يصح على رأى من يجيز وصف فاعلهما وإلا فلا.

٥٨١ وَجَعَلُوا لِلْمَدْحِ أَيْضًا حَبْدًا فَحَبٌّ فِعْلٌ وَبِهِ يُرْفَعُ ذَا  
٥٨٢ وَأَقْتَرْنَا مَعًا فَصَارَا مَدْحًا كَحَبْدًا نُصْحُ الشَّقِيقِ نُصْحًا  
حبذا لإنشاء المدح بمنزلة نعم، فإذا دخل عليه لا صار بمعنى بئس لأنها ضد نعم قال:

لَا حَبْدًا أَلَيْتَ ياصْنَعَاءُ مِنْ بَلَدٍ وَلَا شُعُوبٌ هَوَىٰ مِثْلِي وَلَا نُقْمٌ<sup>(٣)</sup>

(١) سورة الذاريات آية ٤٨.

(٢) سورة الجمعة آية ٥.

(٣) القائل: زيد بن منقذ العدوى من البسيط. وقيل أيضا: أنه لزياد بن جمل، وقيل: أنه لمرار ابن منقذ. الشاهد في قوله «لاحبذا» حيث جاء باسم الإشارة (ذا) مفردا مذكرا مع حب، مع أن الاسم مؤنث بالألف الممدودة. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في مفصله ١٣٩/٧،

وهو فعل لازم في الأعراف أصله: حَبَّبَ كَطَرَفَ لأنه من أفعال الغرائز الدالة على المبالغة التي أصلها اللزوم. فأدغمت إحدى الياءين في الأخرى لاجتماع المثلين وأما نحو: رحبتكم الدار. فهو محمول على وسعتكم. وأما مجيء حب متعديا في قول الشاعر:

قَوْلَهُ لَوْلَا ثَمَرُهُ مَا حَبَّبْتُهُ..... (١)

كما حكاه أبو زيد فنادر. والذي يدل على أنه فعل بالضم أمران: أحدهما: مجيء اسم الفاعل منه على فاعيل نحو حبيب. وهو من فعل غالبا. والثاني نقل حركة عينه إلى فائه في قوله:

وَحَبَّبَ بِهَا مَقْتُولَهُ حِينَ تُقْتَلُ..... (٢)

وقوله: فحب قتل يريد ما ذكرناه ولفظه الماضي من غير الدلالة على الزمان. أما

---

المصون ٧١، السمط ٧٠، الجمع ٨٩/٢، الدرر ١١٧/٢، معجم البلدان (نقم) الحماسة للمرزوقي ١٣٨٩، السيوطي ٤٩، شواهد العيني ٢٥٧/١.  
(١) القائل: غيلان بن شجاع النهشلي من الطويل وقام البيت:

فَوَاللَّهِ لَوْلَا ثَمَرُهُ مَا حَبَّبْتُهُ

وَلَوْ كَانَ أَذْنَى مِنْ عُبَيْدٍ وَمِشْرِقٍ

الشاهد في قوله: «ما حبيبته» حيث جاء الفعل متعديا، والأصل به أن يكون لازما، فأخذ مفعولا وهو الضمير. وهذا نادر وقد استشهد به كل من الخصائص ٢٢٠/٢، الميداني ٣٦٢/١، ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٨/٧، المغني ٣٦١، اللسان (حب).  
(٢) القائل: الأخطل التغلبي من الطويل يمدح فيها خالدا بن عبد الله بن أسيد أحد أجواد العرب. وقام البيت:

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَُا عَنْكُمْ بِمَزَاجِهَِا

وَحَبَّبَ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

الشاهد في قوله: «وحب بها» فإنه يروى بفتح الحاء من «حَبَّبَ» والفاعل غير ذا. وكلا الوجهين جائز. فإن كان الفاعل ذا تعين فتح الحاء. وقد استشهد به كل من: ابن عقيل رقم ٢٧٨، اللسان ٦٨/١٤، شرح شواهد الشافية ١٤، شواهد العيني ٢٦/٤، الخزانة ١٢٢/٤، الدرر ١١٨/٢، الأغاني ٢٧٩/١، شرح سقط الزند ١٣٩٥، الجمع ٨٩/٢، تهذيب لإصلاح المنطق ٥٤/١، الأصول ٧٣/١، الأشموني ٤٢/٣، ديوانه ٦٣.

الأول فلائنه مدح. والمدح إنما يكون لما ثبت. وأما الثاني فلتنزه منزلة نعم في عدم التصرف، وإيهام الفاعل والتفسير بالخصوص بعد الإيهام. وقوله: وبه يرفع ذا لما ثبت أنه فعل وجب أن يكون له فاعل. وإنما خص هذا فاعلا لأنه اسم مبهم والغرض منه الإيهام، ثم التفسير بعد الإيهام ليكون أوقع في النفس. وقوله: واقتربنا معا: يريد به ذا مع حب. ولا يستعمل ذا معه إلا مجردا عن حرف التنبيه لأنهما لما اقتربنا معا وركبا، صارا كالكلمة الواحدة. فلو ضم إليهما حرف التنبيه لجعل ثلاثة أشياء واحدا وهو باطل. وركب حب دون أحب لحفة الثلاثي إذا اقترن بذا، فمعناه تقرب الممدوح من القلب كقوله: حبذا نصح الشقيق لأن ذا إشارة إلى الحاضر في الذهن لا في الوجود، وإلا لوجب أن يكون مطابقا للمشار إليه مطلقا. وقيل: إنما لم يختلف اسم الإشارة باختلاف المشار إليه تثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثاً، لأنه لما ركب مع حبذا جريا مجرى المثل. والأمثال لا تغير. واختلف فيه لدى التركيب على ثلاثة أقوال: أحدها: أنهما لما ركبا تنزل منزلة المفرد لعدم استقلالهما، فحكم عليهما بأنهما اسم تغليبا بجانب الإسمية. وثانيهما: أنه فعل تغليبا لحب لتصدره. وثالثها: أنه لا تغليب فيه لأحد الجزئين على الآخر، بل كل واحد منهما على حقيقته، كما كان قبل التركيب.

### ٥٨٣ وَحَبَّذَا مُحَمَّدٌ رَسُولًا وَالْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ فِي ذَا قِيلًا

فاعل حبذا يفسر بما يفسر به فاعل نعم المضمير لإيهامه. فإن كانت النكرة المفسرة جامدة كقوله: نصح الشقيق نصحا. كانت منصوبة على التمييز. ويجوز تثنيتهما وجمعهما إذا اختلفت الأنواع دون اسم الإشارة. وإن كانت غير جامدة كقوله: حبذا محمد رسولا فعلى الحال. ويجوز أن يكون تمييزا، على حذف الموصوف وهو المراد بقوله: والحال والتمييز في ذا قِيلًا. والأول أولى لعدم الحذف وقوله: ذا إشارة إلى المشتقة غير الجامدة. وأعلم: أن مفسر المضمون في نعم لازم نحو نعم رجلا زيد. ومفسر فاعل حبذا غير لازم. ومنه قوله:

يَحْبَدًا الْقَمَرَاءُ وَاللَّيْلُ السَّاجُ وَطُرُقٌ مِثْلُ مُلَاءِ النَّسَاجِ<sup>(١)</sup>  
أما لزوم المفسر مع فاعل نعم فلكونه مضمرا مفتقرا إلى التفسير. ولأنه لو حذف  
لا لتبس الفاعل بالخصوص المعرف باللام نحو: نعم رجلا العالم. فلو حذف المفسر  
لأوهم أن العالم هو الفاعل والخصوص محذوف. وأما عدم لزومه مع فاعل حبذا  
فلأنه لما لم يكن مضمرا لم يحتاج إلى المفسر. وأما قول الشاعر:

يَا حَبْدًا جَبَلُ الرِّيَانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبْدًا سَاكِنُ الرِّيَانِ مَنْ كَانَا<sup>(٢)</sup>  
فمن يجوز أن تكون نكرة موصوفة على التمييز، وأن تكون موصولة بمعنى الذي،  
بدلا من ساكن الريان، وأن تكون شرطية يدل على أخواتها ماتقدم.

٥٨٤ وَذَلِكَ الْمَمْدُوحُ فِيهَا حَبْرًا لِحَبْدًا أَوْ مُبْتَدَأٌ يُقَدَّرُ  
يريد بيان إعراب المخصص بالمدح بعد حبذا فقوله: وذلك الممدوح: إشارة إلى  
ما ذكره من المثال المتقدم وهو حبذا نصح الشقيق. وقد ذكر في رفعه وجهين،  
أحدهما: أن يكون نصح الشقيق خبرا، وحبذا مبتدأ بالنظر إلى تغليب جانب  
الإسمية في حبذا وهو المراد بقوله خبر لحبذا. كأنه قال المحبوب نصح الشقيق.

(١) القائل: ينسبه اللسان إلى الحارثي، وأورده الكامل ١٤٨/٣ غير معزو لأحد. والقمر: الليلة المنيرة  
بنور القمر، والملاء: جمع ملاءة، وفي شرح الكامل للمرصفي: شبه خيوط الطرق وقد سطع نور  
القمر عليها بخيوط ملاءة بيضاء قد نسجت.. الخصائص ١١٥/٢، الشاهد في قوله: «يا حبذا  
القمر» حيث استشهد الشارح على أن مفسر المضمير في نعم لابد من وجوده وذلك لأن الفاعل  
محذوف وبحاجة إلى مفسر. أما مفسر حبذا فوجوده ليس لازما لأن الفاعل ظاهر. وهذا موطن  
الشاهد. انظر الخصائص ١١٥/٢.

(٢) القائل: جرير بن عطية من البسيط من قصيدته التي مطلعها:

بَانَ الْخَالِيطُ وَلَوْ طَوَعَتْ مَا بَانَ

وَقَطَعُوا مِنْ جَبَالِ الْوَصْلِ أَقْرَانَا

الشاهد في قوله: «يا حبذا» حيث استشهد الزاعمون بأن «حبذا» اسم، والدليل على اسميتها: أنها  
سبقت بأداة النداء. وقد أجيب على هذا الكلام بأن «يا» هنا ليست حرف نداء وإنما هي مجرد  
التنبيه. وقد خرج أيضا بتخريج آخر بأن المنادى الذي تقتضيه الياء محذوف. وكأن أصل الكلام.  
يا هذا حبذا. وقد استشهد به كل من جمل الزجاجي ١٢٢، ابن يعيش في شرح المفصل  
١٤٠/٧، المقرب ٧/١، الهمع ٨٨/٢، الدرر ١١٥/٢، ديوانه ٥٩٦.

الثانى: أن يكون نصح الشقيق مبتدأ، وحبذا خبره كما فى نعم. والإيهام فى ذا قائم مقام العائد وهو المراد بقوله: أو مبتدأ يقدر، ويجوز فى رفع المخصوص بالمدح أوجه أخرى. لأنك إذا قلت حبذا زيد. يجوز أن يكون زيد فاعل حب، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف كأن قائلًا قال: من المُقَرَّب من القلب؟ قلت زيد. ويجوز أن يكون عطف بيان لذا وأما جعله بدلا منه فضعيف. لأن البدل فى حكم تكرير العامل، ولو كان كذلك لجاز طرحه. وحب لا يعمل إلا فى ذا واحدة وبه يظهر ضعف من جعل ذا زائدة. وزيد فاعل حب. ولأن الرمانى نص على جواز زيد حبذا. والفاعل لا يتقدم. وأعلم: أن حبذا وإن شاركت نعم فى إنشاء المدح، إلا أنها تختص بأحكام لفظية وهى أن فاعلها لا يكون إلا أسم إشارة، وأنه لا يجب ذكر مميزها فى حال، وأن لا يطابق فاعلها للمدح ثنية وجمعا.

## «باب المصادر (المشتقات)»

٥٨٥ القول في بيان الإسم العامل كالفعل في المفعول أو في الفاعل الأفعال تعمل الرفع والنصب بالأصالة، لأنها لا تنفك منه بخلاف الإسم. فقوله: الإسم آحترز به عن غير الإسم من العوامل مطلقا. وقوله: العامل فيه احتراز عما لا يعمل من الأسماء مطلقا وهو الأصل. وإنما يعمل منها ما كان مشابها للفعل من جهة مشاركته له في الاشتقاق وأن فيه حروفه. وقوله: كالفعل فيه احتراز عن الأسماء التي تعمل عمل الحرف. لأن من الأسماء ما أشبه الفعل فعمل العمل المختص به وهو الرفع والنصب. ومنها ما يعمل عمل الحرف، أما الجر: كالأسماء المضافة، وأما الجزم كأسماء الشرط. قوله: في المفعول يَحْتَزُّ به عن المشبه بالمفعول نحو رطل زيتا. فإنه لا يعمل النصب من جهة شبه الفعل بل من جهة شبه الفاعل كما مر. وكلما عمل في المفعول فقد عمل في الفاعل من غير عكس. فقوله أو في الفاعل يجب أن يقيده بقوله فقط كما ذكرنا. والأسماء التي تشبه الفعل ثمانية، والذي يعمل عمل الفعل منها خمسة: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، والمصدر واسم الفعل. فهذه تعمل لمشابهة الفعل إما لأنها كالمصدر، وإما لمشاركتها لها في الاشتقاق من المصدر للمعاني المذكورة، إما مطلقا على الأصح أو بواسطة.

## (باب اسم الفاعل)

٥٨٦ فالأَوَّلُ آسَمُ فَاعِلٍ لِلْحَالِ أَوْ آسَمُ فَاعِلٍ لِلِاسْتِقْبَالِ

٥٨٧ يَنْصِبُ مَفْعُولًا بِهِ كَالْفَعْلِ يَقُولُ زَيْدٌ مُبْغِضٌ ذَا الْبُحْلِ

٥٨٨ وَالشَّرْطُ فِي إِعْمَالِهِ أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى مُصَدِّرٍ إِلَيْهِ يَسْتَسِدُّ

الأول من أقسام آسم العامل آسم الفاعل. وهو المشتق من المصدر اسما لمن ينسب إليه ذلك المصدر، جاريا على فعله المضارع. والمراد بجريانه عليه أنه في عدة حروفه وحركاته وسكناته. وإنما قدمه على سائر الأقسام لأنه أقوى شها بالفعل من غيره، ولذلك يجوز أن يتقدم معموله عليه إذا لم يكن فيه الألف واللام بالاتفاق بخلاف بقية الأقسام. وإنما يعمل اسم الفاعل لمضارعه المضارع من أوجه. أحدها: جريانه عليه وهو كونه على عدد حروفه وحركاته وسكناته، والمراد منه أن يكون مطلق حركة بازاء مطلق حركة. فإن المعتبر نوع الحركة لا شخصها. الثاني: أن تلحقه علامة التشبيه والجمع نحو: ضاربان وضاربون كما يلحقان الفعل نحو يضربان ويضربون وإن اختلفا حكما..

الثالث: أن آسم الفاعل مشترك بين الحال والإستقبال، كما أن المضارع كذلك ولا يعمل إلا بشرطين. الأول: أن يراد به الحال أو الإستقبال والثاني: أن يعتمد على ما قبله وهو أحد ستة أشياء من: مبتدأ أو موصوف أو صاحب حال أو موصول أو همزة استفهام أو ما النافية. أما الشرط الأول فلائنه إذا كان لأحد الزمانين أعنى الحال أو الإستقبال كان موافقا للفعل المضارع الجارى عليه في المعنى واللفظ لما مر، من مشابهته له فتقوى لذلك جهة العمل. وإذا كان للماضى كانت منتفية عنه، فلا يعمل. فيجوز: زيد ضارب عمرا الآن أو غدا، ويمتنع زيد

ضارب عمرا أمس. وأجازه الكسائي<sup>(١)</sup> محتجا بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّبُهُمْ بِأَسِطِّ ذِرَاعِيهِ بِالْوَسِيطِ﴾<sup>(٢)</sup>. فإن ذراعية تُصَبِّ بِأَسِطِّ بالقياس على الضارب زيدا أمس.

والجواب: أما عن الأول فلأنها حكاية حال ماضية تقصد بها التعبير عن ذلك الفعل حال وقوعه. وأما عن الثاني فلأن الألف واللام في الضارب زيدا، لما كان عند التحليل ينفك إلى الذى والفعل عَمِلَ عَمَلُ الفعل مطلقا. فالألف واللام إلى الذى وأسم الفاعل إلى ضَرَبَ. فإن قيل: فبم يتعلق الجار والظرف في نحو هذا مار يزيد أمس. قيل بفعل يدل عليه أسم الفاعل. أى مرَّ به أمس كما في قولهم: هذا معطى زيد أمس ذَرَهَمًا، وَلَأَنَّ الجار والمجرور بمنزلة الظرف تعمل فيه رائحة الفعل. وأما الشرط الثانى: فلأن اسم الفاعل لما كان فرعا على الفعل في العمل، والفِعْلُ يعمل مطلقا من غير اشتراط اعتماده على أحد هذه الأمور ليظهر أثر قوة الأصل على الفرع. وأجاز الأخفش والكوفيون إعماله مطلقا، لأن الشبه بالفعل أغنى عن اعتماده. فقائم أخوك: جائز غير ممتنع عند الجمهور. أما أولا: فلامتناع كونه خبرا مقدما لعدم المطابقة، وأما ثانيا: فلأنه لا يعمل عندهم إلا معتمدا، ولا اعتماد. فأسم الفاعل إذن ينحط عن درجة الفعل، فإنه لا يعمل إلا مقيدا بالحال أو الإستقبال على الأصح، وأنه لا يعد جملة مع فاعله. ولذلك لا يقع صلة للذى، وأنه

(١) جاء في التذييل والتكميل ٢١٠/٣ بقوله: وذهب الكسائي وهشام وأبو جعفر بن مضاء صاحب كتاب المشرق إلى جواز إعماله ماضيا، واستدلوا بأنه إنما عمل لكونه يطلب في المعنى، وكذا هذا فيعمل ولا يختص به ماض من مستقبل. ونسب الرضى ٢٢٢/٢ هذا المذهب للمبرد، وفي المقتضب ١٤٨/٤ خلاف ذلك.

وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه لا يشترط في إعماله الإعتداد، واستدل الأخفش على إعماله غير معتمد بقوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾ في قراءة من رفع دانية، فدانية عنده مبتدأ، وعليهم متعلق به، وظلالها فاعل بدانية.

انظر: اللباب في علل البناء ٣٦٧ — ٣٦٩، الأشموني ٢/٢١٨، شواهد العيني ٢/٢١٨، قواعد المطارحة ص ٦٣، شرح الرضى ٢/٢٢٢.

(٢) سورة الكهف: آية ١٨.



إذا جرى على غير من هو له برز منه الضمير على الأصح، وأنه يجوز أن يتعدى بحرف الجر. وإن كان فعله متعديا كقوله تعالى: ﴿فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾<sup>(١)</sup>، والفعل بخلاف ذلك كله. وإذا تقرر هذا فقوله: آسم فاعل للحال: آحترز به عن آسم الفاعل الذى يراد به المضى. فإنه لا يعمل عمل الفعل بل يضاف إلى مابعده إضافة محضة. وقوله: أو الإستقبال يريد أنه يعمل إذا كان لأحد الزمانين الحال أو الإستقبال، وهو إشارة إلى الشرط الأول من الشرطين المذكورين. وقوله: زيد مبغض ذا البخل. زيد مبتدأ ومبغض خبره، الفاعل مستكن فيه، وذا البخل مفعول به وقوله: والشرط فى إعماله إشارة إلى الشرط الثانى. والضمير فى إعماله يعود على اسم الفاعل. قوله: أن يعتمد على مُصَدَّرٍ إليه يستند: يريد بالمصدر أحد الأمور الستة. وهو إما أن يكون صاحبه أو يقع بعد حرف هو بالفعل أولى كحرفى النفى والإستفهام. أما الأول فالصاحب المبتدأ نحو: زيد ضارب عمرا، وكمثاله فى نحو: زيد مبغض ذا البخل. ولم يمثل إلا به. والموصوف نحو: مررت برجل ضارب أبوه زيدا. والحال نحو هذا زيدا ضاربا أبوه عمرا. وأما الثانى فنحو: ماقائم غلاماك، وأقائم أخواك؟ وقد مر بيانه. وأعلم أن آسم الفاعل يجرى فى اللزوم والتعدى مَجْرَى فِعْلِهِ. فاللزوم نحو: زيد قائم أبوه وأما التعدى فإما إلى واحد نحو: زيد ضارب عمرا. وإما إلى مفعولين نحو: زيد معط عمرا درهما، وكان خالدا منطلقا. وأما إلى ثلاثه نحو: زيد معلم أباه عمرا منطلقا.

٥٨٩ فَإِنْ تُرِيدَ بِهِ الْمَضِىُّ فَأَضِيفْ وَإِنْ تُعْرِفْهُ بِلَامٍ وَأَلِفٍ

٥٩٠ فَالنَّصْبُ لَازِمٌ بِكُلِّ حَالٍ فِي الْحَالِ وَالْمَاضِىِّ وَالْإِسْتِقْبَالِ

٥٩١ كَزَيْدِ الضَّارِبِ عَمْرًا وَالرَّجُلِ وَإِنْ تُكُنْ ثَنِيَّتَ أَوْ جَمَعْتَ قُلَّ

٥٩٢ الضَّارِبَانِ الْعَبْدَ وَالنَّوْنَ ثَبَّتْ وَلَعْنَةً بِالْحَذْفِ وَالنَّصْبِ أَثَّ

الضمير فى به يعود على اسم الفاعل. أى وأن ترد باسم الفاعل المضى. قوله: فأضف أى اسم الفاعل المراد به المضى. وإضافته عند البصرين إذا كان مجردا من

(١) سورة هود آية ١٠٧، سورة البروج آية ١٦.

اللام، واجبة على الأصح. ويتعرف بإضافته إلى المعرفة، لأنه لَمَّا لم يشابه الفعل تنزل منزلة الجوامد، ولذلك نص الأحفش على أنه لا يتحمل ضميراً. وفي التنزيل: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾<sup>(١)</sup> على الأظهر. وأما قوله تعالى: ﴿وَكَلَّبُهُمْ بِأَسِطِّ ذِرَاعِيهِ﴾<sup>(٢)</sup> وهذا معطى زيدا درهما أمس، ومازَّ يزيد أمس فقد تقدم الكلام عليها. وقوله: وإن تعرفه بلام وألف يريد: وأن تعرف اسم الفاعل بألف ولام فَقَدَّم وَأَخَّرَ. لأن الواو لا تفيد الترتيب: قوله: فالنصب لازم إلى آخره: اسم الفاعل المحلى بالألف واللام نصب لازم مطلقاً، أعنى في الحال والماضى والإستقبال نحو: الضارب زيدا أمس أو الآن أو غداً، ولايقدّم معموله عليه وهو منصوب عند سيبويه بأنه مفعول به، لأنه في تقدير الذى ضرب زيدا. والأحفش ينصبه على التشبيه بالمفعول به، وأبوعلی لا يعمل به فيه الألف واللام إلا في الماضى دون الحال والإستقبال. وذكر أن غداً في قول جرير:

فَبِتْ وَأَلْهَمْتُ تَغْشَانِي طَوَارِقَهُ مِنْ خَوْفِ رِحْلَةٍ يَبِينُ الظَّاعِنِينَ غَدًا<sup>(٣)</sup>  
متعلق ببين أو برحلة لا بالظاعنين. وقيل هو منقول عن سيبويه محتجا بأن الحال والإستقبال لا يفتقران إليهما في العمل، وإنما يفتقر إليهما الماضى لأنه لا يعمل إلا بدخولهما عليه، ولأنهما لما أشبهما الفعل بدليل أمتناع تعريفهما بالإضافه، لم يدخل عليهما كما لم يدخل على الفعل. وأعلم أن اسم الفاعل المراد به الماضى وفيه الألف واللام نحو الضارب زيد يمتنع إضافته مطلقاً، لأنها لما كانت محضة تفيد

(١) سورة الانعام آية ٩٦.

(٢) سورة الكهف آية ١٨.

(٣) القائل: جرير من البسيط.

الشاهد في قوله: «الظاعنين غداً» حيث يحتمل نصب «غداً» بأحد عوامل ثلاثة وهي: رحلة وبين والظاعنين. وقد ذكر أبو علي في إيضاحه هذا البيت وقال فيه: حذف. والتقدير: من خوف الإرتجال وخوف الفراق.

وفيه شاهد آخر قوله: «فبت والهم تغشاني» حيث جاءت بات هنا تامة والواو للحال والهم مبتدأ. وجملة تغشاني طواره: خبر، والجملة في محل نصب حال وقد استشهد به كل من: الخزانة ٤٤٣/٣، ديوانه ١٥٨.

التعريف أمتنع الجمع فيها بين تعريفين. وأما إذا كان للحال أو الإستقبال نحو:  
الضارب زيد الآن أو غدا، فإضافته ممتنعة عند البصريين. وأجازها الفراء<sup>(١)</sup> قياسا  
على الضارب الرجل والضاربك. وعلى قوله:

أَلْوَاهِبُ الْمَائَةِ الْهَجَانِ وَعَيْدُهَا .....<sup>(٢)</sup>

والجواب عن الأول: أن الضارب الرجل إنما جاز حملا له على الحسن الوجه، كما  
حمل الحسن الوجه بالنصب على الضارب الرجل. فلا يلزم من جواز الضارب  
الرجل الضارب زيد. وعن الثاني وهو الضاربك ونحوه أن الكاف في محل النصب  
بالمفعولية عند الأخفش<sup>(٣)</sup>. وأما عند سيبويه<sup>(٤)</sup>: فإنه في محل الجر بإضافة الضارب  
إليه. قياسا على الضاربك. فإنه مضاف إليه بالإتفاق، والباب واحد، ولأن الضمير  
المتصل يشبه التنوين من حيث أن كلا منهما لا ينطق به مستقلا. فحذف التنوين  
معه لما بينهما من المعاقبة. ولا كذلك الاسم الظاهر. فإنه لاستقلاله لم يشبه التنوين  
فجاز نصبه مع وجود التنوين. وأما نحو:

هُمُ الْآمِرُونَ الْخَيْرَ وَالْفَاعِلُونَ .....<sup>(٥)</sup>

(١) شرح الرضى ٢/٢٢٢، الباب في علل البناء والإعراب ٣٦٩.

(٢) سيأتي شرحه.

(٣) قواعد المطارحة ص ٦٧.

(٤) انظر سيبويه ٩٤/١.

(٥) القائل: مجهول. وهو من الطويل. وتما البيت:

هُمُ الْآمِرُونَ الْخَيْرَ وَالْفَاعِلُونَ  
إِذَا مَا تَحْشَوْا مِنْ مُحَدِّثِ الْأُمْرِ مُعْظَمًا

ويرويه سيبويه: هم القائلون الخير والآمرونه.

الشاهد في قوله: «الفاعلون» حيث جمع بين النون والضمير. ومن حق الضمير أن يعاقب النون  
والتنوين لأنه بمنزلة الضعف والإتصال فهو معاقب لهما إذا كان المظهر مع قوته وانفصاله قد  
يعاقبهما.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٩٦/١، الكامل ٢٠٦، مجالس ثعلب ١٥، ابن يعيش في شرح  
المفصل ١٢٥/٢، الخزانة ١٨٧/٢، الهمع ١٢٧/٢، الدرر ٢١٥/٢، الصحاح ٢٥٥٩/٦  
برواية «مقطعا».

فشاذ. وعن قولهم:

أَلَوَاهِبُ الْمَائَةِ الْهَجَانِ وَعَبْدُهَا غَوْدًا تُرْجَى حَلْفَهَا أَطْفَالُهَا<sup>(١)</sup>  
فإنما جاز لأنه تابع. ويجوز فيه مالا يجوز في المتبوع بدليل قولهم: رَبُّ شَاةٍ  
وسخلتها. ولأن عبدها مضاف إلى ضمير المائة، فتاب منها لأنها لآل فيها الألف  
واللام، وقوله: وإن تكن ثنيت أو جمعت. قل يريد أن حكم اسم الفاعل إذا كان  
مثنى أو مجموعا، وفيه الألف واللام كحكمه إذا كان مفردا في العمل مطلقا. فإن  
قيل: فهلا بطل عملها في الثنية والجمع إذ هما من خصائص الأسماء، كما بطل  
بالوصف والتصغير. قيل: لما لم يخرج بهما عن شبه الفعل اللفظي لم يبطل بهما  
العمل، لأن «ضاريان وضاريون» «كضريان ويضريون»، ولأن الجمع يناسب مدلول  
الفعل في العموم فلا منافاة بينه وبين الفعل في المعنى. قوله: الضاريان العبد والنون  
ثبت. إذا كان اسم الفاعل مثنى أو مجموعا وفيه الألف واللام يجوز فيه ثلاثة  
أوجه: الأول: اثبات النون، والنصب لتعذر الإضافة نحو: الضاريان العبد،  
والضاريون زيدا قال:

الضَّارِيُونَ عُمَيْرًا عَنْ يُّوتِهِمْ بِاللَّيْلِ يَوْمَ عُمَيْرٍ ظَالِمٍ عَادٍ<sup>(٢)</sup>

(١) القائل: الأعشى ميمون من الكامل.

الشاهد في قوله: «وعبدها» حيث جعل ضمير المعرفة باللام في التابع مثل المعرفة باللام. فقوله  
«عبدها» بالجر معطوف على المائة وهو مضاف إلى مالميس فيه آل. واغتر هذا لكونه تابعا،  
والتابع يجوز فيه مالا يجوز في المتبوع. وقيل في ذلك: إن عطف «عبد» بالجر على المائة ضعيف  
وسبب الضعف أن اسم الفاعل المقرون بآل المضاف، يلزم أن يكون المضاف إليه معرفا بها  
أيضا، لمشابهة للحسن الوجه. فإذا عطف على المضاف إليه شيء، لزم أيضا أن يكون معرفا بها،  
لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه. وإنما جاز هنا لكونه مضافا إلى ضمير المعرفة بآل،  
والتقدير: وعبد المائة، ولكونه تابعا يجوز فيه مالا يجوز في متبوعه.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٩٤/١، المقتضب ١٦٣/٤، المقرب ١٢٦/١، الخزانة  
١٨١/٢، ٣٤١، ١٣١/٣، الهمع ٤٨/٢، ١٣٩، الدرر ٥٧/٢، ١٩٢، ديوانه ٢٥.

(٢) القائل: القطامي من قصيدة له. ويروى البيت برواية أخرى (الديوان):

الضَّارِيُونَ عُمَيْرًا عَنْ دِيَارِهِمْ  
بِاللَّيْلِ يَوْمَ عُمَيْرٍ ظَالِمٍ عَادٍ =

الثاني: حذف النون والجر بالإضافة وهو الأولى. لأن الإضافة قد أفادت تخفيفا بحذف النون، لأن النون لا يعاقب الألف واللام كما لا يعاقبهما الحركة. وفي التنزيل: ﴿الْمُقِيمِ الصَّلَاةِ﴾<sup>(١)</sup> على قراءة الجر. ومنه قوله:

والفارجي باب الأُمير المُبهم .....<sup>(٢)</sup>

الثالث: حذف النون والنصب كقول الشاعر:

الحافظو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفْ<sup>(٣)</sup>

وإليه أشار بقوله:

ولغة بالحذف والنصب أتت. وإنما حذف النون للتخفيف لطول الاسم بالصلة لا للاضافة. لأن اسم الفاعل صلة للموصول وهو الألف واللام، فحذف النون تخفيفا كما حذف في قوله:

= وقد استشهد به كل من: المقتضب ١٤٥/٤، ابن الشجري في أماليه ١٣٢/١، وديوان القطامي ٨٦ — ٩١، وانظر أيضا ديوان المتنبي ١٥٩/٤.

(١) سورة الحج آية ٣٥.

(٢) القائل: رجل من بني ضبة وهو من الكامل.

الشاهد في قوله: «الفارجي باب» حيث أضاف «الفارجي» وهو معرف بأل التعريف إلى ما بعده وسبب ذلك أنه جمع، تثبت نونه مع الألف واللام ولا تعاقبهما كما تعاقب التنوين فجاوزت إضافته كما تثبت نونه كما بينه سيبويه ٩٥/١، وقد وصف أقواما أشرفا لا يحبون عن الإمراء، ولا تغلق الأبواب دونهم.

(٣) القائل: قيس بن الخطيم من المنسرح.

الشاهد في قوله: «الحافظو عورة» حيث حذفت النون من «الحافظون» وذلك لطول الاسم ونصب الاسم الذي بعدها (عورة) على نية إثبات النون وهذا جائز ووارد في اللغة.

وقد استشهد به كل من: الدرر ٢٣/١، الخزانة ١٨٨/٢، ٣٣٧، ٤٨٣، ٤٠٠/٣، ٤٧٣، اللسان ٣٨٠/١١، جمهرة أشعار العرب ١٢٧، ابن السيرافي ١٥٠، سيبويه ٩٥/١، الأشموني ٢٤٧/٢، المنيص ٦٧/١، الإيضاح ١٤٩، المقتضب ١٤٥/٤، الهمع ٤٩/١، الخزانة ١٩٣/٢، ديوانه ١١٥، ٢٣٨.

أَبْنَى كُلِّبٍ إِنَّ عَمِّي اللَّذَا..... (١)

قوله: إذ صلة الموصول لام وألف. الضمير في صلة يعود على اسم الفاعل أى دخل اسم الفاعل الألف واللام وهما الموصول. والموصول فاعل صلة ولام وألف بدل من الموصول بدل نكرة من معرفة. وإذ وما بعدها تعليل لحذف النون. وأعلم: أن لاسم الفاعل ثلاثة أحوال: أحدها: أن يكون محلا بالألف واللام. وثانيها: أن يكون منونا عاملا مرادا به الحال أو الاستقبال، مفردا كان أو مثنى أو مجموعا بشرط الإعتماد، وقد مر بيانها. وثالثها: أن يكون مضافا، ولا يضاف المتعدى منه إلا إلى المفعول دون الفاعل لئلا يلزم منه إضافة الشيء إلى نفسه. ولا يقال هذا لازم في اللزوم منه، والصفة المشبهة به. فإنهما يضافان إلى الفاعل، لأننا نقول: إنما جاز ذلك لأنه يقدر أولا نصب المضاف إليه على التشبيه بالمفعول، ثم الإضافة ثانيا بدليل أن في المضاف ضميرا يعود على الموصوف. ذلك في العطف على ما يضاف إليه اسم الفاعل الجر، حملا على اللفظ. والنصب حملا على المعنى، وفيه تفصيل يستدعى بيانه مطولا.

٥٩٣ وَكُلُّ مَا كَانَ مِنْ اسْمٍ فَاعِلٍ تُجْرِيهِ فِي الْأَعْمَالِ مُجْرَى فَاعِلٍ  
٥٩٤ فَيَسْتَوِي مَفْعُولٌ وَمُفْعَلٌ بِفَاعِلٍ وَهَكَذَا مُسْتَفْعَلٌ  
اسم الفاعل إن كان من الثلاثي فصيغته على فاعل، وبه سُمِّيَ لكثرة الثلاثي.  
وإن كان من غير الثلاثي فهو على صيغة المضارع بيم مضمومة كان حرف

(١) القائل: الأخطل من الكامل:

أَبْنَى كُلِّبٍ إِنَّ عَمِّي اللَّذَا  
قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْصَانَا

الشاهد في قوله: «اللذا» حيث حذف نون التثنية لطول الكلام، والأصل أن يقول اللذان وهذا جائز. وقد استشهد به كل من: تهذيب الالفاظ ٤٦١، الشعر والشعراء ١١٩، المقتضب ١٤٦/٤، الإشتقاق ٣٣٨، أمالي ابن الشجري، ٣٠٦/٢، سيبويه ٩٥/١، ١٩٦، شواهد العيني ٣٢٤/١، الدرر اللوامع ٢٣/١، أوضح المسالك رقم ٤٣، حاشية الخضري ٢٣٥، منار السالك ١٣٦/١ شرح الأجرمية ٥٦، ديوانه ٢٨٧.

المضارعة مضموماً أو مفتوحاً نحو: ضارب وعالم ومدحرج ومُعلم ومُكرم ومقاتل ومستخرج.

وقوله: وكل ما كان من اسم فاعل إلى آخره يريد بفاعل الأول الصفه مطلقاً أو بفاعل الذى فى آخر البيت من قوله: تجريه مجرى فاعل المثال الذى هو الوزن للثلاثى فلا يكون على هذا إبطاء لاختلاف معنييهما. قوله: فيستوفى مُفَعِّلٌ ومُفَعِّلٌ بفاعل يريد أنه يستوى ما هو على مثال مُفَعِّلٌ ومُفَعِّلٌ فى العمل، إنما هو على مثال فاعل. فالأول نحو: مُعَلِّمٌ والثانى نحو مُكْرِمٌ. فتقول: زيد معلم عمرا ومكرم خالدا كما تقول: زيد ضارب عمرا. وقوله: وهكذا مستفعل يريد مثال مستفعل نحو: زيد مستخرج عمرا.

## ( صيغ المبالغة )

- ٥٩٥ وَشَبَّهُوا الْأُمَثِلَةَ الْمُبَالَغَةَ بِفَاعِلٍ وَتِلْكَ حَالٌ سَائِغَةٌ  
 ٥٩٦ فِي مَثَلِ الْفَعَالِ وَالْفَعِيلِ وَمَثَلِ الْمِفْعَالِ وَالْفُعُولِ  
 ٥٩٧ وَفِعْلٍ أَجْرَوْهُ مُجْرَى فَاعِلٍ وَفُعْلٍ يَعْمَلُ كَالْفَوَاعِلِ  
 ٥٩٨ تَقُولُ: زَيْدٌ حَدَرَ غَيُورًا وَقَوْمٌ عَمِرُوا غُفْرًا ذُنُوبًا

يريد أن ماتضمن معنى المبالغة أى تكثير الفعل وتكريره مرة بعد أخرى من أسماء الفاعلين فيما عدا صيغة الفاعل قد تشبه به أى بفاعل فى العمل لا فى جريانه على الفعل، لأن مافيه من المبالغة يغنى عن الجريان، أو لأنها معدولة عن اسم الفاعل، فلمحوا الأصل المعدول عنه. وقوله: وشبهوا الأمثلة المبالغة. أراد ذات المبالغة، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. وقوله بفاعل يريد أنها شبت به فى العمل لا فى الجريان. وقوله: تلك حال سائغة أى جائزة لأن المراد بهذه الأمثلة مايراد بأسم الفاعل من إيجاد الفعل مع زيادة مبالغة وتكثير. وهى خمسة: فَعَّالٌ وَفَعِيلٌ وَمِفْعَالٌ وَفُعُولٌ وَفَعْلٌ. فالخليل وسيبويه<sup>(١)</sup> وجمهور النحاة على أنها تعمل عمل فعلها. وقيل أن فعيلا وفعللا لا يعملان. ومن الكوفيين من لا يعملها مطلقا بل بفعل محذوف، والأول أظهر لما مر من أنها لما كانت معدولة عن اسم الفاعل لمعنى المبالغة، جرت مجراه فى العمل، ولأنها أشبت بما فيها من المبالغة من الأفعال ماوضع منها للمبالغة فعملت عمله، ولأنها قد جاءت فى كلامهم عاملة. أما الأول وهو فاعل فكقول القلاخ:

(١) انظر: سيبويه ٥٥/١، ٥٦، واللباب فى علل البناء والإعراب ٣٦٨.



أَحَا الْحَرْبَ لَبَّاساً إِلَيْهَا جَلَّالَهَا وَلَيْسَ بُولَاجِ الْحَلَّافِ أَغْقَلَا<sup>(١)</sup>  
فإنه وصف جلالها بلباس. ولما كثر منه ذلك، أُخْبِرَ عنه بأنه لباس وجلال  
الحرب الدرع ومايلبس للحرب. وقال سيبويه<sup>(٢)</sup> سمعنا من يقول: أما العَسَلُ فأنا  
شَرَّابٌ<sup>(٣)</sup> وقال الآخر<sup>(٤)</sup>:

إِلَى الْمَوْتِ حَوَاضاً إِلَيْهِ الْكَتَائِبُ<sup>(٤)</sup> .....

(١) القائل: القلاخ بن حزين بن حناب، من الطويل. وهو القلاخ بن حزن من بني مقرن بن عبيد ابن  
مفاس. شاعر بصري مخضرم، وعمر في الإسلام طويلاً.

انظر: معجم الشعراء ٣٤٠، المختلف والمؤتلف ١٤ ٢، سمط اللالي ٦٤٧/٢ و يروى عجز البيت:  
وليس بولاج الخوالف أعقلا

المعنى: يفتخر الشاعر بأنه شجاع ملازم للحرب، آخذاً لها أهبتها، وبأنه عفا لا يغير على جاراته  
حال غيبة بعولتهن.

الشاهد في قوله: «لباساً جلالها» حيث أعمل صيغة المبالغة وهي قوله «لباساً» إعمال اسم  
الفاعل فنصب بها المفعول به وهو «جلالها» لأن هذه الصيغة معتمدة على ذي حال وهو  
كالموصوف.

وقد استشهد به كل من: ابن عقيل رقم ٢٥٥، أوضح المسالك رقم ٣٧٢، شذور الذهب  
٢٠٧، قطر الندى رقم ١٢٩، سيبويه ٥٧/١، المقتضب ١١٣/٢، ابن يعيش في مفصله ٧/٦،  
شواهد العيني ٥٣٥/٣، التصريح ٦٨/٢، الجمع ٩٦/٢، الدرر ١٢٩/٢، الأملوني ٢٩٦/٢.  
(٢) سيبويه ٥٧/١.

(٣) هذا قول عربي استشهد به النحاة ليبين أن صيغة المبالغة تعمل عمل الفعل حيث جاءت صيغة  
فعال «شراب» عامله فنصبت مفعولها المتقدم «العسل».

وقد استشهد به: سيبويه ٥٧/١، المقتضب ١١٣/٢.

(٤) القائل: سعد بن ناهب.

وتمام البيت:

فيا لـرزام رَشَّحُوا بي مُقَدِّمًا

إلى الموت حَوَاضاً إِلَيْهِ الْكَتَائِبُ

اللغة: رزام: مستغاث به، الترشيح: الرعاية والتأهيل. والشاعر يفرع إلى رزام لكي يرفد بما لديه  
بأية أنه رجل ميسور يقود الكتائب غير هباب من الموت.

الشاهد في قوله: «حواضاً إليه الكتائب» حيث أعمل صيغة المبالغة «حواض» عمل الفعل  
= فنصبت معمولاً «الكتائب».

وأما الثاني وهو فاعيل فكقول الشاعر:

حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مُوَهِنًا عَمِلَ بَائِثٌ طِرَابًا وَبَاثَ اللَّيْلَ لَمْ يَنْمِ<sup>(١)</sup>  
 فنصب موهنا بكليل. فإن قيل: فكليل غير متعد لأنه من أكل إذا أعى، ولا  
 يقال فيه كل زيد عمرا. وهو عبارة عن البرق الضعيف. وموهنا ظرف وهو الساعة  
 من الليل، وحيث لا حاجة فيه. قلنا: لأنَّسَلَمَ بل كليل بمعنى مكل كأنه أكل حُمَرَ  
 الوَحْشِ أى أتعبها وأعيها بالمشى إلى جهته. ولذلك وصفه بأنه لم ينم يعنى البرق  
 كاليم بمعنى مؤلم، وسميع بمعنى مُسْمَع فتكون بمعنى متعبها ولا يقال أن فاعلا لا يأتي  
 إلا من فَعَلَ بضم العين وهو من الغرائز كَشُرْفُ فهو شريف وكَرَمَ فهو كريم،  
 ولا يكون إلا لازما فلا يصح أن يكون عاملا لأنَّنا نقول قد بينا أن فاعلا قد تأتى  
 بغير الغرائز. ومنه قولهم: زيد رحيم عمر. قال:

إِذَا مَا صَنَعْتَ الزَّادَ فَأَلْتَمِسِي لَهُ أَكِيلًا فَإِنِّي لَسْتُ أَكِلُهُ وَخِدِي<sup>(٢)</sup>  
 فأكيل بمعنى آكل. وأما الثالث وهو مِفْعَال فنحو: زيد مطعام عمرا. قال  
 الشاعر:

= وقد استشهد به كل من: أبو تمام في حماسه ١٣/١، الشعر والشعراء ٦٧٧، علل البناء والإعراب  
 للعكبري ٣٧٠/٢.

(١) القائل: ساعدة بن جؤيه من البسيط:

الشاهد في قوله: «كليل موهنا» حيث نصب موهنا بكليل حيث أنها جاءت على فاعيل بمعنى  
 مفعول كسميع بمعنى مسمع. وقد استشهد به كل من سيبويه ٥٨/١، المقتضب ١١٥/٢، ابن  
 يعيش في شرح المفصل ٧٢/٦، المقرب ١٢٨/١، المغنى ٤٣٥، يس ٦١/٢، ديوان الهذليين  
 ١٩٨/١.

(٢) القائل: حاتم الطائي. وقد نسبته الأغاني لقيس بن عاصم المنقري.

الشاهد في قوله: «أكيلا» على وزن فاعيل فقد جاءت بمعنى آكل على وزن فاعل وأكيل جاء هنا  
 للمبالغة.

وقد استشهد به كل من: ديوان حاتم الطائي ص ٩، السيوطي ١٩٩، الأغاني ٤٩٤٢/١٤،  
 محاضرات الأدباء ٣١٣/١.

شُم مَهَاوِينُنْ أَبْدَانُ الْجَزُورِ  
مَخَامِينُ الْعَشِيَّاتِ لَا خُورٌ وَلَا قُزْمٌ<sup>(١)</sup>

فنصب أبدان الجزور بمهاوين وهو جمع مهوان، ومن كلامهم: إنه لمنحار بوائكها<sup>(٢)</sup>. وأما الرابع: وهو فَعُول فكقول أبي طالب يرثى أمية بن المغيرة:

ضُرُوبٌ يَنْصِلُ السَّيْفِ سَوْقٌ سِمَانَهَا  
إِذَا عَدِمُوا زَادَا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ<sup>(٣)</sup>

(١) القائل: الكميت بن زيد من البسيط.

الشاهد في قوله «أبدان الجزور» حيث جاءت أبدان منصوبة لمهاوين لأنه جمع مهوان تكثير مهين. حيث عمل الجمع عمل الواحد.

وقد وصف الشاعر قومه بالعزة والشرف فيقول: هم شم الأنوف أعزة يهينون للأضياف والمساكين أبدان الجزور ويؤخرن العشاء تربصا على ضيف يطرق، فبطونهم خميسة في عشياتهم لتأخيرهم الطعام.

الخور الضعفاء، القزم: الحقراء الأذلاء، الأراذل. ويروي أبداء الجزور وهو أفضل أعضائها إذا فصلت.

وقد استشهد به سيبويه ٥٩/١، ابن يعيش في شرح المفصل ٧٦/٦، همع المومع ٩٧/٢، الإيضاح في شرح المفصل ٥٤٩/١، ارتشاف الضرب من لسان العرب ص ١٠٥٨.

(٢) قول عربي: استشهد به الشارح ليدل على وزن مفعال صيغة المبالغة حيث وردت لفظة منحار على وزن مفعال وهي صيغة مبالغة. وفي اللسان. ومن كلامهم أنه لمنحار بوائكها، والناقاة البائكة: سمينة خيار فتية حسنة.

انظر: سيبويه ٥٨/١، اللسان (نحر، باك).

(٣) القائل: أبو طالب بن عبد المطلب بن هاشم من الطويل من كلمة له يرثى بها أمية بن المغيرة المخزومي.

الشاهد في قوله: «ضروب.. سوق سمانها» حيث أعمل صيغة المبالغة وهي «ضروب» عمل الفعل، فرفع بها الفاعل وهو الضمير المستتر فيه ونصب المفعول وهو سوق سمانها. وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ٣٧٣، قطر الندى رقم ١٣٠، سيبويه ٥٧/١، المقتضب ١٤/٢، جمل الزجاجي ١٠٤، ابن السجري ١٠٦/٢، ابن يعيش في مفصله ٦٩/٦، الخزانة ١٧٥/٢، ٤٤٦/٣، شذور الذهب ٣٩٣، شواهد العيني ٥٣٩/٣، التصريح ٦٨/٢، الممع ٩٦/٢، الأشموني ٢٩٧/٢، ديوانه ١١.

فَنَصَّبَ سَوْقًا بِضَرْبٍ، وَسَوْقًا جَمَعَ سَاقٍ. وَأَمَّا الْخَامِسُ وَهُوَ فَعِلَ فَنَحَوُ: حَذَرَ  
قال:

حَذَرَ أُمُورًا لَا تُضَيِّرُ وَآمَنَ مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ<sup>(١)</sup>  
فَنَصَّبَ أُمُورًا بِحَذَرٍ. وَقِيلَ أَنَّ سَيَّبِيوِيَه<sup>(٢)</sup> سَأَلَ مِنْ عَمَلٍ لَهُ شَاهِدًا فِي تَعْدِي  
فَعِلَ فَعَمِلَ لَهُ هَذَا الْبَيْتَ. وَرَوَى أَنَّهُ لَابِنُ الْمَقْفَعِ عَلَى أَنَّهُ لَا مَبَالِغَةَ فِيهِ. وَالْجَوَابُ أَنَّ  
الْقِيَاسَ دَلَّنَا عَلَى إِعْمَالِهَا. وَسَيَّبِيوِيَه<sup>(٣)</sup> نَقَلَ إِعْمَالَهَا عَنْ الْعَرَبِ. وَهُوَ ثِقَةٌ فَلَا سَبِيلَ  
إِلَى رَدِّ مَارَوَاهُ. وَقَوْلُهُ: وَفَعُلَ يَعْمَلُ يُرِيدُ أَنَّ جَمَعَ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ فِي الْعَمَلِ كَمَفْرَدَاتِهَا  
فَفَعَلَ جَمَعَ فَعُولٍ. قَالَ طَرَفُهُ:

ثُمَّ زَادُوا أَلَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفَرَ ذَلْبَهُمْ غَيْرَ فُجَزَ<sup>(٣)</sup>

(١) القائل: أَبُو يَحْيَى الْلاحِقِيُّ مِنَ الْكَامِلِ:  
الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: «حَذَرَ أُمُورًا» حَيْثُ أَعْمَلَ «حَذَرَ» وَهُوَ لَازِمٌ كِبَطَرٍ وَأَشْرٌ وَهَذَا غَيْرُ جَائِزٍ. وَقَدْ  
اسْتَشْهَدَ بِهِ سَيَّبِيوِيَه لِأَنَّ حَذَرَ تَكَثَّرَ حَاضِرٌ، وَحَاضِرٌ يَعْمَلُ عَمَلَهُ الْمَضَارِعَ، فَجَرَى حَذَرَ عِنْدَ  
سَيَّبِيوِيَه مَجْرَاهُ فِي الْعَمَلِ، لِأَنَّهُ جَاءَ هُنَا لِلتَّكَثُّرِ. وَالْقِيَاسُ يُؤَيِّدُ رَأْيَ سَيَّبِيوِيَه. فَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ لَزِيدُ  
الْحَلِيلِ الْمَهْلَهْلِ الطَّائِي قَوْلُهُ:

أَتَمَّ نَالِي أَنَّهُمْ مَزَقُوا عَرَضِي

جَحَاشَ الْكَرْمَلِينَ لَهَا فَدِيدُ

وَأُمُورًا: مَفْعُولٌ بِهِ الْحَذَرُ، وَحَذَرَ خَيْرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْدُوفٍ تَقْدِيرُهُ: هُوَ، وَلَا تَضْيِرُ: صِفَةُ أُمُورٍ، وَآمَنَ:  
عَطَفَ عَلَى حَذَرٍ. وَقَدْ اسْتَشْهَدَ بِهِ كُلٌّ مِنْ سَيَّبِيوِيَه ٥٨/١، الْمُقْتَضَبُ ١١٦/٢، جَمَلُ الزَّجَاجِيِّ  
١٥٥، أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١٠٧/٢، الْخَزَانَةُ ٤٥٦/٣، شَوَاهِدُ الْعَيْنِيِّ ١٠٧/٣، الْأَشْمُونِيُّ  
٢٩٨/٢.

(٢) انْظُرْ سَيَّبِيوِيَه ٥٨/١.

(٣) طَرَفُهُ بْنُ الْعَبْدِ مِنَ الرِّمْلِ:

الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: «غُفَرَ» بِضَمَّتَيْنِ حَيْثُ وَقَعَ خَيْرٌ إِنْ وَعَمَلَ الْفَعْلُ فَنَصَّبَ مَفْعُولًا وَهُوَ قَوْلُهُ  
«ذَنْبُهُمْ» وَغُفَرَ جَمَعَ غُفُورٍ وَهُوَ صِبْغَةٌ مَبَالِغَةٌ.

وَقَدْ اسْتَشْهَدَ بِهِ كُلٌّ مِنْ: سَيَّبِيوِيَه ٥٨/١، الْمَفْصَلُ ١١٧، نَوَادِرُ أَيْ زَيْدُ ١٠ الدَّرَرُ ١٣١/٢،  
شَرْحُ التَّصْرِيحِ ٦٩/٢، الْخَزَانَةُ ٤٦٤/٣، شَوَاهِدُ الْعَيْنِيِّ ٥٤٨/٣، ابْنُ عَقِيلٍ ٩٤/٢، الْأَشْمُونِيُّ  
٢٩٩/٢، الْهَمْعُ ٩٧/٢، دِيَوَانُهُ ٥٨/١.

فنصب ذنوبهم بَعُفْر وهو جمع غفور. وإليه أشار بقوله: وقوم عمر وغُفْر ذنوبا. وقوله: كالفواعل وهو جمع فاعله أى يعمل جمعها كما يعمل غيره من جمع أسماء الفاعلين ومثناها نحو: هما ضاريان زيدا وهم ضاريون زيدا، وقطان مكة وَحَوَّاج بيت الله، وعواقد حبك النطاق. وقول الحجاج:

أَوَالْفَا مَكَّةَ مِنْ وَزْقِ الْحِمَى<sup>(١)</sup>

وأما فَعَّالُ فَلَا يَكْسَرُ. فيقال هم قتالون أَعْدَائِهِمْ. وأما مِفْعَالُ فيكسر على مفاعيل كمهاوين وقد مر بيانه. وأعلم أن حكم أمثلة المبالغة حكم أسم الفاعل في جميع ما ذكرناه مطلقا ولا يبنى إلا من فعل ثلاثي. ولذلك غلطوا من قال: لآل لبائع اللؤلؤ. أما الأول فلأن لامه همزة، ولام لآل لام. وأما ثانيا: فلأن لؤلؤا رباعي فلا يبنى منه لأنه يكون هدا لا بناء.

(١) القائل: العجاج من أرجوزة طويلة:

الشاهد في قوله «أوالفا مكة» حيث جاءت أوالف على وزن فواعل وهي جمع تكسير وقد عملت بمعمولها «مكة» حيث نصبها على المفعولية.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٨/١، ٥٦، فرائد القلائد ٢٥٨، شرح المفصل ٧٥/٦، ١١٨/٢، الانتصار ٢٨٣، الأصول ٣١٤/٢، الحجة لابن خالوية ١٨٠، الموشح ١٤٨، الأشموني ٢٩٩/٢، ١٨٣/٣، ابن عقيل ٩٤/٢.

## ( اسم المفعول )

واسم المفعول يجري مجرى اسم الفاعل فيما ذكر من العمل، ولا يبنى إلا من فعل مُتَعَدٍّ لكونه جاريا على فعل مالم يسم فاعله. وكما لا يبنى إلا من المتعدي كذلك ماهو جار مجراه. فإن عدى اللازم بحرف الجر جاز بناء اسم المفعول منه وفي التنزيل: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(١)</sup> فإن كان من الثلاثي فصيغته على مفعول نحو مضروب ومقتول. وبه سمي لكثرة الثلاثي. وكان قياسه مُضْرَبٌ ومُقْتَلٌ ليكون جاريا على يُضْرَبُ ويُقْتَلُ لكن عدل عنه لئلا يلتبس باسم المفعول من أفعال، وإنما زيد في الثلاثي لقلة حروفه، وإن كان من الزائد على الثلاثي فلا تخالف صيغته صيغة اسم الفاعل إلا بفتح ما قبل آخره، وكسر ما قبل اسم الفاعل حملا على فعليهما اللذين جريا عليهما. وأما نحو مختار ومجتث وإن اتحدا فيهما صيغة لما يوجب الإعلال والإدغام. فإنهما مختلفان تقديرا. ثم إن فعله الجارى عليه إن تعدى إلى واحد ارتفع مفعوله به وبطل نصبه، كما كان في فعله نحو: زيد مضروب غلامه. وإن تعدى إلى اثنين ارتفع به الأول وبقي الثاني منصوبا على حاله. وكذلك المتعدي إلى ثلاثة. وكل ما ذكر في اسم الفاعل من اشتراط الزمانين. والإعتماد يشترط في اسم المفعول. وحكم مثناه ومجموعه حكم اسم الفاعل في العمل إذا رفع المضمر. وأما إذا ارتفع به الظاهر فلا يشنى ولا يجمع لقوة شبهه بالفعل. ولذلك لم يجمع المغضوب عليهم.

(١) سورة الفاتحة آية ٧.

## ( الصفة المشبهة )

٥٩٩ وَيُشَبِّهُ اسْمَ الْفَاعِلِ الْإِسْمُ الصِّفَةُ كَيْفَ أَتَتْ نَكْرَةً أَوْ مَعْرِفَةً  
٦٠٠ فِي سَبَبٍ لَا أَجْنَبِيٍّ أُغْمِلْتُ إِذْ تُنْيِثُ وَجُمِعَتْ وَأُنْثَتْ

يريد بيان القسم الثالث من الأسماء العاملة وهى الصفة المشبهة باسم الفاعل والمراد بها كل صفة لم تجر على فعلها فى حركاته وسكناته وعدد حروفه مما لا مبالغة فيه. وإن كان اسم الفاعل والمفعول وما فيه معنى المبالغة ونحوها صفات فى المعنى، فهى أخص من مطلق الصفة بالشبه باسم الفاعل. وقوله: كيف أتت نكرة أو معرفة: يريد أنها تشبه اسم الفاعل فى العمل نكرة كانت أو معرفة، لأنها تجرى على موصوفها فى الإعراب والتنكير والتعريف. وتشبه اسم الفاعل من وجوه وتفرقه من وجوه. أما وجه الشبه فأربعة: التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وقد ذكر منها ثلاثة فقال: إذا ثنيت وجمعت وأنثت. أى أشبهت اسم الفاعل لأن ثنيت وجمعت وأنثت. ولم يذكر التذكير لأنه قد فهم من التأنيث إذ هو فرع عليه. فيقال: حسن وحسنان وحسنون وحسنة وحسنتان وحسنات كما يقال: ضارب وضاريان وضاريون وضارية وضاريتان وضاربات. ويريد بالجمع من قوله: جمعت جمع السلامة مطلقا. وأما وجوه المفارقة فكثيرة. وقد أشار إلى واحد منها، وهو أنها لا تعمل إلا فى السببي دون الأجنبى لنقصانها عن مرتبة اسم الفاعل. فإنه يعمل إذا كان متعديا فى السببي والأجنبى. وأما اللازم منه فتحكمه حكم الصفة فتقول: زيد حسن وجه عمرو وكما يجوز ضارب وجه عمرو. ومنها: أن لا يتقدم معمولها عليها. فلا يقال: زيد وجهها حسن كما يقال: زيد عمرا ضارب. ومنها: عدم جريانها على

الفعل ولذلك أحتاجت إلى شبه اسم الفاعل. ومنها: أن لا تؤخذ إلا من فعل لازم ومنها: أنها إذا دخل عليها وعلى معمولها الألف واللام كان الأجود في معمولها الجر بخلاف اسم الفاعل. ومنها: أن لا يعطف على المجرور بها بالنصب، فلا يقال زيد كثير المال والعييد، كما يقال هذا ضارب زيد وعمرا، لأنه إنما يعطف على المحل بالنصب إذا كان المعطوف عليه منصوبا في المعنى وليس معمولها كذلك. ومنها أن لا توجد ثابتة في الحال كانت موجودة قبل زمانك أو بعده، بخلاف اسم الفاعل. فإنه إنما يدل على الحدوث كما يدل عليه الفعل يستعمل في الأزمنة الثلاثة، ويعمل منها في الحال والإستقبال. ولذلك إذا قصد بالصفة معنى الحدوث أتى بها على صيغة أسم الفاعل الجارى على فعله المضارع الدال على الحال والإستقبال. فيقال في حسن حاسن فحسن هو الذى ثبت له الحسن مطلقا، وحاسن الذى ثبت له الآن أو غدا، ولا يقال: لو دلت على معنى ثابت لوجب أن تكون مأخوذة من الماضي، لكونه قد ثبت. وحينئذ يلزم أن لا تعمل النصب لكون اسم الفاعل المشبهة به للماضى. وهو يلزم الإضافة على الأصح. لأننا نقول إنما يلزم ذلك أن لو كان دلالتها على الثبوت، وتعلقها بالماضى يخرجها عن شبه اسم الفاعل مطلقا وهو ممنوع. بل معنى الحال موجود فيها. فإنك إذا قلت مررت برجل حسن الوجه دل على أن الصفة موجودة لاتصال زمانها بزمن اخبارك، لا أنها وجدت ثم عدت.

٦٠١ وَالْأَصْلُ فِي مَعْمُولِهَا أَنْ يَرْفَعَ وَقَدْ يُجَرُّ وَأَلْتِصَابُهُ سَمِعَ  
٦٠٢ تَقُولُ زَيْدٌ حَسَنُ الْمَقَالِ وَهُوَ جَمِيلُ الْوَجْهِ وَالْفِعَالِ  
٦٠٣ وَالْأَصْلُ فِيهِ حَسَنٌ مَقَالُهُ وَالنَّصْبُ فِيهِ جَائِزٌ مَقَالُهُ  
٦٠٤ شَتَبَاءُ أَيْبَا وَجَاءَ نَصْبَا الْحَزْنُ بَابَا وَالْعَقُورُ كَلْبَا

إنما كان الأصل في معمولها أى معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل أن يرتفع بها لأنها مأخوذة من فعل غير متعد. وأشار إليه بقوله: والأصل فيه حسن مقاله. وقوله: وقد يجر أى بعد الرفع الذى هو الأصل يكون المختار الجر بإضافتها إلى فاعلها. فتقول: زيد حسن الوجه، وحسنُ المقال لأنه لما أضيف اسم الفاعل إلى



معموله المفعول. وكانت فرعا عليه ومشبهة به، أضيفت إلى فاعلها وقد أجروا مجراها اسم الفاعل اللازم، واسم المفعول المتعدى فعله إلى واحد نحو: قائم الأب ومؤدب الخُدام. وقوله: وأنتصابه سُمِعَ يريد أنتصاب معمول الصفة المشبهة بأسم الفاعل وقد جاء نصبه إما على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز إن كان نكرة على الأصح.

وقوله: سمع أى جاء فى الشعر. والمثال فيه:

شَبَّاءُ أَثِيَابًا وَالْحَزَنُ بَابًا وَالْعُقُورُ كَلْبًا<sup>(١)</sup>

ويأتى بيانها مفصلا. وأعلم أن مسائلها تحتل ثمانية عشر وجها وذلك لأن الصفة إما أن تكون مجردة عن اللام نحو: حَسَنٌ أو باللام نحو الْحَسَنُ وعلى كلا التقديرين فمعمولها أما باللام أو مضافا أو مجردا عنهما. واثنان فى ثلاثة ستة، وكل واحد من معمولاتها يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وثلاثة فى ستة ثمانية عشر. منها مسألتان ممتنعتان وهو مررت بالرجل الحسن وجهه لعدم خفته بالإضافة. ومررت بالحسن وجهه لامتناع إضافة المعرفة التى لا تقبل التنكير لوجود أداة التعريف إلى النكرة. ومسئلة مختلف فيها، وماعداها جائز مطلقا. لكن منها ما حسن ومنها ما هو قبيح. ويشترط فى إعمالها أن تكون معتمدة كاسم الفاعل.

الأولى: مررت برجل حَسَنٍ وَجْهُهُ بالرفع وهى أقواها وأصلها. لأن فيها وصف نكرة بنكرة هى فِعْلُ السبب من غير حذف، ولا زيادة ولا احتمال، لأن الوجه هو الذى حسن فى المعنى فنسبت الصفة إليه.

(١) القائل: رؤية من الرجز:

الشاهد فى قوله: «والحزن بابا والعقور كلبا» حيث جاءت الصفة «الحزن والعقور» عاملة عمل الوصف كاملا فنصبا معمولين وهما: «بابا وكلبا» وهما عاريان عن الألف واللام بالإضافة وهو مشابه للحسن وجهها.

وقد استشهد به كل من: سيويه ١٠٣/١، المقتضب ١٦٢/٤، الخزانة ٤٨٠/٣، شواهد العيني ٦١٧/٣، الأثموني ١٤/٣، ديوانه ١٥.

الثانية: مررت برجل حسن وجهه بالنصب. إما تشبيها بالمفعول به وإما على التمييز على رأى الكوفي وعليها قوله:

كُومَ الذُّرَى وَادِقَّةَ سُرَّائِهَا<sup>(١)</sup> .....

ويروى سُرَّائِهَا.

الثالثة: مررت برجل حَسَنٍ وَجْهِهِ بِإِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الْوَجْهِ. وَأَجَازَهَا سَبِيوِيهِ مَتَمَسِّكَاً بِأَنَّ الضَّمِيرَ يَجْرِي مَجْرَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ، فَيَجُوزُ كَمَا جَازَ حَسَنَ الْوَجْهِ. وَيَقُولُ الشَّمَاخُ:

أَقَامَتْ عَلَى رُبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا<sup>(٢)</sup>  
فَكُمَيْتَا الْأَعَالِي وَجَوْنَتَا صِفَتَانِ لَجَارَتَا، وَضَمِيرُ مُصْطَلَاهُمَا عَائِدٌ إِلَى جَارَتَا فَهُوَ  
مِثْلُ: جَاءَنِي رَجُلَانِ حَسَنًا وَجُوهَهُمَا. وَمَنْعَهَا الْبَاقُونَ. وَاحْتَجُّوا بِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ إِضَافَةٌ

(١) القائل: لم ينسب إلى قائل محدد، وقد رواه ابن الأعرابي في نوادره. وقام البيت:

أَلْعَنَتْهُمَا إِيَّائِي مِنْ نَعَاتِهِمَا  
كُومَ الذُّرَى وَادِقَّةَ سُرَّائِهَا

الشاهد في قوله: «وادقة سراتها» حيث نصب سراتها «بوادقة» التي هي صفة مشبهة وفاعلها ضمير مستتر فيها، والنصب على التشبيه بالمفعول به. وقال أبو علي هذا البيت على حد هند حسنة وجهها.. وقد استشهد به شرح المفصل لابن يعيش ٨٣/٦، ٨٨، والخزانة ٤٧٨/٣، شرح جمل الزجاجي ص ٥٧٥، المفصل ٢٣٢، اللسان (ورق)، الضرائر ٢٦٣.

(٢) القائل: الشماخ من قصيدة له طويلة من الطويل:

المعاني: جارتا صفا: فاعل أقامت. وأراد الشاعر بهما: الإثنتين. الصفا: الجبل، كميت الأعالي: صفة جارتا أي شديدا الحمراء، جونتا مصطلاهما: أسافلها مسودة. المصطل: موضع النار. الشاهد في قوله: «جونتا مصطلاهما» حيث جاءت «جونتا» صفة مشبهة من جان يحون أضيف إلى ما أضيف إلى ضمير موصوفهما أعني مصطلاهما. وضمير مصطلاهما يعود إلى جارتا فهي حينئذ مثال: مررت برجل حسن وجهه بالإضافة. والمبرد يمنعه مطلقا، وسبويه يخصه. وأجازته الكوفية في السعة وهو الصحيح (الأشموني ١٢/٣).

وقد استشهد به كل من: سبويه ١٠٢/١، الخصائص ٤٢٠/٢، شواهد المرتضى ٣٠/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ٨٣/٦، المقرب ١٤١/١، الخزانة ١٩٨/٢، ٤٧٧/٣، شواهد العيني ٥٨٧/٣، الأشموني ١١/٣، ديوانه ٨٦، الدرر ١٣٢/٢.

الشيء إلى نفسه. وأجابوا عما تمسك به سيبويه<sup>(١)</sup>. أما أولاً: فبالفارق لأن الأصل وهو المقيس عليه لما كان الضمير فيه موجوداً في الصفه لكونه منقولاً من معمولها إليها وليس موجوداً في الفرع الصفه لعدم النقل إليها، لم يكن بينهما جامع فافتقرا. وأما ثانياً: فمنعوا أن يعود الضمير في مصطلاهما في البيت على جارتا، وأعادوه على الأعلى. فإن قيل: فالأعلى جمع والضمير مثنى فلا يصح عوده عليها. قيل: يصح ذلك إذا كان الجمع في موضع التشبيه كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمَا﴾<sup>(٢)</sup> والجمع هنا في موضع التشبيه، لأن جارتا صفا عبارة عن اثنتين نصبا في أصل جبل. والجبل الثالث وليس لهما إلا أعليان. وأجيب عن ذلك بمنع لزوم إضافة الشيء إلى نفسه. وإنما يلزم ذلك أن لو كان مدلولهما شيئاً واحداً كالحبس والمنع وهو ممنوع. لأنه إما أن يراد بإضافة الشيء إلى نفسه إضافة حسن إلى الوجه أو إضافته إلى الضمير. فإن أريد به الأول فهو من باب إضافة العام إلى الخاص، لأن أحدهما وهو حسن أعم من الآخر وهو الوجه. فهو كخاتم حديد، وإن أريد به الثاني فهو من إضافة البعض إلى الكل. وعن الثاني أن الضمير لو عاد إلى الأعلى للزم أن يكون أعلى الحجرين أسود لعود الضمير المصطل على عليه وأن لا يسود لبعده عن النار فيلزم منه اجتماع النقيضين وهو محال. فإن قيل فقد نقل النحاة ضعف هذه المسئلة عن سيبويه<sup>(٣)</sup> فيما ذكره عبد القاهر. قلنا: الكلام إنما هو في جوازها لا في ضعفها.

الرابعة: حَسَنُ الْوَجْهِ بالرفع. إما على أنه بدل من الضمير الذي في الصفه وهو بدل البعض، ولا قبح حيثئذ فيها لوجود الضمير في الصفه. وإنما المحذوف العائد من بدل البعض وهو جائز. وإما على أنه فاعل ولا ضمير فيها وهو قبيح لخلو الصفه من العائد مطلقاً.

(١) انظر: سيبويه ١٠٢/١.

(٢) سورة التحريم آية ٤.

(٣) سيبويه ١٠٢/١، المبرد ١٥٨/٤.

الخامسة: برجل حَسَنَ الْوَجْهَ بنصب الوجه. إما على التشبيه بالمفعول، وإما على التمييز كما مر.

السادسة: بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ بالإضافة وهي حسنة، لأنها لم يتكرر فيها ضمير ولا خلت منه، بل نقل الضمير من المضاف إليه إلى الصفة، وصارت للموصوف بعد ما كانت للوجه. وكان الجر مختاراً لكون فعلها لازماً.

السابعة: بِرَجُلٍ حَسَنِ وَجْهٍ بالرفع وهي ضعيفة لعدم العائد.

الثامنة: بِرَجُلٍ حَسَنِ وَجْهًا. بالنصب على التمييز قال:

هَيْفَاءُ مُقْبِلَةٌ عَجَزَاءُ مُدْبِرَةٌ مَخْطُوطَةٌ جَدِلْتُ شَبَاءً أُنْيَابًا<sup>(١)</sup>  
كأنه قال: نقيّة أُنْيَابًا. فالتنوين محذوف من شباء، لأنها لا تتصرف والمخطوطة براقة اللون. وقيل الْمَلْسَاءُ الظهر، وأُنْيَابًا منصوب على التمييز لما مر.

التاسعة: برجل حسن وجهه بالإضافة وعليها قوله:

لَا حَقَّ بَطْنٍ بَقَرًا سَمِينًا<sup>(٢)</sup>

(١) القائل: أبو زيد الطائي من البسيط وهو حرمة بن المنذر، كان نصرانيا ومات على دينه. أدرك الجاهلية والإسلام.

الشاهد في قوله: «شباء أُنْيَابًا» حيث نصبت أُنْيَابًا بالصفة المشبهة شباء لما فيه من نية التنوين، إلا أنه لا ينصرف. فامتناع التنوين منه لعدم الصرف لا بالإضافة وقد استشهد به كل من: سيويه ١٠٢/١، ابن يعيش في مفصله ٨٣/٦، ٨٤ شواهد العيني ٥٩٣/٣، الأشموني ١٤/٣، ديوانه ٣٦.

المعنى يقول الشاعر: إذا أقبلت هذه المرأة رأيت لها خصرًا أهيف، وإذا أدبرت رأيت لها عجيزة مشرفة وهي غير متغضنة الجلد من كبر.

(٢) القائل: حميد الأرقط من مشطور الرجز:

المعنى: وصف الراجز به فرسا يضمّر البطن ثم نفى أن يكون ضميره من هزال، فقال بقرسمين، واللاحق الضامر. الشاهد في قوله: «لاحق بطن» حيث أضاف لاحق إلى البطن مع حذف الألف واللام منه ونونها للاختصار.

وقد استشهد به كل من: سيويه ١٠١/١، اللسان (رزق) ٣٨/١٧، (وق) ٢٨٠/٢٠، المفصل ١١٩، ابن السيرافي ١٢٧، شرح المفصل ٨٥/٦، الأصول ٨٧/١.

العاشرة: بالرجل الحسن وجهه بالرفع. وقد ذكرت.  
 الحادية عشر: بالرجل الحسن وجهه بالنصب على ماتقدم.  
 الثانية عشر: بالرجل الحسن وجهه بإضافة الصفة إلى الوجه وهي ممتنعة لما مر  
 الثالثة عشر: بالرجل الحسن الوجه بالرفع.  
 الرابعة عشر: بالرجل الحسن الوجه بالنصب تشبيها بالضارب الرجل.  
 الخامسة عشر: بالرجل الحسن الوجه بإضافة وجاز الجمع بين اللام  
 الإضافة، لأن الصفة لما قصد اجراءها على المعرفة، وكان لا تتعرف بإضافة عرفت  
 باللام.

السادسة عشر: بالرجل الحسن وجهه بالرفع. وقد مر بيانه.  
 السابعة عشر: بالرجل الحسن وجهه بالنصب على التمييز، وفي التنزيل:  
 ﴿بِالْأَحْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾<sup>(١)</sup> وعليها قول رؤية يهجو رجلا:  
 فذاك وخم لايتالى السبا الحزن بابا والعقور كلبا<sup>(٢)</sup>

الثامنة عشر: بالحسن وجهه. وقد مر بيان امتناعها.  
 وأعلم: أن الصفة لا بد لها من فاعل يعود على الموصوف. فكل مسألة خلت  
 من الضمير أو تكرر فيها كانت قبيحة. وإذا نصب معمول الصفة الذى كان  
 فاعلا، أو جر بإضافة إليه وفيه ضمير قُدِّرَ نُقِلَ الضمير إلى الصفة ليكون  
 فاعلا، ويكون الوصف بفعل الموصوف لا بفعل سببه، ولذلك تطابق الصفة  
 الموصوف تذكيرا وتأنيثا وجمعا.

(١) سورة الكهف آية ١٠٣.  
 (٢) القائل: رؤية من الرجز في دمه أخذ الناس، ووصفه بأن بابه مغلق دون الأضياف وأن كلبه  
 عقور. الشاهد في قوله «الحزن بابا والعقور كلبا» فقد وردت صفتان مشبهتان هما: «الحزن  
 والعقور» وقد عملا فنصبا مفعولين هما: «بابا وكلبا» وقد عملا مع تجردهما عن الألف واللام  
 والإضافة.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/١٠٣، الخزانة ٣/٤٨٠، شواهد العيني ٣/٦١٧، الأشموني  
 ٣/١٤.

## ( أفعال التفضيل )

٦٠٥ وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ لَيْسَ يَرْتَفِعُ مَظْهَرُهُ إِلَّا شُدُوداً قَدْ سَمِعَ  
 ٦٠٦ فِي مَا رَأَيْتَ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ كُحْلٌ مِنْهُ فِي عَيْنِ الصَّغِيِّ  
 ٦٠٧ إِمَّا أَصَفْتَهُ وَإِمَّا نَصَبَا كَخَيْرِ حَافِظٍ وَخَيْرِ عُقْبَا

أفعال التفضيل هو الاسم المشتق من فعل على جهة الزيادة على غيره. ولا يكون إلا على صيغة أفعال، إلا أن يكون قد حذف منه شيء كخير وشر. ولا يبنى أفعال التفضيل إلا مما يبنى منه فعل التعجب لما بينهما من المشاركة. أى يشترط أن يكون من: فعل ثلاثى مجرد مما هو على وزن فَعَلَ بضم العين أو هو مردود إليه إن لم يكن على زنته مما ليس بِلَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ ظاهر كما مر. وقد شذ من ذلك: هو أعطى للدينار والدرهم. وأولاهم للمعروف. ونحوها وقيل: إن بناءه من عند سبويه قياسا مطردا كالثلاثى برجوعه للثلاثى بحذف همزته. والأخفش يقصره على السماع. والمبرد يميز بناء أفعال من كل فعل ثلاثى مزيد فيه مطلقا نحوه استفعل وافتعل وهو ضعيف: لَأَنَّهُ لَوُئِيَّ مِنَ الزَّائِدِ لَأَدَى إِلَى اخْتِلَالِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، لَأَنَّهُ لَوْ قِيلَ مِنْ دَحْرَجٍ أَدْحَرَ وَمِنْ أَسْتَحْرَجٍ: أَخْرَجَ بِالْحَذْفِ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مِنَ الدَّحْرَجَةِ وَالْإِسْتِخْرَاجِ أَوْ مِنَ الدُّخْرِ وَالْخُرُوجِ. وإذا تقرر هذا فقله ليس يرتفع مظهره يريد به مظهر أفعال التفضيل، لأن أفعال إن لم يكن للتفضيل جاز رفع المظهر به اجماعا نحو: مررت برجل أحمر أبوه، وإن كان للتفضيل، فإنه يرفع المضمر وينصب التمييز اتفاقا نحو: زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْكَ وَجْهًا. ففى أَحْسَنَ ضمير فاعل مرتفع به. ووجهها منصوب على التمييز. وأحترز بقوله: يرتفع عن نصب الظاهر على التمييز. وأما

الظاهر فلا يعمل فيه لا فاعلا ولا مفعولا به. وأما قول الشاعر:

..... وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا<sup>(١)</sup>

فمنصوب بفعل محذوف. وقوله: إلا شذوذا يريد أن المظهر لا يرتفع به إلا آرتفاع شذوذ. وقد مثله بقوله: ما رأيت رجلا أحسنَ في عينيه كُحْلٌ منه في عين الصفى. فرجلا مفعول رأيت وأحسن صفة له. وفي عينيه متعلق بأحسن فهو في موضع نصب وكحل فاعل مرفوع بأحسن، ومنه متعلق بأحسن. والهاء ضمير الكحل، وفي عينى الصفى: حال من الضمير في منه، وقيل إنه يعمل في الظاهر، في كل موضع كان لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره منفيا كالمثال المذكور. فأحسن: صفة لرجل. وهو في المعنى صفة لمُسَبِّبٍ وهو الكحل. والكحل مفضل باعتبار الرجل. ومفضل على نفسه باعتبار غير الرجل، أعني عين زيد حال كون هذا التفضيل منفيا. وإنما عمل عند حصول هذه الشروط لأن بها يصير في معنى الفعل الذى هو حسن. أى مارأيت رجلا حَسَنَ في عينيه الكحل حسنه في عين زيد. وفي الأثر «مامن أيام أحب إلى الله

(١) القائل: عباس بن مرداس الصحابي. من الطويل. قالها في جاهليته قبل الإسلام. انظر ديوانه ٦٩ ومطلع القصيدة:

لأسماء رسم أصبَحَ اليَومَ دارسا  
وأقفُ الرَجرَ الأرحرَ حان فراكسا

وتمام البيت:

أَكْرَرُ وَأَخْمَسِي لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمُ  
وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا

الشاهد في قوله «القوانسا مفعول به منصوب بفعل محذوف يدل عليه الفعل اضرب تقديره: «تضرب أو ضربنا القوانس» حيث يمتنع أن يكون منصوبا لا ضرب، لأنها على وزن أفعل التي للمبالغة والتي تجري مجرى فعل التعجب.

وقد استشهد به كل من: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٦، ١٠٦ الخزانة ١٧٣/٣، المغنى ٦١٨، المغنى ٦١٨، شرح التصريح على التوضيح ٣٣٩/١، شرح الأشموني ٥٦/٣، الأصمعيات ٢٠٥، نوادر أبي زيد ٥٩، شرح الحماسة للمرزوقي ٤٤١، ١٧٠٠، حماسة البحري ٤٨، الأشباه والنظائر ٢٠٤/٢.

فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة<sup>(١)</sup> فلما تُحَقِّق فيه معنى الفعل عمل، ولأنه لو لم يرتفع الظاهر هاهنا لكان مرفوعا بالإبتداء، وأفعل خبر مقدم وهو غير جائز لتلا يفصل بين أفعل ومعموله وهو منه بأجنبي وهو الكحل. وإذا ارتفع به لم يقع الفصل بأجنبي. فإن قيل: فإذا قدم منه على الكحل زال المانع، فيكون مبتدأ لانتفاء المانع. أجيب: بأنه لو قدم على الكحل لزم منه تقديم المضمرة على المظهر لفظا ومعنى وهو محال، لأن الهاء في منه تعود على الكحل، وفي هذا الجواب نظر، لأن ذلك إنما يلزم لو لم يكن الخبر وما يتعلق مؤخرا عن المبتدأ في المعنى. بل الجواب أن يقال: الكلام في صورة يكون منه مؤخرا عن الفاعل لا مقدما. وأما عند عدم القيود المذكورة. فلا يعمل لأن أفعل التفضيل لما لم يكن له فعل يشاركه في معناه وهو الزيادة، لم يعمل في الظاهر خطأ له عن رتبة الأسماء العاملة، لأنها إنما تعمل بالنظر إلى أفعالها. فلا يجوز مررت برجل أفضل منه أبوه بجر أفضل. ويجوز إذا كان مرتفعا على أنه خبر مقدم، وأبوه مبتدأ، والجملة صفة النكرة. وأما قوله:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمُتَوْبُ قَالَ يَا لَا (٢)

(١) يروى الحديث برواية أخرى: «مامن أيام العمل الصالح منها أحب إلى الله سبحانه من هذه الأيام يعني أيام العشر. وهو حديث صحيح / أبو دواد كتاب الصوم، باب في صوم العشر. وانظر الترمذي / أبواب الصوم / باب ما جاء في العمل في أيام العشر، وابن ماجه / أبواب ما جاء فيه الصيام / باب صيام العشر.

(٢) القائل: زهير بن مسعود الضبي من الوافر: الشاهد في قوله: «فخير نحن» وفيها شاهدان. الأول: فقد جاء الضمير نحن فاعلا سد مسد الخبر ولم يتقدم على الوصف (الخبر) نفي أو استفهام. الثاني: فإن «نحن» الذي وقع فاعلا سد مسد الخبر هو ضمير منفصل، وهذا ما يؤيد الجمهور. الذين ذهبوا إلى أن الفاعل الذي يسد مسد الفاعل هو ضمير منفصل، ولا يجوز أن تعرب نحن: مبتدأ مؤخر. وخير: خبر مقدم خوفامن الفصل بين خبر وما يتعلق به وهو عند الناس.

وقد استشهد به كل من: ابن عقيل رقم ٤٠، نوادر أبي زيد ٢١، الخصائص ٢٧٦/١، ٣٧٥/٢، ٢٢٨/٣، الخزانة ٢٢٨/١، المغنى ٢١٩، شواهد العين ٥٢٠/١، الهمع ١٨١/١، الدرر ١٥٦/١.



فقليل: خير خبر مبتدأ محذوف. ونحن: تأكيد للضمير فيه. ومنكم متعلق به. وقيل: نحن مبتدأ وخير خبر مقدم. وقد وقع الفصل. وقيل: منكم متعلق بمادل عليه الأول. وقيل: نحن مرتفع بخير وهو مبتدأ. وقد أغنى فاعله عن الخبر، وهو ضعيف لما مر. وقوله: أما أضفته وأما نصباً: يريد أن أفعل إذا لم يرفع الظاهر إلا شاذاً بقي. إما جرّ مابعدّه بالإضافة وإما نصبه. فالجر بالإضافة نحو: قوله: كخير حافظ. والنصب على التمييز كقوله خَيْرٌ عَقْبًا. فإن قيل: فكيف عطف الاسم وهو النصب على الفعل وهو أضفته. قيل: إنما جاز ذلك لأن نصباً لما كان مصدراً منصوباً بفعل مضمر أى نصب ينصب نصباً، كان المعطوف في التحقيق ذلك الفعل، وقيل كل موضع يكون أفعل التفضيل فيه مضافاً إلى ما هو بعضه جاز الجر بالإضافة كقولك: وجه زيد أحسن وجه، وشعر زيد أحسن شعر، وزيد أفضل رجل وأفضل الرجال. وإن كان مابعد أفعل جزء منه أغنى من أفعل التفضيل فالنصب لاغير. كقولك: زيد أحسن وجهاً. لأن أحسن خبر عن زيد والخبر المفرد هو المبتدأ في المعنى فأحسن هو زيد، والوجه جزء من زيد، فهو جزء من خبره. وكذلك إذا لم يكن جزءاً مطلقاً فإنه ليس فيه إلا النصب. نحو: زيد أفره عبداً، وأظهر ثوباً. وأعلم: أن أفعل التفضيل لا يستعمل إلا مقروناً بمن أو معروفاً باللام. أو مضافاً وإنما لزمه في الاستعمال أحد هذه الأمور الثلاثة ولذلك خطيء أبو نواس في قوله:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا.....<sup>(١)</sup>

(١) القائل: أبو نواس: أبو علي الحسن بن هانيء من البسيط. وتام البيت:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا  
حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الدُّهَبِ

الشاهد في قوله: «صغرى وكبرى» فقد لحن أبو نواس لأن اسم التفضيل إذا كان مجرداً من أل والإضافة وجب أن يكون مفرداً مذكراً دائماً فتأنيثه لحن.

وقد استشهد به كل من: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٦، ١٠٢، المغني ٣٨٠، شواهد العيني ٥٤/٤، التصريح ١٠٢/٢، الأشموني ٤٨/٣، ٥٢ ديوانه ٢٤٣.

لأن المقصود بوضعه وهو الزيادة على المفضل لا يتأتى إلا بأحدها إما بمن والإضافة فظاهر، لأن المُفَضَّل عليه مذكور معهما، وأما اللام فلأنها تفيد تعريف المعهود على صفة الزيادة فتدخل عليه في المعهود به. وقد أجيب عن قوله صغرى وكبرى أنه استعملهما استعمال الأسماء كدنى، لا استعمال الصفات، أو أنهما بمعنى كبيرة وصغيرة لا للمفاضلة، أو أراد صغراها وكبرائها فنوى الإضافة. ولا يجوز اجتماع اثنين منها، بل يلزمه إما التنكير مع من أو التعريف. أما باللام أو الإضافة وأما قوله:

فَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ خَصًّا ..... (١)

فمن فيه ليست للتفضيل، بل إما أن تكون حالا من آسم ليس وهو التاء، وإما أن تتعلق بالأكثر تتعلق الظرف، وقيل اللام زائدة وقيل شاذ.

(١) الأعشى ميمون بن قيس من الرجز من كلمة له يهجو بها علقمة بن علاقة ويمدح عامر ابن الطفيل وتماه:

فَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ خَصًّا  
وَأَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَافِرُ

الشاهد في قوله: «بالأكثر منهم» فإن ظاهره أنه جمع بين أل الداخلة على أفعال التفضيل «ومن» الجارة للمفضول عليه، وقد أجاز الجمع بينهما أبو عمرو الجرمي مستدلا بهذا البيت. ومنعه الجمهور. ويخرجونه على:

- ١ — أن «من» تبعيضية وهي متعلقة بمحذوف حال من تاء المخاطب في لست.
- ٢ — أن «أل» في قوله بالأكثر: زائدة والممنوع هو اقتران من بمدخول أل المعرفة.
- ٣ — أن «من» ليست متعلقة بالأكثر المذكور في الكلام، ولكنها متعلقة بأكثر منكرا محذوفا يدل عليه هذا.

وقد استشهد به كل من: التكملة ١١٧، شرح التصريح ١٠٤/٢، القبس ١٠٩، نوادر أبي زيد ٢٥، الجمهرة ٤٠/٢، الخصائص ١٨٥/١، ٢٣٤/٣، شروح سقط الزند ٤٥٢، ١٧٢٠، اللسان (كثر) ٤٤٦/٦، ١٩٩/١٨، شواهد العيني ٣٨/٤، السيوطي ٣٠٥، الخزائن ٤٨٩/٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٦، ١٠٣، المخصص ١٢٣/٣، ابن عقيل ١٤٢/٢، الأشموني ٤٧/٣.

## ( المصدر )

- ٦٠٨ وَيَعْمَلُ الْمَصْدَرُ مَهْمَا قُدِّرَا بِأَنْ وَفَعِلَ مِنْهُ مَا تَنَكَّرَا  
٦٠٩ كَسَرْتَنِي صَرْبٌ سَعِيدٌ عَمْرَا وَسَاءَتَنِي إِغْصَابٌ عَمْرُو بَكْرَا  
٦١٠ يُضَافُ لِلْمَفْعُولِ كَأَسْمِ الْفَاعِلِ وَقَدْ يُضَافُ تَارَةً لِلْفَاعِلِ  
٦١١ وَإِنْ يَكُنْ بِاللَّامِ قَدْ تَعَرَّفَا كَالضَّرْبِ مِسْمَعًا فَقَالُوا ضَعْفًا

هذا هو القسم الرابع من الأسماء العاملة وهو المصدر، وقد مر أنه أصل للفعل على الأصح من جهة الاشتقاق، وهو فرع على الفعل في العمل لأنه اسم، وحقه أن لا يعمل، لأن العمل بالأصالة إنما هو للفعل، وإنما عمل المصدر لمشاركته الفعل في حروفه، وقيل: إنه يعمل بنفسه لا بالنظر إلى الفعل لاقتضائه المعمول كالفعل، فيكون على هذا أصلاً مطلقاً. فقلوه: ويعمل المصدر مهما قدرا بأن وفعل: يريد أن المصدر لا يعمل إلا إذا صح تقديره بأن. وفيه احتراز عن المصدر المؤكد للفعل والمبين للنوع وعدد المرات لامتناع تقديرها بأن والفعل. وإنما اشترط في إعماله صحة تقديره بأن و الفعل ليقوى شبهه به، لأنه في العمل فرع على الفعل في الأظهر، بدليل أنه لا يعمل إذا صغر أو وصف. وإنما عدل عن أن والفعل لقصد إبهام الزمان. واختلف في المصدر الذي هو بدل من لفظ الفعل نحو: ضرباً زيداً أو قتلاً عمراً فأجازه أبو علي<sup>(١)</sup> محتجاً بقوله تعالى: ﴿فَضْرَبَ

(١) يذكر الارتشاف و ٣٥٨: «اختلف في العامل في المفعول، فذهب سيبويه والأخفش والزجاج والفارسي إلى أن المصدر نفسه هو الناصب للمفعول لما جعلته العرب بدلاً منه، وورث العمل الذي كان للفعل، وذهب المبرد والسيدي إلى أن النصب في المفعول هو بالفعل المضمر الناصب للمصدر. انظر: الباب في علل البناء ص ٣٧٦، سيبويه ١/١٦٢، ١٦٣، ١٧٩، ١٨٩.

الرَّقَابِ<sup>(٢)</sup> لأنه لما أضيف ضرب الرقاب إلى المفعول دل على أن العامل هو المصدر لا الفعل، ولأنه ليس المراد. فإذا لقيتم الذين كفروا فاضربوا ضربا مثل ضرب الرقاب، بل فاضربوا الرقاب. وهذا لا يشترط في إعماله تقدير أن والفعل. ومنه السيرافي<sup>(١)</sup>. وظاهر كلام سيبويه<sup>(٣)</sup> يدل على جواز إعماله لقوله: وما يجرى مجرى فاعل في العمل من المصدر قوله:

عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ قَدْ لَّا زُرْنِي الْمَالِ لَدَلِ الثَّعَالِبِ<sup>(٤)</sup>

فالمصدر: إذا ثلاثة أقسام: مصدر يعمل بالاتفاق وهو ماقدر بأن والفعل، وما لا يعمل بالاتفاق. وهو مالا يصح تقديره بأن والفعل، ولا هو بدل من لفظ الفعل، وما في إعماله خلاف. وهو الذى يكون بدلا من لفظ الفعل، والعامل بالاتفاق يعمل منونا ومضافا ومعرفا باللام. أما الأول وهو أقواها لأنه أشبه الفعل بتنكيره. فقد أشار إليه بقوله: منه ماتنكرا. أى من المصدر ما يكون نكرة وله ثلاثة أحوال. أحدها: أن يكون له فاعل ومفعول كقوله: سرني ضربت سعيداً عمراً.

(١) يذكر الارتشاف و ٣٥٨: «اختلف في العامل في المفعول، فذهب سيبويه والأخفش والزجاج والفارسي إلى أن المصدر نفسه هو الناصب للمفعول لما جعلته العرب بدلا منه، وورث العمل الذي كان للفعل، وذهب المبرد والسيرافي إلى أن النصب في المفعول هو بالفعل المضمر الناصب للمصدر. انظر: اللباب في علل البناء ص ٣٧٦، سيبويه ١٦٢/١، ١٦٣، ١٧٩، ١٨٩.

(٢) سورة محمد آية ٤.

(٣) سيبويه ٥٩/١.

(٤) القائل: نسب البيت لأكثر من شاعر، فقد نسب للأحوص ولأعشى همدان، ولجرير أيضا وهو من الطويل. الشاهد في قوله: «ندلا زريق المال» فإن في هذه العبارة مصدرا قائما مقام فعله وهو قوله: «ندلا» وهو واقع في الطلب لأن المقصود به معنى اندل. وقد ذهب ابن مالك إلى أن المصدر القائم مقام فعل الأمر ينتصب بفعل محذوف وجوبا من غير تفرقة بين أن يكون هذا المصدر مكررا أو واقعا بعد استفهام توبيخي.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٥٩/١، الخصائص ١٢/١، الإنصاف ٢٩٣، شواهد العيني ٤٦/٣، ٥٢٣، التصريح ٣٣١/١، الأشموني ١١٦/٢، ٢٥٨ أوضح المسالك ٢٤٨، (اللسان ندل).

فسعيد: فاعل، وعمرو: مفعول. وثانيها: أن يحذف المفعول نحو: عجبت من ضرب زيد. وثالثها: أن يحذف الفاعل كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيمًا ذَا مَقَرَّةٍ﴾<sup>(١)</sup> وهذا مما يختص به المصدر. فإن قيل: فهلا كان فاعله مضمرا؟ قيل: لما كان المصدر جنسا جرى مجرى الأسماء الجامدة، فلم يتحمل ضميرا. وأما الثاني وهو المضاف فهو دون المتون في الرتبة، وأقوى مما فيه الألف واللام، لأن المضاف إن لم يتعرف بالمضاف إليه فظاهر، وإن تعرف به فتعريفه إنما يكون بعد مضيه على صورة النكرة ثم يسرى التعريف من المضاف إليه بخلاف المعرف باللام، وله أربع أحوال: إحداها: أن يضاف إلى الفاعل فينتصب المفعول كقوله: وساءنى إغصاب عمرو بكرا، فعمرو فاعل، وبكر مفعول. وفي التنزيل: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾<sup>(٢)</sup> وإنما جاز إضافة المصدر إلى الفاعل لمغايرته إياه. الثانية: أن يضاف إلى المفعول فيجر به ويرتفع به الفاعل كقولك: أعجبني ركوب الفرس زيد. ومنه قوله:

أَمِنْ رَسْمٍ دَارٍ مُرْبِعٍ وَمَصِيفٍ لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكَيْفُ<sup>(٣)</sup>  
أى: أמן أن رسم دار مربع. وقوله: يضاف المفعول كاسم الفاعل، يريد أن المصدر يضاف إلى المفعول كما يضاف اسم الفاعل إليه، لكن المصدر قد يضاف إلى الفاعل، كما تقدم بخلاف اسم الفاعل، فإنه لا يضاف إليه لما يلزم منه إضافه

(١) سورة البلد آية ١٤.

(٢) سورة البقرة آية ٢٥١.

(٣) القائل: الخطيئة من الطويل: وهو مطلع قصيدته التي مدح بها سعيد بن العاص الأموي لما كان واليا بالكوفة لعثمان بن عفان.

الشاهد في قوله: «رسم دار مربع ومصيف» فإن رسم دار مصدر مضاف إلى مفعوله، ومربع فاعله ورسم هنا مصدر رسم المطر الدار أي صيرها رسما بأن عفاها، ولا يصح أن يراد هنا بالرسم ما شخص من آثار الدار لأن ذلك عين لا معنى، والذي يعمل هو المعنى لا غير. وقد استشهد به كل من: أمالي ابن الشجري ٣٥١/١، اللسان (رسم) ١٣٢/١٥، الأغاني ٦٥٢٠/١٨، الحزانة ٤٣٦/٣، الإيضاح ١٥٨، شرح المفصل ٦٢/٦، أمالي المرتضى ٤٧/٢، ديوانه ٣٩.

الشيء إلى نفسه. الثالث: أن يضاف إلى المفعول ولا يذكر الفاعل كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعَجْتِكَ﴾<sup>(١)</sup> أى بسؤاله. الرابعة: أن يضاف إلى الفاعل ولا يذكر المفعول كقوله تعالى: ﴿يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكَ﴾<sup>(٢)</sup> أى بعبادتكم إياهم. والمصدر في جميع الأحوال يتعرف بالمضاف إليه إن كان معرفة مطلقاً، بخلاف اسم الفاعل. فإنه لا يتعرف منه إلا المراد به المضى، وأما الثالث: وهو المصدر المعرف باللام فهو أضعفها، إما لأنه بدخول اللام عليه يقوى فيه معنى الإسمية، فيبعد عن شبه الفعل الذى لا يكون إلا منكراً، أو يضعف تقديره بأن والفعل لا امتناع دخول الألف واللام على أن والفعل ولذلك لم يأت عاملاً في المفعول به الصريح إلا في الشعر. ومنه قوله:

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمُفِيرَةِ النَّبَى  
كَرَرْتُ فَلَمْ أَكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا<sup>(٣)</sup>

وإليه أشار بقوله: كالضرب مسمعا. فمسمع: اسم رجل وهو منصوب بالضرب، ومنهم من يرويه لحقت فيكون هو العامل، لأن الفعل أولى بالعمل. ولا يقال العامل في مسمع كررت، لأن كررت لا يتعدى إلا بحرف الجر، وحذفه على خلاف الأصل. وقيل: إن مسمعا منصوب بمصدر آخر مقدر منكر، دل عليه المعرف. وأما في التنزيل فلم يعمل إلا في فضلة من جار ومجرور أو ظرف كقوله

(١) سورة ص آية ٢٤.

(٢) سورة فاطر آية ١٤.

(٣) القائل: المار الأسدي من الطويل: وينسبه بعض النحاة لمالك ابن زغبة الباهلي. الشاهد في قوله: «الضرب مسمعا» حيث نصب مسمعا والعامل في نصبه هو المصدر «الضرب» مع وجود الألف واللام. وقد أنكر بعض النحاة عمل المصدر وفيه الألف واللام لخروجه عن شبه الفعل فينصب ما بعده باضمار مصدر منكور مقدر تقديره. الضرب ضربا مسمعا. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٩٩/١، ابن السيرافي ص ٤٥، شواهد العيني ٤٠/٣، ٥٠١، شرح المفصل لابن يعيش ٦/٦٤، الخزانة ٤٣٩/٣، الدرر ١٢٥/٢، المرجل ٢٩٩، الإيضاح ١٦١، الأشموني ١٠٠/٢، ٢٨٤، ابن عقيل ٧٩/٢، الهمع ١٢٥/٢، ديوانه ١٦٩.

تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ﴾<sup>(١)</sup> وقوله: [تعالى]<sup>(٢)</sup> ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ﴾<sup>(٤)</sup>

٦١٢ وَكُلُّ مَصْدَرٍ فِي الْأَسْمِ قَدْ عَمِلَ مَعْمُولُهُ أُخِرَ إِذْ بِهِ وَصِلَ  
إنما لم يتقدم معمول المصدر عليه لأنه موصول بمعموله لتقديره بأن والفعل وكما  
لا يتقدم معمول الفعل إذا ظهرت أن عليه لكونها حرفا موصولا، كذلك لا يجوز  
أن يتقدم ماهو مقدر. وقد أشار إلى هذا بقوله: [تعالى]<sup>(٥)</sup> إِذْ بِهِ وَصِلَ والتقدير:  
إذ وصل المصدر بمعموله: فأما قول الشاعر:  
فَمَا يَرْجُو آبَنَ عَمَى عَنْهُ دَفِئِي<sup>(٦)</sup>

وقول الآخر:

كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَ<sup>(٧)</sup> .....

فلا يتعلق عنه، وبالعصا بما بعدهما من المصدر والفعل الذي هو صلته أن بل

(١) سورة النساء آية ١٤٨.

(٢) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) والأفضل وجودها.

(٣) سورة غافر آية ١٦.

(٤) سورة سبأ آية ٢٣، والآية سقطت من نسخة (ص).

(٥) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (التعليل).

(٦) لم أعر على قائله في المراجع التي عدت إليها.

(٧) القائل: العجاج من رجزه، وتما البيت:

رَبِّتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعْدَا

كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا

الشاهد في قوله: «بالعصا أن أجلدا» فقد جاءت «بالعصا» معمولة «لأن أجلدا» وقد تقدم عليها و هذا جائز. وقد أنكر هذا البصريون. وقالوا: إن معمول الصلة من تمام الصلة فكما لا يجوز تقديم الصلة على أن كذلك لايجوز تقديم معمولها عليها. وخرجه بعض العلماء على أن «بالعصا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تقديره ذلك الجزء بالعصا وهي جملة معترضة. وقد استشهد به كل من: المحتسب ٣١٠/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٩، الخزانة ٥٦٢/٣، شواهد العيني ٤١٠/٤، الدرر اللوامع ٣/٢، ٨٢/١، شرح الأشموني ٢٨٤/٣، ملحقات ديوانه ٧٦.

بمصدر آخر مقدر، أو بفعل دل المصدر عليه. وأما إذا كان المصدر بدلا من الفعل نحو: ضربا زيدا. فمنهم من جوز تقديمه نحو: زيدا ضربا، لأنه لا يلزم منه تقديم الصلة على الموصول، لأنه في معنى الأمر. والأمر لا تقدر أن معه وفيه نظر. لأنَّ أن قد وصلت بالأمر فلا يمتنع من تقدير المصدر الذي في معناه بها. وأعلم: أنَّ المصدر كما لا يجوز أن يتقدم معموله عليه، لا يفصل بينه وبينه بأجنبي. وأعنى بالأجنبي ما لم يعمل فيه المصدر بنفسه ولا بواسطة. وإنما قلنا ولا بواسطة ليدخل فيه تابع معموله لما فيه من التفرقة بين الشيء وأجزائه. فإذا قلت: أعجبنى ضرب زيد عمرا اليوم عند بكر، إن عقلت الظرفين بالمصدر امتنع تقديمهما عليه مطلقا، لأنهما من تمام صلته، وإن علقتهما بأجنبي جاز تقديمهما على المصدر وتأخيرهما عنه، وعن جميع صلته. ولا يجوز أن يفصل بشيء منهما بينه وبين صلته، ولا بين شيء من أجزاء صلته، فإن عقلت أحدهما بالمصدر والآخر بالفعل، امتنع تقديم ما تعلق به عليه نفسه، وجاز تقديم ما يعلق بالفعل عليه وتأخير عنه جميع صلته. ومن أحكام المصدر أنه لا يجوز اتباعه مطلقا إلا بعد تمامه بصلته فيقال: أعجبنى ضرب زيد عمرا الشديد. ولا يقال: أعجبنى ضرب زيد الشديد عمرا لأن التابع لا يكون إلا بعد تمام الكلام ومعمول المصدر من تتمته. ومنها أن يجوز في توابع ما أضيف إليه المصدر من الصفة والتوكيد والبدل والعطف مطلقا الحمل على اللفظ، وهو الأولى للمناسبة في الإعراب لفظا، والحمل على المعنى على الأصح. فالغت نحو أعجبنى ضرب زيد الظريف بالجر حملا على اللفظ، والظريف بالرفع حملا على المحل. ومنه قوله:

حَتَّى تَهْجَرَ بِالرَّوَّاجِ وَهَاجَهُ طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ<sup>(١)</sup>

(١) القائل: ليبد بن ربيعة العامري من قصيدة يصف بها حمارا وأتانة من الكامل: الشاهد في قوله: «المظلوم» حيث يعرب صفة للمعقب مع كونه مجرورا في اللفظ، فأجراه على المعنى وذلك أن فاعل المصدر وإن كان مجرورا باضافة المصدر إليه، محله الرفع. فالمعقب: فاعل المصدر. وقد جر باضافته إليه ومحل الرفع. ولهذا جاز وصفه بالمرفوع مراعاة لجانب المحل. وأيد =



فالمظلوم مرفوع على المعنى، والتقدير: كما أن يطلب المعقّب المظلوم حَقّه والتأكيد نحو: أعجبنى ضَرْبُ زيد نَفْسِهِ. ونَفْسُهُ. والبدل بنحو: ضَرْبُ زيد أخيه وأخوه. والعطف نحو: ضرب زيد عمرو وعمرو. قال:

قَدْ كُنْتُ ذَايَنْتُ بِهَا حَسَنًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانِ<sup>(١)</sup>

فالإفلاس منصوب على معنى: لمخافتى إفلاس غيره وليانه. ومنها أنه يعمل مطلقاً غير معتمد كما يشترط في اسم الفاعل. ومنها أنه لا يتحمّل الضمير لما مرّ. ومنها أنه لا يضاف وفيها الألف واللام. وأجاز الأخفش<sup>(٢)</sup> إضافته وفيه اللام إلى ضمير المفعول.

---

هذا كثير من النحاة. وقد استشهد به كل من: ابن الشجري في أماليه ٢٢٨/١، ٣٢/٢، الإنصاف ٢٣٢، مفصل بن يعيش ٢٤/٢، ٦٦/٦، الخزانة ٣٣٤/١، شواهد العيني ٣١٥/٣، التصريح ٢٧٨/١، ٦٥/٢، الجمع ١٤٥/٢، الدرر ٢٠٢/٢، الأشموني ٢٩٠/٢، ديوانه ١٢٨.

- (١) القائل: رؤية بن العجاج. وقيل هو لزيادة العنبري وهو من الرجز: الشاهد في قوله «والليانا» فإنه منصوب وهو معطوف على الإفلاس الذي هو مجرور اللفظ بإضافة المصدر الذي هو قوله: «مخافة» إليه، لكنه لما كان مفعولاً لذلك المصدر كان في المعنى والمحل منصوباً. فلما أراد العطف عليه لاحظ ذلك المحل فنصب المعطوف مراعاة له.
- وقد استشهد به كل من: سيبويه ٩٨/١، المغنى ٤٧٦، التصريح ٦٥/٢، الجمع ١٤٥/٢، الدرر ٢٠٣/٢، الأشموني ٢٩١/٢، أوضح المسالك رقم ٣٧٠، ملحقات ديوانه ١٨٧.
- (٢) الأشموني ٢١٣/٢، جمل الزجاجي لابن عصفور ١٤/٢.

## ( أسماء الأفعال )

٦١٣ وَيَعْمَلُ اسْمَ الْفِعْلِ إِنْ تَعَدَّى نَحْوَ زُوَيْدٍ وَهَلَمَّ سَعْدًا  
هذا هو القسم الخامس من الأسماء العاملة، وهى أسماء الأفعال. وهى كلمات  
سميت بها الأفعال. فهى كالأعلام عليها، لأنَّ منها المرتجل نحو: مَهْ وَصَه والمنقول  
نحو: دونك وعِنْدَكَ، والمشتق نحو: نزال وتراك. وإنما جىء بها مبالغة واختصاراً.  
والذى يدل على اسميتها أمور: أحدها: صِدْقُ حَدِّ الإِسْمِ عليها طردا وعكسا. ولا  
يقال لا يدخل تحت حد الإسم لدالتها على المعنى المقترن بالزمان، لأننا نقول  
دلالتها على الزمان إنما كان لدلالة مُسَمَّاها الذى هو لفظ الفعل عليه فالزمان  
مدلول مدلولها. فدالتها عليه بالعرض لا بالذات، والمنفى فى الحد دلالتها عليه  
بالذات كما يتبين. وثانيها: التنوين نحو: صِهْ ومِهْ. ونحوهما فى التنكير. وثالثها: قبولها  
التعريف والتنكير بخلاف الأفعال. فإن وضعها على التنكير. ورابعها: التأنيث  
وخامسها: إسناد الفعل إليها كقوله:

وَلَيْغَمَ حَشْتُو الدَّرْعِ أَلَتْ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلَكَّذِ فِي الدُّعْرِ<sup>(١)</sup>

(١) القائل: زهير من الكامل:

الشاهد فى قوله «نزال» وهو اسم فعل لقوله: انزل. ودل على أنه مؤنث دخول التاء فى فعله وهو  
دعيت، وإنما أخبر عنها على طريق الحكاية، وإلا فالفعل وما كان اسما له لا ينبغي أن يخبر عنه.  
وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٧/٢، شرح المفصل ٢٦/٤، ٥٠، المقتضب ٢٧٠/٣،  
الخزانة ٦١/٣، شرح شواهد الشافية ٢٣٠، الإنصاف ٥٣٥، السيرافي ٦٦/١، الدرر  
١٣٨/٢، شرح التصريح ٥٠/١، الشعر والشعراء ١٣٩/١، أمالي ابن الشجرى ١١١/٢،  
ما ينصرف وما لا ينصرف ٧٥، المخصص ٦٧/١٧، الهمع ١٠٥/٢، ديوانه ٢٨١.

فأسند الفعل إلى نزال، وألحق بفعله تاء التأنيث. وأما قول جميل:

..... وَحَقِّ لِمِثْلِي يَا بُشَيْنَةَ يَجْزَعُ<sup>(١)</sup>

فليس حق فيه مسند إلى يجزع بل إلى أن المصدرية لأنها مرادة. والتقدير: أن يجزع. فالإسناد في المعنى إلى الاسم لا إلى الفعل. وسادسها: أنها ليست على أمثلة الأفعال. فامتنع أن يكون أفعالا ولا حروفا لدلالاتها على معان في أنفسها، فتعين أن تكون أسماء. وقيل: إنها ليست أسماء صريحة لاستقلالها بالفائدة، ولا أفعال لعدم تصرفها. ويطلبه ماتقدم من الأدلة على اسميتها، وإذا ثبت أنها أسماء فنقول أنها مفردة، وإن كان فيها ضمير مستكن يحسب من هوله لصحة إسناد الفعل إليها، وامتناع ذلك في الجملة على الأظهر، فلا بد لها من موضع من الإعراب لوجود السبب المقتضى للإعراب لفظا أو محلا وهو التركيب على جهة الإسناد، وموضعها إما رفع بالإبتداء، وفاعلها الضمير المستتر فيها أغنى عن الخبر كما أغنى في أقائم الزيدان، وإما نصب على المصدر. كأنه قيل في رويد زيدا: أروادا زيدا. أى أرواد إروادا زيدا، لأن التنوين ماينون منها، وتنكيره يناسب أن يقع موقع ماكان من المصادر منكرا والأول أظهر، لأن المصادر معربة، فلا يبنى مايقع موقعها، ولأنها أسماء مجردة عن العوامل اللفظية، فلا تحتاج إلى تقدير عامل لفظي الذي هو على خلاف الأصل، ولا يقال أن فاعلها لما كان غير بارز لم يسد مسد الفاعل بخلاف الصفة، لأن فاعلها لما كان ظاهرا، أغنى عن الخبر، وصير الصفة في معنى الفعل

(١) القائل: جميل من الطويل — وقام البيت:

جَزَعْتُ جِذَارَ الْبَيْتِ مِنْ يَوْمِ نَحْمَلُهَا  
وَحَقِّ لِمِثْلِي يَا بُشَيْنَةَ يَجْزَعُ

الشاهد في قوله «وحق لمثلي يابشينة يجزع» إذ الأصل أن يجزع فحذفت أن، وارتفع الفعل وهو نائب فاعل. وقد ذكر ابن جني بقوله: «وقد حملهم كثرة حذف أن مع غير الفاعل على أن استجازوا ذلك مع اسم مالم يسم فاعله وإن كان جاريا مجرى الفاعل وقائما مقامه. وقد استشهد به كل من: الخصائص ٤٣٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٤، ٤٣/٨، الخزانة ٣/٦٢٣، ديوانه ١١٨.

لأننا نقول لما كان مدلولها الفعل مع فاعله، جاز فيها بالنظر إلى مدلولها ما لم يجز في الصفة. وقيل لا موضع لها من الإعراب مطلقا، لكون مسمياتها التي هي الجمل لا موضع لها من الإعراب. وبنأوها إما لوقوعها موقع مالا تمكن له في الأصل وهو الجملة. وهو أولى من قول من زعم أنها مبنية لبناء مسمياتها. فإن منها أف بمعنى أتضجر وهو مضارع معرب، وإما لأنَّ منها ما وضعه وضع الحرف كَصِهٍ وَمِهٍ، فإنها على صيغة هل وبِل. وقد مر بيانه. وإذا تقرر هذا فقلوه: ويعمل اسم الفاعل إن تعدى، يريد أنه يعمل النصب إن تعدى، لأن اسم الفعل يعمل مطلقا، فلا وجه لتعليق عمله بشرط التعدية. أما رُوَيْدٌ فاسم لأرود بمعنى أمهل وهو متعد. يقال: أرودٌ زَيْدًا أى أمهله. وكان أصلة المصدر الذى هو إرودا، لكنّه صغر بحذف الزوائد تصغير الترخيم. وقد جاء فيه رَوْدٌ مكبرا وهو المهل. قال:

يَمْشِي فَلَا تُكَلِّمُ الْبَطْحَاءَ وَطَائِفَهُ كَأَنَّهُ ثَمَلٌ يَمْشِي عَلَى رَوْدٍ<sup>(١)</sup>

أى على مهل. وحينئذ لا يكون تصغيره تصغير الترخيم. وقيل: إنه ليس منقولاً عن شيء، بل هو مرتجل. لأنه وأخواته لما كانت كالأعلام على الأفعال، وكان المرتجل هو الغالب فيها، كان حمله عليها أولى، ويستعمل على أربعة أوجه: أحدها: ماذكر من أنه اسم للفعل وفيه ضمير مطابق للمخاطب وعليه قوله:

رُوَيْدٌ عَلِيًّا جَدَّ مَائِدِيٍّ أُمِّهِمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ بُغِضَهُمْ مُتَبَايِنٌ<sup>(٢)</sup>

(١) القائل: الجموح الظفرى من البسيط ورويه اللسان برواية أخرى (١٨٩/٣)

تَكَادُ لَا تَتَلَمَّسُ الْبَطْحَاءَ وَطَائِفَهُ

كَأَنَّهُ ثَمَلٌ يَمْشِي عَلَى رَوْدٍ

الشاهد في قوله: «رود» حيث جاءت بمعنى على مهل. وتصغيرها يأتي على رويد. وسيبويه يقول: أن رود هي اسم فعل، ولذا قالوا رويدا أي أمهله ولذا فلم يشن ولم يجمع ولم يؤنث وتصغيره رويد. وقد استشهد به كل من: مفصل ابن يعيش ٢٩/٤، اللسان رود ١٨٩/٣، السبع الطوال ٤٠٣.

(٢) القائل: الهذلي من الطويل — انظر ديوان الهذليين ٤٧٧/١:

الشاهد في قوله: «رويد عليا» فقد جاءت «رويدا» وهي اسم فعل عاملة عمل الفعل، فأخذت مفعولا وهو «عليا» وهي معدولة عن قولك أرود، ومعناها أمهل. وقد استشهد به كل من: ابن

فنصب عليا وهو اسم قبيلة برويد. وَجُدَّ: قُطِعَ، ومازأئده وثدى أمهم مرتفع به. وكنى بالثدى عن القرابة، لكون الرضاع الذى هو سبب للقرابة يكون به. ويلحق به كاف الخطاب فيقال: رويدك زيدا. وهو حرف لتبيين المخاطب مطلقا وإلا لو كان اسما لوجب أن يكون له محل من الإعراب. إمّا رفعٌ أو نصبٌ أو جرٌّ وكلها محال. أما الأول فلأن رويد لا يتعدى إلا إلى واحد، كما أن أروود كذلك بدليل امتناع رويد زيدا عمرا. وأما الثانى فلأنها ليست من ضمائر المرفوع، ولأنها تحذف من غير أن يقوم مقامها شيء ولا كذلك الفاعل. وأما الثالث: فلامتناع اضافتها لامتناعه فى مدلولاتها التى هى الأفعال. وهو فى هذا القسم مبنى لما مر. ومحرك لا لبقاء الساكنين، وبالفتح طلبا للخفة، وثانيها أن يكون حالا نحو: ساروا رويدا أى مرودين ثم صغر تصغير الترخيم. وقيل يحتمل أن يكون صفة مصدر محذوف. والأجود أنه إذا ذكر المصدر كان صفة، وإن لم يذكر كان حالا لأن حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامه ضعيف. وثالثها: أن يكون صفة نحو: ساروا سيرا رويدا. أى مُروداً. فحذفت الميم وصغر. ورابعها: أن تكون مصدرا بمعنى الإرواد وهو مصغر تصغير الترخيم تقول: رويدا زيدا. أى أروود زيدا إروادا. فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامة وهو فى هذا الثلاثة معرب، لعدم موجب البناء. وأما قوله:

رُوَيْدًا بَنَى شَيْبَانَ بَعْضَ وَعَيْدُكُمْ.....<sup>(١)</sup>

= السرياني ٧٥، سيبويه ١٢٤/١، اللسان ٨٢/٤، ٢٨٢/١٧، الخصاص ٧٩/١٤، المقتضب ٢٠٨/٣، ٢٧٨، الأهموني ٢٠٢/٣، شرح المفصل لابن يعيش ٤٠/٤، معجم ما استعجم ٧٣٨/٣.

(١) القائل: لوداك بن ثميل المازني من الطويل — وقام البيت:  
رُوَيْدًا بَنَى شَيْبَانَ بَعْضَ وَعَيْدُكُمْ  
ثَلَاثُوا غَدًا نَحْيَلِي عَلَى سَفْوَانٍ  
الشاهد فى قوله: «رويدا» حيث جاء مصدرا منونا عاملا عمل الفعل فنصب «بعض» على أنه معموله. وهو مصدر نائب عن الفعل الذى هو أروودوا وقصد به معنى اتركوا. و بنى شيبان: منادى جاء فاصلا ما بين العامل والمعمول.  
وقد استشهد به كل من: ابن يعيش فى شرح المفصل ٤١/٤، شواهد العيني ٣٢١/٤، الحماسة

فيروى بالتنوين على أنه مصدر ويغير تنوين. ويحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون مصدرا مضافا كقوله تعالى: ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابَ﴾<sup>(١)</sup> وثانيهما: أن يكون [آسما]<sup>(٢)</sup> للفعل. وأما هلم فقد مر الكلام في علة بنائها وتركيبها في صدر الكتاب. وتتعدى بنفسها تارة كقوله تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> أى هاتوا وآحضروا. وتارة بحرف الجر كقوله تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾<sup>(٤)</sup> أى أقبلوا. وقوله: هلم سعدا. فسعد: مفعول به منصوب بهلم. أى أحضر سعدا، واستعمالها على هذين الوجهين أعنى التعدى بنفسها وبحرف الجر دليل على أنها اسم للفعل. وأما بنوا تميم فإنها عندهم فعل ولذلك يلحقونها الضمائر. فيقولون للواحد هَلُمَّ وللواحدة هَلُمِّي وللأثنين هَلِمَا ولجماعة المذكورين هَلِمُوا، وللمؤنثين هَلِمْنَ، مثل: آردن. وأجاز الفراء هَلُمَّنَّ بضم اللام وفتح الميم والنون مشددتين وحكى: هَلُمَّنَ يانسوة بياء ساكنة مثل ضمير الفاعل. والأصح أنها اسم كما في اللغة الحجازية بدليل: أفرادها مع المفرد والمثنى والمجموع مطلقا ولو كانت فعلا لما اختلف حالها. لأنه ليس لفعل من الأفعال حال تتصل به الضمائر البارزة على حسب اختلاف المخاطب. وحال بخلافها. وقيل: إنها عند بنى تميم اسم، وإن ألحقوها الضمائر. لأنهم يجمعون على فتح الميم من هَلُمَّ من غير ضمير ولا كسر. ويختلفون في آخر الأمر من المضاعف نحو شَدَّ وَفَرَّ وَعَضَّ، لأن منهم من يُتَّبِعُ مطلقا ومنهم من يكسر مطلقا. ومنهم من يفتح مطلقا. فلو كانت فعلا لجاز فيها مجاز في نظائرها من المضاعف. ولقائل أن يقول: لما حُكِمَ عليها بالتركيب وهو على الأكثر على اختلاف الرأيين معا كما مر لزمت الفتح لثقل التركيب.

= للمرزوقي ١٢٧، معجم ماستعجم ٧٤٠، السيوطي ٢٨٩، المغنى ٨٦/٢، اللسان (رود) ١٧٣/٤، المحتسب ١٥٠/١.

- (١) سورة محمد آية ٤.
- (٢) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (اسم). ويمكن أن يكون كذلك بحذف (أل) من الفعل فتصبح (اسم فعل). وكلاهما جائز.
- (٣) سورة الأنعام آية ١٥٠.
- (٤) سورة الأحزاب آية ١٨.

٦١٤ وَهَاتِ زَيْدًا وَتَرَكَ عَمْرًا  
٦١٥ فِي شِعْرِهِمْ قَدْ وَرَدَتْ فَحَاكِهَا تَرَكَاً مِنْ إِبِلِ تَرَكَهَا  
٦١٦ مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلِ مَنَاعِهَا وَقِيلَ يُحْتَاجُ إِلَى سَمَاعِهَا  
٦١٧ وَقِيلَ بَلْ يُنْتَى عَلَى فَعَالٍ كُلِّ ثَلَاثِيٍّ مِنَ الْأَفْعَالِ

ها: اسم لخذ، وهو متعدد مطلقا نحو: ها زيدا وفيها لغات: أجودها وقوع همزة بعد الألف، وتفتح مع المذكر وتكسر مع المؤنث. وهي لغة [هذيل]<sup>(١)</sup> وهاؤما للإثنين، وهاؤم لجمع المذكورين، وهاؤن يانسوة كهاكن. الثانية: ها بألف مفردة ساكنة للواحد والإثنين والجمع والمذكر والمؤنث. الثالثة: أن تلحق هذه الألف كاف الخطاب وتصرفها نحو: هاك، وهاك إلى هاكن. الرابعة: أن تجمع بين الهمزة والكاف نحو: هاك زيدا، وهاك إلى هاكن وهو من الجمع بين المبدل والمبدل منه على تقدير أن الهمزة بدل من الكاف. الخامسة: أن تلحقها همزة مكسورة وتصرفها تصرف نادر فتقول: هاء يارجل. السادسة: هأ بهمزة ساكنه وهاء مفتوحة مطلقا على مثال هب. وأما حييل فتارة يتعدى بنفسه نحو حييل الثريد بمعنى إيت أو أحضر كما يتعدى الفعل مسماه، وتارة بحرف الجر. أما بالباء إذا كانت بمعنى: أيت. وفي الحديث «إذا ذكر الصالحون فحيلا بعمر»<sup>(٢)</sup> أي أيتو بعمر فهو منهم. وأما بإلى وعلى إذا كانت بمعنى أقبل، وهي مركبة من حي بمعنى أقبل. ومنه حي على الصلاة. ومن هل بمعنى الحث لا التثبيط للإستفهام. ومنه قوله:

أَلَا حَيًّا لَيْلَى وَقُولَا لَهَا هَلَا.....<sup>(٣)</sup>

(١) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص) (التنزيل). انظر: المغنى ١/٣٨٥ ابن يعيش ١١٣/٨، رصف المباني ٤٠٤ - ٤٠٦.

(٢) حديث نبوي شريف: انظره في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي (حي) وأحيل إلى مسند الإمام أحمد بن حنبل ١٤٨/٦.

(٣) القائل: النابغة الجعدي من أبيات له من الطويل في هجاء ليل الأخيلىة.

وتمام البيت:

أَلَا حَيًّا لَيْلَى وَقُولَا لَهَا هَلَا  
فَقَدْ رَكِبَتْ أُنْرًا أَعْرُ مُعْجَلًا =

وقال أبو علي إن في كل واحد من مفرديه ضميرا استصحابا لحالة الأفراد. إلا أن ضمير الفاعل بعد التركيب لا يستقل به أحدهما بل هو فيهما جميعا ونظيره خبر المبتدأ نحو: هذا حلو حامض. وفيها ست لغات: حَيْهَلْ بفتح ياء حتى ولام هل كخمسة عشر. وحى هلا بالتنوين للتنكير. وحيهلا بزيادة الألف بعد اللام من غير تنوين كقوله:

بَحْيَهْلَا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ ..... (١)  
وَحَيْهَلْ بفتح الهاء وسكون اللام كقوله:  
يَمَازِي فِي الْذِي قُلْتُ لَهُ وَلَقَدْ يَسْمَعُ قَوْلِي حَيْهَلْ (٢)

= ويروي صدره: ألا أبلغا ليلى وقولا لها هلا .....  
الشاهد في قوله: «هلا» حيث جاء اسم فعل بمعنى أسرع، والمشهور أنه اسم لزجر الدابة لتذهب فتكون من أسماء الصوت. وقد استعمل «هلا» منفردا بعد فصله من (حي). والمعنى: يقول الشاعر: حيا ليلى وقولا لها اسكني وكفى عن هجوى، فقد ركبت في التعرض لمهاجاتي أمرا واضحا، وقد أجابته بأبيات غلبته فيها.  
وقد استشهد به كل من: ديوانه ١٢٣، الخزنة ٣/٣١، الإقتضاب ٣٩٧، شواهد العيني ٥٦٩/١، اللسان (أول) ٣٦/١٣، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٤٧، المفصل ١٥٤.  
(١) القائل: النابغة الجعدي من الطويل وهو حسان بن قيس بن عبد الله من جعدة ونسب أيضا لمزاحم العقيلي.. وتام البيت:

بَحْيَهْلَا لَا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ  
أَمَامَ الْمَطَايَا سَيْرُهَُا الْمُتَقَاذِفُ

الشاهد في قوله: «بجيهلا» حيث استشهد الشارح بها على حالة من حالات حيهلا وهي بزيادة الألف بعد اللام من غير تنوين.

والمعنى: أنهم يسرعون في السير فهم يسوقون المطايا بهذا الصوت لتسرع في سيرها. وقال إمام المطايا لأنها اذا سبقت الأولى فما بعدها أولى.

وقد استشهد به كل من: المفصل ص ١٥٣، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٤٦، سيبويه ٥٢/٢، الخزنة ٣/٤٣، المقتضب ٢٠٦/٣، ملحقات ديوان النابغة ص ٢٤٧.

(٢) القائل: ليبد بن ربيعة العامري من الرمل:

الشاهد في قوله «حَيْهَلْ» حيث سكنت اللام، وقالوا أيضا حَيْهَلْ بسكون الياء، وفتح اللام «وحَيْهَلَا» بسكون الهاء مع الالف. وإنما سكنوا الهاء لأنها لما ركبت وصارت كلمه واحدة



وَحَيَّهْلُ: بسكون الهاء وفتح اللام. وَحَيَّهْلًا بزيادة ألف من غير تنوين وسكون الهاء وأما قول الشاعر:

وَهَيَّجَ الْحَيَّ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ يُنَادِيهِ وَحَيَّهْلُهُ<sup>(١)</sup>  
فمعرب مرفوع لأنه لم يرد به الحث بل أخبر عنه، أنه يوم كثير فيه هذا اللفظ الذي معناه الحث. وأما بَلَّةُ: فيستعمل على وجهين. أحدهما: اسم فعل لدَعُ تقول: بله زيدا أى دعه. ومنه قول الشاعر:

يَمْشِي الْقَطُوفُ إِذَا غَنَى الْخُدَّاءُ لَهُ مَشَى الْجَوَادِ بَلَّةُ الْجِلَّةِ الثُّجَبَا<sup>(٢)</sup>  
وقوله: بَلَّةُ الشعر أى دع الشعر. فالشعر منصوب ببله. الثانى: أن يكون مصدرا بمعنى الترك، فيضاف إلى مفعوله فيقال: بَلَّةُ زَيْدٍ كما يقال: ضَرَبَ زَيْدٌ ففتحته على الأول بنائية تابعة لفتحة أوله، وعلى الثانى إعرابية. وحكى عن الأخفش<sup>(٤)</sup> فيها مذهبان آخران. أحدهما: رفع مابعد بَلَّةُ على أنه بمنزلة كيف

= استثقلوا اجتماع المتحركات، فسكنوا الهاء كما سكنوا السين في إحدى عشرة ونظائره لاجتماع المتحركات.

وقد استشهد به كل من الخصائص ٣/٣٦، ابن يعيش في المفصل ٤/٤٢، ٤٥، الخزانة ٣/٣٩، ديوانه ١٨٣.

(١) القائل: مجهول من البسيط.

الشاهد في قوله: «حيله» حيث جاء مرفوعا وإن كان مركبا من شيئين فقد جاء اسما للصوت وهو بمنزلة الإسم المركب مثل معدى كرب. وقد وصف الشاعر جيشا سمع به وخيف منه فانتقل عن المحل من أجله وبودر بالانتقال قبل لحاقه. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢/٥٢، الأصول ١/٩٧، السيرافي ٤/١٢٩، المفصل ٣/٧٣، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٤٦، المقتضب ٣/٢٠٦، الخزانة ٣/٤٢، ما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٧.

(٢) القائل: ابن هرمة من البسيط وهو إبراهيم بن علي بن سلمة بن هرمة من بني الحرث. الشاهد في قوله: «فبله الجلة» حيث نصب الجلة بدليل اتباعه بالوصف المنسوب والعامل هو بله حيث جاءت بمعنى الفعل، لأن الفعل الذي هو دع أو اترك هو الذي يقتضي نصب مابعد. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في مفصله ٤/٤٩، اللسان ١٧/٣٧١، التوضيح ٥/٢٠٥. (٣) يذكر صاحب اللباب في علل البناء والإعراب ص ٣٨٤، فيقول: وأما بله فيكون مصدرا بمعنى غير فيجر ما بعده، وقد يكون اسما لدع فينصب مابعد. وقد جاءت بمعنى كيف فترفع مابعدا.

فيقال بله زيد، كما يقال: كيف زيد؟ وقول الشاعر:

تَذُرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتَهَا بَلَهَ الْأَكْفِ كَالْهَيَا لَمْ تُخْلَقِ<sup>(١)</sup>  
 يروى بنصب الأكف وجرها ورفعها على الأوجه الثلاثة. المذهب الثاني: أنها  
 حرف جر يستثنى بها بمنزلة حاشي. وقيل اسم بمنزلة سوى. ومن العرب من يقلبه  
 فيقول بَهْل وهو مختص بالمصدر لكونه معربا فيحتمل التغيير. وأما هات فقال أبو  
 علي<sup>(٢)</sup>: هي اسم للفعل، ومعناه أعطى، وهو اختيار المصنف لذكره إياها في أسماء  
 الأفعال. وقوله: وهات زيدا. فزيد منصوب على المفعول به بهات، لأنه متعد على  
 الأظهر، وكسرت التاء لسكونها وسكون الألف قبلها. وقيل: إنها فعل صريح  
 لتصرفها نحو: هاتي يهاتي مُهَاتًا. مثل: راما يرامي مراماة ولا دليل فيه لاحتمال أن  
 يكون تصريف الفعل مشتق من لفظها كما اشتق الفعل من لفظ الحرف في نحو:  
 سألته حاجة. فلولا أى قال لولا كذى لفعلت. وأما تراك في قوله: وتراك عمرا.  
 فاسم لاترك، وعمرو منصوب، ومناع لamenع وقوله: في شعرهم قد وردت يريد أن

(١) القائل: كعب بن مالك الصحابي من كلمة قالها في غزوة الخندق من الكامل، وسبقه البيت  
 التالي: انظر ديوانه ٢٤٥:

نصل السيوف إذا قصرن بخطوننا

قدما ونلحقها إذا لم تلحق

المعنى: وصف سيوفه بأنها شديدة الفتك بأعدائهم، عظيمة النيل منهم، وذكر أن السيوف  
 تفصل رقابا كثيرة من رقاب أعدائهم فتتركها على أرض المعركة بارزة ظاهرة للشمس. فأما الأكف  
 التي تذكرها سيوفهم فيقول: لاتذكرها ولا تتعرض للبحث عنها، فإننا نعتبرها كأن لم تخلق وذلك  
 لأنهم أكثرها من قطعها. الشاهد في قوله: «بله الأكف» وقد خرجت على أن: بله: اسم فعل  
 أمر، و فاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت، والأكف: مفعول به لاسم الفعل بله، وبهذا نرى  
 أن (بله) تستعمل مصدرا فيجر ما بعدهما بالإضافة، واسم فعل أمر فينصب ما بعدهما على أنه  
 مفعول به.

وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ٢٤٧، سيرة ابن هشام ٧٠٥، ابن يعيش في  
 شرح المفصل ٤٧/٤، ٤٨، الخزانة ١٠/٣، المغني ١١٥، شذور الذهب ٤٠٠، شرح التصريح  
 ١٩٩/٢، الهمع ٢٣٦/١، الدرر ٢٠٠/١، الأشموني ١٢١/٢.

(٢) المقتضب ٢٠٢/٣، ٢٠٥، المفصل للزخشري ١٥٢.

تراك ومناع قد ورد في الشعر عن العرب، أما تراك فكقوله:

تَرَكَهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَكَهَا وَبَعْدَهُ      أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْ رَاكِهَا<sup>(١)</sup>  
أى اتركها من إبل وتراكها الثانى توكيد للأول. وأما مناع فكقوله:  
مَنَاعَهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعَهَا وَبَعْدَهُ      أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا<sup>(٢)</sup>

والأصل في هذا أن الرجل كان يغير على القبيلة فيسوق إبلها فيدركه أول مدرك منهم فيقول له: تراكها من إبل تراكها وما بعده. فيقول له المغير: مناعها من إبل إلى آخره. وقد مر الكلام في علة بناء فعال لاسم الفعل كنزال، وحكمه أن يكون آخره ساكنًا، لأن ماوقع موقعه كذلك في الأعراف، لكن لما التقى في آخره ساكنان حرك وخص بالكسر، إما للأصل، وإما لأنه مؤنث، والكسرة مما يؤنث بها، وأختلف في اطرادها في الثلاثي. فذهب سيبويه<sup>(٣)</sup> إلى جواز اطرادها فيه. وهو اختيار المصنف بدليل قوله: فَحَاكِهَا أَى قَسْ عَلَيْهَا. ومنعه المبرد وجعله مقصورا على السماع كالرباعي فلا يقال قوام ولا قعاد في معنى قم وأقعد. وفرق سيبويه بين الثلاثي والرباعي فقال: فعال قد كثر مجيئه في الثلاثي بخلاف الرباعي فإنه لم يأت منه إلا لفظان. أحدهما: قرقر في قوله:

قَالَتْ لَهُ الرِّيحُ الصَّبَا قَرَقَارٍ      وَأَخْتَلَطَ الْمَعْرُوفُ بِالْإِكْكَارِ<sup>(٤)</sup>

(١) القائل: البيتان لطيف بن يزيد الحارثي وهما من الرجز:

الشاهد في قوله: «تراكها ومناعها» حيث جاءت اسم فعل من الفعل الثلاثي ترك ومنع على وزن فعال، وبنيا على الكسر وجوبا وكان حقهما السكون، وكسرا لالتقاء الساكنين، وخصا بالكسر لانهما مؤنثان والكسر يختص بالمؤنث. وقد استشهد به كل من: ابن السرياني ٦٠٧، سيبويه ٣٦/٢، ٢٣/١، المقتضب ٣٦٩/٣ ما ينصرف وما لا ينصرف ٧٢، الإنصاف ٥٣٧، الخزانة ٣٥٤/٢، شرح المفصل ٥١/٤، أمالي ابن الشجري ١١١/٢، الشذور ٩٠، اللسان (ترك)، المعاني الكبير ٨٦٨، الكامل ٢٧٩/١.

(٢) تابع للشاهد الذي سبقه.

(٣) سيبويه ٣٦/٢ — ٤٢.

(٤) القائل: أبو النجم العجلي.. وهو من الرجز:

الشاهد في قوله: «قرقر» وهو اسم لقوله «قرقر» كما أن نزال اسم لقولك: انزل وحق هذا المعدول

أى قالت للسحاب قرقر بالرعد، والآ خر عرعار فى قوله:  
 مُتَكَنِّفِي جَنْبَى عُكَاظَ كِلَيْهِمَا يَدْعُو وَلَيْدُهُمْ بِهَا عَرْعَارٍ<sup>(١)</sup>  
 والعرعة لعبة للصبيان. ونقل عن الأخفش جواز اطرادها فى الرباعى وهو  
 ضعيف، ومنع المبرد من كونها اسمى فعل وجعلها اسمين لحكاية المرور من  
 صوت الرعد فى قرقر وصوت الصبيان فى عرعار. كما يقال: غاق غاق فى حكاية  
 صوت الغراب، وفيه نظر. لأن حكاية الصوت لا يخالف الأول فيها الثانى كالمثال  
 المذكور فى حكاية صوت الغراب. وقوله: وقيل يحتاج إلى سماعها: إشارة إلى  
 مذهب المبرد. فإنه لا يجوز منها إلا المسموع وقوله: وقيل بل يبنى على فعال إلى  
 آخره إشارة لمذهب سيبويه<sup>(٢)</sup>. وأعلم أن فعال يأتي فى الكلام على ثلاثة أضرب:  
 ضرب معرب مطلقا: كصباح وجواد، وضرب مبنى مطلقا. وضرب فى إعرابه  
 خلاف. أما المبنى مطلقا والذى فيه خلاف فثلاثة أقسام: أحدها: اسم الفعل  
 كترار ونزال وقد تقدم بيانه. وثانيها: الصفات المعدولة وهى ضربان تختص بالنداء،

= أن يكون فى باب الثلاثى خاصة، وقرقر فعل رباعى فسمى باسم معدول عن الرباعى عن طريق  
 الشذوذ.

وقد استشهد به كل من: الخزانة ٥٨/٣، اللسان (قرر) ٣٩٩/٦، سيبويه ٤٠/٢، ما ينصرف  
 وما لا ينصرف ص ٧٧، المفصل ٧٤، التخصيص ١٠٥/٩، الأشموني ١٦٠/٣، شرح المفصل لابن  
 يعيش ٥١/٤، معجم ما استعجم ص ٢٣٨، الانتصار ٢٠٢.

(١) القائل: النابغة الذبياني وهو من الكامل.  
 المعنى: يقول الشاعر: إنهم آمنون فى إقامتهم هناك لعزهم وكثرتهم وصبيانهم، يلعبون بهذه اللعبة  
 لبطرهم ورفاهيتهم. والعرعار: اسم لعبة يلعبها الصغار. الشاهد فى قوله: «عرعار» حيث اختلف  
 العلماء فيها. فقال سيبويه: إنها معدولة عن عرعت. وقال الأعلام: .. عرعارهم إسم من قولك  
 عرعر، والمعدول حقه أن يأتي من باب الثلاثى. وهنا جاء شاذا. وقال المبرد: لم يرد المعدول عن  
 الرباعى، ولذلك أخطأ سيبويه. وعرعار هنا حكاية للصوت. وشارك فيها الكثير من العلماء. ولا  
 مجال لذكر هذه الأراء كلها.

وقد استشهد به كل من: الخزانة ٦٠/٣، ابن يعيش فى شرح المفصل ٥٢/٤، الخصائص  
 ٦٠/٣، الأشموني ١٦٠/٣، الانتصار ٢٠٢، ديوانه ١٠٢.  
 سيبويه ٣٦/٢ (٢)

وغير مختص به. فالمتخصص به نحو قولهم: يالكاع ويافساق ويابخاث، فهذا معدول عن الوصف كما عدلوا بَرَحَمَانَ عن راحم، ومَلَأَمَانَ عن لئيم لضرب من المبالغة. ولا يكون إلا للمؤنث، وهي معرفة بدليل وصفها بهما نحو: يافساق الخبيثة. وأما غير المختص به فنحو: حلاق وحياد للمنية لأنها تخلق كل شيء وتعيد الأرواح. وللسنة المجذبة كلاح وجداع وإزام من الكلوح وهو العبوس، والجداع والجدع: القطع، والأزم وهو الشدة. وللشمس: براح وحناذ وهي الريح الحارة، والخذ وهو شدة الحر. وإنما بنى هذا القسم بكلا نوعيه إما حملا له على باب نزال لمشاركته له في كثير من أحكامه مثل التأنيث والعدل والوزن. وتحمل الضمير والإختصاص بصنف من الكلام، وإما لأنه متضمن تاء التأنيث أو ألفه الممدودة، لأنه لما عدل بفساق عن فاسقة ولكاع عن لكعاء، تضمن معناهما فصار مؤنثا لفظا ومعنى. وثالثها: ما كان علما وهو ضربان: جنسي وشخص. أما الجنسي: فإنه أبداً معدول عن المصدر ولا يكون ذلك المصدر إلا معرفة نحو بداد في قوله:

..... والخيل تعدو في الصبيد بداد<sup>(١)</sup>

وفجار في قوله:

(١) القائل: عوف بن عطية بن الخرع من الكامل من قصيدة له يرد فيها على لقيط بن زرارته وتمامه:

وَذَكَرْتُ مِنْ لَبْنِ الْمُخَلَّقِ شَرْبَةً  
وَالْحَيْلُ تُعْدُو فِي الصَّبِيِّ بِدَادٍ  
هَلَا كَرَرْتُ عَلَى ابْنِ أُمِّكَ مَعْبُوداً  
وَالْعَامِرِي يَقُودُهُ بِصَفَاءِ

الشاهد في قوله: «بداد» وهو اسم للتبدد معدول عن مؤنث كأنه سمي المتبدد: بده ثم عدلها إلى بداد. وزعم الرضي أن بداد وصف مؤنث معدول عن متبده أي متفرقة فهو حال وذلك يخالف ما عليه سيبويه.

وقد استشهد به كل من: شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٤، الخزانة ٨٠/٣، الهمع ٢٩/١، الدرر ١٠/١، الأثموني ٢٧٠/٣، اللسان (بدد، حلق) وانظر: ديوان حسان ١٠٨، ديوان النابغة الجعدي ٢٤١.

وَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارًا<sup>(١)</sup> .....

علم معدول عن الفجرة، ولذلك قرنها ببرة وهي علم على المعنى أيضا، بدليل امتناعها من الصرف مع التأنيث وهو لا يمنع إلا مع العلمية، وهو اختيار سيبويه<sup>(٢)</sup>. وقال السيرافي: الأجود عندى أن تكون فجار صفة غالبية، لأنه قابل بها برة وهي صفة غالبية، وعلة بناء هذا القسم ماذكر فى الذى قبله. وأما الشخصى فنحو: حذام وقطام وسجاح. فحذام علم على امرأة ومنه قوله: إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ<sup>(٣)</sup> وهو معدول عن حاذمة. والحذم: القطع، وقطام معدولة عن قاطمة والقطم قطع الشيء بأطراف الأسنان وهي علم أيضا قال:

(١) القائل: النابغة زياد بن معاوية الديباني، من قصيدة من الكامل له يهجو بها زرة بن عمرو ابن خويلد الفزاري.. وتما البيت:

إِنَّا أَقْتَسَمْنَا خُطُوتَنَا يَمِينًا

فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارًا

الشاهد فى قوله: «برة واحتملت فجار» حيث جاءت برة ممنوعة من الصرف للتعريف والتأنيث، وفجار علم للفجور وهي معدولة عن فجرة وهي علم غير مصروف. وقال سيبويه: إنها معدولة عن الفجرة تفسير على طريق المعنى لا على طريق اللفظ. أي أنها معدولة عن فجرة علما، وأنها لم تستعمل سابقا علما.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٨/٢، مجالس ثعلب ٤٦٤، جمل الزجاجي ٢٣٤، الخصائص ١٩٨/٢، ٢٦١/٣، ٢٦٥، أمالي ابن الشجرى ١١٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٣٨/١، ٥٣/٤، الخزانة ٦٥/٣، شواهد العيني ٤٠٥/١، الهمع ٢٩/١، الدرر ٩/١، الأشموني ١٣٧/١، ديوانه ٣٤.

(٢) انظر: سيبويه ٣٦/٢.

(٣) القائل: ديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية من الوافر:

الشاهد فى قوله: «حذام» فقد جاءت اسما مبنيا فى الموضعين ومكانها الرفع على الفاعلية والبناء وجعل الحركة الإعرابية لا تظهر والاسم المبني فى محل رفع فاعل. وقد استشهد به كل من: ابن الشجرى فى أماليه ١١٥/٢، الخصائص ١٧٨/٢، ابن يعيش فى مفصله ٦٤/٤، التصريح ٢٢٥/٢، الأشموني ٢٦٨/٣، أوضح المسالك رقم ٤٨٢، شرح قطر الندى ١/ المغنى ٢٢٠، شذور الذهب ٩٥.

أَتَارِكَةٌ تَدُلُّهَا قَطَامٌ وَضْنَا بِالتَّحِيَّةِ وَالسَّلَامِ<sup>(١)</sup>  
 وأما سجاح فعلم على امرأة وهى التى ادّعت النبوة. وهو من قولهم: وَجَّةٌ  
 أَسْجَحُ أى حسن مستقيم. ومنه ظفار لمدينة اليمن. وسكاب وحصاف لفرسين  
 وهما من سكب الجرى وهو كثرتة. ومنه ناقة محصاف أى سريعة وآختلف فيه  
 فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا أما لتضمنه معنى تاء التأنيث، وإما لأنه  
 محمول على باب نزال. وأما بنو تميم فاتفقوا على إعرابه مالم يكن آخره راء. ومنعه  
 من الصرف للعلمية والتأنيث والعدل كما هو رأى عبد القاهر وابن الحاجب كما  
 مر. وأما مافى آخره راء نحو: وبار علم لأرض، وحضار لأحد المحلفين وهما نجمان  
 يطلعان قبل سهيل، أحدهما حضار والآخر الوزن وسميا بذلك لأن الذى يصير  
 أحدهما يحلف أنه سهيل. فإنهم يوافقون أهل الحجاز فى بنائه على الكسر إلا  
 القليل منهم. فإنهم يجرون فيه على قياس لغتهم فى الإعراب ومنع الصرف. ومنه قول  
 الأعشى:

فَمَرُّ دَهْرٍ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَنَارُ<sup>(٢)</sup>

(١) القائل: النابغة الذبياني، مجزؤ الوافر ويروى عجزه: وضنا بالتحية والكلام. الشاهد في قوله: «قطام»  
 فإن محلها الرفع على الفاعلية، وعومت هنا معاملة الإسم المبني، إذ لو لم تكن مبنية لرفعت. وهى  
 مبنية على الكسر تشبيها لها بنزال وحدام. وهذا مذهب الحجازيين. وأما بنو تميم فإنهم يجرونها  
 مجرى مالا ينصرف.

وقد استشهد به كل من: مفصل ابن يعيش ٦٤/٤، أمالي ابن الشجرى ١١٥/٢، ديوانه ٧٥.  
 (٢) القائل: الأعشى ميمون بن قيس من مجزؤ البسيط:  
 الشاهد في قوله: «وبار» حيث وردت مرتين. الأولى مكسورة والثانية مرفوعة. وكسر الأولى لأنها  
 مبنية على الكسر، لأنها جاءت على وزن فَعَالٍ ولو كانت معربة لجاءت مفتوحة، لأنها ممنوعة من  
 الصرف. وجاءت الثانية مرفوعة على الفاعلية، ولأن القافية فى القصيدة مرفوعة أيضا والشاعر  
 استعمل هذه الكلمة بحالتين البناء والإعراب.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤١/٢، اللسان ١٣٤/٧، أمالي ابن الشجرى ١١٥/٢،  
 الأشموني ٢٦٩/٣، الدرر ٨/١، شواهد العيني ٣٥٨/٤، الأصول ٧٤/٢، السيرافي ٧١/١،  
 الموجز ٧٢، المخصص ٦٧/١٧، شرح التصريح ٢٢٥/٢، المقتضب ٥٠/٣، ٣٧٦، شذور  
 الذهب ٩٧، ما ينصرف وما لا ينصرف ٧٧، الجمع ٢٩/١، مفصل بن يعيش ٦٤/٤، ديوانه

ولمّا بنى ما آخره راء في الأكثر، لأن الراء حرف فيه تكرير، وله في الإمالة حصّة تخصّه وهم كثيرا ما يستحسنون الإمالة في لغتهم. فلو أعربوه لامتنت الإمالة في حالة الرفع.

٦١٨ ومثلها من الظروف دُونَكَ ثُمَّ عَلَيْكَ مِثْلُهَا وَعِنْدَكَ  
٦١٩ كَقَوْلِهِ عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَيْ الزَّمُوا كَمَا تَقُولُ حَذَرَكُمْ  
٦٢٠ وَدُونَ فِي الشَّعْرِ أَيْ تَصْنَدِيقُهَا دُونَكَهَا يَأْمٌ لَا أُطِيقُهَا  
يريد أن هذه الظروف مثل أسماء الفعل في العمل. فدونك وعندك في الأصل ظرفا مكان نقلا وسمى بهما الفعل، فإذا قلت دونك زيدا وعندك عمرا. فزيد وعمرو: منصوبان بهما لأنهما صارا اسمين لقولك: خذ زيدا. أو الزم عمرا، وفي كل منهما ضمير مرفوع به لأنه فاعله. وبنينا لما ذكر من العلة في بناء آسم الفعل، وعلى الفتح لأنه لما سُمِّيَ بهما وهما مضافان. والمضاف مع ما أضيف إليه كشيء واحد، فتح الأول فتح المركبات نحو: حَضَرَ مَوْتَ، وخمسة عَشَرَ. وأما عليك فممنقول من الحرفية لأنه في الأصل حرف جر فلما نقل صار اسما كقولك الزم. وقوله: ثم عليك مثلها أى عليك مثل دونك في كونها آسما للفعل. فإذا قلت عليك زيدا. فزيد منصوب بعليك وفيه ضمير مستكن مرفوع به، ويتعدى بنفسه نحو عليك زيدا وقد يعدى بحرف الجر نحو عليك بزيد. ولا تتعلق هذه الظروف بشيء لأنها عاملة غير معمولة كما لا تتعلق مسمياتها وهى الأفعال بشيء وهذه الألفاظ تختص بالإغراء، لأن دونك لما يتقاصر عَنْكَ وهو بحضرتك، وعندك لما حضرك من أى جهة كان من جهاتك وعليك لما آستعلى عليك [والتعلى]<sup>(١)</sup> في هذا الضرب من الظروف. والجار والمجرور مقصور على السماع فلا يقال: أمامك زيدا ووراءك عمرا خلافا للكسائي، فإنه أجازة قياسا مطردا. وقوله: كَقَوْلِهِ عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ إشارة إلى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> فنصب أنفسكم بعليكم ثم

(١) هكذا في (ق)، وفي الأصل (ص) (والنقل)، وهنا أفضل.

(٢) سورة المائدة آية ١٠٥.



فسره المصنف بقوله: أى الزموا. وقوله: كما تقول حذرکم، إنما شبه عليكم بحذرکم فى العمل فى المفعول لا فى المعنى. لأن معنى حذرک زیدا وحذارک أى آحذر، ومعنى عليك الزم، وحذرک مصدر مضاف إلى ما بعده، وهو بدل من اللفظ بالفعل، وليس حذرک مبنيا بل منصوب على المصدر كضرب الرقاب. وقوله: ودون فى الشعر أتى تصديقها: يريد أن دون قد جاء فى الشعر تصديق الإغراء بها. روى أبو الفتح فى سر الصناعة أن امرأة من العرب قالت لابنتها:

وَفَيْشِيَّةٌ قَدْ اسْتَقَرَّ جَوْفُهَا<sup>(١)</sup>

فقلت لها البنت:

دُونَكْهَا يَا أُمِّ لَا أُطِيقَهَا<sup>(٢)</sup>

فالضمير الذى بعد الكاف فى محل النصب لأنه مفعول به:

٦٢١ كَذَاكَ لَوْ لَمْ يُلْغِ مَا أَثْبَدَا يَا أَيُّهَا الْمَائِخُ دَلْوِي دُونَكَا  
لا يجوز تقديم شيء من معمول هذه الظروف عليها مطلقا لعدم تصرفها. وأجازة الكوفيون محتجين بقول الشاعر:

يَا أَيُّهَا الْمَائِخُ دَلْوِي دُونَكَا إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمِدُونَكَ<sup>(٣)</sup>

(١) القائل: غير معروف:

الشاهد فى قوله: «دونكها» حيث استعملت دونك اسم فعل أمر بمعنى خذي والكاف مفعول. انظر شرح شذور الذهب ص ٤٠١.

(٢) القائل: من كلام راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم.

الشاهد فى قوله: «دلوى دونكا» حيث استدل الكسائي وابن مالك على جواز تقدم مفعول اسم الفاعل عليه وجوز ابن مالك فى كتابه التسهيل أن يعمل اسم الفاعل متأخرا فى مفعول متقدم عليه. والحقيقة أن «دلوى» معمول لفعل محذوف من معنى اسم الفعل. وخرج أيضا على وجه آخر هي: دلوى: مبتدأ، دونك اسم فعل أمر، وفاعله محذوف، والجملة خبر.

وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ٤٦٢، شذور الذهب ٤٠٨، أمالي القالي ٢٤٣/٢، العقد الفريد ٢١١/٥، أمالي الزجاجي ٢٣٧، ابن يعيش فى مفصلة ١١٧/١، المقرب ١٣٧/١، الإنصاف ٢٢٨، الخزائن ١٥/٣، المغنى ٦٩، ٦١٧، شواهد العيني ٣١١/٤، التصريح ٢٠٥/٢، الدرر ١٣٨/٢، الأشموني ٢٠٦/٢، اللسان (ميج) الجمع ١٠٥/٢.

ولاحجة فيه لاحتمال أن يكون مبتدأ أو دونك خبره، وفيه تنبيه للمخاطب. وأما قوله تعالى: ﴿كِتَابُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(١)</sup> فكتاب الله مصدر منصوب بفعل مضمر دل عليه ماتقدمه، لأنه لما قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> دل على أن التحريم قد كتب عليهم. وقوله: كذلك إشارة إلى قوله: «دونكها يأم لا أطيعها» أى يأتى معمولها مؤخرا كقول المرأة. وقوله: «لو لم يلغ ماأنشدكا». يريد لو لم يطرح التقديم فيما أنشده الكوفيون دليلا عليه بما ذكره البصريون من التأويل.

٦٢٢ وَكُلُّ ذَا تُغْرَى بِهِ الْمُخَاطَبَا وَلَا تَقُلْ عَلَيْهِ زَيْدًا غَائِبَا  
٦٢٣ أَمَا عَلَى ذَا بِمَعْنَى أَوْلَى وَقَوْلُهُمْ عَلَيْهِ شَخْصًا لَيْسَنِي  
٦٢٤ فَهُوَ شَذُوذٌ لَا تَقْسُ عَلَيْهِ .....

قد بينا أن هذه الألفاظ أعنى الظروف تختص بالإغراء. ومعنى الإغراء الإلصاق بالشيء فى الأصل، مأخوذ من غرَى به إذا التصق. فكأن المُغْرَى بالشيء يأمر بلزومه فذا من قوله: وكل ذا إشارة إلى الظروف المذكورة مطلقا. ولما كان مسماها أمرا، وأصل الأمر أن يكون للحاضر، فالإغراء لا يكون إلا للمخاطب اتفاقا وهو المراد بقوله: ولا تقل عليه زيدا غائبا. أى لا تغرى به الغائب لما ذكرنا. وغائبا: حال من الضمير المرفوع فى عليه وهو الفاعل، أو من ضمير المجرور به أو من زيد. وأما قولهم: علىّ ذا فقليل إنه إغراء للمتكلم، وقيل ليس بإغراء له، لأنه لا يأمر نفسه بل يأمر غيره. وإليه ذهب المصنف. ولذلك قال هو بمعنى أولنى. وذا اسم إشارة فى محل النصب بعلى، والمضمر المستكن بعلى المرفوع بعلى ضمير المخاطب لا ضمير المتكلم، لأن علىّ ذا اسم لقولك: أولنى ذا. فكما أن أولنى ضمير المخاطب فكذلك فاعل على. وأما قولهم: رجلا ليسنى فشاذ. أما أولا فلأنه إغراء للغائب أى عليه رجلا غيرى. فليسنى بمعنى غيرى، وأما ثانيا فلأنه جعل خبر ليس مضمرا متصلا، والأجود أن يجعل منفصلا أى ليس إياى. وهو المراد

(١) سورة النساء آية ٢٤.

(٢) سورة النساء آية ٢٣.

بقوله: فهو شذوذ لاتنقس عليه. أى إغراء المتكلم. والغائب عنده لايقاس عليه، أما الغائب فشاذ بالاتفاق. وأما المتكلم ففيه خلاف ومن شذوذ إغراء الغائب قوله: شهيدى الوليد على حبها أليس يعدل عليها الوليد<sup>(١)</sup> فنصب الوليد على الإغراء. واسم ليس مضمّر فيها. وأما ماجاء فى الحديث وهو قوله عليه السلام ومن لم يستطع فعليه بالصوم. فإنما حسنه تقديم ذكر الخطاب وهو قوله: «يامعشر الشباب. من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم<sup>(٢)</sup>». وعداه بالباء لأن الإغراء الصاق. كما تقدم كأنه قال: فليلتصق

٦٢٤ ..... والظرف إن أكذت مضمريه  
٦٢٥ رفعت تأكيد الضمير المستتر وإن تؤكّد كافه المجرور جز  
٦٢٦ فأزفع عليك نفسك الفلاحا وأجرز عليك نفسك النجاحا  
٦٢٧ وذاك مخصوص بذي الظروف إذ كافها ليس من الخروف  
٦٢٨ فكافها كالکاف فى حذاركا ليست بحرف مثل كاف هاء كا

يجوز تأكيد ضمير الفاعل فى هذه الظروف والعطف عليه بعد أن يؤكد بمضمّر مرفوع منفصل اتفاقا. وأما الكاف فقال ابن باب شاذ: إنه حرف لمجرد الخطاب كالکاف فى ذلك، لأنها لما نقلت وسمى بها الفعل لم يحكم بإضافتها كما لم يضاف الفعل. وذهب الجمهور إلى أنه آسم فيجوز تأكيده مطلقا والعطف عليه بإعادة حرف الجر على رأى البصريين، ومطلقا عند الكوفيين. لأن النقل والتسمية كالجزء من الكلمة بدليل نقل عبد الله من النعت والتسمية به. فقوله: والظرف إن أكذت مضمريه: يريد بالمضمرين المرفوع المستكن فى الظرف وهو أنت والمجرور البارز وهو الكاف. واحترز بقوله الظرف نحو: رويدك زيدا. فإنه ليس بظرف ولا

(١) القائل: لم أعر على قائله، والشاهد فى قوله «الوليد» حيث نصب على الإغراء وهو غائب. وذلك شاذ.

(٢) حديث صحيح: انظر صحيح البخاري: النكاح باب ٢، ٣، وانظر مسند مسلم/النكاح — حديث رقم ١.

فيه مضميران بل مضمير واحد وهو المرفوع المستتر، لأن الكاف فيه حرف لمجرد الخطاب لا موضع له من الإعراب لما مر. وقوله: رفعت تأكيد الضمير المستتر إلى آخره: يريد إن جعلت التأكيد للضمير المستتر رفعتك كما في قوله: عليك نفسه الفلاحا، فنفسك تأكيد لأنك، والفلاح منصوب بعليك. وإنما أتى بالفلاح ليتعين أن تكون النفس تأكيدا، ولما كان المضمير المتصل المستتر من شرطه أن لا يؤكد بالنفس والعين إلا بعد أن يؤكد بمضمير مرفوع منفصل كما تبين في العطف، اكتفى عنه هاهنا بالمضمير المجرور فضلا، لأنه يقوم مقام التأكيد، وإن جعلت التأكيد للمضمير المجرور وهو الكاف جررتك كما في قوله: عليك نفسك النجاحا. ولو لم يأت بالنجاح منصوبا لما تعين أن تكون النفس تأكيدا للكاف المجرور بعليك لجواز أن تكون هي المفعول كما في قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾<sup>(١)</sup> وقوله: «وذاك مخصوص بذى الظروف». يريد أن جواز الرفع والجر في المؤكد مخصوص بالظروف المستعملة في الإغراء لا أحدهما فقط بانفراده، لأن التأكيد بالرفع لا يختص. فإنه يجوز أن يقال: رويدك أنت نفسك زيدا برفع النفس لا غير وكذلك سائرهما. وقوله: إذ كافها ليس من الحروف. تعليل لتخصيص التأكيد فيها بجواز الأمرين، لأن المتصل بها ليس بحرف على الأصح، فلذلك جاز في تأكيده الجر بخلاف الكاف في رويدك ونحوه. وقوله: كالكاف أى أن الكاف في عليك وأخويه من الظروف اسم مجرور المحل، كما أن الكاف في حذارك اسم مجرور المحل، بإضافة حذار إليه وهو مصدر مضاف إلى الفاعل. فتقول: حذارك زيدا بكسر الحاء، ومؤكدا الكاف حيث يكون مجرورا نحو: حذارك نفسك زيدا. قوله: ليست بحرف مثل كاف هائكا. يريد أن الكاف في هائك حرف خطاب بخلافه في عليك فيقال: هاءك أنت نفسك زيدا برفع النفس. ولا يقال نفسك بالجر، لأن كاه حرف لا موضع لها من الإعراب. وتقول: عليكم كلكم أجمعون زيدا، فيرفع كلكم وأجمعون تأكيدا للضمير المستتر. وإن شئت جررت تأكيدا للكاف.

(١) سورة المائدة آية ١٠٥.

## ( باب المنادى )

٦٢٩ أَلْقُولُ فِي النَّدَاءِ وَالْمُنَادَى يَا وَأَيَا وَأَيُّ بِهَا يُنَادَى  
٦٣٠ يَا لِلْيَعِيدِ وَهَيَّا وَإِنْ قَرُبَ نُودِيَ بِالْهَمْزِ وَأَيُّ نَحْوِ أَرَبَ  
النداء من نَدَوْتُ إِذَا جَلَسْتَ فِي النَّادَى وَهُوَ الْمَكَانُ الَّذِي يَنَادَى فِيهِ بَعْضُهُمْ  
بَعْضًا. فَلَامُهُ وَاوْ إِلَّا أَنَّهُمَا لَمَّا وَقَعَتْ طَرَفًا وَقَبْلَهَا أَلْفٌ زَائِدَةٌ قَلْبَتْ هَمْزَةً، وَيَجُوزُ فِي  
نُونِهِ الضَّمُّ وَالْكَسْرُ. وَهُوَ فِي الْإِصْطِلَاحِ: عِبَارَةٌ عَنْ تَصْوِيتِكَ لِمَنْ تَرِيدُ إِقْبَالَهِ عَلَيْكَ  
لِتَخَاطَبِهِ. وَقِيلَ: أَسْتَدْعَاءُ مَطْلُوبٍ مِنْ مَخَاطَبٍ أَوْ فِي تَقْدِيرٍ مَخَاطَبٍ بِاسْمِهِ مَعَ يَا  
وَأَخَوَاتِهَا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا. وَأَمَّا الْمُنَادَى فَهُوَ الْمَطْلُوبُ إِقْبَالَهِ بِحَرْفٍ نَائِبٍ مَنَابٍ أَدْعَا  
لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا. فَالْمَطْلُوبُ إِقْبَالَهِ جَنْسٌ، وَتَدْخُلُ فِيهِ الْجَمَادَاتُ، لِأَنَّ الْمُنَادَى يَتَخِيلُ  
مِنْهَا الْإِقْبَالَ مَجَازًا، وَبِحَرْفٍ نَائِبٍ مَنَابٍ أَدْعَاوًا يَفْصِلُهُ عَنْ غَيْرِهِ، وَلَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا  
تَفْصِيلٌ لِلْحَرْفِ. وَالْمَشْهُورُ أَنَّ حُرُوفَ الْخَمْسَةِ<sup>(١)</sup> هِيَ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ وَهِيَ: يَا  
وَأَيَا وَهَيَّا وَأَيُّ وَالْهَمْزَةُ. وَأَمَّا وَاءُ فَلَيْسَتْ فِي التَّحْقِيقِ مِنْهَا لِاخْتِصَاصِهَا بِالنَّدْبَةِ،  
وَالْمُنْدُوبُ لَيْسَ بِمُنَادَى لِأَنَّ الْمُنَادَى هُوَ الْمَطْلُوبُ وَالْمُنْدُوبُ هُوَ الْمُتَفَجِّعُ عَلَيْهِ فَتَنَافِيًا،  
وَمِنْهُمْ مَنْ يَذْكُرُهَا فِي حُرُوفِ النَّدَاءِ لِمُشَارَكَةِ الْمُنْدُوبِ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَحْكَامِهِ. وَرَوَى  
عَنْ الْكَسَايَ<sup>(٢)</sup>: آيَ بِالْمَدِّ فَهِيَ أَذُنُ سَبْعَةٍ، وَأَصْلُهَا يَا وَكَذَلِكَ تَسْتَعْمَلُ فِي الْقَرِيبِ

(١) يوافق ابن معطي سيبويه في عدد حروف النداء إذ يقول سيبويه في كتابه ٣٢٥/١ «فإن الاسم  
غير المندوب فينبه بخمسة أشياء: بيا، وأيا، وهيا، وآي، وبالألف نحو قولك: أحرار بن عمرو، إلا  
أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، أو للإنسان  
المعرض عنهم الذي يرون أنه لا يقبل عليهم باجتهاد، أو النائم المستثقل..  
(٢) شرح المفصل ١١٨/٨.

والبعيد. فإن زاد البعد زدت على يا حرفاً آخر وهو الهمزة فقلت [أيا]<sup>(١)</sup>. وأما هيا فالحاء بدل من الهمزة كقولهم: هَيَّاكَ في أياك. وأما أيا والهمزة فللقريب لقلة لفظهما وعدم الحاجة إلى مد الصوت وهو المراد بقوله: وإن قَرَبَ أيا وأن قَرَبَ المنادى نودى بأى والهمزة، والأولى يقال مراتبها ثلاث: الأولى أيا وهيا للبعيد مسافة وحكما كالنائم والساهى لزيادة لفظها الحاصل منه مد الصوت المحتاج إليه لأجل البعد. فإن نودى القريب فلحرص المنادى على إقبال المدعو. الثانية: أيا والهمزة للقريب، وقيل أن أيا للبعيد مسافة وحكما، وقيل أنها بمنزلة يا في كونها تصلح للقريب والبعيد. ولذلك قيل هي مقلوبة منها. الثالثة: يا للمتوسط. وقد تستعمل للبعيد لما مر، وقد ينادى بها القريب لحرص المنادى على إقبال المنادى. وأما آي بالمد فلا يستعمل إلا في المرتبة الأولى. ووا في الندبة وتشاركها فيه يا ولا تقع في باب الإستغاثه والإختصاص إلا يا فهي أعمها ولذلك هي أم الباب.

٦٣١ وَكُلُّ مَا تَادَيْتُهُ مَفْعُولٌ وَهُوَ لِفَعْلٍ مُضْمَرٍ مَفْعُولٌ  
إنما كان المنادى مفعولاً لأن قولك: يازيد في معنى أدعو زيدا، وأناذى زيدا ولذلك يظهر النصب في المضاف والمشابه له والنكرة وغير المقصودة. وإنما أتى بلفظ العموم وهو كل لِيَدْخُلَ فيه أصناف المنادى، وهو المنصوب لفظاً أو محلاً. وإذا ثبت أنه مفعول فلا بد له من عامل. واختلف النحاة في عامله. فذهب سيبويه<sup>(٢)</sup> وجمهور البصريين إلى أنه منصوب بفعل واجب الإضمار، وهو اختيار المصنف. بدليل قوله: وهو لفعل مضمر معمول. ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب بحرف النداء، ويعزى إلى المبرد<sup>(٣)</sup> وأبى على. ومنهم من زعم أنها أسماء أفعال، والأول

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (يا) والأصح ما ذكر. وقد سقطت الهمزة من الأصل.

(٢) انظر سيبويه ٣٠٣/١.

(٣) يقول الرضى ١٤١/١، وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل وليس ببعيد، لأنه يمال إمالة الفعل، فلا يكون إذن من هذا الباب أي مما ينتصب المفعول به بعامل واجب الحذف. ويقول المقتضب ٢٠٤/٤، خلاف مانسبه الرضى إليه. فهو يعتمد مذهب سيبويه. وفي الإرتشاف و ٣٤٤: وقيل الناصب الأداة وهي اسم فعل. والرضى ينسب هذا

أظهر. لأن الفعل هو الأصل في العمل. فإذا قُدِّرَ قُدَّرَ ماهو الأصل. وأما الحروف فإنما ينصب منها ماشابه الفعل. وإذا أمكن أن يعمل الفعل الذى هو الأصل فلا يعدل عنه إلى الحرف. وقد أمكن فوجب القول به. احتج المبرد<sup>(١)</sup> ومن تابعه بأن هذه الحروف قوية المشابهة للفعل بدليل إمالتها وتعلق الجار بها نحو يا لزيد. ونصبها للحال كقوله:

يَايُؤُسَ لِلْحَرْبِ ضَرَارًا لَأَقْوَامٍ<sup>(٢)</sup> .....

ولاحجة فيها. أما الإمالة فلأنها لا توجب لها عملا بدليل إمالة بلى مع عدم عملها، وأما تعلق الجار بها ونصب الحال فممنوع، وإنما هو بالفعل المقدر، ولأنه يلزم أن يفيد الحرف مع الاسم من غير تقدير فعل، وهو محال. لا متناع أن يكون الحرف خبرا أو مخبرا عنه لما مر. وأما القول بأنها اسم لفعل فظاهر البطلان أما أولا فلأن أسماء الأفعال لا يوجد فيها ماهو على حرف واحد. فلو حكم بأن هذه أسماء أفعال للزم منه أن يكون اسم الفعل على حرف واحد، لأن من جملتها الهمزة وهى

= المذهب لأبي على الفارسي. ففي جـ ١٤٢/١: وقال أبو علي في بعض كلام أن «يا» وأخواته أسماء أفعال ومنع بأن أسماء الأفعال لا تكون على أقل من حرفين، والهمزة من أدوات النداء انتهى. انظر المقتضب ٢٠٢/٤.

(١) المقتضب ٢٥٨/٤ — ٢٥٩.

(٢) القائل: النابغة الذبياني: من البسيط حيث كان بنو عامر قد طلبوا إلى قوم النابغة أن يقطعوا بنى أسد فجعلهم النابغة في ذلك وتما البيت حيث يروى برواية أخرى:

قالت بنو عامر خالوا بنى أسد

يابـؤـس للجهـل ضرارا لأقـوام

الشاهد في قوله: «يابؤس للحرب ضرارا» حيث زيدت اللام في «للحرب» وأصل الكلام: يابؤس الحرب فقد أقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه في قوله: «يابؤس للجهل» (الحرب) توكيدا للإضافة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٤٦/١، شرح الكافية في باب المنادى ١٢٠/١، الخزانة ٢٨٥/١، ١١٩/٢، المقتضب ٢٥٣/٤، المحتسب ٢٥١/١، جمل الزجاجي ١٨٧، الخصائص ١٠٦/٣، أمالي ابن الشجرى ٨٠/٢، ٨٣، الإنصاف ٣٣٠، شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٣، ١٠٤/٥، الهمع ١٧٣/١، الدرر اللوامع ١٤٨/١، ديوانه ٧١.

واحد. وأما ثانيا فلأن أسماء الأفعال لابد لها من مرفوع، ولا مرفوع هاهنا، فامتنع أن تكون أسماء أفعال. فإن قيل: فالفاعل يكون مضمرا فيها. أجبتنا: بأنه لو كان فيها ضمير لكان لا يخلو إما أن يعود إلى غائب أو متكلم أو مخاطب. والأول محال لعدم تقدم من يعود عليه، والثاني لامتناع كون اسم الفاعل المتكلم بل لمخاطب أو غائب. وأما الثالث: فظاهر الفساد لأنه يؤدي إلى أن يكون المخاطب هو الداعي بالنسبة إلى ضمير الفاعل. والمدعو بالنسبة إلى وقوع اسم الفعل عليه. وإذا ثبت أن الحق هو الأول فوجب اضممار الفعل عندهم إما لكثرة الإستعمال، إذ الحاجة إليه ماسة فالتزم حذف الفعل معه طلبا للتخفيف، أو أن النداء إنشاء، والحروف تدل عليه قطعا. [وصيغة<sup>(١)</sup>] الفعل مشترك بين الإخبار والإنشاء. فلو أظهر الفعل لحصل اللبس، ولا يلتفت إلى ما يقال من أن الصفة إذا نوديت كانت خبرا، بدليل إيجاب الفقهاء الحد على القاذف في نحو: يازاني، لأنه وصفه بالزنا المحتمل للوقوع والوقوع. ولو كانت عبارة عن التصوت لما وجب الحد. لأننا نقول: إن وجوب الحد إنما يلزم من الخبر بعد وجود النداء، لالنفس النداء.

٦٣٢ وإلما يئني على الضم العلم أو مُتَكَّرٌ مَوَاجِهَةٌ يُضَمُّ  
٦٣٣ تقول يازيد ويا غلام فيستوى المنكور والأعلام  
لما ذكر أن المنادى مفعول، وكان كل مفعول منصوبا إما لفظا أو محلا، أخذ في بيان كل واحد من النوعين. وبدأ بالقسم الثاني وهو المنصوب محلا، وأشار إليه بقوله: وإنما يئني على الضم العلم إلى آخره، ويجب أن يقول: وإنما يئني على الضم العلم المفرد، مالم يكن مبنيا قبل النداء. أما الأول فلأن نحو امرء القيس وعبد الدار أعلام، ولا يئني على الضم لفوات الأفراد. وأما الثاني فلأن نحو حزام مفرد وهو مبني على الكسر قبل النداء كذلك. فالمبني على الضم في النداء المنصوب محلا ما كان معرفة قبل النداء. وهو العلم نحو: يازيد. وما تخصص بالنداء نحو: يارجل. وقد تمثل بهما في قوله: يازيد ويا غلام. وقوله: فيستوى المنكور والأعلام يريد في البناء

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (وصفة) وهو تصحيف.



على الضم. وفي معناهما: يأياها الرجل ويأهذا الرجل، ويأحذا، ويأزيدان. ويأزيدون لأن هذه كلها من أقسام المفرد، إذ المراد بالمفرد هنا ما ليس بمضاف ولا مشبه به، والأولى أن يقال: المفرد يبنى على ما ارتفع به ليكون شاملا للمفرد والمثنى والمجموع على رأى. وإنما يبنى المفرد في الأعراف لأمرين: أحدهما أنه أشبه المضمر لفظا ومعنا. أما لفظا فلأنه مفرد كلفظ المضمر، وإما معنى من حيث التعريف والخطاب، لأن المنادى مخاطب في المعنى فالأصل في يازيد: يأنت بدليل قوله: يَأْبَجْرُ بَنَ أَبَجْرٍ يَا أَنتَا.....<sup>(١)</sup>

وإنما عدل عنه إلى لفظ الغائب لرفع اللبس، لأن المخاطب قد يكون بعيدا. وإذا قيل يأنت لم يُعْلَمَ مَنْ المقصود. فإذا قيل: يازيدُ عُلِمَ أَنَّهُ يقصده. الثاني: أنه أشبه الأصوات، لأن الغرض من النداء التنبيه بالصوت، وتحريك المدعو للقبول لا الإخبار. والأصوات مبنية كهلا وعُدس. فإن قيل: فهذا بعينه موجود فيما جاء منعه معربا. قلنا: قد كان القياس فيها ذلك، إلا أن النكرة بعدت بالتنكير من الصوت. والمضاف بالإضافه، فَتَخَلَّفَ مُوجِبُ البناءِ مانع، فبقى على الأصل، وبنى على حركة، إما لثلا يؤدي إلى اجتماع الساكنين فيما قبل آخره ساكن نحو: زيد وعمرو، وإما لأن له أصلا في التمكن، لأن بناءه عارض. ولذلك مثله سيبويه<sup>(٢)</sup> بياحكم لثلا يتوهم أنه بنى على حركة هربا من التقاء الساكنين. وخص بالضممة

(١) القائل: سالم بن دارة قاله في مزين واقع وهو من الرجز وصواب إنشاده:

يَأْمُرُ يَا أَبْنَ وَأَقْبَحَ يَا أَنتَا  
أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا

الشاهد في قوله: «يأنتا» حيث نادى الضمير المنفصل الذي يقع في موطن الرفع مناداة الاسم العادي لأن قولنا: يازيد يعني يأنت.

وقد استشهد به كل من الخزانة ٢٨٩/١، شرح مفصل لابن يعيش ١٢٧/١، ١٣٠، المقرب ١٧٦/١، الخزانة ٢٨٩/١، شرح شواهد العيني ٢٣٢، شرح التصريح مع التوضيح ١٦٤/٢، همع الهوامع ١٧٤/١، الدرر ١٥١/١، شرح الأهموني ١٣٥/٣، أوضح المسالك رقم ٤٣١ الإنصاف ٣٢٥، ابن الشجرى ٧٩/٢.

(٢) سيبويه ٣٠٣/١ - ٣٠٦.

لأمور. أحدها: تقوية له لأن له أصلا في التمكن.  
وثانيها: أنه لو لم يُضَمَّ لكان إما مفتوحا أو مكسورا. وكلاهما محال. لأن في الأول يلتبس بغير المتصرف والمضاف إلى ياء المتكلم بعد قلبها ألفا والإجتزاء بالفتحة. وفي الثاني المضاف إلى ياء المتكلم إذا آجتزى بالكسرة. وثالثها: أنه إذا كان مضافا أو نكرة مبهمه كان مفتوحا، ومضافا إلى ياء المتكلم مكسورا، فُضِّمَ في الأفراد لتستوفى الحركات كما فعلوا في قَبْلُ وَبَعْدُ لاشتراكهما في الغاية. وأختلف في تعريف العلم المفرد بعد ندائه. هل هو بما كان قبل النداء أو تعريف بالقصد. فذهب آبن السراج<sup>(١)</sup> إلى أنه باق على تعريفه للإستصحاب، ولأن من الأعلام ما لا شركة فيه ليصح تنكيه كالفردق، ولأن النداء يخصص ولا يعرف. وذهب السيرا في<sup>(٢)</sup> والمبرد<sup>(٣)</sup> إلى أن تعريفه بالقصد قياسا على النكرة. والمقصودة بعد سلب العلمية لئلا يجتمع على أسم واحد تعريفان.

٦٣٤ أما المضاف الذي يشابهه ومفرد بالقصد لا تؤاوجه  
٦٣٥ فإلها ثلاثة تنصب لأنها لم تكن فهي تعرب  
٦٣٦ نصبا كيارب العباد زينا يا غافرا ذنب المسمى محسنا  
٦٣٧ وغير مقصود كقول أغمى يارجلأ هل من طريق ثما  
يريد ما كان منصوبا لفظا ومحلا. وهو المضاف والمشب به والنكرة غير المقصودة وهي الثلاثة الذي ذكرها. ثم علل إعرابها بقوله لأنها لم تكن فهي تعرب. يريد أن علة البناء إذا كانت منتفية وجب الرجوع إلى الأصل وهو الإعراب في الأعرف، وإذا وجب الإعراب تعين النصب. لأن المنادى مفعول على مامر بيانه، ولأن المضاف منها تعريفه بما أضيف إليه لابقوعه موقع المضمر لفظا وعلة بناء المنادى المفرد مشابهة المضمر لفظا. وأما المشابهة له فلأنه بعض الاسم، وبعض الاسم لا يبنى. ولأنه محمول على المضاف لمضارعتة له. وأما النكرة غير المقصودة فليبعدها

(١) الأصول ٤٠٥/١، ٤١٤، ارتشاف الضرب ٣٤٤، الجمع ١٧١/٢، ١٧٢.

(٢) المقتضب ٢٠٢/٤ — ٢٠٥، سيبويه ٣٠٣/١، الإنصاف ٣٢٣/١ — ٣٣٥.

عن شبه المضمّر الموجب للبناء، لأن النكرة لواحد لا بعينه، والمضمّر لواحد بعينه فالمضاف: كياربَّ العباد في مثاله: وكقوله ربنا. والتقدير: ياربنا ولا فرق بين أن يكون معرفة كمثاله أو نكرة كياغلام رجل. وأما المشابهة للمضاف فكقوله ياغافرا ذنب المسيء. فذنب المسيء: منصوب لغافر. وعمله في الثاني نصب، إما لفظاً كما في المثال المذكور، وإما محلاً نحو: ياخييراً من زيد. والرفع نحو: ياחסناً وجهه. ومحسناً حال من الضمير في غافر. والمشابهة له من ثلاثة أوجه أحدها: أن الأول عامل في الثاني، كما أن المضاف عامل في المضاف إليه. وثانيها: أنه يتخصص بالثاني كتخصص المضاف بالمضاف إليه. وثالثها: أنه يفترق في تمام معناه إلى ماينضم إليه كالمضاف بالنسبة إلى المضاف إليه. ولا فرق في نصب المشابهة للمضاف بين أن يكون مسمى به علماً أو نكرة مقصودة أو نكرة مبهمّة، لأن نصبه إنما كان لمشابهة المضاف مطلقاً لكن المسمى به والنكرة المقصودة توصف بالمعرفة دون المبهمّة. وأما النكرة غير المقصودة فكقول الأعمى: يارجلاً خذ يدي. لأن الأعمى لم يقصد واحداً بعينه. ومنه قوله:

فَيَارَاكِباً إِمَّا عَرَضَتْ قَبْلَعُنْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَنْ لَا تَلَاقِيَا<sup>(١)</sup>  
على الأصح. وأعلم أن النكرة إن كانت مخصصة كقوله  
أَدَاراً بِجَزْوَى هَجَّتِ لِلْعَيْنِ عِبْرَةً فَمَاءُ الْهَرَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَفُّ<sup>(٢)</sup>

(١) القائل: عبد يغوث بن وقاص الحارثي من قصيدة له قالها يوم أسره في يوم كلاب وهو من الطويل. الشاهد في قوله: «أياراكبا» حيث جاء نكرة غير مقصود بها معيّن، فهو أسير ويريد إبلاغ قومه على ألسنة الناس بأنه لن يلقيهم بعد اليوم فهو لا يقصد راكبا معينا وهذا دليل على نداء النكرة غير المقصودة.

وقد استشهد به كل من: شذور الذهب ٥٥١، أوضح المسالك رقم ٤٣٤، قطر الندى رقم ٨٣، ابن عقيل رقم ٣٠٢، سيبويه ٣١٢/١، المقتضب ٢٠٤/٤، الجمل للزجاجي ١٥٨، الخصائص ٤٤٩/٢، ابن يعيش في مفصله ١٢٧/١، ١٢٩، الخزانة ٣١٣/١، شواهد العيني ٤٢/٣، ٢٠٦/٤، التصريح ١٧٦/٢، الأشموني ١٤/٣، المفضليات ١٥٦.

(٢) القائل: ذو الرمة غيلان بن عقبة من الطويل:  
الشاهد في قوله: «أدارا» حيث جاءت مناداة وهي نكرة ولكنه خصصت بجزوى وهذا جائز

فندائها جائز اتفاقا. وإن كانت مبهمة فقد أجازها البصريون، ومنعه الكوفيون. وزعموا أن النكرة في قوله: ياراكبا مقصودة. وأصله: ياراكبا وهو ضعيف إذ لا دليل عليه.

٦٣٨ وَأُخْرِفُ النَّدَاءَ قَدْ تَنْحَذِفُ كَمَثَلِ رَبَّنَا وَمِثْلِ يُوسُفُ  
٦٣٩ إِلَّا عَنِ اسْمِ اللَّهِ وَالْإِشَارَةِ فَالْحَذَفُ فِيهِمَا أَحَدَرُ اخْتِصَارَهُ  
٦٤٠ لَوْ قُلْتَ هَذَا فِي النَّدَاءِ وَاللَّهُ وَشَبَهُ هَذَا وَقَعَ أَشْتَبَاهُ  
القياس أن لا يحذف حرف النداء لكونه نائبا عن الفعل، لكنهم تجوزوا في حذفه اختصارا لدلالة الكلام عليه. فإن قيل: فكيف جاز حذف النداء، وحروف المعاني لاتحذف، لأنه أتى بها اختصارا. ولهذا كان حذف حرف الإستفهام شاذا في قوله:

بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانٍ (١)

قيل لما كان المنادى مخاطبا مشاهدا جاز حذفه عند وجود قرينة دالة عليه لأن حذفه لا يخل بالكلام. أو لأنه نائب عن الفعل فجاز حذفه كالفعل، أو لأنه لما

= اتفاقا وفيه شاهد آخر وهو قوله: «بجزوى» حيث صحت فيه الواو لكونه اسما لا وصفا. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣١١/١، جمل الزجاجي ١٦٠، الخزانة ٣١١/١، شواهد العيني ٢٣٦/٤، التصريح ٨٠/٢، الأثموني ١٣٩/٣، ٣١٢/٤، ديوانه ٣٨٩.

(١) القائل: عمر بن أبي ربيعة في عائشة بنت طلحة بن عبيد الله من الطويل وقامه:

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا

بسبع رمين الجمـر أم بثمان

ويروى الصدر أيضا:

فر اللـه ما أدري وإن كنت داريا

انظر ديوانه ٢٥٨. الشاهد في قوله «بسبع» حيث حذف همزة الإستفهام لدلالة سياق الكلام عليها، وهذا جائز في الشعر للضرورة. والمقصود: أبسبع. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٧٥/١، المقتضب ٣٩٤/٣، المحتسب ٥٠/١، أمالي ابن الشجري ٢٦٦/١، ٣٣٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٥٤/٨، الخزانة ٤٤٧/٤، المغني ١٤، شواهد العيني ١٤٢/٤، الهمع ١٣٢/٢، الدرر ١٧٥/٢.

كثر استعمال المنادى، ارتكب فيه ضربٌ من الحذف للتخفيف. ولا يحذف من حروف النداء إلا يا لكونها أمّ الباب نص عليه الرماني<sup>(١)</sup>. والمنادى في غاية القرب لأن البعيد يحتاج إلى مد الصوت، وحذف الحرف يخل به. ولا يكون المنادى مستغاثا به ولا مندوبا لحاجتهما أيضا إلى مد الصوت ولا يحذف إلا إذا كان المنادى مضافا كمثل ربنا في مقاله. وكقوله: ﴿رَبِّى أَرْنِى كَيْفَ تُحْيِى الْمَوْتَى﴾<sup>(٢)</sup> أو كان علما كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾<sup>(٣)</sup> أو كان المنادى أيا نحو أيها الرجل وأيتها المرأة. قال:

أَيُّهَا الشَّاتِمِى لِيُخَسَّبَ مِثْلِي إِنَّمَا أَنتَ فِي الضَّلَالِ تَهْنِمْ<sup>(٤)</sup>  
ويمتنع حذفه عن اسم الله والإشارة والنكرة المقصودة والمهمة. أما امتناع حذفه عن اسم الله تعالى، فلئلا يلتبس في بعض الصور الخبر بالنداء، لأنك لو قلت: الله ربي وأنت تريد يا الله ربي لأوهم أنه مبتدأ، ورى خبره وقيل: إنما أمتنع حذف حرف النداء منه لأنهم قد عوضوا منه الميم عند حذفه نحو: اللهم. فلو حذف من غير تعويض لكان حذفًا للعوض، والمعوض عنه وهو محال. وأما اسم الإشارة فلأن نداءه يدل على اقتران الإشارة بحرف النداء، وفي غير النداء يدل على الإشارة المطلقة. فلو حذف منه حرف النداء لالتبس النداء بغيره، ولأنه يصح أن يكون وصفا لأى. وأجازه الكوفيون محتجين بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: معاني الفراء ٩٢، شرح المفصل ١١٨/٨، المقرب ١٧٥/١، شرح الكافية ٣٨١/٢،

ارتشاف الضرب ٣٤٤، البرهان في علوم القرآن ٣٤٥/٤.

(٢) سورة البقرة آية ٢٦٠.

(٣) سورة يوسف آية ٢٩.

(٤) القائل: عبد الرحمن بن حسان من الخفيف:

الشاهد في قوله: «الشاتمي» حيث أن الشاتم لما أضيف إلى ياء المتكلم حذفت منه النون وقال

ابن يعيش: والصواب أن الياء في موضع نصب اتفاقا.

وقد استشهد به كل من: المفصل ٨٥، ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٣/٢، ديوانه ٥١.

(٥) سورة البقرة آية ٨٥.

قالوا أراد ياهؤلاء. وبالقياس على نداء العلم ولاحجة فيه. أما الآية فلاحتمال أن تكون خبر أنتم وتقتلون حال، أو يكون منصوبا بإضمار أعنى على الاختصاص. وتقتلون خبر أنتم. وأما القياس على العلم فبالفرق من الوجوه المذكورة. وأشار المصنف إلى علة امتناع حذف حرف النداء من هذين الضربين بقوله: لو قلت هذا في النداء والله، وشبه هذا وقع اشتباه. أما الاشتباه الواقع في أسم الله فقد مر بيانه. وأما أسم الإشارة فلما ذكر في الآية من أنه يحتمل غير النداء. وقوله: فالحرف فيهما احذر اختصاره. ليس على إطلاقه. فإن أسم الله تعالى يحذف منه حرف النداء لكن بشرط التعويض. لكن اختصار مع التعويض، وأما امتناع حذفه مع النكرة المقصودة والمبهمة فيتبين بعد.

٦٤١ وَمَالْنَا أَسْمَ فِيهِ لَامٌ وَأَلْفٌ نُودَى بِلَا أَى سِوَى اللَّهِ وَصِفَ

٦٤٢ تَمْثِيلُ أَى فِي نِدَاءِ الْمَعْرِفَةِ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ وَالْقَصْدُ الصِّفَةُ

٦٤٣ وَلَا تَقُلْ رَجُلٌ تَعْنَى يَارَجُلٌ وَمَاعَدَا ذَيْنِ فَكَيْفَ شِئْتَ قُلْ

لا يجوز نداء مافيه الألف واللام عند البصريين، لامتناع اجتماع معرفتين على معرف واحد، لأن حرف النداء يقيد تعريف القصد، واللام إما لتعريف العهد أو الحضور وهو المراد بقوله: ومالنا اسم فيه لام وألف نودى. أى ومالنا اسم فيه ألف ولام فقدم وأخر، لأن الواو لا تقتضى الترتيب لما مر. وقوله: بلا أى وصف، الضمير فى وصف يعود على أى. والتقدير نودى بلا أى وصف به. ولا يقال فيلزم منه أن لا يجمع تعريف العملية والإضافة مع حرف النداء. لأننا نقول: أما العلم فتعريفه منوى، أو قد سلب التعريف منه لما مر. والممتنع توارد معرفتين على محل واحد. وأما الإضافة فلم يجمع المعارفان فيها على محل واحد أيضا. فإن قيل: فيلزم على هذا جواز الجمع بين اللام والإضافة لعدم تواردهما على محل واحد. فالجواب: أن تعريف اللام والإضافة يستغنى بأحدهما عن الآخر لتساويهما فى رفع العموم. وأما تعريف النداء والإضافة فإن أحدهما لا يقوم مقام الآخر لتغايرهما. فإن تعريف النداء بالقصد بخلاف تعريف الإضافة. وأجاز الكوفيون نداء مافيه الألف واللام

مطلقا قياسا على نداء المضاف والعلم لقول الشاعر:

مِنْ أَجْلِكَ يَا أَلْتِي تَيْمَتِ قَلْبِي وَأَلْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوَصْلِ عَنِّي<sup>(١)</sup>  
وقولهم: يا الله. والجواب أما عن القياس فما تقدم، وأما عن البيت فلأن اللام تنزل منزلة جزء الكلمة لأنها ليست للتعريف، لأن الموصول يتعرف بصلته. وأما عن اسم الله. فمن قال أنه علم مرتجل وليس بمشتق واللام لازمته كالجاء فجاز اجتماعها مع حرف النداء لذلك. ومن قال بأنه مشتق وهو الأظهر، لما مرّ في أول الكتاب، فاجتماعه مع حرف النداء لتنزله منزلة الجزء لكونه عوضا عن فاء الكلمة. والذي يدل على أن الألف واللام عوض لا للتعريف. قولهم: يا الله بقطع همزة الوصل. وقيل: إنما نودي اسم الله وفيه الألف واللام لكثرة استعماله، إذ الحاجة داعية إلى ندائه، وإنما لم يوصف به أى لأنه علّم. وأى إنما يوصف بالأجناس لا بالأعلام. فلا يقال: يا أيها الصّعق بل يقال يامن هو الصّعق فيوصل إلى ندائه بمن الموصولة. ويجعل العلم خبر المبتدأ الذي هو جزء الصلة، وهو المراد بقوله: سوى الله. أى ليس لنا اسم نودي وفيه ألف ولام، ولم يجعله وصفا لأى إلا اسم الله. لأن اللفظ لم يكن نكرة ثم عرف باللام.

وقوله: نودي بلا: أى يريد أنه باشره حرف النداء بلا واسطة. وإلا فجميع الأعلام التى يلزمها اللام كالصّعق ينادى بلا أى بل بواسطة من كما مرّ بيانه. قوله:

(١) القائل: مجهول وهو من الوافر ويروى البيت:

فديمتك يا ألتى تيمت قلبى  
وأنت بخيلة بالود عني

الشاهد في قوله: «يا ألتى» حيث جمع بين حرف النداء والمعرف بأل التعريف وأل هنا لازمة لا إضافية، لأنه لا يجوز إسقاطها لأنها من بنية الكلمة. والجمع هنا على سبيل الشذوذ. ويروى البصريون أن هذا أخف شذوذا من قولنا يا الغلامان، لأن أل التعريف هنا ليست من بنية الكلمة وإنما هي مزادة على الكلمة.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣١٠/١، الجمع ١٧٤/١، الأشباه والنظائر ٢١٦/١، الدرر ١٥٢/١، المقتضب ٢٤١/٤، الخزانة ٣٥٨/١، الإنصاف ٣٣٦، أسرار العربية ٢٣٠، شروح سقط الزند ١١٦، شرح المفصل ٨/٢، — اللسان (لنا) ١٠٦/٢٠، الأصول ٣١٨/٢.

تمثيل أى لنداء المعرفة يريد أن المعرف باللام لما أمتنع نداؤه وفيه اللام توصلوا إلى ندائه بشيئين: أى وآسم الإشارة. أما الأول: فقد تمثل به في قوله: يا أيها الإنسان. فأى اسم مبهم مفرد منادى مبنى على الضم، مشفوعا بحرف التنبيه إما لأنه عوض عما يُضَافُ إليه أى، وإما عوض عن حرف النداء من الصفة المقصودة بها لإفادتها التنبيه كحرف النداء وما فيه اللام صفة لأى. وقيل خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة لأى. والأول أظهر لعدم ما يدل على [حذف] <sup>(١)</sup> المبتدأ الذى هو على خلاف الأصل، ولشدة اقتضاء أى الصفة لاهامها. ويجب رفع الصفة مطلقا خلافا للمازنى <sup>(٢)</sup>. فإنه أجاز نصبها قياسا على صفة العلم وهو ضعيف. لأن المقصود بصفة العلم الإيضاح، والمنادى هناك هو العلم وهما الصفة هى المنادى، وأى وصلة إلى ندائه. ولذلك لا يوقف على الوصلة دون الصفة بخلاف العلم. وإليه أشار بقوله: والقصد الصفة. وإذا كان الوصف هو المنادى في المعنى، وجب رفعه لتناسب حركته حركة المنادى وإن كانت حركة إعراب. وقيل: إنها حركة بناء، وهو باطل. لأنها لما لم تباشر حرف النداء لم تقع موقع المضمّر، وإنما الواقع موقعه أى، ولذلك بنيت. وقد توصف أى باسم الإشارة نحو: يا أيهذا الرجل. قال:

أَلَا أَيَّهَذَا اللَّائِمَى أَخْضَرُ الرَّغَى

وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَتَتْ مُخْلِدى <sup>(٣)</sup>

فأى هو المنادى، وذا صفته. وإنما وصف أى به إما لأن المقصود بالنداء صفة

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (حرف) وهو تصحيف.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٦٤/١، إعراب القرآن للنحاس ٢٦/١، الإرتشاف ٣٤٧، الجمع ١٧٥/١،

أما ابن السجري ٢٩٩/٢، شرح الكافية ١٤٢/١، شذور الذهب ٨٥٤.

(٣) القائل: طرفه بن العبد من معلقته المشهورة وهو من الطويل ويروى صدره: ألا أيهذا الزاجري.. الشاهد في قوله: «أيهذا الزاجري» حيث جاء بنعت «أى» باسم الإشارة ثم نعت اسم الإشارة بالإسم المحلى بالألف واللام «اللائمي»، و «الزاجري» وهذا هو الغالب في «أى» إذا نعت باسم الإشارة.

وفيه شاهد آخر هو قوله: «أخضر» حيث نصب بأن المصدرية المحذوفة عند من روى الفعل



اسم الإشارة، ولا يوصف إلا بما فيه اللام، فكان الوصف به كالوصف بما فيه اللام، وأما لتأكيد الإشارة لكون النداء إشارة. وأما الثاني: فما يتوصل به إلى نداء ما فيه الألف واللام وهو اسم الإشارة فيجوز: يا هذا الرجل إن جعلت ذا وصلة إلى نداء ما فيه اللام وجب رفع الصفة، وكان حكمه حكم يأياها الرجل إلا أن اسم الإشارة يجوز ذكره من غير صفته. ويمتنع حذف حرف النداء منه بخلاف أى فيهما. وإن لم يجعله وصلة إلى ندائه جاز في الصفة الرفع والنصب قياسا على يازيد العاقل والعاقل. قوله: ولا تقل رجل تعنى يارجل يريد بيان امتناع حذف حرف النداء من النكرة المقصودة والمبهمة. أما النكرة المقصودة فلأن الأصل في يا رجل: يأياها الرجل، فخفف واختص بناء على بيان يا ودلالاتها عليه، فلو حذفت لكان أجحافا بارتكاب حذف ثلاثة أشياء. وأما النكرة المبهمة نحو: يارجلا. فامتناع الحذف منه لئلا يلتبس بغيره من المفاعيل، ولأنه يصح إن يوصف به أى. وقد شذ من ذلك افتد مخنوق<sup>(١)</sup> وأصبح ليل<sup>(٢)</sup> وأطرق كرا<sup>(٣)</sup> لكونها أمثالا جرت مجرى

= منصوبا وهم الكوفيون. والذي أباح ذلك ذكر «أن» مع المعطوف في قوله: وأن أشهد. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٥٢/١، شواهد العيني ٤٠٢/٤، الخزانة ٥٧/١، ٢٩٤/٣، ٦٢٥، المقتضب ٨٥/٢، ١٣٦، شذور الذهب ١٥٣، الاغراب في جدل الإغراب ٦٧، ابن عقيل ٨٩/٣، أمالي السهيلي ٨٣، السيوطي ٢٧٠، المحتسب ٣٣٨/٢، الإنصاف ٥٦٠، الدرر ١٢/٢، ٣/١، الممع ١٧/٢، ٥/١، ١٧٥، ديوانه ٢٧، أمالي ابن الشجرى ٨٣/١، مجالس ثعلب ٢٨٣، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٢، ٢٨/٤، ٥٢/٧، المغنى ٣٨٣.

(١) هو قول قاله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلق، فخنقه وقال: افتد مخنوق، فقال له سليك: الليل طويل وأنت مقمر، أي أنت آمن من أن أغتالك ففيم استعجالك في الأسر؟ ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك، أضراطا وأنت الأعلى. فذهبت كلها أمثالا. ويضرب لكل مشفوق عليه مضطر. أنظر: شرح الكافية للرضي ١٤٦/١، أمثالي الميداني ٧٨/٢، المقتضب ٢٦١/٤.

(٢) أي أدخل في الصباح، وصر صبحا قالت أم جندب زوجة امرئ القيس وكان مفركا ويقال: أنه سألها عن سبب تفريكهين له فقالت له: لآنك ثقیل الصدر خفيف العجز سريع الإراقة، بطيء الإفاقة. (انظر: شرح الكافية ١٤٦/١، أمثالي الميداني ٤٠٣/١، المقتضب ٢٦١/٤)

(٣) رقية يصيدون بها الكرا ويقولون: أطرق كرا إن النعام في القرى. ما أن أرى هنا كرا فيسكن،

الأعلام، ولكثرة الإستعمال. وأما قوله: وماعدا ذين فكيف شئت قل: فذان إشارة إلى آسم الله وآسم الإشارة والنكرة المقصودة، لأنه جعل آسم الله والإشارة قسما واحدا لأشراكهما في التعريف ومخالفتهما للنكرة فيه. وقد يحذف المنادى كقوله: ﴿أَسْجُدُوا﴾<sup>(١)</sup> في قراءة الكسائي. والتقدير: يقوم. وعلى قراءة الجماعة الفعل منصوب بأن والنون مدغمة في لام لا.

٦٤٤ وأن تُضِفَ لِلْيَاءِ فِي التَّدَاءِ قُلْ يَا غُلَامِي بِسُكُونِ اللَّامِ  
٦٤٥ وان ثَشَأْ فَتَحَتْ أَوْ حَذَفَتْهَا وَقَفَ بِهِاءِ السُّكُوتِ إِنْ فَتَحَتْهَا  
٦٤٦ وان ثَشَأْ قَلْبَتْ يَاءُهُ أَلْفَ كِيَاءِ غُلَامًا وَبِهَاءِ السُّكُوتِ قِفَ  
إذا نودى المضاف إلى ياء المتكلم وكان صحيحا نحو: يا غلامى ويا أحمى. وفي التنزيل: ﴿يَا عِبَادِي﴾<sup>(٢)</sup> أو جاريا مجراه ففيه ست لغات. الأولى: يا غلامى باثبات الياء ساكنة قياسا على المظهر نحو: يا غُلامَ زَيْدٍ، وعلى الألف فى قاما. والواو فى ضربوا لأنهما اختاها فى الإعتلال، ولأن الأصل فى البناء السكون. الثانية: يا غلامى بفتح الياء قياسا على كاف الخطاب، والتاء فى قمتُ لأنها مثلها فى كونها للمتكلم، فحركت تقوية لها لضعفها وخفائها، وكانت الحركة فتحة لثقل الضمة والكسرة على الياء. الثالثة: وهى أجودها يا غُلامَ يحذف الياء وإبقاء الكسرة دالة عليها، إما طلبا للتخفيف لكثرة الإستعمال مع إبقاء مايدل عليها. وإما لمناسبتها للتنوين لعدم قيامها بنفسها. والتنوين يحذف فى النداء فكذلك ماحل فى محله، ولك الحاق هاء السكت فى الوقف نحو: يا غلامية محافظة على فتح الياء لعدم مايدل عليها. والوقف على حرف ساكن.

الرابعة: يا غلاما: بقلب الكسرة فتحة، وقلب الياء ألفا طلبا للخفة التى فى

= ويطرق حتى يصاد.. والمعنى أن النعام الذي هو أكبر منك قد أصطيدا و حمل إلى القرى. انظر:

شرح الكافية ١/١٤٦، وأمثال الميداني ١/٤٣١ — ٤٣٢، المقتضب ٤/٢٦١.

(١) سورة الكهف آية ٥٠، سورة الإسراء آية ٦١.

(٢) سورة الزخرف آية ٦٨.

الألف، وهربا من ثقل الياء والكسرة قبلها. وفي التنزيل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (١) ويجوز الوقف بهاء السكت فيقال: يا غلاما لخفاء الألف. الخامسة: يا غلام بحذف الألف والإجتزاء بالفتحة كما بالكسرة التي قبل الياء. السادسة: يا غلام بحذف الياء والضم مع إرادة الإضافة. وإنما يفعل ذلك في الأسماء الغالب عليها الإضافة. فإذا لم تضاف إلى غير الياء مطلقا علم أنها مضافة إلى الياء حملا على الغالب.

وإذا تقرر هذا فقله: وإن تضاف للياء في النداء، يريد به الصحيح وما يجري مجراه بدليل تمثيله بقوله يا غلامي، لأن المقصود إذا أضيف إلى ياء المتكلم لم يجز حذف الياء منه لامتناع إنكسار ما قبلها، ولا قلبها ألفا لأنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين ولا اسكانها. وقوله للياء يريد إلى الياء. فاللام بمعنى إلى. واحترز بقوله في النداء عن غير النداء، لأن الوجوه المذكورة لا تجوز إلا في النداء. وقوله: بسكون الياء إشارة إلى اللغة الأولى. وقوله: وإن تشأ فتحت إلى الثانية. وقوله: أو حذفها إشارة إلى الثالثة، والسادسة. وهو حذف الياء مع إبقاء الكسرة دالة عليها، وحذفها مع الضم ويدخل فيه الخامسة إن نظرنا إلى أن أصل الألف الياء. وقوله: وقف بهاء السكت إن فتحها. إشارة إلى مدهاء السكت بها مفتوحة قوله: وإن تشأ قلبت ياءه ألف إشارة إلى الرابعة. وقوله وبهاء السكت قف إشارة إلى الوقف، وبهاء السكت مع الألف. وأعلم أنه إذا لم يكن المنادى مباشرا في الإضافة ياء المتكلم بل مضاف إلى أسم ذلك الاسم مضاف إليها نحو يا غلام غلامي امتنع حذفها لبعدها عن المنادى. وقد جاء في نحو: يا ابن أمّ، ويا ابن عمّ أربعة أوجه: وجهان منها جاريان على قياس غيرهما. اثبات الياء وقلبها قال أبو النجم: (٢)

(١) سورة يوسف آية ٨٤.

(٢) هو الفضل بن قدام بن عجل بن بكر بن وائل أحد مشهورى الرجاز في العصر الأموي، ومن الطبقة الأولى، توفي سنة ١٣٠ هـ (طبقات الشعراء ١٤٩، الشعر والشعراء ٦٠٣/٢، معجم الشعراء ٣١٠، معاهد التنصيص ١٨/١).



يَا حَكَمُ الْوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ..... (١)

وقال الأنخفش<sup>(٢)</sup>: نعت المنادى مبنى لأن حركته لما كانت تابعة لحركة بناء وجب أن يكون بناءً قياساً على تبع صفة منفى لا في حركته. ولأنه لو كان مرفوعاً لافتقر إلى عامل. وكلاهما ضعيف. لأن وجود اللام في النعت يمنع من بنائه مطلقاً.. حركة النعت لطوله بالنعت المضاف، وتنزله منزله الكلمة الواحدة ولخفة حركة المبنى وقوة حركة المعرب. واشترط كونه مضافاً إلى علم سواء كان العلم المضاف إليه ابن أو ابنه اسماً أو كنية أو لقباً، لأنه لكثرة استعماله يفتح طلباً للخفة. وإن أضيفاً إلى غير علم كيازيد ابن أخينا، ويأهند ابنة عمنا، أو كان غير العلم كيارجل ابن عمرو، فليس في المنادى إلا الضم. وأما الصفة فلا يجوز فيها إلا النصب. فقلوه: فإن نعت بابنة أو ابن. يريد إن نعت بهما العلم المفرد مضافين إلى علم بدليل ما تمثل به من قوله ياعمر بن معمر لما مر من امتناع الإتيان في غير العلم الموصوف بهما، أو العلم الموصوف بهما مضافين إلى غير علم. قوله فافتحه: أى فافتح المنادى. قوله وآين يريد أن الفتح في العلم بناء لا إعراب. لأنه مفرد أى: وابن العلم المنادى على الفتح اتباعاً لصفته. وهذا عكس قولهم: يازيد الكريم برفع الكريم. فإنهم أتبعوا فيه حركة الإعراب حركة البناء. وقوله: ياعمر ابن

(١) القائل: بيتان من الرجز المشطور من أرجوزة رؤية بن العجاج يمدح فيها الحكم بن عبد الملك ابن بشر بن مروان:

يَا حَكَمُ الْوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ  
أَوْدَيْتُ إِنْ لَمْ تَحُبْ حَبْوَ الْمُعْتَمِلِكِ

الشاهد في قوله: يا حكم الوارث فإن حكم: منادى مبنى على الضم لأنه مفرد علم، والوارث: نعت مقترن بأل، وقد روى برفع الوارث ونصبه فدل على أن النعت إذا كان بهذه المنزلة مقترناً بأل، وكان المنادى مبنيًا جاز في النعت الوجهان.

وقد استشهد به كل من: قطر الندى رقم ٨٧، المغنى رقم ١٥، اللسان (ع ن ك)، الخصائص ٣٨٩/٢، ٣٣١/٣، المقتضب ٢٠٨/٤، أمالي ابن الشجرى ٢٩٩/٢، الإنصاف رقم ٤٠٤، شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢، ديوانه ١١٨.

(٢) الباب في علل البناء والإعراب ٢٦٩/٢.

مَعْمَرٍ فَمِنْ صَدْرِ بَيْتِ الْعِجَاجِ وَهُوَ:

(١) يَاعْمَرَ بْنَ مَعْمَرٍ لَا مُنْتَظَرُ .....

وقد روى بالفتح. وأما قوله: وإن ضمنت مبدلاً، فمعناه وإن ضمنت الأول مبدلاً للضمة من الفتحة التي للإتباع لم ينكر ذلك لأنه الأصل في المفرد، وإن لم يحصل تخفيف كما كان في الإتباع. وقد جاء الفتح والضم في قوله:

(٢) يَاحَكَمُ بْنُ الْمُنْدِرِ بْنِ الْجَارُودِ .....

ولما لم تتبع هاهنا حركة الصفة حركة الموصوف، لأنها لما كانت حركة إعراب لصفة مضافة كانت أولى بالتبعية، ولعدم حصول الخفة المقصودة بالإتباع. وقيل إن حركة المنادى تشبه باطرادها حركة الإعراب وأما [على] (٣) المحل فهو القياس لأنه لما كان مفعولاً منصوب المحل لم يعتد بحركته، كما لم يعتد بحركة هؤلاء في قولك: ضربت هؤلاء الرجال. وعليه قوله. ياعمر الجوادا. والأصمعي يمنع من وصف المنادى مطلقاً، ويجعله خبر مبتدأ محذوف إذا ضم، ومنصوباً بفعل وهو أغنى إذا

(١) القائل: العجاج وهو من الرجز:

الشاهد في قوله: «يَاعْمَرَ بْنَ» حيث بنى عمر على الفتح اتباعاً لحركة الإبن لأن النعت والمنعوت كاسم ضم إلى اسم مع كثرة الإستعمال وهو يشبه في قوله: ياتيم تيم عدى... والرفع في عمر أكثر جودة لأنه اسم بُعِثَ بمضاف. وقياسه أن يكون بمنزلة قولهم: يازيد ذا الجملة.

وقد استشهد به: سيبويه ٣١٤/١، ديوانه ١٨.

(٢) القائل: ينسب هذا البيت لرؤية بن العجاج، وينسب كذلك إلى رجل من بنى الحرمان وقمامه:

يَاحَكَمُ بْنُ الْمُنْدِرِ بْنِ الْجَارُودِ  
سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيَّكَ مَمْدُودُ

الشاهد في قوله: «يَاحَكَمُ» حيث يجوز أن يعرب:

أ — منادى مبني على الضم في محل نصب.

ب — منادى مبني على الفتح للإتباع محل نصب.

بن: نعت للحكم باعتبار محله منصوب بالفتحة الظاهرة. وقد اختار البصريون الفتح: «يَاحَكَمُ» وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣١٣/١، المؤلف و المختلف ص ١٧٠، المعارف لابن قتيبة ٣٣٩.

(٣) هكذا في (ق، ك) و في الأصل (ص) ولما هو تصحيف.

نصب. لأنه لما وقع المضمّر المخاطب لم يوصف كما لم يوصف المضمّر وهو ضعيف. لأن الشئ إذا شابه الشئ من بعض الوجوه لم يعط حكمه مطلقاً. ولما كان لفظه باقياً على الغيبة وصف بالنظر إلى اللفظ، وإن كان الثاني، فإن كانت إضافته محضة نحو: يازيد صاحب عمرو. ومنه قوله:

أَزِيدُ أَخَا وَرَقَاءَ إِنْ كُنْتُ ثَائِراً فَقَدْ عَرَضْتُ أَخْتَاءُ حَقِي فَخَاصِمٌ<sup>(١)</sup>

فليس فيه إلا النصف حملاً على المحل، لأنه لو ولى النعت حرف النداء لفظاً لوجب نصبه، فكذلك إذا وليه حكماً. ولأن المتبوع لو كان مضافاً لوجب نصبه، فكذلك تابعه وإن كانت غير محضة جاز فيها الرفع والنصب، فإن ناديته فليس فيه إلا النصب. فقوله: إن عرفته باللام: إشارة إلى القسم الأول وهو النعت بمفرد. ويريد بقوله: الضم والرفع، فأوقع اللفظ العام موقع الخاص. قوله وإن أضفت النعت إشارة إلى القسم الثاني وهو المضاف. وقد جمع في قوله: نقول يازيد الكريم ذا الحسب للمنادى [بين]<sup>(٢)</sup> نعتين. أحدهما: مفرد وهو الكريم، فيجوز فيه الأمران، والثاني: مضاف وهو ذا الحسب، فإن جعلته نعتاً للمنادى وجب نصبه لما مر، وإن جعلته نعتاً للكريم. فإن كان منصوباً وجب نصب صفته المضافة، وإن كان مرفوعاً وجب رفعها. فإن تقدم النعت المضاف على المفرد إن جعلته وصفاً للنعت المضاف تعين نصبه، وإن جعلته نعتاً لزيد المنادى جاز رفعه ونصبه.

٦٤٩ وَإِنْ نَعْتُ بِأَبْنَةٍ أَوْ ابْنٍ فَأَتَتْهُ إِبْتَاغًا لِلابْنِ وَابْنِ

(١) القائل: غير معروف من الطويل ويروى البيت برواية أخرى:

أَزِيدُ أَخَا وَرَقَاءَ إِنْ كُنْتُ ثَائِراً

فَقَدْ عَرَضْتُ أَخْنَاءَ أَمْرٍ فَخَاصِمٌ

الشاهد في قوله: «أخا ورقاء» حيث جاء منصوباً لأنه لما كان وصفاً للمنادى المفرد مضافاً كان منصوباً حتماً. المعنى: يقول الشاعر: وقد ظهر من الأمور المشكلة، ما يوجب الخصام والنزاع، فإن كنت مصراً على الطلب بئارك فقم فخاصم.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٠٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٢، المفصل ٣٨، اللسان ٢٢٣/١٨.

(٢) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (بغير).

٦٥٠ كَقَوْلِهِ: يَاعُمَرُ بْنُ مَعْمَرٍ وَإِنْ ضَمَمْتَ مُبْدَلاً لَمْ يُنْكَرِ  
إذا نعت المنادى المفرد العلم بـابن أو ابنة مضافين إلى علم مطلقاً، ففي المنادى  
وجهان. البناء على الضم، والبناء على الفتح وهو الأكثر اتباع حركة المنادى وحركة  
الصفة حركتا بناء، لأنهما صارا بالتركيب بمنزلة خمسة عشر. وقيل لإنهما حركتا  
إعراب، لأن الكلمة الأولى لما اتبعت الثانية، تعدى حكم الثانية إليها. والحق أن  
الأولى حركة بناء، والثانية حركة إعراب لكونها صفة لما مر.

٦٥١ وَالضَّمُّ فِي إِبْدَالِ مَا يُضَمُّ كَقَوْلِهِ يَانَصْرُ نَصْرُ حَسَمٍ  
حكم المبدل والمعطوف بحرف وليس فيه اللام حكم المباشر مطلقاً، أما البديل  
فإن كان مفرداً نحو: يا غلام زيد ويا زيد زيد إذا أريد به البديل لا التوكيد وجب بناؤه  
على الضم، لأنه إن كان في حكم تكرير العامل فلا إشكال، وإن لم يكن فلائنه  
المقصود بالذكر. والمتبوع كالتوطئة له. فإن لم يختص بالحكم دون المتبوع فلا أقل  
من المساواة. وإن كان مضافاً نحو: يا زيد أبا عبد الله وجب نصبه، لأنه في حكم  
المباشر بحرف النداء، ولأنه لما وجب نصب الصفة المضافة إضافة حقيقية بالبديل  
أولى لما بينا، وإن كان المنادى مضافاً فالبديل إن كان مفرداً نحو: يا أبا عبد الله زيد  
وجب ضمه. وإن كان مضافاً وجب نصبه كالمنادى. فقوله والضم في إبدال  
ما يضم يريد به أن يجب الضم في إبدال ما يضم. واحتراز بقوله إبدال ما يضم عن  
المضاف، ومن المفرد غير المقصود نحو: يارجلًا رجلًا فإنه لا يجوز فيه إلا النصب  
إذا لم يقصد به التأكيد، إلا أن يؤهم أن البديل المفرد من المضاف لا يضم وليس  
كذلك فإنه متى كان البديل مفرداً وجب ضمُّه مطلقاً. لكن مثاله كشف عن  
مراده.

وقوله: يَانَصْرُ نَصْرٌ. هو بيت لرؤية قد مر ذكره في عطف البيان أوله:  
إِلَى وَأَسْطَارٍ سَطْرُنَ سَطْرًا لِقَائِلٍ يَانَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا<sup>(١)</sup>

(١) القائل نسبه سيوبه وابن جني إلى رؤية العجاج. ونسبه ابن هشام لذي الرمة. الشاهد في قوله:  
«يانصر نصر نصرًا» حيث جاءت نصر الأولى منادى مبني على الضم في محل نصب، ونصراً



فنصر الأولى يجب فيه الضم لأنه منادى مفرد. وضم الثاني من غير تنوين لأنه بدل من الأول كأنه قال: يانصر نصر. ونصب الثالث على المصدر أى آنصرنى نصرا.

أو الأغراء كأنه قال: عليك نصرا، أو تأكيد للأول، أو عطف بيان له. ويجوز رفع الثاني منونا ونصبه فالرفع على لفظه، والنصب على محله. والأجود أن يجعل تأكيدا للأول لأنه من لفظه. والثالث: حينئذ أما تأكيد للثاني على أنه عطف بيان للأول أو عطف بيان على محل الأول، أو محل الثاني إن كان مضموما.

٦٥٢ والعطف في يازيد والضحاك في الرفع والنصب له أشيراك المنادى المعطوف على المفرد إن كان فيه ألف ولام فالنصب والرفع جائز. وأختلف في الأولوية: ضعيف لأن وجود اللام في النعت يمنع من بنائه مطلقا، ولما مر من كون حركة المنادى تشبه باطرادها حركة الإعراب. وأما على المحل فهو القياس، لأنه لما كان مفعولا منصوب المحل لم يعتد بحركته لما لم يعتد بحركة هؤلاء في قولك ضربت هؤلاء الرجال. وعليه قوله:

ياغمر الجوادا<sup>(١)</sup> .....

= الثانية عطف بيان على نصر الأولى باعتبار اللفظ، ونصرا الثالثة عطف بيان على نصر الأولى باعتبار المحل، أو نصبت على المصدرية، أو تأكيد للأولى، ولا يجوز في أي من نصر الثانية أو الثالثة أن تكون بدلا من المنادى، لأن البدل كما هو معروف على نيه تكرار العامل. وهذا لا يتأتى بهما مع تكرار أداة النداء، ولهذا صح في هذا البيت أن يكون «نصر نصرا» عطف بيان لا بدل. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٠٤/١، المقتضب ٢٠٩/٣، الخصائص ٣٤٠/١، الخزانة ٣٢٥/١، المغنى ٣٨٨، شذور الذهب ٣٤٧، ٤٥٠.

(١) القائل: جرير بن عطية يمدح فيها عمر بن عبد العزيز بن مروان من قصيدة له من الوافر مطلعها:

أبت عينك بالحسن الرقــــــــــــــادا  
وأنتكــــــــــــــرت الأصادق والــــــــــــــبلادادا

وتماه:

فما كعب بن مامة وابن ســــــــــــــدى  
بأجــــــــــــــودك منك ياغــــــــــــــمر الجــــــــــــــوادا =

فاختار الخليل<sup>(١)</sup> وسيبويه<sup>(١)</sup> والمازني<sup>(١)</sup> الرفع حملاً على اللفظ مطلقاً، واختيار أبي عمرو<sup>(١)</sup> ويونس<sup>(٢)</sup> والجرمي<sup>(٢)</sup> النصب حملاً على المحل مطلقاً. وأما المبرد<sup>(٢)</sup> فذهب إلى الفرق وهو أن المعطوف إن كان علماً نحو الحارث والعباس اختار الرفع. وإن كان جنساً كالطير والغلام اختار النصب. أما الأول فاحتج بأن حرف النداء وإن كان يمتنع ظهوره مع مافيه اللام، فإنه لا يمتنع تقديره. وإذا لم يمتنع كان حكمه المباشر لحرف النداء، ولأنه يجوز في التابع مالا يجوز في المتبوع. وأما الثاني فاحتج بأنه لما أمتنع أن يباشر حرف النداء مافيه اللام في الجملة كان حملة على المحل أولى لضعف الحمل على اللفظ. وأما الثالث: فاحتج إما لاختيار الرفع فلأن اللام مع العلم لما كان لا يمنع من تقدير حرف النداء لعدم إفادته التعريف، فالأولى

= الشاهد في قوله: «يا عمر الجواد» فقد روى بفتح عمر الجوادا بدليل قواني القصيدة. وقد استدلل به الكوفيون على أن المنادى الموصوف يجوز فيه الفتح سواء كان الوصف لفظ ابن أم لم يكن. وقد خرج البصريون على أن أصله «يا عمراً» حذفت الألف تخلصاً من الساكنين فهو كالندوب، وهذه الألف تشبه ألف الندبة والفتحة فتحة المناسبة لا حركة العامل وهو بعيد لما فيه من التكلف.. وقد استشهد به: المقتضب ٢٠٨/٤، جمل الزجاجي ١٦٥، أمالي ابن الشجري ٣٠٧/١، ٢٩٩/٢، الأصول ١٩٢/١، الأشموني ١٣٤/٣، المغنى ١٩، شواهد العيني ٢٥٤/١، شرح التصريح ١٦٩/٢، الهمع ١٨٦/١، الدرر اللوامع ١٥٣/١، الخزانة ٢٦٣/٢، شواهد التوضيح ١٠٩، الكامل ١٣٦/١.

(١) يقول المبرد في هذا: أما الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع فيقولون يازيد والحارث أقبلاً وقرأ الأعرج «يا جبالي أوبى معه والطير». وأما أبو عمر وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمي فيختارون النصب وهي قراءة العامة. المقتضب ٢١٢/٤ ويقول سيبويه ٣٠٥/١. قال الخليل: من قال يازيد والنضير، فنصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله. فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يازيد والنضر. وقرأ الأعرج «اجبالي أوبى معه الطير» فرفع. ويقولون: ياعمر والحارث وقال الخليل هو القياس كأنه قال وياحارث: ويقول المبرد «أيضاً» والنصب حسن على قراءة الناس ٢١٣/٤. وانظر: الأصول ٤٠٨/١، الإيضاح العضدي ٢٣١/١، ٢٣٢، المفصل ٣٧ شرح الكافية ١٣٦/١، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢ — ٦، سيبويه ٣١٨/١، ١٨٦/٢.

(٢) المقتضب ٢١٢/٤، ٢١٣، والمصادر في الهامش السابق.

تحريكه بحركة المنادى. وإما لاختيار النصب فلأنه لما أمتنع الحكم بزيادتها لإفادتها التعريف كان حمله على المحل أولى. وأما أبو الفتح<sup>(١)</sup> فجوز الأمرين من غير أولوية. وأنشد:

أَلَا يَا زَيْدَ وَالضُّحَاكَ سَيِّرَا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا حَمَرَ الطَّرِيقِ<sup>(٢)</sup>  
بالرفع والنصب لما مر. وقد قرئ قوله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾<sup>(٣)</sup>  
برفع الطير ونصبه. وإن لم يكن في المعطوف الألف واللام فإن كان مفردا نحو:  
يازيد وعمرو وجد فيه الضم، لأنه إن لم يجعل في حكم تكرير العامل، فإن حرف  
العطف قد ناب عن نائب العامل الممكن تقديره معه. وأجاز الأخفش<sup>(٤)</sup> يا زيد وعمرا  
بالنصب حملا على المحل، وتنبيهها على أنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف  
عليه، ويطلبه ماتقدم. وإن كان مضافا نحو: يا زيد وعبد الله وجب نصبه، لأنه في  
حكم المباشر لحرف النداء كما مر.

٦٥٣ وَأَزْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ يَأْتِمِمْ جُمْعُ وَكُلُّكُمْ وَكُلَّهُمْ لَا يَرْفَعُ  
التوكيد إن كان مفردا جاز فيه الرفع حملا على اللفظ، والنصب حملا على المحل  
كالصفة. فيقال: يَأْتِمِمْ أَجْمَعُ وَأَجْمَعُ رَفَعَا وَنَصَبَا بِإِفْرَادِ التَّوَكِيدِ حَمَلًا عَلَى لَفْظِ تَمِيمِ

(١) المراجع السابقة.

(٢) القائل: لم أعثر على قائله، من الوافر:

المعنى: يأمر صديقين له بأن يغذا السير ويجدا فيه لأنهما قد صارا في طريق لاسائر فيه يتواريان  
وراءه ممن يتعقبهما، وصارا بحيث يراهما فيه من يطلبهما.

الشاهد في قوله: «يازيد والضحاك» فزيد منادى مفرد مبني على الضم في محل نصب  
«والضحاك» اسم مقترن بأل غير مضاف معطوف على المنادى بالواو. وقد روى البيت بنصبه  
ورفعه، فدل ذلك على أن المعطوف على المنادى إذا كان بهذه المثابة جاز فيه الوجهان الرفع على  
اللفظ والنصب على المحل. وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ٤٣٥، مغني اللبيب  
رقم ١٦، قطر الندى رقم ٨٩، جمل الزجاجي ١٦٥، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/١، مع  
الهوامع ١٤٢/٢، الدرر اللوامع ١٩٦/٢.

(٣) سورة سبأ آية ١٠.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٧٠.

وقوله: جمع ليس بجيد. لأنه تأكيد لجماعة المؤنث كقولك: قام النساء جُمع، وتيمُّ ليس كذلك. فالصواب أن يقال: أجمَع كما ذكرنا. ويجوز أن يجمع التوكيد حملا على معنى تيم فيقال: ياتيم أجمَعين وأجمَعون إن قصِدَ الحى، وياتيم جمعاء إن قصد به القبيلة. ويقال يانسأ جُمع بالرفع، وجُمع بالنصب. قوله: وأرفع يريد به حملا على اللفظ. قوله: وانصب يريد به حملا على المحل. وإن كان التوكيد مضافا فليس إلّا النصب لأنه مضاف، وتأثير النداء في المضاف النصب فتابعه كذلك. فيقال ياتيمُ كلُّكم بضمير الخطاب اعتبارا للمعنى كما قالوا أنت الذى فعلت لأن المنادى مخاطب فى المعنى. ويأتميمُ كلُّهم بضمير الغائب اعتبارا للفظ، لأنه وإن كان منادى فهو موضوع للغيبة. ويقال على هذا ياتيم أنفُسكم وأنفُسكم. قوله: كلُّكم وكلُّهم يريد إن شئت أعدت الضمير بلفظ الخطاب وإن شئت أعدت بلفظه الغيبة. وقوله: لا يُرَفَّع أى لا يجوز فيه الرفع لكونه مضافا. وقد ذكرنا علته.

( الندبة )

٦٥٤ وَإِنْ نَدَبْتُ مَنْ تُنَادِي قُلْنَا وَآزَيْدُ وَاعْمُرُو وَإِنْ أَرَدْنَا  
٦٥٥ جِئْتُ بِهَا فَقُلْتُ يَا سَعِيدَةَ وَفِي الْمُصَافِ يَا غَيْدَ اللَّهِاءِ  
الندبة فعله. أما الندب الذي هو الحث على الشيء كأن النادب يحث القلوب  
على الحزن على المندوب. وأما من النَّدْبِ الذي هو الخفة لقولهم: هو نَدْبٌ في  
حاجته. فكأنها خفة ذكر المندوب على لسان النادب وأكثر ما يتكلم به النساء  
لِضَعْفِ قلوبهن عن احتمال المصائب. والمندوب ليس بمنادى حقيقة لأن المنادى هو  
المطلوب اقباله. والمندوب المتفجع عليه فتنافيا. وإنما وَجَّهَ إليه النداء مع العلم أنه  
لا يجب لإزالة الشدة التي لحقته، ولأن النداء إذا وجه نحو الجماد والذي لم يعهد  
منه نطق لتصور الإجابة مجازا فتوجهه نحو ماعهد منه النطق لتصور الإجابة أولى  
وقوله: وَإِنْ نَدَبْتُ مَنْ تُنَادِي يريد به من يذكر اسمه بلفظ النداء، لا أنه منادى  
حقيقة لما بَيَّنَّا. ولما كان الميت في غاية البعد حكما، أحتيج إلى مد الصوت في  
دعائه بكونه مخالفا للمنادى حقيقة خصوه بواو. قيل: إنما آختص بها لأن المنادى  
متأوه متفجع، ولفظ مايفيد هذا المعنى بدليل قوله:  
تَأَوُّهُ آهَةً الرَّجُلُ الْحَزِينُ<sup>(١)</sup>

(١) القائل: المثقب العبدى.. وتام البيت وهو من الوافر:

إِذَا مَا قُلْتُ أَرْحَلُهُ بِلْيَ  
تَأَوُّهُ آهَةً الرَّجُلُ الْحَزِينُ

الشاهد في قوله: «تأوه» حيث أن التأوه أصله لاوه بجميع لغاتها وأوه تلفظ بصيغ متعددة منها:  
أوه: بسكون الواو وكسر الهاء وكذلك آه بمدة بعد الهمزة وكسر الهاء وكذلك أواه. فالهمزة فاء  
==

وأما يا فإنها مشتركة بينه وبين المنادى لكونها أم حروف النداء كما مر. والمندوب إن كان علما فَنَدَبَتْهُ جائزة بالإتفاق. وإن كان مضافا فالأعراف جوازها. لأن الندبة متوقفة على شهرة الاسم مطلقا. ولا يندب الاسم النكرة ولا المبهم. وأما قولهم: وأمن حفر بئر زمزماه فهو لشهرته بمنزلة العلم المعلق عليه، فصار بمنزلة واعبد المطلباء إذ هو المشهور بحفرها. وقولهم: وأرجلا مسحاه شاذ رواه ثعلب<sup>(١)</sup>. فقولهم: وازيد واعمر و تمثيل بالعلم وهو مبنى على الضم، لأن الندوب بمنزلة المنادى في البناء والإعراب. أى يبنى على الضم إن كان مفردا، ويعرب إن كان مضافا. فوازيد واعمر و في قوله مبنيان على الضم، لأن منهم من يقول لا يبنى المندوب على الضم إلا مع وا خاصة وصلا إن لم تلحقه الألف. وقوله: وإن أردت جئت بيا يعنى إن أردت أتيت بلفظ ياء بدل واو تزيد فى آخر المندوب ألفا كقوله: واسعيداه، والهاء للوقف. واختلف في الحاق الألف فمنهم من أوجبه ليمتاز عن عموم النداء لأنه إذا قيل يازيد لم يسبق الفهم إلا إلى النداء، بخلاف وا فإننا لاختصاصها بالتفجع تصرفه عن النداء. ومنهم من لم يوجبه ويجعله مبنيا على ما كان من الضم لدلالة قرينة الحال على كونه متفجعا. ومنهم من أجاز: وازيد بالفتح لاغير. لدلالاتها على الألف. وإنما اختصت الألف بالزيادة لأن المد فيها أمكن من أختيها فيصير الاسم المندوب واقعا من صوتين في أوله وآخره لاحتياج الندبة إلى مد الصوت. وأما الهاء فلا تلحق الألف إلا مع الوقف، وهو الأجود لبيان خفائها كقوله: وفي المضاف ياعبيد اللهاه. فالحق ألف المد آخر اسم الله تعالى: والهاء بعده وأما إلحاقها في الدرج في قوله:

يَا مَرْحَبًا بِحِمَارٍ غَفَرَاءِ<sup>(٢)</sup>

= والواو عين والهاء لام.. وهذا يظهر لنا أصل الكلمة ومাত্রاً عليها من تغيير.  
وقد استشهد به كل من: الخصائص ٣٨/٣، الفضليات ٢٩٨، شرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٤.

(١) انظر شرح الكافية ١٣٨/١، شرح التصريح ١٦٧/٢ — ١٧١.

(٢) القائل: عروة بن حزام من رجز له. وبعده =

فشاذ. ووجهة أنه أجرى الوصل مجرى الوقف، وتحريكهما حينئذ إما بالكسر على أصل التقاء الساكنين، وأما بالضم تشبيها لهاء السكت بهاء الضمير. واعلم: أنه لا يخلو المضاف إليه من أن يكون ظاهرا أو مضمرا. أما الظاهر فإن لم يكن منونا لحق آخره ألف الندبة على الأصح نحو: ياعْبِيدُ اللّٰهَ وأَعْبُدْ والمُطَلِّبَةُ. وأجاز الفراء إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء قياسا على الإنكار نحو: وأعبد المطلبية. وإن كان منونا نحو: واغلام زيد ألحق ألف، وحذف التنوين هربا من التقاء الساكنين. وإنما لم تقلب ألف الندبة ياء محافظة عليها لمد الصوت. وأجاز الكوفيون كسر التنوين لالتقاء الساكنين، وقلب الألف ياء نحو: واغلام زدينيه. ومنهم من يحرك التنوين بالفتح فيقول: واغلام زيدناه وهو ضعيف. لأنه خارج عن القياس والسماع. وأما المضمّر فإن كان لمخاطب فالمفرد تقلب الألف فيه من المؤنث ياء نحو: واغلامكيه لثلا يلتبس بالذكر نحو: واغلامكاه. والجمع تقلب الألف واوا نحو: واغلامكوه لثلا يلتبس بالمتنّى في نحو: واغلامكماه. وإن كان لغائب فالمذكور المفرد وجمعه تقلب الألف معهما واوا. وأما المفرد فتحو: واغلامهموه لثلا يلتبس بالمؤنث نحو: واغلامهماه وإن كان لتكلم فإن كان آخره ياء، فإن كانت متحركة الحقت من غير تغيير نحو: واغلامياه، لتحصنها بالحركة، وإن كانت ساكنة ففيها وجهان: أحدهما: تحريك الياء نظرا إلى الأصل، والحقاق الألف. والثاني حذف الياء هربا من التقاء الساكنين. وإن كان آخره ألفا منقلبة عن الياء نحو: ياغلامَ فمنهم من لا يلحق ألف الندبة استغناء عنها بالمنقلة ومنهم من قال: تزد ألف الندبة لأنها لمعنى، وتحذف المنقلة. ويقول على هذا واغلاما على من قال واغلام بحذف الياء. واختلف في الحاق ألف الندبة بالصفة نحو وازيد الظريفاه فمنعه الخليل

= إذا أتى قربت ————— ه لما شاء

من الشعير والحشيش والماء

الشاهد في قوله: «يامرحباه» حيث ألحق هاء الساكت ب «يامرحبا» وهي في درج الكلام وهذا شاذ. وقد استشهد به كل من المنطق ١٠٥، المنصف ١٤٢/٣ ابن يعيش في شرح المفصل ٤٦/٩، الخزانة ٥٩٢/٤، وليس في ديوانه، الإيضاح في شرح المفصل ٩١٢/٢.

وسيبيويه، لأن الصفه غير مندوبة فلا تلحقها علامة الندبة، كما لا يلحق غير المندوب، ولأنها اسم معرب منفصل عن المندوب بدليل إعرابها وبقاء الموصوف في نحو: يازيد العاقل. والفصل بينها وبين الموصوف في حال السعة. وأجازه يونس وآبن كيسان وبه قال الكوفي. لأن الصفه والموصوف كالشيء الواحد. ولذلك يبنى مع الموصوف في باب لا نحو: لا رجل ظريف<sup>(١)</sup> في الدار وقياسا على المضاف، ولأن الصفه تلزم في نحو: يأيها الرجل، لأنهم قالوا: واجمعي الشاميتاه. فالشاميتان: صفة للجمعتين.

---

(١) تجوز في لفظة الظريف وجوه عدة:

- (١) النصب فنقول: لارجل ظريفاً. فـ«ظريفاً» نعت لرجل على المحل.
- (٢) الرفع فنقول: لارجل ظريف. فـ«ظريف» نعت لمحل لا واسمها لأنها في محل الرفع.
- (٣) البناء على الفتح فنقول: لارجل ظريف كما ذكر الشارح لتركب اسم لا والصفة كالإسم الواحد.



## ( الإستغاثَة )

٦٥٦ وتلحق اللام إذا استغثنا بمن تناديه إذا دهمتا  
 ٦٥٧ تقول يا لجعفر لعمرو وبإلخالد لهذا الأمر  
 ٦٥٨ ولام من به استغثت تفتح إذا المنادى كالضمير يفتح  
 ٦٥٩ وماعده لأمه مكسور إن لم يكن مكانه ضمير  
 الإستغاثَة: استدعاء مدعو على جهة النصرة والمعونة لرفع ضيم. فهي تقتضى  
 مدعوا ومدعوا إليه. فالمدعو هو المستغاث به وعلامته إلحاق اللام الجارة به  
 لإفادة التخصيص وهو المراد بقوله: وتلحق اللام إذا استغثت بمن تناديه وقوله:  
 إذا دهمتا يريد إذا فجأك أمر تخافه. يقال: دهم الرجل إذا جرى بما يكره من  
 غير تلبث. والمدعو إليه هو المستغاث من أجله. وقوله: ولام من به استغثت  
 تفتح. إنما فتحت لام المستغاث به وهو لام الجر، ولا تكون مع الظاهر إلا  
 مكسورة لأنه منادى. والمنادى واقع موقع الضمير، ولام الجر تفتح معه، وإلى  
 هذا التعليل أشار بقوله: إذا المنادى كالضمير تشرحه. أى لما أشبه المنادى  
 المضمير لما مر فتح لام الجر معه كما يفتح مع المضمير. ويريد بقوله:  
 كالضمير تشرحه أنه مخاطب كضمير المخاطب. فيقول بالزيد بفتح اللام كما  
 تقول: يالك بفتحها، ولهذا الشبه تعاد لام الجر فى المعطوف على المستغاث  
 كما تعاد فى المعطوف على المضمير. وقوله: يا لجعفر لعمرو إلى آخره مثال  
 لاجتماعهما أعنى المستغاث به ولأجله فرقا بينهما لأنه غير منادى، وهو منادى  
 كما تفتحها مع المضمير. ومنه قول عمر رضى الله عنه يا لله للمسلمين وقول  
 الشاعر:

تَكْنَفَنِى الوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِى فَيَأْتِلَنِى لِلرَّوْاشِى الْمُطَاعِ<sup>(١)</sup>

(١) القائل: قيس بن ذريح العامري من الوافر. ويروى عجزه:

ويجوز الإتيان بالأول دون الثاني. قال الشاعر:

يَالْقَوْمِ مَنْ لِلْعَلَى وَالْمَسَاعِي يَالْقَوْمِ مَنْ لِلْنَدَى وَالسَّمَاحِ<sup>(١)</sup>

وبالثاني دون الأول كقوله:

يَاعَجَباً لِهَذِهِ الْفَلِيقَةِ هَلْ تُذْهِبَنَّ الْقُوبَاءَ الرِّيقَةَ<sup>(٢)</sup>

فإن عطف على المستغاث به. فإن لم يكن مع المعطوف حرف النداء، كان لامه مكسورا كقوله:

يَالْلُكْهُولَ وَلِلشُّبَّانِ مِنْ عَجَبٍ<sup>(٣)</sup> .....

#### فياللتاس للواشي المطاع

الشاهد في قوله: «فياللتاس للواشي» حيث فتح اللام في «للتاس أو لله» لأنه مستغاث به، وكسر اللام في «لِلْوَاشِي» لأنه مستغاث من أجله، وهذه الحركات هي التي تفرق بين المستغاث والمستغاث من أجله.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣١٩/١، ٣٢٠، جمل الزجاجي ١٧٩، ابن يعيش في مفصله ١٣١/١، شواهد العيني ٢٥٩/٤.

(١) القائل: لم أعر على قائله ويروى: يالقوم من للندى والسماح.

الشاهد في قوله «يالقومي» حيث أدخل لام الإستغاثه على الأسماء «لقومي العلي» ففتح اللام الأولى للفرق بينها وبين لام المستغاث من أجله وكانت أولى بالفتح لوقوع المنادى موقع الضمير، ولام الجر تفتح مع الضمائر.

والمعنى: رثى الشاعر رجلا من قومه فيقول: لم يبق للعلل والمساغي من يقوم بها بعدهم.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣١٩/١، الدرر ١٥٦/١، الهمع ١٨٠/١ اللامات ٨٤، المفصل ٢١، ابن يعيش ١٣١/١، المقتضب ٢٥٧/٤، شواهد العيني ٢٦٨/٤، الخزانة ٢٩٦/١.

(٢) القائل: نسبته اللسان (قوب) إلى ابن قنان وهو من الرجز: الشاهد في قوله «لهذه» حيث جاء بلام المستغاث لأجله ولم يأت بلام المستغاث به، وهذا نمط من الأنماط اللغوية للإستغاثه. وكما ذكر المغني أن مجيء الالف هنا للتعجب. انظر المغني رقم ٦٩٧، اللسان (قوب)، السيوطي ٢٦٨، والفليقة: الداهية، القوباء: مرض يقشر الجلد، والريق: الريق، شواهد الشافية ٣٩٩، جمل الزجاجي ١٧٩، التصريح ١٨١/٢.

(٣) القائل: مجهول وهو من البسيط. وتام البيت:

يُبَكِّيكُ نَاءٍ يَعْيِدُ الدَّارَ مُعْتَرِبٌ  
يَالْلُكْهُولَ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ =

لبعده عن حرف النداء، ولانتفاء اللبس بوجود حرف العطف. فإن كان مع المعطوف حرف النداء كقوله:

يَالْعَطَافُ يَا زَيْدُ ..... (١)

كان لامه مفتوحا لما مر، ولام المستغاث به يتعلق بما ينصب المنادى. وهو إما الفعل المقدر أو حرف النداء على مامر من الخلاف في العامل فيه. وأما لام المستغاث من أجله فيتعلق إما بفعل مضمر غير الذى يتعلق به اللام الأولى، نظرا إلى اتفاق لفظي الحرفين، وإما بما يتعلق به اللام الأولى لاختلاف المتعلقين. لأن الأولى تعلقها تَعَلَّقَ المفعول به، والثانية تعلق المفعول من أجله كما تقول: خرجت من الدار لإكرام زيد. قوله: وماعداه لامه مكسور يريد وماعدا المستغاث به، وكان يجب أن يقول إذا لم يكن معطوفا بغير إعادة حرف النداء لما مر، وإنما كسر فيما عدا المستغاث به للفرق بينهما وقد تقدم بيان علم اختصاص الأول بالفتح والثاني بالكسر. وقوله: إن لم يكن مكانه ضمير أى تكسر لام المستغاث من أجله إذا لم يكن مضمرا نحو: يا زيدا لعمرو. فإن كان في محله مضمرا نحو: يا زيدا لنا وجب

= الشاهد في قوله «وللشبان» حيث كسرت فيه اللام. والقياس فتحها حملا على المعطوف عليه. ولكن لما كان معلوما وزال اللبس، ولم يكرر حرف النداء كسرت، و اللام في للعجب مكسورة أيضا لأنها لام المستغاث من أجله.

وقد استشهد به كل من: الأصول ٢٧٩/١، الخزانة ٢٩٦/١، المقتضب ٢٥٦/٤، الكامل ١٦٩/٢، الموجز لابن السراج ٤٩، الجمل للزجاجي ١٨٠، الدرر ١٥٥/١، الهمع ١٨٠/١، شواهد العيني ٢٥٧/٤، شرح التصريح ١٨١/٢، الإيضاح ٢٣٦، اللسان ٣٧/١٦، السيرافي ٥٢/٣، الأشموني ١٦٥/٣.

(١) القائل: غير معروف.

الشاهد في قوله: «يَالْعَطَافُ يَا زَيْدُ» حيث فتح اللام في كل منهما وذلك لتكرار الإستغاثة ووجود حرف العطف الواو مع وجود أداة النداء. وتماه:

يَالْعَطَافُ يَا زَيْدُ

وَأَبُو الْحَشَرَجِ الْفَتَى الثَّقَفُ

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣١٩/١، ابن يعيش في شرح المفصل ١٣١/١، الأشموني ١٦٥/٣، الخزانة ٢٩٦/١، ٢٦٨/٤.

فتحه. واعلم أن اللام قد تجيء لمعنى التعجب كقوله امرؤ القيس<sup>(١)</sup>  
 قِيَالِكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ .....<sup>(٢)</sup>  
 تعجب من طوله فاستغاث به من طوله وقولهم: يَا لَلْمَاءِ وَيَا لَلدَّوَاهِي. فإن قدر  
 أن الماء والدواهي منادات وجب فتح اللام، فكأنه يقول: ياماء أقبل فهذا حين  
 مجيئك، وهذا يذكر عند كثرة الماء، ويدواهي أقبلي، فإنه لا ينكر إقبالك في هذا  
 الحين، فإنه من أحيان مجيئك وهذا يذكر عند كثرة الماء ويدواهي أقبلي فإنه لا  
 ينكر إقبالك في هذا الحين فإنه من أحيان مجيئك وهذا يذكر عند النوائب النازلة  
 بالإنسان. وإن قدر أن المنادى محذوف كأنك قلت أدعوكم ياقوم للماء والدواهي  
 وجب كسر اللام وهو ظاهر. وللإستغاثه خصائص منها: أن لا يجوز إسقاط  
 حرف النداء لما مرّ، وأن لا يدخل فيه إلا يا، وأن لا يجوز إلحاق علامة الندبة في  
 آخره.

- 
- (١) هو امرؤ القيس بن حجر الكندي، أحد فحول الشعراء الجاهلين، وأحد أصحاب المعلقات  
 المشهورة وحياته وشهرته أشهر من أن تعرف.  
 (٢) القائل: امرؤ القيس وهو من الطويل.. وتماه:

فِيَالِكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ  
 بِكُلِّ مُعَارٍ الْفُتُلِ شُدَّتْ يَبْذُبُلِ  
 الشاهد في قوله: «فيالك» حيث جاءت اللام هنا للتعجب وبجدة من القسم وهو من معاني  
 اللام الكثيرة. وفيه شاهد آخر «من ليل» حيث جاءت تميزا عن المفرد الذي هو الضمير المبهم  
 في قوله: يالك وفيه أن الضمير غير مبهم لتقدم مرجعه في البيت قبله وهو قوله: ألا أيها الليل  
 الطويل.. والتمييز هنا تمييز نسبة للمفرد. ومن هنا لبيان الجنس. وقد استشهد به كل من الخزائن  
 ٥٥٩/١، ١٠٨/٤، المغني ٢١٥، شواهد العيني ٢٦٩/٤، الهمع ٣٢/٢، الدرر ٣١/٢،  
 الأشموني ٢١٧/٢، ديوانه ص ١٩.

## ( الترخيم )

٦٦٠ ثُمَّ إِذَا زَادَ الْمُنَادَى الْعَلَمَ عَلَى ثَلَاثَةِ فَقَدْ يُرْخِمُ الترخيم من خصائص النداء وفي غير ضرورة. وفي معناه اللغوي وجهان: أحدهما القطع. ومنه رَخِمْتُ الدجاجة إذا قطعتها. والآخر التسهيل والتلين، وهو من صفات الصوت والنطق. ومنه قول ذى الرمة:

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ أَلْحَوَاشِي لَاهِرَاءَ وَلَا نَزْرُ<sup>(١)</sup>  
وأما في الإصطلاح: فهو عبارة عن حذف آخر الاسم المنادى المبني تخفيفاً على جهة الإعتباط، واختص بالنداء: إما لأنه لما كثر استعماله احتيج إلى التخفيف، أو لأنه لما كان مشاهداً مخاطباً، جاز حذف شيء من حروفه للدلالة الحال عليه. أو لأن الترخيم باب تغيير. وقد كثر ذلك في النداء. وأما في غير النداء فيجوز عند سيبويه<sup>(٢)</sup> أن يرخم الشاعر كل اسم يجوز ترخيمه في النداء للضرورة

(١) القائل: ذو الرمة غيلان بن عقبة صاحب مية من قصيدة له من الطويل مطلعها

ألا يا سلمى يادارمى على السبلى

ولا زال منها بجر عاتك القطر

المعنى: يصفها بنعومة الجلد وملاسته، وبأنها ذات كلام عذب وحديث رقيق، وأنها لا تنكسر في كلامها حتى يملها سامعها، ولا تقتضيه اقتضاباً حتى يحتاج سامعها في تفهم المعنى إلى زيادة. والشاهد في قوله: رخيم الحواشي حيث استعمل كلمة رخيم في معنى الرقة وذلك يدل على أن الترخيم في اللغة ترقيق الصوت.

وقد استشهد به كل من: الخصائص ٢٩/١، ٣٠٢/٣، سيبويه ٣٣٤/١، مفصل ابن يعيش ١٦/١، ١١٩/٢، ابن عقيل ٢٢٤/٢، شرح شواهد الشافيه ٤٩١، شواهد العيني ٢٨٥/٤، الأشموني ١٧١/٣، ديوانه ٢١٢.

(٢) انظر: سيبويه ٣٤٢/١.

على لغتي الترخيم كقوله:

أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أُمَامًا<sup>(١)</sup>  
 والمبرد<sup>(٢)</sup> لا يميزه إلا على لغة الضم. وطعن في رواية البيت على هذا الوجه  
 ورواه وماعهدى كعهديك يأماما وهو تعسف. واختص بحذف الآخر ليدل على  
 ماضى من الاسم على ما حذف منه بالمبنى، لأنه يثقل بالبناء للزومه، وعلى جهة  
 الإعتباط ليخرج منه ما حذف لعل تصريفية. قوله: ثم إذا زاد المنادى العلم إلى  
 آخره فيه تنبيه على شروط ذكر بعضها لا يصح الترخيم بدونها. فقوله المنادى فيه  
 إشعار أنه لا يرخم إلا المنادى غالبا. وقوله: إذا زاد على ثلاثة: فيه احتراز عن  
 الثلاثي العلم. وقوله: علم احتراز عن غير العلم. وقد خرج بهذا القيد باقى المعارف  
 مطلقا والنكرات. فإنها لا يرخم شيء منها إلا ما فيه تاء التأنيث، وأتى بلفظة قد في  
 قوله: فقد يرخم لتفيد تقليل الحكم مع المضارع، فإن الترخيم وإن كان جائزا  
 لكنه قليل فى النداء. والأولى أن يقال: الاسم المرخم فى النداء، وإن لم تكن فيه تاء  
 التأنيث فله عند البصريين خمسة شروط. أحدها: أن يكون علما. أما أولا فلأن  
 الأعلام منقولة فى الأكثر عن وضعها اللغوى إلى وضع ثان، والنقل تغيير والترخيم  
 تغيير، وهو يؤنس بالتغير بدليل حذف الياء من خيفة فى النسب دون حنيف.  
 وأما ثانيا فلأن الأعلام كثيرا ما يتطرق إليها مثل هذا التغير الذى لا يوجب قياس،

(١) القائل: جرير بن عطية الخطفي من الوافر.

الشاهد فى قوله: «أماما» حيث رخم الاسم غير المنادى، ومع ذلك جاء به على لغة من ينتظر  
 الحرف المحذوف، فأبقى آخر الكلمة بعد الحذف كما كان قبله، ولولا اعتبار المحذوف لأجراه على  
 ما يقتضيه العامل، فرفعه وذلك يرد على المبرد الذى أوجب ترخيم مثل ذلك على لغة من ينتظر.  
 وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك رقم ٤٥٧، سيبويه ٣٤٣/١، نوادر أنى زيد ٣١، جمل  
 الزجاجي ١٨٩، ابن السجري فى أماليه ١٢٦/١، ٧٩/٢، ٩١، الإنصاف رقم ٢٢٤، الخزانة  
 ٣٨٩/١، المغنى ٢١٣، شواهد العيني ٢٨٢/٤، ٣٠٢، التصريح ١٩٠/٢، الهمع ١٨٤/١،  
 الأشموني ١٨٤/٣، ديوانه ٥٠٢.

(٢) لم أعر على هذا البيت فى كتاب المقتضب، ولم أقرأ رأي المبرد فى هذا الموضوع.

كامالة الحجاج وترك الإدغام في محبب. وأما نحو: ياصاح وأطرق كرا فشاذ. وثانيها: أن يكون مفردا، أى لا يكون جملة في الأصل كبرق نحره لعدم تأثير النداء فيه، ولأن الجمل تحكى ولا تغير عن وضعها، وأن لا يكون مضافا ولا مشبها به لكونهما معربين، ولأن المضاف والمضاف إليه جريا مجرى الكلمة الواحدة من وجه ومجرى الكلمتين من وجه. فلو رُخِّمَ المضاف لرخم ماليس بآخر الكلمة على الأول، ولو رخم المضاف إليه لرخم ماليس بمنادى على الثاني وكذلك حكم المشبه به. وأجاز الكوفيون ترخيم المضاف إليه قياسا على المركب ولقول الشاعر:

أَبَا عُرْوَ لَا تُبْعِدْ فَكُلُّ آبْنِ حُرَّةٍ سَيَدُ عَوْهَ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيَجِيبُ<sup>(١)</sup>

بحذف التاء والتقدير عروة. والجواب: أما عن القياس فلأن المقيس عليه أثر فيه النداء البناء على الضم، بخلاف المقيس فأفترقات. وأما عن البيت فرخم فيه ماليس بمنادى ضرورة، فلا يقاس عليه. وثالثها: أن يكون زائدا على ثلاثة، لأن الثلاثي أقل الأصول في المتمكن وأخفها. فلو رخم للتحفيف لكان إجحافا وتحصيلا للحاصل. وأجاز الفراء<sup>(٢)</sup> ترخيم الثلاثي إذا كان متحرك الوسط كَعُمَرَ لتنزل الحركة منزله الحرف الرابع، كما تنزل منزلته في النسب نحو حمزى، وفي باب مالا ينصرف نحو سقر. ومن الكوفيين من يجوز ترخيمه مطلقا. ورابعها: أن لا يكون مستغاثا لأنه معرب في النداء، والترخيم لا يكون إلا فيما يؤثر النداء فيه البناء لما

(١) القائل: غير معروف وهو من الطويل:

الشاهد في قوله: «أبا عرو» حيث حذف عجز مأضيف إليه المنادى للترخيم وهو حذف جائز عند الكوفيين. وأصله على هذا: «يا أبا عروة» والبصريون لا يجيزون ترخيم المنادى المركب، وقد ورد شبا هذا البيت في الشعر العربي. وقد استشهد به كل من: ابن الشجري ١/١٢٩، الإنصاف ٣٤٨، أوضح المسالك رقم ٤٥١، ابن يعيش في مفصله ٢/٢٠، شواهد العيني ٤/٢٨٧، الخزانة ١/٣٧٧، شرح التصريح ٢/١٨٤.

(٢) الإنصاف ١/٣٥٦ — ٣٦٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٠، سيبويه ٢/٥٥، ١/٣٢٩، المفصل ٤٧، الأمالي لابن الشجري ٢/٨٢، المتقصد ٢/٧٣٤، شرح الكافية ١/١٥٠، شرح التصريح ٢/١٨٢، التوطئة ٢٦٨، الإنصاف ١/٣٥٦، الإرتشاف ٣٥٤، الهمع ١/١٨٢.

مر. وخامسها: أن لا يكون مندوبا، لأن المراد من الندبة مد الصوت. ومن الترخيم حذفه وقطعة فتنافيا، وإن كان في الاسم المرخم تاء التأنيث لم يشترط فيه العلمية ولا الزيادة على ثلاثة أحرف. أما عدم اشتراط العلمية فلأن التأنيث لثقله يقتضى التخفيف كما تقتضيه العلمية فكان التأنيث خلفا عنها. وأما عدم اشتراط الزيادة على الثلاثة، فلأن اشتراطها إنما كان لئلا يؤدي إلى ابقاء الكلمة على حرفين، ومافيه تاء التأنيث من هذا النحو. فالحذف حاصل له قبل الترخيم للإعلال. والتاء زائدة في حكم المنفصلة. فلا يُخْلُ بحذفها شيء من ذات الكلمة وذلك نحو: ثبة وشاة نكرتين. ويأتى بيانه فيما بعد.

٦٦١ فَمِنْهُ مَا يُحَذَفُ مِنْهُ حَرْفٌ وَمِنْهُ مَا فِيهِ تَوَالِي الْحَذْفِ  
يريد أن الاسم المرخم المذكور وهو المنادى العلم لا يخلو إما أن يكون مفردا أو مركبا. والمراد بالفرد هاهنا: ما يقابل المركب الذى هو قسميه. فإن كان مفردا فمنه ما يحذف منه حرف واحد وهو ضربان: أصل وزائد، أما الأصل فنحو: يا حار ويا مال ويا عام في: حارث ومالك وعامر. وأما الزائد: فإما للتأنيث نحو ياطلح ويا حبل في طلحة وحبل إذا سمي بهما. وأما للإلحاق كمعزى، وأما للتكثير كبعثرى علمين. ومنه ما يحذف منه حرفان ولا يكونان أصليين بل زائدين نحو مروان وعثمان. أو زائدة أصلا نحو منصور. وإنا كان مركبا نحو بعلبك حذف منه الجزء الثانى. فقوله: فمنه ما يحذف منه حرف: إشارة إلى المفرد الذى يحذف منه حرف واحد مطلقا. وقوله: ومنه مافيه توالى الحذف إلى ما يحذف منه حرفان ويأتى بيانه فيما بعد. فإن قيل إن الترخيم لما كان حذفاً تلحق الكلمة كان على خلاف الأصل، لأن فهم معنى متوقف على مجموع حروفها بكما لها فكل ما كان الحذف فيه أقل كان أولى، لأنه تقليل لمخالفة الأصل.

٦٦٢ فَمَنْ يَقْلُ يَحَارِ بِالْكَسْرِ يَقْلُ بِالْوَاوِ يَأْتُمُو وَمَنْ يَضُمُّ يُعْلُ  
٦٦٣ فَهَوَ يَقُولُ يَأْتُمِي فَيُبْدِلُ الْوَاوُ يَاءً وَكَذَاكَ يُفْعَلُ  
٦٦٤ فِي كُلِّ مَا أَدَّى إِلَى الْأَعْلَالِ بِالْقَلْبِ أَوْ بِالْهَمْزِ أَوْ إِبْدَالِ



٦٦٥ لَأَنَّ مِنْ يَقُولِ يَاحَارُ وَضَمَّ يُجْرِيهِ مُعْجَرَى أَسْمُ تَكْمَلُ وَتَمَّ  
٦٦٦ وَمَنْ يَقُلْ يَحَارُ وَالرَاءُ أُنْكَسَرَ فَهُوَ لِبَاقِ الْإِسْمِ وَهَمَّا أُنْتَظَرُ  
٦٦٧ كَذَا تَقُولُ يَاهِرَقُ وَيَاعِمَا وَيَاسَعَى وَيَاثَمُو مُرْخِمَا

فِي الْإِسْمِ الْمُرْخِمِ لَغَتَانِ: أَحَدُهُمَا: إِرَادَةُ الْمَحْذُوفِ، وَإِبْقَاءُ مَاقْبَلِهِ مِنْ حَرَكَةِ  
وَسُكُونِ مَا لَمْ يُوْدُ إِلَى اجْتِمَاعِ سَاكِنَيْنِ دَالَا عَلَيْهِ، إِشْعَارًا بِإِرَادَةِ الْمَحْذُوفِ وَهِيَ  
الْأَكْثَرُ. وَالثَّانِيَّةُ: أَنْ يَجْعَلَ الْبَاقِي عِلْمًا قَائِمًا بِذَاتِهِ مَبْنِيًا عَلَى الضَّمِّ. فَنَقُولُ فِي الْأَوَّلَى  
فِي حَارِثٍ: يَحَارِ بِالْكَسْرِ وَفِي جَعْفَرٍ: يَجْعَفُ بِالْفَتْحِ وَفِي بَرْتَنٍ أَسْمُ رَجُلٍ يَابَرْتُ  
بِالضَّمِّ، وَفِي هِرْقَلٍ يَاهِرَقُ بِسُكُونِ الْقَافِ خِلَافًا لِلْفَرَاءِ فَإِنَّهُ يَحْذِفُ السَّاكِنَ مِنْ  
نَحْوِ هِرْقَلٍ اتِّبَاعًا لِلْحَرْفِ الْأَخِيرِ، مُحْتَاجًا بِأَنْ يَبْقَاءَ مَاقْبَلُ الْآخِرِ سَاكِنًا يُوْدِي إِلَى  
شَبِّهِ آخِرِ الْإِسْمِ الْمَعْرَبِ بِالْحَرْفِ فِي نَحْوِ نَعَمَ وَأَجَلٌ وَهُوَ ضَعِيفٌ. لَوْ جُوبَ إِرَادَةُ  
الْمَحْذُوفِ بِدَلِيلٍ يَآثَمُو وَيَاتَرَقُو فِي ثَمُودَ وَتَرَقَوْهُ: وَإِنْ أَدَّى إِلَى عَدَمِ النِّظِيرِ. وَتَقُولُ فِي  
تَرْخِيمِ شِقَاوَةِ وَعِظَامَةِ عِلْمَيْنِ يَاشِقَاوُ وَيَاعِظَاوُ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ مُفْتَوِّحَيْنِ، لِأَنَّ التَّاءَ  
مَرَادَةً. وَفِي كِرْوَانٍ وَضَمِيَانٍ عِلْمَيْنِ: يَآكُرُو وَيَاضْمِي فَتَصَحَّحَ الْوَاوِ وَالْيَاءُ لِأَنَّكَ  
تَنْوِي الْأَلْفَ، وَلَوْ قَلْبَهُمَا لَجَمَعْتَ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ فِي التَّقْدِيرِ. وَتَقُولُ عَلَى الثَّانِيَةِ يَحَارُ  
وَيَجْعَفُ وَيَاهِرَقُ، وَأَمَّا الْمَضْمُومُ نَحْوُ بَرْتَنٍ فَاللَّغَتَانِ مُتَّفَقَانِ فِيهِ فِي اللَّفْظِ وَإِنْ  
اِخْتَلَفَتَا فِي التَّقْدِيرِ. لِأَنَّ الضِّمَّةَ فِي الْأَوَّلَى مَقْدَرَةٌ حَشَوَا وَفِي الثَّانِيَةِ مُسْتَأْنَفَةٌ بِمَنْزِلَةِ  
الضِّمَّةِ. وَفِي يَاجَارُ وَقَوْلِهِ وَمَنْ يَضْمَمُ يُعِلُّ: يَرِيدُ مِنْ يَقُولُ: يَحَارُ بِضَمِّ الرَّاءِ  
فَالْمَحْذُوفُ عِنْدَهُ لَا يَكُونُ مَرَادًا، وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى اللَّغَةِ الثَّانِيَةِ وَعَلَيْهَا تَنْفَرَعُ مَسَائِلُ  
التَّرْخِيمِ. فَيَقَالُ عَلَى هَذَا يَآثَمِي وَيَاتَرُقُ بِقَلْبِ الْوَاوِ يَاءٌ فِي ثَمُودَ وَتَرَقَوْهُ لِأَنَّهُمَا لَمَّا وَقَعَا  
طَرَفَيْنِ قَبْلَ كُلِّ مِنْهُمَا ضِمَّةٌ، أُبْدِلَ مِنَ الضِّمَّةِ كَسْرَةً لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ  
اسْمٌ مُتِمَّكِنٌ فِي آخِرِهِ وَآوَ قَبْلَهَا ضَمٌّ وَصَلًا، بِدَلِيلِ الْإِسْتِقْرَاءِ. ثُمَّ أُبْدِلَ مِنَ الْوَاوِ  
يَاءٌ لِسُكُونِهَا وَإِنْكَسَارِ مَاقْبَلِهَا. وَأَمَّا عَلَى الْأَوَّلَى: فَلَمَّا كَانَ الْمَحْذُوفُ مَرَادًا لَمْ يَقْعَا  
طَرَفَيْنِ، فَلَمْ يَعْرُضْ مَا ذَكَرْنَا. وَفِي شِقَاوَةِ وَعِظَاوَةِ: يَاشِقَاوُ وَيَاعِظَاوُ بِقَلْبِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ  
هَمْزَةً لَوْ قَعَا طَرَفَا قَبْلَهُمَا أَلْفٌ زَائِدَةٌ، كَمَا فِي كِسَاءٍ وَرَدَاءٍ وَفِي كِرْوَانٍ وَضَمِيَانٍ:

يَاكْرًا وَيَاصَمًا فَتَقْلِبُ الْوَاوَ وَالْيَاءَ فِيهِمَا أَلْفَيْنِ لَوْقُوعَهُمَا طَرَفَيْنِ مَفْتُوحَا مَاقْبَلُهَا كَمَا فِي عَصَا وَرَحَا وَقَوْلُهُ: فِي كُلِّ مَا أَدَى إِلَى آخِرِهِ يَرِيدُ فِي كُلِّ مَا أَدَى تَرْخِيمَةً إِلَى الْإِعْلَالِ عَلَى لُغَةٍ مِنْ قَالَ يَحَارُّ بِالضَّمِّ، لِأَنَّ عَلَيْهَا تَتَرْتَّبُ مَسَائِلُ التَّرْخِيمِ. فَالْإِعْلَالُ يَنْدَرِجُ تَحْتَهُ الْجَمِيعُ. أَمَّا الْقَلْبُ فَنَحْوُ: يَاكْرًا وَيَاصَمًا فِي كِرْوَانٍ وَصَمِيَانٍ فَقَلْبَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فِيهِمَا أَلْفَيْنِ: وَأَمَّا الْإِبْدَالُ فَنَحْوُ: يَأْتُمِي وَيَاتَرُقِي فِي ثَمُودٍ وَتَرْقُوهُ فَتَبْدَلُ مِنَ الضَّمِّهِ كَسْرَةً وَمِنْ الْوَاوِ يَاءً. وَأَمَّا الْهَمْزَةُ فَنَحْوُ: يَاشِقَاءُ وَيَاعِطَاءُ فِي شِقَاوَةٍ وَعِطَايَةٍ. وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ الْعِلَّةِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ. وَاعْلَمْ: أَنَّ الْأُمُورَ الَّتِي تَتَرْتَّبُ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ خَمْسَةٌ: قَلْبُ حَرْفِ الْعِلَّةِ الْمَفْتُوحِ مَاقْبَلَهُ أَلْفًا. وَيَنْدَرِجُ فِيهِ الْهَمْزَةُ نَحْوُ: يَاشِقَاءُ إِنْ قَلْنَا أَنَّ حَرْفَ الْعِلَّةِ يَنْقَلِبُ أَلْفًا، ثُمَّ يَقْلِبُ الْأَلْفُ هَمْزَةً. وَإِنْ قَلْنَا أَنَّ حَرْفَ الْعِلَّةِ يَنْقَلِبُ هَمْزَةً مِنْ أَوَّلٍ وَهَلَةً، كَانَ قَسْمًا بِرَأْسِهِ. وَإِبْدَالُ الْوَاوِ الْمَضْمُومِ مَاقْبَلُهَا، وَرَدُّ الْمَحْذُوفِ وَحَذْفُ الْمَوْجُودِ. وَالْإِمْتِنَاعُ مِنْ تَرْخِيمِ مَا يُؤَدِّي إِلَى عَدَمِ النِّظِيرِ. أَمَّا الْأَوَّلَانِ: فَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُمَا وَأَمَّا الثَّالِثُ: فَكَقَوْلِكَ فِي قَاضِيٍّ عَلِمَا يَاقَاضِيٍّ، وَفِي أَعْلُونَ يَأْأَعْلَى. وَإِنَّمَا رُدُّ الْمَحْذُوفِ فِيهِمَا لِعَدَمِ مَوْجِبِ الْحَذْفِ وَهُوَ التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ. وَفِي شَاءَ يَاشَاءُ بِإِعَادَةِ لَامِ الْكَلِمَةِ، لِأَنَّهُ لَمَّا حُذِفَ التَّاءُ الَّتِي هِيَ عَوِضُ الْهَاءِ، أُعِيدَتِ اللَّامُ تَقْوِيَةً لِلِاسْمِ عَلَى الْقِيَامِ بِنَفْسِهِ. وَهَذِهِ الْعِلَّةُ يَقَالُ فِي تَرْخِيمِ شَيْءٍ وَدِيَّةٍ يَاشِي وَيَاشِي وَيَاشِي بِإِعَادَةِ الْفَاءِ. وَأَمَّا الرَّابِعُ: فَنَحْوُ بَهْنِيَّةٍ وَعِلَانِيَّةٍ عِلْمِينَ فَتَحُذَفُ فَتَحَةُ الْيَاءِ لِعَدَمِ إِرَادَةِ الْمَحْذُوفِ، وَلَا تَضُمُّ لِثَقُلِ الضَّمِّ عَلَيْهَا، وَلَا تَقْلِبُ أَلْفًا لِانْكَسَارِ مَاقْبَلُهَا. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ جَارِيٌّ فِي تَرْخِيمِ جَارِيَّةٍ، لِأَنَّ التَّاءَ لِلتَّائِيثِ لَيْسَتْ بِمَرَادَةٍ فَتَسْكُنُ الْيَاءُ، وَتَقْدَرُ الضَّمَّةُ عَلَيْهَا كَمَا فِي قَاضِيٍّ. وَأَمَّا الْخَامِسُ: فَنَحْوُ: طِيلَسَانٍ عَلَى لُغَةٍ كَسَرَ اللَّامُ لِثَلَا يُؤَدِّي إِلَى مِثَالِ فَيَعْلَلُ لَوْجُوبِ حَذْفِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ وَلَيْسَ مَوْجُودًا عَلَى الْأَصَحِّ. وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ مِنْ يَقُولُ يَحَارُّ وَضُمَّ إِلَى آخِرِهِ إِشَارَةٌ إِلَى تَعْلِيلِ اللَّغَةِ الثَّانِيَةِ، بِنَاءِ الْإِسْمِ عَلَى الضَّمِّ، وَهُوَ عَدَمُ إِرَادَةِ الْمَحْذُوفِ وَجَعْلُ الْإِسْمِ قَائِمًا بِذَاتِهِ كَمَا مَرَّ، ثُمَّ أَخَذَ يَعْلَلُ اللَّغَةَ الْأُولَى فِي عَدَمِ الْإِعْلَالِ فِيهَا بِقَوْلِهِ: لِأَنَّ مِنْ يَقُولُ حَارٌّ بِكَسْرِ الرَّاءِ فَهُوَ مُنْتَظَرٌ لِبَاقِي الْإِسْمِ وَهَمًّا لِأَحْسَاءٍ، أَيْ يَكُونُ مُرَادًا. ثُمَّ تَمَثَّلَ عَلَى إِرَادَةِ

المحذوف بقوله: ياهرِق في ترخيم هرقل بسكون القاف على لغة من قال ياحارٍ بالكسرة. وفي هرقل لغتان: أحدهما: بوزن سبطر، والأخرى بوزن زبرج. والترخيم هاهنا إنما هو على الأولى، وقد مر خلاف الفراء<sup>(١)</sup> فيه. قوله وياعِمًا وياسَعِي يريد أن عَمَادًا وسَعِيدًا إذا رخما على اللغة الأولى كانت الألف والياء ساكنتين لفظًا وتقديرًا لأنهما مدتان قبل الطرف. وأما على الثانية فهما ساكنتان لفظًا، مضمومتان تقديرًا. ولا يجوز حذفها آتباعًا، كألف عَمَّار وياء مسكين، لامتناع بقاء الاسم المتمكن على حرفين. وأعلم أنه إذا رُخِمَ الاسم المدغم الآخر على اللغة الأولى، فإن لم يكن قبله ساكن حذف المتحرك أو ترك الساكن بحاله على الأصح، فيقال في محمر يامحمر وإن كان قبله ساكن حذف الأخير، ورد الحرف المدغم إلى أصله من الحركة، فيقال في ترخيم مضار اسم فاعل من ضاره يضاره مضارة: يامضارٍ بكسر الراء لأنَّ أصله مضارب كمُضارب فلما احتجج إلى التحريك هربا من التقاء الساكنين في الوصل، حرك بحركة الأصل. وأما آسم المفعول فيحرك بالفتح.

٦٦٨ وَتَحْدِفُ الْحَرْقَيْنِ إِنْ زِيدَا مَعًا تَقُولُ يَاعْثَمُ وَيَا أَسْمَ أَسْمَعَا  
٦٦٩ تَرِيدُ عُثْمَانَ وَأَسْمَاءَ وَقُلْ يَامَنْصُ يَاعْثَمُ وَيَا زَحْلَ فَرْلُ  
٦٧٠ حَرْفَيْنِ حَرْفُ الْمَدِّ وَالْمَوْخَرِ إِذَا بَقِيَ ثَلَاثَةٌ أَوْ أَكْثَرُ

يريد بيان ما يحذف منه حرفان وهو ما أشار إليه أولاً بقوله ومنه مافيه توالى الحذف وهو ضربان. أحدهما: أن يكون الحرفان زائدين معا. والثاني: أن يكون أحدهما أصلاً والآخر زائداً. وقوله: زيدا معا يحتمل أن: يريد به أن زيادتها لمعنى واحد، وأنه لا يكتفى بأحدهما دون الآخر. أما الضرب الأول وهو الذى يحذف منه الزائدان معا فعلى أقسام: أحدهما: الألف والنون نحو عثمان ومروان. فيقال ياعثم يامرو. قال:

(١) الإنصاف ٣٥٦/١ — ٣٦٧، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٠، سيبويه ١/٣٢٩، ٢/٥٥، المفصل ٤٧، أمالي ابن الشجرى ٢/٨٢، المقتصد ٢/٧٣٤، شرح الكافية ١/١٥٠، شرح التصريح ٢/١٨٥، الهمع ١/١٨٢، التوطئة ٢٦٨، الإرتشاف ٣٥٤.

يَا مَرَوْ إِنَّ مَطِيئِي مَحْبُوسَةٌ..... (١)  
لأنهما لما زيدا معا لم يكن حذف أحدهما أولى من حذف الآخر، ولا امتناع  
انفصال أحدهما عن الآخر، لتتزلزلهما منزلة الحرف الواحد. وثانيهما ألف التانيث نحو  
حمراء وأسماء فيقال يا حمر ويا اسم. ومنه قوله:

يَا أَسْمَ صَبْرًا عَلَى مَا تَابَ مِنْ حَدَثٍ إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلْقِيٌّ وَمُنْتَظَرٌ (٢)  
وهذا على مذهب سيبويه (٣). فإنه يرى أنه من الوسم وهو الملاحظة قلبت واوه  
همزة على غير قياس كما قبلت في أناة وأُحد، فوزنها عنده فعلاء وغيره يرى أن وزنها  
أفعال سُمي بها، وامتنع من الصرف للتانيث المعنوي والعلمية. ومذهب سيبويه (٣)،  
أظهر لكثرة التسمية بالصفات، وقلته في الجموع. ومنهم من منع من ترخيم  
المؤنث على لغة الضم لثلا يلتبس بالذكر. وأجاز الفراء (٤) في حمراء علما يا حمرا

(١) القائل: الفرزدق من الكامل. وتام البيت:

يَا مَرَوْ إِنَّ مَطِيئِي مَحْبُوسَةٌ  
تَرْجُو الْجَبَاءَ وَرُبُّهَا لَمْ يَسْأَسْ

الشاهد في قوله: «يامرو» حيث جاءت مرخمة وأصل الكلمة: يامروان، وعندما رخمها الشاعر  
حذف الألف والنون.

وقد استشهد به كل من: أوضح المسالك ١٠٣/٣، سيبويه ٣٣٧/١، قطر الندى باب الترقيم  
— شرح التصريح ١٨٦/٢، معاهد التنصيص ١٨/١، شواهد العيني ٢٩٢/٤، أمالي ابن  
الشنقيطي ٨٧/٢، الأشموني ١٧٨/٣.

(٢) القائل: لبيد من البسيط:

الشاهد في قوله: «يا اسم» حيث أن أصلها يا أسماء ورخمها بحذف الألف والهمزة كما رخم مروان  
بحذف الألف والنون وهذا رأي سيبويه.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٣٧/١، جمل الزجاجي ١٨٤، شرح التصريح على التوضيح  
١٨٦/٢، الأشموني ١٧٨/٣.

(٣) سيبويه ٣٣٧/١ — ٣٣٩.

(٤) القائل: أبو النجم:

الشاهد في قوله: «أزحله» حيث جاءت بمعنى كثير التأخر وقد حذف منها بعض الحروف إذ  
أصلها الزحليل. وأصل حركة اللام هي السكون والضممة الموجودة عليه هي على الهاء ولكن نقلت

بالألف. وثالثها: الواو والنون في جمع السلامة إذا سُمي به وبقي بعد الحذف ثلاثة أحرف فصاعداً، فيقال في زيدون يازيد بحذفهما، فإن لم يبق ثلاثة أحرف، فإنه لا يحذف منه إلا النون. فيقال في ترخيم بنون علما يابنو لثلا يبقى الاسم على حرفين، فإن كان قد حذف منه شيء للجمع رد لدى الحذف فيقال في قاضون ياقاضي برد الياء، وفي موسون ياموسي برد الألف لانتقاء موجب الحذف. ورابعها: الألف والنون في التثنية، فيقال في زيدان علما يازيد. وأما يدان اسم رجل فمنهم من يقول يأيّد فيحذفهما لأنه قد لفظ به على حرفين، نقله ابن الدهان. ومنهم من يحذف النون وحدها قياساً على بنون. وخامسها: ياء النسب كزيدى علما يحذفان معاً لأنهما زيدا لمعنى واحد وهو النسب، أو ما يشبهها ككرسى علما. وسادسها: الألف والتاء في جمع المؤنث. فإن كان الاسم منتهياً بتاء التأنيث لم يحذف منه غيرها نحو: طائفة ومرجانة واسطوانة على قول من جعلها أفعلانه أو فعلوانة لا أفعولة، لأنها لما كانت بمنزلة اسم ضمّ إلى اسم اختصت بالحذف دون الزائد. الضرب الثاني: أن لا يكونا زائدين، بل يكون أحدهما أصلياً والآخر زائداً. كقوله: يامنصُ ياعمّ ويازحل. وقوله: حرفين المد والمؤخر إشارة إلى ما ذكرنا من أن أحدهما أصلي وهو المؤخر، والآخر زائد وهو حرف المد قبله، فالأصل في يامنصُ يامنصور، وفي ياعمّ ياعمّار، وفي يازحل يازحليل. والزحليل: الرجل الكثير التأخر. قال الشاعر:

فَقَرَّبْنِ هَذَا وَذَا أَرْجَلَهُ<sup>(١)</sup>

أى آخر. ومنه سمى زُحَل لبعده. وفي لام زحليل الأخيرة خلاف. فمنهم من

= حركة الهاء إلى الحرف لدى سبقها فصارت أزحله.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢/٢٨٧، المفصل للزنجشري ص ١٨٨.

(١) القائل: أبو النجم:

الشاهد في قوله: «أزحله» حيث جاءت بمعنى كثير التأخر وقد حذف منها بعض الحروف إذ أصلها الزحليل. وأصل حركة اللام هي السكون والضمّة الموجودة عليه هي على الهاء ولكن نقلت حركة الهاء إلى الحرف لدى سبقها فصارت أزحله.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢/٢٨٧، المفصل للزنجشري ص ١٨٨.

ذهب إلى أنها زائدة بدليل عدمها في الترحل وحيث لا يكون من هذا القبيل أى مما آخره أصل وقبله زائد. ومنهم من ذهب إلى أنها أصل، والأجود التمثيل بمستكن. وفي بعض نسخ الكتاب يامهّد نزل يريد يامهدى وهو [منقول]<sup>(١)</sup> من هديته إلى الدين هدى، وحيث يتم له التمثيل مطلقا، وإنما حذف معا في هذا الضرب. فأما الأصلي فلأنه لام الكلمة فهو محل الحذف، وأما الزائد فحذف اتباعا للأصلي، لأنه لما حذف الزائد مع الزائد كما مرّ، كان حذفه مع الأصلي أولى. وقوله: إذا بقي ثلاثة أو أكثر، يريد أنه لا يحذف الأصلي مع الزائد إلا إذا بقي الاسم بعد الحذف والترخيم على ثلاثة أحرف فصاعدا، كما مثلنا به، وأما إذا ابقى الحذف على حرفين فلا يحذف منه إلا حرف واحد، نحو سعيد وعجوز وعماد. ومنه قول الشاعر:

تَنْكَرَتْ مِنِّي بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لِمَيَّ وَبَعْدَ التَّصَابِي وَالشَّبَابِ الْمُكْرَمِ<sup>(٢)</sup>

أراد ليس فحذف السين فقط. وكذلك إذا كانت الزائدة التي قبل الآخر للإلحاق نحو: برزون فإنه لما كان ملحقا. بَجَرٍ دَحَلٍ، أجرى الزائد فيه مجرى الأصلي.

٦٧١ وَكُلَّ مَا أَثَّ بِأَهَاءٍ حُذِفَ الْهَاءُ مِنْهُ وَكَذَا أَفْعَلُ فِي الْأَلْفِ  
٦٧٢ تَقُولُ يَاطْلَحُ وَيَاسْلَمُ أَعْلَمًا وَاهَاءُ أَثْبَتُهُ بَفَتْجٍ مُقْحَمًا

قد بينا أن مافيه تاء التأنيث لا يشترط في ترخيمه العلمية ولا الزيادة على ثلاثة أحرف وكل ما أثَّ بهاء حذف الهاء منه يدخل فيه المعرفة والنكرة أما المعرفة فإن كان آخره تاء التأنيث كقوله ياطلح جاز في ترخيمه في الأصل أربعة أوجه ياطلَحُ

(١) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص) (مفعول).

(٢) القائل: أوس بن حجر من الطويل: ورويه سيبويه: وبعد التصابي والشباب المكرم. الشاهد في قوله «لمى» حيث جاء هذا الاسم مرخما بحذف الحرف الأخير منه وهو السين إذ أصله: ليس وأراد الشاعر أن يقول أنها تنكرت له لمكان الكبر بعد أن كانا على معرفة زمن الشباب.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٣٦/١، أمالي ابن الشجرى ٨١/٢، الصاحبى ١٩٤، ذيل السمط ٦٥ ديوانه ١١٧.

وَيَا طَلْحُ بِحَذَفِ التَّاءِ وَفَتْحِ الحَاءِ وَضَمِّهَا وَهَمَّا لَغْنَا التَّرْخِيمَ عَلَى مَامِرٍ. وَثَالِثُهَا يَاطْلُحَةُ  
بِالْحَاقِ التَّاءِ مَفْتُوحَةً كَقَوْلِ النَّابِغَةِ:

كَلَيْنِي لِهَمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلِ أَقَاسِيَةِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ<sup>(١)</sup>  
فَقِيلَ هِيَ هَاءُ السَّكْتِ فِي الْوَقْفِ عَوْضًا عَنِ التَّاءِ، فَلَمَّا وَصَلَ جَعَلَهَا مَقْصَمَةً  
أَيَّ زَائِدَةٍ، وَحَرَكَهَا بِالْفَتْحِ تَبْعًا لِحَرَكَةِ مَاقِبِلِهَا، وَإِلَيْهَا أُشَارَ بِقَوْلِهِ: وَالهَاءُ أَثْبَتَهُ بِفَتْحِ  
مَقْصَمِهَا. فَإِنْ قِيلَ: فَلِإِقْحَامِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَيْنَ شَيْئَيْنِ وَلَيْسَ هَاهُنَا كَذَلِكَ، لِأَنَّ الهَاءَ  
آخِرَ الْكَلِمَةِ. أَجِيبُ: بِأَنَّ الهَاءَ لَمَّا كَانَتْ سَاكِنَةً، كَانَ اقْحَامُهَا بَيْنَ حَرَكَةِ مَاقِبِلِهَا  
وَحَرَكَتِهَا. وَقِيلَ أَنَّ التَّاءَ الْمَضْمُومَةَ لَمْ تَحْذَفْ لَكِنْ أَبْدِلَ مِنْ ضَمَّتْهَا فَتَحَةً تَخْفِيفًا  
لِثَقَلِ التَّائِيثِ وَقِيلَ هِيَ عَلَى لُغَةٍ مِنْ بَيْنِي الْمُنَادَى الْمَفْرَدِ عَلَى الْفَتْحِ وَعَلَيْهَا قَوْلُ:  
يَارِيحُ مِنْ أَرْضِ الشَّمَالِ هُبِّي<sup>(٢)</sup>

وَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِهِ:

..... يَاضِبَاعَا .....<sup>(٣)</sup>

- (١) القائل: النابغة الذبياني من الطويل يمدح بها عمرو بن الحارث الأعرج.  
الشاهد في قوله: «يا أميمة» حيث جاءت بفتح التاء وهي لغة لبعض العرب. وقد استشهد به  
كل من: سيبويه ٣١٥/١، ٣٤٦، ٩٠/٢، جمل الزجاجي ١٨٦، أمالي ابن السجري ٨٣/٢،  
مفصل ابن يعيش ١٢/٢، ١٠٧، الخزانة ٣٧٠/١، ٣٩٧، ٣١٩/٢، شواهد العيني ٣٠٣/٤،  
المجم ٧٥/١، الدرر ١٦٠/١، الأشموني ١٥٣/٣، ٢٠٠/٤، الديمهوري ٩٩ ديوانه ص ٢.  
(٢) القائل: غير معروف. ويروى: ياريح من نحو الشمال هبي. وهو من الرجز المشطور.  
الشاهد في قوله: «ياريح» فإنه منادى مفرد. وكان حقه أن يبنى على الضم، ولكنه فتح لأن من  
العرب من يبنى المنادى المفرد على الفتح ويقولون ياطلحة بفتح التاء.  
وقد استشهد به كل من: شواهد العيني ٢٩٤/٤، شرح الأشموني ١٧٤/٣.  
(٣) القائل: القطامي من الوافر. وتما البيت:

قَفِي قَبْلَ التَّفْرِقِ يَاضِبَاعَا  
وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِثْلُكَ الْوِدَاعَا

الشاهد في قوله: «ياضباعا» حيث أنه رخم ضباعة فحذف تاء التائيث فأصبحت ضباعا،  
فوقف على الألف بدلا من الهاء. وهذا جائز وكثير في اللغة.  
وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٣١/١، المقتضب ٩٣/٤، جمل الزجاجي ٥٩، ابن يعيش في

## وقول الآخر:

..... غُوجِي عَلَيْنَا وَآرَبَعِي يَافَاطِمًا<sup>(١)</sup>

فقليل حذف منها هذه الهاء لضرورة الشعر، وجعل المدة التي تلحق القوافي بدلا منها، والحق أنها أعلام مرخمة على لغة إرادة المحذوف. ورابعها: ياطلحة بالحاق التاء مضمومة على تقدير إقحامها، والضممة لما قبلها على لغة من قال: ياجار بالضم، وإن كان آخر المعرفة الف التانيث فالممدودة قد مر بيانها. وأما المقصورة فتحذف كالتاء تقول يَاسْلَمَ وَيَاسْعَدَ وَيَالَيْلٍ في سلمى وسعدى وليلى قال:

أَلَا يَالَيْلٍ إِنَّ خَيْرَتٍ فِينَا بِنَفْسِكَ فَأَنْظُرِي كَيْفَ الْخِيَارِ<sup>(٢)</sup>  
وكذلك ألف الإلحاق والتكسير فيقال في أرطى وقبعتري علمين يأرط ياقبعث أقبلًا، وأما النكرة فسيبويه<sup>(٣)</sup> يميز ترخيمها إذا كان فيها تاء التانيث على لغة من راعى المحذوف مطلقا. وأجازه المبرد<sup>(٤)</sup> في المقصورة نحو:

= شرح الفصل ٩١/٧، الخزانة ٣٩١/١، ٦٤، المغنى ٤٥٣، الهمع ١١٩/١، ١٨٥، الدرر ٨٩/١، ١٦٠، الأشموني ١٧٣/٣، ديوانه ٣٧.

(١) القائل: هذبة بن خشرم وهو من مشطور الرجز:  
الشاهد في قوله: «يافاطما» حيث أن الشاعر رخمها إذ أن أصله يافاطمة فحذف تاء التانيث ووقف عليها بالألف عوضا من الهاء.

وقد استشهد به كل من سيبويه ٣٣١/١، الشعر والشعراء ٦٧٢، أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٤.  
(٢) القائل: مجنون ليلى من الوافر: ويروى عجزه:

..... بِنَفْسِي فَاَنْظُرِي أَيُّنَ الْخِيَارِ

الشاهد في قوله: «ياليل» حيث رخممت ليلى فحذفت الألف كما تحذف الهاء ويخاطب الشاعر ليلى بقوله: إن خيرت في وفي غيري النكاح فاختريني في الخيار.  
وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٣٦/١، الأغاني ٤٣٢/٢، اللسان ١٦٥/١٣، ابن السيرافي ٤٢٩.

(٣) سيبويه ٣٣٠/١.

(٤) سيبويه ٢٥١/٢، ٢٤٩، الأصول ٤٣٧/١، الموجز في النحو ٥١، الإيضاح العضدي ٢٣٧/١، الفصل ٤٧، ابن الشجري ٧٩/٢، شرح التصريح ١٨٨/٢، شرح المفصل ٢١/٢، ٢٢، شرح الكافية ١٥٣/١، الهمع ١٨٤/١.





إذا رُخمت المنادى المركب فلا يخلو إما أن يكون تركيبة على غير جهة الإسناد أو على جهة الإسناد. أما الأول فإن كان تركيب إضافة امتنع ترخيمه على الأصح لما مرّ. وإن لم يكن تركيب إضافة جاز مطلقا سواء كان تركيب اسمين جعللا اسما واحداً كمعدى كرب وبعليك، أو اسم وصوت كسيوية وعمرويه، أو تركيب للعدد كخمسة عشر لاتحاد الإسمين وجعلهما كالكلمة الواحدة، بدليل جعل الإعراب على آخرهما، وتأثير النداء فيهما البناء كسائر الأعلام. فيقال يامعدى، ويأبعل في معدى كرب وبعليك بحذف الإسم الأخير لشبهه بتاء التأنيث من حيث يفتح ما قبله كتاء التأنيث، ويحذف في النسب كحذف التاء عنه ويحقر الصدر من الإسمين كتحقير الإسم الداخل عليه تاء التأنيث. وتقول في ترخيم خمسة عشر علما ياخمسة. بحذف الجزء الثاني، وفي ترخيم اثني عشر يائثن ويائثن على اللغتين فيحذف الإسم الثاني والألف، لأن الثاني بمنزلة النون من قولك اثنان، ولما كان الألف والنون تحذف من اثنين، حذف من اثني عشر. وأما الثاني وهو ماتركبيه على جهة الإسناد نحو: تأبط شرا، وبرق نحرة فلا يجوز ترخيمه على الأصح، لأن النداء لم يؤثر فيه البناء مطلقا كالمضاف والمشابه له، لأن ترخيمه يخل بحكاية الجمل، كما يخل بها إعرابها. ومنهم من أجازة قياسا على النسبة إليه فيه نحو: تأبطى، وهو ضعيف لأن النسبة إليه إنما جاز لقيام ياء النسب مقام الجزء الثاني، لأن اجتماعهما معه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد بخلاف الترخيم، فإنه لم يوجد ما يقوم مقام المحذوف، ولا حصل شرط الترخيم وهو تأثير النداء والبناء في المرخم فافترقا. وقوله: تقول يامعد فلا تركبا إلى قوله: كذلك إن رُخمت بعلبكا إشارة إلى القسم الأول من قسمي المركب، أى لا تركب في الترخيم. لأنه بحذف الثاني زال التركيب لفظا، وإن كان مرادا نية. قوله: ولا ترخم جملة إذ تحكى إشارة إلى القسم الثاني منه، وإلى تعليل امتناع ترخيمه بقوله إذ تحكى. وكأنه قال: لا ترخمه جملة إذ تحكى لأنها تحكى. ومعنى الحكاية أن يؤتى باللفظ على ما كان قبل فلا ترخم: يريد في قوله:

- (١) ..... بُنْتُ أَحْوَالي بَنِي يَزِيدٍ  
لأن فيه ضميرا، ويرخم في قوله:  
(٢) ..... فَقَالُوا تَعَالَ يَا زِي بَن مُحَزَّمٍ  
بخلوه منه.

٦٧٥ وَخَصَّصُوا النَّدَاءَ عَنْ سَمَاعٍ بِمِثْلِ يَاهَنَاهُ يَالْكَاعِ  
٦٧٦ وَلِلذَكَرِ فَقُلْ يَالْكَاعُ وَقُلْ وَاللَّهِمَّ فِيهِ يَقَعُ  
يريد بقوله وخصصوا النداء أنهم استعملوا فيه ألفاظا لم يستعملوها. فمن ذلك  
قولهم: ياهناه أقبل بمعنى يارجل أقبل. قال الشاعر:

وَقَدْ رَأَيْتُ قَوْلَهَا يَاهَنَاهُ وَيَحْكُ أَلْحَقْتُ شَرًّا بِشَرٍّ (٣)

- (١) القائل: رؤبة بن العجاج من الرجز. ويروى بمعجم الشواهد العربية أنه لزيد الخيل، وقام البيت:

بُنْتُ أَحْوَالي بَنِي يَزِيدٍ

ظَلَمْتُ عَلَيْنَا لَهِمْ فَدِيدٍ

الشاهد في قوله: «يزيد» فإنه علم منقول من فعل أولا ثم استعمل في العلمية، ولذلك لا يرخم  
لاشتماله على ضمير. لأن وزن يزيد هو وزن فعل: يفعل.

وقد استشهد به كل من: الخزانة ١/١٣٠، ٣٨٨، ٣٧٠/٤، المقرب لابن عصفور ٢٤، مجالس  
ثعلب ٤/٢١٢، التصريح ١/١١٦، ٢/٢٢١، شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٠١، الخزانة  
١/١٣٠، المغني ٦٢٦، شواهد العيني ١/٣٨٨، ٣٧٠/٤، شرح الأشموني ٣/٢٦٠، اللسان  
(وزر)، شرح الأجرومية ٢١٣، ملحقات ديوانه ١٣٢.

- (٢) القائل: يزيد بن مخرم وهو من الطويل. وقام البيت:

فَقَالُوا تَعَالَ يَا زِي بَن مُحَزَّمٍ

فَقُلْتُ لَهِمْ إِيَّاي حَلِيْفُ صُدَائٍ

الشاهد في قوله: «يازي» حيث أن أصلها يازيد وقد رخمها هنا الشاعر. وقد علل الشارح أن  
الترخيم جاز هنا لخلوه من الضمير.

وقد استشهد به كل من سيبويه ١/٣٣٥ — ٣٣٦، أمالي ابن الشجري ٥/٨١، والخزانة  
٢/٣٧٨، (تحقيق عبد السلام هارون).

- (٣) القائل: امرؤ القيس وهو من المتقارب.

الشاهد في قوله: «ياهناه» حيث جاءت الهاء بدلا من الواو في قوله: هنوك وهنوات. وكان  
الأصل: هناو فأبدلت الواو هاء فقالوا هناه.

=

ولم يقولوا: قام هناء ولا مررت بهناه. وهى كناية عن النكرات، ووزنها فَعَالٍ. وأختلف في أصلها فقليل: الهاء بدل من واو وهى لام الكلمة، والألف زائدة وبدل على أن الهاء بدل من الواو في قولهم في الجمع هنوات. قال:

..... عَلَى هَنَوَاتٍ شَأْنَهَا مُتَّابِعٌ<sup>(١)</sup>

وقيل: الهاء لام الكلمة، وتحريكها إجراء للوصول مجرى الوقوف. وقيل: لامها محذوف، والألف والهاء زائدان. بدليل: هن وهنه فوزنها فَعَاةٌ. وقوله: عن سماع يريد أن هذا التخصيص بالنداء سماعي لا يقاس عليه ومنه قوله: يالكاع فشاذا. وأما استعماله في غير النداء كقوله:

أَطُوفُ مَا أَطُوفُ ثُمَّ آوَى إِلَى بَيْتٍ فَعَيْدُهُ لِكَاعٍ<sup>(٢)</sup>

- وقد استشهد به كل من: ابن الشجرى ١٠١/٢، اللسان ٣٢٩/١٧، ٢٤٢/٢٠، الأشموني ٣٣٤/٤، المنصف ١٢٩/٣، ديوانه ١٦٠، شرح المفصل لابن يعيش ٤٨/١، ٤٢/١٠، جمل الزجاجي ١٧٥، ياسين ٣٦٨/٢.

(١) القائل: مجهول. من الطويل. ويروى البيت:

أَرَى أَبْنَ زَرْزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَقَلْبِي  
عَلَى هَنَوَاتٍ شَأْنَهَا مُتَّابِعٌ

الشاهد في قوله: «هنوات» فأصله: «هن» وأصل هن هنو مثل أب: أبو، أخ أخو. وقد جاء بثبوت الواو، وكان القياس فيها أن تقلب واوه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، إلا أنهم حذفوها مبالغة في التخفيف. وقد استشهد به كل من: المقتضب ٢٧٠/٢، المنصف ١٣٩/٣، أمالي ابن الشجرى ٦٨/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ٥٣/١، اللسان (هنا).

(٢) القائل: الخطيئة من الوافر ويروى بروايات أخرى:

أَجُولُ مَا أَجُولُ ثُمَّ آوَى... ورواية: أطود ما أطود... ديوانه ١٢٠. الشاهد في قوله: «لكاع» حيث وردت دون أداة النداء، وحققا أن تكون معها لأنها مما اختص بسبب النساء وهى لاتفارق الياء. وهى هنا خبر للمبتدأ وقيدته. وهذا مخالف لسنة العرب. ويخرج على: أن لكاع منادى بحرف النداء المحذوف وهو معمول للخبر المحذوف وتقديره: قعيدته: مقول لها لكاع. وهذا من باب حذف العامل وإبقاء المعمول. وقد استشهد به كل من المقتضب ٢٣٨/٤، الكامل للمبرد ١٥٣، جمل الزجاجي ١٧٦، أمالي ابن الشجرى ١٠٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٥٧/٤، الخزانة ٤٠٨/١، شذور الذهب ٩٢، شرح العيني ٤٧٣/٢، التصريح ١٨٠/٢، مع الهوامع ٨٢/١، الدرر اللوامع ٥٥/١، الأشموني ١٦٠/٣، أوضح المسالك رقم ٤٤٦، ديوانه ١٢٠.

فشاذ. ووزن لكاع فعّال وهو صفة معدولة للمبالغة وهي المرأة اللثيمة، وقيل الأمة. وكذلك يافُساق ويأخبث ويأغدار وهي معرفة بالقصد بدليل وصفها بالمعرفة نحو: يالكاع الحبيثة. وبنائها إما لأنها على وزن اسم الفعل كَنَزَال، وإما لتضمنها علامة التأنيث وعلى حركة لثلا يلتقى ساكنان، وكانت كسرة لأنها الأصل في التقاء الساكنين. وقوله لمذكر فقل يالكع: يريد أنه كما يقال يالكاع في المؤنث يقال يالكع في المذكر، وكذلك يافسق ويأغدر ويأخبث ومنه قولهم: يافل. قال: وَجَاءَتْ حَوَادِثٌ فِي مِثْلِهَا يُقَالُ لِمِثْلِي وَنِهَا قُلْ<sup>(١)</sup> والأصل يافلان فحذف الألف والنون تخفيفا وليس ترخيما على الأصح، وإلا لوجب أن يقال يافُلا بآثبات الألف، كما يقال في عماد ياعما لبقائه على حرفين. وقد جاء في غير النداء ذا. قال:

فِي لُجَّةٍ أُمْسِكُ فَلَانًا عَنْ قُلْ<sup>(٢)</sup> .....

(١) القائل: الكميت بن زيد. الشاهد في قوله: «فل» حيث أن أصلها يافلان فحذف الألف والنون وأصبحت يافل وذلك لأجل التخفيف وقيل: إنها أصبحت كذلك لأجل الترقيم وذلك ليس صحيحا لحذف حرفين بدل حرف واحد. وفيه شاهد آخر. «ويها» حيث جاءت هنا بمعنى طلب الإسراع والاستحثاث على الشيء. ومعنى البيت: أنني أنتدب لجسام الأمور وعظائمها، ولقد حدثت حوادث هامة وعرضت أمور يقال فيها لمثلي اسرع ولا تبطيء. واستشهد به كل من: ابن يعيش في مفصله ٧٢/٤، اللسان (فال) ديوانه ٣٥/٢.

(٢) القائل: أبو النجم العجلي من أرجوزة له يصف فيها بعض أشياء. وتام البيت:

تُضِلُّ مِنْهُ إِيْلِي بِالْهَوَجِ  
فِي لُجَّةٍ أُمْسِكُ فَلَانًا عَنْ قُلْ

الشاهد في قوله: «عن فل» حيث استعمل فيه كلمة «فل» في غير النداء فجراها بحرف الجر وهذا رأي ابن مالك. وبعض العلماء قالوا: إن أصله: «فلان» فرخم بحذف النون والألف في غير النداء ضرورة. وأما فل الخاص بالنداء فأصله «فلو» فحذفت لامه كما حذفت لام يد ودم ولا يستعمل إلا محذوف اللام.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٣٣/١، ١٢٢/٢، المقتضب ٢٣٨/٤، جمل الزجاجي ١٧٦، سمط ٢٥٧، أمالي ابن الشجري ١٠١/٢، المقرب ٣٨، الخزانة ٤٠١/١، المغني ١٥٤، شواهد ألفية العيني ٢٢٨/٤، شرح التصريح ١٨٠/٢، مع الهوامع ١٧٧/١، الدرر اللوامع ١٥٤/١، شرح الأشموني ١٦١/٣، اللسان (لجج، فلن) أوضح المسالك رقم ٤٤٤.

ومنه. اللهم. فالبصري يرى أن أصله ياالله، فحذف حرف النداء من أوله وعوض منه الميم في آخره هربا من الجمع بينه وبين اللام، وإن لم يكن للتعريف. وخصت الميم بذلك إما لأنه قد كثرت زيادتها آخر كزرقم وستهم. وإما لأنها مناسبة للواو التي هي أخت الياء، أو لأنها يعرف بها على لغة طي، وحرف النداء يفيد التعريف، فكانت مشددة لأنها عوض عن حرفين، ومفتوحة طلبا للخفة. وذهب الكوفي إلى أن أصله ياالله أم أى أقصد فحذفت الهمزة من فعل الأمر وأتصلت الميم المشددة بأسم الله تعالى فأمترجا وصارا كلمة واحدة وهو ضعيف لإمور أحدها: أن الاسم لا يركب مع الجملة. وثانيها: أن الهمزة لا تخفف بالحذف إلا إذا سكن ما قبلها. وثالثها: لزوم تكرير الفعل الذى هو أم فى نحو: اللهم أمتنا بخير. ورابعها: عدم الإفتقار إلى حرف العطف فى اللهم أعف عن زيد. ولو كان كما قالوا لافتقر إليه. وخامسها: أن الشرط إذا وقع بعد الأمر. فالأحسن الإستغناء بالأمر عن الجواب كما فى نحو: اتق الله إن كنت مسلما، ولما لم يستغن به فى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ﴾<sup>(١)</sup> دل على أنه ليس بمركب من الأمر. وسادسها: أنه لا يجمع بين حرف النداء والميم وما ذاك إلا لامتناع الجمع بين العوض والمعوض منه. وأما قوله: **إِنِّى إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا**<sup>(٢)</sup>

(١) سورة الأنفال آية ٣٢.

(٢) القائل: نسب إلى أبى خراش الهذلي، وقال العيني هو لأمية بن أبى الصلت وهو من الرجز. الشاهد فى قوله: «يااللهم» حيث جمع بين «يا» النداء والميم المشددة التي تأتي فى الكلام عوضا عنها، وذلك ضرورة نادرة، وسبب ذلك أن العرب لا تجمع بين العوض والمعوض عنه. وقد استشهد به كل من: التصريح ١٧/٢، نوادر أبى زيد ١٦٥، المقتضب ٢٤٢/٤، المخصص ١٣٧/١، المحتسب ٢٣٨/٢، أملى ابن الشجرى ١٠٣/٢، الإنصاف رقم ٢١٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٢، الخزانة ٣٥٨/١، المغنى ٢١٣، شواهد العيني ٢١٦/٤، شرح التصريح ١٧٢/٢، الهمع ١٦٨/١، الدرر اللوامع ١٥٥/١، شرح الأشموني ١٤٦/٣، اللسان (أله)، أسرار العربية ٢٣٢.

فللضرورة. واختلف في وصف اللهم. فمنعه سيبويه<sup>(١)</sup> لبعده بالتركيب عن التمكن المقتضى للوصف، كما بَعُدَ به حبذا عن الوصوف. وأجازه المبرد<sup>(٢)</sup> قياساً على وصفه مع حرف النداء تنزيلاً للبدل منزلة المبدل منه وفيه نظر. وأما قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَاللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ﴾<sup>(٣)</sup> فمحمول عند الأول على البدل أو على نداء آخر. وعند الثاني على الوصف.

---

(١) انظر المقتضب ٢٤٢/٤، ابن الشجرى ١٠٣/٢، الخزانة ٢٥٨/١، الإنصاف ٢١٢، أسرار العربية ٢٣٢. يقول المبرد ٢٤٢/٤: .... كما اضطر فأدخل (يا) في اللهم لما كان العوض في آخر الاسم.

(٢) سورة آل عمران آية ٢٦.

(٣) سورة الزمر آية ٤٦.

## ( الإختصاص )

٦٧٧ وَبَابُ الإِخْتِصَاصِ كَالْتِدَاءِ فِي النَّصْبِ بِالْفِعْلِ وَ فِي الْبِنَاءِ

٦٧٨ كَمَثَلِ نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى لِلنُّزْلِ وَإِنِّي أَفْعُلُ أَيُّهَا الرَّجُلُ

الإختصاص إجراء مفهوم النداء، ضرورة تَرْكِبِ حقيقته منه، من تنبيه المدعو به ليخاطبه، وهو أعم من النداء مطلقاً، وقد يجرد الإختصاص من لفظ التنبيه وطلب الإقبال [لأمر ما]<sup>(١)</sup> فلا يكون نداء حقيقة وحينئذ ينقسم إلى ما لا يكون على صورة النداء، وإلى ما يكون على صورته. أما الأول فيكون إما للمتكلم كقوله نحن العرب أَقْرَى لِلنُّزْلِ. نحن: مبتدأ، وأقْرَى خبره، والنزل إما جمع نازل وهم الأضياف أو ما يعد للنزول، والعرب منصوب بفعل مقدر واجب الإضمار، كأنه قال: أعني وأخص. وأما للمخاطب كقولهم: بك الله نرجو الفضل. والذي يدل على أن العرب ونحوه ليس بمنادى مطلقاً، أما الأول فلأن مافيه الألف واللام لاينادى إلا بتوسط اسم آخر بينه وبين حرف النداء.

وأما ثانياً فلأن المضممر هو المظهر في المعنى لأنه لم يَغْنِ بنحن سوى المظهر ويستحيل أن ينادى الإنسان نفسه، ولأنه لو كان منادى هو مفرد لوجب بناءه على الضم وهو باطل لقوله:

بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضُّبَابُ<sup>(٢)</sup>

(١) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) ومن (ك) والأفضل وجودها.

(٢) القائل: رؤية بن العجاج من مشطور الرجز.

الشاهد في قوله: «تيميا» حيث جاء منصوباً بفعل مضممر وجوباً تقديره أخص أو أعني وهذا جائز ووارد، وقد استشهد به كل من: الخزانة ٤١٢/١، سيبويه ٢٥٥/١، ٣٢٧، اللسان (نقب) ٢٦٦/٢، شواهد العيني ٣٠٢/٤.



فنصب تيمما وهو مفرد معرفة بفعل يمتنع إظهاره. وأما الثانى فكقولهم: أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل. ونحن نفعل كذا أيها القوم وأنتم تفعلون كذا أيها العصابة. فأى مبنى على الضم وهو مختص بمعين كالمنادى، فلفظه لفظ النداء وليس بمنادى حقيقة. أما أولا: فلما مر من أن الجملة للمتكلم، والإنسان لا ينادى نفسه، وأما ثانيا: فلأن صفة أى عبارة عن ضمير المتكلم والمخاطب المتقدم، والمنادى ليس عبارة عن شئ سابق عليه، إلا أنه لما كان مختصا بالمتكلم والمخاطب مطلقا ومنصوبا بفعل مقدر واجب الإضمار أشبه المنادى وهو المراد بقوله: وباب الاختصاص كالنداء فى النصب بالفعل. وقوله: وفى البناء يريد به نحو قوله: إننى أفعل أيها الرجل. فأى مبنى على الضم وهو مختص بمعين كالمنادى وليس المراد بأيها الرجل إلا ضمير المتكلم. وأفعل خبر إن، وأيها الرجل: فى محل نصب على الحال. كأنه قال: أننى أفعل مخصوصا من بين الرجال. وأما ماذهب إليه أبو سعيد من أن أبا وصفته مرفوع، إما بالإبتداء وخبره محذوف والتقدير: يأيها الرجل المذكور أو خبر مبتدأ محذوف أى المراد يا أيها الرجل. فمما يخرج عن مضارعة باب النداء.

وأعلم: أن المنصوب على الاختصاص والمدح لا يجوز إظهار الفعل الناصب له. إما لأنه لما أشبه النداء أُجرى مُجرّاه فى ذلك، وإما لأنهم استغنوا عن استعماله لعلم المخاطب، والاختصاص لا يكون إلا فيما يتقدمه ضمير متكلم أو مخاطب كإمرا، دون الغائب. فلا يقال: إنهم فعلوا كذا أيها القوم، لُبُعْدِه عن شبه النداء وهو الذى يقتضيه كلام سيوبه. وقد جاء النصب على المدح والذم والترحم مع الغيبة، أما الأول فكقولهم الحمد لله الحميد، والملك لله أهل الملك بنصبهما على المدح، وأما الثانى فكقوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾<sup>(١)</sup> فيمن قرأ بالنصب. وأما الثالث فكقوله:

(١) سورة المسد آية ٤.

لَنَا يَوْمٌ وَلِلْكَرَوَانِ يَوْمٌ تَطِيرُ الْبَائِسَاتُ وَلَا تُطِيرُ<sup>(١)</sup>  
 فنصب البائسات على الترحم، والفاعل مضمَر يعود على الكروان. وقولهم  
 مررت به المسكينَ يجوز في المسكينِ نصب على الترحم والجر على البدل  
 من الضمير في به، والرفع إما بأنه مبتدأ وخبره ماقبله أو مقدر يدل عليه ماقبله،  
 وأما خبر مبتدأ محذوف.

---

(١) القائل: طرفة بن العبد من قصيدة له هجا بها عمرو بن المنذر بن امرئ القيس وهو من الوافر.  
 الشاهد في قوله: «البائسات» حيث وردت منصوبة على الترحم.  
 والتقدير أعنى البائسات أو أقصد البائسات. وفاعل تطير محذوف. وقد ورد أيضا برفع البائسات.  
 واستشهد به الخزائن ٤١٢/١، الشعر والشعراء ١٤٠، ديوان الشاعر ٧.

## (باب الإنكار والحكاية)

٦٧٩ القول في المدة للإنكار وفقاً وما يُحكى في الاستخبار  
 ٦٨٠ تقول مُنْكَراً أَزِيدُ نِيهِ في كلّ حال يسكون فيه  
 إنما جمع في هذا الفصل بين الإنكار والحكاية وإن اختلفا في الحكم، لاشتراك  
 الإنكار وحكاية النكرات إذا كانت بمن في زيادة المدة في الوقف. واحترز بمدة  
 الإنكار عن مدة الندبة. ونبه بقوله وقفا على اختصاصها بالوقف دون الوصل،  
 وحروفه إذا كان متصلا الياء والألف والواو. واختلف في أيها الأصل فقليل: الياء  
 لاطرادها في الإنكار والتذكير. وقيل: الألف لما فيها من زيادة المدة قياسا على ألف  
 الندبة، ولم يعين سيبويه للأصالة حرفا. فإن كان آخر الكلمة منونا كسر التنوين  
 لالتقاء الساكنين، وتعينت الباء. وقد مثل به في قوله: تقول منكرا: أزيدنيه. فالدال  
 من زيد مضمومة وبعدها نون مكسورة. وتلك النون هي التنوين الذي حرك  
 لسكونه وسكون المدة التي للإنكار وهي الياء، والهاء التي بعدها للسكت  
 ساكنة. واحترز بقوله: منكرا على كونه مستفهما، وإنما تعينت الياء لانكسار  
 التنوين قبلها. فإن قيل: الإنكار لا يكون إلا في الوقف، والتنوين لا يوقف عليه.  
 أجيب: بأن [الموقوف]<sup>(١)</sup> عليه هاهنا مدة الإنكار، لا التنوين، وألحقت هاء  
 السكت للدلالة على الوقف، فإنها لا تثبت إلا فيه. فإن قيل: فلم ألحق التنوين مع  
 مدة الإنكار ولم يلحق مع ألف الندبة. أجيب بأن الندبة من فروع النداء، وهو لا  
 يدخله تنوين في المفرد المعرفة. بخلاف ماتدخل عليه مدة الإنكار. وإن لم يكن

(١) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص) (الوقف) وهنا أفضل.

آخر الكلمة منونا تبعت المدة حركة ما قبلها مطلقا. فتكون ألفاً بعد المفتوح، وياء بعد المكسور وواو بعد المضموم إعرابا كانت الحركة أو بناء. تقول لمن قال: جاءنى عمر: أعمروه؟ ولمن قال: رأيت عثمان: أعثماناه؟ ولمن قال: مررت بحزام أحذاميه؟ ولمن قال زيد ضرب: أزيد ضرباه؟ وإذا كان آخر الكلمة ساكنا غير التنوين نحو عيسى والقاضى، فقال السيرافى فى حكمه أن تزداد عليه مدة مجانسة للآخر، ثم تحذف. فيقال فى إنكار من قال مررت بعيسى: أعيساه؟ ولمن قال القاضى: القاضيه؟ ولمن قال زيد يغزو: أزيد يغزوه؟ وإن كان الإنكار منفصلا زيد على الكلمة إن المكسورة وهى التى تزداد بعد ما النافية وفى نحو:

وَمَا إِنْ طَبْنَا جُبْنَ ..... (١)

فتقول منكرا لمن قال: قام زيد أزيدانيه. بسكون التنوين من زيد وبعده همزة إن المكسورة. وتكسر نون إن لسكونها وسكون المدة بعدها، وتلحقها هاء السكت. واعلم أن المدة الإنكار معنيين: أحدهما: إنكار خبر المخبر وتكذيبه فى أخباره، وثانيهما: إنكار أن يكون الأمر على خلاف ماذكر. أما الأول فكقولك لمن قال: قدم زيد: أزيدانيه فتتنكر إخباره بقدم زيد لبطلان قدومه المنكر. وأما الثانى: فكقولك لمن قال: غلبنى الأمير: الأميروه؟ فتتنكر أن يكون الأمير على خلاف ماذكر، كأنك تستهزئ به منكرا من أن يغلبه الأمير، لأنه ممن يستحق ذلك. وقد

(١) القائل: فروة بن مسيك من قصيدة له من الوافر وقام البيت:

فَمَا إِنْ طَبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ  
مَنَائِيَا وَذَوْلُكُ آخِرِيَا

الشاهد فى قوله: «فما إن طبنا» حيث جاءت إن زائدة وفاصلة ما بين ما وما بعدها. واستشهد به الشارح هنا على أن الإنكار إن كان منفصلا زيد على الكلمة إن المكسورة، وهى التى تزداد بعد ما النافية.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٧٥/١، ٣٠٥/٢، سيرة بن هشام ٩٥٠، الوحشيات ٢٨، المقتضب ٥١/١، ٣٦٤/٢، الخصائص ١٠٨/٣، الكامل ٢٠٠/١، المحتسب ٩٢/١، الخزانة ١٢١/٢، المغنى ٢٥، الهمع ١٢٣/١، الدرر اللوامع ٩٤/١.

حكى سيبويه أن رجلا قيل له: أخرج إلى البادية إن أخصبت؟ فقال: أنا آتية منكرا أن يكون رؤية على خلاف ماذكر.

٦٨١ كَذَا أَحْك مَنكُورًا بَمَنْ وَلَيْنَ رَفَعًا مَنُورًا نَصْبًا مَنَا جَرًّا مَنِي  
٦٨٢ وَقُلْ مَنَانٍ وَمَنُونٍ وَمَنَّةٍ مَنَتَانِ وَالْجَمْعُ مَنَاتٌ مُسَكَّنَةٌ

الحكاية في اللغة المماثلة والمشابهة، وفي الإصطلاح: تأدية اللفظ المسموح مجانسته على هيئته الأولى من غير تغيير. وللحكاية أقسام. أحدها: الحكاية بمن وقد بدأ بها لمشاركة المدة التي تلحق آخرها في النكرة وفقا لمدة الإنكار مطلقا كما مر، وهو المراد بقوله: كذا احك منكورا بمن، وأحترز بقوله منكورا عن العلم مطلقا وما فيه اللام، لأن الحكاية بمن في الإستفهام ثلاثة أضرب. حكاية النكرة والعلم المنسوب إلى الآباء والأمهات، أما النكرة: فالأصح أن لا يعاد لفظها، لأن النكرة متى أعيدت وجب تعريفها باللام، لئلا يوهم أن الثانية غير الأولى. فإن كان المستفهم بها واقفا الحق بها في مقابلة كل حركة مايناسبها من حروف المد واللين وهى الألف والواو والياء، وهو المراد بقوله لين. أى الحق بآخره من إذا كان المسئول عنه نكرة في الوقف أحد الحروف الثلاثة، ليدل على إعراب الإسم وتثنيته وجمعه وتأنيثه. فنقول إذا قيل: جاءنى رجل منو، ورأيت رجلا منا ومررت برجل منى. وفي التثنية منان ومنين، وفي الجمع منين ومنون، وفي الواحدة المؤنثة مَنَّة بفتح النون مطلقا لوقوع تاء التأنيث بعدها. ولا تلحق معها العلامات لامتناع الجمع بين مايدل على التأنيث والإعراب، وكان إبقاء علامة التأنيث أولى من دلائل الإعراب، لكون التأنيث دالا على أصل الذات المتصفة به. والإعراب دالا على الأعراض اللاحقه بها. ومنهم من يسكن النون فيقول: مَنَتَ وفي المثنى مَنَتَانِ وَمَنَتَيْنِ، والنون ساكنة على أصلها لعدم الموجب للتحريك. وحكى أن الكسائى جوز تحريكها لوقوع تاء التأنيث بعدها. كما في المفرد. وفي الجمع مَنَاتٍ بإسكان التاء مطلقا، لأنها في محل الوقف. ومن العرب من لم يلحق هذه العلامات في التثنية والجمع، بل يجعل لفظ المثنى والمجموع مذكرا كان أو مؤنثا كلفظ المفرد في

الحاق العلامة مطلقاً، ولا يجوز أن تكون هذه الأحرف اللاحقة للإعراب لثبوتها في الوقف دون الوصل، ولا شيء من الإعراب كذلك، ولأن المقتضى للبناء موجود، فلا يوجد ما يضاذه، وإنما اختص إلحاق هذه الزيادة بالوقف، لأنه محل تغيير من حذف أو زيادة أو إبدال إلى غير ذلك. وأما قول الشاعر:

أَتُو نَارِي فَقُلْتُ مَنُونٌ أَنتُمْ فَقَالُوا الْجَنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلَامًا<sup>(١)</sup>

ففيه شذوذ من وجهين. أحدهما: إلحاق الزيادة في الوصل، والثاني تحريك النون. وهي لا تكون إلا ساكنة. وقيل هو على لغة من قال: ضرب من منينا. لأن يونس<sup>(٢)</sup> زعم أنه سمعه من أعرابي حكاه عنه سيبويه<sup>(٣)</sup> وهو بعيد من كلام العرب. وقيل: كأنه وقف على منون وسكت عندها ثم ابتدأه. ومن في الجميع خبر مبتدأ محذوف أى من الرجل الذى ذكرته. ويحتمل أن يكون مبتدأ، والخبر محذوف أى من الرجل الذى ذكرته مسئول عنه، وقوله: وقل منان بزيادة علامة التثنية وهي الألف ونون ساكنة في الوقف لأنه سؤال من قال: جاءنى رجلان.

وقوله منون بزيادة واو ونون ساكنة بعدها علامة للجمع، لأنه سؤال من قال جاءنى رجال. قوله منه بزيادة علامة التأنيث وحدها: لما مر لأنه سؤال من قال جاءتنى امرأة، ورأيت امرأة ومررت بامرأة. قوله منتان في سؤال من قال: جاءتنى امرأتان والجمع منات يعنى جمع التأنيث في سؤال من قال: جاءتنى نساء. وقوله مسكنة أى التاء في منات ساكنة للوقوف كما مر. وإنما أتى بهذه الحروف دون الحركات لأن الحركات لا تثبت في الوقف، والحروف تثبت فيه. فإن وصلت

(١) القائل: شمر بن الحرث الضبي، وقيل: جذع بن سنان الغساني وهو من الوافر.

الشاهد في قوله: «منون» فقد أتى به بشذوذين معا: الأول إلحاق الواو و النون لها في الوصل والثاني تحريك النون وهي تكون ساكنة. وذكر أن أحد الشذوذين هو أنه حكى مقدرا غير مذكور. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٠٢/١، نوادر أبي زيد ١٢٣، الحيوان ١٧٦/١، ٣٢٨، ١٩٧/٦، المقتضب ٣٠٧/٢، جمل الزجاجي ٣٢٠، الخصائص ١٢٩/١، ابن يعيش في شرح المفصل ١٦/٤، المقرب ٣٠٠/١، الخزانة ٣/٢، شواهد العيني ٤٩٨/٤، ٥٥٧، التصريح ٢٨٣/٢، الهمع ١٥٧/٢، ٢١١، الدرر ٢١٨/٢، ٢٣٧، الأشموني ٩٠/٤، ٢٢٠.

(٢) سيبويه ٤٠٢/١.

حذفتها وقلت من يافتي في الأعرف.

٦٨٣ كذاك أئى وحكاية العَلَمِ  
أو كُتَيْة مِنْ بَعْدِ مَنْ إِنْ ضُمَّ ضُمَّ  
٦٨٤ وَجُورِهِ إِنْ جُرَّ وَأَنْصَبَ إِنْ نُصِبَ  
وَأَسْأَلُ عَنِ الْوَصْفِ الْمَنِىِّ إِنْ نُسِبَ

قد تقدم أن للحكاية بمن ثلاثة أضرب. فذكر حكاية النكرة بها، وقبل أن يذكر الضربين الآخرين، أخذ في بيان الحكاية بأى. فقله كذاك أى: يريد أنه إذا استفهم بها عن نكرة حكى إعراب تلك النكرة وكميتها وتذكيرها وتأنيتها كما مر في مَنْ. والفرق بينهما من ثلاثة أوجه. أحدها: أن أيا معربة ومن مبنية، ولذلك تثبت علامتها الزائدة وصلا كما تثبت في الوقف.

وثانيها: أن أيا أعَمُّ مِنْ. مَنْ مطلقا، لأنها يسئل بها عن ذوى العلم وغيرهم. وثالثها: أن أيا في الأفراد، لايزاد عليها إلا حركة النكرة. وقد يسئل بأى عن المعرفة أيضا. أما النكرة فإن كان في وصل قيل لمن. قال: جاءنى رجل أئى بالرفع ولمن قال: رأيت رجلا أيا بالنصب ولمن قال: مررت برجل أئى بالجر. وفي الثانية والجمع في الأحوال الثلاثة: أيان وأيون وأيين وأيين وفى المؤنث أئة ولمشاه: أيتان فى الرفع وأيتين فى النصب والجر، وجموعه أياث بضم التاء فى الرفع وكسرهما فى النصب والجر وكان القياس أن يقال: أئى الرجل وأئى الرجلين إلى آخره، لأن النكرة متى أعيدت عرفت باللام للعهد كما مر فى من. وأما فى الوقف فباسقاط التنوين من المفرد، والوقف عليه ساكنا مرفوعا ومجرورا، وبإبدال التنوين ألفا منصوبا، وبإسكان النون فى المثنى والمجموع مطلقا، وتبدل من تاء التأنيث هاء وتسكن فى الجمع. ومحل أى فى هذه الأحوال الرفع على الإبتداء وخبره محذوف والتقدير: أئى هو وما فى لفظه من صورة الرفع والنصب حكاية فى الأظهر، لأنه لو كان إعرابا ولا عامل هاهنا إلا الأول، للزوم المحال من وجهين، أحدهما: أن يكون كلام المتكلم معمولاً لكلام آخره غيره، وثانيهما: أن يكون العامل فى الإستفهام ماقبله، ولأنها

لو كانت إعرابا لكانت كلاما تاما وليس كذلك. وقيل: إنها علامات إعراب وليس بحكاية، بل هي في حال الرفع خبر لمبتدأ محذوف. وفي النصب معمول لفعل مقدر يفسره الأول، وفي الجر يقدر العامل الأول أيضا. وجاز حذفه لدلالة الأول عليه. وأما المعرفة فتعيده بلفظة بعد أى مرفوعا مطلقا كقولك لمن قال رأيت أبا عبد الله أى أبو عبد الله؟ ورأيت الرجل أى الرجل؟ ولا تجوز حكايته لأن ظهور الإعراب فى أى يمنع من الحكاية.

وأعلم أن المراد من الإستفهام بأى عن المعرفة إنما هو طلب تعيينه بوصفه عن الإشتراك الحاصل فى المعارف، وأما عن النكرة فالمطلوب ذاتها لاصفتها. قوله: وحكاية العلم أو كنية إشارة إلى الضرب الثانى وهو الإستفهام بمن عن المعرفة. وأحترز بقوله العلم عن سائر المعارف، فإنها لا تحكى بعد من. وأحترز بقوله من بعد من عن مابعد أى. وأما الكنية فصنف من العلم كما مر، فالمعرفة إن كانت علما مطلقا فلغة أهل الحجاز أن يحكيه المستفهم بها كما نطق. فنقول لمن قال: جاءنى زيد وأبو محمد. من زيد وأبو محمد؟ ورأيت زيدا وأبا محمد. من زيدا وأبا محمد؟ ومررت بزيد وأبى محمد؟ من زيد وأبى محمد؟ وهو المراد بقوله من بعد من إن ضم ضم وجرة إن جر، وأنصب إن نصب. وإنما جاز ذلك فى الأعلام، لأنها لما كانت كثيرة الإستعمال، جاز فيها ما لم يجز فى غيرها، بدليل عدم إعلال حيوة ومكوزة وإمالة الحجاج، ولأنها كان يقع فيها الشركة أزيل بالحكاية توهم أن المستفهم عنه غير السابق. وأما غير الأعلام من المعارف فليس فيها إلا الرفع على المبتدأ والخبر. وأما بنوا تميم فإنهم يرفعون بعد من المعرفة مطلقا قياسا على أى، ولأن الحكاية على خلاف الأصل. ويشترط لجواز الحكاية عند الحجازيين أن لا يدخل على من حرف العطف. فإنك إذا قلت: ومن زيد أو فمن زيد بطلت الحكاية مطلقا، لأن حرف العطف يدل على أن المعطوف غير المعطوف عليه، لامتناع عطف الشيء على نفسه، والحكاية لا يكون فيها الثانى غير الأول. وأن لا يكون الاسم الذى بعدها معطوفا عليه، أو مؤكد أو موصوفا بغير



آبن مضاف إلى علم، لأن هذه الأشياء لما كانت للمتقدم المذكور أغنت عن الحكاية لطول الكلام بها. وأما المضاف إلى العلم فما كان الموصوف بمنزلة الشيء الواحد بدليل حذف التنوين منه جرى مجرى الكنية فجازت حكايته.

قوله: واسأل عن الوصف المنى إن نسب. إشارة إلى الضرب الثالث وهو حكاية المنسوب إلى الآباء والأمهات بمن. فإذا سئل بها عن صفة لعلم منسوبة إلى من يعقل نحو: الهاشمي والعلوي والثقفى، فإنك تأتى بمن لأن السؤال عمن يعقل، وبالألف واللام لأن المستؤل عنه لما كان موصوفا بصفة، أتى باللفظ الدال على تلك الصفة، ولأن مَنْ صارت بدخول ياء النسب عليها في حكم النكرة المشتقة، فصح دخول الألف واللام عليها. وأما ياء النسب فلأن المستؤل عنه منسوب، ولأن ياء النسب يخرج الاسم من حيز الأسماء الأوائل أعنى الموصوفات، وتدخله في حيز الثواني الصفات. فإذا قيل جاءنى زيد قلت: المنى أى الهاشمي أم العلوي. ولا يقال البصري ولا الكوفي لأن هذا النسب لا يكون إلا في الآباء والأمهات. ويشئ ويجمع ويؤنث فيقال: المنيان والمنيون والمنية والمنيتان والمنيات ومن هاهنا معربة لأن ياء النسب لا تكون إلا في المعرب، والإعراب جار عليها مطابقا لإعراب الاسم المتقدم رفعا ونصبا وجرا. ولا يقال: لو كانت معربة لزم أن يكون الشيء معربا مع وجود السبب المانع عن الإعراب، لأننا نقول: إنما يلزم ذلك أن لم تكن ياء النسب نقلتها عن حكمها كما نقلت الأسماء إلى الصفات وهو ممنوع. وأعلم: أن الحكاية تنقسم إلى مفرد ومركب، والمفرد إما بمن وله ثلاثة أضرب: حكاية النكرة والعلم والمنسوب. وأما بأى ولا يحكى بها إلا النكرة خاصة، وقد ذكرهما المصنف جميعا أعنى قسمي المفرد. وأما المركب فينقسم إلى جملة في الأصل وغير جملة، والجملة تنقسم إلى مُسمًى بها وغير مُسمًى بها، فإن سُمي بها نحو: تأبط شرا وبرق نحره حُكيَتْ مطلقا ولم تُعَرَّب لأنها صارت اسما للمفرد، وهى جملة عمل بعضها في بعض، فأعرابها يخرجها عن كونها جملة، ولذلك لاثنى ولا تجمع ولا تصغر ولا ترخم في الأعراف كما مر، ولا ينسب إليها بتمامها. ومنهم من ينسب إلى جزئها

فيقول: تَأَبَّطُيْ وَبَرَقِيْ. فَإِنْ قصد التثنية قيل: كلاهما تأبط شرأ أو ذوا تأبط شرأ أى صاحباً هذا الاسم. وإن لم يُسمَّ بها حُكِيت إما بالقول. وللعرب فيه أربعة مذاهب. أحدها: وهو الأعراف أن تحكى بعده الجملة أو شيء منها، ولا يؤثر في لفظها بل يكون محلها النصب. فالجملة نحو قلت زيد قائم. وفي التنزيل: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾<sup>(١)</sup> والجزء من الجملة كقولك إذا سمعت من يقول قام زيد أو ضربت زيدا أو مررت بزيد قلت زيداً أو قلت زيدا أو قلت زيد فتحكى الاسم مقتضبا من كلامه مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً. وثانيها: أن منهم من يجرى القول مجرى الظن بخمسة شرائط أن يكون فعلاً، مضارعاً، للمخاطب، بعد استفهام غير مفصول بينه وبين كلمة الاستفهام إلا بالظرف. وثالثها: أن منهم من يجره مجرى الظن بشرط كونه فعلاً مضارعاً ويلغى الاستفهام والفصل. ورابعها: أن منهم من يجره مجرى الظن مطلقاً وقد مر بيان ذلك كله عند الكلام في قوله: وأن أتى مع أتقول: فتحت إن كنت تريد الظناً. وأما بغير القول وهى الجمل الواقعة بعد كتبت وقرأت وسمعت ونحوها كقولك: كَتَبْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ. أى هذا اللفظ، وَقَرَأْتُ الْحَمْدُ لِلَّهِ. وسمعت في قول ذى الرمة:

سَمِعْتُ النَّاسَ يَتَتَجِعُونَ غَيْثًا .....<sup>(٢)</sup>  
وبعد وجدت في قوله:

وَجَدْنَا فِي كِتَابِ بَنِي ثَمِيمٍ أَحَقَّ الْخَيْلِ بِالرَّكْضِ الْمُعَارُ<sup>(٣)</sup>

(١) سورة الكهف آية ٢٢.

(٢) القائل: ذو الرمة غيلان بن عقبه العدوى. وتمام البيت:

سَمِعْتُ النَّاسَ يَتَتَجِعُونَ غَيْثًا

فَقُلْتُ لَصَيْدٌ أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرَّكْضِ بِالْأَلَا

الشاهد كما ذكره الشارح. وأنظر ديوان شعر ذى الرمة/تحقيق وتصحيح كارليل هنري هيس/ كلية كمبردج سنة ١٩١٩م. ص ٤٤٢.

(٣) القائل: بشر بن أبى حازم وهو من الوافر ولم ينسبه سيبويه لأحد.

الشاهد في قوله: «أحق الخيل بالركض المعار» حيث نقل الشاعر هذا الشطر محكياً على لفظه.

ومن هذا القبيل حكاية نقوش الخواتيم ونحوها. يقال: رأيت على فص خاتمه:  
أبو بكر مكتوبا أو مكتوبة. التذكير حملا على اللفظ، والتأنيث حملا على الجملة،  
ولا يقال أبا محمد بالنصب إلا إذا كان منصوبا في الكتابة. ومنه قوله:  
وَأَصْفَرَ مِنْ ضَرْبِ دَارِ الْمُلُوكِ يَلُوحُ عَلَى وَجْهِهِ جَعْفَرًا<sup>(١)</sup>

فإنه حكاها منصوبا كما كان مكتوبا على الدينار، ونصبه بتقدير أقصد جعفرا،  
فإن كانت النقص صورة أسد آمتنع الحكاية، وأُعرِبت بحسب العوامل. لأن الرؤية  
تقع على الصورة، ويجوز وصفها بالحسن والقبح ونحوها مما يمكن للصورة، ولا يجوز  
وصفها بالقوة والخبث لأن ذلك لا يمكن لها، وأما غير الجملة فالذى ليس فيه إلا  
الحكاية أقسام: فمنه أن يسمى بحرف العطف، والمعطوف نحو: وعمرو من قولك  
قام زيد وعمرو فإنه يحكى مطلقا لأن حرف العطف لما كان نائبا عن العامل في

— وهو من أمثال العرب/ أنظر مجمع الأمثال للميداني ٢٣/١، وقيل في تفسيره: أنه لا شفقة لك  
على العارية لأنها ليست لك. وقيل في معناه: أنهم جائرون في وصيتهم لأنهم يرون العارية أحق  
بالإبتدال. وقيل أيضا: أن العارية أحق بالإستعجال منها لترد سريعا. وقد استشهد به سيبويه  
٢/٦٥، الكامل ٢٦٩، المقتضب ١٠/٤، الفضليات ٣٤٤، المخصص ١٨٥/٦، الخزانة  
١٧/٤، سر الصناعة ٢٣٦/١، رغبة الأمل ١٨٠/٤، اللسان (عبر) ديوانه ٦١.  
(١) لم أقف على قائل هذا البيت. وقد ذكره أبو البقاء في المحصل ١٢٠/٢، وعلق عليه بقوله: «وقيل  
أراد المثال الذي ضربه جعفر البرمكي».

الشاهد في قوله: «جعفرا» حيث جاء منصوبا على تقدير عامل محذوف إذ قدره الشارح بقوله:  
أقصد جعفرا.

وأورده أبو حيان في الإرتشاف ٣٣٣ دون أن يعزوه لقائل: وجاء في الأشباه والنظائر للسيوطي  
٩٢/٤، أن في «يلوح» روايتين: أحدهما رواية الفراء وهي الرواية الصحيحة أنها بالتاء ولا إشكال  
على نصب جعفر على هذا لأنه مفعول بتلوح بمعنى ترى وتبصر. تقول لحت الشيء إذا أبصرته  
وهذا بين لا إشكال فيه ولا تعسف في إعرابه. وأما الرواية الأخرى المشهورة: يلوح بالياء وفيها  
إشكال: فمن النحاة من قال باضممار فعل... ومنهم من جعله من باب المفعول المحمول على  
المعنى من جهة أن جعفرا داخل في الرؤية من جهة المعنى، لأن الشيء إذ لاح لك فقد رأيته..  
علل البناء والإعراب ٥٤٠/٢.

الرفع والنصب والجر ينزل منزلة الجملة. ومنه أن يُسمّى بحرف وفعل نحو قد ضرب  
وسوف يضرب. ومنه أن يسمى بحرفين متصلين نحو لولا. وأما الشرطية فهذان  
يحكيان أيضا لأن الأصل في الحروف والأفعال البناء.

## (باب الأعداد)

٦٨٥ الْقَوْلُ فِي مُفَسِّرِ الْأَعْدَادِ أَوَّلُهَا مَرْبَعَةُ الْآحَادِ  
يُرِيدُ بَيَانَ إِعْرَابِ مُفَسِّرِ الْأَعْدَادِ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ ذِكْرُهُ إِلَّا بِأَسْمَاءِ الْأَعْدَادِ، لَزِمَهُ  
ذِكْرُهَا. وَالْأَعْدَادُ جَمْعُ عَدَدٍ، وَالْعَدْدُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرُ عَدَدْتُ الشَّيْءَ. وَفِي  
الْإِصْطِلَاحِ: هُوَ الْكَمِيَّةُ الْمُتَّالِفَةُ مِنَ الْوَحْدَاتِ. فَلَا يَكُونُ الْوَاحِدُ عَدْدًا لِأَنَّهُ مَبْدَأُ  
لَهُ، وَمَبْدَأُ الشَّيْءِ غَيْرُ الشَّيْءِ، وَهُوَ أَرْبَعُ طَبَقَاتٍ: آحَادٌ وَعِشْرَاتٌ وَمِائَاتٌ وَأَلُوفٌ.  
وَبَدَأَ بِالْآحَادِ لِأَصَالَتِهَا. وَأَلْفَاظُ الْعَدَدِ الْمَوْضُوعَةُ لَهُ اثْنَا عَشَرَ لَفْظًا، وَهِيَ مِنَ  
الْوَاحِدِ إِلَى الْعِشْرَةِ، وَالْمِائَةِ وَالْأَلْفِ وَمَاعِدَاها مُتَفَرِّعٌ عَلَيْهَا. أَمَّا تَثْنِيَةٌ أَوْ جَمْعًا، أَمَّا  
قِيَاسِيَا كَخَمْسَةِ آلَافٍ أَوْ غَيْرِ قِيَاسِي كْعِشْرِينَ أَوْ بِالْعُطْفِ، إِمَّا تَقْدِيرًا كَأَحَدٍ  
عِشْرَ أَوْ لَفْظًا كَأَحَدٍ وَعِشْرِينَ وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى السَّكُونِ مَا لَمْ تَرْكَبْ، لِأَنَّ الْإِعْرَابَ  
إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ التَّرْكِيبِ عَدْدًا كَانَ الْمَعْرَبُ أَوْ غَيْرُهُ.

## ( جموع القلة )

- ٦٨٦ تُضَيِّفُهَا إِلَى جُمُوعِ الْقِلَّةِ أَفْعَلَةٌ وَأَفْعَلٌ وَفَعْلَةٌ  
 ٦٨٧ وَوَزُنُ أَفْعَالٍ فَصَارَتْ أَرْبَعَةٌ مِثَالُهُ تِسْعَةُ أَفْرَاسٍ مَعَهُ  
 ٦٨٨ وَتِسْعُ نِسْوَةٍ وَحَذَفَ الْهَاءَ مِنْ عَدَدِ الْإِنَاثِ حَتَّمَا جَاءَ  
 ٦٨٩ وَتَثَبَّتْ الْهَاءُ مَعَ الذَّكُورِ مِنْ حَيْثُ ثَلَاثٌ إِلَى التَّعْشِيرِ  
 الهاء في قوله تضيفها تعود إلى مرتبة الآحاد أى تضيف مرتبة الآحاد وهى من  
 الثلاثة إلى العشرة إلى جموع القلة، وهى أربعة أبنية من الجمع المكسر فى الأعرف  
 نحو أَفْعَلٌ وَأَفْعَالٌ وَأَفْعَلَةٌ وَفَعْلَةٌ: كأفلس وأفراس وأجرية ونسوة وصبية، وجمعا  
 السلامة المذكر والمؤنث فتقول: ثلاثة أفلس وأربعة أفراس وخمسة أجرية وتسع  
 نسوة، وثلاثة مسلمين وأربع مسلمات. فإن لم يكن للنوع المضاف إليه العدد جمع  
 قلة، أضيف إلى جمع الكثرة لتعذره نحو: ثلاثة رجال.  
 وقد جاء إضافته إلى الكثرة مع وجود القلة فى قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ﴾<sup>(١)</sup>  
 مع قولهم إقراء. والوجه فيه أنه اسْتُعِيرَ جمع الكثرة فى موضع القلة لخفته لقلة  
 حروفه، وقيل إنه على حذف المضاف، أى ثلاثة أقرء قرؤ. ولم ينبه عليه المصنف.  
 فالأولى أن يقال: المحدود إن كان له جمع قلة أضيف إليه مطلقا، وإن لم يكن: فإن  
 كان له أسم جمع أضيف إليه نحو ثلاثة نفر وتسعة رهط، وإلا أضيف إلى جمع  
 الكثرة. وإنما أضيفت مرتبة الآحاد إلى جمع القلة، أما الجمع فلأنهم إذا أرادوا أن  
 يذكروا أشخاصا من جنس من الأجناس، وتجاوزوا الواحد والإثنين، أضافوا أسم

(١) سورة البقرة آية ٢٢٨.

العدد إلى مابعده، لأن صيغة جمع اللفظ الدال على الجنس نحو: أفلس ورجال لما لم تكن ناصة على الكمية المعينة، لكونها لا يفهم منها الحصر، وفي عدد تعينه عدلوا إلى ألفاظ العدد، وأضافوها إلى الجنس موضع الجمع ليحصل بذلك معرفة العدد والمعدود. أما لفظ الواحد العددي والإثنين فلم يضيفوها. ولا يقال واحد رجل ولا اثنان رجل، لأن الاسم الموضوع المفرد والمبنى لغير المعنى المقصود، فلا فائدة في إضافتهما إليه. وقد شذ من ذلك قوله:

ظُرْفٌ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ<sup>(١)</sup> .....

وأما كون الجمع قلة فإما لتطابق المعدود العدد، أو طلبا للمشاكلة في العلة. وقوله: وحذف الهاء من عدد الإناث، يريد أنهم قد خالفوا القياس في حذف الهاء مع عدد المؤنث من الثلاثة إلى العشرة إذا أضيف إلى الجمع، وإثباتها مع عدد المذكر كذلك. وأما الواحد والإثنان فإنهم جروا فيهما على القياس فأثبتوها مع المؤنث، وحذفوها مع المذكر، وإنما عدل في ذلك مع إضافة العدد إلى الجمع لأمر: أحدها أن العدد مؤنث، لأنها جماعة وكثرة فلو لم تلحقه العلامة عند إضافته إلى المذكر الذي التذكير لمفرده، لأوهم ذلك تذكير العدد لخلوه عن ما يدل على تأنيثه لفظا ومعنى. وثانيها: أن أصل العدد وأوله مؤنث، والمعدود نوعان: مذكر ومؤنث، والمذكر أول فأعطى الأول طلبا للمناسبة. وثالثها: أنهم لما قصدوا الفرق بين جمع المذكر والمؤنث، لأنه يقال ثلاثة طلحات للمذكر وثلاث طلحات للمؤنث، لاشتراك المذكر والتسمية باللفظ وجمعه واحد، كان المذكر أولى بإثبات الهاء لأنه أخص. ورابعها: أن المذكر أخف من المؤنث فكان أولى بتحمل الزيادة. وقوله: وثبتت الهاء مع الذكر إشارة إلى ما ذكرنا، وفي التنزيل: ﴿فَصَيِّمُوا ثَلَاثَةَ

(١) سبق شرحه وتخرجه. وتمام البيت:

كَأَنَّ خَصِيصِيهِ \_\_\_\_\_ مِنْ التَّدْلِيلِ  
ظُرْفٌ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ  
وانظر المخصص ٩٨/٥.

أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ<sup>(١)</sup>. ومنه: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ<sup>(٢)</sup>﴾. وقوله: من حيث ثلثت إلى التعشير ليخرج منه الواحد والإثنان. فإنهما مجريان في التوكيد والتأنيث على القياس كما مر. وأعلم أن المعدود قد يكون واللفظ مذكر وبالعكس. فيجوز في كل منهما الحمل على اللفظ تارة، وعلى المعنى أخرى. أما الأول فلقولهم: ثلاثة أنفس وأنا أعني به الرجال. وكقول الشاعر:

فَكَانَ مِجْنَى دُونَ مَا كُنْتُ أَتَقَى ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَاعِبَانٍ وَمُعَصِرٍ<sup>(٣)</sup>  
فحذف التاء حملا على المعنى، لأن المراد بالشخص النساء بدليل تفسيره كاعبان ومعصر ولقول الآخر:

وإنَّ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرٌ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرُ<sup>(٤)</sup>

(١) سورة البقرة آية ١٩٦.

(٢) سورة الحاقة آية ٧.

(٣) القائل: عمر بن أبي ربيعة المخزومي من قصيدته الرائية المشهورة وهو من الطويل ويروى صدره: فكان نصيري دون من كنت أتقى. الشاهد قوله: «ثلاث شخص» فإن كلمة شخص جمع ومن حقه أن يلاحظ في عدده حال مفردة. ومفرده الذي هو شخص مذكر. وإن كان المقصود به هنا مؤنثا، والواجب أن يقول: ثلاثة شخص، وتخرج الرواية الموجودة على أنه راعى المعنى المقصود به وهو التأنيث، ويؤيد ذلك ذكر الكاعبين والمعصر وهو ضرورة عند جمهور النحاة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٧٥/٢، المقتضب ١٤٨/٢، الخصائص ٤٠٧/٢، الانصاف رقم ٤٧٥، المقرب لابن عصفور ٣٠٧/١، الخزانة ٣١٢/٣، شواهد العيني ٣٨٣/٤، شرح التصريح ٢٧١/٢، ٢٧٥، شرح الأشموني ٦٢/٣، أوضح المسالك رقم ٥٢٤، ديوانه ٩٢، الانصاف رقم ٤٧٥، الخزانة ٣١٢/٣.

(٤) القائل: نسبة سيبويه إلى رجل من كلاب وكذلك العيني في شرحه وهو من الطويل. الشاهد في قوله: «عشر أبطن» حيث أتى بعشر في حالة التذكير دون التأنيث والمفروض أن تأتي مؤنثة فيقال «عشرة» وقد حذف هنا بالنظر إلى المعنى دون النظر إلى اللفظ حيث أن المقصود بالبطن هو القبيلة، وهي مؤنث بدليل ما ذكر بعدها من قبائلها العشر وهو ضرورة عند النحاة. وقد استشهد به كل من اللسان «بطن»، سيبويه ١٧٤/٢، شرح العيني ٤٨٤/٤، الخصائص ٤١٧/٢، الأشموني ٦٣/٤، الكامل للمبرد ٣٨٨/١، المقتضب ١٤٨/٢، الانصاف ٤٧٣، الجمع ١٤٩/٢، الدرر اللوامع ٢٠٤/٢.



لأنه أراد بالنظر القبيلة. وإذا اجتمع العدد لفظان مذكر ومؤنث، فالحكم للأسبق منها فيقال: ثلاث من البط ذكور وخمس من الإبل ذكور، لأن الصفة لاتزيل معنى التأنيث في الأصل، فلو عكس لقلب ثلاث ذكور من البط تغليباً للتذكير لتقدمه.

٦٩٠ فَإِنْ تَجَاوَزْتَ أَقْلَ الْعَدَدِ جِئْتَ بِنَيْفٍ كَمَثَلِ أَحَدٍ  
٦٩١ مُنْفَتِحاً مَعَ عَقْدِهِ مُرَكَّباً مُفْرَداً قَدْ نُصِبَا

قد بينا أن أقل العدد هو مرتبة الآحاد، وهي من الثلاثة إلى العشرة. وأما أكثره فلا نهاية له. فإذا تجاوزت العشرة حيث ينيف أى زائد عليها لأن النيف هو الزائد على الشيء، ولذلك فسره بقوله: كمثال أحد. فهذا النوع من العدد مركب من أحد أو متركب منه إلى التسعة ومن العشرة، ونبدأ فيه بالآحاد قبل العشرات لتقدم رتبة الآحاد. وهزمة أحد إما أصلية ولا تستعمل حينئذ إلا في النفي للعموم وكذلك لاينى ولا يجمع نحو: ماجاءنى من أحد وليس هذا النوع موضع ذكره، وإما بدل من واو، وإما مفتوحة. وهو الذى يستعمل في عدد المذكر نحو أحد عشر وأحد وعشرين ومضافا نحو أحدهما، وأما مكسورة وهو الذى يستعمل في عدد المؤنث نحو: إحدى عشرة وإحدى وعشرين امرأة. وإحداهما ولايستعملان إلا في النفي أو مضافين. وأما قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(١)</sup> فأحد فيه بمعنى واحد. قوله: منفتحاً مع عقدة مركباً يريد أن هذا النيف مبنى على الفتح مركب مع عقده الذى هو العشرة، وأما علة بناء الأول فلتنزله منزلة صدر الكلمة من عجزها. وأما الثانى: فلتضمنه معنى حرف العطف وهو الواو، ولا يجوز إظهار الواو لأن إظهاره ينافى الإيجاز والإختصار المقصودين بالتركيب، ولأنه يحصل من ظهورها اللبس في بعض الصور، لأنك لو قلت أعطيت بهذه السلعة خمسة وعشرة لأمكن أن يتوهم المخاطب أنك أعطيت بهما في صفتين. وإنما بينا أعنى النيف والعقد على حركة لأن بناءهما عارض كالتركيب، وكانا مفتوحين طلباً للخفة لطول الإسم بالتركيب،

(١) سورة الإخلاص آية ١.

ولأن الثاني يتنزل من الأول منزلة تاء التأنيث التي لا يكون ماقبلها إلا مفتوحا حملا على ألف التأنيث . واعلم أن هذه الحكم وهو التركيب، والبناء جار على ما زاد على النيف إلى تسعة عشر في الجزئين جميعا إلا اثني عشر واثنى عشرة فإن الجزء الأول منهما معرف على الأصح.

والثاني مبنى مطلقا. وأما إعراب الأول فلأنه لما حذفت نونه بانضمام العشرة إليه، وتنزلها منه منزلة النون، أشبه المضاف. ولذلك أمتنعت إضافته، فلا يقال أثني عشر كما يقال أحد عشر متحرك متحرك العين وساكنها معربا عند الأخفش والكوفيين، مبنيًا عند الجمهور، فلما أشبه المضاف وهو في حكم الكلمة المثناة بدليل اختلافه لاختلاف العوامل، وجب آجراؤه مجرى المضاف من جهة تنزلة منزلة الكلمة المستقلة لا منزلة الجزء. فوجب أن يبقى لذلك على إعرابه لأنه الأصل. وأما الثاني فبقى على بيانه لتضمنه معنى حرف العطف. قوله مفسرا بمفرد وقد نصبا. يريد أن مميز مابعد العشرة من العدد المركب من أحد عشر إلى تسعة عشر ومابعد من العقود إلى تسعة وتسعين لا يكون إلا مفردا منكرا منصوبا. أما وجه الافتقار إلى المفسر أى المميز، فلأنها وإن كانت معلومة القدر إلا أن جنس المعدود بها مجهول. وأما كونه مفردا، فلأن المقدار لما استفيد من العدد لم تدع الحاجة إلى تبين الجنس فقط، فكان الغرض حاصلا منه مع خفته. فلو ميز بالجمع لكان خاليا عن الفائدة، ولأن التمييز لما كان يحصل به بيان المميز وجب أن يكون جزءا منه، فلو كان جمعا وأقله ثلاثة للزم أن يكون كل جزء من المميز مناسبا للتمييز في الجمع، وثلاثة في أحد عشر ثلاثة وثلاثون، فيخرج العدد عن ما قصد به من الكمية. وأما قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾<sup>(١)</sup> فالمميز محذوف والتقدير: فِرْقَةً أو أُمَّةً. وأسباط: بدل من اثنتى عشرة، وأما: نعت له. وأما تنكيهه فلأن الغرض منه بيان حقيقة المعدود وذلك يحصل بالنكرة فلا يعدل إلى المعرفة التي هي أثقل منها، ولأن النكرة تقبل التكثير والتعدد

(١) سورة الأعراف آية ١٦٠.

بخلاف المعرفة. وأما نصبه فلامتناع إضافته، لأنه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء في نحو أَحَدَ عَشَرَ وبابه كالشيء الواحد، ولا نظير له لأن التنوين فيه مُقَدَّرٌ، فيمنع من الإضافة كما يمنع إذا كان ظاهراً. فإن قيل: فقد أضيف في نحو: أحد عشر وأخواته. قيل: إنما جاز لأن الإضافة فيه إلى المالك وهي غير لازمة بخلاف المفسر، فإنه لازم للعدد لإبهامه.

٦٩٢ وَجِئْ بِإِحْدَى وَائْتَنِي فِي الثَّانِيَةِ    تَقُولُ إِحْدَى عَشْرَةَ أَهْنَةً لِيْهِ  
٦٩٣ فَمِنْ هُنَا يُنْصَبُ تَفْسِيرُ الْعَدَدِ    إِلَى أَنَّهَا تِسْعٌ وَتِسْعِينَ فَعَدُ  
٦٩٤ مِنْ مِائَةٍ لِلْجَرِّ بِالإِضَافَةِ    وَقَسْ عَلَى أَحَادِهِ آلَافُهُ

يريد أن ينبه أولاً على تذكير العدد وتأنيته. فإحدى في قوله: وجى بإحدى تأنيث أحد لما مر. أما تأنيث إحدى عشرة وأنتى عشرة فلا إشكال فيه، لأنها جاريان فيه على القياس. وأما جواز الجمع فهما بين علامتى التأنيث فلاختلافهما في اللفظ، ولأنهما لما كان اسمين في الأصل انفرد كل منهما بما يستحقه في الأصالة قبل التركيب، ولأن التاء في آتيتين لما كانت بدلا من لام الكلمة لم تتمحض للتأنيث، وحملت آتتا عشرة عليها. وقيل: إن ألف إحدى للإلحاق كألف مَعْرَى، والتاء في ثنتين للإلحاق بجدع. قوله وائتنى في الثانية: يريد وجى بائتنى في الثانية أى في النيف. ولذلك حذف النون ليشعر حذفها بأن مراده النيف. فإذا جاوزت إحدى عشرة وأنتى عشرة جرت في النيف على العشرة على حالة قبل التركيب في إثبات العلامة مع المذكر، وحذفها مع المؤنث. وأما العشرة فالحال فيها على العكس من ذلك، فتثبت التاء في عدد المؤنث، وتحذف من المذكر. لأن في إثباتها مع المذكر الجمع بين علامتى تأنيث مع الإستغناء عنه. فيقال ثلاثة عشر رجلا، وثلاث عشرة امرأة إلى تسعة عشر وتسع عشرة. وشين عشرة من إحدى عشرة إلى تسعة عشر وما بينهما مفتوح أبداً إن كان العدد المذكور. ومنهم من يسكن العين من أحد عشر لتوالى الحركات وعلى هذه اللغة قرئ قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾<sup>(١)</sup> بإسكان العين. وإن

(١) سورة يوسف آية ٤.

كان لمؤنث ففيه لغتان. سكون الشين وهو لغة أهل الحجاز وكسرها وهي لغة تميم. أما التسكين فلطلب الخفة وهو الأحسن لثقل المؤنث، وأما الكسر فللتبنيه على أن عشرا مؤنث. وقد جاء فتح الشين مع المؤنث وقد قرئ اثنتا عشرة. ويجوز في ياء ثمانى عشرة الفتح وهو الأفصح قياسا على أخواته، والإسكان تشبيها بمعدى كرب ويجوز حذفها مع فتح النون وهو قليل. ومنه قول الأعشى:

وَلَأَشْرَبَنَّ ثَمَانِيًا وَثَمَانِيًا وَثَمَانِ عَشْرَةً وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعًا<sup>(١)</sup>

قوله: فمن هنا تنصب تفسيراً لعدد: يريد من إحدى عشرة وقد مر الكلام في علة نصبه وما بعده إلى تسعة عشر وهو العدد المركب. وأما مُمَيِّزُهَا ما بعدها من العقود إلى تسعة وتسعين. فأما إفراده في الأظهر وتنكيره فلما مر في العدد المركب، وأما وجوب نصبه فلازمين: أحدهما: أنه لو أضيف لكان إما أن تثبت نونه أو تحذف، فإن ثبتت أمتنعت الإضافة لوجود النون، وإن حذفت كان حذف حرف من كلمة ليست لجمع محقق كمسلمين. فلما تعذرت إضافته وجب نصبه. وثانيهما: لو أضيف إليه لأضيف إلى مفرد ليس بمعدود لعدم تركبه وهو باطل. لأن الباب لإضافة العدد إلى المعدود، ولا ترد إضافة المائة إلى مميزها لكونها مفردة اللفظ بخلاف العقود. وأما إضافته إلى الملك في قول الشاعر:

وَسْتُوكَ قَدْ كَرَيْتَ تَكْمُلُ<sup>(٢)</sup> .....

(١) القائل: الأعشى وهو من الكامل. ويروى: ولقد شربت ثمانيا وثمانيا. الشاهد في قوله: «ثمان عشرة» حيث وردت لفظة «ثمان» مضافة وقد جردت من الياء وفتح آخرها. وثمان: إذا أضيفت جاز فيها أربعة أحوال منها حذف الياء وكسر النون أو فتح الياء أو سكونها وحذف الياء مع كسر النون أو فتحها. وقد استشهد به كل من المقرب ٣٠٩/١، الأشموني ٧٢/٤، اللسان (ثمان).

(٢) القائل: الكميت بن زيد من قصيدة له من المتقارب يمدح فيها عبد الرحمن بن عنبسة بن سعيد ابن العاص ويقام البيت:

ومــــأنت ويك ورسم الديــــار

وستــــوك قد كريت تكــــمــــل

الشاهد في قوله: «وستوك» حيث أضاف العدد «ستون» إلى صاحبه حيث أن العدد الذي في

وقول الآخر:

بَرِئْتُ إِلَيْكَ مِنْ خُمْسٍ وَعَشْرٍ الْحَاسِيَيْنِ<sup>(١)</sup>  
فإنما جازت لكونها غير لازمة لما مر. وإنما من العشرين إلى التسعين وما بينهما  
بالواو والنون مع اشتراك المذكر والمؤنث ومن يعقل ومالا يعقل تغليبا للمذكر العاقل  
على غيره كقوله:

دَعْنِي أَخَاهَا بَعْدَ مَا كَانَ بَيْنَنَا مِنَ الْأَمْرِ مَا لَا يَفْعَلُ الْأَخْوَانُ<sup>(٢)</sup>  
وقيل: كَسَّرُ عَيْنِ العشرين إشعارا بالتأنيث، والجمع بالواو والنون. ولا يلزم  
ذلك في الثلاثين فما فوقها، لأن حذف الـاء من ثلاثين مثلاً يدل على التأنيث،  
والحاق الواو والنون يدل على التذكير، ولا يستعمل في النيف إلا أحد وإحدى دون  
واحد وواحدة فيقال: أحد وعشرون رجلاً وإحدى وعشرين امرأة إلى آخرها، وإذا  
عطف العقود على ما قبل العشرة رُوِيَ في المعطوف عليه التذكير والتأنيث فيقال:  
اثنان وعشرون رجلاً واثنان وثلاثون امرأة، وكذلك ثلاثة وأربعون إلى تسعة إلى آخر  
العقود. قوله: فَعُدَّ من مائة للجر بالإضافة، يريد أنك إذا تجاوزت تسعة وتسعين  
إلى المائة فما زاد عليها إلى التسعمائة جررت مميزها كما كان إلا في مميز الآحاد،  
ومن الثلاثة إلى العشرة. إلا أن مميز الآحاد يكون مجموعاً لفظاً ومعنى كما مر. ومميز

— آخره النون يضاف إلى صاحبه أكثر من إضافته إلى المميز وأصبح معنى العبارة: قُرِبَ أن يكمل  
ستون سنة من عمرك. فحذف كل هذا وقال ستوك. وقد استشهد به كل من: الخزانة ٥٥٨/١،  
المجمع ٢٥٤/١، الدرر ٢١٠/١، ديوانه ٢٩/٢.

(١) لم أعر على قائله، ولم أجده في الكتب التي رجعت إليها، وقد ذكر الشارح سبب الإستشهاد به.  
(٢) القائل: لم أعر على قائله وهو من الطويل.

الشاهد في قوله: «أخوان» حيث جاءت مثنى للمفرد: أخ، والقاعدة أن التثنية تعيد المحذوف إلى  
أصالته، فأصل: أخ: أخو، ودل على ذلك التثنية فنقول: أخ: أخوان، وفيه نقطة أخرى حيث  
غلب المذكر على المؤنث فقال أخوان ولم يقل أختان. وهنا قاعدة تقول إذا اجتمع المذكر والمؤنث  
غلب المذكر لأنه الأصل. والمعنى: يقول الشاعر: دعني هذه المرأة أخاها بعد أن وقع مني ومنها  
ما لا يكون من الأخوين، يريد ما يكون بين المحبين. وقد استشهد به كل من الفصل في ١١١،  
الكمال ٧٣/١، الكنايات ٩٩، شرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٦.

المائة لا يكون إلا مفردا. أما الجر والإضافة إلى ميمز المائة، فلأنها أشبهت العشرات من حيث أنها عشرُ عشرات، كما أن العشرة عشرةُ آحاد، ولا مانع من الإضافة فحملت عليها. وأما أفراد مميزها فيطابق لفظها فيقال مائة درهم ومائة دينار. وأما قوله تعالى: ﴿ثَلَاثُمِائَةٍ سِنِينَ﴾<sup>(١)</sup> فيمن قرأ بالتنوين. فذهب الزجاج إلى أنه بدل من المضاف والمضاف إليه أى وليثوا سنين. ولا يكون تمييزا وإلا لوجب أن يكون قد لبثوا تسع مائة سنة لما مر من أن أقل الجمع ثلاثة، وثلاثة في ثلثمائة تسع مائة. وذكر في الكشف أن سنين عطف بيان، وقيل أنه وصف بالجامد كامرأة كَلْبِيَّة، وإنما أفردوا المائة من نحو ثلثمائة إلى تسع مائة وكان القياس مئات أو مئتين، إما لثقل الكسرة والتأنيث لكونه جمعا مؤنثا، أو لأنه وضع المفرد موضع الجمع استغناء به لعدم اللبس كقوله:

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعْفُوا .....<sup>(٢)</sup>  
وقد رجع الشاعر إلى الأصل المذكور في قوله:  
ثَلَاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفِي بَهَا رِذَائِي وَجَلْتُ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَائِمِ<sup>(٣)</sup>

(١) سورة الكهف آية ٢٥.

(٢) القائل: غير معروف وهو من الوافر. وقام البيت:

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعْفُوا  
فَإِنْ زَمَانُكُمْ زَمَانٌ خَيْرٌ مِنْ

المعنى: عفا عن كثرة الأكل واقنعوا باليسير، فإن زمانكم زمن مجاعة وجذب. الشاهد في قوله: «بطنكم» حيث استعمل صيغة المفرد بدلا من صيغة الجمع إذ لو جمع لقال بطون. ولكنه عدل إلى صيغة المفرد. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش ٢٢/٦، سيبويه ١٠٨/١، الخزانة ٣٧٩/٣، المقتضب ١٧٢/٢، المفصل ١١٠، الأصول ٢٤٥/١، معاني القرآن ١٠٢/٢، ابن الشجري ٣١١/١، الهمع ٥/١، الدرر ٢٥/١، السيرافي ٢٦٧، أسرار العربية ٢٢٣.

(٣) القائل: الفرزدق من الطويل.

الشاهد في قوله: «ثلاث مئتين» حيث جمع المائة على مئتين، وكان حقه أن يقول ثلاث مائة وهذا الجمع شاذ لأن الجمع يدل على عدد من المفرد أقلها ثلاثة فقوله: مئتين معناه ثلثمائة. والثلاثة التي هي العدد إذا كان معدوده هذه الجملة كان معنى «ثلاث مئتين» هو تسعمائة وهو غير مقصود.

والمبرد يرى إضافة هذا العدد إلى المائة قياسا مطردا. وقد تحذف النون في تثنية المائة نحو: مائتى رجل، ومائتى امرأة لوجوب إضافتها إلى المميز. وأما قوله: إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَازَةُ وَالْفَتَاءُ<sup>(١)</sup> فشاذ للضرورة. قوله: وقس على آحاده آلافه. يريد أن حكم مميز الألف حكم مميز المائة في كونه مجردا مفردا نحو: ألف درهم، وألف ثوب. ويشارك المائة في التثنية نحو: ألقى رجل، ويفارقها في أنه يجمع مكسرا نحو عشرة آلاف ونحوه، لأن الألف لما كان مذكرا جاز جمعه لعدم اجتماع ثقل الجمع والتأنيث فيه بخلاف المائة. وأعلم أنه قد تحصل: أن المميز لما كان فضلة كان منصوبا ومجرورا، أما المنصوب فمميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين، ولا يكون إلا مفردا لما مر. خلافا للفراء<sup>(٢)</sup>. وأما المجرور فعلى ضربين أحدهما: مفرد وهو مميز المائة والألف غالبا. والثاني مجموع لفظا أو معنى وهو مميز الثلاثة إلى العشرة. أما جمعه فلأن مدلوله مجموع والأصل مطابقة اللفظ المعنى، فجاء على الأصل. وأما جره، فلأنه لما كان مجموعا أضيف إليه طلبا للخصة. فإن قيل: يلزم منه إضافة الشيء إلى نفسه، لأن المضاف من نحو ثلاثة أثواب هو نفس المضاف إليه. أجيب بالمنع ولأن العدد مغاير للمعدود، كما أن الأجزاء في كل القوم غير المجزى، فإن جاء في مميز العشرة فما دونها البدل نحو: عندي ثلاثة أثواب، أو النصب على التمييز والإفراد، فلا

= وقد استشهد به كل من: المقتضب ١٧٠/٢، ابن الشجرى في أماليه ٢٤/٢، ٦٤، ابن يعيش في شرح المفصل ٢١/٦، الخزانة ٣٠٢/٣، شواهد العيني ٤٨٠/٤، شرح التصريح ٢٧٢/٢، شرح الأشموني ٦٥/٤، أوضح المسالك رقم ٥٢٥، ديوانه ٨٥٣.

(١) القائل: الربيع بن ضبع الفزاري من قصيدة له من الوافر. الشاهد في قوله «مائتين عاما» حيث أضاف المائتين إلى العام وأبقى نون التثنية ولم يحذفها. والأصل أن يحذفها والإبقاء هنا شاذ لايقاس عليه. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٠٦/١، ٢٩٣، المقتضب ١٦٩/٢، مجالس ثعلب ٣٣٢، جمل الزجاجي ٢٤٦، ابن يعيش ٢١/٦، المقرب ٢٠٦/١، الخزانة ٣٠٦/٣، شواهد العيني ١٨١/٤، الهمع ٢٥٣/١، الدرر ٢١٠/١، التصريح ٢٧٣/٢، الأشموني ٦٧/٤، اللسان (فتا).

(٢) انظر سيبويه ١٠٧/١، المقتضب ١٦٦/٢ — ١٦٨، الأصول ٣٨٠/١.

يكون إلا في العشر لكون الإضافة أخصر لحذف التنوين وجعلهما كالشيء الواحد.

٦٩٥ وَعَرَّفَ الثَّانِي فِي الْآحَادِ وَأَوَّلًا رُكْبًا فِي الْأَعْدَادِ  
إذا قصد تعريف العدد فلا يخلو من أن يكون مضافا أو مركبا أو معطوفا. أما  
المضاف وهو مرتبة الآحاد والمئين والألوف فلا يعرف إلا الثاني وهو المضاف إليه.  
فيقال خمسة الأثواب ومائة الدينار، وألف الدرهم، وخمس مائة ألف دينار،  
صاحب الرجل الذي تعرف، فيسرى التعريف إلى الأول، وإنْ بَعُدَتْ الإضافة  
بإضافته إلى الثاني. وقوله: وعرف الثاني في الآحاد يريد به من الثلاثة إلى العشرة.  
وإنما وجب تعريف الثاني لأن الإضافة لما كانت فيها معنوية، امتنع تعريف الأول،  
لأنه إنْ أُضِيفَ إلى معرفة كان جمعا بين تعريفين وهو باطل. لأنه إنْ حصل  
التعريف بأحدهما لزم إلغاء الآخر، وإن حصل بالمجموع لزم خروج كل منهما عن  
كونه معرفا وهما ظاهرا البطلان. وإن أُضِيفَ إلى نكرة كان جمعا بين متنافيين لأن  
المعرفة تدل على تعيين المُسَمَّى. والنكرة تدل على عدم تعيينه. وأجاز الكوفيون  
تعريف الأول قياسا على الحسن الوجه، ولأن الكسائي حكى الثلاثة الأثواب  
والخمس الدراهم. والجواب: أما عن الأول فلأن الحسن الوجه إضافته لفظية  
منفصلة، لا تفيد تعريفا. فلا تقاس عليها المعنوية المفيدة له. وأما عن الثاني فلأن  
ما تمسكوا به من الرواية ضعيف، لكون قائلها غير فصيح، لأنه على خلاف  
ماروى عن الفصحاء. قال الفرزدق:

ما زال مُذْ عَقَّدْتُ يَدَاهُ إِزَارَةً فَسَمَا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ<sup>(١)</sup>

(١) القائل: الفرزدق من قصيدة له من الكامل يمدح بها يزيد بن المهلب.  
الشاهد في قوله: «مذ عقدت» حيث أضيفت مذ إلى الجملة الفعلية. وفيه شاهد آخر وهو  
«خمس الأشبار» حيث جرد المضاف من أل التعريف فإنه مستعمل في الفصيح بخلاف ما يراه  
الكوفيون. وقد استشهد به كل من: شواهد العيني ٣/٣٢١، السيرافي ٢/٢٩، شواهد الكشاف  
٤/١٣، شرح المفصل لابن يعيش ٦/٣٣، الخزائن ١/١٠٣، الدرر اللوامع ١/١٨٥، ٢١٦،  
التكملة ٨٢.



وقال ذو الرمة:

وَهَلْ يُرْجَعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى

ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالذِّيَارُ الْبَلَّاقُ<sup>(١)</sup>

وأما المركب ففية ثلاثة أقوال: أحدها: جمهور البصريين وهو أن يعرف الاسم الأول بانفراده نحو: الأحد عشر رجلا والإثنتى عشرة امرأة. إلى التسعة عشر رجلا. وهو اختيار المصنف، وأشار إليه بقوله: وأولا ركب في الأعداد، أى عرف الاسم الأول من العدد المركب، لأنه لما تنزل بالتركيب منزلة الكلمة الواحدة، لم يدخل التعريف إلا على الجزء الأول منه، لامتناع دخول أداة التعريف حشو الكلمة. وأما امتناع تعريف المميز فلما مر، وثانيها للكوفيين والأخفش وهو أن يعرف الاسمان معاً دون المميز فيقال: الأحد عشر درهماً، والخمسة العشر ديناراً، لأن الإسمين في تقدير العطف ولو عطف أحدهما على الآخر لفظاً لا شتركا في التعريف، فكان التقدير في حكمه. وثالثها: لقوم من الكوفيين وهو اختيار جماعة من الكتاب. وهو أن يعرف الإسمان معا والمميز فقال: الأحد عشر الدرهم. أما تعريف المركبين فلما مر آنفاً. وأما المميز فلأن قولك عشرون درهماً أصله عشرون من الدراهم فعرف هاهنا نظراً إلى الأصل، ولأن الدرهم هنا جنس، والجنس يقرب تعريفه من تنكيره. ولقوله:

(١) القائل: ذو الرمة وهو من الطويل.

الشاهد في قوله: «ثلاث الأثافي» حيث أضاف «ثلاث» إلى «الأثافي» المعرف بأل. والقاعدة المعروفة من ضرورة تجريد المعرف بأل منها عند الإضافة، ولكن الشاعر أبقاها هنا لتعريف ثلاث بدل تنكيرها.

المعنى: يقول الشاعر: كيف يرد السلام أو يزيل اللبس بشرح حال الأحبة وما صاروا إليه: أحجار القدور، الديار الخالية.. يريد أن ديارهم أقفرت من السكان ولم يبق فيها من يرد سلام المسلم أو يجيب عن سؤال السائل. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٢/٢، اللسان ٣٦٨/٧، المفصل ٨٤، الخزانة ١٠٣/١، المخصص ١٠٠/١٧، ١٢٥، الدرر ٢٠٦/٢، الهمع ١٥٠/٢، الأشموني ١٨٧/١، المقتضب ١٧٤/٢، ١٤٤/٤، ديوانه ٣٣٢.

رَضِيْتُ وَطِبْتُ النَّفْسَ يَا بَكْرُ عَنْ عَمْرٍو<sup>(١)</sup>

وهو ضعيف لما مر من أن المميز يجب أن يكون نكرة، وأن اللام في البيت زائدة. أما المعطوف فتعرف الإسمان معا نحو: الأحد والعشرين رجلا، والإحدى والعشرين امرأة إلى التسعة والتسعين، لأن كل واحد منهما كلمة مستقلة للفصل بينهما بحرف العطف.

٦٩٦ وَأَبْنِ أَسْمَ فَاعِلٍ كَحَادِي عَشْرًا وَثَالِثٍ وَرَابِعٍ كَمَا تَرَى

٦٩٧ قَالَ تَعَالَى ثَانِي أَتَيْنِ كَمَا قَدْ قَالَ ثَالِثُ ثَلَاثَةً وَمَا

٦٩٨ أَيْ أَحَدُ أَتَيْنِ فَإِنْ نَوَّلتَا كَرَابِعٍ ثَلَاثَةً نَصَبْنَا

يريد أنه يجوز أن تبنى من لفظ العدد اسم فاعل مطلقا، فتقول الأول والأولى والثاني والثانية إلى العاشرة، وتركب الإسمين فتقول الحادى عشر والثانى عشر والحادية عشرة والثانية عشرة. والحادى قلب الواحد لكونه من الوحدة فوزنه عالف. وقيل ليس بمقلوب لأنه من حدا يحدوا، لأن الحادى تابع للعشرة كما أن حادى الإبل تابع لها. والثالث عشر والثالثة عشرة إلى التاسع عشر والتاسعة عشرة تبنى الإسمين معا على الفتح كما تبنيهما فى أحد عشر وبابه، وتحذف التاء من الإسمين فى المذكر وتثبتهما فيهما فى المؤنث. أما حذفهما من الجزء الأول من المذكر، فلأنه

(١) القائل: رشيد بن شهاب الشكري من الطويل وتقام البيت مع رواية أخرى:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتُ وَجُوهَهَا

صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

الشاهد فى قوله: «وطبت النفس» حيث أدخل الألف واللام على التمييز الذي يجب أن يكون نكرة وذلك ضرورة وهو رأى البصريين. أما الكوفيون فلا يقولون بوجوب تنكير التمييز بل يجوز عندهم التنكير والتعريف على سواء. ولذلك لا تكون أل زائدة بل تكون معرفة. وقد استشهد به كل من: ابن عقيل رقم ٣٧، شواهد العينى ٥٠٢/١، ٢٢٥/٣، شرح التصريح ١٥١/١، ٣٩٤، همع الهوامع ٨٠/١، الدرر اللوامع ٥١/١، ٢٠٩، شرح الأشموني ١٨٢/١، المفضليات ٣١٠.

اسم فاعل المذكر. وأما من الثانى فلأنه عدد مركب مع المذكر فلم تثبت معه التاء كما فى تركيب العدد، وأما ثبوتها فيهما مع المؤنث فظاهر أما الأول فللدلالة على أنه اسم فاعل مؤنث، وأما الثانى فلأنه عدد مركب مع المؤنث فتثبت معه العلامة كما تثبت فى العدد المركب مطلقا. وإذا تقرر هذا فاعلم أنه لا يخلو اسم الفاعل المشتق من العدد غير المركب. إما أن يريد به أنه واحد من المذكورين أو يراد أنه زائد عليهم، لكنه يصير مايدخل عليهم مثله. والأول إما أن يضاف إلى العدد الموافق له فى اللفظ نحو: ثانى اثنين وثالث ثلاثة، وإما إلى ما هو أكثر منه كقولك: هذا ثالث عشرة أى الواحد من العشرة الذى ذكر فى موضع الثلاثة ولا تجوز إضافته إلى ما هو دونه فلا يقال: ثالث اثنين بمعنى أنه واحد من اثنين، لأنه ليس من الإثنين معنى الثلاثة بخلاف العشرة، فإن فيها معنى الثلاثة. وعلى كلا التقديرين فليس فيه إلا الإضافة مطلقا على الأظهر. أما أولا فلوروده فى التنزيل مضافا كقوله تعالى: ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَتَاْنِيْ اَتْنَيْنِ﴾<sup>(٢)</sup>، وأما ثانيا فلأن معنى قولنا ثانى اثنين أو ثالث ثلاثة أنه أحد اثنين أو ثلاثة «أو بعض اثنين أو ثلاثة» وواحد وبعض لا ينتصبان اتفاقا فكذلك ما فى معناهما. وأما ثالث فلأنه إنما يعمل النصب إذا كان فى معنى الفعل وهو باطل. لأن ثالث ثلاثة لو كان فى معنى مُصَيَّرٍ ثلاثة مثلا لكان تحصيلا للحاصل إذ الثلاثة حاصلة دونه. ومنهم من أجاز تنوينه ونصب ما بعده كثالث ثلاثة، محتجا بأن معنى ثَلُثْتُ ثلاثة أتممت ثلاثة، وهو ضعيف لما مر. وأما الثانى وهو أن يراد به أن يصير الإثنين ثلاثة بنفسه فلا بد من أن يكون العدد أنقص منه بواحد، لأن لفظ التمام يجب أن يكون أكثر من لفظ المتمم بواحد. واسم الفاعل منه حينئذ لا يخلو إما أن يراد به المضى أولا. فإن أُريد به المضى فليس فيه إلا الإضافة عند البصرى كقولك هذا رابع ثلاثة أمس. وإن أُريد به الحال أو الإستقبال جاز فيه النصب والإضافة.

(١) سورة المائدة آية ٧٣.

(٢) سورة التوبة آية ٤٠.

أما النصب فنحو: هذا رابع ثلاثة الآن أو غدا قياسا على أسم الفاعل فى غير العدد، والمعنى أنه يُصَيَّرُ الثلاثة أربعة. وأما الإضافة وهو الأظهر، لأنه ليس له قوة أسم الفاعل فى غير العدد. والمعنى أنه يصير الثلاثة أربعة.

ولهذا لم يذكر سيبويه<sup>(١)</sup> النصب بل قال: نقول هذا خامس أربعة، تريد حُمُسُ الأربعة وفى التنزيل: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>. وفيه رابعهم وسادسهم وثامنهم. وأشار المصنف إلى القسم الأول وإلى تفسيره وهو مايراد به أنه أحد المذكورين بقوله: أى أحد اثنين. يريد أن معنى قوله تعالى: ﴿ثَانِيَانِ﴾<sup>(٣)</sup> أى أحد اثنين لما مر. وأشار إلى القسم الثانى وهو المصير بقوله: فإن تؤنث كرابع ثلاثة نصبت أى نصبت الثانى بالإسم الأول المصير. وقد بينا أنه لا ينوى إلا إذا أريد به الحال أو الإستقبال، وأن لفظه لأبد وأن يكون أكثر من لفظ معموله بواحد. واعلم أنك إذا جاوزت العشرة فلا يخلو إما أن يتفق لفظا العدد أو يختلفا. فإن آتفقا جاز بناء أسم الفاعل منه آتفاقا، ولا يكون إلا على المعنى الأول، وهو أن يكون واحدا من العدد الذى أضيف إليه. لأن مازاد على العشرة لافعل له، وفى كيفية استعماله ثلاثة أوجه. أحدها: أن يذكر الإسمان جميعا فى الأول والثانى فيقال: حادى عشر أحد عشر. وفى المؤنث: حادية عشرة إحدى عشرة. فحادى عشر تركيب مبنى على الفتح لأن الأصل حادى وعشرة وكذلك أحد عشر، والجزء الأول أعنى حادى عشر مضاف إلى الجزء الثانى. أعنى أحد عشر وهو فى موضع الجر بإضافته الأول إليه. وثانيهما: أن يحذف الإسم الثانى من المركب الأول أستغناء عنه بذكره فى الثانى نحو: حادى أحد عشر وحادية أحد عشر. وحادى على هذا الوجه معرب بوجوه الإعراب لانتقاء علة البناء وهى

(١) انظر: سيبويه ١٧٢/٢، المقتضب ١٨٢/٢، ١٨٣. واختار المبرد رأى المازني والأخفش فى تخطئة

هذا رأى. انظر: هامش المقتضب ١٨٣/٢.

(٢) سورة المجادلة آية ٧.

(٣) سورة التوبة آية ٤٠.

التركيب. وأما أحد عشر فمبني لكونه مركبا، وهو في موضع الجر بإضافة الأول وهو حادى إليه. وثالثها: أن يحذف العجز من الأول والصدر من الثانى فيبقى لفظه لفظ المضاف فيقال: حادى عشر، وحادية عشر إلى آخرها. واختلف في الأول. فالبصرى يرى أنه مبنى على الفتح لكونه مركبا مع عشر.

والكسائى والفراء ذهبا إلى أنه معرب لأنه لما حذف منه العجز روى فيه الانفصال. وأما الثانى وهو عشر فمبنى على الفتح بالاتفاق لتضمنه معنى حرف العطف كما كان قبل الحذف. وإن اختلف اللفظان نحو: ثالث عشر اثنى عشر ورابع عشر ثلاثة عشر فسيبويه<sup>(١)</sup> وأكثر النحاة أجازوه على وجه الإضافة قياسا على متفق الألفاظ لاشتراكهما في تقدير الإضافة.

ومنع الأخفش<sup>(٢)</sup> والمازنى<sup>(٣)</sup> والمبرد<sup>(٤)</sup> لامتناع أن يبنى من العدد المركب المختلف اسم الفاعل بمعنى المصير بخلاف المتفق، فإنه لما لم يكن بمعنى المصير بل بمعنى أحد العدة لم يمتنع ذلك فيه.

٦٩٩ وفي التواريخ اللبالي عُدَّتْ نحو كَتَبْتُه لِحَمْسٍ خَلَّتْ  
٧٠٠ من غُرَّةٍ إِلَى آتِصَافِ الشَّهْرِ وَبَقِيَتْ إِلَى سِرَارِ الْبَدْرِ  
التاريخ: كلمة معربة وفيه لغتان: أَرَحْتُ وَوَرَّحْتُ، وهو عبارة عن توقيت الزمان ليعرف به مقدار ما بين أول مدة الإبتداء إلى أى وقت شئت. وقيل:

(١) يقول سيبويه في ذلك ١٧٣/٢: «... و نقول هو خامس أربع إذا أردت أن تصير أربع نسوة خمسة ولا تكاد العرب تكلم به كما ذكرت لك. وعلى هذا نقول: رابع ثلاثة عشر كما قلت خامس أربعة عشر».

(٢) يقول المبرد في المقتضب ١٨١/٢: «... كما تقول هذا رابع ثلاث، وخامس أربع فهذا قول النحويين المتقدمين، وكان أبو الحسن الأخفش لا يراه صوابا وذلك لأنك إذا قلت: رابع ثلاثة فأينما تجرجه مجرى ضارب ونحوه، لأنك كنت تقول: كانوا ثلاثة فربعهم، وكانوا خمسة فسدسهم، ولا يجوز أن تبني فاعلا من خمسة وعشرة جميعا لأن الأصل: خامس عشر أربعة عشر ثم يقول: والقياس عندي ما قال وهو قول المازنى».

انظر: التفصيل في هذا الموضوع: المقتضب ١٨١/٢ — ١٨٢، سيبويه ١٧٣/٢، شرح المفصل لابن يعش ٣٦/٦، شرح الكافية ١٤٩/٢.

اشتقاق من الإرخ بكسر الهمزة وفتحها، وهو ولد البقرة الوحشية البيضاء، والجامع بينهما الشهرة. كما أن الشهر لما بين الهلالين لاشتهاره، والسنة لاثنتي عشرة شهرا لإنارتها بآجتاع الشهرة، وفي ضمنها اثني عشرة مرة. لأن أصلها سنة من السناء وهو النور وقيل خصته خصت البقرة بذلك، لأنهم يكون بها عن السنين وفي التنزيل: ﴿إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ﴾<sup>(١)</sup> فسروا البقرات هنا بالسنين. ولما كان التاريخ مشتملا على ليال وأيام، كان الأصل أن يبدأ فيه بالأيام تغليبا للمذكر على المؤنث طردا للقاعدة في تغليب المذكر.

وإنما عدل عنه لأن التاريخ مبنى على الأسبق، والأسبق هي الليلة لأنها أول الشهر لأن الهلال إنما يظهر ليلا، ولأن مدار تاريخ العرب على الأشهر القمرية وبزوغ القمر وظهوره في الليل، وقيل إن شهرة الأيام أغنت عن تغليها، فإذا أرخت في أول الشهر قلت: كتبته غرة شهر كذا، أو مستهل شهر كذا، أو من أول يوم كذا، ولا تقول لليلة خلت وأنت فيها، لأنها لم تمض فإذا دخلت في اليوم قلت: لليلة خلت، ولليلتين خلتا. والأجود أن يقال: لثلاث ليال خلون ولخمس خلون إلى عشر خلون. فإذا جاوزت العشر قلت: لإحدى عشرة ليلة خلت إلى خمس عشرة ليلة خلت. وقول المصنف لخمس خلت ضعيف، لأن التقدير: لخمس ليال خلون إلى العشرة لأن من الثلاثة إلى العشرة يضاف إلى الجمع. وخلون صفة لليالي وهو جمع مكسر غير عاقل، فالأفصح أن يؤتى بضمير الجمع المؤنث وهو النون.

وإن كان لا يمتنع الإتيان بالتاء تنزيلا لها من منزلة المدة. وأما من إحدى عشرة ليلة خلت إلى خمس عشرة ليلة خلت فلا يجوز إلا بالتاء، لأن المميز فيه واحد مؤنث. وخلت صفة للمميز. قوله: وبقيت إلى سرار البدر. يريد أنك جاوزت النصف الثاني من الشهر قلت في تاريخه: كتبته لخمس عشرة ليلة بقيت من شهر كذا إلى تسع عشرة ليلة بقيت. وتقول في اليوم العشرين: لعشر ليال بقين. فيأتي بضمير الجمع الذي هو النون لأنه صفة لجمع لما مر. فثبت أن تخلون وخلت

(١) سورة يوسف آية ٤٣.

مختصان بالصنف الأول وبقيت وبقيت بالنصف الأخير في الأعراف. ومنهم من يأتي بحرف الشرط فيقول: لعشر إن بقين، ولخمس عشرة ليلة إن بقيت تحريا من نقصان الشهر أو مخافة الخطأ. وقوله: إلى سرار البدر يريد به إلى خفائه، لأن السرار هو الإخفاء ومنه: أسر الحديث. وقد أطلق اسم البدر على القمر حالة السرار تجوزا، إما باعتبار ما كان عليه أو بما يؤول إليه، لأن البدر لا يصدق عليه حقيقة إلا وقت كما له. وسمى بدرا إما لسعته أو لأنه يبادر ليلة المقابلة الشمس في الطلوع. وأعلم أنهم غلبوا التاريخ المؤنث على المذكر، كما غلبوا ضُبْعَان ثنية ضُبْعُ للمؤنث والمذكر هربا من اجتماع الزوائد، فإذا أتيت بالمفسر المذكر كقولك: كتبت لخمسة أيام خلت، ولابد من التاء لأن المضاف إليه مذكر. وأما إذا جمعت بينهما وقلت: سرت خمسة عشرة بين يوم وليلة فالأجود تغليب المؤنث لما مرّ كقوله: أَقَامَتْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَلَيْلَةً .....

ومنهم من يغلب المذكر فيقول: ثلاث من بين يوم وليلة. وقيل: إن أول من أَرخ في الاسلام عمر<sup>(٢)</sup> رضى الله عنه، وأما في الجاهلية فإنهم كانوا يؤرخون بالوقائع.

---

(١) لم أعر على قائله: وقد استشهد به الشارح على أنه إذا اجتمع المذكر والمؤنث في الأعداد غلب التأنيث التذكير. فقال اقامت بالتأنيث مع ان العدد مذكر ومؤنث.

(٢) عمر بن الخطاب رضى الله عنه.

## ( كم الخبرية )

- ٧٠١ وَشَبَّهُوا بِالْعَدَدِ الْكَثِيرِ كَمْ فِي السُّؤَالِ نَاصِبَ التَّفْسِيرِ  
 ٧٠٢ تَقُولُ كَمْ عَبْدًا مَلَكَتْ نَاصِبُهُ وَأَخْفَضُ بِكُمْ حَيْثُ تَكُونُ وَاجِبُهُ  
 ٧٠٣ أُنَى خَبَرِيَّةٌ كَكَمْ عِنْدَ لِيَا وَهِيَ نَقِيضُ رَبٍّ وَأَسْمَ بَيْنَا  
 ٧٠٤ مَوْضِعُهَا فِي خَالَتَيْهَا يُعَرَّبُ يُرْفَعُ أَوْ يُجَرُّ أَوْ يَنْتَصِبُ  
 ٧٠٥ نَحْوَ بِكُمْ يَغَتْ وَكَمْ مَلَكَتَا وَكَمْ لَهُ اسْتَحَبَّرَتْ أَوْ أَخْبَرْنَا  
 ٧٠٦ وَأَلْصَبَ بِكُمْ مَفْسَرًا إِنْ فُصِّلَا كَكَمْ بِجَوْدٍ مُقَرِّفًا نَالَ الْعَلَى  
 ٧٠٧ وَالْجَرَّ فِي السُّؤَالِ بَعْدَ كَمْ وَرَدَ وَالنَّصْبُ فِي الْأَخْبَارِ أَيْضًا لَا يُرَدُّ
- إنما شبهت كم بالعدد لأنها يكتنى بها عنه. أما في الاستفهام فعن مطلقه. وأما في الخبر فعن كثيرة، ولأن جوابها في الاستفهام عدد كما يبين. وهو اسم بدليل دخول حرف الجر عليها، والإضافة إليها. وجواز وقوعها مبتدأة، ومفعولة، وعود الضمير إليها، وابدال الاسم منها نحو: كَمْ مَالُكَ: أعشرون أم ثلاثون؟. واختلف فيها من جهة التركيب والإفراد، فذهب البصري إلى أنها مفردة لأنه الأصل، والكوفي إلى أنها مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية، وحذف ألفها كما يحذف مع حرف الجر في نحو: لم. وأسكن الميم، وإذا تقرر هذا فلندكر ما يتعلق بتفسيرها على ترتيب ما في الكتاب من مباحث.

## الأول :

في مميزها: ولما كانت مبهمة في أصل وضعها لم يكن لها بد من مميز في كلا



وجهيها، أما الإستفهامية فمميزها منصوب مفرد. أما نصبه وهو الأصل فلأنها لما كانت لمطلق العدد مع قطع النظر عن قلة أو كثرة، وجب أن تحمل على وسط العدد وهو ينصب مميزه، لأنها لو حملت على أحد الطرفين لكان ترجيحاً من غير مرجح، ولأن الإستفهامية تقتضى الفعل الذى من شأنه أن ينصب. وأما أفرادها فلأنها بمنزلة عدد منون، ولا يفسر إلا بواحد مفرد. فإن كان الاسم بعدها جمعا نحو: كم لك غلمانا لم يكن مفسرا، بل كان منصوباً على الحال، والعامل فيه الجار والمجرور. والمميز محذوف والتقدير: كما نفسا غلمانك؟ فى حال ما هم كذلك، فلو قدمت غلمانا على الجار والمجرور نحو: كم غلمانا لك، امتنع عند البصريين مطلقاً، لأنه لا يكون تمييزاً لكونه جمعا، ولا حالاً لكونه مقدما على العامل المعنوى. وأما الخبرية فمميزها مجرور ويكون مفردا وجمعا. أما جره فلأنها لما كانت للتكثير حملت على نهاية العدد وهو يَجُرُّ مُمَيِّزَه، ولأنها نقيضة رُبِّ، فحملت فى العمل عليها. وأما جواز كونه مفردا وجمعا، فلأنها لما كانت لعدد كثير كالمائة والألف جاز فيها الأفراد، ولما كانت موضوعة للتكثير، ولفظها لا يدل عليه بخلاف المائة والألف، جاز أن يكون جمعا اشعاراً بدلالاتها على الكثرة. وأشار المصنف إلى مميز الإستفهامية بقوله: كم فى السؤال ناصب التفسير. وقد احترز بالسؤال عن الأخبار، وناصب حال من كم. والتفسير التمييز وكم هي الناصبة له. فإذا قيل كم درهما لك. فدرهم منصوب بكم على تقدير التنوين، كما ينصب المفسر بعد أحد عشر بتقدير التنوين كما مر. ومثل المنصوب بها بقوله: تقول كم عبدا ملكت ناصبة. أى أنها الناصبة لعبد بتقدير التنوين، والنون فى نحو عشرين درهما. وأشار إلى مميز الخبرية بقوله: وخفض بكم حيث تكون واجبة. وقوله: أى خبرية تفسير لقوله واجبة ككم عبد لنا. تمثيل للخبرية الواجبة. ومعنى كونها واجبة أن الكثرة بها متحققة بخلاف الإستفهامية. فإن [المستول]<sup>(١)</sup>

(١) هكذا فى (ق، ك) وفى الأصل «ص» السؤال.

بها غير متحقق عند السائل. واعلم أن من قد تدخل على مميزها أما الإستفهامية فنحو: كم من رجل جاءك؟ وأما الخبرية فكقوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ﴾<sup>(١)</sup>. ودخولها مع الخبرية أكثر. وتقدر الخبرية تامة بمنزلة اسم منون والمميز مجرور بمن، واختلف في المجرور بعدها بغير من. فالأكثر أنه مجرور بكم. ونقل عن الخليل<sup>(٢)</sup> والكوفيين أنه مجرور بمن مقدره بدليل ظهورها مع المميز في بعض الصور كما يبين. وفي المعطوف كقوله:

كَمْ مِنْ ضَاحِكٍ مِنْ ذَا وَكَمْ مِنْ سَاخِرٍ<sup>(٣)</sup>

### المبحث الثاني :

في علة بنائها: أما الإستفهامية فلتضمنها معنى حرف الإستفهام، وأما الخبرية فحملا لها على الإستفهامية لاشتراكهما في اللفظ، ولأن وضعها على حرفين كوضع بعض الحروف، أو حملا لها على رب، لأنها نقيضتها في المعنى. وأشار إلى هذا الوجه بقوله: فهي نقيض رب. أى أنها نقيضتها من حيث أنها للتكثير كما أن رب للتقليل فهما متناقضتان في المعنى. قوله: واسم بنيا إشارة إلى كونها اسما، وإلى علة بنائها. أما اسميتها فقد مر بيانه، ولأنه يصدق عليها حد الاسم لأنها كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة. وأما علة بنائها فلما مر آنفا. وأما سكونها فلأنه الأصل في البناء.

(١) سورة الأعراف آية ٤.

(٢) انظر: سيبويه ٢٩٣/١، الإنصاف ٣٠٣/١، شرح المفصل ١٢٦/٤.

(٣) القائل: الأعشى وهو من البحر السريع.

الشاهد في قوله: «كم من ضاحك وكم من ساخر» حيث جاء مميزكم الخبرية مجرورا بحرف الجر الظاهر. وهذا جائز، وقد استشهد به كل من: ابن الشجري في أماليه ٣٦٤/١، وديوان الأعشى ص ٢٠٦.

## المبحث الثالث :

لما ثبت أنها اسم لم يكن لها بد في كلا وجهيها من موضع من الإعراب إذا ركبت مع العوامل، إما رفعا أو نصبا أو جرا. وأشار إليه بقوله: موضعها في حالتها يعرب. ويريد بحالتها كونها استفهامية وخبرية. قوله يرفع أو يجر أو ينتصب: يريد أن إعرابها على حسب ما يقتضيه العامل من الإعراب، إلا أنه لا يجوز أن يكون فاعلا ولا مفعولا [لما]<sup>(١)</sup> لم يسم فاعله، لأنها لما كان لها صدر الكلام لتضمنها معنى الإستفهام أو معنى الإنشاء، والعامل في الفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله لا يكون إلا متقدما عليهما لما مر في الفاعل. أمتنع [فيهما]<sup>(٢)</sup>.

قوله: نحو بكم بعت. مثال للمجرور لدخول حرف الجر عليه، والجار يتعلق بالفعل الذي هو بعت، لأن الإستفهام له صدر الكلام. وقوله وكم ملكتا: مثال لكونها منصوبة المحل، والعامل فيها الفعل الذي هو ملكت. ويدل على نصب محلها ظهور النصب فيما يضاف إليها نحو غلام كم رجل ضربت. فغلام منصوب بضربت. قوله: وكم له مثال للمرفوعة المحل وله خبرها. قوله: استخبرت أو خبرتا يريد أنه لا فرق بين كونها خبرية وبين كونها استفهامية في الحكم على محلها بالإعراب على حسب ما يقتضيه من العوامل كما مر في الإستفهامية. فإن الحكم بذلك لا يختلف فيهما. والأولى أن يقال في ضابط إعرابها: أنها إذا لم تكن ظرفا ولا مصدرا، فإن لم يدخل عليها حرف الجر، فإن كان بعدها فعل لازم أو اسم جار ومجرور نحوكم رجلا قام، وكم مالك وكم عبدا لك، وكم غلام لى فهى مبتدأة مطلقا. وجاز الإبتداء بها وهى نكرة لتضمنها حرف الإستفهام، أو لما فيها من العموم. ويجوز أن تكون المعرفة التى بعدها مبتدأة وهى الخبر. وإن كان الفعل بعدها متعديا، فإن لم يشتغل عنها بضميرها نحو: كم عبدا اشتريت، وكم جارية أعتقت

(١) سقطت من الأصل (ص) والأفضل وجودها.

(٢) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (فيها).

فهي مفعولة للفعل الذى بعدها، إلا أن يحذف العائد ضرورة، وإن اشتغل بضميرها نحوكم عبدا ملكته، وكـم جارية أعتقتها فهي مبتدأ، والجملة بعدها خبرها. ويجوز أن تكون مفعولة بفعل يفسره الظاهر، ولا يقدر إلا بعدها لامتناع أن يعمل فيها فعل قبلها مطلقا. والأول أولى لعدم الحذف الذى هو على خلاف الأصل. وإن دخل عليها حرف جر أو أضيف إليها فهي مجرورة نحو: بكم رجل مررت، وعلى كم [رجل]<sup>(١)</sup> نزلت، وغلام كم رجل أكرمت. والجار يتعلق بالفعل الذى بعدها لما مر. وكذلك فى الخبرية. وإن كانت ظرفا أو مصدرا وبعدها فعل كانت منصوبة به مطلقا. وإن كانت ظرفا وبعدها مصدر كقولك: كم يوما سفرك كان المصدر مبتدأ. وهى الخبر وتتعلق بمحذوف، ولا يجوز أن تكون هى المبتدأ لامتناع الإخبار بالحدث عن الزمان لما بينهما من المغايرة.

#### المبحث الرابع :

فى الفصل بينها وبين مميزها. أما الخبرية فالأجود نصب المميز لضعف عملها فى المضاف عند وجود الفاصل. فإن الجر وإن كان هو الأرجح، فإنه صار فى هذه الصورة مرجوحا كما فى نعت النكرة والبدل فى الإستثناء إذا تقدما. وهو المراد بقوله: وانصب مفسرا بكم إن فصلا. أى فى كم الخبرية، لأن مميزها قبل الفصل كان مجرورا بالإضافة. وأستدل على النصب مع الفصل بالظرف يقول الشاعر:

كَمْ بِجُودٍ مُّقْرِفًا نَالَ الْعَلَى وَشَرِيفٌ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ<sup>(٢)</sup>

(١) هكذا فى (ق، ك) وفى الأصل (ص) (رجلا).

(٢) القائل: أنس بن زعيم من المديد، قالها لعبيد الله بن زياد. ويروى البيت برواية أخرى:

كَمْ بِجُودٍ مَقْرِفٌ نَالَ الْعَلَى

وَكَمِ بِخُلُوفٍ قَدْ وَضَعَهُ

الشاهد فى قوله: «كم بجود مقرفاً» حيث فصل بين كم الخبرية ومميزها بفاصل وهو قوله: «بجود» الجار والمجرور و مع الفصل نصب مميزكم فقال مقرفا.

يروى بنصب مقرف. وقد فصل بالظرف وهو بجود. ومنهم من يحجره مع الفصل. قال:

كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ سَيْدٍ ضَحْمِ الدَّسِيعَةِ مَا جِدَ نَفَّاعٍ<sup>(١)</sup>  
كما يحجره مع الفصل بالظرف في غيركم كقوله:

كَمَا لُحِطَ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيَّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ<sup>(٢)</sup>  
وسيبيويه<sup>(٣)</sup> لا يميزه في غير الشعر، والأفصح النصب لما مر. ومنه قول الآخر.  
تُوِّمُ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مُحْدَوْدِبًا غَارَهَا<sup>(٤)</sup>

= وقد استشهد به كل من: الأشموني ٨٢/٤، شواهد العيني ٤٩٣/٤، الخزانة ١١٩/٣، شرح شواهد الشافية ص ٥٣، الدرر ٢١٢/١، ٢٠٦/٢، الحماسة البصرية ١٠/٢، الهمع ٢٥٥/١، ١٥٦/٢، المقتضب ٦١/٣، الإنصاف ٣٠٣، سيبويه ٢٩٦/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٤.

(١) القائل: الفرزدق وهو من الكامل:

الشاهد في قوله: «كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ سَيْدٍ» حيث فصل بين كم الخبرية ومميزها «سيد» بفواصل طويلة وهو الجار والمجرور وقد جاز هذا لوروده في الشعر العربي. ومثله سيبويه للضرورة. وكَمْ مبتدأ والجار والمجرور «في بني سعد» متعلق بمحذوف خبر. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٩٦/١، المقتضب ٦٢/٣، الإنصاف ٣٠٤، الأشموني ٨٢/٤، ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٠/٤، شروح العيني ٣٩٢/٤.

(٢) القائل: أبو حية التميمي وهو من الوافر.

وصف الشاعر في هذا البيت رسوم الدار فشبهها بالكتاب في دقتها والإستدلال بها، وخص اليهود لأنهم أهل كتاب.

الشاهد: في قوله: «بِكْفِ يَوْمًا يَهُودِيَّ» حيث فصل بين المضاف وهو «بكف» والمضاف إليه وهو «يهودي» بأجنبي «يومًا» وبقي على جره وهذا غير جائز إلا في الضرورة. وقد استشهد به كل من: المقتضب للمبرد ٣٧٧/٤، الأشموني ٢٧٨/٢، سيبويه ٩١/١، الإنصاف ٤٣٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/١، ٢٥٠/٢، التصريح على التوضيح ٥٩/٢، مع الهوامع ٥٢/٢، الدرر اللوامع ٦٦/٢.

(٣) سيبويه ٩١/١، الأصول في النحو ٣٨٣/١، شرح المفصل ١٣٠/٤، المقتضب ٥٩/٣ — ٦١.

(٤) القائل: زهير بن أبي سلمى من المتقارب وقيل لابنه كعب.

الشاهد في قوله: «وَكَمْ دُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مُحْدَوْدِبًا» حيث فصل بين كم الخبرية ومميزها المنصوب =

وأما قول القطامي<sup>(١)</sup>:

كَمْ نَأْتِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَاذُ مِنَ الْإِفْتَارِ أُحْتَمِلُ<sup>(٢)</sup>  
 فيروى منصوباً ومرفوعاً ومجروراً. أما النصب فلأجل الفصل على الأظهر. وأما  
 الجر فعلى لغة من جر مع الفصل. وأما الرفع فلأنه فاعل نالتى. وكـ ظرف زمانى  
 أى كم مرة أو يوماً. وإذا قلت: كم ضربت رجلاً، وجعلت رجلاً تمييزاً، فالأولى  
 الإتيان معه بمن لئلا يلتبس بمفعول ضربت. وإذا جعلت رجلاً مفعولاً به لضربت  
 كانت كم منصوبة المحل، إما مصدراً أو ظرف زمان. وأما الإستفهامية فيجوز  
 الفصل بينها وبين مميزها بالظرف وحرف الجار جوازا حسناً مطلقاً. نحو: كم لك  
 غلاماً، وكـ عندك جارية بخلاف العدد الذى بمعناها، فإنه لا يحسنُ اشترت

= «محدودياً» بفواصل وهو الظرف والجار والمجرور. وهذا وارد في اللغة. وقد استشهد به كل من:  
 سيبويه ٢٩٥/١، العقد الفريد ٢٠٧/٣، المحتسب ١٣٨/١، الإنصاف ٣٠٦، العمدة ١٣/١،  
 ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٩/٤، ١٣١، شرح شواهد العيني ٢٩١/٤، الأشموني ٨٣/٤،  
 اللسان «غور».

(١) هو عمير بن شبيب بن عمرو بن عباد «أبو سعيد» يقال له أيضاً (صريع الغواني) ولعله أول من  
 لقب بهذا اللقب، كان نصرانياً فأسلم وهو ابن أخت الأخطل الشاعر المشهور، من الطبقة الثانية  
 من شعراء الإسلام. قيل أحسن الناس ابتداءً في الجاهلية امرؤ القيس وفي الإسلام القطامي.  
 توفي سنة ١٣٠هـ.

انظر معجم الشعراء ٩٣، الأغاني ١٧٥/٢٣، ٣٤٣، الخزانة ٣٧١/٢.

(٢) القائل: القطامي من قصيدة له من البسيط يمدح فيها عبد الواحد بن الحارث بن الحكم والى  
 المدينة في عهد مروان بن الحكم.

المعنى: يقول الشاعر: لقد أنعم على هؤلاء وزادوا في إنعامهم عند فقري وحاجتي التي بلغت إلى  
 حد أنني لا أقدر على الإرتحال لطلب الرزق ضعفاً وفقراً.

الشاهد في قوله: «فضلاً» فقد جاء في ثلاث حالات: النصب على أنه تمييز لكم الخبرية ومع  
 وجود الفاصل بين كم وتميزها. وسيبويه يوجب ذلك في الضرورة والفراء يجيزه في السعة. والجر:  
 على لغة من جر مع الفصل أي دون تأثر بالفصل والرفع على إلغاء كم. وهو فاعل للفعل نالتى.  
 وقد استشهد به كل من سيبويه ٢٩٥/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٤، الأشموني ٨٢/٤،  
 الخزانة ١٢٢/٣، المقتضب ٦٠/٣، الإنصاف ٣٠٥، شواهد العيني ٢٩٨/٣، جمهرة القرشي  
 ١٥٣، الهمع ٢٥٥/١، الدرر ٢١٢/١، ديوانه ٦.

خمسة عشر لك عبدا، ورأيت عشرين عندك جارية، وإنما حسن الفصل مع كم دون العدد، لأنهم جعلوا الفصل مع كم عوضا عن التمكن الذي سُلِّيت عنه مع كثرة استعمالها، فلا يرد نحو خمسة عشر، وإن كان غير متمكن. أما أولا فلأن العلة مركبة من عدم التمكن وكثرة الإستعمال. وفي خمسة عشر قد آتتفى أحد جزئى العلة وهو كثرة الإستعمال، وأما ثانيا فلأن بناء خمسة عشر عارض للتركيب. وأما ثالثا فلأن كم يجوز حذف مميزها عند قيام القرينة الدالة عليه نحو: كَمْ مَالِكَ؟ وكَمْ ضربت أكثر من جواز حذف مميز العدد نحو: أعشرون عندك أم ثلاثون؟ وإذا ترجح جواز الحذف كان جواز الفصل أرجح لكونه أسهل منه. وأما قوله:

عَلَى أَتْنَى بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا<sup>(١)</sup>  
فشاذ لا يقاس عليه.

### المبحث الخامس :

في جواز حمل كل واحدة منهما على الأخرى فيما هو الأصل في مميزها وأشار إليها بقوله: والجر في السؤال بعد كم ورد، والنصب في الأخبار أيضا لا يرد. أى لا يُجَرُّ بالإستفهامية وينصب بالخبرية لما بينهما من المشابهة في اللفظ ولزومهما الصدر وأفتقارهما إلى مميز، والحكم على موضعهما بالإعراب، وأن لا يكونا فاعلين، وأنها يجوز الحمل على لفظهما تارة وعلى المعنى أخرى في التثنية والجمع

(١) القائل: عباس بن مرداس. انظر ديوانه ص ١٣٦.

الشاهد في قوله «ثلاثون للهجر حولًا» حيث فصل بين التمييز ومميزه بأجنبي وهو الجار والمجرور، واعتبره الشارح شاذًا. وقد استشهد به كل من: الخزانه ٥٧٣/١، شواهد العينية ٤٨٩/٤ الدرر ٢١٠/١، سيبويه ٢٩١/١، اللسان (كامل) ١١٨/١٤، الأشموني ٢٧١/٤، المقتضب ٥٥/٣، شرح المفصل ١٣٠/٤، الإيضاح ٢٢٤، الإنصاف ١٧٤، الأصول ٢٤٦/١، مجالس نعلب ٤٩٢، السيرافي ١٨/٣.

والتأنيث، لكنه لا يكون ذلك في الإستفهامية مطلقا، بل إذا كانت مجرورة نحو بكم درهم بعث لأنها لما كانت مع مميزها كالشيء الواحد، استغنى بدخول حرف الجر عليها عن دخوله. وقيل الجر بمن فالباء عوض عن من المقدرة، أعنى الداخلة على كم كما كانت الواو عوضا عن رب. فعلى هذا لا تكون الإستفهامية محمولة في الجر على الخبرية. وأما النصب في الخبرية فإن بنى تميم ينصبون بها نحو: كما رجلا زارنى، وإن لم يفصل بينها وبين مميزها. ومنه قول الفرزدق:

كَمْ عَمَةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةً فِدَاءً قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي<sup>(١)</sup>

يروى بنصب عمة وخالة وجرهما ورفعهما. أما النصب فيحتمل أن تكون كم خبرية وأستفهامية. فإن كانت خبرية كان تكثيرا للعمات، لأن الكلام في معرض الهجو. وهو إنما يكون بما قد ثبت وهو الخبر لا الإستفهام. وإن كانت أستفهامية كان السؤال عن العمات تهكما وأستهزاء. والمعنى أخبرنى عن عدد تلك الأزمان التى حلبن عشارى فيها، أو عن عدد الحلبات. فأنى قد نسيتها. وأما مع الجر فلا تكون إلا خبرية، لامتناع أن يكون مميز الإستفهامية مجرورا من غير عوض لما مر. وأما الرفع فبالإبتداء. والخبر إما قد حَلَبْتُ، وساغ الإبتداء بالنكرة لأنها وصفت بالجار والمجرور، أو يكون الجار والمجرور هو الخبر، وجواز الإبتداء بالنكرة حينئذ إما لاعتمادها على الإستفهام قبلها، وإما لأن كم معلولة لخبرها. فيصير تقدم معمول

(١) القائل: الفرزدق من قصيدة له يهجو بها جريرا.

الشاهد في قوله: «عمة» فقد وردت على الروايات الثلاث: الرفع، النصب، الجر. والرفع «عمة» مبتدأ نكرة، وسوغ ذلك وقوعها بعد كم الخبرية. والشارح استشهد بها هنا مع رواية النصب فإن بنى تميم ينصبون بكم الخبرية. وعلى هذا يكون المعنى عمات كثيرات قمن بهذا العمل. لأن الكلام في معرض الهجاء.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٥٣/١، ٢٩٣، السيوطي ١٧٤، الخزانة ١٢٩/٣، شواهد العينية ٥٥٠/١، الدرر ٢١١/١ شرح التصريح ٢٨٠/٢، شواهد العينية ٤٨٩/٤، الخزانة ١٢٦/٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٣/٤، اللسان (كم) ٤٣٣/١٥، الهمع ٢٥٤/١، الأشموني ٢٠٧/١، ٢١٢، ٨١/٤، المقتضب ٥٨/٣، ابن عقيل ١٩٥/١، الأصول ٢٤٨/١، ديوانه ٣٦١/١.



الخبر بمنزلة تقدم الخبر، ويجوز في كم مع الرفع أن تكون استفهامية وخبرية. [فالاستفهامية]<sup>(١)</sup> سؤال عن الحلقات تهكماً، والخبرية إخبار عن العمة. أما كم فتحتمل أن تكون مصدرية وظرفية بالنظر إلى مميزها، لأنه إن قدر كم حلبة كانت مصدرية، وإن قدر كم مرة أو يوماً كانت ظرفية، والأجود أن تكون كم مع رفع العمة استفهاماً. لأن الاستفهامية يحذف مميزها، والخبرية لا يحذف ما يضاف إليه. لأن حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف ضعيف. واعلم أن كم لما كان لفظها مفرداً مذكراً، ومعناها يصح أن يعبر به عن كل ذى كمية مطلقاً، فإذا عاد عليها ضمير جاز أن يعود على اللفظ تارة نحو: كم رجل لقيته وامرأة، وكم رجل جاءك، وامرأة جاءك. وتارة على المعنى نحو: كم امرأة لقيتها وكم امرأة جاءتك، وكم نساء لقيتهن، وكم رجال جاءوك؟ وفي التنزيل: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً﴾<sup>(٢)</sup>. فالضمير في جميع هذه لابد وأن يعود على كم لكونه مبتدأ وخبر جملته. ولا يعود على المميز لكلا يبقى المبتدأ بلا عائد.

(١) هكذا في (ك) و في الأصل (ص) و (ق) فالاستفهام.

(٢) سورة النجم آية ٢٦.

## ( باب معانى الأدوات )

٧٠٨ الْقَوْلُ فِي مَعْنَى بَقَايَا كَلِمٍ يَحْتَاجُهَا النَّاشِئُ فِي التَّعَلُّمِ  
البقايا جمع بقية مثل عطايا وعطية، وباقية الشيء وبقيته بمعنى واحد، والكلم  
اسم جنس، وليس بجمع على الأصح لما مر. ويؤيده تذكير وصفه كقوله تعالى:  
﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾<sup>(١)</sup> لو كان جمعا لامتنع تذكير وصفه. وقوله يحتاجها  
أى يحتاج إليها، فلما حذف الجار عداه إلى المفعول. ويريد بالناشئ المتوسط في  
العلم لا الموهل فيه.

٧٠٩ مَعْنَى كَأَيَّ كَمْ وَمِنْ لَهَا أَلْتَرِمَ خَيْرٍ وَأَيَّ مِثْلُ نَعَمْ قَبْلَ الْقَسَمِ  
يريد أن معنى كأي معنى كم الخبرية في الدلالة على العدد الكثير وهو  
الأعرف، لأنها لما ركبت من كاف التشبيه وأى الإستفهامية حصل من اجتماعهما  
معنى لم يكن لكل واحد منهما حالة الإنفراد، وهو التكثر الذى تفيدته كم الخبرية.  
وأى مجرور فى الأصل بالكاف لأن حرف الجر لا يعلق عن العمل، فإن قيل  
فحرف الجر لا يكون عاملا إلا إذا كان متعلقا بفعل أو معنى فعل وليس هاهنا  
كذلك. قيل: إن العمل لا يتوقف على التعلق، فإن الزائد يعمل كالباء فى خبر  
ليس مع كونه غير متعلق بشيء مطلقا. فإن قيل: فالكاف ليس بزائد، فلا يقاس  
على ماهو زائد. أجبت: بأن المراد أن عمل حرف الجر لا يتوقف على كونه متعلقا  
بشيء فى الجملة. والحق أن الكاف إنما يتعلق هاهنا بشيء، لأنه لما رُكِبَ مع أى  
صار كالكلمة الواحدة، ولهذا زال الشبه عن الكاف، والإستفهام عن أى، والإسم

(١) سورة فاطر آية ١٠.

الذى بعدها إذا لم يدخل عليه من نحو: كَأَيَّ رجلاً جاءك وجب نصبه على التمييز للزوم التنوين المانع من الإضافة. والعامل فيه كَأَيَّ وموضعها رفع بالإبتداء. ولو قلت كَأَيَّ رجلاً رأيت كان موضعها نصباً بالفعل بعدها لأنه مُتَعَدِّ. والأكثر أن يدخل عليه من. وفي التنزيل: ﴿وَكَأَيَّ مِّنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿فَكَائِنٌ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾<sup>(٢)</sup>. وإليه أشار بقوله: ومن لها التزم، وإنما التزم معها في الأكثر لأنها لما لم تدل على التكثر في الأصل قرن بها من الدالة على الجنس تقوية لدلالاتها على التكثر، ولأن المجرور بعدها لما كان يُوهَّم أنه بدل من أى أُزِيلَ بدخول من عليها بخلاف كم. ولئلا يحصل اللبس في بعض الصور، لأنه إذا قيل كائن رجلاً ضربت مثلاً احتمل أن يكون رجل منصوباً بالكائن فيكون واحداً في معنى الجمع الكثير، وأن يكون منصوباً بضربت، وكائن: ظرف أى كائن مرة أو زماناً ضربت رجلاً، فيكون التكثر للمرار، ورجل حينئذ مفرد لفظاً ومعنى. وفيها ست لغات: الأولى: كايـن بوزن كعي وعليها أكثر القراء. الثانية: كائن بوزن كاعن وعليها قول جرير: وَكَائِنٌ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أَصَبْتُ هُوَ الْمُصَابَا<sup>(٣)</sup>

(١) سورة الطلاق آية ٨.

(٢) سورة الحج آية ٤٥.

(٣) القائل: جرير من قصيدة له من الوافر. ومطلعها:

سَمِيتُ مِنَ الْمَوَاصِلِ الْعَتَةِ وَالْعَتَابِ

وَأَمْسَى الشَّيْبُ قَدْ وَرَثَ الشَّبَابَ

الشاهد في قوله: «كائن» حيث استعمل الشاعر هذه الصيغة من صيغ كايـن. وهنا الحالة الثانية بوجود الهمزة. وفيه شاهد آخر «هو المصابا» حيث جاء ضمير الفصل «هو» بلفظ العائد بعد ضمير الحاضر وذلك لقيامه مقام غائب. ويروى البيت برواية أخرى. يراه لو أصبت هو المصابا. وهو هنا جار على ماقرر من ضرورة كون ضمير الفصل موافقاً لما قبله في الغيبة والتكلم والخطاب. ولأني على الفارسي توجيه في هذا البيت، فالضمير فصل بين المضاف المقدر وهو مصاب وبين الظاهر وهو قوله المصابا. أي يرى مصابي هو المصابا. ووجه ثالث: أن يجعل الضمير فصلاً للياء مع ما في ظاهر ذلك من الاختلاف بين معناهما. فقد استشهد به كل من: ابن الشجري ١٠٦/١، شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٣، ١٣٥/٤، المقرب ١١٩/١، الخزانة ٤٥٤/٢، المغني ٤٩٥، الهمع ٦٨/١، ٥٦، ٧٢/٢، ٧٦، الدرر ٤٦/١، ٩٢/٢، الأشموني ٨٧/٤، ديوانه ١٧.

ويحتمل حينئذ وجهين: أحدهما أن تكون الياء المشددة قدمت على الهمزة فصار كَيّ مثل هَيّن وَلَيّن ثم حذفت الياء الأخيرة تخفيفاً فصار كىء: بياء ساكنة بعدها همزة كما قالوا هَيّن وَلَيّن فى هَيّن وَلَيّن، ثم أبدل من الياء ألفاً اجتزاء بأحد الشرطين وهو آتفتح ماقبلها كما فعلوا فى طَائِي. والأصل طيىء. وثانيهما: أن المحذوف هو الياء الأولى الساكنة، ثم قلبت الأخيرة ألفاً لتحركها وآتفتح ماقبلها. ويونس<sup>(١)</sup> يذهب إلى أن كايّن فاعل من كان يكون. وقال المبرد<sup>(٢)</sup>: لما ركبت الكلمتان بنى منهما آسم على فاعل، فالكاف فاء الكلمة، والهمزة التى كانت فى أى فاء عينها ولامها أحد الباءين، وحذفت الأخرى تخفيفاً. اللغة الثالثة: كىء بوزن هين من غير حذف ولا إبدال. الرابعة: كىء بوزن كيع كبيت وشيخ وهو من اللغة التى قبلها بحذف الياء المتحركة ولم تقلب الياء ألفاً لسكونها. الخامسة: كأى بهمزة ساكنة بعدها ياء مكسورة بوزن طيىء. السادسة: كى بوزن كع فإنهم حذفوا العين واللام معاً، ونقلوا كسرة اللام إلى الهمزة، فحذفت الياء لأجل التنوين كعم وشيخ.

وأما جير: فحرف فى الأظهر ومعناه التصديق كنعم. وبنيت على الكسر لأنه الأصل فى التقاء الساكنين. ولم يراعوا فيها طلب الخفة كأين وكيف لقلة أستعمالها. وقد تفتح طلباً للخفة ولا يصدق بها إلا فى الخبر، فهى بمنزلة أجل كما يبين بعد وقد جمع بينهما الشاعر فى قوله:

وَقُلْنَ عَلَى أَلْفِرْدَوْسٍ أَوَّلَ مَشْرَبٍ  
أَجَلَ جَيْرٍ إِنْ كَأَتْ أُيْحَثَ دَغَائِرُهُ<sup>(٣)</sup>

(١) الأشموني ٨٦/٤ — ٨٩.

(٢) القائل: مضرس بن ربيعي. وقيل إنه لطيفيل الغنوى وهو من الطويل: الشاهد فى قوله: «أجل جير» حيث جمع بين لفظين فى معنى واحد لأن كليهما بمعنى الإيجاب ذكرهما الشاعر معاً لأجل التأكيد كأنه قال: أجل أجل. أو جير وهذا جائز. وقد استشهد به كل من: شواهد العينى ٩٨/٤، الخزائن ٢٣٥/٤، السيوطي ١٢٥، أمالي الزجاجي ٣٢، المفصل ١٧٠، الأشموني ٨١/٣، معاني القرآن ١٢٢/٢، ونسبه البغدادي فى الخزائن لطيفيل الغنوى انظر الخزائن ٢٣٦/٤.

وقد تُقسِمُ بها العرب نحو: جبر لأفعلن ومعناه: حقا لأفعلن. ومنهم من ذهب إلى أنها اسم<sup>(١)</sup> بدليل تنوينها في غير القوافي فيما حكاه الجزولي<sup>(٢)</sup> عن شيخه ابن بري في قول الشاعر:

وَقَائِلَةٌ أَسِيْتُ فَقُلْتُ جَبِرَ أَسِيءُ إِنِّي مِنْ ذَاكَ آئَةٌ<sup>(٣)</sup>

ولو كان جبر قافية ودخلة التنوين لما كان فيه حجة، لجواز أن يكون تنوين ترم. ومعنى أسيت حزنت، وأسيء حزين. وعلة بنائها على هذا الوجه إما حملها على الحرفية، وإما لوقوعها موقع الفعل. لأن معناها أعترف. وأما إى: بكسر الهمزة فلا تستعمل إلا مع القسم نحو: إى والله، وإى ها الله ذا وفي التنزيل: ﴿وَيَسْتَبِشُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِيَّيَّ وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾<sup>(٤)</sup>. ويأوها ساكنة كميم نعم مالم يلحقها ساكن نحو: أى الله فإنه يجوز فتحها لثلا يلتقى ساكنان. ويجوز في الياء وجهان آخران. أحدهما: إثبات الياء ساكنة ومدها للحرف المدغم، وحذف الهمزة من اسم الله اجراء للمتصل مجرى المنفصل نحو دابة.

وثانيهما: حذف الياء لالتقاء الساكنين وهو اللام والياء فيبقى الله بهمزة مكسورة، لأن همزة الوصل تحذف منه للدرج. ويجوز في آسم الله بعدها مطلقا النصب والجر، أما النصب فعلى حذف حرف القسم وهو الأصل. وأما الجر فمنهم من لم يجزه إلا إذا كان معها هاء التنبيه عوض عن حرف القسم، ومنهم من أجازها مطلقا كما أجاز الجر في نحو الله لأفعلن من غير عوض. وهو مختص باسم

(١) معاني الحروف للرماني ١٠٦، رصف المباني للمالقي ١٧٦، سيبويه ٢٨٦/٣، الصاحبي لابن فارس ١٢٠، شرح المفصل ١٢٤/٨، المقرب ٢٠٧/١، الجمع ٤٤/٢، المزهر في علوم اللغة للسيوطي ٢٦١/٢.

(٢) القائل: نسبه صاحب كتاب الأشباه والنظائر لبعض بني أسد. ولم ينسبه أحد وهو من الوافر. الشاهد في قوله: «جبر» حيث نونت، والتنوين من خصائص الأسماء. وقد استشهد به كل من: ابن هشام في مغني اللبيب ١٢٠، الدرر ٥٢/٢، ٨٩، الجمع ٤٤/٢، ٧٢، اللسان «اسا» ٣٦/١٨، السيوطي ص ١٢٥، الخزانة ٢٣٨/٤.

(٣) سورة يونس آية ٥٣.

الله تعالى. وقول المصنف: جبر وأى مثل نعم يريد أنهما مثل نعم في التصديق. أما جبر فلا يُصَدَّقُ بها إلا في الخبر. وأما أى فيجواب بها كما يُجَابُ بنعم وتستعمل في جواب الإستفهام مشفوعة بالقسم لتأكيد الإيجاب كما مر في قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ﴾<sup>(١)</sup>. قوله قبل القسم يعنى فى أى وحدها، فإننا قد بينا أنه لا يستعمل إلا مع القسم نحو: أى ورى. وأما جبر فلا يلزم ذلك فيها بل هو جائز.

٧١٠ نَعَمْ بِمَعْنَى الْوَعْدِ وَالتَّصْدِيقِ بَلَى لِنَقْضِ النَّفْيِ بِالتَّحْقِيقِ

نعم حرف معناه التحقيق والتصديق لما يتقدمه من كلام مثبت أو منفى، خبرا كان أو استفهاما. فهذه أربعة أقسام: الإثبات والنفي الخبريين والاستفهام والتقرير: مثال الأول: إذا قال إنسان قام زيد وأردت تصديقه. قلت: نعم. فإن أردت تكذيبه قلت لا، وكذلك النفي. فإنه إذا قيل: لم يقم زيد وأردت تصديقه في نفيه قلت: نعم. وأما الاستفهام والتقرير فنحو: أقام زيد أو لم يقم زيد. فإذا قلت فى جوابه نعم فالمعنى نعم قام زيد. أو نعم لم يقم زيد.

فإن قيل: فالتصديق إنما يصح في الخبر دون الاستفهام، لامتناع كون المتكلم به مخبرا. فالجواب أن التصديق إنما هو بالنظر إلى ما بعد الاستفهام من كلام مثبت أو منفى ملغى عنه الاستفهام. وأما قوله: نعم بمعنى الوعد والتصديق، فهذا ظاهر كلام سيويه<sup>(٢)</sup> وآبن السراج<sup>(٢)</sup>. وقيل إنه لا يريد به في كلام واحد، يعنى أنها عدة في الطلب وتصديق في الخبر وهذا ليس على إطلاقه، لأنها إنما تكون عدة في الاستفهام إذا كانت جوابا عن شيء ينتظر وقوعه كقولك: هل تزورنى؟ فإذا

(١) سورة يونس آية ٥٣.

(٢) يذكر أحمد الملقى في رصف المباني ٣٦٤ فيقول: اعلم أن (نعم) معناها العدة والتصديق وهي حرف جواب لما قبلها أبدا، إلا أنها إن كان ما قبلها طلبا فهي عدة لاغير وإن كان ما قبلها خبرا فهي تصديق لاغير. ويقول: ونعم توجب لاغير ولايقع قبلها النفي، ولو جاز لجاز. وينسب القول الأخير لابن عباس.

وانظر: أمالي السهيل ٩٤، الجنى ٢٠٤، المعنى ٣٨١، الجمع ٧٦/٢.

قال نعم. فقد وعد بالزيارة. وأما إذا لم ينتظر وقوعه فإنها تكون تصديقا كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا، قَالُوا نَعَمْ﴾<sup>(١)</sup> أى وجدنا. ويدل على حرفيتها كونها نقيضة لا، وامتناع دخول الأسماء والأفعال عليها، وفيها أربع لغات: أحدها: فتح النون وهى المشهورة، وثانيها كَسْرُ النون وهى لغة كنانة وبها قرأ الكسائي. وثالثها: كسر العين آتباعا للنون، ورابعها: نَحَمٌ بالحاء.

وأما بلى: فحرف مفرد على الأصح موضوع لنقض النفى وإثبات مابعد. ولهذا لا تقع إلا بعد النفى مطلقا. أى خبرا كان أو تقديرا. فإذا قيل: قام زيد أو هل قام زيد. تعين جوابه بنعم. وإذا قيل ما قام زيد أو لم يقم زيد أو ألم يقم جاز وقوع نَعَمْ وبلى فى الجواب، لأنَّ نعم تشارك بلى فى جواب النفى، وتختص نعم بجواب ماعداه، ويفترقان بعد اشتراكهما فى النفى من جهة أن المعنى مع نعم تصديق نفى ماقبلها. والمعنى مع بلى إثبات مابعد النفى الذى قبلها لأنه إذا قيل: ألم أحسن إليك؟ فإن قلت نعم فقد صدقته وأنت جاحد للإحسان. لأن معناه نعم لم تحسن إلى، وإن قلت بلى صدقته مثبتا له، لأن معنى ألم أحسن إليك: أحسنت إليك. فيكون المثبت بعد بلى موافقا لما قبله فى الإثبات وهو المراد بقوله بلى لنقض النفى بالتحقيق، لأن نقض النفى إبطاله وإزالته. ويلزم من إزالته وإبطاله إثبات نقيضه وهو التحقيق. ولهذا المعنى تعين الجواب فى قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> قالوا بلى لأنها لما ردت النفى ونقضته كان فيها إثبات، ودلالته على التوحيد، ولو أجابوا بنعم لكانوا قد كفروا.

فإن قيل: الإستفهام إذا دخل على النفى صار تقريرا، فيكون قوله: ألسنت بربكم فى قوة قوله أنا ربكم. فلم يبق نفى تبطله بلى أجيب بأنها إنما دخلت لازالة النفى دون الإستفهام لأنها جوابه فلا تنزله. فإن قيل: فقد جاءت بلى بعد الإثبات فى قوله:

(١) سورة الأعراف آية ٤٤.

(٢) سورة الأعراف آية ١٧٢.

وَقَدْ بَعْدَتْ بِالْوَصْلِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا بَلَى إِنَّ مَنْ زَارَ الْقُبُورَ يَعِينُ<sup>(١)</sup>

قيل: النفي قبلها مقدر، فكأن قائلًا قال في جواب بَعْدَتْ مابعدت. فقال بلى إن من زار القبور لبعيد، ولأنه نادر لا يقاس عليه. وأعلم أن حروف التصديق والإيجاب ستة وهي: نَعَمْ وَبَلَى، وَأَجَل، وَجَيْر، وَأَيَّ. وإن في أحد أقسامها، وإنما سميت حروف تصديق لأن فيها مواطأة للمتكلم على ما يقوله. فإن قيل بلى لا مواطأة فيها قلنا: لا نسلم ذلك مطلقا، فإنه إذا قيل ألم أحسن إليك فقلت بلى كان ذلك تصديقا ومواطأة.

٧١١ قَدْ لَتَوَقَّعَ وَتَقَرَّبَ وَضَعِ كَلَّا لِرَدِّعٍ وَلِرَجْرِ مُرَدِّعٍ  
قد: إما أن تدخل على الماضي أو على المضارع، فإن دخلت على الماضي كانت للتقريب والتوقع. أما التقريب فمعناه أن زمن وجود الفعل قريب من الحال نحو: قد قَامَ زَيْدٌ، وقد قامت الصلاة، ولولا قد لما حصل هذا المعنى. ولذلك اشترطوا دخولها على الماضي إذا وقع حالا. فإن لم يكن الفعل قريبا من الحال تدخل عليه قد. وأما التوقع فهو الانتظار، لأنك إنما تُخَبِّرُ بالخبر الذي تدخل عليه قد لمن يتوقعه كقولك: قد جاء زيد لمن تتوقع مجيئه. ومنه قد قامت الصلاة، لأن المصلين يتوقعون قيامها وينتظرون. وإن دخلت على المضارع كانت للتقليل كَرُبَّ مع الأسماء. ومن أمثالهم: إِنْ الْكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ<sup>(٢)</sup>، وَإِنْ الْجَوَادَ قَدْ

(١) القائل: غير معروف. ويروي البيت برواية أخرى:

وَقَدْ بَعْدَتْ بِالْوَصْلِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا

بلى إن من زار القبور ليعينها

الشاهد في قوله: «بلى» حيث استشهد بها الشاعر هنا على أن «بلى» قد تأتي بعد الإثبات وهذا غير صحيح. وإذا ورد فهو على سبيل الشذوذ. وقد خرج الشارح على أن النفي هنا مقدر. وقد استشهد به البغدادي في الخزائن ٤/٨٤، وذكر أنه جاء في شعر الطهوي على الشكل التالي:

فَلَا تَبْعِدَنَّ يَا خَيْرَ عَمْرٍو بَنَ جَنَدَبَ

بلى إن من زار القبور ليعينها

(٢) قال أبو عبيد: هذا المثل يضرب للرجل تكون الإساءة منه كثيرة، ولكنه قد يحسن لمرة من المرات. مجمع الأمثال ٨/١. منه الهنة من الإحسان.. انظر: مجمع الأمثال ١١/١.



يَعْتَرُ<sup>(١)</sup>. وقد تكون معه للتحقيق. وفي التنزيل: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿قَدْ تَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾<sup>(٣)</sup> فالأكثر أنها فيهما للتحقيق. كأنهم نقلوها من معنى التقليل إلى التحقيق كما فعلوا ذلك في رب. وقال في الكتاب هي في قوله تعالى: ﴿قَدْ تَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾<sup>(٣)</sup> للتكثير كالتى في قول الشاعر: قَدْ أَتْرَكَ الْقَرْنَ مُصَفَّرًا أَنَامِلُهُ .....<sup>(٤)</sup>

إن الإنسان لا يمدح نفسه بما قيل عنه. ويجوز أن يفصل عن الفعل وقد في القسم كقولك: قد والله أحسنت إلّى. وأن يحذف الفعل بعدها كقول النابغة: أَرِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ<sup>(٥)</sup>

(١) يضرب لمن يكون الغالب عليه فعل الجميل ثم يكون منه الزلل. مجمع الأمثال ٨/١.

(٢) سورة النور آية ٦٤.

(٣) سورة البقرة آية ١٤٤.

(٤) القائل: عبيد بن الأبرص. ونسبه سيبويه للهذلي وهو من البسيط وتما البيت:

قَدْ أَتْرَكَ الْقَرْنَ مُصَفَّرًا أَنَامِلُهُ

كَأَنَّ أَتَوَابَ أَنَامِلُهُ سَجَّتْ بِفِـرْصَادِ

الشاهد في قوله: «قد أترك» حيث جاءت قد لإفادة التكثير. وقد أشار الى ذلك المعنى سيبويه وغيره من النحاة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٠٧/٢، المقتضب ٤٣/١، أمالي ابن الشجري ٢١٢/١، شرح المفصل ١٤٧/٨، الخزانة ٥٠٢/٤، المغنى ١٧٤، الهمع ٧٣/٢، الدرر ٨٩، ديوانه ٧١. وفي ديوانه ذي الرمة بيت قريب منه يقول ص ١٤٧:

والتارك القرن مصفرا أنامله

في صدره قصدة من عامر صد

(٥) القائل: النابغة الذبياني أحد فحول الجاهلية، وثالث شعراء الطبقة الأولى منهم. من قصيدة له من

الكامل يصف فيها المتجرده زوج النعمان بن المنذر ومطلعها:

من آل ميمّة رائح أو مفتدى

عجـلان ذا زاد وغير مزود

الشاهد في قوله: «قد» حيث حذف الفعل بعدها. وفي هذا البيت شاهدان آخران: الأول: دخول تنوين التثنية على قد فتقرأ: قدن، وهذا دليل على أن هذا التنوين لا يقتصر على الأسماء فقط بل يدخل على الحروف أيضا.

وأما كلا<sup>(١)</sup> فحرف مفرد على الأصح لأن دعوى التركيب مع كونه على خلاف الأصل لا دليل عليه. واختلفت العبارات في معناه. فقال سيبويه<sup>(١)</sup>: معناه الردع والزجر. وهو النهي عن ارتكاب الشيء. وقال الزجاج<sup>(١)</sup>: معناه الردع والتنبيه وفي التنزيل: ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِي، وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ كَلَّا﴾<sup>(٢)</sup>. أى ارتدع عن هذا أو تنبه على الخطأ فيه فليس الأمر كذلك. فإن التضييق والتوسعة لا يدلان على الإهانة والإكرام، لأنه قد يُضَيَّقُ على المصطفين من عباده في الدنيا، ويُوسِّعُ على الكفار، وأما للإستصلاح عند من يرى ذلك، وأما لأنه لا يُسْتَلُّ عما يفعل. وقد جاءت بمعنى حقا كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيْطَغَى﴾<sup>(٣)</sup> وبمعنى أى إذا وقع بعدها القسم كقوله تعالى: ﴿كَلَّا وَالْقَمَر﴾<sup>(٤)</sup> والمعنى أى والقمر، وبمعنى ألا

= والشاهد الثاني: هو تخفيف كأن وحيي اسمها ضمير الشأن، والفصل بينها وبين خبرها بقد لأن الكلام إثبات. ولو كان نفيا لكان الفصل بلم.

وقد استشهد به كل من: ابن عقيل ١٨/٢، الدرر ١٢١/١، ١٠٤/٢، شرح التصريح ٣٦/١، الخزانة ٣٤/١، ٢٣٢/٣، ٣٦٢/٤، شواهد العيني ٨٠/١، ٣١٤/٢، السيوطي ١٦٧، ٢٥٩، الأغاني ٣٧٩٤/١١، الجمع ٤٣/١، ٨٠/٢، الأشموني ٣١/١، شرح المفصل ٥/٨، ١١٠، ١٨/٩ ديوانه ٣٠.

(١) يقول الزخشري في المفصل: «كلا» قال سيبويه هو ردع وزجر. وقال الزجاج كلا: ردع وتنبيه وذلك قولك كلا لمن قال لك شيئا تنكره نحو: فلان يبغضك وشبهه أى ارتدع عن هذا وتنبه عن الخطأ فيه.. ابن يعيش ١٦/٩.

ويقول رصف المباني ٢١٢: اعلم أن كلا في كلام العرب معناها الزجر والردع، ولا تعمل شيئا وهي بسيطة عند النحويين، إلا أن ابن عريف جعلها مركبة من كل ولا وهذا كلام تخلف لأن «كل» لم يأت لها معنى في الحروف. وفي اللسان ٩٦/٢٠: «وقال الأخفش معنى كلا الردع والزجر. قال الأزهري وهذا مذهب سيبويه وإليه ذهب الزجاج في جميع القرآن». وانظر: الجنى الداني ٢٣٣، المغنى ٢٠٥، وتأويل مشكل القرآن ٥٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦/٩.

(٢) سورة الفجر آية ١٥، ١٦.

(٣) سورة العلق آية ٦.

(٤) سورة المدثر آية ٣٢.

التي للإفتتاح والتنبيه كقوله تعالى: ﴿كَأَلَّا لَا تُطَعُّهُ﴾<sup>(١)</sup>.

٧١٢ إِذٍ لِلْمُضِيِّ وَإِذَا لِلآتِي وَقَدْ نَكُونُ لِلْمُفَاجِآتِ  
إِذْ ظَرَفَ لَمَّا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ، وَاخْتَصَّتْ بِالْمَاضِي لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ نَوْعًا وَاحِدًا جَعَلَ  
مَا هُوَ أَقْلُ حُرُوفًا مُخْتَصًّا بِهِ. وَبِنَاوُهَا إِمَّا لِفَتْقَارِهَا إِلَى جُمْلَةٍ تَبِينُ مَعْنَاهُ كَأَفْتَقَارِ  
الْمَوْصِلِ إِلَى ذَلِكَ، وَإِمَّا لِأَنَّهَا عَلَى صِيغَةِ الْحَرْفِ، لِأَنَّ إِذٍ عَلَى صِيغَةٍ مِنْ وَأَنَّ، وَلَا  
تُضَافُ إِلَّا إِلَى جُمْلَةٍ، إِمَّا اسْمِيَّةٍ نَحْوَ جِئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِمَّا فِعْلِيَّةٍ نَحْوَ: قَمْتُ إِذْ  
قَامَ زَيْدٌ، وَإِذْ يَقُومُ زَيْدٌ. وَتَنْقَلُ مَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ إِلَى الْمَاضِي. وَمَحَلُّ الْجُمْلَةِ الْجَرُّ  
بِإِضَافَتِهَا إِلَيْهَا، وَتَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ قَبْلُهَا أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ. وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُضَارِعِ  
فَالْأَحْسَنُ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْإِسْمِ نَحْوُ: إِذْ زَيْدٌ يَقُومُ، وَلَا يَحْسُنُ إِذَا كَانَ مَاضِيًا نَحْوُ:  
إِذْ زَيْدٌ قَامَ، بَلِ الْوَجْهُ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِذَا قَامَ زَيْدٌ فَتُضَافُ إِلَى الْمَاضِي لِلْمَشَاكَلَةِ، وَلِأَنَّ  
حَقَّ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ أَنْ يَكُونَ اسْمًا أَوْ مَا يُضَارِعُهُ، وَلِأَنَّهَا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ كَانَ  
الزَّمَانُ الْمَاضِي مُسْتَفَادًا مِنْ لَفْظَةٍ فَلَا حَاجَةَ إِلَى دَلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ. وَقَدْ تَشَعَّرَ فِي  
بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِالتَّعْلِيلِ نَحْوُ: أَكْرَمْتُكَ إِذْ أَكْرَمْتَنِي. فَإِنْ قَطِعَتْ عَنِ الْإِضَافَةِ  
عَوَّضَتْ مِنْهَا التَّنْوِينُ كَيَوْمِئِذٍ وَحِينَئِذٍ.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي إِذَا. أَجِيبُ: بِأَنَّهَا إِنَّمَا اخْتَصَّتْ بِذَلِكَ لِكُونِهَا  
لِلْمَاضِي وَهُوَ مُتَحَقِّقٌ وَقَوَعُهُ، بِخِلَافِ إِذَا. فَإِنَّهَا لِلْمُسْتَقْبَلِ وَهُوَ غَيْرُ مَعْلُومِ الْوُقُوعِ  
وَإِذَا رُكِبَتْ مَعَ مَا صَارَتْ مَبْهَمَةً كَمَتَى فَيَجَازَى بِهَا، وَهِيَ تَنْقَلُ لَدَى التَّرْكِيبِ إِلَى  
الْحَرْفِيَّةِ أَوْ هِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى اسْمِيَّتِهَا فِيهِ خِلَافَ بَيْنِ سَيَبُوهِ<sup>(٢)</sup> وَالْمَبْرَدِ<sup>(٣)</sup>. وَقَدْ تَقَدَّمَ  
بَيَانُهُ فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهِ.

(١) سورة العلق آية ١٩.

(٢) يقول سيبويه في ذلك في كتابه ٤٣٣/١: «..وسألته عن (إذا) مامنعهم أن يجاوزوا بها، فقال  
الفعل في إذا بمنزلة في إذ. إذا قلت: أتذكر إذ تقول فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى وبين  
هذا أن (إذا) تحييء وقتنا معلوما. ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إذا احمر البسر كان حسنا، ولو  
قلت آتيك إن احمر البسر كان قبيحا. (فإن) أبدا مبهمه وكذلك حروف الجزاء (وإذا) توصل  
بالفعل فالفعل في إذا بمنزلة في حين كأنك قلت: الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه.» ويقول

وأما إذا: فللزمان المعين المستقبل، وهو المراد بقوله للآتي وبنائها إما لتضمنها معنى الشرط، وإما لافتقارها إلى جملة تبين معناها، وتختص لتضمنها معنى الشرط بالفعل، ولذلك إذا وقع بعدها اسم قدر بينها وبينه فعل ليتوفر عليها ماتقتضيه من الفعل، لأن الشرط لما كان تعليقا لما يصح أن يوجد، وأن لا يوجد وهذا المعنى لا يكون إلا في الأحداث المتجددة كان مختصا بالأفعال، فإن كان ذلك الاسم مرفوعا كان فاعل ذلك الفعل المقدر كقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾<sup>(١)</sup> وإن كان منصوبا كان مفعولا، والعامل فيه أيضا ذلك المقدر كقوله:

إِذَا أَنُّ أَبِي مُوسَى بَلَالًا بَلَّغْتِهِ فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصْلَيْكَ جَاوِزُ<sup>(٢)</sup>

والتقدير: إذا بلغت ابن أبي موسى. ومنهم من منع اختصاصها بالفعل لجواز إذا زيدا ضربته ووجوب ارتفاعه حينئذ بالإبتداء، ولو كانت مختصة بالفعل لامتنع رفعه. وإنما شاع ذلك فيها لنقصانها عن حرف الشرط. ومحل الجملة بعدها على الرأيين معا الجر بالإضافة. ويتعلق بجوابها لأن ما يليها من فعل الشرط الذي هي مضافة إليه في الأظهر لا يعمل فيها لامتناع أن يعمل المضاف إليه في المضاف، وإنما لم تجزم مع كونها متضمنة معنى الشرط لتعيين زمانها على مامر. وقد تتجرد عن معنى الشرط

= المبرد في المقتضب ٥٤/٢: «وإنما منع إذا من أن يجازي بها لأنها مؤقته وحروف الجزاء مبهمة، ألا ترى أنك إذا قلت: إن تأتيني آتيك، إنما معناه: إن يأتيني واحد من الناس آتية». وانظر: الأضداد للأتباري ١١٨، الأزهية ٢١١، ابن يعيش ٩٥/٤، المغنى ٩٢، الهمع ٢٠٦/١.

(١) سورة الانشقاق آية ١.

(٢) القائل: ذو الرمة وهو من الطويل.

المعنى إذا بلغتني الممدوح وهو بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري فقد استغثت عن استعمالك، لأنني قد حللت عنده في سعة وخصب فلا أحتاج إلى الرحيل. الشاهد: في قوله: «إذا ابن أبي موسى بلالا» فقد وردت «ابن وبلال» في حالتي الرفع والنصب. فإذا جاءت ابن بالنصب فهي مفعول لفعل محذوف مقدر هو والفاعل. وإن روى (ابن) على الرفع فالمقدر المحذوف هو العامل وحده. وفيها رأي آخر وهو أن الإسم «ابن» إذا جاء مرفوعا قدرت إذا غير عاملة مع تضمنها معنى الشرط.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٢/١، المقتضب ٧٧/٢، الخصائص ٣٨٠/٢، أمالي ابن الشجرى ٣٤/١، ابن يعيش في شرحه ٣٠/٢، ٩٦، المغنى ٤٣٥، ديوانه ٢٥٣. (برواية الرفع).

وتبقى ظرفا لاغير كقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾<sup>(١)</sup> لأنها لو كانت شرطا لكان جوابها مادلاً على أقسم المقدر الإنشائي. إذ ليس في الكلام ما يصلح جوابا سوى القسم، فيصير القسم مقيدا وهو باطل لفساد المعنى. لأنه يلزم منه أن لا يكون القسم حاصلا إلا إذا أوجد شرطه وهو ظاهر البطلان. فهي إذن ظرف في موضع الحال من الليل يتعلق بمحذوف. والتقدير والليل حاصل في وقت غشيانه. فيكون القسم حينئذ مطلقا لا مقيدا. وقوله: وقد تكون للمفاجآت. يريد أن إذا معنى آخر غير الزمان وهو المفاجآت. وهي عبارة عن موافقة الشيء في حال أنت فيها فيلزم المبتدأ بعدها، وتكون حينئذ ظرف مكان لأنك تقول: خرجت فإذا زيد قائما فتنصب قائما على الحال. فلو لم تكن إذا هي الخبر لامتنع نصبه، وإذا كانت خبرا عن زيد لم تكن ظرف زمان، لامتناع وقوع ظرف الزمان خبرا عن الجثة، وإذا أمتنع أن تكون للزمان تعين أن تكون مكانا. فإن رفعت قائما كان خبرا عن زيد. وإذا ظرفا له. ومنهم من يجعلها زمانية مطلقا، وتكون على هذا الرأي مضافة إلى الجملة، ولا تعمل فيما يليها، بخلاف إذا كانت مكانية. فإن ظروف المكان لا تضاف إلى الجملة إلا حيث خاصة، وقد تقع جوابا للشرط كالفاء كما مر لما بين المفاجآت والتعقيب من المناسبة. وأعلم أن إذ قد تستعمل للمفاجآت أيضاً كإذا كقولك: بينما زيد قائم إذ أقبل عمرو. وبينما نحن بمكان كذا إذ فلان قد طلع علينا. كما تقول إذا. إلا أن الأكثر وقوع إذ في جواب بينما، وإذا في جواب بينا وبيننا، وبيننا وظرفا مكان فيهما معنى الشرط، ولذلك لا يعمل فيهما إلا جوابهما مطلقا إن لم يكن إذ وإذا في جوابهما وهو الأفصح. ومنه قوله:

وَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَثَانَا مُعَلَّقٌ وَفَضِيَّةٌ وَزِنَادٍ رَاعٍ<sup>(٢)</sup>

(١) سورة الليل آية ١.

(٢) القائل: نصيب وهو من الوافر. وقيل إنه لرجل من قيس غيلان.

الشاهد في قوله: «بيننا» حيث استعملت هنا بدون إذ وهو الأفصح. فإن إذ لو أتى بها وأضيفت إلى الجواب لم يحسن إعماها فيما قبلها، وإنما جاز ذلك لأن إذ ظرف والظروف يتسع فيها ما لا يتسع مع غيرها.

فأتانا هو العامل في بينا. فإن كانا في جوابهما فمنهم من جعل مابعدهما وهو الجواب عاملاً فيهما، وحكم عليهما بالزيادة، ومنهم من جعل العامل فيهما محذوفاً وهو آستقر، وهما خبران عن إذ وإذا، لأنهما في محل الرفع بالإبتداء لخروجهما إلى حيز الإسمية، وتجردهما عن الظرفية. والأخير ضعيف لأنهما من الظروف اللازمة للظرفية فلا يصح الحكم بخروجهما عنها.

٧١٣ وَهَلْ لِلْإِسْتِفْهَامِ كَالْهَمْزِ وَإِنْ تَكُونُ نَفِيًّا وَتُرْأَدُ مِثْلَ أَنْ  
الإستفهام مصدر آستفهم ومعناه طلب الفهم. وفي بعض النسخ وهل للإستفهام والهمز بواو العطف على هل وهو الأصح. والتقدير وهل والهمز للإستفهام. وفي بعضها وهل للإستفهام كالهزمة. واعلم أن للإستفهام ثلاثة أحرف: هل والهزمة وأم. فأم: قد مر بيانها في العطف، ولذلك لم يذكرها المصنف، ولأنها غير خالصة للإستفهام حال استعمالها فيه. وأما هل والهزمة: فيشتركان في قلب معنى الخبر إلى الإستخبار في دخولهما على الجملة الإسمية والفعلية، للسؤال عن مضمونها نحو: هل زيد قائم؟ وهل قام زيد؟ وأزيد قائم؟ وأقام زيد؟ إلا أن الهزمة أعم تصرفاً من هل، إما لأنها أخصر من اللفظ، وإما لأنها الأصل للزومها للإستفهام، ولعموم تصرفها آختصت بأحكام لا يشاركها فيها هل. منها أنها تقع معادلة أم المتصلة كما مر دون هل. ومنها أنها تأتي للإنكار كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ (١) ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٢) ومنها التوبيخ كقوله:

أَطْرَبُ أَمْ وَأَنْتَ قَنِسَرِي

= وقد استشهد به كل من: سيبويه ٨٦/١ - ٨٧، السيوطي ٢٧٠، المفصل ٨٠، الدرر ١٧٦/١، الجمع ٢١١/١، الإغفال ٢٤٢/١، سر الصناعة ٢٧/١، شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٤، ١١/٦، ابن السيرافي ٢٨٧، المحتسب ٧٨/٢، اللسان (بين) ٢١١/١٦، ديوانه ١٠٤.

(١) سورة يونس آية ٥٩

(٢) سورة يونس آية ٦٨.

(٣) القائل: العجاج وهو من مشطور الرجز. وتقام البيت:

أَطْرَبُ أَمْ وَأَنْتَ قَنِسَرِي

= والدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِي؟

ومنها دخولها مع البدل من الإستفهام كقولك: كم دراهمك؟ أحمسة أم ستة؟ ومنها أنها تدخل على الفاء والواو وثم. وفي التنزيل: ﴿أَوْكَلِمَا عَاهَدُوا﴾<sup>(١)</sup>، ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾<sup>(٣)</sup>. ومنها تدخل على بعض الجملة كقولك أبزيد؟ لمن قال مررت بزيد، ومنها أنها إذا وقع بعدها اسم وبعده فعل، كان تقديره فاعلا أو مفعولا على حسب تعلق الفعل أولى من تقديره مبتدأ. وأما هل: فلا يقدر ذلك بعدها إلا على ضعف. وتأني هل بمعنى قد عند سيبويه<sup>(٤)</sup> نحو: هل خرج زيد. والأصل: أهل خرج زيد بدليل قوله: سَائِلٌ قَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا أَهْلٌ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقَاعِ وَالْأَكَمِ<sup>(٥)</sup>

= الشاهد في قوله: «أطربا» حيث جاءت الهمزة للإنكار التوبيخي.

وقد استشهد به كل من: الخصائص ١٠٤/٣، ١٠٥، المحتسب ٣١٠/١، آمالي ابن الشجري ٢٩/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٣، المقرب ١٦٢، المغني ١٨، ٦٨١، الجمع ٢٣٠/٢، الدرر ١٦٥/١، ٢٣٠/٢، الاشموني ٢٠٣/٤، اللسان (دور)، ديوانه ٦٦.

(١) سورة البقرة آية ١٠٠.

(٢) سورة هود آية ١٧.

(٣) سورة يونس آية ٥١.

(٤) يقول سيبويه ٥١/١: «وتقول أم هل فإنما هي بمنزلة قد..» ويقول في ص ٤٩٢: وكذلك هل إنما تكون بمنزلة قد. وانظر: أيضا ما كتب عن هل في كل من: ابن يعيش ١٥٠/٨، المغني ٣٨٦، المقتضب ١٨٢/١، ووصف المباني ٤٠٦.

(٥) القائل: زيد الخيل وهو من الطويل:

الشاهد في قوله: «أهل» فقد دخلت الهمزة على «هل» فدل ذلك على أن «هل» بمعناها الأصلي قد، وإنما تدل على الإستفهام بهمزه. وقد حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال وفيها أحوال أربعة. الأول: سيبويه: يقول أن هل بمعنى قد، والإستفهام مفهوم من الهمزة، ولذا فلا شاهد فيها هنا. الثاني: الفراء والكسائي والمبرد: أن هل تأتي للإستفهام. الثالث: ابن مالك إن دخلت عليه الهمزة كانت بمعنى قد، وإن لم تدخل الهمزة فقد تكون للإستفهام. الرابع: أبو حيان وجماعة: لا تكون بمعنى قد أبدا، وإنما هي للإستفهام.

فقد استشهد به كل من: المقتضب ٤٤/١، ٢٩١/٣، الخصائص ٤٦٣/٢، آمالي ابن الشجري ١٠٨/١، ٣٣٤/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٥٢/٨، الخزائن ٥٠٦/٤، المغني ٣٥٢، الجمع ٧٧/٢، ١٣٣، الدرر ٩٥، ١٣٨.

إلا أنهم التزموا معها حذف الهمزة لكثرة وقوعها في الإستفهام. وقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾<sup>(١)</sup> هي فيه بمعنى قد إذ لا وجه للإستفهام، وإذا آستعملت بمعنى قد اختصت بالفعل مطلقا. والأولى أن يقال: أنها للإستفهام، ويدخلها معنى قد دفعا للإشتراك، لكن استعمالها فيه دون الهمزة لما مر. ولذلك شبهها المصنف بها على إحدى الروايات.

وأعلم أنه يجوز حذف همزة الإستفهام لدلالة أم المعادلة عليها كقوله: لَعْمَرِي وَمَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا بِسَبْعِ زَمَيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانٍ<sup>(٢)</sup> ولا يكون حرف الإستفهام إلا أول الكلام، لأنه سؤال، والسؤال يجب أن يكون مقدما على المستعمل عنه، ولأنهما يدلان على نوع من الكلام. والدليل يجب أن يذكر قبل المدلول. قوله: وإن تكون نفيا وتزاد: يريد أن المكسورة المخففة تكون نافية بمنزلة ما وزائدة أما النافية: فكقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾<sup>(٣)</sup>، لأن إلا لا تستعمل مفرغة إلا بعد النفي. وقد تأتى للنفي من غير إلا. وفي التنزيل: ﴿وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِيْمَا إِنْ مَكَنَّاكُمْ فِيهِ﴾<sup>(٤)</sup> وإنما لم تعمل على ما حطا لها عنها، وقد جاء إعمالها في الشعر كقوله:

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ<sup>(٥)</sup>

(١) سورة الانسان آية ١.

(٢) القائل: عمر بن أبي ربيعة الخزومي من الطويل:

الشاهد في قوله: «بسبع... أم بثمان» حيث حذف الهمزة المغنية عن لفظ «أى» وأصل الكلام «أبسبع رمين أم بثمان» وإنما حذفها اعتمادا على انسياق المعنى وعدم خفائه. وقد استشهد به كل من: ابن عقيل ٢٩٤، سيويه ٤٧٥/١، المقتضب ٣٩٤/٣، المحتسب ٢٠/١، ابن الشجري في أماليه ٢٦٦/١، ٣٣٥/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٥/٨، الخزانة ٤٤٧/٤، المغني ١٤، شواهد العيني ١٢٤/٤، همع الهوامع ١٣٢/٢، الدرر اللوامع ١٧٥/٢، ديوانه ٢٥٨.

(٣) سورة الملك آية ٢٠.

(٤) سورة الأحقاف آية ٢٦.

(٥) القائل: مجهول وهو من الوافر:

الشاهد في قوله: «إن هو مستوليا» حيث أعمل «إن» النافية عمل ليس فرفع بها الإسم «هو»



وهو شاذ. وأجاز المبرد<sup>(١)</sup> والكوفيون إعمالها مطلقا قياسا على ما. وليس لأنها بمعناها في نفى الحال وهو ضعيف. لأنه قياس في اللغة، وهي لا تثبت بالقياس على الأصح، ويجوز في خبرها إذا كانت نفيا ثلاثة أوجه: أحدها: أن تقع إلا في خبر الإسم الواقع كما مر. وثانيها: أن تستعمل بغير إلا كقوله تعالى: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾<sup>(٢)</sup> ج وثالثها: أن تقع [لما]<sup>(٣)</sup> المشددة الميم موقع إلا كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾<sup>(٤)</sup> فيمن قرأ بالتشديد كما مر في باب إن. وأما الزيادة فتزاد بعد ما النافية لتأكيد النفي زيادة مطردة. وقد مر بيانه فيما يبطل إعمال ما الحجازية. وأما قول الفراء: إنهما حرفا نفى ترادفا كترادف حرفي التأكيد في مثل: إن زيدا لقائم فضيعف لامتناع اجتماع حرفين لمعنى من غير فاصل ولا يحكم بزيادة أحدهما. وقد تزداد بعد ما المصدرية. قال:

وَرَجَّ أَلْفَتِي لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتُهُ فِي الشَّرِّ خَيْرٌ لَا يَزَالُ يَزِيدُ<sup>(٥)</sup>

= ونصب بها الخبر «مستوليا» وهي بهذا لا تختص بالنكرات مثل لا، فالضمير اسم ومعرفة واعتبرها المؤلفون شاذة.

وقد استشهد به كل من: ابن عقيل ٨٢، أوضح المسالك ١١١، شذور الذهب ١٣٦، المقرب ١٠٥/١، الخزانة ١٤٣/٢، شواهد العيني ١١٣/٢، التصريح ٢٠١/١، الهمع ١٢٥/١، الدرر ٩٦/١، شرح الأشموني ٢٥٥/١.

(١) انظر: المقتضب ١٨٨/١، سيبويه ٤٧٥/١، ٥٥٥، ٢٨٣/١، المقتضب ٤٩/١، ١٨٨، الاضداد ١٨٩، الازهيه ٣٢، الجنى ٨٢، المغنى ١٧، الاشموني ٨٥/٣، رصف المبالي ١٠٤. سورة يونس آية ٦٨.

(٢) هكذا في (ق، ك) أما الأصل (ص) (أما).

(٣) سورة الطارق آية ٤.

(٤) القائل: المعلوط القرعبي من الطويل. ويروى عجزه: على السن خيرا لا يزال يزيّد.

الشاهد في قوله: «ما إن» حيث جاءت «إن» زائدة وغير عاملة بعد ما المصدرية وأصبح معنى الكلام: ورج الفتى للخيرة مدة رؤيته. وفيه شاهد آخر في قوله: «خير لا يزال يزيّد» حيث قدم لفظ خيرا وهو معمول خبر يزال «يزيد» على لا يزال وهذا جائز. فاذا تقدم معمول خبر يزال عليها جاز تقدم الخبر عليها، لأن الأصل في المعمول أن يقع بعد عامله، وهذا البيت رد على الفراء الذي يمنع من ذلك. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٠٦/٢، الخصائص ١١٠/١، مفصل ابن يعيش ١٣٠/٨، المقرب ٩٧/١، المغنى ٢٥، ٣٨، ٣٠٤، شرح شواهد العيني ٢٢/٢، شرح التصريح ١٨٩/١، الهمع ١٢٥/١، الدرر اللوامع ٩٧/١، شرح الأشموني ٢٣٤/١.

أى مدة رؤيته وهو قليل. وقد تكون شرطية ومخففة من الثقيلة وقد مر بيانها. فأقسام إن المكسورة المخففة أربعة. قوله: مثل أن يريد أنها تزداد كما تزداد أن المفتوحة الهمزة المخففة، والمفتوحة تزداد زيادة مطردة بعد لما كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا﴾<sup>(٢)</sup> ومنهم من يزيدها بعد لَمَّا المكسورة. والأعراف فتحها. وإنما حكموا بزيادتها هاهنا مفتوحة لأن لَمَّا ظرف زمان، ولا يضاف إلا إلى الجمل الفعلية، وأن يجعل مابعداها في حكم المفرد ولما لا يضاف إليه. وقد يزداد بين القسم ولو نحو: والله أن لو أكرمتنى. وأما قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ﴾<sup>(٥)</sup>. فمنهم من حكم بزيادتها في الجميع، ومنهم من جعلها: مخففة من الثقيلة في: ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ﴾<sup>(٣)</sup>، و﴿وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا﴾<sup>(٤)</sup>. ومصدرية في: ﴿وَأَنْ أَقِمْ﴾<sup>(٥)</sup>، وأما زيادتها مع الكاف في قوله:

كَأَنَّ ظَنِّيَّةً ..... كَأَنَّ ظَنِّيَّةً .....<sup>(٦)</sup>

(١) سورة يوسف آية ٩٦.

(٢) سورة العنكبوت آية ٣٣.

(٣) سورة الأعراف آية ١٨٥.

(٤) سورة الجن آية ١٦.

(٥) سورة يونس آية ١٠٥.

(٦) القائل: نسب هذا البيت لعدد من الشعراء، فقد نسب الأعمى لباعث بن صريم البشكري، ونسب لعلاء بن أرقم، ونسب لكعب بن أرقم البشكري الذي قاله في امرأته. ويذكر الأمازي عباة «وهو الصحيح» أي نسبته لكعب. وينسبه البغدادي في الخزانة لباعث بن صريم وينسبه البكري في اللآلي، لرائد بن شهاب البكري. وقمامه:

وَيَوْمَ ثَلَاثِيْنَ بَوَجْهِ مُقَسِّمٍ  
كَأَنَّ ظَنِّيَّةً تَغْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَاسِمِ

المعنى يصف الشاعر امرأة جميلة بأن لها وجهها جميلا حسنا وعنقا كعنق الظبية. الشاهد في قوله: «كأن ظبية» فقد رويت «ظبية» على ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والجر. فمن نصبها: فعلى أنها اسم كأن، وخبرها محذوف. ومن رفعها: فعلى أنها خبر كأن واسمها محذوف. ومن جرها فعلى أن الكاف حرف جر، وأن زائدة بين الجار والمجرور، وظبية مجرورة بالكاف، وكأنه قال: كظبية

على من رواه بالجر فنادر وتكون مخففة من الثقيلة. وقد تقدم بيانه في بابها. وناصبة للفعل المستقبل. وقد ذكرت في نواصب الأفعال. ومفسرة ويأتى بيانها فأقسامها أربعة: زائدة ومخففة وناصبة ومفسرة كالمكسورة. وذهب الكوفيون إلى أنها في قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾<sup>(١)</sup> بمعنى إذ. وهى عند البصريين في موضع نصب لأنه مفعول له والتقدير لأن جاءه:

٧١٤ لَوْ آمْتِنَاعٌ لِإِمْتِنَاعٍ وَضِعَا لَوْلَا آمْتِنَاعٌ لَوْجُودٍ وَقَعَا

٧١٥ لَوْلَا مَعَ الْأَفْعَالِ حَرْفٌ حَضَّ أَلَا لِلِاسْتِفْتَاكِحِ أَوْ لِلْعَرْضِ

لو تستعمل على ضربين أحدهما امتناع الجزء وهو الثانى لامتناع الشرط، وهو الأول وهو المراد بقوله: لو امتناع لامتناع. وفى التزيل: ﴿لَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾<sup>(٢)</sup>.

فأمتنع الثانى وهو الرفع لامتناع الأول وهو المشيئة. وهى حرف شرط. ولم تعمل لاختصاصها بما لا يقبل الإعراب وهو الماضى. فإن دخلت على المستقبل فهو فى معنى الماضى خلافا للفرء<sup>(٣)</sup>. فإن وقع بعدها أسم كان معمولا لفعل مقدر يفسره مابعده كقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنَّكُمْ تَمْلِكُونَ﴾<sup>(٤)</sup> فأنتم مرفوع بفعل مقدر يسفره تملكون. وأما قول الشاعر:

لَوْ يَغْيِرُ الْمَاءُ حَلْقِي شَرِّ كُنْتُ كَالْقَصَائِنِ بِالْمَاءِ إِغْتِسَارِي<sup>(٥)</sup>

— تعطوا. وقد استشهد به كل من: اللسان (قسم)، الأضداد ١٠٧، الخزانة ٣٦٤/٤، الكامل ٥٠/١، الأمالي للقالى ٢٠٦/٢، سيبويه ٢٨١/١، الأثموني رقم ٢٧٧، أوضح المسالك رقم ١٥١، شذور الذهب رقم ١٤٠، شرح الأجرومية ١٧٢، الدرر اللوامع ١٢١/١، المغنى رقم ٤٢، القطر رقم ٦٢، شرح شواهد المغنى ٤١/١، حاشية الخضرى ١١١/٢، حاشية السجاعي ٦٤/١، المقرب ١١١/١، أمالي ابن الشجرى ٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٨، مع الهوامع ١٤٣/١، وهو من الطويل.

(١) سورة عبس آية ٢.

(٢) سورة الأعراف آية ١٧٦.

(٣) انظر المقتضب ٧٦/٣، ابن يعيش ١١/٩، الجنى ١٠٨، المغنى ٢٨٣، رصف المباني ٢٨٩.

(٤) سورة الإسراء آية ١٠٠.

(٥) القائل: عدى بن زيد التميمي من الرمل:

فالأجود أن تكون أوقع الجملة الإسمية موقع الفعلية، وإلا لو رفع قوله: حلقي بفعل مضمر يفسره شرق، لبقى شرق خبراً لمبتدأ آخر محذوف، فيؤدى إلى أن له موضعاً من الإعراب، وكونه يقتضى بأن لا موضع له من الإعراب. وقيل: كان مضمرة وفيها ضمير الشأن، والمبتدأ والخبر خبرها. ولها مع شرطها وجزائها أربعة معان أحدها: أن يتجرد حرف النفي من شرطها وجزائها كقولك: لو جئتنى لأكرمك. وتدل حينئذ على امتناع الشيء الذى هو الجزاء على امتناع الشيء الذى هو الشرط كما ذكر المصنف. وإليه ذهب جمهور النحاة. والأولى أن يقال أنها تدل على امتناع الشرط لامتناع الجزاء، لأن امتناع اللازم مستلزم لامتناع الملزوم، ولا ينعكس لاحتمال أن يكون اللازم أعم. وثانيها: أن يقرن حرف النفي بشرطها وجزائها مع كقولك: لو لم تكرمنى لم أكرمك. ومعناه حصول الشيء لحصول غيره، لأنها لامتناع الشيء، وامتناع الشيء مستلزم بنفسه. فإذا اقترن حرف النفي بكل واحد من الشرط والجزاء سلب عنهما الامتناع فحصل الثبوت، لأن سلب السلب إيجاب. فإن قيل فقد قالوا نعم العبد صهيبي، لو لم يخف الله لم يعصه. وهو يخالف ماقررت من القاعدة فى لو، لأنه يقتضى أن يكون العصيان ثابتاً على تقدير ثبوت الخوف، لاقتران حرف النفي بكل منهما، وهو محال. فالجواب: أنه ذكر فى معرض المدح للمبالغة فى نفي العصيان عنه، لأنه إذا كان انتفاء الخوف مستلزماً لنفي العصيان، كان استلزام وجود الخوف لنفي العصيان أولى. فيكون

= الشاهد فى قوله: «لو بغير الماء» حيث دخلت لو على الجملة الإسمية، والأصل أن تدخل على الجملة الفعلية. وقد خرج على أكثر من وجه: فقيل على تقدير لو شرق بغير الماء حلقي هو شرق. فهو شرق: جملة مفسرة للفعل المضمر وخرجه أحدهم على اضمار «كان الشأن» إذ يصبح الكلام لو كان الشأن بغير الماء حلقي. فحلقي شرق: فى موضع النصب على أنها خبر كان. وقيل. هو محمول على ظاهره، والجملة الإسمية وليتها شذوذاً. وقد استشهد به كل من: سيويه ٤٦٢/١، الشعر والشعراء ٢٢٩/١، الأغاني ٣٢/٢، شواهد العيني ٤٥٤/٤، الخزانة ٥٩٤/٣، ٤٦٠/٤، ٥٢٤، السيوطي ٢٢٥، الحيوان ١٣٨/٥، ٥٩٣، الدرر ٨١/٢، الهمع ٦٦/٢، الأشموني ٤٠/٤، شرح التصريح ٢٥٩/٢، ديوانه ٩٣.

نفى العصيان عنه ثابتاً على كل تقدير. ونظيره: لو أهنتني أكرمتك. فإنه إذا وجد الإكرام على تقدير وجود الإهانة، كان وجوده على تقدير عدمها أولى.

وثالثها: أن يقترن حرف النفي بشرطها دون جزائها كقولك: لو لم تكرمني أكرمتك، أو معناه على ما ذهب إليه الجمهور امتناع الشيء الذي هو الجزاء لحصول غيره، وهو شرطها المنفي لاستغراق نفي الإمتناع المستلزم لثبوته. ورابعها: العكس من هذا وهو أن يقترن حرف النفي بالجزاء<sup>(١)</sup> دون الشرط كقولك: لو جئتني لم أكرمك، ومعناه: حصول الشيء الذي هو جزاؤها المنفي لامتناع غيره وهو شرطها. ويدخل على الثاني الذي هو الجزاء، لام مفتوحة للدلالة على أن مادخلت عليه هو اللازم، لما دخلت عليه لو. وفي التنزيل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾<sup>(٢)</sup>، ففي اللام إشعار بأن الثانية لازمة للأولى، ويجوز حذفها كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾<sup>(٣)</sup> ويجوز حذف جوابها مطلقاً للتعظيم والعلم بأنها تقتضي جواباً وفي التنزيل: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ﴾<sup>(٤)</sup>. وأما قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ مَافِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِذْتُ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>. فيحتمل وجهين أحدهما: أن جواب لو محذوف والتقدير: لنفذت هذه الأشياء، وما نفذت كلمات الله.

وثانيهما: أن ما نفذت هو الجواب مبالغة في نفي النفاذ لأنه إذا كان نفي النفاذ لازماً على تقدير كون مافي الأرض من شجرة أقلاماً، والبحر مداً كان لزومه على تقدير عدمها أولى.

الضرب الثاني: أن تكون للتمنى كقولك: لو تأتيني فتحدثني بمعنى ليتك

(١) هكذا في (ق) وقد سقط ما بين المعقوفين من الأصل (ص) والأصح وجوده.

(٢) سورة الأنبياء آية ٢٢.

(٣) سورة الواقعة آية ٧٠.

(٤) سورة هود آية ٨٠.

(٥) سورة لقمان آية ٢٧.

تأتيني فتحدثني. وفي التنزيل: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾<sup>(١)</sup> ويجوز في الجواب النصب على إضمار أن والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف لجواب ليت.

وأما لولا: في قوله لولا امتناع لوجود وقعا فلها معنيان: أحدهما: امتناع الشيء لوجود غيره أى يمتنع جوابها لوجود المبتدأ بعدها، ويجب حذف الخبر إذا كان عاما لطول الجواب، كما في باب المبتدأ والخبر. كقولهم لولا على هلك عمرو. وإنما كانت امتناعاً لوجود، لأنها لما كانت مركبة من لو ولا، ولو معناها امتناع لامتناع صارت باقتران حرف النفي امتناعاً لوجود، فإن اقترن بالثانية حرف النفي كقولك لولا زيد لم أقم كانت وجوداً لوجود لما مر. وتدخل اللام في جوابها إشعاراً بأن معناها ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى لما مر في لو. وفي التنزيل: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ﴾<sup>(٢)</sup>.

الثاني: التحضيض: ولا تدخل إلا على فعل لفظاً أو تقديرًا، لأن الحظ هو الحث على إيقاع الفعل. فإن وقع بعدها اسم مرفوع أو منصوب كان مفعولاً لفعل مقدر، وتكون حرف جر مع المضمرة المتصلة عند سيبويه<sup>(٣)</sup>. وقد مر بيانهما في أول الكتاب.

وأما ألا: فلها معنيان: أحدهما: الاستفتاح والتنبية، والآخر العرض. أما الأول فلافتتاح الكلام وتنبية المخاطب للدلالة على صحة ما بعدها. وتدخل على الجمل مطلقاً كقولك: ألا يازيد أقبل، إن القوم خارجون. ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾<sup>(٥)</sup>. وقال الشاعر:

(١) سورة القلم آية ١.

(٢) سورة النساء آية ٨٣.

(٣) انظر: سيبويه ٢٧٩/١، الإنصاف ٥٢ — ٥٦، أمالي ابن الشجرى ٢/٢١٠، ٣١٢، الكامل ١٣٨/٣، المقتضب ٧٣/٣، الأزهية ١٧٥، ابن يعيش ٣/١٢٠، ٨/١٤٥، الجنى ٢٤١، المغنى ٣٠٢، الجمع ٣٤/٢، ٦٦، رصف المباني ٢٩٢.

(٤) سورة البقرة آية ١٢.

(٥) سورة هود آية ٨.

أَلَا يَازَيْدُ وَالضَّحَّاكَ سَيِّرًا ..... (١)

وقال في الكشف ألا مركبة من همزة الإستفهام وحرف النفي لإفادة معنى التنبيه على تحقيق مابعدھا، لأن الإستفهام إذا دخل على النفي أفاد تحقيقا كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ (٢). وأما: في معنى ألا في الإستفتاح والتنبيه كقولك: أما أنك خارج. قال الشاعر:

أَمَّا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمَرَهُ الْأَمْرُ (٣)  
وأما الثاني فتحو: ألا تنزل فتصيب خيرا. وقد تقدم بيانه في نواصب الأفعال.  
وقد يدخلها معنى التمني فتنصب النكرة بغير تنوين كقولك: ألا ماء بارد أشربه.  
وأن شئت قلت: ألا ماءً باردا. وحكمها حكم لا في ذلك.

(١) القائل: غير معروف وهو من الوافر.

المعنى: يطلب الشاعر من صديقيه بأن يغذا السير ويجدا فيه، لأنهما قد صارا في طريق لاساير فيه يتواريان وراءه ممن يتعقبهما، وصارا بحيث يراهما فيه من يطلبهما. وتما البيت:

أَلَا يَازَيْدُ وَالضَّحَّاكَ سَيِّرًا

فَقَدْ جَاوَزْتُمَا حَمْرَ الطَّرِيقِ

الشاهد في قوله: «ألا» حيث جاءت ألا لتفيد الإستفتاح وهو معنى من المعنيين الذين تفيدهما ألا. وفيه شاهد آخر وهو قوله: «يازيد والضحاك» فزيد: منادى مفرد مبني على الضم في محل نصب. وقوله: الضحاك: اسم مقترن بأل غير مضاف وهو معطوف على المنادى المبني عطفا نسق بالواو. وقد استشهد به كل من: قطر الندى ص ٢٩٢، جمل الزجاجي ١٦٥، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/١، الجمع ١٤٢/٢، الدرر ١٩٦/٢.

(٢) سورة القيامة آية ٤٠

(٣) القائل: أبو صخر الهذلي وهو من الطويل.

الشاهد في قوله: «أما والذي» حيث جاء أما أداة لتنبيه المخاطب مع ماسيتحدث به المتحدث. وأما من حروف التنبيه المعروفة. وكذلك ها وألا. وقد جاءت هنا للإستفتاح بمنزلة ألا وذلك لوقعها قبل القسم. وقد استشهد بها كل من: شرح شعراء الهذليين ٩٥٧/٢، السيوطي ٦٢، ٧٥، الشعر والشعراء ٥٦٣، اللسان ٤٦١/٢، أمالي ابن الشجرى ١٤٤/١، ١١٥، المغنى ٥٤، الأغاني ١٨٢٥/٥، الفصل ١٦٨، شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٨، الدرر ٨٧/٢، شرح السكري ٩٥٧، الجمع ٧٠/٢.

٧١٦ حَتَّى تُسَمَّى غَايَةً فِي الْجُمْلِ إِمَّا لِتَفْصِيلِ كَلَامٍ مُجْمَلٍ  
 فِي حَتَّى لُغَتَانِ: عَتَى بِالْعَيْنِ وَهِيَ لُغَةٌ هَذِيلٌ وَبِهَا قَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ: ﴿عَتَّى مَطْلَعِ  
 الْفَجْرِ﴾<sup>(١)</sup> وَبِالْحَاءِ وَهِيَ الْمَشْهُورَةُ، وَتَكُونُ جَارَةً وَعَاطِفَةً. وَحَرْفُ ابْتِدَاءٍ. أَمَ الْأَوَّلَانِ  
 فَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُمَا، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَإِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْجُمْلَةُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:  
 فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تُمُجُّ دِمَاءَهَا بِدَجْلَةٍ حَتَّى مَاءٌ دِجْلَةٌ أَشْكَلُ<sup>(٢)</sup>  
 وَقَوْلِهِ: تَسْمَى غَايَةً فِي الْجُمْلِ: يَرِيدُ أَنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ وَصَارَتْ  
 حَرْفَ ابْتِدَاءٍ لَا يُخْرِجُهَا ذَلِكَ عَنْ كَوْنِهَا غَايَةً بِدَلِيلِ قَوْلِهِ:  
 سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُ غُرَائِهِمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُفْلَدَنَّ بِأَرْسَانِ<sup>(٣)</sup>  
 فَعُطِفَ حَتَّى الثَّانِيَةِ وَهِيَ حَرْفُ ابْتِدَاءٍ عَلَى الْأَوَّلَى وَهِيَ غَايَةٌ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْفِعْلَ

(١) سورة القدر آية ٥.

(٢) القائل: جرير من الطويل. انظر ديوانه ٤٥٧، الحيوان ٣٠٠/٥، ورواية الديوان:

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تُمُجُّ دِمَاءَهَا  
 بِدَجْلَةٍ حَتَّى مَاءٌ دِجْلَةٌ أَشْكَلُ

وَرَوَى بِطَبَقَاتٍ فَحَوْلَ الشُّعْرَاءِ ص ٤٨١:

وَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تُمُجُّ دِمَاءَهَا  
 مَعَ الْحَدِّ حَتَّى مَاءٌ دِجْلَةٌ أَشْكَلُ

الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: «حَتَّى مَاءٌ» فَقَدْ جَاءَتْ حَتَّى هُنَا حَرْفُ ابْتِدَاءٍ، وَمَا بَعْدَهَا جَاءَ مَرْفُوعًا. وَهَذَا  
 هِيَ الْحَالَةُ الثَّلَاثَةُ لِحَتَّى.

وَقَدْ اسْتَشْهَدَ بِهِ كُلُّ مَنْ: مَغْنَى اللَّبِيبِ ١٢٨، ٣٨٦، الْأَشْمُومِيُّ ٣٠٠/٣، الْخَزَائِنَةُ ٤/١٤٢،  
 شَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنَى ٣٧٧/١، شَرْحُ الْأَجْرُومِيَّةِ ٨٨، شَرْحُ الْمَفْصَلِ ١٨/٨، الْمَهْمَعُ ١/٢٤٨،  
 ٤٢/٢، الدَّرَرُ ٢٠٧/١، ١٦/٢، دِيَوَانُهُ ٤٥٧، الْحَيَوَانُ ٣٣٠/٥.

(٣) الْقَائِلُ: أَمْرُو الْقَيْسِ. وَيُرْوَى الصَّدْرُ: سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَطُلُ مَطِيهِمْ. وَهُوَ مِنَ الطَّوِيلِ. الشَّاهِدُ فِي  
 قَوْلِهِ: «حَتَّى» فَقَدْ وَرَدَتْ مَرَّتَيْنِ: الْأَوَّلَى عَامِلَةٌ وَالثَّانِيَةُ غَيْرُ عَامِلَةٍ، فَقَدْ جَاءَتْ مَكْرُورَةً بَعْدَ حَتَّى  
 النَّاصِبَةِ. وَزَعَمَ ابْنُ السَّيِّدِ أَنَّ «حَتَّى» الْأَوَّلَى غَيْرُ نَاصِبَةٍ بَلْ هِيَ عَاطِفَةٌ، وَقَدْ رَفَعَ الْفِعْلَ بَعْدَهَا  
 «تَكِلُ» وَجُمْلَةً تَكِلُ مَطِيهِمْ. مَعْطُوفَةٌ بِحَتَّى عَلَى سَرَيْتُ بِهِمْ. وَقَدْ اسْتَشْهَدَ بِهِ: سَيَبُورِيَّةُ ١/٤١٧،  
 الْمُقْتَضِبُ ٤٠/٢، جَمَلُ الزَّجَاجِيِّ ٧٨، شَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيْشَ ٧٩/٥، الْمَغْنَى ١٢٧، التَّصْرِيحُ  
 ٣٠٩/٢، الْمَهْمَعُ ١٣٦/٢، الدَّرَرُ ١٨٨/٢، دِيَوَانُهُ ٩٣.



بعدها منصوب باضمار، فهي لا تخرج عن الغاية مطلقاً، ولا موضع الجملة الواقعة بعدها من الإعراب لعدم وقوعها موقع المفرد خلافاً للزجاجي<sup>(١)</sup>. فإنه زعم أن محلها من الإعراب الجر وهو ضعيف لأنه يؤدي إلى تعليق حرف الجر عن العمل وهو محال.

قوله: أما لتفصيل كلام مجمل يريد أن أما المفتوحة الهمزة حرف معناه التفصيل. وهو إما لتفصيل بعد الإجمال كقوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا فِيهِ النَّارَ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فِيهِ الْجَنَّةَ﴾<sup>(٣)</sup> لأنها تفصل ما أجمل في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ﴾<sup>(٤)</sup>. وأما للإقتصار على شيء مما ادعاه المخاطب كما يقال: زيد عالم شجاع فيقال: أما زيد فعالم أي لم يصدق عليه شيء من تلك الأوصاف إلا العلم.

وقوله: لتفصيل كلام مجمل ليخرج به تفصيل المفرد، فإن ذلك يكون بأو، وأما المكسورة الهمزة كما مر. وأحترز بالمجمل عن المفصل، فإنه لما كان مفصلاً في نفسه لم يحتاج إلى تفصيل. وأختلف في تعدد الأقسام بعدها. فمنهم من قال: إن العدد لازم، وحمل قوله تعالى: ﴿الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾<sup>(٥)</sup> على معنى: وأما الراسخون في العلم ليحصل بذلك ذكر المتعدد بعدها، وقطعه عن قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(٦)</sup>. ومنهم من قال إنه غير لازم، بل قد يذكر بها قسم واحد، ولا ينافي ذلك أن يكون للتفصيل لما في نفس المتكلم كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾<sup>(٦)</sup>. والأول هو الأظهر.

(١) انظر سيبويه ٤٨٣/١، المقتضب ٣٨/٢، آمالي السهيلي ٤٢، المقرب ١/١٩٨، ٢٦٨، ابن يعيش ١٥/٨، ٩٤، أسرار العربية ١٠٥، المغني ١٣١.

(٢) سورة هود آية ١٠٦.

(٣) سورة هود آية ١٠٨.

(٤) سورة هود آية ١٠٣.

(٥) سورة النساء آية ١٦٢.

(٦) سورة آل عمران آية ٧.

وَأَعْلَمُ أَنَّ مَاحَرَفَ مُفْرَدٍ عَلَى الْأَصَحِّ، وَفِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ بِدَلِيلِ لَزُومِ الْفَاءِ لَهَا، وَلِذَلِكَ قَدَرَهَا سَيِّبُوهُ<sup>(١)</sup> بِمَهْمَا. فَإِنَّهُ قَالَ: إِذَا قُلْتَ أَمَّا زَيْدٌ فَمِنْطَلَقٌ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدٌ مِنْطَلَقٌ. فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَعْنَاهَا الشَّرْطُ لَمَا صَحَّ تَفْسِيرُهَا بِمَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ. وَلَا يُقَالُ: يَلْزَمُ مِنْ تَفْسِيرِهَا بِمَهْمَا أَنَّ تَكُونُ اسْمًا، لِأَنَّ نَجِيبَ بَمَنْعِ اللَّزُومِ. فَإِنَّ الْحَرْفَ يَفْسِرُ بِالْإِسْمِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ كَوْنُ الْحَرْفِ اسْمًا لِأَنَّكَ تَقُولُ مَعْنَى أَنَّ لِلتَّأَكِيدِ وَلَيْتَ لِلتَّمْنِي. وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ يَكُونَ آسْمِينَ. وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهَا حَرْفٌ شَرْطٌ وَجِبَ أَنْ يَلِيَهَا الْفِعْلُ لَكِنِّهِمُ التَّزَمُوا حَذْفَهُ. وَجَعَلُوا الْإِسْمَ الَّذِي بَعْدَ الْفَاءِ الَّتِي هِيَ جَوَابُهَا عَوْضًا عَنْهُ. وَأَوَّلُوهُ: إِيَّاهَا. وَأَدْخَلَ الْفَاءَ عَلَى مَا بَعْدَهُ لَعَلَّهَا يَلِي الْفَاءَ حَرْفَ الشَّرْطِ، وَكَذَلِكَ الْإِسْمُ إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا فَهُوَ مُبْتَدَأٌ كَقَوْلِكَ: أَمَّا زَيْدٌ فَمِنْطَلَقٌ. وَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا نَحْوُ: أَمَّا زَيْدًا فَأَنَا مُكْرَمٌ. وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾<sup>(٢)</sup>. فَالْمُنَاصِبُ لَهُ مَا بَعْدَ الْفَاءِ عَلَى الْأَصَحِّ وَهُوَ جُزْءٌ مِمَّا بَعْدَهَا، أَمَّا أَمٌّ: أَوَّلًا فَلَا قِتْضَاءَ مَا بَعْدَ الْفَاءِ إِيَّاهُ، وَأَمَّا ثَانِيًا فَإِنَّهُ إِنَّمَا قَدِمَ عَلَى عَامِلِهِ لِيَكُونَ عَوْضًا عَنِ الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ لَمَّا مَرَّ، مَعَ كَوْنِهِ مُتَعَلِّقًا بِمَا بَعْدَهُ. فَإِنْ قِيلَ: فَاءُ الْجُزْءِ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلُهَا عِنْدَ الْبَصَرِ. أَجِيبُ: بِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا جَازَ لِكُونِهَا وَاقِعَةً فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا، لِأَنَّ مِنْ حَقِّهَا أَنْ تَلِيَ أَمَّا. وَقِيلَ الْعَامِلُ فِيهِ الْفِعْلُ الْمَقْدَرُ بَعْدَ أَمَّا فَيَكُونُ جُزْءًا مِنَ الْجُمْلَةِ الْمَحْذُوفَةِ وَالتَّقْدِيرُ مَهْمَا يَذْكُرُ أَحَدٌ زَيْدًا فَأَنَا مُكْرَمٌ. وَلَا يَخْفَى ضَعْفُهُ لَا جَمَاعَهُمْ عَلَى رَفْعِ زَيْدٍ مِنْ نَحْوِ: أَمَّا زَيْدٌ فَمِنْطَلَقٌ. وَلَوْ كَانَ مَقْدَرًا لَمَا جَازَ رَفْعُهُ لَامْتِنَاعِ تَعَلُّقِ الْفِعْلِ الْمَقْتَضِي عَنِ الْعَمَلِ، إِذْ لَيْسَ مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ.

(١) يَقُولُ سَيِّبُوهُ فِي كِتَابِهِ ٣١٢/٢: «وَأَمَّا أَمَّا» فَفِيهَا مَعْنَى الْجُزْءِ كَأَنَّهُ يَقُولُ: عَبْدُ اللَّهِ مَهْمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرِهِ فَمِنْطَلَقٌ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْفَاءَ لَازِمَةٌ لَهَا أَبَدًا. وَيَقُولُ الْمُبَرِّدُ فِي الْمَقْتَضَبِ ٧/٣: أَمَّا الْمَفْتُوحَةُ فَإِنَّ فِيهَا مَعْنَى الْمَجَازَةِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ أَمَّا زَيْدٌ فَلَهُ دَرَاهِمٌ. وَأَمَّا زَيْدٌ فَاعْطَهُ دَرَاهِمًا. فَالتَّقْدِيرُ: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَاعْطَ زَيْدًا دَرَاهِمًا، فَلَزِمَتْ الْفَاءُ الْجَوَابَ لَمَّا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْجُزْءِ. وَيُلَخِّصُ الْمُبَرِّدُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: وَجُمْلَةُ هَذَا الْبَابِ: أَنَّ الْكَلَامَ بَعْدَ أَمَّا عَلَى حَالَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْفَاءِ لِأَنَّهَا جَوَابُ الْجُزْءِ. وَانْظُرْ: الْمَغْنَى ص ٧٩.

(٢) سُورَةُ الضُّحَى آيَةُ ١٠.

وآختلف فيما بعد إن، إذا كان مقتضيا لما بعد أما نحو: أما زيدا فإنّي ضارب، فالأصح أنه لا يعمل فيه إلا الفعل المقدر، لامتناع أن يعمل مابعد أن فيما قبلها. وأجازه المبرد<sup>(١)</sup> محتجا بأنه لما جاز تقديمه على فاء الجزاء، لم يبعد جواز تقديمه على أن، للمعنى الذى يقدم لأجله على الفاء. والجواب: أن الفاء إنما جاز فيها ذلك لكونها واقعة غير موقعها لما بينا فظهر الفرق. فإن وقع بعدها ظرف نحو: أما يوم الجمعة فزيد منطلق فالعامل فيه منطلق على الأصح. فإن فإن دخل على الاسم أن نحو: أما يوم الجمعة فإن زيدا منطلق فلا يعمل فيه مابعد أن لمامر. ويجوز حذف الفاء في الجواب للضرورة كقوله:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ ..... (٢)  
 ٧١٧ لَمَّا كَحِينٍ وَأَجَلَ مِثْلُ نَعَمٍ قَطُّ كَعَوْضٍ زَمَنٌ يُنْتَى يُضَمُّ  
 لما: تكون بمعنى حين كقولك: كلمتك لما كملنى زيد. أى حين كلمنى. ولا يليها إلا الفعل الماضى. وفي التنزيل: ﴿إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ﴾ (٣)

(١) المبرد لم يجز هذا الرأي، وقد نسب ابن الشجرى في أماليه الموافقة للمبرد فقد قال: ٣٤٩/٢ «وإن قلت أما زيد فإنّي ضارب فهذا غير جائز عند النحويين إلا أبا ١ لعباس المبرد فانه أجاز نصب زيد بضارب» وكأن الشارح قد اعتمد على هذا القول. ولكن السيوطي في الهمع يدافع عن المبرد فيقول ٦٨/٢: «وقال أبوحيان: وهذا لم يرد به سماع ولا يقتضيه قياس صحيح. قال: وقد رجع المبرد إلى مذهب سيويه فيما حكاه ابن ولاد عنه. قال الزجاج: رجوعه مكتوب عندي بخطه». انظر المقتضب ٢٧/٣.

(٢) القائل: الحارث بن خالد المخزومي من الطويل. وتما البيت:  
 فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ  
 وَلَكِنْ سَتَرًا فِي عِرَاضِ الْمَرَاكِبِ  
 الشاهد في قوله: «لا قتال لديكم» حيث حذفت الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد أما. والأصل أن يقول: فلا قتال لديكم. وجاء حذفها هنا للضرورة. وقد استشهد به كل من: المقتضب ٧١/٢، أمالي ابن الشجرى ٢٨٥/١، ٢٩٠، ٣٤٨/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٤/٧، ١٢/٩، المغنى ٥٦، شواهد العينى ٥٧٧/١، ٤٧٤/٤، التصريح ٢٦٢/٢، الهمع ٧٦/٢، الدرر ٨٤/٢، الأشموني ٢٢٤/١، ٤٥/٣، الخزانة ٢١٧/١.  
 (٣) سورة يونس آية ٩٨.

يريد حين آمنوا. ومثله ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا﴾<sup>(٣)</sup> والعامل فيه جوابها فهي في الماضي بمنزلة إذا في المستقبل. وفيها معنى الشرط لتوقف وقوع جوابها على وقوع الفعل الذي يليها. كقولك: لما جاء زيد أكرمه. ألا ترى أن الإكرام إنما وقع لوقوع محيى زيد وهي مبينة إما للزوم الإضافة إلى الجملة، وإما لتضمنها معنى حرف الشرط، وتكون معنى ألا وتستعمل أما بعد النفي كقولك: ما قام لما زيد. تريد إلا زيد. وفي التنزيل: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾<sup>(٤)</sup> فقل: لما هاهنا بمعنى إلا، وأما بعد القسم كقولك بالله لما قامت. وتكون لما حرف الجزم. وقد مر بيانه.

وأما أجل: فحرف بمنزلة نعم في التصديق يختص بالخبر اثباتا ونفيا. فإذا قيل: زيد أفضل الناس، أو ليس بفاضل، قيل في جوابه أجل. وإنما اختصت بالخبر جوابا. وإن كانت بمعنى نعم، لتنحط عن رتبته. لأن نعم أكثر استعمالها منها ولذا لا تستعمل في العدة في جواب الإستفهام. وأجاز الأخفش<sup>(٥)</sup> استعمالها في الإستفهام إلا أنه يخالف أن استعمالها في الخبر هو الأفصح. ولهذا قيل: إن نعم أحسن منها في الإستخبار وهي أحسن منها في الخبر<sup>(٦)</sup>. وأما قط: فظرف لما مضى من الزمان، وأصله من القط وهو القطع لأنه لا يستعمل إلا في الماضي وهو منقطع عما بعده، لانقضائه ووقوعه وبنائه. إما لتضمنه معنى لام التعريف لدلالته على استغراق زمن الماضي مطلقا، وإما لتضمنه معنى من الدالة على الاستغراق، وإما لتضمنه معنى المضاف إليه لكونه حذف وهو مراد، لأنه بمعنى زمن المضى. وعلة بنائه على الضم هو علة بناء الظروف المقطوعة عن الإضافة. وقيل إنما يبنى لتضمنه معنى منذ التي تقدر بها

(١) سورة غافر آية ٨٤.

(٢) سورة هود آية ٧٧، سورة العنكبوت آية ٣١.

(٣) سورة هود آية ٥٨.

(٤) سورة الطارق آية ٤.

(٥) انظر: رصف المباني ٥٩، الجنى الداني للمرادي ١٤٣، المغنى ١٥، المجمع ٧١/٢.

(٦) ينسب هذا القول للأخفش. رصف المباني ٥٩.

المدة. وبناءً عليه حيثُ على الضم لشبهه بمنذ، وفيه أربع لغات أشهرها قط: بفتح القاف وتشديد الطاء مع فتحها. الثانية: بضم القاف أتباعاً لضمة الطاء. الثالثة: فتح القاف وتخفيف الطاء مع ضمها. الرابعة: ضم القاف مع ضم الطاء وتخفيفها. وأما عوض: فتوافق قط من وجهه وتخالفها من وجهه. أما التوافق فلأنه لا يستعمل إلا مع النفي كقط في الماضي فلا يقال عوض أفارقك، بل يقال عوض لا أفارقك، وعوض لا أنساك. قال الأعشى:

نَشِبُ لِمَقْرُورَيْنِ يَصْطَلِيَانِهَا وَبَاتَ عَلَى النَّارِ التَّدَى وَالْمِخْلَقِ  
رَضِيْعِي لِبَانِ تَدَى أَمْ تَقَاسَمَا بِأَسْحَمِ دَاجِ عَوْضُ لَا تَتَفَرَّقُ<sup>(١)</sup>

أى لا يتفرق أبداً. فَعَوْضُ في محل نصب على الظرف، والعامل فيه يتفرق. وأما التخالف فلأن عوض لاستغراق المستقبل وقد لاستغراق الماضي. قوله: قط كعوض يريد أنه مثل قط في الأول وهو أنه لا يستعمل إلا مع النفي، وأنه مبني على الضم كقط. وأشار إليه بقوله: زمن يبنى بضم، واشتقاقه من عاضه يعوضه عوضاً، ولما كان الزمان كلما تقضى منه جزء خلفه جزء آخر وصار عوضاً عنه سمي عوضاً، وعلة بنائه إنما لتضمنه معنى لام التعريف لأنه موضوع لاستغراق

(١) القائل: الأعشى ميمون بن قيس من قصيدة له من الطويل يمدح بها المخلق فرقع من شأنه ومطلعها:

أرقت وماهـ \_\_\_\_\_ السهـ \_\_\_\_\_ اد المؤرق

ومـ \_\_\_\_\_ ابني من سقـ \_\_\_\_\_ ومـ \_\_\_\_\_ ابني معشوق

الشاهد في قوله: «عوض لايتفرق» حيث أن عوض ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على الضم في محل نصب. وأكثر ما يستعمل مع القسم بحيث يكون من متعلقات جواب القسم. وهو هنا متعلق بقوله: يتفرق الذي هو جواب القسم. وجاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسيعهم في الظروف.

وقد استشهد به كل من: الدرر ١/١٨٣، الخصائص ١/٢٦٥، الأغاني ٩/٣٤، اللسان (عوض) ٩/٥٦، ١٧/٢٥٨، الفصل ٨١، الخزائن ٣/٢٠٩، السيوطي ١٠٥، آمالي السهيلي ١١٣، الإقتضاب ٣٩٠، شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠٧، الإنصاف ٤٠١، الهمع ١/٢١٣، مغنى اللبيب رقم ٢٤٦، ديوانه ٢٢٥.

الزمان، وإما لتضمنه معنى من الدالة على الإستغراق، وأما لتضمنه معنى المضاف إليه لكونه بمعنى عوض العائضين. فإن ذكر المضاف إليه كان معربا كقولك: لأفعله عوض العائضين، أى دهر الداهرين. وأنتصابه حينئذ على الظرف، وإنما حرك آخره إذا كان مبنيا هربا من التقاء الساكنين إما بالضم وهو الأكثر حملا له على الظروف المقطوعة وإما بالفتح طلبا للخفة. وإنما لم تلزم الضم كما لزمه قط، لأن فى الضم زيادة ثقل، فأحتمله قط لخفته بالإدغام بخلاف عوض. فإن قيل: فلم أعرب أبدا وهو موضوع لاستغراق الزمن المستقبل دون عوض؟ قلنا لما كان يدخله الألف واللام جَدَبَةُ دخولهما إلى التمكن، ومنعه من البناء بخلاف عوض فإنه لا يستعمل بهما.

٧١٨ كيف للإستفهام عن أحوال الواو فى تقدير إذ للحال كيف أستفهام عن حال الشيء لا عن ذاته، كما أن ماسؤال عن حقيقة الشيء، ومن عن مشخصاته مطلقا. وبنيت لتضمنها معنى همزة الإستفهام، وعلى حركة لئلا يلتقى ساكنان، وكانت فتحة طلبا للخفة. وقد تفيد معنى التعجب المردود إلى الأناسى كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> ولا تكون جواب كيف إلا نكرة، ولذلك كانت الحال نكرة. وفائدة وضعها: الإيجاز والإختصار، ولأنها تنظم الأحوال كلها أنتظام أين للأماكن كلها. والأظهر أنها آسم مجرد عن الظرفية مطلقا بدليل إبدال الإسم الصريح منها كقولك: كيف زيد؟ أصحيح أم سقيم؟ ولأن مدلولها الحال، وهى ليست ظرفا، ولأنها لا تدخل عليها حرف الجر إلا على الندرة فى قولهم: على كيف تبيع الأحمرين. وأما قول من قال: أنظر إلى كيف تصنع فضيعف، لأن الحرف الذى يدخل على الإسم الذى فيه معنى الإستفهام، لا يعمل فيه ماقبله، ولا يخلو من أن يقع بعدها آسم أو فعل. فإن وقع بعدها آسم، فإن لم يكن معه مايصح أن يكون خبرا عنه كانت هى الخبر. وقددرت بالصفة كقولك فى جواب من. قال: كيف أنت أصحيح أم سقيم؟ وإن كان معه مايصح أن يكون خبرا، حو كيف زيد جالس جاز أن يكون جالس خبرا عن

(١) سورة البقرة آية ٢٨.

زيد، وكيف في موضع الحال من ضمير جالس وهو العامل فيها. وجاز نصبه على الحال من الضمير في كيف إذ هي الخبر بمنزلة آسم الفاعل، والعامل فيها لأن الإستفهام وحده لا يعمل في الحال. وإن وقع بعدها فعل نحو: كيف يقوم زيد، قدرت بالجار والمجرور، والتقدير: على أن حالة وأي هيئة. وأجاز الكوفيون المجازة بها. وقد مر الكلام عليه عند ذكر الجوازم. وقد جاء في كيف كي بحذف الفاء فقليل أنها لغة. وعليها قوله:

أَوْ رَاعِيَانِ لُبَّعْرَانِ لَنَا شَرَدَتْ كَيْ لَا يُحْسَنُ مِنْ بُعْرَانَا أَثَرًا<sup>(١)</sup>  
أراد كيف. ولذلك ثبتت النون بعدها. وقيل بحذف الفاء تخفيفاً للضرورة. وأما الواو في قوله: الواو في تقدير إذ للحال، فإنما قدرت بإذ إشعاراً بأنها في محل النصب كاذ. ولأن الحال تشبه الظرف ولذلك يقدر بفي. فإذا قيل: جاء زيد والشمس طالعة كان معناه إذ الشمس طالعة، ولذلك لا يحتاج إلى عائد من الجملة إلى ذى الحال كما لا يحتاج إليه مع الظرف إذا قلت: جاء زيد وقت الشمس طالعة، وإذا الشمس طالعة. واختصت الواو بالحال لإفادتها معنى الجمع مطلقاً دون الفاء وثم. فإن قيل: الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول فكيف يصح أن يقال: الشمس طالعة ونحوه صفة هيئة الفاعل؟ قيل: التقدير موافقاً طلوع الشمس. والموافقة وصف هيئة الفاعل. ومثله قوله تعالى: ﴿يَعُشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> إذ التقدير موافقاً اهتمام طائفة أنفسهم. ٧١٩ سَوْفَ مَعَ السَّيْنِ لِنَتَفَيْسِرَ الزَّمْنَ أَي حَرْفُ تَفْسِيرٍ وَمِثْلُ ذَلِكَ أَنَّ السَّيْنَ وَسَوْفَ حَرْفَانِ مَوْضُوعَانِ لِلِاسْتِقْبَالِ وَمَعْنَاهُمَا التَّنْفِيسُ وَهُوَ التَّوَسُّعَةُ.

(١) القائل: لم اعثر على قائله:

الشاهد في قوله: «كي لا يحسان» فقد جاءت «كي» من كيف، وذلك أنه لو كانت كي هنا هي المصدرية لانتصب الفعل بعدها، فمجيئه بالنون التي للرفع دليل على أنها ليست كي المصدرية بل كيف التي حذف آخرها. وقد استشهد به كل من: شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٤، الخزانة ٣/١٩٥.

(٢) سورة آل عمران آية ١٥٤.

وهما أخص بمعنى الإستقبال من سائر الحروف الدالة عليه، لأنهما لا يدلان إلا على مجرد الإستقبال، لكن في سوف دلالة على زيادة تنفيس، كأنهم جعلوا زيادة الحرف دالة على زيادة المعنى، وفي سوف ثلاث لغات. وقد تقدم بيانها في صدر الكتاب، وقد أدخلت السين في خبر عسى لمشاركتها لأن في الإستقبال، قال:

عَسَى طَيِّبٌ مِنْ طَيِّبٍ بَعْدَ هَذِهِ

سُطْفِيٌّ غُلَّتِ الْكُلَى وَالْجَوَانِحُ<sup>(١)</sup>

وإنما لم يعملوا مع كونهما مختصين بالفعل لتنزلهما منزلة أحد أجزاءه كلام التعريف مع الأسماء. ويدل عليه في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾<sup>(٢)</sup> لأن هذه اللام إنما تدخل على الاسم والفعل المضارع. فلولا أن سوف قد صارت كأحد حروف الفعل لها، لامتنع دخول اللام عليها. وأما أى بفتح الهمزة وسكون الباء فلها وضعان: أحدهما: النداء وقد مر بيانه، وثانيهما: التفسير وهي الأصل فيه لعمومها، لأنها تصلح لتفسير كل كلام محتاج إليه. وشرطها أن تقع بين كلامين الثاني بمعنى الأول ومفسر له كقوله تعالى: ﴿وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾<sup>(٣)</sup>. فلو سئل عن تفسيره ل قيل: أى من قومه.

ومنه قول الشاعر:

وَتَرْمِئَنِي بِاللُّخْظِ أَيُّ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَيَقْلِينِي لَكِنْ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي<sup>(٤)</sup>

(١) القائل: قسام بن رباح السنبسي من الطويل:

الشاهد في قوله: «ستطفيء» حيث جاء بالسين نيابة عن أن لكونها للإستقبال. وقال الزمخشري في ذلك: ولما انحرف الشاعر في هذا البيت عما عليه الإستعمال، جاء بالسين التي هي نظيرة أن يعنى: لما لم يأت الشاعر بما حقه أن يجيء به مع عسى في الخبر وهو إن أتى بما يقوم مقامه في الدلالة على الإستقبال وهو السين دل على أن ذلك شاذ. وقد استشهد به الهمع ١/١٣٠، الفصل ١٧٤، الدرر اللوامع ١/١٠٧، السيوطي ١٥٠، معجم الشعراء ٢٣٤، شرح المفصل لابن يعيش ٨/١١٧، الخزانة ٤/٤٧، المغنى ١٥٣.

(٢) سورة الضحى آية ٦.

(٣) سورة الأعراف آية ١٥٥.

(٤) القائل: غير معروف وهو من الطويل: ويروى صدره: وترميني بالطرف أي أنت.. الشاهد في



فقوله: أى أنت مذهب تفسير لقوله وترميننى باللحظ، وقوله: لكن إياك أصله لكنّه فحذف ضمير الشأن. وإياك: مفعول ألقى. وقيل: التقدير لكننى فحذف ضمير المتكلم وهو آسم لكن والأول أظهر، لأنه قد عهد حذف ضمير الشأن وقيل: التقدير لكنه أنا إياك. ومثله قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾<sup>(١)</sup> فألقيت حركة الهمزة على النون فصار لكننا، ثم أدغمت النون فى النون وحذف ألف أنا لأنها تسقط فى الوصل، فبقى لكن هو الله ربي. قوله: ومثل ذلك أن قد بينا، إن لأن أقساما ومن جملتها أن تكون تفسيراً بمعنى أى. ولا تقع مفسرة إلا بثلاث شرائط: الأولى: أن تأتى بعد كلام تام لأنها نفس الجملة، ولهذا لم تكن فى قوله تعالى: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٢)</sup> مفسرة لأن ما قبلها مبتدأ، وهى فى موضع الخبر، الثانية: أن لا تكون معمولة للفعل الذى يفسره نحو أمرته بأن قم، لأن الباء متعلقة بالفعل فهى من صلته، فلا تكون مفسرة له ضرورة وجوب كون المفسر من جملة أخرى. الثالثة: أن يكون الفعل الذى يفسره فى معنى القول، وليس بقول صريح على الأصح كقولك: ناديته أن قم، وأمرته ﴿أن ياإبراهيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾<sup>(٣)</sup> فيه الشرائط تمام ما قبلها من الجملة وعدم تعلقها بما قبلها. والنداء والأمر فى معنى القول وليس بقول صريح. وأما قوله تعالى: ﴿وَأَنطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾<sup>(٤)</sup> فقل أن مفسره، لأن الإنطلاق متضمن لمعنى القول وقيل، الإنطلاق عبارة عن الأخذ فى القول فتكون بمنزلة صريحة. وأن مفسرة

قوله: «أى» حيث أنها تأتى على حالات عدة: ومنها أن تكون تفسيرية وقد وقعت هنا تفسيرية، وما بعدها بيان لمعنى الجملة التى قبلها. والمعنى: أى أشارت إلى بطرفها إشارة إلى مذهب فى حقها. وأي تفسير الجملة وغيرها وهى أعم من «أن» المفسرة، لأنها يفسر بها المفرد والجملة والقول وغيره. وقد استشهد به كل من: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٠/٨، الخزانة ٤٩٠/٤، المغنى ٧٦، مع الهوامع ٧١/٢، الدرر اللوامع ٢٠٧/١، ٨٧/٢.

- (١) سورة الكهف آية ٣٨.
- (٢) سورة يونس آية ١٠.
- (٣) سورة الصافات آية ١٠٥.
- (٤) سورة ص آية ٦.

وقيل مصدرية. فإن قيل: فقد جاءت بعد صريح القول كقوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ آعْبُدُوا﴾<sup>(١)</sup> قلنا لادلالة فيه على أنها مفسرة لاحتمال كونها مصدرية.

٧٢٠ هَيْهَاتَ أَيْ بَعْدَ مِثْلِ شَتَّانَ وَشَكَانَ أَيْ قَرَبَ مِثْلِ سَرَعَانَ هيهات اسم لبعده فهو اسم لفعل ماضٍ<sup>(٢)</sup> وهو مبنى إما لوقوعه موقع الماضي وأما لشبهه الجملة في الفائدة والجملة مبنية، ويستعمل مكررا للمبالغة. قال: فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ تُوَاصِلُهُ<sup>(٣)</sup> والعقيق وخل مرتفعان بهيات على الفاعلية. وأما قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾<sup>(٤)</sup> ففي فاعلها ثلاثة أوجه. أحدها: ماتوعدون. واللام زائدة. وثانيها: أن يكون مضمرا للدلالة ماتقدم عليه، والتقدير: هيهات بعثكم

(١) سورة المائدة آية ١١٧.

(٢) ذهب البرد إلى أنها ظرف غير متمكن وبني لابهامه ويفتح الحجازيون تاء هيهات ويقفون بالهاء، ويكسرهما تميم، ويقفون بالتاء، وبعضهم يضمها، وإذا ضمت فمذهب أبي على أنها تكتب بالتاء، ومذهب ابن جني أنها تكتب بالهاء. وحكى أحد العلماء فيها ست وثلاثين لغة هيهات، وأيهات، وهيات، وأيهات، وهيان، وأيهان.

وكل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر ومفتوحة ومكسورة، وكل واحدة منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون. وحكى آخرون: هيهات، هيهات، أيها، أيها، أيها، أيها، أيها. أهد انظر: منهج السالك ١٩٩/٣، ٢٠٠.

(٣) القائل: جرير وهو من الطويل: ويرى الصدر: فهيات هيات العقيق ومن به. الشاهد في قوله: هيات هيات العقيق.. وهيات خل حيث استعمل هيات في الموضعين اسم فعل ماضى بمعنى بعد، ورفع به فاعلا كما كان يرفعه لو وضع موضعه بعد، وهو الفعل الذي يدل اسم الفعل على معناه. وقد كررت هيات هنا للتوكيد وللمبالغة في هذا التأكيد. وقد استشهد به كل من: الخصائص ٤٢/٣، شرح التصريح ٣١٨/١، ١٩٩/٢، شواهد العيني ٧/٣، ٣١١/٤، شرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٣، اللسان «هيه» ٤٥١/١٧، الدرر ١٤٥/٢، النقائص ٦٣٢/٢، الجمع ١١١/٢، شذور الذهب ٤٠٢، الصحاح ٢٢٥٨، معاني القرآن ٣٢٥/٢، الإيضاح ١٦٥، ديوانه ٩٦٥.

(٤) سورة المؤمنون آية ٣٦.



فَانْقَلَبَتِ الْيَاءُ أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا وَأَنْفَتَاحَ مَاقِبَلِهَا، وَأَمَّا لِلإِلْحَاقِ كَأَرْطَاةٍ. وَأَصْلُهَا هَيْهَاتَ  
بُوزَنَ فَعْلَةٍ. وَأَمَّا مَعَ كَسْرِ التَّاءِ فَإِنَّهَا جَمْعُ الْمُضْمُومَةِ وَالْمَكْسُورَةِ، وَأَصْلُهَا هَيْهَاتَ،  
فَحَذَفَتْ اللَّامَ بَعْدَ قَلْبِهَا أَلْفًا لِّئَلَّا يَلْتَقِيَ سَاكِنَانِ. وَإِنَّمَا لَمْ يَقْلِبْ كَأَلْفِ حَبْلِي  
لِعَدَمِ تَمَكُّنِهَا كَأَلْفِ ذَا وَكَسْرَةِ التَّاءِ لِلْبِنَاءِ وَالْوَقْفِ عَلَيْهَا كَالْوَقْفِ عَلَى مُسَلَّمَاتٍ  
وَتَنَوُّنِهَا لِلتَّنْكِيرِ. وَقِيلَ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مَعَ الضَّمِّ وَالْفَتْحِ جَمْعًا. وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْكُنُ  
التَّاءَ وَقَفًا وَوَصْلًا. وَأَمَّا شَتَانٌ فَاسْمٌ لِلْفِعْلِ بِمَعْنَى بَعْدَ عَلَى الْأَصَحِّ وَمَعْنَاهُ افْتِرَاقُ  
الشَّيْئَيْنِ فِي مَعْنَا بَعْدًا، وَلَفْظُهُ مَأْخُوذٌ مِنَ الشِّتِّ وَهُوَ التَّفَرُّقُ. وَفَعَلْتَ شَتَّ وَبِنَاؤُهُ  
لَوْقُوعِهِ مَوْقِعَ الْمَاضِي، وَفَتْحٌ إِمَّا لِيُؤَافِقَ أَوَّلَهُ أَوْ لِمَجَاوِرَةِ الْأَلْفِ. وَقَدْ يَكْسِرُ النَّونَ.  
وَالْأَفْصَحُ أَنْ يُوْتَى لَهُ بِاسْمَيْنِ مَرْفُوعَيْنِ بِهِ أَحَدُهُمَا بِنَفْسِهِ وَالْآخَرُ بِتَوْسِطِ الْوَاوِ لِأَنَّ  
الشَّتَاتَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ اثْنَيْنِ نَحْوِ شَتَانِ زَيْدٍ وَعَمَرُو أَيْ افْتَرَقَا وَتَبَاعَدَا وَيَزَادُ عَلَيْهِ  
مَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرٍ<sup>(١)</sup>  
فَمَا زَائِدَةٌ، وَيَوْمِي فَاعِلُ شَتَّانَ، وَيَوْمُ حَيَّانَ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ. وَأَمَّا قَوْلُ الْآخَرِ:  
لَشَتَّانَ مَا يَوْمِي أَلْيَزِيدَيْنِ فِي التَّدَى يَزِيدُ سُلَيْمٍ وَالْأَعْرَ آبَنَ حَاتِمٍ<sup>(٢)</sup>

(١) القائل: الأعشى (ميمون بن قيس) وهو من الطويل:  
الشاهد في قوله: «شَتَّانَ مَا يَوْمِي وَيَوْمُ حَيَّانَ» حيث جاءت شَتَّانَ اسم فعل ماضٍ بمعنى افترق  
وتعمل عمل الفعل تمامًا فرفعت فاعلاً وهو يَوْمِي. والمَّا: زائدة بين اسم الفعل وفاعله.  
وقد استشهد به كل من: شذور الذهب ٤٠٣، اللسان (قيس) برواية خالد، المفصل ٧٦، شرح  
المفصل لابن يعيش ٣٧/٤، حاشية ياسين على التصريح ١٩٩/٢.

(٢) القائل: ربيعة الرقي من قصيدة له يمدح فيها يزيد بن حاتم المهلبى ويذم يزيد بن أسيد السلمى.  
وكان قد ورد إلى يزيد بن حاتم يستجديه وهو والي مصر.  
الشاهد في قوله: «شَتَّاهُ مَا يَوْمِي» فإن هذا الأسلوب قد رفضه الأصمعي وأنكر صحته ولكن  
جمهور النحاة وافق عليه حيث أعرب «شَتَّانَ» اسم فعل ماضٍ بمعنى افترق مبني على الفتح لا  
محَلَّ له من الأعراب، وما اسم موصول فاعل بَشَتَّانَ مبني على السكون في محل رفع. بين: ظرف  
مكان متعلق بمحذوف صلة وهو مضاف واليزيديين مضاف إليه.

وقد استشهد به كل من: الاغانى ٣٨/١٤، العقد الفريد ٢٨٧/١، ٣٣٢، شرح المفصل لابن  
يعيش ٣٧/٤، ٦٨، الخزانة ٣/٤٥، شذور الذهب ٤٠٤، الكامل المبرد ٣٧٠/١.

فالأصمعي لم يجز روايته لأنه لا يجيز شتان مابين زيد وعمرو، ولأن ماإن كانت موصولة لم يكن لشتان إلا فاعل واحد، ولا يكون إلا متعددا. وإن كانت زائدة لم يكن لها فاعل مطلقا لأن بين ظرف فلا يصلح لذلك. ومنهم من أجازوه. قال لأن تباعد ما بينهما مستلزم لتباعدهما. وحينئذ لافرق في المعنى بين شتان زيد وعمرو وبين شتان مابين زيد وعمرو. وأما وشكان فآسَمَ لَوْشُكَ بمعنى قَرَبَ أو سرع فمسماه فعل ماض، وعلته في البناء، وفتح كعلة بناء شتان وتضم واوه وتفتح وتكسر. ومن أمثالهم: وشكان ذا خروجا<sup>(١)</sup> فذا فاعل وشكان، وخروجا تمييز. وأما سرعان فآسَمَ لَسْرَعٍ. وفي سینه ثلاث لغات: فتحها وضمها وكسرها. وعلة بناءه وفتح نونه يفهم مما تقدم. ومن كلامهم<sup>(٢)</sup> سَرَعَانَ ذَا أَهَالَةٍ. واختلف في أصل المثل فقيل: إن بعض العرب من الحمقى اشترى شاة هزيلة يسيل رغامها من أنفها، فقالت له أمه لم اشتريتها؟ فقال: أو ماترين إهالتها تسيل من أنفها؟ فقالت: سرعان ذا أهالة. وقيل: أن أعرايبا طلب من راع شاة سمينة ليشتريها فجاءه بشاة يسيل رغامها. فقال: أين ما طلبت منك؟ فقال: ألا ترى شحمها يسيل من منخريها. فقال له ذلك. وقيل: كان لرجل نعجة هزيلة يسيل رغامها، فقيل له ماالذي يسيل؟ فقال ودكها. فقال له السائل: سرعان ذا أهلة. وذا فاعل سرعان، والإشارة إلى الرغام وإهالة منصوب إما على التمييز أو على الحال. وأعلم أن الأسماء التي ذكرها في هذا البيت مسماهما كلها أفعال ماضية.

٧٢١ وَهَيْتَ أَسْرِعَ إِلَيْهِ زِدْ قَطُّكَ آخْتَسِبْ

لَعَا أَلْتَعِشْ مَهْ كُفَّ آمِينَ أَسْتَجِبْ

هيت اسم لفعل الأمر إما بمعنى أسرع أو بمعنى أقبل ولايتعدى كمسماه. وتكرر للمبالغة. قال الشاعر:

(١) قاله الدنوشري من اسم الفعل وشكان بمعنى قرب أو أسرع، وتضم واوه وتفتح وتكسر. ومن أمثالهم: وشكان ذا خروجا، فذا: فاعل وشكان وخروجا تمييز.

انظر حاشية ياسين على التصريح ١٩٨/٢.

(٢) انظر: مجمع الأمثال ٣٢٦/١.

أَنَّ أَعْرَاقَ وَأَهْلَهُ سَلَمٌ لَدَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتًا<sup>(١)</sup>  
 أى أسرع أسرع. وبناءه لوقوعه موقع الأمر. وحرك لثلاثا يلتقى ساكنان. وفيه  
 ثلاث لغات: فَتُحُ التاء وضمها وكسرها. فالفتح طلبا للخفة كأين وكيف، والضم  
 تشبيها لها بحيث، والكسر على أصل التقاء الساكنين. ولم يعتبر ثقل الكسر مع  
 الياء لقلة استعمالها كما في جبر. ويجوز في الهاء الفتح مع فتح التاء والكسر مع  
 ضمها، والهمز وتركه. واللام التى تتصل بها في نحو: هيت لك لبيان المخاطب.  
 وقيل معنى مضمومة التاء جئت إليك. وقيل أنا مهيأة لك، وأما إيه بكسر الهاء  
 فاسم لحدث إذ أمرته بزيادة الحديث. كما أن أيها بالفتح آسم لطلب الكف عن  
 الحديث، وقد مر الكلام في بيانه مطلقا، وتنوينه وعدمه في صدر الكتاب.  
 واعلم أن في قوله: إيه زد أى معناها زد، نظرا لأن زد متعد، وإيه لا يتعدى لأنه  
 لا يقال: إيه حديثا بمعنى زد حديثا. وكذلك لو قيل: أنها اسم لحدث لأن حدث  
 متعد فيكون مسماها أيضا متعديا، فيلزم أن يكون إيه متعديا وهو باطل لعدم  
 استعماله متعديا. فالأجود أن يقال: إيه اسم لقولهم تحدث لأنه لازم مثله. وأما  
 قَطُّكَ: فمسماه آكتف كقدك. وقوله آحتسب هو بمعنى اكتف. وبني لوقوعه  
 موقع الفعل على السكون لعدم ما تقتضي الحركة. والكاف حرف خطاب على  
 الأصح، وكأن قط مخففة من قططت الشيء إذا قطعتة كما أن قدك من قدك  
 الشيء إذا قطعتة طولا فكان الإكتفاء قطع أو قدما سواء.  
 وأما لها: فمسماه انتعش. ومعنى أنتعش ارتفع. ومنه سمي سرير الميت نعشا

(١) القائل: لم أعثر على قائله: وهو من مجزؤ الكامل، وقد انشده الفراء مع بيت آخر لأحد الشعراء في  
 مدح علي بن أبي طالب رضي الله عنه. والبيت الذي سبق الشاهد:

أَيْلُغُ أُمَيَّغُ الْمُؤَيِّنُ  
 أَنَحَا الْعِرَاقَ إِذَا أَتَيْتُهُ

الشاهد في قوله: «هيت هيتا» حيث جاءت «هيت» هنا اسم فعل أمر بمعنى أسرع وهي لازمة  
 لا تتعدى إلى مفعول به. والمعروف أن هيت لغات ثلاثة الفتح والكسر والضم. وقد استشهد به  
 كل من: الخصائص ٢٧٩/١، ابن يعيش في شرح المفصل ٣٢/٤، اللسان (هيت).

لأنه يرفع على رؤوس الناس يقال ذلك للعائر قال:

فَالسَّوْطُ أَذْنَىٰ لَهَا مِنْ أَنْ أَقُولَ لَعَا<sup>(١)</sup>

والتنوين في لعاء للتنكير. وَدَعَّ وَدَعَدَعَا: في معنى لعاء. وأمامة: فاسم لا كف الكف المعهود. فإن أريد به التنكير نون أى كُفَّ كُفَّا، وبنى إما لوقوعه موقع فعل الأمر الذى هو مسماه أو موقع الجملة. وعلى السكون لأنه الأصل، وإذا دخله التنوين حرك بالكسر لأنه الأصل في التقاء الساكنين. وأما آمين: فمعناه آسْتَجِبَ. وفيه لغتان القصر بوزن فاعيل والمد بوزن فاعل. وهو من أبنية العجم. وقيل الألف نشأت من فتحة الهمزة فلا يكون أعجميا، وبنائه لبناء مسماه، وفتح آخره طلبا للخفة لأنه لو كسر لوقعت الياء بين كسرتين. وقيل: آمين: اسم من أسماء الله تعالى والتقدير يا الله استجب فحذف منه حرف النداء. واستجب وهو ضعيف لأنه يلزم أن يكون مبنيًا على الضم لأنه مفرد معرفة، ولا تستعمل إلا عقيب دعاء وليس بدعاء، لأنه اسم واحد مفرد، والإسم الواحد لا يسمى دعاء. وقد اشتقوا من لفظه فعلا فقالوا آمنت أى قلت آمين. قالوا لبيت أى قلت لبيتك. وأعلم أن الأسماء التى ذكرها فى البيت مسماها كلها أمر كما فسرهما، وأسماء الأفعال كلها تنقسم إلى مالا يتعدى مطلقا وإلى مايتعدى من وجه دون وجه، وتنقسم أيضا إلى ماهو لتسمية الأوامر وإلى ماهو لتسمية الأخبار، والغلبة للأول. أما المتعدى مطلقا فنحو: رُوِيَ وَتَيَّدَ وَهَا. وأما غير المتعدى مطلقا، فإما من الأوامر فنحو هيت لك، وأيه ومه وصه. وإما من الأخبار فنحو هيات وشتان

(١) القائل: الأعشى. وقام البيت مع رواية أخرى:

بَذَاتٍ لَوْثٌ عِزْرَتَاهُ إِذَا عَزَّ رَثٌ  
فَالنَّعْسُ أَذْنَىٰ مِنْ أَنْ أَقُولَ: لَعَا

الشاهد في قوله: «لعاء» حيث استشهد بها الشارح على أن معناها الإرتفاع.

انظر: اللسان ٣٢/٦، وتهذيب اللغة ١٩٢/٣.

وسرعان. وأما مايتعدى من وجه دون وجه فأربعة. الأول: هَلُمَّ: فإن لها معنيين أحدهما: بمعنى أَحْضِرْ وَهَاتِ وهى حينئذ متعدية، والآخر: بمعنى أَقْبِلْ وهى لا تتعدى. الثانى: حَيَّهْلَ فإنها تكون بمعنى إيت كقولهم: حَيَّهْلَ الثريد وهى حينئذ متعدية لتعدى مسماها، وتكون بمعنى أَقْبِلْ وأسرع، وهى لازمة للزوم مسماها. الثالث: دُونَكَ فإنها تستعمل بمعنى خذ والزم. فتكون متعدية، وتارة بمعنى أَدْنُ وأقرب كقوله:

فَأَوْقَدْتُ نَارِي فَأَذُنُ دُونَكَ وَأَصْطَلِي

فلا تتعدى. وهذه الثلاثة أسماء للأوامر. الرابع: بداد: وتستعمل تارة أسما لفعل الأمر كقولهم فى الحرب: بداد أى ليأخذ كل منكم قرنه فيكون متعديا لتعدى مسماها. وتارة معدولا عن المصدر كقولهم: جاءت الخيل بداد أى متبددة. وهو على هذا لازم للزوم مسماها.



( باب أبيئة الثلاثي والرابعي والخماسي )

٧٢٢ أَلْقَوْلُ فِي أَبِيئَةِ الْآحَادِ إِذَا خَلَّتْ مِنْ طَارِيءٍ مُزْدَادٍ  
يريد بالآحاد الأسماء، لأن الأفعال تذكر فيما بعد، وإنما بدأ بذكرها قبل  
الشروع في ذكر الجمع، لأن الآحاد هي الأصول والجمع فرع عليها، فلا حصول  
له دونها مطلقاً، ولما كانت الأسماء الآحاد مجردة عن الزائد، وغير مجردة قيدها  
بقوله: إذا خلت من طاريء مزداد، ليخرج به ما كان منها غير مجرد من حروف  
الزوائد، لأن مراده بالآحاد التي لا زائد فيها بل كل حروفها أصول. وتنقسم إلى  
ثلاثي ورباعي وخماسي على الأصح، وزعم الكوفي أن الثلاثي هو الأصل، وأن في  
الرابعي زيادة حروف، وفي الخماسي زيادة حرفين وهو ضعيف. أما أولاً فلأن  
حروف الزيادة محصورة على ما سيأتي. وأما ثانياً فلأنهم لما قصدوا المغايرة بينها  
جعلوا للثلاثي همزة غالباً لحفته، لأنه أتى على العدة التي تقتضيها حكمة الوضع.  
ألا ترى أن الحرف الأول للابتداء لا يكون إلا متحركاً، والحرف الآخر للوقف  
ويكون متحركاً وساكناً، والحرف الثاني للفصل بينهما لئلا يلي الابتداء الوقف.  
وجعلوا للرابعي خمسة لتكون أثقل، وللخماسي أربعة لثقله على الرباعي. وعلى  
قولهم: لا تبقى هذه الحكمة في الترتيب، ولا يجوز أن تكون الأصول أقل من ثلاثة  
ولا أكثر من خمسة. أما الأول فلئلا يلي الوصل الوقف كما مر آنفاً إذ المتجاورين  
كالشيء الواحد. فإن نقص عن ذلك وهو معرب فلا بد وأن يكون قد دخله  
حذف كيدودم. وأما الثاني فلأن السداسي ضعيف الثلاثي، فلو كان أصلاً لأوهم  
أنه مركب كبعلبك، لكن قد يبلغ الاسم الثلاثة بالزيادة إلى سبعة أحرف نحو  
أَحْمَارٌ أَحْمِيرَارًا، وَأَشْهَابٌ إِشْهِيَابًا لأنه من الشبهة والحمرة. ولا تجوز الزيادة

عليها. وأما قرعبلانة آسم لدوية فثنائية أحرف بتاء التانيث وهو مزيد الخماسي.

٧٢٣ فَعَلْ كَفَلَسَ كَجَمَلِ فِعْلٌ كَجَبِرِ فِعْلٌ كَأَبِلِ

٧٢٤ فَعْلٌ كَقْفَلِ فَعْلٌ كَصُرِدِ وَزِدْ مِثَالُ عَضِدِ وَكَبِدِ

٧٢٥ وَغُنِّي وَعِنْبِ وَفِعْلٌ قَدْ جَاءَ فِي الشَّدُوذِ مِنْهُ ذُلُّ

بدأ بالثلاثي لأنه الأصل في الخفة لما مر، وذكر له أحد عشر مثالا، والتقسيم يقتضى أن تكون أبنيته اثني عشر قسما، لأن الفاء لوجوب تحركها لابد وأن تكون مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة. والعين كذلك وتزيد عليها بالسكون. فإذا ضربت الثلاثة التي للفاء وفي التي للعين كانت اثني عشر وهو الحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة، لكن واحدا منها لا يوجد له في الأسماء ولا في الأفعال، لثقل الخروج من كسر لازم إلى ضم لازم. وأما الجُبْكُ بكسر الحاء وضم الباء فإن ثَبَّتَ فَعَلَى التداخل لأنه يقال: حُبْكُ كَعُنُقٍ وَحِبْكُ كَأَبِلِ. فالمتكلم بحبك كأنه قصد الكسر أولا ثم غفل فذكر الضم ثانيا. وأكثر ما يكون التداخل من كلمتين. وآخر وهو المضموم الفاء المكسور العين مختص بالفعل الثلاثي الماضي الصحيح العين غير المضاعف المبني للمفعول نحو: ضُرِبَ. ولم يأت في الأسماء إلا علما منقولاً كذُّبِلَ وهي قبيلة أُمَيَّ الأَسود أو شاذاً. اسم لدوية شبيهة بَابِنِ عرس فيما حكاها الأُحْفَش. وعن الليث أن الوَعِلَ لغة في الوَعْل، فبقي عشرة. أربعة منها لمفتوح الفاء وثلاثة لمكسورها وثلاثة لمضمومها، أما الأربعة الأول فَفَعْلٌ: بفتح الفاء وسكون العين، ويكون اسم عين وصفة ومصدراً، فالإسم: كَفَلَسَ وَصَقَّرَ، والصفة كَسْهَلٍ وَصَعِبٍ، والمصدر كَضْرَبَ، وَفَعْلٌ: بفتح الفاء والعين ويكون كذلك، فاسم العين كَجَمَلِ، والصفة: كَنَحْوِ بَطَلٍ، والمصدر نحو طَلَبَ. وَفِعْلٌ بفتح الفاء وكسر العين ويكون كذلك. فالإسم نحو كَبِدَ والصفة نحو: حَذَرَ والمصدر نحو كَذَبَ وَلَعِبَ. وَفَعْلٌ: بفتح الفاء وضم العين ويكون آسماً كَعَضُدٍ وَرَجُلٍ، وصفة كَحَذَثَ وَيَقْظُ. وهو أقل من الذي قبله لثقل الضم. وأما الثلاثة التي لمكسور الفاء ففعل بكسر الفاء وسكون العين. ويكون اسم عين كَجَبِرِ

وصِفَةٌ كِنَضُو وَجِلْفُ، ومصدرا كَعَلِمَ وَفَسَقَ. وَفَعَلَ بكسر الفاء وفتح العين وهو أقل من الذى قبله لثقل عينه بالحركة. ويكون اسما كَعَنْبٌ، وصفة نحو: لِحَمٍ وَزَيْمٍ أى متفرق وقوم عَدَى. وهو آسم جنس يوصف به الجمع كالركب والسفر وليس بتكسير. وقد يوصف به المفرد وهو نادر. ومصدرا نحو شَبِعَ وفعل بكسرهما وهو أقل من الذى قبله، لثقل الكسرة وخفة الفتحة، ويكون اسما كَابِلٌ وصفة كامرأة بلز وهى العظيمة، وقيل القصيرة وهو قليل. وأما الثلاثة المضمومة الفاء ففَعَلَ بضمها وسكون العين، ويكون اسم عين كَفَعَلَ وَبُرِدَ، وصفة كَحَلُوٌ وَثَرٌّ وَعُبْرٌ. يقال: ناقة عُبْرٌ أى لا يزال يسافر عليها، ومصدرا نحو شَغُلٌ. وفَعَلَ بضم الفاء وفتح العين، وتكون آسما كَصَرْدٌ وَرُبْعٌ وصفة نحو حُطَمَ. قال:

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطَمَ ..... (١)

ومصدر كَهْدًا وَسَرَى، وفَعَلَ بضمها ويكون آسما كَعُتِقٌ وَطُنْبٌ وصفة كناية سُرْحَ، ومصدرا كَعُسْرٌ لغة فى العُسْر كَنُذِرٌ وفى التنزيل: ﴿فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذُرِي﴾ (٢) أى انذارى.

٧٢٦ وَلِلرَّبَاعَى قِمَطَرٌ سَلَهَبٌ وَزَيْرِجٌ وَدِرْهَمٌ وَجُحْدَبٌ  
ذكر للرباعي المجرد خمسة أبنية وهى التى يعرفها الجمهور. فالأول: فَعَلَّلَ بكسر  
الفاء وفتح العين وسكون اللام — الأولى، ويكون آسما كَقِمَطَرٌ وهو وعاء الكتب،

(١) القائل: الحطيم القيس كما ذكر سيبويه وهو من مشطور الرجز. ونسبه آخرون لأبي زغبة الخزرجي ولرشيد بن رميضة وبعده:

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطَمَ

ليس براءعى لِبَرَاكِى لِبَرَاكِى لِبَرَاكِى

الشاهد فى قوله: «بسواق حطم» حيث جاء حطم نعتا لسواق. فكل منهما نكرة وليس بمعدل  
عن حاطم لأن فعل لا يعدل عن فاعل إلا فى باب المعرفة: عمر وزفر عامر وزافر. وقد استشهد به  
كل من سيبويه ١٤/٢، البيان والتبيين ٣٠٨/٢، المقتضب ٥٥/١، ٣٢٣/٣، الكامل ٢١٥،  
الخصص ٢٢/٥، ابن يعيش فى شرح المفصل ١١٢/٦، اللسان (حطم).

(٢) سورة القمر آية ٣٩.

وقيل الشديد. ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾<sup>(١)</sup> وصفة كليث هزبر أى جرىء.

الثاني: فَعَلَّ بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام. ويكون اسما كجعفر وهو فى الأصل اسم للنهر، ثم نقل وسمى به وصفه كسَلَهَب للطويل. الثالث: فِعْلَل بكسر الفاء وسكون العين وكسر اللام الأولى ويكون اسما كزبرج وهو الذهب، وقيل النقوش المختلفة الألوان، وقيل السحاب الأحمر، وصفة كَعْنَقَصُ للمرأة القليلة الحياء، وَخَضِرِم<sup>(٢)</sup> للماء الكثير. الرابع: فِعْلَل بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى، ويكون اسما كِدِرْهَم، وصفه كَهَبَلَع وهَجْرَع إِنْ كانت الهاء أصلا فيها كما ذهب إليه سيبويه وهو الأظهر لقلة زيادة الهاء أولا.

الخامس: فُعْلَل بضم الفاء وسكون العين وضم اللام الأولى، ويكون اسما وصفة، فالإسم كَجُحْدَب<sup>(٣)</sup> وَبُرْثُن<sup>(٤)</sup>. وقيل أَنْ جُحْدَبَا صفة وهو الضخم. وأما الصفة فنحو جُرْشُع وهو العظيم من الإبل. وزاد الأَخْفَش بناء سادسا وهو فُعْلَل بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى نحو: جُحْدَب. وسيبويه<sup>(٤)</sup> لم يشبهه، ورواه بالضم. ونقل أنه رأى الكوفيين، وحجتهم مارواه الفراء من نحو بُرْقُع<sup>(٥)</sup> وَطُحْلُبُ وَجُوْذَرُ وَجُحْدَب، ولا حجة فيه. أما برقع وطحلب فالأجود فيهما ضم

(١) سورة الإنسان آية ١٠.

(٢) من معاني الخضر: الجود والعطاء.

(٣) الجحدب: الجراد الأخضر الطويل الرجلين.

(٤) والبُرْثُن للسبع والطير كالأصابع للإنسان.

ويضيف سيبويه كلمة أخرى على الوزن نفسه وهي التُرْثُم ويقول: ٣٣٥/٢، فالأسماء نحو الترم والبُرْثُن والحبرج والصفة نحو الجرّشع والصنّيع والكندر فالترتم من أمثلة سيبويه. وقد ذكره أيضا أبو الفتح فى المصنف ٢٥/١، ولم تذكره المعاجم اللغوية التى بين أيدينا. وانظر: المقتضب ٢٠٤/١.

(٥) البرقع: نقاب المرأة وما يستر به وجه الدابة بضم فسكون ففتح وقد يكسر أوله، والأصل ضم الثالث.

القاف واللام [فيكونان] <sup>(١)</sup> كَبُرْتَن. وأما جوْذَر فَإِنَّهُ أعجمي. وأما جُحْدَب فالرواية الجيدة فيه ضم الدال وعلى أنه لو ثبت فتحها أمكن أن يكون مخففاً من جنخادب. كما قالوا أن غُلْبَطاً مخفف من علابط. والأظهر ماذهب إليه الأخفش. أما أولاً فلأن الفراء ثقة في روايته فلا وجه لردها، ويقويه إظهار التضعيف في نحو سُوْدَد وعندد لإرادة الإلحاق بجُحْدَب. ولو لم يكن له هذا البناء لقليل سُوْد وعُند. فلو كان معدوماً لوجد ما هو ملحق به. ولذلك ألف بُهْمَات ملحقة بهذا البناء إذ قد امتنع أن يكون للتأنيث لدخول التاء عليها. وأما ثانياً فلأن قولهم: الأجود فيما رواه الضم فليس محل النزاع بل في إثبات هذا البناء وعدمه. وفيه تسلم وجودها.

٧٢٧ وللخماسي جاء قِرْطَعِبْ وله سَفَرَجَل جَحْمَرِش قُدْغِمْلَه  
للخماسي المجرد أربعة أبنية خطأً له عن الرباعي لكونه أثقل. وقد جمعها في هذا البيت كما جمع الرباعي في الذي قبله. فالأول فَعْلَلْ بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وسكون الثانية. ويكون اسماً كِقِرْطَعِبْ وهو السحاب، وقيل دابة. وصفة كَجَرْدَحْل وهو الضخم من الإبل. الثاني: فَعْلَلْ بفتح الفاء والعين وسكون اللام الأولى وفتح الثانية. ويكون اسماً كَسَفَرَجَل وصفة كَشَمَرْدَل وهو القوى السريع من الإبل وغيرها. الثالث: فَعْلَلْ بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وكسر الثانية. ويكون اسماً عند أبي عثمان <sup>(٢)</sup> وأبى الفتح <sup>(٣)</sup>.  
فالاسم كَقَهْلَسِ للذكر والصفة كَجَحْمَرِش <sup>(٣)</sup> للعجوز الكبيرة. قال الراجز:  
قَدْ قَرْنُونِي بِعَجُوزِ جَحْمَرِش <sup>(٤)</sup>

- (١) هكذا ف (ق، ك) وفي الأصل (ص) (فيكون) وماذكر هنا أفضل.
- (٢) ذكر المازني في تصريفه أن أوزان الخماسي المجرد تكون أسماء وصفات، ولكنه لم يمثل لفعلل اسماً. وقال «ابو الفتح في شرحه ٣٠/١، وفعلل: ذكر أبو عثمان أنه يكون اسماً وصفة، وذكر أبو العباس أنه إنما جاء في هذا المثال في النعت، وقد اتبع المبرد وسيبويه في ذلك.
- (٣) يقول سيبويه ٣٤١/٢: «... ويكون على مثال فعلل في الصفة. قالوا: قهلبس وجحمرش وصهلصق، ولانعلمه جاء اسماً.
- (٤) القائل: غير معروف وهو من الرجز:

وقال المبرد<sup>(١)</sup>، لا تكون إلا صفة. الرابع: فَعَلَّلَ بضم الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولى وكسر الثانية ويكون آسما كَقُدَّ عَمِلَ. ولا تستعمل إلا بعد النفي، إما بهاء أو غير هاء. يقال: ماله قُدْعِمَلَة أى شىء، وصفة كحُبْعَثْن وهو الشديد من الرجال والأسد والإبل، وقد يستعمل القذعمل صفة أيضا. يقال: امرأة قذعملة للقصيرة، وناقاة قذعملة للشديدة. وزاد ابن السراج<sup>(٢)</sup> بناء خامسا وهو هُنْدَلِيع لبقلة، والأظهر أنه رباعى، والنون زائدة وإلا لكان نحو كنهل بناء خماسيا وذلك يؤدى إلى كثرة أبنية الخماسى فيجوز على هذا أن يكون له بناء سادسا وسابعا..  
وحينئذ لاوجه لحصرها فى الرباعى أو الخماسى.

---

= الشاهد فى قوله: «جحمرش» حيث استشهد به الشارح على مجئ لفظه جحمرش صفة. وجاءت هنا صفة لعجوز.

وقد استشهد به الحيوان ١٦١/٧، المنصف لابن جنى ٥/٣.

(١) انظر: المقتضب ٢٠٦/١ يقول المبرد فى ذلك: «ويكون على «فَعَلَّلَ نعتا» وذلك قولهم: عجوز جحمرش وكلب نخورش.

(٢) لم أعثر عليه فى كتاب الأصول ج ١، ج ٢.

## ( باب جمع التكسير )

٧٢٨ الْقَوْلُ فِي الْجَمْعِ الَّذِي يُكْسَرُ وَاحِدُهُ عَنْ وَضْعِهِ يُغَيَّرُ  
التكسير تفعيل من كسرت الشيء بعد التثام أجزائه، وقد تقدم بأن الجمع إما  
صحيح وإما مكسر، أما الصحيح فقد مر بيانه، وأما المكسر فلما كان عبارة عما  
تغير فيه نظم الواحد، وبناءؤه إما لفظاً أو تقديراً كما تقدم في أول الكتاب كان له  
أربعة أحوال. أحدها: أن يكون الجمع أكثر من الواحد كرجال،  
وثانيها: عكسه نحو كُتِبَ. وثالثها: أن يتساوى في الحروف ويختلف في الحركة  
كغداً وفجراً. [فإنهما يَضُمُّ أَوَّلُهُمَا] <sup>(١)</sup> في الواحد، فإذا كُسِرَ جُعِلَ بدل الضم  
فتحة، وتَوَثَّهْمُ الألف في الجمع غيرها في المفرد وكذلك أَسَدٌ، فإنه يفتح أوله في  
[المفرد] <sup>(٢)</sup> ويضم في الجمع على العكس منهما. ورابعهما: أن يتساوى فيهما ويختلفا  
في التقدير كفُلْكَ وَهَجَانٌ وَدِلَاصٌ. وقد تبين منه أن تغيير البناء أعم من تغيير  
النظم مطلقاً.

وأن نحو غداً وفجراً وأَسَدٌ لم يتغير فيه إلا البناء وهو تكسير. وقول المصنف في  
الجمع الذي يُكْسَرُ: يحتز به عن الجمع المصحح ثم فسر معنى قوله: يكسر  
بقوله: واحده عن وضعه يغير. لأن التكسير تغيير صيغة الواحد [عما] <sup>(٣)</sup> كان  
عليه مطلقاً. ويريد بالوضع في قوله عن وضعه البناء الذي كان عليه والهيئة قبل  
التكسير. وقوله: يُغَيَّرُ أَيُّ يُكْسَرُ مطلقاً. واعلم أن جمع التكسير يُعْمَمُ من يعقل

(١) هكذا في (ك) وفي الاصل (ص) و (ق) (فانها اولهما). وهو تصحيف.

(٢) هكذا في (ق، ك) وفي الاصل (الواحد).

(٣) هكذا في (ق، ك)، وفي الاصل (ص) (كا) وهو تصحيف.

وغيرهم في أسمائهم نحو رجال وأفراس وفي صفاتهم نحو كرام وظراف وطوال وحُمُر وهو في الأسماء أكثر منه في الصفات، لأن من الصفات مالا تكسير له كما سيأتي: ٧٢٩ أولها فُعَل كَأَسَد في أَسَد وفُعَل كَثُمِر وكَأَسَد قد ذكر للثلاثي المجرد ثلاثة عشر بناء، وقد يشترك في البناء مفردان وأكثر أولها: فُعَل بضم الفاء وسكون العين. وإنما بدأ به لخفته، وقد كُسِر عليه فُعَلًا بفتح الفاء وسكون العين نحو: سَقَف وسُقِف، وفَعَل بفتح الفاء والعين نحو: أَسَد، وقيل أن سُقفا اسم جمع، وأَسَد مخفف من أَسَد المضموم العين، وكسروا عليه فُعَلًا بضم الفاء ونحو فُلْكَ فيكون الاختلاف بهما تقديرا كما مر.

البناء الثاني: فُعَل بضم الفاء والعين. وقد كسر عليه فَعَل بفتح الفاء وكسر العين كنمر وتمر. قال:

فِيهَا عِيَائِلُ أَسُودَ وَثُمُرُ<sup>(١)</sup>

وفَعَل بفتح الفاء وسكون العين نحو: سَقَف وسُقِف وَرَهْن وَرُهْن وفَعَل بفتحهما نحو: أَسَد وَأَسَد. وقيل أن أَسَدًا مقصور من أَسُود.

٧٣٠ وَفَعَلَةٌ كَرَجَلَةٌ وَفَعَلُهُ جِيَّةٌ يَرْوَةٌ وَحِسْلَةٌ

البناء الثالث: فَعَلَةٌ بفتح الفاء وسكون العين ولم يكسروا عليه إلا اسما واحدا وهو فَعَل بفتح الفاء وضم العين نحو رَجُل وَرَجَلَةٌ. وقد أضافوا إليه العدد القليل قالوا ثلاثة رَجَلَةٌ آستغناء به عن أرجال. وقيل إنه اسم جمع وليس بتكسير.

البناء الرابع: فَعَلَةٌ بكسر الفاء وفتح العين وقد كسر عليه فُعَل بضم الفاء

(١) القائل: حكيم بن معية الربيعي وهو من الرجز:

الشاهد في قوله: «عِيَائِلُ وَثُمُرُ» فعيائيل: أبدلت الهمزة من الياء، فأصلها عيائل، لكنه لما أشبع الهمزة اضطراباً نشأت الياء كقوله: تنقاد الصياريف لأنه عيل واحد العيال. والثاني: وتمر حيث جاءت جمعا لتمر كما جمع أسد على أسد لتساويهما في عدد الحروف وحركاتها. وقد استشهد به كل من: سيوبه ١٧٩/٢، المقتضب ٢/٢٠٣، ابن يعيش في شرح المفصل ١٨/٥، ٩١/١٠، المقرب ١٠٧/٢، ١٦٣، شواهد الشافية ٢٧٦، شواهد العيني ٥٨٦/٤، التصريح ٣١٠/٢، ٣٧٠، الأشموني ٢٩٠/٤، اللسان (عيل).



وسكون العين نحو: جُبَّ وهو البئر العميقة، وجِبَّة. وقالوا: خَرَجَ وخِرْجَة، وحَجَرٌ وحُجْرَة وكُرْزٌ وكِرْزَة. وفَعَلَ بفتح الفاء وسكون العين كَثُورٌ وثِيْرَة. وقالوا أثُورَة في القطعة من الأقط فرقا بينه وبين الثور من الحيوان، وفَعَلَ بكسر الفاء وسكون العين نحو حَسَلَ وهو ولد الضب، وحَسَلَة وِقْرَد وقردة وقد كسروا عليه فُعَلًا بضم الفاء والعين نحو طُنَّب وطِنْبَة وهو نادر.

٧٣١ وَأَفْعَلُ كَأَفْلَسٍ وَأَزْمِنُ وَأَضْلَعُ وَأَرْجِلُ وَأَرْكِنُ البناء الخامس: أَفْعَلُ وقد كسروا عليه أمثلة من الثلاثي المجرد: أحدها: فَعَلَ بفتح الفاء وسكون العين فقالوا فِلَسَ وفَرَخَ وأَفْرَخَ ونَسَرَ وأَنْسَرَ. وفي مضاعفه كَفَّ وأَكُفَّ وَصَلَكُ وَأَصْلَكُ وَضَبُّ وَأَضْبُّ. وفي فعل معتل العين منه قَوَّسٌ وأُقَوَّس. وَثَوَّبٌ وأَثَوَّبَ وَعَيْنٌ وأَعَيْن. وفي معتل لامه: دَلَّوْا وأَذَلَّ وظَلَّى وأَظَلَّ. وقد أطرده فيه. وثانيها: فَعَلَ: بفتح الفاء والعين نحو زَمَنَ وَأَزْمَنَ قال:

هَلِ الْأَزْمِنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ<sup>(١)</sup>

وقياسه أن يكون جمع زمان. وقالوا: جبل وأَجَبَل ورسن وأَرْسَن حكاها الفراء. ومنه قول الشاعر:

خَلَعُوا أَرْسَنَ الْجِيَادِ وَسَارُوا قَارِنَيْهَا بِشَاحِحَاتِ الْبَعَالِ<sup>(٢)</sup>  
وفي معتل عينه: دَرَّ وأَدْوَرَّ ونَارَ وأَثَوَّر. وفي معتل لامه: عصا وأعص والأصل

(١) القائل: ذو الرمة وهو من الطويل. وتام البيت:

أُمْنُزَلْتُ مِمَّنْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ

هَلِ الْأَزْمِنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ

الشاهد في قوله: «الأزمن» فهي جمع زمن والقياس ألا يكون على هذا الوزن الذي ذكره الشاعر بل القياس أن يكون جمع أزمان. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١٧٨/٢، الخصاص ٦٣/٩، ديوانه ٣٣٢، المقتضب ١٧٦/٢، شرح المفصل ١٧/٥، ٣٣/٦، الكامل ٣٧.

(٢) القائل: لم أعثر على قائله: ولم أجده في المراجع التي اطلعت عليها.

الشاهد في قوله: «أرسن» حيث جاءت على وزن افعول لأنها جمع سن كما ذكره الشارح.

أَعَصُّوْ، فَأَبْدَلْ مِنْ الضَّمِّ كَسْرَةً وَمِنْ الْوَائِ يَاءٌ كَمَا فَعَلُوا فِي أَظْبَ، وَأَذَلْ لَثَلًا يُوْدِي إِلَى مَا لَا نَظِيرَ لَهُ فِي كَلَامِهِمْ. وَثَالِثُهَا: فَعَلَ بِكَسْرِ الْفَاءِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ نَحْوُ: ظَلَعَ وَأَظْلَعَ وَهُوَ قَلِيلٌ كَأَنَّهُمْ شَبَّهُوا بَزْمَنَ وَأَزْمَنَ. وَرَابِعُهَا: فَعَلَ بِكَسْرِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ نَحْوُ: رَجُلٌ وَأَرْجُلٌ. وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> وَلَمْ يَتَجَاوَزْهُ لِلْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ. وَقَالُوا: ذُئِبٌ وَأَذُؤِبٌ وَضُرْسٌ وَأَضْرُسٌ. وَخَامِسُهَا: فَعَلَ بِضَمِّ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ: رُكْنٌ وَأَرْكُنٌ، وَحَكَى غَضْنَ وَأَغْضَضْنَ وَقَفَّلَ وَأَقْفَلَ.

٧٣٢ ثُمَّ فَعِيلٌ كَعَيِيدٍ قَيَسُوا قَالُوا كَلَيْبٌ وَكَذَا الضَّرِيْسُ الْبِنَاءُ السَّادِسُ: فَعِيلٌ وَقَدْ كَسَرُوا عَلَيْهِ فَعَلًا بِفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ نَحْوُ: عَبَدٌ وَعَبِيدٌ وَكَلَبٌ وَكَلَيْبٌ. وَهَذَا الْبِنَاءُ تَكْسِيرٌ عِنْدَ الْأَخْفَشِ. وَأَمَّا عِنْدَ سَبِيوِيهِ<sup>(٢)</sup> فَهُوَ اسْمٌ لِلْجَمْعِ كَالْحَامِلِ وَالْبَاقِرِ. وَفَعَلًا بِكَسْرِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ كَضَرَسَ وَضَرِيْسَ وَهُوَ قَلِيلٌ. وَقَالُوا فِي مَفْتُوحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ بَقَرٌ وَبَقِيرٌ، وَهُوَ اسْمٌ لِلْجَمْعِ عَلَى الْأَصَحِّ.

٧٣٣ ثُمَّ فِعَالٌ كَالْفِرَاحِ قَالُوا فِيهِ بَنَارٌ وَكَذَا رِجَالٌ  
٧٣٤ كَذَا الْقِرَاطُ وَالْجِمَالُ قُولُوا ثُمَّ فُعُولٌ فَقُلِ الْوُغُولُ  
الْبِنَاءُ السَّابِعُ فِعَالٌ: وَقَدْ كَسَرُوا عَلَيْهِ أَمْثَلَةً: أَحَدُهَا فَعَلَ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ فَقَالُوا: فَرَّخَ وَفَرَّاحٌ، وَكَلَبٌ وَكِلَابٌ وَكَعَبٌ وَكِعَابٌ. وَفِي مَعْتَلِهِ سَوَطٌ وَسِيَّاطٌ وَثَوْبٌ وَثِيَابٌ وَخَوْضٌ وَخِيَاضٌ. وَفِي مَعْتَلٍ لَامُهُ دَلَوٌ وَدِلَاءٌ وَطَبَى وَطِبَاءٌ وَلَمْ يَأْتِ فِيهِ مَعْتَلُ الْعَيْنِ بِالْيَاءِ كَمَا لَمْ يَأْتِ مَعْتَلُ الْعَيْنِ بِالْيَاءِ عَلَى فَعُولٍ، لَثَلًا يَلْتَبَسُ ذَوَاتُ الْوَائِ بِالْيَاءِ لَانْقِلَابِ الْوَائِ يَاءً فِي فَعَالٍ. وَقَدْ شَذَّ فَوُجٌ وَفَوُجٌ فِي ذَوَاتِ الْوَائِ، وَلَقَلْبُ الْوَائِ يَاءً فِي فَعَالٍ خَمْسَةُ شُرُوطٍ: أَنْ يَكُونَ جَمْعًا فَلِذَلِكَ لَا تَقْلَبُ فِي قَوَامٍ وَخَوَانٍ، وَأَنْ لَا يَكُونَ بَعْدَ الْوَائِ أَلْفٌ، وَلِذَلِكَ لَا تَقْلَبُ مِنْ طَوَالٍ. وَأَنْ يَكُونَ الْمَفْرَدُ سَاكِنَ الْعَيْنِ فَلَا تَقْلَبُ زَوْجَهُ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مَعْتَلُ اللَّامِ نَحْوَ طَوَاءٍ لَثَلًا يَتَوَالَى

(١) سُورَةُ الْمَائِدَةِ آيَةُ ٦.

(٢) سَبِيوِيهِ ١٧٦/٢.

إعلا لان، وأن يكون قبل الياء كسرة، لأنها هي الموجبة لقلب الواو مع هذه الشروط. وثانيها: فَعَلَ بكسر الفاء وسكون العين. فقالوا بَثَرُ وبَثَار، وذَثِبَ وذَثَابٌ. وفي مضاعفة زق وزقاق، وفي معتل عينه ريح ورياح. وثالثها: فَعَلَ بفتح الفاء وضم العين نحو: رَجُلٌ ورجال وسَبْعٌ وسباع. ورابعها: فَعَلَ بضم الفاء وسكون العين فقالوا قُرْطٌ وقراط وهو ما يعلق في أعلا الأذن. وفي مضاعفه: خُفَّ وخِفَافٌ وَعُشٌّ وعِشَّاشٌ، وَقَفَّ وقفاف وقد كثر فيه. وخامسها: فَعَلَ بفتح الفاء والعين نحو: جَمَلَ وجمال وجَبَلَ وجبال. وحَجَرَ وحِجَار، وهو كثير. وسادسها: فَعَلَ بضم الفاء وفتح العين فقالوا: رُبِعَ: رباع. ولم يذكره في الكتاب.

٧٣٥ كذا البُرُوجُ وكذا العُرُوقُ كذا الضُلُوعُ وكذا السُّوُوقُ  
٧٣٦ كذا الأسُودُ ثُمَّ مَعَ فِعَالَةٌ فُعُولَةٌ بُعُولَةٌ جِمَالُهُ

البناء الثامن: فُعُولٌ: وقد ذكر لتكسيه خمسة أمثلة: أحدها: فَعَلَ بفتح الفاء وكسر العين نحو وَعَلَ ووُعُول. وأشار إليه بقوله: ثم فَعُول فعل الوعول. والوعل الكبش الجبلي. وأما قوله عليه السلام «في آخر الزمان وتهلك الوعول وتظهر التحوت»<sup>(١)</sup>. فالمراد أنه يهلك من له القدر، ويتقدم من كان تحت أرجل الناس لعدم السادة. وقالوا نَمِرٌ ونُمُور. وثانيها فَعَلَ بضم الفاء وسكون العين نحو بُرَجٍ وبُرُوجٍ وبُرْدٍ وبُرُودٍ وبُجْرٍ وبُجُور. وفي التنزيل: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾<sup>(٢)</sup>. وقالوا في مضاعفة عش وعشوش.

وثالثها: فَعَلَ بكسر الفاء وسكون العين. فقالوا: عِرْقٌ وعروق، وجَذَعٌ وجذوع. وفي مضاعفه: لَصَّ ولصوص. وفي لغة من كسر اللام وفي معتل عينه دَيْكٌ ودُيُوكٌ وفيل وفيل. وفي معتل لامه تجيء ويجيء. ورابعها: فَعَلَ بكسر الفاء وفتح العين نحو: ضِلَعٌ وضلوع، وإِرم وإِروم. وخامسها: فَعَلَ بفتح الفاء والعين

(١) حديث نبوي كما في جمع الزوائد للهيثمي ج ٧ ص ٣٢٤، والحديث في موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان للهيثمي ص ٤٦٥ ورقم الحديث ١٨٨٦.  
(٢) سورة المائدة آية ٤٥.

نحو: أَسَدٌ وَأَسُودٌ وَسَاقٌ وَسَوْقٌ لَأَنَّ الْأَصْلَ سَاقٌ سَوَقٌ. فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. ويجوز تصحيح واوه وهمزها. وقد مر أن فعولا في معتل العين شاذ، لوقوع الواو بعد ضمتين متواليتين. وقالوا في معتل لامه عَصَى وَعَصِي، وَقَفَا وَقَفَى. وقد كسروا عليه بناء. [وسادسها]<sup>(١)</sup> وهو فعل بفتح الفاء وسكون العين فقالوا بَقَلَ وَيُقُولُ وَيُطِنُ وَيُطُونُ وَيُسَرُّ وَيُسُورُ، وفي معتل لامه: دَلُّوْا وَدُلِّيْ، وثَدَى وَثَدَى، ولم يذكره المصنف.

البناء التاسع: فُعُولَةٌ: وقد كسروا عليه: فَعَلًا بفتح الفاء وسكون العين فقالوا بُعُولَةٌ وَفُحُولَةٌ وَعُمُومَةٌ وَخُؤُولَةٌ وَخُيُوطَةٌ. العاشر: فِعَالَةٌ: وقد كسروا عليه فعلا بفتح الفاء والعين فقالوا: جِمَالَةٌ وَذِكَارَةٌ وَحِجَارَةٌ. وهذان البناءان أَعْنَى فُعُولَةٌ وَفِعَالَةٌ هما فُعُولٌ وَفِعَالٌ زيد عليهما تاء التأنيث لتأكيد الجمع.

٧٣٧ وجاء في فِعْلَانٍ كَالْخِرْبَانِ وَجَاءَ كَالْيَيْرَانِ وَالنَّعْرَانِ

٧٣٨ وجاء كَالْقِنَوَانِ وَالْعَيْنَانِ فُعْلَانُ كَالْحُمْلَانِ وَالظُّهْرَانِ

٧٣٩ وجاء كَالدُّرْبَانِ وَالزُّقَانِ وجاءَ أَفْعَالٌ عَلَى أَوْزَانِ

البناء الحادى عشر: فِعْلَانٌ بكسر الفاء، وقد كَسَرُوا عليه خمسة أوزان من الثلاثى المجرد: أحدها: فَعَلَ بفتح الفاء وسكون العين فقالوا: عَبَدَ وَعَبَدَان. وفي معتل العين ثَوْرٌ وَثِيرَان. وثانيهما: فُعَلَ بضم الفاء وفتح العين نحو: نُعِرَ وَنِعْرَان.. قال الشاعر:

يَخْمَلْنَ أَوْعِيَةَ الْمُدَامِ كَأَنَّهَا قَدْ عَلِقَتْ بِأَكَارِجِ النَّعْرَانِ<sup>(٢)</sup>

والنعر: العصفور الصغير. وثالثها. فَعَلَ بكسر الفاء وسكون العين كَقَنُوا

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل: (ص): (سادس) والأصح ما ذكر.

(٢) القائل: لم أعر على قائله:

والنعر كصرد وهو البلبل، وفراخ العصفير وضرب من الحُمُرِ أو ذكورها، والجمع نعران. انظر: القاموس: (نعر)، وقيل النعران طير كالعصفير، حمر المناقير، ومؤنثه نغرة كهزمة، وأهل المدينة يسمونه البلبل. وانظر: حاشية الشافية.

وَقِنَوَانِ وَالْقَنَوِ الْعَذَقُ بِمَا عَلَيْهِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ الْكَسْرَةَ فِي قِنَوَانٍ غَيْرِ الَّتِي فِي قَنَوٍ لَعَلَّا يَصْحَحُ فِيهِ الْوَاحِدُ. وَرَابِعُهَا: فُعْلٌ بضم الفاء وسكون العين ويختص به منه معتل العين بالواو ونحو: عُودٌ وَعِيدَانِ، وَحُوتٌ وَحِيتَانِ وَكُوزٌ وَكِيزَانِ. وَغُولٌ وَغِيلَانِ، وَنُونٌ وَنِينَانِ.

وخامسها: فَعْلٌ بفتح الفاء والعين نحو: ضَرَبَ وَضِرْبَانِ وهو ذكر الحبارى. وَيَرَقٌ وَيِرْقَانِ، وَوَرَلٌ وَوَرَلَانِ. وفي معتل العين منه جَارٌ وَجِيرَانِ، وَنَاجٌ وَنَيْجَانِ وَقَاعٌ وَقِيْعَانِ. ولم يذكر المصنف هذا الوزن.

البناء الثاني عشر: فُعْلَانِ: بضم الفاء وقد كسر عليه ثلاثة أمثلة: أحدها فَعْلٌ بفتح الفاء والعين نحو: حَمَلَ وَحُمْلَانِ وَسَلَقَ وَسَلْقَانِ وهو المطمئن من الأرض. وثانيها: فَعْلٌ بفتح الفاء وسكون العين نحو: ظَهَرَ وَظَهْرَانِ، وَبَطَنَ وَبُطْنَانِ وَتَعَبَ وَتُعْبَانِ وهو مسيل الوادى. وثالثها: فَعْلٌ بكسر الفاء وسكون العين نحو: ذُئِبَ وَذُئْبَانِ، وَصِرِمَ وَصِرِمَانِ. وقالوا في مضاعفة زَقٍ وَزُقَّانِ.

٧٤٠ قَدْ جَاءَ كَالْأَحْمَالِ وَالْأَجْنَادِ وَجَاءَ كَالْأَرْطَابِ وَالْأَزْنَادِ

٧٤١ وَجَاءَ كَالْأَغْنَاكِ وَالْأَعْضَادِ وَجَاءَ كَالْأَضْلَاحِ وَالْأَكْبَادِ

٧٤٢ وَجَاءَ كَالْأَبَالِ وَالْأَجْمَالِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ عَلَى التَّوَالِي

البناء الثالث عشر: أفعالٌ وهو أعم أبنية الجمع، لأنه قد كسر عليه الأسماء الثلاثية العشرة وقد ذكرها في الكتاب<sup>(١)</sup>، ونحن نأتى عليها على سياق نظمه مع التعرض لما أهمله. أولها: فَعْلٌ بفتح الفاء والعين: نحو جَمَلَ وَأَجْمَالِ. وقالوا جَبَلَ وَأَجْبَالِ وَأَشَدَّ وَأَشَادِ. وفي معتل العين منه بَاعَ وَأُبُواعِ، وَتَابَ وَأُتْيَابِ وفي معتل اللام رَجَا وَأَرْجَاءَ لِلنَّاحِيَةِ، وَصَفَا وَأَصْفَاءَ وَغَضَا وَأَغْضَاءَ. وربما اقتصروا عليه من كثرة نحو: أَقْلَامٌ وَأَقْتَابٌ وَأَمْوَالٌ. وثانيها: فَعْلٌ بضم الفاء وسكون العين نحو: جُنْدٌ

(١) يقول سيبويه في ذلك ١٧٧/٢: «وما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلاً فانك إذا كسرتَه لأدنى العدد بنيتَه على أفعال وذلك قولك جمل وأجمال ... فإذا جاوزوا به أدنى العدد فإنه يجئ على فَعَالٍ وفُعُولٍ ... فانه يجيء على فَعَالٍ وفُعُولٍ....».

وَأَجْنَادٌ وَقَالُوا: قُفْلٌ وَأَقْفَالٌ وَبُرْدٌ وَأَبْرَادٌ. وَفِي مَضَاعِفِهِ خُفٌّ وَأَخْفَافٌ وَعُشْرٌ وَأَعَشَّاشٌ. وَفِي مَعْتَلِ الْعَيْنِ عَنْهُ عُودٌ وَأَعْوَادٌ، وَعُغُولٌ وَأَعْوَالٌ وَفِي مَعْتَلِ اللّامِ: مُدَى لِمَكْيَالٍ وَأَمْدَاءٌ. وَثَالِثُهَا: فُعَلٌ بِضَمِّ الْفَاءِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ نَحْوُ: رُطَبٌ وَأَرْطَابٌ. وَقَالُوا رُبْعٌ وَأَرْبَاعٌ وَهُوَ مَانِتَجٌ فِي الرَّبِيعِ. وَرَابِعُهَا: فُعَلٌ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ وَلَيْسَ بِقِيَاسٍ فِي صَحِيحِ الْعَيْنِ مِنْهُ نَحْوُ: زَنْدٌ وَأَزْنَادٌ. قَالَ:

وَزَنْدُكَ أَتَقَبُّ أَرْزَادَهَا (١)

وَقَدْ جَاءَ فَرَحٌ وَأَفْرَاحٌ، وَسَطَرٌ وَأَسْطَارٌ، وَرُأْدٌ وَأَرَادٌ. وَقَالُوا فِي مَعْتَلِ الْعَيْنِ مِنْهُ أَشْوَاطٌ وَأَبْيَاتٌ وَأَلْوَاخٌ وَأَبْوَابٌ وَهُوَ مَطْرِدٌ. وَخَامِسُهَا: فُعَلٌ بِضَمِّ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ نَحْوُ: عُتْقٌ وَأَعْتَاقٌ. وَقَالُوا: طُنْبٌ وَأَطْنَابٌ، وَأُذُنٌ وَأَذَانٌ، وَلَمْ يَتَجَاوِزْهُ. وَقَدْ شَذَّ طَنْبُهُ كَمَا تَقْدِمُ. وَسَادِسُهَا: فُعَلٌ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَضَمِّ الْعَيْنِ نَحْوُ: عَضُدٌ وَأَعْضَادٌ وَقَالُوا عَجْزٌ، وَأَعْجَازٌ. وَلَمْ يَتَجَاوِزْهُ فِيهِمَا كَمَا يَتَجَاوِزُوا رَجَالًا وَسَبَاعًا فِي الْكَثْرَةِ. وَسَابِعُهَا: فُعَلٌ بِكَسْرِ الْفَاءِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ نَحْوُ: ضِلَعٌ وَأَضْلَاعٌ. وَقَالُوا عِنَبٌ وَأَعْنَابٌ وَلِزَمَ وَآرَامٌ. وَهُوَ الْعِلْمُ يَنْصَبُ فِي الطَّرِيقِ. وَفِي مَعْتَلِهِ مَعَا: وَأَمْعَاءٌ. وَثَامِنُهَا: فِعَلٌ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ نَحْوُ كَبِدٌ وَأَكْبَادٌ. وَقَالُوا: فَخِذٌ وَأَفْخَاذٌ وَوَعِلٌ وَأَوْعَالٌ وَتَاسِعُهَا: فِعَلٌ بِكَسْرِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ نَحْوُ: إِبْلًا وَأَبَالٌ، وَقَالُوا طِلٌّ وَأَطَالٌ. وَالْإِطْلُ الْخَاصِرَةُ. وَعَاشِرُهَا: فِعَلٌ بِكَسْرِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ نَحْوُ: حِمْلٌ وَأَحْمَالٌ وَقَالُوا بَثْرٌ وَأَبَارٌ، وَرَبِخٌ وَأَرْوَاخٌ، وَجَيْدٌ وَأَجْيَادٌ فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ عَشَرَ بِنَاءً لِلثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ. وَقَوْلُهُ: ثَلَاثُ عَشَرَ: يَحْتَمِلُ أَحَدُ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنَّهُ أَنْثُ الْعَدَدِ لِأَنَّهُ مُرَادُهُ الصَّيْغَةُ وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ. وَالتَّقْدِيرُ: ثَلَاثُ عَشْرَةَ

(١) الْقَائِلُ: الْأَعَشَى. وَهُوَ مِنَ الْمُتَقَارِبِ. وَتَمَامُ الْبَيْتِ:

وَجِذْتُ إِذَا أَصْطَلَحْتُ خَيْرُهُمْ  
وَزَنْدُكَ أَتَقَبُّ أَرْزَادَهَا

الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: «أَرْزَادَهَا» حَيْثُ جُمِعَ زَنْدًا عَلَيْهِ وَقِيَاسُهُ الْمَطْرِدُ فِي بَابِهِ أَرْزَدَ كَفَلَسَ وَأَقْلَسَ وَلَكِنِّهِمْ قَدْ يَشْبَهُونَ بَابًا وَهَذَا وَارِدٌ فِي اللَّغَةِ. وَأَمَّا مَا وَرَدَ فَهُوَ غَيْرُ قِيَاسِي. وَقَدْ اسْتَشْهَدَ بِهِ كُلُّ مَنْ: الْمُقْتَضِبُ ١٩٦/٢، أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٣٢٩/١، ابْنُ يَعِيشَ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ١٦/٥، شَوَاهِدُ الْعَيْنِي ٥٢٦/٤، شَرْحُ التَّصْرِيحِ ٣٠٣/٢، الْأَشْمُونِي ١٢٥/٤، دِيَوَانُهُ ٥٥٤.

صبيغة، أو أنه أضاف النيف إلى العشرة كما هو رأى الكوفيين. والأول أظهر. وقد بقي مما يُكسّر عليه الثلاثي المجرد ولم يذكره فعله بكسر الفاء وسكون العين نحو: جَارَ وَجِيْرَة، وقَاعَ وَقِيْعَه. وفي التنزيل: ﴿كَسْرَابٍ يَقِيْعَةً﴾<sup>(١)</sup> وَفَعِلَى نَحْو: حَجَلَى جمع حجل. قال:

..... حَجَلَى تَدْرُجُ فِي الشَّرِيَّةِ وَقَعُ<sup>(٢)</sup>

وهو نادر. وأفعلة نحو: نجد وأنجدة، ورجاء أرجية وهما أيضا شاذان:  
٧٤٣ وَيَأْبُ فَعْلَ أَفْعَلُ فِي الْقِلَّةِ مَا مَ يَكُن ثَانِيَةً حَرْفَ عِلَّةِ  
٧٤٤ وَالْكَثْرَةُ الْفُعُولُ وَالْفِعَالُ وَغَيْرُهُ قَلْتَهُ الْأَفْعَالُ  
فَعْلَ الْمَفْتُوحِ الْفَاءُ السَّاكِنِ الْعَيْنُ إِذَا كَانَ صَحِيحَ الْعَيْنِ فَبِنَائِهِ فِي الْقِلَّةِ أَى قِيَاسِهِ أَنْ يَجْمَعَ عَلَى أَفْعَلٍ مَطْلَقًا نَحْو: أَفْلَسَ وَأَكْفَ وَأَذَلَّ وَأَظْلَبَ، لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَا أَكْثَرَ الْآحَادِ جَمْعًا لَخَفْتَهُ، نَاسِبٌ أَنْ تَكُونَ قَلْتَهُ أَفْعَلًا لَخَفْتَهَا. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالُوا أَزْنَادًا وَأَفْرَاحًا وَأَزَادًا. فَالْجَوَابُ: إِنَّمَا جَمَعْتَ هَذِهِ الْقِلَّةَ عَلَى أَفْعَالٍ تَشْبِيهَا لَهَا بِمَا عَيْنُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ. أَمَّا النُّونُ فِي زَيْدٍ فَلَمَّا فِيهَا نِ الْغَنَةِ، وَأَمَّا الْهَمْزَةُ فِي زِنَادٍ فَلِأَنَّهَا إِذَا خَفَّتْ صَارَتْ أَلْفًا. وَأَمَّا الرَّاءُ فِي نَحْو: فَرَّخَ فَأَمَّا لِأَنَّ الرَّاءَ حَرْفٌ مُكَرَّرٌ لِيَشْبِهَ حَرْفَ الْعِلَّةِ، أَوْ لِأَنَّ التَّكْرِيرَ يَقُومُ مَقَامَ الْحَرَكَةِ، أَوْ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى طَيْرٍ إِذْ هُوَ بِمَعْنَاهُ إِنْ كَانَ

(١) سورة النور آية ٣٩.

(٢) القائل: عبد الله بن الحجاج الثعلبي من كلمة له من الكامل يخاطب بها عبد الملك بن مروان يعتذر إليه من صحبته لعبد الله بن الزبير. وتَمَامُ الْبَيْتِ:

أَرْحَمُ أَصْبَيَّتِي \_\_\_\_\_ الَّذِيْنَ كَانَهُمْ  
حَجَلَى \_\_\_\_\_ تَدْرُجُ فِي الشَّرِيَّةِ وَقَعُ  
الشاهد في قوله: «حجلى» جمع لحجلة حيث جمع الشاعر فعل على فعلى. ولم يأت الجمع على هذا الوزن سوى: حجلى وظرى.

وقد استشهد به كل من: الأغاني ٢٦/١٢، المحتسب ٢٧١/٢، ابن يعيش في شرح المفصل ١٤/٥، ٢١، ١٣٤، اللسان (حجل) ١٥١/١٣، المفصل ١٩٠، التكملة ١٢٦، المحقق ١٥٦/٨، ١٨٧/١٥، المقصور والممدود للقالى ١٦٨.

معتل العين فقياسه على أفعال نحو: أبواب وأسواط وألواح وأبيات وأقياد، ولم يجمع على أفعال استثقالا للضمة على الواو والياء. وقد شذ منه أعين وأبيت وأقوس وأثوب. قال:

لِكُلِّ ذَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثُوبًا<sup>(١)</sup>

وأما في الكثرة فالصحيح العين مطلقا يجمع على فعال وفِعُول، فمنه مايلزم فعلا نحو كلاب وكباش. ومنه مايلزم فعولا نحو: فلوس وعُصور، ومنه مايتوارد الجمعان نحو: كعاب وكعوب وفحال وفُحُول ودِلاء ودُلَى. وأما المعتل العين فإن كان بالياء فيختص بفِعُول نحو بيت وبيوت إلا ماشد كما مر. وإن كان بالواو فيختص بفعال نحو: حوض وحياض وثوب وثياب، فتقلب الواو ياء لضعفها بالسكون في الواحد لما بينا قوله: وغيره قلته الأفعال: يريد أن غير فَعَل المفتوح الفاء الساكن العين من أبنية الآحاد الثلاثية، لم تجمع في القلة إلا على أفعال وقد تقدمت أمثله عند ذكر بيانه وهو أفعال. وقد شذ رجا وأرجية كما مر.

٧٤٥ وفي الرَّبَاعِي مع الحُمَاسِي يَأْتِي فَعَالِلٌ عَلَى الْقِيَاسِ  
٧٤٦ نحو ضَفَادِعٌ وَفِي سَفَرَجَلٍ جَمْعاً سَفَارِجٌ بِحَدَفِهِ قِل  
٧٤٧ وَأَنْ تَشَأْ عَوْضُ فَقُلْ سَفَارِجٍ فَصَارَ بِالتَّعْوِضِ كَالْهَمَالِجِ  
أما الرباعي فلم يكسر إلا على بناء واحد وهو فَعَالِلٌ بفتح أوله وإلحاق ألف التكسير الثالثة، وقبلها جمعان وما بعدها مكسور. وهو قياسه المطرد في جمعه سواء كان أول الواحد مفتوحا أو مضموما أو مكسورا، أصلا كان أو ملحقا به. فالأصل نحو قوله: ضفادع في جمع ضفدع، ويقال درهم ودراهم وزبرج وزبارج

(١) القائل: معروف بن عبد الرحمن من قصيدة مرجزة:

الشاهد في قوله: «أثوبا» حيث جاء به الشاعر هنا جمعا للمفرد ثوب وهو شاذ إذ أن القياس أن يجمع على أفعال أو فعال: ثوب: أثواب أو ثياب.

وقد استشهد به كل من سيبويه ١٨٥/٢، المقتضب ٢٩/١، ١٣٢، ١٩٩، مجالس ثعلب ٤٣٩، ٤٤٠، المنصف ٢٨٤/١، ٤٧/٣، التصريح ٣٠١/٢، الأشموني ١٢٢/٤، اللسان (ثوب).



وَبُرْثُنٍ وَبِرَاثِنِ. والمُلْحَقُ به صيرف وصيارف وجدول وجداول وجهور وجهاور  
وَقَسُورٍ وقساور، وكذلك مازيادته لغير الإلحاق نحو: مساجد وتناضب وأجادل.  
وإنما لم يتجاوزوا في الرباعي هذا البناء قليلا كان أو كثيرا، لأنه لا يمكن أن يحذف  
فيه شيء. وأما الخماسي فلا يكسر إلا على آستكره، لأنه مستقل لكثرة حروفه،  
فلو جمع بجملتها لازداد ثقلًا، ولأن الجمع تصرف وأصله للفعل. وهو لا يكون  
خماسيا. قال سيبويه<sup>(١)</sup>: لا يزال الاسم في سهولة حتى يبلغ الخمسة. قال  
السيرافي: معناه أن لا يكسر إلا إذا سئل عن تكسيه. فإذا كسر حذف منه  
حرف ليصير رباعيا، والأجود حذف الأخير لأنه طرف، وهو الذي حصل به  
الثقل. فتقول في سفرجل: سفارج، وفي جحمرش: جحامر، وفي قرطعب:  
قراطع، وفي قذعمل: قذاعم. وقيل إن كان في الاسم شيء من حروف الزيادة،  
فالأولى حذفه فيقال في جحمرش: جحارش، وفي فرزدق: فرازق لأن الدال تشبه  
التاء. فإن كان فيه زائد حذف مع الأخير فيقال في خندريس: خنادر، وفي  
عضرفوط عضارف. قوله: وإن تشأ عوض فقل سفاريج. يريد أنه يجوز أن يعوض  
من الحرف المحذوف من الخماسي مطلقا، مدة ساكنه قبل الطرف جبرا لما لحق  
الاسم من الحذف، فيقال في سفرجل: سفاريج، وفي قرطعب: قراطيع.  
قوله: فصار بالتعويض كالهاليج يريد أنه يصير بالتعويض في زنة الهاليج. إلا أن  
الياء في الهاليج ليست للتعويض، بل هي تنقله عن ألف هملاج وهو السرعة،  
لا نكسار ما قبلها، فالياء في الهاليج لازمة في حال السعة، وفي سفاريج غير لازمة.  
لأن كل اسم ثلاثي كان أو رباعيا وصار بالزيادة خمسة أحرف، وكان قبل آخره  
مدة، فإن كانت ألفا أو واوا قلبت ياء نحو: سراديج ومفاتيح ويعاقيب وعصافير،  
وإن كان ياء بقيت بحالها نحو: قناديل ومساكين. ولا يقال: إذا عوضت الياء من  
الحرف الخامس لم تحصل الخفة لكون الاسم بها كما كان أولا ذا خمسة أحرف. لأننا

(١) يذكر سيبويه ١١٩/٢، أن تكسير الخماسي المجرد مستكره. وذكر أيضا ١٠٦/٢ أن تصغيره  
وتكسيه يحذف لانه ١٢١/٢.

نقول: لما كانت الزيادة مدة ساكنة محمولة على ما رابعه مدة منقلبة بدليل جعل التعويض قبل الطرف كالمنقلبة، لم يحصل بها الثقل. فالياء في سفاريح كالياء في الهماليج وقناديل.

٧٤٨ وَفَعَلَةٌ كَالْجَفَنَاتِ سَلِمَتْ وَكَالْجِفَانِ وَالْمُؤُونِ كُسِرَتْ

٧٤٩ وَفَعَلَةٌ كُرْكَبَاتٍ وَعُغِدْ وَالْقَبَابِ وَكُسِرَاتٍ وَزَدْ

٧٥٠ وَفَعَلَةٌ كَالسِيدَرَاتِ وَالْكِسْرِ .....

ماتلحقه التاء من أبنية الاسم الثلاثي المجرد قياسه أن يكون اثني عشر وزنا، ففعلة الساكنة العين تكون إما مفتوحة الفاء أو مضمومتها أو مكسورتها، وتجمع مطلقا تصحيحا بالألف والتاء، وتكسيرا إما بالألف والتاء. فقد مر بيانه في صدر الكتاب وقوله: وَفَعَلَةٌ كَالْجَفَنَاتِ سلمت يريد أنها تكون في القلة بالألف والتاء. وأما التكسير فقد اطردها في الكثرة في فَعَالٍ وَفُعُولٍ. أما فَعَالٍ فكقولها: كَالْجِفَانِ في جمع جَفَنَةٍ. وقالوا قَصْصَةً وَقَصَّاعٍ، وفي المضاعف منه سَلَّةٌ وَسِلَالٌ، وفي معتله مطلقا رَوْضَةٌ وَرِيَاضٌ، وَطَبِيبَةٌ وَطِبَاءٌ.

وأما فُعُولٍ فنحو قوله: الْمُؤُونِ في جمع مائة وهي أسفل البطن وهو قليل. قالوا بَدْرَةٌ وَبُدُورٌ، وفي معتله بَيْضَةٌ وَبَيَوضٌ قال:

فِرَاحًا يَبُوضُهَا (١) .....

(١) القائل: ابن أحمر وهو من الطويل وتمام البيت:

بَقِيَّتُهَا قَفَرٌ وَالْمَطِيئُ كَأَنَّهَا

قَطَا الْحَزَنَ قَدْ كَاثَ فِرَاحًا يَبُوضُهَا

الشاهد في قوله: «يبوضها» حيث جاءت على وزن فُعُولٍ ومفردا بَيَضَهُ على وزن فَعَلَةٍ. وفي شاهد آخر قوله: «فقد كانت» حيث جاءت كان بمعنى صارت ويجب هذا ليصح المعنى، إذ لو بقيت كان على معناها لفسد المعنى لكونه محالا. وقد استشهد به كل من: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٧، الخزائن ٢٣١/٤، الأشموني ٢٣٠/١، الحيوان ٥٧٥/٥، اللسان (عرض) ٤٩/٩، ٢٤٩/١٧، التكملة ١٠٩، المعاني الكبير ٣١٣/١، أسرار العربية ١٣٧، المرزوقي ٦٨، المفصل ٤١، شرح الجمل ٧٧/١، ديوانه ١١٩.

وقد جاء فيها فِعْلٌ بكسر الفاء وفتح العين نحو: حَلَقَةٌ وَحِلَقٌ، وهَضْبَةٌ وَهَضَبٌ، وقيل جمع حِلَقَةٍ على حَلَقٍ بفتح الحاء واللام على غير قياس إلا على رأى من حكى فى واحدها حَلَقَةٌ وفتتح الحاء واللام. وفى معتل العين خَيْمَةٌ وَخَيْمٌ. وفُعَلٌ: بضم الفاء وفتح العين فيما عينه واو نحو: دَوْلَةٌ وَدَوْلٌ وَتَوْبَةٌ وَتَوْبٌ وفى معتل اللام مطلقاً قَرْيَةٌ وَقَرْىٌ، وَبَرْوَةٌ وَبَرْىٌ. وأما فُعْلَةٌ المضمومة الفاء فقد جمعت فى القلة تصحيحاً بالألف والتاء كقوله: كالركبات فى جمع رُكْبَةٍ. وقالوا فى مضاعفه سُرَّةٌ وَسُرَاتٍ. وأما فى القلة تكسيرا فليس لها فيه قلة، وأما فى الكثرة فقد جاء فيها فُعَلٌ بضم الفاء وفتح العين كقوله: عُدَدٌ فى جمع عُدَّةٍ. وقالوا رُكْبَةٌ وَرُكْبٌ وَظُلْمَةٌ وَظُلْمٌ. وفى المعتل مطلقاً سُورَةٌ وَسُورٌ وَمُدِيَّةٌ وَمُدَى وَفِعَالٌ نحو: بُرْمَةٌ وَبِرَامٌ وقد اطرِدَ فى مضاعفة كقوله: كالقَبَابِ فى جمع قُبَّةٍ. وقالوا قُفَّةٌ وَقِفَافٌ وَجُبَّةٌ وَجِبَابٌ وَقُلَّةٌ قِلَالٌ، وقوله: وكسرات ورد. يرد ما ذكرناه فى مضاعفة فى القلة بالألف والتاء. وأما فِعْلَةٌ المكسورة الفاء للجمع فى القلة تصحيحاً بالألف والتاء فى قوله كالسِدرَاتِ فى جمع سِدْرَةٍ وفى الكثرة تكسيرا على فِعَلٌ بكسر الفاء وفتح العين كقوله: والكسر فى جمع كسرة. وقالوا لقحة وَلَقَحٌ وَفِرْقَةٌ وَفِرْقٌ وهو مطرد. وفى مضاعفة قدة للجماعة وَقَدَدٌ. [وقدورد]<sup>(١)</sup> فى المعتل مطلقاً: قيمة وَقِيمٌ، وَقَرْيَةٌ وَقَرْىٌ، وَرُشْوَةٌ وَرِشَاءٌ، وَلِحْيَةٌ وَلِحَا. ولا تجمع رشوة بالألف والتاء إلا على لغة من لا يكسر العين اتباعاً لكسر التاء ولئلا تنقلب الراء ياء. وقد جاء فى فِعْلَةٌ أَفْعَلٌ نحو: نِعْمَةٌ وَأَنْعَمَ وهو مقصور على السماع. قال سيبويه ومنه شِدَّةٌ وَأَشَدُّ، وقيل أن أشد جمع لا واحد له.

٧٥٠ ..... فَعْلَةٌ كَثَمَرَاتٍ وَثَمَرٌ

٧٥١ وكالِرْحَابِ وَكُثُوقٍ وَقِيمٌ فَعْلَةٌ كُثَخَمَاتٍ وَثَخَمٌ

٧٥٢ فَعْلَةٌ كَثَمَرَاتٍ وَثَمَرٌ فَعْلَةٌ كَسَمَرَاتٍ وَسَمَرٌ

قد ذكر لما ألحقت به التاء متحركة العين أربعة أبنية: أحدها: فَعْلَةٌ بفتح الفاء

(١) هكذا فى (ك) وقد سقطت من الأصل (ص) والأصح وجودها.

والعين أما ثَمَرَةٌ فتجتمع في القلة بالألف والتاء كَثَمَرَات. وأما قوله ثَمَر فاسم جنس وليس بجمع على الأصح وتجمع على ثمار. قوله: وكالرحاب إلى آخره يريد أن فَعَلَةٌ بفتحهما قد كسرت على فِعَال كَرَحَبَةٍ وَرَحَاب. وَرَقَبَةٌ وَرِقَاب. وحكى أبو زيد رَحَبَةٌ بإسكان الحاء، وعلى فُعَل بضم الفاء وإسكان العين كَنَاقَةٌ وَثُوقٌ وَخَشَبَةٌ وَخَشَب. وفي التنزيل: ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُسَنَّدَةٌ﴾<sup>(١)</sup>، على قراءة الضم. وقالوا في نَاقَةٍ نِيَاقٌ وَأَثِيقٌ على أَفْعَلٍ وَأَصْلُهُ أَثُوقٌ فَقَدَمُوا الْوَاوَ هرباً من ثقل الضمة عليها فصار أُونَقَا ثُمَّ قَلَبْتَ الْوَاوَ اتساعاً للتغير فوزنه أَعْفِل. وقيل: حذفت العين التي هي الواو وعرض منها ياء زائدة فوزنه أَيْفَل. وأما أَيْانِقُ لجمع أَثِيقٍ وعلى فِعَلٍ بكسر الأول وفتح الثاني في معتل العين نحو: قَامَهُ وَقِيمَ وَثَارَةً وَتِير. وقد يجمع على فُعُولٍ نحو: دَوَاتٍ وَدَوِي، وصفات وَصْفِي، وعلى فَعَلٍ بفتحهما كَدَوَاةٍ وَدَوِي، فَدَوِيٍّ مقصور جمع دوات كنواة ونوا، وعلى فعْلانٍ نحو: أمة وأُمَوَان قال:

أما الإِماءُ فلا يَدْعُونَنِي وَلَدًا إِذَا نَدَاعَى بَنُو الْأُمَوَانِ بِالْعَارِ<sup>(٢)</sup>

وثانيهما: فَعَلَةٌ بضم الفاء وفتح العين فجمعها في القلة تصحيحها بالألف والتاء كَثَحَمَات في جمع ثُحْمَةٍ وفي الكثرة تكسيرا على فَعَلٍ بضم الفاء وفتح

(١) سورة المنافقون آية ٤.

(٢) القائل: القتال الكلابي من البسيط. ويروى العجز:

.....  
إذا ترامى بنو الأموان بالعمار  
وهناك رواية أخرى في الكامل حيث نسب لعبيد المضرحي والرواية هي:  
أَنَا أَبْنُ أَسْمَاءَ أَعْمَامِي وَأَبِي  
إِذَا تَرَامَى بَنُو الْأُمَوَانِ بِالْعَارِ

الشاهد في قوله: «أُمَوَان» حيث جاءت هنا جمعا لأمه. وأصل أمه: أموه بدلالة ظهورها في الجمع أُمَوَان. ومعنى البيت: يفتخر الشاعر بنفسه ويقول: إنني ابن حرة، فإذا ترامى بنو الاماء بالعار لم أحسب منهم ولم يلحقني من التعيير ما يلحقهم.

وقد استشهد به كل من الكامل ٣٤ أمالي القالي ٢٢٣، أمالي ابن الشجرى ٥٣/٢، قصائد السبع الطوال ٢٢٢، سيبويه ٩٩/٢، جمل الزجاجة ٣٥٣، اللسان (أما)، ديوانه ٥٤، ٥٩.

العين كُتِّخَمَ وَبُهِمَ. وأما قولهم رُطِبَ في نحو رَطْبَةٌ ورُطِبَ، فَرُطِبَ: اسم جنس وليس بجمع بدليل تذكره وتأنثه.

وثالثها: فُعْلَةٌ بفتح الفاء وضم العين ولا يجمع إلا بالالف والتاء نحو: صَدَقَةٌ وصَدَقَاتٌ وكقوله: ثَمَرَاتٌ في جمع ثَمَرَةٍ. وهي لغة في ثَمَرَةٍ المفتوحة الفاء والعين معا. وكذلك الثُّمَرُ بضم الأول والثاني أيضا لغة. وأما سُمُرٌ في نحو سَمَرَةٍ وَسُمُرٌ لشجر العضاة، فاسم جنس كالثمر وليس بجمع ويجمع بالالف والتاء. ورابعها: فُعْلَةٌ بضم الفاء والعين في قوله كَبُسُرَاتٌ بالالف والتاء في جمع بُسْرَةٍ، وأما بُسُرٌ فاسم جنس. وقد بقي مما لم يذكره من أمثلة المتحرك العين فُعْلَةٌ بفتح الفاء وكسر العين نحو: كَلِمَةٌ وكَلِمَاتٌ وَخَرِيَّةٌ وَخَرِيَّاتٌ. وأما كَلِمٌ: فاسم جنس على الأصح لما مر. وقالوا في تكسيرها فَعَلَ نحو مَعِدَةٌ وَمَعَدٌ ولا يقاس عليه غيره. وفِعْلَةٌ بكسر الفاء وفتح العين نحو: عِنْبَةٌ وَعِنَبَاتٌ بالالف والتاء لا غير. وأما عنب فاسم جنس وفِعْلَةٌ بكسر الفاء والعين ولا تجمع إلا بالالف والتاء نحو بكرة وبكرات فهذه عشرة أبنية مما تلحقه التاء.

٧٥٣ وفي فِعَالٍ جاء لُحُونٌ أَخَوِيهِ وَعُيُنٌ أَجَلَةٌ وَأَصْوَرُهُ  
٧٥٤ وفي فُعَالٍ قُدُلٌ وَأَجْوِيهِ وفي فُعَالٍ جاء قُرْدٌ أَغْزِيهِ  
٧٥٥ وجاء كَالِغَرِيَّانِ وَالِدِدْبَانِ وفي فَعِيلٍ جاء كَالرَّغْفَانِ  
٧٥٦ أَرْغَفَةٌ وَأَنْصِبَاءٌ وَسُرُرٌ وفي فَعُولٍ مِثْلُ خِرْفَانٍ كَثُرَ

الأسماء الثلاثية الجامدة المجردة من تاء التأنيث مما ثالثه حرف مد، تأتي على خمسة أمثلة، لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا، فيقع الاختلاف في أول الكلمة وذلك ثلاثة أمثلة: فِعَالٌ فُعَالٌ فُعَالٌ بكسر الفاء في الأول، وفتحها في الثاني، وضمها في الثالث. والواو لا يكون ما قبلها إلا مضموما. ويكون الأول مفتوحا نحو: فَعُولٌ لأن كسر الفاء قبل الضم معدوم، وضمها مختص بالجمع نحو فُلُوسٍ أو بالمصدر نحو: خُرُوجٍ. وأما نحو: سُدُوسٌ فقد رواه الأصمعي بفتح الفاء. وأما الياء فلا يكون ما قبلها إلا مكسورا نحو فَعِيلٍ. والأول يتعين فتحه لأن كسره

يؤدي إلى توالى أربع كسرات، لأن الياء في تقدير كسرتين وضمه إلى مالا نظير له غالبا، فكانت خمسة ولتكسيها أحد عشر بناء. أما فَعَال بكسر الفاء فلفظه مشترك بين المفرد والجمع، وإنما بدأ به لأنه أكثر استعمالا من سائرهما. وقد جاء في القلة على أَفْعَلَة نحو: حمار وأَحْمَرَه وفراش وأَفْرِشَه ولسان وأَلْسِنَة على من ذكر. وفي التنزيل: ﴿سَلَقُواكُمْ بِالْسِنَةِ حِدَادٍ﴾<sup>(١)</sup> ومن أنث قال: السُنُّ وفي معتل العين خَوَان وأُخُوْنَة وهو مَائِمَد عليه الطعام، وصَوَان وأَصُونَة وهو عينة الثياب. وفي الكثرة على فُعَل بضمهما في صحيح العين نحو: حمار وَحُمَر وكتاب وكتب وجدار وجدر. وفي التنزيل: ﴿آمَنَ بِاللَّهِ وَكُتِبَ﴾<sup>(٢)</sup> وقرىء ﴿أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدْرٍ﴾<sup>(٣)</sup> ويجوز التخفيف نحو: حُمَر وَكُتَب، وإن كان معتل العين، فإن كان بالواو وجب التخفيف استثقالا للضمة على الواو نحو: خَوَان وخون ورواق وروق وقد جاء الضم في الشعر. قال:

..... وَفِي الْأَكُفِّ اللَّامِعَاتِ سُورُ<sup>(٤)</sup>

وهو جمع سوار. وإن كان بالياء جاز التخفيف والتثقيب مطلقا، لأن الياء أخف من الواو نحو عِيَان وعَيْن لحديدة تكون في متاع الفدان، كما قالوا في جمع صيود وبيوض: صَيْدٌ وَيُيُض. وتَجُوزُ عَيْنٌ وَصَيْدٌ وَيُيُض. بالإسكان وإبدال الكسرة من الضم لئلا تنقلب الواو ياء. وإن جاء مضاعفا، أو معتل اللام قصره على أَفْعَلَة نحو: خلال وأخلة وهو عُوْدٌ يجعل في عروق الجوالق. وَعِنَانٌ وَأَعِنَّةٌ وكسَاءٌ وَأَكْسِيَّةٌ وسقاءٌ وَأَسْقِيَّةٌ ورشاءٌ وَأَرْشِيَّةٌ. قال:

(١) سورة الأحزاب آية ١٩.

(٢) سورة البقرة آية ٢٨٥.

(٣) سورة الحشر آية ١٤.

(٤) القائل: عدى بن زيد.

الشاهد في قوله: «سور» حيث جاءت جمعا لسوار وقد حرك الواو فيها بالضم على الأصل تشبيها للمعتل بالصحيح عند الضرورة. والأصل التخفيف بتسكين الراء ولكن ضمها للضرورة. وقد استشهد به سيبويه ٣٦٩/٢.

### وَأَضْطَرَبَ الْقَوْمُ أَضْطَرَابَ الْأَرْضِيَّةِ<sup>(١)</sup>

وإنما لم يتجاوزوه أما المضاعف فلأنه لا حرف به من جنس واحد من غير إدغام. لو قيل: حُلِّلَ بوزن فُعَلٍ مثلاً وهو مستثقل. وأما المعتل فلأنه يؤدي إلى ما ليس بموجود في اللغة وهو أن يكون في آخر الاسم واو قبلها ضمة نحو: كَسَوِ إِنَّ لم يُعَيَّرْ، وإن أُبدل من الضمة كسرة صار منقوصاً وبقي على حرفين إذا لقيه بعدها ساكن كالنوين. وقول المصنف: وفي فعال جاء خون إشارة إلى جمع الكثرة.

وقوله: أخونه إلى القلة وكذلك قوله عين وأصونة. وأما فعال بفتحها فقد جاء في القلة على أَفْعَلَةٍ نحو: قَذال وأقذلة وهو مؤخر الرأس، وجواب وأجوبة وفدان وأفدنة وزمان وأزمنة. وأما غزال وغزلة فنادر. وفي الكثرة على فُعَلٍ نحو: قَذال وقُذِّل وفدان وفُذِّن. ويجوز فُذِّن وقُذِّل بالتخفيف.

وقوله: وفي فعال قذل يريد في الكثرة. وقوله أجوبة إشارة إلى القلة. وقد جاء في الكثرة على فُعَلَان. قالوا غزال وغُزَلَان، ولا يتجاوزون بالمعتل أَفْعَلَةٍ للعلة المذكورة نحو: غطاء وأغطية، وقضاء وأقضية وسماء وأسمية للسحاب إلا للمظل على الأرض لأنها لا تجمع إلا بالألِف والتاء نحو: سموات. وأما سَمَى في الكثرة في سماء المطر فقليل. وقيل هي مؤنثة فتكون في الكثرة على القياس، وفي القلة على غير قياس. وأما فُعَالٍ بضم الفاء فقد جاء في القلة على أَفْعَلَةٍ نحو: غراب وأغربة وُخْرَاج وأُخْرِجَة وزُقَاق وأَزِقَة ودُبَاب وأَذْبَة وُحُوَارٍ وأُحْوِرَة، وجاء فيه على فِعْلَةٍ كغلام وغِلْمة وهو قليل وفي الكثرة على فُعَلٍ بضم الفاء وسكون العين نحو قَرَاد وقُرْد، ودُبَاب ودُوبٌ وغُرَابٌ وغُرْب. وقد جاء ضم العين نحو: قُرْدٌ وغُرْبٌ وقوله: وفي فُعَالٍ جاء قرد يريد في فعال بضم الفاء قوله جاء قُرْدٌ أى جاء فيه ضم الفاء وسكون العين في الكثرة. وقوله: وجاء كالغُرْبَان يريد أنه قد جاء فيه فِعْلَان بكسر الفاء نحو

(١) لم أعر على قائله في المراجع التي عدت إليها. وقد استشهد به الشارح لبيان أن رشاء يأتي على أرشية كما وردت في الشاهد.

ذَبَّانَ وَعِرْيَانَ وَغِلْمَانَ. وقد جاء فُعْلَانُ: بضمها نحو حُورَانَ وَزُقَانَ والأول أكثر. وربما اجتمع الكسر والضم في كلمة واحدة لأنهم قالوا جوران وجيران، وأما فاعِل فقد جاء في القلة على أَفْعَلَةٍ نحو: رَغِيفٌ وَأَرْغِفَةٌ وَجَرِيبٌ وَأَجْرِبَةٌ وسرير وأسيرة وشذ جنين وأَجْنُنٌ. وقالوا: صَبَى وصبية وهو قليل. وفي الكثرة على فُعْلٍ نحو رَغِيفٌ وَرُغْفٌ وَجَدِيدٌ وَجُدُدٌ وسرير وسُرُر. ومنهم من يفتح الراء الأولى طلبا للتخفيف. وعلى فِعْلَانٍ بكسر الفاء نحو ظَلِيمٌ وَظِلْمَانٌ لذكر النعام وقَضِيبٌ وقَضْبَانٌ وصبى وصبيّان وهو قليل. وبضمها كُرْعَفَانٌ وَكُثْبَانٌ. وقد يجتمع الضم والكسر في الاسم الواحد نحو: قَضْبَانٌ فإنه يجوز فيه ضم الفاء وكسرها وعلى أَفْعَلَاءٍ نحو: نصيب وأنصِيباء وخميس وأخْمِسَاءٍ وعلى فَعَالٍ نحو: فصيل وفصال وعلى فَعَائِلٍ نحو: أفيل لولد الناقة وأفائل. وعلى فَعَلٍ بفتحها نحو أَدِيمٌ وأَدَم. وقيل اسم للجمع وهو الأعرَف. ومثله أفيق وأفَق. وأما فَعُولٌ فقد جاء في القلة على أَفْعَلَةٍ نحو: خروف وأخرفة وعمود وأعمدة وقعود وأقعدة وعلى أَفْعَالٍ ولم يتجاوزوه في المعتل نحو: فلو وأفلاء وهو قليل. وفي الكثرة فِعْلَانٍ بكسر الفاء ونحو خُرُوفٌ وَخِرْفَانٌ وَقَعُودٌ وَقِعْدَانٌ وعَتُودٌ وَعِئْدَانٌ. وعلى فُعْلٍ بضمهما نحو عَمُودٌ وَعُمْدٌ وَعَتُودٌ وَعِئْدٌ وأما عَمَدٌ بالفتح: فهو اسم جمع على الأظهر، ولقولهم هو العَمْدُ وجاء على فَعَائِلٍ فقالوا للدلوذنوب وذنائب.

٧٥٧ فاعِلٌ دَوَائِقُ وفَاعِلٌ جاء جاء له الحِيطَانُ والكَوَاهِلُ فاعل بفتح العين لا يكون إلا اسماً، وَيُكْسَرُ على فواعل نحو دائق ودوائق وخاتم وخواتم على لغة من فتح التاء، وربما الحقوا الياء فقالوا [دوائيق]<sup>(١)</sup> وهو قليل. وإنما قلبت ألفه واوا مطلقاً لأجل ألف الجمع وكان قلبها إلى الواو أولى ليظهر الفرق بين فاعل وقِيْعَلٍ نحو صيرف وصيارف، أو حملا على التصغير. وأما فاعِلٌ بكسر العين المجرد من تاء التانيث فيكون اسماً صريحاً وصفة. وأما الإسم فيكسر على ثلاثة أبنية معرفة كان أو نكرة. أحدها: فواعل نحو:

(١) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص) (طوارنيق) وهو تصحيف والأصح ما ذكر.



كاهل وكواهل. والكاهل<sup>(١)</sup> معزز العنق من الظهر. وقالوا: خالد وخوالد وخاتم وخواتم وخواتم على من كسر. وأما خواتيم فالأظهر أنه جمع خاتام لغة في الخاتم. قال:  
فَقُلْ لِدَاتِ الْجَوْرِبِ الْمُنْشَقِّ أَخَذَتْ خَاتَمِي بِغَيْرِ حَقٍّ<sup>(٢)</sup>  
وذهب الفراء<sup>(٣)</sup> إلى أن بواطيل بالياء من كلام المولدين. وثانيها: فُعْلَان كسر  
الفاء نحو حائط وحِيطَان، والياء فيه منقلبة عن واو لأنه من حاط يحوط، لسكونها  
وانكسار ما قبلها. وقالوا غائط وغِيطَان وجان وجِئَان وحاجز وحِجْزَان وهو  
ما يسك الماء من شفة الوادي. وثالثها: فُعْلَان: بضم الفاء نحو: فالق وفُلْقَان  
للمطمئن من الأرض، وخائر وخُورَان. وقالوا في المضاعف غال وعُْلَان وسال  
وسُلَان. وقد جاء معتلة في القلة على أَفْعَلَةٍ نحو: واد وأوْدِيَةٍ لأنه لو جمع على فواعل  
لأدى إلى الجمع بين واوين، وقلب الثانية همزة. ولو جمع على فُعْلَان مطلقاً للزم  
ضم الواو وكسرها، وكلاهما مستثقل في الجمع، ولم يذكر المصنف فُعْلَان بضم  
الفاء. وقوله جاء له الحيطان والكواهل. والهاء في له تعود إلى فاعل بكسر العين.  
وأما الصفة فيأتي ذكرها فيما بعد:

٧٥٨ وفي الإناسِ أَغْنَقُ وَأُذْرَعُ وَأَغْقَبُ وَأَيْمُنُ مَسْعٍ  
يريد أن الأمثلة الخمسة التي ثالثها حرف مد ولين المتقدم ذكرها إذا كانت  
لمؤنث، فإنها تكسر في القلة على أَفْعُل. لأنه يختص بالمؤنث مطلقاً إلا ما شذ. أما  
فَعَال بالفتح فنحو عَنَاقٍ وَأَعْنَقُ. وقالوا: أَتَانِ وَأَتْن. وأما مكان وأَمَكْن فحمل له  
على فعالي نحو: عذرى وعَذَارَى. وقيل فيه عَذَارَى مشدداً، وعذارٍ كالمقصود ولم  
يسمع منه عذراء وعذر لما قالوا حَمَرَاءَ وَحُمُرٌ.

(١) الكاهل: مقدم أعلى الظهر، مما يلي العنق وهو الثلث الأعلى فيه ست فقر. انظر اللسان (كهل)  
(٢) القائل: مجهول:

الشاهد في قوله: «خاتامي» حيث جاءت في خاتم: خواتم — وخواتيم هي جمع خاتام التي هي  
لغة في خاتم. وقد استشهد به كل من: المقتضب ٢/٢٥٦، شرح شواهد الشافية ١٤١، اللسان  
٤/١٥، شرح المفصل ٥٣/٥.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/٥، حيث يقول: «قال الفراء لم يجيء في فاعل فواعيل إلا  
في شيء من كلام المولدين، قالوا: باطل وبواطيل...».

٧٥٩ وفي الصِّفَاتِ شَيْخَةً تُخْلَقَانِ كُتُّ كُهُولٌ أَجْلُفٌ حِسَانٌ  
٧٦٠ ومثل أَبْطَالٍ صَعَابٍ وَوَرْدٌ فِي أَفْعَلٍ حُمْرٌ وَبَيْضٌ فَاطْرُدُ  
٧٦١ وَصَفًا فِي الْأَسْمَاءِ كَالْأَفَاكِلِ فَاعِلَةٌ تُجْمَعُ كَالْعَوَاذِلِ

لما كان الثلاثي المجرد عن الزيادة ينقسم إلى اسم وصفة كما مر في أبنية الآحاد وذكر تكسير الاسم أولا، أتبعه بتكسير الصفة لكونها فرعا على الاسم، وقياسها أن لا تكسر كالفعل، بل تجمع جمع [سلامة]<sup>(١)</sup> لمشابهة الفعل بالحاق علامته. فقولك: ضاربون كيضربون لفظا، لكن لما كانت الصفة قد تُقام مقام الموصوف، صح تكسيروها تغليا بجانب الإسمية. أما فَعْلٌ بفتح الفاء وسكون العين فتكسر في القلة على فِعْلة بكسر الفاء كقوله: شَيْخَةٌ فِي جَمْعِ شَيْخٍ. وقد جاء على أَفْعَالٍ قالوا: أَشْيَاخٌ وهو مطرد في معتل العين كضيف وأضياف. وجاء على أَفْعَلٍ نحو عبد وأعبد، وعَبَلٌ وأَعْبَلٌ، وفي الكثرة على فِعَالٍ نحو: صَعَبٌ وصِعَابٌ، وَقَتَلٍ وَقَتَالٍ، وعلى فُعُولٍ كشَيْوُخٍ وضَيْوُفٍ وكُهُولٍ، وعلى فِعْلَانٍ بكسر الفاء كشَيْخَانٍ وضَيْفَانٍ وبضمها نحو عُدَانٍ وَعُقْدَانٍ، وعلى فُعْلٍ بضم الفاء وسكون العين نحو: كَتُّ وَكُتُّ يقال: رجل كَتُّ اللحية ورجال كُتُّ. وقالوا: فرس وَرْدٌ وخيل وَرْدٌ، ورجل ثَطٌّ وقوم ثُطُّ. وعلى مَفْعَلَةٍ كشَيْخٍ ومشِيخة، وهو قليل. وأما فَعْلٌ: بفتحها فقد كسر في القلة على أَفْعَالٍ نحو: بَطْلٌ وَأَبْطَالٌ، وَخَلْفٌ وَأَخْلَافٌ، وَنَصَفٌ وَأَنْصَافٌ وَعَزَبٌ وَأَعْزَابٌ وفي الكثرة على فُعْلَانٍ بضم أوله كقوله تُخْلَقَانِ فِي جَمْعِ خَلْقٍ، وقالوا ذَكَرَ ذُكْرَانٍ، وقالوا أَخٌ وَأَخْوَانٌ بكسر أوله فِي الصَّدَاقَةِ. وعلى فِعَالٍ نحو حَسَنٌ وَحِسَانٌ، وعلى فُعْلٍ نحو: نَصِفٌ وَنُصِفٌ وهو نادر. وأما فِعْلٌ: بكسر الفاء وسكون العين فيكسر في القلة على أَفْعَالٍ نحوضِ خَلْفٌ وَأَخْلَافٌ وَنُضُو وَأَنْضَاءٌ وَجَلُوٌ وَأَحْلَاءٌ، وعلى أَفْعَلٍ كجَلْفٍ وهو قليل. والجلف الشاة المسلوخة بغير رأس. وفي الكثرة على فُعُولٍ قالوا عُلِجَ وَعُلُوجٌ. وأما فِعْلٌ: بفتح الفاء وكسر العين فيكسر في القلة على أَفْعَالٍ نحو: نَكِرٌ وَأَنْكَارٌ وَيَقْظٌ وَأَيْقَظٌ على لغة الكسر. وفي

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (السلامة).

الكثرة على فعال نحو عَجَلْ وَعَجَّال وفرج وفرَّاح، وعلى فَعَلْ نحو خَشِنَ وخُشِنَ، وعلى فَعَالِي نحو حَذِرَ وحَذَّارِي وعَجَلَّ وعَجَّالِي، وعلى فَعَلَّيْ نحو زَمِنَ وزَمَّتِي. وأما فَعُلْ بفتح الفاء وضم العين فقد كُسِّرَ في القلة على أفعال نحو نَجِدَ وأنجَدَ ويقظ وأيقظ فيمن ضم وفي التنزيل: ﴿وَوَحَّسَبُهُمْ أَيْقَظًا﴾<sup>(١)</sup> وأما فُعُلْ بضم الفاء وسكون العين فقد كُسِّرَ في القلة على أفعال نحو: حُرَّ وأَحْرَارَ، ومُرَّ وأَمْرَارَ، ولم يسمع له كثرة. وأما فُعُلْ بضمهما فيكسر في القلة على أفعال نحو: جُيِبَ. وأجَيَاب. ويقال: جُيِبَ للواحد والجمع. وقالوا غُلَطُ وأَغْلَاطُ، قال:

..... أَوْرَدْتُهُ قَلَائِصًا أَغْلَاطًا<sup>(٢)</sup>

وهو قليل. وأما فِعِلْ بكسرهما فنحو امرأة يلز. وقياسه في القلة أبلز كأبال. وأما فُعَلْ بضم الفاء وفتح العين نحو: حُطِمَ فقياسه في القلة أخطام كأرطاب وأما فِعَلْ بكسر الفاء وفتح العين فقياسه أفعال نحو: سيوَى وأَسَوَاءَ وَعَدَا وأَعْدَاءَ ولا يخفى عليك بعد هذا حل ألفاظ الكتاب ومقاصد المصنف. وأعلم أن هذه كلها تجمع بالواو والنون في المذكر إذا آستوفت الشروط المعتبرة فيه نحو: صعبون وحسنون وخبثون وفرحون. وفي التنزيل: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وكذلك سائرهما. وفي المؤنث بالألف والتاء. وشذَّ عِلْجَةٌ وعِلْجَ. ومنها ما يجمع جمع السلامة ولا يكسر نحو: رجل حلو الشمائل وقوم حلوون ورجل جد لذي الحظ.

(١) سورة الكهف آية ١٨.

(٢) القائل: نقاوة الأسدِي ابن عم الخدلي. ويرى أيضا لرجل من بني مازن وهو من الرجز وقام البيت:—

كالتلـرجمان لقي الأنباط  
أوردته قلائصا أغلاط

الشاهد في قوله: «أغلاط» حيث استشهد به الشارح على أن لوزن فعل أفعال فقال: غلط أغلاط، وذكر هذا الشاهد تدليلا على مايقول.

انظر الرجز في السيرافي ١٢٦، اللسان (فرط) ٢٤٢/٩، (لغط) ٢٦٨/٩ — ٢٧٠، مقاييس اللغة ٢٦٣/٥، تهذيب الألفاظ ٥٩٧، ٨٤٤، الصحاح ١١٣٩/٣، الصحاح ١٩٢٨/٥، مختصر تهذيب الألفاظ ٣٦٢ شرح سقط الزند ١٦٣٣، تهذيب اللغة ٥٨/٨.

(٣) سورة المؤمنون آية ٥٣.

وجدون وندس وندسون ووجل ووجلون. وفي التنزيل: ﴿إِنَّمَا مِنْكُمْ وَجِلُونَ﴾<sup>(١)</sup> وأما قوله: وورد في أحمر وبيض فأعلم أن أفعل إما أن يكون صفة أو غير الصفة. والصفه غالبية وغير غالبية. أما الصفة غير الغالبة فإن كان مؤنثه فعلاء كسر على فُعل بضم الفاء وسكون العين كمؤنثه نحو: أحمر وحُمُر، وأسود وسود، وأبيض وبيض. والأصل في يبيض يبيض بضم الأول، لكن كسر لئلا تقلب الياء واوا فيلتبس بجمع ماعينه واو كسود في جمع أسود.

قوله: فاطرد يريد جمع أفعل صفه قياس مطرد على فُعل. وقد جاء على فُعْلَان بضم الفاء نحو: سُودَان وشُقْرَان. وقالوا بيضان بكسرها لتسلم الياء. وقد جاء على فُعْلَى ويختص بما يتضمن عيبا نحو: أَحْمَقَ حَمَقَى وَأَنُوكَ وَتُوكَى. وإن كان مؤنثة على فُعْلَى أو أفْعَلَة كسر على أفاعِل. مطلقا كالأكابر والأفاضل. وفي التنزيل: ﴿أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾<sup>(٢)</sup> وقالوا رَمَلٌ وَأَرَامِل. وبالواو والنون في التصحيح الأفضلون. وفي التنزيل: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾<sup>(٤)</sup> وكذلك الصفة الغالبة نحو أَبْطَحَ وَأَبَاطِحَ وَأَجْرَعَ وَأَجَارِعَ، وبالواو والنون جمع السلامه إن آستوفى الشروط. وأما الإسم غير الصفة مطلقا فيكسر على أفاعِل أيضا نحو: أفكل وأفاكل وأشار إليه بقوله: وفي الأسماء كالأفاكل، والأفكل الرعدة. وقالوا آدم وأوادم وأجدل وأجادل. وأحترز بالإسم عن الصفة غير الغالبة. فإن حُكِمَ الْعَالِيَةِ حُكْمُ الإسم مطلقا في الجمع. وأما قوله: فاعلة تجمع كالعوادل. فاعلم أن فاعلة مطلقا تجمع على فواعل نحو عاذلة وعوادل وكاتبة وكواتب وفاطمة وفواطم وعاتكة وعواتك. وقد أجزوا مافيه الهمزة مجرى الياء فقالوا: قاصعاء، وقواصع وناقعاء ونوافق وسابياء وسواب وكذلك المؤنث الذي لا تاء فيه نحو طالق وطوالق، وطامث وطوامث

(١) سورة الحجر آية ٥٢.

(٢) سورة الأنعام آية ١٢٣.

(٣) سورة آل عمران آية ١١٩، سورة محمد آية ٣٥.

(٤) سورة الكهف آية ١٣٠.

وخاسر وخواسر. وقد جاءت على فُعَل مطلقا نحو: نائمة وتُوم وصائمة وصُوم وحائض وحِيض وحاسر وحُسّر.

٧٦٢ وَفَاعِلٌ كَشَّهَدَ حُلُولَ فَوَارِسٍ رُكْبَانَ غُوذٍ حُولٍ

٧٦٣ هَلَكَى وَأَشْهَدَ غُزَى وَتَزَلَّ بَرَزَةَ صَحْبٍ وَلَاَةٍ وَتَزَلَّ

فاعل إذا كان صفة مطلقا فله في التكسير أربعة عشر بناء على الأصح. وقد ذكر له اثنا عشر مثالا. أحدها: فُعَل كشاهد وشُهد وهو الحاضر. وقالوا في معتل العين منه نائم وتُيم وصائم وصِييم وعائل وعُيِّل. قال:

..... وإذا هم نزلوا فماوى القبل<sup>(١)</sup>

وقالوا تُوم وصُوم بالواو. وفي معتل اللام غاز وغُزَى. وفي التنزيل: ﴿أَوْكَأْتُوا غُزَى﴾<sup>(٢)</sup> الثاني: فُعُول نحو: حال وحُلُول وهو من حل فلان بالمكان، فهو حال فيه. وقالوا جالس وجُلوس وقَاعِد وفُعُود. وفي التنزيل: ﴿قِيَامًا وَقُعُودًا﴾<sup>(٣)</sup>. الثالث: فَوَاعِل: نحو: فَارِس وفَوَارِس وهو شاذ، لأن فواعل فى الصفات مخصوص بصفة المؤنث، فلو كسر عليه صفة المذكر لا لتبس فاعله بفاعل المؤنث وأما فوارس فلما كان صفة تختص بالمذكر جرى مجرى الاسم، فجاز جمعه على فواعل. وذهب المبرد إلى أنه أصل فى المذكر والمؤنث لأنه قد جاء هالك وهوالك وناكس ونواكس. وقيل إنه لم يأت فيمن يعقل إلا فوارس وهوالك ونواكس. قال:

وَإِذَا الرَّجَالُ زَاوًا يَزِيدُ رَأَيْتَهُمْ خُضْعَ الرَّقَابِ نَوَاقِسَ الْأَبْصَارِ<sup>(٤)</sup>

(١) لم ائثر على قائله، ولم أجده في المراجع التي اطلعت عليها.

(٢) سورة آل عمران آية ١٥٦.

(٣) سورة آل عمران آية ١٩١.

(٤) القائل: الفرزدق من قصيدة له من الكامل يمدح فيها آل المهلب:

الشاهد في قوله: «نواكس» حيث جاءت جمعا لناكس وهي صفة للعاقل. وقد جاء جمع ناكس وزن فاعل على فواعل: نواكس: وهي مخالفة لما تعارف عليه النحاة من أنه لا يجمع على فواعل نعتا للمذكر خوفا من التباسه بصفات المؤنث: فلا يقولون في ضارب ضوارب ولا في قاتل: قواتل لأن هذين الجمعين للمفرد: ضاربة وقاتلة: فيقال: ضاربة: ضوارب، وقاتلة: قواتل: وقد أورد العرب =

وقيل الرواية نَوَاكِس يريد نواكسين. وأما في غير من يعقل فقد جاء منه شواهد وصواهل ونواحق ونوادل إلى غير ذلك تشبيها لما لا يعقل بالمؤنث بالتاء.

الرابع: فُعْلان: نحو: راكب ورُكبان وصاحب وصُحبان وراع ورُعيان.

الخامس: فُعْل بضم الفاء وسكون العين نحو: عائد وعُوذ وهو القرية من وقت التناج. وحائل وحُول وهى التى لم تحمل من ضراب الفحل. وقيل الأصل فيهما عُوذ، وحُول بضم الواو فحذفت الضمة طلبا للخفة.

السادس: فُعْلَى ويكون فيما يتضمن نحو هالك وهلكى ووامق وومقى.

السابع: أفعال نحو: شاهد وأشهد. وفي التنزيل: ﴿وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ﴾<sup>(١)</sup> وقالوا: ناصر وأنصار وصاحب وأصحاب. الثامن: فَعِيل نحو: غاز وغَزَى. وقال أبو على إنه مفرد يقع على الجمع. فهو أَسْم للجمع كعازب وعَزِيب وحاج وحَجِيج.

التاسع: فُعْل بضم الفاء والعين نحو: نازل ونُزل. العاشر: فَعْلَة: بفتح الفاء والعين نحو: بار وبررة وكافر وكفرة وفاجر وفجرة. وفي التنزيل: ﴿كِرَامَ بَرَرَةٍ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿الْكَفَرَةُ الْفَجَرَةُ﴾<sup>(٣)</sup> الحادى عشر: فَعْلَة بضم الفاء وفتح العين وهو مختص بمعتل اللام نحو: وال وولاة وقاض وقُضاة. والأصل وَلِيَّة وقُضِيَّة تحركت الياء وأنفتح ما قبلها قلبت ألفا. الثانى عشر: فَعْل بفتح الفاء وسكون العين نحو صاحب وصَحْب. وراكب ورَكَب وهو ليس بجمع عند سيبويه<sup>(٤)</sup> كما تبين فى صدر الكتاب خلافا للاخفش. وأما قوله: بُزِل بضم الفاء والعين فجمع بازل وهو البعير

= كلمة فارس فجمعها على فوارس لأنه لا يلبس بالمؤنث. وجاءت نواكس هنا للضرورة.

وقد استشهد بها كل من سيبويه ٢/٢٠٧، المقتضب ١/١٢١، ٢/٢١٩، الكامل ١/٢٧٢، جمل الزجاجي ٣٠٥، شرح المفصل لابن يعيش ٥/٥٦، الخزانة ١/٩٩، شرح شواهد الشافية ١٤٢، شرح أدب الكاتب للجوالقي ٢٥، ديوانه ٣٧٤ — ٣٨٠.

(١) سورة هود آية ١٨.

(٢) سورة عبس آية ١٦.

(٤) سورة عبس آية ٤٣.

(٥) سيبويه ٢/٢٠٩.

المُسِين، وأصله بُزِلَ بسكون العين فهو من القسم الخامس، إلا أنه حرك للضرورة. وأما الثلاثة التي لم يذكرها فنحو: فُعَال كَشْهَاد وكُفَار ورُكَّاب وفي معتل العين صَوَام ونُؤَام. قال:

فَمَا أَرَقَّ النَّوَامَ إِلَّا سَلَامُهَا<sup>(١)</sup> .....

وفُعَلَاء كشاعر وشُعْرَاء وجاهل وجُهِلَاء. وفُعَال نحو صِيْحَاب ورعَاء. وقالوا أم وإمام وفي التنزيل: ﴿وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾<sup>(٢)</sup>

٧٦٤ وفي فَعِيل أُنْيَاء ونُذِر قَتَلِي وَخَصِيَّانَ وَأَيْتَامَ، كَثُر يريد في فَعِيل: إذا كان صفة فإنه يكسر على أمثلة ذكر منها خمسة. أحدها: أَفْعَلَاء نحو نَيْبِي وَأُنْيَاء وَصِدِّيق وَأَصْدِقَاء. وقد اطرِد في مضاعفه. قالوا لبيب وألباء وطبيب وأطباء وعزیز وأَعَزَّاء. وقالوا في المعتل منه غَنِيَّ وَأَغْنِيَاء وشَقِيَّ وَأَشْقِيَاء. وثانيها: فُعَل بضم الفاء والعين نحو نذير ونذر. وفي التنزيل: ﴿كَذَبَتْ ثُمُودُ بِالنُّذُرِ﴾<sup>(٣)</sup> وقالوا جديد وجُدُد. وثالثها: فَعَلَى ويكسر عليه فعيل بمعنى مفعول نحو: قَتِيل وقَتَلَى وَجَرِيح وَجَرَحَى وأَسِير وأَسَرَى أو بمعنى فاعل مما به آفة أو دخل في أمر مكروه نحو مَرِيضٍ وَمَرَضَى وَغَرِيْقٍ وَغَرَقَى. ورابعها: فُعَلَان بكسر الفاء نحو: خصي وخصيَّان وعلى فُعَلَان بضمها نحو: ثني وثُنْيَان. وخامسها: أَفْعَال نحو: يتيم

(١) القائل: أبو الغمر الكلبي من الطويل. وتمامه:

أَلَا طَرَقْتَنِي مِثْلَ ابْنَةِ مَنْ نَزَرَ  
فَمَا أَرَقَّ النَّوَامَ إِلَّا سَلَامُهَا

ويروى عجزها:

فما أرق النيامية إلا كلامها.

الشاهد في قوله: «النوام أو النيام» حيث أن أصل النوام: النيوام، قلبت الياء واوا وأدغمت في الواو وقلبت الواو ياء. وادغام الياء في الياء شاذ.

وقد استشهد به كل من: شواهد العيني ٢٧٨/٤، التصريح ٢٨٣/٢، الأشموني ٣٢٨/٤، يس ٣٨١/٢.

(٢) سورة الفرقان آية ٧٤.

(٣) سورة القمر آية ٢٣.

وَأَيْتَامَ وَشَرِيفَ وَأَشْرَافَ. قوله: كثر: يريد أن مذكوره من الأمثلة الخمسة هو الكثير المطرد. وأما مما لم يذكره. ففَعَلَاءَ نحو: كريم وكُرمَاءَ وفَقِيه وفُقَهَاءَ. وفِعَالٌ: نحو ظِرَافٍ وكِبَارٍ وصِغَارٍ وفي التنزيل: ﴿وَمَلَائِكَةٌ غِلَاطٌ شِدَادٌ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَسَلَقُواكُمْ بِالْحَسَنَةِ حِدَادٌ﴾<sup>(٢)</sup>، وفِعْلَةٌ نحو: خصى خِصْيَةً وأَفْعَلَةٌ نحو: شحيح وأَشِحَّه وفي التنزيل: ﴿أَشِحَّهَ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> وفُعُولٌ: قالوا ظريف وظرُوف. وقد جاء على فَعَالِي وفُعَالِي قالوا: أَسَارَى وَأَسَارَى.

٧٦٥ فَعُولٌ الْأُنْثَى عَجَائِزٌ وَقُلْ هُمْ وَدَدَاءُ وَأَوْدَاءُ رُسُلُ فَعُولٌ يستوى فيه المذكر والمؤنث إفراداً وجمعاً. وقد ذكر لتكسيه أربعة أبنية: الأول: [فَعَائِلٌ]<sup>(٣)</sup> جمع الأنثى من فَعَائِلٍ عَجُوزٌ وَعَجَائِزٌ، وقالوا صُعُودٌ وصَعَائِدُ. الثاني: فُعَلَاءَ. قالوا وَدُودٌ وَرُدَاءُ تشبيهاً له بفعيل نحو كريم وكُرمَاءَ. ولم يجمع في هذا البناء من فَعُولٍ غيره. الثالث: أَفْعَلَاءَ نحو: أوداء. الرابع: فُعُلٌ بضم الفاء والعين نحو: رسول ورُسُلٌ وقالوا صَبُورٌ وصَبْرٌ مطلقاً وجَزُورٌ وجُزُرٌ.

٧٦٦ وفي فِعَالٍ ذُلْتُ هِجَانٌ وَجَمْعُ ذَا بِالْوَهْمِ يُسْتَبَانُ فِعَالٌ بكسر الفاء صفة يكسر على ثلاثة أبنية: أحدها: فُعُلٌ بضمها نحو: دِلَالٌ وذُلْتُ للسريعة من النوق، وكناز وكُنْز. وثانيها: فِعَالٌ بكسر الفاء نحو ناقة هِجَانٍ ونوق هِجَانٍ، وهى البيض. وقالوا درع دِلَاصٍ ودروع دِلَاصٍ. ويتوهم أن كسرة المفرد غير كسرة الجمع، والألف التى فى الجمع غير التى فى المفرد كما مر. وهو معنى قوله وَجَمْعُ ذَا بِالْوَهْمِ يُسْتَبَانُ. أى بالوهم يُتَبَيَّنُ الفرق بين الواحد والجمع، ولا يستنكر ذلك بدليل تكسيهم فعلاً نحو: جَوَارٌ على فِعَالٍ، وليس بينهما إلا اختلاف حركة الفاء. وثالثها: فَعَائِلٌ. ولم يذكره. قالوا شمال للخليفة وشمائِل.

(١) سورة التحريم آية ٦.

(٢) سورة الاحزاب آية ١٩.

(٣) هكذا فى (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) و (ك)، والأفضل وجردها.



٧٦٧ وفي فَعَال صنع نور الخفر وفيعل كأهوناء قد ظهر  
أما فَعَال بفتح الفاء صفة فقد ذكر لتكسيه بناءين. الأول: فُعَل بضم الفاء  
والعين نحو صناع وصنَّع وهى المرأة الحاذقة، وقالوا جماد للبخيلة وجمد. الثانى: فُعَل  
بسكون العين فى معتله نحو نوار ونور. وهى النفور من الريبة. وكذلك قالوا نور  
الخفر لأن الخفر الحياء. وقالوا عوان وعُون وجواد وجُود. وقيل أصله الضم إلا أنهم  
حذفوا الضمة استثقالا على الواو، وقد جاء فى جمعه فعلاء نحو: جبان وجبناء  
وفِعال بكسر الفاء نحو: جواد وجياد. وأما قوله: وفيعل كأهوناء قد ظهر فاعلم أن  
فِيعلاء بكسر العين يختص بمعتلها، ويكسر على أَفَعلاء نحو: هين وأهوناء وُبَيِّن  
وَأَبَيَّنَاء. وحكى الجرمى فى جيد وأجود والأصل فى هين هيون، فاجتمعت الواو  
والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو وأدغمت فى الياء. فإذا جمع ظهرت  
الواو فى الجمع لعدم الموجب لقلبها، ويجمع جمع السلامة وهو الأصل فيه. وفى  
الحديث «المؤمنون هينون لينون»<sup>(١)</sup>. وعلى أفعال: قال: ميّت وأموات وفى الصحيح  
ميتون. وفى التنزيل: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾<sup>(٢)</sup>. وعلى فِعال نحو جَيِّد وجِيَاد.  
٧٦٨ ومفعِل كَيْفَ أئى مَفَاعِلُ مَدَاعِسُ مَنَآكِرُ مَطَافِلُ  
يريد أن كل اسم فى أوله الميم زائدة وبعدها ثلاثة أحرف أصول فإنه يجمع على  
مفاعل مطلقا، وله تسعة أمثلة: لأن الميم إما أن تكون مضمومة أو مفتوحة أو  
مكسورة، وكذلك العين. وضرب ثلاثة فى مثلها تسعة. أما مَفَعَل بكسر الميم فنحو  
مَدْعَس ومَدَاعِس. وهو الرمح الأصم. وأما مُفَعَل بضم الميم وفتح العين فنحو:  
مُنَكَّر ومَنَآكِر. وهو اسم المفعول. وإما بضم الأول وكسر الثانى فنحو مُطَفِّل  
ومطافل وهى الطيبة التى لها طفل، فهذه هى التى ذكرها. وأما سائرهما فنحو:  
مَسْجِد ومَسَاجِد بفتح الميم وكسر العين وَمَدْخَل ومَدَاخِل بفتحهما معا. وَمُنْخَل  
وَمُنَاخِل بضمهما وَمُنْخَر ومَنَاخِر بكسرهما وكذلك ما كان فيه الفاء فنحو معونة

(١) حديث مرسل: انظر: الجامع الصغير للسيوطي. ويختلف فيه بين الحسن والضعيف.

(٢) سورة الزمر آية ٣٠.

معاون. وأعلم أن كل أسم ثلاثي في أوله ميم زائدة ومعها حرف آخر زائد فإنه يحذف منه الزائد، وتبقى الميم لدالتها على اسم الفاعل والمفعول، وتجمع على مفاعل. نحو مقطع ومقاطع ومغتسل ومغاسل ومقتدر ومقادر. ومزجر ومزاجر ومختار ومخاطر ومصطفى ومصاف.

٧٦٩ وَعَنْكَبُوتٌ جَمَعُهُ عَنَّاكِبٌ وَالْجَمْعُ قَدْ يُجْمَعُ كَالْأَكَالِبِ  
ماكان من الأسماء رباعيا وفيه زائد، فلا يخلو إما أن يكون الزائد رابعا مدة أولا يكون: فإن لم يكن حذف الزائد مطلقا في الجمع كما في نحو عنكبوت، لأن التاء والواو فيه زائدتان. والوزن فَعَلَّلُوت. بدليل حذفهما في قولهم: العنكباء والمعنى واحد فيصير عنكبا بوزن جَعْفَر، ويقال في تكسيه عناكب كما يقال جعافر. ويقال في قمحذوة قماخذ، وفي مخرج حراج وفي جحنفل جحافل، وفي سميذع وقدوكس سمداع وقداكس. وأما نحو عذافر فإن تكسيه بحذف ألفه. والإتيان بألف التكسير في موضعه. وإن كانت مدة رابعة لم تحذف لما مر بل تثبت الياء. وتقلب إليها الألف واوا نحو: سراديج وشياطين وعصافير ويعاقيب ودهاليز. وأما نحو: عيضمون للناقاة المسنة، وعيسجون للغليظة، فإنه يجب حذف الياء فيهما لتقع الواو رابعة فتقلب ياء، فيقال: عضامين وعساجين وإلا لو حذفت الواو لأدى إلى حذف الياء، لأنها ليست رابعة. فيخرج الاسم عن بناء التكسير. وأما قوله: والجمع قد يجمع كالأكالب. فاعلم أن الجمع إن كان قلة كسر على أفاعل فيقال في أكلب: أَكَالِب. فأكالب جمع أكلب وأكلب جمع كلب. وقالوا: أيد وأياد وأسورة وأساور. وفي التنزيل: ﴿وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ﴾<sup>(١)</sup> وعلى أفاعيل نحو: نَعَمٌ وَأَنْعَامٌ وَأَنْعَامِمْ. وقالوا عرب وأعراب وأعاريب. وقالوا أشقيات وأعطيات بالألف والتاء في جمع أشقية وأعطية، وإن كان كثرة كسّر على مفاعيل: فإنهم قالوا: مصير ومصران ومصارين وعلى فعائل نحو: جمال وجمائل. وبالألف والتاء نحو: جمالات ورجالات. وأختلف فيه، فظاهر

(١) سورة الإنسان آية ٢١.

كلام سيبويه<sup>(١)</sup> يدل على أنه مقصور على السماع وليس بقياس. لأنه قال: ليس كل جمع يجمع، كما أنه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والحلوم. وأجازه المبرد<sup>(٢)</sup> قياسا مطردا. وقال ابن الخباز: إن الزمخشري<sup>(٣)</sup> يراه قياسا. وكلام ابن الحاجب في شرح المفصل<sup>(٣)</sup> يدل على خلافه.

٧٧٠ وفي المهالبة هاء لاحقة وهى للتعويض كالزنادقة التاء اللاحقة بمفاعل في الجمع مشتركة بين معان. أحدها: التعويض من ياء النسب نحو المهالبة، فإنه جمع مُهَلَّبٍ منسوب إلى المهلب. كما أن التاء في الزنادقة عوض من الياء في زنديق. وهو المراد بقوله للتعويض كالزنادقة.

وثانيا: لتأكيد تأنيث الجمع نحو: الملائكة. وثالثها: للدلالة على التعريف نحو: الموارخة. ورابعها: أن تكون للنسب والعجمة نحو: البرابرة والسياحية.

وخامسها: كما ذكر في الزنادقة وهو جمع زنديق وهو فارسي. والأصل زناديق فلما حذفت الياء عوض منها التاء، وكذلك لا يجوز الجمع بينهما. وأعلم أنه قد جاءت جموع على غير واحد المستعمل. فمن ذلك: ليلة وليال، وقياس مفردة ليلاء، ومنه باطل وأباطيل، وقياس مفردة ابطيل، وحديث وأحاديث، وكأنه جمع أحدثه، وهى عبارة عن المعنى المتحدث به. والحديث عبارة عن اللفظ، ومنها لحة

(١) يذكر سيبويه في كتابه ٢٠٠/٢ عنوانا جانبيا «هذا باب جمع الجمع» ويقول: أما أبنية أدنى العدد فتكسر منها أفعلة وأفعل على أفاعل، لأن (أفعلا) بزنة أفعال وأفعلة بزنة أفعلا كما أن أفعلا بزنة إفعال وذلك نحو: أَيْدٍ وَأَيْادٍ وَأَوْطَبٍ وَأَوَاطِبٍ...

وأما ماكان (أفعلا) فإنه يكسر على (أفاعيل) لأن أفعلا بمنزلة إفعال وذلك نحو: أنعام وأنعيم، وأقوال وأقوايل، وقد جمعوا (أفعلة) بالتاء كما كسروها على أفاعل وذلك قولهم. أعطيات وأسقيات ومثل ذلك الحمرات والطرقات والجزرات وكذلك الطرق والبيوت.

(٢) قال المبرد في المذكر والمؤنث: «والجمع يجمع إذا اختلفت أنواعه وكذلك تقول طريق وطرق وطرقات، وأوطب وأواطب.. وما لم أذكره لك من الجمع فجميعه جائز إلا ماكان على مثال مفاعيل أو مفاعل فإنه لا تكسير يتجاوز هذه الغاية.

انظر: المقتضب ٣/٣٣٠.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٥ — ٧٧.

وملايح وذكر ومذاكير. وقياس المفرد بينهما ملحمة ومذكّار. ومنها: شبه ومشابه،  
 وقياس واحده مشبه. ومنها: حاجة وحوائج فكأنهم بنوه على حائجة. ومنها ضرة  
 وضرائر، فكأنهم جمعوه على فعّال. وفِعّال على فعائل وقالوا: أباييل وعباييد ولم  
 ينطقوا لهما بمفرد. وقياسهما: وعَبْدِيد.

## (باب التصغير)

٧٧١ أَلْقَوْلُ فِي أَيْنَةِ التَّصْغِيرِ أَشْبَهُ شَيْءٍ هُوَ بِالتَّكْسِيرِ  
 ٧٧٢ عَلَى فَلَيْسَ وَذُرَيْهِمْ بَنِي ثُمَّ ذُنَيْرٍ يَاءٍ لَيْسَ  
 التصغير والتحقيق مترادفان وهما في الأصل مصدرا صَغَرَّ وَحَقَّرَ، وهو وصف  
 في المعنى بدليل أن اسم الفعل والمصدر لا يعملان مصغرين، كما لا يعملان  
 موصوفين لبعدهما بذلك عن شبه الفعل. ويؤكد أنه لما قيل لبعض العرب كيف  
 تصغر دمكما وهو العظيم الجثة قيل: شخت وهو الدقيق نظرا إلى المعنى.  
 وفائدته الاختصار. أما أولا فلأن علامة التصغير مع تغير الحركة تقوم مقام وصف  
 الشيء بالصغر. وأما ثانيا فلأن قولك رجل يحتمل الكبير والصغير، فإذا أردت  
 التخصيص قلت رَجُلٌ صَغِيرٌ، فإن أردت مع التخصيص الاختصار قلت: رجُلٌ  
 ولذلك لم يصغر الفعل وأما قول الشاعر:

يَا مَ أَمْلَحَ غَزْلَانَا شَدْنًا لَنَا مِنْ هَاؤِلْيَاءِ بَيْنَ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ<sup>(١)</sup>

(١) القائل: نسب هذا البيت لأكثر من شاعر من البسيط ومنهم: العرجي، مجنون ليلى، ذو الرمة،  
 ورواه ابن يعيش بصيغة أخرى:

يَا مَ أَمْلَحَ غَزْلَانَا شَدْنًا لَنَا  
 مِنْ هَاؤِلْيَاكَ بَيْنَ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ

الشاهد في قوله: «أملح» فقد جاء مصغرا لأملح. والتصغير كما هو معروف من خصائص  
 الأسماء، ولهذا فقد اعتبر الكوفيون أن صيغة أفعَل هي اسم بدليل تصغيرها. والبصريون لا يوافقون  
 على هذا الرأي، ويخرجون البيت على أساس الشذوذ. وخرجه آخرون على أن صيغة التعجب لما  
 أشبهت صيغة التفضيل في الوزن، وكان فعل التعجب جامدا، أعطوا فعل التعجب حكم اسم  
 التفضيل فأجازوا تصغيره. وقد استشهد به كل من: شرح شواهد الشافية ١/١٩٠، اللسان

فإن التصغير فيه راجع إلى المصدر، كما أن الإضافة إلى الفعل راجعة إلى المصدر. فإن قيل: فَعَلَّ التعجب جامد فلا يكون له مصدر. قلنا: لما كان له مصدر في الأصل ولم يذكر معه أجروه مجراه تجوزا، وله ثلاثة معان. تحقير مايوهم [أنه عظيم كرجيل، وتقليل مايوهم أنه كثير كدريهمات وهو مختص بالجمع وتقريب مايوهم]<sup>(١)</sup> أنه بعيد نحو قبيل الفجر وفوق وتحت. قال:

تُؤَبُّ فَتَأْتِي مِنْ تُحَيْتٍ وَمِنْ عَلٍ<sup>(٢)</sup> .....

وهو مختص بالظروف. وزاد الكوفيون تصغير التعظيم كما في قوله:

دُوَيْهِيَّةٌ تُصَفِّرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ<sup>(٣)</sup> .....

ونحو: يَا نُحْيَ وَيَا صَدِيقِي، وَكُنَيْفٌ مُلِيَّاءٌ عِلْمًا. وكلها عند البصريين من

— ٣٢٠/٢، أمالي ابن الشجري ١٣٠/٢، الدرر ٤٩/١، ٢٢٩/٢، المص ٧٥/١، ١٩١/٢، الإنصاف ١٢٧، ديوان مجنون ليل ١٦٨، اللسان ٤٤٠/٣، شواهد العيني ٤١٦/١، ٦٤٣/٣، الخزانة ٤٢/١ — ٤٧، الأشموني ١٨/٣، ٢٦، الخزانة ٩٥/٤، المغني رقم ٩٣٧. (١) هكذا في (ق) وقد سقط من الأصل (ص) والأصح وجوده.

(٢) القائل: الشنفرى من الطويل وتماه:

إِذَا وَرَدَتْ أَصْدَرُهَا \_\_\_\_\_ ثُمَّ أَنَا

تُؤَبُّ فَتَأْتِي مِنْ تُحَيْتٍ وَمِنْ عَلٍ

الشاهد في قوله: «تحت» حيث صغرها الشاعر تحقيرا لما يتوهم أنه بعيد، إذ الأصل تحت. فلما أراد الشاعر إظهار أن هذا المكان ليس بعيد في الأسفل قال: تحت.. وقد استشهد به البغدادي في الخزانة ٤٠٤/١.

(٣) القائل: لبيد بن ربيعة العامري من الطويل وتماه البيت:

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ

دُوَيْهِيَّةٌ تُصَفِّرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

الشاهد في قوله: «دويهيّة» حيث جاءت مصغرة لكلمة داهية وهي المصيبة من مصائب الدهر وقد اعتبر الكوفيون هذا التصغير للتعظيم، وفسره معظم العلماء أنه للتعظيم وقد استشهد به كل من: شرح الشافية لابن الحاجب رقم ٣٨، ابن الشجري في أماليه ٢٠/١، مع الهوامع ١٨٥/٢، الأشموني ١٥٧/٤، الدرر ٢٢٨/٢، ديوانه ٢٥٦.

الأقسام الأول بضرب من التأويل. وأما قوله: أشبه شيء هو بالتكسير. فأعلم أن التصغير يشبه التكسير من وجوه ولذلك قال سيبويه<sup>(١)</sup>: التصغير والتكسير من واد واحد، أحدها: أنه فرع على المُكسّر، كما أن المكسر فرع على المفرد وثانيها: أن المكسر تتغير صيغته كما تتغير صيغة الواحد في التكسير. وثالثها: أن له بناء مختزعا كالتكسير. ورابعها: أن ياء التصغير تقع ثالثة، كما أن علامة التكسير في أكثر الثلاثي، ومازاد عليه كذلك مطلقا. وخامسها: رد اللام المحذوفة من الثلاثي فيها. وسادسها: حذف الزائد الذي ليس بمد رابع، وإثباته إذا كان كذلك. وسابعها: حذف الأصلي فيهما. وثامنها: فتح ما قبل ياء التصغير كفتح ما قبل الألف. وتاسعها: حذف ألفات الوصل. وعاشرها: إعلال اللام بحرف اللين قبلها. وأما قوله: على فُلَيْسٍ وَدُرَيْهِمَ بنى إلى آخره. فمعناه أن للإسم المتمكن في التصغير بحسب عدة أبنية الأصول ثلاثة أمثلة غالبا: فُعَيْلٌ وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيلٌ فالأول للثلاثي مطلقا نحو: فُلَيْسٍ. وبريد وجُدَيْعٍ. والثاني: للرباعي والخماسي المحذوف اللام من غير تعويض نحو: دريهم وجعيفر وسفيرج وفريزد، الثالث: للخماسي المعوض من محذوفه، ولما رابعه حرف مد ولين نحو: سفيريج ودنينير وما خرج عن هذه الأمثلة فلعله يأتي ذكرها.

وقوله: بياء لين: الأشبه أن يريد بها المنقلبة مطلقا، لأنها ساكنة مكسورة ما قبلها، ويحتمل أن يريد به ياء التصغير لأنها ساكنة. أو الياء التي للتعويض. وأعلم أن المراد من هذه الأمثلة موازنة الحركات والسكنات في الجملة لا مقابلة الأصل بالأصل، والزائد بالزائد. وإلا لما صحَّح أن يقال وَزَنُ نُؤَيْسٍ في تصغير ناس فُعَيْلٌ، وضوئرب في تصغير ضارب فُعَيْعِلٌ ومفيتيح في تصغير مفتاح فُعَيْعِيلٌ لأن وزن الأول في التصريف عويل والثاني فويل والثالث مفعيل.

٧٧٣ أَوَّلُهَا جَمِيعُهَا قَدْ ضُمًّا فَلِلثَّلَاثِي فُعَيْلٌ خَتَمًا  
الضمير في أولها يعود على الأمثلة المذكورة للتصغير مطلقا، وأعلم أن الاسم

(١) انظر: سيبويه ١٠٦/٢.

المتمكن تلحقه في التصغير أربع تغييرات: ضُمُّ أوله وفتح ثانيه وزيادة الياء الثالثة وكسر مابعد الياء في غير الثلاثي. أما ضم أوله فلاَن لفظ المصغر يشبه فعل مالم يُسَمَّ فاعله، إما لأنَّه يتضمن معنى المكبر وزيادة، كما يتضمن معنى الفاعل، وإما لأنه مسبوق بالمكبر كما أن مالم يسم فاعله مسبوق بمسمى الفاعل. وقيل: آخِصَّ أوله بالضممة لأن الشفتين تنضم لها فيصغر المخرج بانضمامها فكان مناسباً لمعنى التصغير.. وأما فتح ثانية فلاَنه لو ضم لانقلبت ياء التصغير واوا، ولو كسر لالتبس بالمكبر نحو مقيم ومحيل، ولأنه لو ضُمَّ لتوالت ضمتان، ولو كسر التوالت كسرتان، لأن مابعد الياء يكسر، وهى لسكونها لا يعتد بها حاجزا. وأما زيادة الياء فلاَن تغيير الحركات لا يكفي في امتياز المكبر عن المصغر لأن في المكبر ما الأول منه مفتوح. الثانى: كصُرْدَ ولأن التصغير معنى فلابد له من حرف يدل عليه، وكانت ياء لأن الأولى بالزيادة حروف المد واللين، والألف قد أُسْتَبَدَّ بها الجمع، والياء أقرب إليها لثقل الواو، وكانت ثلاثة لأنها لا يمكن وقوعها أولا لسكونها، ولا ثانيا لثلا تقلب واوا لانضمام ما قبلها، ولا آخرأ وإلا لكانت حرف إعراب، فيفضى إلى حذفها للتونين الطارىء عليها. وأما كسر مابعدا إن لم يكن حرف إعراب فإنما ليجانس الياء، وإما حملا على ألف التكسير لكونها من واد واحد. وأما قوله فللثلاثى فُعِيلَ حتما: فمعناه أن اللازم للإسم المتمكن مطلقا من هذه التغييرات، إنما هى الثلاث الأول، لوجوب آشتال الثلاثى منه عليها. ولذلك قال حتما ونصب حتما على المصدر أى حتم ذلك فيه حتما أى أوجبه وجوبا.

٧٧٤ فقل ممثلا لذاك راويا أخشى رُكْبًا أو رُجَيْلًا غاديا  
قد تقدم أن الثلاثى مطلقا له من الأمثلة المذكورة للتصغير فعيل. فقوله لذاك إشارة إلى مثال الثلاثى وهو فعيل. وأما ركب ورجيل فتصغير ركب ورجل بفتح الراء وسكون الجيم. وقوله: راويا إشارة إلى البيت الذى يحتج به على أنهما ليسا بجمعى تكسير لراكب وراجل لتصغيرهما على لفظهما. وقوله راويا إشارة إلى الذى ذكرهما فيه وصدوره:



بَنِيَتْهُ بِعَصْبَةٍ مِنْ مَالِيَا أَحْشَى زُكْيَاً أَوْ رُجِيْلًا عَادِيًا<sup>(١)</sup>  
ولو كان من الجموع لرد إلى الواحد لكونهما على أبنية جموع الكثرة لأن فعلاً  
ليس من جموع القلة. وذهب الأخفش إلى أن فعلاً فيهما جمع تكسير لأنه لما كان  
له مفرد من لفظه وكان دالا على الكثرة دلّ على أنه جمع تكسير، لأن دلالة المفرد  
على الجمع على خلاف الأصل. وذهب الكوفيون إلى أن اسم الجنس نحو نُحْل  
وَتَمَر جَمْعُ تَكْسِيرٍ وَيُبْطِلُهُ مَأْمَرٌ:

٧٧٥ وفي الرُّبَاعِيّ فُعَيْعِلٌ وَجَبٌ وفي الخُمَاسِيّ الْأَصِيلُ يُسْتَحَبُّ  
أما الرباعي الأصل أو الزائد أو الملحق به فيجب تصغيره على فعيعل بتكرير  
العين فيقال في جعفر: جعيفر، وفي درهم درهم، وفي أجدل أجيدل، وفي مجلس  
مجلس وفي عجوز وصيف وجهور: عُجَيْرٌ، وصَيْرَفٌ وَجْهِيْرٌ، ويقال في غلام  
غُلَيْمٌ، وإنما كررت العين في هذا المثال دون اللام، إمّا لظهور المثالان في المضاعف  
نحو سَلَمٌ وَسُلَيْمٌ وَسُكَّرٌ وَسُكَيْرٌ، وإما لأنهم غَلَبُوا العين على اللام إذ هي أحق  
بالمحافظة عليها من التغيير، بدليل إعلال اللام في نحو: هَوَى وَثَوَى دون العين. وأما  
الخماسي المجرد من الزيادة وهو المراد بقوله: الأصيل أعنى الذى كل حروفه أصلية،  
فَقَرَدُ بالحذف إلى مثال الرباعي لثلاثا يكون عجز الكلمة أكثر من صدرها وقوله:  
يستحب أى يستحب فيه فعيعل دون فعييل. والمعنى أن ترك التعويض من

(١) القائل: أحيحة بن الجلاح:

الشاهد في قوله: «ركيبا» حيث صغر هنا لفظ ركب على ركب. وهذا يدل على أن لفظة ركب  
هي مفرد وليس جمعا لراكب كما يرى أبو الحسن. لأنه لو كان كذلك لقال في التصغير وفقا  
للقاعدة المعروفة في تصغير الجمع. ركب: رويكون إن كان للمذكر ورويكتات إن كان للمؤنث.  
وقد استشهد به كل من: شرح شواهد الشافية ٢/٢٠٢، شرح المفصل ٥/٧٧، الأغاني  
١٥/٣٢٨، التكملة ٢٣٧، الإقتضاب ١٥٢، البيان في غريب القرآن ١/٣٣٨، ٢/١٣٦،  
اللسان ١٣/٢٥٨، المنصف ٢/١٠١، المخصص ٢/٥٥، الخزائن ٣/٣٧، المقرب  
٢/١٢٧.

المحذوف مستحب لأن الغرض من الحذف التخفيف. فلو أتى بالعوض لزم مخالفة الغرض.

٧٧٦ إِذْ كُنْتَ تَحْذِفُ الْأَخِيرَ مِنْهُ نَحْوُ سَفِيرَجٍ فَعَوَّضَ عَنْهُ

٧٧٧ نَحْوُ سَفِيرِجٍ وَطَوْرًا أَلْزَمَا نَحْوُ دُئِينِيرٍ بِيَاءٍ خَتَمَا

٧٧٨ فِي كُلِّ مَا الرَّابِعُ مِنْهُ حَرْفٌ مَدٍّ وَبَعْدَ حَرْفِ الْمَدِّ حَرْفٌ قَدْ وَرَدَ

قد بينا أن الخماسي المجرد من الزيادة يرد بالحذف إلى مثال الرباعي. فقله إذ كنت تحذف الأخير منه بيان لعل وجوب الرد إليه لأنه يحذف الحرف الأخير منه يصير رباعيا فيقال في سفرجل<sup>(١)</sup> سَفِيرَج وفي جحمرش: جُحَيْمِر. واعلم أنه قد اختلف في المحذوف، فسيبويه<sup>(٢)</sup> يوجب حذف الأخير كما ذكره المصنف، لأن الزيادة به حصلت، ولأن الاسم لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع. وإنما يحذف ما ارتدع عنده، ولأنه ظرف وهو أولى بالتغيير، ومنهم من لا يوجب حذف الأخير بل يحذف ما كان من حروف الزيادة أو شيئا به. فتقول في جحموش: جحيرش لأن الميم من حروف الزيادة، وفي فرزدق: فريزق لأن الدال تشبه التاء وهي من حروف الزيادة، ومنهم من لا يحذف منه شيئا. وسمع الأخفش سفيرجل بكسر الجيم وهو نادر. لأنه يؤدي إلى أن يكون عجز الكلمة أكثر من صدرها. والصدر أقوى.

وقوله: فعوض عنه: أي وعوض عن المحذوف في الخماسي، فيأتي على مثل فعييل نحو: سفيرج وفريزد وجحيمير. فالياء عوض عن الحرف الخامس. والمستحب عدم التعويض لما مر. قوله: وطورا الزما: يريد أنه إذا كان رابع الاسم حرف مد ثلاثيا كان أو رباعيا وبعده حرف لزم التاء مطلقا لأنه إن كان ألفا أو

(١) يقول ابن جنى في النصف ٣٣/١: التحقير والتكسير ضرب في التصرف، وأصل التصرف للأفعال لأنها بالزوائد أخف، فلما لم يكن لام فعل خماسي لم يكسر نحو سفرجل ولا حقر إلا بحذف حرف ليصير إلى باب دحرج، «وعند سيبويه والمبرد تصغيره. وأمثاله: على سفيرج وفريزق. المقتضب ٢٤٩/٢، سيبويه ١٠٦/٢، ١٢٥، اللباب ٥٥٩، شرح اللع ٢٩٥.

(٢) سيبويه ١٠٦/٢، ١٠٧.

واوا قلب ياء لسكونه وانكسار ما قبله. فيقال في نحو دينار دينير وفي سرداح ومفتاح ومضروب وعصفور: سرديدح ومفيتيح ومضريب وعصيفير. وإن كان ياء أقرت بحالها نحو: معيطير وقنيديل. فإن وقع حرف المد خامسا حذف ولم يقلب. فيقال في عضر فوط: عضيريف، وفي يستعور يستيع. وقد آحترز عن وقوعه خامسا بقوله في كل ما الرابع منه حرف مد.

وبقوله: وبعد حرف المد حرف قد ورد عن وقوعه ظرفا. وأعلم أنه إذا كان في الثلاثي زائداً فإن كان أحدهما أقوى حذفت الأضعف. فتقول في منطلق ومقتدر: مطيلق ومقيدر بحذف النون والتاء، وتبقى الميم لدالتها على اسم الفاعل. فإن عوضت الياء قلت: مطيلق ومقيدر: وتقول في مختار مخير [بالحذف]<sup>(١)</sup> والإدغام، وفي مضطرب مضيرب بحذف الطاء لأنها بدل من تاء الإفتعال. فإن كان مضاعفاً نحو مِدَق فتقول في تصغيره مُدَيِّق من غير حذف، وإن كانا متساويين كنت مخيراً في حذف أيهما شئت. فتقول في حبنطى وقلنسوة حبيط وقلنسية بحذف النون وحبينيط وقلنيسة بحذف الألف والواو. فإن كان حذف أحدهما يلزم منه حذف الآخر من غير عكس، حذف الذى لا يستلزم الحذف. كما ذكر في التكمير في عَيْضُمُون وَعَيْسَجُون. وأختلف في نحو مقعنسس الملحق بالرباعى. فسيبويه يحذف النون والحرف الأخير لدلالة الميم على جريانه على الفعل، وتسقط التغير على الأواخر. والمبرد يحذف الميم والنون ويبقى السين، لأنه ملحق بمُحَرَّجِم، والملحق يجرى مجرى الأصل. وأما الرباعى فإن لم يكن الزائد فيه مدة رابعة حذف مطلقاً فيقال في مد حرج ومحرجم وعنكبوت وفدوكس وسديدع: دحيرج وحرجم وعنكب وكديكس وسديدع. وإن كانت رابعة قلبت الألف واوا وأثبت الياء، وأما الخماسى فتحذف منه الزائد مع الحرف الخامس لما مر.

٧٧٩ إِلَّا أَفْعَالًا فَأَثِبْتَ أَلْفَهُ كَذَا فُعَيْلَانُ فِي الْاسْمِ وَالصِّفَةِ  
٧٨٠ كَذَا فُعَيْلَاءُ فَلَا يُعَيَّرُ مِنْ لَفْظِهِ الْأَلْفُ إِذَا يُصَغَّرُ

(١) هكذا في (ق، ك) وقد سقطت من الأصل (ص).

٧٨١ فقل حُمَيْرَاءُ وقل سَكِيرَانِ وقل أُجَيْمَالٌ وَقَسْ فَقَدْ بَانَ

قد استثنى مما يقع حرف المد فيه رابعا وبعده حرف: ثلاث صور، ولم يقلب حرف اللين فيها وهى: أُفَيْعَالٌ جمعا وفُعَيْلَاءَ وفُعَيْلَانَ أما أفعيَال فنحو: أُجَيْمَالٌ تصغير أجمال جمع جمل، وأُنَيْعَامٌ تصغير أنعام، وإنما لم تقلب وأن كانت مدّة لثلا يحتل معنى الجمع، فيلتبس بتصغير المفرد نحو: أجيْمَالٌ وأُنَيْعَامٌ فى تغصير أَجْمَالٍ وأُنَعَامٍ مصدرين، وإليه أشار بقوله: فأثبت ألفه يعنى فى التصغير كما ذكرنا. وأما فعيْلَان وهو مافى آخره ألف ونون زائدتان سواء كان علما نحو عثمان ومروان أو صفة نحو سكران وغضبان فإنه لا تغير ألفه فى التصغير.

فيقال: عثيمان ومريوان وسكيران وغضبيان حملا لها على ألف التأنيث الممدودة، وهو المراد بقوله فى الإسم والصفة. وأما نحو سلطان وسرحان فتقلب ألْفهما فى التصغير فيقال سليطين وسريحين لأن الزيادة فيهما للإلحاق، ولذلك قلبت فى التكسير نحو سلاطين وسراحين. ويقال زعيفران بالألف لعدم مايلحق به، أو لأنه لو كسر لقل زعافر. وقالوا فى تصغير انسان أُنَيْسَانٌ وأُنَيْسِين وهو مبنى على تكسيروه، لأنه قد جاء فيه أناسى وأناسين. فمن قال أناسى صغره على انيسان من غير قلب، ومن قال: أناسين قال فيه أنيسين بالقلب. وأما فعيْلَاء وهو مما فى آخر ألف التأنيث الممدودة، فلا يغير فيه ألف التأنيث ولا الألف التى قبلها. فيقال فى حميراء وصحيراء، لأنه لو أنكسر ما قبل ألف المد، لتقلب ياء، للزم قلب الهمزة المبدلة من ألف التأنيث بعدها، فيلتبس ألف التأنيث فى حميراء بألف الإلحاق نحو حرى وعلبى، ولأنها أشبهت تاء التأنيث [فى تحمل الإعراب وأنفتاح] <sup>(١)</sup> ما قبلها. وأشار إلى مثال أفعال بقوله: وقل أُجَيْمَال. وإلى مثال فعيْلَان مطلقا بقوله: وقل سكيران، وإلى مثال فعيْلَاء بقوله: فقل حميراء. وقوله: وقس فقد بان، معناه وقس فعْلان علما على فعْلان فعْلَى النكرة كما بيناه.

٧٨٢ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مِثْلُ هَآئِهِ تَثْبُتُ لَا تَزُولُ عَنْ بَنَائِهِ

(١) هكذا فى (ك) وفى الأصل (ص) فقد حذفت وبدلا منها قوله (بعدها فيلتبس ألف ما قبلها).

٧٨٣ نحو حُبَيْلَى وَمِثَالُ الْهَاءِ طَلِيحَةٌ فِقْسٌ عَلَيْهِ الْجَاءِ  
 المؤنث ذو العلامة لا يخلو إما أن يكون بالتاء أو بالألف المقصورة أو  
 الممدودة. أما التاء فإنها تثبت في المصغر مفتوحا ماقبلها، ثلاثيا كان أو زائدا، سمي  
 به قبل التصغير أو بعده. فيقال في طلحة طليحة وفي ضاربة ضويرة وفي قطاة  
 قطيئة وفي سفرجلة سفيرجة. أما ثبوت التاء فلأنها بمنزلة الجزء الثاني من المركب  
 وهو لا يحذف في التصغير، ولأنها لما كانت تعود في الثلاثي الذي لا تاء فيه، وجب  
 أن لا تحذف الموجودة. وأما فتح ماقبلها، فإما حملاً على ما قبل الف التانيث، وإما  
 على ما قبل آخر المركب، وإما الألف المقصورة، فإن كانت رابعة فهي مثل التاء في  
 الثبوت نحو حُبَيْلَى وَسُكَيْرَى وَسُعَيْدَى لأنها لما كانت لازمة للكلمة، تنزلت منزلة  
 الجزء من الرابع وهو لا يحذف منه شيء. وفتح ما قبلها محافظة عليها. وقول  
 المصنف: وألف التانيث: يريد به المقصورة. وقوله: مثل هاءة يريد أنها مثل هاء  
 التانيث، أى أنها مثلها في الثبوت كما يبين. ويريد بألف التانيث الرابعة بدليل تمثيله  
 بحبيلي، وإن كانت خامسة فما فوقها حذفت لأنه لما حذفت الأصلي خامسا كان  
 حذف الزائد فيه أولى فيقال: في حججبي اسم رجل حجيجب، وفي قرقرى قرقر  
 وفي حبارى حبير، وفي حبوكرى حبيكر يحذف الواو والألف، لأنه سداسي، وفي  
 حولاء حُوَيْلَى يحذف ألف التانيث لأنها سادسة. والرابعة تقلب ياء لانكسار اللام  
 قبلها. وتُدْغَمُ في الياء بعدها. ومنهم من يجعله في التصغير منقوصا، إما لأنه  
 يحذف إحدى اليائين من المدغم تخفيفا، أو لأنه حذفت من الاسم الأخير تخفيفا،  
 وقلب الألف ياء لانكسار ماقبلها. وأما ألف التانيث الممدودة فتثبت في المصغر  
 مطلقا لما مر. وقالوا: فيما زاد على خمسة أحرف: قويصعاء وأريبعاء ومعلجاء.  
 واختلف في بروكاء وجلولاء. فسيبويه<sup>(١)</sup> يحذف منهما الواو في التصغير فيقول:  
 بريكاء وجليلاء. والمبرد يقلبها ياء ويدغمها في ياء التصغير قياسا عليهما وفيهما تاء  
 التانيث، نحو جلولة وبروكة. فإن الواو تقلب فيهما ياء، وتدغم في ياء التصغير

(١) سيبويه ١٠٩/٢.

اتّفاقا. وأما المؤنث الذى ليس فيه علامة فيأتى ذكره. وأشار إليه بقوله: فقس عليه الجاءى.

٧٨٤ وكُلُّ مَحذُوفٍ إِذَا مَاصِعُرًا يُرَدُّ لِلأَصْلِ فَقُلْ مُصَعَّرًا

٧٨٥ وَغَيْدَةٌ يُدَيِّةٌ شُوَيْهَةٌ ثُبَّةٌ غُضِيَّةٌ سُبَيْهَةٌ

٧٨٦ وَقُلْ أَبَى وَفُؤَيَّةٌ وَذَوَى .....

وقوله: وكل محذوف يريد من الثلاثى لأن كل اسم متمكن على حرفين لا بد وأن يكون قد حذف شيء من حروفه لامتناع تركيبه من أقل من ثلاثة أحرف أصول مبدأ ومقطع وفاصل. فإذا صُعِّرَ وجب رد المحذوف ليتم به مثل التصغير. لأنه لو لم يصغر على مثال فُعِيلَ لوقعت ياء التصغير معتقب الإعراب، ووضعها أن تكون ساكنة كآلف التكمير، وحينئذ لا يخلو المحذوف من أن يكون فاءاً أو عينا أو لاماً. أما الأول فنحو عدة وزنة وشية. فيقال فى تصغيرها: وعيدة ووزنية ووشية، لأنه من الوعد والوزن والوشى، ولو سُمِّيَ: بوكّل ووخذ لقليل: أُكَيْلٌ وأُخِيذ. وأما الثانى فنحو [مد] <sup>(١)</sup> وسل علمين فيقال مُنَيِّدٌ وَسَيِّلٌ ويقال فى سه: سُبَيْهَةٌ. وأصلها سَتَه بدليل تكسيرها على أستاذها، فلما صغر رد إليه المحذوف. وهذه إحدى لغاتها. وفى الحديث: العينان وكاء السَّه <sup>(٢)</sup>. ويقال ست بحذف اللام ويجوز إلحاق همزة الوصل به فإذا صغر رد إليه المحذوف. إلا أنه على الأولى العين وعلى الآخريتين اللام. وكذلك ثبه ولثه فيمن جعل المحذوف عينيها لأنهما من باب يَثُوبُ إذا رجع. ومن لاث يلوث. وأما الثالث فله صور فمناها: يَدٌ وأصلها يَدَيٌّ فلما صغرت ردت الياء التى هى اللام، وأدغمت فى ياء التصغير، وكذلك غُدَيٌّ وَدُمَيٌّ فى غد ودم. ومنها شويهة وأصلها شوهة لقولهم فى الجمع شياة، وتشوهت شاة أى صدتها. ومنها ثُبَيَّةٌ على من جعل اللام هو المحذوف وأصلها ثُبَوَةٌ من ثَبَى أى دام. فلما

(١) هذا فى (ق، ك) وقد سقطت من الأصل (ص).

(٢) انظر: أبو داود: الصحيح/ كتاب الطهارة باب ٧٩، وانظر أيضا ابن ماجة/ الطهارة ٦٢، وانظر: مسند أحمد ٩٧/٤.

صغرت رد اللام الذى هو الواو وقلبت ياء لوقوعها بعد ياء ساكنة. وأدغمت قبلها ياء التصغير. ومنها عضية وهى شجرة ذات شوك ولامها إما واو كقولهم فى الجمع عَصَوَات فردّت للتصغير وقلبت ياء لوقوع ياء التصغير قبلها. وأدغم فيها ياء التصغير. وأما ها لقولهم عضاه. ويقال حينئذ فى تصغيرها: عضيه وكذا شفه لأن من قال أصلها شفه قال شفیه. ومن قال شفوة قال شَفِيَّة. ومنها أُبَيّ وأُخَيّ وأصلهما أُبُوّ وأَخُوّ لأنهما من الأبوة والأخوة. ولقولهم فى التثنية: أبوان وأخوان. فردت الواو فى التصغير وقلبت ياء لما مر، وأدغم فيها ياء التصغير، ومنها فُوَيْه فرد لأمه وهى ها بدليل الجمع على أفواه، ومنها ذُوَيّْ تصغير ذوا بمعنى صاحب ولامه إما ياء على الأظهر فردت وأدغمت فى ياء التصغير، وإما واو فترد وتقلب ياء وتدغم فيها ياء التصغير. والمصنف أشار إلى القسم الأول بقوله: وَعَيْدَة، وإلى الثالث بقوله: يُدَيَّة إلى آخره. ولم يذكر الثانى. وأعلم أن المحذوف منه حرف قد تكون معه زيادة. ولا يخلو إما أن يمكن جعله على مثال التصغير معها أو لا يمكن، فإن أمكن لم يُرَدِّ الحرف الأصلى إلى الأصح لحصول الصيغة بالزائد دونه. نحو ميت وأصله مَيُوتُ بزنة فيعمل فقلبت الواو إلى الياء لاجتماعهما، وسبق الأولى منهما بالسكون. فإذا خفف حذف من العين وبقي الزائد لدلالته على اسم الفاعل ووزنه قِيلَ. فيقال فى تصغيره مُيَيْتٌ. وكذلك كل مابقى بعد الحذف على ثلاثة أحرف، والصيغة معها حاصلة نحو نُؤَيْس وهوير تصغير ناس وهار. لأن أصل ناس عند سيبويه<sup>(١)</sup> أناس، فحذف الفاء تخفيفا. وأما من قال من نيوس فلم يحذف منه شيء وكذلك من قال: أَلْفها منقلبة عن ياء هى لام الكلمة، قدمت إلى موضع العين وأصله من نسي. وأما هار فقليل أصله فاعل فحذفت عينه من غير قلب. وأما من قال وزنه فَعَلْ لكنه أُعِلَّ لتحرك حرف العلة وآنفتاح ما قبله وأصله فاعل لكن قلبت عينه إلى بعد اللام، وقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها على رأى من جعل عينها واوا ثم حذفها للتثنية على قياس المنقوص، فلا يكون قد حذف أيضا

(١) سيبويه ١١/٢ — ١٣.

منه شيء، وإن لم يمكن جعل الاسم مع الزيادة على مثال التصغير حذفت ورد المحذوف مطلقا. فيقال في ابن واسم: بنى وسُمي بحذف همزة الوصل ورد اللام، وإبدالها ياء، وإدغام ياء التصغير فيها، لأن همزة الوصل إن حذفت في الدَّرَج آخِث المِثَال. وإن لم تحذف لزم مخالفة وضعها. وأما نحو بنت وأخت وهنت فيقال في تصغيرها [بنية]<sup>(١)</sup> وأُخِيَّة وهُنِيَّة، لأن التاء خرجت برد المحذوف عن كونها عوضا، وصارت لمجرد التأنيث كالتاء في قائمة بدليل أنها تكتب هاء ويوقف عليها بها، ويحرك ما قبلها والتاء لا يعتد بها في المثال كما لا يعتد بها في شففيه ونظائرها. وإنما لم يعتد بها لأنها لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا، فلو وقعت ياء التصغير قبلها للزم تحريكها وهي لا تكون إلا ساكنة.

٧٨٦ ..... وفي عصا وبابه فقل غصى

٧٨٧ وفي غم وبابه فقل غمى ومثل نحو أدغم فقل نحى

ما جاء في آخره حرف علة فإن كان مقصورا أو منقوصا ثلاثيا، فلا بد من إدغام ياء التصغير في لامة بعد قلبه إلى الياء مطلقا. أما المقود فنحو غضا وهو ضرب من الشجر ولامه ياء لقولهم أرض غضيا أى فيها شجر الغضا فإذا قلبت ألف إلى أصلها وأدغم فيها ياء التصغير فيقال غُضِيَ وكذلك غُصِيَ وقُفِيَ، بعد قلب الواو إلى الياء، وإدغام ياء التصغير فيها.. وأما المنقوص فنحو عم وشح بحذف لامة ليكون التنوين بعدها، فإذا صغر رُدَّتْ وأدغم فيها ياء التصغير فيقال: عَمَى وشَجَى. وإن كان آخره واوا أو ياء قبلها ساكن من الثلاثي، فالياء تدغم فيها ياء التصغير فيقال: فيها نُحَى وظبى وعمى وشجى وصبى. والواو تقلب إلى الياء وتدغم فيها فيقال في نحو: نحى، والأصل نحيو فلما اجتمع الواو والياء والسابق ساكن، قلبت الواو ياء وأدغم فيها ياء التصغير وهو المراد بقوله: أدغم أى أدغم ياء التصغير المنقلبة عن الواو مثل دلى وعَرِي في تصغير دلو وعروة. إلا أن الإدغام

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (بنيت) وهو تصحيف.



يجب أن يحمل على ماهو أعم من الواو المنقلبة. لما بينا أن ياء التصغير تدغم في الياء مطلقا.

٧٨٨ ومثل يَحْيَى قُلْ يُحْيِي كاسِرةً فصار كَالْقَاضِي يِاءٍ آخِرَهُ يريد أن مثل يحيى وهو مايجتمع فيه ثلاث ياءات، لأن ألفه تقلب ياء لانكسار ماقبلها، وهى الياء الواقعة بعد ياء التصغير، فتحذف الأخيرة لدلالة كسرة الياء التى بعد ياء التصغير عليها. وهو المراد بقوله: قُلْ يُحْيِي كاسره. أى كاسر الياء التى أدغمت فيها ياء التصغير. فيصير منقوصا كالقاضى يِاء آخره، وكان قبل التصغير مقصورا غير متصرف للوزن والتعريف. وفي صرفه مصغرا أقوال: أحدها: لسيبويه أنه غير مصروف لأن الياء إنما حذفت كراهة آتتماع الياءات، فهى فى حكم المنطوق بها، وثانيها لعيسى بن عمر أنه مصروف لأن المحذوف غير مراد مطلقا. وثالثها: لأبى عمرو أن تنوينه كتنوين المنقوص نحو جوار تثبت رفعا وجرا عوضا وتحذف نصبا. وكذلك أَخَوَى أَفْعَلَ من الحُوَّة. فإذا صغر وقعت ياء التصغير بعد الحاء وانقلبت الواو ياء، والألف لانكسار ماقبلها. فآجتمع ثلاث ياءات. وفي صرفه بعد التصغير كما ذكر من الخلاف فى يحيى.

٧٨٩ وَأَلْفُ الْإِلْحَاقِ نَحْوِ أَرْطَى وَنَحْوِ مِعْزَى يَسْتَوِي بِمُعْطَى  
٧٩٠ فَقُلْ أَرْطَى وَمُعْزَى ثُمَّ قُلْ قُبَيْعَتُ نَعْنَى الْقُبَعَتَى الْجَمَلِ  
٧٩١ وَفِي حُبَارَى قُلْ حُبَيْرٌ حُدُفَ وَإِنْ تَشَأْ قُلْتَ حُبَيْرَى بِالْأَلْفِ  
الألف إن كانت رابعة لغير التانيث تقلب فى التصغير ياء لانكسار ماقبلها. ويصير الاسم منقوصا سواء أكانت الألف للإلحاق أو مبدلة عن حرف أصل. أما ألف الإلحاق نحو أَرْطَى على أحد التأويلين ونحو مِعْزَى فيقال: أَرْطَى وَمُعْزَى فتقلب الألف ياء لما ذُكِرَ، وتحذف لسكونها وسكون التنوين بعدها. وأَرْطَى ملحوق بجعفر ومِعْزَى ملحوق بدرهم وهجرع، والذى يدل على زيادة الألف حذفها منهما فى قولهم أديم مأروط. أى مدبوغ بالأرطى. وقولهم فى مِعْزَى معز ومِعْزَى. وعلى كونها

للإلحاق وليست للتأنيث تنوينها. وإدخال التاء عليها نحو أرطى ومعزى وأرطاة ومعزة قال:

مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقِيفٍ فَاضْطَجَعَ<sup>(١)</sup> .....

وأما المبدلة من حرف أصل فنحو مُعْطَى وَمَرْمَى وَمَعَزَى فيقال فيها معيط ومُرَيْمٌ ومُعَيْرٌ لما مرّ، فيستوى الملحق والأصل في القلب. وصيروا الاسم منقوصا. وإليه أشار بقوله وألف الإلحاق نحو أرطى إلى قوله فيستوى بمعطى. وإن كانت خامسة فصاعدا، فإن كانت لغير التأنيث ولا زائد معها. فإن كانت للإلحاق نحو: حبركى حذفت كالأصل فيقال حبرك. وإن كانت للتكثير سادسة نحو: قبعثرى وهو الجمل حذفت مع الحرف الذى قبلها وهو الراء، كما يحذف لام سفرجل لأنها خامسة. فيقال: قبيعث، وإن كان معها زائد نحو مصطفى ومستدعى فلا بد من حذفه ماعدا الميم لدلالته على آسم الفاعل فتبقى الألف رابعة، فتقلب ياء لانكسار ما قبلها. فيقال: مُصَيِّفٌ ومُذَيِّعٌ. وإن كانت الألف للتأنيث ومعها ألف زائدة نحو حُبَارَى وَجُمَادَى، فالأجود حُبَيْرٌ وَحُمَيْرٌ بحذف ألف التأنيث وقلب الأولى ياء، وأدغام ياء التصغير فيها لعدم خروجه بذلك عن مثال التصغير. ولذلك قال: قل حبير. وقوله: حذف يريد الألف لكونها خامسة. ويجوز حُبَيْرَى وَجُمَيْرَى

(١) القائل: منظور بن حية الأسدي من الرجز يصف ذئبا. وتام البيت:

لَمَّا رَأَى لَادَعَةً وَلَا شَبَّعَ

مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقِيفٍ فَالْطَجَعَ

الشاهد في قوله: «أرطاة» حيث أن بها ألف الإلحاق، وهي ملحقة لجعفر، والألف التي بها ليست للتأنيث، ولذلك فهي تؤنث. وقد أنشأ هنا باضافة تاء التأنيث لها، وفيه شاهد آخر: «فالطجع» حيث أن أصله: اضطجع بعد إبدال تاء افتعل طاء لوقوعها بعد حرف من حروف الإطباق وهو الضاد. ثم أبدل انضاد لاما وهو إبدال شاذ. والأصل في هذه الكلمة «اضتجع» قلبت التاء طاء فصارت اضطجع، ثم قلبت الضاد لاما فصارت الطجع، ففي الكلمة إبدال قياسي وإبدال شاذ. وقد استشهد به كل من: الخصائص ٦٣/١، ٣٥٠/٢، والمحاسب ١٢٤/١، النخوص ٢٤/٨، المقرب ١٧٩/٢، شواهد الشافية ٢٧٤، شواهد العيني ٥٨٤/٤، شرح التصريح ٣٦٧/٢، الأشموني ٢٨٠/٤، ٣٣٢، أوضح المسالك رقم ٥٦٤.

بحذف بالألف الأولى وإبقاء ألف التأنيث، فيصير حبرى بوزن حبل. وأشار إليه بقوله: وأن تشأ قلت حبريا بالألف. وقيل يجوز حبرة وجميدة بحذف الألفين وتعويض تاء التأنيث.

٧٩٢ وازدُدْ إِلَى الْوَاحِدِ جَمْعاً كَثُراً فَاجْعَلْهُ جَمْعاً سَالِماً مُصَغَّراً

٧٩٣ نَحْوِ رُجَيْلَيْنِ ظَرِيفَيْنِ وَاجْمَعْ بَاءَ غَيْرِ عَاقِلَيْنَا

والجمع إما قلة أو كثرة على ماتبين. فإن كان جمع قلة صغر على لفظه من غير تغيير كالمفرد. فيقال في أفلس: أفليس، وفي أجمال: أجيّمال، وفي أجرية: أجيّرية، وفي غلّمة: غلّيمة. وإنما أُجْرى مُجْرى المفرد في التصغير لأنه لا جمع أقل منه ليردّ إليه. وإن كان جمع كثرة، فإن لم يكن له جمع قلة تعين رده إلى المفرد، وجمعه جمع السلامة. فإن كان مذكرا عاقلا جمع بالواو والنون فيقال في رجال رجيلون وفي ظراف ظريفون وفي شاعر شويعرون. وبالألف والتاء إن لم يكن كذلك فيقال في مساجد وقناديل: مسيجدات وقنيدلات. وإنما أُجْرى رجل ونحوه مجرى الصفات في جمع السلامة حال تصغيرها دون تكسيره، لخروجه بالتصغير من الجمود إلى معنى الصفة. وإن كان جمع قلة كنت مخيرا بين رده إلى جمع القلة وبين رده إلى الواحد، وجمعه جمع السلامة. نقول في غلمان: غليمة. وإن شئت غليمون. وفي فلوس وكلاب وجمال: أفليس وأكيلب وأجيّمال وفليسات وجميلات. وإنما لم يصغر جمع الكثرة على لفظة لأن التصغير فيه معنى التقليل، ولفظ الجمع يقتضى التكثير فتنافيا. وإذا تقرر هذا فقلوه وارد إلى الواحد جمعا كثيرا، خرج به جمع القلة. قوله: فاجعله يعنى جمع الكثرة قوله: سالما مصغرا يريد أنه تجعله سالما، إما بالواو والنون إن استوفى الشروط كقوله نحو: رجيلين ظريفين. وبالألف والتاء إن لم يستوف الشروط، ولم يذكر له مثالا. وقد مرّت أمثلته وهو المراد بقوله: واجمع باء غير عاقلين. وأعلم أن الجمع السالم يصغر على لفظه مطلقا، لأنه للقلة فيقال في الزيدتين والمسلمين والهندات والمسلمات: الزَيْدُونِ والمُسْلِمُونَ والهَيْدَاتُ والمُسْلِمَات. وفي نحو سنون وبنون سُنَيَاتٌ وَبُنَيَاتٌ، لأن التصغير لما رد المحذوف وزال العوض، قلبت اللام ياء وأدغم فيها ياء التصغير.

٧٩٤ وَشَدَّ قَوْلُهُمْ زُهَيْرٌ صُغْرًا مُرَحَّمًا كَذَا عُثَيْمٌ حُقْرًا  
تصغير الترخيم عبارة عن حذف زائد الثلاثي والرابعي مطلقا وتصغير مابقي  
بعد الحذف طلبا للخفة. وهى بذلك لمشاركتها الترخيم فى مطلق الحذف فيقال فى  
أزهر زهير وفى عثمان عثيم وفى أسود سويد. فيحذف الزائد لانتفاء المانع. ويقال فى  
غلاب غلبية، وفى حذام حذيمة وفى زينب زنيبة وفى مقعنسس قعيس، وفى مدحرج  
دحيرج فيكون تصغيره مرخما كتصغيره فى غير الترخيم. والإعتماد على الفرق  
بالقرائن، أو أن تصغير الترخيم لا يجوز الحاق التعويض به ويجوز فى غيره نحو:  
دحيرج فافترقا. وكذلك حميد فى ترخيم أحمد ومحمد ومحمود. وأعلم أن هذا النوع  
من التصغير قياسى عند جمهور النحاة. وقال المصنف: هو شاذ لما فيه من كثرة  
الحذف والإلتباس، فهو مقصور عنده على السماع لأن الشاذ هو الذى لا يقاس  
عليه. وقال الفراء لا يكون إلا فى الأعلام دون الصفات قياسا على ترخيم النداء،  
فيجوز ترخيم حارث علما وتمنعه صفة. وكذلك أسود وأحمر ونحوهما. ويبطله قولهم:  
حُمَيْقٌ جملة وهو تصغير أحمق. وقيل حميق اسم رجل فعلى هذا لا يرد نقصا.  
وأعلم أن الأسماء الأعجمية نحو إبراهيم وإسماعيل تارة يحذف منها فى ترخيم التصغير  
حرفان فيقال: برهيم وسميعيل وهو اختيار سيبويه<sup>(١)</sup>. وتارة ثلاثة أحرف فيقال أبيره  
وأسيمع وهو اختيار المبرد وحكى سيبويه عن الخليل: بريه وسميع وهو شاذ.

٧٩٥ كَمَثَلِ مَا شَدَّ مُعْيِرِيَانِ فِي مَعْرِبٍ كَذَا عُشْيَشِيَانِ  
يريد أنه قد شذت ألفاظ فى التصغير فجاءت على خلاف المكبر بالزيادة فيهما

(١) يقول سيبويه فى ذلك ١٣٤/٢: «اعلم أن كل شيء زيد فى بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن تحذفه  
فى التصغير حتى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف، وذلك قولك فى حارث حريث، وفى أسود  
سويد. وزعم الخليل أن يجوز أيضا فى ضفندد ضفيد وفى مقعنسس قعيس، وكذلك كل شيء  
كان أصله الثلاثة. وبنات الأربعة فى الترخيم بمنزلة الثلاثة تحذف الزوائد حتى يصير الحرف على  
أربعة لا زائدة فيه».

وانظر: المقتضب ٢٦٨/٢ — ٢٩٢.

كما شذ تصغير الترخيم بحذف ما كان في المكبر من الزائد. إلا أن الأول شاذ بالاتفاق بخلاف الثاني: أما مغريان فالقياس في تصغيره مغرب كما يقال في مشرق مشرق. وأنهم صغروا مغريان بالزيادة وهو في الشذوذ نظير نجراني في النسب، كأنهم نسبوا إلى نجران. وأما عشيشيان في تصغير العشي، فالقياس عُشَّى كصَبَّى بحذف الياء الأخيرة من اليائين، وادغام ياء التصغير فيما بعدها. وقالوا عُشَيَّان بزيادة الألف فهذا مذكروا. ومما لم يذكره عشيشة في عشية وهي فُعَيْلة من عشى يعشوا. وقياس تصغيرها عُشَيَّة بحذف ياء فعلية وادغام ياء التصغير في المنقلبة عن لام الكلمة وفيها: أنيسيان في إنسان والقياس أنيسان كسكيران، وهو مشتق من الأنس على الأصح، فالوَزْن في التكثير فعلان، وفي التصغير فعيلان. وأما من قال من النسيان فالوزن أفْعان لحذف لامة، وفي التصغير أفيعلان لثبوتها. ومنها أَصَيْلان وأصيلال في الأصيل، والقياس أصيل. فأبدلوا من الياء المدغمة فيها لاما، وفصل بينهما بالألف، ومن اللام الأخيرة نونا، وقيل أنه جمع أصيل، وشذوذه من جهة تصغير جمع الكثرة وإبدال النون لاما. ومنها رويجل في تصغير رجل، قياسه رجيل. وإنما رويجل تصغير راجل. وقالوا في صبية وغلمة أصيبية وأغيلمه. وأعلم أن من الأسماء ما جاء في كلامهم مصغرا ولم يستعمل له مكبرا نحو: الجميل لطائر، والكعيث لبلبل. ومكبرها جُمْل وكُعْث بدليل جمعهما على فعلان كصردان، وقالوا الكميث في تصغير الترخيم، ومكبره أكمث لجمعه على كمت والثريا ومكبرها ثروى.

٧٩٦ مِثْلُ شَذُودِ قَوْلِهِمْ هَازِيَا تَصْغِيرُ هَذَا وَكَذَا اللَّتِيَا  
٧٩٧ كَمِثْلِ قَوْلِ الْقَائِلِ الْمَرْوِي أَلَى أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ  
يريد أن الأسماء المهمة: الموصولات والإشارة شذت عن قياس التصغير مثل شذوذ مغريان ونحوه مما تقدم. فمثل في صدر البيت منصوب لأنه صفة لمصدر محذوف والتقدير شذ مغريان عن القياس شذوذا مثل شذوذ قولهم هذيا ونحوه. وكان قياسها أن لا يصغر مطلقا للزوم البناء لها، وقوة تشبهها بالحرف. إلا أنها

لما كانت تتصرف تصرف الأسماء في تثنيها وجمعها ووصفها، والوصف بها ووقوعها فاعلة ومفعولة ومضافا إليه، ألحقت بالمعربة في التصغير لأنه وصف في المعنى. ولذلك لا يصغر غيرها من المبنيات مطلقا. ووجه الشذوذ فيها أنها تركت أوائلها مفتوحة، وجعلت ياء التصغير ثانية والحق الألف بأواخرها. أما فتح أوائلها فللإشعار بأنها غير متمكنة، وأنها مخالفة للأسماء المتمكنة في تصغيرها. وأما وقوع ياء التصغير ثانية، فلأنها على حرفين في اللفظ، وإن كان لها أصل لا يرد، لإيغالها في شبه الحرف. وأما الألف فلأنها عوض عن الحرف الذاهب أو عن ضم أوائلها. أما أسماء الإشارة فقالوا في ذا: ذِيَا وفي تا: تَيَّا. قال:

أَلَا قُلْ لَتَيَّا قَبْلَ مِرَّتِهَا أَسْلَمِي ..... (١)

وأصل ذا ذِي فعينها ولامها ياء، فحذفت الأخيرة التي هي اللام تخفيفا، وقلبت العين ألفا لئلا يبقى الاسم على زنة الحرف، وقيل عينها واو إمّا متحركة أو ساكنة. والأوّل أظهرُ بدليل إمالة ألف ذا. وإذا كانت العين ياء وجب أن تكون اللام كذلك، لامتناع مثل حيّوث في كلامهم. فلما صُعِرَ رد اللام وقلبت الألف ياء لوقوعها قبل ياء التصغير، فتجتمع ثلاث ياءات، والأجود حذف الأولى التي هي العين، وإدغام ياء التصغير في اللام لتقع ياء التصغير ثالثة تقديرا، وإلا لو حذف اللام فإن أدغمت في العين كانت ثابتة لفظا وتقديرا، وإن قُدِّمَت العين وأدغمت ياء التصغير فيها، لزم تحركها لوجوب أنفتاح ما قبل الألف، وباء التصغير لا تكون إلا ساكنة. وأما ياء التصغير فلا تحذف لأنها لمعنى، فحذفها يخل بذلك المعنى.

(١) القائل: الأعشى وهو ميمون بن قيس. وهو من الطويل. وقام البيت:

أَلَا قُلْ لَتَيَّا قَبْلَ مِرَّتِهَا أَسْلَمِي  
تَجِيَّةً مُشْتَبَاكِ إِلَيْهَا مُتَيِّمِ

الشاهد في قوله: «تيا» حيث استشهد به الشاعر على استعمال أسماء الإشارة فقالوا في ذا: ذيا وفي تا: تيا. والشاهد الشعري دليل على ذلك، وشاعرنا يستشهد بشعره ويعتبر حجة في علم اللغة.

انظر: ديوانه ص ١١٩، وجمل الزجاجي ٢٥٢.

وكذلك الكلام في تا. ولا يصغر ذى لثلا يلتبس المذكر بال مؤنث، وتصغر مع حرف التنبيه، فيقال في هَذَا وَهَاتِئًا ومع حرف الخطاب نحو: ذِيَاكَ وَذَوِيَاكَ وتيالِكَ. قال:

أَوْ تُحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكَ الصَّبِيِّ<sup>(١)</sup>

وهو البيت الذى آستشهد به. ويقال فى الثنية ذِيَانٍ وَثِيَانٍ فى الرفع، وَذِيَيْنِ وَثِيَيْنِ فى النصب والجر، يحذف ألف العوض لأجل علامة الثنية. وقالوا فى أولا مقصور الياء فتقع ياء التصغير ثالثة على أصلها وتقلب الألف الأخيرة ياء لسكونها وسكون الألف التى زیدت أخيرا عوضا من الضمة، وليست الضمة التى فى أوله للتصغير، بل هى التى كانت مُكَبَّرَةً. وفى أولاءٍ ممدودة الياء فتزداد ألف التعويض قبل الهمزة، وتقلب أَلِفُ أولاءٍ ياءً، وتدغم فيها ياء التصغير، وتقلب الألف فيهما أعنى المقصور والممدود، وإدغام ياء التصغير فيها، دليل على أن ألف ذا وتا هى التى قلبت، وأدغمت ياء التصغير فيها. ووقوع ياء التصغير ثانية، وأما الموصولات فيقال فى تصغير الذى والتى: اللذِيَّ واللَّتِيَّاء فتقع الياء ثالثة لكونها على ثلاثة أحرف، وتدغم فى اللام، والأول مفتوح فيهما لأن الألف عوض عن الضمة. وفى الثنية اللذِيَّانِ واللَّتِيَّانِ فيحذف العوض لثلا يلتقى ساكنان وكذا فى الجمع. اللذِيُّونَ واللَّذِينَ. واختيار سيبويه<sup>(٢)</sup> ضم الياء المشددة قبل الواو وكسرها قبل الياء، واختيار أبى الحسن فتحها مطلقا لتدل على الألف المحذوفة كما فى جمع المقصور، فلا يكون بين لفظى الثنية والجمع فرق فى النصب والجر إلا فتح النون وكسرها.

(١) القائل: رؤية الراجز:

الشاهد فى قوله: «أني» حيث يجوز فيه الوجهان الكسر لأنه جواب القسم، والفتح على إضمار على. أي: أو تحلفي بربك على أني. فلما أضمر الجار فتحت أن وفيه شاهد آخر حيث جاءت ذِيَالِكَ متصلة بحرف الخطاب.

وقد استشهد به كل من: شواهد العينى ٢/٢٣٢، شرح التصريح ١/٢١٩، الأسموني ١/٢٧٦، اللسان ٢٠/٣٣٦، معاني القرآن ٢/٧٠.

(٢) سيبويه ٢/١٤٠، المقتضب ٢/٢٩٠، المخصص ١٤/١٠٥.

وأما اللاتي ونحوها فتزد في التصغير إلى المفرد على الأصح، لأنه جمع كثرة فيقال اللتيات. ومنهم من يصغره على لفظه، ويحذف الياء الأخيرة، لأنه ليس بجمع حقيقي. وأعلم أن من وأين وحيث وعند ومع وغير ونحوها لا تصغر كما لا تصغر المضمرات لا يغالها في الإبهام.

٧٩٨ وازدُ إلى المؤنث الثلاثي هاءً به علامة الإناث  
٧٩٩ فقل قُدَيْرَةٌ تُرِيدُ الْقَدْرًا وَبَعْدَ هَذَا الباب ذاك يُدْرَى

المؤنث الثلاثي المجرد عن علامة التأنيث إن لم يُسمَّ به مذكر وجب رد هاء التأنيث إليه في التصغير غالباً. فتقول في قدر: قُدَيْرَةٌ، وفي أذن أُذَيْنَةٌ وفي شمس شَمْسِيَّةٌ وفي هند هُنَيْدَةٌ وفي دعد دُعَيْدَةٌ. والذي يدل على تأنيث القدر عود الضمير عليها مؤنثاً. قال: إذا رد عافى القدر من يستعيرها<sup>(١)</sup> وإنما وجب رد العلامة إلى الثلاثي في التصغير، إما لأن التصغير يرد الأسماء إلى أصولها، فكما أعاد المحذوف من الثلاثي، أعادها لأنها حذفت من المكبر تخفيفاً، وإما لأنه وصف في المعنى. ولما لزم الهاء في وصف المؤنث، لزم في تصغيره. ولا يقال: لو لزم الهاء في تصغير الثلاثي للزومها في صفته، لزم في تصغير الرباعي، لاشتراكهما في لزوم الفاء للصفة. لأننا نقول: إنما لم يلزم في الرباعي لوجود الحرف الرابع القائم مقامها كما بين. وقيل: إنما وجب ردُّ العلامة، لأن تقديرها والتصغير كما منهما على خلاف الأصل، فلو لم ترد العلامة في التصغير للزم مخالفة الأصل من وجهين. وإن سمي به مذكراً لم ترد الهاء فيقال هنيذ ودعيد. وأما قولهم عُيَيْنَةٌ وأُذَيْنَةٌ علمين، فإنما سمي بهما بعد التصغير. وإذا تقرر هذا فلنرجع إلى بيان المتن. فقوله: وازد إلى المؤنث احتراز عن المذكر إذا سمي بلفظ المؤنث. وقوله الثلاثي عن الرباعي، فإنك لو صغرت زينب لقلت زينب بغير هاء، وكذلك عقير وعقيب في تصغير

(١) لم أعثر على قائله: ولم أجده في الكتب التي اطلعت عليها.

الشاهد في قوله: «القدر» حيث جاءت مؤنثة وذلك لعود الضمير المؤنث عليها في قوله: «يستعيرها».



عقاب وعقرب لقيام الحرف الرابع مقام الهاء. وقوله هاء يريد به التاء المنقلبة في الوقف هاء. قوله علامة الإناث، أى علامة التأنيث. وكان ينبغي أن يقول في التصغير لكنه اكتفى: إما بالمثل، أو لدلالة سياق الكلام عليه. ولو قال غالبا أو في الأمر العام لكان أجود، لعدم ردها في نحو قويس ودريع وجريب على ماسياتي بيانه. قوله: فقل قديرة يريد القدرا معناه أنك ترد التاء إليها في التصغير وهو ظاهر قوله. وبعد هذا الباب ذاك يدري. أى يذكر المؤنث بغير علامة بعده مستقصى. وتصغير الثلاثي يدري منه.

## (باب المذكر والمؤنث)

٨٠٠ القول في التانيث والتذكير تذكير الإسم الأصل كاللتنكير إنما كان تذكير الإسم الأصل لأمرين: أحدهما: أن شيئاً آسم مذكر يندرج تحته كل موجود مذكراً كان أو مؤنثاً، فهو أعم من المؤنث مطلقاً. والعام أصل للخاص لأنه أعرف منه في الوجود. الثاني: أن المذكر لا يفتقر إلى علامة يدرك معناه بها بخلاف المؤنث. فإنه يفتقر إلى أمر زائد، إما لفظاً أو تقديراً. والأصل عدمه، والتأنيث للأسماء لانقسام مدلولها إليهما دون الأفعال والحروف. أما الأفعال فلأن مدلولها المصادر، وهي مذكرة لأنها أجناس، ولأنها عبارة عن انتساب الحدث إلى فاعله في الزمن المعين ولا معنى للتأنيث فيه. وأما التاء اللاحقة للفعل نحو قامت وضربت فللدلالة على تأنيث الفاعل كما مر، وأما الحروف فلما لم يكن لها دلالة على معنى في نفسها بل في غيرها، تنزلت منزلة الجزء من ذلك الغير، وجزء الكلمة لا يوصف بتذكير ولا تأنيث. وإما دخولها على لات وربت وثمت، فإما للمبالغة وإما على تأويل الكلمة. وكذلك حروف التهجي تذكر على معنى الحرف، وتؤنث على معنى الكلمة. فمن التذكير قوله:

تَحَالٍ مِنْهَا الْأَرْسَمُ الرَّوَاسِمَا كَافاً وَمِيمَيْنِ وَسِيناً طَاسِمَا<sup>(١)</sup>

(١) القائل: غير معروف. وهو من الرجز:

الشاهد في قوله: «وسينا طاسما» حيث جاء بالوصف المذكر «طاسما» نعنا للسین المؤنثة. لانه أراد الحرف وقصد التذكير بذكرها، ولو أمكنه التأنيث عى معنى الكلمة لجاز. وفيه شاهد آخر على أن حروف المعجم إذا تعاطفت أعربت، فإنه لما جاء بحروف العطف بين اسمي الحرفين أعربهما. فالأول والثالث منصوبان بالفتحة والثاني منصوب بالياء للتثنية.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣١/٢، جمل الزجاجي ٢٨٦، المخصص ٤٩/١٧، شرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٦.

ومن التأنيث قول آخر:

كَمَا كَتَبْتَ كَافٌ تَلُوْحٌ وَمِمْهَآ<sup>(١)</sup>

٨٠١ ثُمَّ الْمُؤَنَّثُ الَّذِي نُورِدُهُ إِمَّا حَقِيقِي وَإِمَّا ضِدُّهُ  
المؤنث ضربان حقيقي وغير حقيقي. أما الأول فما كان بازائه ذكر من الحيوان  
من نوعه، أو كان له فرج مطلقا نحو امرأة عناق وناق. وإنما قيل له حقيقي، لأنه  
لا يختلف باختلاف الأوضاع والإصطلاحات. وأما الثاني فهو ما يقابل الحقيقي  
ولذلك عبر عنه المصنف بالضد لكونه مقابلا له. ويتعلق بالوضع والإصطلاح  
وتختلف باختلافهما. ومأخذه السماع. وكل واحد من الحقيقي وضده إما بعلامة  
أو بغير علامة. أما الحقيقي وذو العلامة مطلقا فلا إشكال فيه، وأما الخالي من  
العلامة من غير الحقيقي فيستدل على تأنيثه بأمور منها: الإشارة نحو هذه عين  
وقدر، ويعود الضمير عليه مؤنثا نحو الشمس رأيتهما والقدر أغليتها، بالحق التاء في  
فعله نحو: طلعت الشمس أو نعتة نحو: دار حسنة، أو الحال منه نحو: أبصرت  
الشمس مشرقة، أو في خبره نحو: العين جارية، أو في التصغير في الثلاثي نحو:  
أذنيه. وبتكسيه على أفعل ميمًا زاد على الثلاثي في الأعراف نحو: عقاب وأعقب  
وذراع وأذرع، واسقاط الهاء من عدده فيما دون العشرة نحو ثلاث قدور. وأما قوله:  
سَائِلٌ بَنَى أَسَدٌ مَاهِدَةُ الصَّوْتِ<sup>(٢)</sup>

(١) القائل: الراعي من الطويل. وتام البيت مع رواية أخرى:

أَهَاجُتْكَ أَيَّاتٌ أَبَانَ قَدِيمُهَا

كَمَا يُيْنَتُ كَافٌ تَلُوْحٌ وَمِمْهَآ

الشاهد في قوله: «كتبت كاف» حيث أنت الفعل «كتبت» لتأنيث الكاف على معنى اللفظ.  
وفيه شاهد آخر: «كاف تلوح وميمها» حيث رفعا على أنهما نائب فاعل لقوله: «كتبت»  
وقد استشهد به كل من: سيويه ٣١/٢، المقتضب ٢٣٧/١، ٤٠/٤، جمل الزجاجي ٢٨٦،  
شرح المفصل ٢٩/٦، اللسان (ك و ف).

(٢) القائل رويشد بن كثير الطائي وهو من البسيط. وتام البيت:

يَأْبَاهَا الْمَرَاكِبُ الْمَرْجِي مَطِيَّتُهُ

سَائِلٌ بَنَى أَسَدٌ مَاهِدَةُ الصَّوْتِ =



٨٠٢ غَيْرُ الْحَقِيقِيِّ عَلَى نَوْعَيْنِ نَوْعٌ بِلَا عِلَامَةٍ كَالْعَيْنِ  
لما كان المؤنث غير الحقيقي ينقسم إلى نوعين، أحدهما بعلامة والآخر بغير  
علامة ظاهرة، ذكر النوعين أولاً ثم بدأ بالمجرد عن العلامة الظاهرة لاحتياجه إلى  
مزيد بيان. وقوله: بلا علامة يريد به ظاهرة في اللفظ، لأنه لا بد من تقديرها بدليل  
ظهورها في التصغير. وينقسم إلى ماهو من أعضاء الحيوان، وإلى مالميس منه. فمن  
الأول قوله كالعين ويدل على تأنيثها عود الضمير عليها في قوله:  
بَكَتْ عَيْنِي وَحَقُّ لَهَا بُكَاءُ ..... (١)  
وأما قوله:

### وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِ الْحَارِي مَكْحُولٌ (٢)

- (١) القائل: كعب بن مالك وقيل: حسان بن ثابت وقيل عبد الله بن رواحه:  
وتمام البيت وهو من الوافر:  
بَكَتْ عَيْنِي وَحَقُّ لَهَا بُكَاءُ  
وَمَا يُعْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيْلُ  
الشاهد في قوله: «عيني» حيث أنها مؤنث لفظي، ويدل على تأنيثها عودة الضمير المؤنث عليها  
وكذلك تأنيث الفعل لها.  
وقد استشهد به كل من: ديوان كعب ص ٢٥٢، الروض الأنف ٢٢٣/٣، الجواليقي ٢٦٧،  
الكمال ١٣٠/١، ابن ولاده ص ١٥، ١٣٣، الإقتضاب ٣٦٩، شواهد الشافية ٦٦، اللسان  
(بكى) ٨٨/١٨، السيرة ٢١٢/٣، المنصف ٤٠/٣، مجالس ثعلب ١٠٩، الموشح ١٤٥.  
(٢) القائل: طفيل الغنوي من البسيط. ومقام البيت:  
إِذْ هِيَ أَخَوَى مِنَ الرَّبْعَى حَاجِبُهُ  
وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِ الْحَارِي مَكْحُولٌ  
الشاهد في قوله: «مكحول» حيث جاءت خبراً عن العين، وهو مذكر والعين مؤنث. وقد خرجته  
سيبويه على أنه من باب مراعاة المعنى، لأن معنى العين هو الطرف وهو مذكر. وخرجه بعض  
النحاة على أن مكحول خبر للمبتدأ حاجبه. وخبر العين محذوف يدل عليه خبر محكول.  
والتقدير: حاجبه مكحول والعين كذلك. وهذا تخريج بعيد.  
وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٤٠/١، الإنصاف رقم ٤٨١، شرح المفصل لابن يعيش  
١٨/١٠، ديوانه ١٨.

فإنه حمل العين على العضو فلذلك لم يقل مكحولة:

٨٠٣ وَغُنِقَ وَفَخِذِ وَالْأُذُنِ وَالرَّجْلِ وَالْعَقِبِ ثُمَّ السِّنِّ

العنق مؤنثة لقوله عنيقة وفيها ثلاث لغات: ضَمُّ العين، والنون فيها الضم والفتح والكسر، وقيل إنها تذكر وتؤنث، فعلى هذا لا يجوز أن يذكر فيما يؤنث لا غير. وقيل المضمومة والنون هي المؤنثة. وأما فَخِذٌ فلقولهم في التصغير فُخَيْذَةٌ وفيها أربع لغات فَخِذٌ بفتح الأول وكسر الثاني. فَخِذٌ بكسرها، فَخِذٌ بفتح الأول وإسكان الثاني، فَخِذٌ بكسر الأول وإسكان الثاني، وأما الأذن فيضم ذالها ويسكن. ودليل تأنيثها قوله تعالى: ﴿وَتَعْيَهَا أُذُنٌ وَأَعْيَةٌ﴾<sup>(١)</sup> وتصغيرها أُذَيَّة. وأما الرَّجْلُ فدليل تأنيثها وصفها بالمؤنث وعود الضمير عليها مؤنثا. قال الشاعر:

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ<sup>(٢)</sup>

وأما العقب: فدليل تأنيثها تصغيرها والحاق التاء بفعالها نحو عقية. وقولهم ماذهبت له عَقَبٌ، وقد يُسَكَّنُ قافها. وأما السِّنُّ: فهي واحد الأسنان بدليل تأنيثها إلحاق التاء بفعالها يقال: كبرت سنى، وتصغيرها سنيئة. وقد يعبر بها عن العمر فيقال هي فتىء السن<sup>(٣)</sup>

٨٠٤ وَالْيَدِ وَالْيَمِينِ ثُمَّ الْإِصْبَعِ وَالْقَتَبِ ثُمَّ الْكَرْشِ ثُمَّ الضُّعْ

(١) سورة الحاقة آية ١٢.

(٢) القائل: كثير عزه وهو من الطويل:

الشاهد في قوله: «رجل» حيث جاءت هنا مؤنثة. ودليل تأنيثها وصفها بالتأنيث فقال: «صحيحة» وكذلك عودة الضمير المؤنث عليها قوله «رمى فيها».

وفيه شاهد آخر وهو قوله: «رجلين رجل صحيحة ورجل رمى» حيث جاء البديل المطابق. فقد وردت «رجل صحيحة ورجل رمى» بديل مطابق من رجلين، وهما نكرتان لأن المبدل من نكرة يكون كذلك، وهذا كثير في اللغة ابدال النكرة من النكرة.

وقد استشهد به كل من: الزجاجي في الجمل ٣٦، ابن يعيش في شرح المفصل ٦٨/٣، الأشموني ١٢٨/٣، مغنى اللبيب ٤٧٢، والعيني في شرح شواهد الألفية ٢٠٤/٤، سيبويه ٢١٥/١، الخزانة ٣٧٦/٢، شرح الآجرومية ٢٦٣، المقتضب ٢٩٠/٤، ديوانه ٩٩.

(٣) انظر هذه المعاني في اللسان (سنن) وفي المعجم الوسيط ٤٥٤/١.

اليَد مؤنثة لإلحاق التاء بفعلها وعود الضمير عليها مؤنثا، وتأنث الحال عنها، وفي التنزيل: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَكَ﴾<sup>(١)</sup>. ﴿وَأَضْمُ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجَ بَيْضَاءَ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا﴾<sup>(٣)</sup> ولأن التاء تُرَدُّ إليها في التحقير نحو يدية. وأما اليمين فيدل على تأنيثها الإشارة إليها نحو هذه اليمين وجمعها على أفعل نحو أيمين، ولأنها في معنى اليد. وكذلك اليمين من الحلف لغير الأعضاء. وأما الإصْبَع فلقولهم: ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ. وفيها سبع لغات: كسر الهمزة وكسر الياء للإتباع، وفتحها طلبا للخفة، وفتح الهمزة في الياء والضم والفتح والكسر وضم الهمزة، وفي الباء الفتح والكسر. وقيل جاء فيها إصْبَع بكسر الهمزة وضم الباء وهو نادر. وأما الْقَتَبُ: لواحد أقتاب وهو البطن<sup>(٤)</sup> فدليل تأنيثها التصغير نحو قتيبة وبه سمى ابن قتيبة<sup>(٥)</sup>. وأما الكرش: فدليل تأنيثها الإخبار بها عن المؤنث نحو: هي الكرش ووصفها بها. قالوا: عليه كرش<sup>(٦)</sup> منثورة، إذ كنوا بها عن كثرة العيال. وهى لغير الإنسان، لأن له المعدة في مكانها. وأما الضلع فمؤنثة لوصفها به في الحديث: خلقت المرأة من ضلع عوجاء<sup>(٧)</sup> وفيها لغتان فتح اللام وسكونها، والضاد مكسور بحالها.

(١) سورة الحج آية ١٠.

(٢) سورة طه آية ٢٢.

(٣) سورة النور آية ٤٠.

(٤) انظر هذه المعاني في اللسان (قنب) والمعجم الوسيط ١/٥١٦.

(٥) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة. ولد سنة ٢١٣ هـ وتوفي سنة ٢٧٦ هـ فارسي الأصل — ولد بمدينة بغداد، وقيل بالكوفة، تتلمذ على أبيه وعلى أحمد بن سعيد اللحياني، وابن سلام الجمحي وغيرهم، من مصنفاته: كتاب الوزراء، كتاب صناعة الكتابة، تفسير غريب القرآن، كتاب المعارف، تأويل مشكل القرآن، الشعر والشعراء، وكتاب معاني القرآن. (انظر تأويل مشكل القرآن ص ١ — ٤٢).

(٦) انظر هذه المعاني في اللسان (كرش)، المعجم الوسيط ٢/٨٧٣.

(٧) انظر: صحيح البخاري/ الأنبياء الباب الأول، وانظر: مسلم/ الرضاع رقم ٦٢، والحديث يروى بلفظ آخر استوصوا بالنساء خيرا، فإن المرأة خلقت من ضلع أعوج.

## ٨٠٥ والسَّاقِ وَالْقَدَمِ ثُمَّ الْعَضُدِ وَالْكَفِّ وَالشِّمَالِ ثُمَّ الْكَفِّ

الساق: مؤنثة ودليل تأنيثها الحاق التاء بالفعل المسند إليها. وفي التنزيل: ﴿وَالْتَفَتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ﴾<sup>(١)</sup> وأما القدم: فمؤنثة لقوله تعالى: ﴿فَتَزَلُّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾<sup>(٢)</sup> ولقول الشاعر: أوزلت القدمان<sup>(٣)</sup> وأما العضد: فيدل على تأنيثه قول الشاعر:

أَبْنَى ثُبَيْنَا لَسْتُمْ يَدٍ إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضُدٌ<sup>(٤)</sup>  
فعضد اسم ليس. فالحق تاء بها لتأنيث أسمها وَيُسَكَّنُ ضادها وَيُضَمُّ وهو الأصل. وأما الكف: فهي مؤنثة لعود الضمير عليها مؤنثا قال:

وَكَفَّ قَوَاضِلَ حُضِلٍ نَدَاهَا<sup>(٥)</sup>

(١) سورة القيامة آية ٢٩.

(٢) سورة النحل آية ٩٤.

(٣) القائل: لم أعر على قائله أو تمام البيت.

الشاهد في قوله: «القدمان» حيث جاء القدم مؤنثا فأنت الفعل وقال: زلت.

(٤) القائل: يروى هذا البيت لأوس بن حجر — كما يرويه بعض النحاة أنه لطرفة وهو من الكامل،

الشاهد في قوله: «عضد» حيث استشهد الشارح بهذا البيت للتدليل على تأنيث «عضد»

حيث أنث الفعل الناقص لها «ليس» فقال ليست لأنه جاء اسما لها، وفيه شاهد آخر وهو قوله:

«الإيدا» حيث جاء منصوبا على البدلية من موضع الباء في «بيد» والتقدير: «لستما يدا إلا يدا

لا عضد لها» ولا يجوز الجر على البدل من المجرور لأن ما بعد إلا موجب والباء مؤكدة للنفي.

وقد استشهد به كل من: اللسان ١٣/٢١٠، والمفصل ٣٨، شرح شواهد الكشاف ٩٤، شرح

المفصل لابن يعيش ٢/٩٠، سيبويه ١/٣٦٢، شرح التصريح ١/٣٥١، معاني القرآن ٢/١٠١،

٤١٦، المقتضب ١/٤٢١، ديوان أوس ص ٢١، ملحقات ديوان طرفه ١٥١، ويرويه سيبويه:

يَا بَنِي لَبْنِي لَبْنِي لَسْتَا بِيَدٍ

(٥) القائل: بشر بن أبي حازم. وتمام البيت:

لَهُ كَيْفًا \_\_\_\_\_ كَيْفُ كَيْفُ كَيْفُ ضُرٍّ

وَكَفَّ قَوَاضِلَ حُضِلٍ نَدَاهَا \_\_\_\_\_ =



كَفَّكَ لَا ثَلِيْقُ دِرْهَمًا  
جُودًا وَأُحْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ اللَّدَا<sup>(١)</sup>

فألحق التاء بتليق وتعط. وقال أخرى. وأما قول الأعشى:  
أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِيْفًا كَأَنَّمَا يَضُمُّ عَلَى كَشْحِهِ كَفًّا مُخَضَّبًا<sup>(٢)</sup>  
فمخضبا إما صفة لرجل، وإما أنه حَمَلَ مُخَضَّبًا على معنى الكف وهو  
الْعُضْوُ. وقيل هو حال إِمَّا من الضمير في يضم، أو من الضمير في كشحيه، وأما  
الشمال: فتأنيثها لأنها في معنى اليد، ولأنها تجمع على أفعل نحو أشمل. وقد تبين  
أنه لا يجمع ماثلة حرف لين عليه إلا المؤنث. وأما الكبد: فدليل تأنيثها قوله عليه

= الشاهد في قوله: «كَفَّ» حيث جاءت مؤنثة والدليل على تأنيثها عود الضمير عليها مؤنثاً بقوله:  
نداها. وقد استشهد به كل من: اللسان ٢٤١/١٢، معاني القرآن ١١٨/٢.

(١) القائل: لم أعثر على قائله.  
الشاهد في قوله: «كَفَّ» حيث جاءت مؤنثة هنا وأُنْثِ الفعل لها فقال: تليق، تعط. وعاد  
الضمير عليها مؤنثاً. وفيه شاهد آخر وهو قوله: «تعط» حيث جاء مضارعاً مرفوعاً وغير مجزوم.  
وقد حذفت الياء هنا وعوض عنها بالكسرة كدليل عليها.  
وقد استشهد به كل من:

الإنصاف رقم ٢٤٨، اللسان ٢٤١/١٢، ٣٠١/٩، أمالي ابن الشجري ٧٢/٢، معاني القرآن  
٢٧/٢، ١١٨، ٢٦٠/٣، الخصائص ٩٠/٣، ١٣٣.  
(٢) القائل: الأعشى: ميمون بن قيس من الطويل. وهو البيت الثالث والعشرون من قصيدته التي  
مطلعها:

كَفَى بِالَّذِي تَوَلَّيْتَهُ لَوْ تَجَنَّبَا  
شَفَاءً لَسَقَمَ بَعْدَمَا كَانَ أَشِيْبَا

الشاهد في قوله: «كفا مخضبا» فقد جاء بالوصف المذكور «مخضبا» نعتا لكف وهو مؤنث، ومن  
المعروف أنه لا بد من التجانس بين النعت والمنعوت من حيث التذكير والتأنيث. وقد خرج  
الشاهد هنا على أن الشاعر قد نظر إلى المعنى حيث قصد بالكف العضد، وهو مذكر.  
وقد استشهد به كل من: ابن الشجري في أماليه ١٥٨/١، ٢٢٧، الإنصاف ٧٧٦، مجالس  
ثعلب ٤٧، الكامل ١٦/١، اللسان (خ ض ب)، ديوانه ٨٨ - ٩١.

الصلاة والسلام: «في كل ذى كبد حرى أجر»<sup>(١)</sup> فوصفها بالمؤنث.  
 ٨٠٦ ومن سوى الأعضاء عَيْنٌ وَيَدٌ والأذن والرجل وساقٌ تُخَضَّدُ  
 يريد بيان القسم الثانى من المؤنث غير الحقيقى وهو ليس من أعضاء الحيوان  
 فمنه العين: لعين الماء، وعين السحاب، وعين القبيلة، وعين الميزان، وعين الركبة  
 إلى غير ذلك. وفى التنزيل: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿فِيهَا  
 عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾<sup>(٣)</sup> وكذلك سائرهما. وأما اليد للنعمة<sup>(٤)</sup> فدليل تأنيثها وصفها به نحو:  
 له عندى يد جميلة. قال:

يَدَيَانِ بَيضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ .....<sup>(٥)</sup>  
 وتصغيرها نحو: يَدِيَّةٌ، والحاق التاء بالفعل المسند إليها نحو: نالتك يده،  
 وكذلك التى بمعنى القدرة. وأما الأذن: للدلو والكوز<sup>(٦)</sup> فمؤنثة بدليل حذف التاء

(١) حديث صحيح. وانظر: البخاري/المساقاة ٩، مظالم ٢٣، أدب ٢٧، وانظر: صحيح مسلم،  
 باب السلام - حديث ١٥٣، وانظر: ابن ماجة باب الأدب ٨، وانظر: مسند أحمد ٢/٢٢٢،  
 ٣٧٥، ٥١٧.

(٢) سورة الإنسان آية ٦.

(٣) سورة الغاشية آية ١٢.

(٤) انظر هذا المعنى فى اللسان (يدى) والمعجم البسيط ٢/١٠٦٣.

(٥) القائل: غير معروف مع كثرة الإستشهاد به عند علماء النحو وهو من الكامل وقامه:

يَدَيَانِ بَيضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ  
 قَدْ تَمَنَعَتْ إِنْكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضَهَّ سَدَا

ويروى عجزه: قد تمنعانك منهما أن تهضما. وأيضا: قد تمنعانك أن تذلل وتهفرا.  
 الشاهد فى قوله: «يديان بيضاوان» حيث جاءت يد مؤنثة تأنيثا معنويا وهى بمعنى النعمة فقد  
 وصفت بمؤنث عندما قال: يديان بيضاوان.  
 وفيه شواهد أخرى.

وقد استشهد به كل من: ابن يعيش فى شرح المفصل ٤/١٥١، ٨٣/٥، ٥٦/١٠، شواهد  
 الشافية ١١٣، الخزانة ٣/٣٤٨، عرضا، الأشموني ٤/١١٩، المنصف لابن جنى ١/٦٤،  
 ١٤٨/٢، يس ٢/٢٣٣.

(٦) الكوز: إناء بعروة يشرب به الماء — المعجم الوسيط ٢/٨٠٤.

من عددها. قال يصف دلو واسعة الفرع، لها أديمان اثنان، لها عناجان<sup>(١)</sup> وست آذان. وأما الرجل: للقطعة من الجراد فتأنيثها لأنها بمعنى القطعة والطائفة<sup>(٢)</sup>. وأما الساق: من الشجر فمؤنثة لأنها للنبات، كالساق التي للإنسان لقيامه عليها. ومعنى تُخَضَّدُ تقطع لأن الخضد: قَطْعُ الشجر<sup>(٣)</sup>

٨٠٧ والدارُ والعروضُ والصعودُ وسَقَرُ جَهَنَّمَ والدُّوْدُ الدار مؤنثة. وفي التنزيل: ﴿الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾<sup>(٤)</sup> وقال الشاعر:

يَادَارُ أَقُوْتُ بَعْدَ إِصْرَامِهَا .....<sup>(٥)</sup>

وقالوا هذه الدار نعمت البلدة، فأشاروا إليه بما يشار به إلى المؤنث، وألحقوا التاء في فعله. وإن كان المثال مذكرا لأنه عبارة عن الدار. ويدل على تذكره قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾<sup>(٦)</sup>، وأما العروض للناحية والشعر<sup>(٧)</sup>، فمؤنثة بدليل عود الضمير عليها مؤنثا. قال:

لِكُلِّ أَنَاسٍ مِّنْ مَّعَدِّ عِمَارَةٍ عَرُوضٌ إِلَيْهَا يَلْحَقُونَ وَجَانِبُ<sup>(٨)</sup>

(١) العناج: زمام البعير، وحبل أو سير يشد تحت الدلو ويتصل طرفاه من أعلاه بما تتصل به آذانها، فإذا انقطعت آذانها أمسكها أن تقع في البئر — المعجم الوسيط ٦٣٠/٢.

(٢) انظر هذه المعاني في: اللسان (رجل) والمعجم الوسيط ٣٣٢/١.

(٣) انظر هذه المعاني في: اللسان (خضد) والمعجم الوسيط ٢٤٠/١.

(٤) سورة القصص آية ٧٧، ٨٣، سورة العنكبوت آية ٦٤، سورة الأعراف آية ١٦٩.

(٥) القائل: لم أعثر على قائله.

الشاهد في قوله: «يادار» حيث جاءت مؤنثة والدليل على ذلك تأنيث الفعل «أقوت» وعود الضمير المؤنث عليها في قوله: «إصرامها».

(٦) سورة البلد آية ١.

(٧) انظر هذه المعاني في اللسان (عرض) والمعجم الوسيط ٥٩٣/٢.

(٨) القائل: الأخفش بن شهاب التغلبي. ويرى العجز: عروض إليها يلجأون وجانب. الشاهد في قوله: «عروض» حيث جاءت هنا مؤنثة، ويستدل على تأنيثها بعودة الضمير مؤنثا عليها في قوله: «إليها».

وقد استشهد به كل من: شرح المفضليات ٤١٤، السمط ٨٦٨، معجم ما استعجم ٨٦، جمهرة اللغة ٣٨٧/٢، تهذيب اللغة ٤٦٥/١، مقاييس اللغة ١٤٢/٤، ٢٧٢، اللسان ٣٤/٩، التكملة ١٨٤، المخصص ٥٨/١٢.

وأما الصعود وهي الأرض<sup>(١)</sup> التي يصعد فيها فمؤنثة لوصفها به قالوا: أخذ في صعود منكرة، ولأنها في معنى العقبة. وأما سَقَرٌ: فعلم على النار<sup>(٢)</sup>. ودليل تأنيثها عدم تصرفها وعود الضمير عليها مؤنثا ووصفها به. وفي التنزيل: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرٌ، لَا تُبْقَى وَلَا تَذَرُ، لَوَاحَةٌ لِلْبَشَرِ﴾<sup>(٣)</sup> وكذلك جهنم: فإنها علم مؤنث على النار أيضا كسقر. وفي التنزيل: ﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ﴾<sup>(٤)</sup> وقيل: هي مأخوذة من الجهنام وهي البئر البعيدة القعر<sup>(٥)</sup>، وأما الذود: فهي الجماعة<sup>(٦)</sup> من الإبل من الثلاثة إلى التسعة. وفي الحديث: «ليس فيها دون خمس ذود صدقة»<sup>(٧)</sup>

٨٠٨ وَالْخَيْلُ وَالْغَنَمُ وَالْجَزُورُ وَالْكَأْسُ وَالْقُلُوصُ وَالْحَدُورُ  
الخيال اسم جمع، ودليل تأنيثها قوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلُ الْمُسَوَّمَةُ﴾<sup>(٨)</sup> وفي الحديث: «الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ»<sup>(٩)</sup> واشتقاقها من الخيلاء لأن فيه مرحا<sup>(١٠)</sup>. وأما الغنم: فاسم جمع يطلق على الضأن والمعز<sup>(١١)</sup>. ولا يقال في واحدة

(١) انظر هذه المعاني في اللسان (صعد) وفي المعجم الوسيط ٥١٥/١.

(٢) انظر المعجم الوسيط ٤٣٥/١.

(٣) سورة المدثر آية ٢٧ — ٢٩.

(٤) سورة الرحمن آية ٤٣.

(٥) انظر المعجم الوسيط ١٤٤/١.

(٦) انظر اللسان (ذود) والمعجم الوسيط ٣١٧/١.

(٧) انظر البخاري: كتاب الزكاة ٣٢، ٤٢، ٥٦، صحيح مسلم، كتاب الزكاة الحديث ٧، ٥، ٢.

(٨) سورة آل عمران آية ١٤.

(٩) انظر البخاري/الجهاد باب ٤٣، ٤٤، وكتاب الخمس من البخاري الباب الثامن، وفي المناقب

من البخاري باب ٢٨، وصحيح مسلم باب الزكاة الحديث (٢٦) وفي باب الامارة من صحيح

مسلم الحديث ٩٧، ٩٨، وانظر: الترمذي في فضائل الجهاد الباب العاشر، والنسائي في باب

الخيال الباب رقم ١، والباب رقم ٧، وابن ماجه في الجهاد الباب الرابع عشر.

(١٠) انظر هذه المعاني في اللسان (خيال) وفي المعجم ٢٦٦/١ — ٢٦٧.

(١١) انظر اللسان «معز» والمعجم الوسيط ٦٦٤/٢.

غنمة، ويدل على تأنيثه قول الشاعر:

وَإِذَا أَنْتُمْ لَيْسَتْ لَكُمْ غَمَانِ ..... (١)

فالحق التاء بليس وهو اسمها وكذلك سائر أسماء الجموع مطلقا. فإن الغالب عليها التأنيث. وأما الجزور<sup>(٢)</sup>: فمؤنثة لقولهم عشر جزور، فحذف التاء من العدد المضاف إليها وقيل لبعض العرب، ما أطيب الأشياء؟ قال: جزر سمينة، وموسى حذمة<sup>(٣)</sup> في غداة شبة<sup>(٤)</sup>. فوصفها بالمؤنث وسميت جزورا لأنها تجزر، أى تقطع أعضاؤها. أما الكأس: فيدل على تأنيثها قوله تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ بَيُّضَاءٍ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ﴾<sup>(٥)</sup>. وقول الشاعر:

وَكَانَ الْكَاسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا ..... (٦)

فوصفت بالمؤنث وأعيد الضمير عليها كذلك. ولا نسمى كأسا إلا إذا كان فيها الشراب، وإلا فهي قدح. وتجمع على كؤوس وأكؤوس وكأس. وأما القلوص

(١) لم أعر على قائله: في المراجع التي عدت إليها.

والشاهد في قوله: «غمان» حيث أنثها وذلك بعودة الضمير عليها في قوله «ليست».

(٢) انظر اللسان «جزر» والمعجم الوسيط ١٢١/١.

(٣) انظر اللسان «حذم» أي قاطعة — المعجم الوسيط ١٦٣/١.

(٤) شبة، شبا: برد وأحس الجوع والبرد، فهو شبة يقال: ماء شبة، وغداة شبة، ويقال: قلب

شبة: بارد قليل الحس — اللسان «شيم» والمعجم الوسيط ٤٧١/١.

(٥) سورة الصافات آية ٤٥.

(٦) القائل: عمرو بن كلثوم. وتام البيت: وهو من الوافر:

صَدَدَتْ الْكَاسُ عَنْ غَا أُمِّ عَمْرٍو

وَكَانَ الْكَاسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا

الشاهد في قوله: «الكأس» فقد جاءت هنا مؤنثة وزاد على ذلك وصفها بالتأنيث وكذلك لعودة الضمير المؤنثة عليها كذلك بقوله: مجراها اليمين. وفيه شاهد آخر في: «اليمين» حيث جاءت ظرفا متصرفا حيث تستعمل غير ظرف: مبتدأ، فاعل، نائب فاعل... ووردت ذات مضافة إليهما نحو قوله تعالى: ﴿تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَتَقْرُضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾ وقد استشهد به كل من: سيبويه ١١٣/١، شذور الذهب رقم ١١١، همع الهوامع ٢٠١/١، الدرر اللوامع ١٩٩/١.

فهي للفتية من الإبل<sup>(١)</sup>، ودليل تأنيثها إلحاق التاء بالفعل المسند إليها. قال:  
حَتَّ قَلُوصِي أَمْسِ بِالْأُرْدُنِّ .....<sup>(٢)</sup>

قال: وفي ذكرها في قسم المؤنث غير الحقيقي نظر. وأما الحُدُورُ، فهي ما ينحدر فيه من الأرض<sup>(٣)</sup>، عكس الصعود. وهي مؤنثة لقولهم: حُدُور سهلة، ولأنها كالصعود في الصورة وكذا الهبوط. والكثُود لعقبة صعبة.

٨٠٩ وَغُرْسٌ وَضَرْبٌ وَالطَّسْتُ وَالْمَنْجِنِيُّ وَلَطَى وَالْقَلْتُ

الذي يدل على أن العرس مؤنث الإخبار عنه بالمؤنث. ومنه قول الشاعر:

إِنَّا وَجَدْنَا غُرْسَ الْخَنَاطِ لَيْمَةً مَذْمُومَةَ الْخَوَاطِ<sup>(٤)</sup>

وأما الضرب فهو العسل الأبيض<sup>(٥)</sup>. وقيل ما غلظ منه، ويدل على تأنيثه

وصفها بالمؤنث وعود الضمير عليها مؤنثا. قال:

وَمَا ضَرْبٌ يَبْيَضُّ يَسْقَى دَبُوبَهَا .....<sup>(٦)</sup>

(١) انظر اللسان «قلص» والمعجم الوسيط ٧٥٥/٢.

(٢) القائل: العجاج من مشطور الرجز.

الشاهد في قوله: «قلوص» حيث أقي بها الشارح على أنها اسم مؤنث، واستدل على ذلك بتأنيث الفعل لها فقال الشاعر: حنت.

وقد استشهد به كل من: اللسان (حنن) ٢٨٥/١٦، المؤتلف والمختلف ١٧٩، التكملة ١٨٣، القيس ١٦٠، المغرب ٧٦، ديوان العجاج ص ١٩٠.

(٣) انظر اللسان «حدر» والمعجم الوسيط ١٦١/١.

(٤) القائل: غير معروف.

الشاهد في قوله: «عرس» حيث جاءت هنا مؤنثة مع خلوها من تاء التأنيث فدل على استعمالها مؤنثة الإخبار عنها بأوصاف مؤنثة وهي قوله: لئيمة مذمومة. وقد استشهد به كل من المخصص ٩٢/١٧، شرح شواهد الشافعية ٩٩.

(٥) انظر اللسان «ضرب» والمعجم الوسيط ٥٣٦/١ — ٥٣٧.

(٦) القائل: ساعده بن جؤية من الطويل. وقام البيت:

وَمَا ضَرْبٌ يَبْيَضُّ يَسْقَى دَبُوبَهَا

دُقَاقٌ فَعُرْدَانِ الْكُـوَاطِ فَضِيمَهَا

الشاهد في قوله: «ضرب» وهي العسل الأبيض، فقد جاءت مؤنثة ودل على تأنيثها وصفها

ببيضاء وقد استشهد به: ابن الأنباري في المذكر والمؤنث ٣٧٦، ديوان الهذليين ٢٠٧/١.

وأما الطست<sup>(١)</sup> فدلِيل على تأنيثها عود الضمير إليها مؤنثا. قال:  
 إِنَّ رَأَيْتَ هَامَتِي فِي الطَّسْتِ ثَوَقْدَهَا الشَّمْسُ ائْتِلَاقِ الثَّرْسِ<sup>(٢)</sup>  
 فالهاء في ثوقدها ضمير الطست. فإن قلت فهلا كان ضمير الهامة. قلنا: يمتنع  
 من جهة المعنى لأن الشمس لا توقد الهامة، ولأنه يقال فيها طُسُ وطَسَّةٌ والمعنى  
 واحد. ويصغر على طيسة، ويجمع على طسوس وطساس. وأما المنجنيق<sup>(٣)</sup> فهي  
 معربة، ودليل تأنيثها الحاق التاء بالفعل المسند إليها. قالوا: أصابته المنجنيق.  
 وجمعها بالألف والتاء وقال: بالمنجنيقات وبالأمايم<sup>(٤)</sup>. وأما لظى فعلم على النار<sup>(٥)</sup>،  
 وهي مؤنثة لقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهَا لَظْيٌ، نَزَاعَةٌ لِلشَّوْيِ﴾<sup>(٦)</sup> فوصفها بالمؤنث.  
 وأما قلت فهي نُقْرَةٌ في الجبل يجتمع فيها الماء<sup>(٧)</sup> قال:  
 ..... وقلت أَقَرَّتْ مَاءَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ<sup>(٨)</sup>

(١) إناء كبير مستدير من نحاس ونحوه يغسل فيه. المعجم الوسيط ٥٥٧/٢، اللسان «طس»  
 ٤٢٩/٧.

(٢) القائل: رؤية. ويروى:  
 حَتَّى رَأَيْتُ هَامَتِي هَامَتِي كَالطَّسْتِ  
 ثَوَقْدَهَا الشَّمْسُ ائْتِلَاقِ الثَّرْسِ  
 الشاهد في قوله: «الطست توقدها» حيث أنت لفظة الطست ودل على تأنيثها بعودة الضمير  
 المؤنث عليها في قوله توقدها وقد ذكرها ابن الخباز في شرح ألفية ابن معطي ص ٥١٣، واللسان  
 (طس) ٤٢٩/٧.

(٣) انظر المعجم الوسيط ٨٥٥/٢.  
 (٤) القائل: لم اعثر على قائله: وهو من الرجز.  
 والشاهد في قوله: بالمنجنيقات، حيث جمعها جمع مؤنث سالم فزاد الألف والتاء على مفرده. وقد  
 ذكره ابن الخباز في الغرة الخفية في شرح الدرة ص ٥١٣.

(٥) انظر المعجم الوسيط ٨٢٧/٢، اللسان «لظى».  
 (٦) سورة المعارج آية ١٥، ١٦.  
 (٧) انظر اللسان «قلت» والمعجم الوسيط ٧٥٣/٢.  
 (٨) القائل: لم أعثر على قائله. وتمام البيت:

لحي الله أعلى تلعة خفشت به  
 وقلت أقرت ماء قيس بن عاصم =

فأعاد الضمير إليها مؤنثا من صفتها وهي الجملة التي بعدها.  
 ٨١٠ وَالشَّمْسُ وَالْأَرْضُ مَعَ السَّمَاءِ كَذَلِكَ قَدْ أُمِّمَ مَعَ الْوَرَاءِ  
 الشمس مؤنثة لعود الضمير عليها مؤنثا، وفي التنزيل: ﴿وَالشَّمْسُ  
 وَضُحَاهَا﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾<sup>(٢)</sup> فأما الشمس في القلادة  
 كاهلال فمذكر. وأما الأرض فيدل على تأنيثها قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ  
 دَحَاهَا﴾<sup>(٣)</sup>، وكذلك الدابة لما يلي حافرها. قال:

وَلَمْ يُقَلِّبْ أَرْضَهَا يَنْطَارُ .....<sup>(٤)</sup>  
 وأما السماء المطلة فمؤنثة<sup>(٥)</sup>. وفي التنزيل: ﴿أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾<sup>(٦)</sup>. وأما  
 السماء للمطر ففيل أنه مذكر بدليل جمعه على أسمية. وقالوا ثلاث أسمية. فحذفوا  
 التاء من العدد المضاف إليها وذلك يدل على تأنيثه. وأما قدام ووراء من الظروف

= الشاهد في قوله: «وقلت أقرت» حيث وردت «قلت» مؤنثة وقد أعاد إليها الضمير ووصفها  
 بالتأنيث بقوله: «أقرت».

وقد ذكره ابن الحجاز في شرح الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية: رسالة دكتوراه محقة.

(١) سورة الشمس آية ١.

(٢) سورة يس آية ٣٨.

(٣) سورة النازعات آية ٣٠.

(٤) القائل: حميد الأرقط وقام البيت:

وَلَمْ يُقَلِّبْ أَرْضَهَا يَنْطَارُ  
 وَلَا لِحَبْلَيْهِ بِهَا حَبْرَارُ

الشاهد في قوله: «أرضها» حيث جاءت مؤنثة بدليل إضافة ضمير المؤنث إليها.

وقد استشهد به كل من: القبس ١٥٨، الكامل ٧٨/٢، ١١٠/٣، جهمرة اللغة ٥٩/١، ٢١٩،

السمط ٩١٥، الإقتضاب ١٤٠، ٣١٢، مختصر الألفاظ ٢٧، اللسان (قلب) ١٨٠/٢،

٢٧١/٣، ٢٣١/٥، ٣٨٠/٨، المقاييس ١٢٧/٢، ١٠٧/٥، المعاني الكبير ١٥٥، التكملة

١٧٩، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٨٨، الإقتضاب في شرح أدب الكاتب ص ٣١٢،

أدب الكاتب ٢١، تهذيب اللغة ٤٣٤/٣.

(٥) المعجم الوسيط ٤٥٢/١.

(٦) سورة النازعات آية ٢٧.



فیدل علی تأنیثها الحاق التاء بهما فی التصغیر، وأما قدام فکقوله:

قَدْیْدِیْمَةُ التَّجْرِیْبِ وَالْجِلْمِ إِنْسِی

أَرَى غَفْلَاتِ الْعِیْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ<sup>(١)</sup>

وأما وراء فقالوا وَرِیَّةٌ بوزن وَرِیَّةٍ وتصغیرها شاذ كما یتبین بعد.

٨١١ فِدَى وَشَبَّهَهَا إِذَا صَغَّرْتَهَا رُدُّ إِلَيْهَا الْهَاءُ إِذْ نَوَّيْتُهَا

٨١٢ إِلَّا الرَّبَاعِيَّ مَعَ الْخُمَاسِيَّ وَرُبَّمَا شَذَّ عَنِ الْقِيَاسِ

٨١٣ قَالُوا قَدْیْدِیْمَةُ فِي قُدَّامَ كَذَا وَرِیَّةٌ عَنْهُمْ نَامِی

٨١٤ مِثْلَ شُدُوذٍ قَوْلِهِمْ قُوْسُ كَذَا ذُرِیْعٌ وَكَذَا عُرْسُ

٨١٥ فَحَذَفُوا التَّاءَ كَذَا نِیْبُ كَذَا عُرْبٌ وَكَذَا خُرْبٌ

قد تقدم أن الثلاثي المؤنث المجرد من العلامة وهي الهاء إذا لم يُسمَّ به رُدَّتْ إليه في التصغير. وكانت الأسماء المؤنثة لم تذكر عند الحكم المذكور، فلما ذكر منها طرفا صالحا، أشار إليها بأن الهاء تُرَدُّ إليه في التصغير وإلى ما يشبهه من المؤنث بغير علامة مما يذكر. وقد تقدمت عليه. وقوله: رُدُّ إليها الهاء إذا نويتها، يريد أنها لما كانت منوية أى مقدرة مرادة في المكبر، وجب ردها في المصغر. لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها لما مر. وأما الرباعي وما زاد عليه فلا تُرَدُّ إليه التاء في تصغيره،

(١) القائل: القطامي. وهو من الطويل.

الشاهد في قوله «قديمية» فقد استشهد بها الشاعر على أنها مؤنثة وذلك بالحاق تاء التأنيث بها عند التصغير ليدل على تأنيثها. وهي أيضا موطن لشاهد آخر حيث صغر قدام بقديمية بالهاء، وإنما أدخلوا الهاء في تصغير قدام مع تجاوز الحروف الثلاثة للتفريق بينها وبين غيرها. وقد استشهد به كل من: المقتضب ٢/٢٧٣، ٤/٤١، جمل الزجاجي ٢٥١، أمالي ابن السجري ١٥٥/٢، اللسان (قدم) ١٥/٣٦٤، الخزانة ٣/١٨٨، ما ينصرف وما لا ينصرف ٧٠، ديوانه ٥٠. وقد ذكره أبو هاشم السجستاني في كتاب التذكير والتأنيث ص ٢٧٣، وذكره المبرد أيضا في كتاب المذكر والمؤنث ص ١٣٨ ويقول فيه «فالعرب تقول في تصغير قدام ووراء قديمية ووريفة ولم يكن حق هذا أن تدخله الهاء لأنها لا تدخل فيما جاوز الثلاثة، ولكن لما كانت الظروف بابها التذكير وكانت هاتين مؤنثتين اضطروا إلى إبانة ذلك فيها. قال القطامي.. الخ.

أكان مصغرا قبل التسمية أو بعدها. لأن الحرف الرابع يتنزل منزلة هاء التانيث لكونه جاء بعد العدة التي عليها الأصول. فلا تكون التاء منوية في مكبرة فيقال: في عقرب عُقَيْرَب، وفي عقاب عُقَيْب. وفي زينب زُيْنَب. وقوله إلا الرباعي مع الخماسي استثناء من قوله فذى وشبهها إذا صغرته. فإن قيل: فتلك ثلاثية فكيف صح الإستثناء الرباعي ومازاد عليها منها. قلنا: كما إن فيها الثلاثي فيها الرباعي وأيضا نحو قوله: والسماء، والخماسي وهو قوله: قدام. وقوله: وربما شذ عن القياس إلى قوله كذا ورؤية عنهم نامى. فاعلم: أنه قد شذ من الرباعي، ومازاد عليه ثلاثة ألفاظ. قدام وهو خماسي، وأمام ووراء: وهما رباعيان ردّا إليها الهاء في التصغير. فقالوا: قديمية وأميمة وربية باثبات الهاء الأخيرة. والقياس حذفها لاجتماع ثلاث ياءات. وإنما خرجت هذه عن حكم الرباعي لأنها مؤنثة دون بقية الظروف التي هي من الجهات الست. فلحقها العلامة لثلاث يتوهم أنها مذكرة، وقيل ألحقت التاء تنبيها على الأصل كالقود<sup>(١)</sup>، والحكمة. وحكى بعضهم ذريعة في ذراع وهو شاذ. قوله: مثل شذوذ قولهم قويس إلى آخره. يريد أنه قد شذ في الثلاثي أيضا ألفاظ وصغرت بحذف التاء كما شذت في الرباعي باثباتها على العكس. أما القوس فدليل تأنيثها قوله:

إِذَا زَلَّ عَنْهَا السَّهْمُ ..... (٢)

فأعاد الضمير عليها مؤنثا. وإنما قالوا قويس ولم يردوا الهاء، لأنه حمل القوس على العود، وأما الدرع فمؤنثة لقولهم: دِرْعٌ سَابِغَةٌ. وهو محمول على الثوب أو الملبوس. وأما عُريس فتأنيثها ظاهر مما مر. وكأنهم حملوها على الأملاك أو الفرح أو

(١) القواد: طائفة من الخيل تقاد في السفر يجوار الركب ولا تتركب، بل تودع حتى يحتاج إليها في دفاع عن الركب. انظر هذه المعاني في اللسان «قود» والمعجم الوسيط. ٧٦٥/٢.

(٢) لم أعثر على قائله، ولم أجده في المراجع التي اطلعت عليها. وقد استشهد به الشارح على تأنيث كلمة القوس، وليس في هذا الشطر كلمة القوس، فقد تكون في الجزء الباقي من البيت. وقد تكون روايته: إذا زل عنها القوس. وعند ذلك أنت القوس باعادة الضمير المؤنث عليها.

السُرور. وأما الناب: فهي المسنة من الإبل، ولم ترد إليها التاء في التصغير. لأنها منقولة عند الناب من الأسنان. وهو مذكر. وأما العرب فدلّل تأنيثها قوْلهم: العرب العرباء والعارية. وإنما لم تزد الهاء في تصغيره لأنهم أرادوا به الجيل المخصوص من الناس، وأما الحرب فمؤنثة لقوْلهم: الحرب خدعة. ولم تزد الهاء في تصغيرها، إما لأنه محمول على القتال، أو لأنه مصدر في الأصل وصف به، فلما صغر راعوا أصله المنقول منه وهو مذكر. ومن الثلاثي الشاذ فَعِيل<sup>(١)</sup> وفريس. والأول محمول على الجلد والثاني على المركوب.

٨١٦ أَمَّا الَّذِي أُتِّ بِالْعَلَامَةِ فَالْهَاءُ نَحْوُ غُرْفَةٍ وَرَامَةٍ لما فرغ من ذكر المؤنث بغير علامة من غير الحقيقي، أخذ في ذكر ذى العلامة منه. فعند سيويوه<sup>(٢)</sup> العلامة التاء والألف، وأما الهمزة في نحو صحراء فبدل من ألف التأنيث. وعند أبي الحسن<sup>(٣)</sup>، التاء والألف والهمزة. وبدأ بالمؤنث بالتاء فقال: فالهاء نحو غرفة ورامه. وتكون في الوصل تاء وفي الوقف هاء في اللغة الفصيحة فرقا بينها وبين الأصلية نحو بيت وقوت، وتكون مخالفة للتاء المتصلة بالفعل لأنها لا تتغير وصلا ووقفا. ولذلك خصها بالذكر دون التاء. وأختلف في أيهما الأصل فذهب البصري إلى أنه التاء، والهاء فرع عليها لأنها تثبت في الوصل تاء بالإنفاق. وقبلها إنما كان للفرق بينها وبين الفعل أو للبس المذكر، ولأن من العرب من يقرؤها في الوقف كما هي في الوصل كقوله:

بَلْ جَوَزْتِهَا كَظْهَرِ الْجَحْفَتِ .....<sup>(٣)</sup>

(١) سيويوه ١٧٦/٢ — ١٨٢.

(٢) سيويوه ١٧٦/٢ — ١٨٢.

(٣) القائل: سُر الذئب من أرجوزة له:

الشاهد في قوله: (الجحفت) حيث وقف الشاعر على تاء التأنيث بالتاء لا بالهاء. وقد قال ابن

منظور «... من العرب إذا سكّت على الهاء جعلها تاء فقال: هذا طلحت...» ١هـ

وفيه شاهد آخر في قوله: «جوزتها» حيث جر جوزتها برب المحذوف بعد بل.

وقد استشهد به كل من: الخصائص ٤٠٣/١، ٩٨/٢، المحتسب ٩٢/٢، الخصص ٧/٩،

١٦/٨٤، ٩٦، الإنصاف ٣٧٩، ابن يعيش في شرح المفصل ١١٨/٢، ٦٧/٤، ١٠٥/٨،

٨٠/٩، ٨١، شرح شواهد الشافيه ١٣٨، اللسان (حجف).

وذهب الكوفي إلى أن الهاء هي الأصل، لأنها من مخرج الألف والهمزة اللتين هما علامتا التأنيث، فجعلها علامة التأنيث أولى، فظهر أنه يريد بالهاء التاء معبرا عنها بما تؤول إليها في الوقف بدليل قوله فيما بعد: وعلم التأنيث تاء وألف، والهاء عن تاء تنشأ إذ تقف. واعلم أن التاء تدخل في الكلام لإمور: أحدها: للفرق بين المذكر والمؤنث. أما في الصفات وهو قياس مطرد نحو: ضارب وضاربة وقائم وقائمة. وأما في الذوات نحو: أمرى وأمرأة وإنسان وإنسانة قال:

إِنْسَانَةٌ فَتَأَنَّى بَدْرِ السَّمَاءِ لَهَا حَجَلٌ ..... (١)

وحمار وحمار، وبرذون وبرذونة، وغلام وغلّامة. وثانيها: للفرق بين آسم الجنس والواحد منه: كثمر وثمرّة، وطلح وطلحة. وثالثها: للفرق بين الواحد وجنسه على العكس من الذى قبله نحو: كم للواحد، وكمة للجنس وهو قليل. ورابعها: للمبالغة في الوصف نحو: علامة ونسابة. ورواية وفروقة وملولة الكثير الخوف والملال. وخامسها: لتأكيد معنى التأنيث نحو: ناقة ونعجة. وسادسها: لتأكيد معنى الجمع وهى إما لازمة كصبيّة وغلّمة، أو غير لازمة كحجارة وذاكرة وبعولة وصياقله: وسابعها: للدلالة على النسب: كالمهالبة والأشاعة. وثامنها: للدلالة على العجّة: كموازجة وجوارية. وتاسعها: للنسب والعجّة معها: كالسبائحة والبرابرة. وعاشرها: لتأكيد لفظ التأنيث نحو: ظلمة وغرفة. والحادى عشر: للعرض عن حذف التاء في الجمع نحو: قرّانة وزنادقة وشياطنة. الثانى عشر: للفرق بين العدد المضاف إلى المذكر نحو: ثلاثة رجال. والمضاف إلى المؤنث نحو: ثلاث نسوة. وقيل تأتى للدلالة على المفرد بدليل دخولها على اللفظ الواقع على المذكر والمؤنث بصيغة واحدة نحو: حمامة ذكر وبطة ذكر وهو راجع إلى الفرق بين آسم الجنس والواحد، فهذه إذا سُمّي بها لاتنصرف، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحا إلا أن تكون ألفاً نحو قطاة وحضاة.

(١) لم أعثر على قائله: وقد استشهد به الشارع للتدليل على أن العرب تستعمل لفظة إنسان للمذكر ولفظة إنسانة للمؤنث و الدليل قول الشاعر لهذا البيت.

٨١٧ والألف المقصُور نحو دُنيا ونحو بُشْرَى وكذلك طُعْيَا  
 ٨١٨ وأدْمَى والفَهْقَرَى والخَوْزَلَى وأَرْبَى وذَقَرَى ومَلَى  
 ٨١٩ ومثل دِفْلَى وكذلك شَرَوَى ومثل حِجْلَى وكَذَاكَ دَعَوَى  
 هذه العلامة الثانية وهي ألف التانيث المقصورة. فقوله والألف معطوف على  
 قوله والهاء. وهي في الإسم إما لمجرد التانيث أو مشتركة بينة وبين الإلحاق. فمن  
 الأبنية المختصة بالمؤنث فعلى بضم الفاء وسكون العين. وتكون إما اسما أو صفة.  
 والإسم إما مصدر نحو البُشْرَى بمعنى البشارة والرُّجْعَى، وإما غير مصدر نحو:  
 الطغى للصغير من بقر الوحش، وخَزَوَى لموضع، ونُهْمَى لبيت. وأما بُهَمَاتُ  
 بالتاء فالفه للتكثير وليس للتانيث، كما أن الألف في دِفْلَى مؤنثة للإلحاق. ومع  
 عدم التنوين للتانيث والصفة، وأما مؤنثة الأفعال ويلزمه إذا لم يكن معه من أَمَّا  
 الألف واللام أو الإضافة كمذكرة نحو: الدنيا والفضلى ودنياهم وفضلاهم إلا إذا  
 جعلت اسما بالغلبة كقوله:

..... في سَعَى دُنْيَا طَالَ مَا قَدُمْدَتِ (١)

فإنها تجرى مجرى الأسماء. وأما ليس مؤنثة نحو حبلى وخنثى. وقد أشار بقوله:  
 دنيا إلى المؤنث أَفْعَل وقد أجراه مجرى الأسماء. ويقول: بشرى إلى المصدر. ويقول:  
 طُعْيَا إلى الإسم. ومنها فعلى بضم الفاء وفتح العين نحو: أَدْمَى وشُعْبَى وهما اسمان  
 لموضع. وأَرْبَى للدهاية. ولم يرد على هذه الصيغة غيرها. ومنها فعلى بفتح الفاء  
 والعين. وهي إما اسم: كذفرى لروضة. ونملى وأجلى لموضعين، وأما صفة نحو:

(١) القائل: العجاج من رجز له وإكمال البيت.

يَوْمَ تَرَى النَّفْسَ وَسُ مَا عَمَّ دُنْيَا طَالَ مَا قَدُمْدَتِ  
 في سَعَى دُنْيَا طَالَ مَا قَدُمْدَتِ

الشاهد في قوله: «دنيا» حيث أنها قد جردت من اللام والإضافة لكونها بمعنى العاجلة. ومعنى  
 هذا أن الإسمية قد غلبت عليها لكثرة الإستعمال، ولهذا لم تجر على موصوف غالبا وذلك كما  
 غلبت الإسمية على نحو الأجرع والأبطح. وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في شرح المفصل  
 ١٠٠/٦، الخزانة ٥٠٨/٣، ديوانه ٥.

جَمَزَى وَمَرَطَى وَبَشَكَى وَقَلَسَى فهذه ثلاثتها لا يكون ألفها إلا للتأنيث بدليل  
 امتناع صرفها نكرة وامتناع الحاق التاء بها. ومنه قوله: القهقرى وهو الرجوع إلى  
 خلف. ووزنها فَعَلَّلَى بفتح الفاء وسكون العين وهى إما مصدر أو صفة للمصدر  
 أى الرجعة القهقرى. ومنه قوله والخوزلى بوزن فوعلى وهو صفة لضرب من المشى  
 فيه تفكك. وأما المشترك فبناءً إن أحدهما فَعَلَّى بكسر الفاء وسكون العين. أما  
 المؤنث منه فهو إما مفرد أو جمع. والمفرد مصدر كذكرته ذكرى. وفى التنزيل:  
 ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى﴾<sup>(١)</sup> وغير مصدر كقوله: دُفِّلَى وكذلك ذَفَرَى فيمن لم  
 ينون. والجمع كقوله حجلي جمع حجل. وهو طائر، وضربى جَمْعُ الضربان. وأما  
 التى للإلحاق فضربان. أسم كمعزى وذفرى فيمن ينون، وصفة كرجل كيصَّى  
 للذى يأكل وحده، وعزهى للذى لا يطرب للهو. وسيبويه<sup>(٢)</sup> لم يثبت صفة إلا  
 وألفه للإلحاق مع التاء نحو: عزهاه. وأما قسمة ضيزى ومشية حيكى فأصلهما  
 عنده فُعَلَّى بضم الفاء. وإنما كسرت لِيَسْلَمَ الباء عن القلب. وثانيهما: بفتح الفاء  
 وإسكان العين، أما المؤنث منه فتكون إما إسمًا أو صفة. والإسم إما مصدر  
 كالدعوى فى مثاله والنجوى. وأما غير مصدر نحو رضوى اسم جبل، وسلمى  
 لأحد جبلى طيء. دعوى لأحد منازل القمر. والصفة إما مفرد أو جمع. فالمفرد إما  
 مؤنث فعلان كسَكْرَى وَعَضْبَى. وأما ليس كذلك نحو قوله: شردى بمعنى مثل.  
 واست جَهْوَى أى مكشوفة والجمع نحو هلكى وجرحى وقتلى. وأما التى للإلحاق  
 فنحو: أرطى على من قال أديم مأروط وعلقى بدليل تنوينها، وإلحاق التاء بها،  
 وتترى على قراءة من نونها فى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى﴾<sup>(٣)</sup>.

٨٢٠ والألف المدود كالسراءِ ومثل غلياء وساياءِ  
 العلامة الثانية ألف التأنيث الممدودة وهى الهمزة التى قبلها ألف زائدة، والأبنية

(١) سورة الزمر آية ٢١.

(٢) سيبويه آية ١٩٩/٢.

(٣) سورة المؤمنون آية ٤٤.

التي تلحقها تأتي على ضروب منها: فعلاء بفتح الفاء وسكون العين، ولا تكون إلا للتأنيث وهي ضربان اسم وصفة. أما الإسم فثلاثة أضرب: أحدها آسم عين مفرد كالصحراء والبيداء والعلياء. وهي آسم موضع كقوله:

أَلَا يَأْبَيْثُ بِالْعَلْيَاءِ يَبْثُ ..... (١)

وليس بمؤنثه الأعلى كالأحمر والحمراء لأنه يقال: الأغلون في الجمع. ولا يقال الأحمرون، ولأنها لو كانت صفة مطلقا لصحت لامها التي هي الواو، لأنها من علوت، كما صحت في القنواء والعشواء. الثاني: مصدر كالسراء والنعماء والضراء. الثالث: الجمع نحو الحلفاء والقضباء والظرفاء وأشياء عند الخليل وسيبويه. وأصلها شياء بوزن فعلاء، فقلبوا اللام التي هي الهمزة إلى موضع الفاء هربا من اجتماع همزتين، ولا تتصرف للتأنيث ولزومه. وذهب الأخفش والفراء إلى أنه جمع. واختلفا في مفرده. فقال الأخفش: الواحد شيء مجمع على أفعلاء على غير القياس، لأن قياس الواحد شيء مثل هذين صديقين وأصدقاء والأصل أشياء فحذفت الهمزة تخفيفا. وقال الفراء: واحدة شيء كهين وأهوناء فحذفت الهمزة في الجمع أيضا تخفيفا، وكلاهما ضعيف. لأنه لو كان جمعا لرد في التصغير إلى المفرد وليس كذلك، لقولهم في تصغيره أشياء. وقال الكسائي إنه جمع على أفعال، لأن فعلاء المعتل العين قياسه أن يجمع على أفعال كبيت وأبيات بدليل إضافة العدد القليل إليه نحو ثلاثة أشياء. وإنما ترك لكثرة الإستعمال وهو باطل، لأن كثرة الإستعمال

(١) القائل: عمر بن قنحاس من الوافر. وتام البيت:

أَلَا يَأْبَيْثُ بِالْعَلْيَاءِ يَبْثُ  
وَلَوْلَا حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ

الشاهد في قوله: «بالعلياء» حيث استشهد به الشارح على بيان أقسام الأسماء فهي عنده ثلاثة أضرب. أحدها: اسم عين مفرد. وعلياء اسم عين مفرد. وفي البيت شاهد آخر وهو قوله: «بيت» حيث رفعه لأنه قصده بعينه ولم يصفه بالجرور بعده فينصبه لأنه أراد: لي بالعلياء بيت غيرك ولكني أوترك عليه لحيثي في أهلك. وقد استشهد به سيبويه ٣١٢/١، الخخصص ٤٠/١٦، ١٥٣/١٥.

مما يخف به الإسم، فكان يجب أن تصرف، ولأنه كسر على أشاوى، وأفعال لا تكسر على أفاعل. وأما إضافة العدد القليل إليه فبالنظر إلى معناه. وأما الصفة فضريان. مؤنث أفعل نحو: سوداء وحمرء وماليس كذلك نحو: حلة شوكاء وديمة هطلاء وداهية دهباء. ومنها فُعْلَاء بضم الأول وفتح الثاني نحو: سِيرَاء<sup>(١)</sup> وهى حلة يكون فيها خطوط. وفاعلاء نحو: ساياء، وفاعولاء نحو: عاشوراء وفعلياء نحو: كبرياء، وفعللاء: نحو: براكاء وفعولاء نحو: بروكاء، وفعللاء كبشر قريناء وفِعْلَاء نحو: زِمِكَاء بسكرتين وتشديد الكاف للذنب الطائر<sup>(٢)</sup>. وقد يقصر. وفعللاء نحو: عقرباء وهو موضع<sup>(٣)</sup> وفِعْلَاء كخنفساء وفعلياء كذكرباء، وأَفْعَلَاء كأصْدِقَاء، وأما ما كان على وزن فِعْلَاء وفُعْلَاء بكسر الفاء وضمها مع سكون العين نحو: عِلْبَاء وَحِرْبَاء وَقُوبَاء<sup>(٤)</sup> فهمزته ليست للتأنيث بدليل تنوينه، بل منقلبة عن حرف إلحاق، فمكسور الفاء ملحق بسرداح ومضمومها بقرطاس. وأما سيناء من قوله تعالى: ﴿طُورِ سَيْنَاءَ﴾<sup>(٥)</sup> على من كسر السين فهو أما: فَيَعَال كَدِيمَاس<sup>(٦)</sup> وأما فِعْلَاء كَعِلْبَاء. فلا ينصرف مطلقاً لأنه علم على موضع.

٨٢١ فَعَلُمُ التَّائِيثِ تَاءٌ وَالْفُ وَالْهَاءُ عَنْ تَاءٍ تَنْشَأُ إِذْ تَقِفُ  
٨٢٢ وَالْيَاءُ فِي هَذِي وَتَاءٌ قَامَتْ وَنُونُ قَمْنٍ وَيَقْمَنَ بَائِثٌ  
قد تقدم أن علم التائيث التاء والألف عند سيبويه<sup>(٧)</sup>، والهمزة التى فى نحو

(١) السيراء: ضرب من البرود فيه خطوط صفراء، وثوب مسير: فيه خطوط من القز كالسيور — انظر اللسان «سير» والمعجم الوسيط ٤٦٧/١.

(٢) الزمك: منبت ذنب الطائر — المعجم الوسيط ٤٠٠/١.

(٣) العقرباء: انثى العقارب، وحديدة نحو الكلاب تعلق فى السرج والرجل. المعجم الوسيط ٦١٥/٢.

(٤) داء فى الجسد يتقشر منه الجلد وينجرد منه الشعر — اللسان «قوب» والمعجم الوسيط ٧٦٥/٢.

(٥) سورة المؤمنون آية ٢٠.

(٦) الديماس: الكن، السرب المظلم — المعجم الوسيط ٢٩٦/١ — اللسان «دمس».

(٧) سيبويه ١٧٦/٢ — ١٨٢.



صحراء بدل من ألف التانيث، لوقعها طرفا بعد ألف المد. وأما أولا فلأنهم أنثوا بالتاء والألف مطلقا، ولم يؤنثوا بالهمزة إلا مع ألف المد. أما ثانيا فلأنها ترد إلى الألف في الجمع كقولهم: في صحراء صحارى، لأن ألف المد لما قلبت ياء لانكسار ما قبلها عادت ألفاً لزوال المد، ثم قلبت ياء لعدم انفتاح ما قبلها، وأدغمت فيها الياء الأولى. ولو كانت أصلا لثبتت [كما ثبتت] <sup>(١)</sup> في جمع قراء. وأما عند أبي الحسن فالهمزة نفسها علم التانيث. فالعلامات عنده ثلاث. لأن دعوى اجتماع ألف التانيث مع ألف المد وقلبها همزة لوقعها طرفا على خلاف الظاهر وقوله: والهاء عن تاء تنشيء إذ تقف: يريد به ما ذكرناه أولا من أن الهاء اللاحقة بالأسماء بدل من تاء التانيث على الأصح لما مر. وقوله: والياء في هذى فأعلم أن منهم من زاد في علامة التانيث الياء في هذى. وهو مذهب الكوفي لأن اسم الإشارة عنده عبارة عن الذال وحدها. والحق أنها ليست بعلامة تانيث بل الصيغة بكاملها في المؤنث. كذا في المذكر. وقوله وتاء قامت إلى آخره. فأعلم أن التاء الساكنة في نحو قامت فللدلالة على تانيث الفاعل كما مر. وأما نون قمن في الماضي ويقمن في المضارع فلجمع المؤنث، كما أن واو فعلوا لجمع المذكر. ومما يدل على التانيث التاء في هندات، والكسرة في أنتي وقمت والنون في أثنن وهن، والياء في نحو اضربي وتضربين.

٨٢٣ ثُمَّ الْمُؤنَّثُ الْحَقِيقِيُّ عُرِفَ بِخِلْقَةِ خُصَّتْ بِهِ لَا تُخْتَلَفُ  
٨٢٤ وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ضَرَبٌ مِنْهُ بِلَا عِلَامَةٍ يُنْثَنُ عَنْهُ  
٨٢٥ كَزَيْبٍ وَطَالِقٍ وَجَيْشٍ وَرَجُلٍ وَخَائِلٍ وَمُطْفِلٍ  
لما فرغ من ذكر غير الحقيقي من المؤنث أخذ في بيان الحقيقي منه. وقد تقدم أن الحقيقي لا يختلف باختلاف الأوضاع والإصطلاحات، لأنه مختص بخلقة يعرف بها من جهة الحس، وهو الفرج المعد للأنسل، وتلك الخلقة حقيقة واحدة موجودة في كل فرد من أفراد الحيوان. وهو المراد بقوله: عرف بخلقة خُصَّتْ بِهِ لَا

(١) هكذا في (ق، ك)، وقد سقطت من الأصل (ص) والأصح وجودها.

تختلف. وهو على ضربين مجرد عن علامة وذى علامة. أما الأول فكقوله: زينب وهو علم مرتجل على امرأة ولا يعرف له اشتقاق. وطالق وهو وصف مختص بالمؤنث الحقيقى كطامث وحائض وقاعد. وفيه ثلاثة أقوال: أحدها: للخليل أنه على معنى النسب أى لنسبة المعنى إلى من قام به كقولهم: لابن تامر: أى ذولبن وذو تمر، لا أنه مأخوذ من فعله الصادر عنه. لأنه لو أخذ من فعله لإرادة الحدوث أو الإخبار عن الماضى فلا بد من التاء نحو: طالقة وحائضة الآن أو غدا وفى التنزيل: ﴿تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾<sup>(١)</sup>، ولولا ذلك لقال: ذات أرضاع. وثانيها: لسيبويه: وهو أنه يتأول الموصوف بشيء أو إنسان أو شخص كما يؤول غلام رُبْعَةً وَيَفْعَةً بنفس حتى يصح وصفه بالمؤنث. وثالثها: للكوفيين وهو أن هذه الصفات لما كانت مختصة بالمؤنث، لم يحتج إلى التاء استغناء عنها بالصيغة. وأبطل مذهبهم بالضامر والعاشق. فإنهم يجريان على المذكور والمؤنث بلفظ واحد نحو: جمل ضامر وناقاة ضامر ورجل عاشق وامرأة عاشق وفيه نظر. لأنه إنما يبطل به لو جعلوا الحكم عاما. وأما إذا جعلوه مختصا بطالق وحائض ونحوهما فلا يبطل بما ذكر. وأما جيئل فعلم على الضبع. وأما الرخل فولد الضأن الأنثى والذكر الحمل. وجمعها رُخَال بضم الراء كما قالوا: ثَوَاءم فى جمع توام. وأما الحائل فالناقاة التى لم تحمل فى تلك السنة. وأما مطفل فصفة لمؤنث وليست بجارية على الفعل كطالق وحائض ومرضع وقد تقدم حكمها.

٨٢٦ وَضَرْبُهُ الثَّانِى لَهُ عَلَامَةٌ فَالْهَاءُ كَالْمَرْأَةِ وَالْعَلَامَةُ  
٨٢٧ وَالْأَلْفُ الْمَقْصُورُ وَزَنْ فُعْلَى كَمَثَلِ سُلْمَى وَمِثَالِ فُضْلَى  
٨٢٨ وَمِثَالِ قُصْوَى وَمِثَالِ أُخْرَى وَوَزْنُ فُعْلَى فِى مِثَالِ سَكْرَى  
٨٢٩ وَالْأَلْفُ الْمَدُودُ كَالْحَمْرَاءِ وَنَفْسَاءُ قِسْ عَلَيْهِ الْجَاءِ  
وأما الثانى وهو ذو العلامة من المؤنث الحقيقى فعلامته التاء والألف والهمزة على رأى. كما ذكر فى غير الحقيقى. أما التاء فنحو قوله: المرأة وهى تأنيث المرء.

(١) سورة الحج آية ٢.

وفيهما لغتان: امرأة ومراة. والغلامه وهى تأنيث الغلام. قال:

وَمَرْكَضَةٌ صَرِيحِي أَبُوْهَا يُهَانُ لَهَا الْغَلَامَةُ وَالْغَلَامُ<sup>(١)</sup>

وقالوا: شيخ وشيخة. قال: كأنها شيخة رقوب وإنسان وإنسانة ورجل ورجلة وحمار وحمارة، وبرذون وبرذونة. وأما الألف المقصور فكقوله: سُلِمَى بضم السين وهو اسم امرأة. ومنه: زهير بن أبى سُلَمَى. وهو كنية أبيه. ولا تضم السين إلا فيه. والفضلى وهو تأنيث الأفضل. وهو أفعل التفضيل، ولا تستعمل إلا باللام أو الإضافة أو بمن. والقصى وهى تأنيث الأقصى. فإن جعلت اسما قلبت الواو ياء نحو: القصيا بمعنى القاصية البعيدة، كالدنيا بمعنى الدانية القريبة وأخرى تأنيث آخر وهو أفعل التفضيل، ولا توصف بهما إلا بعد تقدم شئ من نوع موصوفهما نحو مررت بزيد ورجل آخر وهند وامرأة أخرى. وفى التنزيل: ﴿وَلَا تَدْخُ مَعَ اللَّهِ هَاهُنَا آخَرُ﴾<sup>(٢)</sup> ولا نقول: مررت بزيد وحمار آخر لاختلاف نوعيهما. وسكرى بوزن فعلى تأنيث سكران. ومن العرب من يقول: سكرانة بالثناء فهذه الصفات إن جرت على مؤنث حقيقى كان تأنيثها حقيقيا وإلا فلا. وأما الألف المدودة فكقوله كالحمراء بوزن الفعلاء. وهى صفة مشتركة بين الحقيقى وغير الحقيقى. فيقال: امرأة حمراء وجُلَّة حمراء. فالأجود أن يمثل فى هذا القسم بمثل الحولاء والعوراء ونُفَسَاءُ فُعَلَاءُ، والنفساء مختصة بالحقيقى، لأنها التى وضعت الولد. وسُمِّيَتْ بذلك إما لأنها خرج منها نفس وهو الولد أو الدَّم، أو لأنها من التنفس وهو الإتساع.

(١) القائل: أوس بن غلفاء الهجيمي يصف فرسا وهو من الوافر. الشاهد فى قوله: «الغلامه» بزيادة التاء على غلام للفرق بين المذكور والمؤنث وقد ورد الكثير من ذلك فى القرآن الكريم والشعر العربى. وقد ورد كذلك شيخ وشيخة، وامرء وامرأة ومرء ومراة. قال تعالى: ﴿إِذَا مَرَأَهُ﴾ وقال: ﴿امرأة العزيز تراود فتاها﴾. وقد استشهد به كل من أمالى ابن الشجرى ٢/٢٨٧، شرح المفصل لابن يعيش ٥/٩٧، لسان العرب ١٢/٤٤٠، التكملة ١٥٢، المخصص ١/٣٦، ٩٩/١٦.

(٢) سورة القصص آية ٨٨.

## ( باب النسبة )

٨٣٠ أَلْقُولُ فِي التَّسْبِيَةِ وَهِيَ يَاءٌ زَائِدَةٌ تُغْزَى بِهَا الْأَسْمَاءُ  
 ٨٣١ إِلَى قَبِيلٍ أَوْأَبٍ أَوْ لِبَلَدٍ أَوْ لِصِنَاعَةٍ وَيَأْوُهُ تُشَدُّ  
 النسبة بضم النون وكسرها معناها الإضافة. وسيبويه<sup>(١)</sup> يترجمها بباب الإضافة  
 من حيث أن ياء النسب تجعل المنسوب من قبيلة المنسوب إليه، أو من أهل بلده  
 أو صنعته. إلا أنها إضافة معكوسة كالإضافة في الفارسية. لأن إذا قيل مثلاً  
 تميمي كان تميم هو المضاف إليه في المعنى بخلاف الإضافة الصناعية من نحو غلام  
 زيد. ولما كان النسب معنى طارئاً على الكلمة كالإعراب والتثنية والجمع، أحتاج  
 إلى إمارة دالة عليه احتياج تلك المعاني إليها. وكانت الياء لأنها من حروف اللين.  
 إذ هي أولى بالزيادة. وأختص بالياء دون الواو والألف، لأنها تصير حرف إعراب  
 للكلمة. والألف يمتنع ظهور الإعراب معها، والواو يستثقل عليها. وزيدت مشددة  
 لتقوى على تحمل الحركات، ولئلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، وأنكسر ما قبلها  
 طلباً لمجانسة الياء. وهذه الياء تنقل الاسم من المعرفة إلى النكرة، ومن الجمود إلى  
 الاشتقاق حتى يتحمل الضمير ويرفع الظاهر، ولا موضع لها من الإعراب بدليل  
 ظهور إعراب الكلمة فيها خلافاً للكوفيين. فإنهم ذهبوا إلى انتهاء اسم في محل جر  
 بإضافة الأول إليها. واحتجوا بما جاء عن العرب نحو: رأيت التميمي تيم عدى<sup>(٢)</sup>

(١) سيبويه والمبرد سميا هذا الباب بباب الإضافة سيبويه ٦٩/٢، المقتضب ١٢٣/٣، أسرار العربية  
 ٣٦٩. (كانت ياء تشبيهاً بياء الإضافة لأن النسب في معنى الإضافة ولذلك كان المتقدمون من  
 النحويين يترجمونه بباب الإضافة).

(٢) قول عربي وصوابه: رأيت التيم تيم عدى. ويمكن لتيم «الثانية أن تكون منصوبة على البدلية من تيم  
 =

بجر تيم الثاني على البدل من الياء في التيمى، ولا يبدل الاسم إلا من مثله، ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون جره بإضافة اسم محذوف إليه. والتقدير صاحب تيم عدى. فلما حذف المضاف ترك المضاف إليه على جره لدلالة النسب عليه، وإذا تقرر هذا: فقوله: فهى ياء إشارة إلى تخصيص الياء بالنسبة دون غيرها. وقوله: زائدة احتراز به إما عن ياء المتكلم في نحو: يا حبيى أو عن الياء في القاضى. وقوله: تعزى بها الأسماء لتخرج به نحو كرسى. فإنها وإن كانت زائدة في آخر الاسم، إلا أنها تعزى بها الأسماء أى لاتنسب. قوله إلى قبيل أو أب إلى آخره فاعلم أن النسب لما كانت إضافة فى المعنى، والإضافة إما حقيقية أو غير حقيقية، كان النسب أيضا كذلك. أما الحقيقية من النسب فهى التى تفيد أن النسبة أى الإضافة إلى قبيل نحو عرى وعجمى أو إلى أب نحو: علوى وقرشى أو لبلد نحو بصرى وكوفى، أو لصناعة نحو أبرى لصانع الإبر أو بائعها. وأما غير الحقيقة فنحو: كرسى وتختى. فإن الياء لا تدل على نسبة ولا مبالغة كما فى أحمرى وأصفرى. وأما قوله: وياؤه تشد فقد سبق بيانه. وأعلم أن المنسوب قد يكون على

= الأول، ويمكن أن تكون مجرورة على البدلية من الضمير (الياء) في التيمى، وهذا نادر. إذ لا يبدل الاسم إلا من مثله.. أما ابدال الاسم من الضمير فلا حجة فيه. وشبهه لهذا القول قول جرير: ياتيم تيم غدى لا أبالكُم لآلِيقينكُم في سؤة عمُر

انظر: سيبويه ٢٦/١، المقتضب للمبرد ٢٢٩/٤، الخزانة ٣٥٩/١، ١١٦/٢، شواهد العينية ٢٤٠/٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٢، ٢١/٣، الخصائص ٣٤٥/١، ابن الشجرى في أماليه ٨٣/٢، المغنى ٧٠٩، الأشموني ١٥٧/٣، ابن عقيل ٨٤/٢. وسيبويه والمبرد يستعملان عبارة: ياتيم تيم عدى. ويقول المبرد فى ذلك ٢٢٧/٤، فالأجود فى هذا أن تقول ياتيم تيم عدى، فترفع الأول لأنه مفرد، وتنصب الثانى لأنه مضاف، وإن شئت كان بدلا من الأول، وإن شئت كان عطفا عليه عطف البيان فهذا أحسن الوجوه. ويقول السيرافى فى تعليقه على سيبويه ٣١٥/١: يازيد زيد اليعملات: قال أبو سعيد مذهب سيبويه أن زيدا الأول هو المضاف الى اليعملات، والثاني توكيدا للأول لاتأثير له فى المضاف إليه، ومذهب أبى العباس أن الأول مضاف إلى محذوف والثاني مضاف إلى المذكور..»

صيغة لا تلحق الياء المشددة بآخره. بل تغير له الصيغة بكمالها. وله لفظان فاعِل وفَعَّال. وأما الأول فنحو: لابن وتامر ودارع ولاحم. معنى ذى كذا، وليس بجار على الفعل كما تقدم في طالق وحائض وقوله تعالى: ﴿فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾<sup>(١)</sup> حملها الخليل على النسب أى ذات رضى. والتاء للمبالغة لا للتأنيث. وقال الفراء راضية بمعنى مرضية. وأما الثانى فنحو: ثبات وهو الذى يَعْمَلُ الثُبُوتَ وهى الطيالس من الخبز. وقيل الذى يبيعها وعواج وجمال، وفعال أكثر استعمالا من فاعل. وإن كان النسبة إليهما موقوفة على السماع، لأنه لا يقال لبائع الفاكهة فكاه، ولا لصاحب الشعير: شعار. والفرق بينهما أن فعالا لمبالغته موضوع لما يكون صنعة وعلاجاً وفاعل موضوع لما يكون صنعة وعلاجاً. وفاعل موضوع لمن يلبس الشيء من غير دلالة على مبالغة.

٨٣٢ وقبله كسر كَزَيْدِيَّ التَّسَبُّ وَحَذَفُ كُلِّ هَاءٍ تَأْنِيْثٌ وَجَبَ  
٨٣٣ لَشَبِّهِ بَيْنَهُمَا وَهَرَبُوا مِنْ جَمْعِ تَأْنِيْثَيْنِ فِي آسَمٍ يُنْسَبُ

قوله وقبله كسر يريد به ما ذكرنا من أن ما قبل ياء النسب يجب كسره طلبا لمجانسة الياء، ولأنه لو فتح لا لتبس بالمتنى الذى حذف نونه. والضم ثقيل فتعين الكسر. وقوله وحذف كل هاء تأنيث وجب. يريد أنه إذا نسب إلى اسم وفيه تاء التأنيث، وجب حذفها نحو فاطمى ومكى وبَصْرَى. وعلل ذلك بأمرين أحدهما: أن تاء التأنيث لما كانت تشبه ياء النسب، لم يجمعوا بينهما. بيان الشبه: أن الياء تخلص الواحد من الجنس نحو: روم رومى، وحبش وحبشى كما تخلصه التاء نحو: نخل ونخلة وحمام وحمامة. وهو المراد بقوله: لشبه بينهما. وثانيهما: أنه لو لم تحذف التاء للزم اجتماع علامتى تأنيث فى بعض الصور وذلك إذا نسب إلى مؤنث نحو: امرأة مكية وكوفية، ليقع الفرق بين المذكر والمؤنث، وأشار إليه بقوله: وهربوا منه جمع تأنيثه إلى آخره. ولأنه لو لم تحذف التاء لأدى إلى تأنيث المذكر، لأنه إذا نسب رجل إلى ما فيه التاء نحو فاطمة

(١) سورة الحاقة آية ٢١.

انتقل مدلول الإسم المؤنث إلى المنسوب المذكر فيصير المذكر مؤنثا وهو باطل. ولأن التاء لو لم تحذف لأدى إلى الجمع بين متنافيين من حيث أن التاء وباء النسب تقتضى أن تكون طرفا وأن تتحمل الإعراب. وأما قولهم دواتي وذاتي في النسب إلى دواة وذات فخطأ. والصواب دوى وذوى.

٨٣٤ وفي الثلاثي إذا نُسبَنا إلى مثال فَعِلْ فَتَحْنَا  
٨٣٥ أوسطه قل نَمَرِيْ ثم قِسْ ذُكِّرْ أو أُتِّ لَيْسَ يَنْعَكِسْ  
٨٣٦ وأكسر إذا زَادَ كَتَلَيْيَ وَزَيَّرَجِيْ وَقَدْ غَمَلِيْ  
إذا نسب إلى آسم ثلاثي مكسور العين مطلقا مذكرا كان أو مؤنثا، فإنه يجب فتح العين منه أى وسطه. فيقال في نَمِرٍ وَدُئِلٍ وَإِبِلٍ وَشَفْرَةٍ<sup>(١)</sup>: نَمَرِيْ وَدُؤْلِيْ وَأَبِلِيْ وَشَفْرِيْ لثقل توالى كسرتين وباءين. وشفرة: اسم قبيلة. ويقال أرض شفرة أى ذات أزهار مختلفة. فإن زاد على الثلاثي، فإن كان رباعيا ثانيه ساكن نحو: ثعلبي ويثري ومغري. فللعرب فيه مذهبان: إبقاء كسر ما قبل الآخر إن كان مكسورا أو فتحة. والأول اختيار سيبويه<sup>(٢)</sup>، والفتح عنده متوقف على السماع لأن التغيير على خلاف الأصل، ولأن الكلمة قوية بكثرة حروفها لتخلل الحرف الساكن، وهو الثاني بين حروفها. وأجاز المبرد الوجهين مطلقا من غير ترجيح، لأنه لما سكن ثاني الكلمة صار كأنه موقوف عليه، وما بعده مبتدأ به، ومنفصل مما قبله. فإن كان ثانية متحركا نحو عليط، أو زائدا على أربعة أحرف نحو: قد عمل فليس فيه إلا الكسر. ولنرجع إلى شرح المتن. فقوله: وفي الثلاثي إذا نسبتنا: احترز به عن الرباعي، وقوله إلى مثال فَعِلْ يعنى بكسر العين. وأحترز به عن المضموم العين كعضد والمفتوح كفرس، والساكن كفلس. فإن ذلك لا يغير حركته ولا سكونه لمخالفته الكسرة، وكونها من غير جنسها قوله: فتحتا أى تجعل بدل كسرة العين فتحة. قوله: أوسطه بيان لموضع التغيير. ومثله

(١) انظر المعجم الوسيط ٤٨٦/١، اللسان «شفر».

(٢) سيبويه ٦٩/٢ — ٧٢.

بقوله: نمرى وقد بينا علة ذلك قوله: ذكر أو أنث ليس ينعكس، يريد أنه يجب إبدال كسرة العين في الثلاثي فتحة مطلقا. أعنى مذكرا كان أو مؤنثا، ولا يختلف هذا الحكم فيه. قوله: واكسر إذا زاد يعنى على ثلاثة أحرف كقوله: تغلبى وزيرجى إلى آخره. والمراد بقوله: واكسر إذا زاد أنه إذا كان في آخره كسرة تركت بحالها [لأنك]<sup>(١)</sup> تكسر مالم يس بمكسور.

٨٣٧ وَمِنْ فُعَيْلَةٍ مَعَ الْفَعُولَةِ تُحْدَفُ حَرْفُ اللَّيْنِ كَالْفُعَيْلَةِ

٨٣٨ مِثْلُهَا ثَلَاثَةٌ مَعْرُوفَةٌ قُرَيْظَةٌ شَنْوَةٌ حَيْفَةٌ

٨٣٩ نَقُولُ مِنْهَا حَنْفَى فَاتِحَا أَوْسَطُهُ كَشَقَرَى وَاضِحَا

٨٤٠ إِلَّا مُضَاعَفًا أَوْ الْمَعْلَا فَاَمْتَعَهُمَا الْحَذْفُ وَقُلْ مُمَثَّلًا

٨٤١ يُعْزَى عَزِيزِي إِلَى عَزِيزَةٍ كَذَا حُوَيْرِي إِلَى حُوَيْرَةٍ

٨٤٢ فَإِنْ خَلَتْ مِنْ هَاءٍ ثَانِيَتْ فَلَا تُحْدَفُ وَقُلْ هَذَا قُرَيْشِي الْوَلَا

يريد أن ما كان بوزن فُعَيْلَةٍ بضم الفاء أو فَعَيْلَةٍ بفتحها أو فَعُولَةٍ غير معتل العين ولا مضاعفها، فإنه يحذف منه حرف اللين وهو الياء والواو ويفتح أوسطه بالرد من فَعِلَ المكسور العين إلى مفتوحها. مثال المضموم قوله: قُرَيْظَةٌ، والمفتوح قوله حَيْفَةٌ وفَعُولَةٌ قوله شَنْوَةٌ. أما ذات الياء مطلقا فنقول في النسب إليها قُرَضِيَّ وَحَنْفَى وكذلك جُهَنِيَّ وَرَبِيَّ في جهينة وربيعة. أما وجوب حذف الياء فللفرق بين فعيلة المؤنث وفعليل المذكر لأنه يقال في كريمة كَرِمَى، وفي كَرَمٍ كَرِمَى. وكان حذفها من المؤنث أولى لأنه لما حذف من التاء تبع حذف الياء لأن التغيير يؤنس بالتغيير، وأما فتح الوسط بالرد إلى فعل فلما مر من توالى كسرتين وياءين. وأشار إليه بقوله: نقول هذا حَنْفَى فاتحا أوسطه، حتى أنك لما حذف الياء من حنيفه بقيت الكلمة حَنْفَ بوزن تَمِرٍ وشَقِرَةٍ بكسر الثاني فأبدل من الكسرة فتحة كما فعل في نمرى وشقري. وقوله واضحا يريد أنه بعد حذف حرف اللين منه صار ثلاثيا مكسور العين كشقرة ففتح أوسطه وذلك واضح فيه

(١) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (لأنك) وهو تصحيف.



أى ظاهر. وأما ذات الواو فتقول فى النسب إلى شَنْوَة وفَرْوَة وَعَدَوَة: شَناءى وفَرْقى وعدَوى. وعلة الحذف مامر فى الياء. وسيبويه<sup>(١)</sup> يرى أن حذف الواو من فعوله وفتح عينا قياسا مطردا بمنزلة فعيلة من غير فرق. لأنه قد جاء عن العرب شَنىء فى شَنْوَة. وأما المبرد<sup>(٢)</sup> فيوافقة [على]<sup>(٣)</sup> حذف الياء دون الواو محتجا بأنهم قد جمعوا بين واوين. فقالوا فى النسب إلى عَدَوَّ وعدَوَّى ولم يجمعوا بين ياءين. وقالوا فى عدى عَدَوَّى، وغيروا الكسرة فى نَمِرٍ ولم يغيروا الضمة من عَضُدٍ. ومذهب المبرد أقوى من جهة القياس. إلا أن النص مع سيبويه، ولأن ماصار إليه أخف. قوله: إلا مضاعفا أو المعللا هو استثناء من قوله بحذف حرف اللين. قوله: فأمنعهما الحذف يريد مضاعف العين ومعتلها. أما المضاعف فنحو عزيزة وشديدة. وأما المعتل فنحو بنى حويزه وبنى طويلة وهما قبيلتان. فيمتنع حذف حرف اللين بينهما مطلقا، فيقال عزيزى وشديدى وحويزى وطويلى. أما المضاعف فلأنه لو حذف منه الياء لالتقى حرفان من جنس واحد. فإن أدغموا أحدهما فى الآخر أدى إلى كثرة التغير واللبس. وإن لم يدغموا حصلوا على غاية الثقل من اجتماع المثليين نحو: شديدى. وأما المعتل فلأنه لو حذفت الياء منه للزم أما قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فتؤدى إلى كثرة التغير، واللبس أو مخالفة القاعدة إن لم تقلب. قوله: فإن خلت من هاء التأنيث إلى آخره يريد أن الكلمة إذا خلت من تاء التأنيث نحو قريش وثقيف وعدو، لم يحذف منها حرف اللين فى الأعراف. فيقال: قريشي وثقيفى وعدوى قال:

يَجِئُ قُرَيْشِي عَلَيْهِ مَهَابَةٌ سَرِيعٌ إِلَى دَائِمِ التَّدَى وَالتَّكْرُمِ<sup>(٤)</sup>

(١) سيبويه ٧٣/٢.

(٢) المقتضب ١٣٦/٣ - ١٣٨.

(٣) هكذا فى «ق، ك» وفى الأصل (ص) (فى) وهنا أفضل.

(٤) القائل: مجهول من الطويل. ويروى صدره: بكل قريشي عليه مهابة.

الشاهد فى قوله: «قريشي» حيث أجراه الشاعر فى النسبة على أصلها ووفاه حروفه. ولم يحذف

وإنما لم يحذف لئلا يلتبس المذكر بال مؤنث نحو حنيف وحنيفة، ولأن حذف الياء إنما كان تبعاً لحذف التاء كما اتبع حذف الواو في منصوب حذف الراء في الترخيم. وأما قولهم عميرى في عميرة كلب فشاذ لا يقاس عليه:

٨٤٣ وَإِنْ يَكُنْ تَأْنِيثُهُ بِالْأَلْفِ مَقْصُورَةً فَإِنْ نَسَبْتَ فَأَخْذِفْ

٨٤٤ أَلْفُهُ كَالْهَاءِ قُلْ حَيْلَى وَإِنْ مَدَدْتَ قُلْتَ صَحْرَاوِيَّ

لما بين أن المؤنث بالتاء يجب حذفها أخذ يذكر حكم المؤنث بالألف مطلقاً وهو وإن كان تأنيثه بالألف المقصورة فلا يخلو إما أن تكون رابعة أو أزيد: فالرابعة: إن كان ثانياً الكلمة التي هي فيه ساكناً نحو حبل وسكرى فالأجود حذفها فتقول حَيْلَى وسكرى إما لشبهها بتاء التأنيث، أو طلباً للخفة. أو لأنها زائدة وهو الذى اختاره المصنف، ويجوز قلبها واوا فتقول حَبْلَوِيَّ وسُكْرَوِيَّ تشبيهاً لها بالمنقلبة عن الأصل، للزومها الكلمة، وثبوتها في التصغير والتكسير. ومنهم من يلحقها بالمدودة بزيادة ألف فتقول: حَبْلَوِيَّ وَدُنْيَوِيَّ. وإن كان متحركاً نحو جَمَزِيَّ وَبَشَكِيَّ وجب حذفها لتنزل الحركة منزلة الحرف الخامس كما في قَدَمٍ وَسَقَرٍ في منع الصرف. فيقال في حُبَارِيَّ وَجَمَادِيَّ وسَمَانِيَّ: حُبَارِيَّ وَجَمَادِيَّ وَسُمَانِيَّ. وإن كان تأنيثه بالألف المدودة قلبت واوا مطلقاً، فتقول في صحراء وحمراء وساياء: صحراويَّ وحمراويَّ وسايائيَّ. وأشار إليه بقوله: وَإِنْ مَدَدْتَ قُلْتَ صَحْرَاوِيَّ. وإنما تعين القلب لامتناع حذفها وإقرارها. أما الحذف فلأنها قويت بتحريكها. وأما الإقرار فلئلا تقع علامة التأنيث حشواً. وأما تخصيص الواو فلأنها لو قلبت ياء لاجتمع ثلاث ياءات.

٨٤٥ وَإِنْ يَكُنْ عَلَى ثَلَاثٍ وَالْأَلْفِ آخِرُهُ أَصْلٌ فَلَيْسَ يَنْحَدِفْ

٨٤٦ تَقُولُ هَذَا رَحَوِيَّ مُبْدِلاً وَإِنْ يَزِدْ كَمَلْهَوِيَّ أُبْدِلاً

= ياءه وهو القياس، لأن الياء لا يطرد حذفها إلا فيما كانت فيه هاء التأنيث نحو جهينة ومزينة، إلا أن العرب آثرت في قریش الحذف لكثرة الإستعمال له فقالوا: قرشى.

وقد استشهد به كل من سيبويه ٧٠/٢، ابن السيرافي ٦٧٠، الإنصاف ٣٥٠، اللسان (قرش) ٢٢٦/٨، المخصص ٢٣٨/١٣، شرح المفصل ١١/٦.

٨٤٧ وإن تشأ فأحذف وقل ملهَي وقل بحتم الحذف مُصْطَفَى لما ذكر حكم ألف التأنيث أخذ في بيان التي لغير التأنيث وهي المنقلبة. فإن كانت الثالثة قلبت واوا فيقال في عصاروحى: عَصَوَى وَرَحَوَى. فالواو منقلبة عن ألف هي منقلبة عن واو أو ياء. فهي إذن بَدَل بَدَل. أما القلب فلا ن ياء النسب لما كان قبلها مكسورا لم يكن بد من حذف الألف أو قلبها لتعذر تحريكها، والحذف ممتنع لثلا يبقى الاسم المتمكن على حرفين فتعين القلب. وكان إلى الواو دون الياء، لثلا يجتمع ثلاث ياءات. وقوله: والألف آخره أصل يريد بدل أصل، فحذف المضاف لأنه قد علم أن الألف لا تكون أصلا في أسم متمكن ولا فعل مطلقا، بل تكون إما زائدة أو بدلا عن أصل. وفيه نظر. لأن الألف في الثلاثي لا يكون زائدا فلا فائدة في قوله أصل. وقيل فيه احتراز عن الألف الداخلة على الثلاثي. وقوله: فليس ينحذف يريد ما بيناه من أن الألف في الثلاثي لا يجوز حذفها. وإن كانت رابعة منقلبة عن حرف أصلي نحو ملهى ومغزى ومرمى. فلا جود قلبها واوا كالثلاثي فيقال مَلْهُوَى وَمَغْزَوَى وَمَرْمَوَى محافظة على الحرف الأصلي للفرق بين وبين الزائد كألف حبل. وقد جاء الحذف نحو ملهى ومغزى تشبيها للأصل بالزائد. وأشار إلى الوجه الأول بقوله: وإن يزيد كملهوى أُبدَلَا. وإلى الثاني بقوله: وأن تشأ فأحذف وقل ملهَي. وأجاز بعضهم مَلْهَوَى كَحَبْلَاوَى. وإن كانت خامسة فصاعدا فليس فيها إلا الحذف مطلقا فيقال مصطفَى ومرامَى ومستدعَى وقبعثرَى. وأشار إليه بقوله: وقل بحتم الحذف مصطفَى أى أنه يجب حذفها إذا كانت خامسة فصاعدا منقلبة كانت أو زائدة.

٨٤٨ وألف الإلحاق نحو أرطى تُبدله وأحذفه من حَبْطَى الألف المنقلبة عن حرف الإلحاق وإن كانت رابعة كان حكمها حكم المنقلبة عن أصل نحو أرطى ومغزى. فالأول ملحق بجعفر والثاني بدرهم. فتقول أرطَوَى ومغزَوَى بالقلب وهو اختيار المصنف وهو الأجود. ويجوز أرطَى ومغزَى

بالحذف تشبيهاً بألف حبل. ومنهم من يزيد ألف المد فيقول أرتاوى. وإن كانت خامسة وجب حذفها، لأنه لما وجب حذف الخامسة المنقلبة عن حرف أصلي كألف مصطفى. كان وجوب حذف الزائد الملحق به أولى. فتقول: حبنطى حبنطى وهو المراد من قوله وأحذفه من حبنطى وهو العظيم البطن، وألفه للإلحاق بسفرجل.

٨٤٩ وَهَمْزُ قُرَاءٍ أَصِيلٌ بَاقِي وَالْهَمْزُ ذُو الْإِبْدَالِ وَالْإِلْحَاقِ  
٨٥٠ كَهَمْزَةِ الْكِسَاءِ وَالْحِرْبَاءِ يُنْسَبُ كَالْقُرَاءِ وَالْحَمَرَاءِ

ما في آخره همزة وقبلها ألف زائدة وهو الممدود. أربعة أقسام لما مر في التثنية. أحدها: ماهمزته أصلية نحو قراء ووضاء بدليل وجودها في جميع تصارييف الكلمة. ويجب إثباتها في النسب فيقال قراءى ووضاءى. وقد جاء قبلها واوا تشبيهاً لها بالزائد وهو شاذ. وثانيها ماهمزته منقلبة عن حرف أصلي نحو كساء ورداء. والأجود فيها الإقرار بالأصلية فيقال كساءى ورداءى لأنها بدل عن أصل. ويجوز قلبها واوا نحو كساوى ورداوى لأنها لما لم تكن أصلية في الجملة أُجْرِيتْ مُجَرَى الزائد. وثالثها: ماهمزته منقلبة عن حرف الإلحاق نحو حرباء وعلباء. وفيها الوجهان: الإقرار بحرباءى وعلباءى كالأصلية إذ هي ملحقة بأصل. وقلبها واوا كالزائد نحو حرباوى وعلباوى وهى أقرب إلى القلب من الأصلية. ورابعها: ماهمزته زائدة للتأنيث نحو حمراء وصحراء وليس فيها إلا القلب في الأعراف. وقد مر بيانه. وإذا تقرر هذا فقلوه: وَهَمْزُ قُرَاءٍ أَصِيلٌ يريد أنها ليست بزائدة وقوله باقى: يريد أن الهمز ثابت في جميع تصارييفها كما مر من الدلالة على أصالتها. وقوله: والهمز والإبدال والإلحاق إشارة إلى المبدلة عن حرف أصل. والمبدلة عن حرف الإلحاق، ثم مثل لكل واحد من الضربين. فقال كهَمْزَةُ الْكِسَاءِ وَالْحِرْبَاءِ. لأن الأولى بدل من لام الكلمة وهو الواو. والثانية من الباء التى هى بازاء سين قرطاس لما مر. قوله: تثبت كالقراء والحمراء إشارة إلى جواز الوجهين. الإقرار كما تُقَرُّ الهمزة الأصلية فى قراءى. والإبدال كما

تبدل في حمراء. فكساءى وحرباءى كقراءى وكساوى وحرباوى كحمراوى. فما في آخره همزة قبلها ألف زائدة حينئذ طرفان وواسطة، فالأصلية لا يجوز فيها إلا الإقرار، والزائد للتأنيث يجب قلبها واوا في الأعراف فيهما، والمنقلبة عن أصل. والزائدة للإلحاق يجوز فيها الوجهان: الإقرار كالأصلية والقلب كالزائدة.

٨٥١ والياء في المنقوص واوا أُبدِلَتْ ثالثة كالعَمَوِيّ مُثِلَتْ  
٨٥٢ وإن تَزِدْ فَأَحِذْ وقل قاضِيّ ومنهم مَنْ قَالَ قَاضِيّ  
٨٥٣ إِذْ شَدَّ عَنْهُمْ فَتَحَ ثُعَلِيّ وَاللَّزْمُ الْحَذْفُ كُمُشْتَرِيّ

الياء في المنقوص إن كانت ثالثة نحو عم وشج فالنسب إليه كالثلاثي المقصور، لأنك تُبدِلُ من كسرة العين فتحة كما في نمر، وتقلب من الياء ألفاً فيصير عماً وشجاً كعصى ورخى ثم تقلب الألف واوا فتقول: عَمَوِيّ وشَجَوِيّ. وإن كانت رابعة كالقاضي والراعي والحاني، فالأجود حذفها لأن فتح ما قبل آخر الرباعي لما كان محمولا على فتح آخر تغلب. وكان إبقاء الكسرة فيه هو المختار لما مر. كان إبقاء كسرة المنقوص كذلك. وإذا كان ما قبلها مكسورا كانت ساكنة على حالها، وحينئذ يجب حذفها لئلا يلتقي ساكنان. فيقال قاضي وداعي وجاني قال:

كَأَنَّ رِيْقَتَهَا بَعْدَ الْكَرَى أَغْتَبَقَتْ صَرَفًا تُخَيِّرُهَا الْحَانِيّ حُرْطُومًا<sup>(١)</sup>  
ومنهم من يقول: قاضوى وغازوى وحانوى بالقلب. وعليه قول الشاعر:  
وَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَنَا دَرَاهِمُ عِنْدَ الْحَانَوِيّ وَلَا نَقْدُ<sup>(٢)</sup>

(١) القائل: لم أعر على قائله:

الشاهد في قوله: «الحاني» حيث جاء منسوبا مضافا أي ياء النسب كما ذكره الشارح.

(٢) القائل: الفرزدق: وقيل ثعلب وقيل أنه لذي الرمة، وقيل لأعرابي، وهو من الطويل. ويرويه سيبويه:

وَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَنَا  
دَوَائِنُ عِنْدَ الْحَانَوِيّ وَلَا نَقْدُ

الشاهد في قوله: «الحانوى» حيث نسب إلى الحانية تقديرا، وقلبت الياء واوا كما في النسبة إلى القاضي: قاضوي.

لأنه يبدل من الكسرة التي قبل الياء فتحة، كما أبدل من كسرة اللام في تغلب فتحة، فتقلب الياء ألفا ثم تقلب الألف واوا. وإن كانت خامسة فصاعداً وجب حذفها لزيادة الثقل كما كان في الألف خامسة، ومازاد عليها في المقصور، فيقال في مشتر ومستقضى ومستدع: مشترى ومستقضى ومستدعى. وأشار المصنف إلى القسم الأول بقوله: والياء في المنقوص واوا أبدلت ثالثة. ومثله بقوله كالعموى وكان يجب أن يقول: أبدلت ألفا ثم الألف واوا لما تبين. إلا أنه [ساهل]<sup>(١)</sup> في كلامه لأنها تقول بعد قلبها ألفا إلى الواو. وأشار إلى الثاني بقسمية: أما الحذف فقوله: وإن ترد فأحذف وقل قاضى. وهو المختار، وأما القلب فقوله: ومنهم من قال قاضوى. وعلل كون الحذف هو المختار دون القلب بقوله: ومنهم من قال قاضوى. وعلل كون الحذف هو المختار دون القلب بقوله: إذ شذ عنهم فتح تغلبى لما مر. وأشار إلى القسم الثالث بقوله: واللازم الحذف كمشتري أى يجب حذف الياء خامسة. وأعلم أنه إذا كان في آخر الاسم الثلاثى واو أو ياء قبلهما ساكن فإن لم تكن فيه تاء التأنيث لم تغير بالإتفاق. فيقال ظبى وغزوى في ظبى وغزو. ولأن حُكْمَهُ حُكْمُ الصحيح. وإن كان فيه تاء التأنيث ففيه خلاف. فسيبويه<sup>(٢)</sup> والخليل ذهباً إلى أنه في حكم المجرود عن التاء مطلقاً لأنها تحذف فيبقى كالذي لاتاء فيه. فيقال في ظبية وغزوة ظبى وغزوى. وذهب يونس<sup>(٣)</sup> والزجاج إلى أنه تغير بالقلب فيقال: ظبوى وغزوى فتحرك العين، وتقلب اللام ألفاً، فيصير كالنسب إلى عصى كراهة اجتماع الياءات في المؤنث، بدليل اثباتها في كرى. وحذفها من كريمة، ولأنه

= وقال سيبويه: إنه منسوب إلى الحانه وهي بيت الخمار.

وقد استشهد به كل من: سيبويه ٧١/٢، المحتسب ١٣٤/١، شرح المفصل لابن يعيش

١٥١/٥، المقرب ٦٥/٢، شواهد العينى ٥٣٨/٤، شرح التصريح على التوضيح ٣٢٩/٢،

شرح الأشموني ١٨٠/٤، اللسان (حنا) ملحقات ديوان ذي الرمة ٦٦٥.

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (ساهل) وهو تصحيف.

(٢) سيبويه ٧١/٢.

قد جاء عن العرب: قَرَوِيٌّ وَزَنَوِيٌّ في قرية وبنى زينة وهو عند سيبويه<sup>(١)</sup> من النسب الشاذ. وكان الخليل<sup>(٢)</sup> يعذر يونس<sup>(١)</sup> في ذوات الياء دون الواو، ولأن قلب الياء يزيد اجتماع الياءات بخلاف الواو. فإن فيه زيادة حركة بلا فائدة.

٨٥٤ وَرَدَّ مَاتَحْدَفَ مِثْلَ أَخَوَيْ وَدَمَوِيٍّ إِنْ تَشَأْ وَشَفَهِيٍّ  
٨٥٥ فِي شَفَةِ وَأَلْسَبَ إِلَى أَسْتِ سَتَهِيٍّ كَذَا إِلَى شِيَةِ أَلْسَبَ وَشَوِيٍّ  
٨٥٦ وَقَدْ يَقُولُ بَعْضُهُمْ وَشِيٍّ وَأَلْسَبَ لِمِثْلِ عِدَةِ عِدِيٍّ  
٨٥٧ وَأَلْسَبَ إِلَى شَاةٍ فَقُلْ شَاهِيٍّ أَمَّا إِلَى مَاءٍ فَقُلْ مَائِيٍّ  
٨٥٨ وَمِثْلَ لَا إِذَا نَسَبْتَ مُدَّةً تَقُولُ لَاِئِيٍّ كَالِإِسْمِ رُدَّةً

الإسم المتضمن لا يكون على حرفين إلا وقد حذف منه. إما فاؤه أو عينه أو لامه فإذا نسبت إليه فمعه ما يجب فيه الرد. ومنه ما لا يُرد. ومنه ما يجوز فيه الأمران. أما محذوف اللام فلا يخلو إما أن لا يعوض عنه، أو يعوض فإن لم يعوض فإما أن يجب رُدُّه في التثنية أو الجمع بالألف والتاء أو لا يجب رده فيهما. فهذه ثلاث أقسام لمحذوف اللام. الأول: الواجب الرد في التثنية من غير عوض نحو أخ وأب. ويجب رد لامه في النسب. فيقال أخوي وأبوي لوجوب رده في التثنية نحو أخوان وأبوان، بل النسب أقوى من التثنية على تغيير اللفظ، وأشار المصنف إلى هذا القسم بقوله: ورد ماتحدف مثل أخوي. وقالوا في النسب إلى ذى مال ذروي. برد المحذوف وإن لم يرد في تثنية المذكور لوجوب رده في تثنية المؤنث نحو ذواتا مال كما تقدم بيانه. وقالوا في النسبة إلى فم فَمِيٍّ وفَمَوِيٍّ كما قالوا: فمان وفموان. الثاني: ما ليس بواجب الرد في التثنية ولا معوض منه نحو: دم ويد<sup>(٢)</sup> فلا يجب رده في النسب. فإن شئت قلت: دمويّ ويديّ

(١) سيبويه ٧١/٢.

(٢) يقول المبرد في المقتضب ١٥٢/٣: «..أما الأخفش فيقول يدي ويدي ويقول أن أصل (يد) فعل، فإن أردت ماذهب رجعت بالحرف إلى أصله فهذا قوله في كل هذا». ويقول ص ١٥٦: «..وكان أبو الحسن الأخفش يقول في النسب إليها وشي لأنه إذا أردت ماذهب من الحرف رددته إلى أصله، وثبتت الياء لسكون ما قبلها..».

برد اللام، وإن شئت قلت دَمِي وَيَدِي من غير رد. وإليه أشار بقوله. وَدَمَوِيَّ إِن تَشَأْ. أى أنت مخير بين الرد وعدم الرد. أما الرد فلأن النسب لما قوى على رد لام ما كثرت حروفه من المعتل، قوى على ما قلت حروفه منه. وأما عدم الرد فلعدم التثنية فإنه يقال فيها: يدان ودمان إلا في ضرورة الشعر كما مر. واختلف فيما هو ساكن العين من هذا النحو. فسيبويه<sup>(١)</sup> يحركه بالفتح جَبْرًا له لما دخله من الحذف قبل الرد. وأبو الحسن يسكنه لأنه الأصل. وكذلك شفة فإنه يجوز أن يُنسَبَ إليها برد اللام التي هي الهاء بدليل جمعها على شفاه، وتصغيرها على شفية. فيقال شَفَهِيَّ لما مر، وبعدم الرد فيقال شَفِيَّ. وإنما لم يجب الرد لعدم وجوبه في التثنية، ولذلك عطفه على قوله: ودموى أن تشأ وشفهي. وقيل لم يسمع فيها في النسب إلا الرد. وقالوا في ثبه ثَبِيَّ وَثَبَوِيَّ. لقولهم ثابت في الجمع. وقالوا عَضَوِيَّ في عضة لقولهم عضوات على تقدير كون لامة واوا على تقدير كونها هاء فلا يلزم الرد. فيقال: عضى وعضهى. الثالث: ما عُرِضَ عن لامة وهو إما همزة الوصل أو التاء. أما الهمزة فنحو: آسَتِ وآبن وآسم. فإن حذف العوض ردت اللام لثلاث يبقى على حرفين فيقال: ستهى وبنوى وسموى. وأشار إليه بقوله: وأنسب إلى ست ستهى. وإن لم يحذف لم يرد لامتناع الجمع بين العوض والمعوض منه. ويجوز في ابنم بنوى. برد اللام وحذف الزائد. وأبني من غير رده، ولا حذف الزائد وأما التاء فنحو بنت وأخت. فسيبويه<sup>(٢)</sup> يحذف التاء ويرد اللام. فيقول بنوى وأخوى تشبيها لها بتاء التأنيث لأن ماهى فيه مؤنث، ولأن اللام يُرَدُّ في الجمع والتصغير. فيقال بنوات وأخوات وبنية وأخية. ويونس يقر التاء ولا يرد اللام فيقول: بنتى وأختى لأن التاء لما سكن ما قبلها جرت مجرى الأصل، إذ تاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا أو في حكمه. ولهذا يوقف عليها بالتاء وأما محذوف الفاء فإن كان لامة معتلا وجب رد التاء لامتناع وجود آسم معرب

(١) سيبويه ٧٣/٢.

(٢) سيبويه ٨١/٢.



على حرفين ثانيهما ياء. وذلك نحو شية وأصلها وشية. فلما حذفت الفاء التي هي الواو عوضت منها التاء واختلف في النسب إليها بعد الإتفاق على الرد. فسيبويه يرد الواو التي هي الفاء مكسورة، ويبدل من كسرة العين التي هي الشين فتحة فتقلب اللام ألفاً، والألف واوا، فيقال وشوى. والأخفش يحذف حركة العين مطلقاً ويرد الكلمة إلى أصلها. إذ أصلها الإسكان اجماعاً فيقال: وشى بسكون الشين. والمصنف أشار إلى مذهب سيبويه<sup>(١)</sup> أولاً بقوله: كذا إلى شية انسب وشوى. وإلى مذهب الأخفش ثانياً بقوله: وقد يقول بعضهم وشى. والواو مكسورة على الرأيين معاً. وكذلك الحكم عندهما في كل ما كان معتل الفاء واللام نحو دية. فيقال على الأول ودوى، وعلى الثاني ودئى.

فإن قيل: كيف جاز أن يقال شية ودية فتبقى الكلمة مع الياء على حرفين ولا يجوز مع ياء النسب وهو في قوة حرفين لكونه مشدداً؟ قيل: إنما رد مع ياء النسب دون التاء لأن النسب عارض، ولأنه باب تغيير، وإن لم يكن لأمه معتلاً نحو عدة وزنة لم ترد ألفاً لبعدها من محل التغيير وهو الطرف. فإنها لما كانت الياء فيها متطرفة وهي ضعيفة لقبولها التغيير قويت برد الفاء. وأشار إليه بقوله: وأنسب لمثل عدة عدى. وأما قولهم: عدوى وزئوى فمحمول على القلب. أعنى قلب الفاء إلى موضع اللام. فالوزن علفى. وأما شاة في قوله: وانسب إلى شاة فقل شاهى. فهي واحد الشاء والنسب إليها شاهى برد الهاء التي هي اللام، وتبقى الألف لأن الرد عارض، ويبدل على كون لامها هاقولهم في الجمع شياة. وفي التصغير شوية. وهي من قسم محذوف اللام الواجب الرد. وإنما وجب رد اللام لثلاث تبقى الكلمة بعد حذف التاء على حرفين ثانيهما ألف. وشاء الجمع ينسب إليه شاوى. قال:

فَلَسْتُ بِشَاوِيَّ عَلَيْهِ دَمَامَةٌ<sup>(٢)</sup>

(١) سيبويه ٧٩/٢ — ٨٢.

(٢) القائل: لم أعتز على قائله وعلى تمام البيت.

الشاهد في قوله: «شاوى» حيث جاءت نسبة إلى شاء فقال شاوى وهذا ما ذكره الشارح.

وأما ماء فلامه هاء بدليل جمعه على أمواه. وقولهم: ماهت الركبة تموه موها. فأبدل من الهاء التي هي اللام همزة، وقلبت الواو ألفا، فهو كشاء في الإبدال والقلب. إلا أن النسب إليه يجوز فيه إقرار همزة وإبدالها. فيقال: مَائِي وَمَاوِي. بخلاف شاء. وأما قوله: ومثل لا إذا نسبت مُدَّة. فأعلم أنه إذا سمي بمثل لاوما وهو ماكان على حرفين، ثانيهما ألف مطلقا، فلا بد من زيادة ألف أخرى لامتناع كون المعرب على حرفين ثانيهما حرف مد فتقلب الألف الثانية همزة لامتناع اجتماع ألفين. فإذا نسبت إليه ففيه وجهان، الإقرار والقلب، لآءى وماءى، ولاوى وماوى. لأن الهمزة بدل عن حرف زائد. ومن زاد الهمزة من أول وهلة قال: لاءى باقرارها. وإن قال لاوى كان كقراوى. وكذلك تفعل بما إذا كانت اسما. وذا للإشارة. فقد ظهر أنه يرد بالزيادة إلى ثلاثة أحرف كعِدَّة حروف الاسم وهو معنى قوله كالإسم رده.

٨٥٩ وَالسِّبْ بَوَاوٍ لَعَلِّيَّ عَلَوِيَّ كَذَا إِلَى أُمِّيَّةَ أَنْسَبَ أُمَوِيَّ  
٨٦٠ وَإِنْ نَشَأَ قُلْتُ أُمِّيَّ بِشَدِّ وَالْأَجُودُ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي وَزُدْ  
إذا نسب إلى مثال فاعيل وفعيلة بضم الفاء وفتحها واللام فيهما معتل نحو:  
على وقصى وصبرية وأمية استوى مافيه التاء وماليست فيه في حذف الياء الزائدة،  
وإبدال الكسرة التي على العين فتحة فيها هي فيه كما في نمر، وقلب اللام ألفا  
لتحركها وأنفتاح ما قبلها، وقلب الألف واوا كما فعل في عصى ورحى. فيقال  
عَلَوِيَّ وَقُصَوِيَّ. فالواو في على منقلبة عن ألف مبدلة على ياء مبدلة عن واو،  
لأنه من العلو. ويقال: ضرورى وأموى بحذف الياء لما مر. وأمية قبيلة من قريش  
وهي تصغير أمة وأصلها أموة فلما صغرت ردت إلى الأصل، فأجتمعت الياء  
والواو. وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت فيها ياء التصغير.  
وفي النسب إليها وجهان: أحدهما وهو الأجود كما ذكر المصنف: حذف الياء  
الأولى، لأنها زائدة فتقلب الياء الأخيرة ألفا لانفتاح ما قبلها فيصير إما بوزن هدى  
ثم يبدل من الألف واوا فيقال أموى. وثانيهما: إثباتها لأن الياء المشددة لما

سكن ما قبلها لم يستثقل الإعراب عليها، كما لم يستثقل على التي قبلها ساكن. فقالوا: أميى كما قالوا ظبيى. وقد حكى هذا القول سيبويه<sup>(١)</sup> عن يونس<sup>(٢)</sup>.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي تَحِيَّةٍ: تَحْوَى فَأَجْرُهَا مَجْرَى عَلَى وَضْعَةٍ وَأَمِيَّةٌ فِي حَذْفِ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ وَالْقَلْبِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْوِزْنِ مُخَالَفَةً لَهَا لِأَنَّ الْمَوْجِبَ لِلْقَلْبِ هُوَ الثَّقَلُ لَمَّا كَانَ مَوْجُودًا لَمْ يَعْتَدَ بِالْوِزْنِ. وَقَالُوا فِي مَرْمَى اسْمٌ مَفْعُولٌ مَرْمَى بِحَذْفِ الْيَاءِ الْمَشْدُودَةِ لِلثَّقَلِ، وَالْإِثْنَانِ بِيَاءِ النَّسَبِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُ السَّاكِنَةَ الَّتِي هِيَ بَدَلٌ مِنْ وَاوٍ مَفْعُولٍ، وَيَفْتَحُ مَا قَبْلَ الْيَاءِ فَتَنْقَلِبُ أَلْفًا، ثُمَّ يَقْلِبُهَا وَاوٍا فَيَقُولُ: مَرْمَوَى.

٨٦١ وَأَنْسَبُ أَسِيدِيًّا إِلَى أَسِيدٍ وَفِي مُهَيِّمَى الْيَاءِ أَرْزُدُ إِذَا [نَسَبَ]<sup>(٢)</sup> إِلَى اسْمٍ قَبْلَ آخِرِهِ يَاءٌ مَشْدُودَةٌ نَحْوُ: هَيْنٌ وَمَيْتٌ وَأَسِيدٌ وَهُوَ تَصْغِيرُ أَسُودَ. وَالْأَصْلُ أَسِيدُ فَقَلِبْتَ الْوَاوَ يَاءً لَوْ قَوَّعَ يَاءُ التَّصْغِيرِ قَبْلَهَا سَاكِنَةً وَأَدْغَمْتَ يَاءَ التَّصْغِيرِ فِيهَا، حَذَفْتَ الْيَاءَ الْمُتَحَرِّكَ فَيَقَالُ هَيْنَى وَمَيْتَى وَأَسِيدَى. وَإِنَّمَا حَذَفْتَ الْمُتَحَرِّكَ دُونَ السَّاكِنَةِ هَرَبًا مِنْ أَجْتِمَاعِ يَاءَيْنِ وَكُسْرَتَيْنِ. وَهُوَ فِي

(١) يقول سيبويه ٧٤/٢ — ٧٥ مايلي: «باب الإضافة إلى كل اسم آخره ياء وكان الحرف الذي قبل الياء ساكناً، وما كان آخره واواً وكان الحرف الذي قبل الواو ساكناً، وذلك نحو: ظبيى ورمى وغزو ونحو. تقول: ظبيى، ورمى وغزو ونحوى ولا تغير الياء والواو في هذا الباب لأنه حرف جرى مجرى غير المعتل. تقول: غزو فلا تغير الواو كما تغير في غير، وكذلك الإضافة إلى نحى والعرى. فإذا كانت هاء التأنيث بعد هذه الياءات فإن فيه اختلافاً. فمن الناس من يقول في رميه: رمى وفي ظبية ظبيى وفي دميهِ دميى، وفي فتية: فتى وهو القياس من قبل أنك تقول: رمى ونحى، فتجرى مجرى مالا يعتل نحو: درع وترس ومتن، فلا يخالف هذا النحو، كأنك أضفت إلى شيء ليس فيه ياء وحدثننا يونس أن أبا عمرو كان يقول في ظبية ظبيى ولا ينبغى أن يكون في القياس. وأما يونس فكان يقول في ظبية: ظبوى وفي دميهِ: دموى وفي فتية: فتوى. فقال الخليل: كأنهم شبهوها حيث دخلتها الهاء بفعلته. هذا قول الخليل. وزعم أن الأول أقيسها وأعرها..»

(٢) هكذا في (ق) وفي الأصل (ص) (نسب) والأصح ما ذكر هنا لأن جواب إذا مقترن بالتاء (حذفت)

غاية الثقل، ولأنهم إذا أرادوا التخفيف في غير النسب، لم يحذفوا إلا المتحركة نحو ميت وهين. قال سيبويه<sup>(١)</sup>: ولا أظنهم قالوا طائئ إلا فرارا من طيئ. وذلك لأن وزنه فيعل، لأمه همزة وقلبها ياء مشددة. فإذا نسب إليه حذفت الياء الثانية على الأصح، فيبقى طيى مثل سيدى. فتقلب الساكنة ألفا آجتزاء بأحد الشرطين. وأما مُهَيِّم تصغير مُهَوِّم وهو النائم مطلقا فلا يقال فيه إلا مهيمى بإثبات الياء المشددة، وزيادة أخرى للتعويض. لأنه في التصغير يحذف منه الواو الأولى الساكنة، لأن الإسم بها خرج عن مثال التصغير، وتبدل التي بعدها ياء. وقد تقدم أن التعويض في مثل هذا جائز. فإذا نسب إليه صار التعويض واجبا لبعد الياء المشددة بياء التعويض عن الطرف، وإلا للزم حذف المتحركة كما في سَيِّد ومَيِّت. فيؤدى إلى حذف حرفين من الكلمة. أحدهما: أحد الواوين في مهموم لتناهى مثال التصغير، والآخر المنقلب عن الواو وهو إجحاف بها. وإذا امتنع حذف الياء المشددة وهى ياء التصغير مع الياء المبدلة من عين الكلمة، وجب رد ياء التعويض، اجتمع في الكلمة مع ياء النسب خمس ياءات. وأما مهم اسم الفاعل من هيمة الحب فالنسب إليه مهيمى بحذف الياء المتحركة لأنه كسيد وميت.

٨٦٢ وارْذُذْ إِلَى الْفَرْدِ الْجُمُوعُ فِي النَّسَبِ

إِلَى رَجَالٍ رَجُلِي قُلْ تُصِيبُ

٨٦٣ كَذَا إِلَى زَيْنَيْنِ زَيْنِي أَلْسُبُ

وَمَثَلُ ذَاكَ الْمُتَثْنَى أَوْجِبُ

٨٦٤ إِلَّا إِذَا كَانَ اسْمُ جَمْعٍ عَلَمًا

فَلَا تُغَيِّرُهُ إِلَّا لَا يُتَهَمَا

٨٦٥ نَحْوُ كِلَابِي مَغْفِرِي

مَدَائِنِي وَكَأَبْنَاوِي

(١) سيبويه ٨٥/٢.

٨٦٦ وَأَلْسُبُ إِلَى يَزِينَنَ يَزِينِي  
وَقَدْ يَقُولُ بَعْضُهُمْ يَزِي  
٨٦٧ كَذَا نَصِيْبُنْ وَقَسَرِيْنْ  
وَمِثْلُهَا بِالْوَاوِ مَا طُرُونْ

الجمع إما أن يكون له واحد من لفظه أولاً. فإن لم يكن له واحد من لفظه نسب إليه من غير تغيير نحو رَهْطِي ونَفَرِي ونَسَوِي ومَذَاكَرِي وَعَبَادِيْدِي، لأنه لا واحد له يُرَدُّ إليه. وإن كان له واحد من لفظه فلا يخلو إما أن يكون جمعاً مكسراً أو مصححاً. أما الأول فإن لم يُعَلَّقْ علماً على واحد رُدَّ إلى واحده في النسب. فيقال في رجال رَجُلِي، وفي مساجد لرجل يلازمها مَسْجِدِي. وفي الفرائض والصحائف فرضي وصحفي كحفي، لأن الواحد فريضة وصحيفة. وإنما وجب رده إلى الواحد، لأن النسب لما كان يرد الاسم إلى الوصفية والوصف هنا لواحد، وجب رده إلى المفرد لئلا يؤدي إلى وصف الفرد بالجمع وهو باطل، ولأن المقصود من النسبة إلى الجمع معرفة جنس المنسوب إليه. وأن المنسوب ملابس له، وذلك يحصل بلفظة الواحد مع خفته، وإن علق بالنقل فلا يرد إلى الواحد بل يترك على لفظ الجمع من غير تغيير، لئلا يحصل اللبس بين الجمع والواحد المسمى به، وكذلك إذا غلب على قوم بأعيانهم حتى صار كالعلم عليهم. وهو جمع. فإنه لا ينظر فيه إلى الجمعية، فلا يرد إلى الواحد. وأما الثاني وهو جمع المصحح، فإن كان مؤنثاً بالألف والتاء حذفاً مطلقاً. فيقال في مسلمات وهنديات: مُسْلِمِي وَهِنْدِي. وإنما حذفاً لئلا تقع تاء التانيث حشواً لأنهما يفيدان الجمع والتانيث، والقياس إبقاؤه على صيغة الجمع. ولذلك إذا سمى رجل بجفنيات قيل في النسب إليه جَفْنِيّ بفتح العين لأنه لم يرد إلى الواحد. ولو نسب إليه جمعاً ل قيل في النسب إليه جَفْنِيّ بسكونها فرقاً بين كونه جمعاً وبين كونه منقولاً إلى العلمية. وإن كان مذكراً بالواو والنون فإن لم يجعل علماً لشيء وجب رده إلى الواحد. فيقال في الزيديين والمسلمين: زَيْدِي وَمُسْلِمِي

بحذف علامة الجمع لئلا يؤدي إلى وصف المفرد بالجمع لما مر، ولئلا يؤدي إلى اجتماع إعرابين في اسم واحد، وكذلك في المثني. فإنه يجب رده إلى واحد للعلة المذكورة. وإن علق الجمع المصحح علما لشيء، فإن جعل النون معتقب الإعراب، لم تحذف علامة الجمع لأن إعرابه بالحركات بمنزلة إعراب المفرد لزوال معنى الجمع. فيقال في زَيْدَيْن: زَيْدَيْنِي ويصرف لأجل ياء النسب، وإن لم يجعل معتقب الإعراب، بل حكى إعرابه وجب الحذف لما تقدم. وقد جاء الوجهان في نحو: نصيبين وقنسرين ويبرين. وهي أعلام على مواضع معينة<sup>(١)</sup> وإذا تقرر هذا فلنرجع إلى تفسير ألفاظ الكتاب فقوله: واردة إلى الفرد الجموع في النسب. يريد به ما تقدم من وجوب رد الجمع إلى الواحد في النسب، وكان ينبغي أن يقول فيما له واحد لتخرج عن أسماء الجموع كما مر. وكأنه استغنى عن ذلك بالمثال في قوله: إلى رجال رجلى. فمثل بالجمع الذي له واحد من لفظه وهو جمع التكسير فعلم بذلك مراده. وقوله: كذا إلى زَيْدَيْن زَيْدِي آنسب. إشارة إلى الجمع المصحح ووجوب رده إلى الواحد، كما في جمع التكسير. وحذف منه علامة الجمع قوله. ومثل ذاك في المثني أوجب. يريد أنك توجب رده إلى الواحد. وحذف علامة التثنية منه لما مر. فيقال في الزيدان والمسلمان: زَيْدِي ومسلمي. قوله: إلا إذا كان اسم جمع علما. هو استثناء من قوله: واردة إلى الفرد الجموع. ولعنى أن الجمع يرد إلى المفرد إلا إذا جعل علما. قوله: لئلا ييهما إشارة إلى علة امتناع رد الجمع المسمى به إلى الواحد، وهي حصول الإيهام أى اللبس في المنسوب، فلا يعلم أهو منسوب إلى الجمع أم إلى واحد مسمى بالجمع. ثم أخذ يمثل بالجمع المسمى به فيقال نحو: كلابي إلى قوله مدائني. أما كلاب فأسم رجل، فيقال في النسب إليه كلابي. وأما معافر بفتح الميم فهو أخو تميم بن مسرد النسب إليه: معافري. ومعافري<sup>(٢)</sup> أيضا بلد باليمن.

(١) سبق إعطاء لمحة عن هذه الأماكن.

(٢) في متن الألفية: كلابي معافري مدائني.

مدينة يمنية قديمة كانت موجودة ثم زالت مع الأيام وأطلق اسم جديد على المنطق الموجودة فيها واسم المنطقة الآن لواء تعز.

وأما المدائن: فهو علم على البلدة المعروفة بالعراق. فيقال في النسب إليها مدائني. وأما قوله وكأبناوى فمعناه ماذكرنا أولاً وهو أن الجمع إذا غلب على قوم بأعيانهم حتى صار كالعلم عليهم لم ينظر فيه إلى الجمعية. فلا يرد إلى الواحد للعلة المذكورة، فيقال في الأنصار: أنصارى، وفي الأبناء أبناء سعد بن زيد مناة أبناوى وهم خمسة: عبد شمس وجشم وكعب وعوف وعوانه. وأما أبناء فارس فالنسب إليهم بالرد إلى الواحد. قوله: كذا نصيين وقسرين إشارة إلى عدم رد الجمع السالم إلى الواحد إذا سمي به، وإلى مجاء فيه الوجهان منه. لأن من جعل الإعراب على النون قال: نصييتى وقسرينى وبيرينى وصرفها. والياء لازمة قبل النون مطلقاً. ومن حكى الجمع قال: ييرى ونصبيى وقسريى بحذف علامة الجمع مطلقاً. وأما قوله ومثلها بالواو ماطرون. فيريد أنها مثل نصيين وقسرين وبيرين في جعل النون معتقب الإعراب تارة والحكاية أخرى. إلا أن تلك إذا جعل النون معتقب إعرابها لا يكون إلا بالياء، لأنها أخف من الواو، ولأنها لا تدل على إعراب معين. وماطرون لا يكون إلا بالواو. فماطرون حيثئذ تماثلها من وجه وتخالفها من وجه. وأعلم أن حكم المثني إذا سمي به كقولهم: خليلان أسم رجل والسبعان أسم موضع حكم الجمع المصحح فمن جعل النون معتقب الإعراب. قال: خليلاننى وسبعاننى. وعلى هذا يحمل بجراننى في النسب إلى البحرين. ولو نسب إليه على الوجه الآخر لا لتبس، وبالنسب إلى البحر. ومن حكى التثنية قال: خليلى وسبعى بحذف علامتها.

٨٦٨ وأخِذْ مِنْ مُضَافٍ ثَانِيٍ أَتَيْنِ      مِثْلَ الْمُرَكَّبِ الَّذِي فِي أَسمَيْنِ  
٨٦٩ ثَقُولُ عَبْدِي وَبَغْلِي وَقَسْ      وَفِي الْمُضَافِ ذَاكَ طَوْرًا يَنْعَكِسُ  
٨٧٠ فِي كُلِّ مَا تَعْرِفُهُ بِالثَّانِي      كَأَبْنِ الزَّيْرِ وَيَنِي شَيَّانِ  
٨٧١ فَقُلْ زَيْرِي وَشَيَّانُونَ      وَشَدُّ فِي الْمُضَافِ عَبْقَسُونَ  
٨٧٢ وَغَبْشَمِيَّةٌ وَغَبْدَرِي      مِثْلَ شَدُوذِ قَوْلِهِمْ حَارِي  
المركب ضربان. مضاف وغير مضاف. أما المضاف فلا يخلو المضاف إليه

من أن يقصد به مسمى بعينه أو لا يقصد به مسمى. بل جعل المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة. فإن كان الثاني حذف المضاف إليه وهو ثاني اثنين في قوله: وأحذف من المضاف ثاني اثنين، وأنسب إلى الأول فيقال في عبد القيس وأمريء القيس عبدى وامرئى. قال:



يتعرف بالثاني لاينسب إلى المضاف إليه لأن الكنى لا يتعرف الأول منها بالثاني. وينسب إلى المضاف إليه، وقد يصاغ منها آسم وهو أن يتركب من بعض حروف المضاف وبعض حروف المضاف إليه، وينسب إليهما فيقال في عبد القيس: عبقي وفي عبد الدار عبدري. وفي عبد شمس: عبشمي. قال:

وَلَضَحْتُ مَنَى شَيْخَةَ عَبْشَمِيَّةَ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبِيلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا<sup>(١)</sup>

وهو مقصور على السماع فلا يقاس عليه وهو المراد بقوله: وشذ في المضاف عبقيون إلى قوله وعبدري. وأما غير المضاف ينسب إلى صدره مطلقاً فيعرف فيقال في معدى كرب، وعلبك معدى وعلبي، وفي تأبط شرا وبرق نحره: تأبطي وبرقي. وإنما حذف الثاني من المركب لتنزله منزلة تاء التأنيث، والحق به المحكى. وأجاز الجرمي<sup>(٢)</sup> النسب إلى الثاني فيقال كربى وبكى. ومنهم من ينسب إلى الإسمين معا فيقول معدى كربى. قال:

تَزَوَّجْتُهَا زَامِيَةً هُرْمُزِيَّةً.....<sup>(٣)</sup>

(١) القائل: عبد يغوث بن وقاص الحارثي من قصيدة له من الوافر قالها حين وقع أسيراً لبني تميم. الشاهد في قوله: «عبشمية»، حيث جاء بهذه اللفظة منسوبة لعبد شمس. وفيه شواهد أخرى ففي قوله: شيخه حيث جاء بتاء التأنيث مع شيخ وذلك للتفريق بين المذكر والمؤنث في الجنس، حيث تأتي تاء التأنيث على عشرة أنواع ومنها التاء التي وردت في الشاهد للفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس.

وفيه شاهد آخر: في قوله: «لم ترى» فإنه إذا كان مضارع الفعل رأى معتل اللام كان ثبوت حرف العلة مع الجازمة شاذاً. وقد خرجت على وجهين:

الأول أنه جاء على الضرورة والثاني أن يكون على لغة من قال: راء مقلوب رأى فجزم فصارت قرأ ثم خففت الهمزة فقلها ألفاً لانفتاح ما قبلها وهذه لغة مشهورة. وقد استشهد به كل من: الأشموني ١٠٣/١، المفضليات ١٥٨، شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٥، ١١١/٩، ١٠، ١٠٤، ١٠٧، المغنى ١٨٨، ٢٧٨، المحتسب ٦٩/١، أمالي القالي ١٣٢/٣، جمل الزجاجي ٢٥٧.

(٢) المخصص ٢٤٢/١٣، شرح الشافية ٧١/٢ — ٧٧.

(٣) القائل: مجهول وهو من الطويل، وتما البيت:

وقد ركبو من الإسمين آسما واحدا فقالوا حضرمي كما قالوا عبدي. وإذا سمي بالعدد حذف الثاني في الأعراف. فيقال في خمسة عشر خمسي وفي اثني عشر اثني أو ثنوي، بإعادة اللام كما يقال آسمي وسموي ولا تنسب إليه إلا إذا كان علما، لئلا يلتبس بالعدد المفرد، لأنه إذا نسب إليه وهو علم كان معلوما للمخاطب فلا يحصل لبس. وقد جاء النسب إلى كان واسمها. قال:

وَمَا أَنَا كُنْتُيَ وَمَا أَنَا عَاجِنُ ..... (١)

وهو على خلاف القياس. لأن القياس إذا نسب إلى الفعل يحذف ماعده كالجمل المحكية فقياس النسب إلى كان: كوني بجذف الضمير ورد اللام قوله مثل: شذوذ قولهم حاري معناه أن عبقسيا وعبشمية ونحوهما في الشذوذ مثل شذوذ حاري كما يذكره في البيت التالي لما فيه ذكر حاري.

٨٧٣ كَذَا سَلِيقِي إِلَى السَّلِيقَةِ وَهَذَلِي خَالِفَ الطَّرِيقَةِ

٨٧٤ وَحَذَفُ إِحْدَى يَأَى النَّسْبَةِ فِي مِثْلَ يَمَانٍ غَوْضُوا بِالْأَلِفِ

= تَزَوَّجَتْهُ رَامِيَّةُ هُرْمَزِيَّةُ

يَفْضِلُ الَّذِي أُعْطِيَ الْأَمِيرَ مِنَ الرَّزْقِ

الشاهد في قوله: «رامية هرمزية» حيث أن أصلها رامهرمز وهي بلدة من نواحي خوزستان، ولما نسب الشاعر إليها وهو علم مركب الحق ياء النسبة في كل جزء فقال: رامية هرمزية وهذه النسبة على رأي بعض النحاة. والنسبة المشهورة رامِي، لأن المركب ينسب إلى صدره. ويجوز أن يقال هرمزي. والنسبة هنا على الجزئين نادرة وضرورة. وقد استشهد به كل من شرح الشافية ١١٥، المخصص ٢٤٣/١٢، ١١٩/١٧، المقرب ٥٨/٢، شرح شواهد الشافية ١١٥، التصريح ٣٣٢/٢، الأثموني ١٩٠/٤.

(١) القائل: الأعشى وهو من الطويل. وتام البيت:

وَمَا أَنَا كُنْتُيَ وَمَا أَنَا عَاجِنُ

وَشَرُّ الرَّجَالِ الْكُنُتِيُّ وَعَاجِنُ

الشاهد في قوله: «كنتي» حيث نسب الشاعر هنا إلى كان وهي جملة.

وعادة العربي أن يحذفوا لياء النسب عجز المركب غير المضاف.

وقد استشهد به كل من: ابن يعيش في شرح المفصل ١٤١/١، ٧/٦، المقرب ٨٦، الهمع

١٩٣/٢، الدرر ٢٢٩/٢، الأثموني ١٨٩/٤، اللسان (عجن، كون).

قد شذت ألفاظ في النسب. فجاءت على غير القياس فلا تؤخذ إلا سماعا. فمنها حارى في النسب إلى الحيرة. كما ذكر أولا. والقياس حيرى، لأنه لا يحذف منه في النسب إلا التاء. وإنما ألحقوه ألفاً لئلا تتوالى الكسرات والياء، وكأنهم نسبوا إلى حار كما في زينة: زانى. وقد جاء حيرة. قال:

كَأَنَّ حَيْرَةَ غَيْرِي مَلَحِيَّةٌ بَانَتْ ثَوَعْرُوهُ مِنْ نَحْتِهِ لَهَبًا<sup>(١)</sup>  
ومنها سليقى في النسب إلى السليقة. وقوله كذا سليقى إشارة إلى الشذوذ الذى في حارى. والقياس سَلَقَى كَحَنْفَى لأن فعيلة لا ينسب إليها إلا بحذف الياء وإبدال كسرة العين فتحة كما مر. والسليقة الطبيعة، والسليقى الذى يتكلم بالطبيعة معربا. قال:

إِنَّ السَّلِيْقَةَ لِلنَّحْوَى إِنَّ جُمُعَا كَلَمَاءٍ فِيهِ لِحَرِّ النَّارِ إِطْفَاءُ<sup>(٢)</sup>  
ومنها هذلى وهو عكس سليقى، لأن فعلا إذا لم يكن فيه تاء التانيث لا تحذف منه الياء كقرشى في النسب إلى قریش. فالأصل في النسب إلى هذيل: هَذَلِيّ وهو هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر. ومنه قوله:  
هَذَلِيَّةٌ تَدْعُوا إِذَا هِيَ فَاحَرَتْ أَبَا هَذَلِيًّا مِنْ غَطَارِفَةٍ نُجْدِ<sup>(٣)</sup>  
وقد جمع فيه الوجهين. ومنها يمان في المنسوب إلى اليمن فحذفوا إحدى

(١) لم أعر على قائله:

الشاهد في قوله: «حيريه» حيث جاءت منسوبة إلى حار. ولم أعر عليه في المراجع التي اطلعت عليها.

(٢) القائل: غير معروف، لم أعر عليه.

الشاهد في قوله: «السليقة» حيث استشهد الشارح هنا على المعنى اللغوي للسليقة التي تفيد الطبيعة والمتحدث باللغة السليمة معربا ودون عناء.

(٣) القائل: غير معروف:

الشاهد في قوله: «هذيلية، أبا هذليا» فقد استشهد به الشاعر في موضعين فقد جاء في قوله: «هذيلية» بآثبات الياء فيها بينما حذفها (الياء) من الكلمة الثانية «أبا هذليا» والقياس في مثل هذا إبقاء الياء وعدم حذفها وهذا ما يؤيده سيبويه.

وقد استشهد به كل من: الفصل ١٠٨، شرح المفصل ١٠/٦، الإنصاف ٣٥١.

الياءين وعرضوا منها الألف، لأنه قد عهد من قوانين العربية أن الياءين من علاقة النسب دون الألف، وكذا شاءام وتهام في النسب إلى الشام وتهامة. ولا تشدد الياء مع الألف لامتناع الجمع بين العوض والمعوض منه. ومنهم من قال: يمانى وشامى وتهامى. فشدد الياء مع الألف. فعلى هذا لا يكون الألف عوضا. وقيل شامى بالتشديد ونحوه. ليس منسوبا إلى شام المنسوب بل هو مبنى على شاءام المنسوب تقديرا، والا لوجب حذف الألف لأنها عوض عن إحدى الياءين. لأنهم إذا نسبوا إلى آسم منسوب حذفوا منه الياءين أولا وجاءوا بياءين غيرهما للنسب، بدليل عدم صرف نجاتى جمع نجتى. وصرف نجاتى المنسوب. فلو لم يكن منسوبا إليه لامتنع صرفه. ومن النسب الشاذ أيضا صَنَّعَانِي وَبَهْرَانِي لأن القياس قلب الهمزة واوا، قالوا سُهْلِي بالضم في النسب إلى السهل، خلاف الحزن وسهْلِي بالفتح. إلى رجل آسمه سهل فرقا بينهما، كما قالوا دُهْرِي بالضم لمن طال عمره وَدَهْرِي لمن يقول بقدَم الدهر. وقالوا بِصْرِي بكسر الياء والقياس فتحها.

## ( باب المقصور والمدود )

٨٧٥ أَلْقَوْلُ فِي الْمَقْصُورِ وَالْمَدُودِ يُعْرِفُ بِالْقِيَاسِ وَالتَّعْدِيدِ  
 ٨٧٦ مِنْ الْقِيَاسِ أَنْ تَقُولَ الْمَصْدَرُ لَفْعَلْ يَعْتَلَّ حَتَّمَا يُقْصَرُ  
 ٨٧٧ مِثْلَ الصَّدَى وَكَالطَّوَى وَالْمُفْتَعَلُ يُقْصَرُ مِثْلَ الْمُشْتَرَى كَذَا الْفُعْلُ  
 ٨٧٨ نَحْوُ الْقَرَى كَثَرِ الْمَشَى كَالْحِكَى وَالْمَرْطَى وَالْحَوَزَى وَالْبَشَكَى  
 المقصور<sup>(١)</sup> والمدود صنفان من نوع الإسم المتمكن. لأن المقصور كل  
 أسمٍ معرب في آخره ألف، والمدود كل أسمٍ معرب في آخره همزة قبلها ألف.  
 وقد تقدم بيان كيفية إعرابهما في أول الكتاب. والغرض هاهنا معرفة الطرق  
 المؤدية إليهما، لئلا يُمَدُّ ما يقصر وبالعكس، وكل منهما قياس وسماعى. وهو  
 المراد بقوله: يعرف بالقياس والتعديد. أما السماعى فلما كان مأخذه من كتب  
 اللغة لأنه موقوف على النقل لم يذكره. وأما القياس، فإنه هو الذى يجب على  
 النحوى إعطاء الضابط فيه ليقاس عليه غيره، لأنه يحمله على نظيره من  
 الصحيح غالباً، فيعرف حاله منه لأنه إن كان ماقبل آخر النظير من الصحيح  
 مفتوحاً فالمعتل مقصور، وإن كان ألفاً فهو ممدود، أما المقصور المقيس فقد  
 ذكر لمعرفته طرقاً منها: أن كان مصدر لفعل بكسر العين في الماضى معتل  
 اللام، فإنه يجب أن يكون مقصوراً وهو المراد بقوله: لفعل يعتل حتماً يقصر.  
 أى يُقْصَرُ وجوباً وذلك مثل الصدى والطوى والعمى. لأنه لما كان ماقبل آخر

(١) يوضح ابن الأنباري في أسرار العربية، ص ٤٠ مفهوم المقصور فيقول: سُمِّيَ مقصوراً لأن حركات الإعراب قصرت عنه أي حبست، والقصر الحبس، وقوله تعالى في سورة الرحمن: ﴿حُورٌ مقصورات في الخيام﴾.

نظيره من الصحيح مفتوحا، وجب أن يكون ما قبل آخره أيضا كذلك. وإذا تحركت لامه بحركة الإعراب وهو معتل، وجب قلبها ألفا لتحركها، وأنفتاح ما قبلها. وأما غَرَى بالشئ يَغْرِى إغراء فرواه سيبويه<sup>(١)</sup> بالمد على خلاف القياس. ورواه الأصمعي بالقصر على القياس. ومنها أن أسم المفعول كالمفتعل بفتح العين. وأما أشبهه إذا زاد على ثلاثة أحرف من المعتل اللام كان مقصورا كالمشتري. لأنه من اشتراه فهو مشتري. وأشار إليه بقوله: كالمفتعل يقصر مثل المشتري. لأن ما قبل آخر نظيره من الصحيح مفتوح نحو: مقتطع ومختبر. وأما أسم الفاعل منه فمنقوص لأنكسار ما قبل آخره. والمصدر ممدود. ومنها ما كان من المجموع بوزن فُعَل بضم الفاء وفتح العين. أما لَفَعْلَة بفتح الفاء نحو: قَرِيَة وَقَرَى أو لَفَعْلَة بضمها نحو: عُرْوَة وَعُرَى، وبوزن فِعَل بكسر الفاء وفتح العين لفعلة مكسورة ألفا نحر جَرِيَة، وَجَرَى ومَشِيَة ومَشَى، وَلِحِيَة وَلَحَا ورِشْوَة ورِشَا. والأكثر في رُشَى ضم الفاء لأجل الواو، وَسُمِعَ لِحِيَة وَلَحَا بضم الفاء والقياس الكسر. لأن نظير هذين الوزنين من الصحيح ظَلَمَ وظَلَمَ وكَسَرَة وكَسَرَ. فلما أنفتح ما قبل الآخر في المعتل كما أنفتح في الصحيح قَلَبَ حَرْفُ العلة ألفا. وأشار إلى هذه الطريق بقوله: كذا الفعل. وهو يتناول الوزنين. وأعلم أن كل جمع على فُعَالى بضم الفاء وفتحها لا يكون إلا مقصورا نحو سُكَارَى وصَحَارَى، وكذلك فَعَالَى جمع فَعِيل نحو قَتَلَى ومرضى. ومنهم ما جاء من أسماء المَشَى وهو قوله كذا المشى إلى آخره. أما المستثنى فجمع مَشِيَة بوزن فِعْلَة بكسر الفاء. وإنما مثل به هاهنا إما لقصد التمثيل بالفعل جمع فَعْلَة كما مر، وإما لأنه أتى بعده بما هو ضرب من المشى. فكأنه قال: أنواع المشى مقصور بكسر الأول، وأما الجَبَكَى بكسر الحاء وفتح الباء فمصدر وهو ضرب من المشى

(١) يقول سيبويه في ١٦٢/٢: «.. وقالوا غَرَى يَغْرِى غَرَى وهو غَرٍ، والغراء شاذ ممدود كما قالوا الظماء».

يتحرك فيه المنكب<sup>(١)</sup> وأما المرطى والبشكى فلضريين من العدو<sup>(٢)</sup>. وأما الخوزلى فمشية فيها تفكك، ومن المشى القهقرى<sup>(٣)</sup> والجمزى<sup>(٤)</sup>.

٨٧٩ كذاك فعلى كخلفى قصر كذاك فعلى ضد فعلاّن الذكر  
٨٨٠ وفعل واحد أفعال يعمل تقصرة مثل رعى وزن فعل

قوله كذاك إشارة إلى ماهو كالمقصور المقيس وهو ماجاء من المصادر بوزن فعلى للمبالغة، والتكثير نحو: الخلقى وهو الخلاقة، والدليل هو كثرة العلم بالدلالة. وحكى الكسائى الخصيصاء بالمد والقصر. والمشهور القصر، ولكون هذا الوزن مختصا بالقصر غالبا أكده بقوله قصر، فقوله كذاك فعلا إلى آخره. أى من الطرق التى يعرف بها المقصور المقيس فعلى مؤنث فعلاّن الذى لا تلحقه التاء نحو: غضى وعطشى وسكرى، فإنها مؤنث غضبان وعطشان وسكران. قوله: الذكر صفة تأكيد إذ فعلاّن الذى فى مقابلة فعلى لا يكون إلا ذكرا. وهذه الطريقة وماقبلها كالخلقى. والمثنى غير الجمع لا نظير له ليقاس عليه، إلا أن ألفه لما كانت للتأنيث كان مطردا فى بابه. وكذلك فعلى مؤنث الأفعال نحو: الصغرى والأصغر والكبرى والأكبر. قوله: وفعل واحد أفعال يعلى أى ومن الطرق المقيسة ماكان جمعه على أفعال. فإن واحده متى كان معتل اللام كان مقصورا غالبا وذلك مثال رعى وأرجاء، وكذلك ندا وأنداء، ورحى لواحد النواحي وأرجاء وقفا وأقفاء. ومنهم من يمد القفاء. وإنما كان الأظهر فيه القصر لأن أفعالا يجمع عليه فعل المفتوح الفاء والعين، فمتى كان معتل اللام كان مقصورا لتحرك حرف العلة، وأنفتاح ماقبله. ونظيره من الصحيح قلم وأقلام، وجبل وأجبال.

(١) لسان العرب (حبك).

(٢) المعجم الوسيط ٨٦٤/٢.

(٣) المعجم الوسيط ٧٦٤/٢.

(٤) المعجم الوسيط ١٣٤/١.

- ٨٨١ وَمَفْعَلٌ يُقْصَرُ إِمَّا مَصْدَرًا أَوْ الزَّمَانَ أَوْ مَكَانًا قُصِرَا  
٨٨٢ كَمَثَلِ مَرْمَى وَكَذَلِكَ مَفْعَلٌ كَمَثَلِ مُعْطَى وَكَذَا مُسْتَفْعَلٌ  
٨٨٣ كَمَثَلِ مُسْتَدْعَى كَذَاكَ فَعَلَى كَأَجَلَى وَبَرَدَى وَنَمَلَى

مَفْعَلٌ بفتح الميم والعين لا يكون في معتل اللام إلا مقصورا، مصدرا كان أو مكانا أو زمانا نحو المرمى. فإنه يقال في المصدر رَمَيْتُ رَمِيًّا وَمَرَمَى، وفي الزمان وفي المرمى أى وقت الرمي، كما يقال دنا المشتى. وفي المكان وقفت في مرمائك أى في مكان رميك، لأن نظيره من الصحيح المَضْرَب والمَدْخَل والمَحْرَج. وأما مُفْعَلٌ بضم الميم وفتح العين فهو آسم المفعول لما كان ماضيه أربعة أحرف فلا يكون في معتل اللام إلا مقصورا نحو مُعْطَى. يقال أعطيت زيدا فهو مُعْطَى. وقد يأتي منه المصدر والمكان بلفظ المفعول. أما المصدر فكقوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مُجْرَاهَا وَمَرْسَاهَا﴾<sup>(١)</sup> أي إجراؤها وإرساؤها. وأما المكان فكقولك: هذا مقام زيد أى مكان إقامته وأما مُسْتَفْعَلٌ بضم الميم وفتح العين من معتل اللام فيكون آسم فعل مستدعى. ويجب أن يكون مقصورا لأن نظيره من الصحيح ما قبل آخره مفتوح نحو مستخرج، ويكون للزمان، والمكان مصدرا. وأعلم أن كل مصدر في أوله ميم أو آسم زمان أو مكان مطلقا أو آسم مفعول من الزائد على الثلاثي مطلقا لا يكون من المعتل إلا مقصورا، لأن ما قبل آخر نظيرها من الصحيح مفتوح. وأما آسم الفاعل فمقصور لما مر. قوله كذاكَ فعلى أى وما جاء بوزن فعلى بفتح الفاء والعين فهو مقصور نحو: أَجَلَى وَبَرَدَى وَعَمَلَى وهى أعلام على مواضع بأعيانها. ولم يأت على وزنها ممدود إلا ثلاثة ألفاظ قوماء وجفناء وهما موضعان، وتأداء وهى الأمة يقال هو ابن تأداء بإسكان الهمزة الأولى وفتحها.

- ٨٨٤ وَيُعْرَفُ الْمَمْدُودُ بِالْقِيَاسِ كَمَصْدَرٍ لَا سَتَفْعَلِ السُّدَاسِي  
٨٨٥ كَمَثَلِ الاسْتِلقاءِ وَالْفِعَالِ نَحْوِ رِمَاءٍ وَكَالِافْتِعَالِ

(١) سورة هود آية ٤١.



٨٨٦ أَوْزَنِي الْإِفْعَالِ وَالْأَفْعَالِ وَزَنَ الْفِعْلَاءِ وَالْفِعْلَالِ  
 ٨٨٧ كَمَثَلِ إِعْطَاءٍ مَعَ الْأَرْجَاءِ وَمَثَلِ حَرْبَاءٍ مَعَ التَّيْزَاءِ  
 وأما الممدود المقيس فيعرف بأمور. أحدها: المصادر الزائدة على ثلاثة  
 أحرف مطلقا فمنها: أن يكون مصدرا لفعل معتل اللام، أوله همزة وصل نحو  
 الإستلقاء والإستراء والإرعواء لأن ما قبل آخر نظيره من الصحيح ألف زائدة نحو  
 الإستخراج والإقتراب والإحمرار. فإذا كانت الألف قبل حرف العلة وهو ظرف  
 وجب قلبه همزة فيصير ممدودا، لأنه عبارة عن آسم متمكن في آخره همزة  
 قبلها ألف زائدة. ومنها أن يكون مصدرا لفاعلت نحو: راميت رماء واليت ولاء،  
 وعاديت عداء لأن نظيره من الصحيح القتال والطلاب. ومنها أن يكون مصدرا  
 لَفَعْلٍ نحو أعطى إعطاء. فإعطاء إفعال بكسر الهمزة. ونظيره من الصحيح:  
 إكرام إكراما. ومنها فعلا المضعف نحو زوزى زيزاء وحاحا حيحاء، لأن  
 نظيرهما الزلزال والقلقال. يقال: زوزى إذا نصب ظهره وأسرع. وقيل إذا آرتفع في  
 سيره، وزويت به أى طردته. ومن المصادر المعتلة ماكان من الأصوات على  
 فُعَالٍ بضم أوله كالدعاء والثغاء والرغاء والعواء. لأن نظائرها النباح والصراخ  
 والصياح. الثانى: المجموع فمنها أن كل جمع على أفعال معتل اللام فهو ممدود  
 نحو رحاء وأرحاء لأن نظيره من الصحيح جبل وأجبال. والرحاء جانب البير  
 وواحد مقتصور. ومنها ماجاء على فعال معتلا نحو: دلو ودلاء وظبى وظباء، لأن  
 نظيرهما من الصحيح كلب وكلاب وكعب وكعاب. ومنها أن كل ما جمعه على  
 أفعلة وهو معتل اللام، فواحد ممدود نحو كساء وأكسية، ورداء وأردية، وقباء  
 وأقبية. لأن نظيرهما قذال وأقذلة وفدان وأفدنة. وقد شذ منه: ندى وأندية، وقيل  
 إنه جمع نداء. ونداء جمع ندى المقصود فهو جمع الجمع. وقيل: إنه مد  
 المقصود وجمعه. وهو رأى الكوفيين. ولا يميزه البصريون لأنه رد الأصل إلى  
 الفرع بخلاف العكس. الثالث: ماجاء ملحقا بفعلا مكسور الفاء ومضمومها  
 نحو حرباء وقرباء. فالأول ملحق بسرداح، والثانى بقرطاس على لغة من ضم

القاف، وكذلك ما كان من الصفات نحو: فعلاء مؤنث أفعل كحمراء وبيضاء، ولنرجع إلى تفسير ألفاظه. فقوله كمصدر لا ستفعل السداسى إشارة إلى القسم الأول. ومثل بما فى أوله همزة وصل بقوله كمثّل الاستلقاء والإفّعال. وقوله: والفعال إشارة إلى مصدر فاعلت وإلى مثاله بقوله نحو: رماء. وقوله: أوزنه الإفعال والأفعال والأول بكسر الهمزة إشارة إلى مصدر أفعل ومثاله قوله: إعطاء. والثاني بفتح الهمزة إلى جمع فَعَلَ وهو من القسم الثانى. وأشار إلى مثاله بقوله: مع الأرجاء. وقوله: وزنة الفعلاء إشارة إلى القسم الثالث، وهو الملحق بفعلال. وقوله والفعلال إلى المصدر والمضاعف وهو من القسم الأول. وأشار إلى مثاليهما بقوله: ومثل حرباء مع الزيزاء. وقد مر بيانه.

٨٨٨ أما السَّمَاعُ فِيهِمَا فَيَكْثُرُ وقد يُمدُّ تارةً مَائِقَصْرُ  
٨٨٩ إِمَّا بِمَعْنَى واحد أو مختلف ولفظه مختلف أو مُؤْتَلَفُ  
٨٩٠ نحو الزِّئَاءِ والبُكَاءِ والرِّبَا وكالصَّلاءِ والفِدَاءِ والكِبَاءِ  
قد تقدم أن السماع فيهما أى فى المقصور والممدود متوقف على النقل وهو كثير لتشعبه فلا يدرك بضابط كلى. وأعلم أنه قد يتوارد القصر والمد على الكلمة الواحدة، فتقصر تارة وتمد أخرى، ويأتى على أربعة أوجه. لأن اللفظ إما أن يكون متحداً أو مختلفاً. وعلى كلا التقديرين فالمعنى إما متحد أو مختلف. أما الأول وهو يتحد اللفظ والمعنى فنحو الزنا والزنا والغدا والغدا بكسر الأول فى القصر والمد. والبُكا والبُكاء بضم الأول فيهما. والمقصور بينهما يكتب بالياء مطلقاً. وأما الثانى وهو يتحد اللفظ ويختلف المعنى فنحو الكِبا والكِباء بكسر الأول فيهما. فالمقصور الكناسة والممدود العود الذى يتبخر به. وأما الثالث: وهو أن يختلف اللفظ ويتحد المعنى فكالصَّلاء بالكسر والمد، والصَّلا بالفتح والقصر لحر النار. والبكى بكسر الباء مقصور ويفتحها ممدود. وأما الرابع: وهو أن يختلف معاً فكالربا بالكسر والقصر للزيادة، والرباء بالفتح والمد للفخر ولغنا لخلاف الفقر بالكسر والقصر. والغناء بالفتح والمد بمعنى الإكتفاء.

## ( باب الإمالة )

- ٨٩١ القول في الهجاء والإمالة عِلْمٌ بَأَنَّ الْأَلْفَ الْمُمَالَةَ  
٨٩٢ هي التي قَدْ قُلِبَتْ عَنْ يَاءٍ أَوْ جَاوَزَتْ لِكَسْرَةِ أَوْ رَاءٍ  
٨٩٣ مَكْسُورَةٍ نَحْوَ رَمَى وَمَرَمَى وَبَاعَ وَاشْتَرَى وَنَحْوَ أَعْمَى  
٨٩٤ وهكذا إِنَّ قُلِبَتْ عَنْ وَاوٍ مَكْسُورَةٍ كَخَافَ خَوْفَ الْغَاوِي  
٨٩٥ والراءِ نَحْوَ كَافِرٍ وَالتَّارِ والكسر نحو لِعِبَادِ الْبَارِي  
الهجاء هو ذكر مايدل على الحروف البسيطة التي هي مادة الكلم. موقوفة  
مفصلة لفظاً أو خطأ كقولك جعفر ج ع ف ر. والإمالة<sup>(١)</sup> في الأصل: العدول  
بالشيء عن جهته. وفي الاصطلاح: أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة والألف نحو  
الياء. وإنما ذكر الإمالة مع الهجاء، لأن الإمالة قد يستدل بها على الهجاء. فإنه  
إذا جهل أصل ماآخره ألف، فإن أميل كتب بالياء وإلا كتب بالألف. وفائدة  
الإمالة: تناسب الأصوات، وتقريب الحروف بعضها من بعض، ليحسن الصوت  
ويخف النطق بها. لأن الفتحة والألف يطلبان أعلا الفم، والكسر والياء على  
العكس. فإذا تجاوزا في كلمة حصل التنافر. فإذا قربت الفتحة من الكسرة  
والألف من الياء صار الجميع طالباً أسفل فلم يحصل تنافر لجري اللسان على  
نمط واحد، وهي لغة قيس وتميم وأسد. وقد غلبت في قراءة<sup>(٢)</sup> حمزة والكسائي.

(١) يقول ابن الأنباري في أسرار العربية ص ٤٠٦: إن قال قائل. ما الإمالة؟ قيل: إن تنح بالفتحة نحو  
الكسرة وبالألف نحو الياء. فإن قيل فلم أدخلت الإمالة الكلام؟ قيل: طلبا للتشاكل لئلا تختلف  
الأصوات فتتنافر، وهي تختص بلغة أهل الحجاز ومن جاوهم من بني تميم وغيرهم...  
(٢) حمزة: هو حمزة بن حبيب الزيات، أبو عمارة الكوفي، أحد القراء السبعة (٨٠ - ١٢٧ هـ)

وأما التفخيم فلغة أهل الحجاز. وأعلم أن للإمالة أسبابا ستة وترجع إلى أصلين وهما الياء والكسرة. وإنما احتاجت إلى سبب لأنها لما كانت على خلاف الأصل أفتقرت إلى مرجح، والسبب مجوز لا موجب، وينقسم إلى قوى وضعيف، ويمتنع عند وجود المانع كما يتبين بعد. السبب الأول: كون الألف منقلبة إما عن ياء أو واو. فإن قلبت عن ياء أميلت مطلقا، أى سواء كانت عينا نحو باع وغاب، أو لاما نحو رمى وسعى وأشتري والفتى والهدى وأعمى. وإنما أميلت تنبيها على الأصل. وإن قلبت عن واو فلا يخلو إما أن تكون عينا أو لاما. فإن كانت عينا فإما في آسم أو فعل، فإن كانت في اسم لم تمل نحو باب ودار إلا إذا وقعت بعدها راء مكسورة وقد شذت إمالة باب ومال. وأما ناس فمن جعل ألفه مقلوبة من نسي فلا إشكال في إمالته، ومن جعلها من الواو ومأخوذة من ناس ينوس إذا تحرك فيها شاذة. وإن كانت في فعل فإن كانت مكسورة بوزن عِلِمَ جازت إمالته نظراً إلى كسر العين نحو خاف ومات على لغة مت بكسر أوله. وإلا أمتنعت مطلقا. وإن كانت لاما فإن كانت ثالثة في آسم نحو عصى وقنا لم تمل لأنها لم ترجع إلى الياء في حال. وأما العلا فإنما ساغ إمالتها لأنها جمع العلياء. وقد قلبت واوها في المفرد ياء، وقد شذ إمالته العشى. وإن كانت في فعل أميلت نحو غزا ودعا، لأنها تصير إلى الياء في بناء الفعل للمفعول نحوى غزى ودعى ولا يرد نحو قيل وقيد الفرس فيما تقلب عينه ياء في بناء المفعول، لأن اللام لما كانت طرفا كانت أقبل للتغيير بخلاف العين، وإن كانت رابعة فصاعدا أميلت مطلقا لأن الواو تصير ياء نحو ملهى ومغزى.

الثاني: أن يجرى الألف مجرى المنقلبة عن الياء كألف التأنيث. إما لأنها تنقلب في التثنية ياء نحو حيليان، أو لأنها لو بنى منها فعل لكان من الياء، وكذلك التى للإلحاق نحو معزى أو التكثير نحو: قبعثرى.

= ويقول عنه ابن مطرف بأنه كان أروع أهل زمانه، كان إمام الناس في القراءة بالكوفة بعد عاصم والأعمش. انظر طبقات القراء ١/١٩٦، تقريب النشر ١٧.

الثالث: مجاورة الألف الكسرة إما قبلها أو بعدها. أما التي قبلها فلا بد وأن يكون بينها وبين الألف إما حرف واحد نحو عباد الباري وعماد لامتناع أن يكون ما قبل الألف إلا مفتوحا، وحرفان أولهما ساكن نحو شمال وجلباب. فإن كان ما قبلها ثلاثة أحرف فصاعدا أولها ساكن نحو فَتَلْتُ قَتَبًا وَمِرْوَحَتَا زَيْدٍ، أو حرفان متحركان نحو: أَكَلْتُ عَنبًا آمَتْنَعَتِ الْإِمَالَةَ. أما الزائد فليبعد الكسرة عن الألف. وأما المتحركان فلقوة الحرف بالحركة منعت من كونه كالمعدوم. وأما قولهم يريد أن يضرها مع تقدم متحركين وعنده درهما مع تقدم ثلاثة أحرف بالإمالة فشاذ: والذي يسوغه أن الهاء حرف خفى فلم يعتد بها. وأما التي بعدها فشرط أن لا يفصل بينها وبين الألف مطلقا، وسواء كانت الكسرة بناء نحو عالم وعائد أو إعرابا نحو أخذت من مالك. وإنما لم يفصل بين الألف والكسرة إذا كانت متأخرة، لأنها قبل الألف أقوى منها في إيجاب الإمالة بعده. واختلف في الكسرة المقدرة بعد الألف نحو جاد وجواد. فمنهم من أجازها نظرا إلى أن الكسرة مقدرة. ومنهم من منعه لكونها معدومة لفظا. وأما نحو ماش في الوقف فإمالة قويه لأن حذف الياء عارض للوقف. الرابع: الياء وهي إما أن تقع قبل الألف أو بعدها، أما التي قبلها فتؤثر في الإمالة إن جاوزتها من غير فاصل نحو سيال وسفيان، أو كان الفاصل حرفا واحدا نحو شيان وغيلان. فإن كان الفاصل حرفين آمَتْنَعَتِ الْإِمَالَةَ نحو: خيزران وديدبان إلا أن يكون أحدها هاء نحو جئتها. وأما التي بعدها فلا تؤثر في الإمالة إلا إذا كانت مجاورة مكسورة نحو: مباين ومبايع اسمى فاعل. وقيل التأثير إنما هو الكسرة فعلى هذا لا تأثير للياء الواقعة بعد الألف مطلقا. الخامس: أن تجاور الألف راء مكسورة. إما قبلها نحو رشاء أو بعدها نحو الباري وقوله تعالى: ﴿عَذَابُ النَّارِ﴾<sup>(١)</sup>. فإن كانت مضمومة أو مفتوحة منعت الإمالة مطلقا لوجود ما يضادها، لأنها لما فيها من التكرير تجرى مجرى حرفين متحركين فيمتنع كما يمتنع المستعلى. وأما

(١) سورة البقرة آية ١٢٦.

المكسورة فبالعكس، لأنها تقوى الإمالة لتضاعف موجبها. وكذلك تقلب الحرف المستعلى إذا لم يقدم عليه كطارذ وعارم. فإن بعدت الراء على الألف بحرف نحو: كافر جازت الإمالة مع الكسر مطلقا وأختلف فيها مع الضمة والفتحة. وقيل: الإمالة في كافر لأجل الكسرة ولا أثر للراء لبعدها عن الألف. وأعلم أنه إذا أكتنف الألف راءان: الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، غلبت المكسورة المفتوحة نحو: الأبرار والفرار. لأنها إذا غلبت المستعلية فالمفتوحة أولى. السادس: طلب التناسب كقراءة الكسائي: تلاها وطحها ودحاها وسجها بالإمالة، وهى من الواو، ولتوافق رؤوس الآى التى قبلها وبعدها كما جمعت الغداة على الغدايا إذا آقتربت بالعشى. وإن آمتنع ذلك فيها عند الانفراد. السابع: أن تجاور الألف ألف أخرى قبلها بمالة.

نحو رأيت عمادا وكتبت كتابا وحسبت حسابا فى الوقف بإمالة العين الأولى للكسرة قبلها، والثانية المبدلة من التنوين طلبا لمشاكلة الألف المالة قبلها. والفرق بين المناسبة التى فى هذا القسم والذي قبله مطلقا أن المناسبة الأولى تكون فى كلمتين، وهذه فى كلمة واحدة. وقد شذ عن القياس الحجاج والعجاج فأمالوهما علمين فى حالة الرفع والنصب مع عدم الموجب للإمالة. وقيل للفرق بين العلم والصفة، لأن العلم لما كان أعرف وأشهر لم يخل به تغييره، ولأن الأعلام الأغلب عليها التغيير عن أصلها. ومن قواعدهم أن التغيير يؤذن بالتغيير. ولنرجع إلى تفسير ألفاظه. فقوله: هى التى قد قلبت عن ياء. إشارة إلى السبب الأول وهو كون الألف منقلبة عن ياء. وقوله نحو: رمى ومرمى مثال لكونها ثالثة لاما مطلقا. وقوله: باع مثال لكونها عينا فى الفعل. وقوله: وأشتري وأعمى مثال لكونها لاما فى الفعل الزائد على الثلاثة. والإسم قوله أو جاورت الكسرة إشارة إلى السبب الثالث وهو كون الألف مجاورة للكسرة مطلقا، لأنه يعم ما قبل الألف وما بعدها. وأشار إلى مثالها بقوله: عباد البارى. وقوله وراء إشارة إلى السبب الخامس. وأحترز بقوله مكسورة عن وقوعها بعد

الألف مضمومة أو مفتوحة، فإنها تمنع الإمالة لما مر. وأشار إلى مثالها مكسورة بقوله: والراء نحو كافر والنار. قوله: وهكذا إن قلبت عن واو إشارة إلى كون الواو سببا إذا كانت عينا مكسورة في الفعل وإلى مثاله بقوله: خاف خوف الغاوى. والذي يدل على أن أصل خاف خوف بوزن علم قوهم في مضارعه يخاف. وأصله يَخُوف بفتح الواو. فلما تحركت وآنفتح ما قبلها قلبت ألفا، ولم يكن في الماضي العين مكسورة لقليل خاف يخوف كقام يقوم.

٨٩٦ وَالْهَاءُ لِلتَّائِيثِ قَدْ أُمِيتَتْ بَعْدَ حُرُوفٍ بَعْدَ قَدْ أُيِّنَتْ  
٨٩٧ فِي ذَوْدِ كَلْبٍ نَهْرٍ شَمْسٌ جَثَتْ كَخَيْفَةٍ وَقَفَاءً وَقَدْ تَيَّنَتْ  
إنما جاز إحالة تاء التائيث لأنها تبدل في الوقف هاء. والهاء تشبه الألف فأُمِيتت كإمالتها. إلا أن الألف تمال في الوقف وغيره، والهاء لا تمال إلا في الوقف. ووجه الشبه بينهما أن كلا منهما يفيد التائيث، وأن مخرجهما واحد، وأن ما قبلهما مفتوح. وأنها يزدان مطلقا، وأنها ساكنان، وأن في الهاء خفاء كالألف. والحروف التي تمال تاء التائيث بعدها. فقليل: إنها ثمانية عشر حرفا. وقد جمع المصنف منها خمسة عشر حرفا في قوله: ذود كلب بهر شمس جثت. فالذال كلذه وموقوذه. والواو كقوله والذال جامدة. والكاف أيكة ومشاركة واللام كاملة، والياء حية، والنون جنة، والهاء وجهة، والزاي بارزة والشين موحشة والميم نعمة. والسين المقدسة والجيم بهجة والشاء مبثوثة والتاء بغتة. وقد بقي منها الفاء والياء والهمزة. أما الفاء فقد مثلها في قوله: كخيفة وقفاء، وأحترز بقوله وقفاء عن الوصل فإنها لا تكون فيه هاء. وإنما تمال إذا كانت هاء. وأما الياء والهمزة فنحو راضية والنشأة. وأعلم: أن الحروف التي تمال التاء بعدها في المشهور خمسة عشر يجمعها: فجثت زينب لذود شمس<sup>(١)</sup> وأما الباقية من الحروف فعشرة منها: يمتنع إمالتها بعدها مطلقا، وهي حروف الإستعلاء. فتمتنع إمالتها كما تمنع الألف. وأما الثلاثة الأخر فلا لأن العين والحاء لما كانا قرييين من

(١) شطرة شعريه جمعها الشارح لتبين عدد الحروف التي تمال وليسهل حفظها.

مخرج العين والحاء المستعليتين حملا عليهما في المنع. وأما أمتناعها بعد الألف فلأنها لا تكون إلا ساكنة قبل الحرف المال. لا يكون إلا متحركا لقرب فتحة ذلك الحرف من الكسرة فتنافيا. وأما الأربعة وهي الهمزة والكاف والهاء والراء، فإن كان قبلها فتحة أو ضمة نحو النشأة ومكة والبررة والهلكة والسفاهة وحفرة أمتنعت الإمالة. أما الهمزة والهاء فحملا على الألف لقربيهما من مخرجها. وأما الكاف فلقربيها من مخرج القاف. وأما الراء فلأنها لتكررها صارت كحروف الحلق وإن كان قبلها ياء أو كسرة جازت الإمالة نحو ليلة ومشركة، والعبرة وجهة.

٨٩٨ وإن تقدم أخرف مُستعلية فأمنع لها الإمالة المُستولية  
الحروف المستعلية تمنع الإمالة وهي سبعة: الغين والحاء والقاف والصاد والطاء والضاد والظاء. وسميت بذلك لأنها تخرج من ظهر اللسان ملاصقا للحنك الأعلى. وإنما منعت الإمالة لأن الألف تتصاعد معها. فلو أميلت إلى الياء لطلبت السفلى، فيؤدى إلى الجمع بين متنافيين. وأعلم أن في هذه الأحرف تفصيلا: لأنها إن كانت في فعل وفيه مايسوغ الإمالة نحو خاف وطاب وطفى وصغى لم تمنع الإمالة مطلقا لقوة تصرفه وقوة وجود سبب الإمالة فيه. إذ هي في الفعل أكثر لما مر. وإن كانت في أسم: فإما أن تكون قبل الألف أو بعده. فإن كانت قبله ولم يفصل بينه وبين الألف، منعت إمالته مطلقا نحو غانم وخامل وقاعد وصاعد وضامر. وإن فصل بينهما بحرف واحد، فإن كانت متحركة إما مفتوحة نحو ضباب أو مضمومة نحو صمات وخیال منعت إمالته أيضا، وإن كانت مكسورة نحو: صعب وغلاب وطلاب وقفاف، أو ساكنة بعد مكسورة نحو مضمار ومطعان ومفتاح ومباح ففيها وجهان: أحدهما الإمالة وهو الأجود لأنه لما وجدت الكسرة وكان المستعلى أولا منعته عند حد ارتفاعها. فلو لم تم للزم التصاعد بالألف بعد الكسرة وهو مستثقل. وثانيهما: عدم الإمالة لكون الفاصل بينهما مفتوحا. وإن كانت بعد الألف منعت الإمالة مطلقا سواء تلتها



نحو واغل وباخل وعاصم وعاضد ونافت وناطف وظالم وبينهما فاصل، إما حرف واحد نحو عارض وناشط ونافق أو حرفان نحو معارضض ومنابع ومقارين. وإنما منعت هذه الحروف الإمالة بعد الألف مطلقا، لأنها تقضى الإصعاد بعد الإنحدار وهو شاق بخلاف ما إذا تقدمت — فإنه على العكس.

٨٩٩ وَكُلُّ مَقْصُورٍ يَاءٍ ثِيًّا كَمَا إِذَا أُمِيلَ فَأَكْتَبَهُ يَاءٍ  
٩٠٠ كَمِثْلِ حُبْلَى وَرَحَى فِقْسٍ تُصَبِّ كُلُّ ذَوَاتِ الْيَاءِ بَالِيَاءٍ كُتِبَ

للشئ وجود في الأعيان: أى فى نفسه. وهو مدلول عليه ولا يدل على شئ مطلقا. ووجود فى الأذهان: وهو دال على العين حقيقة لاوضعا. ولا تخلف باختلاف الأوقات والأأم. ووجود فى اللفظ وهو دال وضعا على الذهنى. ومدلول من جهة الكتابة، ووجود فى الخط. ودلالاتها هذين الأخيرين أعنى اللفظى والخطى تختلفان باختلاف العصور والأأم. وقد يمكن أن يجعل لكل موجود فى الأذهان أو فى الأعيان رقما فى الكتابة، إلا أنه لما كان فى ضبط ذلك مشقة، عدل عنه وجعل لكل حرف مسموع من الحروف البسائط رقم. وقوبل بتركيب تلك الحروف وتركيب تلك الرقوم، فالخط إذا دال على اللفظ بحروف هجائية مرقومة، وقيل هو تصور اللفظ بحروف هجائية. والخط يشتمل على عشرة أنواع: المهموز والمقصور والممدود والزيادة والحذف والبدل والوصل والفصل والنقط والشكل والاعجام. أما المقصور. فإن لم يكن قبل ألفه ياء فلا يخلو إما أن يكون ثلاثيا أو زائدا. فإن كان ثلاثيا نظر إلى ألفه. فإن كانت منقلبة عن واو كتبت بالألف نحو عصا وقفا وقطا ليطابق الخط اللفظ، ولأنهم كرهوا أن يكون فى آخر الاسم واو قبلها فتحة. وخالف الكوفى فى مكسور الفاء نحو: ربا، وفى مضمومها نحو: ضُحَا فكتبه بالياء وهما من ذوات الواو. إن كانت منقلبة نحو ياء كتبت بالياء نحو رحى وفتى وهدى. وإن كان زائدا على الثلاثى كتب بالياء مطلقا نحو: معزى وملهى ومعطى وحبل وسكرى ومرتبجى وقبعثرى وجمادى. فإن كان قبل ألفه ياء نحو: الحيا وحرىا وصديا والنحيا

وخطايا كتبت بالألف كراهة اجتماع يائين. وأما نحو يحيى ورى إذا كانا علمين، فإنما كتبا بالياء لئلا يلتبس يحيى بالفعل ورى بالصفة. فإن أضيف المقصور كتب بالألف مطلقا. وإذا تقرر هذا فقله: وكل مقصور ياء ثانيا. فأعلم: أنه قد يستدل على كون ألف المقصور منقلبة عن واو أو ياء بأمور: أحدها: التثنية نحو: عصوان ورحيان ومعزيان وحليان. وثانيهما: الإمالة نحو: فتى والربا على رأى من أماله وهما اللذان ذكرهما. وقوله كمثل حبلى ورحى مثال للمقصور الذى يثنى بالياء. وقوله: كل ذوات الياء بالياء كتب إنما هو على رأى البصرى كما مر، وهو مراده. وثالثها الجمع بالألف والتاء نحو قنوات وحصيات. ورابعها: كون فاء الكلمة واوا نحو: وغى وودى وقد شذ من ذلك الواو فجاء فاؤها ولامها واوا. وأختلف فى عينها فقل من الياء. وقال الأخفش من الواو. وخامسها: كون عينها واوا نحو: شوى وطوى حملا على الأكثر. وقد شذ منه: الصواء للحجارة التى تنصب على الطريق. وسادسها: ظهوره فى الفعل المضارع نحو: يغرو ويرمى. وسابعها: المصدر نحو غزو ورمى. وثامنها: المرة الواحدة من المصدر نحو: غزوة ورمية بفتح الأول، والهيئة منه غزوة ورمية بكسره. وتاسعها: إسناد الفعل إما إلى ضمير المتكلم أو المخاطب نحو: غزوتُ ورميتُ. وعاشرها: تصريف الفعل من الكلمة فعصا من الواو لقولهم عصوت بالعصا، ورحى بالياء لقولهم: رحيت بالرحى. فإن لم يعرف للكلمة اشتقاق مطلقا. فإن أميلت ألفه نحو متى وبلى كتب بالياء. وإلا كتب بالألف. وأما كلا فتارة تكتب بالياء لسماع الإمالة وتارة بالألف ترجيحاً لكونها من الواو بدليل إبدال التاء منها. وقد كتبوا إلى وحتى وعلى من الحروف بالياء، وكرى بالياء لظهورها فى الإضافة نحو لديه.

٩٠١ وَالْإِسْمُ وَالْفِعْلُ بَدَأَ لَا يَخْتَلِفُ وَأَكْتُبُ ذَوَاتِ الْوَاوِ كُلًّا بِالْأَلْفِ

٩٠٢ يُبَيِّنُ أَصْلَهُ لَكَ الْخَطَابُ هَذَا عَلَيْهِ أَصْطَلَحَ الْكُتَّابُ

يريد أنه لا يختلف الإسم والفعل إذا كانا من ذوات الياء بذا الحكم، أى فى

كونهما يكتبان بالياء. فيكتب رمى وسعى بالياء كما يكتب رحي وفتى بها. وكذلك إذا كانا من ذوات الواو فإن كلا منهما أغنى الأسماء والأفعال. يكتب بالألف من غير تفاوت وهو المراد بقوله: وأكتب ذوات الواو كلا بالألف. فيكتب غزا ودعا بالألف كما يكتب عصا وقنا بها. قوله يبين أصله لك الخطاب الضمير في أصله يعود على الفعل. لأن بإسناده إلى المخاطب يتبين أصل ألفه كما مر. ولا يصح ذلك في الاسم. وقيل يحتمل أن يعود الضمير إلى مايكتب مطلقا ويفسره مايفهم من سياق الكلام. وحينئذ لا يختص بالفعل لأن من الأسماء الثلاثين مايبين أصله إذا اشتق منه فعل وأسند إلى ضمير الفاعل نحو عصوت ورحيت لما مر. فإن قيل: أصل الفعل كما يظهر عند إسناده إلى ضمير المخاطب فإنه يظهر عند إسناده إلى ضمير المتكلم وغيره. فلا معنى لتخصيصه يكون للمخاطب. أجبت: بأنه لم يرد به المخاطب وحده لأن الخطاب عام يصدق على المخاطب والمخاطب جميعا، لأنه مصدر خطاب يخاطب. ومصدره المخاطبة. والخطاب والمفاعلة لا تقع من واحد. وفي هذا الجواب نظر. لأن الفعل إذا اتصل به ضمير يسكن له آخر الفعل متكلمًا كان أو مخاطبًا أو ضمير جماعة المؤنث. رجع إلى أصله وكذلك إذا اتصل به ضمير الغائبين مطلقًا نحو غزوا ورميا. والحق أن مقصوده إبانة الأصل بالضمير الذي يسكن له لام الفعل مطلقًا. فأى واحد من أفراد ذكره حصل مقصوده. فلا يقال [لم]<sup>(١)</sup> خصه بهذا دون هذا. قوله: هذا عليه أصطلح الكتاب يريد أن مذكره هو الأعرف وهو مذهب البصريين بخلاف الكوفيين. فإنهم يجيزون أن يكتب [من كان]<sup>(٢)</sup> ومن ذوات الياء بالألف نحو رحي وفتى. وقال في الفصول<sup>(٣)</sup>: إن كان مايكتب بالياء فإنه يكتب بالألف من غير عكس.

٩٠٣ خَوْفُ الْتَبَاسِ مِثْلَ مَا قَدْ كَتَبُوا بِأَلْفٍ مِنْ بَعْدِ وَاوٍ ضَرَبُوا

٩٠٤ وَشِبْهَهُ وَزَيْدٌ وَآؤُ غَمَرُوا لَا غَمَرَ فِي رَفْعِهِ وَالْجَرِّ

(١) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) والأصح وجودها.

(٢) الفصول الخمسون ص ٢٥٧.

قوله: خوف التباس إشارة اصطلاح الكتاب أى إنما فعل الكتاب مذكروه من اصطلاح حذف القياس الألف المنقلبة عن الياء بالمنقلبة عن الواو فى اللغة العربية، كما أنهم فى الزيادة كتبوا: ضربوا ونحوه بالألف بعد واو الجمع خوفا من اللبس فى بعض الصور. لأن هذه الواو قد يقع بعدها ضمير للمذكرين الغائبين وهو هم. فيحتمل أن يكون مرفوع المحل لكونه تأكيدا لضمير الفاعل، وأن يكون منصوبا لكونه مفعولا فيكون منفصلا. فأحتيج إلى فارق بين الضميرين ففصلوا بينه وبين الواو إذا تأكد بألف نحو ضربوا هم للدلالة على انفصاله، ولم يفصلوا بينهما إذا كان مفعولا للدلالة على اتصاله. وقد زادوا ألفا فى نحو جاءوا وشاءوا لئلا يلتبس واو الضمير بواو العطف ولم يزدوا فى نحو: يدعو ويغزو لعدم اللبس. قوله: وشبهه يريد أنهم قد شبهوا واو الجمع الحرفية بواو الضمير فزادوا بعدها ألفا إذا أضيف الجمع إلى ظاهر نحو: ضاربوا زيد، ولم يزدوا إذا أضيف إلى مصغر نحو: ضاربوك وبنوك. وزادوا واوا فى عمرو علما فى الرفع والجر فرقا بينه وبين عمر، لأن صورتها فى الخط واحدة. وأختص عمرو بالزيادة لأنه أخف لفظا من عمر بدليل صرف عمرو وأمتناع صرف عمر. وأما فى النصب فلا يحتاج إلى زيادة لأن إبدال التنوين فى عمرو ألفا يكفى فارقا، وزيدت الواو دون غيرها من حروف المد إذ هى أولى بالزيادة، لأن الألف تلتبس بالمنصوب، والياء فى المضاف إلى ياء المتكلم، فلم يبق إلا الواو. وأعلم أنهم قد زادوا الواو فى أولئك فرقا بينه وبين إليك. وفى أُخَيّ مصغرا لئلا يلتبس بالملكبر. والألف فى مائة للفرق بينه وبين منه فى نحو أخذت منه مائة. وألحقوا المثنى بالمفرد فى الزيادة نحو مائتين بخلاف الجمع نحو ميين لفوات صيغة المفرد فيه.

٩٠٥ وَكُتِبُوا أَلْهَمَزْ عَلَى التَّخْفِيفِ وَأَوَّلًا بِالْأَلِفِ الْمَعْرُوفِ  
قد تقدم أن للخط أقساما من جعلتها المهموز: وأعلم أنه لا صورة للهمز فى الخط تخصها، وإنما تصوره بصورة حروف اللين. فقوله: وكتبوا الهمز على

التخفيف وأولا بالألف. ليس على إطلاقه. لأنها إذا خففت لا تكتب ألفا إلا إذا  
 أنفتح ما قبلها ساكنه كانت أو متحركة. فالأجود أن يقال: الهمزة لا تخلو إما أن  
 تقع أولا أو وسطا أو أخيرا. فإن وقعت أولا كتبت بالألف مطلقا سواء كانت في  
 اسم نحو: أحد وأحد وإبل أو في فعل نحو: أخذ. أو في حرف نحو: إن وأن  
 لأنها لما لم يكن لها في الخط صورة كتبت بصورة حروف المد واللين  
 لانقلابها إذا خففت إليهن، وانقلابهن إليها. وإن وقعت وسطا فإما أن تكون  
 ساكنة أو متحركة. فإن كانت ساكنة كتبت بحرف يجانس حركة الذي قبلها.  
 فتكتب واوا إذا انضم ما قبلها نحو مؤمن ويؤمن وياء إن أنكسر نحو: بئر وبئس  
 وألفا إن أنفتح نحو: رأس ويأكل. وإن كانت متحركة فما قبلها إما أن يكون  
 ساكنا أو متحركا. أما الأول فإن كان صحيحا ففيها وجهان: أحدهما أنها لا  
 صورة لها مطلقا لأن تخفيفها بنقل حركتها إلى ما قبلها أو حذفها. والخط يتبع  
 التخفيف. وثانيهما: أن تصور بالحرف الذي منه حركتها فتكتب المفتوحة ألفا  
 نحو: يسأل، والمضمومة واوا نحو يلوم، والمكسورة ياء نحو صيم لانتفاء إعتبار  
 ما قبلها لسكونه. وإن كان معتلا فإن كان ألفا كتبت المفتوحة ألفا، والمضمومة  
 واوا والمكسورة ياء: ملائم والتلاؤم والمليكة اعتبارا بحركتها، لأن تخفيفها يؤدي  
 إلى جعلها بين بين. وإن كان واوا ساكنة أو ياء ساكنة زائدتان نحو مرقوة  
 وخطيئة فلا صورة لها لأن تخفيفها بالإدغام. وأما الثاني: فإن كان حركة الهمزة  
 فتحة كتبت واوا إن كان المتحرك قبلها مضموما نحو: مؤجل وجوئن وياء إن كان  
 مكسورا نحو: فئة وبئر. وألفا إن كان فتحة نحو سأل، وإن كان حركتها ضمة  
 كتبت واوا إن كان ما قبلها مفتوحا نحو: لؤم ورعوف، أو مضموما نحو توضحوؤ.  
 وتودوؤوا نظرا إلى حركتها، وياء إن كان مكسورا نحو يقرئك نظرا إلى حركة  
 ما قبلها وقيل يكتب واوا بالنظر إلى حركتها، وإن كانت كسرة كتبت ياء مطلقا  
 نظرا أكان قبلها فتحة نحو يئس أو ضمه نحو سئل أو كسرة نحو يُقرئك. وإن  
 وقعت آخرا فإن سكن ما قبلها فلا صورة لها في الخط نحو: الحُب والجُز. وأما

نحو: أخذتُ جُزْءاً في النصب، فالألف بدل من التنوين. فإن أضيف إلى مُضْمَرٍ صورت بحركة نَفْسِهَا فتكتب نحو هذا جُزْؤُكَ بالواو، رأيتُ جُزْأَكَ بالألف ومررت بجُزْئِكَ بالياء. وإن تحرك ما قبلها صورت بحركة ما قبلها، صورت بحركة مطلقاً فيكتب نحو: قرأَ ويقرأ بالألف. وردؤُ ويردؤُ بالواو، ويُقرىء بالياء. فإن اتصل بها ضمير كتبت بحركة نفسها نحو يقرؤه ولن تقرأه. وأعلم أن الهمزة إذا وقعت طرفاً وقبلها ألف زائدة وهو قسم الممدود من الخط. فإن كانت في أسم منون كتبت في الرفع والجر بألف واحدة، وفي النصب بألفين بينهما همزة لأنه يُبدل من تنوينه ألف في الوقف. والخط يقع في الوقف، وإن لم يكن منونا، فإن أضيف إلى مضمر وليس ياء المتكلم كتب في الرفع بالواو، وفي الجر بالياء وفي النصب بالألف نحو: هذا رداؤك، ومررت بردائك ورأيت رداًكَ. وإلا كتبت بألف واحدة مطلقاً. ويكتب سائل وتسائل بالحرف الذي منه حركته.

٩٠٦ وَأَلِفُ آبِنِ وَأَبْنَةٍ وَصَفًا حَذَفَ كَحَذَفِ ثَنُونٍ كَزَيْدِ بِنِ حُلَفَ

آبِنِ وَأَبْنَةٍ إذا وقعا بين علمين وصفين حذف ألفهما من الخط مطلقاً. وتنوين الموصوف من اللفظ. أما حذف التنوين: فإما لكثرة الإعمال لأن لكل واحد من الناس ولابنه علماً يخصه، وإما لالتقاء الساكنين. وقيل لهما وهو الأصح. وأما حذف الألف من ابن فإما تبعاً لحذف التنوين من الموصوف كقوله: كزید بن خلف. فإن ألفه حذف من الخط تبعاً لحذف التنوين من زيد. وإما لكثرة الإستعمال. فإن لم يقعا بين علمين نحو: هذا زيد آبن آخينا وهند آبنة عمنا، أو وقعا بين علمين ولم يكونا وصفين بل إما خبرين نحو زيد ابن عمرو وهند آبنة خالد، أو بدلاً كقوله: جارية ابن قيس ابن ثعلبة امتنع حذفهما مطلقاً لعدم كثرة الإستعمال. والمصنف أطلق القول في الحذف وكأنه اكتفى بالتمثيل لتعذر القيد في النظم. وأعلم أن للحذف أسباباً: أحدها كثرة الإستعمال وهو أقسام فمنه ما ذكره. ومنه حذف ألف الوصل من اسم في نحو: بسم الله خاصة بدليل

عدم حذفها من قوله تعالى: ﴿إِقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَبِأَسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا﴾<sup>(٢)</sup> ونحوهما. ومنه حذف الألف من الرحمن مطلقا، ومن الله ومن سليمان وشعبان ومروان وعثمان وآسمعيل واسحق وهرون لعدم اللبس فيها بكثرة استعمالها وشهرتها، بخلاف اسرافيل وميكائيل وهاروت. وثانيها: عدم القياس الكلمة بغيرها، فمنه حذف ألف ثلث إذا أُضيفت أو وقعت صفة ثلث نساء، ونساء ثلاث. وأما نحو رأيت ثلاثا فلا تحذف لثلاثا يلبس. وحذفها من الدراهم إذا أُضيف إليها نحو ثلاثة دراهم، لأن العدد لا يضاف إلى المفرد. ومنه حذف همزة الوصل من لام التعريف إذا دخل عليه لام الجر أو لام الإبتداء نحو: للرجل وللرجل أفضل من المرأة. ولا يحذف مع الياء والكاف. وثالثها: كراهة اجتماع الأمثال فنحو آدم وآخر تكتب بألف واحدة. وتحذف الأخرى تخفيفاً ومنه حذف إحدى الواوین تخفيفاً من نحو: داود وطاؤس. ومنه حذف اللام من الذى والتى ونحوهما عند اجتماع ثلاث لامات. ورابعها: أن تصير الكلمة مع ما أنضم إليها كالشئ الواحد نحو: هذا وهذه وهؤلاء، فإن الألف إنما حذف من حرف التنبيه لشدة اتصاله بأسم الإشارة. وخامسها: للفرق بين معنيين نحو: الحرث والقسم فإنه يحذف الألف منهما، وتزداد لام التعريف إذا كانا علمين، ولا يحذف إذا كانا صفتين نحو الرجل الحارث والقاسم وكذلك لو كانا علمين بغير لام نحو: حارث وقاسم. وأما باقى أقسام الخط فلما لم تكن مذكورة فى المتن آثرنا تركها مخافة الإسهاب.

(١) سورة الفلق آية ١.

(٢) سورة هود آية ٤١.

## ( باب أبنية المصادر )

٩٠٧ أَلْقَوْلُ فِي أَبْنِيَةِ الْمَصَادِرِ وَفِعْلُهَا الْمُشْتَقُّ مِنْهَا الصَّادِرِ

٩٠٨ أَمْثَلَةُ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ فَعَلًا فَانْكَسِرَ وَقُلْ فَعِلَ وَأَضْمَمَ فَعَلًا

المصدر في الأصل آسم لموضع الذى تصدر عنه الإبل، لأنها إذا أنصرفت عنه توليه صدورها. وفي الإصطلاح آسم للمعنى الصادر عن الفاعل مطلقا أعنى الفعل الحقيقى. وأصل للفعل اللفظى الذى هو قسم الإسم والفعل والحرف. لأنه مشتق منه على الأصح لما مر في صدر الكتاب. فالفعل إذا صار عنه والغرض هاهنا بيان أبنية المصادر أى أمثلتها وصيغها. والأفعال المشتقة منها. ولما كانت الأفعال محصورة، والمصادر في الثلاثى غير محصورة، قدم ذكر الأفعال. وهى ضربان: ثلاثى ورباعى. وكل واحد منهما مجرد ومزید، وليس في الأفعال الأصول مابهو على أكثر من أربعة أحرف حطالها على درجة الأسماء. أما الثلاثى فله ثلاثة أمثلة وقد ذكرها: فَعَلْ بفتح العين كضرب وفَعِلْ بكسرها كَعَلِمَ وفَعَّلْ بضمها كظرف. وإنما آنحصرت في الثلاثة لأن الفاء لما لم تكن إلا مفتوحة، واللام محل التغير، والعين تتحرك بالحركات الثلاث، وجب أن تنحصر في عدد الحركات. وأما فُعِلَ بضم الفاء وكسر العين فإنه مختص بما لم يسم فاعله. وهو منقول من الفعل المبني للفاعل على الأصح. أما فَعَلْ بفتح العين فيأتى مضارعة يَفْعُلُ بكسر العين وهو أما متعد نحو ضربه يَضْرِبُهُ. أو غير متعد كَجَلَسَ يَجْلِسُ وَيَفْعُلُ بضمها ويؤخذ سماعا. وهو إما متعد نحو قَتَلَهُ يَقْتُلُهُ أو غير متعد نحو خَرَجَ يَخْرُجُ وَسَمَدٌ يَسْمَدُ إذا لهى. وفي التنزيل: ﴿وَأَنْتُمْ



سَامِدُونُ ﴿١﴾ وقد جاء في مضارع عَكَفَ يَعْكُفُ الكسر والضم على اللغتين ولا يأتي مضارعه مفتوحا إلا إذا كانت عينه أو لامه أحد حروف الحلق، وهي الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء، وليس معتل العين ولا مضاعفا. نحو قرأ يقرأ وسأل يسأل، وجبه يَجِبُهُ وَهَبَ يَهَبُ. وبخ يَبْخُ. وفي التنزيل: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ﴾ ﴿٢﴾. وذَعَرَ يَذْعَرُ وَنَسَجَ يَنْسِجُ ونَحَرَ يَنْحَرُ، ودمع يَدْمَعُ وشغل يَشْغَلُ وسلخ يَسْلُخُ وفَحَرَ يَفْحَرُ. وقد شذ أي يَأْبَى وَقَلَى يَقْلَى. وقيل حسنة كون لامه ألفا، وهي من حروف الحلق. وأما رَكَنٌ يَرْكُنُ فمن تداخل اللغتين. وإنما عدل عن الأصل وهو الضم والكسر إلى الفتح، طلبا للمناسبة. لأن الفتحة من الألف وهي من حروف الحلق. وقد جاءت عين المضارع معها على الأصل بنحو، نفخ يَنْفُخُ ودخل يَدْخُلُ وَنَطَحَ يَنْطَحُ ونَحَتَ يَنْحَتُ وَرَجَعَ يَرْجِعُ وَقَرَعَ يَقْرَعُ. وأما فَعَلَ بكسر العين فيأتي مضارعه مالم يكن معتل العين، ولا مضاعفا على يَفْعَلُ بالفتح غالبا ويكون متعديا نحو حَمِدْتُهُ أَحْمَدُهُ، وَشَرَطْتُ الشَّيْءَ أَشْرَطُهُ، ولازما نحو فَرِحَ يَفْرَحُ وَبَعَدَ يَبْعَدُ إذا هلك. وفي التنزيل: ﴿كَمَا بَعَدَتْ ثُمُودُ﴾ ﴿٣﴾. وقد شذ منه أفعال في غير معتل الفاء، فجاءت مكسورة العين نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ، وَبِعِمَّ يَنْعَمُ وَيَبْسُ يَبْسُ. وأما معتل الفاء فقد كثر فيه كسر العين نحو وَمَقَّ يَمِقُّ وَوَرِثَ يَرِثُ وَوَلَّى يَلِي. ولم يأت منه مضموم العين، إلا فَضَّلَ يَفْضُلُ وحضر يَحْضُرُ ومات يَمُوتُ ودام يَدُومُ على من كسر فاءها عند اتصالها بضمير المتكلم أو المخاطب. وأما فَعَلَ بضم العين فليس في مضارعه إلا الضم نحو شَرَفَ يَشْرُفُ وَظَرَفَ يَظْرُفُ ولم يأت متعديا إلا في مثال واحد وهو رَحِبْتُكَ الدار، كأنهم حملوه على وسعكم. وقيل لم يسمع ممن يوثق بعربيته، وإنما كان لازما لأنه موضوع للطبائع والغرائز التي لا تتوقف إلا على فاعلها.

(١) سورة النجم آية ٦١.

(٢) سورة الكهف آية ٦.

(٣) سورة هود آية ٩٥.

٩٠٩ فَعَلَ يَفْعُلُ مِنَ الْمُعْدَى لَهُ مَصَادِرُ تُعَدُّ عَدَا  
 ٩١٠ ضَرَبَ وَقِيلَ سَرَقَ وَغَلَبَ سَرِقَةً غَلَبَةً وَكَذِبَ  
 ٩١١ وَحَمِيَّةً حِمَايَةً لَيَّانُ وَمِثْلُهَا الْحِرْمَانُ وَالْفُقْرَانُ  
 لكل واحد من الأفعال الثلاثية المذكورة أمثلة من المصادر، وطريق معرفتها  
 السماع لكثرة اختلافها، وعدم لزومها طريقة واحدة في تبعيتها الفعل. لأن بعضها  
 يتداخل على مصادر بعض وهو المراد بقوله: له مصادر تعد عدا. فمعرفتها إذا  
 من اللغة أبلغ من معرفتها من النحو. أما فَعَلَ يَفْعُلُ المتعدى بفتح العين في  
 الماضي وكسرها في المضارع فقد ذكر له اثني عشر مثالا. أحدها: فَعَلَ بفتح  
 الفاء وسكون العين نحو ضَرَبَ. وهو أكثرها دورا في الأفعال الثلاثية، فهو  
 أصلها لا طراد، وقيل لأنها ترجع إليه عند دخول التاء نحو: ضَرَبَتْ وَقَتَلَتْ. والمرة  
 الواحدة هي الأصل، ومازاد عليها فرع. وثانيها: فَعَلَ بكسر الفاء نحو: قِيلَ وهو  
 مصدر قاله البيعة بمعنى أقاله. وقد جاء الفتح في أوله وهو الأعراف. وثالثها: فَعَلَ  
 بفتح الفاء وكسر العين نحو: سَرَقَ سَرِقًا. ورابعها: فَعَلَ بفتح الفاء والعين كغلب  
 غَلَبًا وخامسها: فَعَلَ بفتح الفاء وكسر العين نحو: سَرَقَ سَرِقَةً. وسادسها: فَعَلَ  
 بفتح الفاء والعين نحو: غَلَبَ غَلَبَةً. وسابعها: فَعَلَ بفتح الفاء وكسر العين نحو  
 كَذَبَ. وثامنها: فَعَلَ بكسر الفاء وسكون العين نحو: حميت المريض حَمِيَّةً.  
 وتساعها: فَعَالَ بكسر الفاء نحو حميت المكان حِمَايَةً، لأنه لما اتفق مع البناء  
 الذي قبله في المعنى وهو المنع خالفوا بينهما في الصيغة. وعاشرها: بفتح الفاء  
 وسكون العين نحو لَيَّانُ<sup>(١)</sup> وهو المطلق. قال:

تُطِيلِينَ لَيَّانِي وَأَلَّتْ مَلِيَّةً<sup>(٢)</sup>

(١) اللين: ضد الخشونة، يقال: لأن الشيء يلين لنا وليانا وتلين ...

والليان: نعمة العيش. وبالفتح: المصدر من اللين ... اللسان (لين).

(٢) القائل: لم أعثر على قائله أو تمام البيت

الشاهد في قوله: «لَيَّانِي» حيث جاءت على وزن فعلان كما ذكر الشارح.

وقد جاء مكسور الفاء. الحادى عشر: فَعْلَان بكسر الفاء وسكون العين نحو الجِرْمَان. الثانى عشر: فُعْلَان بضم الفاء وسكون العين نحو الغُفْرَان. وقد بقى مما لم يذكره فَعَال كضِرَاب وفَعَالَة كغَي بَعَاية وفَعَلَة كغَلَبَة ومَفْعَلَة كمَغْفِرَة وفَعِيلَة كعَقِيرَة.

٩١٢ فَعَلْ يَفْعُلْ شُكُورٌ وَجَلَبَ قَتَلَ وَكُفَّرَ وَكِتَابٌ لَكَتَبَ  
٩١٣ حَجَّ وَنَشَدَ وَشُكْرَانٌ خَنِقَ فَعَلَ يَفْعُلُ الْمُعْدَى قَدْ لُطِقَ  
٩١٤ فِيهِ بِحَمْدٍ وَسَمَاعٍ وَعَمَلٌ شَرِبَ وَغَشْيَانٌ سَفَادٌ فَكَمَلَ  
وقد ذكر لمصدر فَعَلَ يَفْعُلُ المعدى بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع تسعة أمثلة أحدها: فُعُول كَشَكَرَهُ شُكُورًا. وجحدته جُحُودًا. وقيل شُكُورٌ جمع شُكْرٍ لأن فعولًا يجرى قياسًا على اللازم نحو: دخول دُخُولًا. وثانيًا: فَعَلَ بفتح الفاء والعين نحو: جلب الشئ إذا جاء به جَلَبًا. وقد يكون الجلب نفس المجلوب. وقيل هو حَلَبٌ بالخاء غير المعجمة من حلبت الناقة وغيرها أحلبها حلبًا. وثالثها: فَعَلَ بفتح الفاء وسكون العين نحو قتله قَتَلًا وهو الأصل لما مر. ورابعها: فَعَلَ بضم وسكون العين نحو كَفَرَ كُفْرًا وشَكَرَ شُكْرًا. وخامسها: فَعَال بكسر الفاء نحو كتب كِتَابًا وكتابه وهما بمعنى واحد. وسادسها: فَعَلَ بكسر الفاء وسكون العين نحو حج حَجًّا. وجاء فيه فتح الفاء، وقرئ بها. وسابعها: فَعَلَة بكسر الفاء وسكون العين نحو: نَشَدْتُ الضالة أنشدتها نَشَدََة. وثامنها: فُعْلَان نحو: شكر شُكْرَانًا وتاسعها: فَعَلَ بفتح الفاء وكسر العين نحو: خَنَقَ يَخْنُقُ خَنِقًا. ومن أمثلة مصادر فَعْلَان بكسر الفاء نحو كِتْمَان. وفَعَلَى بكسر الفاء كَذَكَرَى، وفَعَلَى بضمها كبشَى، وفَعَلَى بفتحها كدَعَى، وفَعَال كدُعَاء. وأما فَعَلَ يَفْعُلُ بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المستقبل فقد ذكر لمصدر المتعدى من ستة أمثلة. أولها: فَعَلَ بفتح الفاء وسكون العين نحو: حَمَدَهُ يَحْمَدُهُ حَمْدًا. وهو الأصل لما تبين. وثانيها: فَعَال بفتح الفاء نحو: سمعه سَمَاعًا. والسمع الأذن، وقد يكون بمعنى الإنقياد. ومنه

السمع والطاعة. وثالثها: فَعَلَ بفتح الفاء والعين نحو: عَمِلَ عَمَلًا. ورابعها: فَعَلَ بضم الفاء وسكون العين نحو شرب شربًا. ويجوز فتح الفاء وفي التنزيل: ﴿شَرِبَ الْهَيْمُ﴾<sup>(١)</sup> قرئ بضم الأول وفتح. وخامسها: فَعْلَان بكسر الفاء غشيته غَشْيَانًا إذا جثته. ويكنى به عن البضاع. وسادسها: فَعَال بكسر الفاء نحو: سفدها سِفَادًا إذا واقعها. ومن أبنية فَعْلَةٌ بفتح الفاء وسكون العين كَرَحْمَتُهُ رَحْمَةً وفَعْلَةٌ بكسر الفاء كَشِيرْكَ وفَعْلَةٌ بضمها كَفَجَاةٌ وفُعُول كَلَزِمَةٌ لُزُومًا، وَمَفْعَلُهُ كَمَحْمِدَةٍ، وفَعْلَان بفتح الفاء والعين كَشَتَّان. وفعالية كَكَرَاهِيَةٍ. ٩١٥ فَعَلَ يَفْعَلُ بِحَرْفِ الْحَلْقِ تَفْتَحُ مُسْتَقْبَلَةٌ فِي التَّطْقِ ٩١٦ كمثل يَسْأَلُ سُؤْلًا وَنَصَحَ يَنْصَحُهُ نَصَاحَةً نُصْحًا أَصَحَّ

قد تقدم أن فَعَلَ بفتح العين في الماضي إذا كان عينه أو لامه حرف حلق فتح عين مستقبله. وقد ذكر للمتعدى منه أربعة أبنية. فَعَال بضم الفاء نحو: سَأَلَهُ يَسْأَلُهُ سُؤْلًا. وفَعَالَةٌ بفتح الفاء نحو: نَصَحَهُ يَنْصَحُهُ نَصَاحَةً، وفَعِيلَةٌ نحو نصيحة، وفُعْلٌ بضم الفاء وسكون العين نحو نَصَحَهُ نُصْحًا، وهو الأصل بدليل قوله أصح. وإنما لم يفتح إذا وقع حرف الحلق فاء نحو: أَمَرَ يَأْمُرُ وَعَصَبَ رَأْسَهُ يَعِصِبُهُ لأن الفاء تقتضي الانتقال من سفلى إلى علو وهو سهل بخلاف اللام. فإن الانتقال من الضمة والكسرة إليه، تقتضى الانتقال من سفلى إلى علو على العكس من الفاء. وفيه مشقة.

٩١٧ مَصْنَدٌ غَيْرِ الْمُتَعَدَّى أَطْرَدَا فِيهِ الْفُعُولُ كَالْجُلُوسِ وَرَدَا ٩١٨ فِيهِ مُزَاخٌ ضَحِكٌ فِسْقٌ حَرَدٌ مُكْتٌ ثَبَاتٌ لَدَمٌ عَجَزٌ وَرَدٌ

لما ذكر مصادر فَعَلَ بفتح العين، وفَعِلَ بكسرها فيه المتعديين، أخذ يذكر مصادر غير المتعدى. أما فَعَلَ بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع فقد ذكر له في غير ماله وعينه حرف حلق مثالين. أحدهما: الْفُعُول وهو المطرد فيه لأنه المقيس عند سماع غيره نحو: جَلَسَ جُلُوسًا. وثانيهما: فَعَلَ

(١) سورة الواقعة آية ٥٥.

بفتح الفاء وسكون العين نحو عَجَزَ يَعْجُزُ عَجْزاً. ومن أمثله أيضاً فَعِيل نحو هدير وصهيل، وفَعَلَ بكسر الفاء وسكون العين نحو: حرص جَرْصاً. وفَعَال بكسر الفاء كضِرَاب. وفَعَلَ بضم الفاء وفتح العين نحو سُرَى، وفَعْلَان كضرب الدهر ضَرَبَاناً. وأما فَعَلَ يَفْعُل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع من غير المتعدي فقد ذكر لمصدره ثلاثة أمثلة. أحدها فَعَلَ بكسر الفاء وسكون العين نحو فَسَقَ يَفْسُقُ فِسْقاً وجاء يَفْسِقُ بكسر العين. وثانيها: فَعَلَ بضم الفاء وسكون العين نحو: مَكَّثَ يَمَكُثُ مَكْثاً. وقيل هو من فَعَلَ يَفْعُل بضم العين مطلقاً. والأول أظهر لأن اسم الفاعل منه قد جاء على فاعل نحو مَكَّثَ فهو مَآكِث. وثالثها: فَعَالَ بفتح الفاء نحو: يَنْعَسُ نُعَاساً. وهو كثير في الأصوات كالصراخ. وفَعَلَ بفتح الفاء وسكون العين كصَمَتَ يَصْمِتُ صَمْتاً، وجاء صُمُوتاً وصَمَاتاً. وفَعَالَةٌ كطَهَّرَ طَهَارَةً وفَعِيل كذمل ذميلاً وفَعْلَان كترأ ينزروا نزواناً، وفَعْلَةٌ كفَطِنَ يَفْطِنُ فِطْنَةً. وفَعَال كعمر عِمَارَةً، وفَعَالِيَّةٌ نحو عِلن يعلن عِلَانِيَّةً. وأصلها فُعُول لأنه المقيس عليه عند عدم السماح. وأما فَعَلَ يَفْعُل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع فقد ذكر لمصدر غير المتعدي منه ثلاثة أبنية، الأول فَعَلَ بفتح الفاء وكسر العين نحو: ضَحِكَ يَضْحَكُ ضَحْكَاً، وجاء فيه ضَحْكَاً بسكون العين والفاء على حالها، وضَحِكَا بكسر الفاء والعين ساكنة، وضَحِكَا بكسرهما حكاها الجوهري. وثانيها: فَعَلَ بفتح الفاء وسكون العين نحو: حَرَدَ يَحْرُدُ حَرْداً. وإنما حرك عينه لإقامة الوزن. وقيل: جاء فيه حَرْداً بفتح الراء. وثالثها: فَعَلَ بفتح الفاء والعين نحو نَدِمَ نَدَمًا. ومن أمثله فُعْلَةٌ بضم الفاء كغُلْمَةٌ وفَعَالَةٌ كَرِمَايَةٌ وفُعُولَةٌ كعُقُوبَةٌ. ولم يذكر مصادر الثلاثي المجرد من فَعَلَ يَفْعُل بضم العين في الماضي والمضارع، ولا بد من الإشارة إليها. وقد تقدم أنه لا يكون إلا لازماً غالباً، ولمصدره أمثلة أحدها: فَعَالَةٌ بفتح الفاء نحو: كَرُمَ كَرَامَةً وظَرْفٌ ظَرْفَةً وهو الأكثر فيه. وثانيها: فُعُولَةٌ كسهل سُهُولَةً. وثالثها: فَعَالٌ بفتح الفاء كجَمَدٌ جَمَاداً وكَمَلٌ كَمَالاً. ورابعها: فَعَلَ بكسر الفاء كعَظَمَ. وخامسها:

فُعِلَ بضم الفاء وسكون العين كحُسِّن. وسادسها: فَعَلَ بفتحهما نحو: كَرَّمَ  
وَشَرَّفَ. وسابعها: فَعَّلَ بفتح الفاء وسكون العين نحو: كَثَّرَ. وثامنها: فُعِّلَ  
بضم الفاء مع السكون نحو: كَدَّرَ الماء كُدَّرَ. وأعلم أن مَفْعَلًا مطرد في كل  
فعل متصرف، فإذا جهل مصدر فعل ثلاثي مطلقاً فابن منه مَفْعَلًا بفتح العين.  
وأما مَفْعِلٌ بكسر العين فإنه للزمان والمكان، وقد حمل عليه المصدر. وفي  
التنزيل: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾<sup>(١)</sup> و﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾<sup>(٢)</sup>. والقياس  
الفتح. وقد يجيء المصدر على بناء اسم الفاعل والمفعول أما الأول فكقوله:  
..... ولا خَارِجاً مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ<sup>(٣)</sup>

على الأظهر وقول الآخر:

كَفَى بِالنَّائِي مِنْ أَسْمَاءٍ كَافِي.....<sup>(٤)</sup>

(١) سورة المائدة آية ٤٨، ١٠٥.

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٢.

(٣) القائل: الفرزدق من الطويل وتقام البيت:

عَلَى خَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدُّفَرَ مُسْلِمًا  
وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ

الشاهد في قوله: «ولأخارجا» حيث جاء منصوبا لوقوعه موقع المصدر الموضوع مكان الفعل على  
مذهب سيبويه. والتقدير: عاهدت ربي لا يخرج من في زور كلام خارجا. ويجوز أن يكون قوله:  
ولأخارجا منصوبا على الحال. والمعنى عاهدت ربي غير شاتم ولأخارج. أي: عاهدته صادقا. وقد  
استشهد به كل من: سيبويه ١٧٣/١، المقتضب ٢٦٩/٣، ٣١٣/٤، الكامل ٦٩، ابن يعيش  
في شرح المفصل ٥٩/٢، الخزانة ١٠٨/١، ٢٧٠/٢ عرضا، المغني ٤٠٥، ديوانه ٧٦٩،  
شواهد الشافيه ٧٢، آمالي المرتضى ٤٦/١.

(٤) القائل: بشر بن أبي حازم في مدح أوس بن حارثة لما خلى سبيله من الأسر والقتل — وتقام البيت:  
وهو من الوافر.

كَفَى \_\_\_\_\_ أَى مِنْ أَسْمَاءٍ كَافِي  
و\_\_\_\_\_ لِحَبَا إِذْ طَالَ شَافِي  
فِيكَ حَاجَةٌ وَمَطَالُ شَوْقٍ  
وَقَطْعُ قَرِينَةٍ بَعْدَ ائْتِلَافٍ =

وتدخله الهاء نحو العاقبة، والفاصلة. وفي التنزيل: ﴿لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ (١) وأما الثاني: فكالميسور والمعسور والمعقول والمرفوع والموضوع والمفتون. وباللهاء نحو: المكروهة والمصدوقة. ولم يثبت سيبويه المعول في المصادر وكلها تسمع ولا يقاس عليها.

٩١٧ وللرَبَاعِي مِثَالُ فَعَلَا مَصْدَرُهُ فَعَلَّةٌ كَشَمَلَا  
٩١٨ وَمِنْهُ مُلْحَقٌ بِهِ كَجَهَوَرَا حَوَّلَ مِثْلَهُ كَذَاكَ يَنْطَرَا  
٩١٩ وَمِنْهُ ذُو التَّضْعِيفِ وَهُوَ فَعَلَا مَصْدَرُهُ الْفَعِيلُ ثُمَّ أَفْعَلَا  
٩٢٠ وَمَصْدَرُهُ الْإِفْعَالُ ثُمَّ قَالُوا فَاعَلَّ مِنْهُ الْمَصْدَرُ الْفِعَالُ  
لما فرغ من ذكر المصادر الثلاثي أخذ في ذكر مصادر الرباعي وهي قياسية مطلقا لعدم اختلافها. والرباعي ضربان: أصل وغير أصل. أما الأصلي فما كانت حروفه كلها أصولا، وله بناء واحد وهو فَعَلَّلٌ. ويكون متعديا كدحرج الحَجَرَ وَشَرَهَفَ الصَّبِيَّ أى أحسن غذاءه، ولازما نحو طَرَمَسَ إِذَا انقبض، وَبَرَهَمَ إِذَا أَحَدَ النظر. وله في غير المضاعف مصدران. فَعَلَّلَ كَذَخَرَجَةٍ وَسَرَهَفَةٍ. وَفَعَّلَلَ كِدَحْرَجٍ وَسِرَهَافٍ. قال:

سَرَهَفَتُهُ مَا شِئْتُ مِنْ سِرَهَافٍ (٢) .....

- الشاهد في قوله: «كافي» حيث نصب كاف على المصدر وإن كان لفظه لفظ اسم الفاعل والمراد كافيا، وإنما سكن الياء ضرورة جعله في الأحوال الثلاثة بلفظ واحد كالمقصود. وقد جاء ذلك كثيرا. وقد وقف عليه بالسكون وكان حق المنصوب أن يبدل تنوينه ألفا، لكنه هنا حذف التنوين ووقف عليه بالسكون وهذه لغة. وقد استشهد به كل من: الخزانة ٢/٢٦١، شرح المفصل لابن يعيش ٥١/٦، الخصائص ٢/٢٦٨.

(١) سورة الواقعة آية ٢.

(٢) القائل: العجاج والدرؤية. وقد نسبته بعض العلماء لرؤية، والصحيح أنه لأبيه. انظر ديوان العجاج ٤٠ وتمام البيت:

يَأْتِي عَلَى الْأَمْرِ لَيْنٌ وَالْآلَافِ

سَرَهَفَتُهُ مَا شِئْتُ مِنْ سِرَهَافِ

والسبب في نسبة هذا البيت لرؤية: أن له قصيدة تزيد على الثمانين بيتا من هذا الروي. الشاهد في

وفي المضاعف ثلاثة مصادر: فَعَلَّلَ كَزَلَزَلَه. وَفَعَّلَلَ كَزَلَزَالَ بكسر أوله وهي قراءة الفتح. وأما شَمَّلَل فليس من الرباعي الأصل، وإنما هو للملحقة. إلا أنه لما كان الزائد فيه وهو اللام من جنس الحرف الأصلي مثل به. وأما غير الأصلي فما كان ذا أربعة أحرف بزيادة. وينقسم إلى ما هو ملحق بالرباعي الأصلي وإلى ما هو موازن له. أما الملحق به فما كان بناء مصدره موافقا لمصدر الأصل. وله ستة أبنية. أحدها: شَمَّلَتُهُ شَمَّلَلَهُ إِذَا أَلْبَسْتَهُ الشَّمْلَةَ. وثانيها: جَهَوَرَه. وهو من الجهر والإرتفاع. وثالثها: فَوَعَلَ كَحَوَّلَ. يُقَالُ حَوَّلَ الرَّجُلَ إِذَا كَبَّرَ وَعَجَزَ عَنْ مَبَاشَرَةِ النِّسَاءِ. ورابعها: فَعِيلَ كَبَيَّطَرَ إِذَا شَقَّ، ومنه سَمِيَ الْبَيَّطَارُ لِأَنَّهُ يَشُقُّ جِلْدَ الدَّابَّةِ لِإِصْلَاحِهِ. وخامسها: فَعَلَا كَسَلَّقَى يَقَالُ: سَلَّقَيْتُهُ سَلَقَاةً إِذَا أَلْقَيْتَهُ عَلَى قَفَاهُ. وسادسها: فَعَنَلْ كَقَلَنْسَ يَقَالُ: قَلَنْسْتُهُ قَلَنْسَةً إِذَا جَعَلْتَ الْقَلَنْسُوَةَ فِي رَأْسِهِ. ويقال: قَلَسَيْتُهُ قَلَسَاةً وَأَصْلُهُ قَلَسِيَّةٌ. فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. فهذه الأمثلة كلها مصادرُها كمصدر الأصل فالشملة والحوقلة والدرجة وكذلك سائرُها. وأما الموازن للرباعي مما كانت حركاته وسكناته بازاء حركات الأصل وسكناته بالزيادة، ولايناسب مصدره مصدر الأصل في الوزن وله ثلاثة أمثلة. فَعَّلَلَ المضاعفُ العين وَأَفَعَلَ وَفَاعَلَ. وقد ذكرها المصنف. أما فَعَّلَ ذو التضعيف فله أربعة مصادر. الأول: التفعيل وهو الذي ذكره لأنه أكثرُها. وفي التنزيل: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾<sup>(١)</sup>. الثاني: التفعلة: نحو كَرَّمَ تَكْرِمَةً وَبَصَّرَ تَبْصِرَةً. وفي التنزيل: ﴿تَبْصِرَةً وَذِكْرَى﴾<sup>(٢)</sup>. الثالث: فَعَّلَ

= قوله: «سرهاف» حيث ذكر مصادر الرباعي وأن له بناء واحدا هو فَعَّلَلَ. ويأتي متعديا مثل: دحرج وسرهف. وأن للرباعي في غير المضاعف مصدران: فعلة وفعلال. وقد جاء «سرهاف» على وزن فعلال. وقد استشهد به كل من: المقتضب ٩٣/٢، الخصائص ٢٢٢/١، ٣٠٢/٢، المنصف ٤١/١، ٤/٣، ٢٧/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٦، ٤٩.

(١) سورة النساء آية ١٦٤.

(٢) سورة ق آية ٨.



بتشديد العين كقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾<sup>(١)</sup>. الرابع: مفعّل نحو: مَزَّقَ مُمَزَّقًا. وتكثر التفعلة في معتل اللام نحو: عَزَى تَعَزِيَّةً وَسَمَى تَسْمِيَةً. وقيل أصلها التفعيل. فحذف أحد الحرفين تخفيفا، وعوض عن التاء تعويضا لازما لثلا يؤدى [إلى]<sup>(٢)</sup> صيرورة تاء التفعيل حرف الإعراب. وقد جاء في الشعر على الأصل. قال:

فَهِيَ تُنْزِي دُلُوهَا تُنْزِيَا .....<sup>(٣)</sup>

ويأتى فَعَّلَ لأربعة معان: أحدها: التكثير وهو الغالب عليه نحو قَطَّعْتُ الشَّيَابَ وغلقت الأبواب. وثانيها: السلب نحو: فَرَّعْتُهُ وَقَدَّيْتُ عَيْنَهُ: أى أزلت عنه الفرع وعن عينه القذى. وثالثها: التعدية نحو: عَرَّفْتُهُ وَفَرَّحْتُهُ. أى صيرته ذا معرفة وذا فرح. وأما خَطَّأْتُهُ وَلَحَنْتُهُ فمعناه نَسَبْتُهُ إِلَى ذَلِكَ. ورابعها: كونه بمعنى فَعَّلَ نحو: زُلْتُه وَزَيْلْتُهُ وَمِزْتُهُ وَمَيَّزْتُهُ. وأما أَفَعَلَ فمصدره الإفعال كما ذكر نحو: أَكْرَمَ إِكْرَامًا وَأَعْطَا إعطاء. فَإِنْ كَانَ معتل العين نحو إقامة وإعانة حذف إحدى الألفين لا متناع اجتماعهما، وعوض منها التاء. وآختلف أولا في الألف

(١) سورة النبأ آية ٢٨.

(٢) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) ومن (ك).

(٣) القائل: غير معروف، وهو من الرجز. وتام البيت:

فَهِيَ تُنْزِي دُلُوهَا تُنْزِيَا  
كَامَا تُنْزِي شَهْلَةً صَبِيَا  
ويروى أيضا:

بَاتَ يُنْزِي دُلُوهَا تُنْزِيَا  
كَامَا تُنْزِي شَهْلَةً صَبِيَا

الشاهد في قوله: «تنزيا» فإن القياس فيه أن نقول تنزية بالتخفيف كما يقول في زكى: تزكية، وسمى تسمية. ولكنه أورد هنا كمصدر فعل بتشديد العين الصحيح اللام مثل: سلم تسليما وكلمه: تكليما. وقد استشهد به كل من: المخصص ١٠٤/٣، ١٨٩/١٤، شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/٦، المقرب لابن عصفور ١٣٤/٢، شرح شواهد العيني ٥٧١/٣، شرح التصريح ٧٦/٢، شرح الأشموني ٣٠٧/٢، اللسان (شهل).

المحذوفة فذهب سيبويه إلى أنها الزائدة لضعفها بالزيادة وقربها من الطرف. وذهب الأخفش إلى أنها المنقلبة عن العين لاعتلالها. وثانيها في لزوم العوض وعدمه. فسيبويه يرى أنه غير لازم مطلقا. والفراء يرى أنه لازم إلا في الإضافة لقيام المضاف إليه مقامه. كقوله تعالى: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾<sup>(١)</sup>. وأما أريته إراءة فلا يلزم فيه التعويض مطلقا، لأن عين الكلمة وهي الهمزة نقلت حركتها إلى الفاء وحذفت، ويأتى أفعل لمعان منها: التعدية: وهو الأكثر نحو: خرج وأخرجه. ومنها التعريض للشيء إما تعريض المفعول لفعل الفاعل نحو: أبعت الفرس إذا عرضته للبيع. وإما تعريضه لغير الفاعل نحو: أقبرته إذا جعلت له قبرا، وأسقيته إذا جعلت له ماء على سبيل الهبة. وعرضته لشربة. ومنها السلب وهو إما سلب الفعل عن المفعول نحو: أشكيت وأعجمته إذا أزلت شكواه والعجمة. وأما عن الفاعل نحو: قَسَطَ إذا جَارُوا، قَسِطَ إذا عدل. ومنها الصيرورة وهو إما أن ينسب الفعل إلى الفاعل وليس فِعْلُهُ نحو: أَعَدَّ البعير وأَجْرَبَ إذا صار ذا عُدَّةٍ وَجَرَبَ، أو ينسب إليه، وهو فِعْلُهُ نحو: أَلَّامَ الرجل إذا صار ذا لؤم. أو ينسب الفعل إلى الفاعل، والمراد غيره نحو: أجرب الرجل وأنحر وأخال إذا صار ذا إبل فيها جَرَبٌ وَنُحَارٌ وَخِيَالٌ، أو تراد الدلالة على المقاربة من غير حصول نحو: أَصَرَمَ النخل وأَخْصَدَ الزرع. ومنها وجود الشيء على صفة نحو أحمدته أى وجدته محمودا. وأحييت الأرض أى وجدتها حية النبات. ومنها: الدلالة على الكثرة نحو: البن الرجل وأتمر إذا كثر ذلك عنده. ومنها أن تكون بمعنى فَعَلْتُ نحو: قَلْتُ الْبَيْعَ وَأَقْلَنْتُهُ وشغلته وأشغلته. وأما فاعل فمصدره فِعَال وهو الذى أشار إليه بقوله: فاعل منه المصدر الفاعل نحو: قاتل: قتالا ومفاعلة نحو مقاتلة. وفِعَالٌ نحو: قَيْتَالٌ. وقال الفراء وهو الأقيس لأن أَلَفَ فاعل ينقلب ياء لانكسار ما قبلها، والياء عوض من الألف التى قبل اللام. ويأتى لمعان أحدها: أن يقتضى شيئين كل واحد منهما فاعلا ومفعولا فى المعنى. إلا أن أحدهما مرفوع والآخر منصوب. فإن

(١) سورة التوبة آية ١٨.

كان الفعل يتعدى إلى واحد، فإن لم يمكن مشاركتها المفعول فيه تعدى إلى اثنين نحو: جذبت الثوب وجاذبت زيدا الثوب. فإن أمكن تعدى إلى واحد نحو: ضربت زيدا وضارته. وثانيها: للتكثير: بمعنى فَعَّلَ نحو: ضاعفته وناعمته بمعنى ضَعَّفْتَهُ وَنَعَّمْتَهُ. وثالثها: بمعنى فعال نحو: سافر ودافع بمعنى سفرا إذا خرج للسفر ودفع. ورابعها: بمعنى أَفْعَلَ نحو: عافاك الله بمعنى أعفاك أى صيرك ذا عافية. وطارقت الفعل بمعنى أطرقت.

٩٢١ وللخماسى تَفْعَلَلْ أَلْفَعَلْ تَفْعَلْ أَفْعَلْ تَفَاعَلْ أَفْتَعَلْ  
٩٢٢ تمثيل كلها تَدَخَّرَجَ أَلْكَسَرُ تَكَبَّرَ أَرْتَدَّ تَعَاظَمَ أَقْتَدَرُ  
٩٢٣ مصدرها التَّدَخَّرَجُ أَلْكَسَارُ تَكَبَّرُ أَرْتَدَادُ أَقْتِدَارُ  
قد تقدم أن الأفعال المجردة من الزوائد إما ثلاثية أو رباعية. فلا يكون فيها ماهو على خمسة أحرف أو أكثر إلا بزيادة، إما على أصل الثلاثى أو الرباعى. فقوله وللخماسى يريد به ما كان ذا خمسة أحرف بالزيادة. ولا يخلو أوله من أن تكون فيه تاء أو همزة. وقد ذكر من كل واحد منهما ثلاثة أبنية. أما القسم الأول وهو مافى أوله التاء. فأولها قوله تفعّل وهو رباعى زيد فى أوله التاء نحو تدحرج. ومصدره التدحرج. وكذلك الملحق به نحو: تجلبب وتجورب وتشيطان وتسهيول، وتسلقى وتقلنس. فإنها كلها مصدرها كالتدرج. ويأتى تفعّل مطاوع فعلل نحو دحرجته فتدحرج، ولغير المطاوعة نحو تغطرف وترهول. وثانيهما قوله تفعل وله مصدران. أحدهما: التفعّل نحو تكبر تكبرا، وتكلم تكلما قال:

..... وَنُشِئْتُم بِالْأَفْعَالِ لَا بِالتَّكْلِمِ<sup>(١)</sup>

(١) القائل: معبد بن علقمة. وتمام البيت:

وتجهل أيدىنى وأحلم رأينى

ونشئتم بالأفعال لا بالتكلام

الشاهد فى قوله: «بالتكلم» على وزن تفعل حيث أن هذا مصدر لتفعل وله وزن آخر وهو تفعال. وشاهد الشارح هنا على الوزن الأول للمصدر تفعل. وقد استشهد به المرجل ص ٢٠٩، والكوكب الدرى ص ١٥.

وثانيهما: تفعال نحو تملق تملقا. قال:

ثَلَاثَةُ أَخْبَابٍ فَحُبُّ عَلاَقَةٍ وَحُبُّ تِمْلَاقٍ وَحُبُّ هُوَ الْقَتْلُ<sup>(١)</sup>

ويأتى تفعال مطاوع فعل نحو قطعته فتقطع. وبمعنى التكلف نحو تشجع وتحلم وتصبر، وبمعنى التجنب عن الشيء نحو تأثم وتخرج وتهجد إذا تجنب الإثم والخرج والهجود. وبمعنى آتخاذ الشيء نحو: تبوأ الدار وتبأه. أى آتخذ ذلك مبيأة. وليس تدير الدار منه لأنه تفعيل. وقلت واوه ياء لاجتماعها مع الياء. وبمعنى التشبيه نحو تقيس وتنزر إذا تشبه بقيس ونزار. وبمعنى استفعال نحو تكبر وتعظم. وبمعنى فعل وفى التنزيل: ﴿وَتَقَطُّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> أى قطعوا. وثالثها: قوله تفاعل ومصدره تفاعل. نحو تعاضم تعاضما وتباعد تباعدا. ويأتى لما يكون من اثنين فصاعدا للمشاركة فى أصل الفعل نحو: تضارب زيد وعمرو، وتقاتل الزيدون والعمران وحينئذ إن كان الفعل يتعدى إلى واحد لم يتعد إلى مفعول ثان، وإن تعدى إلى اثنين كما فى مالم يسم فاعله. وبمعنى حصول الفعل فى الظاهر وليس بحاصل فى الحقيقة نحو تجاهل وتغافل وتعامى. وبمعنى فعل نحو تعاضم بمعنى عظم ومطاوع فاعل نحو باعدته فتباعد. وأما القسم الثانى: وهو ما فى أوله همزة الوصل فأولها قوله: أنفعل ومصدره أنفعال نحو إنكسر أنكسارا والغالب عليه مطاوعة فعل. والمطاوعة عبارة عن قبول أثر الفاعل وحصوله فيه نحو كسرت الإناء فأنكسر، ولا يكون إلا حيث يقع علاج وتأثير بالجوارح. وهذا لا يقال علمته فأنعلم وعدمته فأنعدم، لامتناع تحقق المطاوعة فيهما. وأما قلته فانتقال فجوازه بالنظر إلى تحريك اللسان. ويأتى مطاوع أفعل نحو أغلقت الباب فأنغلق وهو قليل. وقد جاء لغير المطاوعة نحو: انسلخ الشهر

(١) القائل: مجهول. الشاهد فى قوله: «تملاق» حيث جاء على تملق مطاوع ملق، ويروى فحب علاقة بالتونين وبغير تنوين، والإضافة فى الموضعين جعله منقوصا من الأجزاء الخماسية. وقد استشهد به كل من: المفصل ١١٤، شرح المفصل ٤٧/٦، ١٥٧/٩، اللسان (ملق) ٢٢٤/١٢، مجالس ثعلب ٢٩.

(٢) سورة الأنبياء آية ٩٣.

وأنكدت النجوم أى تناثرت. وثانيها قوله: أفعل ومصدره إفعال نحو أريدا  
إريدادا، وأحمر احمرارا. وثالثها: قوله: أفتعل نحول: إقتدر إقتدار واكتسب  
اكتسابا. ويجىء لمعان: مطاوعة فعل نحو شويته فاشتوى وغممته فاغتم ويقال  
انشوى وانغم. ومطاوع أفعل نحو أحرقت فآحترق، وأقترضته فآقترض، وبمعنى  
تفاعل نحو: آجتوروا وآختصموا وبمعنى فعل من غير زيادة على معناه نحو: قلعه  
فانقلع وخطفه فآختطف. أو للزيادة على معناه للتكثير نحو: عمل فاعتمل  
وكسب واكتسب. وفى التنزيل: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾<sup>(١)</sup> علق  
الأول وهو كسب على الخبر لدلالته على أصل الفعل من غير مبالغة لعدم طلب  
نفس الإنسان له غالبا. والثانى هو اكتسب على الشر لدلالته على المبالغة فى  
الشر لميلها إليها بالطبع غالبا. وأعلم أن الأفعال التى فى أولها التاء لا فرق بينها  
وبين مصادرهما فى الزنة إلا بكون الفعل مفتوح العين مطلقا، والمصدر مضمومها  
كالتدحرج والتكبر والتعاضم فى مصدر تدحرج وتكبر وتعاضم. ولم يذكر مصدر  
تفاعل وهو تعاضم استغناء عنه بمصدر تفعّل وتَفَعَّل لموافقتهما له فى ضم عينه.  
وأما التى فى أوائلها الهمزة فالفرق حاصل بزيادة الألف فى المصدر دون الفعل  
كالإنكسار والإرتداد والإقتدار فى مصدر انكسر وارتد واقتدر.

٩٢٤ وللسداسى اسْتَفْعَلَ أَفْعَلَى أَفْعَال  
إِفْعَوْعَلَ أَفْعَوْلَ مِنْهُ أَفْعِيْعَال  
٩٢٥ كَأَجْلَوُذْ اسْتَعْطَفَ وَأَسْلَفَى أَشْهَابُ  
وَأَغْدُوذَنْ أَسْحَنَكَ فَالْقَضَى الْبَابُ

ذكر للفعل السادسى أعنى ماكان على ستة أحرف ستة أبنية، ولا يوجد فى  
الأفعال وهو أكثر منه بخلاف الأسماء فإنها تبلغ بالزيادة سبعة أحرف نحو  
أشهباب وعلى ثمانية مع تاء التأنيث نحو: قرعلانة. وقد مر بيانه فى أبنية آحاد  
الأسماء. والسداسى ينقسم إلى مايكون من مزيد الثلاثى وإلى مايكون من مزيد

(١) سورة البقرة آية ٢٨٦.

الرابعى. أما مزيد الثلاثى فهى الأمثلة التى ذكرها وهمزة الوصل لازمة للفعل والمصدر فى أولها إما استفعل فنحو آستعطف وآستخرج. وله خمسة معانى: أحدها: طلب الفعل نحو آستخفه وآستعجله أى طلب خفته وعجلته. ومر مستعجلا أى طالبا من نفسه العجلة وآستخرجه أى طلب خروجه بلطف. وثانيها: التحول نحو آستحجر الطين وآستنوق الجمل. وآستتست الشاة. وآستنسر البغاث. وثالثها الإصاية على إصابة نحو: آستعظمته وآستجدته أى وجدته عظيما وجيدا. ورابعها: بمعنى فَعَلَ نحو: قَرَّ وآستقر وعلا قرنه وآستعلاه. وخامسها: الصيرورة: نحو آستحصد الزرع أى حان وقت حصاده. وأما أَفْعَلَى فنحو آسَلَنْتَى إذا نام على قفاه. وأما أَفْعَالٌ فنحو أشهبَّ ومعناه التزايد فى الشبهة من غير وقوف، وأكثر مايجىء فى الألوان نحو أشهبَّ وأحمارَّ وآسوادَّ وأوهام. وفى التنزيل: ﴿مُذْ هَامَّتَانِ﴾<sup>(١)</sup> وقرئ: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾<sup>(٢)</sup> وأما افْعول فأصل وضعه للمبالغة ويكون لازما نحو: أغدودن البيت والشعر أى طال، وآعشوشبت الأرض وآخشوشن الشئ وآحلولى. ومتعديا نحو: آعْرَوَيْتُ الفرس إذا ركبته عريانا. وأما أَفْعُولٌ فنحو: اجلوذ الليل إذا ذهب. وقيل أسرع قال:

فَيَا بَرْدًا بَرْدُ أَلْيَابِهَِا إِذَا أَظْلَمَ اللَّيْلُ وَاجْلَوْدًا<sup>(٣)</sup>  
ويكون لازما كالمثال المذكور، ومتعديا كآَعْلَوَطَه إِذَا عَلَاه. وأما افعلنل فنحو: آسحنكك الليل إذا اشتد سواده، ولم يذكر المصنف لافعلنل وزنا. وأقتصر على مثاله نحو: اسحنكك. وأعلم أن الفرق بين صيغ هذه الأفعال فى المضى وبين مصادرها يحصل بأمرين: تغيير الحركة وهو كسر ثالث المصدر وزيادة الألف

(١) سورة الرحمن آية ٦٤.

(٢) سورة آل عمران آية ١٠٦.

(٣) القائل: ابراهيم بن سفيان من البحر المتقارب.

الشاهد فى قوله: «اجلودا» حيث جاءت سداسية على وزن أفْعول وتأتى بمعنى ذهب.

وقد استشهد به كل من: الكامل ٧٥٥، الدرر اللوامع ١١٧/٢، البغية ص ١٨١.

قبل آخرها نحو: استعطاف واستلقاء واشهيباب واغديدان وأستحنكاك وآجلواذ.  
وأما مزيد الرباعي فله مثالان: افعللل نحو احر نجم إذا آجتمع وافعلل نحو أقشعر  
وأكفهر. وأكثر مايكون فيما يتغير.

٩٢٦ وَأَعْلَمُ بَأَنَّ أَلْفَاتِ الْوَصْلِ  
تَدْخُلُ فِي الْأَمْرِ الثَّلَاثِيِّ الْأَصْلِ

٩٢٧ تُكْسَرُ إِنْ كُسِرَ ثَانٍ أَوْ فُتِحَ

وَالضَّمُّ إِنْ يَضُمُّ ثَانٍ مُتَضَعٌ

إنما سميت الهمزات التي في أوائل الكلمة ألفات نظرا إلى صورتها في  
الخط كما مر، وتنقسم إلى همزات قطع وهمزات وصل. أما همزة القطع فهي  
التي تقطع مابعدہ عن الإلتصال بما قبلها وتثبت وصلا وابتداء. وتدخل في الكلم  
الثلاثي نحو: أجرو أخذ وإن وسواء كانت أصلاً كما ذكر أو غير أصل. وإما  
بدلاً نحو: أقت وأشاح، أو زائداً نحو: أعطى وأكرم. وأما همزة الوصل فهي  
التي يتصل مابعدہا بما قبلها وتحذف في الدرج وتثبت في الإبتداء ليتوصل بها  
[إلى] <sup>(١)</sup> النطق بالساكن لتعذر الإبتداء به، ولذلك سميت همزة وصل. وتدخل  
في الكلم الثلاث كهمزة القطع. أما الفعل فالرباعي منه لا تدخله مطلقاً لعدم  
أحتياجه إليها. وقد شذ دخولها على فعلين منه وهما تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ نحو: تَزَيَّنَ  
وتدارا فإذا أُعِلَّا بالإدغام سكن أولهما فأحتاجا إلى همزة الوصل في الأمر  
والماضى، وإن كان ثلاثياً مجرداً عن الزيادة فلا تدخل إلا على أمر المخاطب  
الفاعل منه. إذا كان مابعد حرف مضارعه ساكناً، لأنَّ الأمر مأخوذ من  
المضارع. فإذا حذف حرف المضارعة، والإبتداء بالساكن متعذر، آجتلبت  
الهمزة توصلاً إلى النطق لما مر وهو المراد بقوله: تدخل في الأمر الثلاثي  
الأصل. فأحترز بقوله: الأمر عن الماضى والمضارع، ويقول: الثلاثي عن  
الرباعي، ويقول: الأصل عن الثلاثي المزيد فيه، وقوله: تكسر إن كُسِرَ ثَانٍ أَوْ فُتِحَ

(١) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) والأفضل وجودها.

إلى آخره أى ينظر إلى عين المضارع منه وهو ثانية. فإن كانت مكسورة أو مفتوحة كسرت الهمزة نحو إضرب واعلم واذهب. وإن كانت مضمومة ضمت نحو: أدخل وأقتل. وأختلف فيها فقليل: زيدت متحركة. أما المكسورة فلاتباع الكسر، وأما المضمومة فلاتباع الضم، وإنما لم تفتح آتباعاً للفتح لئلا يلتبس الأمر بالمضارع وبالماضى الرباعى وقفاً. فكسرت معه حملاً على مكسور العين. وقيل ساكنة مطلقاً، وكسرت لالتقاء الساكنين. إلا أنه عدل بها من الكسر إلى الضم فى مضموم العين لئلا يؤدى إلى الخروج من كسر لازم إلى ضم لازم وهو ثقیل بدلیل عدم وجود فعل بكسر الفاء وضم العين فى كلامهم مطلقاً على الأصح. وأما الخروج من الكسر إلى الضم فى نحو ارموا. ومن الضم إلى الكسر فى نحو: اغزى. فلما كان عارضاً لاتصال الفعل بضمير الجمع فى الأول وهو الواو، وبضمير الواحدة فى الثانى وهى الياء لم يعتد به، وإن كان الفعل زائداً على الرباعى مطلقاً فىأتى بيانه.

٩٢٨ وَأَلِفُ الْوَصْلِ مَعَ الْخَمَاسِ يَلْحَقُ مَكْسُوراً كَذَا السِّدَاسِ  
٩٢٩ فى الأمرِ والماضى وفى المصادرِ كالإِطْلَاقِ وَأَصْطَفَى وَأَسْتَأْثِرِ  
إذا كان الفعل خماسياً أو سداسياً بالزيادة فالهمزة فى أوله للوصل فى الماضى والأمر منه. أم الخماسى فالأبنية التى تقدّم ذكرها من مزيد الثلاثى وهو أفتعل وأفعلّ وأَفْعَلْ. وأما السداسى فالستة التى ذكرت من مزيد الثلاثى، والإثنان من مزيد الرباعى فالجميع أحد عشر بناءً. وأمثلتها أقتدر وأنطلق وأحمرّ وأستخرج وأشهبّ وأغدودن وأجلوذّ واسحنكك وأسلفى وأخرنجمّ وأقشعرّ. وإنما احتاجت إلى همزة الوصل أمّا فى المخاطب الفاعل منها فلما مر، وأما فى الماضى فلأنها لما طال بناؤها بالحروف والحركات، أسكن أوائلها تخفيفاً، وجيء بالهمزة مكسورة إن كان مبنياً للفاعل وهو الأصل، ولذلك قال: يلحق مكسوراً، ومضمومة إن كان مبنياً للمفعول. وأما دخولها فى الاسم فعلى ضربين قياسى وسماعى. فالقياس مصادر الأفعال الزيدة المذكورة وهى التى فى أوائلها



الهمزة مطلقا نحو: الإقتداء والإرتداء والإنطلاق إلى آخرها. فقد تبين أنها تدخل عليها في الماضي كما ذكر نحو إصطفى والأمر نحو استأثر. والمصدر نحو الإنطلاق. ودخلت على مصادرها كما تدخل على أفعالها طلبا للمناسبة، لأن المصدر تابع للفعل صحة واعتلا لا وعملا على الأظهر. ويُنوب أحدهما على ذكر الآخر نحو: سقيالك ورعيا. ومن كذب كان شرا له. وأما السماعي ففي الأسماء المحصورة الآتي ذكرها.

٩٣٠ وَأَلِفُ الْوَصْلِ أَيْ فِي الْإِسْمِ فِي أَمْرَةٍ وَأَثْنَيْنِ وَأَبْنٍ وَأَسْمٍ  
٩٣٢ وَأَسْتُ فِي أَمْرٍ وَفِي الْحَرْفِ كَأَلٍ لَكِنَّهُ يُفْتَحُ كَأَيْمِنٍ جُعِلَ  
٩٣٢ وَأَلِفُ الْوَصْلِ مَتَى يُوصَلْ حُذِفَ كَأَيْمِنٍ اللَّهُ وَبِأَسْمِهِ خُلِفَ

يريد بيان القسم الثاني من الأسماء التي تدخل عليه ألف الوصل وهو السماعي. وقوله في الإسم أى في الإسم الذى ليس بمصدر، لأنها تدخل سماعا على أعيان محصورة وهى عشرة: أمرؤ وأمراة وأثنان وأثنتان وأسم وآبن وآبنة وآست وآبنم وآيمن فى القسم. وإنما دخلت عليها همزة الوصل لأنها لما سكنت أوائلها، إما لاعتلال لاماتها أو لأنها معرضة للإعتلال، عوض منها همزة الوصل. أما أمرؤ ومؤنثة أمراة. ويقال مرءة فلامها همزة وهى معرضة للإعلال بالتخفيف بالتاء وحركتها على ما قبلها، أو حذفها فيقال المرء والمرأة. وحركة الراء فى أمرؤ تابعة لحركة إعراب الهمزة. ومنهم من يفتحها مطلقا، ويشيان فيقال امران وأمراتان ولا يجمعان. وأما أثنان مؤنثة فاعلا بحذف لامها ولا يستعمل لهما مفرد، وأما أسم فأصله سيمو كجنو، فحذفت لامه ونُقِلَ سُكُونُ اليَمِيمِ إِلَى السِينِ. وقد مر بيانه، وما فيه من الخلاف فى أول الكتاب. وأما آبن فأصله بَنَوَكَجَمَلٌ بدليل تكسيه على أبناء فاعل بحذف لامه وقال الزجاج أصله بَنَوَ بكسر الفاء وسكون العين كجذع بدليل كسر الهمزة. وأما آبنة فمؤنثة. وحكمها حكمه فى الإعلال. وأما آبنم فهو آبن، والميم زائدة كزرقم وستهم.

وحركة النون تابعة لإعراب الهمزة كأمراء. وأما آست فأصله سته كجمل بدليل جمعه على أستا. فلامه محذوفة. وقد تُردّ وتحذف عينه وفي الحديث: «العينان وكاء السّه»<sup>(١)</sup> وقد تحذف اللام من غير تعويض فيقال سِت. وأما أيمن فقد مر ذكر الخلاف الذى فى همزته فى القسم. وإنما لحقته همزة الوصل لما يلحقه من التغيير بالحذف هو أيم الله. فلامه معرضة للحذف. والمصنف ذكر من هذه العشرة ستة: أولا وهى قوله فى امرأة إلى قوله: وفى أمر. وأحترز بذكر ابن عن ذكر آبنة وعن ذكر أبنم لأن الميم فيه زائدة لما مر. وبذكر أثنين عن ذكر أثنتين إذ لافرق بينهما إلا بالتذكير والتأنيث. وأما أيمن فذكر فى البيت الأخير قوله: وفى الحرف كأن يريد بيان دخول همزة الوصل على الحرف وهو لام التعريف نحو أل فى قوله: أكرجل. وألغام على رأى سيبويه لأن أداة التعريف عنده اللام وحدها، وهى ساكنة لايمكن الإبتداء بها. فأتى بالهمزة ليتمكن الإبتداء بها. وقد تقدم ما فيها من الخلاف فى باب التعريف والتنكير. وهى مفتوحة مع لام التعريف، وأيمن الله أما مع اللام فطلبها للخفة لكثرة الإستعمال. وقيل: له وللفرق بين دخولها على الحرف وعلى الإسم والفعل. وأما مع أيمن فلمناسبتها لام التعريف لأنها قد تحذف وتبقى على حرف واحد، ولأن أيمن أشبه الحرف فى لزومه محلا واحدا وهو معنى قوله. لكنه أى لام التعريف فيفتح كأئمن جعل أى جعل ألف الوصل مفتوحا مع لام التعريف كما جعل مفتوحا مع أيمن. قوله وألف الوصل متى يوصل حذف.. فأعلم أن ألف الوصل متى اتصل مابعدا بما قبلها فإن لم تدخل عليها همزة آستفهام حذفت مطلقا كليمن الله وباسمه أى باسم الله لاستغناء مابعدا بحركة ماقبلها. وأما قول الشاعر:

(١) انظر: أبو دواد / الصحيح/ كتاب الطهارة باب ٧٩، وانظر: ابن ماجة الطهارة ٦٢، مسند أحمد ٩٧/٤.



اتباعاً لضم ما بعد الثاني، وإلا لزم الخروج من كسر إلى ضم لازم. وأما نحو مِن  
 الله فإِذَا فتحت نون من، وبعدها ساكن هرباً من توالي كسرتين كسرة الميم  
 والنون بدليل كسر نون عن لفتح أولها. وكذلك فتحوا الميم في قوله: ﴿أَلَمْ  
 يَأْتِ الْبَنِينَ﴾ (١) لئلا يجمعوا بين كسرة الميم الأولى وكسرة الميم الثانية، وبينهما ياء  
 ساكنة. وإن كان الساكن قبله معتلاً، فإن كان حركة ما قبله من جنسه حذف  
 مطلقاً لالتقاء الساكنين نحو: يغزو القوم ويرم العرض ويخش الله. وأضربوا القوم  
 وأعبدوا الله. وأضربا الرجل، وأمتنع التحريك لثقل الحركة عليه. وإن لم تكن حركة  
 ما قبله من جنسه وذلك في الواو والياء خاصة. فإن كان ضميرين أو علامة  
 الجمع حركت الواو بالضم والياء بالكسر نحو آثروا الضلالة. ومصطفوا القوم  
 واخش الله. ومصطفى الله، وإلا حركت بالكسر كقوله تعالى: ﴿لَوْ  
 أَتَيْنَاكَ﴾ (٢).

(١) سورة آل عمران آية ١.

(٢) سورة التوبة آية ٤٢.

## ( باب التصريف )

٩٣٥ القول في التصريف وهو يشتمل على زيادة وحذف وتبدل التصريف في الأصل مصدر صرفت الشيء إذا جعلته منتقلا في جهات مختلفة، مشبه بتصريف الرياح من مهاجها. ولذلك قيل: أصل التصريف في الأفعال لتنقلها في الأزمنة. وأما في الصناعة فقليل: هو عبارة عن العلم بذات الكلم أى جوهرها من حيث معرفة الأصل منها، والزائد والصحيح والمعتل والتام والناقص، والمظهر والمدغم والمبدل، والأصل والفرع. وهو غير جامع لخروج التقاء الساكنين والوقف والنسيب والتصغير منه. وقيل: هو العلم بأصول تُعرف بها أصول أبنية الكلم التى ليست بأعراب، ليدخل فيه ماخرج من الأول. ويشتمل التصريف على خمسة أقسام زيادة وحذف وحركة وسكون وإدغام. وترجع كلها فى التحقيق إلى الثلاثة الأول التى ذكرها، إذ الحركة والسكون يدخلان فى الزيادة والحذف، والإدغام يدخل فى الحذف إن كان فى المثليين، لأنه بالإسكان وهو حذف الحركة. وفى البدل إن كان فى المتقارين. ولما كانت الأسماء المتمكنة العربية، والأفعال مشتملة على حروف أصلية وزائدة أُحتيج إلى التمييز بينهما. أما الأصلية فهى الحروف اللازمة للكلمة مطلقا، وتنزل منها منزلة المادة المعينة لوجودها فى جميع تصاريفها، وإن اختلفت صورها فكما أن الخشب موجود فى جميع الصور التى هو مادتها. كذلك الحروف الأصلية التى للكلمة كالضاد والراء والباء مثلا من نحو: ضرب يضرب ضارب مضروب ضربت فإنها موجودة فى جميع الأبنية المذكورة. فإن لم يوجد الأصل بتمامه فى بعض الصور كان لعله نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش وكذلك

حذف هذه الحروف لالتقاء الساكنين نحو لم يبيع ولم يقيم. أما الزائد فضده، وقد تقدم ذكر الأبنية الأصول من الأسماء والأفعال، فما خرج منها كان زائداً أو ناقصاً. وقد وضعوا الفاء والعين واللام في مقابلة الأصول، وعبروا عن الزوائد بالفاظها. فإن لم تكن في الموزون زوائد. فإن كان ثلاثياً قبل أوله بالفاء وثانيه بالعين وثالثه باللام. ولم يحتاج إلى زيادة، وإن كان رباعياً كجعفر ودحرج كرر اللام مرتين. فقليل وزنه فعلل. وإن كان خماسياً وذلك في الأسماء خاصة نحو سفرجل كرر ثلاث مرات. وإن كان فيه زائد أتى به في المثال بلفظه فيقال وزن أحمد أفعل، وأستخرج وأحرنجم آفعلنل. وقد آستثنى منه ثلاثة مواضع لم يقابل الزائد فيها بلفظه. أحدها: أن يكون مبدلاً من تاء الإفتعال فيقال: وزنه آفتعل ولا يقال آفدعل ولا آفطعل. وإن كان الدال والطاء زائدين لكونهما بدلاً من زائد. وإنما فعلوا ذلك إما لثقل هذا اللفظ وخفته مع التاء، وإما لإرادة بيان أصل الزنة. وثانيها: أن تكون للإلحاق نحو قردد. فيقال وزنه فعلل ولا يقال وزنه فعلد، لأن الحرف الملحق يجرى مجرى الأصل. وثالثها: أن يكون الحرف مكرراً من جنس حرف الكلمة. إما فاء نحو كوكب أو عين نحو ضرب وقطع أو لام نحو جَذَبَ. فإنه يقال وزنها فوعل وفَعَل وفَعَلْ. ولا يقال فوفل ولا فرعل ولا فعلب. ويأتى له مزيد بيان. وأختلف في المبدل من الأصل فمنهم ما يقابله بالأصل. ومنهم من يقابله بلفظه، فعلى الأولى وزن كساء فعال وعلى الثانية فعاء. وأعلم: أن الطريق التي يعرف بها الزائد من الأصلي ثلاث: إحداهما: الاشتقاق: وهو أظهرها وهو عبارة عن اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه مع ترتيب الحروف. وزيادة المعنى. فالياء في ضيغم زائدة لأنه من الضغم والواو في كوثر لأنه من الكثرة، والميم في موعد لأنه من الوعد. والثانية: عدم النظير. فالتون زائدة في نرجس لأنه ليس في الكلام مثل جعفر بكسر الفاء. وكذلك في قرنفل لعدم فَعَلْ كسَفَرُجْل بضم الجيم. الثالثة: كثرة زيادة الحرف في ذلك الموضع فيحكم على الهمزة في نحو أفكل وأيدع بالزيادة

لأنها قد آطردت زيادتها أولاً، وبعدها ثلاثة أصول نحو: أحمر. وعلى النون في غضنفر وجحنفل لكثرة زيادتها ثلاثة ساكنة. وقد يستدل بطريق واحدة من هذه الثلاثة على الزيادة. وقد يجتمع منها آثنان. وربما اجتمعت الثلاثة.

٩٣٦ وأحرف الزيادة المنحصرة آوَيْث من سهل هجاء العشرة حروف الزيادة التي لا تكون من جنس حروف الكلمة عشرة وقد جمعها في قوله آوَيْث من سهل. وجمعها غيره في نحو: أسلمنى وتاه، والموت ينسأه. وياهول أسنم، وهم يتساءلون. وهويت السمان. والمراد من كونها زوائد أنه لا يوجد زائد في الكلمة مما ذكر إلا منها، لأنها لا تكون إلا زوائد، وإلا لكانت حروفاً. وأى وأمن وسهل كلها زوائد وهو باطل. وإنما نُحِصَّت بالزيادة دون غيرها لأن أولى ما زيد حروف المد واللين لكثرة استعمالها، لأنها لا تخلو كلمة إلا منها أو من أبعاضها التي هي الضمة والفتحة والكسرة، ولأنها لما فيها من اللين يسهل النطق. وسائر حروف الزوائد مشبهة بها. أما الهمزة فلأنها تشبه الألف لأنها من مخرجها، وكذلك تقلب إليها وتصور بها. وأما الميم فلأنه من مخرج الواو وهو من الشفة، ولأن فيه غنة تمتد إلى الخيشوم، كالمذى فى حروف اللين. وأما النون ففيها غنة كالمذ. وإذا سكنت تُمَدُّ فى الخيشوم كإمتداد الألف فى الحلق. وأما التاء فلأنها مهموسة والهمس يناسب حروف اللين، ولأن مخرجها قريب من مخرج النون. وأما السين فتناسبها بما فيها من الهمس والصفير، ولأن مخرجها قريب من مخرج التاء. وأما الهاء فتشبه الألف لحفائها ولجوارها مخرجها. وأما اللام فمماثلة للنون، لأنه قريب من مخرجها. وكذلك يدغم فيه نحو من لدنه. وتحذف مع نون الوقاية كما تحذف مع مثلها فيقال لعلى كما يقال أنى. وأعلم أن هذه الحروف تزداد لمعان: أحدها: الدلالة على معنى كحروف المضارعة وألف ضارب الدالة على آسم الفاعل، وميم مكرم الدالة عليه، وواو مضروب الدالة على آسم المفعول، والهمزة فى أذهبته الموجبة للتعدية، وزيادتي التشنية والجمع وياء التصغير وألف التكسير وواوه. وثانيها:

الإلحاق كواو كوثر وياء صيرف ونون رعشن. وثالثها: المد كواو عجوز وألف رسالة وياء صحيفة. ورابعها: التعويض كالتاء في زنادقة والسين في يستطيع. وخامسها: التكثير كميم زرقم وألف قبعثرى. وسادسها: الإمكان كهمة الوصل لتمكن النطق بالساكن. وسابعها: بيان الحركة أو الحرف كهاء السكت نحو غلامية وباغلاماه.

٩٣٧ فَأَلْهَمُزْ نَحْوَ أَفْكَلٍ وَأَوَّلٍ وَأُورِقٍ حُطَّائِطٍ وَشَمَالٍ  
٩٣٨ مَالٍ يَكُنْ بِنَاوَهُ كَأَيْقِقٍ أَوْ بَانَ أَصْلًا كَأَشْتِقَاقٍ أَوْ لِقٍ  
زيادة الهمزة ضربان مطرد وغير مطرد. فالمطرد إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف أصول، عرف الاشتقاق الدال على الزيادة نحو: أَحْمَرُ وَأَبْيَضُ وَأَجْدَلُ وَأَذْهَبُ، أو لم يعرف نحو أَفْكَلُ وهو الرُّعْدَةُ، وجمعه على أَفَاكِل. فلو سمي به رجل لم يصرف للتعريف ووزن الفعل. وأيدع هو آسم طائر. وقيل هو آسم للزعفران وقيل دم الأخوين، ووزنه أَفْعَلُ حملا على الأكثر. إذ باب أَفْعَلُ أكثر من باب فَعْلَل. وإنما حكم بزيادتها فيما لا يُعْرَفُ له أَشْتِقَاقُ حملا للفرد على الأعم الأغلب، وكذا حكمها إذا كان بعدها أكثر من ثلاثة أحرف، لكن بعضها زائد كاجفيل واخریط، لأنهما من الجفل والخرط. وأما أول فذهب البصريون إلى أنه أَفْعَلُ فَاوُهُ وعينه من جنس واحد وهو الواو وهو أَفْعَلُ التفضيل، بدليل اقترانه بمن نحو قولهم هو أَوَّلُ من كذا أو لَأَنَّ مَوْنَهُ أَوَّلِي، وهى فعلى. وذهب الكوفيون إلى أن أصله أَعْوَلُ بوزن فَعْوَلٍ، فَأُيْدِلَتْ الهمزة الثانية واوا، وأدغمت فى الواو الزائدة بعدها. وقيل وزنه عندهم فَوَعْلُ، إما من وَاَلٍ إذا نجا وأصله أَوَّوْلُ فنقلوا الهمزة إلى موضع الفاء، وأدغموا الواو فى الواو. أو من آل يؤول إذا رجع، وأصله أَوَّوْلُ فَأَدغمت واو فَوَعْنَ الزائد فى عين الكلمة. وأما أورق فهمزته زائدة لأنه من الوُرْقَةِ وهو لون فيه غُبْرَةٌ فهو كأبيض وأحمر، فإن وقع بعد الهمزة حرفان من غير إعلال نحو أخذ وأثب، أو ثلاثة ليس كلها أصولا نحو: أزار أو كان بعدها أربعة أحرف أصول نحو أصطبل واصطخر، حكم بأصالتها مطلقا. أما إذا وقع



بعدها أقل من ثلاثة أحرف فثلاثا ينقص الإسم أو الفعل عن أقل الإصول. وأما أربعة أحرف فلأن الرباعى لا يزداد فيه أولا إلا إذا كان جاريا على الفعل، وكذلك إذا آتجمع مثلان ولم يدغم الأول منهما فى الثانى للدلالة على أن الأخير منهما للإلحاق كبناء أيقق وأكلل ووزنهما فعلل. فلو لم يكن أصلا لأدى إلى زيادتها أولا، وبعدها أقل من ثلاثة أصول، ولأنها لو كانت زائدة لوجب أن يقال أيقق واكل كاشم وايل مكررة وهو المراد بقوله: مالم يكن بناؤه كأيقق. أى يحكم بزيادة الهمزة أولا وبعدها ثلاثة أصول مالم يجتمع مثلان ولم يدغم الأول منهما فى الثانى كما ذكر. وكذلك إذا قام دليل على عدم الزيادة كإمعة وامرة، لأنه لو حكم بزيادة الهمزة فيهما للزم كون الفاء والعين من جنس واحد كدندن وهو قليل. ولأنه ليس فى الصفات إفعله بكسر الهمزة وفيها فعلة. وأما أولق وهو الجنون فيحتمل أن تكون الهمزة فيه أصلا. ووزنه فوعل بدليل ثبوتها فى المفعول فى قولهم: رجل مألوق. وهو الذى آختره المصنف. ويحتمل أن تكون زائدة وهو أفعل، لأنه من ولق يلق إذا أسرع. وأما غير المطرّد فإذا وقعت حشوا أو أخيرا. أما زيادتها حشو فكقوله: حطائط وشّمأل. أما حطائط فهمزته زائدة. ووزنه فعائل بدليل الاشتقاق، لأن الحطائط الصغير فهو من الخط كأنه محطوط عن الكبير. وأما شّمأل فوزنه فاعل والهمزة فيه زائدة بدليل سقوطها فى نحو شملت الريح. وقولهم فى معناها شّمّل وشّمول بغير همزة. وبما زيدت الهمزة فيه حشوا: الجرائض والنثّذلان. والجرائض الجمل الشديد وهمزته زائدة، ووزنه فعائل لقولهم فى معناه جرّواصّ وهو فِعْوال. والنثّذلان الكابوس. والهمزة زائدة لقولهم فى معناه النيدلان وهو فيعلان بغير همز. وأما أخيرا فنحو حمراء وصفراء فى المفرد على رأى، وأصدقاء وعشراء وأنبياء فى الجمع. وقال أبو الفتح: إنها فيه مطردة. واختلف فى ضهّبَاء. فذهب سيبويه إلى أنها فعلاء، والهمزة زائدة بدليل جمعها على ضُهْبٍ كحمر بغير همزة وهى<sup>(١)</sup> المرأة التى لا تحيض. وقولهم فى معناها

(١) انظر اللسان (ضهّب).

ضَهْيَا كَحَمْرَا. وهو دليل على أصالة الياء وزيادة الهمزة. ومنهم من ذهب إلى أنها فعلية. فالياء زائدة. والهمزة أصلية.

٩٣٩ والألف الساكن نحو فَاعِلٍ وفي الفِعَالِ زَيْدٌ والفَوَاعِلِ  
٩٤٠ وَزَيْدٌ لِلتَّائِيثِ أَمَا أَرَطَى فزَيْدٌ إِلْحَاقًا كَذَا حَبْنَطَى

اعلم أن الألف لا تقع أصلا في الأسماء المتمكنة والأفعال، لعدم قبولها الحركة، بل إما منقلبة أو زائدة. وإنما تكون أصلا غير منقلبة في الحروف نحو ماوِلا، والأسماء الموعلة في شبه الفعل نحو إذا ومتى. ولا تزداد أولا لسكونها. وقد نبه عليه بقوله والألف الساكن. وتزداد ثانية بعد الفاء نحو فاعِل كضارب في آسم الفاعل وضَارَبَ في الفعل للمفاعلة ونحو: ساباط فيما عداهما. وتزداد للمد الثالثة بعد العين، وفي فِعَال مطلقا نحو كتاب وغلّام وجواب. وفي فِعَالَة كرسالة وللتكسير مطلقا نحو قوله الفِعَال كرجال وفراخ. والفَوَاعِل كضوارب. وقد تزداد للمد بعد اللام رابعة نحو سِرْدَاح لأن وزنه فعلال، فالألف بعد اللام الأولى وكذلك في نحو حمراء وصحراء.. وتزداد للتأنيث نحو حبلى وسكرى، وللإلحاق نحو معرى. ولا تزداد فيهما إلا أخيرا. وأما أَلَفْ أَرَطَى ففيها خلاف فمن قال أن همزته أصل بدليل ظهورها في اسم المفعول في قوْطَم أديم مأروط إذا دبغ بالأرطى وهو شجر. قال بأن ألفه للإلحاق بجعفر لأنها ليست للتأنيث، وهو رأى سيبويه<sup>(١)</sup> ولذلك تدخلها التاء والتنوين نحو أَرطَاة وأرطى. ومن قال أن الهمزة زائدة لسقوطها في قوْطَم أديم مرطى. قال بأن الألف المبدلة عن حرف أصلى هو لام الكلمة، ووزنه أفعِل. وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش. واعتذر عن التنوين ودخول التاء بأنه آسم كأيدع وقد تزداد خامسة. إمّا للإلحاق نحو حَبْنَطَى وهو المنتفخ البطن، فإنه ملحق بسفرجل ووزنه فَعَنَلَى. فالألف والنون زائدان، وأما للتأنيث نحو حُبَارَى وَجُمَادَى. وقد تزداد سادسة: إمّا للتكثير نحو قَبْعَثَى لأنها ليست فيه للإلحاق لعدم ماتلحق به، ولا للتأنيث لصرف ماهى فيه، فتعين

(١) سيبويه ٣٢٠/٢، ٣٤٤.

أنها للتكثير. وإما للتأنيث كَمَكْوَرَى. وأما زيادتها سابعة فالتأنيث لا غير نحو  
بردرايا لموضع معين. ولم ينبه على زيادتها سادسة وسابعة.

٩٤١ والواو زَيْدٌ ثَانِيًا كَجَوْهَرٍ وَكَثْرٍ وَثَالِثًا كَجَهْوَرٍ

٩٤٢ وَزَيْدٌ رَابِعًا كَمَثَلِ تَرْقُوتَةٍ وَخَامِسًا مِثَالَهُ قَلَنْسُوتَةٍ

الواو لا تزداد أولاً إما لثقلها لأنه لا يمكن أن تكون أولاً إلا متحركة أو لئلا  
يؤدى إلى قلبها همزة، فلا يُعْلَمُ أهى الزائدة أم الهمزة. أما فى الأسماء فلائها  
معرضة لضم أوائلها فى التصغير ضمناً لازماً فتقلب همزة. وأما فى الأفعال فلائها  
تبنى للمفعول فتقلب همزة كما فى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ﴾<sup>(١)</sup> على  
قراءة الهمزة. وإنما تزداد ثانية للإلحاق كجواهر وكثر، فإنهما ملحقان بجعفر  
ودليل زيادتها فيهما الإشتقاق. وأما جواهر فلائها من الجهارة وهى الجمال<sup>(٢)</sup>.

وسمى بذلك لحسنه، وأما كثر للكثير العطاء فمن الكثرة. وثالثة إما للإلحاق  
كجهور من الجهر وهو الإظهار ومنه صوت جهورى<sup>(٣)</sup> وهو ملحق بجعفر، ومثله  
جدول وقصور، وقد تكون للإلحاق بدرهم كخِرْوَع. وقال أبو الفتح ليس فى اللغة  
فِعُولٌ إِلَّا بِرَدْعٍ فى ناقة. وَجِدُولٌ لغة فى الجدول. وإما للمد نحو عجوز وعمود  
وعتود. وإما للجمع نحو حمول وطلول وسُتُور. ورابعة: إما للإلحاق نحو: هَبْلُوقٍ  
فإنه ملحق بسفرجل. وللمد: نحو زُبُورٍ وعُصْفُور. وللبناء: كَتَرْقُوتَةٍ وهو العظم  
الذى يصل بين نُعْرَةِ النحر والعاتق من الجانبين ووزنه فَعْلُوتَةٌ. ودليل زيادتها إما  
عدم النظير لأنه ليس فى الأبنية فَعْلُوتَةٌ بضم اللام الأولى. وإما لأنها مع ثلاثة أصول  
من غير تكرير، وقد قلبوا الواو فيها تاء فى تصريف الفعل فيها لوقوعها رابعة. قالوا  
تَرْقُوتُهُ إِذَا ضَرَبَتْ تَرْقُوتَهُ. وخامسة: إما لكثرة البناء نحو قلنسوة أما بدليل  
الإشتقاق فى نحو قَلَنْسُوتُهُ فتقلنس. وإما لحذفها من نحو قَلَنْسُهُ إِذْ هِىَ فى معناها.

(١) سورة المرسلات آية ١١.

(٢) انظر اللسان «جهر» والمعجم الوسيط ١٤٩/١.

(٣) انظر اللسان (جهر) المعجم الوسيط ١٤٢/١.

وإِذَا لَأَن مَعَهَا ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ أُصُولٌ، إِذِ النُّونُ فِيهَا زَائِدَةٌ وَكَذَلِكَ قَمَحْدُودَةٌ. وَإِذَا  
لِلْمَدِّ نَحْوُ عَضْرَفُوطٍ لِلْعَظِيمِ مِنَ الْأَعْضَاءِ وَهِيَ فِي عِزْزِيَّتِ أَصْلٌ وَوَزْنُهُ فِعْلِيَّةٌ  
كَعِفْرِيتٍ لِأَنَّهُ مِنْ عِزَا يَعْزُوا.

٩٤٣ وَالْيَاءُ زَيْدٌ أَوَّلًا كَيَعْمَلُ وَثَانِيًا كَزَيْنَبٍ وَجَيْئَلٍ  
٩٤٤ وَثَالِثًا مِثْلَ قَضِيْبٍ أَطْرَدَ وَخَامِسًا كَمَنْجِنِيْقٍ قَدْ وَرَدَ

الياء تزداد أولاً أما في الأسماء فنحو يعمل للبعير القوى<sup>(١)</sup> على السير ويرمع  
ويلمد ويربوع ويثري ويهتر بتشديد الراء وتخفيفها، إما بدليل الاشتقاق وإما لأنها  
مع ثلاثة أصول. وأما نحو ياجج فلأن الحرف الأخير للإلحاق، بدليل عدم الإدغام  
مع اجتماع المثليْن فوزنه فعلل. وأما يَسْتَعُوْرُ: فالواو زائدة ووزنه فعللول. فلو حكم  
بزيادة الياء لكانت زائدة مع أربعة أصول في غير الأسماء الجارية على الأفعال، وهو  
على خلاف زيادتها. وأما في الأفعال فللمضارعة نحو يضرب ويكرم وهي فيها  
مطردة. وتزداد ثانياً نحو زينب وجيئل. وهي فيهما للإلحاق بجعفر، ولا يعرف لهما  
اشتقاق. إلا أنه لما كثر زيادتها للإلحاق ثانياً في نحو ضيغم وصيرف، وخيفق لأنها  
من الضغم والصرف والخفق، حُمِلَ في ذلك عليه، ولأنها لما كانت مع ثلاثة أصول  
فيهما مع عدم مُعَارِضِ الزيادة وجب أن يُحَكَّمَ بزيادتها. وثالثاً أما للمد نحو  
قضيْب وهو مطرد. وأما للإلحاق نحو جذيم وعثير إذ هما ملحقان بدرهم. ويدل  
على الزيادة فيهما الاشتقاق. وأما التصغير نحو فليس ودرهم وهو ظاهر. ورابعاً:  
للإلحاق نحو زينية من الزين وهو الدفع<sup>(٢)</sup>، لواحد الزبانية وكذلك عِفْرِيَّة. وللمد  
نحو قنديل ودهليز. وخامساً: إما للمد نحو منجنيق وهو معروف، لأنها لا تكون  
أصلاً في ذوات الأربعة مع عدم التضعيف. وإما للإلحاق نحو قلنسية وسلحفية.  
أما زيادتها في قلنسية فظاهر كما مر. وأما في سلحفية فلحذفها في الجمع نحو  
سلاحف. وإنما تزداد الواو والياء سادسة كالألف، لأن الألف أبعد منها في المد.

(١) اللسان (عمل).

(٢) انظر اللسان «زبن» والمعجم الوسيط ٣٨٨/١.

وأكثر [استعمالاً] <sup>(١)</sup> وأخف في اللفظ وأعلم أن حروف اللين وهو الألف والواو والياء إذا وجد واحد منها مع ثلاثة أحرف أصول، فإن لم يكن في الكلمة تكرير حكم بالزيادة مطلقاً عرف الإشتقاق أو لم يُعَرَف، وإن كان فيها تكرير نحو صبيصة وجب الحكم عليه بالأصالة لأنه لا يجوز جعل الحرفين معا زائدين لئلا تبقى الكلمة على أقل من ثلاثة أصول ولا أحدهما. أما الأول فلأنه يؤدي إلى أن تصير الكلمة من باب دَدَن: وأما الثاني منها فلأنه يصير من باب سلس. وكلاهما قليل. فلا يحمل عليه مع إمكان الإنصراف عنه. إذ مضاعف الفاء والعين في الرباعي كثير كززلز ولقلقل فيجب الحمل عليه. وكذلك يحكم بأصالة الواو في مكرر الرباعي نحو الوسوسة لصوت الحُلَى، والوجوجة للحدة.

٩٤٥ والتاء زَيْدٌ أَوَّلًا كَتَفَّلًا وَثَرْتُبٌ وَثَانِيًا كَأَفْعَلًا  
٩٤٦ وَآخِرًا كَعَنَكَبُوتٍ يَكْثُرُ وَزَيْدٌ لِلثَّانِيَةِ وَهُوَ الْأَكْثَرُ  
التاء تزداد أولاً. أما في الأسماء نحو تتفل <sup>(٢)</sup> لواحد الثعلب وهو مشتق من التفل وهو رمى الريق اللينة. وصِغَرَه وجريه في مشيه بسهولة. ويقال في مؤنثه تَفْلُهُ وهو الذي مثل به المصنف. إلا أنه حذف التاء وأشبع الفتحة، فنشأ منها الألف، أو أنه أبدل من التاء هاء للوقف. ومن الهاء ألفا. وفي تتفل ثلاث لغات: ضم التاء والفاء وفتح التاء وضم الفاء، وعكس ذلك. وَثَرْتُبٌ وهو من الرتوب وفيه ثلاث لغات: فتح التاء الأولى وضم الثانية، وضم الأولى وفتح الثانية وضمهما. ودليل زيادة التاء أما الإشتقاق لأنه من رتب إذا ثبت، أو عدم النظير إذ ليس في الكلام مثل جعفر بضم الفاء، وكذلك هي في نحو تنضب وتذراء وتجفاف وتمثال. وأما في الأفعال فإما للمضارعة نحو تَفْعَلُ مطلقاً وأما في الماضي نحو تَفَعَّلَ، وهو مطاوع فعل نحو كسرتَه فتكسر، وتفاعِلَ مطاوع فاعل كناولته فتناول. وتفعَّلَ مطاوع فوعِلَ كضروبته فتضروب، وتفعِّلَ مطاوع فيعل كبيطرتَه فتبيطر وهو مطرد فيها.

(١) هكذا في (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) ووجودها أفضل.

(٢) انظر اللسان «تفل».

وفى مصادرها. وتزاد ثانيا في أفتعل وهو مطاوع فعل كقطعته فاقتطع وشوئته فاشتوى، وكذلك فيما تَصَرَّفَ منه وهو ظاهر للإشتقاق، وآخر إِمَّا لغير التأنيث كعنكبوت وهو فعللوت. ودليل زيادتها قولهم في معناه العنكباء. وقوله يكثر يعنى آخر بعد الواو نحو جبروت ورحموت ورهبوت لأنه من الجبر والرحمة والرهبنة. وأما طاغوت فاصله طيغوت فقلبت الياء ألفا وهو من طغى يطغى بدليل الطغيان فهو مقلوب لتقدم اللام على العين فوزنه حيثث فلُغُوت. وأما للتأنيث وهو الأكثر لأنه لمعنى مقصود في المفرد نحو مُسَلِّمة. والجمع نحو مسلمات وقضاة وخيوطه وجمالة وحجارة وذكارة. وأعلم أنَّ التاء هى الأصل في التأنيث لما مر. والهاء بدل منها في الوقف. وتكتب بصورة الهاء ووقفا ووصلا إلا إذا أضيفت إلى المضمر مطلقا، فإنها تكتب بالتاء مثل مسلمتى وشجرتك ورحمته. لأنه لما لم ينفصل هذا المضمر لامتناع قيامه بنفسه يتنزل منزلة الجزء مما قبله فصارت التاء حشوا. وإنما قلبوا منها في الوقف والخط هاء ليفرق بينها وبين التاء التى تزداد في الفعل للدلالة على تأنيث الفاعل نحو ضربت وقامت. وقيل للفرق بينها وبين الأصلية في نحو بيت وقوت.

٩٤٧ وَالْمِمْ زَيْدٌ أَوْ لَا كَمْكَرِمٌ وَآخِرًا كَرْزُقِمٌ وَسْتُهُمِ

٩٤٨ وَشَدُّ حَشْوًا لَبَنٌ قُمْارِصٌ وَمِنْ دِلَاصٍ قَوْلُهُمْ دُلَاصُ

الميم تزداد أولا وهو الأكثر وهى فيه كاهمزة، لأنها متى وقعت أولا بعدها ثلاثة أصول ولم يعارض دليل على الأصالة حكم بزيادتها. وقد اطرده فى اسم الفاعل نحو مكرم ومستخرج. والمفعول نحو مَضْرُوب، والمصدر والزمان كالمَضْرَب والمقتل وكذلك فيما عدل عن اسم الفاعل للمبالغة نحو مطعم ومطعمان. وفى آسم الألة كِمَقْرَاضٍ وَمِقْصَصٍ. وفى نحو مأسدة ومسبعة للمكان الذى يكثر فيه ذلك، ودليل الزيادة فيها الإشتقاق. وأما نحو مَنِيحِ آسم بلد وإن لم يُعَرَفْ له اشتقاق، فإنه يحكم على ميمه بالزيادة. إما لوقوعها أولا بعد ثلاثة أصول، أو لأنه ليس فى الإصول ماهو مثل جعفر بكسر الفاء. فإن عارض دليل على الأصالة وهو إِمَّا ملازمة الإشتقاق كميم مَعَدَّ، فإنها فاء لقولهم تَمَعَّدَ أى صار على خلق مَعَدَّ. أو

تكلم بكلامه، وهو تَفَعَّلَ كَتَدَخَرَ. ولا يكون تَمَفَّلَ لأنه لا يعرف فصيحاً. وأما تمسكن وتمدرع وتمندل فالأجود فيه تَسَكَّنَ وَتَدَّرَعَ وَتَنَدَّلَ. وكذلك الميم في مراحل لضرب من الوشي لقولهم مُمَرَّحَل. ولو كانت زائدة لقل مَرَّحَل أو مُرَّحَل، وليس في الكلام مثل مَفَعَّل وَمُفَعَّل وأما إن وقع بعدها أربعة أحرف أصول كميم مَرَزْخُوش، فإنها أصل والوزن فَعَلَّلُول كعضرفوط ومنجنون ومنجنيق. لأن الزيادة لا تلحق الرباعي أولاً إلا إذا كان جارياً على الفعل لقلة التصرف فيه، أو ظهر بعدها مثلاً نحو مهدد أسم امرأة، ومأجج أسم موضوع لوجوب كون الأخير منها للإلحاق. وأمتناع كونها زائدة مع أقل من ثلاثة أصول. وأختلف في مَلَك فقيل إنها زائدة لأنها من الملكة وهي القوة، والهمزة زائدة بدليل جمعه على أملاك. والأكثر أنها أصلية. وأختلف في أصله فقيل أصله من لأك إذ أرسل. فالهمزة عين ووزنه مفعول. وقيل من الألوكة وهو الرسالة فالهمزة فاء أخرت إلى مكان العين فوزنه مفعول. وأما غير أول فلا يحكم عليها بالزيادة إلا بدليل. وهو إما أن تزداد آخرها كزرقم بضم الزاء للأزرق. وستهم للأسته وهو العظيم العجز قال:

كزرقم بضم الزاء للأزرق. وستهم للأسته وهو العظيم العجز قال:

ليست بِزَلَاءَ وَلَكِنْ سَتَّهُمْ<sup>(١)</sup>

(١) القائل: غير معروف. وقد ذكره ابن برى في الصحاح. وتام البيت:

لَيْسَتْ بِكَـزَوَاءَ وَلَكِنْ خِذْلُـمُ  
وَلَا بِزَلَاءَ وَلَكِنْ سَتَّهُـمُ

اللغة: الكرواء: الدقيقة الساقين. الخذلُم: الناعمة الممتلئة الساقين والذراعين وهي الصفات التي كان يحبها العربي في المرأة في ذلك الوقت. الشاهد في قوله: «ستهم» حيث أتى الشارح بهذا البيت لبيان استعمال «ستهم» اللغوي، حيث قصد الشاعر هنا فيها العظيم العجز. وقد استشهد به كل من: المنصف لابن جنى ٢٢/٣، الصحاح (بكر) اللسان (كرا) وفي كتاب كفاية المتحفظ يقول:

ويرويه ابن جنى بقوله: أخبرنا أبو سهل أحمد بن محمد قال: أنشدنا أبو العباس ثعلب:

لست بِكَحـزَلَاءَ وَلَكِنْ زَرْقـمُ  
وَلَا بِرَسَـخَاءَ وَلَكِنْ سَتَّهُـمُ

المنصف ٢٥/٣.

وكذلك فسحح للشيء الفسيح<sup>(١)</sup> وحلکم<sup>(٢)</sup> للأسود. وأمراً دَفَعُم من الدفعا  
وناقة دلقم للتي أندلق لسانها لكبرها. ورجل شجعم وأيتم، والإشتقاق فيها ظاهر.  
وأما زيادتها حشوا فشاذ كما ذكر وذلك نحو قمارص ودلامص. أما قمارص فهو  
اللبن الجامد، ووزنه فاعل لأنه من القرص، ولقولهم لبن قريص. وأما دُلامص<sup>(٣)</sup>  
فاحتج الخليل على زيادتها بسقوطها في الإشتقاق نحو دلاص ودليص. وقال المازني:  
لو قال قائل أن دلامصا<sup>(٤)</sup> من الأربعة ومعناه دليص وليس بمشتق منه لكان قولاً  
قوياً، كما أن لالأ فيه بعض حروف اللؤلؤ وليس منه، لأنَّ فَعَالٍ إنمَّا يبنی من الثلاثي  
لاغير. ولؤلؤ رباعی. وحكى عن الفراء أنه كان يقول لبائع اللؤلؤ لاءاً بوزن لعاع  
وهو خلاف المسموع. وقد أشير إلى هذا فيما تقدم.

٩٤٩ والنون زَيْدٌ أَوْلاً كَنَرَجْسٍ وَثَانِياً كُنُصِّلٌ وَعَنْبَسٍ  
٩٥٠ وزيد في القَنْفَخِرِ وَالْكَنْهَبِلِ كَذَاكَ فِي الضَّيْفَيْنِ وَالْجَحَنَفِلِ  
النون يَزَادُ أَوْلاً إِمَّا فِي الْإِسْمِ فَنَحْوِ نَرَجْسٍ وَوزنه نَفْعِلٌ فَلَوْ سُمِّيَ بِهِ لَمْ يَنْصَرَفْ،  
وَإِنَّمَا حَكَمَ بَزَادَتِهَا لِأَنَّ أَصَالَتَهَا تَوْدِي إِلَى مَا لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْكَلَامِ، إِذْ لَيْسَ فِي  
الْأَصُولِ مِثْلُ جَعْفَرٍ بِكَسْرِ الْفَاءِ. وَمَنْ قَالَ نَرَجْسَ بِكَسْرِ النَّونِ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ عَلَى  
مِثَالِ زَبْرَجٍ فَهِيَ أَيْضاً زَائِدَةٌ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْبِنَاءُ إِنِ الْمَعْنَى وَاحِدٌ آمَتَنَعَ الْحُكْمُ عَلَيْهَا  
بِالْأَصَالَةِ فِي لُغَةٍ دُونَ أُخْرَى، وَلَئِنْ بَعْدَهَا ثَلَاثَةُ أَصُولٍ. فَإِنْ قِيلَ: نَرَجْسٌ أَعْجَمِي  
فَلَا يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِالزِّيَادَةِ، لِأَنَّهُ فِي ذَلِكَ كَالْحُرُوفِ. قِيلَ لَمَّا تَكَلَّمْتُ بِهِ الْعَرَبُ وَصَرَفْتَهُ  
فِي الْجَمْعِ وَالتَّصْغِيرِ وَنَحْوَهُمَا أَجْرُوهُ مَجْرَى الْعَرَبِيِّ. وَلِهَذَا قِيلَ إِنَّ أَلْفَ الْجَامِ وَوَاوَ نَوْرُوزٍ  
وَيَاإِبْرَاهِيمَ زَائِدَةٌ لْجَمْعِهَا عَلَى الْجَمِّ وَنَوَازِيزٍ وَأَبَارِهِ. وَأَمَّا فِي الْفِعْلِ فَفِي الْمَضَارِعِ إِذَا كَانَ  
لِلْمَتَكَلِّمِ مَعْ غَيْرِهِ، وَلِلْوَاحِدِ الْعَظِيمِ نَحْوِ نَضْرَبُ وَتَقْعُدُ، وَفِي الْمَاضِي لِلْمُطَاوَعَةِ نَحْوِ

(١) المعجم الوسيط ٦٨٨/٢.

(٢) المعجم الوسيط ١٩٣/١.

(٣) انظر سيبويه ٣٥٢/٢، المقتضب ١٩٧/١، تصريف المازني ١٥١/١.

(٤) المعجم الوسيط ٢٩٢/١.



كسرتة فأنكسر وجبرته فأنجبر. لأنه لما كان حرفا غنيا فيه سهولة وامتداد إلى الخيشوم، ناسبت معنى المطاوعة لأنها سهولة. وتزاد ثانيا في نحو عنصر وعنيس والقنفخر والكنهبل. أما زيادتها في عنيس فظاهر للاشتقاق لأنه من العبوس. وأما عنصل فلعدم النظر، لأنه ليس في الكلام مثل جعفر بفتح الأول وضم الثالث، ولذلك من قال عنصل بضم الأول وفتح الثالث لأنه بناء معدوم عند سيبويه<sup>(١)</sup>. ومثله جندب<sup>(٢)</sup> وقنبر. وأما القنفخر فكقولهم في معناه امرأة قفاخرية بمحذف النون وهي العظيمة الجثة. وأما الكَنْهَبْلُ بضم الباء وهو الشجر العظام فلعدم النظر، لأنه ليس في الأصول مثل سفرجل بضم الجيم. وكذلك من قال كَنْهَبْلُ بفتح الباء لامتناع زيادتها في لغة. وأصلاتها في أخرى، والنون في عتّر أصل والوزن فَعَلَّ مثل جعفر. وقيل زائدة لأنها إمّا من عَتَرَ إذا ذَبَحَ العتيرة، أو من العَتَر وهو الشدة. وتزاد ثالثة. أما في الإسم نحو جحنفل وقرنفل. أما جحنفل وهو العظيم الشفة فلسقوطها في الجحفلة وهو بمعناه. ولأنها وقعت موقع الألف الزائدة ولذلك تعاورتا الكلمة الواحدة نحو شربت وشرابت وجرنفش وجرافش. وقيل لوقوعها موقع ما لا يكون إلا زائدا وهو حرف العلة نحو فَدَوَكَسَ وَسَمَيْدَعَ وَعُذَافِرَ. وأما قرنفل فلعدم النظر لأنه ليس في الأصول مثل سفرجل بضم الجيم. وأما في الفعل فنحو إحرنجم وهو من مزيد الرباعي كما مر. ورابعة مثل ضَيْفَنَ وَرَعَشَنَ وَبَلَعَنَ. أما ضيفن<sup>(٣)</sup> فقال المازني: نونه زائدة لأنه من الضيف ووزنه فَعَلَنَ. وقال أبو زيد إنها أصلية والياء زائدة، ووزنه فَيَعَلُ كصيرف لأنه من ضفن الرجل إذا جاء ضيف الضيف. وأما رعشن وبلعن فللاشتقاق وهو ظاهر. واعلم أن النون قد تكثر زيادتها أخيرا. أما خامسا فنحو سكران وعطشان وغضبان وعثمان ومروان. إلا أن الأصل في زيادة هذه النون بعد الألف الزائدة، إنما هو للصفات، والأعلام محمولة

(١) يقول سيبويه في ذلك ٣٥٠/٢: «والنون من جُنْدَبَ وَعُنْصَلَ وَعُنْظَبَ زائدة لانه لا يجيء على مثال فَعَلَّ شيء إلا وحرف الزيادة لازم له واكثر ذلك النون ثابتة فيه..» ثم قال: «وأما جندب فالنون فيه زائدة لأنك تقول جذب فكان هذا بمنزلة اشتقاقك منه ما لا نون فيه.

(٢) يقول سيبويه ٣٢٧/٢: «وتلحق رابعة فيكون على فعلن في الصفة قالوا رعشن وضيفن وعلجن ولا نعلمه جاء اسما». وقال المبرد: الضيفن هو الجائي مع الضيف.

عليها. ولهذا قيل إنه متى وُجِدَتْ ألف ونون حكم بأنهما زائدان إلا أن يقوم دليل على الأصالة كما في فينا لأنه من الفن. وأما سادسة نحو زعفران وعنفوان وعقربان. وأما أَرْجُوان فقليل أفعالان من رجي يرجو، وقيل افعوال من رجن، وقيل فَعْلَوَان من الأرج. وأما سابعة نحو عبيشان وعنوبران. وتزاد أخيرا للدلالة على الصرف في الأسماء المتمكنة وبعد ألف التثنية والجمع عوضا من الحركة والتنوين، وللتوكيد في الأفعال المضارعة والأمر. وفي الأمثلة الخمسة من المضارع.

٩٥١ والسين في استَفْعَلَ كاستَطَاعَا وَزَيْدٌ لِلتَّعْوِضِ فِي اسْطَاعَا  
السين تزداد زيادة مطردة في استفعل لطلب الفعل ونحوه كما مر. ومصدره  
وماتصرف منهما كالمستقبل وآسم الفاعل والمفعول. والأمر والنهي كاستخرج  
استخراجا فهو مستخرج. ودليل الزيادة الاشتقاق وهو ظاهر. ومع كاف الضمير  
للمؤنث المخاطب وقفا في لغة بكر نحو أَكْرَمْتُكَسْ ومررت بِكَسْ محافظة على بيان  
كسرة الضمير. وأما استطاع فالسين والتاء فيه زائدان وهو استفعل والهمزة للوصول  
مكسورة. وفيه ثلاث لغات. إحداها ماذكر، الثانية: استاع بحذف الطاء والهمزة  
فيها مكسورة للوصول. أما أنهم حذفوا الطاء التي هي الفاء كَرَاهَةَ ثقل اجتماعها  
مع التاء، لأنهما من مخرج واحد، وإما أن التاء حذفت أولا وأبدل من الطاء تاء.  
الثالثة: اسطاع بحذف التاء لمجانستها الطاء والهمزة بحالها مكسورة للوصول. وفي  
التنزيل: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾<sup>(١)</sup>. وأما أسطاع بفتح الهمزة في الماضي  
وقطعها وضمها في المَستقبل فالسين عند سيبويه<sup>(٢)</sup> زائدة للعوض عن ثقل حركة  
العين إلى الفاء. وأشار إليه بقوله: وزيد للتعويض في أسطاعا. والأصل أطوع بفتح  
الواو فلما نقلت الفتحة إلى الطاء لازمة الإعلال، قلبت ألفا لتحركها في التقدير  
وانفتاح ما قبلها الآن. ورد المبرد<sup>(٣)</sup> على سيبويه أما أولا فلأن الشيء إنما يُعَوَّضُ منه

(١) سورة الكهف آية ٩٧.

(٢) سيبويه ٣١٣/٢، ٣٣٢، ٣٣٣.

(٣) يقول المبرد في المقتضب ١/١٩٨: «وأما السين فلا تلحق زائدة إلا في موضع واحد وهو استفعل

وماتصرف منه».

إذا لم يكن موجودا، وحركة العين موجودة لأنها منقولة إلى الفاء. وأما ثانيا فلأنها لو كانت للعوض لاطردت في كل ما يوجد فيه الثقل وليس كذلك. والجواب أما عن الأول فلأن العوض إنما كان من ذهاب الحركة عن العين في الجملة لا عن ذهابها عن الكلمة مطلقا. وأما عن الثاني فلأنه إنما لم يطرد لأنه تعويض جواز لا تعويض وجوب. وقال الفراء: أصله استطاع فحذفت التاء وقطعت الهمزة وفتحت وهو ضعيف لقطع همزة الوصل في الاختيار من غير موجب. وقد تبدل من الطاء في استطاع المفتوح الهمزة تاء فيبقى استاع والخلاف فيه ماذكر.

٩٥٢ والهاء في هِرْكَوْلَةٍ إِذْ أَصْلُهَا رَكَلٌ وَهَاءُ أُمّهَاتٍ مِثْلُهَا الهاء تزداد غير مطردة أما أولا كزيادتها في هركولة عند الخليل<sup>(١)</sup> لأنه من الركل إذ الهركولة العظيمة الخلق، وهي تركل في مشيها. وكذلك هَبْلَعُ لأنه من البلع وهو الأكل. والذي عليه الأكثرون أنها أصل فيهما لقلة زيادتها أولا. فعلى الأول وزن هركولة هفعولة وهبلع وهفعل. وعلى الثاني هركولة فعلولة وهَبْلَعُ فَعْلَلٌ. ونقل عن الأخفش زيادتها أولا في نحو هجرع وهلقامة، لأنه من الجرع واللقم. وزيدت في أهراق يهريق بقطع الهمزة في الماضي، وضم حرف المضارعة في المستقبل، وفتح الهاء فيهما عوض عن حركة العين كالسين في اسطاع. وأما ثالثا: نحو فرس سلهب لقولهم في معناه سَلَبٌ. وأما رابعا: كالهاء في أمّهات ووزنها فعلهات. وهي مثل هِرْكَوْلَةٍ في عدم الإطراد، وهو المراد بقوله وهاء أمّهات مثلها. ويدل على زيادتها أنها جمع أم.. فالهمزة فاء والميم الأولى عين، والثانية لام والغالب في الأناسي الأمّهات. وفي التنزيل: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمّهَاتُكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>. وفي البهائم الامّات. وربما جاء على العكس. وقد جمع الشاعر بين اللغتين في الأناسي. قال:

إِذَا الْأُمّهَاتُ قَبَّحْنَ الْوُجُوهَ فَرَجَتْ الظُّلَامُ بِأُمَاتِكَا<sup>(٣)</sup>

(١) يقول سيبويه ٣١٢/٢: «أما الهاء فتزداد لتبين بها الحركة، وبعد ألف المد في الندبة والنداء نحو. واغلاماه وياغلاماه..».

(٢) سورة النساء آية ٢٣.

(٣) القائل: مروان بن الحكم من المتقارب. الشاهد في قوله: «الأمّهات — باماتكا» حيث أن الشاعر

وقيل إنها أصل لقولهم في الواحدة أمهة بوزن فعلة كأبهة. وقال الشاعر:  
 أمهتي خندف واليأس أبي ..... (١)  
 وفي كتاب العين أمهة وتأمهت. والأول أظهر. أما أولا فلسقوطها في قولهم أم  
 بنية الأمومة. وأما ثانيا فلأنه خلاف المسموع. وأما أمهة فتأمهت فشاذان. وتزاد  
 أخيرا للوقف زيادة مطردة. وهي إما لازمة نحو مة وعه وهي إذا بقيت الكلمة على  
 حرف واحد أو غير لازمة نحو لمة وقيمة وغلامية واغزه. وهو عند بقائها على أكثر  
 من ذلك.

٩٥٣ واللام نحو عبدل وذلك كذاك للتعديد قل هنالك  
 اللام لا تكثر كثرة غيرها من حروف الزوائد، ولذلك استبعد الجرمي (٢) كونها  
 منها لبعدها مشابقتها حروف العلة. وقد زيدت في نحو عبدل وزيدل بدليل عبد  
 وزيد. وفي فجحل وهو الذي تتداني قدماه وتتباعدا كعباه، لأنه في معنى أفحج  
 وفي هدمل لأنه من الهدم. وفي أسماء الإشارة نحو ذلك وتلك وأولئك. وأما هنالك  
 فهو إشارة إلى مابعد الأمكنة. وإنما زيدت فيها لتدل على بعد المشار إليه، ولذلك

= قد جمع بيع اللغتين. فأم تجمع في الأناسي على أمهات، وفي البهائم: أمات. وهذا الغالب ولكن  
 الشاعر استعمل الحاليتين في الدلالة على الأناسي. وهو قليل. وقد استشهد به كل من: شرح  
 شواهد الشافية ٣٠٨، شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٠، شرح التصريح ٣٦٢/٢، المفصل  
 (٢٠٠)، الدرر ٦/١، الهمع ٢٣/١، اللسان ٢٩٥/١٤.

(١) القائل: قصي بن كلاب بن مرة أحد أجداد النبي ﷺ. وتام البيت:  
 أمهتي خندف واليأس أبي  
 وحاتم الطائي وهاب المصممي

الشاهد في قوله: «أمهتي» حيث ظهرت فيه الهاء على الأصل في الكلمة لأن أصل أم أمهة،  
 ولذلك يجمع على أمهات. ويقال الأمهات للناس، والأمات للبهائم.

وقد استشهد به كل من: جمهرة أشعار العرب ٢٦٧/٣، أمالي القالي ٣٠١/٢، المحتسب  
 ٢٢٤/٢، السمط ٩٥٠، الروض ٧/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠، الخزانة ٣٠٦/٣،  
 التصريح ٣٠٦/٢، التصريح ٣٦٢/٢، الهمع ٢٣/١، الدرر ٥/١.

(٢) انظر: ماكتب عن زيادة اللام في سيبويه ٣١٣/٢، حيث قال: واللام تزداد في عبدل ونحوه،  
 وتصريف المازني ١٦٥/١، ١٦٦، الخصائص ٤٩/٢.

لا يجمع بينها وبين ها التي للتثنية الدالة على قرب المشار إليه لما بينهما من التضاد. وأما هَيْقَلْ لذكر النعام<sup>(١)</sup> فقد ورد فيه هَيْقَ وهَقْلَ ويحتمل أن تكون اللام زائدة، والياء أصلية وبالعكس، وهي زائدة في فيشلة وطبشل لقولهم في معناهما فيشه وطبش. وقيل اللام في فيشلة أصلية والياء، ووزنها فيعلة من الفشل وهو سيلان الماء<sup>(٢)</sup>. وقيل اللام في ورنتل زائدة وإلا لكان الواو إما زائدا أو أصلا. والقسمان باطلان. أما الأول فلامتناع زيادتها أولا لما مر. وأما الثاني فلأن حروف العلة لا تكون فيما هو على ثلاثة أحرف فصاعدا إلا زوائد مالم يعرض التكرير. وقد تقدم بيانه. وأما إذا حكم بزيادة اللام فلا يلزم هذا المحال لأن الكلمة إنما كانت ثلاثية بالواو والمراد أن تكون ثلاثية بغيرها.

٩٥٤ وَكُلُّ حَرْفٍ زَيْدٌ لَا تُعْيِرُهُ بِلَفْظِهِ إِذَا وَزَلَتْ تُذَكِّرُهُ  
٩٥٥ وَالْأَحْرُفُ الَّتِي تُكُونُ أَصْلًا قَابِلٌ بِهَا إِذَا وَزَلَتْ فِعْلًا  
٩٥٦ وَأَنْ تَزِدَ عَلَى ثَلَاثٍ كَرَّرَ اللَّامَ نَحْوَ فَعَّلَ فِي جَعْفَرٍ

وقد تبين أنهم لما قصدوا التمييز بين الأصلي والزائد من حروف الكلمة وضعوا قانونا كليا وزنوها به وهو فَعَّلَ، فقابلوا بالفاء والعين واللام الحروف وهو المراد بقوله قابل بها إذا وزنت فعلا. أى قابل بها الفعل إذا وزنت الأصل. فإن كان الموزون ثلاثيا لم يحتج إلى زيادة عليه. وإن كان أكثر من ثلاثة كرر اللام مرتين في الرباعى وثلاث مرات في الخماسى من الأسماء. فيقال وزن جعفر فعلل، ووزن جحمرش فَعَلَّلَ، وإنما آختصت اللام بالتكرير لأن الزائد مجاورها وقد حَجَزَتْ بينه وبين العين والفاء، وإن كان فيه زائد عبروا عن بلفظه فقالوا وزن أحمر أفعل، وضارب فاعل ومضروب مفعول، وصيرف فيعل وكتبان وهو القراد فعتلان، لأنه من الكلث، وقماص فماعل ودلامس فعامل وكذلك سائر ما فيه الزيادة. وأن منها ثلاثة مواضع مستثناة وهو ما يكون الزائد فيه مبدلا من تاء الإفتعال، أو للإلحاق أو مكررا من

(١) المعجم الوسيط ٩٨٩/٢.

(٢) المعجم الوسيط ٦٩٠/٢.

جنس حرف الكلمة. والمكرر إما أن يكون فاء أو عينا أو لاما وكل واحد منها قد يكون بأنفراد وقد يكون مع غيره. أما الأول فالفاء تكرر إما بغير فاصل نحو دَدَن ووزنه فَعَل، وأما بفاصل نحو كوكب، ووزنه فَوَعَل، وأما العين فتكرر إما بغير فاصل نحو عَلَّمَ وَقَطَعَ ووزنها فَعَل وإما بفاصل نحو عَثُوْل وَعَدُوْدَن ووزنها فَعَوَعَل. وأما اللام فإما مع عدم الفصل نحو أَحَمَّرَ وحذب في غير الملحق، وَقَرَّدَ ومَهْدَدَ في الملحق. وإما مع الفصل نحو جلباب وشمال، وأما الثاني فعلى ضربين أحدهما أن تتكرر الفاء والعين نحو [مَرْمَرِيس] <sup>(١)</sup> ومرمريت ولم يكرر فيه غيرهما. وثانيهما أن تتكرر العين واللام نحو صمحمح وبرهرمة ووزنهما فعلعلة. وأما نحو قلقل وزلزل فالأجود أن وزنهما فَعَلَل، وقيل فَعْفَل. فإن قيل فلم تُحَصَّ الفعل أعنى الميزان في مقابلة الأصل دون غيره. فالجواب من وجهين: أحدهما: إنما آخثاروه إشعارا بأن أصل التصريف للأفعال. وثانيهما لعمومة أفعال القديم والحديث علاجا كان الفعل أو غير علاج غريزة أو غير غريزة قال الله تعالى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ <sup>(٢)</sup> وإنما وزن الزائد من المكرر بلفظ الأصل لاشتراكهما في لفظ الأصل، ولأن منها مايلزمه الإدغام عند اجتماع المثليين. واعلم أنه إذا كان في الموزون قلب أو حذف اعتبر ذلك في الوزن. أما القلب فيقال: وزن آدر أعفل ووزن أشياء [أفعاء] <sup>(٣)</sup> لأن أصلها شيئا بوزن فعلاء على الأظهر كما مر وحادى عالف على العكس لتأخر الفاء عن اللام، وجائى فالح على رأى الخليل، والقسيى فليوع لأن واحده قوس. وأما المحذوف: فيقال وزن قاض فاع ويدفع وفم فل.

٩٥٧ فَإِنْ بَنَيْتَ فَعَلًّا مِنْ ضَرْبٍ ثَلَحَقَهُ بِجَعْفَرٍ قُلْ ضَرْبًا  
٩٥٨ وَإِنْ بَنَيْتَ مِنْ وَأَي كَمَفْعَلٍ مَوَايَ عَلَى مِثَالِ مَرْمَى يُجْعَلُ

لما كان علم التصريف مستعصيا على الفهم كباب الأخبار في النحو، قصد

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (مريس) وهو تصحيف.

(٢) سورة الأنبياء آية ٢٣.

(٣) هكذا في (ق، ك) أما في الأصل (ص) (لفعاء) وماذكر هنا أصح وأفضل

التصريفيون تسهيله بالتصرف في مادة الكلمة أعنى حروفها بالنقل من الصيغة التي هي عليها إلى صيغة أخرى، ليحصل بذلك التدرب والرياضة فيه. فمعنى قولهم ابن من كذا مثل كذا هو أنك تفك تركيب لفظ كلمة كذا عما كان عليه من البنية، وتركبه على وزن لفظ كلمة كذا جاريا على القانون الذي تقتضيه مماثلة البناء المقصود مماثلته. وذلك أن تقابل الحروف الأصلية التي هي الفاء والعين واللام من المطلوب مثاله في الحركة والسكون. وتأتي بالزائد على لفظه إن كان في المقصود مثاله زائد. فإن أحتيج إلى تكرير كسر أما مرة أو مرتين كما مر، وإن عرض مايوجب الإعلال أعل. ويجوز أن تبنى من الثلاثي رباعيا وخماسيا من غير عكس، ومن الرباعي خماسيا ولا عكس وإلا لكان ذلك هدمًا لبناء، ولهذا العلة كان الميزان ثلاثيا وهو فعَلْ، لأنه لو كان رباعيا مثلا لما أمكن وزن الثلاثي إلا باسقاط حرف. وأعلم أنه قد اختلف في البناء، فذهب سيبويه إلى أنه لا يبنى من العربى إلا عربى مثله. لأن الغرض منه التمرن، وأحكام الأصول العربية دون غيرها. وذهب الأخفش إلى جواز بناء العربى من مثله ومن العجمى بالعكس لأنه أكثر تمرنا ورياضة في تصرف صيغ الكلم. ومنع الجرمى البناء من شيء مماثلا لآخر مطلقا آختراع ألفاظ لا معانى لها. فعلى قول الجمهور إذا بنيت ثلاثيا فإن واقعهُ فى الزنة أمتنع مطلقا فلا يقال: ابن من ضرب مثل رمى، وإن خالفه صح البناء إذا بنيت من ضرب مثل سمع كسرت الراء، وإذا بنيت منه مثل ظرف ضممتها لاغير. وإن بنيت منه رباعيا فإن كان بوزن جعفر وهو الذى أشار إليه المصنف قلت ضربت ففتتح أوله، والباء الأولى، وتسكن ثانية وتكرر الباء مرة واحدة. وإن كان بوزن زبرج قلت ضَرَبْتُ بكسر أوله وسكون ثانية وكسر الباء الأولى وتكرر الباء. وإن كان بوزن سَبَطَر قلت ضَرَبْتُ بكسر أوله وفتح ثانية، وإدغام الباء الأولى لسكونها فى الثانية، وإن بنيت منه خماسيا. فإن كان بوزن سَفَرَجَل قلت ضَرَبْتُ كررت الباء مرتين، وأدغمت الأولى لسكونها فى الثانية، وفتحت أوله وثانيه ورابعه، وإن كان بوزن جَحْمَرَش قلت ضَرَبْتُ بفتح أوله واسكان ثانية وفتح ثالثه وكسر رابعه من غير إدغام. وقس على ماذكر سائر أبنية الرباعى

والخماسى من الصحيح مطلقا. أما المعتل فنحو وأى بمعنى وعد هو معتل الفاء واللام، إذ فاءه واو وعينه همزة ولامه ياء، فإن بنيت منه مثل مفعل كما ذكر المصنف قلت مَوَأى بوزن مَوَّعد وموهب وموَأى، فأنقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت الياء فى مرمى ألفا. وإن خففت الهمزة بالفاء حركتها على الواو الساكن قبلها قلت موى. ولا يلزم منه قلب الواو ألفا لأنه يؤدى إلى اجتماع إعلايين، وإن بنيت منه مثل جعفر قلت وَأَيَّا وأصله وإيى فالهمزة الساكنة فى مقابلة العين والياءان المتحركان فى مقابلة الفاء والراء. ولما تحركت الأخيرة وأنفتح ما قبلها قلبت ألفا. فإن خففت الهمزة قلبتها ألفا لسكون ما قبلها. فقلت. وأيا. وإن بنيت منه مثل سفرجل قلت وَأَيَّا، تقلب الثالثة ألفا لتحركها وأنفتاح ما قبلها، وتدغم الأولى فى الثانية لسكونها. وإن بنيت منه مثل أَحْمَر قلت أَوَأى. فإن خففت الهمزة قلت أوى. ولا تقلب الواو ألفا لما مر من لزوم اجتماع إعلايين. وإن بنيت منه مثل إَصْبَعَ بكسر الهمزة وفتح الباء قلت: إَيَّا انقلب من الواو ياء لسكونها وأنكسار ما قبلها. ومن الياء الأخيرة ألفا لتحركها وأنفتاح ما قبلها. وإن خففت الهمزة بالقاء حركتها على الياء قبلها حذفها فصار أيا. وأما بكسر الهمزة والياء فتقول أى تبدل الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. وتحذف الياء الأخيرة لسكونها وسكون التنوين. وإن بنيت منه مثل عَنَسَل: فإن أخذ على أنه من العنس واللام زائدة قلت وَأَنَل، وإن أخذته من العسلان والنون زائدة من اللام أصل قلت ونأى، وأصله ونأى. فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. وإن خففت الهمزة قلت ونا. ولما كانت الأبنية كثيرة أثرتنا فيها الإختصار، لأن من فطانة مايرشده القدر الذى أوردناه. ولك أن تبنى من الصحيح مثله ومثل المعتل. ومن المعتل مثله. ومثل الصحيح. واعلم أن الواو والياء فى المعتل مطلقا قد يشتركان ويختلفان.. أما الأول فإنهما يقعان فاء: نحو وعد وينع ووعد ويسر، وعينا نحو: قال وباع وقول وبيع، ولما نحو: غزى ورمى وغزو ورمى، وفاء وعينا نحو يوم وويل وبين فى اسم مكان، وعينا ولما نحو طويت وحيَّيتُ وقُوَّة وحيَّة، وفاء ولما نحو: وأيت ويديت،



والياء على رأى من يجعل عينها ياء وفاء ولاما ونحو: يبيت. والواو على رأى الأخفش لأن تأليفها عنده من الواو، كما أن يبيئت من الياءات. وقالوا ليس من العربية كلمة فاؤها واو ولامها واو إلا الواو. ولذلك حكموا على نحو: الوغى بأن يكتب الفها ياء لانقلابها عن الياء. وأما الثانى فلأن الواو تقع فاء والياء لاما دون العكس نحو وشيت ووقيت. والواو عينا والياء لاما فى الأظهر نحو طويت وشويت من غير عكس. وأما نحو الحيوان فأصله الحيطان فلما آجتمعت الياءات قلبت الأخيرة واوا كراهة آجتمع الأمثال. وذهب المازنى إلى أنها فيه أصل.

٩٥٩ وَأَلْحَذَفُ فِي الْوَاوِ وَيَاءَ وَأَلْفَ فَمِنْهُ مَا لِيُغَيِّرَ عِلَّةَ حُذِفَ  
٩٦٠ كَالْأَبِ وَالْيَدِ أَعْتَبَاطًا غُرْفًا وَمِنْهُ مَا لِيُعْلَلَهُ قَدْ حُذِفَا  
٩٦١ كَالْحَذَفِ لِلِاتِّقَاءِ سَاكِنَيْنِ وَالْحَذَفِ لِلِاتِّقَاءِ هَمْزَيْنِ  
٩٦٢ نَحْوُ فَتَى وَصَلًا وَنَحْوِ أَكْرِمٍ أَوْ مُلْحَقٍ بِهِ كَمَثَلِ يُكْرِمُ  
لما ذكر أقسام الزائد وما يتعلق به أخذ فى بيان الحذف، لأنه فى مقابلة الزائد وهو ضربان. مطرد وهو ما حذف لعله فيحذف حيث وجدت العلة. وغير مطرد وهو ما كان لغير علة فيقصّر على السماع. ويسمى آعتباطا، مأخوذا من عبطت الناقة وآعتبطتها إذا ذبحتها<sup>(١)</sup>، ولا علة. والحروف التى تحذف أحد عشر حرفا يجمعها قولك: يخفن حائط وهب. وقد ذكر منها أربعة أحرف وهى الواو والياء والألف والهمزة، ونحن نأتى على الجميع إن شاء الله تعالى. أما الضرب الثانى وهو غير مطرد ففي عشرة أحرف. الواو والياء والألف والهمزة والهاء والنون والياء والحاء والحاء والفاء، أما الواو فنحو قوله أب. وأصله أبو بدليل أبوان فى التثنية. وقولهم أبّ يبين الأبوة. ومنه آبن وأصله بنو بفتح الباء والعين فى الأعرف. وقيل لامة ياء لأنه من بنى يبنى، ولأن الولد مبنى من ماء أبيه. ومنه قلة وثبة وكرة لأنها من كورت العمامة. وغدّ أصله غدوّ. وقد جاء على التمام قال:

(١) انظر هذا المعنى فى اللسان «عبط» والمعجم الوسيط ٥٨٠/٢.

..... إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدَوَا<sup>(١)</sup>

وأما الياء فنحو قوله يد وأصلها يَدَيَّ بدليل يديت إليه يدا. أى نعمة<sup>(٢)</sup> لأن العطاء يكون باليد. ولقوهم في التثنية ידיان. ومنه مائة. وأصلها مئة وقد جاء ميّن على الأصل، حكاه الأخفش ومنه دم. ولامه ياء على الأكثر بدليل قوله:

..... جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْحَبْرِ الْيَقِينِ<sup>(٣)</sup>

وقيل: لامه واو لقوهم دميان وأما الألف ففي نحو: أم والله. وأصله أما والله فحذفت الألف من أما. وأما الهمزة فتحذف فاء، ونحو ناس عند سيبويه ووزنه عال. ويلتزم الحذف مع الألف واللام فلا يقال الأناسُ إلا في الضرورة كقوله:

(١) القائل: غير معروف من الرجز وتما البيت:

لَا تَقْلُواهُ \_\_\_\_\_ وَأَذْلُواهُ \_\_\_\_\_ ذَلُّوا \_\_\_\_\_  
إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدَوَا

الشاهد في قوله: «غدوا» حيث جاءت أصلا للكلمة: غد وهي تشابه أب: أبو وغد: غدو. وفيه شاهد آخر بقوله: «أخاه غدوا» حيث أبدل النكرة وهي قوله «غدوا» من المعرفة وهي قوله «أخاه» وإنما كان معرفة لأنه اسم مضاف إلى الضمير وذلك ظاهر. وقد استشهد به كل من المقتضب ٣٢٨/٢، ١٥٣/٣، المنصف ٦٤/١، ١٤٩/٢، المخصص ٦٠/٩، أمالي ابن الشجرى ٣٥/٢، شواهد الشافية ٤٤٩، شذور الذهب ٤٤٤، اللسان (دلا).

(٢) انظر المعنى في المعجم الوسيط ١٠٦٣/٢، واللسان (يدى).

(٣) القائل: من الوافر، اختلف النحاة في نسبة هذا البيت. فنسبه قومه إلى الفرزدق وآخرون إلى الاخطل وآخرون إلى المرداس بن عمرو والبغدادى نسبة لعلي بن بدال بن سليم وتماه:

فَلَوْ أَنَّ عَلِيَّ حَجَرَ دُبْحَنَا

جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْحَبْرِ الْيَقِينِ

الشاهد في قوله: «الدميان» حيث ثني كلمة الدم، وجعل لامه ياء ومن المقرر أن التثنية والجمع يردان الأشياء إلى أصولها فمجيء الدميان بالياء يدل على أن اللام المحذوفة عن الدم وهي الياء. وقيل إن أصلها الواو فيقال في التثنية الدموان. وهذه مسألة خلافية بين النحاة وبها كلام كثير. وقد استشهد به كل من: المقتضب ٢٣١/١، ٢٣٨/٢، ١٥٣/٣، مجالس ثعالب ٣٢٨، المنصف ١٤٨/٢، ابن الشجرى ٣٤/٢، الإنصاف رقم ٢٢٨، ابن يعيش في شرحه ١٥١/٤، ٨٤/٥، الخزنة ٣٤٩/٣، شواهد الشافية ١١٢، الأشموني ١٠٩/٤، المقرب ٤٤/٢.

إِنَّ الْمَنَائَا يَطْلَعْنَ عَلَى الْإِنْسَانِ الْآمِنِ<sup>(١)</sup>  
وقيل أنه من ناس ينوس إذا تحرك. وقيل مقلوب من نسي كما مر. وعيناً نحو  
تري. وأصله تُرعى بالهمزة. وقد جاء على الأصل في الشعر. قال:

رَأْتُ عَيْنِي مَالَمُ تَرَأْيَاهُ كِلَانَا عَالِمٌ بِالتَّرَهَاتِ<sup>(٢)</sup>  
ولما نحو أشياء عند الفراء. وأما الهاء: ففي فوك بدليل قُوَّةٌ وَأَفْوَاهُ. وفي شاة  
وأصلها إما شَوَهة بتحريك العين التي هي الواو، فلما تحركت وافتتح ما قبلها قلبت  
ألفاً. وأما شَوَهة بسكونها إذا هو الأصل. إلا أنه لما باشرت الواو التاء تحركت لها  
فقلبت ألفاً. وأما النون ففي نحو مذ وإن إذا خففت، وأما الباء فمن رب إذا  
خففت. وقرئ: ﴿رَبِّمَا يَوُدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٣)</sup> بالتخفيف. وأما الحاء فمن نحو  
حَرٍ، وأصله حرح بدليل حريح وأحراج. وأما الحاء فمن بخ إذا خفف. ويقال  
لتعظيم الشيء وتفخيمه<sup>(٤)</sup>. وأما الفاء فمن سوف في نحو سو أفعل ومن أف مخففة.

(١) القائل: ذوجدن الحميري. الشاهد في قوله: «الأناسي» حيث اجتمعت أل التعريف والهمزة وهذا  
لا يكون إلا في الشعر. والقياس أن نقول الناس فأصله أناس فحذفت الهمزة وعوض عنها أل، إلا  
أنها ليست لازمة إذ يقال في السعة أناس وهذا يدل على أن أل في البيت ليست عوضاً من الهمزة،  
إذ لو كانت عوضاً لم يجوز أن يقال: ناس من غير همزة ولا أل، إذ لا يجوز الخلط بين عوض  
والمعوض عنه وسيبويه يعتبرها عوضاً من الهمزة. وقد استشهد به كل من: مجالس العلماء ٧٠،  
الخصائص ١٥١/٣، ١٢٤/١، ابن الشجري في أماليه ١٢٤/١، ١٢/٢، ابن يعيش في شرح  
المفصل ٩/٢، ١٢٦/٥، الخزانة ٣٥١/١، شرح شواهد الشافية ٣٩٦.

(٢) القائل: سراقه بن مرداس الباري من الوافر. الشاهد في قوله: «ترأياه» فقد ذكر سيبويه أن كل  
شيء كان في أوله زائدة من الزوائد الأربعة نحو أرى، ترى يرى، ترى، فإن العرب لاتقول ذلك  
بالهمز. أي أنها لاتقول: أرى ونرأى ونحوهما وذلك لأنهم جعلوا همزة المتكلم في أرى تعاقب الهمزة  
التي هي عين الفعل، وهي همزة أرى حيث كانت همزتين، وإن كانت الأولى منها زائدة والثانية  
أصلية. وكأنهم إنما فروا من التقاء همزتين، وإن كان بينهما حرف ساكن وهو الراء. ثم حملوا سائر  
حروف المضارعة على الهمزة. وقد جاء أراهم على الأصل وهو قليل. وقد استشهد به كل من:  
نودار أبي زيد ١٨٥، المحتسب ١٢٨/١، الخصائص ١٥٣/٣، أمالي ابن الشجري ٢٠/٢، ابن  
يعيش في شرح المفصل ١١٠/٩، شواهد الشافية ٣٢٢، المغني ٢٧٧، ديوانه ٧٨.

(٣) سورة الحجر آية ٢.

(٤) انظر هذا المعنى في المعجم الوسيط ٤٠/١.

وأما الضرب الأول وهو ماحذف لعله فمنة ماحذف لالتقاء الساكنين في الوصل نحو عصا وهذا قاض يافتى حذفت الألف والياء لسكونها وسكون التنوين، وهذا الحكم مطرد في كل حرف علة لقيه ساكن بعده غير مدغم سواء كان الساكن الذي يليه من نفس الكلمة نحو قم وبع وخف أو من كلمتين نحو يرمى الغرض ويغزو الجيش، ويخشى القوم. وقوله نحو فتى وصلاً مثال لما يُحذف لالتقاء الساكنين. وأحترز بقوله وصلاً عن الوقف. فإنه لاحذف فيه لعدم موجب الحذف وهو التقاء الساكنين. قوله والحذف لالتقاء همزتين أى ومن المطرد ماحذف لالتقاء همزتين وذلك في مضارع أفعل نحو أكرم في مثاله وأصله أأكرم بهمزتين، الأولى همزة المتكلم والثانية الزائدة في أكرم. فاستثقل اجتماعهما فحذفت الثانية، لأن الأولى لمعنى وهو المضارعة، ولأن الثقل حصل بالثانية ثم ألحق به تكرم ويكرم ونكرم. وإن لم تلتق فيه همزتان لثلاً يختلف بناء المضارع من المثال الواحد وهو المراد بقوله: أو ملحق به كمثال يكرم أى حمل على المتكلم بقية الصيغ طرداً للباب. وقد جاء على الأصل في الشعر. قال:

فَإِلَّاهُ أَهْلٌ لِأَن يُوَكِّرَمَا<sup>(١)</sup>

فإن كانت الهمزة الثانية فاء الفعل نحو أسس وأخذ وأدى. فإنها تبدل واوا نحو أسس وأودى وأوخذ ولا يحذف.

٩٦٣ والواو بين الكسر والياء حذفت مُطَرِّدًا كَيَعِدُ الْحُكْمُ عُورُفَ  
الواو تحذف حذفاً مطرداً في المضارع إذا وقعت فاء بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة ظاهرة أو مقدرة. فالظاهرة نحو يَعِدُ وَيَلِدُ. والأصل يَوْعِدُ وَيَوْلِدُ. والمقدر نحو

(١) القائل: أبو حيان الفقعسي من الرجز المشطور، الشاهد في قوله: «يؤكرم» حيث جاء به على ماهو الأصل الأصل فيه، ولم يحذف الهمزة كما يحذفها أهل اللسان تخفيفاً، وذلك حين اضطر إلى إقامة وزن البيت، وليست الضرورة إلا معاودة الأصول المهجورة. وقد استشهد به كل من: المقتضب ٩٨/٢، الخصائص ١٤٤/١، المخصص ١٠٨/١٦، الإنصاف ٦٠٥، أوضح المسالك رقم ٥٨٠، الخزانة ٣٦٨/١، شواهد الشافية ٥٨، شواهد العيني ٥٧٨/٤، ٥٩٣، التصريح ٣٩٦/٢، الهمع ٢/٢١٨، الدرر ٢/٢٣٩، الأشموني ٤/٣٤٣، اللسان (كرم).

يَهَبُ وَيَسْعُ لَأَنَّ أَصْلَهُ الْكسْر، والفتح عارض لأجل حرف الحلق. وإنما حذف الواو طلباً للخفة لأن الياء والكسرة لما كانتا متجانستين آسثقل وقوع الواو المغيرة [لما] <sup>(١)</sup> بينهما، إذ هي في تقدير ضمتين. وأما حذفها في سائر حروف المضارعة نحو أعد ويعد وتعد، فحمل على الياء لما مر في حمل يكرم وما بعده على أكرم، وكذلك الأمر نحو عد وزن. [والمصدر] <sup>(٢)</sup> إذا كان فيه التاء وهو مكسور الفاء نحو عدة وزنة. وفي القيود المذكورة لحذف هذه الواو احترازات: فيا الواو عن الياء نحو بيع التمر يبيع، وَيَسَّرُ الناقة إذا قسم لحمها أجزاء <sup>(٣)</sup> يسرها. فإنها لا تحذف لمجانستها لما قبلها وهو الياء، ويكون الياء مفتوحة عن المضمومة من نحو يوعده مضارع أوعده. فإن الواو هاهنا لا تحذف لثلاثي يؤدي إلى الإجحاف بالكلمة بحذفها مع حذف همزة أفعل، ولأن الواو جانسها ما قبلها وهو ضم الياء، وبكونها بين ياء وكسرة عن وقوعها بين ياء وفتحة نحو يوجل وكذلك يوعده، فيما لم يسم فاعله لفوات فتح الياء وكسرها بعد الواو. وأشار إلى القيد الأول بقوله والواو إلى الثالث بقوله بين الكسر والياء وأجتزأ عن الثاني بالمثل في قوله كيعد إلى آخره. وأعلم أن معتل الفاء من الواو يأتي على أوجه. أحدها: أن يكون مفتوح العين في الماضي ومكسورها في المضارع، فلا يجوز فيه إلا الحذف لما مر نحو وعد يعد.. ووصب الدين إذا دام يصب. وفي التنزيل: ﴿وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا﴾ <sup>(٤)</sup> وثانيها: كسر العين في الماضي وفتحها في المضارع لغير حرف الحلق، على العكس مما قبله، وليس فيه إلا الإثبات نحو وجل يوجل لوقوع الفتحة بعد الواو. وفي مضارع وجل أربع لغات: فتح العين وهي القياس، ويأجل بقلب الياء ألفاً آجتزأ بأجد الشرطين، وينجل بقلب الواو ياء كراهة لاجتماعهما، وينجل بكسر الياء لتقلب الواو ياء. وثالثها: كسر العين في الماضي المضارع. ويتعين الحذف بنحو ورث

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (ها) وهو تصحيف.

(٢) هكذا في (ن، ك) وقد سقطت من الأصل (ص) والافضل وجودها.

(٣) انظر هذا المعنى في المعجم الوسيط ١٠٦٤/٢، اللسان «يسر».

(٤) سورة النحل آية ٥٢.

يرث ووثق وومن يمن. وأما وسع يسع ففتحته عارضة لحرف الحلق. ورابعها: فتح العين فيهما عكس ما قبله نحو وضع يضع ووهب يهب. وولغ<sup>(١)</sup> يلغ وليس فيه إلا الحذف لأن الفتح عارض لأجل حرف الحلق. وأما وذر فاصله يوذر بالكسر. وإنما فتحت عينه التي هي الذال وإن لم تكن حرف حلق ولا لامه، حملا على يدع إذا كان بمعناه فعروض الفتحة منه كعروض الضمة في يجد في لغة بني عامر. فحذف الواو فيهما نظرا إلى الأصل. وخامسها: ضم العين فيهما وليس فيه إلا الإثبات لانتفاء علة الحذف نحو وجه يوجه، ووضو يوضو، ووجف يوجف. ٩٦٤ وَخَفَّفُوا الْهَمْزَةَ بِالْحَذْفِ كَحَبَّ فِي الْحَبِّ إِذْ سُكِّنَ قَبْلَهَا وَجَبَّ

تحقيق الهمزة هو الأصل والتخفيف على خلافه. ولما كان تخفيف الهمزة لا يعدو ثلاثة أقسام: الحذف وبين وبين والإبدال. وذكر التخفيف لكون الحذف الذي الكلام فيه قسم منه وهو أبلغ في التخفيف. وأحكام الهمزة متعلقة بحركة ما قبلها وسكونه وبحركة نفسها. ولا تعلق لها بما بعدها. والتخفيف ضربان مقيس وغير مقيس. فالمقيس هو تخفيفها من الأوجه المذكورة بعد إلقاء حركتها على ما قبلها، وغير المقيس هو الحذف من غير إلقاء. واعلم أن الهمزة إذا كان ما قبلها ساكنا. فإن كان صحيحا، وألقى حركتها عليه طلبا للتخفيف وجب حذفها سواء كان الساكن قبلها من كلمة واحدة نحو خبء وجزء أو من كلمتين نحو من أبوك ومن أملك وكم إبلك، وإنما وجب الحذف لامتناع إبدالها وجعلها بين بين. أما الإبدال فلأنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين. وأما بين بين فلأنه يقرنها من الساكن. فيؤدي إلى الجمع بين الساكنين كما يأتي بيانه. وإن كان معتلا فإن كان ألفا جعلت بين بين، وإن كان واوا أو ياء أصليين نحو شيء وسوء، أو ضميرين نحو أضربوا أحمد وأضربى أخاك، أو إعرابا للأسماء الستة نحو: هو أبوك. أو التثنية

(١) وَلَغَ الْكَلْبُ وَغِيْرُهُ مِنَ السَّبَاعِ فِي الْإِنَاءِ وَمِنْهُ وَبِه — يَلْغُ وَيَالِغُ وَلَغًا وَوُلُغًا وَلُغَانًا: شَرِبَ مَا فِيهِ بِأَطْرَافِ لِسَانِهِ، أَوْ أَدْخَلَ فِيهِ لِسَانَهُ فَحَرَكَهُ فَهُوَ وَالَغَ وَهِيَ وَالْغَةُ. اللِّسَانُ «وُلُغٌ»، وَالْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ ١٠٥٧/٢.

نحو مررت بغلامى أبوك أو الجمع نحو قاضويك وبنى ابراهيم، أو زائدين للإلحاق  
نحو الجواب فى المكان المتسع. فإن الواو فيه للإلحاق بجعفر. فإن حركتها فى  
الجميع تُلقَى على الساكن قبلها، وتحذف إذا أريد تخفيفها كما فى الصحيح. وإن  
كانا زائدين فيأتى حكمهما.

## ( باب الإبدال )

٩٦٥ وأخرف الإبدال يأتي التبيين بحصرها في أجهدتم طاوين  
إبدال الحرف هو عبارة عن إقامة الحرف مقام آخر في محله بعد حذفه طلبا  
للمناسبة مطلقا أو الضرورة. والفرق بين البديل والعوض أن العوض يكون في غير  
محل المعوض منه، كالالف في آبن والياء في سفيريج. فإنهما في غير محل اللام،  
بخلاف البديل. والفرق بين القلب والبديل: أن القلب لا يكون إلا في حرف اللين،  
والبديل يكون فيها وفي غيرها. فهو أعم من القلب. وأختلف في حروفه فذكر  
المصنف أنها أحد عشر<sup>(١)</sup> يجمعها أجهدتم طاوين، ثمانية من حروف الزيادة والجيم  
والطاء والبدال من غيرها، وإليه ذهب أبو على في التكملة، وأبو الفتح وابن  
السراج. وقال الزمخشري<sup>(٢)</sup>: إنها ثلاثة عشر يجمعها: آستنجده يوم طال. وهي  
حروف الزيادة مع ثلاثة أحرف. وقال قوم: إنها خمسة عشر حرفا: الزوائد العشرة  
والطاء والبدال والجيم والضاد والزاي يجمعها آستنجده يوم طال رض، وأعلم أن  
الطريق إلى معرفة كون الحرف بدلا من غيره يكون بأمور. أحدها: الاشتقاق:  
كتجاة وميزان فإنهما من المواجهة والوزن: وثانيها: [كثرة]<sup>(٣)</sup> الأصل وقلة الفرع

(١) يشارك ابن معطي سيبويه في عدد الحروف حيث يقول سيبويه، ٣١٣/٢: «هذا باب حروف  
البديل... وهي ثمانية أحرف من الحروف الأولى وثلاثة من غيرها..» ويوافقهما أيضا المبرد في  
المقتضب حيث يقول ١٩٩/١ «وهي أحد عشر حرفا، منها ثمانية من حروف الزوائد التي  
ذكرناها وثلاثة من غيرها..».

(٢) شرح المفصل ٧/١٠، ٨.

(٣) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (كسرة) وهو تصحيف.



كالشعالي في الثعالب، وثالثها: كون البناء فرعا والحرف المبدل منه موجود في البناء. الأصل زائد نحو الضوارب. فالواو بدل من الألف الزائد في ضارب. ورابعها ظهور الأصل في الفرع نحو أمواه وموئيه.

٩٦٦ والهمزُ قد يُحذفُ إذ يُخفَّفُ يُبدلُ منه مثل رأسِ أَلْفِ

٩٦٧ ومثل مُؤمِنٍ بواو يُبدلُ ومثل بئرٍ محضٍ ياءٍ يُجَعَلُ

٩٦٨ وإن فَتَحَتْها وضُمُّ أو كُسِرَ ما قَبْلَها كَمُؤِنٍ أو كِمِزٍ

٩٦٩ أَبْدَلْتُها للضَّمِّ واواً فُحِثَ كَذَا لِكُسْرِ صَارَ ياءَ حُرِثَ

وقد بينا أن الهمزة تخفف من ثلاثة أوجه الحذف والإبدال وجعلها بين بين، ولكل واحد منهم حكم يتعلق بالحذف والبديل. أما ما يتعلق بالحذف فقد مر ذكره، وأما ما يتعلق بالبديل فقد ذكر أن حروف المد واللين والهاء تبدل من الهمزة. وقيل: إن الغرض من بيان ذكر البديل ما وقع فيه الحرف بدلا عن غيره، لا ما أبدل غيره منه. وهاهنا قد ذكر ما يبدل من الهمزة. ويمكن أن يقال أن المراد ذكر ما يبدل من الهمزة، إلا أن ذكر البديل يستلزم ذكر المبدل منه. لأنه لم يعتبر في حروف البديل الترتيب. وإذا تقرر هذا فأعلم أن تخفيف الهمزة ضربان: أحدهما: تخفيف الهمزة المفردة. وثانيهما: تخفيفها إذا اجتمع هزتان. أما الأول فإن لم تقع الهمزة أولا فلا يخلو إما أن تكون ساكنة أو متحركة. فإن كانت ساكنة دبرها حركة ما قبلها إذ لا حركة لها في نفسها. فإن كانت فتحة قلبت ألفا نحو رأس وقرأ. وإن كانت ضمة قلبت واواً نحو مؤمن ولؤم. وإن كانت كسرة قلبت ياء نحو بيروجيت وسواء كانت مع الحركة في كلمة كما ذكر أو في كلمتين نحو إلى الهدى ايتنا، والذي ايتمن. يقول: إيذن لي. وإن كانت متحركة فإن كان ما قبلها ساكنا صحيحا أو واوا أو ياء أصليين أو علامة إعراب مطلقا، ألقى حركتها على ما قبلها، وخففت بالحذف متصلا كان أو منفصلا كما مر في حذف الهمزة في نحو خبء. وإن كان معتلا زائدا، فإن كان واوا أو ياء مدتين أو ماتناسبه المدة كياء التصغير، قلبت الهمزة إليه وأدغم فيها كمقرؤة وخطيئة وأقيس. وإن كان ألفا

جعلت بين بين، لان الألف لا يدغم. فلو أبدلت لزم إدغام الألف فيها، ومعنى بين بين: أن تجعل بين نفسها وبين الحرف الذى منه حركتها، فيقال هذا كساؤك فتجعل بين الهمزة وبين الواو، وفي مررت بكسائك بين الهمزة والياء، ورأيت كساءك بينها وبين الألف. وإن كان ما قبلها متحركا فلها معه تسعة أحوال. لأنه يكون مفتوحا أو مضموما أو مكسورا وحركتها إما فتحة أو ضمة أو كسرة. والحاصل من ضرب الثلاثة فى مثلها تسعة. فإن كانت حركتها فتحة، فإن أنضم ما قبلها أبدلت واوا نحو مؤن وجؤن جمع مونة وجونة. وإن آنكسر أبدلت ياء نحو مير جمع ميرة. وإنما أبدلت لامتناع جعلها بين بين. وقد جعلها يونس هنا بين بين وهو شاذ. وماعدا ذلك فهى فيه بين الحرف الذى منه حركتها وبين الهمزة، وهى المفتوحة المفتوح ما قبلها نحو سأل وقرأ، والمضمومة وقبلها الحركات الثلاث. فالضمة نحو رؤس وكؤس والفتحة نحو رؤف [ونثوم]<sup>(١)</sup> والكسرة نحو: المستهزئون وسنقرئك عند سيبويه والخليل خلافا للأخفش. فإنه أبدلها ياء خالصة، والمكسورة ومثلها كذلك فالفتحة نحو سئم ويئس، والضمة نحو سئل، والكسرة نحو خاطئين ومستهزئين. وإن وقعت الهمزة أولا نحو أب وأم فليس فيها إلا التحقيق لأن جعلها بين بين يؤدى إلى الإبتداء بما يقرب من الساكن. وأما الثانى وهو تخفيف الهمزة عن اجتماع همزتين. فإن كانا فى كلمة واحدة فلا بد من تحرك الأولى، والثانية إن كانت ساكنة وجب إبدالها حرف لين من جنس حركة ما قبلها كراهة اجتماعهما، فتقلب ألفاً بعد الفتحة، وواوا بعد الضمة، وياء بعد الكسرة. نحو آدم واؤتمن وأيت. وإن كانت متحركة فكذلك، فتقلب المفتوحة ألفاً نحو أئت زيدا، والمكسورة ياء نحو أيمة جمع إمام على أفعله، والمضمومة واوا نحو أعطى زيد درهما. وإن كانا فى كلمتين ففيهما خمسة أوجه تخفيف: تخفيفهما معا إذ هو الأصل، وتحقيق الأولى وتخفيف الثانية وعكسه. وهو تخفيف الأولى وتحقيق الثانية وتحقيقهما معا والفصل بينهما بألف.

(١) هكذا فى (ك) وفى الأصل (ص) (لثوم).

٩٧٠ وَأَبْدَلُوا الْهَمْزَةَ فِي أُرْقَتْ هَاءَ وَإِيَّاكَ وَفِي أَنْزَتْ  
يريد بيان ابدال الهاء من الهمزة. فأعلم أن الهاء قد أبدلت من أربعة أحرف:  
الهمزة والألف والياء والتاء. ولما كان إبدالها من الهمزة هو الأكثر ذكره. أما من  
الهمزة ففي نحو أُرْقَتْ وإِيَّاكَ وَأَنْزَتْ. أما أُرْقَتْ فقالوا فيه هرقت. فأبدلوا من الهمزة  
الزائدة ها يقال هراق الماء إذا صبّه يهرقه بفتح الهاء. وأراقه يريقه إراقة، وأما أهراق  
الماء بالهمز مع الهاء فقليل الهاء زائدة عوض من حركة العين فهي كالسين في  
أسطاع. وأما إِيَّاكَ فقالوا فيه هياك. فأبدلوا من الهمزة هاء. وقرىء شاذًا ﴿إِيَّاكَ  
نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾<sup>(١)</sup> وأما أَنْزَتْ الثوب إذا جعلت له نيرا أى علما، فقالوا فيه  
هنرت فأبدلوا الهاء من الهمزة الزائدة. وقالوا في أُرْحَتْ الدابة هرحتها وفي أُرْدَتْ  
الشيء هردته، وفي لَأَنْكَ قائم لهنك قائم. قال:

لِهَنْكُ مِنْ بَرْقٍ عَلَى كَرْنِمُ<sup>(٢)</sup>  
وفي أما والله: لقد كان كذاهما والله. وفي هن فَعَلَتْ فَعَلْتُ. والأصل في إنْ  
فَعَلْتُ فَعَلْتُ فأبدلوا من همزة إن الشرطية. وأما إبدالها من الألف ففي قولهم إِنَّهُ  
فِي إِنَّا وَفِي مَهْمَهُ إِذَا الْأَصْلُ ماما، فأبدلت من ألف ما الأولى. وأما قوله:  
وَقَدْ رَأَيْتِي قَوْلَهَا يَا هَنَاهُ .....<sup>(٣)</sup>

(١) سورة الفاتحة آية ٥.

(٢) القائل: رجل من بنى نمير لم يسمه الرواة. من الطويل وأخطأ من نسبه إلى محمد بن سلمة لأنه من  
الرواة. وتما البيت:

أَلَا يَا سَنَّا بَرْقٍ عَلَى قُلُلِ الْجَمَى  
لِهَنْكُ مِنْ بَرْقٍ عَلَى كَرْنِمُ

الشاهد في قوله: «لهنك» حيث حذفت همزة أنك وأبدلت هاء. والهمزة والهاء يتعاقبان في كلام  
كثير من العرب، ولربما زادوا بعد الهمزة هاء وذلك إمارة تقاربهما وتجانسهما. وقد استشهد به كل  
من: مجالس ثعلب ١١٣، الخصائص ٣١٥/١، ١٩٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٨،  
٢٥/٩، المقرب ١٠٧/١، الخزنة ٣٣٩/٤، المغني ٢٣١، المعجم ١٤١/١، الدرر ١١٨/١،  
اللسان (لهن).

(٣) القائل: امرؤ القيس من المتقارب. وتما البيت:

=

فقليل الهاء في هناء مبدلة عن ألف منقلبة عن واو وهي لام الكلمة في أحد الأقوال. وأما إبدالها من الياء ففي قولهم: هذه أُمَّة الله. والأصل هذه فأبدل من الياء ها وليست الياء للتأنيث لأنه يفهم من الصيغة، بل هي عين الكلمة. وقيل: إنما تبدل هاء في الوقف نحو هذه. وأما في الوصل فيقال هذى وهو الأصل. وقد أبدلت من الياء في نحو هنية تصغير هنية فقلبت الواو ياء لاجتماعهما، وسبق الأول منهما بالسكون، وأدغامها في الثانية، ثم أبدل منها الهاء كراهة اجتماع التضعيف. وأما إبدالها من التاء ففي نحو: قائمة وقاعدة في الوقف في الأعراف.

٩٧١ وَأَبْدَلُوا الْأَلْفَ هَمْزاً لَتَصْبَحَ فِي مِثْلِ حَمْرَاءَ وَصَحْرَاءَ يَصْضِحُ

٩٧٢ كَذَاكَ مَعَ شَذُوذِهِ شَائِبَةً مِثْلَ الضَّالِّينَ رَوَّاءَ دَابَّهَ

إبدال الهمزة من الألف ضربان. واجب مطرد وجائز شاذ. أما الأول فمن ألف التأنيث الواقعة بعد الألف الزائدة عند سيبويه نحو حمراء وصحراء. فالهمزة فيهما بدل من ألف التأنيث لوقوعها طرفاً بعد ألف المد، لأن الأصل أن يقال: حمراء وصحراء بألف واحدة بوزن سكرى، فلما اجتمعت ألف المد وألف التأنيث قلبت الثانية همزة لامتناع اجتماعهما لسكونهما وامتناع حذفهما أو حذف أحدهما لاختلال المعنى المقصود، وقلب ألف المد لزواله بالحركة. ويدل على أن أصل الهمزة الألف أمران أحدهما: الرجوع إلى القصر في الضرورة كقوله:

يَمُرُونَ بِاللَّهْتَا خِفَافاً عِيَابُهُمْ ..... (١)

= وَقَدْ رَأَيْتَنِي قَوْلَهُ يَا هَنَاءُ  
وَيَسْحَكَ الْخَلْقَ شَرّاً بِشَرِّ

الشاهد في قوله: «ياهناه» حيث يرى الشارح أن الهاء في آخر الكلمة منقلبة عن الألف، والألف منقلبة عن واو هي لام الكلمة. وقد استشهد بها الشارح لبيان ذلك.

وقد استشهد به كل من جمل الزجاجي ١٧٥، ابن يعيش في شرح المفصل ٤٨/١، ٤٢/١٠، ٤٣، أمالي ابن الشجري ١٠١/٢، شواهد العيني ٢٦٤/٤، الأشموني ٣٣٤/٤، يس ٣٦٨/٢، ديوانه ١٦٠.

(١) القائل: الأحوص. وقيل أعشى همدان وهو من الطويل. وقام البيت:

=

وثانيهما: ردها إلى الألف في الجمع وقلبها ياء لانكسار ما قبلها كقوله:

وَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشَقَرٍ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَا<sup>(١)</sup>

وقد مر بيانه في التذكير والتأنيث وما فيه من الخلاف. وقوله ليصح معناه أن ألف التأنيث إذا أبدل همزة صار حرفا صحيحا قابلا لجميع حركات الإعراب. وقوله يَضِيحُ من قولهم وضع الشيء يَضْحُ إِذَا ظَهَرَ أَى يظهر إبدال الهمزة في مثل حمراء أو صحراء ظهورا جليا لما مر من الدليل عليه. وأما الثاني وهو الشاذ الذي لا يطرد بل يتوقف على السماع، فابداها من الألف قبل الحرف المشدد نحو شابة فاهمزة بدل من الألف لأن الأصل شَابَّةً ودَابَّةً فلما كرهوا الجمع بين ساكنين وهو الألف والياء الأولى المدغمة في الثانية همزوا الألف وقالوا: آبياض وآدهام. فهمزوا الألف فيهما لما مر. ومنه قراءة أيوب السخيتاني ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾<sup>(٢)</sup> بابدال الألف همزة لسكونها وسكون اللام الأولى من الضالين بعدها. وقد أبدلت من الألف في نحو العالم، إن لم يكن بعدها حرف مشدد. قال:

يُمَرُّونَ بِالْدهْنِ أَخْفَافاً عِيَابُهُمْ  
وَيَرْجَعْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُجَرِ الْحَقَائِبِ  
على حين ألهى الناس جل أمورهم  
فَنَدَلًا زِيَقُ الْمَالِ نَدَلَ الثَعَالِبِ

الشاهد في قوله: «بالدهناء» حيث أن أصل الهمزة الألف، وقد عاد الشاعر إلى القصر هنا للضرورة «الدهناء» وقد استشهد به كل من: سيبويه ٥٩/١، الإنصاف ٢٩٣، شواهد العيني ٤٦/٣، التصريح ٣٣١/١، الأشموني ١١٦/٢، ٢٥٨، اللسان (بذل)، ملحقات ديوانه ٢٨٩، وشرح ابن عقيل ١٧٨/٢.

(١) القائل: الوليد بن يزيد: الشاهد في قوله: «الصحاريا» حيث أنه جمع صحراء، فلما قلبت الألف بعد الراء في الجمع ياء قلبت الهمزة التي أصلها ألف التأنيث ياء أيضا والألف هنا هي بدل من ألف التأنيث كالتي في نحو حبلى وسكرى. وقد استشهد البغدادي في الخزانة ٣٢٤/٣.

(٢) سورة الفاتحة آية ٧.

وَحَنْدُفٌ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمِ<sup>(١)</sup> .....

٩٧٣ والواو والياء إذا تحركا مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ لَازِمٍ فَلْيُشْرَكَا

٩٧٤ في الانقلاب ألفاً نحو رمى ومثل مَرَمَى ودعا وكالعمّا

٩٧٥ مَالَمْ يَجِيئَا فِي مِثَالِ الْحَوْنَةِ وَمِيلٍ وَدَعَاوَاتٍ يَبِيْنَةُ

يريد بيان إبدال الألف من أختيها وهما الواو والياء. فأعلم أن الواو والياء إذا كان في اسم أو فعل، وتحركا حركة لازمة وقبلهما فتحة — لا مانع مطلقا — قلبا ألفا، إما استثقالا للحركة مطلقا عليهما للزومها، وإما كراهة ثقل اجتماع الأمثال. لأن كل واحد منها يقدر بحركتين. فإذا أنضم إلى حركته وحركة ما قبله، اجتمع في التقدير أربع حركات متوالية في كلمة واحدة وذلك مستثقل. ويكونان إما عيين أو لامين لامتناع انقلاب الفاء ألفا. فالعينان كقال وباع وباب وناب. واللامان نحو دعا ورمى وعصا ورحى وقلبهما لاما أقوى من قلبهما عينا، لأن اللام محل التغيير لكونه طرفا. ولذلك إذا اجتمع ما يقتضي إعلاهما، أعل اللام دون العين. فإن وجد مانع لم يقلبا. وهو إما سكون ما قبلهما نحو قَاوِلٍ وَبَايَعٍ. ولا يرد نحو كساء ورداء، لأنهما قلبا همزة من أول وهلة على الأصح. أو سكون ما بعدهما نحو دعوا ورميا وغلبيان ونزوان وصحيان، لأن قلبهما يؤدي إلى الجمع بين ساكنين المستلزم لحذف أحدهما، أو الجمع بين إعلايين نحو هوى وشوى، لأن اللام لما أنقلبت ألفا

(١) القائل: العجاج. وهو من الرجز. وقام البيت:

يَا دَارَ سَلَمَى يَا أَسْلَمَى ثُمَّ أَسْلَمَى

فَحَنْدُفٌ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمِ

الشاهد في قوله: «العالم» حيث همز عالم و ذلك من قبل أن الألف في العالم تأسيس لا يجوز معها إلا مثل ساجم ولازم. فلما قال يا أسلمى ثم أسلمى همز العالم لتجرى القافية على منهاج واحد في عدم التأسيس. وقد استشهد به كل من: الخصائص ١٩٦/٢، ٢٧٩، الإنصاف ١٠٢، ابن يعيش في شرح المفصل ١٢/١٠، ١٣، شواهد الشافية ٤٢٨، الدمهوري ١٠٨، اللسان (سح، علم) ديوانه ٥٨ ملحقات رؤية ١٨٣، المفصل ٣٦١.

ففيهما لتحركها وأنفتاح ماقبلها، أمتنع قلب العين لثلا يؤدي إلى الجمع بين إعلالين. وإذا عرفت هذا فقوله والواو والياء إذا تحركا إشارة إلى الشرط الأول من الشرطين المذكورين وهو تحركهما. وأحترز به عن كونهما ساكنين نحو ثوب وبيت، فإنهما مع انفتاح ماقبلهما، لم يقلبا لعدم توفر أحد الشرطين وهو تحركهما. وكان ينبغي أن يقول إذا تحركا حركة لازمة ليخرج ماتحركا فيه بحركة عارضة نحو: لو أستطاعوا، ولو أنك بالقاء حركة أن على الواو، ولا يقال حركة الإعراب عارضة في نحو عصا ورمى. وقد قلبا لأجلها، لأننا نقول مطلق حركة الإعراب لازمة في الوصل. وحذفها في الوقف عارض بخلاف حركة التقاء الساكنين، فإن الأصل عدمها. وقوله من بعد فتح لازم: إشارة إلى الشرط الثاني لقلبهما، وهو أنفتاح ماقبلهما نحو عَوْض وطَوَّل. وأحترز بقوله لازم عن الفتح العارض نحو عور وحول لأنه في معنى أعور أحول وصيد البعير لأنه في معنى أصيد، فالأصل السكون والفتح عارض. ولا يقال أحترز به عن مثل دعوات وظيفات لكون ماقبلهما ساكنا في المفرد نحو دعوة وظيفية والحركة عارضة في الجمع لأننا نقول أمتناع قلب الواو والياء في دعوات وظيفات إنما كان لثلا يؤدي إلى اجتماع ألفين لما مر، بدليل أمتناع قلبهما في قطوات وفتيات، ووجوب قلبهما في المفرد نحو قطاة وفتاة، لتحركهما وأنفتاح ماقبلهما. قوله فليشركا في الانقلاب ألفا، يعنى الواو والياء إذا وجد الشرطان اللذان ذكرهما وقد مرت علتة. وقوله نحو رمى مثال للفعل وأنقلاب الياء التي هي اللام فيه ألفا. وذكره أولا لأنه الأصل في الإعلال. قوله: ونحو مرمى مثالا لانقلابها كذلك في الاسم. قوله ودعا مثال لانقلاب الواو التي هي لام في الفعل ألفا. وقد مر مثال كونها عينا في الفعل نحو قال وباع. وفي الاسم نحو باب وناب. قوله مالم يجيئا في مثاله الخونة وميل. أما ميل فمنبهة على الأصل، وأما الخونة فمنهم من يعلها ويقول خانة لتحقق الشرطين فيها وهو تحركها وأنفتاح ماقبلها. ومنهم من لم يعلها وهو الأكثر. إما منبهة على الأصل في مثل سادة وعادة. وإما أن تاء التأنيث أخرجت الكلمة عن وزن الفعل، وأجبت له التصحيح إذ الفعل هو

الأصل في الإعلال، كما أخرجتها ألف التأنيث عن شبه نحو الحيدى والصورى. والألف والنون في نحو الجولان والطوفان والجلبان. ومنعتها القلب. وأما نحو ماهان وداران فأصلهما موهان ودوران عند سيبويه والقلب شاذ، وقال المبرد: القلب هو الأصل. فإن قيل فقد صححتا في الفعل مع تحركهما وأنفتاح ماقبلهما نحو آجتورا وأعتورا. قلنا إنما صح ولم يقلبا لأنهما في معنى ماسكن قبلهما لأنهما بمعنى تجاوروا وتعاورا. وأما قوله: دعوات فمثال لما يمتنع قلبه لئلا يؤدي إلى اجتماع ألفين لما مر.

٩٧٦ والوَإِ إِنْ يَسْكُنَ وَقَبْلَهُ الْكَسَرُ فاقبله ياءٌ نحو مِيزَانٍ أَشْتَهَرَ يريد أن الواو إذا سكنت وأنكسر ماقبلها ياء، واحترز بسكونها عن المتحرك نحو عَوْضٍ. وأعلم أن الواو تقلب ياء إذا سكنت وأنكسر ماقبلها، ولم تكن مدغمة سواء كانت الواو فاء أو عَيْنًا أو لَامًا. أما الفاء فنحو ميزان وميقات وميعاد لأنه مفعال من الوزن والوقت والوعد. وإنما قلبت ياء أَمَا لأنها لما سكنت وأنكسر ماقبلها جَذَبَتْهَا الْكَسْرَةُ إِلَى جنسها تغليباً لها. وأما لأن النطق بالواو بعد الكسرة ثقیل جداً فقلبت إلى الياء المجانسة لها لكون النطق بها أخف، فإن زالت الكسرة بالتصغير أو الجمع عادت الواو لانتفاء موجب القلب نحو موزين وموازين. وأما العين فنحو ريح وعيد وديمة، لأنها من الروح والعود والدوام، وإذا زالت الكسرة عادت نحو رويح وأرواح. وأما قولهم عييد وأعياد فالتزموا الياء في التصغير والتكسر للفرق بينه وبين عُود أو عَوْدٍ. وأما اللام نحو غاز وعال ودان، لأنه من الغزو والعلو، والدنو، وإنما قلبت اللام ياء مع فوات أحد الشرطين وهو السكون. إما لأن لام الكلمة لما كان محل التغيير بدليل تعاقب الإعراب عليه، آجتزىء في القلب بأحد الشرطين وإما لأنها لو لم تقلب لأدى إلى وقوع واو في آخر الاسم قبلها حركة، وذلك معدوم مع ثقل الضم والكسر عليها.

٩٧٧ وَيُتْدَلَانِ هَمْزَةٌ فِي فَاعِلٍ وَجَمْعُهُ كِبَائِعٌ وَقَائِلٌ



الواو والياء يبدلان همزة في فاعل أى في أسم الفاعل الصفة المشتقة وجمعه، إذا وقعت الواو والياء عينا فيه لا لاما. أما أسم الفاعل المفرد فكما مثل به في قوله كبائع وقائل. وأما بائع فعينه ياء لأنه من البيع. وأما قائل فعينه واو لأنه من القول وفي وجوب قلبهما همزة وجهان: أحدهما أن منهم من يقلبهما ألفا أولا لتحركهما بعد ألف زائدة، ولوقوعهما بعد ألف زائدة قريبة من الطرف، ثم قلبت الألف همزة كما قلبوا الواوين في صِيْمٌ وَقِيْمٌ حملا على عَصِيٍّ. وثانيهما: أن منهم من يقلبهما همزة من أول وهلة، ولا حاجة إلى قلبهما ألفا. وإنما وجب إعلال عين أسم الفاعل وقلبهما همزة حملا على إعلال فعله. ولذلك إذا لم يعمل الفعل لم يعمل أسم الفاعل نحو عور فهو عاور وحول فهو حاول وصيد فهو صائد. ولما وجب إعلاله فإما أن يكون بالحذف أو القلب، والأول ممتنع لأنه يؤدي إلى لبس صيغة أسم الفاعل بصيغة الفعل. فإن قيل فالإعراب والتنوين يفصلان بينهما، فإذا كانا فيه عَلِمَ أنه أسم الفاعل. وإذا تجردا عنه عَلِمَ أنه فعل. قلنا: إنما لا يكفي ذلك فارقا لانقلابه في حال الوقف، فيحصل اللبس عند ذلك. فلما تعين القلب عدل إليه. قوله: ويبدلان همزة فيه إشعار بأنه يختار المذهب الثاني وهو القول بأن الواو والياء يبدلان همزة من غير تدريج وهو قول عبد القاهر. وأما جمع أسم الفاعل في قوله: وجمعه فنحو قائلة وقوائل وبائعة وبوائع، لأن الموجب للإبدال في المفرد همزة موجودة في الجمع. فإن اكتنف ألف الجمع ياءان نحو خير خياير أو واو وباء نحو سيق فيعمل من السوق وسييايق فالأصح همز الثانية وهو رأى سيبويه. وأما ضييون وضياون من غير همز فشاذ منه على الأصل. وأما إذا وقع بعد ألف الجمع ثلاث أحرف نحو طواويس وعواور في قوله:

وَتَكْحُلُ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ<sup>(١)</sup> .....

(١) القائل: جندل بن المثني وهو من مشطور الرجز. وتما البيت:

فلم تهمز لبعدها عن الطرف. إما لفظا كما في طواويس أو تقديرا كما في عواور  
إذ أصله عواوير.

وَأَعْلَمُ أَنَّ إِبْدَالَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ هَمْزَةٌ وَاجِبٌ فِي مَوْضِعَيْنِ. أَحَدُهُمَا: وَقْعُهُمَا عَيْنًا فِي  
أَسْمِ الْفَاعِلِ لَوْجُوبِ أَعْتِلَاهُمَا فِي فَعْلِهِ لَمَّا مَرَّ. الثَّانِي: إِذَا اجْتَمَعَ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ  
وَإَوَانٌ مُتَحَرِّكَانِ نَحْوُ أَوَاصِلٍ وَأَوَاقٍ جَمْعٍ وَاصِلَةٌ وَوَاقِيَةٌ. وَالْأَصْلُ وَوَاصِلٌ وَوَاقٍ بِوِزْنِ  
فَوَاعِلٍ. وَكَذَلِكَ أُوتِصِلَ تَصْغِيرُ وَاصِلٍ يَجِبُ قَلْبُ الثَّانِيَةِ هَمْزَةً لِتَحْرِكِهَا. لِأَنَّهُ لَمَّا  
ثَقُلَ اجْتِمَاعُهُمَا لِتَحْرِكِهَا وَلَمْ يُمَكِّنْ تَخْفِيفُهُمَا بِالْإِدْغَامِ لِمَتَنَاعِ الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ  
عُدِلَ إِلَى هَمْزَةِ الْأُولَى. وَلِذَلِكَ لَمْ يَجِبِ الْإِبْدَالُ إِذَا اجْتَمَعَا، وَالثَّانِيَةُ سَاكِنَةٌ نَحْوُ  
وَوَصَلٍ. وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿مَأْوُورِي عَنْهُمَا مِنْ سَوَاتِيهِمَا﴾<sup>(١)</sup>

٩٧٨ كَذَاكَ يُتَدَلَّنَ فِي فَعِيلَةٍ مِثْلَ فِعَالَةٍ مَعَ الْفَعُولَةِ  
٩٧٩ هَمْزًا فَقُلْ جَامِعَهَا صَحَائِفَ كَذَا رَسَائِلُ وَكَذَا تَنَائِفُ  
٩٨٠ أَمَّا مَعَاشٍ فَلَا تُهْمِزُهَا لِأَنَّهَا مَفَاعِلٌ فَمِزُهَا  
يريد أن الأمثلة التي ثالثها حرف لين فَعِيلَةٌ وفعالة مطلقا وفعولة إذا جمعت جمع  
تكسير أبدا من حرف اللين منها همزة، أما الواو والياء نحو صحائف وتنائف

= حَتَّى عِظَائِي وَأَرَاهُ ثَاغِي وَكَحَحْلُ الْعَيْنِ بِالْعَوِيرِ

الشاهد في قوله: «العواور» فإن أصله العواوير. بياء بعد الواو، منقلبة عن ألف المفرد كما تقول  
جمع قرطاس قراطيس، والواو إذا كانت قريبة من طرف الكلمة تقلبت همزة و كذلك الياء تقول:  
أول: أوائل: قال الأعلام: الشاهد في تصحيح واو العواور الثانية لأنه ينوي الياء المحذوفة من  
العواوير، والواو إذا وقعت في مثل هذا الموضع لم تهمز لبعدها من الطرف الذي هو أحق بالتغيير  
والإعتلال، ولو لم تكن فيه ياء منونه للزم همزها كما قالوا في أول: أوائل والأصل أوأول.  
وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٧٤/٢، الخصائص ١٩٥/١، ١٦٤/٣، المحتسب ١٠٧/١،  
٢٩٠، الإنصاف رقم ٤٨٨، شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٥، ٩١/١٠، شواهد الشافية  
٣٧٤، شرح التصريح ٢٦٩/٢، شرح الأشموني ٢٩٠/٤، اللسان (عور) شرح شافية ابن  
الحاجب رقم ١٧٦ أوضح المسالك رقم ٥٦٦.

(١) سورة الاعراف آية ٢٠.

فلوقوعهما بعد ألف التكسير، لأنهما مدتان زائدتان لا أصل لهما في الحركة. وأما الألف في نحو رسالة فلما زيد عليها ألف الجمع التقى ألفان، الأولى ألف الجمع، والثانية ألف رسالة الزائدة، حركت الثانية بالكسر لامتناع اجتماعهما وحذف أحدهما، فانقلبت همزة فقيـل رسائل. وقيل الواو والياء في نحو صحائف وتنائف محمولان في القلب على الألف في رسالة. إذ تحريكها ليس بمتعذر بخلاف الألف، فإن ذلك متعذر فيها. فإذا أصل هذه الأمثلة في الهمز إنما هو الألف لأنها أقعد في المد. قوله كذلك يدلان إشارة إلى الواو والياء، قوله في فعيلة: يعنى في جمع فعيلة وفعولة. وقوله مثل فعالة أى مثل إبدال الألف في جمع فعالة. وفي شبيهه أبدال الياء والواو همزة في جمع فعيلة وفعولة بالألف في فعالة إشعار بأن الأصل في الإبدال إنما هو الألف كما قيل. وأما مطايا وركايا في جمع مطية وركية بوزن فعيلة معتلة اللام، فأصلهما مطايـو ركايـو كصحائف، لأن الواحد مطيـوة وركيـوة، فأنقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار مطاوىء وركاىء، ثم أُبدل من كسرة الهمزة فتحة طلبا للخفة لثقل الجمع، فأنقلبت الياء ألفا لتحركها وأنفتاح ما قبلها فصار مطاءا وركاءا بهمزة مفتوحة بين ألفين. فأبدل من الهمزة ياء كراهة لاجتماع الأمثال، إذ الهمزة قريبة من الألف فصار مطايا وركايا. قوله: أما معاش فلا تهمزها: يريد أن نحو معاش ومقاوم ومعاون لا يبدل فيه حرف العلة همزة في الجمع كما أُبدل في نحو صحائف ورسائل وتنائف. وهى الأمثلة التى تقدم ذكرها، لأن حرف العلة في معيشة وما بعدها عين الكلمة وأصله الحركة. إلا أنه أعل بنقل حركة عينه إلى فائه. فلما أُحتيج إلى تحريكه لوقوعه بعد ألف التكسير حرك ولم يهمز لأن له أصلا في الحركة، وهو المراد بقوله لأنها مفاعل. فمزها أى الياء في معيشة عين الكلمة وليست بزائدة بخلافها في صحيفة ونحوها. وزن معيشة عند سيبويه يحتمل أن تكون مفعلة بكسر الياء فنقلت الكسرة إلى العين، ويحتمل أن تكون مفعلة بضمها [فنقلت]<sup>(١)</sup> إلى العين، ثم أُبدل من الضمة كسرة محافظة على

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (فقلب).

العين لثلاثا تقلب واوا كما في موسر وموقن. وقد روى خارجه عن نافع<sup>(١)</sup> همز معايش وهو لحن عند النحاة. ولذلك قال الزمخشري<sup>(٢)</sup> ورواية خارجة عن الصواب خارجة. وأما مصيبة فقياس جمعها مصابوب كمقاوم. قال:

وإِلى لَقَوَّامٍ مَقَاوِمٍ لَمْ يَكُنْ جَرِيئٌ وَلَا مَوْلَى جَرِيٍّ يَقُومُهَا<sup>(٣)</sup>

وأما من همزها فهو على خلاف القياس وهو محكى عن بعض العرب، وكأنه أجرى الأصلي مجرى الزائد، وعده أبو الفتح من أغلاطهم. وقال الزجاج: لما كانت الواو في المفرد منقلبة عن واو مكسورة إذ أصل مصيبة مصوبة بكسر الواو فنقلت الكسرة إلى الصاد آستثقلا لها على الواو، فأنقلبت ياء لسكونها مفردة، وانكسار ما قبلها قلبت همزة في الجمع حملا على الواو المكسورة في وشاح ووسادة. ورد بأن الواو المكسورة إنما تقلب همزة إذا كانت أولا لاحتشوا.

٩٨١ وأبْدَلَا هَمْزًا لِأَجْلِ أَلِفٍ زَائِدَةٍ قَبْلَهُمَا فِي الطَّرَفِ  
٩٨٢ نَحْوِ كِسَاءٍ وَرَدَاءٍ أَمَّا شَقَاوَةٌ عَبَايَةٌ فَحَتَمًا  
٩٨٣ يَصْحَحَانِ فِيهِمَا لِلْهَائِيْنِ تَصْحِيحٌ مَذْرُؤَيْنِ وَالثَّانِيَيْنِ  
يريد أن الواو والياء يبدلان همزة إذا وقعتا بعد ألف زائدة طرفا، وكان ينبغي أن يقول: تبدل الهمزة من الواو والياء لأنها هي التي تبدل منهما إلا أنه تساهل في كلامه. إذ مراده ظاهر. وقد آحترز بقوله لأجل ألف عن أن لا يكون قبلهما ألف

(١) هو نافع بن عبد الرحمن أبو رويم، أحد القراء السبعة، توفي سنة ١٦٩. انظر طبقات القراء ٣٣٤/٢، المعارف ص ٢٣٠، غرائب القرآن على هامش الطبري ٩/١، وفيات الأعيان ٥/٥.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/١٠.

(٣) الأخطل التغلبي من قصيدة يهجو بها جريرا:

الشاهد في قوله: «مقاوم» حيث جاءت جمعا لمقامة، فالواو والياء تصحان فيها لوقوعهما بعد ساكن فلم يجز قلبهما ألفين. وقد استشهد به كل من الخصائص ١٤٥/٣، المقتضب ١٢٢/١، ابن يعيش في شرح المفصل ٩٠/١٠، ٩٧، ديوانه ١٢٣.

مطلقا نحو عصا ورحى فإنهما يبدلان ألفا لا همزة. ويقولو زائدة عن كون الألف قبلهما أصلا نحو آى جمع آية. ورأى جمع راية للعلم، والأصل فيهما أيى وروى بدليل قولهم أياء. ولم يقولوا أواء. وأن الـرَّاية رَوَيْتُ الحديث إذا أظهرته إذ الـرَّاية تظهر أمر صاحبها. ويقولو في الطرف عن وقوعهما غير طرف كما يذكر بعد، وطرف الكلمة آخرها. وأما كساء: فلامه واو لأنه فِعَالٌ من الكسوة بدليل قولهم كسوت. وأما رداء فلامه ياء لأنه فِعَالٌ من الرِّدَّة. ولا دليل في تَرَدُّيْتُ لاحتمال أن تكون الياء منقلبة عن الواو لوقوعها رابعة، كما في أَعْلَيْتُ ورانيت، فلما وقعا طرفا بعد ألف زائدة ولم [يتحصنا]<sup>(١)</sup> بحرف إعراب أبدا همزة. أما من أول وهلة أو أنهما قلبا ألفا ثم قلبت الألف همزة كما مر في إبداهما همزة في آسم الفاعل. وفي علة قلبهما ألفا وجهان أحدهما: لتحركهما وافتتاح ما قبلهما لأن الألف حاجز غير حصين لسكونه. وثانيهما: أن الألف تُعَيَّنُ على قلبهما لأنه من جوهر الفتحة، ولأنها تقدر عندهم بفتحتين. لا يقال هذه العلة بعينها موجودة فيما تكون الألف فيه منقلبة عن عين الكلمة نحو آية ورأية فيلزم حينئذ قلبها، لأننا نقول: إنما يلزم تحقيق المقتضى عند عدم المانع وهو ممنوع. أما أولا: فلتلا يؤدي إلى الجمع بين إعلال اللام مع إعلال العين بخلاف الألف الزائدة. وأما ثانيا: فلأن الزائد يقدر كالمعدوم حتى تقلب اللام ألفا لانفتاح ما قبلها، ولا يمكن تقدير الأصلي كالمعدوم، فكان مانعا من القلب قوله أما شقاوة عباية فحتما يصححان فيهما. يريد أن الواو والياء إذا تحصنا بحرف الإعراب، لم يقلبا لعدم تطرفهما نحو شقاوة وعباية. وإليه أشار بقوله: للهائين أى لأن الكلمة مبنية من أول أمرها على التأنيث، فلم يقعا طرفين وأما من قال عباة وصلاة وعطاة. فإن الكلمة لم تُبْنَ على التأنيث فيها من أول أحوالها بل آستعملوا لفظها أولا على التذكير. وقلبو الواو والياء لتطرفهما، ثم طرأ التأنيث على التذكير. قوله تصحيح مذروين والثنايين. يريد أن الواو والياء صحتا في شقاوة وعباية، كما صحت الواو والياء في مذروين وثنايين في المثني، لبنائهما على

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (يتمحضا).

التثنية من أول أمرهما بناء شقاوة وعباية على التأنيث كذلك، وإلا لو بنى مذكوران على مذرى وهو المفرد وثنائين فى قولهم: عقلته بشنائين وهما طرفا الحبل على مفرد لو نطق بمفردة لوجب أن يقال فى الأول من ريان تقلب الواو ياء لوقوعها رابعة. وفى الثانى تناءين بالهمز لوقوع الياء طرفا بعد ألف زائدة.

٩٨٤ وَتَهْمِزُ الْوَاوِ إِذَا ضَمَمَتْهُ وَالْوَاوِ أَوَّلًا إِذَا كَسَرَتْهُ  
٩٨٥ كَوَقَّتْ وَكَوْشَاجَ وَأُحْدَ وَأَثُوبَ مِثْلَ قُؤُوسٍ أَطْرَدَ  
إبدال الهمزة من الواو واجب وجائز. فالواجب يكون فى موضعين. وقد مرَّ بيانهما. ومراده الآن أن يبين الجائز. وهو ينقسم إلى مطرد وغير مطرد. فالمطرد هو الذى يجرى قياسا، ولا يتوقف على السماع، وغير المطرد بخلافه. أما الأول ففى مواضع أحدها: إذا أنضمت الواو ضمّا لازما وهى فاء الكلمة نحو وَقَّتْ من الوقت وهو فعل مبنى للمفعول وَوَعَدَ ﴿وَأَسْتَخْرِجُهَا مِنْ عِاءِ أَخِيهِ﴾<sup>(١)</sup> على من قرأ بضم الواو. وإنما اطرد إبدال الهمزة منها هربا من ثقل اجتماع ثلاث ضمات، لأن الواو تقدر بضميتين. وخصت الهمزة بذلك لأنها من أول المخارج، والواو من آخرها حملا للأطراف على الأطراف. وأحترز بقوله ضَمَمَتْهُ عن كونه مكسورا أو مفتوحا. ويريد بقوله: إذا ضَمَمَتْهُ الضمّ ليخرج عنه وقوع الواو لاما نحو ذَلُّو وماحركته عارضة لالتقاء الساكنين نحو ضَمَّة. ولا تنو الفضل فإنها لا تهمز لأن ضمة الإعراب ليست بلازمة، وثانها إذا وقعت عينا وهى مضمومة ضمّا لازما نحو أَثُوبَ وَأَثُورَ فى جمع ثوب ودار. وأما قُؤُوسٌ فجمع قوس. وقد وقعت الواو فيه عينا مضمومة مشفوعة بأخرى زائدة ساكنة، فجاز همزها لثقل الضمة على الواو. وتبقى الثانية بحالها. وأوردها فى مثال الجائز المطرد لكلا يُتَوَهَّمُ أن اجتماع الواوين كيف كان، يوجب إبدال الواو همزة، لأنه إنما يجب بشرط تحرك الثانية لما مر. فإن كانت العين مُدْغَمَةً نحو التَقُولُ والتحول أمتنع الإبدال لكلا يؤدى إلى إبدال

(١) سورة يوسف آية ٧٦.

الواوين همزتين. أحدهما مدغمة في الأخرى. وكذلك إذا كانت الضمة على الواو للفرق بينه وبين الفعل. فإنها لاتهمز زائدة كانت الواو كالتَرَهُوْلُ مصدر تَرَهَوَّلَ أو أصلية كالتفأول مصدر تفاول. ورابعها: اجتماع واوين: الأولى منهما مفتوحة، والثانية ساكنة وليست بعين نحو: ووعد ووُرى. وقد مرّت الإشارة إليه. وأما الثانى

وهو الجائز غير المطرد ففى موضعين أحدهما إذا وقعت الواو أولا مكسورة فى الأعْرِفَ خلافا للمازنى، فإنها عنده من المطرد نحو شاح ووسادة. ومن وعاء أخيه على قراءة الكسر وهو المراد بقوله والواو أولا إذا كسرت. وإنما قيد الواو المكسورة بالأوْلِيَّة لِيُخْرَجَ منه ماكانت فيه غير أول نحو طويل وأجود به وأطول. وأما إبدال واو مصائب المكسورة همزة قياسا على المكسورة لاما كما حكى عن الزجاج فقد تقدم أنه شاذ لا يعرج عليه. فإن قيل فقد قالوا وجاج وأجاج فأبدلوا من الواو المكسورة أولا همزة وهو دليل على الإطراد. قلنا: لانسلم أن الهمزة بدل من الواو، بل هما لغتان كما فى وكدت وأكدت. فإن قيل: فلم لا يكون وشاح وأشاح لغتين. أجب: بأن ظهور الواو فى نحو توشحت وموشح يدل على أن الهمزة بدل. وإنما لم يطرد همز المكسورة لأن الكسرة تعد بياء صغيرة، واجتماع الواو والياء لا يوجب الهمز كيوم وريح. وأما المازنى فإنما يجعله مطردا نظرا إلى ثقل الكسرة على الواو فى الجملة. والموضع الثانى: الواو المفتوحة لأنها لما كانت أخف من الهمزة ولم يعدل من الأخف إلى الأثقل إلا بدليل سمعى. وقد جاء منه قولهم: امرأة أناة. أصله وناة لأنه من الونى وهو الفتور. وأسماء: أصله وسماء لأنه من الوسامة على رأى سيبويه<sup>(١)</sup> كما مر.

وأما أحد فإن أخذ من الوحدة التى هى مبدأ العدد وأصله كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(٢)</sup> فهمزته منقلبة على الواو المفتوحة آجماعا، وإن لم يؤخذ منها بل

(١) شرح المفصل ٩/١٠.

(٢) سورة الإخلاص آية ١.

كان المستعمل في النفي للعموم نحو: ماجاءني من أحد. فهمزته أصلية. فإذا قول المصنف واحد يجب أن يحمل على الأول دون الثاني.

٩٨٦ وَأُبْدِلَتْ تَاءٌ صَرِيحًا نَحَوْنَتْ وَأُخْتُ وَأَكْزَنَ وَتَقْوَى  
يريد أن التاء تبدل من الواو. فقلوه وأبدلت تاء فيه تسامح لما مر. أما بنت فالتاء فيه بدل من الواو التي هي اللام، لأنه من البُنُوَّة. وقيل: إنها مبدلة من الياء. ولا دليل في البنوَّة على أن اللام واو، لاحتمال أن يكون أصله الياء كما قالوا الفتوة وهو من الياء، وهو ضعيف. لأن إبدال التاء من الواو أكثر فالحمل عليه أولى. وأما أخت فلامها واو لأن أصلها أخو لقولهم في الجمع أخوات، فأبدل من الواو تاء وليس التاء فيهما للتأنيث. أما أولا فلسكون ما قبلها فيهما ووجوب فتح ما قبل تاء التأنيث. وأما ثانيا: فلأنها لا تبدل في الوقف هاء. وأما ثالث: فلأنه لو سمي بهما لانصرفا في المعرفة، ولو كانت التاء فيهما للتأنيث لامتنع صرفهما، نص عليه سيبويه<sup>(١)</sup>. فإن قيل: فقد نقل عن سيبويه<sup>(١)</sup> أنه يطلق لفظ التأنيث على التاء في بنت وأخت وهو مناقض لما ذكرتم في الظاهر، فكيف الجمع بين القولين؟ أجيب: بأن إطلاقه لفظ التأنيث عليها إنما هو بطريق المجاز، لأن التاء لما كانت لا تبدل في هاتين الكلمتين إلا مع التأنيث صارت كأنها علامة تأنيث كما ذكره أبو الفتح. فإن قيل: فما علامة التأنيث فيهما؟ قلنا علامته الصيغة وهي بناء أخت على وزن قُفْل، وبناء بنت على وزن جِذْع لأنهما لما كان على وزن فَعْل بفتح الفاء والعين ونقلنا على المثالين المذكورين، دل أنهما للتأنيث بدليل امتناع دخول تاء التأنيث عليهما ماداما على هذه الصفة. وأما آتزن فأصله أو تزن لأنه آفعل من الوزن. فأبدل من الواو التي هي فاءه وأدغمت في تاء آفعل. وهذا البديل مطرد لازم

(١) يقول سيبويه ٣١٤/٢: «...وأما التاء فتبدل مكان الواو فاء في أتعد واتهم وأثلج وتران وتجاه ونحو ذلك، ومن الياء في افتعلت من يئست ونحوها، وقد أبدلت من الدال والسين في ست وهذا قليل. ومن الياء كانت لاما في استنوا وذلك قليل...».



بخلاف الذى قبله. أما أطراداه فلأن التاء تبدل من كل واو وقعت فى أفعل. وأما لزومه فلأن التاء تبدل من الواو فى كل ماتصرف من أفعل مما فاءه واو مطلقا، نحو آتعد وآتزن ومُتَعِد ومُتَزِن. وإنما أُبدلت الواو تاء، لأن التاء أقوى منها لأنها أُجِلِد على تحمل الحركة مع مناسبتها لها فى قرب المخرج الذى يناسب لين الواو، ولأنها لو لم تعمل لقلب فى الماضى ياء وجوبا، لسكونها وانكسار همزة الوصل قبلها مطلقا، وواوا إن انضم نحو موتعد، وألفا إن انفتح نحو ياتعد. فلما كرهوا كثرة التغيير، أبدلوها إلى حرف لا يتغير. ومن العرب من لا يدغم ويقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها ولا انضمامه. وأما تقوى فاصلها وقوى بوزن فعلا من الوقاية، فأبدل من الواو التى هي الفاء تاء، وكذلك تقية وتقاة وتَقِيْتُ وتَقَى. وأعلم أن إبدال التاء من الواو مطرد وغير مطرد. أما المطرد فمن كل ما فاءه واو إذا بنى منه أفعل وماتصرف منه نحو آتزن وآتعد. وقد تقدم بيانه. وأما غير المطرد فما عداه. والواو إما: فـا نحو تقوى وتجاه وتراث وتخمة وتكلة وتُكَلان وتُثرى، لأنه من المواترة. وأما تورية فقليل أنها فوعلة. ومن ورى الزند وأصلها وَوَرِيَّة. فأبدل من الواو تاء، وأنقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. وقيل: إنها تفعلة فأبدل من الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفا. وقيل تفعلة بفتح العين. وإما لاما: نحو بنت وأخت وهنت بدليل جمعه على هنوات وِكَلْتى على من قال أصلها كَلَوى كما مر.

٩٨٧ وَيُيَدُّونَ التَّاءَ دَالًا قَالُوا إِزْدَانُ يَزْدَانُ لَهُ مِثَالُ  
يبدل الدال من التاء إذا كان فاء أفعل أحد حروف ثلاثة، وهي الزاء والدال والذال. أما الزاى ففى الماضى والمضارع وأسم الفاعل والمصدر، والأمر والنهى نحو ازدان وأصله ازتان لأنه أفعل من الزَّئِن. فأبدل من التاء دالا. وقوله له مثال: أى مثال لما أُبدل فيه التاء دالا. وهو قوله إزدان فى الماضى ويزدان فى المضارع. وأما الدال فنحو أدرى وأصله أذ تَرى من الدراية. فأبدل من التاء دالا فاجتمع مثلان فأدغم أحدهما فى الآخر. وأما الدال فنحو أذكّر. وأصله آذ تَكِر من الذكر فصار بالإبدال إذ ذكر فقلب الدال ذالا، وأدغمت الأولى فى الثانية على الأظهر، وإنما

أبدل من التاء دال بعد هذه الأحرف كراهة الخروج من قوة الجهر الذي فيه إلى ضعف الهمس الذي في التاء. فأبدلت إلى الدال لتوافق ما قبلها من الحروف في الجهر والمخرج.

٩٨٨ والتاء طاء في فحْصَظْ وأَضْطَجَعَ والتون ميماً مثل غُتِرِ سُمِعَ

الطاء تُبدل من التاء مطرداً إذا كانت فاء افتعل وما تصرف منه حرفاً من حروف الإطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء، لأنه لما كان في الخروج من الحروف المستعلية المجهورة المطبقة، إلى حرف مستفل مهموس مشقة على اللسان، أبدل منه طاء لموافقتها ما قبلها في الإطباق والاستعلاء، والتاء في المخرج فحصل التناسب في الصوت والخفة في اللفظ. أما الصاد فنحو أصْطَبِر. وأصله أصْطَبِر، فأبدل من التاء طاء. ويجوز إصْبِر بإبدال التاء صاداً وإدغام إحداهما في الأخرى وهكذا متى كان فاء افتعل صاداً ففيها الوجهان وأما الضاد المعجمة فنحو قوله: اضْطَجَعَ والأصل اضْجَع فأبدل من التاء طاء. ويجوز إبدال التاء إلى ما قبلها، وإدغام الأولى فيها لسكونها، ولا يجوز أن تدغم الضاد في الطاء لئلا يذهب ما فيها من التفشى والاستطالة. ويجوز إبدال الضاد لما قال:

مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقِيفٍ فَالْطَجَعُ<sup>(١)</sup> .....

(١) القائل: منظور بن حية الأسدي يصف ذئباً. وتما البيت:

لَمَّا أَنْ رَأَى أَنْ لَادَعَاةً وَلَا شَبْعَ  
مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقِيفٍ فَالْطَجَعُ

الشاهد في قوله: «فالطجع» فإن أصله فاضْطَجَعَ بعد إبدال تاء افتعل طاء لوقوعها بعد حرف من حروف الإطباق وهو الضاد، ثم أبدل الضاد لما وهو ابدال شاذ. والأصل في هذه الكلمة: «اضْجَع» قلبت التاء طاء فصارت اضْطَجَعَ، ثم قلبت الضاد لما فصارت الطجع. ففيها إبدال قياسي وإبدال شاذ. وقد استشهد به كل من الخصائص ٦٣/١، ٣٥٠/٢، ١٦٣/٣، احتسب ١٢٤/١، المخصص ٢٤/٨، المقرب ١٧٩/٢، شواهد الشافية ٢٧٤، شواهد العيني ٥٨٤/٤، شرح التصريح ٣٦٧/٢، شرح الأشموني ٢٨٠/٤، ٣٣٢، أوضح المسالك رقم ٥٦٤.

وأما الطاء فنحو آطرد وأصله آطترد. فأبدل من التاء طاء، وأدغمت الأولى في الثانية. وأما الظاء المعجمة فنحو أضطلم من الظلم بالإظهار وهو الأصل. وأصله أظتلم. فأبدل من تاء أفتعل ظاء لما مر. ويجوز أظلم بإبدال الظاء المبدلة من تاء افتعل طاء معجمة، وإدغام الظاء التي هي الفاء فيها ترجيحاً للأصلي على الزائد. وأظلم بإبدال الظاء التي هي فا أفتعل طاء غير معجمة والإدغام. ففيه ثلاثة أوجه وقد رويت الأوجه الثلاثة في قول زهير:

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوَاً وَيُظْلِمُ أحياناً فَيُظْلِمُ<sup>(١)</sup>

وقد روى فيه وجه آخر وهو فينظلم بنون المضارعة. وأما قوله فحصط فقد ذكر مثالا لما تبدل الطاء فيه من التاء لوقوعها بعد الصاد لما فيها من الإطباق كما مر. وقد نقل عن العرب فحصط برجلي وهو شاذ، لأن التاء في فحصت اسم وهو ضمير الفاعل والذي سوغه أمران. أما أولاً فلأن الفاعل كالجزء من الفعل، وكأنه أحد حروفه. وأما ثانياً: فلأنها لما وقعت بعد صاد ساكنة شبت تاء أفتعل. قوله والنون ميم يريد أن الميم يبدل من النون في اللفظ دون الخط مطرداً إذا وقعت ساكنة قبل الياء نحو عنبر وسنبا. وقد آجترأ المصنف بمثاله وهو قوله عنبر عن التقييد، وإنما أبدلت ميماً لأن النون الساكنة مخرجه من الخيشوم وهو حرف رخو، والباء حرف شديد مجهور مخرجه من الشفة، فلما أستثقل الخروج من حرف ضعيف إلى ما يضاذه عدل إلى الميم لتوسطها بينهما، لأنها تشارك النون في الغنة والياء في المخرج. فإن تحركت النون نحو: الشَّنب والعَنب أمتنع إبدال الميم منها

(١) القائل: زهير بن أبي سلمى من البسيط. الشاهد في قوله «فَيُظْلِمُ» إذ أن أصله فيظلم «فالطاء في الكلمة والتاء زائدة لأنها تاء الإفتعال فقلبت التاء طاء فأصبحت فيضظلم بطاء معجمة بطاء مهملة. ومن العرب من يقيها كما هي. ومنهم من يقلبها فيدغم إحداهما في الأخرى فنصبح فيظلم أو يقلب الظاء طاء فنصبح فيظلم. وقد استشهد به كل من سيبويه ٤٢١/٢، ابن يعيش في المفصل ٤٧/١٠، شواهد العيني ٥٨٢/٤ التصريح ٢٩١، أوضح المسالك رقم ٥٧٦، ديوانه ١٥٢.

لقوتها بالحركة وخروجها من الفم. وأما قول رؤية:

يَاهَالُ ذَاثُ الْمَنْطِقِ التَّمْتَامِ وَكَفَكَ الْمُحْضَبِ الْبَنَامِ<sup>(١)</sup>

يريد البنان فابداها من المتحركة شاذ، أبدلت الميم من الواو لاشتراكهما في المخرج ومناسبة الغنة التي فيها اللين، الواو كما مر. وقال الأخفش: الميم بدل من الهاء لأنه عنده محمول، فهو على القلب والتقدير: فلما حذفت الواو أبدلت من الهاء. ومن الياء في قولهم: بنات مَحْرٍ للسحاب، والأصل بَحْرٍ لأنه من بخار الأرض، ومن اللام نحو أَمْرَجِل. وفي الحديث: ليس من أُمَيْرٍ أُمَصِيَامٍ في أُمَسْفَرٍ<sup>(٢)</sup>

٩٨٩ والياء جِيماً فيه لِلْمُحْتَجِّ خَالِي غُوَيْفٍ وَأَبُو عَلِجٍ  
الجيم تبدل من الياء في الوقف غالباً لاشتراكهما في المخرج والجر. إما لأن الجيم أبين منها لزيادتها عليها بالشدة، وإما لأن الياء تشبه الحركة، ولذلك تحذف في الجزم كما تحذف الحركة، والحركة لا يوقف عليها. فإن كانت الياء مشددة أبدل منها الجيم مشددة. وإن كانت مخففة أبدلت منها مخففة. أما المشددة فقال أبو عمرو قلت لرجل ممن أنت فقال: فقيمج. فقلت: من أيهم؟ فقال مرج. أراد فقيميا ومريا. وقد أبدلت منها في الوصل آجاء له مجرى الوقف. قال:

خَالِي غُوَيْفٍ وَأَبُو عَلِجٍ الْمُطْعَمَانِ اللَّحْمِ بِالْعَشِجِ<sup>(٣)</sup>

وبالعِدَّةِ فَلَقَى الْبَرْجِ يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَالصَّيْحِ<sup>(٣)</sup>

(١) القائل: رؤية بن العجاج. انظر ملحقات ديوانه ١٨٣، الشاهد في قوله «البنام» إذ أن أصله البنان، فأبدلت النون ميماً على سبيل الشذوذ. وفيه شاهد آخر هو ياهال فهو منادى مرخم إذ أصله ياهالة فحذف الحرف الأخير للترخيم. ومعنى التمتام الذي فيه تمتمة أي تردد في النطق، والمخضب استعمال الحناء. وقد استشهد به كل من: المفصل ٢٠٣، شرح المفصل ٣٣/١٠، ٣٥، شواهد العيني ٥٨٠/٤، شرح التصريح ٣٩٢/٢، شرح شواهد الشافية ٤٥٥، الأشموني ٣١٩/٤.

(٢) انظر: الإمام أحمد في المسند الجزء الخامس ص ٤٣٤.

(٣) القائل: تنسب هذه الأبيات لرجل من أهل البادية لم يعين اسمه وهو من الرجز. الشاهد في قوله: «علج، العشج، البرنج، الصيصج» حيث أن أصل الجيم فيها كلها هو الياء

أراد أبو علي والعشبي والصيصي والبرني وهو نوع من الثمر. وقال الآخر:  
 كَأَنَّ فِي أَذْنَابِهِنَّ الشُّوْلَ مِنْ عَبَسَ الصَّيْفُ قُرُونَ الْأَجَلِ (١)  
 والأصل الإبل. وأما الخفيفة فكقولهم:  
 لَاهُمْ إِنْ كُنْتَ قَبْلَتْ حَجَّتْ ..... (٢)

= المشددة، فأبدلت هذه الياءات جيما وكذلك في بقية الكلمات إذ أن الأصل: «أبو علي،  
 العشبي، البرني، الصيصي وهذا الإبدال شاذ. وقد أورد سيبويه في كتابه ٢٢٨/٢ قوله: وأما ناس  
 من بني سعد فإنهم يبدلون الجيم مكانا الياء في الوقف، لأن الياء خفيفة. فأبدلوا من موضعها  
 أبين الحروف وذلك قولهم: هذا تميمج يريدون هذا تميمي...» وتسمى هذه اللغة: عجعجة  
 قضاعة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٨٨/٢، أمالي القالي ٧٧/٢، المحتسب ٧٥/١،  
 شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٩، ٧٥/١٠، المقرب لابن عصفور ٢٩/٢، ١٦، شرح شواهد  
 الشافية ٢١٢، شواهد العيني ٥٨٥/٤، شرح التصريح ٣٦٧/٢، الأشموني ٢٨١/٤، أوضح  
 المسالك رقم ٥٦٥.

(١) القائل: أبو النجم العجلي:  
 الشاهد في قوله: «الأجل» حيث أن أصل الجيم فيها هو الياء والأصل «الآيل» فأبدلت الياء  
 جيما وهو إبدال شاذ. وهناك قبيلة عربية تستعمل هذا الإبدال. وقد استشهد به كل من:  
 الطرائف الأدبية ص ٦٣، المحتسب ٧٦/١، اللسان ٢١١/١٣ (شول) ٣٩٨/١٣، السمط  
 ٧١٢، تهذيب إصلاح المنطق ١٤٨/١، الخزانة ٤٠١/١، شواهد الشافية ٤٨٥، إصلاح المنطق  
 ٨٣، شرح الفضليات ص ٣٥٠.

(٢) القائل: غير معروف وهو لإعرابي من البادية لم يسمه الرواة ولا شرح الشواهد وهو من الرجز.  
 وتما البيت:

لَاهُمْ إِنْ كُنْتَ قَبْلَتْ حَجَّتْ  
 فَلَا يَزَالُ شَاخِجٌ يَأْتِيكَ يَجْ

الشاهد في قوله: «حجتج» حيث أبدلت الياء من الجيم وتسمى هذه اللغة عجعجة قضاعة وقد  
 قال الجوهري: وعجعجة في قضاعة يحولون الياء جيما مع العين يقولون هذا راعج خرج معج. أي  
 هذا راعي خرج معي. وقد استشهد به كل من: شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٩، ٥٠/١٠،  
 نوادر أبي زيد ١٦٤، مجالس ثعلب ١٤٣، المحتسب ٧٥/١، المقرب ١٦٦/٢، شواهد الشافية  
 ٢١٥، شواهد العيني ٥٧٠/٤، التصريح ٣٦٧/٢، همع الموامع ١٧٨/١، ١٥٧/٢، الدرر  
 اللوامع ١٥٥/١، شرح الأشموني ١٤٧/٣، ٤٨١/٤.

وأما قول الآخر:

حَتَّى إِذَا مَا أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا<sup>(١)</sup>

فإنما أبدل من الياء جيما لئلا تنقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيؤدى إلى حذفها لالتقاء الساكنين، وألف أمسجا للإطلاق. وكذلك الياء فى عالج وما بعده.

---

(١) القائل: العجاج وهو من الرجز: الشاهد في قوله «مأمسجت وأمسجا» حيث أبدلت الياء بالجيـم كالمثال السابق والأصل «مأمسيت وأمسيا» ولكن قلبها إلى جيـم جاء على لغة قبيلة قضاة. وتسمى هذه ب: عجعجة قضاة. وقد استشهد به كل من: المحتسب ٧٤/١، ابن يعيش في شرح المفصل ٥٥/١٠، المقرب ١٦٦/٢، شواهد الشافية ٤٨٦، وليس في ديوانه.

## ( باب الإدغام )

٩٩٠ أَلْقَوْلُ فِي الْإِدْغَامِ بِأَخْتِصَارٍ وَبَعْدَهُ ضَرَائِرُ الْأَشْعَارِ  
 الإدغام بالتخفيف مصدر أدغم إدغاما كأكرم إكراما. ويقال أدغم بالتشديد  
 وهو أفتعال، ولا يكون غالبا إلا من مصادر أفعال مطاوعة الثلاثي كما مر. ولا يقال  
 أدغمت إلا أن يقدر له فعل ثلاثي، والأول عبارة الكوفي والثاني عبارة البصري. وقد  
 أستعملهما المصنف معا، وهو في الأصل من أدغمت الشيء في الشيء إذا أدخلته  
 فيه. ومنه أدغمت اللجام في الفرس إذا أدخلته فيه. وقالوا للحمار الذي لونه بين  
 الخضرة والزرقة أدغم، لدخول أحد اللونين في الآخر وأمتزجه به. وفي الإصطلاح:  
 عبارة عن أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله متحرك من غير فاصل بينهما بحركة ولا  
 وقف، فيصيران لشدة اتصاليهما كحرف واحد يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة  
 شديدة، والغرض منه التخفيف والتسهيل. لأن إدغام أحد الحرفين المتماثلين في  
 الآخر، وارتفاع اللسان بهما دفعة واحدة أخف من عوده بالحركة إلى موضع فارق،  
 لأنه يتنزل منزلة مشى المقيد، لأنه يرفع قدمه ويعيدها إلى موضعه لمنعه القيد سعة  
 الخطوة. وقوله وبعده أى وبعد الإدغام. وقوله ضرائر الأشعار: الضرائر جمع ضرورة  
 كالركائب في جمع ركوبة.

٩٩١ أَمَّا ادْغَامُ الْحَرْفِ فِي مَثِيلِهِ كَالْدَّالِ فِي الدَّالِ فَمِنْ تُمَثِيلِهِ  
 ٩٩٢ شَدَّ يَشُدُّ شَدَّ ذَاوُودَا مُحَرَّكًا أَوْ سَاكِنًا مَوْجُودًا  
 قوله: ادغام هو عبارة البصريين كما مر. قوله في مثيله: يريد في مثله مخرجا  
 ولفظا، وأوضحة بقوله كالدال في الدال. وأعلم أن الحرفين إذا التقيا، فإما أن يكونا

مثلين أو متقاربين، فإن كانا مثلين فهما على ثلاثة أضرب. أحدها: أن يسكن الأول ويتحرك الثاني. وثانيهما: عكسه. وثالثها: أن يتحركا معا، فإن كان الأول وجب الإدغام لحصول شرطه إن لم يمنع مانع. وسواء كانا في كلمة واحدة نحو جمل حِدْب للغليظ<sup>(١)</sup>، أو في كلمتين نحو قد دخل. وأما قوله تعالى: ﴿آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ﴾<sup>(٣)</sup> فإنما لم تدغم الواو في الواو في الأولى، ولا الياء في الياء في الثانية، لعروض مانع الإدغام، لأن المد الذي في الواو في آمنوا مع كونها ضميراً، وفي الياء في يوسف تام. فهو كالحركة الفاصلة بين الحرفين، وكذا في الهمزتين، لثقل اجتماعهما، إلا نحو سأل ولآل لبائع اللؤلؤ. وأما امتناعه في نحو قوول فلتلا يلتبس بياء فَوَعَلَ تَفَعَّلَ من المضاعف، وإن كان الثاني وهو أن يتحرك الأول منهما والثاني ساكن سكونا لازماً، أمتنع الإدغام مطلقاً لانتفاء شرطه نحو ظَلَلْتُ. وَرَسُولُ الْحَسَنِ. وأحترز بكون السكون لازماً عن سكون الوقف نحو يَشْدُ وَيُمْدُ. فإنه لا يمنع الإدغام اتفاقاً، وعن سكون الجزم وماشابهه نحو لم يَشْدَ وَشَدَّ. وإن كان الثالث وهو أن يتحرك المثلان معا فهما فيه بالنسبة إلى الإدغام على ثلاثة أقسام. واجب وجائز وممتنع. أما الواجب فهو أن يكونا في كلمة واحدة ولامانع مطلقاً مما ذكره فيما بعد، نحو شد يشد في أكثر تصاريفه أعنى الماضي والمضارع والأمر والنهي والمصدر وأسم الفاعل، ولذلك ذكره المصنف متصرفاً إلى الماضي والمضارع والأمر والنهي. وقولنا في أكثر تصاريف الكلمة فيه آحتراز من أسم المفعول. وأصل شدّ شدد فحذف حركة الدال وأدغمها في الثانية. وأصل يشدّ: يشدد فنقل حركة الدال إلى الشين. وأما الجائز فهو أن يكونا في كلمتين أو مافي حكمهما. فالكلمتان كقوله: بددا وودا ونحو: جعل لك وثوب بكر. وإنما لم يجب الإدغام في الكلمتين لعدم وجوب اجتماع

(١) انظر هذا المعنى في اللسان «حذب» والمعجم الوسيط ٢١٨/١.

(٢) سورة البقرة آية ٨٢.

(٣) سورة يوسف آية ٧.



المثلين فيهما، بخلاف الكلمة الواحدة والذي في حكمهما تاء الإفتعال نحو: أقتتلوا لأنها لما لم تلزم الكلمة جرت مجرى كلمة أخرى. فلذلك جاز فيها الوجهان. وأما الممتنع ففى صور إحداها: أن يكون الحرف الثانى للإلحاق. أما فى الفعل نحو جلبب أو فى الإسم نحو: مهدد. لأن الإدغام يزيل موازنة الملحق بالملحق به. وثانيها: أن يكون الحرف الأول مشددا نحو ﴿تَمَّ مِيقَاتُ﴾<sup>(١)</sup> لأنه إن فك الإدغام وأسكن الحرف الثانى ليدغم فيما بعده لزم الجمع بين ساكنين. وإن لم يفك أمتنع إدغام حرفين فى حرف. وثالثها: أن يكون الأول تاء متكلم نحو جلست تجاهك أو مخاطب نحو أنت تعلم، إما لأنه على حرف واحد أو لئلا يؤدى الإدغام إلى التقاء الساكنين، إذ ما قبل الضمير ساكن. ورابعها: أن يؤدى إلى لبس مثال نحو: طَلَل وسُرِّر لأنه لو أُدْغِم لا لتبس طلل بطلل، وسرر بسرّ لأنه حينئذ لا يعلم العين ساكنة أم متحركة مطلقا مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة. وخامسها: أن يكون ما قبل الأول منهما حرفا ساكنا ليس بمدة نحو قوم مالك، وعدد وليد. وفى التنزيل: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾<sup>(٢)</sup> وإنما أمتنع الإدغام فى الأعرف لئلا يؤدى إلى التقاء الساكنين على غير حده.

٩٩٣ أما ادغام الْمُتَقَارِبَيْنِ كَالذَّالِ فى الدَّالِ مُلَاصَقَتَيْنِ  
٩٩٤ كَادُزَى وَقَدْ ذُرَى فِقَسْ نُصِبَ فَالْقَوْلُ فى ذِكْرِ الْمَخَارِجِ يَجِبُ  
يريد بيان القسم الثانى وهو أن يكون الحرفان متقاربين. ونريد بكونهما متقاربين، إما فى المخرج أو فى صفة من الصفات التى تذكر بعد. وأحترز بالمتقاربين عن المتباعدين مخرجا وصفة لانه ليس كل متقاربين إذا ألتقيا كيف كان أدغما، بدليل عدم إدغام الشين فى الجيم لبعدهما صفة مع تقاربهما فى المخرج. لأن فى الشين تفشيا تفيد زيادة فى الصوت ليس فى الجيم مثله، والإدغام يذهب بذلك ولما كان الإدغام عبارة عن النطق بحرفين من مخرج واحد دفعة لما مر، فإذا أريد

(١) سورة الأعراف آية ١٤٢.

(٢) سورة يوسف آية ٣.

إدغام أحد المتقاربين في الآخر وجب قلبه إلى الآخر ليصبوا مثلين فيصح الإدغام. فإن كان الأول منهما ساكنا ففيه القلب والإدغام، وإن كان متحركا ففيه الإسكان والقلب والإدغام. فقلوه: كالذال في الدال أى كالذال المعجمة في الدال المهملة. وقوله ملاصقين: فيه آحتراز من الفصل بينهما بفواصل أو بوقف. قوله: كاذرى أصله إذ ترى وهو أفتعل من ذرت الريح التراب وغيره تذروه. فأبدل من تاء أفتعل دالا لما مر. فأجتمع الذال المعجمة والذال المبدلة من التاء فقلبت الذال دالا وأدغمت في التى بعدها. قال:

كَيْفَ تَرَانِي أَذْرِي وَأَذْرِي..... (١)

وقوله وقد ذرى مثال لالتقاء المتقاربين في كلمتين والعمل فيهما مامر. وأعلم أن إدغام المتقاربين واجب وجائز وممتنع كالمثائلين. أما الواجب: فإن لم يلتقيا في كلمة، والأول منهما ساكن، ولم يؤد الإدغام إلى لبس بناء بناء نحو أتمحى وهو أنفعل من الحو وهَمَرَشَ في هَمَرَشَ وهى العجوز المسنة، فأبدلت النون فيهما ميمًا، وأدغمت الأولى في الثانية لأمن اللبس. أما الأول فلأنه ليس في المضاعف مثل أفعل، وأما الثانى فلأنه ليس في ذوات الأربعة من المضاعف فَعَلَّلَ. وأما الممتنع فان يلتقيا في كلمة فيؤدى إدغمها إلى اللبس نحو كنية وشاة زُئِمَا (٢) وَغَنَمَ زُئِمَ وَعُتِدَ وَوَتِدَ يَتَدُّ. أما كنية فإنه لو أدغم النون الساكنة في الياء لا لتبس بكية النار في الخط. وأما النافية فلئلا يلتبس بالمضاعف، ولذلك قالوا في مصدر وتد ووطد:

(١) القائل: راجز لم يعرف اسمه. وقام البيت:

كَيْفَ تَرَانِي أَذْرِي وَأَذْرِي

غِرَاتٍ جُمُـلٍ وَتَدْرِي غِرَرِي

الشاهد في قوله: «أذرى» حيث اجتمعت الذال المعجمة والذال المبدلة من التاء. إذ أن أصلها إذ ترى، فأبدلت من تاء افتعل دالا فقلبت الذال دالا، وأدغمت في التى بعدها فأصبحت اذرى. وقد ذكره ابن سيده في مخصصه ٤/١٤.

(٢) زئم: الشاة أو البعير زغما: قطع من أذنه هنة فتركها معلقة (المعجم الوسيط ٤٠٣/١).

تَدَّة وِطْدَة، ولم يقولوا وتدا ووطدا، لأنهم إن أدغموا حصل اللبس، وإن أظهروا حصل الثقل. ولو أدغم مضارع وتد لأدى إلى محذور آخر وهو الجمع بين إعلالين. وأما الجائز فإن يلتقيا في كلمتين، ولم يكن في الأول منهما صفة زائدة على الثاني تذهب بالإدغام نحو ذهبت زينب، ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَجَعَلَ رَبُّكَ﴾<sup>(٢)</sup> والضابط أن المتقاربين إن تكافآ جاز إدغام أحدهما في الآخر كالبدال والذال، وإن تفاضلا أمتنع إدغام الفاضل في المفضول من غير عكس. فحروف «ضوى مشفر» لا تدغم فيما يقارنها في الأعراف. أما الضاد فلاستطالتها. وأما الواو والياء فلما فيهما من المد. وأما الميم فلما فيها من الغنة. أما الشين فلا نفاء تفشيها كما مر. وأما الفاء فلزوال التأنيف الذي فيها، لأنه صوت يخرج من الفم كالنفخ عقيب النطق. وأما الراء فلما فيها من التكرير وهو ظاهر. وكذلك حروف الحلق إذا اجتمع منها حرفان أحدهما أدخل في الحلق، والآخر أقرب إلى الفم، أدغم الأدخل في الحلق في الأقرب إلى الفم ولا ينعكس، لأن الأدخل أثقل. فإذا أدغم في الآخر كان فيه قلب الأثقل إلى الأخف بخلاف العكس. ولما كان متقارب الحروف ومتباعدها وفاضلها ومفضولها لم تعرف إلا بمعرفة مخارجها وصفاتها، ولم يكن بد من ذكرها أشار إليه بقوله: القول في ذلك المخارج يجب. ولما كان ذكر المخارج أهم من ذكر الصفات قدم المخارج عليها.

٩٩٥ لَهْوِيَّةٌ حَلْقِيَّةٌ شَجَرِيَّةٌ وَأَسَلِيَّةٌ مَعَ النِّطْعِيَّةِ  
٩٩٦ وَلِقَوِيَّةٌ مَعَ الدَّلَقِيَّةِ وَشَقَقِيَّةٌ مَعَ اللَّيْنِيَّةِ

المخارج جمع مخرج وهو عبارة عن المقطع الذي ينتهي صوت الحرف عنده وقيل هو الموضع الذي ينشأ منه الحرف. والتحقيق أن كل حرف له مخرج غير مخرج الآخر، وإلا لو اتحد مخرجاها لكان هو إياه. فأختلاف الحروف [لسبب]<sup>(٣)</sup>

(١) سورة التكويد آية ٧.

(٢) سورة مريم آية ٢٤.

(٣) هكذا في (ك) وفي الأصل (ص) (وليست) وهو تصحيف.

اختلاف المخارج. لأن صوت الإنسان إنما يحذف بسبب الهواء الذى يستنشق سالكا إلى قصبة الرئة. ثم يتكرر راجعا، فإن لم يمر فى رجوعه بشيء من المخارج، كان كصوت سائر الحيوانات. وإن مر بها واستفاد منها هياتا يمتاز بها عن صوت آخر مثله فى الحدة والثقل تميزا فى المسموع سمي حرفا. والطريق إلى معرفة مخرج الحرف أن تسكنه وتدخل عليه همزة الوصل مكسورة وتنطق به ساكنا، فحيث أنقطع جرس الحرف فثم مخرجه، ألا تراك تقول أم، أب فتجد مخرج الميم والباء من الشفتين ومن هنا لم يكن للألف مخرج، لأن صوتها لا ينقطع عند حد مما ذكر، بل هى نفسٌ مستطيل. وقيل: إن له مخرجا لكنه مخرج متسع فى هواء الفم، ولذلك قيل له هاو وهواءى لأنه يهوى فى الفم حتى يتصل بالخلق ثم ينقطع مخرجه إلى الخلق، لأن فيه مقطعه. فبالنظر إلى مقطعه له مخرج، وبالنظر إلى منشأه وأبداؤه لا مخرج له. واختلف فى كمية المخارج فذهب سيبويه<sup>(١)</sup> ومن تابعه إلى أنها ستة عشر مخرجا: فى الخلق منها ثلاثة مخارج، وفى الفم ثلاثة عشر مخرجا: عشرة فى اللسان، وأثنان فى الشفة، وواحد فى الخيشوم. وذهب الجرمى والفراء إلى أنها أربعة عشر مخرجا، لأن النون والراء واللام لها مخرج واحد وهو طرف اللسان. والأول أصح لما سيأتى بيانه. وقبل الخوض فى بيان المخارج فلنذكر عدد الحروف وهى سبعة وأربعون، فمنها حروف العربية من الأصول وخلوص مخرجها وهى تسعة وعشرون حرفا: الهمزة والألف والهاء والعين والحاء والغين والخاء والقاف والكاف والجيم والشين والياء والضاد واللام والنون والراء والطاء والذال والتاء والصاد والزاي والظاء والذال والتاء والفاء والباء والميم والواو. ومنها ستة فروع عليها مستحسنة. أما كونها فروعا فلقرىها من الأصول وأمتزاجها بها. إن لم تخلص فى مخرجها، وأما كونها مستحسنة: فلوقوعها فى فصيح الكلام. وربما قرىء بأكثرها. فأولها النون الخفيفة

(١) يقول سيبويه ٤٠٥/٢: «ولحروف العربية ستة عشر مخرجا. فلخلق منها ثلاثة فأقصاها مخرجا الهمزة والهاء والألف...».

وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/١٠.

التي مخرجها من الخيشوم عند ملاقاتها الحروف التي تخفى عندها وهي خمسة عشر حرفا من حروف الفم. الثانية: همزة بين بين. وقد مر ذكرها في تخفيف الهمزة. الثالثة: ألف الإمالة وسيبويه يسميها ألف الترخيم لتلين الصوت بها، وتسهيله ونقصان الجهر وتقليله. لأنها ليست بألف خالصة ولا ياء خالصة. والرابعة: ألف التفخيم نحو: الصلوة والزكوة وهي لغة أهل الحجاز، سميت بذلك لأنها ينحى بها نحو الواو طلبا للعلو. ولذلك تكتب بالواو وهي ضد ألف الإمالة. الخامسة: الصاد كالزاي نحو الصراط، ومصدر الصراط ويصدر لأن الطاء والدال ينافران الصاد لما فيهما من الجهر، فأشرب الصاد صوت الزاي لتوافقهما في الجهر. السادسة: الشين التي كالجيم كقولهم: أشدق وأجدق لأن الشين حرف رخو مهموس. والدال بعدها حرف شديد مجهور، فلما تنافرا قربوا الشين من الجيم لموافقتها لها في المخرج، وللدال في الجهر، ومهنا أحد عشر حرفا مستقبحة لا تقع في كلام فصيح ولا في شعر. ولا قرىء بها. فالأول الجيم كالکاف في لغة بني

تميم، وأهل اليمن في جمل كمل. الثاني: عكسه وهي الكاف كالجيم. الثالث: الجيم كالشين في نحو: أشتمعوا وأشدروا في آجتمعوا وأجدر. الرابع: الضاد الضعيفة كطرب في ضرب وهي لغة من أعتاض عليه أخرج الضاد. الخامس: الصاد كالسين نحو سبع في صبع. السادس: الطاء كالتاء كقولهم في ظلم تلم وهي لغة أهل المغرب. السابع: الطاء كالتاء وهي من لغة أهل المشرق كقولهم ثالب في طالب. الثامن: الباء كالفاء وهي من لغة أهل الفرس، فإنهم يقولون في بورفور وفي يريد فريد، وفي أصبهان أصفهان. التاسع: الشين كالزاي كقولهم أزر في أشرب. العاشر: الجيم كالراء كقولهم أخرج في أخرج. الحادي عشر: القاف كالکاف كقولهم: في قادر كادر. ولنرجع إلى ذكر المخارج فنقول: أما الحلق فقد تقدم أن فيه ثلاثة مخارج. فلههمزة والهاء والألف أقصاه، وللعين والخاء أدناه إلى الفم. وأما مخارج اللسان فأولها مخرج القاف وهو من أقصى اللسان، وما فوقه من الحنك. الثاني: مخرج الكاف وهو أسفل قليلا من أسفل قليلا من مخرج القاف. الثالث:

مخرج الجيم والسين والياء هو وسط اللسان ومايحاذيه من الحنك الأعلى وهو وسطه. الرابع: مخرج الضاد وهو من أول حافة اللسان ومايليه من الأضراس. الخامس: مخرج اللام وهو من أول حافة اللسان من أدناها إلى منتهى الطرف ومايحاذيه من الحنك الأعلى فويق الضاحك والنايب والرابعة والثنية. السادس: مخرج النون ما بين طرف اللسان وفوق الثنايا. السابع: مخرج الراء وهو أدخل في ظهر اللسان قليلا من مخرج النون لانحرافه إلى مخرج اللام. الثامن: مخرج الطاء والتاء والذال وهو ما بين طرف اللسان [وأطراف]<sup>(١)</sup> الثنايا العليا. التاسع: مخرج الصاد والراء والسين وهو ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا. العاشر: مخرج الظاء والتاء والذال وهو ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا. وأما مخرج الشفة فالأول للفاء وهو باطن الشفة السفلى، وأطراف الثنايا العليا على الأصح. والثاني للباء والميم والواو وهو ما بين الشفتين في الأعرف. وأما مخرج النون الخفية ويقال لها الخفيفة فمن الخيشوم نحو عنك إذا وقعت ساكنة قبل الحروف التي فيها كما مر. فهذا ترتيب سيبويه. وقد أطلق المصنف على الحروف ألقابا تخفى باعتبار مخارجها وهيئاتها، وهو آصطلاح الخليل. فقوله: حلقية إشارة إلى حروف الحلق الستة عدا الألف وقد مر ذكرها. وقوله: لهوية إشارة إلى القاف والكاف لأن مبدأهما من اللهات وهو ما بين الفم والحلق. وقوله: شجرية [إشارة]<sup>(٢)</sup> إلى الشين والجيم والضاد لأن مبدأها من شجر الفم. وهو أما مفرجه أى مفتتح الفم كما قال الخليل، وأما مجتمع اللحين عند العنفة. كما قال غيره. وقوله: وأسلية إلى الصاد والسين والزاي لأنها تخرج من أسلة اللسان وهو طرفه ومستدقة. وقوله: النطعية إشارة إلى الطاء والتاء والذال، لأنها تبتدىء في مخرجها من نطع الغار الأعلى وهو سقفه. وقوله: لثوية إلى الظاء والتاء والذال، لأنها من اللثة وهي اللحم الذي تنبت فيه الأسنان. وقوله: الذلقية بإسكان اللام وتحريكه ويقال الذَّلْقِيَّة أيضا إشارة إلى الراء واللام

(١) هكذا في (ق، ك) وفي الأصل (ص) (وأصول).

(٢) هكذا في (ق، ك) وقد سقطت من الأصل (ص)

والنون، لأنها من طرف اللسان وطرف كل شيء ذلقه. وقوله: شَفِيَّة. ويقال الشَّفَوِيَّة إلى الفاء والياء والميم لأن مخرجها من الشفة. وقوله: اللينة إلى الواو والياء الساكنين المفتوح ماقبلهما، لأنهما يخرجان في لين وسهولة، إلا أنهما لما لم يجانسها ماقبلهما في الحركة نقصا عن المد الذي في الألف. وبقي فيهما مجرد اللين لسكونهما.

٩٩٧ مَهْمُوسَةٌ مَجْهُورَةٌ مُسْتَرْخِيَةٌ شَدِيدَةٌ بَيْنَهُمَا مُسْتَعْلِيَّةٌ  
٩٩٨ مُطَبَّقَةٌ مُنْحَرِفٌ مُكَرَّرٌ هَاوٍ أَغْنَانٍ طَوِيلٌ صَفْرُ  
لما ذكر مخارج الحروف أخذ في بيان صفاتها وهي كثيرة حتى أن أبا محمد المكي المقرئ ذكر لها في كتابه الموسوم بالرعاية لتجويد القرآن أربعة وأربعين صفة، لكنها قد تتداخل في الحروف. لأن الحرف الواحد قد يجتمع له منها صفتان وثلاث أو أكثر بحسب عروضها له. والحروف قد تشترك في بعض الصفات وتختلف في بعض. والمخرج واحد. وتتفق في بعض الصفات والمخرج مختلف. وقد ذكر لها المصنف ثلاثة عشر وصفا. الأول: الهمس وأشار إليه بقوله مهموسة وهي عشرة يجمعها قولك: سَكَتَ فَخْنُهُ شَخْصٌ، أو ستشحتك خصفة وهو أخصر من الأول. والشحت: الإلحاح في السؤال، وخصفة آسم امرأة ومعناه ستكدي هذه المرأة عليك، لأن الشحات هو المكدي فليس كما يظن أنه لامعنى له. وإنما سميت مهموسة لضعف الصوت بها عند اعتمادها على مخرجها إذ الهمس هو الصوت الخفى وفي التنزيل: ﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾<sup>(١)</sup> لأن هذه الأحرف لما ضعف الاعتماد ولم تمنع النفس من الجرى معها صارت كالمنسل مع النفس فخفى صوتها لذلك. الثانى: الجهر وأشار إليه بقوله مجهورة وهي تسعة عشر حرفا وهي ماعدا المهموسة ويجمعها قولك لقد عظم زنجى ذو أطمار غصبا. وقوله:  
غَزَالٌ أَدْعَجٌ نَضٌّ ذُو قَرِطٍ نَظِيمٌ<sup>(٢)</sup>

(١) سورة طه آية ١٠٨.

(٢) نظم شعري جمع الحروف المجهورة وعددها تسعة عشر حرفا.

وجمعها الجوهري في قوله ظل قويرض إذ غزا جند مطيع. وإنما سميت مجهورة لاتساع اعتماد الحروف من مخارجها. ومع النفس أن تخرج معها لأن الجهر ارتفاع الصوت فهو ضد الهمس. الثالث: الإسترخاء وأشار إليه بقوله: مسترخية. وتسمى الرخوة أيضا وهي ثلاثة عشر حرفا: الصاد والضاد والحاء والخاء والسين والشين والذال والزاي والهاء والطاء والعين والفاء والباء وجمعها: عض سة فحصر تحدث شط. وسميت بذلك لجرى الصوت معها عند النطق بها لضعف الاعتماد عليها. ألا ترى إلى جريان الصوت مع السين والشين والحاء في قولك: المس والرش والسح. فإن قيل: فعلى هذا لا فرق بين الرخوة والمهموسة لاشتراكهما في جري النفس معهما وعدم حبس الصوت. أجيب: بأن المهموسة تردد في اللسان بنفسها أو بحرف اللين معها من غير ترديد من الصدر بخلاف الرخوة. فإن النفس يجرى معها من غير ترديد. الرابع: الشدة: والأحرف الشديدة ثمانية يجمعها قولك: أجدت طبقك أو أجذك قطبت. والشدة إنحصار صوت الحرف في مخرجه، ألا ترى أنك إذا قلت الحج آمتنع مد الصوت فيه. وأصل الشدة: القوة وذلك أن الصوت لما انحصر في مخرج الحرف أشد وقوى، لامتناع قبوله التلين. والفرق بين الشديدة والمجهورة أن المجهورة يقوى الاعتماد فيها مطلقا، والشديدة يشتد الاعتماد بلزومها موضعها حتى انضغطت مواضعها. فإذا انضم إلى الشدة في الحرف إطباق وجهه واستعلاء كالطاء مثلا كان في غاية القوة، لأن هذه الصفات من علامات قوة الحرف، كما أن الهمس والرخاوة والخفاء من علامات ضعفه. الخامس: ما بين الرخاء والشدة وهو المراد بقوله بينهما أى بين الرخوة والشديدة وهي ثمانية أحرف يجمعها لم تروعا. وقيل هي خمسة أحرف يجمعها لم ترع. وإنما كانت هذه بين الشديدة والرخوة، لأنها لم يتم فيها انحصار الصوت، ولا تم فيها جريانه. فالعين لشبهها بالحاء كأنها تنسل عند الوقف إلى الحاء، فليس لصوتها الانحصار التام، ولا جرى الرخوة فهي بينها. السادس: الاستعلاء: وأشار إليه بقوله مستعلية وهي سبعة أحرف يجمعها: قض خض ضغط. وسميت بذلك لاستعلاء اللسان عند النطق بها



إلى الحنك الأعلى أطبق أو لم يطبق. والإنخفاض بخلافه. وحروفه اثنان وعشرون وهي ماعدا المستعلية. السابع: الإطباق: والمطبقة أربعة أحرف من حروف الإستعلاء والصاد والضاد والطاء والظاء. وسميت بذلك لانطباق الحنك الأعلى على مخارجها من اللسان عند النطق بها، والمنفتحة بخلافها وهي باقى الحروف وذلك خمسة وعشرون حرفاً، لأنها لا ينطبق لها اللسان ولا ينحصر الصوت معها كإنحصاره مع المطبقة. الثامن: الإنحراف والمنحرف: اللام فقط سمي بذلك لانحرافه إلى ناحية طرف اللسان، وقيل لانحرافه إلى مخرج الضاد، ولذلك إذا فخم قارها في اللفظ. التاسع: التكرير والمكرر هو الراء سمي بذلك لترديد اللسان في مخرجه عند النطق به وأضطرابه. ولذلك [نزلوه]<sup>(١)</sup> منزلة حرفين، وحركته منزلة حركتين. وفيه آنحراف كاللام، إلا أن اللام ليس فيه اضطراب. العاشر: الهوى: والهاوى هو الألف. ويقال له الهوائى. أما الأول فلأن اللسان يهوى به أكثر من هويه بالياء والواو، والهاوى مشتق من الهوى بضم الهاء وهو الصعود والإرتفاع<sup>(٢)</sup> لأن الألف تخرج من أقصى الحلق صاعداً إلى الحنك، فيتسع مخرجه لهواء الصوت والهاوى بفتح الهاء وهو الإنخفاض. أما الثانى فلما مر. الحادى عشر: الغنة. والأغنان الميم والنون، سميا بذلك لأن فيهما غنة تخرج من الأنف، لأن صوتها لما اتصل بالخياشيم حدث منه صوت أغن. فقوله: أغنان هو تثنية أغن. الثانى عشر: الإستطالة والمستطيل هو الضاد لأنه يستطيل حتى يتصل بمخرج اللام وعبر عنه بقوله طويل. الثالث عشر: الصفير والحروف الصفيرية ثلاثة: الصاد والسين والزاي لأنها لما آنحصر الصوت فى مخرجها حدث من ذلك الصفير وهو ظاهر عند النطق بها، مأخوذ من الصفير للفرس. وأشار إلى هذا الوصف بقوله: صُفِّرُ. وأعلم أن لمعرفة مخارج الحروف وصفاتها فوائد منها: أنه يستفاد من الصفات معرفة ما يحتاج إلى التعديل ليحسن فى السمع مما لا يحتاج. ومنها مقابلة الحروف بما يشاكلها فى القوة

(١) هكذا فى (ق، ك) وفى الأصل (ص) (تركوه).

(٢) انظر هذه المعاني فى اللسان «هوى» والمعجم الوسيط ١٠٠١/٢.

والضعف في المعاني بدليل جعل القضم للشئء اليابس والصلب لقوة القاف وصلابتها، والخضم للشئء الرطب لضعف الخاء ورخاوتها، ومنها فضيلة مالكل حرف على غيره ليعرف مايجوز إدغامه في مقاربة، وما لا يجوز. ولتتكلم على إدغام الحروف حرفا حرفا على سياق ماذكرناه أولا، لتحصل الإحاطة التامة بجواز الإدغام في المقارب وأمتناعه. فنقول: الهمزة لا تدغم في مقاربتها، ولا يدغم مقاربتها فيها ولا في مماثل إلا إذا كانت عينا في نحو سأل ورأس كما مر. أما أمتناع إدغامها في مقاربتها فلاختصاصها في مزيد قوة لا توجد في المقارب، ولأن تخفيفها يغني إدغامها، وأما أمتناع إدغام مقاربتها فلتلا يؤدي ادغام الأقرب إلى الفم في الأدخل في الحلق، ولتلا يؤدي إلى الخروج من الأخف إلى الأثقل، والألف لا يدغم ولا يدغم فيها مطلقا. وأما الهاء فتدغم في مثلها نحو أجه هلال. وفي التنزيل: ﴿فَأَمَّهُ هَآوِيَةً﴾<sup>(١)</sup> ولا تدغم في مقاربتها إلا في الخاء [إن]<sup>(٢)</sup> كانت قبلها نحو أحبه حاتما، أو بعدها نحو أمدح هلالا. فيقال أحبحاتما وأمد حلالا. وإنما أدغمت الهاء في الخاء لاشتراكهما في الهمس والرخاوة والتقارب. وأما العين فتدغم في مثلها كقوله أرفع عليا. وقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾<sup>(٣)</sup> وفي الخاء مطلقا في أرفع حاتما: أرفحاتما وفي أذبح عتودا: إذ بحتودا. وأما الخاء فتدغم في مثلها نحو إذبح حملا. وفي التنزيل: ﴿لَا أَتْرُحُ حَتَّى أَبْلُغَ﴾<sup>(٤)</sup> وقد تقدم أن الهاء والعين يدغمان فيها. وأما العين والحاء فيدغم كل واحد منهما في مثله وفي صاحبه فإدغام العين في مثلها لم يوجد في التنزيل إلا ماروى عن أبي عمرو، ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا﴾<sup>(٥)</sup> وإدغام الخاء في مثلها كقولك لا

(١) سورة القارة آية ٩.

(٢) سقطت من الأصل (ص) ومن (ق، ك) والأصح وجودها.

(٣) سورة البقرة آية ٢٥٥.

(٤) سورة الكهف آية ٦٠.

(٥) سورة آل عمران آية ٨٥.

تنسخ خلقتك. وأدغام الغين في الخاء كقولك أدمغ خلقا. وإدغام الخاء في الغين كقولك إسلخ غنمك، إلا أن إدغام الغين فيها أحسن. أما أولا فلأن العين مجهورة والحاء مهموسة، واجتماع المهموسين أخف من اجتماع المجهورين. وأما ثانيا: فلأن الخاء أدخل في الفم. فالإدغام فيها أحسن من إدغام الأدخل في الحلق. وأما القاف والكاف فتدغم كل وحدة منهما في مثلها وفي صاحبتهما فالقاف في مثلها كقولك أسبق قاسما. وفي التنزيل: ﴿فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ﴾<sup>(١)</sup> والكاف في مثلها كقوله تعالى: ﴿تُسَبِّحُكَ كَثِيرًا﴾<sup>(٢)</sup> والكاف في القاف كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ﴾<sup>(٣)</sup> وعكسه كقوله: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾<sup>(٤)</sup> وأما الجيم فقد أدغمت في مثلها نحو أخرج جابرا. وفي الشين نحو: أخرج شيئا. وفي التنزيل: ﴿أَخْرَجَ شَطَأَهُ﴾<sup>(٥)</sup> وإنما أدغمت فيها أما أولا فلما بينهما من التقارب، وأما ثانيا فلأن ما في الجيم من الجهر والشدة يقابل ما في السين من التفشى. وروى إدغامها في التاء عن أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ﴾<sup>(٦)</sup> وهو ضعيف لبعدها عن الجيم ويدغم فيها ستة أحرف وهي الطاء والذال والتاء والذال والظاء والثاء نحو اربط جملا، وأحمد جابرا، و﴿وَجَبَّتْ جُنُوبُهَا﴾<sup>(٧)</sup>، وأحفظ جارك، ﴿وَإِذَا جَاؤُوكُمْ﴾<sup>(٨)</sup>، ولم يلبث جالسا. وإنما أدغمت فيها وإن لم تقاربها حملا للجيم على الشين. فإن قيل فيها تفشيا يتصل بمخارج هذه الأحرف. وأما الشين فلا تدغم إلا في مثلها نحو أقمش شيئا. وتدغم فيها ثمانية أحرف. الجيم واللام

(١) سورة الأعراف آية ١٤٣.

(٢) سورة طه آية ٣٢.

(٣) سورة النور آية ٤٥.

(٤) سورة الفرقان آية ٥٤.

(٥) سورة الفتح آية ٢٩.

(٦) سورة المعارج آية ٣.

(٧) سورة الحج آية ٣٦.

(٨) سورة المائدة آية ٦١.

والطاء والذال والثاء والذال والثاء نحو خرج شعبان دون التاسع، ولا تخالط شرا. ولم ترد شيئا وأصاب شربا. ولم تحفظ شعرا، ولم يتخذ شريكا. أما إدغام الجيم فيها فلشدة قربها منها. وأما اللام فلكثرتها في الكلام مع مقاربتها لها. وأدغمت في الشين دون الجيم مثل: الجار لبعد الجيم عن الشين. وأما الستة الباقية فلما مر. وأما الياء فتدغم في مثلها، إما متصلة نحو عى وحى، وأما شبيهة بالمتصلة وذلك عند الإضافة إلى ياء المتكلم نحو قاضى ورامى، وإما منفصلة عما بعدها وقبلها فتحة نحو أخشى ياسرا. فإن كان قبلها كسرة نحو اعلمى ياسرا آمتنع الإدغام لقلا يؤدى إلى ذهاب المد بالإدغام، بخلاف المنفتح ما قبلها، وتدغم فيها الواو نحو طويت طيا، والنون في نحو من يعلم. وأما إدغام الواو فيها فلاشتراكهما في المد. وأما النون فلمشابهتها لحروف اللين بالغة، وأما الضاد فلا تدغم إلا في مثلها لقلا تذهب مافيهما من الإستطالة بالإدغام. وأما ماروى عن أبى عمرو من إدغامها في الشين في قوله تعالى: ﴿بَعْضُ شَأْنِهِمْ﴾<sup>(١)</sup> فضعيف. أما أولا فلسكون ما قبل الحرف المدغم، وأما ثانيا فلذهاب أستطالتها بالإدغام. ويدغم فيها ما يدغم في الشين إلا الجيم، لأنها أخت الشين وذلك نحو الضاحك. وحط ضمانك ورد ضاحكا. وشدت ظفائرها، وأحفظ ضمانك، ولم يلبث ضاربا، وأنبذ ضاربا. وإنما جاز إدغام هذه الحروف في الضاد لأنها لاستطالتها تصل بهذه الحروف إذ هى من طرف اللسان والثنايا. وأما اللام فإن كانت للتعريف وجب إدغامها في مثلها، وفي ثلاثة عشر حرفا وهى: الضاد والراء والنون والشين والطاء والذال والثاء والطاء والثاء والصاد والزاي والسين. إما لمقاربة هذه الأحرف لها في المخرج، إذ أحد عشر حرفا منها من طرف اللسان كاللام، وأثنان يتصلان بطرفه، وهما الضاد والشين لما فيهما من الإستطالة والتفشى، وإما لكثرة لام التعريف في الكلام، وإما لتنزلها منزلة جزء الكلمة. وإن لم يكن اللام للتعريف، كان إدغامها في الراء نحو هل رأيت

(١) سورة النور آية ٦٢.

لشدة القرب بينهما بالإنحراف الذى فى اللام، وإلى ضعيف وهو إدغامها فى النون كقولك: هل نخرج. لأن اللام من حروف يرملون والنون يدغم فيها من غير عكس. وإلى وسط وهو إدغامها فى البواقي. وأما الراء فتدغم فى مثلها نحو: ﴿أَذْكُرْ رَبَّكَ﴾<sup>(١)</sup> وتدغم فيها اللام نحو فعل ربك للمتقارب الذى بينهما ولاشتراكهما فى الصفات والنون أيضا. نحو: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> لما بينهما من التقارب. وأما النون الساكنة مطلقا فلها مع سائر الحروف إذا وقعت بعدها أربعة أحوال: الإدغام والإظهار والقلب والإخفاء. أما الإدغام: ففى ستة أحرف وهى حروف يرملون نحو: من يعلم ومن راشد ومن محمد، ومن لك، ومن وال، ومن نحن. أما إدغامها فى الراء واللام فلشدة التقارب. وأما فى الميم فلاشتراكهما فى الغنة، وأما فى الواو والياء فلأن النون تشبه حروف المد، وأما النون فظاھر. وأما الإظهار فمع حروف الحلق نحو من آمن، ومن هاجر وكذلك سائرهما، لبعدها عن مخرج النون. وأما القلب فالى الميم إذا وقع بعدها الياء نحو سميا وعمير لما مر. وأما الإخفاء فمع سائر الحروف وهى خمسة عشر حرفا وهى القاف والكاف والصاد والجيم والشين والضاد والراء والسين والطاء والذال والتاء والذال والظاء والشاء والفاء. لأنها لما لم تبعد عن النون بعد حروف الحلق ولم تقرب قرب يرملون، جعل لها حكم بين الإظهار والإدغام. وأما الطاء والشاء والذال والظاء والشاء والصاد والزاي والسين وهى تسعة ومن ثلاثة مخارج. فالسنة الأولى يدغم بعضها فى بعض لشدة التقارب، وتدغم أيضا فى الثلاثة الأخيرة فيدغم بعضها فى بعض، ولا يدغم فى السنة الأولى لئلا يذهب منها الصغير، وإذا أدغمت حروف الإطباق فالأقيس بقاء الإطباق قياسا على بقاء الغنة كما روى عن أبى عمرو. قرأ ﴿فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> مع بقاء الإطباق. وأما الفاء فلا تدغم إلا فى مثلها

(١) سورة آل عمران آية ٤١، سورة الكهف آية ٢٤.

(٢) سورة ابراهيم آية ٧.

(٣) سورة الزمر آية ٥٦.

كقوله تعالى: ﴿وَمَا أُخْتَلِفَ فِيهِ﴾<sup>(١)</sup> وأما إدغامها في الباء في قراءة الكسائي ﴿تُخْسِفَ بِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> فضعيف. وأما الباء فتدغم في مثلها كقوله تعالى: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> في قراءة أبي عمرو. وفي الفاء نحو: ﴿إِذْ هَبَ فَمَنْ تَبِعَكَ﴾<sup>(٤)</sup> وفي الميم نحو ﴿أَرْكَبَ مَعَنَا﴾<sup>(٥)</sup> ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(٦)</sup> أما في الفاء فإنما حسن إدغامها فيها دون العكس لما فيها من شبه التفشى. وأما الميم فلا تدغم إلا في مثلها كقوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾<sup>(٧)</sup> وتدغم فيها الياء والنون كما مر.

٩٩٨ وَمِنْ شَذُوذِ مُدْغِمِ عُلَمَاءِ مِلْعَبِ بَلْخَرِثِ مِنْهُ جَاءِ  
هذا النوع ليس من الإدغام في التحقيق لتعذر مدغم ومدغم فيه. وإنما هو حذف على غير قياس تخفيفا. وأشار إلى كونه غير قياسى بقوله ومن شذوذ مدغم. وعبر عن الحذف بالإدغام تجوزا. أما قولهم علماء فأصله على الماء فسقطت همزة الوصل للدرج، وألف على لالتقاء الساكنين هى ولام التعريف فأجتمع مثلان وهما اللام من على ومن الماء. والإدغام ممتنع لسكون الثانى فحذفوا لام على كراهة آجتاع المثلين من غير إدغام، وإنما لم يحذفوا الثانية لدلالاتها على التعريف. قال الشاعر:  
غَدَاةٌ طَعَتْ عُلَمَاءِ بَكْرُ بْنُ وَأَيْلِ  
وَعَاجَتْ صُدُورَ الْخَيْلِ نَحْوَيْنِمْ<sup>(٨)</sup>

(١) سورة البقرة آية ٢١٣.

(٢) سورة سبأ آية ٩.

(٣) سورة البقرة آية ٢٠.

(٤) سورة الإسراء آية ٦٣.

(٥) سورة هود آية ٤٢.

(٦) سورة البقرة آية ٢٨٤.

(٧) سورة البقرة آية ٣٧.

(٨) القائل: قطرى بن الفجاءة من الطويل ونسب أيضا لآخرين. الشاهد في قوله: «علماء» إذ أن أصله على الماء، فهمزة الوسط تسقط للدرج، وألف على تحذف لالتقاءها مع لام المعرفة فصار

وقال الأخر:

فَمَا سَبَقَ الْقَيْسِيُّ مِنْ سُوءِ سِيرَةٍ وَلَكِنْ طَعَتْ عُلَمَاءُ غُرْلَةَ خَالِدٍ<sup>(١)</sup>  
وأما قوله ملعب فأصلة من العب فأجتمع المتقاربان وهما نون من ولام التعريف،  
فحذف نون من لسكونها وسكون لام التعريف لتعذر الإدغام. إلا أن حذف  
النون على خلاف الأصل لإمكان تحريكها. وإنما حذفت تشبيها لها بحروف المد لما  
فيها من الغنة. وأما قوله بلحرث فأصله بنوا الحرث أو بنى الحارث، فحذفوا الواو  
والياء لالتقاء الساكنين، فأجتمعت النون واللام فحذفت النون لتقاربهما وأمتناع  
الإدغام لما مر، وهذا الحكم مطرد في كل قبيلة أضيف إليها بنون، وظهر فيها لام  
التعريف، ولا تدغم نحو بنى العنبر وبنى العجلان وبنى الفين. فإن كانت اللام  
مدغمة نحو بنى الفجار وبنى النمر آمتنع الحذف لئلا يجتمع على الكلمة إعلالان:  
الإدغام والحذف، وفيه نظر. لأن الإعلالين إنما لم يجتمعا غالبا في كلمة واحدة وأما  
في الكلمتين فلا يعد في جوازه.

= اللفظ عللوا فحذفوا لام على كراهة اجتماع المثليين كما حذفوا اللام في ظلت. وقد استشهد به كل  
من: المفصل ٤٠٥، شواهد الشافية ٤٩٨، الحماسة الشجرية ٢٢١/١، مجموعة المعاني ٣٧،  
الكامل ٢٢٣/١، ١٨٢/٥، شعراء الخوارج ٤٤.

(١) القائل: الفرزدق: الشاهد في قوله: «علماء» حيث أن أصل الكلمة: على الماء فالتقت اللامان:  
الأولى متحركة والثانية ساكنة. وامتنع الإدغام بينهما لعدم ادغام المتحرك في الساكن فحذفت  
الأولى طلبا للتخفيف.

وقد استشهد به كل من سيبويه ٤٢٤/٢، الكامل للمبرد ٢١٨/٢، المقضب ٢٥١/١، جمل  
الزجاجي ٣٨١، أمالي ابن الشجري ٤/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٥٥/١٠، ديوانه ٢١٦.

## ( الضرورات الشعرية )

٩٩٩ وفي اضْطَرَّارِ الشَّعْرِ جَاَزَ صَرَفُ  
مَالَيْسٍ مَصْرُوفاً وَجَاَزَ الحَذْفُ  
١٠٠٠ حَذْفُ الحُرُوفِ وَالْجِدَافُ الحَرَكَه  
كَمَا أَثَّ سَوَاكِـنٌ مُحَرَّكَـة

لما كان الشعر موزوناً بأفاعيل محصورة في عدد معين من الحروف والحركات والسكنات، فالشاعر يضطر في بعض الأحوال إلى الخروج عن القواعد الكلية، لإقامة الوزن وأرتكاب ما ليس منها، إما بزيادة اللفظ أو نقصانه أو غير ذلك، إذ هو غير مختار في جميع أحواله، إلا أنه لا يخرج عن القوانين المذكورة على أى وجه أتفق، بل يسلك طريقه لها وجه في العربية. ولذلك قال سيبويه<sup>(١)</sup> ليس شيء يقصدون إليه إلا وهم يحالون به وجهاً. فإن جهلنا ذلك فإنما جهلنا ما علمه غيرنا، أو يكون وصل إلى الأول مالم يصل إلى الآخر. وقد حصروا ضرورات الشعر في سبعة أنواع: أحدها الزيادة، وثانيها: النقصان وثالثها: التقدم والتأخر، ورابعها الإبدال، وخامسها: تغيير الإعراب عن وجهه. وسادسها: تذكير المؤنث. وسابعها: تأنيث المذكر. أما صرف مالم ينصرف فهو من الزيادة لأنه بزيادة حرف وهو التنوين. فإذا اضطّر الشاعر كان له مراجعة الأصل، لأن الأصل في الأسماء الصرف. وهو ثلاثة أقسام: قسم لاختلاف في أمتناع صرفه وهو ما كان فيه ألف التأنيث. لأن التنوين بحذف الألف فلا تحصل زيادة في الوزن. فقول المصنف إذن

(١) سيبويه ٤٢٩/٢.



جاز صرف مالميس مصروفا وليس على اطلاقه، وقسم فيه خلاف. وهو أفعل منك، فالبصرى يميز صرفه لافادة زيادة التنوين قيام الوزن. ومنعه الكوفي للزوم منك وقسم لاختلاف في جواز صرفه للضرورة وهو ماعدا ذلك. قال:

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبِّلٍ<sup>(١)</sup>  
وأما ترك ما ينصرف فأكثر البصريين لا يميزه. وقد مر تقدم الكلام فيه في بيان غير المنصرف. ومن الزيادة زيادة حرف مد ولين فصاعدا في القوافي للإطلاق كقوظم: الصياريف والدراهيم. ومنها زيادة الحركة في المنقوص كقوله لا بارك الله في الغواني هل. فزاد الحركة المفردة لإقامة الوزن، ومنها قطع ألف الوصل كقوله:  
إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِلَّاهُ بَيْتٌ وَتَضَيُّعُ الْحَدِيثِ قَمِينٌ<sup>(٢)</sup>  
وأما الحذف في قوله: حذف الحروف واتحذف الحركة. فأعلم: أن الحذف ضربان: حذف حرف وحذف حركة، أما الأول. فإما حذف حرفين كقول لبيد.  
دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِجٍ فَأَبَانَ .....<sup>(٣)</sup>

(١) القائل: أبو كبير الهذلي من قصيدة له من الكامل يمدح فيها تأبط شرا كان زوج أمه. الشاهد في قوله: «عواقد» حيث صرفها الشاعر هنا ونونها ضرورة وإقامة الوزن، وحققا أن تكون ممنوعة من الصرف لورودها على صيغة منتهى الجموع. وفيها شاهد آخر عند رواية عواقد بالنصب بدل التنوين المرفوع. وفيه دليل عند ذلك على إعمال اسم الفاعل مجموعا جمع تكسير. وقد استشهد به كل من: شرح أشعار الهذليين ١٠٧٢/٣، سيبويه ٥٥١/٥٦، شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٦، السيوطي ٨١، الخزانة ٤٦٦/٣، الشعر والشعراء ٦٧١/٢، شواهد العينية ٥٨٨/٢، الإنصاف ٤٨٩، الأشموني ٢٩٩/٢، المغنى رقم ٩٤٢.

(٢) القائل: قيس بن الخطيم وهو من الطويل. ويروى عجزه: بيت وتكثير الوشاة قمين. الشاهد في قوله: «الإثنين» حيث أثبت همزة الأصل في درج الكلام للضرورة وهو غير جائز في حالة الاختيار. وقد استشهد به كل من: نوادر أبي زيد ٢٠٤، شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٩، ١٣٧، شرح شواهد الشافية ١٨٣، الهمع ١١١/٢، الدرر ٢٣٧/٢، حساسة البحرى ١٤٧، اللسان ١٢/٣، ٢٢٧/١٧، الكامل ١٧/٢، المفصل ١٩٨، ديوانه ١٦٢.

(٣) القائل: لبيد. وتما البيت: وهو من الكامل:

=

أراد المنازل وكقول العجاج:

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمَى<sup>(١)</sup>

فحذف الألف والميم وكسر الميم الأولى، وقيل حذف الميم الأخيرة وحدها. وأبدل من الألف ياء. وقيل حذف الألف فبقى الحميم فأبدل من أحد حرفي التضعيف ياء كما قالوا: قَصِيْتُ البازي. والأصل قَصَصْتُ. وأما حذف حرف واحد فأقسام فمنه: حذف حروف العلة. أما الواو فكقوله:

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَاءِ الشِّفَاءُ<sup>(٢)</sup>

دَرَسَ الْمَنَّا بِمُتَالِحٍ فَأَبْرَأَ  
وَقَدْ أَدَمْتُ بِالْحُسْبِي فَالسُّوْبَانِ

الشاهد في قوله: «المننا» حيث حذف حرفين إذ أصلها المنازل. وهو حذف قبيح وغير مستحب. وقد استشهد به كل من: الإنصاف ٨١/١ ، ٤٣٧/٢ ، المجمع ١٥٦/٢ ، الدرر ٢٠٨/٢ ، الأشموني ١٦١/٣ ، ديوانه ١٣٨ ، شرح ديوان لبيد/تحقيق احسان ٦٢ ، المحتسب ٨٠/١ ، شواهد الشافية ٣٩٧ ، شواهد العيني ٢٤٦/٤ .

(١) القائل: العجاج. وهو بيت من الرجز ويروى أوالفا مكة من ورق الحمى. ديوانه ٥٩. الشاهد في قوله: «الحمى» فإن أصلها الحميم. فحذف الحرف الأخير وهو الميم و الحذف كما ذكر المؤلف على قسمين حذف حرف أو حذف حركة وما حصل بالشاهد فقد قيل أنه حذف الألف والميم، وكسم الميم الأولى وقيل حذف الميم الأخيرة وحدها وأبدل من الألف ياء، وقيل حذف الألف فبقى الحميم فأبدل من أحد حرفي التضعيف ياء. وفيه شاهد آخر في قوله: قواطنا أوالفا على الرواية الثانية حيث نصب الاسم الذي بعدها (مكة) بما تقدم عليه الذي هو أوالف «مواطن» الذي هو جمع تكسير لاسم الفاعل. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٨/١ ، ٥٦ ، أمالي القالي ١٩٩/٢ ، الخصائص ١٣٥/٢ ، المحتسب ٧٨/١ ، الإنصاف رقم ٣٤٣ ، ابن يعيش في شرح المفصل ٧٤/٦ ، ٧٥ ، شواهد العيني ٥٥٤/٣ ، ٢٨٥/٤ ، شرح التصريح ١٨٩/٢ ، المجمع ١٨١/١ ، ١٥٧/٢ ، الدرر ١٥٧/١ ، ٢١٨/٢ ، الأشموني ٢٩٩/١ ، ١٨٣/٣ ، اللسان (حمم).

(٢) القائل: مجهول لم ينسب لاحد معين. ويروى برواية أخرى مع بيت ثان:

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَاءَ كَانُوا حَوْلِي  
وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَاءِ الشِّفَاءُ



أراد إذ هي. فحذف الياء وأجتزأ بالكسرة. وكقول الآخر:  
 قَالَتْ سَلِيمَى اشْتَرِ لَنَا سَوِيْقًا .....<sup>(١)</sup>  
 وأما الألف فكقوله:

وَصَانِي الْعَجَّاجُ فِيمَا وَصَّنِي<sup>(٢)</sup>

ومن ذلك حذف النون في قوله:  
 فَلَسْتُ بَأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ<sup>(٣)</sup>

= مايؤيد الكوفيين، أما البصريون فيرون أن الحذف للضرورة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٩/١، اللسان (هيا) ٢٥٤/٢٠، ارتشاف الضرب ١٢٣، الدرر ٣٦/١، الهمع ٦١/١، شرح شواهد الشافية ٢٩٠، الخزانة ٣٩٩/٢، ٤٤٣/٣، ٢٢٧/١، الإنصاف ٦٨٠، الخصائص ٨٩/١، الموشح ١٤٧، الحجة لأبي علي ١٠/١، السيرافي ٢٦٤/١، التكملة ٣٩، أمالي ابن الشجري ٢٠٨/٢، الإيضاح ٧٥، الأصول ٧١٦/٢.

(١) القائل: العذافر الكندي. وهو من الرجز وتما البيت:

قَالَتْ سَلِيمَى اشْتَرِ لَنَا سَوِيْقًا  
 وَهَاتِ بُرَّ الْبَحْسِيِّ أَوْ دَقِيقًا

الشاهد في قوله: «اشترى سكن الراء وهي عين الفعل وكان حقها الكسر فتوهم الشاعر أنها لام الفعل فسكن اللام، وقد استشهد به كل من الخصائص ٣٤٠/٢، ٩٦/٣، شواهد الشافية ٢٢٤، ٢٢٦.

(٢) القائل: رؤية بن العجاج. انظر ملحقات ديوانه ١٨٧.

الشاهد في قوله: «وصني» فقد قصد إلى التخفيف فحذف الألف، إذ أن أصل الكلمة: وصاني والتخفيف وارد في الشعر العربي. واستشهد به: إعراب القرآن ٧٣٨، الخصائص ٣١٧/٢.

(٣) القائل: قيس بن عمر بن مالك النجاشي الحارثي، من الطويل، قالها في وصف ذئب. الشاهد في قوله: «ولك اسقني» إذ أن أصل العبارة و لكن اسقني فالتقى فيها ساكنان نون لكن وسين اسقني، فحذف النون للتخلص من التقاء الساكنين حيث اضطر لإقامة الوزن. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٩/١، الخصائص ٣١٠/١، ابن الشجري ٣١٥/١، الإنصاف ٦٨٤، ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٢/٩، الخزانة ٣٦٧/٤، المغني ٢٩١، الهمع ١٥٦/٢، الدرر ١١٠/٢، الأشموني ٢٧١/١، أوضح المسالك رقم ١٠٠.

أى ولكن. ومنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين كقوله:  
 ..... ولاذَأكِرِ الله إِلَّا قَلِيلًا<sup>(١)</sup>

ومنه حذف الفاء من جواب الشرط كقوله:  
 مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرَهَا .....<sup>(٢)</sup>  
 أى فالله يشكرها. وأما الثانى وهو حذف الحركة فضربان. أحدهما: حذف  
 حركة الإعراب. فسيبويه أجازها فى المرفوع والمجرور، ومنعه المبرد مطلقا محتجا بأن  
 حركة الإعراب للبيان فلا تحذف. وأما سيبويه فأحتج بقوله:

(١) القائل: أبو الأسود الدؤلى. أنظر ملحقات ديوانه ١٢٢. وقام البيت:  
 فَالْفَيْتُ غَيْرَ مُسْتَقِيمٍ  
 ولا ذَاكِرِ الله إِلَّا قَلِيلًا  
 الشاهد فى قوله: «ولا ذاكِر الله» حيث نصب لفظ الجلالة على التعظيم وهو معمول لذاكر.  
 وكان المفروض أن ينون «ذاكر» لكنه حذف التنوين للضرورة الشعرية. ولو أضاف الذاكر إلى الله  
 لحذف التنوين وجوبا. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٨٥/١، مجالس ثعلب ١٤٩، المقتضب  
 ١٩/١، ٣١٣/٢، الأغاني ١٧/١١، الخصائص ١٢/١، ١٣، أمالى بن الشجرى ٣٨٣/١،  
 الإنصاف رقم ٤١٤، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٢، ٣٤/٩، الخزانة ٥٥٤/٤، المغنى ٥٥٥،  
 الهمع ١٩٩/٢، الدرر اللوامع ٢٣٠/٢.

(٢) القائل: الخطيئة: وقام البيت:  
 مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرَهَا  
 لا يَذْهَبُ الْعُرْفُ بَيْنَ اللَّهِ وَالنَّاسِ

ويروى:  
 من يفعل الخير لا يعدم جوازه  
 لا يذهب العرف بين الله و الناس  
 الشاهد: «الله يشكرها» حيث جاءت الجملة الإسمية جوابا للشرط، والأصل أن ترتبط بالفاء  
 ولكن حذفها وأصل العبارة: فالله يشكرها. وقد استشهد به كل من: الخصائص ٤٨٩/٢، ديوانه  
 ٥٤٥. وفي الرواية الثانية شاهد آخر: «جوازيه» فقد تأتى جمعا لجاز، أى لا يعدم شاكرأ عليه.  
 ويجوز أن تكون جمع جزاء أى لا يعدم جزاء عليه. وقد جاز جمع جزاء على جواز لمشابهة المصدر  
 اسم الفاعل.

وَقَدْ بَدَأَ هُنَاكَ مِنَ الْمَثَرِ (١) .....

فحذف ضمة النون من هُنَاكَ تشبيها لها بضمة عضد لقوة اتصال المضمر  
المجروح بجارة. ويقول الآخر:

سَيَرَا بَنَى الْعَمَّ فَالْأَهْوَاؤُ مَوْعِدُكُمْ وَنَهَرُ ثِيَرِي وَلَا يَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ (٢)  
فحذف ضمة الفعل وهو تعرفكم. وأما قول امرئ القيس:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِنَّمَا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ (٣)

(١) القائل: الأقيشر الأسدي، وهو المغيرة بن عبد الله، وكان قد سكر فبدت عورته فضحكت منه  
امرأته فقال ثلاثة أبيات وهذا منها. وصدر البيت:

رُحِبْتُ فِي رَجُلٍ يَلِكُ مَا فِيهِمَ \_\_\_\_\_  
وَقَدْ بَدَأَ هُنَاكَ مِنَ الْمَثَرِ

الشاهد في قوله: «هناك من المثر» حيث سكن النون من هنا في حالة الرفع تشبيها بما تحرك  
وسطه بالضم فخفف نحو عضد، وظرف وما أشبهها، وهذا شاذ لا يقبل أبدا. وقد استشهد به  
كل من: سيبويه ٢/٢٩٧، الخصائص ١/٧٤، ٣/٩٥، المحتسب ١/١١٠، العمدة ٢/١١١،  
أما ابن السكيت ٢/٣٧، ١/٤٨، الخزانة ٢/٢٧٩، شواهد العيني ٤/٥١٦، الدرر اللوامع  
٣٢/١.

(٢) القائل: جرير وهو من البسيط. ويروي الصدر: سيرا بنى العم فالأهواز منزلكم.  
الشاهد في قوله: «تعرفكم» حيث سكن الفعل المضارع للضرورة. وهذا يقبل في الشعر ولا يقبل  
في غيره. وقد استشهد به كل من: الأغاني ٣/٢٥٧، السمط ٥٢٧، المخصص ١٥/١٨٨،  
الخصائص ١/٧٤، ٢/٣١٧، معجم البلدان (تبري) ديوانه ٤٨.

(٣) القائل: امرؤ القيس بن حجر الكندي من قصيدة له يذكر فيها ما فعل بني أسد في أخذه بئار  
أبيه. ديوانه ١٧٣، ورواه الكامل ١/١٤٣ برواية:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ \_\_\_\_\_  
إِنَّمَا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

الشاهد في قوله: «أشرب» حيث جزم الفعل المضارع مع عدم تقدم أدوات الجزم عليه وللعلماء  
فيه أقوال: السيوطي يقول أن ذلك لغة، سيبويه يقول إنه للضرورة وتعليل آخر: إنه لما توالى في  
الكلمة مع ما بعدها ثلاث حركات (س، ب، غ) لما توالى هذه الحركات أشبهت عضدا في وجود  
فتحة تتبعها ضمة، والعرب تجوز تسكين ضاد عضد ونحوه، ولشبهها استساغ لنفسه أن يسكن  
وسطها.

=

فقل أسكن الباء للضرورة، وقل الرواية فاليوم أسقى، وحيث لا ضرورة وقل:  
أمر نفسه وحذف اللام للضرورة، وثانيهما حذف حركة الإعراب مطلقا. قال:  
أَوْطَنْتُ وَطَنًا لَمْ يَكُنْ مِنْ وَطَنِي<sup>(١)</sup>

وقال الآخر:

أى من تراب خلقه الله آدم<sup>(٢)</sup>

وأما تحريك الساكن في قوله كما أتت سواكن محركة فيرجع إلى زيادة الحركة  
وتكون في المجزوم وغيره. أما الأول فكقوله:

صُمْتُ عَلَى مَخْلُوقَةٍ لَمْ تَكْمُلْ<sup>(٣)</sup>

وأما الثانى فكقول رؤية:

مُشْتَبِهٍ الْأَعْلَامَ لَمَّا جِ الْحَفَقُ<sup>(٤)</sup> .....

= وقد استشهد به كل من سيبويه: ٢٩٧/٢، نوادر أبي زيد ٣١٣، الخصائص ٧٤/١، ٣١٧/٢،  
ابن يعيش في شرح المفصل ٤٨/١، المقرب ٢٠٤/٢، الخزائن ٥٣٠/٣، شذور الذهب ٢١٢،  
الدرر ٣٢/١، التصريح ٨٨/١، الهمع ٥٤/١.  
(١) القائل: رؤية من رجزه وبعده:

أوطنت وطنًا لما يكن من وطنى

لو لم تكن عاملها لم أسكن

بها ولم أُرْجِنُ فِي الرُّجْنِ

(٢) القائل: لم أعر عليه، ولم أجده في الكتب التي اطلعت عليها. انظر اللسان ٤٥١/١٣.

(٣) لم أعر على قائله.

(٤) القائل رؤية بن العجاج أحد الرجاز المشهورين. انظر ديوانه وتمامه:

وَقَاتِرِ الْأَعْلَامِ نَحَاوِي الْمُخْتَرَقِ

مُشْتَبِهٍ الْأَعْلَامَ لَمَّا جِ الْحَفَقِ

الشاهد في قوله: «الحفق» والمخترق: حيث أن الحركة فيهما السكون للقف في كل. ولكن الشاعر  
حركهما. ومن جهة أخرى في الكلمتين موطن لشاهد آخر حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران  
كل واحد منهما بآل. ولو كان هذا التنوين مما يختص بالإسم لما لحق الأسماء المقترنة بآل. وإذا  
كان آخر الكلمة التي في آخر البيت حرفا صحيحا سميت القافية قافية مقيدة. وقد استشهد به  
=

أَرَادَ الْحَقْفُ بِالسَّكُونِ. وَمِنْهُ قَوْلُ الْآخَرِ:

إِذَا تَجَرَّدَ نَوْحٌ قَامَتَا مَعَهُ ضَرْبًا أَلِيمًا بِسَبْتٍ يَلْعَجُ الْجِلْدُ<sup>(١)</sup>  
أَرَادَ الْجِلْدُ بِسَكُونِ اللَّامِ.

١٠٠١ والفصل والقلب وقصر مايمد وشد ماخف وفك مايشد  
أما الفصل فيرجع إلى التقديم والتأخير، لأنه إذا فصل بين المضاف والمضاف  
إليه فاصل فقد تأخر المضاف إليه عن محله، ويأتى فى الكلام على ضروب منها  
الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف مطلقا. وقال:

كَمَا لُحِطَ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ<sup>(٢)</sup>  
أَرَادَ بِكَفِّ يَهُودِيٍّ يَوْمًا. وَقَالَ الْآخَرُ:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيغَالِهَنْ بَنَا  
أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَايِجِ<sup>(٣)</sup>

= كل من ابن عقيل رقم ٣، الخصائص ٢٥٨/١، ٢٦٠، المنصف ٣١٨/٢، المحتسب ٨٦/١، ٢٢٧/٢.

(١) القائل: عبد مناف بن ربح الجرمى الهذلي. ويروى البيت برواية أخرى:

إِذَا تَأَدَّبَ نَوْحٌ قَامَتَا مَعَهُ

ضَرْبًا أَلِيمًا بِسَبْتٍ تَلْعَجُ الْجِلْدُ

الشاهد في قوله: «الجلدا» حيث حرك الشاعر الحرف الساكن وهو اللام. وأصله «الجلدا»  
بسكون اللام ولكنه حركها. وقد استشهد به كل من الخزانة ١٧٢/٣، الكامل ٣٣٦/١، اللسان  
(جلد) ٩٧/٤، نوادر أبى زيد ٣٠، الخصائص ٣٣٣/٢، المنصف ٣٠٨/٢، المقرب ١١٦،  
الهمع ١٥٧/٢، الدرر ٢١٤/٢، شرح ديوان الهذليين ٦٧٢/٢، ديوان الهذليين ٣٨/٢.

(٢) تم شرح البيت سابقا.

(٣) القائل: ذو الرمة غيلان بن عقبة من البسيط: الشاهد في قوله: «أصوات من إيغالهن بنا أواخر  
الميس» فقلوه: «أصوات» مضاف إلى قوله: أواخر الميس، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه  
بالجارين والمجرورين الذين هما من إيغالهن بنا. وأصل الكلمة كأن أصوات أواخر الميس أصوات  
الفراريح من إيغالهن بنا. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٩٢/١، الخصائص ٤٠٤/٢، الخزانة  
١١٩/٢، ٢٥٠، نوادر أبى زيد ٩٣/١، ٩٥، المقتضب ٣٧٦/٤، الإنصاف ٤٣٣، ابن يعيش  
في شرح المفصل ٣٠١/١، ١٠٨/٢، أسرار البلاغة ١٠٢، ديوانه ٧٦٦.



أى أصوات أواخر الميس وأما الفصل بغير الظرف فقيح جدا. وقد جاء في قوله:

تَمُرُّ عَلَى مَائِسْتَمِرٍّ وَقَدْ شَفَتْ  
غَلَّائِلَ عَبْدِ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورَهَا<sup>(١)</sup>

أراد فقد شفت عبد القيس منها غلائل صدورها. ففصل بعبد القيس وهو الفاعل. ومنها: الفصل بين الفعل والفاعل. وإما بالمبتدأ والخبر كقوله: وَقَدْ أَذْرَكْتَنِي وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ أَسِنَّةٌ قَوْمٍ لَاضِعَافٌ وَلَا غُرْلُ<sup>(٢)</sup> فأسنة فاعل أدركتني. وقد فصل بينهما بالجملة الابتدائية. وإما بمفرد من جملة أخرى كقول الفرزدق:

هَيْهَاتَ قَدْ سَبَقَتْ أُمِّيَّةٌ رَأْيَهَا فَاسْتَجْهَلَتْ حُلَمَائُهَا سَفَهَاؤُهَا<sup>(٣)</sup>  
حَرَبٌ جَرَتْ مَا يَنْتَهُمُ بِتَشَاجِرٍ قَدْ كَفَرَتْ آبَاؤُهَا أَبْنَاؤُهَا<sup>(٤)</sup>

(١) القائل: مجهول وهو من الطويل. الشاهد في قوله: «شفت غلائل عبد القيس منها صدورها» حيث يرى الكوفيون أنه قد فصل بين المضاف «غلائل» والمضاف إليه «صدورها» بأجنبي وهو فاعل شفت الذي هو قوله عبد القيس. والجار والمجرور الذي هو قوله منها. وأصل الكلام على هذا: وقد شفت عبد القيس منها غلائل صدورها. وقد استشهد به كل من الخزانة ٢/٢٥٠، الإنصاف ٤٢٨.

(٢) القائل: اختلف في نسبه. ف قيل أنه لرجل من بنى دارم، وقيل أنه لجويرة بن زيد وقيل هو لحويثة ابن بدر. الشاهد في قوله: «أدركتني والحوادث جمّة أسنة» حيث فصل بين الفعل والفاعل بالجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر وهي: «الحوادث جمّة» والفاعل هو أسنة وهذا وارد في اللغة. وقد استشهد به كل من: الدرر ١/٢٠٥، الهمع ١/٢٤٨، الخصائص ١/٣٣١، اللسان «هيم» ١٦/١١١، آمالي ابن الشجرى ١/٢١٥، السيوطي ٢٧٣.

(٣) القائل: الفرزدق الشاهد في قوله: «فاستجهلت حلماؤها سفهاؤها، بتشاجر ابناؤها» حيث فصل الشاعر بين العامل والمعمول في البيتين. فقد فصل بين الفعل والفاعل في البيت الأول بقوله: «حلماؤها» وفصل بين المصدر والعامل «بتشاجر» ومعموله «أبناؤها» بجملة فعلية، وهذا وارد في اللغة. وقد استشهد به كل من: المقرب لابن عصفور ص ٢٥، اللسان (كفر ٤٦٤).

فقليل حلمائها من البيت الأول بدل من أمية، وقد فصل بين أستجهلت وسفهاؤها الذى هو فاعله. وأبناؤها فى الثانى مرفوع بتشاجر لأنه مصدر وآباؤها فاعل [كفرت]<sup>(١)</sup>. ومنها الفصل بين الصفة والموصوف كقول الفرزدق:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلِكًا أَبُو أُمِّهِ حَيُّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ<sup>(٢)</sup>

يمدح إبراهيم بن إسماعيل خال هشام بن عبد الملك، وأبو أم هشام أبو إبراهيم. والمعنى: وما مثل إبراهيم المدح حتى يقاربه أى أحد يشبهه إلا مملكا. يعنى إلا خليفة أبوه أبو أمه. يعنى أم الخليفة أبوه أى أبو المدح فالحاء فى أبو أمه عائدة على الملك وهو هشام بن عبد الملك، والهاء فى أبوه عائدة على إبراهيم والتقدير: ومما مثله فى الناس حتى يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه: ففى البيت ثلاثة فصول: أما أولا: فبين المبتدأ الذى هو مثله وبين خبره بالإستثناء المقدم. وأما ثانيا: فبين المبتدأ والخبر اللذين هما فى محل النصب نعت لمملك. وأما ثالثا: فبين الصفة والموصوف. فالموصوف حتى. والصفة يقاربه. والفصل بينهما الجملة الاسمية المذكورة وهى قوله: أبو أمه. وأما القلب فى قوله: والقلب فهو التقديم والتأخير من جهة المعنى دون اللفظ كقوله:

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَجُونٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانٌ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِبُهُمْ هَجْرٌ<sup>(٣)</sup>

- (١) هكذا فى (ق) وفى الأصل (ص) (تغطت بالسلاح) وهو زيادة.
- (٢) القائل: الفرزدق وهو من الطويل: الشاهد فى قوله: «حي أبوه يقاربه» حيث جاء الفصل بين الصفة «يقاربه» وبين الموصوف (حي) بفواصل مكون من جملة اسمية (أبوه) وهذا جائز ووارد فى الشعر. وفى البيت فواصل أخرى بين المبتدأ والخبر مثله مملك وغيرها. وقد استشهد به كل من: الأصول ٧٢١/٢، معاهد التنصيص ١٦/١، الكامل ١٨/١، الموضح ١٥٢، ١٦٢، الخصائص ١٤٦/١، ٣٢٩، ٣٩٣/٢.

- (٣) القائل: الأخطل. وهو من البسيط. الشاهد فى قوله «بلغت سواتبهم هجر» حيث عكس القاعدة المعروفة فى النحو من رفع الفاعل ونصب المفعول، وقد ورد ذلك باللغة العربية عند ظهور المعنى مثل: خرق الثوب المسمار. والأصل هنا أن يقول: بلغت سواتبهم هجر لأن الفاعل فى

فجعل الفاعل وهو السؤات مفعولا. والمفعول وهو هجر فاعلا، والمعنى على العكس ومنه قول الآخر:

..... كان الزَّناء فَرِيضَةً الرَّجْمِ<sup>(١)</sup>

والمعنى: كانت فريضة الزناء الرجم. ومنه قول امرئ القيس:

..... كَمَا زَلَّتِ الصَّفْوَاءُ بِالْمُتَنَزِّلِ<sup>(٢)</sup>

فالمتنزل هو الذى زل. وأما قوله تعالى: ﴿مَا إِنْ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ﴾<sup>(٣)</sup> فقليل بآئه على القلب وهو الأكثر، لأن العصبه هى التى تنو بالمفاتيح. وقال الفراء:

= المعنى هو سؤاتهم. وفي البيت ورد مفعولا به. وقد استشهد به كل من: أمالي ابن السجى ٣٦٧/١، الكامل ٢١٧/١، مجاز القرآن ٣٩/٢، اللسان ٤٨/٧، الجمل للزجاجي ٢١١، الأصول ٧١٩/٢، سيبويه ١١٨/٢، المغنى ٦٩٩، الهمع ١٦٥/١، الدرر ١٤٤/١، الأشموني ٧١/٢، ديوانه ١٧٨.

(١) القائل: النابغة الجعدي، وهو من الكامل. وتام البيت:

كَانَتْ فَرِيضَةً مَائِقُ وَلُ كَمَ \_\_\_\_\_  
أَنَّ الزَّناءَ فَرِيضَةً الرَّجْمِ \_\_\_\_\_

الشاهد في قوله: «أن الزناء فريضة الرجم» فقد جاءت هذه العبارة مقلوبة، والأصل فيها أن الرجم فريضة الزناء. واختلف علماء العربية في جواز هذا، فأباحه السكاكى وعارضه مجموعة وخطأوا كل من قال على هذا المنوال. وفئة ثالثة قالت: أنه إذا كان قد تضمن اعتبارا لطيفا فهو جائز مقبول، وإن لم يتضمن اعتبارا لطيفا فهو مردود على صاحبه. وقد استشهد به كل من: مجاز القرآن ٣٧٨/١، تأويل مشكل القرآن ١٩٩، السمط ٣٦٨/١، أمالي المرتضى ٢١٦/١، الخزانة ١٨٤/١، ديوانه ٢٣٥، الإنصاف ٣٧٣، وكتاب القطع والائتلاف ١٠٩.

(٢) القائل: امرؤ القيس. وهو من الطويل. وتام البيت:

كَمَيتٌ يَزِلُّ اللَّبْدُ عَنْ حَالٍ مَتْنِيهِ  
كَمَا زَلَّتِ الصَّفْوَاءُ بِالْمُتَنَزِّلِ \_\_\_\_\_

الشاهد في قوله: «الصفواء بالمتنزل» حيث رفع المفعول «الصفواء» وجر الفاعل. انظر: ديوانه البيت الحادي والخمسين من معلقته ص ٢٠، السجستاني ١٤٦، النهاية ٤٦٤/١، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٣٠٨ حاشية الدمنهوري على متن الكافية ٩.

(٣) سورة القصص آية ٧٦.

والمعنى أن المفاتيح تثقل العصبية وتميلهم بثقلها. فعلى هذا لا قلب. وأما القصر في قوله: وقصر مايمد: فيريد به قصر الممدود وهو من النقصان وهو جائز في الضرورة مطلقاً لأنه رد فرع إلى أصل قال:

لَا بُدَّ مِنْ صَنَعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ ..... (١)

وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز إلا إذا كان له بعد القصر نظير في الأبنية الصحيحة فلا يجوز قصر نحو حمراء وأنبياء. أما الأول فلان مؤنث أفعل لم يأت إلا ممدوداً. وأما الثاني فلأن قصرة يُؤدَّى إلى مالا يكون عليه الجمع وهو ضعيف، لأن حذف الزائد إنما هو للضرورة. فالرجوع إلى الأصل لا يختص بماله نظير دون مالا نظير له. وأما مد المقصور فلا يجيزه البصري لأنه رد أصل إلى فرع بزيادة الحرف. وأجاز الكوفيون. وأما تشديد الخفف في قوله: وشد ماخف فراجع إلى الزيادة. تشديد الحرف إنما يكون بزيادة مثله عليه كقوله:

صَحْمٌ يُحِبُّ الخُلُقُ الأَضْحَمُ (٢)

وقول الآخر:

بِإِزَالِ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ (٣) .....

(١) القائل: راجز غير معروف. وتما البيت:

لَا بُدَّ مِنْ صَنَعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ  
وَإِنْ تَحَنَّنَى كُلُّ عَوْدٍ وَدَبَّرَ

الشاهد في قوله: «صنعا» حيث قصرها الشاعر للوزن الشعري وهو جائز. وقد استشهد به كل من: المخصص ١١١/١٥، ٤٢/١٦، شواهد العيني ٥١١/٤، التصريح ٢٩٣/٢، الهمع ١٥٦/٢، الدرر اللوامع ٢١٠/٢، الأثموني ١٠٩/٤.

(٢) القائل: رؤية بن العجاج: الشاهد في قوله: «الأضحما» حيث قصد الأضحما دون تشديد، ولكنه شد في الوصل ضرورة تشبيها بما يشدد في الوقف. ولو قال: الأضحم فوقف على الميم لم تكن فيه ضرورة، ولكنه لما وصل القافية بالألف خرجت الميم عن حكم الوقف، لأن الوقف على الألف لا عليها. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١١/١، ٢٨٣/٢، المنصف ١٠٩/١، المحتسب ١٠١/١، المخصص ٧٨/٢.

(٣) القائل: منظور بن مرثد الأسدي. وينسب منظور لاه فيقال له منظور بن حبه وهو من الرجز

=

وهو من إجراء الوصل مجرى الوقف، لأن من العرب من يقف على آخر الكلمة بالتشديد لِتُدَلَّ على التحريك في الوصل. وقد يُخَفَّفُ المُشَدَّد على العكس، وهو راجع إلى الحذف. قال:

..... وَيَحْكُ أَلْحَقْتُ شَرًّا بِشَرٍّ<sup>(١)</sup>

وقال الآخر:

..... لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفِرُّ<sup>(٢)</sup>

= ومثله:

نسل وجــــد الهائم المغتــــل

بيــــازل وجنــــاء أو عيــــل

الشاهد في قوله: «عييل» حيث شدد اللام في الوصل ضرورة، والأصل أن يكون تشديده عند الوقف لعلم أنه متحرك في الوصل. وفيه شاهد آخر في قوله: «بيازل» حيث وصف الناقية به من غير أن يلحق به تاء التأنيث وذلك يدل على أن هذا اللفظ يطلق على المذكر والمؤنث. وقد استشهد به كل من: الإنصاف ٧٨٠، اللسان (عيل) نوادر أبي زيد ص ٥٣، سيبويه ٢/٢٨٢، الخصائص ٢/٣٥٩، شرح الشافية رقم ١٢٧.

(١) القائل: امرؤ القياس من قصيدة له مطلعها:

لا وأبــــيك ابنــــة العامــــرى

لا يحسب القــــوم أني أفــــر

وتمام البيت:

وَقَدْ رَأَيْتَنِي قَوْلَهُ يَا هَـؤُلَاءِ

وَيَحْكُ أَلْحَقْتُ شَرًّا بِشَرٍّ

الشاهد في قوله: «بشر» حيث أن بعض العرب تقف على آخر الكلمة بالتشديد لتدل على التحريك في الوصل، وقد يخفف المشدد على العكس كما في هذا المثال، وفي هذه القراءة إذ قد يقرأ بالتشديد. وقد استشهد به كل من جمل الزجاجي ١٧٥، ابن يعيش في شرح المفصل ١/٤٨، ١٠/٤٢، آمالي ابن الشجري ١٠١/٢، شواهد العيني ٤/٢٦٤، الأشموني ٤/٣٣٤، يس ٢/٣٦٨، ديوانه ١٦٠، الخزائن ٤/٢٦٤، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦١٢.

(٢) القائل: امرؤ القيس. انظر ديوانه ١٥٤. وتمام البيت:

=

والمراد: بشر أو أفر. فخففا بحذف أحد الرءين. وأما إظهار المدغم في قوله: وفك مايشد. فراجع إلى زيادة الحركة المقدرة كقوله:

الحَمْدُ لله العَلِيِّ الأَجَلِّ ..... (١)

وقول الآخر:

مَهْلًا أَعَاذِلْ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنْنُوا (٢)  
وقد بقي من أنواع الضرورات أربعة: البدل وتغيير الإعراب وتذكير المؤنث

= لا وَأَبْيُكَ أَبْنَى الْعَامِرِي  
لايَدْعِي الْقَوْمَ أَتَى أَفْرُ  
الشاهد في قوله: «أفر» حيث أن أصله «أفر» بالتشديد و لكن عندما وقف الشاعر عليه عمد إلى التخفيف فحذف الراء وأبقاه براء واحدة أفر. وفيه شاهد آخر: «لا وأبيك» حيث جاءت لا زائدة قبل القسم وذلك للإعلام بأن جواب القسم منفي.  
فالوا حرف قسم، وجملة لايدعي القوم جواب قسم وهي منفية، فأتى بأداة النفي قبل القسم للإشعار ابتداء بأن جوابه منفي. وقد استشهد به كل من المحتسب ٢/٢٧٣، الخزانة ٤/٤٨٩، المغنى ٢٤٩.

(١) القائل: الفضل بن قدامه — أبى النجم العجلي الراجز المعروف. وقامه:

الحَمْدُ لله العَلِيِّ الأَجَلِّ

الوَاسِعِ الْفَضْلِ الْوُجُوبِ الْمُجْزِلِ

الشاهد في قوله «الأجل» حيث فك الإدغام وقياسه يقتضى الإدغام، ولو أنه أتى به على ما يقتضيه القياس لقال: الأجل بتشديد اللام، ولكنه عندما اضطر لإقامة الوزن جاء به مخالفا للقياس. والبيت أيضا يستشهد به علماء البلاغة على عدم فصاحة الكلام لسبب مخالفة أحد مفرداته لقياس اللغة المشهورة. وقد استشهد به كل من: نادر أبى زيد ٤٤، المقتضب ١/١٤٢، ٢٥٣، الخصائص ٣/٨٧، ٩٣، الخزانة ١/٤٠١، العينى ٤/٥٩٥، التصريح ٢/٤٠٣، الهمع ٢/١٥٧، الدرر ٢/٢١٦، الأشموني ٤/٢٤٩، معاهد التنصيص ١/٧، المقرب ٢/١٥٧، اللسان (جلل).

(٢) القائل: قعن بن أم صاحب، وهو من البسيط: الشاهد في قوله: «ضننوا» حيث أراد ضنونا فبناه على الأصل، وأظهر التضعيف هنا ضرورة شبه بما استعمل في الكلام مضافا على أصله نحو: لحت، وضب. وقد استشهد به كل من: سيبويه ١/١١١، ٢/١٦١، المقتضب ١/١٤٢، ٢٥٣، ٣/٣٥٤، الخصائص ١/١٦٠، ٢٥٧، المخصص ١/١٦٥، اللسان (ضنن).

وتأنيث المذكر. لأنه لم يدخل فيما ذكره إلا ثلاثة أنواع وهى الزيادة والحذف والتقديم والتأخير. أما الإبدال: فضربان: أولهما إبدال حرف بحرف لا يبدل مثله إلا فى الضرورة كقوله:

..... وَوَحَزُّ مِنْ أَرَانِيَهَا<sup>(١)</sup>

يريد أَرَانِيَهَا. وثانيهما: إبدال آسم بآسم كقوله:  
فِيهِ الرِّمَاحُ وَفِيهِ كُلُّ سَابِغَةٍ يَبْضَاءُ مُحْكَمَةً مِنْ نَسِجٍ سَلَامٍ<sup>(٢)</sup>  
أراد سليمان لأنهما يرجعان فى الاشتقاق إلى أصل واحد وهو السلامة. ويريد به سليمان [بن]<sup>(٣)</sup> داود. وأما تغيير الإعراب عن وجهه. فكالتَّصْبِ بعد الفاء فى الواجب والوَجْهُ الرفع فى قوله:

(١) القائل: رجل من بنى يشكر واسمه: أبو كاهل الإشكري. وقيل النمر بن تولب وهو من البسيط. وتام البيت:

لَهَا أَشَارِيَرُ مِنْ لَحْمٍ تَتَمَرُّهُ  
مِنْ التَّعَالَى وَوَحَزُّ مِنْ أَرَانِيَهَا

الشاهد فى قوله: «التَّعَالَى أَرَانِيَهَا» حيث أبدل الباء من الياء ضرورة. ووجه ذلك أنه لما اضطر إلى إسكان الحرفين لإقامة الوزن وهما مما لا يسكن فى الوصل، أبدل مكانهما الياء، لأنها تكون فى حالة الرفع والحذف. وهو هنا ليس من باب الترخيم. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٣٤٤/١، المقتضب ٢٤٧/١، مجالس ثعلب ٢٢٩، ابن يعيش فى شرح المفصل ٢٤/١٠، المقرب ١٦٩/٢، شواهد الألفية ٤٤٣، شواهد العينى ٥٨٣/٤، الجمع ١٨١/١، الدرر ١٥٧/٢، اللسان ١٥٧/١.

(٢) القائل: الخطيئة. ويروى عجز البيت:

..... جَدَلَاءُ مُحْكَمَةً مِنْ نَسِجٍ سَلَامٍ

الشاهد فى قوله: «سَلَامٍ» حيث عدل الشاعر بهذه الصيغة عن صيغة سليمان فقال سلام، وهذا البديل لاسبب له، والإبدال بدون سبب مستقبح فى اللغة، لأنه قد يغير المعنى. وقد استشهد به كل من: الجمع ١٥٦/٢، الدرر اللوامع ٢٠٨/٢، ديوانه ٣٢.  
(٣) هكذا فى (ق) وقد سقطت من الأصل (ص) والأفضل وجودها.

سَأْتُكَ مَنْزِلِي لَيْتِي تَمِيمٌ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرَيْحَا<sup>(١)</sup>  
 لانه معطوف على الحق. وأما تذكير المؤنث فكقوله:  
 قَامَتْ تُبْكِيهِ عَلَى قَبْرِهِ مَنْ لِي بِعَدِكَ يَا عَامِرُ<sup>(٢)</sup>  
 تَرَكْتَنِي فِي الْحَيِّ ذَاغُرِيَّةٍ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ<sup>(٣)</sup>  
 أى ذات غُرِيَّة. وجاز لأنه حَمَلَ المرأة على الإنسان. وكقول الآخر:  
 ..... وَلَا أَرْضَ أَثْقَلَ إِنْقَالَهَا<sup>(٣)</sup>

(١) القائل: المغيرة بن حنين التميمي الحنظلي، و هو من الوافر. ويروى عجز البيت:

..... وَأَنْزَلَ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرَيْحَا

الشاهد في قوله: «فاستريحنا» حيث جاء منصوبا بعد الفاء مع عدم سبقه بنفي أو طلب. والأصل به أن يكون مرفوعا، وإنما جاء النصب هنا على سبيل الضرورة. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٤٢٣/١، ٤٤٨، المقتضب ٢/٢٤، شرح المفصل لابن يعيش ١/٧٩، المقرب ١/٢٦٣، الخزانة ٣/٦٠، المغنى ١٦٩، شذور الذهب رقم ١٤٩، شواهد العيني ٤/٤٩٠، الجمع ١/٧٧، ١٠/٢، ١٦، الدرر ١/٥١، الأشموني ٣/٣٠٥.

(٢) القائل: إعرابية وقفت على قبر زوجها يقال له عامر، فقالت هذه الأبيات من السريع. وقد أورد العقد الفريد رواية أخرى للبيت الثاني: تركتني في الدار لي وحشة. وهناك رواية أخرى: تركتني في الناس. ويروى مطلع الأول: أقمت أبكيه على قبره. العقد الفريد ٣/٣٥٩. ورواية البيت الأول للإعلام بأن القائل امرأة.

الشاهد في قوله: «ذا غربة» إذ الإصل أن تقول ذات غربة لأن المتحدث امرأة، ويخرج بتخريج آخر على أن القائل قد نظر إلى المعنى، حيث أن المرأة إنسان وقد قصد الإنسانية وإنسانا ذا غربة. وقد استشهد به كل من: الإفضاح ٦٨، العقد الفريد ٣/٣٥٩، اللسان ٦/٢٨٦، أمالي ابن السجري ٢/١٦٠، الإنصاف ص ٥٠٧، شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٠١.

(٣) القائل: عامر بن جُوَيْنٍ — بالتصغير — الطائي. قاله من قصيدة يصف بها سحابة وأرضا نافتين. وتمام البيت:

فَلَا مُزْنٌ وَذَقْتُ وَذَقَهَا  
 وَلَا أَرْضَ أَثْقَلَ إِنْقَالَهَا

المعنى: إن هذه السحابة من أكرم السحب، فقد أمطرت مطر سخيا ماجادت بمثله سحابة، وأن

=



وإنما ذكر إما حملا للأرض على المكان أو على حذف مضاف، وأما تأنيث المذكر فضعيف لأنَّهُ رَدُّ أَصْلٍ إِلَى فِعْلٍ بِخِلَافِ تَذْكِيرِ الْمُؤنْثِ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾<sup>(١)</sup> فَيَمِنْ قَرَأَ بِالتَّاءِ بِنَقْطَتَيْنِ مِنْ فَوْقٍ، فَأُنْثِ الْفَاعِلُ إِمَّا حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى لِأَنَّ بَعْضَ السَّيَّارَةِ سَيَّارَةٌ. وَإِمَّا لِأَنَّهُ لَمَّا أُضِيفَ إِلَى الْمُؤنْثِ أَكْتَسَى مِنْهُ التَّأْنِيثَ كَمَا يَكْتَسِي مِنْهُ التَّعْرِيفُ وَنَحْوُهُ. وَقَالَ جَرِيرٌ:

إِذَا بَعْضُ السَّيِّئِينَ تَعَرَّفْنَا كَفَى الْإِيْتَامَ فَقَدْ أَبِي التَّيِّمِ<sup>(٢)</sup>  
وقال الآخر:

لَمَّا أَنِّي خَبِرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعْتُ سُورَ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالِ الْخُضْعُ<sup>(٣)</sup>

= هذه الأرض قد أحصيت وجادت بنبات لم تنبت مثله أرض. الشاهد في قوله: «أقبل» حيث حذفت تاء التأنيث منه مع أنه مسند لضمير المؤنث المجازي وذلك حملا للأرض على المكان أو على حذف المضاف أو أن ذلك مخصوص بالشعر.

وقد استشهد به كل من: ابن عقيل ٢٣/١، سيبويه ٢٤٠/١، الخصائص ٤١١/٢، المحتسب ١١٢/٢، ابن الشجري في أماليه ١٥٨/١، ١٦١، شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٥، المقرب ٢٠٣/١، الخزائن ٢١/١، ٣٣٠/٣، المغني ٦٥٦، العيني ٢٦٤/٢، التصريح ٢٧٨/١، الهمع ١٧١/٢، الدرر ٢٢٤/٢، الأشموني ٥٣/٢.

(١) سورة يوسف آية ١٠.

(٢) القائل: جرير من الوافر: الشاهد في قوله: «تعرفتنا» حيث أنث الفعل مع أن الفاعل مذكر، وسبب التأنيث هو إضافة الفاعل المذكر إلى المؤنث فاكتسب منه صفة التأنيث، فأُنْثِ الْفِعْلُ لِأَجْلِهِ. وقصد الشاعر في بيته هشام بن عبد الملك بأنه إذا أصابت الناس سنة جذب وقحط قام للأيتام مقام آبائهم. وقد استشهد به كل من: سيبويه ٢٥٠/١، ٣٢، الكامل ٣٢٣/١، الخزائن ٦٦٧/٢، ديوانه ٢١٩، المقتضب ١٩٨/٤، الأصول ٥٨/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/٥، اللسان (عرق) ١١٦/١٢.

(٣) القائل: جرير وهو من الكامل، ويروى البيت برواية أخرى:

لَمَّا أَنِّي خَبِرَ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعْتُ

سُورَ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالِ الْخُضْعُ

الشاهد في قوله: (تواضعت سور المدينة) حيث أنث الفعل «تواضعت» مع أن الفاعل مذكر

=

ومن كلامهم: ذهبت بعض أصابعه. فتأنيث الفاعل في هذه وأمثالها لما ذكر.  
وَأَعْلَمُ أَنْ مَا ذَكَرَ مِنْ ضَرَائِرِ الْأَشْعَارِ لَا يَخْتَصُّ جَوَازَهُ بِأَشْعَارِ الْمُتَقَدِّمِينَ دُونَ  
الْمُتَأَخِّرِينَ. نَصَّ عَلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ وَأَبُو الْفَتْحِ.

١٠٠٢ نحوية أشعارهم المروية  
هذا تمام الدرّة الألفيّة

١٠٠٣ نظمها يحيى بن مُعْطَى المغربي  
تذكّرة وجيزة للمُعَرَّبِ

١٠٠٤ وَفَقِيَ مراد المنتهى والانشأة  
في الخمس والتسعين والخمس المائة

١٠٠٥ والحمد لله به أعتصم  
ثم على نيّة أسلم

يقول: إن الإضطراب المتقدم ذكره المتنوع إلى الأنواع السبعة نحوية أى تجمعه  
أشعارهم المروية أى المنقولة المسندة إليهم كما مر، وتمام الشيء كما له انتهاءؤه. والدرّة:  
اللؤلؤة الفريدة التى لا نظير لها غالبا. الألفية: نسبة إلى الألف وهو عدد هذه  
الأرجوزة وقد مر في صدر الكتاب أنها في التحقيق ألفان وفي وصف الدرّة بالألفية  
تورية حسنة لمن يتأملها لأنه تخييل لقولهم درة نفيسة. ألفها: أى نظمها، أى ألفها

«سور» وهذا الشاهد أبعد شيئا ما عن المثال السابق. وذلك لأن السور وإن كان بعض المدينة  
فلا يسمى مدينة، كما تسمى بعض السنين سنة، ولكن الإتساع فيها متمكن، لأن معنى تواضعت  
المدينة وتواضع سور المدينة متقارب.

والمعنى: يصف الشاعر مقتل الصحابى مصعب بن الزبير ويقول: لما وافي خبره المدينة، مدينة  
رسول الله ﷺ تواضعت هي وجبالها وخشعت حزنا عليه. وقد استشهد به كل من: سيبويه  
٢٥٠/١، السمط ٩٢٢، اللسان (سور) ٥٢/٦، ٢٨٥/١١، ٤٤٢/٢، الأشباه والنظائر  
٨٠٨/٣، الخزنة ١٦٦/٢، مجاز القرآن ١٩٧/١، ١٦٣/٢، الكامل ٣٢٤/١، المقتضب ١٩٧/٤،  
٧٧/١٧، جامع الأحكام ٤٦٥/١، شرح القصائد السبع ص ٥١٢، المقتضب ١٩٧/٤،  
الجمهرة ٣٨٨/٢، أضداد ابن الأنبارى ٢٩٦، السيرافي ٣٢١/١٠، الخصائص ٤١٨/١،  
الصاحبى ٢٢٤، معاني القرآن ٣٧/٢، الأصول ٧٣١/٢، ديوانه ص ٩١٣.

في نظام وجمعها فيه، وحذف التنوين من معط لالتقاء الساكنين. والتذكرة ماتذكر به الشيء لئلا ينسى. والوجيزة: المختصرة الألفاظ الكثيرة المعاني. والمغرب: المبين لما في نفسه، المفصح عنه والوقف الملائم للمراد. والنشأة جمع ناشئ وهو القريب العهد بالشروع في العلم. ويوجد في بعض النسخ: الخمس مائة وهو قبيح لإضافة المعرفة إلى النكرة وذلك نادر في كلامهم لقولهم الثلاثة درهم والربع درهم. وفي بعضها الخمس المائة وهو الأصح.

وهذا ماتيسر من شرح الدرة الألفية والله أعلم بالصواب ومنه المبدأ وإليه المقاب والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله وصحبه الظاهرين والحمد لله رب العالمين.

نقلت جميع هذا الكتاب من نسخة بخط الشيخ الإمام العالم العلامة صدر الدين المالكي عفا الله تعالى عنه. وشاهدت بخطه على نسخته ماصورته: نقلت جميع هذا الكتاب وهو الكتاب المرسوم بالمباحث الخفية في حل مشكلات الدرة الألفية من نسخة عليها بخط المصنف رحمه الله عليه ماصورته فرغ من تأليفه العبد الفقير إلى رحمة الله تعالى عبد العزيز بن جمعه بن زيد الموصلي المالكي عفا الله عنه وعن والديه وعن جميع المسلمين. وأسأل الله الذي لا يخيب قاصده، ولا يضل مسترشده أن ينفع به في الدنيا والآخرة إنه ولي الخيرات واسع الجود والبركات، ومنه تطلب الحسنات وكان ذلك في السادس والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة تسعين وستة مائة من الهجرة النبوية، صلوات الله على صاحبها وسلامه — وبخطه أيضا ماصورته: قرأ على هذا الجزء والذي قبله الشيخ الإمام العابد الصالح المقرئ محمد بن عبد الله بن يحيى اليمنى نفع الله به الدنيا والآخرة قراءة بحث واتقان مع مباحث اتفقت في أثناء القراءة والبحث واطلاع على مافيه من المسائل. وذلك في مجالس آخرها ثامن شوال من سنة ثلاثة وتسعين وست مائة بمحروسة بغداد حماها الله تعالى عن الآفات. وكتب العبد الفقير إلى رحمة الله تعالى عبد العزيز بن جمعه ابن زيد الموصلي مؤلف هذا الشرح المذكور عفا الله عنه.



## خاتمة

فيما مر بنا من صفحات، جاءت الدراسة التي قمت بها في فصلين:

**الأول:** يدور حول ناظم الألفية يحيى بن معطى حيث تحدثت عن: أسمه ولقبه، والعصر الذى عاش فيه، حيث كان فقير الحال معدما، لا يملك قوت يومه حتى حضر إلى الشام فعمل مدرسا بالإضافة إلى عمله الرسمى، ثم تحدثت عن شيوخه وعن مؤلفاته العديدة التى لم يكتب لها الانتشار، وكذلك عن تلاميذه. وأفردت قسما خاصا للحديث عن آرائه النحوية، ومذهبه الذى كان يغلب عليه الاتجاه البصرى مع التدليل على ذلك. ثم تحدثت بعد ذلك عن أثر ألفية آبن معطى فى مؤلفات الآخرين، وخاصة فى ألفية آبن مالك. وقد أشرت إلى بعض المواقف التى قلد بها آبن مالك آبن معطى. وقد خرجت بنتيجة هامة وهى أن ابن معطى كان رائدا فى النظم النحوى المتكامل ثم جاء بعده من قلده كآبن مالك.

**وفى الفصل الثانى:** تحدثت عن الشارح عبد العزيز بن جمعه الموصلى، حيث تناولت حياته، والعصر الذى عاش فيه، ومؤلفاته، وشيوخه وتلاميذه. وحرصت على بيان آراء ابن جمعه النحوية، وعلى مذهبه البصرى، وقد دلت على ذلك. ثم وضحت منهجه فى شرح ألفيته وخلصت إلى أن آبن جمعه عالم نحوى بصرى، ولا يقل فى مستواه عن المبرد، والأخفش وآبن السراج وغيرهم.

أما القسم الثانى الذى خصص للتحقيق فقد أشتمل على مقدمة تحدثت فيها عن المنهج الذى آتبعته فى التحقيق ثم وصف للمخطوطات مع مقارنة بعضها ببعض الآخر، وقد حرصت على أن يخرج النص سليما خاليا من العيوب مع كثرة الأخطاء الإملائية والنحوية الموجودة فيه.

وقد آخترت النسخة الأصلية والتي رمزت لها بالحرف (ص) حيث كانت من أفضل النسخ من حيث تمامها وعدم النقص فيها، وخطها الجيد المقرؤ، وهى من أقدم النسخ التى وجدت، ويضاف إلى هذا أنه قد تم نقلها عن نسخة المؤلف الأصلية.

وقد قمت بعد ذلك بتخريج الآيات القرآنية وألحقتها بالسورة التى هى منها وأرقامها فى تلك السور. كذلك الشواهد النحوية التى بذلت جهدا كبيرا فى تخريجها وفى نسبتها إلى أصحابها. وقد خرجت كذلك الأحاديث النبوية الشريفة. ثم أعطيت لمحة عن الأعلام التى وردت اسماءهم فى النص.

- وأخيرا عملت فهرس لمضمون الكتاب وماشمله من:
- فهرس للشواهد الشعرية، ولأنصاف الآيات والأرجاز.
- فهرس للآيات القرآنية الكريمة.
- فهرس للأحاديث النبوية الشريفة.
- فهرس للأمثال والأقوال العربية.
- فهرس للأعلام.
- فهرس للأماكن.
- فهرس للموضوعات.

- وبعد هذا أستطيع القول أننى قد توصلت إلى مايلى:
- ١ — أن آبن معطى يعد الرائد الحقيقى فى نظم النحو بشكل متكامل.
  ٢. — أن ظروفه المادية، ومستواه الإجتماعى حدّت من أنتشار ألفيته وذيوخها.
  - ٣ — أن آبن مالك قد قلّد فى ألفيته آبن معطى، وأنه قد أخذ منه الكثير.
  - ٤ — أن آبن معطى لم يحالفه التوفيق عندما نظم الألفية على بحرین. «الرجز والسريع» وهو بهذا قد خالف كل ماأعتاد عليه العرب.

ه — أن آبن جمعه الموصلى عالم نحوى لا يقل فى مستواه عن غيره من كبار العلماء كالبريد وآبن السراج وغيرهما.

وبعد.. إنى لأرجو أن أكون قد قدمت بعملى هذا كتابا جديدا للمكتبة العربية وأزلت الستار عن شخص كان مجهولا لا يعرف عنه شيء إلا من قول آبن مالك: فائقة الفية آبن معطى.

فإن وفقت وهذا ماأرجوه فهو حسبى، وإن جانبنى التوفيق فأرجو أن يغفر الله لى تقصيرى.





## « فهارس الآيات القرآنية »

رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
(الفاتحة)		(البقرة)	
٧	٦٢٣	١٣٠	٤٨٦
٥	٦٧٥	١٥٢	٤٨٧
٥	٨٠٤	١٢٤	١٢٤
٧	٩٩٤	٢٦٠	٥١٤
٥	١٣٤٣	٧٨	٥١٦
٧	١٣٤٥	١٦٧	٥٢٠
		١٠١	٥٣٨
		١٣٨	٥٣٨
٦٨	١٨٥	٢٨	٥٥٥
٦٩	١٩٦	٩١	٥٦٧ ، ٥٦٦
١٩٨	٢٠٤	١٣٠	٥٨٠ ، ٥٦٣
١٩٨	٢٩٤	٢٦٥	٥٨٤
٢٤	٣١٨	٢٤٩	٥٩٤
١٩٥	٣١٨	٢٤٩	٥٩٩
١٩٧	٣٢١	٢١٩	٣٩٧
١٨٤	٣٣٨	٢٧٤	٧١٥
٢٣٣	٣٣٩	٢٣٢	٩٢٢ ، ٧٢١
٩٥	٣٣٩	٥٨٠	٧٧٦
١٥٠	٣٤٧		

رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
(البقرة)		(البقرة)	
٢١٣	٣٤٨	١٥٨	٧٧٧
٤٢	٣٥١	١٣٥	٧٨٣
٢٤	٣٦٢	٣٥	٧٩٣
٢٣٧	٣٧٢	٢١٧	٨١٠
١٨٧	٣٨٧	٢٢١	٨١٩
١٩٥	٣٩٧	٢١٦	٩٠١
١٨٤	٤٤٩	٢٤٦	٩٠١
٦١	٤٦٣	٧١	٩٠٥ ، ٩٠٤
٢٧٥	٤٨٣	٢٤٨	٩٣٣
٢٢٨	١٠٩٨	٢٧١	٩٧٠
٢٦٠	١٠٤١	٢٥١	١٠٠٩
١٠٠	١١٣٩	١٩٦	١١٠٠
١٤٤	١١٣٣	١٠٦	٧١١
٢٨	١١٥٤	٨٥	١٠٤١
١٢	١١٤٦	٢٠	١٣٧٨
٢٨٥	١١٨٦	٣٧	١٣٧٨
١٢٦	١٢٨١	(آل عمران)	
٢٢٢	١٢٩٨	١٥٩	٢١٧
٢٨٦	١٣٠٥	١٣٩	٢٨٨
٨٢	١٣٦٤	١٤٤	٣٣٠
٢٥٥	١٣٧٤	١٧٩	٣٤٧
٢٨٤	١٣٧٨	١٢٨	٣٥٣
٢١٣	١٣٧٨	١٤٢	٣٥٢

رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
(آل عمران)		(آل عمران)	
١٢٣٢	١٤	٣٧٢	١٨٦
١٣٠٦	١٠٦	٣٨٧	٥٢
١٣١٢	١	٤٣٦	١٨٦
١٣٧٤	٨٥	٤٧٠	١٢٣
١٣٧٧	٤١	٥١٧	١٨٠
(النساء)		٥٣٦	٩٥
٢٢٤	١	٩٩	٧٨
٢٢٣	١٧٦	٦٢٠	١١٦
٢٤٥	١٠١	٦٥٧	١٨٠
٢٥٠	١٢	٧١٣	١٠٦
٢٥٩	٨٦	٧٣٥	١٨٥
٢٧١	١٦٠	٧٧٦	٤٣
٢٩٣	٧١	٨٠٨	٩٧
٣١٩	١٧٦	٨١٩	١٥٧
٣٢٩ ، ٣٢٧	٧٨	٨٢٢	١٨٥
٣٣٣	١٩	٨٦٨	٢٩
٣٣٤	٧٨	٨٦٩	١٧٩
٣٤٤	٥٣	١٠٨٣	٢٦
٣٥٠	٥٣	١١٤٩	٧
٣٤٩	٧٣	١١٥٥	١٥٤
٣٨٤	٢	١١٩٢	١١٩
٣٩٥	١٦٠	١١٩٣	١٥٦
٣٩٦	٧٩	١١٩٣	١٩١

رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
(النساء)		(النساء)	
١٦٦	٣٩٦	٧٦	٩٥٩
١٧١	٤٠٧	١٦٦	٩٥٩
٣	٤٥٠	١٤٨	١٠١١
١٧١	٤٩٧	٢٣	١٠٣٠
١٢٥	٥٠٥	٢٤	١٠٣٠
١٦٤	٥٢٦	٨٣	١١٤٦
٧٨	٥٤٤	١٦٢	١١٤٩
٤٣	٥٥٧	١٦٤	١٣٠٠
٩٠	٥٥٨	٢٣	١٣٢٧
٧٩	٥٦٧	(المائدة)	
١٦٠	٥٨٤	٣	١٧٧
١٥٧	٦٠٢	١١٩	٢٠٧
١٧٦	٦٥٢	١	٢٨٩
١٧٦	٦٥٥	٩٥	٣٣٢
٣	٧٢١	٦	٣٣٣
٣٤	٧٢٥	٣٣	٣٨٦
٧٥	٧٤٨	٦	٣٨٧
١	٧٩٧	٦	٣٩٨
٨٧	٨٠٧	١٩	٣٩٨
١٧٦	٨٥٠	٧١	٨٦٤ ، ٥١١
٩٦	٨٦٤	٣٢	٥٨٤
٩٦	٨٧٨	١١٩	٦٥٩
٩٦	٤٧٧	١١٧	٦٦٩

رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
(المائدة)	(الأنعام)		
١	٧٣٣	١٥٨	٤٩٠
١٠٩٥	٧٣٤	١	٥١٤
١١٩	٧٤٠	٢٢	٥١٦
١٥٠	٤٧٦	١٣٩	٥٦٢
٣٨	٨٥٣	١٦١	٥٣٦
٥٢	٩٠٠	١٢٦	٥٦٦
٧١	٩٢٣	١٥٨	٦٤٧
٦٩	٩٥٥	٨٠	٦٧٩
١٠٥	١٠٣٢ ، ١٠٢٨	١٥٤	٥٨٦
٧٣	١١١١	١٤٣	٧٢٤
١١٧	١١٥٨	١٩	٧٩٦
٦	١١٧٤	٩٩	٨٠٢
٤٥	١١٧٥	١٢	٨٠٧
٤٨	١٢٩٨	٩٦	٩٨٢
١٠٥	١٢٩٨	١٥٠	١٠١٨
٦١	١٣٧٥	١٢٣	١١٩٢
(الأنعام)		٤٨	٥٩٨
١٢٢	١٨٣	١٤٨	٧٩٣
١٥٠	٣٩	(الاعراف)	
٩١	٣٣٦	١٣٨	١٨٥
٢٧	٣٥٢	١٣٢	٣٢٢
١٥١	٣٨٦	١٨٧	٣٢٥
١٠٩	٤٢٠	١٨٦	٣٣٤

رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
(الأعراف)		(الأعراف)	
١١٤٢	١٨٥	٣٣٥	١٨٦
١١٥٦	١٥٥	١٣٧٥ ، ٣٣٩	١٤٣
١١٢٤	٥٦	٣٤٩	٥٣
١٣٥٠	٢٠	٤٥٦	٤١
١٢٣١	١٦٩	٤٦٢	٦٥
(الأنفال)		٤٨٣	١٥٦
٣٤٧	٣٣	٤٨٨	٧٩
٣٦٩	٥٧	٥٠١	١٥٥
٣٦٩	٥٨	٧٤١	٤
٨٤٥	٦٨	٧٧٦	١٦١
٨٦٩	٣٣	٧٩٣	١٩
٩١٦	٦	٨٣٢	٨
١٠٨٢	٣٢	٨٦٨	١٣٧
(التوبة)		٨٧٧	٨٢
٣١٩	٦	٩٠٦	٢٢
٣٣٣	٢٨	٩١٨	١٠٢
٣٨٤	١٠٨	١١٠٢	١٦٠
٣٩٨	١٢٧	١١١٨	٤
٤٢٣	٦٢	١١٤٢	١٨٥
٤٧٠	٢٥	١٣٦٥	١٤٢
٤٨٥	٣٠	١١٣١	٤٤
٥٢٠	٩٤	١١٣١	١٧٢
٥٦٧	٢٥	١١٤٣	١٧٦

رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
(التوبة)		(يونس)	
٦٩	٦٩٢	٦٨	١١٤١
٦	٨٥٠، ٨١٦، ٨١٥	١٠٥	١١٤٢
٣	٩٥٣	٩٨	١١٥١
٤٠	١١١١	١٠	١١٥٧
٤٠	١١١٢	(هود)	
١٨	١٣٠٢	١٥	٣٣٠
٤٢	١٣١٢	٢٥	٤٣١
(يونس)		٧٢	٥٥٣
٧٨	٤٧	٤٤	٦١٩
٢٢	٢٩٢	٧٨	٦٦٨
٥٨	٣١١	٢٨	٦٧١
٨٩	٣٧٢	٢٨	٦٧٧
٢٧	٣٩٨	١٠٨	٨٣٣
٧١	٥٨٦	١٠٧	٨٥٩
٩٨	٦٠٤	٨	٨٦٢
٢٢	٦٧٢	٨	٨٨٥
٤٦	٧٧٩	١١١	٩١٨، ٩١٤
٢٤	٩٢٤	١٠٧	٩٨١
١٠	٩٢٧	١٧	١١٣٩
٥٣	١١٣٠ ، ١١٢٩	٨٠	١١٤٥
٥١	١١٣٩	٨	١١٤٦
٥٩	١١٣٨	١٠٣	١١٤٩
٦٨	١١٣٨	١٠٦	١١٤٩

رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
(هود)	(يوسف)		
١٠٨	١١٤٩	٨٥	٤٣٥
٧٧	١١٥٢	٨٥	٤٣٦
٥٨	١١٥٢	٩٩	٤٦٣
١٨	١٢٩٤	٣٠	٤٨٥
٤١	١٢٩١، ١٢٧٦	٤٣	٤٨٨
٩٥	١٢٩٣	١٦	٥٥٨
٤٢	١٣٧٨	٢٠	٦٩٩
(يوسف)		٨٢	٧٤١
٧٨	٢٥٠	١٨	٨٤٤
٢١	٢٥٩	٨٣	٨٤٤
٤	٣٠٤	٢٧	٨٦٣
٣	٣١٢	٨٥	٨٧٤
١٠٩	٣١٧	٣١	٨٩٠
٩٠	٣٢١	٧	٨٩٠
٧٧	٣٣٣	٥١	٩١٣
٨٠	٣٣٩	٢٩	١٠٤١
٣٢	٣٦٨	٨٤	١٠٤٧
٤١، ٣٩	٣٧٢	٤	١١٠٣
٣٢	١٣٢	٤٣	١١١٤
٣٣	٣٧٥	٩٦	١١٤٢
٤٣	٣٩٣	٣١	١٣١١
٨٥	٤٢٣	٧٦	١٣٥٤
٣٢	٤٣٢	٧	١٣٦٤



رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
(يوسف)		(الحجر)	
١٠	١٣٩٧	٤٣	٧٥٩
١٩	٥٦٧	٣٠	٧٦٠
٣	١٣٦٥	٢	١٣٣٥
(الرعد)		٧٧	٩١٣
٧	٢٦٣	٥٢	١١٩٢
٣٤	٢٦٣	(النحل)	
٩	٢٦٣	٩٧، ٩٦	٤٦٥
١١	٣٨٦	٨٨	٥٣٨
٤٣	٣٩٦	٩١	٧٥٥
٣٨	٤٣١	١٩	٥٦٧
١٦	٧٨٩	٥٢	٧١٤
٤٣	٧٩٦	٤٠	٨٣٣
(إبراهيم)		٥٨	٨٧٠
٩	٤١٨	١٦	٩١٣
٥	٤٤٣	٣٠	٩٦٨
٣١	٩٤٨	٩٤	١٢٢٨
٧	١٣٧٧	٥٢	١٣٣٧
(الحجر)		(الإسراء)	
٢٣	٦٦٣	١١٠	٣٢٢
٩١	٣٠٣	٩٦	٣٩٦
٢	٤٠٧	٧٦	٣٤٤
٩٤	٦١٥	٣٦	٦٢٥
٥٤	٦٧٩	١٣	٦٢٩

رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
(الإسراء)		(الكهف)	
١١٠	٨١٧	١٠٣	١٠٠١
٧٩	٩٠١	٥٠	١٠٤٦
٧٣	٩١٨	٢٢	١٠٩٤
٦١	١٠٤٦	٢٥	١١٠٦
١٠٠	١١٤٣	٣٨	١١٥٧
٦٣	١٣٧٨	١٨	١١٩١
(الكهف)		١٣٠	١١٩٢
١٠٣	٢٨٦	٦	١٢٩٣
١٣	٣١٢	٩٧	١٣٢٦
٦٠	٣٣٩	٦٠	١٣٧٤
١٢	٥٠٨	٢٤	١٣٧٧
٣٦	٥١٠	(مريم)	
٢٢	٥٩١	٣٨	١٨١
٥٦	٥٩٨	٢٦	٣٦٩
٩٦	٦٥٥، ٦٥٢	٥	٢٢٤
٣٩	٦٦٩	٦٤	٣٠٥
٧٦	٦٨٠	٩٠	٣١٢
٣٣	٧٦١	٥	٣٣٥
٣٨	٩١٢	٥	٣٣٦
١١٠	٩١٥	٢٦	٣٧٢
٥٠	٩٦٠	٧١	٤١٧
١٨	٩٨٠	٤	٥٧٦
١٨	٩٨٢	٩٥	٦٢٩

رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
(مريم)		(الأنبياء)	
٦٩	٦٩٨	٢٣	٢١١
١٣٥	٧٨٣	٥٧	٣٦٨
٦٠	٨٠٣	٧٧	٣٨٦
٣١	٨٥٩	٥٧	٤٢٣
٢٩	٨٦٩	٣	٤٨١
٧٥	٩٥٩	٥١	٥١٤
٢٤	١٣٦٧	٨٨	٦٢٠
	(طه)	٩٢	٩٢٧
١٠	٢٦٥	٢٢	١١٤٥٠٥٩٥
١١٢	٣٣٤	٩٣	١٣٠٤
٦١	٣٤٩	٢٣	١٣٣٠
٨١	٣٤٩		
٧١	٤١٨٠٤١٧	(الحج)	
١١٣	٥٦٦	٢٩	٣١٨
١٧	٦٩٥	٤٦	٣١٧
٦٣	٧١٨	٣٠	٣٨٦
٦٧	٨٤٣	٤٦	٦٤٩
١٢١	٩٠٦	٣٢	٧٤٢
٨٩	٩٢٣	٣٥	٩٨٥
٢٢	١٢٢٧	٤٥	١١٢٧
١٠٨	١٣٧١	١٠	١٢٢٧
٣٢	١٣٧٥	٢	١٢٤٦
١١٩٠١١٨	٩٢٧	٣٦	١٣٧٥

رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
(المؤمنون)		(الفرقان)	
٤٠	٤١٤	٥٩	٣٩٥
٢٠	٣٩٤	٥٨	٤١٦
٢٨	٤١٥	٤١	٧٨٦، ٤٩١
١٧	٤٣١	٦٠	٦٨٧
٣٧	٧٧٦	٦٨	٨١١
١٤	٧٧٩	٧٤	١١٩٥
٣٦	١١٥٨	٥٤	١٣٧٥
٥٣	١١٩١	(الشعراء)	
٤٤	١٢٤٢	١١٩	٢٩٢
٢٠	١٢٤٤	٨٢	٣٣٨
(النور)		١٤	٤١٧
٥٨	٣٠١، ٣٠٠	١٠٥	٤٨٥
٤	٥٢٧	١٧٦	٤٨٥
٤	٥٣١	١١١	٥٥٨
٤٠	٩٠٥، ٩٠٤	١٩٧	٦٥٠
٦٤	١١٣٣	٧٢	٦٧٢
٣٩	١١٧٩	١٦٥	٧٨٧
٤٠	١٢٢٧	١٦٦	٧٨٧
٤٥	١٣٧٥	١٧٠	٧٩٥
٦٢	١٣٧٦	١٨٦	٩١٨
(الفرقان)		٨٢	٩٢٣
١٣	٣١٠	(النمل)	
٧	٣٤٩	٧٢	٣٩٣

رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
(النمل)		(العنكبوت)	
٧٢	٤٨٨	١٢	٣١٨
٧٢	٦١٢	١٤	٥٩٣
١٨	٦٧٢	٥٢	٧٩٦
٣٠	٨٣١	٢٥	٩١٧
٨	٩٢٢	٣٣	١١٤٢
(القصص)		٣١	١١٥٢
٢٣	٣١٢	٦٤	١٢٣١
٨٨	٣١٨	(الروم)	
٨	٣٦٦	٩	٣١٧
٨	٣٩٢	٣٦	٣٣٤
٧١	٣٩٨	٥٨	٣٧١
٨١	٤٢١	٤	٥٤٦، ٥٤٧
٥٨	٤٨٦	٣٢، ٣١	٨٠٢
٢٢	٥٤٣	٤٧	٨٦٢
٣٨	٦٧٩	١٧	٨٧١
٨٢	٩٢١	(لقمان)	
٧٦	٩٢٩	١٤	٤١٨
٧٧	١٢٣١	٧٢	٩٢٧
٨٣	١٢٣١	٢٧	١١٤٥
٨٨	١٢٤٧	(الأحزاب)	
٧٦	١٣٩١	٣٥	٢٩٣
(العنكبوت)		١٠	٥١٠
٣٦	١٧٤	٤٩	٥٢٦

رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
(الأحزاب)		(فاطر)	
٧	٧٩٦	١٢	٧٤٢
٢١	٨٠٩	٢٧	٧٤٨
٥٦	٩٢٨	١٤	١٠١٠
١٨	١٠١٨	١٠	١١٢٦
١٩	١١٨٦	(يس)	
١٩	١١٩٦	٣٩	٢٢٣
(سبأ)		٦٠	٣١٧
٣١	٣٧٨	٣٢	٩١٨ ، ٩١٥
١١	٣٩٩	٣١	٩٢٧
٣٣	٥٤٨	٣٨	١٢٣٦
٢٨	٥٦٣	(الصفات)	
٢٤	٣٢٨	١٠٣	٣٩٤
٣٣	٧٣١	١٣٧	٣٩٥
٤٨	٩٥٤	١٣٨	٣٩٥
٢٣	١٠١١	٤٠١	٤٣١
١٠	١٠٥٥	٦٩	٥٠٤
٢٢	١٣١١	١٤٧	٧٨١
٩	١٣٧٨	١٤٣	٨٤٠
(فاطر)		١٧٢	٩١٣
٣١	٣١٧	١٤٣	٩٢٦
٤٤	٣١٧	٧٥	٩٦٨
٢	٣٢١	١٠٥	١١٥٧
٣٦	٣٤٩	٤٥	١٢٣٣

رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
(الصفافات)		(غافر)	
١٥٣	١٣١١	٢١	٣١٧
( ص )		٢٨	٧٥٠
٤٧	٢٨٨	٨٤	١١٥٢
٥٢	٤٤٨	١٦	١٠١١
٣٢، ٣١	٦٦٠	(فصلت)	
٧٣	٧٦٠	١١	٣٠٤
٣	٨٩٥	٣	٥٦٧
٢٤	١٠١٠	٣٠	٧١٥
٦	١١٥٧	٥٤	٩٢٩
(الزمر)		(الشورى)	
٦٧	٥٦٢	٢٢	٣٠٠
١٢	٣٤٧	١١	٣٩٠
٥٣	٣٩٩	٢٥	٤١٥
٦٠	٥٥٧	٧	٥٦٧
٥٣	٦٦٩	٥٢	٨٠٥
٣٨	٧٣٥	(الزخرف)	
٤٦	١٠٨٣	٧٧	٣٣٩
٣٠	١١٩٧	٦٠	٣٨٦
٢١	١٢٤٢	١٩	٥١٤
٥٦	١٣٧٧	٣٢	٧٤٢
٢٨	٥٦٦	٦٨	١٠٤٦
(غافر)		(الدخان)	
٢٨	١٨٧	٤	٥٦٤

رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
(الجاثية)		(الحجرات)	
٢٥	٥٩٨	١٤	٤٨٥
١٤	٦٢٠	( ق )	
٢١	٨٤٢	١٨	١٩١
(الأحقاف)		١٧	٤٢٩
١١	٣٩٣	١٦	٤٣١
١٢	٥٦٧	١٧	٥٥١
٢٤	٦٣٠	٣٧	٨٦٩
٢٦	١١٤٠	٤٣	٨٧٢
(محمد)		٨	١٣٠٠
٣٥	٢٨٨	(الذاريات)	
٤	٥٣٧	٢٣	٢٣٧
٤	١٠٠٨	٤٨	٢٨٦
٤	١٠١٨	٢٣	٧٤٠
٣٥	١١٩٢	٤٨	٩٧٣
(الفتح)		(الطور)	
١١	٢٩٩	٣٨	٤١٨
٢	٣٤٧	(النجم)	
٢٩	٥٣٨	٣	٤١٥
١٦	٣٥٣	٣٩	٩٢٢، ٨٨٤
٢٧	٥٦٥	٢٦	١١٢٥
١٢	٥١٦	٦١	١٢٩٣
٢٩	١٣٧٥	(القمر)	
		٥٠	٥٩٨



رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
(القمر)		(الحشر)	
٢٣	١١٩٥	١٤	١١٨٦
٣٨	٥٤٢	(المتحنة)	
١٢	٥٧٦	٩	٤٠٧
٣٩	١١٦٧	٩	٩١٦
(الرحمن)		(الصف)	
٤٨	٢٥٦	١٤	٣٨٦
٤٣	١٢٣٢	٨	٧٣٥،٤٨٨
٦٤	١٣٠٦	(الجمعة)	
(الواقعة)		٥	٩٧٣
٨٩	٨٣٢	(المنافقون)	
٧٠	١١٤٥	١٠	٣٣٥
٥٥	١٢٩٦	١٠	٣٤٩
٢	١٢٩٩	١	٩٢٨
(الحديد)		٤	١١٨٤
٤	٨٦٠	(التغابن)	
(المجادلة)		٧	٥١٣
١١	١٨٣	(الطلاق)	
٢	٢٩٣	٨	١١٢٧
٢	٦٦٦	(التحریم)	
٢	٨٩٠	٤	٢٧١
٧	١١١٢	٤	٢٨٤
(الحشر)		١٠	٤٦٢
٢٣	٧٤٦	٣	٥٢٠

رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
(التحریم)		(المعارج)	
٤	٩٩٩	١٦،١٥	١٢٣٥
٦	١١٩٦	٣	١٣٧٥
(الملک)		(نوح)	
٤	٢٧٠	١٣	١٧٤
٤	٥٣٣	١٧	٥٢٨
٢٠	١١٤٠	٢٣	٧٢٨
(القلم)		(الجن)	
٩	٣٥٤	١٣	٣٣٢
١٣	٤١٣	٤	٨٦٨
٥١	٩١٨	١٩	٩٠٤،٩٠٣
١	١١٤٦	٢٣	٩٣٠
(الحاقة)		١٦	١١٤٢
١٣	٦٢٣،٥٢٧	(المزمل)	
١	٦٤٦	٢٠	٥١٣
١٩	٦٥٢	٨	٥٢٨
١٩	٦٥٥	٢٠	٦٦٩
١٣	٧٤٦	١٦	٧٢٧
٤٧	٨٨٩	٢٠	٩٢٢
٧	١١٠٠	٢	١٣١١
١٢	١٢٢٦	(المدثر)	
٢١	١٢٥٠	٤٩	٥٥٣
(المعارج)		٣٢	١١٣٤
١١	٢٣٦	٢٩،٢٧	١٢٣٢
٧	٥١٢		

رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
(القيامة)		(عبس)	
١٥	٤٣٣	٤	٧٢٨
٣١	٤٣٥	٢	١١٤٣
٤٠	١١٤٧	٤٣، ١٦	١١٩٤
٢٩	١٢٢٨	(التكوير)	
(الإنسان)			
١٤	٣٩٩	١	٤٨٣
٢٤	٧٨٢	٢٤	٥١١
٣١	٨٥٤	٧	١٣٦٧
١	١١٤٠	(الانفطار)	
١٠	١١٦٨	١	٤٨٣
٢١	١١٩٨	(المطففين)	
٦	١٢٣٠	٢٨	٣٩٥
(المرسلات)		٣	٤٨٨
٣٦	٣٥٤	١	٥٣٣
١١	١٣١٩	(الانشقاق)	
(النبأ)		١	٨١٥
٣٢	٨٠٤	١	١١٣٦
٢٨	١٣٠١	(البروج)	
(النازعات)		١٠	٧١٥
٤٢	٣٢٥	٥	٨١٠
٤٠	٧٢٨	١٦	٩٨١
٢٧	١٢٣٦	(الطارق)	
٣٠	١٢٣٦	٨	٩١٣
		٤	٩١٨

رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
(الطارق)		(الضحى)	
٤	١١٤١	٢	٧٩٨
٤	١١٥٢	١٠	١١٥٠
(الغاشية)		٦	١١٥٦
١٢	١٢٣٠	(الشرح)	
(الفجر)		١	٣١٥
٢٩	٤١٨	٦	٤١٣
٢١	٥٢٦	(العلق)	
١٦، ١٥	١١٣٤	٧	٥١٧
(البلد)		١٦	٨٠٥
٦	٤٤٥	٦	١١٣٤
٢١	٥٣٧	١٩	١١٣٥
٧، ٥	٩٢٢	(القدر)	
١٤	١٠٠٩	٥	٣٨٠
١	١٢٣١	٢	٥٠٤
(الشمس)		٥	١١٤٨
٩، ١	٤٣٢	(البينة)	
١	١٢٣٦	١	١٣١١
(الليل)		(الزلزلة)	
٥	٥٠٣، ٤٩٢	٥	١٨٥
١٩	٦١٦	٧	٣٢١
١٢	٩٣٤	(القارعة)	
١	١١٣٧	٩	١٣٧٤

رقم الآية	الصفحة	رقم الآية	الصفحة
٨	٤٣٦	٤	١٠٨٥
	(التكاثر)		(المسد)
١	٩٢٩	١	٦٤٨
	(العصر)		(الإخلاص)
١	٥٤٢	١	٨٤٢
	(الهمزة)		٨٨١
١	٣٩٣	١	١١٠١
	(قريش)		١٣٥٥
١	٤٦٦	١	
	(المسد)		(الفلق)
٤	٧٦٦	١	١٢٩١



## فهارس الأحاديث النبوية الشريفة

١٨٣	فضل العالم على العابد فضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب
٢٢٢	البكر تستأمر، والشيب تعرب عن نفسها
٢٩٧	ليس في الخضروات صدقة
٣٩٤	صوموا لرؤياه وأفطروا لرؤياه
٤٨٧	لا يشكر الله من لا يشكر الناس
٥١٤	الزعيم غارم
٥٦٤	جاء على فرس له سابقا
٧٣٥، ٧٧٠	ليس فيما دون خمس ذود صدقة
٨٠٦	لا ولكن أنحرها إياها
١٠٠٤	ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة
١٠١٩	إذا ذكر الصالحون فحيها بعمر
١٠٣١	يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج
١١٧٥	وتهلك الوعول وتظهر التحوت
١١٩٧	المؤمنون هينون لينون
١٣١٠، ١٢١٠	العينان وكاء السه
١٢٢٧	خلقت المرأة من ضلع عوجاء
١٢٣٠	في كل ذي كبء حرى أجر
١٢٣٢	ليس فيها دون خمس ذود صدقة
١٢٣٢	الخييل معقود في نواصيها الخير
١٣٦٠	ليس من أمبر أمصيام في أمسفر





## فهرس الأمثال والأقوال العربية

٨١٥،٢٠٣	تسمع بالمعیدی خیر من أن تراه
٢٥٧	مكره أخاك لا بطل
٢٧٢	سنة العمرین
٣٢٧	أینما أذهب الق سعدة
٤٩٥	أهلك واللیل، شأنك والحج
٤٩٦	كليهما وتما
٥١٦	من یسمع یخل
٥٣٦	مواعید عرقوب
٥٣٦	غضب الخیل علی اللحم
٥٦٠،٤٠٢	شتی تؤوب الحلبة
٥٦٩	نسیج وحده
٥٦٩	ججیش وحده
٥٧٠	عییر وحده
٥٩٧	جحر ضب خرب
٦٠٤	عتابك السیف
٦٥٤	هذا جحر ضب خرب
٦٧٤	إذا بلغ الرجل الستین فإياه وایا الشواب
٧١١	ماكل سوداء تمر، ولا بیضاء شحمه
٧٤١	تحت رأس سراج، وعلى أبيه درع
٤٦٩	كجالب التمر إلى هجر

٧٣١	فلان ثبت الغدر
٧٨٨	إنها لأبل أم شاء
٨٢٤	شرأهر ذاناب
٨٢٦	هذا بسر أطيب منه رطباً
٨٢٨	راكب الناقة طليحان
٨٣١	الذى يطير فيغضب زيد الذباب
٨٤٢	تميمى أنا ومشنوء من يشنؤك
٨٤٣	فى بيته يؤتى الحكم
٨٥٨	أرهب شفرته حتى قعدت كأنها حربة
٨٩٩	عسى الغوير أبؤسا
٩١٩	أن تزينك لنفسك، أن تشينك لهيه
٩٨٩	أما العسل فأنا شراب
٩٩١	إنه لمنحار بوائكها
١٠٤٥	أفتد مخنوق
١٠٤٥	أصبح ليل
١٠٤٥	أطرق كرا
١٠٧٧	ياشا أدجنى
١١٣٢	إن الكذوب قد يصدق، وإن الجواد قد يعثر
١١٦١	سرعان ذا إهالة
١١٦١	وشكان ذا خروجاً

## أسماء الأماكن

أبانيــــن	٦٣٨،٦٣٥،٣٠٤.
البحريــــن	٦٣٨.
بعلــــبك	٦٤١.
بغــــداد	٣٨٥،٤٦٨.
بــــدر	٤٤٥،٤٧٠.
الــــبصرة	٣٨٤،٣٨٥،٤٧٢،٤٧١.
توضــــح	٤٧٢.
حنيــــن	٤٧٠.
حضر موت	٤٦٠،٦٤١.
حلب	٤٥١.
جور	٤٤٠،٤٧٣.
خراسان	٤٦٨.
دابــــق	٤٦٩.
دمشق	٤٦٨.
رامهرمــــز	٤٦٠.
سجســــتان	٢٨٥.
عرفــــات	٢٩٤،٦٣٨.
عُــــمان	٤٦٨،٣٨٤.
غــــزة	٤٧٢.
فلــــج	١٩٤.

١٢٦٦ .	قنسرین
٦٣٥ ، ٤٩٣ ، ٤٧٢ .	مكة
٤٧٢ .	الموصل
٤٧١ .	الكوفة
٤٦٩ .	هجر
٤٦٨ .	نجران
٢٩٠ ، ١٢٦٦ .	نصيبين
٤٧٠ .	واسط
٤٧٢ .	يثرب
١٢٦٦ .	يرين

## «فهرس الأعلام

٤٩٦ .	— ابن أبى أسحاق
٨٦١ .	— ابن الأنبارى
١٠٣١ ، ٨٣٦ ، ٧٧٦ ، ٤٨٤ ، ٤٤١ ، ٢٤٩ .	— ابن بابشاذ
٩٥٩ ، ٩٤٥ .	— ابن برهان
٧٦٩ ، ٧١٥ ، ٥٦٧ ، ٤٥٧ ، ٢٢٥ ، ١٩٣ .	— ابن الحاجب
١١٩٩ ، ٩٥٣ .	
٤٩١ ، ٣١٠ ، ٢٤٤ ، ٢٤٠ ، ٢٣٤ ، ٢١١ .	— ابن جنى
٧٨٧ ، ٧٦٩ ، ٥٨٦ .	
٨٣٦ ، ٣٨٤ .	— ابن درستويه
٩٦١ ، ٧٧٩ ، ٣٤٧ ، ٣٠٩ .	— ابن الدهان
٧٠٠ ، ٦٨٧ ، ٦٣٣ ، ٥٢٩ ، ٢٣٨ ، ٢١٦ .	— ابن السراج
١٠٣٨ ، ٨٩٩ ، ٨٦٥ ، ٨٣١ ، ٧٣٦ .	
١١٧٠ ، ١١٣٠ .	
١٠٠٥ .	— أبو نواس
٥٩٧ ، ٣٠١ .	— ابن عامر
٨٥٢ .	— ابن عباس
١٢٢٧ .	— ابن قتيبة
٧١٨ ، ٢٦٣ .	— ابن كثير
٨٦١ ، ٨٤١ ، ٨٤٠ ، ٣٩٨ ، ٢٨٦ ، ٢٨٥ .	— ابن كيسان
٨٥٢ .	— أبو الأسود الدؤلى

٥٢٤.	— أبو اسعيد
٦١١، ٤٥٦.	— أبو زيد
٩٩١.	— أبو طالب
١٠٥٤.	— أبو عمرو الشيباني
١٧٩، ٢٥٣، ٣٦٩، ٤٠٧، ٤٣٣، ٤٤١،	— أبو على
٤٤٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٨٩، ٥٠٩، ٥٦٩،	
٦٤٥، ٦٦٢، ٦٧٣، ٦٩٨، ٧٢٧، ٧٣٦،	
٧٧١، ٧٧٤، ٧٨٧، ٨٠١، ٨١٧، ٨٢٩،	
٨٣١، ٨٣٢، ٨٦٥، ٨٨٤، ٩١٩، ٩٣٦،	
١٠٠٧، ١٠٢٢، ١٠٣٤، ١٠٤٠.	
٦١١، ٢٦٥.	— أبو عمرو
١٠٤٧، ٤٢٧.	— أبو النجم
٦٤٠، ٦٠٤.	— أبو ذؤيب
١٣٤٥.	— أيوب السختياني
١٨٢، ٢٥٢، ٢٥٩، ٢٧٦، ٣٣١، ٣٤٠،	— الأخفش
٣٤١، ٣٦١، ٣٧٩، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٢٣،	
٤٢٥، ٤٤٢، ٤٥٩، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦،	
٤٩١، ٥١٩، ٥٣١، ٥٦٢، ٥٦٤، ٥٦٥،	
٥٨٧، ٦٠٠، ٦١٣، ٦٤٧، ٦٧١، ٦٧٣،	
٦٨٧، ٦٩٨، ٧١٢، ٧١٥، ٧٥٤، ٨٠١،	
٨٠٦، ٨٣٥، ٨٤٢، ٨٥٠، ٨٧١، ٨٩٥،	
٩٠٢، ٩٢٧، ٩٣٨، ٩٥٨، ٩٦١، ٩٨٢،	
٩٨٣، ١٠٢١، ١٠٤٩، ١٠٥٥، ١١١٣،	
١١٥٢، ١١٦٩، ١٢٩٤، ١٢٠٥، ١٢٦١،	
١٣٤٢، ١٣١٨.	
٨٢٠، ٦٤٥، ٦٤٢.	— تأبط شرا

١٠٥٨ ، ٧٧٦ .	ثعلب —
٩٤٦ .	الثمانيني —
٤٦٥ ، ٤٦٤ ، ٤٥٠ ، ٣٤٦ ، ٢٥٣ ، ٢٣٧ ،	الجرمي —
٥١٦ ، ٩٦٠ ، ١٠٥٤ ، ١٢٦٩ .	
٢٠٠ ، ٤٤٢ ، ٣٣٨ ، ٧٣٦ ، ٧٦٩ ، ٩٥٣ ،	الجزولي —
١١٢٩ .	
٧١٩ ، ٩٥١ ، ٩٧٠ ، ١١٢٧ ، ١٣٩٧ .	جرير —
٣٤٠ ، ٦٩٦ .	جميل —
٤٧٣ .	الحسن بن يسار —
١٨٧ .	الحريري —
٣٠٢ .	حفص —
١٢٧٩ .	حمزه —
٧٦٧ .	الخرنق —
١٧٧ ، ٢٠٢ ، ٦٤٢ ، ٢٦٥ ، ٣٢٢ ، ٣٣٥ ،	الخليل —
٣٣٩ ، ٣٤١ ، ٣٧٩ ، ٤٢٤ ، ٤٨٦ ، ٤٩٧ ،	
٥٣١ ، ٦٧٠ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٩٨ ، ٧٢٣ ،	
٧٤١ ، ٩٥٨ ، ٩٨٨ ، ١٠٥٤ ، ١١١٨ ،	
١٢١٦ ، ١٢٥٨ ، ١٣٢٧ ، ١٣٤٢ .	
٢٠٨ ، ٢٣٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٩٤ ، ١١٠٩ .	ذو الرمة —
٢٥٢ ، ٦١٤ ، ٨٢٦ .	الربعي —
٤٨٠ ، ٤٨٩ ، ٦٩٨ ، ٧٧٩ ، ٨٢٦ ، ٩٣٨ ،	الرماني —
١٠٤١ .	
٤١١ ، ١٠٥٢ ، ١٣٦٠ .	رؤية —
٨٩٩ .	الزباء —
٨٥٧ ، ١١٤٩ .	الزجاجي —
— ١٤٣٥ —	

٢٣٣ ، ٢٥٩ ، ٢٧١ ، ٣٦٩ ، ٣٨٣ ، ٤٥٦ ،  
٥٦٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨٢ ، ٥٨٧ ، ٦٦٣ ، ٧٢٧ ،  
٧٧٤ ، ٧٧٨ ، ٩١٣ ، ٩٣٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٢ ،  
١١٣٤ ، ١٢٥٨ ، ١٣٠٩ .

— الزجاج

٨٢٠ .

— الزرقاء

٨٢٥ ، ٣٠٥ .

— زهير

١٩٣ ، ٢٩٩ ، ٣٧٧ ، ٤١٨ ، ٥٥٧ ، ٥٦٧ ،  
٧٦٩ ، ٨٠٥ ، ٩٤٩ ، ٩٥٣ ، ٩٥٩ ، ١١٩٩ ،  
١٣٤٠ ، ١٣٥٢ .

— الزمخشري

١٨٠ .

— سحيم

٢٣٤ ، ٢٦٥ ، ٤٣٨ ، ٤٤٠ ، ٥٠٢ ، ٥٦٩ ،  
٦٣٢ ، ٨٠١ ، ٨٣٢ ، ٨٦٥ ، ٩٣٨ ، ١٠٠٨ ،  
١٠٢٦ ، ١٠٣٨ .

— السيرافي

١٨٢ ، ٢٠٢ ، ٢٢٤ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٩ ،  
٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ،  
٢٨٧ ، ٣٢٥ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ،  
٣٥٣ ، ٣٦١ ، ٣٧١ ، ٣٧٤ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ،  
٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ ، ٣٩٩ ، ٤٠٧ ، ٤١٠ ،  
٤٣٠ ، ٤٤٢ ، ٤٤٦ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ ،  
٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٧٣ ، ٤٨٠ ، ٤٨٦ ، ٤٩٦ ،  
٤٩٧ ، ٤٩٩ ، ٥١٩ ، ٥٢٦ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ،  
٥٣٢ ، ٥٦٢ ، ٥٦٥ ، ٥٦٩ ، ٥٧٨ ، ٥٨٧ ،  
٥٩٠ ، ٦٠٢ ، ٦٠٥ ، ٦٠٩ ، ٦١٣ ، ٦٣٢ ،  
٦٤١ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٨٠ ، ٦٨٧ ، ٦٩٤ ،  
٦٩٥ ، ٦٩٨ ، ٧١٢ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٧ ،  
٧٢٣ ، ٧٤١ ، ٧٥٤ ، ٧٦٨ ، ٧٧٢ ، ٧٧٩ .

— سيبويه



٨٤٦ ، ٨٤٣ ، ٨٢٥ ، ٨٢١ ، ٨٠١ ، ٧٨٢  
 ٨٧٩ ، ٨٧٥ ، ٨٦٧ ، ٨٥٩ ، ٨٥٤ ، ٨٥٣  
 ٨٩٥ ، ٨٩٤ ، ٨٩٢ ، ٨٩٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٠  
 ٩٣٣ ، ٩٢٧ ، ٩٠٩ ، ٩٠٢ ، ٨٩٧ ، ٨٩٦  
 ٩٥٤ ، ٩٥٣ ، ٩٥٠ ، ٩٤٢ ، ٩٣٩ ، ٩٣٨  
 ٩٨٩ ، ٩٨٨ ، ٩٨٣ ، ٩٨٢ ، ٩٦٦ ، ٩٥٨  
 ١٠٢٣ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٢ ، ٩٩٩ ، ٩٩٢  
 ١٠٥٤ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٤ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٤  
 ١٠٨٥ ، ١٠٨٣ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٢ ، ١٠٦٥  
 ١١١٣ ، ١١١٢ ، ١٠٩٠ ، ١٠٨٩ ، ١٠٨٧  
 ١١٣٩ ، ١١٣٥ ، ١١٣٤ ، ١١٣٠ ، ١١٢١  
 ١١٨٣ ، ١١٨١ ، ١١٧٤ ، ١١٦٨ ، ١١٥٠  
 ١٢٠٩ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٣ ، ١١٩٩ ، ١١٩٤  
 ١٢٤٢ ، ١٢٣٩ ، ١٢١٩ ، ١٢١٦ ، ١٢١١  
 ١٢٥٨ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥١ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٤  
 ١٢٦٤ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٠ ، ١٢٥٩  
 ١٣١٨ ، ١٣١٧ ، ١٣١٠ ، ١٣٠٢ ، ١٢٩٩  
 ١٣٥٥ ، ١٣٤٩ ، ١٣٤٢ ، ١٣٣١ ، ١٣٢٦  
 ١٣٨٠ ، ١٣٦٨

٥١٢،٣٩٧

٤٠٧

٤٤٤

٣٢٦

٦٠٠

٢٣٥

٧١٥ ، ٦٠٣ ، ٤٤٠ ، ٢٩٠ ، ٢٣٨ ، ٢٣٠

— الشافعى  
 — الشلوين  
 — صدر الأفاضل  
 — الصميرى  
 — الصقلى  
 — الأصمعى  
 — عبد القاهر

٧٢٥ ، ٧٣٢ ، ٧٣٦ ، ٨٠٥ ، ٨٦١ ، ١٣٤٩ .	—	العجاج
٤١٤ .	—	الأعشى
٣٨٩ ، ٤٠٤ ، ٤٤٣ ، ٩٢١ ، ١١٠٤ ،	—	
١٢٢٩ .	—	
١٠٦١ ، ١١١٥ .	—	عمر بن الخطاب
٣٧٨ ، ٦٥٥ .	—	عمر بن أبي ربيعة
٣٤٤ ، ٤٤٨ ، ٤٧٤ .	—	عيسى بن عمر
٢٧٦ ، ٣٠٨ ، ٣١٤ ، ٣٤٠ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ،	—	الفراء
٤٣٣ ، ٤٩٨ ، ٥٦٠ ، ٥٩٨ ، ٦٠١ ، ٦١٢ ،	—	
٦٥٣ ، ١٠٦٧ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١١٠٦ ،	—	
١١٤١ ، ١١٧٣ ، ١١٨٩ ، ١٣٢٤ ، ١٣٩١ .	—	
٢٤٧ ، ٣٢٦ ، ٤٥٦ ، ٨٨٨ ، ١١٠٨ ،	—	الفرزدق
١٣٨٩ .	—	
١١٢٢ .	—	القطامي
٧٨٢ .	—	قطرب
٢٦٤ ، ٣١٤ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٨٠ ، ٤٥٦ ،	—	الكسائي
٤٩٧ ، ٦١٠ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٧٥١ ، ٧٧٦ ،	—	
٨١٧ ، ٩١٩ ، ٩٥٥ ، ٩٦٧ ، ٩٨٠ ، ١٠٣٣ ،	—	
١٠٤٦ ، ١١٠٨ ، ١٢٤٣ ، ١٢٧٩ .	—	
٢٩٩ ، ٤٤٩ ، ٦٠١ ، ٧٣٨ .	—	الكميت
٥٦٨ ، ٦١٣ ، ٦٩٦ .	—	ليبد
٢٥٢ ، ٢٦٤ ، ٢٧٦ ، ٣٣٢ ، ٣٦١ ، ٤٣٩ ،	—	المازني
٤٦٦ ، ٥٢٦ ، ٥٢٩ ، ٥٧٨ ، ٦٠٢ ، ٦١٠ ،	—	
٦٧٣ ، ٦٩٨ ، ١٠٤٤ ، ١٠٥٤ ، ١١١٣ ،	—	
١٣٢٤ ، ١٣٣٣ .	—	
٤٦٢ ، ٦٤١ .	—	معدى كرب

٢٥٠ ، ٢٥٩ ، ٢٦٥ ، ٢٧٦ ، ٣٢٥ ، ٣٣٠ ،	— المبرد
٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٤ ، ٣٩١ ، ٤١٠ ، ٤١١ ،	
٤٤٦ ، ٤٨٠ ، ٥٥١ ، ٥٧٨ ، ٦٠٢ ، ٦١٢ ،	
٦٦٣ ، ٦٧٣ ، ٧٠١ ، ٧٢٧ ، ٧٧٢ ، ٧٨٦ ،	
٧٩٧ ، ٨١٧ ، ٨٤٣ ، ٨٤٧ ، ٨٥٣ ، ٨٦١ ،	
٨٦٧ ، ٨٨١ ، ٨٩٧ ، ٩٠٢ ، ٩٣٨ ، ٩٦١ ،	
٩٦٩ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٨ ، ١٠٥٤ ،	
١٠٦٦ ، ١٠٧٦ ، ١٠٨٣ ، ١١١٣ ، ١١٢٨ ،	
١١٣٥ ، ١١٤١ ، ١١٥١ ، ١١٧٠ ، ١١٩٩ ،	
١٢١٦ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٣ ، ١٣٢٦ .	
٣٥٣ ، ٣٥٧ ، ٤٣١ ، ٦٠٦ ، ٦٥٥ ، ١٠٦٤ ،	— أمرؤ القيس
١٣٨٦ .	
١٨٢ .	— المرار الأسدى
٦٦٠ .	— المجاشعي
٤٩٩ .	— المفضل
١٣٥٢ .	— نافع
٣٠٢ .	— قبل
١٧٣ ، ١٧٤ ، ٣٦١ ، ٥٠٤ .	— يحيى
٣٧٩ .	— يزيد بن الحكم الثقفى
٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٣٧٩ ، ٤٤٨ ، ٥٣٢ ، ٥٦٩ ،	— يونس
٧٨٥ ، ١٠٥٤ ، ١٠٩٠ ، ١١٢٨ ، ١٢٥٨ ،	
١٢٥٩ ، ١٢٦٣ .	
٤٢٥ .	— أبو بكر
٤٢٥ .	— أبو قتادة
٩١٧ .	— النابغة



## فهرس الشواهد الشعرية ( الهمزة )

ما إن رأيت ولا أرى فى مدتى	كجوارى يلعبن فى الصحراء ٢٤٧
ألم أك جاركم وتكون بينى	وبينكم الودعة والإخاء ٣٥١
ربما ضربة سيف صقيل	بين بصرى وطعنة نجلاء ٤٠٨
خليل لا يغيره صباح	عن الخلق الجميل ولا مساء ٥٤٢
إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن	لقاؤك إلا من وراء وراء ٥٤٦
إن من يدخل الكنيسة يوما	يلق فيها جاذرا وظباء ٦٤٩
إذا كان الشتاء فادفئونى	فإن الشيخ يهرمه الشتاء ٨٦٥
كأن سيئة من بيت رأس	يكون مزاجها عسل وماء ٨٧٩
على أنيابها أو طعم عض	من التفاح أهصره اجتاء ٨٨٠
إذا عاش الفتى مائتين عام	فقد ذهب اللذاذة والفتاء ١١٠٧
إن السليقة للنحوى إن جمعا	كالماء فيه لحر النار أطفاء ١٢٧١
فلو إن الأطباء كان حولى	وكان مع الأطباء الشفاء ١٣٨٢

### ( ب )

فقلت له العيان سمعا وطاعة	وأبدت كمثل الدر لما يثقب ١٩١
يقلب رأسا لم يكن رأس سيد	وعينا له حواء باد عيوبها ٢٤٧
عجبت والدهر كثير عجه	من عنزى سبنى لم أضربه ٢٦٩
رب حى عرندس ذى ظلال	لا يزالون ضاريين القباب ٢٩٠
أردد حمارك لا يرتفع بروضتنا	إذن يرد وقيد العير مكروب ٣٤٢
وما سودتنى عامر عن وراثة	أبى الله أن أسمو بأم ولا أب ٣٥٨
ولكن ديافى أبوه وأمه	بحوران يعصرن السليط أقراره ٣٧٤
ولا تتركنى بالوعيد كأننى	إلى الناس مطلئ به القار أجرب ٣٨٧
بالله ربك إن دخلت فقل له	هذا أبى هرمة واقفا بالباب ٤٢١

كَانَ أبا موسى عشية أذرج  
 لم تتلفع بعض مئزرها دعد  
 فظل لنا يوم للذيد بنعمة  
 لن تراها ولو تأملت إلا  
 حتى إذا الكلاب قال لها  
 إياك إياك المراء فإنه  
 أمرتك الخير فأفعل ماأمرت به  
 والقوم في أثرى ظننت فإن يكن  
 وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة  
 وبالشعب ميمون النقية قوله  
 فإن الموعدى يرون دونى  
 لدن يهز الكف يعسل منته  
 أتتهجر سلمى بالفراق حبيها  
 كأنها جمل وهم ومابقيت  
 فمالى إلا آل أحمد شيعه  
 كل أمرى ظن أن الموت يخطئة  
 لقد ولدت فقيرة جرو كلب  
 إن لها لركبا ارزبا  
 وكمنا مدماة كأن متونها  
 وكائن بالأباطح من صديق  
 ليس أياى ويـاك  
 فإن بنى عمى الأولى يخذلونى  
 ولما دخلناها أضفنا ظهورنا  
 فاليوم قربت تهجونا وتشتنا  
 إن السيوف غدوها ورواحها  
 سراق بنى أبى بكر تسامى  
 وما الدهر إلا منجونا بأهله  
 عسى الهم الذى أمسيت فيه  
 فقلت أدع أخرى وارفح الصوت معلنا  
 فمن يك أمس بالمدينة رحله  
 نظيف بلقمان الحكيم مرأيه ٤٥٤  
 ولم تسق دعد فى العلب ٤٦٣  
 فقل فى مقيل نحسه متغيب ٤٧٧  
 ولها فى مفارق الرأس طيبا ٤٩٤  
 كالיום مطلوبيا ولا طالبا ٤٩٥  
 إلى الشر دعاء وللشر جالب ٤٩٦  
 فقد تركتك ذا مال وذا نشب ٥٠١  
 ماقد ظننت فقد نجوت وخابوا ٥٠٧  
 لغضمهما مايقرع العظم نابه ٥١٥  
 لملتسن المعروف أهل ومرحب ٥٣٢  
 أسود خفية الغلب الرقابا ٥٤٤  
 فيه كما عسل الطريق الثعلب ٥٥٠  
 وما كان نفسا بالفراق تطيب ٥٧٩  
 إلا النجيزة والأرواح والعصب ٥٩٨  
 ومالى إلا مذهب الحق مذهب ٦٠١  
 معلل بسوء الحق مكذوب ٦٠٨  
 فشب بذلك الجرو الكلاب ٦٢٠  
 كأنه جبهة ذرى حبا ٦٤٢  
 جرى فوقها واستشعرت لون مذهب ٦٥٤  
 يرانى لو أصبت هو المصابا ٦٦٨  
 ولانى خشى رقيبا ٦٧٦  
 على حدثان الدهر إذ يتقلب ٦٩٤  
 إلى كل حارى قشيب مشطب ٧٢٩  
 فأذهب فما بك والأيام من عجب ٧٩٧  
 تركت هوازن مثل قرن الأعضب ٨٠٠  
 على كان المسومة العراب ٨٦٦  
 وماصاحب الحاجات إلا معذبا ٨٨٧  
 يكون وراءه فرج قريب ٩٠٠  
 لعل أبى المغوار منك قريب ٩١٠  
 فأنى وقار بها لغريب ٩٥٦

شبناء أنيابا والحزن  
هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة  
فذاك وخم لا يبالى السبا  
على حين الهى الناس جل أمورهم  
يمشى القطوف إذا غنى الحداة له  
أبا عمرو لا تبعك فكل ابن حره  
كلينى لهم يأميمة ناصب  
وكائن بالأباطح من صديق  
أرى رجلا منهم أسيفا كأنما  
لكل أناس من معد عمارة  
قدييمة التجرب والحلم إنني  
كأن حبرية عبرى ملاحية  
وبناه يسرى رحله قال قاتل  
سيروا بنى العم فالأهواز موعدكم  
وما مثله فى الناس إلا مملكا

بابا والعقور كلبا ٩٩٧  
محظوظة جدلت شبناء أنيابا ١٠٠٠  
الحزن بابا والعقور كلبا ١٠٠١  
فندلا زريق المال ندل الثعالب ١٠٠٨  
مشى الجواد فبله الجلة النجبا ١٠٢١  
سيدعوه داعى ميتة فيجيب ١٠٦٧  
وليل أقاسيه بطىء الكواكب ١٠٧٥  
يرانى لو أصبت هو المصاها ١١٢٧  
يضم على كشحيه كفا مخضبا ١٢٢٩  
عروض إليها يلحقون وجانب ١٢٣١  
أرى غفلات العيش قبل التجارب ١٢٣٧  
باتت تؤريه من تحته لهبا ١٢٧١  
لمن رجل رخوا الملاط نجيب ١٣٨٣  
ونهر تيرى ولا يعرفكم العرب ١٣٨٦  
أبو أمه حى أبوه يقاربه ١٣٩٠

( ت )

رحم الله أعظما دفنوها  
ولو أن الأطباء كان حولي  
زعمت تماضر أننى إن ماأمت  
ربما أوفيت فى علم  
وساغ لى الشراب وكنت قبلا  
بعد اللتيا والتى واللائى  
إلا أن قتلى الطف من آل هاشم  
ومنهل فيه الغراب ميت  
وكنت كذى رجلين رجل صحيحة  
حنت نوار ولات هنا حنت  
إن العراق وأهله سلم  
رأت عيني مالم تر أياه

بسجستان طلحة الطلحات ٨٠٣، ٢٨٥  
وكان مع الأطباء الأساءة ٣٠٨  
يسدد أبيتوها الأصاغر خلتي ٣٦٩  
ترفعن ثوبى شمالات ٤٠٦، ٣٧١  
أكاد أغص بالماء الفرات ٥٤٧  
زعمن أنى قد كبرت لذاتى ٦٨٨  
أذلت رقاب المسلمين فذلت ٧٣١  
سقيت منه القوم وأستقيت ٧٧٧  
ورجل رمى فيها الزمان فشلت ١٢٢٦، ٨٠٤  
وبدأ الذى كانت نوار أحت ٨٩٧  
لديك مهبت هيتا ١١٦٢  
كلانا عالم بالترهات ١٣٣٥

( ج )

أومت بعينها من الهودج لولاك هذا العام لم أحجج ٣٧٨

متى تأتينا تلمم بنا فى ديارنا  
ياحبذا القمرء والليل الساج  
خالى عوفى وأبو علع  
وبالفداة فلق البرنج  
كأن أصوات من إيغالهن بنا  
( ح )

ياناق سبرى عنقا فسيحا  
ألارب من قلبى له الله ناصح  
أبحث حمى تهامة بعد نجد  
لقد كان لى عن ضربين عدمتى  
فإن تمس فى قبر برهوة ثاويا  
بدت مثل قرن الشمس فى رونق الض  
فى ماابن الأغر إذا شتونا  
من صد عن نيرانهـــــــــــــــــا  
إذا غير الناي المحيين لم يكذ  
يابؤس للحرب التى وضعت  
يالقومى من للعلى والمساعى  
عسى طيىء من طيىء بعد هذه  
سأترك منزلى لبنى تميم  
( د )

إلا أيهدا الزاجرى أحضر الوغى  
سوى أبك الأدنى فإن محمدا  
دعانى من نجد فإن سنيه  
أرى العمر كنز ناقصا كل ليلة  
متى تأته تعشو إلى ضوء ناره  
متى مايرى الناس الغنى وجاره  
ترفع لى خندق والله يرفع لى  
وإن تقطعوا منا مناط قلادة  
تعالوا نخوض الحرب بالسيف إنما  
أن تقرأن على أسما ويحكمما



على الحكم المأتى يوما إذا قضى  
 ألم يأتبك والأنباء تسمى  
 فألبت لا أرثي لها من كلاله  
 فلا والله لا تلقى أناس  
 وملكت ما بين العراق ويشرب  
 فإن تمس مهجور الفناء فرما  
 إذا ما الخبز تأدمه بلحم  
 تالله يبقى على الأيام مبتقل  
 ولكنما ليلي بواد أنيسه  
 غلب المساميح الوليد سماحة  
 وإن الذى حانت بفلج دماؤهم  
 ماللجمال مشيها ويثدا  
 فإياك أنت وعبد المسيح  
 فقلت لهم ظنوا بالفى مدجج  
 فسبحانه ثم سبحانا نعوذ به  
 فلا بغينكم قنا وعوارضا  
 كأنه خارجا من جنب صفحته  
 إذا المرء أعيته المرأة ناشئا  
 أشلى سلوكية باتت وبات بها  
 نبث أخوالى بنى يزيد  
 يبدو وتضمه البلاد كأنه  
 وأما الذى حانت بفلج دماؤهم  
 فدومى على العهد الذى كان بيننا  
 لالا أبوح بحب بشة بعدما  
 وكأنه لهق السراة كأنه  
 فلا تحسبن هذا لها العذر وحدها  
 بنونا بنو أبناتنا وبناتنا  
 فلا حسبنا فخرت به لقيم  
 ومن فعلاى أننى حسن القرى  
 معاوى أننا بشر فاسجح  
 قضيته ألا يجور ويقصد ٣٥٥  
 بما لاقت لبون بنى زياد ٣٥٩  
 ولا من جفى حتى تلاقى محمدا ٣٥٨  
 فتى حثاك يا ابن أبى زياد ٣٨١  
 ملكا أجار لمسلم ومعاهد ٣٩٣  
 أقام به بعد الوفود وفود ٤٠١  
 فذاك أمانة الله الشريد ٤٢٦  
 جون السراة رباع سنة غرد ٤٣٥  
 ذئاب تبغى الناس مشى وموحد ٤٤٩  
 وكفى قريش المعضلات وسادها ٤٦٧  
 هم القوم كل القوم يأم خالد ٤٦٩  
 أجدلا يحملن أم حديدا ٤٧٨  
 أن تقربا قبله المسجد ٤٩٣  
 سراتهم فى الفارسي المسرد ٥١٠  
 من قبلنا سبح الجودى والجمد ٥٣٤  
 ولا قبلن الخيل لابة ضرغد ٥٥٠  
 سفود شرب نسوه عند مفتأد ٥٦١  
 فمطلبها كهلا عليه شديد ٥٦٣  
 فى وحش أصمت فى أصلها أود ٦٣٩  
 ظلما علينا لهم فديد ٦٤٣  
 سيف على شرف يسل ويغمد ٦٤٥  
 هم القوم كل القوم يأم خالد ٦٩٢  
 أم أنت من اللاء مالهن عهد ٦٩٣  
 أخذت على موافقا وعهودا ٧٥٦  
 ما حاجيه معين بسواد ٨٠٠  
 سجية نفس كل غانية هند ٨٢٨  
 بنوهن أبناء الرجال الأبعاد ٨٤١  
 ولا جدا إذا أزدحم الجدود ٨٥١  
 إذ الليلة الشهباء أضحي جليدها ٨٧١  
 فلسنا بالجبال ولا الحديد ٨٩٢

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا  
بالله ربك إن قتلت لمسلما  
أن يقرآن على أسماء ويحكما  
فبت والهم يغشاني طوارقه  
الضاريون عميرا عن بيوتهم  
يمشى فلا تكلم البطحاء وطأته  
شهيدى الوليد على جها  
ألا أيهذا اللامي أحضر الوغى  
وقد بعدت بالوصل بينى وبينها  
أزف الترحل غير أن ركنا  
ورج الفتى للخير ما إن رأيته  
أبني لبنا لستم ييد  
وكيف لنا بالشرب إن لم تكن لنا  
هذيلية يدعوا إذا هي فاخرت  
فما سبق القيسي من سوء سيرة  
إذا تجرد نوح قامتا معه  
تزود مثل زاد أبيك زادا  
إذا ماصعت الزاد فالتمسي له

( ذ )

فياحبذا برد أنيابها إذا أظلم الليل واجلوذا ١٣٠٦

( ر )

ولا تصينى المومات أركبها  
الأم على لو ولوكت عالما  
فهم أهلات حول قيس بن عاصم  
وأصبحت أنى تأتها تلتبس بها  
كروا إلى حريتكم تعمرونها  
لا تتركى فيهم شطيرا  
فقلت له لاتبك عينك إنما  
لولا فوارس من نعم وأسرتها  
لا تبعدن قومي الذين هم

إذا تجاوبت الأصداء فى السحر ١٧٧  
بأذنان لو لم تفتى أواخره ٢٢٩  
إذا أدلجوا بالليل يدعون كوثرا ٢٩٨  
كلا مركبها تحت رجلك شاجر ٣٢٧  
كما تكرر إلى أوطانها البقر ٣٣٧  
إنى إذن أهلك أو أطيرا ٣٤٣  
نحاول ملكا أو نموت فنعدرا ٣٥٣  
يوم الصليعاء لم يوفون بالجار ٣٦٣  
سم العداة وأفة الجزر ٣٦٨

وأستقدر الله خيرا وارضينّ به  
 لمن الديار بقنة الحجر  
 بحسبك في القوم أن علموا  
 أن يقتلوك فإن قتلك لم يكن  
 ربما الجامل المؤمل فيهم  
 وقال فريق القوم لما نشدتهم  
 وقتيل مرة ائأرن فإنه  
 حسب المحيين في الدنيا عذابهم  
 لم يستريشوك حث رميت  
 مثل القنافذ هداجون قد بلغت  
 منهن أيام صدق قد عرفت بها  
 تجاوزت هنذا رغبة عن قتاله  
 يا جعفر يا جعفر يا جعفر  
 أبأ الأراجيز يابن اللؤم توعدني  
 يرضى عن الله أن الناس قد علموا  
 مثل القنافذ هداجون قد بلغت  
 غداة أحلت لابن أصرم طعنة  
 نبئت نعمى على الهجران عاتية  
 دعوت لما نابنى مسورا  
 أقول لما جاءنى فخره  
 أقام وأقوى ذات يوم فخية  
 متى ماتلقنى فردين ترجف  
 نصف النهار الماء غامره  
 وتحت العوالى والقنا مستظلة  
 أنا أبن دارة معروفا بها نسي  
 رأيتك لما أن عرفت جلادنا  
 يركب كل عاقر جمهور  
 يازبرقان أخابنى خلف  
 والشمس طالعة ليست بكاسفه  
 الناس إلأ علينا فيك ليس لنا  
 فينما العسر إذ دارت مياسير ٣٦٧  
 أقوين من حجج ومن دهر ٣٨٤  
 بأنك فيهم غنى مضر ٣٩٨  
 عارا عليك ورب قتل عار ٤٠١  
 وعناجيج حولهن المهار ٤٠٦  
 نعم وفريق لايمن الله ماندرى ٤٢٧  
 فزع وإن أخاكم لم يثأر ٤٣٣  
 والله لا عذبهم بعدها سقر ٤٣٤  
 فوق الرجال خصالا عشارا ٤٥٠  
 نجران أو بلغت سواتهم هجر ٤٦٩  
 أيام واسط والأيام من هجرا ٤٧١  
 إلى مالك أعشو إلى ضوء ناره ٤٨٠  
 إن أك دحداحا فأنت أقصر ٤٨١  
 وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور ٥٠٧  
 أن لا يدانينا من خلقة بشر ٥١٣  
 نجران أو بلغت سواتهم هجر ٥٢١  
 حصين عيطان السدائف والخمر ٥٢١  
 سقيا ورعيا لذاك العاتب الزاري ٥٣١  
 فلبى فلبى يدي مسور ٥٣٣  
 سبحان من علقمة الفاخر ٥٣٤  
 لأول من يلقي وشر ميسر ٥٣٥  
 روائف اليتيك وتستطارا ٥٥٤  
 ورفيقه بالغيب لا يدرى ٥٥٧  
 ظباء أعارتها العيون الجآذر ٥٦٥  
 وهل بدارة بالناس من عار ٥٦٦  
 رضيت وطبت النفس يازيد عن عمرو ٥٨١  
 مخافة وزعل المحبور ٥٨٥  
 ماأنت ويب أبيك والفخر ٥٩٠  
 تبكى عليك نجوم الليل والقمر ٥٩١  
 إلا الرماح وأطراف القناوزر ٦٠١

فى فنية جعلوا الصليب الههم  
 لئن كان آياه لقد حال بعدنا  
 واللذ لو شا لكنت صخرأ  
 صدعت غزاله قلبه بفوارس  
 لا يعدن قدوى اللذين هم  
 النازلين بكل معترك  
 ولقد أعطفها كراهة حين  
 أنى واسطار سطرن سطرأ  
 إنا وجدنا بنى خولان قاطبة  
 ترتع مارتعت حتى إذا اذكرت  
 فيوم علينا ويوم لنا  
 فلا ذا جلال هبه لجلاله  
 فى غرفة الجنة العليا التى وجبت  
 أصبحت لا أفيك السلاح ولا  
 ثم أضحوأ كأنهم ورق جف  
 حرايح ماتنفك إلا مناخة  
 فانك لا تبالى بعد حول  
 فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم  
 إن آمراءأ خصنى عمدا مودته  
 فلا أب وآبنا مثل مروان وآبنه  
 إن الخلافة والنبوة فيهم  
 حذر امورا لاتضير وآمن  
 ثم زادوا أنهم فى قومهم  
 باعد أم العمر عن أسيرها  
 ضروب بنصل السيف سوق سمانها  
 ولنعم حشو الدرع أنت إذا  
 متكفى جنبى عكاظ كليهما  
 فمر دهر على وبار  
 إنى وأسطار سطرن سطرأ  
 لها بشر مثل الحرير ومنطق  
 حاشأ إنى مسلم معذور ٦١٠  
 عن العهد والإنسان قد يتغير ٦٧٥  
 أو جبلا أشم مشمخرا ٦٩٠  
 تركت جموعهم كامس الدابر ٧٤٦  
 سم العداة وآفة الجزر ٧٦٧  
 والطيون معاقد الأزر ٧٦٧  
 وللنفس من الموت هرب ٧٦٨  
 لقائل يانصر نصر نصرا ٧٧٠  
 كساعد الضب لا طول ولا قصر ٨٠٥  
 فإنما هى إقبال وإدبار ٨٢٥  
 ويوم نساء ويوم نسر ٨٢٧  
 ولاذا ضياع هن يتركن للفقر ٨٥٢  
 لهم هناك بسعى كان مشكور ٨٦٦  
 أملك رأس البعير إن نفرا ٨٧١  
 فألوت به الصبا والدبور ٨٧٢  
 على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا ٨٧٥  
 أظبى كان أمك أم حمار ٨٧٨  
 إذ هم قريش وإذ ماملهم بشر ٨٨٨  
 على الثنائى لعندى غير مكفور ٩١٣  
 إذا هو بالمجد آرتدى وتأزرا ٩٤٧  
 والمكرمات وسادة أطهار ٩٥٢  
 مالىس منجيه من الأقدار ٩٩٢  
 غفر ذنبهم غير فجر ٩٩٢  
 حراس أبواب على قصورها ٧٢٨  
 إذا عدموا زادا فإنك عاقر ٩٩١  
 دعيت نزال ولد فى الذعر ١٠١٤  
 يدعو وليدهم بها عرعار ١٠٢٤  
 فهلكت جهرة وبار ١٠٢٧  
 لقائل يانصر نصر نصرا ١٠٥٢  
 رقيم الحواشى لاهراء ولانزر ١٠٦٥

يا أَسْم صبرا على ماناب من حدث  
ألا ياليل إن خيرت فينا  
ياناق سيري وجارى  
وقد رابى قولهم ياهناه  
لنا يوم وللكروان يوم  
وجدنا فى كتاب بنى تميم  
وأصفر من ضرب دار الملوك  
مازال مذ عقدت يداه إزاره  
كم عمة لك ياجرير وخالة  
وقلن على الفردوس أول مشرب  
إذا ابن أبى موسى بلالا بلغته  
ولو بغير الماء حلقي شرق  
أما والذي أبكى وأضحك والذي  
أو راعيان لبعران لنا شردت  
شنان مايومي على كورها  
أما الإمام فلا يدعوني ولدا  
وإذا الرجال رأوا يزيد رأيهم  
ياما أميلح غزلان شدن لنا  
ويذهب بينها المرءى لغوا  
تمر على ماتستمر وقد شفت  
مثل القنافل هداجون قد بلغت  
قامت تبكيه على قبره  
تركنتى فى الحى ذا غرابه  
فكان مجنى الليل دون من كنت أتقي  
وإن كلابا هذه عشر أبطن  
تؤم سنانا وكم دونه

١٠٧٢ إن الحوادث ملقى ومنتظر  
١٠٧٦ بنفسك فأنظري كيف الخيار  
١٠٧٧ لا تستكبرى عذيري  
١٠٧٩ ويحك ألحقت شرا بشر  
١٠٩٥ تطير البائسات ولا تطير  
١٠٩٤ أحق الخيل بالركض المعار  
١٠٩٥ يلوح على وجهه جعفرا  
١١٠٨ فسمأ فأدرك خمسة الأشبار  
١١٢٤ فدعاء قد حلبت على عشارى  
١١٢٨ أجل جيران كانت أبيحت دعاثره  
١١٣٦ فقام بفأس بين وصليك جازر  
١١٤٣ كنت كالغصان بالماء اعتصارى  
١١٤٧ أمات وأحيا والذي أمره الأمر  
١١٥٥ كى لا يحسان من بعراننا أثرا  
١١٦٠ ويوم حيان أخى جابر  
١١٨٤ إذا تداعى بنو الأموان بالعار  
١١٩٣ خضع الرقاب نواكس الإصار  
١٢٠١ من هؤلاء بين الضال والسمر  
١٢٦٨ كما الغيت فى الدية الحوار  
١٣٨٩ غلائل عبد القيس منها صدورها  
١٣٩٠ نجران أو بلغت سواتهم هجر  
١٣٩٦ من لى بعدك ياعامر  
١٣٩٦ قد ذل من ليس له ناصر  
١١٠٠ ثلاث شخوص كاعبان ومعصر  
١١٠٠ وأنت برىء من قبائلها العشر  
١١٢١ من الأرض محدودبا غارها

(س)

أعلاقه أم الوليد بعدما  
إذا ما أتيت على الرسول فقل له  
لله يلقى على الأيام ذو حيد  
بمشمخريه الظيان والأس  
١٨٠ كالثغام المخلص  
٣٢٥ إذا اطمأن المجلس  
٤٢٩

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس ٦٠٣  
أفى حق مؤساتى أخاكم بمالى ثم يظلمنى السريس ٩٣٠  
أن رأيت هامتى فى الطش توقدها الشمس ابتلاق الترس ١٢٣٥  
( ض )

بتيها قفر والمطى كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها ٨٦٨  
جارية فى درعها الفضفاض أبيض من أخت بنى إياض ٩٦٣  
( ط )

فحور قد لهوت بهن عين نواعم فى البرود وفى الرياط ٤١٠  
ألم تكن حلقت بالله العلى أن مطايك لمن خير المطى ٩١١  
إننا وجدنا عرس الحناظ لثيمة مدمومة الحواط ١٢٣٤  
( ع )

وقفنا فقلنا أيه عن أم سالم ومبال تكليم الديار البلاقع ٢٣٥  
تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بنى ظوطفى لولا الكمى المقنعا ٣٣٨  
فقلت أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تفر وتخدعا ٣٤٠  
إذا أنت لم تنفع فضر فإنما يكون الفتى كيما يضر وينفع ٣٤١  
أريد لكيما أن تطير بقربتى فتركها شقا بيضاء بلقع ٣٤٦  
هجوت زيان ثم جئت معتذرا من هجو زيان لم تهجو ولم تدع ٣٥٩  
ومهما تشأمنه فزارة تعطه ومهما تشأ منه فزارة تمنعا ٣٧٠  
لا تهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه ٣٧٣  
هم صلبوا العبدى فى جذع نخلة فلا عطشت شيان إلا بأجدعا ٤١٨  
لئن تك قد ضاقت على بيوتكم ليعلم ربى أن يبنى أوسع ٤٣٣  
وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس فى مجمع ٤٤٢  
أريد لا أنسى ذكرها فكأنما تمثل لى لى ككل شفيح ٤٨٨  
ومنى الذى أختير الرجال سماحة وجودا إذا هب الرياح الزعازع ٥٠١  
مزيدا يخطر مالم يرزى فإذا أسمعت صوتى أنقمع ٥٦٠  
فلما بلغنا الأمهات وجدتم بنى عمكم كانوا كرام المضاجع ٦٠٠  
اللهم أغفر لنا ولمن يسمع حاشى الشيطان وأبا الإصبع ٦١١  
وما المال والأهلون الأودائع ولابد يوما أن ترد الودائع ٦١٦  
يعثرن فى حد الطببات كأنما كسيت برود بنى تزيد الأذرع ٦٤٣  
إذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مشن بالذى كنت أصنع ٦٥٠  
أنا آبن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا ٧٧١

ذريني إن أمرك لن يطاعا  
فإن يك جثمانى بأرض سواكم  
قد أصبحت أم الخيار تدعى  
لا تجزعى أن منفسا أهلكته  
إذا مت كان الناس صنفان شامت  
فإن أمس ماشيخاً كبيراً فطالما  
قفى قبل التفرق يا ضباعا  
لأنسب اليوم ولا خلة  
قضت وطرا وأسترجت ثم أذنب  
لقد علمت أولى المغيرة أنى  
مناعها من أبل مناعها  
تكفنى الوشاة فأزعجونى  
ولأ شرين ثمانيا وثمانيا  
وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى  
كم بجود مقرفا نال العلى  
كم فى بنى سعد بن بكر سيد  
وبينا نحن نرقبه أانا  
تذكرت أياما مضين رواجع  
لما أتى خبر الزبير تواضعت

وما ألفتى حلى مضاعا ٨١١  
فإن فؤدى عندك الدهر أجمع ٨٣٣  
على ذنبا كله لم أصنع ٨٤٦  
فإذا هلكت فعند ذلك فأجزعى ٨٤٩  
وأخر متن الذى كنت أصنع ٨٦٨  
عمرت ولكن لا أرى العمر ينفع ٨٧١  
ولا يك موقف منك الوداعا ٨٧٨  
أتسع الخرق على الراقع ٨٤٩  
ركائبها أن لا إلينا رجوعها ٨٥١  
كررت فلم أكل عن الضرب مسمعا ١٠١٠  
أما ترى الموت لدى أرباعها ١٠٢٣  
فيالله للواشى المطاع ١٠٦١  
وثمان عشرة وأثنين وأربعا ١١٠٤  
ثلاث الأثافي والديار البلاقع ١١٠٩  
وشرف بخله قد وضعه ١١٢٠  
ضخم الدسعة ماجد نفاع ١١٢١  
معلق وفضة وزناد راع ١١٣٧  
فهيهات هيات إلينا رجوعها ١١٥٩  
سور المدينة والجهال الخضع ١٣٩٧

( ف )

للبس عباءه وتقرعنى  
عليه من اللؤم سروالة  
لعمري لقد أحبتك الحب كله  
فما بالنا أمس أسد العرين  
بنى عداية ما إن أنتم ذهب  
إن الريع الجود والخريفا  
الحافظو عورة العشيـرة  
أمن رسم دار مربع ومصيف

أحب إلى من لبس الشفوف ٣٥٤  
فليس يرق لمستضعف ٤٣٤  
وزتك حبا لم يكن قط يعرف ٥٣٠  
وما بالنا اليوم شاء النجف ٥٧٠  
ولا صريف ولكن أنتم الخزف ٨٨٧  
يدا أبى العباس والضيوف ٩٥١  
لا يأتيهم من ورائهم وكف ٩٨٥  
لعينك من ماء الشؤون وكيف ١٠٠٩

( ق )

أين تضرب بنا الغداه نجدنا  
نصرف العيس بعدها للتلاقى ٣٢٧

ألم تسألان الربع القواء فينطق وهل يخبرنك اليوم ببيداء سملق ٣٥٤  
ولاتضيغن إن السلم آمنه ملساء ليس بها وعث ولاضيق ٣٦٧  
وقائم الأعماق خاوى المخترقن مشته الأعلام لماع الخفق ٤٠٩  
عدس مالعباد عليك أمارة أمنت وهذا تحمليين طليق ٦٩٥  
وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا سوى أن يقولون إننى لك عاشق ٦٩٦  
لو أنك يا حسين خلقت حرا وما بالحر أنت ولا الصديق ٨٩١  
يوشك من فر من منيته فى بعض غراته يوافقها ٩٠٦  
ولو أنك يوم فى الرخاء سألتنى فراقك لم أبخل وأنت صديق ٩٢٠  
والا فأعلموا أنا وأنتم بغاة مابقينا فى شقاق ٩٥٣  
تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق ١٠٢٢  
أدارا بجزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض أو بترق ١٠٣٩  
ألا يازيد والضحاك سىرى فقد جاوزتما حمر الطريق ١٠٥٥  
تشب لمقروين يصطليانها وبات على النار الندى والمخلق ١١٥٣  
رضيعى لبان ثدى أم تقاسما بأسحم داج عوض لا تتفرق ١١٥٣  
فقلت لذات الجورب المنشق أخذت خاتامى بغير حق ١١٨٩

( ك )

أهوى لها أسفع الخدين مطرق ريش القوادم لم ينصب لها شرك ٥٨١  
أولئك قومي لم يكونوا إشابة وهل يعرض الضليل إلا أولئك ٧٢٠  
تراكها من إبل تراكها أما ترى الموت الذى أوراكها ١٠٢٣  
ياأيها المائح دلوى دونكا أنى رأيت الناس يحمدونكا ١٠٢٩  
إذا الأمهات قبحن الوجوه فرجت الظلام بأماثكا ١٣٢٧

( ل )

لم ينفع الشرب منها غيران نطقت حمامة فى غصون ذات أوقال ٢٣٦  
وتداعى منحراه بدم مثل مأثر حماض الجبل ٢٣٧  
لعمرك ماتدرى متى الموت جائى ولكن أقصى مدة العمر عاجل ٢٤٦  
علمنا أخواننا بنو عجل شرب النيذ واصطفافا بالرجل ٢٦٨  
كأن خصيه من التدلذل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ٢٧٨  
أنت ذكر عودن أحشاء قلبه خفوقا ورفضات الهوى فى المفاصل ٢٩٨  
محمد تفد نفسك كل نفس إذا ماخفت من أمر تبالا ٣١١  
صعدة نابتة فى حائر أينما الريح تميلها تمل ٣٢٠



لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها  
وماأنا للشىء الذى ليس نافعى  
فاليوم أشرب غير مستحقب  
أنتهون ولن ينهى ذوى شطط  
فلا أرى بعلا ولا حلائلا  
رب رقد هرقته ذلك اليوم  
ربما تكره النفوس من الأمر  
رسم دار وقفت فى طلله  
أقول للركب لما أن علاهم  
قربا مربط النعامه منى  
غدت من عليه بعد ماتم ظمؤها  
إلا نادى أمامة بأحتمال  
حلفت لها بالله حلفة فاجر  
فقلت يمين الله أبرح قاعدا  
قال الأخيطل إذ رأى أرماحنا  
فإن تبخل سدوس بدرهميها  
كذبتك عينك أم رأيت بواسط  
فلا مزنة ودقت ودقها  
جزى ربه عنى عدى بن حاتم  
تروحي أجدر أن ثقيلى  
أستغفر الله ذنبا لست محصيه  
أرجو وأمل أن تدنوا مودتنا  
فليت دفعت الهم عنى ساعة  
وإنا لقوم لانرى القتل سبة  
فإن تزعمينى كنت أجهل فيكم  
لقد ألب الواشون بالبينهم  
لمية موحشا طلل  
فاشرب هنيئا عليك التاج مرتفقا  
فأرسلها العراك ولم يذدها  
بدت قمرا ومالت خوط بان

وأمكننى منها إذن لا أقيلها ٣٤٢  
ريغضب منه صاحب يقوول ٣٥٦  
إثما من الله ولا واغل ٣٥٧  
كالطعن يهلك فيها الزيت والقتل ٣٨٩  
كهو ولا كهن إلا حاطلا ٣٩١  
وأسرى من معشر أقيال ٤٠٤  
له فرجة كحل العقال ٤٠٨  
كدت أقضى الحياة من جلله ٤١٠  
من عين يمين الخيا نظرة قبل ٤١٣  
لقحت حرب وائل عن حيال ٤١٤  
تصل وعن قيض ببداء مجهل ٤١٦  
ليحزننى فالك ماأبالى ٤٢١  
لناموا فما إن من حديث ولا صالى ٤٣١  
ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى ٤٣٥  
يامار سرجيس لانريد قتالا ٤٦١  
فإن الريح طيبة قبول ٤٦٧  
غسق الظلام من الرباب خيالا ٤٧٠  
ولا أرض أبقل إبقالها ٤٨٤  
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل ٤٩٠  
غدا بجبنى بارد ظليل ٤٩٨  
رب العباد إليه القول والعمل ٥٠٢  
وماإخال لدينا منك تنويل ٥٠٦  
فبتنا على ماخيلت ناعمى بال ٥٠٩  
إذا مارأته عامر وسلول ٥١٢  
فإنى شريت الحلم بعدك بالجهل ٥١٣  
فترب لافواه الوشاة وجندل ٥٣٥  
يلوح كأنه خلل ٥٦٤  
فى رأس غمدان دارا منك محلالا ٥٦٦  
ولم يشفق على نغص الدخال ٥٦٨  
وفاحت عنبرا وزنت غزالا ٥٧٠

فمالك والتلذذ حول نجد  
وكونوا أنتم وبني أيكم  
إلا كل شيء ما خلا الله باطل  
إذا هي لم تستك بعود أراكة  
ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة  
ولكنني أسعى لمجد مؤثر  
كمنية جابر إذ قال لتي  
أبني كليب أن عمى اللذا  
قومي اللذو بعكاظ طيروا شذوا  
إلا تسألان المرء ماذا يحاول  
إذا ما أتيت بني مالك  
يا خليلي أربعا وأستخبرا  
مثل سحق البرد عفى بعدك ال  
وإذا جوزت خيرا فأجزه  
قلت إذا أقبلت وزهر تهادي  
فلا وأبيك خير منك أنى  
فلا حشأ أنك مشققا  
علين بكديون وأشعرن كرة  
أميرين كانا أخيانى كلاهما  
وأحبسها مادام للزيت عاصر  
وليست سريال الشباب أزورها  
تزال حبال مبرمات أعدها  
لا تفتؤا الدهر من سبح بأربعة  
فى فتية كسيوف الهند قد علموا  
وأن لكم أصل البلاد وفرعها  
الواهب المائة الهجان وعبدها  
أخا الحرب لباسا إليها جلالها  
فخير نحن عند الناس منكم  
يتمارى فى الذى قلت له  
وهيج الحى من دار فظل لهم

وقد غصت تهامه بالرجال ٥٨٩  
مكان الكلوتين من الطحال ٥٨٩  
وكل نعيم لامحالة زائل ٦١٣  
تنخل فاستاكت به عود إسحل ٦٥٥  
كفانى ولم أطلب قليل من المال ٦٥٥  
وقد يدرك المجد المثل أمثالى ٦٥٧  
أصادفه وأفقد جل مالى ٦٧٩  
قتلا الملوك وفككا الأغلالا ٦٩١  
من روس قومك ضربا بالمصاقل ٦٩٢  
أنحب فيقضى أم ضلال وباطل ٦٩٦  
فسلم على أيهم أفضل ٦٩٧  
أل منزل الدارس من أهل الحلال ٧٢٤  
قطر ومغناه وتأديب الشمال ٧٢٤  
إنما يجرى الفتى ليس الجمال ٧٧٤  
كنعاج الفلا تعسفن رملا ٧٩٤  
ليؤذيني التحمحم والصهيل ٨٠٥  
أوسا أويس من الهباله ٨٠٧  
فهن إضاء صافيات الغلائل ٨٢٤  
فكلا جزاه الله عنى بما فعل ٨٥٣  
وما طاف فوق الأرض حاف وناعل ٨٦٢  
ولنعم كان شبيبة المحتال ٨٦٦  
لها مامشى يوما على خفه جمل ٨٧٣  
كأن إنسانها بالصاب مكتحل ٨٧٤  
أن هالك كل من يحفى ويتعل ٩٢١  
والخير فيكم ثابتا مبدولا ٩٣٤  
عوذا ترجى خلفها أطفالها ٩٨٤  
وليس بولاج الخلائق أعقلا ٩٨٩  
إذا الداعى المثوب قال يالا ١٠٠٤  
ولقد يسمع قولى جهل ١٠٢٠  
يوم كثير يناديه وحيهله ١٠٢١

وجاءت حوادث في مثلها  
كما خط الكتاب بكف يوم  
كم نالني منهم فضلا على عدم  
على أننى بعد ماقد مضى  
فمازالت القتلى تمج دماءها  
وترميننى باللحظ أى أنت مذنب  
فهيها هيها العقيق وأهله  
خلعوا أرسن الجياد وساروا  
ثلاثة أجاب فحب علاقه  
كأن في أذنا بهن الشول  
ممن حملن به وهن عواقد  
فليست بآتيه ولا أستطيعه ولك  
فاليوم أشرب غير مستحقب  
وقد أدركتى والحوادث جمه

( م )

تراه وقد فات الرماة كأنه  
هما نفثا في في من فمويهما  
لوعد قبر وقبر كان أكرمهم  
يديان بيضاوان عند محلم  
عبرات الفعال والسؤدد  
قد سألتنى بنت عمى عن  
وأعلم مافى اليوم والأمس قبله  
وإن أتاه خليل يوم مسئلة  
لاتنه عن خلق وتأتى مثله  
يحسبه الجاهل مالم يعلم  
لو قلت مافى قومها لم تيم  
ماوى يارتمم غارة  
صددت وأطولت الصدود وقلما  
بل بلد ملء الفجاج قتمه  
عارى الأشاجع من تقيف أصله

أمام الكلاب مصفى الخد أصلم ٢٤٧  
على النائح العادى أشد رجام ٢٥٦  
بيتاً وأبعدهم عن منزل الذام ٢٧٠  
قد يمنعانك عنده أن تهضم ٢٨١  
العد إليهم محطوطة الأعكام ٢٩٩  
الأرضين إذ تنكر أعلامها ٣٠٤  
ولكننى عن علم مافى غد عمى ٣٠٦  
يقول لاغائب مالى ولا حرم ٣٣٠  
عار عليك إذا فعلت عظيم ٣٥١  
شيخا على كرسية معمما ٣٧٠  
يفضلها فى حسب وميسم ٤٠٠  
شعواء كاللدعة بالميسم ٤٠٣  
وصال على طول الصدود يدوم ٤٠٧  
لا يشتري كتابه وجهرمه ٤١١  
عبد ويزعم أنه من يقدم ٤٤٨

يلوموننى فى اشتراء النخيل  
 لقد ولد الأخيطل أم سوء  
 تمرّون الديار ولم تعرجوا  
 تذكّرت أرضا بها أهلها  
 لعن الأله ثعلبة بن مسافر  
 فغدت كلا الفرجين تحسب أنه  
 حاشى أبى ثوبان إن أبا  
 وإن لسانى شهدة يتقى بها  
 فهم بطانتهم وهم وزرائهم  
 ذم المنازل بعد منزلة اللوى  
 أما والدماء المائرات تخالها  
 ويشرق بالقول الذى قد أدعته  
 كلا يومى أمامة يوم صد  
 إلى المالك وابن الهمام  
 إلا يانخلة من ذات عرق  
 أغلى السباء بكل أدكن عاتق  
 أم هل كبير قضى لم يفض عبرته  
 رب حى لمعد علموا  
 على حالة لو أن فى القوم حائما  
 أوعدنى بالسجن والأداهم  
 لقد كان فى حول ثواء ثويته  
 وأنا الذى قتلت بكرا بالقنا  
 البان أبل نعلة بن مسافر  
 وطعام حجناء بن أوفى مثلها  
 فكيف إذا مررت بدار قوم  
 دم للخيل لى بوده  
 إلا ياسنا برق على قلل الحمى  
 ويوم توافينا بوجه مقسم  
 وكنت أرى زيدا كما قيل سيد  
 فلا لغو ولا تأثيم فيها  
 أهلى وكلهم ألوم ٤٨١  
 على باب آستها صلب وشام ٤٨٢  
 كلاهكم على إذن حرام ٤٨٦  
 أخوالها فيها وأعمامها ٤٩٤  
 لعن يصب عليه من قدام ٥٤٦  
 مولى المخافة خلفها وأمامها ٥٥٢  
 ثوبان ليس بزميل قدم ٦١٠  
 وهو على من صبه الله علقم ٦٦٤  
 وهم القضاة ومنهم الحكام ٦٦٥  
 والعيش بعد أولئك الأيام ٧١٩  
 على قنة العزى وبالنسر عندما ٧٢٧  
 كما شرقت صدر القناة من الدم ٧٣٩  
 وإن كانت زيارتها لماما ٧٦١  
 وليث الكتيبة فى المرحم ٧٦٦  
 عليك ورحمة الله السلام ٧٧٥  
 أو جوبة قدحت وفض ختامها ٧٧٧  
 إثر الأجرة يوم الين مشكوم ٧٨٩  
 لفقير ولجار وابن عم ٨٠٢  
 على جوده لظن بالماء حاتم ٨٠٦  
 رجلى فرجلى شنة المناسم ٨٠٩  
 تقضى لبانات ويسأم سائم ٨١٠  
 وتركت تغلب غير ذات سنام ٨٣٨  
 مادام يملكها على حرام ٨٥٩  
 مادام يسلك فى الحلوق طعام ٨٥٩  
 وجيران لنا كانوا كرام ٨٦٧  
 ماخير ود لا يدوم ٨٧٣  
 لهنك من برق على كريم ٩١٢  
 كأن ظبية تهفوا إلى وارق السلم ٩٢٥  
 إذا أنه عبد القفا واللهازم ٩٣١  
 وما فاهو به أبدا مقيم ٩٥٠

أَلَسْتُ بِنَعْمِ الْجَارِ يُؤَلِّفُ بَيْتَهُ  
 لَا حَبِذَا أَنْتَ يَا صِنْعَاءَ مِنْ بِلَدٍ  
 حَتَّى شَآهَا كَلِيلَ مُوَهْنَا عَمَلِ  
 شَمِّ مَهَاوِينَ أَبْدَانِ الْجَزُورِ  
 أَقَامَتْ عَلَى رِبْعِيهِمَا حَارَاتَا صِفَا  
 حَتَّى تَهْجِرَ بِالرَّوَّاحِ وَهَاجَةً  
 إِذَا قَالَتْ حَذَامُ فَصْدُ قُوَهَا  
 أَتَارَكَةُ تَدْلُهَا فُطَامُ  
 أَيُّهَا الشَّامِيُّ لِيَحْسَبْ مِثْلِي  
 أَرِيدُ أَخَا وَرَقَاءَ إِنْ كُنْتُ ثَائِرًا  
 أَلَا أَضَحْتُ حَبَا لَكُمْ رَمَامَا  
 تَنَكَّرْتُ مَنِي بَعْدَ مَعْرِفِهِ لَمِي  
 إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثَ الْمَا  
 أَتَوُّ نَارِي فَقُلْتُ مَنُونُ أَنْتُمْ  
 ثَلَاثَ مِثِينَ لِلْمُلُوكِ وَفِي بَهَا  
 سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعَ بَشْدَتْنَا  
 لَشْتَانِ مَا يَبِينُ الْيَزِيدِينَ فِي النَّدَى  
 تَخَالُ مِنْهَا الْأَرْسَمُ الرُّوَاسِمَا  
 كَفَاكَ كَفٍ لَا تَلِيْقُ وَدَرَهْمَا  
 وَمَرْكُضَةٌ صَرِيحِي أَبُوَهَا  
 يَجِيءُ قُرَشِيٌّ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ  
 كَأَنَّ رِيْقَتَهَا بَعْدَ الْكُرَى أَغْتَبَقَتْ  
 وَأَنْنِي لِقَوَامٍ مُقَاوِمٍ لَمْ يَكُنْ  
 هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ  
 يَا هَالِ ذَاتِ الْمَنْطِقِ التَّمَتَامُ  
 غَدَاةٌ طَفَتْ عِلْمَاءَ بَكْرٍ بَنِ وَائِلِ  
 فِيهِ الرَّمَّاحُ وَفِيهِ كُلُّ سَابِغَةٍ  
 إِذَا بَعْضُ السَّنِينِ تَعَرَّفَتْنَا

( ن )

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثالن ١٩٢

كريم طابت الأعراف منه  
 أعشق منها الجيد والعينانا  
 عجت لمولود وليس له أب  
 دعنتي أخاها بعد ماكان بيننا  
 فلو أنا على حجر ذبحنا  
 وماوجدت بنات بنى نزار  
 وماذا يدري الشعراء منى  
 فإن لنا أباحسن عليا  
 إنما شعري شهد  
 لتقم أنت ياابن خير قریش  
 فقلت أدعى وأدعو إن أندى  
 ونحن منعنا البحر أن يشربونه  
 إذا صعبها جاش مع دلها  
 لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسبي  
 أنا ابن جلا وطلاع الثنايا  
 فاصدع بأمرک ماعليك غضاضة  
 وكل أخ مفارقة أخوه  
 وأبذل سوام المال إن  
 أيها السائل عن قيس وعنى  
 يارب غابطنا لو كان يطلبکم  
 أكل عام نعم تحوونه  
 كيف يخفى عنك ماحل بنا  
 يوما يمان إذا لاقيت ذايمين  
 تفك تسمع ماحيت  
 وما أن طبنا جبن ولكن  
 ونحمر مشرق اللون  
 أجهالا تقول بنى لوى  
 أبا الموت الذى لايد أنى  
 ونعم صاحب قوم لا سلاح لهم  
 ياخذنا جبل الريان من جبل  
 وأشبه فعله فعل الأينا ٢٥١  
 ومنخرين أشبها ظيانا ٢٧٤  
 وذى ولد لم يلد له أبوان ٢٨٠  
 من الأمر مالم يفعل الأخوان ٢٨٠  
 جرى الدميان بالخبر اليقين ٢٨٢  
 خلائل أحمرين وأسودين ٢٨٧  
 وقد جاوزت حد الأريين ٢٨٩  
 أب بر ونحن له بنون ٢٩٠  
 قد خلط بالجلجلان ٣٠٩  
 لتقص حوائج المسلمينا ٣١١  
 لصوت أن ينادى داعيان ٣٥٠  
 وقد كان منكم ماؤه بمكان ٣٦٤  
 تمد يلزمتهها الوثينا ٤١٢  
 عن ولا أنت ديانى فتخزوني ٤١٥  
 متى أضع العمامه تعرفونى ٤٨٨  
 وأبشر بذلك وقر منك عيونا ٥٧٦  
 لعمر أبيك إلا الفرقدان ٥٩٦  
 سواءها وهما وجونا ٦٠٧  
 لا أنا من قيس ولا قيس منى ٦٨٢  
 لاقى ماعدة منكم وحرمانا ٧٣٤  
 يلحقه قوم وتنتجونه ٨٣٤  
 أنا أنت القاتلى أنت أنا ٨٣٧  
 وإن لقيت معديا فعدنانى ٨٤٣  
 بها لك حتى تكونه ٨٧٤  
 منايانا ودولة أخريها ٨٨٧  
 كأن ثدياه حقان ٩٢٤  
 لعمر أبيك أم متجاهلينا ٩٣٢  
 ملاق لا أبالك تخوفينى ٩٤٣  
 وصاحب الركب عثمان بن عفانا ٩٦٩  
 وحذا ساكن الريان من كانا ٩٧٦



( ى )

وتضحك من شيخة عشمية  
أبيت أسرى وتيتى تدلكى  
مهما لى الليلة مهما لية  
قال لها هى لك ياتانى  
ولو كان عبد الله مولى هجوته  
يطالبنى عمى ثمانين ناقلة  
فأصبح مافى الأرض منى تقية  
عرفت الديار كرسم الدوات  
على أطرقا باليات الخيام  
وأخرج من بيت البيوت لعلنى  
وليس المال فاعلمه بمال  
بدالى أنى لست مدرك مامضى  
أرانى إذا مابت بت على هوى  
فياراكبا إما عرضت فبلغن  
بنيته يعصبة من ماليا  
أو تحلفى بربك العلى  
وتضحك منى شيخة عشمية

كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا ٣٦٠  
وجهك بالعنبر والمسك الذكي ٣٦٣  
أودى ينعلنى وسر باليه ٣٩٧  
قالت له مأنت بالمرضى ٤١٩  
ولكن عبد الله مولى مواليا- ٤٥٦  
ومالى ياغفراء إلا ثمانيا ٥٩٩  
لناظرها ليس العظام العواليا ٦٠٥  
يزيره الكاتب الحميرى ٦٤٠  
إلا الثمام وإلا العصي ٦٤٠  
أحدث عنك النفس يامى خاليا ٦٨٠  
وإن أغناك إلا للذى ٦٩٠  
ولا سابق شيئا إذا كان جائيا ٨٩٢  
فتم إذا أصبحت أصبحت غاديا ٧٨٠  
ندا ماى من نجران أن لا تلاقيا ١٠٣٩  
أخشى ركيا أو رجلا عاديا ١٢٠٥  
أنى أبو ذىالك الصبى ١٢١٩  
كأن لم تر قبلى أسيرا يمانيا ١٢٦٩



## فهارس أنصاف الآيات والارجاز

( ب )

- ١٨٥ وأى بنى الأخاء تنبو مناسبة  
 ٢٠٧ والله ماليلى بنام صاحبه  
 ٢٣٨ على حين عاتبت المشيب على الصبا  
 ٢٦٧ مثل الحريق وافق القصب  
 ٢٧٨ ترتج الياء أرجاج الوط  
 ٣٠١ أخو ييضات رائح متأوب  
 ٣٢٦ وكان إذا مايسل السيف يضرب  
 ٣٩١ وأم أوعال كهـ أو أقرب  
 ٤٨١ يعصن السليط أقاربـه  
 ٥٠٦ أنى وجدت ملاك الشيمة الأدب  
 ٥٢٩ فرمت رشقـا صائبـا  
 ٤٦٤ بنى شاب قرنـاه تصر وتـحلب  
 ٦٦٩ يرانى لو أصبت هو المصابـا  
 ٧٦٤ ياليت عدة حول كله رجب  
 ٩٠٣، ٩٠٠ وماكـدت أيـا  
 ٩٢٤ كأن ورديهـ رشاء خلب  
 ٩٤٩ لا أم لى أن كان ذاك ولا أب  
 ٩٥٥ لا أكلمه ماحنت النيب  
 ٩٦١ على كان المسومة العراب  
 ٩٦٤ ولو أدركه صفر الوطاب  
 ٩٧٤ فوالله لولا تمـره ماحيتـه  
 ٩٨٩ إلى الموت خوضا إليها الكتائب  
 ١٠٦٢ يالكهول وللشبان من عجب

- ١٠٨٤ بنا تمیما یکشف الضباب  
١٠٧٥ یاریح من أرض الشمال هبی  
١١٨٠ لكل دهر قد لبست أثریا  
١٢٣٤ وماضرب بیضاء یسقى دبوبها  
١٣٢٨ أمهتی خدف والیأس أبی  
١٣٤٤ یمرون بالدهناء خفافا عیابهم

( ت )

- ٢٠٢ مانت بالحکم الترضی حکومته  
٢٩٨ أو تستریح النفس من زفراتها  
٣٠٣ وإذا دخلت سمعت فیها هرة  
٣٦٨ هل ترجعن لی لمتی أن خضبتها  
٤١١ خیر لما قیل کیف أصبحت  
٤٤٧ وحش أصمت  
٤٦٠ أحضرت أهل حضرموت موتا  
٤٨٧ نصحت بنی عوف فلم یقبلوا نصحي  
٥٥٦ وقد أختدی والطیر فی وکنااتها  
٦١٢ لو ساوفتنا بسوف من تحيتها  
٦٩٣ من اللاء لم یحججن یغن خشية  
٦٩٤ وبشری ذو حفرت وذو طویت  
٧٤٠ غیر أن نطققت  
٨٤٤ فلولا سلاحی عند ذلك وغلمتی  
٩٠٢ لملك یوما أن تلم ملمة  
٩٠٥ کادت وکدت وتلك خیر إرادة  
٩٩٨ کوم الذری وادقة سراتها  
١٠٣٧ یاأجرین أجریا أنتا  
١٠٧٢ یامرو أن مطیتی محبوسة  
١١٤٢ كأن طیتیه  
١١٥٩ هیئات من مصبح هیئات  
١٢٢٣ سائل بنی أسد ماهذه الصوت  
١٢٣٩ بلی جوزیهاء کظهر الحجفت

١٢٤١ فى سعى دنيا طال ماقد مدت  
١٢٤٣ إلا يابست بالعلواء بيت  
١٢٦٩ تزوجتها رامية هرمزية  
١٢٩٤ تطيلن ليانى وأنت مليه  
( ث )

١٠٩٤ سمعت الناس يتجمعون غشا  
( ج )

٣٢٤ متى لحج خضر لهن ثيح  
٣٩٧ نضرب بالسيف ونرجوا بالفرج  
١٣٦١ لاهم إن كنت قلت حجج  
١٣٦٢ حتى إذا مأمسجت وأمسجا  
( ح )

٦٥٩ ، ٢٠٨ مأمليح  
٢٥٣ بمتراح.....

٥٤٢ ، ٤١٧ لدن غدوة حتى إذا آمتدت الضحى  
٦٢١ ومنا الذى أختير الرجال سماحة  
٦٩٣ من اللوا شهن بالصرصار  
٩٠٣ قد كاد من طول البلى أن يمصحا  
١٠٦٣ يالغافنا ويا للرياح  
( د )

١٩٢ وجرح اللسان كجرح اليد  
٣٦٧ ولاتعبد الشيطان والله فاعبدا  
٣٩٢ وللموت وماتلبد الوالدة  
٣٩٢ لله يلقى على الأيام ذو حيد  
٤٠٠ وما بالربيع من أحد  
٣١٦ ..... وكأن قد  
٤٠٦ فربما بعد الوفود وفود  
٤٢٦ فقلت يمين الله أبرح قاعدا  
٤٣٨ له صريف صريفه القعو بالمسد  
٥٤٧ فحسبك والضحاك سيف مهند

- ٥٥١ فلم يلقى منها سوى هامد  
 ٥٦١ وهذا عروسا باليمامة خالد  
 ٥٨٨ قلت إذ أقبلت وزهر تهادي  
 ٦١١ ولا أحاشي من الأقوام من أحد  
 ٦٣٦ إلى الماجد القرم الجواد المحمد  
 ٦٨١ قدى من نصر الخيـيـن قدى  
 ٦٩١ كالذى تربي زينة فأصطيدا  
 ٧٦١ فى كلنا رجليها سلامى واحدة  
 ٨١٤ وما بالربيع من أحـد  
 ٨٥٣ ولا جد إذا أزدحم الجدود  
 ٨٧٣ فقلت يمين الله أبرح قاعدا  
 ٨٩٢ ولا ترموا به البلد البعيدا  
 ٩١١ قال الذى سألوا أمسى لمجهودا  
 ٩١٢ ولكنى من جهها لعميد  
 ٩١٦ أضاءت لك النار الحمار المقيدا  
 ٩٤٣ وأى كريم لا أبالك يخلد  
 ١٠١١ كان جزائى بالعصا أن أجلدا  
 ١٠١٧ رويدبنى شيان بعض وعيدكم  
 ١٠٢٥ والخيـل تعدوا فى الصعيد بداد  
 ١٠٥٠ ياحكم بن المنذر بن الجارود  
 ١٠٥٣ ياعمـر الجـوادا  
 ١٠٧٩ نبئت أخوالى بنى يزيد  
 ١١٧٨ وزندك أثقب أزنادها  
 ١٢٢٨ وكف فواضل خضل نداها

( ذ )

- ٩٨٦ أبنى كليب إن عمى اللذا

( ر )

- ٢٢٣ رـم دار  
 ٢٥٠ وأبى مالك ذو المجاز بدار  
 ٢٥٣ أنضـور

- ٢٥٨ وقد بداهنك من المئـرز  
 ٢٦٨ أنا ابن ماوية إذا جد النقر  
 ٣٣٤ من يفعل الحسنات الله يشكرها  
 ٣٦٣ قد رفع الفتح فماذا تحذرى  
 ٣٩٧ سود المحاجر لا يقرآن بالسور  
 ٤٢١ حلفت لها بالله حلقة فاجر  
 ٤٤٤ يأبى الظلـمة منه النوفـل الزفر  
 ٥٠٤ هبـونى أمراً منكم أضل بعيره  
 ٥٤٨ ياسارق الليلة أهل الدار  
 ٥٥٨ كما آتقـض العصفور بالله القطر  
 ٦٣٨ وجدى يا حجاج فارس شمرا  
 ٦٣٩ ويشكر الله من لا يشكر  
 ٧٤٢ اسأل البحـار  
 ٧٦٩ أقسم بالله أبو حفص عمر  
 ٨٣٠ فأما الصدور فلا صدور لجعفر  
 ٩٦٨ نعم الساعون فى الأمر المبر  
 ١٠٢٦ وحملت وبره واحتملت فجار  
 ١٠٥٠ ياعمـر بن معمر لا منتظر  
 ١٠٥٨ يامرجهـاه بحمار عفـرا  
 ١٠٧٧ ياناق سـيرى وجارى لا تستنكرى عذيرى  
 ١١١٠ رضيت وطبت النفس يابكر عن عمرو  
 ١١١٨ كم من ضاحك من ذا وكم من ساخر  
 ١١٤٧ ألا يازيد والضحاك سيرا  
 ١١٧٢ فيها عيائـل أسود ونـمر  
 ١١٨٦ وفى الأكف اللامعات سور  
 ١٢٢٠ إذ رد عافى القدر من يستعيرها  
 ١٢٢٤ ثلاث شـخـوص كاعبان ومـعـصر  
 ١٢٣٦ ولم يـقلب أرضها يـطار  
 ١٣٤٩ وتكحل العينـين بالـعـاور  
 ١٣٦٦ كيف ترانى أدرى وأدرى

من يفعل الحسنات الله يشكرها ١٣٨٥  
وقد بداهنك من المئزر ١٣٨٦  
لابد من صنعا وإن طال السفر ١٣٩٢  
ويضحك ألحققت شرا بشر ١٣٩٣  
ولا يدعى القوم أنى أفر ١٣٩٣

( س )

وموتن بها حرا وجلدك أملس ٣٦٥، ٣٦٨  
أرب يبول الثعلبان برأسه ٣٩٥  
هذا سراقفة للقرآن يدرسه ٦٥٨  
سل الهموم بكل معطى رأسه ٧٣٤  
أتاك أذاك اللاحقون أحبس أحبس ٧٥٥  
وأضرب منا بالسيوف القوانسا ١٠٠٣

( ش )

قد قرنوني بعجوز جحمرش ١١٦٩

( ص )

فلست بالأكثر منهم حصا ١٠٠٦

( ض )

فراخا ييوضها ١١٨٢

( ط )

لم تستبح أبلى بنو اللقيطة ٤٨٤  
أوردته قلاتصا أعلاطا ١١٩١

( ع )

وبعد عطائك المائة الرتاعا ١٩٤  
أما ترى حيث سهيل طالعها ٢٣٢  
لنا قمرها والنجوم الطوالع ٢٧٢  
إنك إن يصرع أخوك تصرع ٣٢٨، ٣٣٠  
كيما أن تغر وتخدعا ٣٧٧  
يارب هيجا هي خير من دعه ٤٠٢  
تقول وقد مال العيظ بنا معا ٢٤٥، ٤١٢  
وألا تهبها ذمة ستضيع ٥٥٩

- وما بقيت إلا الضلوع الجراشع ٥٩٨  
 إن الخليط اليوم باك أجمعه ٦٣١  
 وإذا هلك ففند ذلك فأجزعى ٧١٢  
 قد صرت البكرة يوما أجمعا ٧٦٥  
 ولإيك موقف منك الوداعا ٨٢٧  
 وقد كريت أسباب نفس تقطع ٩٠٦  
 كأن صغرى وكبرى من فواقعها ١٠٠٥  
 فما يرجو ابن عمى عنه دفعى ١٠١١  
 وحق لمثلى يابئنة يجزع ١٠١٥  
 يابنت عما لا تلومى وأهجمى ١٠٤٨  
 على هنوان شأنها متابع ١٠٨٠  
 فالسوط أدنى من أن أقول لها لها ١١٦٣  
 هل الأزمن اللاتى مزين رواجع ١١٧٣  
 حجلي تدرج فى الشربة وقع ١١٧٩  
 مال إلى رطاة حقف فالطجع ١٢١٤، ١٣٥٨

( ف )

- الهت إليه والركائب وقف ١٧٦  
 الصيارف ٢٥٣  
 خالط من سلمى خياشيم وفا ٢٥٥  
 وعزة على المعرض المتجافى ٦٨٧  
 بكيت على عجير أوعفاف ٧٨١  
 أمن رسم دار مربع ومصيف ٨٠٨  
 وفيشة قد أستقر جوفها ١٠٢٩  
 كلوا فى بعض بطنكم تغفوا ١١٠٦  
 كفى بالنأى من أسماء كافى ١٢٩٨  
 سرهفته ماشئت من سرهاف ١٢٩٩

( ق )

- ومهما يكن عهده يخلق ٣٢٢  
 لواحق الأقرب فيها كالمقق ٣٩٠  
 بدابق واين منى دابق ٤٧٠





- ٧٧٨ بين الدخول فحومل  
٧٩٤ يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى  
٨٣٤ وهل يعمن من كان فى العصر الخالى  
٨٧٢ كل حى صائر للزوال  
٨٨٥ وليس منها شفاء الداء مبذول  
٩٢٩ إن الخليفة إن الله سربله  
٩٤٨ لا ناقي لي فى هذا ولا جمل  
٩٦٠ أخاك مصاب القلب جم بلبله  
٩٧٤ وحب بها مقتولة حين تقتل  
١٠١٩ ألا حيا لىلى وقولا لها هلا  
١٠٧٣ فقر بن هذا وذا أزحله  
١٠٨١ فى لجة أمسك فلانا عن فل  
١٠٩٩ ظرفا عجوز فيه ثتا حنظل  
١١٠٤ وستوك قد كريت تكممل  
١١١٥ أقامت ثلاثين يوما وليلة  
١١٣٣ قد أترك القرن مصفرا أنامله  
١١٦٤ فأوقدت نأرى فادن دونك وأصطفى  
١٢٠٢ تنوب فتأتى من تحيت ومن عل  
١٢٠٢ دويهة تصفر منها الأنامل  
١٢٢٥ والعين بالإثم الحارى مكحول  
١٢٤٠ انسانة فناته بدر السماء لها خجل  
١٣٨٥ ولا ذاكر الله إلا قليلا  
١٣٨٧ صمت على مخلوقه لم تكتمل  
١٣٩١ كمازلت الصفواء بالمتنزل  
١٣٩٢ بيازل وجناء أو عيهل  
١٣٩٤ الحمد لله العلى الأجل  
١٣٩٦ ولا أرض أبقل أبقالهها

( م )

- ١٧٩ كما ضمن الوحى سلامها  
٢٠٥ أو الفامكة من ورق الحمى



- ٩٦٤ لأنت أسود فى عينى من الظلم  
 ٩٦٧، ٩٧١ يميننا لنعم السيدان وجدتما  
 ٩٧٢ فأما القتال لاقتال لديكم  
 ٩٨٣ هم الامرون الخير والفاعلون  
 ٩٨٥ والفارجى باب الأمير المبهم  
 ٩٩٣ أو الفامكة من ورق الحمى  
 ١٠٣٥ يابؤس للحرب ضارا لأقوام  
 ١٠٦٤ فيالك من ليل كأن نجومه  
 ١٠٧٩ فقالوا تعالى يابزى بن مخرم  
 ١٠٧٦ عوجى علينا وأربعى يافاطما  
 ١١٥١ فأما القتال لا قتال لديكم  
 ٩١٦ لعلمنا أنت حالهم  
 ١١٦٧ قد لفها الليل بسواق حطم  
 ١١٩٥ فما أرق النيام إلا سلامها  
 ١٢١٨ ألا قل ليا قبل مرثها أسلمى  
 ١٢٢٣ كما كتبت كاف تلوح وميمها  
 ١٢٣٠ يديان ييضاوان عند محلم  
 ١٢٣١ يادار أقوت بعد آصرامها  
 ١٢٣٥ بالمنجنيقات وبالأمايهم  
 ١٢٣٥ أقسرت ماء قيس بن عاصم  
 ١٢٣٨ إذ زل عنها السهم  
 ١٢٦١ فلست بشاوى عليه دمامة  
 ١٢٩٨ ولا خارجا من فى زور كلام  
 ١٣٠٣ ونشتم بالأفعال لا بالتكلم  
 ١٣٢٣ لست بزلاء ولكن ستهم  
 ١٣٣٦ فإنه أهل لأن يؤكرما  
 ١٣٤٣ لهتك من برق على كريم  
 ١٣٤٦ وخبف هامة هذا العالم  
 ١٣٨٢ قواطنا مكه من ورق الحمى  
 ١٣٨٧ أى من تراب خلقه الله أدما

- ١٣٩١ كان الزناء فريضة الرجم  
 ١٣٩٢ ضخم يحب الخلق الأضخما  
 ( ن )  
 ٢٠٥ ياصاح ماهاج الدموع الذرفن  
 ٢٠٦ فقولى إن أصبت فقد أصابن  
 ٢٠٦ فهل لها أن ترد الخمس هلن  
 ٢٠٦ وصبوب الغمام وريح الخزامى ونشر القطرن  
 ٢١٧ وما أن طبنا جن ولكن  
 ٣٢٨ وحينما يك أمر صالح أكن  
 ٣٦٨ هل ترجعن ليال قد مضين لنا  
 ٣٨٨ وصاليات ككما يؤتفين  
 ٤٢٨ عمرك الله ليس يجتمعان  
 ٤٢٨ عمر الله ساعة حديثنا  
 ٤٤٢ درس المنا بمتالع فأبان  
 ٤٥٥ يسير ليس فيهما ظفانن  
 ٥٥٢ وكان الكأس مجراها اليميننا  
 ٥٥٤ فثنن لقيتك خالين  
 ٦١٢ بأى الحشا أمس الخليط المباين  
 ٦١٦ ولو تسام بها فى الأمن أغلينا  
 ٦٦٦ ماقطر الفارس ألا أنا  
 ٦٨٠ أمثلاً الحوض وقال قطنى  
 ٧٥٧ ظهراهما مثل ظهور الترسين  
 ٧٩٥ فالله يرعى أبنا حرب وإيانا  
 ٨٥٠ إن ذو لوثلة لأننا  
 ٨٩٦ طلبوا صلحنا ولات أوان  
 ٩٣٢ فمتى تقول الدار تجمعنا  
 ٩٤١ فلا أب وأبننا  
 ١٠٠٠ لاحق بطن بقر سمين  
 ١٠٤٠ بسبع رمين الخمر أم بثمان  
 ١٠٥٧ تأوه أهة الرجل الحزين

١٠٨٨ فما أن طبنا جن ولكن  
 ١٢٣٣ وإذا أنتم ليست لكم غنمان  
 ١٢٣٣ وكان الكأس مجراها اليمين  
 ١٢٣٤ حنت قلوصى أمس في الأردن  
 ١٢٧٠ وما أنا كنتى وما أنا عاجن  
 ١٣٣٤ جرى الدميان بالخبر اليقين  
 ١٣٨١ درس المنا بمتالع فأبان  
 ١٣٨٤ وصاني العجاج فيما وصنى  
 ١٣٩٥ ووخرز من أرانيها

( ه )

٢٠٥ سلام الله يامطر عليها  
 ٢٥٤ أبان ذوى أرومتها ذووها  
 ٢٥٧ إن أباهها وأبا أباهها  
 ٢٧٩ بلى أير الحمار وخصبتاه  
 ٥٦٧ وقد فر عمرو هارباً من منته  
 ٦٥٩ إذا نطق السفينة جرى إليه  
 ٧٦١ فى كلت رجليها سلامى واحدة  
 ٩٤١ أبى الإسلام لا أب لى سواه  
 ١١٨٧ وأضطرب القوم اضطراب الأرشية  
 ١٢٢٥ بكت عينى وحق لها بكاهها  
 ١٣٤٣ وقد رابنى قوله ياهناه

( و )

١٣٣٤ إن مع اليوم أخاه غدوا

( ي )

١٠٢٠ بحيهلا يزجون كل مطية  
 ١٩٣ فإن كلامها شفاء لما بى  
 ٣٩٦ كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا  
 ٧٣٢ يابؤس للحرب التى  
 ٨٧٧ مادام فيهن فصيل حيا  
 ٥٤٦ لىالى لا أمثالهن لىاليا

— ۱۴۷۴ —

## المصادر والمراجع

- الأحاجي النحوية — لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق مصطفى، حماة ١٩٦٩.
- الاتباع والمزاوجة — لابن الحسن أحمد بن فارس، نشره. كمال مصطفى القاهرة ١٩٤٧.
- الإبدال — لأبي الطيب اللغوى — تحقيق. عز الدين التوحي دمشق ٦٠ — ١٩٦١.
- الإبل — لعبد الملك بن قريش الأصمعي (ضمن الكنز اللغوى فى اللسان العربى) نشر أوغست هفنز — بيروت ١٩٠٣.
- الإبانة عن سرقات المتبنى للعبيدى — المطبعة العباسية.
- الأزهية فى علم الحروف — لعلى بن محمد الهروى — تحقيق عبد المعين دمشق ١٩٧١.
- الأزمنة والأمكنة — لابی على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقى — حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٣٢ هـ.
- الأشربة لابن قتيبة تحقيق محمد كرد على — الترقى — دمشق ١٣٦٦.
- الأضداد لابن السكيت، بعناية أوغست هفنز — بيروت ١٩١٣.
- اعجاز القرآن. للباقلانى تحقيق السيد صقر — المعارف ١٣٧٤.
- اعراب ثلاثين سورة من القرآن. لابن خالوية — دار الكتب ١٣٦٠.
- الاشتقاق، لابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون — مطبعة السنة ١٣٧٨.

- الاشباه والنظائر للسيوطى — حيدر آباد ١٣٦١.
- الأغاني، لأبى الفرج الأصبهاني — التقدم ١٣٢٣.
- الامالى، لابن الشجر. حيدر آباد ١٣٤٩.
- الامالى، لأبى على القالى — دار الكتب ١٣٤٤.
- أمالى المرتضى. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. عيسى الحلبي ١٣٧٣ دار الكتب ١٣٦٩.
- الإنصاف لابن الأنبارى. تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد السعادة ١٣٨٠.
- البحر المحيط — لأبى حيان. السعادة ١٣٢٨.
- البداية والنهاية. لابن كثير. السعادة ١٣٢٨.
- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة — السيوطى — السعادة ١٣٨٠.
- بلاغات النساء — لابن طيفور — القاهرة ١٣٢٦.
- البيان والتبيين للجاحظ — تحقيق عبد السلام هارون — لجنة التأليف ١٣٧١.
- بلوغ الأرب للألوسى. بعناية بهجة الأثرى — الرحمانية ١٣٤٣.
- البارع فى اللغة — لأبى على القالى — قطعة مصورة لندن ١٩٣٣.
- بغية الأمال فى معرفة مستقبل الأفعال. لأحمد بن يوسف اللبلى الأندلس — تحقيق — جعفر ماجد تونس ١٩٧٢.
- البصائر والذخائر — لأبى حيان التوحيدى — تحقيق د. أحمد بدوى ود. حامد عبد المجيد — القاهرة ١٩٦٠.
- بهجة المجالس وأنس المجالس — لابن عبد البر — تحقيق محمد مرسى الخولى «سلسلة تراثنا» الدار المصرية للتأليف بالقاهرة — بلا تاريخ.



- بدائع البداة — لعلى بن ظافر الأزدي، بولاق ١٢٧٨ هـ.
- تاريخ العروس فى شرح القاموس — للزبيدي، بولاق ١٣٠٧ هـ.
- تأويل مشكل القرآن — لابن قتيبة الدينورى، تحقيق السيد أحمد صقر — القاهرة — ١٩٥٤ م.
- تاريخ الرسل والملوك — لابن جرير الطبرى، مطبعة خياط — بيروت بلا تاريخ.
- التبيان فى شرح ديوان المتنبى — لعبد الله بن الحسين العكبى — بولاق ١٢٨٧ هـ.
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان — لابن مكى الصقلى تحقيق — د. عبدالعال مطر — المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٩٦٦.
- تحرير التجير، لابن أبى الأصبع. تحقيق فتحى شرف القاهرة ١٣٨٣.
- التصحيف والتحريف، العسكرى، تحقيق عبد العزيز أحمد. الحلبي ١٣٨٣.
- تاريخ دمشق — لابن عساكر. مخطوط المكتبة الثمورية.
- تأويل مختلف الحديث — لابن قتيبة — كردستان ١٣٢٦.
- التشبيهات لابن أبى عون — تحقيق محمد عبد المعيد خان كمبردج ١٣٦٩.
- تزيين الأسواق بتفصيل أشواق العشاق لداود الأنطاكي الأزهرية ١٣٢٨.
- التصريح بمضمون التوضيح الشيخ خالد — الأزهرية ١٣٤٤.
- تفسير القرطبي. دار الكتب المصرية.
- التنبية على أمالى القالى. الكبرى — دار الكتب ١٩٣٤ — ١٩٥٠.

- التنبيه على حدوث التصحيف. لحمزة بن حسن الأصفهاني. تحقيق محمد حسن آل ياسين المعارف ببغداد ١٣٨٧.
- تهذيب الألفاظ، لابن السكيت — بيروت ١٨٩٥.
- تهذيب التهذيب لابن حجر. حيدر آباد ١٣٢٧.
- ثمار القلوب في المضاف المنسوب للثعالبي. تحقيق إبراهيم أبو الفضل — دار نهضة مصر ١٩٦٥ م.
- ثلاث رسائل في اعجاز القرآن للرماني والخطابي والمرجاني. تحقيق. محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلامه — دار المعارف بمصر ١٩٧٠ م.
- جمهرة أشعار العرب — لابن زيد القرشي، بولاق ١٣٠٨ هـ.
- جمهرة الأمثال للعسكري، تحقيق محمد أبو الفضل وعبد المجيد قطامش المؤسسة العربية الحديثة ١٣٨٤.
- جمهرة اللغة — لابن دريد، نشر بعناية — كرنكو، حيدر آباد الدكن ١٣٤٥.
- جنى الجنيتين — لمحمد أمين بن فضل الله المحبى — مطبعة القدسي بالقاهرة ١٣٤٨ هـ.
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) — لابن عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ط ١ دار الكتب المصرية ٣٣ — ١٣٤٩ م.
- الجمان في تشبيهات القرآن — لعبد الله بن محمد الحسن البغدادي. تحقيق أحمد مطلوب وخديجه الحديثي. بغداد ١٩٦٨.
- الجمل للزجاجي. تحقيق ابن أبي شنب. مكنسكيك بباريس ١٣٧٦.
- حماسة الخالدين — أبي بحر محمد وأبي عثمان سعيد بن هاشم. تحقيق السيد محمد يوسف — التأليف ١٩٥٨ م.

- الحماسة البصرية — لصدر الدين بن أبى الفرج بن الحسين  
البصرى، نشر بعناية د. مختار الدين أحمد — حيدر آباد الدكن  
١٩٦٤.
- الحيوان — لابن عثمان عمر بن بحر الجاحظ — تحقيق عبد السلام  
هارون ط ٢. مطبعة عيسى الحلبي بالقاهرة ١٩٦٥ — ١٩٦٩ م.
- حماسة البحترى — لابن عبادة الوليد بن عبيد البحترى — تحقيق  
لويس — بيروت ١٩١٠ م.
- الحروف — لابن السكيت — تحقيق دكتور رمضان عبد التواب —  
مطبعة جامعة عين شمس بالقاهرة ١٩٦٩ م.
- الحجة فى القراءات السبع — لابن خالوية — تحقيق د. عبد العال  
سالم بيروت ١٩٧١ م.
- حاشية الصبان — لمحمد بن على الصبان — دار أحياء الكتب  
العربية بالقاهرة «دون تاريخ».
- حاشية الدماميني — لمحمد بن أبى الدماميني (بها نشر حاشية  
الشمنى).
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب — لعبد القادر بن عمر  
البغدادى — بولاق ١٣٩٩ هـ.
- الخصائص — لابن عثمان بن جنى، تحقيق محمد على النجار،  
مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٢ — ١٩٥٦ م.
- خلق الإنسان — لابن أبى ثابت، تحقيق عبد الستار فراج —  
الكويت ١٩٦٥ م.
- الخيل — لابن عبيدة معمر بن المثنى، نشرة. سالم الكرنكوى،  
حيدر آباد الدكن ١٣٢٨ هـ.
- الخيل — لعبد الملك بن قريب الأصمعى، نشرة أوغست هفنز، فينا  
— ١٨٩٥ م.

- الدرر اللوامع — لأحمد بن الامين الشنقيطى، مصورة عن طبعة الجمالية بالقاهرة ١٣٢٨ هـ.
- درة الغواص — لأبى محمد القاسم بن على الحرير، القسطنطين ١٣٩٩ هـ.
- دلائل الإعجاز — لعبد القاهر الجرجاني نشرة — محمد رشيد رضا — دار المنار بالقاهرة ١٣٣١ هـ.
- ديوان الأخطل — شرح ديوان الأخطل — شرح إيليا سليم الحاوى — دار الثقافة بيروت ١٩٦٨ م.
- ديوان أبى الأسود الدؤلى — تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة ببغداد ١٩٦٤ م.
- ديوان الأعشى — شرح وتعليق الدكتور محمد محمد حسين، المطبعة النموذجية بالقاهرة ١٩٥٠ م.
- ديوان أبى داود — تحقيق غوستاف فون عزنباوم — دار مكتب الحياة ببغداد ١٩٥٩ م.
- ديوان أبى زيد الطائى، تحقيق نورى حمودى القيسى. المعارف بغداد ١٩٦٧.
- ديوان سراقه البارقى. تحقيق حسين نصار — لجنة التأليف ١٩٦٦ م.
- ديوان أبى العتاهية — تحقيق شكرى فيصل. جامعة دمشق ١٣٨٤.
- ديوان أبى الرومى — شرح محمد شريف سليم. الهلال ١٣٣٥.
- ديوان أمرىء القيس — تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٣ دار المعارف بالقاهرة ١٩٦٩ م.
- ديوان حاتم الطائى — (ضمن كتاب خمسة دواوين العرب) المكتبة الأهلية ببغداد «بدون تاريخ».
- ديوان الحارث بن حلزة — تحقيق — هاشم الطحان ببغداد ١٩٦٩ م.

- ديوان جميل بثينة — جمع وتحقيق — دكتور حسين نصار ط ٢ — القاهرة ١٩٦٧م.
- ديوان جرير — بشرح محمد بن حبيب — تحقيق — د. نعمان محمد أمين طه — دار المعارف بمصر ١٩٦٩.
- ديوان أمية بن أبي الصلت — جمعة — بشير يموت ط. بيروت ١٩٣٤م.
- ديوان أيمن بن خريم — أيمن بن خريم الأسدي — أخباره وشعره — جمع وتحقيق. الطبيب العشاشي — مجلة الحوليات للجامعة التونسية — العدد ٩ لسنة ١٩٧٢م.
- ديوان الأفوه الأودي — الطرائف الأدبية، تحقيق، عبد العزيز الميمنى. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٣٧.
- ديوان الأسود بن يعز — دكتور نوري حمودى القيس بغداد ١٩٦٨م.
- ديوان ذى الرمة، تحقيق كارليل هنرى هيس. كمبردج ١٩١٩م.
- ديوان سحم عبد بنى الحشاشي — تحقيق الميمنى — دار الكتب ١٣٦٩.
- ديوان سلامه بن جندل — تحقيق لويس شيخو. بيروت ١٩١٠.
- ديوان عبيد بن الأبرص — تحقيق شارل ليل. لندن ١٩١٣.
- ديوان العجاج، بعناية وليم بن الورد. ليبسك ١٩٠٣م.
- ديوان أبى نواس، بعناية محمد واصف — العمومية ١٨٩٨م.
- ديوان معن بن أوس بعناية كمال مصطفى. النهضة ١٩٢٧م.
- رسائل الجاحظ — تحقيق عبد السلام هارون — السنة ١٣٨٤.
- الرياض النظرة. للمحب الطبرى، الحسينية ١٣٢٧.
- روضة المحبين — لأبن القيم الحوزية — تحقيق أحمد عبيد — دمشق ١٣٣٩ هـ.

- الروضى الأنف — لأبى القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أبى الحسن السهيلي، نشره، عبد الرؤوف طه سعد، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ١٩٧٣م.
- الزهرة للأصفهاني — تحقيق لويس نيكل بيروت ١٣٥١.
- زهر الآدب للمصرى — تحقيق على البجاوى الحلبي ١٩٥٣م.
- الزينة — كتاب الزينة فى الكلمات الإسلامية (١ — ٢) لأبى حاتم أحمد بن حمدان الرازى — تحقيق — حسين بن فيض الله لهمداني — القاهرة ١٩٥٧ — ١٩٥٨م.
- زينة الفضلاء فى الفرق بين الضاد والطاء. لابن البركات ابن الأنبارى. تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب بدار القلم بالقاهرة ١٩٧١م.
- سر الفصاحة لابن سنان الخفاجى تحقيق على فودة — مطبعة الخانجي بالقاهرة ١٩٧٢م.
- سر صناعة الإعراب «الجزء المطبوع» لابن الفتح عثمان بن جنى. تحقيق: مصطفى السقا وآخرون مطبعة الحلبي بالقاهرة ١٩٥٤م.
- سمط الآلى — لابن عبيد البكرى — تحقيق عبد العزيز — الميمنى مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٣٦ — ١٩٣٧م.
- سيبويه — الكتاب لسيبويه.
- السيرة النبوية — لابي محمد عبد الملك بن هشام، نشرت بعناية: طه عبد الرؤوف سعد — مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ١٩٧٣م.
- السيرة لابن سيد الناسى — عيون الأثر.
- شرح أبيات سيبويه للشنتمرى، بهامش كتاب سيبويه طبعة بولاق ١٣١٦.
- شرح أدب الكاتب — لابي منصور موهوب بن أحمد الجوالقى. مكتبة القدس بالقاهرة ١٣٥٠ هـ.

- شرح الأبيات المشككة الأعراب — للحسن بن أسد الفارقي —  
تحقيق سعيد الأفغانى مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٨م.
- شرح الأشموني — لنور الدين أبى الحسن على بن محمد  
الأشموني دار أحياء الكتب العربية بالقاهرة «بدون تاريخ».
- شرح التصريح — للشيخ خالد الأزهرى ط ٢، المطبعة الأزهرية  
بالقاهرة.
- شاعرات العرب فى الجاهلية والإسلام — جمع بشير يموت،  
المطبعة الوطنية بيروت ١٩٣٤م.
- شرح شواهد الكشافة تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات لمحـ  
الدين أفندى. المطبعة الشرقية بالقاهرة ١٣٠٧ هـ.
- شرح شواهد المغنى — لجلال الدين السيوطى، المطبعة البهية  
بالقاهرة ١٣٢٢ هـ.
- شرح ديون الحماسة — لابن على أحمد بن محمد بن الحسن  
المرزوقى — أحمد أمين وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة  
بالقاهرة ١٩٥١ — ١٩٥٣م.
- شرح القصائد العشر — لابن زكريا يحيى بن الخطيب البتريزى —  
المطبعة المنيرية بالقاهرة ١٣٥٢.
- شرح مايقع فيه التصحيح والتحريف لأبى أحمد الحسن بن عبد  
الله ابن سعيد السكرى، تحقيق — عبد العزيز أحمد مطبعة الحلبي  
بالقاهرة ١٩٦٣م.
- شرح شذور الذهب — لأبى محمد عبد الله جمال الدين بن هشام  
تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، ط. بالقاهرة ١٩٦٥.
- شرح شواهد الكشاف. تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات  
لمحب الدين أفندى، المطبعة الشرقية بالقاهرة ١٣٠٧ هـ.

- شرح القصائد العشر — لأبى زكريا يحيى بن الخطيب التبريزى،  
المطبعة المنيرية بالقاهرة ١٣٥٢ هـ.
- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق أحمد شاهر الحلبي ١٣٧٠.
- الصحابي — لابن فارس — تحقيق لجنة إحياء آثار أبى العلاء  
١٣٦٧.
- الصحابي في فقه اللغة — لأحمد بن فارس، مطبعة المؤيد بالقاهرة  
١٩١٠ م.
- الصحاح — تاج اللغة وصحاح العربية — للجوهري — دار الكتاب  
العربي بالقاهرة ١٣٧٧.
- الصناعتين — كتاب الصناعتين — لأبى هلال العسكري، تحقيق  
علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم — مطبعة الحلبي  
بالقاهرة ١٩٧١ م.
- صفة الصفوة، لابن الجوزي، حيدر آباد ١٣٥٦.
- الصبح المنيرة على حيثة المتنبي للبديعي بهامشي ديوان المتنبي  
بشرح العكبري.
- الطائر الآلوس بعناية محمد بهجة الأثرى — السلفية ١٣٤١.
- الضروسه — مايجوز للشاعر في الضرورة — لأبى عبد الله محمد  
بن جعفر القزاز القيرواني — تحقيق منجي الكعبي.
- طبقات فحول الشعراء — لابن سلام الجمحي، تحقيق محمود  
شاكر دار المعارف بالقاهرة «بلا تاريخ».
- طبقات الشعراء — لعبد الله بن المعتز، تحقيق، عبد الستار أحمد  
فراج ط ٢، دار المعارف بالقاهرة ١٩٦٨ م.
- طبقات النحويين واللغويين — لابن بحر محمد بن الحسن الزبيدي  
الأندلسي تحقيق — محمد أبو الفضل إبراهيم — دار المعارف  
بمصر ١٩٧٣ م.



- طراز المجالس — لشهاب الدين الخفاجي — المطبعة الوهية بالقاهرة ١٢٨٤ هـ.
- عبث الوليد لابی العلاء المصرى — تصحيح محمد عبد الله المدنى — مطبعة الترقى بدمشق ١٩٣٦ م.
- العقد الفريد — لابن رشيقي القيروانى — تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد — المطبعة التجارية بالقاهرة ١٩٦٤ م. طبعة الخانجي ١٩٠٧ م.
- العينى — المقاصد النحوية، شرح شواهد شروح الألفية للإمام العينى محمود (بهامشى خزانة الأدب).
- عيوب الأخبار — لابن قتيبة الدينورى (مصورة عن طبعة دار الكتب القاهرة ١٩٦٤ م).
- غريب الحديث — لابن عبيد القاسم بن سلام، ط ١ حيدر أباد الدكن ٦٤ — ١٩٦٧ م.
- الفيت المنسجم فى شرح لامية العرب — لصالح الدين خليل بن أيلك الصفدى، بولاق ١٢٩٠ هـ.
- الفائق فى غريب الحديث — للزمخشري — تحقيق على محمد بجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٤٥ م.
- فوات الوفيات، لابن شاکر. بولاق ١٢٨٣.
- الفاخر، للمفضل بن سلمة — تحقيق عبد العليم الطحاوى، الحلبي ١٣٨٠.
- الوصول والغايات — لابی العلاء المصرى — بعناية محمود حسن زناتى. حجازى ١٣٥٦.
- الفهرست لابن النديم، الرحمانية بالقاهرة ١٣٤٨ هـ.
- القلب والابدال لابن السكيت (ضمن الكنز اللغوى) بعناية. أوغست هفنر بيروت ١٩١٣ م.

- الكامل لابن الأثير. بولاق ١٢٩٠.
- الكامل للمبرد — تحقيق وليم رأيت ليبسك ١٨٦٤م.
- الكتاب، كتاب سيبويه. تحقيق عبد السلام هارون دار القلم ١٣٨٥
- ودار الكتاب العربى ١٣٨٨.
- الكنايات للثعالبي. السعادة ١٣٢٦.
- الكوكب الثاقب فى أخبار الشعراء وغيرهم من ذوى المناقب —
- مجهول المؤلف — مخطوط تيمورية برقم «٣٣٥» تاريخ.
- اللامات — للزجاجى — تحقيق دمازن المبارك — المطبعة الهاشمية
- بدمشق ١٩٦٩م.
- لحن العوام — للزبيدي — تحقيق د. رمضان عبد التواب — مطبعة
- الكمالية بالقاهرة ١٩٦٤م.
- لسان العرب — لابن منظور بولاق ١٣٠٠ — ١٣٠٧ هـ.
- لمع الأدلة فى النحو — لأبى البركات عبد الرحمن بن الأنبارى
- تحقيق سعيد الأفغانى — دمشق ١٩٥٧م.
- ليس فى كلام العرب — لابن خالوية تحقيق أحمد عبد الغفور
- عطار. دار مصر للطباعة بالقاهرة ١٩٥٧م.
- ماأتفق لفظه وأختلف معناه — الكتاب المأثور عن أبى العميثل
- الأعرابى — نشرة. كرنكو. المطبعة الكاثوليكية — بيروت ١٩٢٥م.
- ماينصرف وما لا ينصرف — لابی أسحق الزجاج تحقيق هدى قراة
- القاهرة ١٩٧١.
- مبادئ اللغة لابی عبد الله محمد بن عبد الله الاسكافى، تصحيح
- محمد بدر الدين النعسانى — مطبعة السعادة بالقاهرة ١٩٤٢م.
- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، المعارف ١٣٦٩.
- مجاز القرآن. لابی عبدة تحقيق محمد فؤاد ستركين محمد سامى
- الخانجى ١٣٧٤.

- مجموعة المعانى لمجهول — الجوائب ١٣٠١.
- المبهج فى أسماء شعراء الحماسة. لابن جنى — الترقى دمشق ١٣٤٨.
- المخصص، لابن سيدة — تحقيق الشنقيطى ومعاونه عبد الغنى محمود بولاق ١٣١٨ هـ.
- المزهر للسيوطى — تحقيق مبحمد أبو الفضل إبراهيم وعلى البجاوى عيسى الحلبي ١٣٦١ هـ.
- معانى القرآن. للقرءاء تحقيق أحمد نجاتى ومحمد النجار. بيدار الكتب ١٣٧٤.
- معجم الشعراء للمرزبانى — بتعليق فى كرنكو القدس ١٣٥٤.
- مقاييس اللغة لابن فارس — تحقيق عبد السلام هارون عيسى الحلبي ١٣٦٦.
- الميسر والقдах — لابن قتيبة — تحقيق محب الدين الخطيب السلفية ١٣٤٣.
- نسب الخيل — لابن الكلبي — تحقيق جرجس لوى دلاويدا. ليدن ١٩٢٨ م.
- نقائص جرير والأخطل تحقيق أنطون صالحون الكاثوليكية بيروت ١٩٢٢ م.
- نهاية الأرب. للنويرى — دار الكتب ١٣٤٢.
- نوادر أبى زيد. تحقيق سعيد الخورى. بيروت ١٨٩٤.
- همع الهوامع للسيوطى — تحقيق عبد العزيز الميمى المعارف ١٩٦٣ م.
- الوحشيات. لابن تمام — تحقيق عبد العزيز الميمى المعارف ١٩٦٣ م.

- وفيات الأعيان — آبن خلكان الميمنة ١٣١٠.
- وقفة صفين، لنصر بن مزاهم — تحقيق عبد السلام هارون عيسى الحلبي ١٣٦٥.
- يس — حاشية يس على التصريح.

## الرسائل الجامعية

- إبراهيم إبراهيم بركات: الجملة الخبرية فى نثر الجاحظ — إشراف  
محمود فهمى حجازى — القاهرة ١٩٧٩ م  
— ماجستير.
- إبراهيم سليمان الرشيد الجملة الشرطية عند النحاة العرب اشراف  
الشمسان محمود فهمى حجازى — القاهرة ١٩٧٩.  
ماجستير.
- إبراهيم عبد البارى إبراهيم المعجم اللغوى لديوان لبيد بن ربيعة اشراف  
الشافعى محمود فهمى حجازى — القاهرة —  
ماجستير.
- أحمد عبد المجيد هريدى كتاب المقصور والممدود لأبي على القالى  
— تحقيق ودراسة — القاهرة جامعة القاهرة  
— ١٩٧٣ — ماجستير.
- أحمد علم الدين الجندى اللهجات العربية كما تصورها كتب النحو  
اللغة — القاهرة — ١٩٦٥ — دكتوراه.
- أحمد حنفى ثعلب ومنهجة فى النحو اللغة — القاهرة —  
ماجستير.
- أحمد مكى الأنصارى أبو زكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة  
القاهرة — دكتوراه.
- أميرة على توفيق الرضى، آثاره فى النحو واراؤه — القاهرة  
١٩٦٩ م.  
— ١٤٨٩ —

- أمين على السيد — الكتاب المقتضب للمبرد — ماجستير —  
كلية دار العلوم جامعة القاهرة — ١٩٦٠ م.
- أمين على السيد — الاتجاهات النحوية فى الأندلس وأثرها فى  
تطور النحو — دكتوراه — كلية دار العلوم —  
جامعة القاهرة ١٩٦٤ م.
- أمين محمد فاخر — ابن فارس اللغوى منهجة وأثره فى الدراسات  
اللغوية — دكتوراه كلية اللغة العربية — جامعة  
الأزهر ١٩٧٣ م.
- تامر سلوم سلوم — التشكيل اللغوى والجمالى عند عبد القادر  
الجرجاني فى ضوء فاعلية اللغة ونظرية السياق  
— اشراف عبد المنعم تليمة — القاهرة  
١٩٧٨ م.
- تقى محمد على الطحان — صيغ الأمر والنهى فى القرآن الكريم —  
إشراف د. حسين نصار — القاهرة ١٩٨٠ م.
- ماجستير.
- ثابت أدريس الخطيب — أحرف الزيادة فى الكلام العربى وأدلتها  
ومواضعها — إشراف د. حسين نصار ١٩٦٧ م.
- ماجستير.
- جعفر نايف عابته — وضع الخليل بن أحمد لأصول النحو البصرى  
وفروعه. القاهرة ١٩٧٠ — ماجستير.
- جميل أحمد ظفر — الفعل فى اللغة العربية من الآدب والبناء.  
إشراف محمود فهمى حجازى — القاهرة —  
١٩٨٠ — ماجستير.
- حامد أحمد أسماويل — رسالة فى التعجب — تخصص — كلية اللغة  
العربية جامعة الأزهر ١٩٣٧ م.
- ١٤٩٠ —

- حامد أحمد نيل العلل النحوية — جامعة الأزهر — دكتوراه —  
١٩٧٣ م.
- حسين نصار المعجم العربى — نشأته وتطوره — رسالة  
دكتوراه.
- حسن عبد الكريم الشرع كتاب شرح اللمع لابن حنى تصنيف ابن  
نصر الوسطى الضرير القرن الخامس الهجرى  
— القاهرة ١٩٧٣ م.
- حسام سعيد النعيمى النواسخ فى كتاب سيبويه — القاهرة ١٩٦٧  
— ماجستير.
- خالد عبد الكريم جمعه شواهد الشعر عند سيبويه — إشراف حسين  
نصار القاهرة ١٩٨٠ — ماجستير.
- خديجة عبد الرازق الحديثى أبنية الصرف فى كتاب سيبويه ١٩٦٠ —  
القاهرة — ماجستير.
- خديجة عبد الرازق الحديثى أبو حيان النحوى، حياته، أثاره ومذهبه  
النحوى القاهرة — ١٩٦٣ — دكتوراه.
- خليل بنیان الحصور اللباب فى علل البناء الإعراب لابی البقاء  
العكبرى القاهرة — ١٩٧٦ — دكتوراه.
- زبيدة طالب البحث الصوتى عند آبن جنى — اشراف  
محمود فهمى حجازى القاهرة — ١٩٧٩ —  
ماجستير.
- زهير غازى زاهد كتاب إعراب القرآن لابن جعفر أحمد بن  
محمد أسماعيل النحوى المعروف بالبحاس.  
دراسة وتحقيق — القاهرة — ١٩٧٦ —  
دكتوراه: اشراف د. شوقى ضيف.

- سليمان محمد سليمان  
القضاة
- الجملة الشرطية عند شعراء تميم فى العصر  
الجاهلى إشراف حجازى — عبد الحميد  
السيورى — ١٩٨٠ — الماجستير.
- السعيد محمد الدهان  
أحكام الإضافة — تخصص — كلية اللغة  
العربية — جامعة الأزهر — ١٩٧٣ م.
- شفيق حسن مكاوى  
الوصف عند سيبويه — القاهرة ١٩٧١ —  
ماجستير.
- شكرى السيد الخلوى  
القرآن والنحو — القاهرة — ماجستير.
- صابر بكر أبو السعود  
القياس فى النحو العربى من الخليل إلى ابن  
جنى القاهرة — ١٩٧٥ — دكتوراه.
- صاحب جعفر أبو صباح  
شرح جمل الزجاجى لابن عصفور — تحقيق  
ودراسة — القاهرة — ١٩٧١ — دكتوراه.
- صابر بكر أبو السعود  
المبرد ومنهجه النحوى — القاهرة — ١٩٦٩ —  
جامعة الأزهر — ماجستير.
- صباح عباس سالم الخفاجى  
الأبنية الصرفية فى ديوان أمراء القيس —  
إشراف محمود فهمى حجازى — ماجستير.
- صبحى عبد الحميد محمد  
عبد الكريم  
طه محمد الزينى
- الحروف العاملة وأثرها فى الأساليب —  
دكتوراه جامعة الأزهر — ١٩٧٣ م.
- أو الحسن الأنخفش وأثره فى النحو —  
تخصص — كلية اللغة العربية — جامعة  
الأزهر — ١٩٤٧ م.
- عبد الرافع محمد خليل  
مقلد
- آبن عقيل النحوى، حياته، آثاره ومنهجة  
إشراف د. يوسف خليف — ١٩٦٤ م.
- علاء الدين أحمد الحدينى  
الإبدال فى اللغة — إشراف د. خليل يحيى  
نامى، حسين نصار — القاهرة ١٩٦٣ م.
- ١٤٩٢ —



- عبد الحميد السيورى كتاب «الانتصار» لسيبويه من المبرد لابن ولاء  
— تحقيق ودراسة — اشراف د. شوقى ضيف  
— ١٩٦٤.
- عبد الفتاح بحيرى إبراهيم التضمين فى النحو العربى — دكتوراه — كلية  
اللغة العربية — جامعة الأزهر — ١٩٦٩ م.
- عبد الله عبد الخالق المشد الجمل النحوية — تخصص — كلية اللغة  
العربية — جامعة الأزهر — ١٩٣١ م.
- عدنان محمد سليمان التوابع فى كتاب سيبويه — ماجستير — كلية  
الأدب — جامعة القاهرة — ١٩٦٥ م.
- كاظم فتح العسكرى الراوى أساليب فى اللغة العربية — اشراف د. يوسف  
خليف — القاهرة — ١٩٦٦ م.
- كاظم بحر المرجان كتاب التكملة لابي على الفارسى — تحقيق  
ودراسة ماجستير — كلية الأدب — جامعة  
القاهرة ١٩٧٢ م.
- محمد عبد الحميد سعد الشذوذ والضرورة فى لغة العرب — كلية اللغة  
العربية — جمعة الأزهر — ١٩٦٩ —  
دكتوراه.
- محمد فرج عيد مستوى الصواب والخطأ بين النحاة الأقدمين  
واللغويين المحدثين — دكتوراه — دار العلوم  
— القاهرة — ١٩٦٨ م.
- محمد حماسة عبد اللطيف الضرورة الشعرية فى النحو العربى — ماجستير  
— كلية دار العلوم — القاهرة — ١٩٧٢ م.
- محمود محمد على أبوالروس شواهد النحو فى حماسة أبى تمام —  
دكتوراه — كلية اللغة العربية — جامعة الأزهر  
١٩٧٣ م.  
— ١٤٩٣ —

- محمود محمد على الطناحى  
أبن معطى وأراؤه النحوية مع تحقيق كتابة  
«الفصول الخمسون» — ماجستير — كلية  
دار العلوم — جامعة القاهرة — ١٩٧١ م.  
الفاعل — تخصص — كلية اللغة العربية —  
جامعة الأزهر — ١٩٣٠ م.  
في الحال — تخصص — كلية اللغة العربية  
— جامعة الأزهر — ١٩٣٩ م.  
ابن الأنبارى فى كتابة الإنصاف فى مسائل  
الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين —  
دكتوراه — كلية الآداب — القاهرة ١٩٧٢ م.  
أساليب التوكيد بين النحاة — أشرف د.  
يوسف خليف — القاهرة ١٩٦٧ م.  
أبو عمر بن العلاء — أشرف حسين نصار  
— القاهرة ١٩٦٦ م.  
شرح الجمل فى النحو صيغ طاهر بن أحمد  
المعروف بابن بابشاذ (٤٦٩ هـ — ١٠٧٧ م)  
دكتوراه — كلية اللغة العربية — جامعة الأزهر  
— ١٩٧٤ م.  
مدرسة الكوفة النحوية ومنهجها فى البحث  
آداب — القاهرة دكتوراه — ١٩٥٣ م.  
الإستثناء — تخصص — كلية اللغة العربية  
— جامعة الأزهر ١٩٢٩ م.  
ظاهر التنوين فى اللغة العربية — ماجستير —  
كلية دار العلوم — جامعة القاهرة —  
١٩٦٧ م.  
— ١٤٩٤ —
- محمود أحمد المكاوى  
— محمود رفاعه عنبر  
— محى الدين توفيق إبراهيم  
— منى حسين تقى  
— مصطفى أحمد سعيد خنفر  
— مصطفى أحمد حسن أمام  
— مهدى المخزومى  
— موسى حسن سالم  
— موسى المرسى جهادى

## الفهرس العام

الموضوع الصفحة

### الجزء الأول

المقدمة ..... ٧

### الفصل الأول

ابن معطي	..... ١٥
عصره	..... ١٦
رحلاته	..... ١٩
وفاته	..... ٢١
معاصروه	..... ٢٥
مؤلفاته	..... ٣١
تلاميذه	..... ٣٧
ابن معطي العالم النحوي	..... ٣٩
آراء ابن معطي النحوية ومذهبه النحوي	..... ٤٢
ابن معطي والألفية	..... ٦٦
أثر ألفية ابن معطي في مصنفات الآخرين	..... ٧٠
أثر ألفية ابن معطي في ألفية ابن مالك	..... ٧٦
الشعر التعليمي	..... ٨٦

## الفصل الثاني

٩٣	عبد العزيز بن جمعة الموصلي
٩٣	اسمه ولقبه
٩٤	عصره
٩٨	دار القرآن الكريم
١٠٠	المدرسة المالكية
١٠١	شيوخه
١٠٢	مؤلفاته
١٠٦	آراء ابن جمعة ومذهبه النحوي
١١٦	مذهبه النحوي
١٢٢	منهجه في شرح الألفية
١٣٨	مصادر الكتاب
١٤١	تسمية الكتاب
١٤٢	أهمية الكتاب
١٥٣	وصف المخطوطات
١٥٩	منهج التحقيق

## الجزء الثاني

١٧٣	المقدمة/ بداية الكتاب
١٩٠	حد الكلام والكلم
٢٠١	علامات الاسم
٢١١	علامات الفعل
٢١٥	علامات الحرف
٢١٧	اشتقاق الاسم

٢٢٠	اشتقاق الفعل أو المصدر .....
٢٢٢	الاعراب والبناء .....
٢٢٣	حد الاعراب وأنواعه .....
٢٢٧	اختصاص الاسم بالجر، والفعل بالجزم .....
٢٣٤	أسباب البناء .....
٢٤٢	باب اعراب الأسماء .....
٢٤٤	المقصود والمنقوص .....
٢٥٠	الأسماء الستة .....
٢٦١	الوقف .....
٢٧٠	باب المثني .....
٢٨٤	باب الجموع .....
٢٩٢	جمع التكسير .....
٢٩٦	جمع المؤنث السالم .....
٣٠٥	باب الأفعال .....
٣١٥	جزم الفعل المضارع — لفعل واحد — .....
٣١٩	— الجزم لفعليين — .....
٣٣٨	نصب الفعل المضارع .....
٣٦١	الأفعال الخمسة .....
٣٦٥	نونا التوكيد .....
٣٧٦	باب حروف الجر .....
٤٢٠	القسم .....
٤٢٧	الممنوع من الصرف .....
٤٧٥	باب تعدي الأفعال ولزومها .....
٤٩٢	التحذير والاعراء .....
٥٠٤	ظن وأخواتها .....
٥١٦	حذف معمولي ظن .....

٥١٨	..... مايتعدى إلى ثلاثة مفاعيل
٥٢٣	..... باب المنصوبات
٥٢٥	..... المصدر/ المفعول المطلق
٥٢٨	..... نائب المفعول المطلق
٥٣٩	..... باب ظرف الزمان والمكان
٥٥٣	..... باب الحال
٥٧٢	..... التمييز
٥٨٢	..... المفعول له
٥٨٦	..... المفعول معه
٥٩٢	..... الاستثناء
٦١٥	..... باب ما لم يسم فاعله
٦٢٨	..... باب النكرة والمعرفة
٦٣١	..... المعارف
٦٣٤	..... العلم
٦٤٥	..... الضمير
٦٥١	..... المتنازع
٦٦٠	..... ضمائر الرفع المفصلة
٦٦٧	..... ضمائر الفاعل
٦٧٣	..... ضمائر النصف المفصلة
٦٨٤	..... الأسماء الموصولة
٧٠٨	..... الفصل الثاني في المنصوبات
٧٠٨	..... ١ - الأول : المصدر
٧٠٨	..... ٢ - الثاني : المفعول به
٧٠٩	..... ٣ - الثالث : المفعول فيه
٧٠٩	..... ٤ - الرابع : المفعول له
٧٠٩	..... ٥ - الخامس : المفعول معه

٧١٦	.....	أسماء الاشارة
٧٢٣	.....	المعرف بلام التعريف
٧٢٩	.....	باب الاضافة
٧٤٣	.....	باب التوابع
٧٤٥	.....	النعته
٧٥٥	.....	التوكيد
٧٦٨	.....	العطف
٧٧٣	.....	عطف النسق
٧٩٣	.....	العطف على المضمرة وتوكيده
٧٩٩	.....	البدل
٨١٤	.....	باب المبتدأ أو الخبر
٨١٩	.....	تقديم الخبر
٨٤٦	.....	الاشتغال
٨٥٦	.....	باب التواسخ
٨٥٧	.....	كان وأخواتها
٨٨٤	.....	الحروف العاملة عمل ليس
٨٩٨	.....	كاد وأخواتها
٩٠٨	.....	إن وأخواتها
٩٣٦	.....	لا النافية للجنس
٩٥٧	.....	باب التعجب
٩٦٧	.....	أفعال المدح والذم
٩٧٨	.....	باب المصادر — المشتقات —
٩٧٩	.....	اسم الفاعل
٩٨٨	.....	صيغ المبالغة
٩٩٤	.....	اسم المفعول
٩٩٥	.....	الصفة المشبهة

١٠٠٢	.....	أفعل التفضيل
١٠٠٧	.....	المصدر
١٠١٤	.....	اسم الفاعل
١٠٣٣	.....	باب المنادى
١٠٥٧	.....	الندبة
١٠٦١	.....	الاستغاثة
١٠٦٥	.....	الترخيم
١٠٨٤	.....	الاختصاص
١٠٨٧	.....	الانكار والحكاية
١٠٩٧	.....	باب الأعداد
١٠٩٨	.....	جموع القلة
١١١٦	.....	كم الخبرية
١١٢٦	.....	باب معاني الأدوات
١١٦٥	.....	باب أبنية الثلاثي والرباعي والخماسي
١١٧١	.....	باب جمع التكسير
١٢٠١	.....	باب التصغير
١٢٢٢	.....	باب المذكر والمؤنث
١٢٤٨	.....	باب النسبة
١٢٧٣	.....	باب المقصور والممدود
١٢٧٩	.....	باب الامالة
١٢٩٢	.....	باب أبنية المصادر
١٣١٣	.....	باب التصريف
١٣٤٠	.....	باب الابدال
١٣٦٣	.....	باب الادغام
١٣٨٠	.....	الضرورات الشعرية
١٤٠٥	.....	الفهارس الكاملة للكتاب









